

الشرحُ الصَّعِيرُ

عَلَى

أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ
إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ.

الْعَلَامَةُ أَيْ السَّرَكَاتُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الدَّرْدِيرِ

الشرح الصغير^٧

على

أقرب المسالك
إلى مذهب الإمام مالك

تأليف

العلامة أنى البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدزير

وبالهامش

حاشية العلامة الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي

أحرقه ونسقه وصط شكله وعلاماته ، وحرّح أحاديثه وفهرسه وقرر عليه القانون الحديث

الدكتور مصطفى كال وصفي

المستشار بمجلس الدولة وعضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الجزء الرابع

طبع على نفقة صاحب العظمة الشيخ رائد بن سلطان آل مهنا

رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

دار المعارف بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب

في الإحارة وأحكامها

• (الإِحَارَةُ) مأخوذة من الأحره وهو العِدْوَص . وهي بكسر الهمزة أفصح من صمها وهي والكراء تنى ء واحد فى المعنى عبر أنهم أطلقوا على العقد على مفاع الآدى وما ينقل من عبر السمن والحيوان إحارة وعلى العقد على مفاع ما لا ينقل

باب

المراد بها حقيقتها وأركانها وشروطها ورابعها والمراد بمواها « وأحكامها » مسائلها المتعلقة بها من صحيحة وفاسدة

قوله [مأخوذة من الأحر] دائرة الأحد أعم من دائرة الاشتقاق فلا يقال إن الأحر ليس مصدرأ

قوله [أفصح من صمها] أى ومن ءحها

وحاصله أن الإحارة مثلثة الهمزة والكسر أشهر وهي مصدر أحر بالقصر ككتب ويقال أحر إحارأ كأكرم ، إكرامأ وبسعمل الممدود أيضاً من باب المداعاه ويكرن مصدره المؤاخرة والإحار بالقصر كالمقاتلة والتمتال وأما الإحارة من السوء وبحره فهو من أحر إحارة كأعاد إعاده وأقام إقامة قال الحرثى وقد علب وصع المعالة بالكسر للصائع نحو الحياصة والحدارة والمعالاة بالفتح لأحلاق الدوس الحامة نحو السماحة والمصاحاة والمعالاة الصم لما طرح من المحقرات نحو الكساسة والملاهة والأصل فى مشروعيها قوله تعالى (فَإِنْ أَرَضِىْتُمْ فَانْزِلُوا عَنْ أَكْوَافِهِمْ وَأَوْزِرْهُمْ)^(١) وقوله تعالى حكاية عن سيد شعيب مع موسى علمهما الصلاة والسلام (إِنِّى أُرِيدُ أَنْ أَمْكِدَكَ لِأَمْكِدْىَ أَنْسَى هَمَّائِىَ عَنَّاىَ أَنْ نَمَاحِرَىَ نَمَاحِرَىَ حَرِجَاحِىَ)^(٢)

(١) سورة الطلاق آة ٦

(٢) سورة القصص آة ٢٧

كالأرض والدور وما يقبل من سمينة وحيوان كراء ، غالباً فيهما
 • وهى عرفاً (عَقْدٌ مُعَاوَصَةٌ) حرج الوقف والعُمُرَى والاستخدام
 والإيصاء والإعارة ،

(عَمَلِي تَمْلِيكَ مَسْفَعَةٍ) حرج البيع فإنه معاوضة على تملك ذات ،
 (بِعَوَصٍ) متعلق بمصلحة أى تملك للمصلحة في نظير ومقابلة عوض ، وفى
 الحقيقة متعلق بمحذوف صفة للمصلحة أى كائنة ومحولة في نظير العوض ، وقصد
 بذلك إحراج الكناح والحعالة فالمصلحة في الإحارة تكون في نظير العوض حتى لو حصل
 من إتمامه رجوع للمحاسة ، ولا كذلك الكناح والحعالة ،

وشرع من قبلنا شرع لما لم يرد ناسخ فذكر تأجيل الإحارة وسمى عوضها . وقال
 عليه الصلاة والسلام « من استأجر أجيراً فليعلمه أحره » (١٥)

قوله [غالباً فيهما] أى ومن غير الغالب قد يتسمحن بإطلاق الإحارة على
 الكراء ، والكراء على الإحارة فيسمون العقد على منافع الآدمى ، ومنافع ما يقبل غير
 السمن والحيوان كراء ويسمون العقد على منافع ما لا يقبل ومنافع السمن والرواحل
 إحارة

قوله [حرج الوقف] إلح أى نقوله معاوضة لأن الوقف وما معه ليس فيه
 معاوضة

قوله [حرج البيع] أى وهمة الثواب

قوله [ولا كذلك الكناح والحعالة] محصل هذا أن الإحارة هى عند معاوضته
 على تملك مصلحة كائنة ومحولة في نظير عوض أمدأ معلوماً أو قدرأ معارفاً فإن
 حصل مانع قبل تمام الأمد أو القدر رجع للمحاسة . وأما الكناح فهو التمكين من
 الصنع شرعاً والحعالة التمكين من المحال عليه في نظير عرض ميهدا وكل من
 الصنع والمحال عليه هو ذو المصلحة تحققت المصلحة أم لا استمرت أم لا فيسب العوض
 بتمامه على كل حال . وهذا التعريف شامل للكراء بخلاف تعريف ابن عرفة
 فمخرج له وكان عليه أن يريد بعد قوله « بعوض غير ناشئ عنها » إخراج أتراس
 والمساواة فإن العرض ناشئ عن المصلحة ويريد أيضاً بعد ذلك العرض بعوض
 كما فعل ابن عرفة ليحل في الحد قوله تعالى (إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَمْكِّنَكَ)

(بِمَا يَدُلُّ) على تملك المصلحة متعلق «عقد» أى عقد على ما ذكرنا يقتضى التملك من لفظ أو غيره

• (فُرُكْسُهَا) أى فعل من التعريف أن أركانها أربعة الأول

. (عَاقِد) من مؤخر ومستأجر . كالبيع . فشرط صحتهما العقل والطوع وشرط اللزوم التكليف والرشد ، فالصبي المميز يتوقف لزوم إحاربه لنفسه أو ماله على إذن واه ، ومثله العبد . وكذا السفيه فى سلامة فإن أحر نفسه فلا كلام لوليّه إلا إذا حاي ولا تصح من محذور ومعتوه ومكره

استيَّهَاتِيَسَ (١) الآية لأن هذه الصورة أحتمل على أنها إحارة عوضها الصنع وهو لا يتعص إذا لم تتم المصلحة التى جعل الصنع فى نظيرها فأمل

قوله [من لفظ أو غيره] أى كالإشارة والكناية والمعاطاة والعرف الحارى بين الناس . وذلك فى الأعمال التى يعملها الشخص 'غيره' ومثله يأخذ عليها أجرة كتحليص دين لأن من قواعد الفقه أن العرف كالشرط والعادة محكمة ولا ندخل فى صيغة الإحارة لفظ المساقاة فلا تعقد به عند ابن القاسم . لأن المساقاة رحصة يقتصر فيها على ما ورد وتقدم أن سحوناً يرى انعقاد أحدهما بالآخر

قوله [من مؤخر ومستأجر] المؤخر نافع المصلحة والمستأجر مشتريها

قوله [فشرط صحتهما] أى المؤخر والمستأجر والكلام على حذف مضاف أى عقدهما . وكذا يتدرج فى قوله وشرط اللزوم والمؤخر هو مالك المصلحة والمستأجر هو دافع العرص . ويقال فى الأول مكر والثانى مكر

قوله [العقل والطرع] الصراب عد الطوع من شروط اللزوم كما تقدم له ولغيره فى البيع

قوله [التكليف والرشد] كان عليه أن يريد والطوع كما عاهد

قوله [فالصبي المميز] إلح تمريغ على شرط اللزوم

قوله [فلا كلام إرله] إلح أى فالرشد شرط لزوم فى حاملة لما علمت من هذا المصطلح

قوله [ولا يصح من محذور ومعتز] محذور شرط الصحة الذى هو العقل فى الكلام لم يشتر مرس وهو الأولى عند اللعاء ، وقوله ومكره قد علمت ما فيه

- * (و) الثانى (صبيعة) كالبيع فتعقد بما يدل على الرضا وإن معاطاة
- * (و) الثالث (أحرر، كالبيع) من كونه طاهراً متنعماً به مقدوراً على تسليمه معلوماً داتماً وأحلاً أو حلولاً
- * (و) الرابع (مستقعة) ، وهى المعقود عليها وأحرها عن قوله «كالبيع» لأنها يشترط فيها شروط رائدة على ما تقدم فى البيع :
- أفاد الجميع بقوله
- (تستقوم) صفة لـ «مبيعة» أى لها قيمة بأن تكون مملوكة على وجه .

- قوله [بما يدل على الرضا] تقدم الكلام على ذلك
- قوله [أحر كالبيع] راجع للأركان الثلاثة فلذلك قدره الشارح أولاً وثانياً
- قوله [من كونه] أى الأحر أى لكونه محرراً التمس فيشترط فيه شروطه المتقدمة فى البيع
- قوله [طاهراً] فلا يصح مسح ولا مسحس لا يقل الطهیر فإن قلنا صح ووجب البيان كما تقدم فى البيع
- قوله [مستعماً به] أى انتفاعاً شرعياً فلا يصح بما لا نفع فيه أصلاً أو مبيعة غير شرعية كآلة اللهو إذا جعلت أحرراً من حيث إنها آلة لهو
- قوله [مقدوراً على تسليمه] فلا يصح بعد آتى ولا بعد شارد ولا طر فى الهواء أو ستمك فى الماء أو ما فيه حصومه
- قوله [معلوماً داتماً] أى إما بروية أو بوصف كالبيع
- قوله [وأحلاً] أى إن أحل فلا بد من علم الأحل وحمله مفسد للعقد
- قوله [أو حلولاً] أى بأن تدخل على الحلول أو يسكنا ولم يكن العرف الأحيل وسيأتى التفصيل فى بحيل الأحر وعده
- قوله [لأنها يشترط فيها شروط رائدة] أى فيشترط فيها شروط التمس ويراد عليها ما سذكره ومسحة المؤلف شروطاً بالصب والأولى رفعه على أنه نائب فاعل يشترط
- قوله [أفاد الجميع بقوله تقوم] أى إلح وهذا الشرط الذى هو قوله «مقوم» من حملة الرائد على شروط التمس لأن التمس يكون فى نظر داب لا مبيعة كانت

خاص ، بحيث يمكن معها ، ووهن الدات المستوى منها ، احترازا من استغلال
أو تشمس نغلة ، فلا تقوم المنفعة لعدم ملكها ، ومن شم الرياحين فإن رب الرياحين
لا يمكنه مع رائحتها ، وكذا الاستصاة سور مصاح حرج عن ملك ربه ،
أو استدعاء بار كذلك أو ربة بدناير مسكوكة . إذ لا يحصل باستيائها وهن
لدات الدراهم . كذا قيل ، وفيه نظر

(معلومة) بالنصب على الحال من صمير « تنقوم » احترازا عن المحرلة
ولو باعتبار الأهل
(مقدورا على تسليمها) للمستأجر احترازا من مفعة آتق أو تارد أو معصوب

تنقوم أم لا وهل يفتح التاء معاً لأن الفعل لازم لا نبي للمحبر

قوله [ووهن الدات] أى ضعفها وبغيرها كالدانة الى ترك

قوله [نغلة] أى تمكان حارج عن ملك ربه وهل راجع للطلال وللشمس

هنا الشمس والاستغلال بالحدار لا يمكن ربه مع الشمس ولا الظل ولا يحصل به
وهن للحدار

قوله [حرج عن ملك ربه] أى مبرل رب المصاح وأما الخلوس فى ملكه

الذى فيه المصاح فله استئجاره ومثله الخلوس داخل السان الذى فيه الراحين

قوله [كذلك] أى إذاؤها حارج عن ملك ربه

قوله [كذا قيل] راجح للعلل

وقوله [وفيه نظر] أى بل ربما حصل لها وهن بالاسعمال ، فالأحسن أن

مع الرين بالدناير المسكوكة حيث لم يكن فيه مفعة شرعية كترين الحوات والحدار

بها وكذا آلات اللهو وبعلم الأنعام إذ لا قيمة لها شرعاً فلا يصح إحارة ما ذكر ،

وتفسح إن وقعت ولا أحرة ومثل ذلك كراء التسمع للمتنى به فى الرفاف من غير

وقود كالمسمى فى مصر بسمع القاعة وقد نص ابن يونس أن من قال ارق هذا الخيل

ولك كذا أنه لا تنبأ له

قوله [احترازا من مفعة آتق] ومن ذلك الاستئجار على إحراج الحان وحل

المروط وفى (ح) عن الأئ لا يحل ما بأحده الذى يكس البراءة لرد الصائع لأنه

من السحر تم قال وما يؤخذ على المعتود فإن كان يرقيه بالرقى العريضة حار وإن كان

(غير حرّام) احترازاً من استحجار آلات الملاهي والمعبيات ومن الحرام الرقص
والمشي على حبل أو أعواد أو نحو ذلك من اللعب الذي يقع في الأفراح
(ولا متصمسة) تلك المصعة (استيقاء عيني) أي ذات (قصداً)
احترازاً من استحجار شاة - مثلاً - لترب لها ، أو شجرة لأكل ثمرها فإن المقصود
إنما هو شرب اللبن وأكل الثمر واستشوا الرصاع كما يأتي
(ولا متعيسة) على المؤخر كالصلاة ، وحمل ميت أو دمه على من تعبت
عليه ، أو فتوى تعبت على عالم لا إن لم تعين كما يأتي

بالرق العجمية امتنع وفيه خلاف ، وكان الشيخ يعي أن عرفة يقول إن تكرر منه
الصنع فذلك حائر (أهـ)

قوله [ومن الحرام الرقص] أي حيث كان حراماً فالاستحجار عايه حرام
ودفع الدراهم لهم حرام

قوله [ولا متصمة تلك المصعة استيقاء عيني] إلح صادق بأن لا يكره ذلك
استيقاء عيني أصلاً أو كان هناك استيقاء عيني من غير قصد ، فالأول كإحارته دابة
لركوب أو حمل ، والثاني كإحارة الشجر للتحميم عايه والنياب لاس فإن فيه اس ماء
عيني وهو دهاب شيء منها بالاستعمال لكن ذلك غير مقصود

قوله [واستشوا الرصاع كما يأتي] أي وكذلك استسوا إجار أرض فيها ثمر
أو عس ، واستحجار شاة للبنها إذا وجدت الشروط ، فإن فيها اس يماء سين فصداد
وهو الماء في الأولى واللبن في الثانية

قوله [كالصلاة] أي فلا يحور له أحد أخره على صلاه الصبح مثلاً
وأما على كونه إماماً في مسجد أو مكان مخصوص فحائر
وقوله [وحمل ميت أو دمه] أي فلا يحور له أحد الأخره على هذا الامر
المعيني

قوله [أو فتوى تعبت على عالم] فلا يحور له أحد الأخره أيضاً ول
اللحمي ويحور للمعنى إن لم يكن له رزق من بيت المال والأخره على الدنيا واستقصاء رسله
قال أن عرفة بعد نقله في الأخره على الشهادة خلاف ، وكذا في الرواية ومن شعله دس
عن حل تكسه فأخذه الأخر من عمر بيت المال لعمره عبد حميد (أهـ)
وقوله [لا إن لم يعين] أي فمحور له الأخره وإن كان غير محاح

١ تم بين محترى بعض ما تقدم من القيود بقوله
 (لا نحو تُمَاحَة للشَّم) من سائر الرياحين وهذا محترى « تنقُوم »
 (أو دنابيرَ للرَّيْسة) إذ كانت الريّة لرحال ، فالمتع لحزمة المصعة وإن
 كانت لساء فلا فرق بين الدناير والحلى
 (ولا آة) للهو (أو حارة للعاء أو) نحو استنحار (حنائص) أو
 نساء (لكسّس مسحد) . وهذا محترى « غير حرام » (ولا لركعتى المحر) وأولى
 الفرص لتعين ذلك
 (سِحَالِيفِ الكِفَايَةِ) كتعسيل الميت ودفعه حيث لا يتعين على أحد . فيحور

قوله [من سائر الرياحين] نياك لمحو ا ماحة
 قوله [ولا آله للهو] أى غير ما يقدم حراره فى الكاح فكل ما حار من
 آلات اللهو فى الكاح يححر استنحارها فيه
 قوله [أو حارية للعاء] وأما استنحار . نحو المستدين الدين يقرار
 القصائد السوية والكلام المشتمل على المعارف فلا شك فى حوار . وعدم لما مسحت
 طويل فى الوليمة فى حكم الملاهى فراجعه إن شئت
 قوله [وهذا محترى غير حرام] اسم الإشارة عائد إلى قوله ولا آله للهو إلى هما
 قوله [ولا لركعتى المحر] أى فلا فرق فى المتعين بين أن يكون فرضاً
 أو مندوباً كركعتى المحر وسائر المندوبات من الصلاة والصوم . وأما المأربات من
 غيرهما كالدكر والقراءة فإنه يحور الإحارة غايها وذكر ابن فرحون أن حرار الإحارة
 على قراءة القرآن مبي على وصول ثواب القرآن لمن قرأ لأحاه كالميت تم اسدل على
 أن الراحح وصول ذلك بكلام ابن رشد وغيره
 قوله [كتعسيل الميت ودفعه] أى وأما الصلاة عليه فقد نص ابن عبد السلام
 وغيره على منع الاستنحار غايها . قال ابن فرحون وإن قلت صلاه الحمار عبادة
 لا يبعن فعلها على أحد لم لا يحور الاستنحار غايها ؟ قلت لما كانت عبادة من
 حسن الصلاة المسره ضرورياً للمأد والصلاة لا محل لعبير العبادة مع الاستنحار عليها ،
 وأما العمل بمكرن للعاء والمطافه وكذا الحمل للميت شاركه فى الصورة أشياء كثيرة
 من غير أدراع عبادة فلم ينحص صورته للعبادة (ا هـ)

الإحارة عليه (وَكَمْ تَسْتَوَى لَمْ تَسْتَعِيسْ) فإن تعينت لعدم وجود غيره أو لعدم قبوله لم يجر ، وهذا محترّر « ولا متعينة »

● ولما كانت قاعدة ابن القاسم أن الثمن في البيع الأصل فيه الحلول وأن الأحرّة في الإحارة الأصل فيها التأجيل ، إلا في أربع مسائل يحب فيها تعجيل الأحرّة بيسّها بقوله

(وَعُجِّلَ الْأَحْرُ) وحبوا في الإحارة (إِنْ شُرِطَ) التعجيل (أو اعتيدَ) ولم يكن الأحر معيًّا ، كما ذكرني دارك سة متلا لأسكنها ، أو أرسلك لأزرعها . أو دانتك لأسافر عليها لمكة مثلاً بكدا كعشرة دنابر أو توب أو عند موصوف في الدمة إلا أن وحب تعجيل الأحر في هذين لحق الآدمي يقصى به عند التنازع فإن تراصيا على تأخير حار والعقد صحيح (أو عُسِّ) الأحر ك هذا التوب أو العبد

بقوله [فإن تعينت لعدم وجود غيره] إلح أي ما لم يشعله ذلك عن حل تكسه فيأحده بقدر ضرورته كما تقدم

بقوله [أو لعدم قوله] أي لجهله أو لعدم ديانته

بقوله [وهذا محترّر ولا متعينة] اسم الإشارة يعود على قوله « بخلاف الكفاءة » إلح

بقوله [ولم يكن الأحر معيًّا] أي والحال أنه لم يكن الأحر معيًّا لأن الأحر المعين سيأتي بعد كانت المانع معية أم لا

بقوله [في هذين] أي في شرط التعجيل أو اعياده والحال أن الأحر غير معين ، وإما كان لحق الآدمي فقط لعدم المانع الترعى في الأحر وطاهر لا فرق بين كون المانع معية أو مصمونه فصورها أربع ولكن سيأتى أنه إذا كانت المانع مصمونة والأحر غير معين يحب أحد أمرين إما التعجيل أو التبرع وإن لم يبرد التعجيل ولم يعد لحق الله وهو اسداء الدنس بالدنس المهيى عنه شرعاً في المسموم . أصل الكل فيه على ما سيأتى

بقوله [فإن تراصيا على تأخير حار] إلح أي في غير المسألة أي حارم فيها اسداء الدنس بالدنس كما علمت

فإنه يجب تعجيله ، أى إن شُرِطَ التعجيل أو كان العرف تعجيله أحدًا من قوله
الآتى «فسدت إن اتى عرف تعجيل المعين» والتعجيل فى هذه والتى بعدها حق لله
تعالى . لأنه يلزم على تأخير بيع معين يتأخر قصه لا ابتداء الدين بالدين كالسلم
كما قيل . لأن المعين ليس فى الدمة وإنما أحرنا قوله «أو عيس» عن قوله
«إن شرط» إلح لكون التعجيل فيه وفيما يليه من حق الله تعالى كالسلم وأما

قوله [فإنه يجب تعجيله] أى ولو حكماً ويعتبر الأخير ثلاثة أيام
وحاصل ما فى المقام أولاً وأخيراً أنه إن عس الآخر فلا بد من شرط التعجيل أو
حريان العرف به ، وإن لم يجر عرف ولم يشترط كان العقد فاسداً ولو عجل بالفعل ولا
فرق بين كون المافع المعقود عليها معينة أو مصمومة شرع فيها أم لا ، فهذه أربع
صحيحة وأربع فاسدة . إن كان عقد الإحارة على الت فإن كانت على الخيار فسد فى
الجميع كما فى الحاشية ، وإنما فسد فى الجميع للتردد بين السلية واتسمية . فهذه ست
عشرة صورة وإن كان الآخر غير معين وجب التعجيل إن شرط أو اعتيد كالمافع
معينة أو مصمومة شرع أم لا ، فهذه أربع أيضاً صحيحة إن كان على الت فإن كان
على الخيار فسدت الأربع للتردد فهذه تمام وإن لم يكن شرط ولا عادة
بالتعجيل فى هذه الأربع فإن كانت المافع مصمومة لم يشترع فيها وجب التعجيل
لحق الله . وإن كانت المافع معينة شرع فيها أم لا أو مصمومة ، وترع فيها فلا يجب
التعجيل للآخر بل يجوز تأخير هذا إذا كان على الت فإن كانت على الخيار
فصحيحة أيضاً إلا فى الصورة التى يجب فيها تعجيل الآخر لحق الله وحماية الصور
استان وتلاتون قد علمت أحكامها فأملى

قوله [والتى بعدها] أى وهى قوله أو لم يعين فى مصمومة لم يشترع فيها وهى
الى سها عليها أولاً

قوله [بيع معين يتأخر قصه] أى فى هذه وأما الى بعدها فابتداء الدين
بالدين كما سسه عليه

قوله [كالسلم] مبال للمعنى

قوله [لأن المعين ليس فى الدمة] علة للمعنى

قوله [من حق الله تعالى كالسلم] أى من حيث إن العلة فى الميع إما بيع

ما قبلهما الحق في تعجيلهما للآدمي كما تقدم وعلى كل حال يرد عليه بحث الخطأ من أن قوله «أو عيسى» مستعنى عنه بقوله «إن شرط أو اعتيد» ، أى عين أم لا ، فإن لم يشترط تعجيله ولم يعتد فهاحدة كما سيصّر عليه ويحاج بأن يحمل الأولان على غير المعين لبيان أن التعجيل حق لعبير الله ، ويفرد المعين عما قبله لبيان أنه وما يليه حق التعجيل فيه لله تعالى ، إلا أن هذا الحواب إنما يطهر لو أخره وصمه لما بعده كما فعلنا

(أو) لم يعين (في مضمونة) أى ويحب تعجيل الآخر إذا لم يعين إذا كان في مفاع مصمونة في دمة المؤخر (لم يشترع فيها) أى في المفاع المضمونة كما استأخرتك على فعل كذا في دمتك ، أى نفسك أو غيرك ، أو على أن تحملى على دانة من دوايك لئلا كذا بدناير متلا فإن شترع فلا صرر وإن لم يشترع فيها — أى تأخر الشروع أكثر من ثلاثة أيام — فلا يحور إلا إذا عجل جميع الأجرة . وإلا لأدى إلى ابتداء الدين بالدين ، لأن دتمته مشعولة لك بمفاع الدانة متلا ودمتك مشعولة بالدرهم أى الأجرة وأما لو شترع في العمل أو السير لآخر تأخر الآخر لاسماء

معين يتأخر قصه أو ابتداء الدين بالدين ، لأن هاتين العلتين من مراع السلم قوله [يرد عليه] أى على حليل

قوله [من أن قوله أو عين] إلح ليس هذا لنط حليل . بل لنطه وعجل إن عين أو بشرط أو عادة

قوله [بأن يحمل الأولان] المناسب لترتيب حليل أن يقر الأحرار

قوله [ويفرد المعين عما قبله] المناسب عما بعده

قوله [لو أخره] هذا مما يعين أن كلامه أو لا سق فلم

قوله [أى ويحب تعجيل الآخر إذا لم يعين] أى والحال أن لم نخر عرف

بالتعجيل ولا اشترط

قوله [في دمتك] إلح ليس هذا الصريح لارمًا بل إن حصل العقد

على الإطلاق فالمفاع مصمونة في الدمة سواء صرح بذلك أم لا

قوله [وإلا لأدى إلى ابتداء الدس بالدس] أى لما فيه من تعجيل الدمس

بدليل تعليقه بقوله لأن دتمته مشعولة إلح

الدين بالدين ، ساء على أن قصص الأوائل قصص الأواخر وقبل لا بد من تعجيل جميع الأحره ولو شرع ، لأن قصص الأوائل ليس قصصاً للأواخر وظاهر قوله « لم يشرع » أى فلا بد من تعجيل جميع الأحره سواء كان السر قريباً أو بعيداً ، وقع عقد الإحارة في إبان السر أو في غيره فاستنى من ذلك مسألة نقوله

(إلاّ لسُعد المسافة) أى مسافة السر، حجتاً كان أو غيره إذا وقع العقد (في غير الإنان) أى وقت سر الناس عادة ، كما لو وقع عقد الكراء لحاج مع حمّال في مصر في رمضان أو في أوائل شوال ، فإن شأن المصرى إنما يسير في آخر شوال (فاليسير) أى فيكنى تعجيل اليسير من الأحر . ولا يتعين تعجيل الجميع للضرورة . لأن تعجيل جميع الأحره في مثل ذلك يؤدى إلى صياح أموال الناس بسب هروب الحماليين إذا قصصوا الأحره فعلم أنه إن تأخرّ الشروع أكثر من ثلاثة أيام فلا بد من تعجيل الأحره وإلا فسدب إلا أن يكون بعيداً فيكنى تعجيل اليسير منه للضرورة وأما إن لم يأحر الشروع فيحور بأخير الأحره لكن قال اس رشد إن كان العمل يسيراً فإن كان كبيراً فلا بد من التعجيل ، وأقره في التصرّح وعليه فلا يكون قصص الأوائل كتقص الأواخر إلا في اليسير (انتهى - ذكره بعض المحقّقين) (وإلاّ) يكن الأحر معيماً ولا شرط تعجيله ولا العاده تعجيله ولا المانع

قوله [قصص الأواخر] هذا قول أشهب
قوله [وقبل لا بد من تعجيل جميع الأحره] أى ساء على قول ابن القاسم إن قصص الأوائل ليس قصصاً للأواخر فيجب تعجيل العقد في المانع المصمّنة شرع فيها أم لا والأول مشهور مبنى على ضعف
قوله [ولا يتعين تعجيل الجميع] أى إذا كانت الأحره كثره ويكنى تعجيل الديار والديارس فإن كانت يسيرة في نفسها فلا بد من تعجيلها كلها كما قال

قوله [ذكره بعض المحقّقين] رادّه (س)
قوله [وإلا يكن الأحر معيماً] ومهزم قوله أو عن
قوله [ولا شرط معيماً ولا العاده تعجيله] مهزم قوله إن شرط أو اعتيد وقوله [ولا المانع] مصدونه راجع امرأ أو في مصدونه لم يشرع فيها فهو لف وشر محلط

مصمومة ، فإن انتهت الأربعة فلا يحب تعجيل الآخر وإذا لم يحب التعجيل
(فَمُسَيَّوْمَةً) أى كلما استترى مفعلة يوم أو تمكس من استيفائها لزمه أخرته
والمراد باليوم القطعة من الرمن مصادقة بالأكثر والأقل ، وهذا عند المشاحة في نحو
أكثريّة الدور أو إحارة بيع سلعة أو ماء (أو بعد) تمام (العَمَلِ) كما لو أخره شيء
على بيع جميع السلع أو على حيطة نوب أو حرر نعل أو حمل شيء بسقية و حار
عند عدم المنة التعجيل والتأخير ، وهو الأصل في الإحارة كما تقدم
● (وَفَسَّدَت) الإحارة (إِنْ) وقعت بأحر معين و (انْتَقَى عُرْفُ تَعَجِيلِ
المُسَيَّسِ) وانتهاه صادق بحريان عرفهم بتأخيرهم وبعلم عرفهم بتعجيل أو تأخير
وعلة الفساد أن فيه بيع معين يتأخر قصه كما في المدونة وأما التعليل بلزوم الدين بالدين
كالسلم فلا يصحها ، لأن المعينات لا تنقلها الدم ، ومثل هذا في الفساد ما اشترط تأخير
للعلة المذكورة ومفهوم « انتقى عرف » إلح أنه لو كان العرف تعجيلهم المعين
صحت ووح التعجيل أو اشتراط التعجيل كما مر في قوله « أو عين » ، فإن معناه
عين وكان العرف تعجيله أو شرط تعجيله عند عدم العرف بشيء أو عرف التأخير

قوله [فإن ادمنت الأربعة] أى التى هى تعيين الآخر أو شرط تعجيله أو
العادة بتعجيله أو المانع مصمومة ولم يشترع فيها
قوله [وعلة الفساد أن فيه بيع معين يأخر قصه] بمصداق أن محل الفساد
إذا كان تأخير أكثر من خمسة أيام إن كان المعين حوائجاً وأكثر من عام إن كان
المعين داراً وأكثر من عشرة أعوام إن كان المعين أرضاً وإن كان عرفهم تأخيرهم أهل
من ذلك لا مع كما يأتى في قوله في الخائزات وبيع دار لقص بعد سام وأرض بعد عشر
وحويوان بعد ثلاثة أيام لا عشر ، وكره المترسط والظاهر أن المعين إن كان كنز أو
نحاس يبيع التأخير فيه نصف شهر لأدبته للسلم في معين وأما دون ذلك فيحور
لعدم التعيين عادة فتدبر

قوله [لائحة المذكورة] أى وهو السلم في معين
قوله [تعجيلهم المعين] أى بأن كان نقص في أمله الذى يسوغ أخيره
إليه على مقصى ما تقدم
قوله [عند عدم العرف بشيء] إلح أى محل اشتراط التعجيل إن لم يكن

فإذا اتى العرف بتعجيله فسدت (واو عَجِّلَ) بالفعل بعد العقد ولا تصح إلا إذا شرط تعجيله وعجل

* ثم سهى من الفساد قرأه

(كَسَبَعَ حُمْلًا) أى كما تفسد الإحارة إذا وقعت مع جعل صفقة واحدة .
كأحترن ذاتك واثتى بعدى الآتى بكذا فيسندان معاً لتأفرهما ، لأن الجمالة
غير لازمة ، انعقد ولو ار العرف فيها وعدم الأجل بخلاف الإحارة وكذا لا يصح
اجتماع بيع مع جعل فى صفقة

(لا) إحارة مع (بيع) صفقة واحدة . فلا يفسد بل يصحان معاً سواء كانت

عرف سىء أو اعرف التأخير

قرأه [فإذا اتى العرف بتعجيله] إلح ترطبة لكلام المصنف

ول [ولا يصح إلا إذا شرط] أى قبل مضي نصف شهر ومثله
اشراط الخلف فى الدنانير أو الدراهم لأن شرط الخلف يقوم مقام التعجيل كما
إذا اسأحه على تىء الدراهم المعينة الموصوفة تحت يد فلان فى الموضع التلانى
فلا يصح إلا بشرط التعجيل أو العرف بالتعجيل أو بشرط الخلف كما فى الخاتبة
قوله [أى كما تفسد الإحارة] إلح فى الكلام حذف تقديره أى وكما تفسد
الإحارة إن اتى عرف بتعجيل المعين تفسد الإحارة إذا وقعت إلح والكاف عند
المصنف بدحاونها على المسد لأن المقصد إلحاق الحكم باللاحق بالحكم السابق لا بغيره
المقدم المتأخر

قوله [تنادى] أى دنا أحكامهم ،

قوله [بخلاف الإحارة] أى فإنها باره بالعمد وحوار فيها الأجل
ولا حور منها العرف

قوله [وكذا لا يصح اجتماع بيع مع جعل] أى لساى أحكامهما فالتمثيل
الى مبدء الإحارة مع جعل تأ هذا

قوله [ن يصحان معاً] أى وسمى أحكام البيع مع أحكام الإحارة فى
الآن دنا دنا

الإحارة في نفس المبيع ، كشرائه ثوباً أو حلوداً على أن يحيطه أو يجررها النائع ، فكذا ، أو في غيره كشرائه ثوباً بداراهم معلومة على أن يسح له ثوباً آخر ثم عطف على قوله « كمع جعل » مسائل تفسد فيها الإحارة للعرر بقوله

(وَكَسَلَيْدٌ) جعل أحره (لَسَلَّاحٌ) وأدَحَلَّتْ الكاف اللحم كُلاًّ أو بعضاً ، فالإحارة فاسدة وقعت قبل الدبح أو بعده ، لأنه لا يستحق حلدتها إلا بعد ح ولا يدرى هل يحرح سليماً أو مقطوعاً ، هذا هو المشهور وقيل بالحوار

قوله [كشرائه ثوباً أو حلوداً] إلح أى ويشترط في هذه الصورة شروعه وصره أحل الإحارة ومعرفة حروجه عين عامله أم لا ، أو إمكان إعادته كالحساس على أن يصعبه قلحاً كما تقدم في السلم ، فإن ادعى الأمران كالريتون على أن يعصره فلا ، وأما المسألة الثانية فتحور من غير شرط

قوله [على أن يسح له ثوباً آخر] أى والحال أن العرل من عند المشري كما إذا قال له أحد ملك هذا المقطع وانسح لى هذا العرل مقطوعاً آخر هدين الديارين

قوله [ثم عطف على قوله كمع جعل] إلح أى وأما قوله لا بيع فهو معترض بين المعطوف والمعطوف عليه

قوله [كلاً أو بعضاً] من ذلك الأكارع وطاهره كان الاسبحار على السلاح وحده أو عليه وعلى الدبح ، لكن قال في الحاشية والحاصل أن الاسبحار على السلاح بالأكارع مل الرأس إن كان قبل الدبح لا يجرر وبعبه حور بحلاف الإحارة محلدها أو قطعه من لحمها على سلاحها فلا يحور سراء كان قبل الدبح أو عبه وكذلك لا تحور الإحارة على دحها بقطعة من لحمها (هـ)

● **فائدة** يحور بيع حلود نحو الساع من كل مكروه أكله على طهره قبل دحها وسلاحها بحلاف حلود نحو العم فلا يحور قبل دحها وسلاحها على المدب والرق أن ما يؤكل لحمه لا يحتاط في حفظ الحلد بحلاف ما يكبره أكله وحاط في دح الحلد كما يؤخذ من الحرثى والحاشية ومتصى هذا الرق حار الاسبحار على دح السع لحدده كما في (ع)

(وَبِحَالَةٍ) جعلت أجرة (لَطْحَانٍ) لجهل قدرها ، فلو استأجره بقدر معلوم من بحالة حار . كما لو استأجره بخلد مسلوح معلوم على أن يسلم له شاة فلو قال « لسالحه وطاحه » لكان أنبيس

(أو حُرْعٌ ثَوْبٌ أو) حرء (حِلْدٍ) كربع وثلاث جعل أجرة (لَمَسَّاحٍ) أى لئاسح ذلك الثوب (أو دَسَّاعٍ) أى لداع ذلك الخلد ، فى كلامه لف وبشر مرتب ، أى فيسمع ويفسح لجهل صفة حروجه
 * (وله) أى للأخير المتقدم (أَحْرُ مِثْلِهِ إِنْ عَمِلَ) بأن سلخ الخلد أو طحن القمح أو سح الثوب أو دبع الخلد وليس له الخلد الذى سلخه وكذا ما بعده ،

قوله [وبحالة أجرة لطحان] قال فى الحاشية الأصل من هذا القبيل ما يقع فى بلاد الريف من دفع الررع لمن يدرسه سورجه ونهائمه ويأخذ تبه فى مقابلة درسه فهى إحارة فاسدة ، وأما أو قال ادرسه ولك حملان تبساً من تبه أو من غير تبه حار ذلك كذا كتب (س عب اه)
 قوله [فلو قال لسالحه وطاحه] إلح أى وبصير المعنى ولا يحور الإحارة بخلد المسلوح لسالحه والمطحون لطاحه

قوله [أحر مثله إن عمل] أى والمصنوع لربه ما لم يمت بيد الصانع ، فإن فات بيد الصانع بعد الدبع أو السح بيع أو تلف أو حرالة سرق لرم صاحب الخلد أو العرل أجرة المثل فى دباع جميع الخلد وسح كل العرل للصانع . ويعرم الصانع لصاحب البوب أو الخلد قيمة البصف الذى جعل له لرقوع البيع وبه داسداً وقد فات فيعرم قيمته مد رعاً والبصف الآخر ملك لربه وهذا كله إذا جعل له البصف بعد العمل وأما إن جعل له البصف فى العرل أو فى الخلد من وقت العقد فإن شرط عليه أن يدره أو يسحه مجمعاً فلا يحرر أيضاً لأنه ححر عليه ومعه من أحد ما جعل له إلا بعد الدبع أو السح فإن أفاتها بالتسروع فى الدبع أو السح فعلى الصانع قيمة البصف يزوم القص لأن البيع فاسد ، وقد فات والبصف الآخر لربه وعليه أجرة عمله فيه . وأما إن جعل له البصف من وقت العقد بفعل به ما تناء بلا ححر عليه فى دبعه أو نسحه فحائر فالأقسام ثلاثة كما يؤخذ من حاشية الأصل والحرثى

ولا شيء له إن مسح قبل العمل قال في المدونة وإن وأحره على دبع جلود أو عملها أو مسح ثوب على أن له نصفها إذا فرغ لم يحرق قال ابن القاسم لأنه لا يدري كيف تحرق ، ولأن مالكاً قال ما لا يحور بيعه لا يحور أن يستأخر به أصعب ، فإن بدل فله أحر عمله والثوب والجلود لربها

(أَوْحَرُهُ رَصِيعٌ) آدى أو غيره حُجِّلَ أحرأ لم يرصعه على أن يملكه بعد الرصاع بل (وإن) كان يملكه (من الآن) لأن الرصيع قد يتغير وقد يتعدى رصاعه لموت أو غيره ولا يلزمه حلقة فيصير نقد الأجرة فيها كالنقد في الأمور المحتملة وهو ممتنع (وَكَمْ أَحْصَدُهُ وَإِدْرِسُهُ وَكَثْرَتُهُ) ، أو ثلثه ففاسد وكذا ادرسه فقط وله أجرة عمله إن عمل وأما احصده فقط فصحيح وسيأتي

• (وَكِرَاءُ الْأَرْضِ) أى للرعاة (بَطْعَامٍ) أسته كقمح أو لم تسته كلن وسم

قوله [لأن الرصيع قد يتغير] إلح قال (شب) فإن مات الرصيع في أثناء المدة فإن ملكه من الآن فعليه نصف قيمته يوم قبضه يدفعها لربه وله أجرة رصاع نصفه أى له نصف أجرة المتل في المدة التى رصعها ، وإن ملكه له بعد الفطام وله أجرة المتل فيما أُرْصَعَهُ ومصيبته من ربه ، ولا شيء على الأخير لأنه على ملك ربه قاله في التوضيح وهذا واضح إذا مات قبل الفطام . وأما إن مات بعده فعليه نصف قيمته يوم الفطام وله أجرة رصاع مثله كذا يبيده كلام من (أه)

قوله [فيصير نقداً لأجرة فيها] أى في هذه المسألة التى هى جعل له فيها الأجرة من الآن

وقوله [كالنقد في الأمور المحتملة] أى للسلامة وعدمها

وقوله [وهو ممتنع] أى للتردد بين السلفية والتمسية في المتليات وللغرر في المتدات

قوله [ففساد] أى للجهل بما يحرق لأنه استأجره بنصف ما يحرق من

الحب وهو معيب لا يدري كم يحرق وكيف يحرق

قوله [وأما احصده فقط فصحيح] أى لأنه استأجره بنصف الررع وهو مرئى

قوله [أى للرعاة] سيأتى مفهومه ونس كراء أرض ارراعة بالطعام العلال التى يأخذها الملتزمون حراحاً عن أرض الرراعة سواء كان حاسلاً عايبها عاكلاً من أول الأمر لا ، بل ولو أهدت بدلا عن الدراهم المحعولة حراحاً كما يبيده نص المدونة

قوله [أو لم تسته كلن] إلح أى وكذلك الثأرة المدرجة والخيران الذى لا

وعسل (أو ما أنستتته) من غير الطعام كقط وكتان وعصفر ورعمران وتين وديوس (إلا كحش) مما يطول مكته حتى يعد كانه أحصى منها . كالعود الحلى والصدل والخطب والقصب الفارسى فيحور كما يحور كراؤها لعير الراعة بطعام وما يحرح منها وبيعها به وعلة الميع في كرائها بطعام أنه يؤدي إلى بيع الطعام بطعام إلى أهل وعلته في كرائها بما تسته المراتة ، إذ لا يعلم قدر ما يحرح منها ، وهي علة صعيقة

إلا للديح كحصى المعر والسملك وطير الماء . وكذلك الخيزان الذى يراد للى بحلاف كرائها بالخيزان الذى يراد للقة لعير اللى فيحور كحوارها بالماء وأو ماء زهرم قوله [كقط وكتان] المراد شعرهما وأما تياهما فحار كما في (ح) ومقتضى آخر كلامه أنه لا يحور كراؤها بالعرل ولعله لكرهه هين الصعة وإن كان لا يعود (أه ع)

قوله [ودرص] المراد به حطب الدرة ، وأما الرص الفارسى فسيأى أنه كالحش

قوله [إلا كحش] شمل كراءها به حرليس به تمر أو به وهو مؤبر لأنه يبقى لربه لا به غير مؤبر

قوله [مما يطول مكته] يتناول الذهب والفضة والرصاص والحاس والكبريت والمعرة وبحوها من سائر المعادن . لأن شأنها تست بمسها في الأرض ويطول مكته فيها ويستثنى من ذلك الملح فلا يحور كراء أرض الراعة به ويحور كراء أرض الملاحه به كما نصرا عليه

قوله [كما يحور كراءها لعير الراعة] أى وإن كان شأنها أن تررع كما هو ظاهر كلام أهل المذهب خلافاً لما أفى به بعض شيوخ الشيخ أحمد الرقانى من الميع كذا في (س)

قوله [وبيعها به] أى حرر بيع الأرض بالطعام وما يحرح منها وإن لم يكن طعاماً فالهوى قاصر على الكراء لا على البيع

قوله [المراتة] أى حيث ناع المستأجر معارفاً وهو الأجر الذى يدفعه تمحور وهو ما يحرح منها ووجه صعبه أن هذا لا يتجه إلا إذا كان من حس واحد

● (وَحَمَلْتُ تَيْئًا) طعام أو غيره (المند) بعيد لا يحور تأخير قصص المعين إليه (بِصْفِهِ) مثلاً، لما فيه من بيع معين يتأخر قصصه ، فإن وقع فأحر مثله والطعام كله لربه ، قاله ابن يونس (إِلَّا أَنْ يَقْصَصَهُ) أى الحرة المستأخر به (الآن) أى من حين العقد أى وقع بشرط تعجيله ، أو كان العرف تعجيله فيحور فإن لم يكن العرف التعجيل ولم يشترط التعجيل فسدت وأوعحل والحاصل أن هذه المسألة من أفراد قوله المتقدم «أو عين» وأن علة المبع ما فيه من بيع معين يتأخر قصصه فيحور فيها التفصيل المتقدم ، فيكون معنى إلا أن يقصصه الآن أى شرط أو عرف (وَكِنْ إِنْ حَطَّسَتْهُ) مثلاً أى حررته أو نحرته أو كتته (اليوم) مثلاً أو فى هذه الجمعة أو هذا الشهر (فَمَلَّكَ كَذَا) أى من الأحرار عشرة وإلا تحطه اليوم . بل أريد (فكدا) من الأحرار أى أقل كتابية ، فمأسدة للجهل بتدر الأحرار فإن وقع

وقوله [لا يحور تأخير قصص المعين إليه] أى بأن كان على مسافة يجمع تأخير ذلك المعين لها على ما تقدم تعجيله
قوله [والطعام كله لربه] هذا أحد قولين ، وقيل نصه للحمال ويصم مثله فى الموضع الذى حمل منه وله كراء مثله فى النصف الآخر بطير ما مرّ فى ذبح الخواص إذا استأخره تئىء منها عبد الفراغ ، واحتار هذا القول ابن عروة وأبو الحسن (أهـ س ملخصاً)

قوله [أى بشرط أو عرف] أى وإن لم يقصص بالفعل قال (س) حكاية عن الشيخ أحمد الرقائى حيث وقع الشرط أو كان العرف النقد والحوار وإن لم يقصص إلا بعد تمام العمل (أهـ) ، فإذا علمت ذلك تعلم أن حرمة بيع معين يتأخر قصصه إن دحلا على ذلك أو كان العرف ذلك ، وأما إن كان التأخير غير مدحول عليه فحائر حلاًفاً لمن يفهم غير ذلك

قوله [ولا تحطه] إلح ويقال فى الحرر والحرارة والكانة ما قيل فى الحيطة
قوله [فمأسدة للجهل بقدر الأحرار] أعلم أن محل فساد هذه الصورة إذا وقع العقد على الإلزام ولو لأحد المتعاقدين فإن كان الخيار لكل منهما حار وذلك لأن العرف لا يعتبر مع الخيار ، لأنه إذا احتار أمراً فكأنه ما عقد إلا عليه لأن عند الخيار محل ، وأما دفع دراهم بعد العقد زيادة على الأحرار ليسرع له بالعمل فذلك

فله أحر مثله ولو راد على المسمى حاطه في اليوم أو أكثر
 و(اعْمَلْ عَمَلِي دَأْسِي) ولم يقيد باحتطاب أو غيره (أو) اعْمَلْ (في حَتَاتُونِي)
 أو في حماي أو سميتي ، وبحو ذلك (وما تَحَصَّلَ) من ثمن أو أجرة (فَلَكَ
 بَصْفُهُ) مثلاً فمأسدة للجهل بقدر الأجرة فتصح (فإنْ عَمِلَ فَلِلْعَامِلِ)
 أي وجميع ما تحصل يكون له (وعليه) لربها (أَحْرَةُ مِثْلِيهَا) طاهره أن هذا
 عام في الدانة وغيرها . وهو ما في كثير من الشراح وقال بعضهم «إن عمل» إلح
 حاصر بالدانة والسقية . وأما الحَسَمَام والدار والخانوت فما حصل من الأجرة يكون
 للأجير . وعليه لرب الخانوت أو الدار أو الحمام أجرة مثله . مثل «لتكريها»
 الآي قال عياص لأن ما لا يذهب فيه ولا عمل فيه لمثوله كالرباع فهو فيه أجير
 والكسب لربه ويستوى فيه عمل وواحر ونقله أبو الحسن وقَسِيلَه . وقاله اللحي
 انظر المحتى

* (عكس) قوله (أَكْرَهَا) أي الدانة لمن يعمل عليها (وَالْكَ) من الكراء

حائر كما في (ح) ، ويقال بعد ذلك إن أسرع فار بالريادة وإلا فله الرجوع عليه
 لأنه على شرط لم يتم

قوله [ولم يقيد باحتطاب أو غيره] بل ولو قيد إنما الفرق بين ما هنا وبين قوله
 الآتي بخلاف نحو احتطبت ولك بصفه، أن ما هنا أريد به قسمة الأتمان وما يأتي
 أريد به قسمة نفس الخطب كما نقل عن أبي الحسن

قوله [وعليه لربها أجرة مثلها] أي لأن العامل كأنه اكترى ذلك كراء
 فاسداً ابن يربس وأو عمل ولم يحد شيئاً كان مطالباً بالكراء ، لأنه متعلق بدمته وحالته
 ابن حبيب . فقال إن عاقه عن العمل عائق وعرف ذلك العائق فلا شيء عليه
 قوله [وهر ما في كبير من التراح] مهمم الشيخ (عب) ، والخرشي
 كما يأتي

قوله [يكون للأجير] صرناه لربها كما يأتي في آخر السوادة

وقوله [وعليه لرب الخانوت] إلح

صرناه للأجير كما يأتي أيضاً

قوله [انظر المحتى] المراد به (س)

قوله [عكس قوله أكرها] المراد العكس في الحكم بعد الوقوع لأن في الأولى

(الصف) فإنه يمسح ، فإن أكرها وعمل العامل عليها فما حصل من الأحر فهو لربها وعليه لم أكرها أحره مثله في تولية ما ذكر وإن قال ربها اعمل عليها ولك نصمه فأكرها ، فقال ابن القاسم ما أكرت به للأحير ولربها أحره المثل (انتهى) ، فيكون لربها أحره المثل وما حصل للأحير سواء عمل بنفسه أو أكرها وأما لو قال له أكرها ، فأكرها والعكس وهو أن ما حصل من الأحر فلربها وعليه الأحير أحره مثله ، وبقي ما إذا قال أكرها ، فعمل عليها بنفسه ، فهو مثل اعمل عليها . لأن الإحارة فاسدة وقد عمل عليها ، فما حصل فهو له ، وعليه لربها أحره متلها كما تقدم وهذا كله في الدابة ، ومثلها السفينة وأما الحادوت والرباع والحمام . فهل هي مثل الدابة في التفصيل المتقدم ، وعليه بعض الشراح كالخزني والروقي . أم لا ، بل ما حصل منها لربها مطلقاً وعليه للأحير أحره مثله ، مثل لتكرها ، فأكرها وهو الذي ذكره المحتج عن الخطاب ناقلاً له عن عياض واللمحي ، ونقله أبو الحسن كما تقدم واعتصر به على الشراح فانظره والله أعلم

(بِحِلَافٍ بِحَوِ) قول ربها (احتطبت) عايبها (ولك بصفتها) أد الخطب ،

ما حصل يكرن للعامل وهذه لربها

قوله [ما أكرت به للأحير] قال في المدونة وإن دفعت إيد دابة أو ما أو داراً أو سفينة أو حماماً على أن يكرى ذلك وله نصف الكراء لم يجر وإن نرب كان لك جميع الكراء وله أحره متاه كما لو قلت له بع سلعتي فما بعته من شيء فهو بي وبيلك . أو قلت له فما زاد على مائة فميسا فذلك لا يجر والتمس لك واه أحره له

قوله [فيكون لربها] إلح هذا شروع في حاصل فقه المسألة

قوله [وبقي ما إذا قال له أكرها] إلح اعلم أن الصرر أربع لأن رب الدابة إما أن يقول له اعمل على ذاتي ولك نصف ما عملت به أو يتربل له حد ذاتي أكرها ولك نصف كراتها وفي كل إما أن يعمل عليها بنفسه أو يكرها لمن يعمل عايب وكلها فاسدة والحكم فيها كما قال الشارح وهو أن ثلاث صور جميع ما جاء فيها للعامل ، وعليه لربها أحره متلها وصورة جميع ما جاء فيها لربها وعنده له مل أحره متله

فيحور إن علم ما يحتطه عليها عادة أو شرط فعلة الخوار العلم وسواء قيد برمس كيوم
 لى ويوم لك أم لا ، كمقلة لى ونقلة لك ، فالأخرة هما معلومة بحلاف ما تقلم
 وقوله « ولك نصفه » أى الخطب احراراً من قواه « ولك نصف ثمة » ،
 فلا يحور للحرر ومتل الدابة السفينة والشبكة وبحرهما فيحور نصف ما يحمله
 عليها إذا كان معيماً من مكان معين كما أفاده بقوله « نحو » ودخل فى استنق
 عليها ولك نصف الماء

(و) بحلاف نحو (احصده ولك نصفه) متلا (فيحور) أو حدّ
 بحلى هذا ولك نصفه . أو القُطُ ريبونى هذا ولك نصفه أو حرّ صوبى هذا ولك
 نصفه . كل ذلك حائر للعالم بالأخرة وما أوحى عليه وأما احصد وما حصدت فلك

قوله [فيحور إن علم ما يحتطه عليها] أى شرط أن لا يريد فى الصبغة
 المذكورة ولا تأخذ بصفتك إلا بعد نقله مجتمعاً مرمع كذا فإن راد ذلك مع للحرر
 عليه كما ذكره ابن عردة والمراد علم نوعه وإن لم يعلم قدره ندليل كلام ابن القاسم
 فى مسألة الشبكة

قرله [كمقلة لى ونقلة لك] متل ذلك أو قال له كل نقلة نصفها لى
 ونصفها لك

قوله [متل الدابة السفينة والشبكة] ابن القاسم يحور دفع اشكة لمن يصيد
 بها يرمس لنفسه ويرمماً لصاحبه وفى الشهرين كثير اظهار الحيلة
 قوله [إذا كان معيماً] أى كما إذا كان يحمل عليها تساً أو حطياً أو حشياً
 معيماً د - ن - ممة

• تسمية لربب الله بعد أحد العامل ما يحصه وقتل أحد ربهما فلربها أن يأتى
 له أخرى يحمل عايتها ولاس القاسم فى العديه اربها كراؤها وحر أين وأما لو تالفت بعد
 بعد أح - ربهما ما حصه وقتل أحد العامل فعلى ربهما أحره عمله وليس للعامل أن يحلف
 ربه داه أخرى

قرا [للمعلم الإحالة وما أوحى عليه] أى لكون كل منهما محصوراً

نصمه ، أو أَلْقَطُ وما لَقَطْتَ فلك نصمه ، فحائر أيضاً إلا أنه من باب الجعالة
فله الترك متى شاء بخلاف ما قلناه فهو من الإحارة اللازمة

ويكون الدرس والتدرية عليهما ، وتقدم أنه إن قال احصده وادرسه ولك نصمه ، أو
ادرسه فقط ، فمأسد وله أجرة مثله لشدة العرر ثم الحوار مقيد بعدم تعيين الرمن ،
فإن عيبه فسدت ، قال فيها وإن قال احصد اليوم أو القُطُّ اليوم وما اجتمع فلك
نصمه ، فلا حير فيه ، إذ لا يحور بيع ما يحصد اليوم ، وما لم يحر بيعه لم يحر أن
يستأجر به مع صرب الأهل في الحفل ، ولا يحور في الحفل إلا أن يشترط أن يترك
متى شاء فيحور

* تم شفه في الحوار قوله

(كإحارة) ، أى كما يحور إحارة (دانة لكدا) أى المكان معلوم كمكة
(على) أنه إن (استعسى فيها) أى في المدة أو المسافة المعينة لطفره مخاحه في
أثناء الطريق (حاسس) ربه أى كانه بحساب ما سار صعوبة وسهولة وشغل
الحوار (إن لَمْ يَسْقُد) الأجرة ، فإن بقدها لم يحر لتردها بين السلفية والشمية
وهذا القيد ذكره في المدونة والعناية وذكره المصنف في التوضيح فكان عليه ذكره هنا

قله [إلا أنه من باب الجعالة] أى والجعالة يحور فيها العرر اكدها محالة
من طرف العامل

قوله [ويكون الدرس والتدرية عليهما] أى لأنهما صارا شركاء من حين
الحصاد ويمع قسمه قسماً لأنه حطر ويدخله التفاصيل

قوله [لشدة العرر] أى في قدر الأجرة وصفتها لأنه لا يعلمها إلا بعد
الصفية

قوله [تم الحوار مقيد بعدم تعيين الرمن] إلح هذا المسحت يعنى عه
ما سيأتى في قوله وفسدت إن جمعها وتساويا ، ومحلها هناك مع ما فيه من الركة

قوله [وهذا القيد] أى الذى هو قوله إن لم يقدر قال اس عاتر تأمل
ما وجه حرار هذه المسألة مع أن المؤخر لا يدري ما ناع من المصعة واستشكله الحرشى
في كبره بهذا أيضاً وأحاب بأن العرر هنا يسير يعتبر لأن العادة أن من اكبرى إلى
موضع لا يستعنى قبل ذلك الموضع ، وقول المصنف إن اسعى فيها أى وبصدق

(وإِبحارُ) أى وكما يحور إبحار شئ (مؤحَر) بفتح الحيم أى أن من أحر حيواناً أو غيره مدة معلومة كشهر أو سنة يحور له أن يواحره قبل انقضاءها مدة تلى مدة الإحارة الأولى للمستأحر الأول أو لغيره

(أو) إبحار (ما) أى شئ بيع و (استشيت مسمعتُهُ) أى استأها الناع ، بأن ناع عدأ أو داراً أو غير ذلك واستتى مسمعتها مدة معلومة ، فلمسترى مه أن يواحر ما ذكر مدة تلى مدة الانتفاع أى على أن يقصصها المستأحر بعد مصى مدة الانتفاع وسيأتى أنه يحور استثناء السنة فى الدار والسنتين فى الأرض وثلاثة أيام فى الدابة لا جمعة ، وكره المتوسط

(والسَّقْدِ) بالحر . عطف على مدحول الكاف أى وكحوار النقد (فيهما) أى فى إبحار المؤحر والمبيع المستتى مسمعتة ومحل حوار الإبحار والنقد فيهما (إن لم يتعيرَ عادلاً) أى لم يعلب تعيره بأن كان الشأ علم تعيره وهو صادق بصورتين ما إذا كان العال بسلامته ، أو احتمل السلامة وعلمها لكن الصورة الأولى متفق عليها ، والثانية فيها خلاف هذا بالنسبة للإبحار فيهما وأما النقد فيهما وإنما يحور

دعواه الاستعاء لأنه أمين ، وأما إن استأخره هذا المكان وإن راد فله بحساب ما اكترى لم يحر إلا إن عيس غاية ما يريد وما قيل فى الدابة يقال فى الدار والسمنية كما أفاده فى الأصل

قوله [للمسأحر الأول أو لغيره] أى ما لم يحر عرف بعدم إبحارها إلا للأول كالأحكام الموقوفة بمصر وإلا عمل به لأن العرف كالشرط وصورة ذلك أن يستأحر إنسان داراً موقوفة مدة معينة وأد له الناظر بالساء فيها ليكرن له حلو فى تلك المدة وحعل عايبها حكراً كل سنة من تلك المدة لجهة الوقف فليس للناظر أن يواحرها لغير مستأحرها مدة تلى مدة إبحار الأول لحريان العرف باحتصاص الأول بذلك ومحله إذا أراد أن يدفع الأول من الأحره مثل ما يدفعه العير وإلا حار إبحارها للعير كذا يؤحد من الخاشية

قوله [وثلاثة أيام فى الدابة] أى وعشرة فى الرقيق

قوله [أى فى إبحار المؤحر] بفتح الحيم اسم مفعول

قوله [المستتى مسمعتة] راجع للمسع

إن علت السلامة فيهما لا إن لم تعلق بأن كان الشأن عدمها لطول المدة أو ضعف الساء أو نحو ذلك واحتمال الأمرين

فعلم أن الصور ثلاث الأولى الشأن السلامة فيحور العقد والنقد قطعاً الثانية عدمها فلا يحور عقد ولا نقد الثالثة احتمال الأمرين ، فيحور العقد لا النقد عند بعضهم ، وقيل لا يحور العقد فلا نقد

وإن قوله « إن لم يتغير » عالمياً راجع للعقد والنقد إلا أنه يوهم أن الصورة الثانية يحور فيها النقد . وليس كذلك لما علمت والمراد إن لم يتغير ، أى في المدة الثانية التي تلي الأولى ، لأن الكلام فيها فتقيد بعضهم له بقوله « قبل تسليمه » فيه نظر . ولذا شطباه من أصل المبيضة

* (و) كحوار إيجار (على طرح حساسة كميتية) وعدرة بأحر معلوم وإن استلزم ذلك مباشرة الحاسة للصورة

قوله [أو صيف] مصدر معطوف على طول
قوله [أو نحو ذلك] أى كالطاحن والساقية من كل ما سأنه ادعير أكثره
العلاج فيه كالمصدق والمعصرة

قوله [فعلم أن الصور ثلاث] أى من قوله إن لم يعبر عالمياً ناء ار المطرق والمهزم
قوله [عند بعضهم] هو ابن عردة وابن شماس

قوله [وقيل لا يحور العقد] هو لاس الخاحب والرواح
قوله [إلا أن] أى كلام المصنف

قوله [يوهم أن الصورة الثالثة] إلح أى هاء حال المصنف واحد مهمل
سلم عالمياً سلم ويمكن أن يخافه بأن معناه إن انتهى الأمر عالمياً أى إن كان
العالم انشاءه فيكون الحال يبدأ في المعنى فتأمل

قوله [لما عات] أى من ان النقد لا يحور فيها بالعاقب أو بما الخلاف أصل البناء
قوله [لأن الكلام فيها] أى لأنها إلى سببها منها المنافع لا الأولى

قوله [على طرح حساسة] أى وكذا حملها للاستماع بها على الوجه الآخر
كحملها . لأكل الكلاب أو تسبيح أرض أو لأكل ماطر وحاد . ما و ح
لا سعماله . الياسات والماء

(و) استئجار على (القصاص) من قتل أو قطع حكم به الحاكم وسلمه للمحى عليه أولوليه

(و) على (الأدب) لاس أو عبد إذا ثبت عبد الأب أو السيد موجه

(و) على (عبد خمسة عشر عاماً) ، ولو بشرط القصد قال في المدونة

ولا أرى به بأساً ، والدور أين ويحور تقديم الأحر فيه بشرط (انتهى)

(و) على (دار نحو ثلاثين) عاماً ولو شرط القصد . قاله ابن يونس

(و) على (أرض) للزراعة مأمونة الرى (حمسين عاماً) لا أكثر فإن لم يؤمن

من ربها حار العقد عليها ما ذكر دون القصد وكذلك الدار إذا كانت قديمة يحتمل بقاؤها ثلاثين ، وعدمه فإذا كانت قديمة حداً لا تنق التلاتين عادة لم يحرك كراؤها

الثلاثين . وكذا يقال في العبد

قوله [واستئجار على القصاص] أى وأما الإحارة على القتل ظلماً فلا تحور فإن دل اقتص من الأجير ولا أحره له ولا يقتص من المؤجر لأن المباشر مقدم على المتد

قوله [إذا ثبت عبد الأب أو السيد موجه] ظاهره أنه لا بد من ثبوت الموجه كان الطالب للتأديب الأب أو السيد كان الولد صغيراً أو كبيراً وليس كذلك ، بل يصدق الأب في اسمه الصغير والسيد والروح في دعوى ما يرحب الأدب كما في (ح) ، وأما الولد الكبير فلا يؤده الأب بل يؤده الحاكم بالثبوت ، وإلا أب الأب أو المدولى للأب كذا في الحاشية

قوله [وعلى عبد خمسة عشر عاماً] أى وأما الدابة فمحد إحارتها ستة إلا لسفر فالشهر كما في التوضيح ونقله (س) وهذا في إحارتها إلى يحور القصد فيها . وأما بعد نقد فمحور أكثر من ستة والفرق بين الدابة والعبد أن العبد إذا حصل له متقة يحبر عن حال نفسه بخلاف الدابة

قوله [وكذا يقال في العبد] ساصل ما يستند من كلام الأجهورى أن علة انط من الأمن تسوح العدم على العقد وعلى شرط القصد وسواء الأمر من سوح القدم على العقد دون العبد وأما سله طن عدم الأمن فلا تحور عقداً ولا نقداً كما في الحاشية

* (و) كحوار (سَبْعَ دَارٍ لَتُقَسَّصَ) أى ليقصها مشترىها (بعد عامٍ) من يوم بعضها فيحور استثناء منعتها سنة

(و) بيع (أرضٍ) لتقص (بعد عَشْرٍ) من الأعوام فيحور استثناء منعتها عشرًا

(و) بيع (حيوانٍ) ليقص (بعد ثلاثة أيامٍ) ويحورها (لا) بعد (عَشْرٍ)

لأن العال فيها تعيره

(وَكُرَّهَ الْمُتَوَسِّطُ) كاستثناء خمسة أيام

(و) كحوار (كِرَاءَ دَانَةٍ لَتُقَسَّصَ) أى ليقصها المكري (بعد شهرٍ)

من يوم الكراء فيحور (إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ) مكريها (البقْدَ) أى نقد الأجرة . فإن اشترطه لم يجر لتردده بين السلبية والتمسية والنقد بلا شرط لا يصير

(و) كحوار (تَحْدِيدِ صَعْنَةٍ ، كحياطةٍ) أو حرر وحصد ررع ودرس

قوله [وكحوار بيع دار] اعترض بأن هذه المسألة ليست من باب الإحارة فحقها أن تذكر في البيوع وأحيب بأن الممعة المستتاة إحارة حكمًا فإذا اع الدار مائة مثلاً على أن تقص بعد عام فقد ناعها بالمانة والانماع تلك الدار تلك المدة . فكان البيع مائة وعشرة مثلاً دفع المشتري بدل العشرة ممعة الدار فيتأمل ويقال في استثناء الأرض والحيوان ما قيل هنا

قوله [وبيع حيوان ليقص] إلح طاهره العموم كان الحيوان رقيقاً أو غيره والذي في الحاشية أن هذا محصرص بالدانة قيل لا فرق بين داة الركوب والعمل وقال بعضهم إنه في داة الركوب وأما داة العمل فيحور استثناء منعتها كذا فيق عشرة أيام فأقل

قوله [لأن العال فيها تعيره] أى فيردد التمس بين السلبية والتمسية

قوله [وكره المتوسط] أى لاحتمال تعيره . ونفى مثل التزب المعين والمحاس ومقتضى ما تقدم أنه يحور بيعه واستثناء منعته مدة دون نصف شهر لا أريد لما فيه من السلم في معين ، ولا يرد على هذا تأخير الدور والأراضي الزمن الطويل . لأن السلم لا يكون فيها لأن من شرطه أن يكون في المدة وهذه الأشياء لا تنالها الدم سال قوله [والنقد بلا شرط لا يصير] أى لأن عاه المع لا يردد لا تكرار إلا من شرط النقد كما تقدم في الرويات

وبحو ذلك (يعمل) نحو حط هذا الثوب ، أو احصد هذا الفدان ، أو احصر لى ثراً بكذا (أو رَمَسَ) كحط عدى يوماً أو شهراً ، أو اس لى بيتاً ، وبحو ذلك ، كل يوم أو كل جمعة أو شهر أو جميع الشهر أو السنة بكذا . (وَفَسَّدَتِ) الإحارة (إِنْ حَمَّعَهُمَا) أى العمل والرمس (وَتَسَاوَيْتَا) بأن كانت العادة أن الرمس لا يريد على الفعل ولا يقصص ، قال اس رشد اتفاقاً وقال اس عبد السلام على المشهور وأما إذا كان الرمس يقصص عن العمل فالفساد بالأولى وأما لو كان الرمس أكثر فقال اس عبد السلام يحور اتفاقاً . وقال اس رشد بل تمسد على المشهور لا حمال طارئ على الأخير يجمعه من العمل . وهذا معنى قول الشيخ « وهل تمسد إن جمعهما وتساويا أو مطلقاً ؟ خلاف » وعلى الفساد فاللارم أحره المثل رادت على المسمى أو قلَّت ، والله تعالى أعلم

• (و) كحوار (إِيجَارٍ مُرْصِعٍ) لترصع طفلاً وإن كان فيه استيلاء عين قصداً للضرورة ، وسواء كانت آدمية أم لا ، كانت الأحره طعاماً أو غيره (وَعَسَلُ حِرْقَةٍ) وبحوها (أى الحرقه كسده (على أبيه) لا عليها (إلا لُعرِفَ) أو شرط فيعمل به

قوله [بكذا] سارع كل من حط واحصد واحمر فأعمل الأخير وأصمر فى الأولين وحدث لأنه فصالة

قوله [وتساويا] الواو للحال

قوله [فالفساد بالأولى] أى على كل من الطريقتين

قوله [لاحمال طارئ] أى فيدخله العرر

قوله [وعلى الفساد] أى حيث قلنا به اتفاقاً أو على المشهور

قوله [وسواء كانت آدمية أم لا] فلو كان الرصيع محرّم الأكل كحجّس

حار أن تكرى له أتان لرصعه

قوله [كانت الأحره طعاماً أو غيره] أى ولو شرطت عامهم طعامها

ولا يكره هذا من بيع طعام بطعام للضرورة ولأن الهى إنما ورد فى الأطعمة الهى حرت العادة باقتياتها

(وَلَرَوْحِهَا) أى المصع (فَسَحَهُ إِنْ لَمْ يَأْدَنْ لَهَا) فيه ، فإن أدن فليس له المسح

(كَأَهْلِ الْفُطُلِ) لهم مسح العقد (إِنْ حَمَلَتْ) المصع من روحها أو غيره من الرصاع (وَلَهَا) هى المسح (إِنْ مَاتَ أُنْثَى) أى الطفل (وَلَمْ تَقِصْ الْأُحْرَةَ) منه قبل موته (وَلَمْ يَتْرُكْ) له (مَالاً) ولا مال للولد تأخذ أحرته منه (وَلَمْ يَتَطَوَّعْ بِهَا) أى بالأحرة (أَحَدٌ) من قريب أو بعيد ، وإلا فلا مسح لها (وَمُسِعَ) الروح (إِنْ أَدِنَ) لها فى الإرصاع (مِنْ وَطْءٍ) لها . لأنه مما

قوله [فسحه إن لم يأدن] إلح فإن طلقها قبل علمه فلا كلام له ، فإن أحرته نفسها وهى فى عصمته ولم يعلم بذلك إلا بعد مضى مدة وأحرة ما مضى تكون لها ولد المسح فى المس قبل

قوله [إن حملت المصع] إلح إما كان لهم المسح لأن الحمل مطية تنصر الولد بسنها قال الحرثى ولها محاسب ما أرصعت فلو كانت أكلت الأحرة لم تحسب عليها لأنهم تطوعوا بدفعها لها قاله ابن عبد السلام وبطريقه (س)

قوله [ولم يترك له مالا] مفهومه أنه إن ترك مالا لم يكن لها المسح وتنص أحرته من نصيب الولد فى تركته أبيه ومفهوم قوله ولم تقص أنها إذا قصت لا تسح . ولو كان الأب عديمًا ويتبع الورثة الولد مما راد على يوم مرت الأب من الأحرة التى عجلها لأن الرائد يكون ميراثًا بينهم وبين الولد فيرجعون به على مال الرصع لا على الطئر ، فليس إعطاء الأب أحرة رصاعه هبة منه له وإنما إرصاعه غايه فرص انقطع موته ، ومحل رجوع الورثة على الولد مما راد على يوم الموت ، لم يعجل الأب الأحرة حرفًا من موته الآن ، وإلا كانت هبة ليس بأرثية منها تىء لها نسله الأجهورى عن (ح)

قوله [ومع الروح] إلح فلو تزوجها ووجدها مرصعًا قال ابن عروة لأصهر أنه عيب يوجب له الخيار ، ونحت فيه الدر القرائ بأن ذلك لم يذكر فى سرب السرح قال بعض الأفاضل الطاهر ما قاله ابن عروة لأنه وإن لم يكن من عير سرح لأنه يتصرر بعدم الوطء اللهم إلا أن يبقى من مدة الرصاع يسير فلا خيار روح نصر من اشترى دارًا فوجدها مكترة فيحير ما لم يكن الماتى من مدة احراء سير

يصر بالطفل ولو لم يحصل له صرر بالمعل

(و) من (سعر بها) أى بروحته المصع فإن لم يأذن فله ذلك وتقدم أن له الصبح

• (وكرهه حليى) أى إحارته . لأنه ليس من شأن الناس ، والأولى إعارته لأنها من المعروف

• (و) كره (إيحار مستأجير دابة) ليركها (مثلثه) فى الأمانة أو الحنة أو الثقل (ولو) كان المتل (مطناً) أى عليطاً مثل الأول . ولا صمان عليه حيث إن تلمت الدابة أو ماتت بلا تعريط . فإن كان الأول هو المطة فلا صمان بالأولى وإن كان الثانى هو المطة صمس ومحل الكراهة إذا لم يعلم حال ربه ، فإن علم أنه يرضى حار وإن علم عدم الرضا لم يحر^١

قوله [ولو لم يحصل له صرر بالمعل] رد لى على أصح وتل الروح السيد على ما استظهره فى الخاتمة فلو تعدى الروح أو السيد ووطئها ولم تحمل فليل لأهل الطفل مسح الإحارة وقيل لا

قوله [ومن سئرها] أى وأما لو أراد أهل الطفل السعر فلا يمكن من أحد الولد إلا إذا دفعوا للطير جمع أحرثها حيث كانت وحيمة

• تسيه قال فى المدونة ومن واحر طيرين فماتت واحدة فللمائة أن ترصع وحدها ، ومن واحر واحدة ، ثم واحر أخرى فماتت الثانية فالرصاص للأولى لارم كما كانت ، وإن ماتت الأولى فعليه أن يأخذ من ترصع مع الثانية (أه)

قوله [وكره حلى] سنج الحاء وسكرن اللام معرداً وبصم الحاء وكسر اللام جمعاً

قوله [أى إحارته] أى وسواء كان ذلك الحلى دهنًا أو فصاة أو حر يذهب أو فصاة أو غيرها كعرص أو طعام وطاهره كان محرم الاستعمال أم لا ، وإما لم تحرم إذا كان محرماً لأنه ليس بمحقق الاستعمال وقيل تحرم إن كان محرماً فهما طريقتان

قوله [فإن علم أنه يرضى حار] أى كما إذا أكرهاه تحضرته وهو ساكت من

غير عذر ومتله فى الحوار أن تدو له الإقامة وعدم الكرب للمحل الذى أكرهاه إليه

ولو كان عبر مصطر للإقامة وتل الدابة التوب فيكره لى اسأحر توراً لى أنه أن

نكره لمتله ويقال فيه ما قيل فى الدابة إلا أنهما يقتربان فى الصمان فإن الدابة لا صمان

عليه فيها إن صاعت بلا تتربطه أو ماتت وأما التوب فيصمه إلا لنية على نفعه

(و) كره (أحره) على تعليم فيقنه وفرائص) كذا في المدونة (كسيع كتنسبه)
 أى ما ذكر من فقه وفرائص فإنه يكره ، وأما علم الفرائص بالرسم فلا يكره أحد الأحره
 عليه ، لأنه صفة من الصنائع لكن قال بعضهم يجوز بيع الكتب الآن لأن حفظ
 الناس له وأفهامهم نقصت كثيراً حتى إن صاحب الكتاب قد يسى ما كتبه ويراجع
 كتابه وفي بيع الكتب انتشار العلم وسب لحفظه وصونه فأملى
 • (و) كره أحره (على قراءة) لقرآن (بلسان) أى تطريب وأنعام لأن
 القراءة على هذا الوجه مكروهة إذا لم يحرج عن حده وإلا حرمت كالقراءة ناشاد .

بلا تعريض من الثانى لأن صمان التهمة يرول بالنسبة

قوله [كذا في المدونة] مقالله الحوار لانس يونس وإنما كره أحد الأحره
 عليه محادة أن يقل طلاب العلم الشرعى ولأن الإحارة عليه خلاف ما عليه السلف
 الصالح بخلاف القرآن فإنه تحور الإحارة على تعلمه لرعة الناس فيه ولو بأحره
 ولأحد السلف الأحره على تعلمه ولقوله عليه الصلاة والسلام « إن أحق ما أحدثتم
 عليه أحرأ كتاب الله تعالى »

قوله [كسيع كتبه] أى وكذا إحارتها

قوله [بالرسم] أى بالعار والتشاك

قوله [لكن قال بعضهم] مراده به اللحمى

قوله [فأملى] إما أمر بالتأمل لتصارب العال التى ذكرها فإن قراه لأن

حفظ الناس إلح مما يباس الكراهة ، وقوله وفي بيع الكتب إلح . مما يباس احزار

قوله [أى تطريب] إلح إما كره ذلك لأن المقصود من القراءة اندر

والتمهم والتطريب يباى ذلك ، والمراد بالتطريب تقطيع الصرت بالأعام والأهواه

وأما الإحارة على أصل التلاوة فتقدم حراره وكذا على تعليمه مشاهرة ومقاصعة على

جميعه أو على بعضه ووحية لمدة معلومة ، فالمشاهرة غير لازمة لإحدى مههم . وأما

الوحية والمقاطعة فلا رمتان لكل مههم ، قال مالك يجوز أن يشارط المعلم على

الحدقة صسطاً أو طراً ولو سميا أحلا ، أصعب إن تم الأحل فلم يحدفه فله أحر متابه ،

القاسى فمرفق أصعب بين صرب الأحل للمعلم والحياط إذا كان العمل بمكس ارجح . هـ

فيه . اس عرفة سوى اللحمى واس رشد بينهما

- (و) كره أحره على (دُفّ) بصم الدال طبل معشى من جهة كالعربال يسمى في العرف بالطار (ومِعْرَبٍ) واحد المعارف وهو آلة اللهو فيشمل المرمار (لعرسٍ) أى نكاح ولا يلزم من حوارها فيه حوار الأحره .
والراحح أن الدف والكسّر والممار حائرة في العرس وتكره الأحره عليها، وأن ما عداها حرام في العرس وغيره فتحرم الأحره عليها
• (و) كره (لإيحارٍ مُسْلِمٍ) عبد أو حر (لكافرٍ فيما يَحِلُّ) كحياطة

- **فوائد الأثرى** قوله صلى الله عليه وسلم « حيركم من تعلم القرآن وعلمه » ،
يشمل الوالد بتعليمه ولده وأو بأحره . وقد أحاب سحران أنا ولد كان يطلب العلم عنده إذا توليت العمل بمسك ولم تشعل ولدك عما هو فيه فأحرك في ذلك أعظم من الحح والرباط والجهاد
• **الثانية** ذكر ابن عرفة عن القاسي أن على المعلم رحر الولد في تكاسله بالوعيد والتفريع لئلا تسئم نحو يا قرد ، فإن لم يهد فالصرب بالسوط من واحد إلى ثلاثة صرب لإيلا من دون تأثير في العصور، فإن يهد راد إلى العترة فإن لم يهد فلا بأس بالريادة عليها
• **الثالثة** القاسي أما تعليمهم في المسجد فروى ابن القاسم إن نلع الصبي مبلغ الأدب فلا بأس ، وإن كان صغيراً يعنت فلا أحب ذلك
• **الرابعة** سئل أنس كيف كان المؤدبرين على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم ، قال كان للمؤدب إناء فيه ماء طاهر يحو به الصبيان ألواحهم ثم يصبون ذلك الماء في حفرة من الأرض فتستف (ا هـ) . قال القاسي ويسعى أن يصب ذلك الماء في المواضع البعيدة عن النجاسة وكان معلماً يأمرنا بصبه في حفرة بين القنبر (ا هـ) ملخصاً من (س)
قوله [والراحح] إلح حاصله أن الدف والكبر في النكاح فيه قولان الحوار والكراحة وفي المعارف ثلاثة أقوال بريادة الحرمة وهو أرجحها . وأما في غير النكاح فاحرته في الجميع قولاً واحداً ولو كان في عقيقة أو حان أو حج أو قدوم من سنر
قراه [وكره إيحار مسلم] حاصله أنه يكره للمسلم أن يكرى نفسه أو ولده أو سده لكافر حيث كان يستند بعمله ولم يكن تحت يده ولم يكرهه في فعل محرم ،

وساء ومحرم فيما لا يحل كعصر حمر ورعاية حمر بر (بلا إهانة) للمسلم ولا حرم ككونه حادم بيت يقدم له الطعام ويعسل يديه منه ويجرى حلقه، وهذا ما لم يكن المسلم ماكثاً في حابوته كحياط ويرد عليه ما يصعبه به من المسلمين وغيرهم . ولا فيبحور

• (وعيس) وحبساً في الإحارة (مستعسلاً) لقراءة أو صعة لاحتلاف حاله بالدكاء والبلادة

(و) عين (رصيع) لاحتلاف حاله بكثرة الرضاع وقتله (ودار) للسكى بها متلاً (وحاوت) و) عين (ساء على حذار) استؤجر للداء عليه بأن يذكر طول ما يبى عليه وعرضه وكونه من ححر أو لبس أو غير ذلك بخلاف كراء الأرض للساء عليها فلا يشترط بيان وصف ما يبى عليها

(و) عين (مَحْمِلٌ) للركوب فيه وهو يفتح الميم الأولى وكسر الثانية ما يركب فيه من شُقْدُف ومحممة وجعفة ، لأنه يختلف بحسب السعة والحقق والهاول والقصر والمادة وغيرها وأما محمل بكسر الميم الأولى وفتح الثانية فعلاقة السيف (و) عين (مَسْكَنٌ) من دار أو غيرها لاختلاف أحواله (إن لم توصف)

فإن لم يستند الكافر بعمل المسلم كحياط يرد عليه المسلم واكاد فيبحور وإن كان تحت يده كأخير حدة بيته ومرصعة ولده حرم ومسح وله أحر ما عمل وكذا إن استأجره في محرم كعصر حمر ورعى حرير ، ولكن يتصدق بالأجرة عليه أدماً له (أه من الأصل)

قوله [وعين وحبساً في الإحارة متعلم] أى فإن لم يعين فسدت قوله [ودار للسكى بها] أى إدا لا يصح العقار أن يكون في الدمة فلا بد من التعيين بالإشارة إلى الدار أو بأل العهدية من ذكر مرصعها وحدودها وبحو ذلك مما يحتلف به الأجرة

قوله [فلا يشترط بيان وصف ما يبى عليها] لأنه لا يعلق به عرض بل يكفى علم المساحه

قوله [لأنه يختلف بحسب السعة] علة للروم التعيين

المذكورات وصفاً شافياً فالواحد ، إما التعيين أو الوصف الشافى المفيد للفراد
والإكاثات إحارة فاسدة

(و) عيت (دانة*) لركوب أو حمل ولا يكفى الوصف فيها (إلا) الدانة
(المضمونة*) في الدمة ليتوصل بها إلى محل كمكة وذلك بأن لم تقصد عيها (وسوع*)
أى فالواحد تعيين نوعها كإبل أو بعال (وصيف*) كعيراب أو نحنت (ودكورة*)
وأبوته* . فالخاصل أن الدانة أو غيرها لركوب أو غيره لا بد في صحة العقد
عليها من التعيين بالدات أو الوصف لكن إن عيت بالإشارة كدانتك هذه ،
أو التي كانت معك بالأمس ، انصحت الإحارة بتلفها ، وإلا فلا . وعلى ربه
دلها ولو قال دانتك البيضاء - وليس له غيرها - فغير المعينة بالإشارة مضمونة
على ربه بل لما إن تلفت ، وإلا انصحت بتلفها وعبارته لا تفيد ذلك فكان الأحسن
أن يقول وهى مضمونة إلا إذا عيت بالإشارة فتأمل

* (ولرأع) استؤجر على رعى عم أو غيرها عيت له ، كهذه ، أم لا ،
كعشرة من العم (رعى أحرى) معها (إن قوى) على رعى الأحرى (ولو
بمشارك) بعيه على رعى الأحرى (إن لم يستترط) رب الأولى (عدمه) أى

قرله [فالواحد إما التعيين أو الوصف] لكن الساء على الحداد لا يمكن
فيه إلا الوصف

قوله [وعلى ربه دلها] راجع لما بعد وإلا
قوله [وأو قال دانتك البيضاء] إلح مبالغة مما بعد وإلا قال في الأصل
ولو قال دانتك البيضاء أو الحمراء وليس له غيرها لاحتمال إبدالها ما لم يقل هذه أو
التي رأيته معك بالأمس بعيها (أه)

قوله [وعبارته لا تفيد ذلك] الصمير يعود على المس وهذا الاعراض بعيه
يرد على تحليل

وقرل [فكان الأحسن أن يقرل] وهى مضمونة إلح أى بعد قوله ودكورة
وأبوته وفى الحقيقة لا حاجة لهذا البحث لأن تفصيل المضمونة والمعينة سيأتى مرصداً
قوله [أو غيرها] أى كإبل ونقر

قوله [وأو مشارك] مبالغة في التمرة . أى هذا إذا كانت قوته على رعى

عدم رعى أخرى مع عسمة (ولاً) بأن اشترط عليه أن لا يرعى معها أخرى لم يحر له فإن حالف ورعى معها غيرها (فأحره) الذى أحده فى بطير الأخرى (لمستأجره) وهذه العبارة أسهل من عبارته

(كأجير لخدمة أحتر نفسه) فى خدمة أخرى أو فى عمل شىء حتى فوت على المستأجر ما استأجر عليه أو بعصه ، فأحرته تكون لمستأجره الأول وإن شاء أسقط عن نفسه أحره ما فوته عليه ، فإن لم يموت عليه شيئاً بأن وفى جميع ما استأجره عليه فلا كلام لمستأجره ومفهوم «أحر نفسه» أنه لو عمل عملاً محاناً فإنه يسقط من أحره بقدر ما فوته

• (ولا يلزمه) أى الراعى (رعى الوالد) الذى ولدته بعد الإحارة فعلى رباها أن يأتى له براع آخر لرعيها أو يجعل للأول أحره

الأخرى معها نفسه ، بل ولو مشترك يأتى به

قوله [وإن شاء أسقط عن نفسه] إلح . راجع للمسألين وحاصله أنه يحير المستأجر إما أن ينقصه من الأحره التى سماها له أو يعطيها له ويأخذ منه جميع الأحر وطريق معرفة التقيص أن يقال ما أحرته على رعيها وحدها فإذا قيل عشرة مثلاً قبل وما أحرته إذا كان يرعاها مع غيرها فإذا قيل ثمانية فقد نقص الخمس فيحير حينئذ إما أن ينقصه خمس المسمى أو يدفعه له تمامه ويأخذ منه الأحره التى أحدها من غيره ويجرى مثل هذا فى أجير الخدمة

قوله [فإن لم يموت عليه شيئاً] محصرص بأجير الخدمة وأما أجير العممى حالف الشرط كان أحره لمستأجره ولو قوى على الجميع ولم يموت شيئاً كما تقدم

قوله [نقدر ما فوته] أى فإن لم يموت شيئاً فلا يسقط من أحره شىء

قوله [رعى الولد] الفرق بين ولد العم فلا يلزمه رعيه وولد المرأة الذى وصعه فى السر يلزم الحمال حملة أن الحاصل من أولاد العم طرؤ مشقة الرعى وحين العقد لم تكن ، وأما الضرر الحاصل للحمال مشقة حمل الولد وهر كان محلاً لا قبل الوضع فاستصح

قوله [فعلى رباها أن يأتى له براع آخر] أى ويلزم الراعى أن يأتى برعاها مع الأمهات لئلا يتعب راعى الأمهات إذا فارق أولادها لا منع 'دق' لابي حاصنة من يعقل على ما مر كذا للحرشى

في نظير رعيها (إلا لعُرفٍ) أو شرط فيعمل به

• (وعُمِّلَ به) ، أى بالعرف (في الحَيْطِ) في كونه على الحياط أو على رب الثوب .

(و) في (نَقَشَ الرَّحَى) المستأجرة للطحن عليها . في كونها على المالك أو المستأجر

(و) عمل به (في آلةٍ بَاءٍ) في كونها على الساء أو على رب الحائط

(وإلا) يكن عرف (فعلى رَنَّهُ) أى رب التثنية المصنوع ، وهو الثوب والدقيق ، لا الرحي - كما قيل والحدار

(و) عمل بالعرف أيضاً في (إكافٍ) بردعة صغيرة (وَقَتَبٍ وبحوهما) سرح ولحام ومقود

(و) (وإلا) بأن لم يكن عرف (فعلى ربِّ الدائنةِ) وصرحنا بهذا لأن قوله «عكس إكاف وشبهه» يوم حلاف المراد .

قوله [في نظير رعيها] أى الأولاد المعبر عنها أولاً بالولد

• تسميه قال في الطرر إذا امتنع راعي قوم أن يرعى لأحدهم لم يحر وفي حر الفراء ورب الرحي والحمام وبحرهم إن لم يوحد غيرهم قولان الحر استحسان وعدمه قياس وكان القصاء بظليطة حر الفراء على طح حر حاره بأحر مثله (أه) ونقله في التكميل كذا في (س)

قوله [وعمل به] أى إن لم يكن شرط وإلا فالشرط مقدم عليه عند وجوده

فواه [والدقيق لا الرحي] إما يطهر على صاحب الدقيق إذا كان هو صاحب الطاحون كأن استأجر إنساناً يطحن له فيها دقيقه وأما لو استأجر إنسان الطاحون ليطحن فيها للناس أو لنفسه كان النقص عند عدم العرف على المالك لها لا على صاحب الدقيق

والحاصل أنه عند عدم العرف النقص لارم لرب الرحي سواء كان هو صاحب الدقيق أو كان الدقيق لغيره كذا يوحد من حاشية الأصل إذا علمت ذلك فقل شارحنا لا الرحي إلح فيه نظر تأمل

قوله [والحدار] بالرفع عطف على قوله التوب فهو مس لا معنى

(و) عمل بالعرف في (السَّيْرِ) ليلاً أو نهاراً ولا كلام لرب الدابة ولا للمستأجر مع العرف (والمَسَارِلِ) التي يرل بها في سير المسافة وقدر الإقامة
 (و) عمل به أيضاً في (المَتَعَالِيْقِ) جمع مُعَاوِقِ بضم الميم كعصهور وعصافير أى ما يعلق بحب الرحل مما يحتاج له المسافر وكسمن وريت وعسل .
 (و) في (الرَّامِلَةِ) ما يصنع المسافر فيه حاجته كحرج كيس وبحوهمها فإن لم يكن عرف فلا بد في السير والمنازل من الميان وإلا فسد الكراء وفسح وأما المعاليق والراملة فلا يصحح ولا يلزم المكرب حملها (و) عمل بالعرف في (فِرَاشِ المَحْمُولِ) هل هو على رب الدابة أو على المكربى ، فإن لم يكن عرف لم يلزم المكربى أى رب الدابة
 (و) عمل به في (سَدَلِ الطعامِ المحمولِ) على الإبل إذا نقص بأكل أو بيع .
 فإن لم يكن عرف فعليه وزن الحمل الأول (و) عمل به في (تَوْفِيْرِهِ) أى الطعام المحمول بالكراء إذا أراد أن يوفره من أكل أو بيع وبارعه رب الدابة فإن لم يكن عرف فلا كلام لرب الدابة وعليه حمله إلى غاية المسافة ، ولو راد الطعام ثقلاً كبرول مطر عليه فقال سحون لم يارم المكربى إلا ربه الحمل المشترط
 (و) عمل به أيضاً في (تَرْعِ تَوْبِ) من قميص أو عمامة أو صياسان

قوله [في السر ليلاً] إلح أى وفي باقى أحواله من كونه الحرياً أو حدرّاً أو مرسطاً

قوله [والمنازل] أى المراضع

قوله [ما يوضع المسافر] إلح حقه حذف الواو للقاعدة المصرية قال عابى
 (حَتَّى تَصْعَ الحَرْبُ أَوْ رَأَتْهَا)^(١)

قوله [وإلا فسد الكراء وفسح] أى إريادة العرمر مراده انفساد سدم الصحة وبالمسح إبطاله وعدم البقاء عليه

قوله [أى رب الدابة] أى لا يلزم الإتيان به ولا حمله

قوله [في بدل الطعام المحمول] أى بدل نقص الطعام أحدوب مسمى الكراء حذف مصاف

قوله [أو طيلسان] هو التال الذي يعطى به الرأس

استأجره ليلسه (في سَحْوٍ لَيْسَلٍ) كقنالة أى فيحب عليه برعه في الأوقات التي
حرى العرف برعه فيها فإن لم يكن عرف حمل على دوام اللس وإن احتلف العرف
وحب البياض

• ثم انتقل يتكلم على صباه وعدم صباه ، فقال

(وهو) أى المستأجر لئىء - من حيوان أو عرص - وكذا الأخير كالراعى
وحمل بعصم الصمير عائد على من تولى العين المؤجرة ، فيحمل المؤجر بالفتح كالراعى
والمستأجر ، كمكترى دابة ونحوها (أمينٌ ، فلا صَمَانٌ) عليه إن ادعى الصياح أو
التلف ، كان مما يعاب عليه أم لا ويحلف إن كان متهماً لقد صاع وما فرطت
ولا يحلف غيره وقيل يحلف ما فرط

• نسيه قال ابن عبد السلام ومما يرجع فيه إلى العرف في هذا الباب في المكان كما
رجع إليه هنا في الرومان ما قاله بعض الشيوخ من اكترى على متاع دواب إلى موضع ،
وفي الطريق نهر لا يحار إلا على المركب ، وقد عرف ذلك كالليل وشبهه فحرار المتاع
على نه والدواب على رها ، وإن كان يحاص في المحاص فاعتبره حملان بكسر
الحاء أى سبل كثير لم يعلموا به فحمل المتاع على صاحب الدابة وتلك حائجة برلت
به وكذلك إذا كان النهر شتوياً يحمل بالأمطار إلا أن يكرن وقت الكراء قد علموا
حرية وعلى ذلك دخلوا فيكرن كالنهر الدائم (اهـ)

قوله [وحب البياض] أى فإن لم يبين كانت فاسدة

قوله [وحمل بعصم الصمير] أى في كلام حليل

قوله [عائد] هكذا نسخة المؤلف والمناسبت عائداً بالنصب معرول تان

خُعل

قوله [فلا صمان عليه] محل كونه أمياً في عيد الطعام والإدام كما يأتي

قوله [وحمل يحلب ما فرط] الصمير عائد على غير المتهم أى فيقتصر

عليه على قوله ما فرطت ولا يحلف على الصياح والفرق أن غير المتهم إذا وقع منه
صياح إنما يكرن من شرطه عالماً فيكفى حله ما فرطت ، وهذا قول نالت إنه كالتهم

يحلب اتد صباع وما فرطت

• وبالع على عدم الصمان بقوله

(ولو شَرَطَ) عليه (إثباته) أى الصمان ، ولا عرة بهذا الشرط ، لكن هذا الكلام يوهم صحة عقد الإحارة مع الشرط المذكور مع أنه يفسدها لأنه شرط يباقي العقد فإن وقع إله أجرة مثله رادت على المسمى أو بقصت — قاله ابن القاسم ومحل الفساد إن لم يسقط الشرط قبل الفوات ، وإلا صحت ، والفوات هنا بانقضاء العمل فانقضاؤه فى أثباته كإسقاطه قبله فى إعادة الصحة

والحاصل أنه شرط مفسد للعقد ما لم يسقط ، لكن لو عثر عليه بعد العمل فله أحر مثله ولا يعمل بالشرط

• (أو عَشَرَ) بفتح المتلثة عطف على المقدر ، فلا صمان أى إن ادعى التلف أو عثر أحيى حمل أو عثرت داتته (بدُهْنٍ أو غيرِه أو) عثر (بآنية) فانكسرت أو انقطع الحمل (الذى ربط به الأمتعة فتلفت فلا صمان عليه

(ما لم يَتَعَدَّ) فى فعله أو سوفه الدانة فإنه يصمى لتعديه فإن كدبه ربه فلا يصدق فى الطعام والإدام إلا نية ، ويصدق فى غيره ، والسقية كالدانة . قال فى المدونة وإن كان الكراء وحده فلا يصدق فى الطعام والإدام إذا قال سرق مى حملة على نفسه أو داتته أو سميته وفيها ومن استأجرته ليحمل لك ذهباً أو طعاماً وحمله فعثر به فأهراقه لم يصمى ، لأنه أحيى والأحيى لا يصمى إلا أن يعمدى فإن كدنته فى ذلك وقت له لم تعثر ولم يذهب لك شىء فهو صامى فى الطعام والإدام

قوله [لكن هذا الكلام يرهى صحة عقد الإحارة] أى فكان المناسب للمصنف أن يعبر بعبارة أخرى كأن يقول وفسدت بشرطه والعدر له فى أنه تابع تحليل

قوله [فانقضاؤه فى أثباته] إلج صوابه وإسقاطه إلج كما در عبارة أصرا.

قوله [بفتح المتلثة] أى مسبباً للفاعل

قوله [عطف على المقدر] أى الذى قدره بعد قرأه فلا صمان عليه

قوله [أو عثر أحيى حمل] أى حمل على نفسه كالعنايين

قوله [وإن كان الكراء] أى التحصص المكبرى على الحمل

قوله [فهو صامى فى الطعام والإدام] أى لحمله على عدم الأمانة فهى

وأما الرر والعروض إذا حملها ، فالقول قوله إلا أن يأتي بما يدل على كدنه (١ هـ)
 وقال ابن القاسم لا يصم الأكرياء سائر العروض ولا شيئاً غير الطعام وعلى هذا
 فكان الأنسب بعد قوله « وهو أمين فلا صمان » ، أن يقول إلا في الطعام والإدام
 وعارة ابن عرفة وفيها مع غيرها لروم صمان الأكرياء كالطعام والإدام إلا أن تقوم بنية
 بهلاكه أو يكون معه ربه والسعية كالدانة وعارة ابن الحاح وفي حمل
 الطعام يصم مطلقاً إلا بنية أو يصحبه ربه

(أو) لم (يَصْرُوعْ) بأن لم يَصْرُعْ أصلاً أو عَرَّ بقوله ، فلا صمان عليه إلا أن
 للعرور القول ، كأن يأتي بشقة لحياط ويقول له إن كانت تكفي ثوباً فمصلها ،
 فقال تكفي فمصلها فلم تكف ، فلا صمان على الحياط وإن علم عدم كفايتها ،
 إلا أن يتبرط عليه بأن قال له إن علمت أنها تكفي ثوباً فمصلها وإلا فلا فقال

قوله [وأما الرر] هكذا نسخة المؤلف براء ورأى بعد الباء وفي (س) رأى بعد
 الباء فقط فيكرن عطف العروض عليها من عطف العام على الخاص
 قوله [إلا أن يأتي بما يدل على كدنه] أى كما إذا قال صاع مى في اليوم
 الصلاني ، وقالت البية رأياه معه بعد

قوله [غير الطعام] أى ومنه الإدام
 قوله [فكان الأنسب] إلح أى وكانت هذه المقالة تعيه عن قوله أو عثر
 بدهى أو غيره لأن ذكره للدهى يوهم أنه محمول فيه على الأمانة وليس كذلك
 قوله [الأكرياء] معمول أول للاروم وكالطعام والإدام معمول ثان له والكاف
 رائدة وإضافة لروم للصمان بناية ، والمعنى أن الشرع صم الأكرياء الطعام
 والإدام فإن قلب ما الفرق بين الطعام والإدام وغيرهما حيث حمل في الطعام والإدام
 على غير الأمانة وحمل عليها في غيرهما قلت الفرق بعدى

قوله [والسعية كالدانة] أى في المصبل بين حمل الطعام وغيره ومثلها
 حملة بنفسه

قوله [إلا أن يصرع القول] أى ما لم يصم به عتد أو شرط فمثال العقد
 كما إذا قال له اشتر مني السعة الملاية فإنها سالمة من العيوب يظهر الأمر بحلها
 سيأتى في الله

تكفى ، مع علمه بأنها لا تكفى فيصم ومن العرر القولى قول الصيرى فى دناير أو درايم إنها حيدة - مع علمه بأنها رديئة - فلا صمان عليه ولو بأجرة وقيل يصم مطلقاً ، وقيل إن كان بأجرة واستظهر فإن عرّ يعمل كرسطيه محل رث أو مشيه يمكن رلّقى صم

* (كحارس) تشبه فى عدم الصمان أى أن حارس الدار أو السنان أو الررع أو حارس طعام أو عرض لا صمان عليه لأنه أمين (ولو حَمَامِيًّا) إلا أن يتعدى أو يقرط ومن التمرط ما لو قال رأيت رجلاً يلس الثياب فطست أنه صاحبها ، فعلم أنه لا صمان على الخمرء فى الحارات والأسواق ولا عرة مما كُتِبَ أو شرط عليهم من الصمان ما لم يقرطوا وكذا الموادون فى الحانات وغيرها (وأحير لصانع) لا صمان عليه لأنه أمين للصانع ، كان يعمل محصورة صانعه أم لا

قوله [مع علمه بأنها لا تكفى] أى ولا يعلم هذا الأمر إلا مـه قوله [واستظهر] قال فى الحاشية أقول ومن المصالح العامة انقل ما صمد حيث أحد أحرأ كما سيأتى عن الأجهورى فى الخمرء ثم بعد ذلك وجدت عن شيخنا عبد الله ما نصه فيه نظر بل الصواب الصمان إذا انصم لعروره عقد كما إذا عقد معه بخديد مثلاً وقائه ووربه وقال له طيب وأرن وهو على خلاف ذلك لأن العرور التمر إذا انصم له عقد صار من المعلى فالصمان (١٥)

قوله [ولو حمامياً] أى ما لم يجعل رب الثياب بيانه رهناً عبده فى الأجرة وإلا صم وما لم يجعل حارساً لاتقاء شره كما إذا كان مـهـوراً باحرام وحمل حارساً لمتقى سرقته وإلا يصم كما إذا طهر كده

قوله [ومن التمرط] إلح ومه أيضاً ما لو نام فى وقت لا م فيه احارس واعلم أن ما قاله شارحنا هو أصل المذهب من عدم تضمين احمرء واحارس والرعاة . واستحسن بعض المتأخرين كالأجهورى تضمينهم من غير ضرب شرط منهم نظراً لكونه من المصالح العامة واركناً لأحق الضررين

قوله [وأحير لصانع] أى وأما الصانع نفسه فمسئلى صمان بالتشرووف قوله [كان يعمل محصورة صانعه أم لا] أى على ما قال التائى وقال اشهب

(وَسَمْسَاتِرٍ) يطوف بالسلع في الأسواق لبيعها (حَسِيرٍ) بفتح الحاء وكسر الياء مشددة أى دى خير وأمانة ، لا صمان عليه إذا ادعى صباغ شيء مما بيده بغير تعديده وبلا تمرير من غيره مَسَّ ظهر حيره يصم كذا أفى به اس رشد ، وقبل لا صمان عليه مطلقاً قال عياص وهو المعروف من قول مالك وأصحابه ، قال لأبهم وكلاء وليسوا بصاع

(وَبُؤْنٍ عَرَقَتْ سَمِيئَتُهُ فَعَلَ سَائِعٍ) لا صمان عليه في بؤس ولا مال (وَالْإِلاَّ) إن عرقت بفعل لا يسوع في سيرها أو حملها (صَمَسَ) وإن تعمد الفعل فالقصاص ، (كِرَاعٍ حَالَفَ مَرْعَى شَرِطَ) عليه فهلكت أو صاعت الماشية ، فيصم (أو أنترى) الراعى أى أطلق الفحل على الإناث (بلا إدن) من ربها فعطت أو ماتت تحت الفحل أو عد الولادة فيصم إلا لعرف بأن الرعاة تُسرى ولا تستأد فلا صمان

(أو عَرَّ بِفِعْلٍ) فإنه يصم كالعرور القولى إن اصم له شرط كما تقدم * وإذا صم (فالقِيَمَةُ) يصمها (يوم التَّلَافِ) لا يوم التعادى ولا يوم

في العسال تكثر عنده الثياب فيؤاخر آخر بيعته فاحرق بثوبه بها يعساه يدعى تلعه إنه صام (أه) . وكلام الرصيح يفيد أن كلام أشهب تقييد للمشهور ولا مقابل له خلافاً للتثاني

قوله [لا صمان عايه] أى لا في الثوب مثلاً ولا في ثمنه إذا صاع بعد البيع ، ولا فيما يحصل فيها من تمرير أو حرق بسبب نشر أو طي إذا لم يحرق عما أدن له فيه كما إذا ادعى أنه ناع سلعة لرحل وأنكر ذلك الرحل الشراء ولم يكن له بية عليه فيصم لتفريطه بترك الإشهاد . وقيد بعضهم عدم صمان من ظهر حيره بما إذا لم يصب نفسه للسرقة وإلا صم كالصانع وقد اعتبر ابن عزة هذا القيد كما في (ن)

قوله [بفعل سائع] أى كتحويل الراحع ونشر الناع وبتى في ربح أو موح إذا كان ذلك معتاداً ، وكذا وسقها الرسق المعاد لأمتاها بحيث لا يقرب الماء من حاوتها ، وإذا كان لا صمان عليه في الفعل السائع فأولى إذا عرقت بغير فعل كهجان البحر وإحلاف الريح مع عده عن صرفها

الحكم وهذا راجع لراع وما بعده

* (أو صانع) يصمم (في مصوغه) فقط، كتوب يحيطه أو حلى يصبره
أو حشمة يشرها أو حب يطحه

(لا) في (غيره) فلا صمان فيه كما لو جعل الشيء المصوغ في طرف فادعى
الصانع صياعها، فإنه يصمم ماله فيه الصبغة لا الطرف (و) لو كان العير (محتاجاً له)
في العمل . فلا يصممه كقمة الطحين والكتاب الذي يسح منه ، هذا قول سحر
وقال ابن حبيب يصمم الصانع ما لا يستعمل فيه سواء احتاج له الصانع أو المصوغ
وقال ابن المزار يصمم الصانع ما يحتاج إليه في عمله كالكتاب الذي يسح منه
دون ما يحتاج إليه المصوغ كطرف القمح والعجين ويصمم الصانع مصوغه

(وإن) كان يصبره (بشيء) أي في بيته (أو) كان يصبره (بلا آخر)
فأولى بأحر في حانوته وسواء تلف بصبره أو بغيرها . إلا أن يكون في صبره تعبير
كقب اللؤلؤ . ونقش الفصوص . وتقويم السيوف

قوله [وهذا راجع لراع وما بعده] أي خلافاً لما في الحرسي من أن الراعي
يصمم يرم التعدي تع في ذلك الأجهوري قال في الحاشية ونعت فيه بعض الشيوخ
بأن الظاهر أن الصمان يوم التلف في الجميع ويرافقه بهرام ثم إن الذي عرف العمل له
من الكراء حسابه طعاماً أو غيره وهل لربه أن يلزمه حمل مائة الف المسألة ويحيطه
بقية الأجرة وهو الظاهر أو يفسح العقد (أه)

قوله [أو صانع] إلح معطوف على كراع

قوله [وإن كان يصبره بـ] نال عليه دفعاً لما يدرهم من صبره
هذه الحالة . لأنه لما عمل في صبره صار كأنه لم يصبر بـ للعمل للسان

قوله [تعبير] أي تعريض للإبلاغ وهذا استثناء من قوله صبره
في مصبره وكان الأولى للشارح أن يؤثر هذا الاستثناء عند قوله إلا أن يترجم له بـ
فسقط الأجرة أو يحصره على الصفة لأجل أن تذكر الحالات أي لا حصص فيها
مجموعة بعضها مع بعض

قوله [كقب اللؤلؤ] أي وكذا حر العيس في الحر

وكذا الحِثَانِ وقْلَعِ الصَّرْسِ والطب فلا صِهَاً إِلَّا بالتَمْرِيطِ .

• وإِذَا يَصْمُنُ الصَّانِعُ مَصْوَعهَ بِشَرْطَيْنِ أَشَارَ لَهَا بِقَوْلِهِ •

(إِنْ نَصَبْتَ نَصْبَهُ) لِلصَّعَةِ لِنَاسٍ ، احْتِرَاراً عَنِ الْآخِرِ لِتَحْصَنِ حَاصِ او
حِمَاةَ مَحْصَرَصَيْنِ فَلَا صِهَاً عَلَيْهِ

(وَعَاكَ) الصَّانِعُ (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الشَّيْءِ الْمَصْوَوعِ ، احْتِرَاراً مِمَّا إِذَا صَعِهَ
مَحْصُورٌ رَهَ وَلَوْ فِي عَيْرِ بَيْتِهِ أَوْ بَيْتِ رَهٍ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاصِراً - فَلَا صِهَاً عَلَيْهِ ،
وَبَقِيَ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ أَيْضاً

وهو أَنْ يَكُونَ الْمَصْوَوعُ مِمَّا يَعَابُ عَلَيْهِ ، احْتِرَاراً مِنْ عَدِ يُلَافِعُهُ سَيِّدُهُ لِمَعْلَمِ نَصَبِ
نَفْسِهِ فَادْعَى هَرُوبَهُ فَلَا صِهَاً عَلَيْهِ

وَأَنْ لَا يَكُونَ فِي صَعْتِهِ تَعْرِيرٌ كَمَا تَقْدَمُ

وَأَنْ لَا تَكُونَ لَهُ بَيْتَةٌ تَتَاهَمُ بِهَا تَمْرِيطُ

وإِذَا صَحِنَ (فَالْقِيَمَةُ) يَصْمُهَا (يَوْمَ دَفْعِهِ) لِلصَّانِعِ لَا يَوْمَ التَّلْفِ
وَلَا يَوْمَ الْحَكْمِ (إِلَّا أَنْ يُرَى) الْمَصْوَوعُ عِنْدَ الصَّانِعِ (بَعْدَهُ) أَيْ بَعْدَ يَوْمِ الدَّفْعِ ،
فَإِنْ رُؤِيَ بَعْدَهُ (فَبَاحِجٍ رُؤْيَاهُ) وَإِذَا كَانَتِ الْقِيَمَةُ تَعْتَرِ يَوْمَ الدَّفْعِ فَلَا أَحْرَهُ
لِلصَّانِعِ وَكَذَا إِذَا اعْتَبَرَتْ بَآخِرَ رُؤْيَاهُ وَلَمْ يَكُنْ مَصْوَعاً فَإِنْ كَانَ مَصْوَعاً صَحِنَ
قِيَمَتُهُ مَصْوَعاً وَعَلَى رَدِّ الْأَحْرَةِ

• (وَلَوْ سَرَطَ) الصَّانِعُ (بِنَفْسِهِ) أَيْ بَقِيَ الصَّهَاً عَنِ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ يَصْمُنُ وَلَا يَفِيدُهُ
شَرْطُهُ

(وَهُوَ) شَرْطُ (مُفْسِدٍ) لَلْعَقْدِ . لِأَنَّهُ يَبَاقِضُ مَقْتَضَى الْعَقْدِ ، (فَمِنْهُ) - إِنْ
وَقَعَ وَعَتَرَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْعَمَلِ - (أَحْرُ الْمِثْلِ) قُلٌّ أَوْ كَثْرٌ دُونَ مَا سَمِيَ

قَوْلُهُ [إِلَّا بِالتَّمْرِيطِ] هَذَا إِذَا كَانَ الْخَاسِرُ وَالطَّيِّبُ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرُوفَةِ وَلَمْ
يَحْطِئْ فِي فِعْلِهِ فَإِنْ أخطأَ فَالِدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرُوفَةِ عَوَقَبُ
وَفِي كَوْنِ الدِّيَّةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ أَوْ فِي مَالِهِ قِرَالٌ الْأَوَّلُ لَأَنَّ الْقَاسِمَ ، وَالْبَاقِي لِلْمَالِكِ وَهُوَ
الرَّاحِحُ لِأَنَّ فِعْلَهُ عَمْدٌ وَالْعَاقِلَةُ لَا تَحْمِلُ عَمْداً

قَوْلُهُ [فَلَا صِهَاً عَلَيْهِ] مَحَلُّ عَدَمِ الصَّهَاً إِذَا ادَّعَى التَّلْفَ بِالْفِعْلِ الْمُسْتَأَحَرِّ
عَلَيْهِ وَأَتَى بِهَا تَالِفَةً . أَمَّا لَوْ ادَّعَى صِيَاعَهَا أَوْ تَنَفَّهَا وَلَمْ يَأْتِ بِهَا فَالصَّهَاً

(إِلَّا أَنْ تَقُومَ لَهُ) أَى لِلصَّانِعِ (بَيِّنَةً) بِصَيَاغِهِ أَوْ تَلْعَهُ بِلَا تَعْرِيطَ ،
فَلَا صِهَاً عَلَيْهِ وَحِينَئِذٍ (فَتَسْقُطُ الْأَحْرَةُ) عَنْ رِجْلِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهَا إِلَّا
تَسْلِيمَهُ لِرِجْلِهِ مَصُوعًا

(أَوْ يُخْضِرُهُ) الصَّانِعُ لِرِجْلِهِ مَصُوعًا (عَلَى الصُّفَةِ) الْمُشْتَرِطَةِ . فَبَرَكَةِ عَمَلِهِ
فَادْعَى صَيَاغَهُ فَلَا صِهَاً عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ حَرَحَ حِينَئِذٍ إِلَى حَكْمِ الْإِبْدَاعِ وَهَذَا مَا لَمْ يَبْرُكْهُ
عَمَلُهُ رَهْماً فِي نَظِيرِ الْأَحْرَةِ ، وَإِلَّا كَانَ حَكْمُهُ حَكْمَ الرَّهْنِ

(وَصُدِّقَ) رَاعٍ (إِنْ أَدْعَى صَيَاغًا) لِعَصِّ الْمَاشَةِ بِلَا تَعْرِيطَ (أَوْ) ادْعَى
(خَوْفَ مَوْتٍ) لِعَصِّهَا (فَسَحَرَ) أَوْ دَبَحَ ، وَحَالَهُ رِجْلُهُ وَقَالَ لَهُ بَلْ تَعْدِلُ

(أَوْ أَدْعَى سَرِقَةً مَسْحُورَةً) أَى قَالَ سَحَرْتُهَا لِحَرْفِ مَرْتَبِهَا فَمَسْرُوقٌ .
وَحَالَهُ رِجْلُهَا ، وَقَالَ بَلْ أَكَلْتُهَا
(وَحَكَمْتُ) الرَّاعِيَ إِنْ أَتَاهُمْ

قَوْلُهُ [إِلَّا أَنْ تَقُومَ لَهُ] إِنْ هِيَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ صِهَاً الصَّانِعِ صِهَاً تَهْدِيَةً يَسْعَى
بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ

قَوْلُهُ [لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهَا إِلَّا تَسْلِيمَهُ] أَى وَهُوَ مُتَّفِقٌ فَادَسَتْ الْأَحْرَةُ
قِرَاءَهُ [لِأَنَّهُ حَرَحَ حِينَئِذٍ إِلَى حَكْمِ الْإِبْدَاعِ] أَى وَلَا تَسْتَقِطُ الْأَحْرَةُ لِأَنَّهَُا
بِالتَّسْلِيمِ وَقَدْ حَصَلَ

قِرَاءَهُ [وَإِلَّا كَانَ حَكْمُهُ حَكْمَ الرَّهْنِ] أَى بِصَمِّهِ صِهَاً الرِّجْلَانِ وَلَا تَسْتَقِطُ
الْأَحْرَةُ سَرَاءَ صَمِّهِ بِالْفِعْلِ أَمْ لَا

قِرَاءَهُ [فَسَحَرَ أَوْ دَبَحَ] مُقْتَضَى تَصْدِيقِهِ أَنَّهُ إِنْ حَافَ مَرَّتَهَا وَرَكَ رُكَايَاهَا
حَتَّى مَاتَ صَمُّهَا بِالْأَوَّلِ مِمَّا يَتَقَدَّمُ فِي بَابِ الرِّكَاءِ فِي قِرْلِ حَالِيلٍ وَصَدْرٍ مَارَ أَمَكَّتَهُ
دَكَاتُهُ وَرَكَ

قِرَاءَهُ [أَوْ ادْعَى سَرِقَةً مَسْحُورَةً] أَى وَأَمَّا لَوْ قَالَ دَحَاهَا حَرْفَ الْمَارِثِ وَأَكَايَاهَا
لَمْ يَصْدُقْ إِذَا كَانَ مَحَلُّ الرِّعَى فَرِيضًا وَإِلَّا صَدَقَ وَيَسْعَى أَنْ يَحُلَّ عَمَلُهُ بِدَلِيلِهِ مَا لَمْ
يَحُلَّ لَهُ رِجْلُهَا أَكَلَهَا وَإِلَّا صَدَقَ

• تَسْمِيَهُ مِلَّ الرَّاعِيَ الْمَلْبَقَطِ وَيَصْدُقُ إِنْ ادْعَى حَرْفَ مَرَّتٍ وَحَرَّ وَأَمَّا الْمَسْأَلُ الْآخَرُ
وَالْمُسْتَعْبَرُ وَالْمُرْتَهَنُ وَالْمُودِعُ وَالتَّشْرِيكَ فَلَا يَصْدُقُ وَاحِدٌ مِنْهُمُ فِي دَعْوَى الْمُدْكِيَةِ حَرْفَ

• ثم شرع في بيان ما يطرأ على الإحارة من فسخ وعدمه فقال
 (وَفُسِّحَتْ) الإحارة (بِتَعَدُّرٍ مَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ) المصلحة كدابر وحابوت
 وحمام وسقية وبحوها — وإن لم تعين حال العقد — ودانة عيت والتعذر أعم من
 التلف ، فيشمل الصياغ والمرص والعصب وعلق الخوايت قهراً وغير ذلك مما يأتي
 وإذا فسحت رجع للمحاسبة باعتبار ما حصل من المصلحة وما لم يحصل

الموت إلا نلطح أو بية ، وإن كانوا يصدقون في التلف أو الصياغ ، ولعل الفرق بين
 هؤلاء والراعي مع كون الجميع أماء تعذر الإتهاد من الراعي عالماً بخلاف هؤلاء
 فإنه لا متقة عليهم في الإتهاد عالماً وأخرى من هؤلاء في الصما من مر على دابة
 تحصى فدكاها وادعى أنه فعل ذلك حرف موبها أو سلح دابة غيره وادعى أنه وحدها
 ميتة فلا يصدق إلا نسبة أو لطح

قوله [وفسحت الإحارة] إلح أشار بهذا إلى قول أهل المذهب إن كل
 عين يسوق منها المصلحة فهلاكها تفسخ الإحارة كموت الدابة المعنية ، وكابتهاد
 الدار وكل عين يستوفى بها المصلحة فهلاكها لا تفسخ الإحارة على الأصح كموت
 الشخص المستأجر للعين المعنية ويقوم وارثه مقام مورثه إلا في أربع مسائل
 صبيان وفرسان صبيا التعليم والرصاعة وفرسا الرو والرياسة فحيات مات صبي التعليم
 أو الرصاعة انفسحت الإحارة ورجعا للمحاسبة وكذلك فرس الرو إذا استؤجر
 الفحل على أربع مرات فحملت من مربيين أو ماتت قبل التام انفسحت ورجعا
 للمحاسبة وكذلك إذا استؤجر امهرس يروصها ويعامها كهيئة الحرة ماتت ، فسح
 ويرجعان للمحاسبة

قوله [وإن لم تعين حال العتد] أي فالتمصيل بين المعنية وغيرها إنما هو
 في الدابة وأما الدار والحارث والحمام والسيسة وبحو ذلك مما ليس بدانة فلا يشترط
 التعيين فيه ابتداء بل متى تعذر تنفيها مما يستوفى منه انفسحت قالوا لأن العقد عليها
 لا يكون إلا في معين ولكن هذا لا يظهر في السيسة بل هي بالدابة أشبه وكلام
 الشارح يقتضي تسويتها بالعقارات

قوله [أعم من التلف] أي الذي عبر به حليل
 قوله [رجع للمحاسبة] إلح أي ما حصل من المصلحة بلزمه آخرته حسابه
 بلعه السالك — رابع

وباعتبار المسافة طولاً وقصراً وسهولة وصعوبة

(لا) تفسح تعدد ما يستوفى (به) كالساكن والراكب وما حمل وطاهره
تعدد سماوى ، كموت لراكب أو ساكن أو بعيره تنيرط من الحامل ، بأن فرط
قتل ما حمله من طعام أو غيره أم لا ، وتقدم أنه إن فرط صمى وإذا لم تفسح
قبل للساكن والراكب ورب الأحمال أو لوارثه عليك جميع الأجرة واثت بمثل
الأول تمام المسافة أو المدة ، وهو المشهور عند ابن رشد في المقدمات والذي له في
البيان أن المشهور قول ابن القاسم في المدونة ، وهو الفرق بين التلف سماوى فلا
تنقص الإحارة ، ويأتيه المستأجر بمثله وعليه جميع الكراء . وبين تلفه من جهة
الحامل فتتنقص ولا كراء له ، وقيل له من الكراء بقدر ما سار وطاهره فرط أم لا
فانظره وطاهر أن قول ابن القاسم في المدونة مقدم على غيره فلو مشى عليه لقال
لأنه إن كان سماوى

وما لم يحصل لا شيء عليه فيه ولا فرق في هذا بين الدابة وغيرها

وقوله [وباعتبار المسافة] خاص بتعدد السفينة والدابة المعبية أى فيرجعان
فيهما إلى المحاسبة أيضاً ويطران لعدم المسافة الماصية والماقية صعوبة وسهولة إلى
غير ذلك

قوله [وما حمل] أى المحمول غير الراكب

قوله [وتقدم أنه إن فرط صمى] أى ولا تفسح الإحارة على كل حال

قوله [أو لوارثه] أى إذا مات الراكب أو رب الأحمال

قوله [فانظره] قال (بن) نقلاً عن ابن رشد في المقدمات إن في هلاك المستأجر
عليه أربعة أقوال أحدها وهو المشهور أن الإحارة لا سقضى وإليه ذهب
ابن الموار والثاني تنقص بتلفه وهو قول أصح وروايته عن ابن القاسم
ويكون له من كرائه بقدر ما سار من الطريق والثالث الفرق بين تلفه من قبل الحامل
فتتنقص وله من الكراء بقدر ما سار وبين تلفه سماوى فلا تنقص ويأتيه المسأجر
بمثله وهو قول مالك في أول رسم من سماع أصح والرابع إن كان تلفه من قبل الحامل
انفسحت ولا كراء له ، وإن كان من السماء أتاه المستأجر بمثله ولم ينسح الكراء وهو
مذهب ابن القاسم في المدونة وروايته عن مالك (١ هـ)

* وبالع على قوله « وفسحت » إلح بقوله ^١

(ولو) كان التعذر (بعصب) لما يستوفى منه - داراً كانت أو غيرها - (أو عصب مفعلة) لما يستوفى منه ولو لم يعصب الدات إذا كان العاصب لا تناله الأحكام (أو أمر طالم) لا تناله الأحكام (بإعلاق الحوايت) المكثرة بحيث لا يتمكن مستأجرها من الانتفاع بها، ويلزم الطالم أحرقتها لربها إذا قصد عصب المفعلة فقط (أو حتمل طئير) أى مرصع لتعذر الرصاع عادة إذا حملت، لأن لن الحامل يصير الرصيع

(أو) حدوث (مرص) لها (لا تقدر معه على رصاع) فتفسح الإحارة في جميع ما تقدم والمراد أن لم الفسح لا الفسح بالمعل. فالحق في هذه المسائل حق للمستأجر فله البقاء على الإحارة

(ومرص عبد أو دابة) لا قدرة لهما على فعل ما استؤجرا عليه (أو هربه) أى العبد (لكالعدو) من كل مكان بعد وتعذر رجوعه منه (إلا أن يرجع) العبد من هربه (أو يصح) من مرصه (في المدة) أى مدة الإحارة (قبل الفسح) أى قبل أن يتفاسحاً، فيلزمه بقية العمل ولا تفسح وقوله «أو يصح» يرجع للطئر أو الدابة إذا مرصاً وإذا رجح أو صح من ذكر قبل انقضاء المدة وزمهم

قوله [ويلزم الطالم أحرقتها] إلح أى كما تقدم في العصب. ثم اعلم أن محل فسح الإحارة بعصب العين المستأجرة إذا شاء المستأجر وإن شاء بقى على إحارته فإن فسحها كان للمالك الدات المعصونة الأحررة على العاصب وإن أنقأها من غير فسح صار ذلك المستأجر العاصب ممرأة المالك فتكرن الأحررة له فعفى الفسح في هذه المسائل أنها معرضة للفسح لا أنها تسح بالمعل وسيأتى ما يفيد الشارح

قوله [أو حمل طئر] أى سواء كان الحمل قبل عقد الإحارة وطهر بعده أو طراً بعد العقد كما قال ابن ناحي

قوله [لا تقدر معه على رصاع] إلح مفهومه أنها لو قدرت معه على الرصاع لم تفسح إلا أن يصرنه ففى المفهوم تفصيل كما قال (ع)

قوله [فالحن في هذه المسائل] المناسب والفسح

قوله [قبل الفسح] أى بالمعل

نقية العمل سقط من الأجرة عن المستأجر ما يقابل أيام الحرب أو المرض وقوله « قل المسح » مضمومه أنه لو حصل المسح بينهما قبل الرجوع أو الصحة لم يلزم من ذكر عمل فيما بقى وهو كذلك وشارأن يرجع الاستثناء لجميع ما تقدم كأنه قال . إلا أن يرجع الشيء المستأجر عن حالته من عصب أو غيره إلى حالته التي كان عليها قبل المانع فلا تمسح إذا لم يقع بينهما قبل ذلك تفاسح . لأن الحق في هذه المسائل للمستأجر كما تقدم

• (وحير) المستأجر في المسح وعدمه (إن تيسر) له (أنه) أى الأخير من عدد أو غيره (سارق) أى شأنه السرقة . لأنها عيب يوجب الحيارى الإحارة والبيع * (أو رتد) فعل ماض معطوف على « تيسر » و(صغير) فاعله ويلزم من الرشد اللوع أى وحير إن رتد صغير (عقّد عليه أو على سلعة واه) من أب أو وصى أو حاكم أو مقدم له . أى أحرره وهو صغير ثم بلغ رشيداً قبل انقضاء المدة ، فإنه يحير بين الإنقاء لهام المدة والمسح

قوله [سقط من الأجرة عن المستأجر ما يقابل أيام الحرب] حواش إذا أى ولا يجوز أن يتفقا على قضاء مدة الحرب أو المرض بعد انقضاء مدة الإحارة ودمع الأحر تمامه إن كان المستأجر نقد الأجرة حين العقد لما فيه من مسح الدرس المدين أما إذا كان لم يمدّها فيجوز الاتفاق على ذلك لانقضاء علة المسح المذكورة قوله [عن حالته] أى التي يتعدى بها الاسمياء وروى قوله من عصب إلح

قوله [لأنها عيب يوجب الحيار] هذا حيث كان اسم حارده الخدمة في داره أو حادوته متلا مما لا يمكن الاحتفاظ به منه وأما لو أحره داراً أسكنه ونحو ذلك فلا تمسح الإحارة تيسر سرفته لإمكان الاحتفاظ به قوله [معطوف على تيسر] أى فهو مسلط عليه وقوله حير قوله [ويلزم من الرشد اللوع] أى لأن الرشد أحصى وكل رشداً مع ولا عكس

قوله [أى أحره وهو صغير] أى كما إذا استأجره خدمه مثلاً ثلاث سنين فبلغ رشيداً فى تلك المدة فله الحيار كما قال التارح فإن بلغ سنهتاً فلا حيار له

(إلا لطفٌ عَدَمٌ بلوعه) قبل تمام المدة وقت العقد فلع (و) قد (نَقَى) (اليسير) منها - (كالشهر - فيلرمُ في العقد عليه) بقاء المدة بهذين القيدَين ، ولا خيار له ، فالحيارُ فيما إذا طس وليه بلوعه فيها أولاً طس عنده مطلقاً أو طس عنده ، ونقي في العقد عليه الكثير ، قال فيها ومن آخر يتبنا في ححره ثلاث سبب فاحتلم بعد ستة ولم يطس ذلك نه فلا يلزمه نافي المدة ، إلا أن يبقى كالشهر ويسير الأيام (انتهى)

وشه في اللزوم قوله

(كالعقد) أي عقد الولي الصغير (على سَلْعِهِ) أي الصغير - كدائته وداره وغيرهما - فيلرم فيما إذا طس عدم بلوعه مطلقاً (ولو نَقَى) من المدة (سبب) بعد رشده (على الأرجح) ومقابلة قول أُنْشَهَ إن العقد على سلعه كالعقد عليه لا يلزمه إلا إذا طس الولي عدم بلوعه ونقي كالشهر

وحاصل المسألة أن الصغير إذا عقد وليه عليه أو على سلعه فباع رشيداً في أثناء المدة فله الخيار إذا طس الولي بلوعه أو شك فيه مطلقاً ، نقي القليل أو الكثير فإن طس عدم بلوعه أثناء المدة فباع رشيداً أرمه في العقد على نفسه إن بقي اليسير دون الكثير ولزمه في العقد على سلعه الكبير واليسير وقد تقدم

(كَسَالَعِ السفيهِ مطلقاً) أي كعند ولي سفيه على سلعه فإنه لارم له إذا

قوله [بهذين القيدَين] أي اللذين هما طس عدم البلوع وبقاء اليسير

قوله [مطلقاً] أي نقي الكثير أو التاميل كان العقد عليه أو على سلعه وهو راجع لهما فهذه تمام صور ، وقوله أو طس عنده ونقي في العقد عليه الكثير صورة تاسعة ومعهزمها 'و' نقي اليسير لا خيار له وكذلك لو كان العقد على سلعه وطس عنده لا حيار له نقي الكثير أو التاميل فحماة الصور اثنتا عشرة الخيار في تسع والأروم في ثلاث أفاذا المارح ١٥

قوله [ولو نقي من المدة سبب] متصاه رفع سبب بالراو على انه فاعل نقي

إلا أن يقال إنه متبني على طريقة من يعربها لإعراب حين

قره [وحاصل المسألة] يح هذا الحاصل مرجح للاسي عشرة صورة الى

تقدم التنبيه عليها

رشد في أثناء مدة الإحارة ، بقى منها الكثير أو اليسير ، طن ولبه يشده أم لا ، إذا الرشد لم تعلم له عاية بخلاف الصبا

* (وللسقييه أن يؤاخر نفسه لعيشيه فقط) أى دون سلعة ، لأنه محصور عليه بالنسة لسلعه دون نفسه (ولا كلام لوكلييه) في ذلك (إلا أن يحتمل) فلوليه الكلام من حيث المحاماة ، بأن أحر نفسه بدرهم والشأن درهمان

(و) كذا (لا) كلام (له إن رَشَدَ) لأنه في نفسه كالرشيده ، ولو أحره ولبه لعير عيشه فله هو الفسخ ، لأن الولي لا تسلط له على نفسه وإن أحره لعيشه فلا كلام له

• (و) فسحت الإحارة موت مستحق وقف أحر ذلك الوقف مدة معينة

قوله [بقى منها الكثير أو اليسير] أى حلاًفاً لتقييد حليل ثلاث سين ولا فرق بين كون سلعه عقاراً أو غيره

قوله [أم لا] تحته صورتان وهما طن عدم رشده أو لم يطن شيئاً فكون صور العقد على سلع السقيه ستا العقد فيها لارم لا خيار له ، وإيضاحها أن تقول إذا عقد ولى السقيه على سلعه إما أن يطن رشده أو يطن عدمه أو يتك وفي كل إما أن يبقى بعد الرشد الكثير أو اليسير

قوله [إذا الرشد لم تعلم له عاية] هذا هو الفرق بين العقد على سلع الصبي والسقيه فلا يعد فيه الولي مفرطاً

قوله [وللسقيه أن يؤاخر نفسه] إلح أى وسواء طن رشده أو طن عدمه أو لم يطن تنى بقى اليسير أو الكثير فهذه ست أيضاً تمام اتنى عشرة

قوله [لأن الولي لا تسلط له على نفسه] أى في غير عيشه وإنما تسلطه على ماله وإذا وقع ذلك فهو مفسوخ اسداء

قوله [موت مستحق] إلح مثل ذلك من يقرر في ررقه مرصدة أحره مدة ومات قبل تقصيصها فإن لم يقرر بعده فسخ إحارته ذكره القزاق ولى موه وراء، عها لإسنان للمعرووع له إذا تقرر فيها فسخ إحارته ، وذلك لأن الإفراج أفسخ حق الأصل ولا يشت الحق للثاني إلا بمقررير من ولى الأمر ، فإن مات المرووع ، قبل المفع صارت مخلولا

(وَمَاتَ قَبْلَ تَقْصِيَّتِهَا) وانتقل الاستحقاق فيه لمن في طبقته أو لمن يليه ولو ولده وبقى يسير من المدة (ولو) كان ذلك المستحق الذي أحر (باطراً عَلَى الْأَصْحَ ، بخلاف باطري غير مستحق) أحر مدة معلومة بأجرة المثل ثم مات ، فلا تمسح . ومقابل الْأَصْحَ قول ابن شاس لا تمسح

• (وَحَارَ كِرَاءَ دَانَةِ (عَلَى أَنْ عَلَيْكَ) أَنَّهَا الْمَكْرَى (عَلَيْتَهَا) مع دراهم معلومة أو مجرد العلف

(أَوْ) عَلَيْكَ (طَعَامَ رَسْئِهَا) مع شيء آخر كدراهم أو لا و (أَوْ) مانعة حلوة

قوله [قول ابن شاس لا تمسح] أى وهو ضعيف لأنه لا يعرف لغيره

• تسميه لا تمسح الإحارة بإقرار المالك للذات المؤجرة بأنه ناعها أو وهبها أو أحرها لأحر قبل الإحارة المذكورة ونارعه المكبرى ولا يسه لا تهامه على نقصها ، وبارمه الإقرار فيأخذها المقر له بعد انقضاء المدة وله الأكثر من المسمى الذى أكرت به ، وكراء المثل على المنقر وكذلك لا يمسح الكراء بتحلف رب دانة معينة أو غير معينة عقد عليها شخص للملاقة رجل أو ليشيع بها رجلاً فتحلف ربها عن الإتيان بها ، وإن فات ما يقصده ويرومه من التلقى أو التشييع إن لم يكن الرمن معيناً ولم يكن حرجاً أما إن كان الرمن معيناً كأكثرى ملك دانتك أركب عليها في هذا اليوم ، أو تحلمى أو تحيط لى في هذا اليوم . أو قال أحج عليها ، فلم يأت المكبرى بالتمنى المكبرى إلى أن ادقضى ذلك الرمن المعين ، أو فات الحج فإن الكراء يمسح وليس للمكبرى حيثئذ التراصى مع المكبرى بالتأدى على الإحارة إذا نقده الكراء للروم مسح الدين في الدين كذا في الحرثى وغيره ، وكذلك لا تمسح بظهور فسق مستأجر للدار يصرف بها أو بالحار وإنما يؤمر بالكف ، فإن لم يكف أحرها الحاكم عليه وأحرج منها وكذلك لا تمسح بعقود حصل بعد الإحارة ويستمر على حكم الرقية إلى تمام المدونة وأحارته لسيدته إن أراد أنه حر بعد مدة الإحارة لأنه بمنزلة من أعتقه واستنى مفعبه مدة معينة فإن أراد أنه حر من يوم عتقه فأحارته لنفسه مع بقائه إلى تمامها على كل حال

قوله [وحرار كراء دانة] إلح منه على حرار تلك المسائل لدفع توهم المع

فيها للجهالة وإنما أحررت للصورة

قوله [أيها المكبرى] صرأه المكبرى

فتحور الجمع وله الفسخ إن وحدها أو وحدها أكلها ، ما لم يرص ربها بالوسط .
 محلاف وحوذ الروحة أكلة فيلرم الروح تسعها .

(و) حار كراؤها بنارها متلا معلومة على أن (عليه) أى على رب الدانة
 (طعامك) يا مكري كما يقع للحجاج كثيراً ، فتكون الدراهم في تطير الركوب والطعام
 معاً ما لم يكن الكراء طعاماً وإلا مع لما فيه من الطعام بطعام .
 (أو على أن يركبها في حوائج) شهراً متلاً نكدا

(أو ليطنحسَ عليها شهراً متلاً) نكدا (إذا كان) ما ذكر من الركوب
 والطحس (معروفاً) العادة ، وإلا لم يجر لمريد الجهالة أن كان الركوب إلى سوق
 معلوم أو بلد معلوم والطحس كل يوم كدا

قوله [بالوسط] أى بطعام وسط وهذا بالنسبة لطعامه . وأما الدانة فلا بد
 من الفسخ حيث طلب المستأجر ذلك ولو رصى ربها بطعام وسط إلا أن يكمل لها ربها
 كما في المجموع

قوله [وحوذ الروحة أكلة] أى لأن الكاح مسمى على المكازمة . وأما لو
 وحدها قليلة الأكل أو وحدرت الدانة قليل الأكل أو الدانة قليلة الأكل فلا يلزمه
 إلا الأكل ولا يراد عليه خلافاً لقول أنى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما
 أحيا

قوله [يا مكري] صوابه يا مكري فإن وحده أكلها كان رب الدانة
 في الفسخ وعدمه ما لم يرص بالوسط . وإن كان قليل الأكل فلا بد من الدانة
 قوله [في تطير الركوب والطعام معاً] أى لو لم يوصف الدانة بأنها
 معروف

قوله [شهراً متلاً] أى فلا مفهوم لمبيد حامل أشهر إلى مدة من
 معيناً وبعضهم اعتبر مفهومه فلا حرر أكثر من شهر بغير وجه لا محالة كما في
 الحاشية

قوله [بأن كان للركوب] إلحاح المناسب رياء الكاف ومما هو
 على قوله وإلا لم يجر لأن هاتين المتالين لكان لكرهه معلوماً بالعادة أنه

(و) حار الكراء (على حمل آدمي لم يسهه) رب الدانة حال العقد
 (ولا يلزمه) إذا حاء بإسان (الفادح) أي العليط الخافي وإنما يلزمه الوسط
 (بحلاف ولد ولدته) المرأة المحمولة فيلزمه حملة لأنه كالمندحول عليه ويهمهم منه
 أنه لا يلزمه حمل صغير معها إلا لشرط أو عرف
 (و) حار (حيمل) بكسر الحاء أي المحمول أي اكترأ دانة ليحمل عليها
 أو كراؤه لمن يحمله (برؤيته) وإن لم يكن أو يورن اكتفاء بالرؤية (أو كسيهه)
 كإردب قمح أو فول وإن لم يره (أو ورهه) كقطار من كدا . فلا بد من بيان
 النوع لأن قطار القطط ليس كقطار الخطب أو الحخر (أو عدهه إن لم يتماوت)
 العدد كالطيطح والروان إلا أن يكون التماوت يسيراً كالبيض فيعتمر وأما نحو

قوله [لم يره] أي ولم يوصف له أيضاً وإن لم يكن على حيار بالرؤية
 قوله [وإنما يلزمه الوسط] أي ذكرراً أو أنثى حلاًفاً لاس عرفة حيث
 استظهر وجوب تعيين كون الراك رحلاً أو امرأة ، لأن ركوب النساء أشق فعلى كلام
 ابن عرفة تكون المرأة ملحقة بالساح فلا تلزمه إن لم تعين . ومثل الفادح المريض
 والميت فإذا استوحر على حمل آدمي فأنت له مريض أو ميت لم يلزمه حملة حيث
 حرم أهل المعرفة بأنه يتعب الدانة . ويسعى أن يكون مثله من يعلب عليه اليوم أو عادته
 عقر الدواب
 قوله [يلزمه حملاً] أي سواء كان في بطنها حين العقد أو حملت به
 في السهر

قوله [أي اكترأ دانة] إلح المقصود من هذه العبارة التعميم في الاستئجار
 على الحمل أي علا فرق بين كرون المستأجر عليه دانة أو تحصاً يحمله على نفسه
 كالعالمين فيكفي رواية الحمل على كل حال
 قوله [رؤيته] المتبادر من مقالته بالكيل وما بعده أن الرؤية بصرية ،
 وأكن قال سبيح مساحما العدوى تبعاً لتسيحه عند الله إنها عليه فيصدق بحسبه
 قره [نلا بد من بيان النزع] اعلم أن بيان النوع لا بد منه في صحة العقد
 اساقفاً . وأما بيان قدر احمر فلا بد منه أيضاً وهو مذهب ابن القاسم عند القرويين .
 وقال الأندلسيون لا يتصرف ويصرف القدر للاحتهاد فإذا قال أكثرى دانتك لأحمل

الطبيخ فلا بد من بيان قدره . وعلم أنه لا بد من بيان النوع في الثلاثة لا مطلق
إردب أو قطاراً أو عدد

(و) حار (حَمْلٌ مُثْلِهِ) كيلاً أو ريتاً من حسه (أو دويبه) قدرأ كصف
إردب أو قطار بدل كامل، أو حِمَّةٌ كإردب شعير بدل إردب قمح أو فول بخلاف
الأكثر أو الأثقل فلا يحور ويصمن على ما سيأتى . ومثل الحمل الركوب بخلافه
المسافة . فلا يحور المساوى، وكذا الدون على قول وسيأتى

(و) حار (الرَّصَا) أى رصا المكترى لدانة معينة أو عدداً أو ثوباً معيناً
(بغير) أى بدات أخرى غير (المعيسةِ إنْ هَلَكَتْ) المعية أو صاع . ومثل
الحوار (إنْ اضْطُرَّ) المكترى ، كما لو كان في فلاة من الأرض ولو قد الكراء لربها

عليها إردباً قمحاً أو قطاراً ريتاً أو مائة بيضة حار اتفاقاً ولو قال أحمل عليها
إردباً أو قطاراً أو مائة بطيخة مع اتفاقاً لعدم ذكر النوع في الإدرب والتمطار
وللتفاوت بين في الطبيخ ، وأما لو قال أحمل عليها قمحاً أو قطناً أو بطيخاً ولم
يذكر القدر فمبوع عند القرويين وحائر عند الأندلسيين . ويصرف القدر الذى
يحمل على الدانة إلى الاحتهاد فإذا علمت ذلك فشارحنما ماشر على طريقة
القرويين

قوله [في الثلاثة] أى ويراد في المعداد بيان الوصف

قوله [أو حمة] معطوف على قدرأ

قوله [بخلاف الأكثر] أى في الكيل أو العدد وإن كان أحب بقلا

وقوله [أو الأثقل] أى وإن كان أقل عدداً أو كيلاً

قوله [ومثل الحمل الركوب] أى في التوصل لدمه ويحور حمل المثل

والدون لا الأثقل

قوله [وسيأتى] أى في قوله وانتقال مكتر للد وإن ساوى لا إردب

قوله [أى رصا المكترى لدانة] إلج هكذا نسخ المصنف حر د

باللام ونصب عدداً وما بعده ومقتضى العربية إما حذف اللام هـ د ، أو حر سد

وما بعده

— إدا الضرورات تبيح المخطورات — أو لم يصطر (و) كان (لم يَسْقُدْ) الكراء
فإن نقده لم يحز الرضا مدلهما ، لما فيه من فسح ما وحب له من الأحره فى مفاع يتأحر
قصها ، وهو من فسح الدين فى الدين

فالحوار فى صور ثلاث والمفع فى واحدة ، وسواء كانت الأحره معية أو مصمونه
وأما غير المعية إدا هلكت ، فالحوار مطلقاً . بل هو الواحد به القصاء

● (و) حار (دارٌ عائِيةٌ) أى حار كراؤها وكذا الحانوت والقرن وبحو
ذلك (كالباع) لما المتقدم ذكره ، فلا بد من رؤية سابقة لا يتغير بعدها ولو عدت
أو بوصف شاف ولو من مكريها أو على الخيار بالرؤية (أو يصمها أو نصف
كعبد) يعنى أنه يحوز كراء بعض الشيء والبعض الثانى إما لربه أو شريكه .

قوله [إدا الضرورات تبيح المخطورات] أى فحيت كان نقد الكراء لا يحوز
الرضا بغير المعية إلا بقدر الضرورة فعد رواها لا يحوز . فالحوار ليس مطلقاً
قال (عب) وانظر هل الاصطرار المشتقه الشديدة أو خوف المرض أو صياح المال
أو الموت

قوله [لما فيه من فسح ما وحب له] إلح أى بقاء على أن قص الأوائل ليس
كقص الأواحر

قوله [فالحوار فى صور ثلاث] واحدة فيما إدا لم يقص ولم يصطر واثنان عند الاصطرار
وهما نقد أم لا والمفع فيما إدا نقد ولم يصطر وكل من الحائر والمموسع كانت الأحره فيه
معية أو مصمونه فالحوار فى ست والمفع فى اثنتين
قوله [فالحوار مطلقاً] أى نقد أم لا اصطر أم لا كانت الأحره معية
أو مصمونه

قوله [وبحو ذلك] أى من باقى العقارات
قوله [ولو من مكريها] أى كما يقال فى البيع يكفى الرصف ولو من نائحه
حالهً لمن يبيع ذلك

قوله [بالرؤية] أى عند الرؤية أى فيحوز العقد على دار أو حانوت أو
بحو ذلك من غير رؤية لما ذكر ولا وصف ويجعل له الخيار عند رؤيتها

ثم يستعملانه أو يقتسما أحرته على قدر الحصص

* (و) حار الكراء (مشاهرة) وهو ما عبر فيه بلفظ «كل» . نحو . كل يوم أو كل جمعة أو كل شهر أو كل سنة كذا (ولا يلزمهما) عقدها ، فلكل منهما حله عن نفسه متى شاء ولا كلام للآخر والكراء فيه بعد كل يوم أو جمعة إلح أو على ما اتفقا وحار تقديمه وتأخير له بعد العمل ، وعلى كل حال ليست بلزمة (إلا يستقدي) من المكري (عقدته) أى يلزم بقدر ما نقد فإذا قال كل يوم بدرهم ونقد مائة درهم أرم مائة يوم وهكذا ولو قال كل شهر بعشرة ونقد خمسة لرم نصف شهر

* (كالوحيصة) فإنها تلزم . نقد أو لم ينقد بقدر ما سمي من المدة . ومن أراد الفسخ مهما عن نفسه فلا يحاب له إلا تراصيهما معاً وهى ما لم يعبر فيها بلفظ «كل» كما لو وقعت (شهر كذا) كرحب (أو هذا الشهر) أو سنة كذا أو هذه السنة بالمعروفة (أو) أكثرها (شهوراً أو سنة) أو جمعة أو يوم أو نصف كل بالكرة

قوله [ثم يستعملانه] إما معاً إن أمكن ذلك أو يقتسمانه بها

قوله [أو يقتسما أحرته] هكذا نسخه المؤلف من نون والمناسب ساتها

لعدم الناصب والحارم ومعنى قسمة الأحره أنهما بكريانه يعترق من سوا

قوله [حله عن نفسه متى شاء] هذا قول ابن السمعاني المذموم وهو أحد

أقوال ثلاثة حاصلها أن القدر الأول لا يارم كراء الشهر الأول ولا في بعده

والمكبرى أن يجرح متى شاء ويأرمه من الكراء لحساب من سكن وأتى لزمها

المحقق الأقل كاشهر الأول لا ما بعده وأتت يارم الشهر من سوا

الشيخ ميارة وبهذا الأخير جرى العمل عدداً وبعده لأمر الأجل كراء

مساواة كذا في (س) وفيه أن محل كراء المشاهدة محال من سوا يعبر عن

فيها الطعام ، وأما هي فليس للمكبرى إخراج الصغار منها بل من الذى يجرحه

المكبرى فيه كعلو الأسعار وإحراجها للدر ويعتبر حبل المدة ، تصرو

قوله [إلا بقدر من المكبرى] المناسب للمكبرى أو محال من معنى

قوله [أو يرم] هكذا نسخ المؤلف من سر أ ب و ، س

قوله [أو نصف كل بالكرة] الأحصر أو نصفه ذلك من سوا

أو نصف ما ذكر من المعرفة (أو) أكثرها ملك (إلى كذا) إن كان معلوماً ، نحو إلى شهر كذا أو سنة كذا أو قدوم ريد . وهو معلوم كل ذلك وحية يلزم بالعقد إلى العاية

(و) حار (عدم بيان الاستدعاء . وحُميلَ) إذا لم يبيسه (من حين العقد) وحية أو مشاهدة

• (و) حار (أرض مأمونة الرى) أى كراؤها (سبب كثيرة) كالثلاثين والأربعين (وإن بشرط التقيد) لعدم التردد بين السلفية والتمنية والمأمونة هى المتحقق ريبها عادة . كتحقق أرض النيل . وكالمعية بكسر - العين المهملة - وهى تسقى بالمعرب والآبار . وكأرض المشرق المتحقق ريبها بالمطر (و) حار (غيرها) أى المأمونة (إن لم يتقيد) أى لم يشترط القيد ، فإن اشترط القيد لم يجر (وإن سبباً) للتردد بين السلفية والتمنية ، وأما القيد تطوعاً بعد العقد لم يصر

قوله [لعدم التردد بين السلفية والتمنية] حاصله أن ما كان مأموناً من أرض النيل والمطر والآبار والمعرب يحور فيها اشتراط القيد ولو لأعوام كثيرة . وما كان غير مأمون منها لا يحور فيه اشتراط القيد

قوله [وهى تستنى] هكذا نسخة المؤلف وقد سقط منه الموصول والأصل وهى الى تستنى

قوله [وكأرض المشرق] أى كالشام والاندلس

قوله [وإن سبباً] مألوفة فى محذوف قدره الشارح بقوله فإن اشترط القيد لم يجر والمعنى أن شرط القيد فى غير المأمونة محسد ولو لسنة واحدة

وقوله [للتردد بين السلفية والتمنية] وجه ذلك أنها إن رويت صارت الأجرة تمناً أى تمت فى بطير المانع وإن لم ترو ردها المكبرى لصاحبها كاتب سلفاً من المكبرى للمكبرى تم عادت له وإنما كان هذا حراماً لأن فيه سائماً حر بضعاً والسلف لا يجر إلا إذا كان لوجه الله والبيع الذى يجره هو احتمال كونها تروى فستمتع بها رب الدراهم

قوله [وأما القيد تطوعاً] مقابل قوله أى لم يشترط القيد

١ (ووجب) الكراء (في أرض السَّيْلِ إِذَا رُوِيَ تَ) فالمعل أى يقضى به على المستأجر

(و) يجب (في غيرها) أى غير أرض البيل ، وهى أرض المطر والسقي (إِذَا تَسَمَّ الرَّعُ) واستعنى عن الماء لأن أرض البيل لا تفتقر لماء بعد الررع بحلاف غيرها

(و) حار كراء الأرض (على أن يجرئتها ثلاثاً) مثلاً . ويردعها في الرابعة . والكراء إلى الحرث وحده أو مع كدراهم وكذا يقال في الربل الآتى وهذا في الأرض المأمونة إذ غيرها يمسد فيها الكراء باشتراط ذلك لأنه من شرط القد (أو) على شرط (أن يرسلها) بتسديد الماء (إن عُرِفَ) ما يرلها به نوعاً وقدراً ، كعشرة أحمال . وإلا مع للجهل لأنه من الأثرة

قوله [أى يقضى به على المستأجر] أى إذ شح رب الأرض وحاصله أنه إذا عقد الكراء في أرض الرراعة وسكت عن القد حين العقد فإنه يقضى به في أرض البيل إذا رويت وتمكن من الانتفاع بها لكشف الماء عنها وأما أرض المنظر ولعيرد والآبار فلا يقضى بالقدر فيها إلا إذا تم ررعها واستعنى عن الماء

قوله [ويجب في غيرها] أى إذ شح رب الأرض كما تقدم

قوله [لأن أرض البيل لا تفتقر لماء] إلح أى افتقاراً بامته وهذا في عاب الرروعات وعال الأراضى فلا يباى أن بعض الرروعات كالأردر وانقص لا بد منه من الماء بعد الررع وبعض الأراضى العالية لا بد لها من السقي بعد الررع في أى ررع وظاهر كلامه أنه يقضى لرب الأرض بالأثرة بمجرد الرى في جميع تلك المسائل بضرراً للعالم فتأمل

قوله [وكذا يقال في الربل الآتى] أى حور أن يكون أحره وحده أو مع

كالدراهم

قوله [لأنه من شرط القدر] أى سواء كان الحت والنرسل هو كل الكراء

أو بعضه

قوله [أو على شرط أن يرلها] أى يصع فيها سباحة رمل أو سيره وإما

صح كونها أثرة لأن له مفعة تبقى في الأرض بعد ذلك

• (و) حار في كراء الدور ويحويها (شَرَطَ كَسَسَ مِرْحَاصٍ) على غير من قصى العرف بلرومه له من مكر أو مكتر وعُرف مصر أن المملوكة على المكترى والموقومة على الوقف

(أو) شرط (مَرْمَةٌ) على المكترى أى إصلاح ما تحتاج إليه الدار متلا من كراء وح

(أو) شرط (تَطْطِينٍ) للدار متلا على المكترى (مِنْ كِرَاءٍ وَحَسَبَ) على المكترى، إما في مقابلة سكنى مصت . أو ناشترط تعجيل الأجرة، أو لحرىان العرف بتعجيله احترازاً من شرط رهما أو تطيبها الآن على أن تحسه مما سيحب عليك ، فلا يجوز لمسح ما في الدمة في مؤخر وهذا معنى قوله

(لا إن لم يَسَحِبْ أو) كان التطيين أو المومة (مِنْ عِدِ الْمَكْتَرِ) بأن شرط عليه رهما بأن ترمها أو تطيبها من عندك . بحيث لا يحسب من الأجرة فلا يجوز ويصح العقد للجهالة إذ الريمم في الحقيقة من الأجرة ولا يعلم قدر ما يصرف فيه وأما إذا لم يقع شرط في العقد — وكان الساكن يرمم من عنده تبرعاً — فذلك حائر وشبه في عدم الحوار المستفاد من البى قواه

(كحميم) أى كاشترط حميم (أهل دى الحمام أو ذورتيهم) بضم الود أى كراء حمامه بكدا على أن المكترى يحمم أهله وبأيتهم بالورة فلا يجوز (مطلقاً)

قوله [على الوقف] أى يؤخذ لها من ربحه

قوله [أو شرط مرمة] إلح اعلم أن المومة والتطيين إن كانا محووين لا يجوز اشتراطهما على المكترى إلا من كراء يجب لا من عنده كأى يقول كلما احتاحت لمومة أو تطيين كالتبييض فومه أو طسه أو يصبه من الكراء وأما إن كانا معلومين كأى يعين للمكترى ما يرمه أو يسرط عايه التبييض في السنة مرة أو مرتين فيحور مطلقاً كان تبرعاً من عبد المكترى أو من كراء وح

قوله [المنسح ما في الدمة] إلح طاهر العاء المع ولو كان التطيين والمومة معاوى القندر خلافاً لم فهم خلاف ذلك

قوله [بأن شرط عليه] المناسب للسياق أن يقول عليك

قوله [ويصح العقد للجهالة] أى لكس إذا وقع وبرل فلامكترى قيمة

علم عددهم أم لا للجهالة ولذا لو علم عددهم وعلم أنهم يملكون في الشهر مرة مثلاً ، وأن قدر نورتهم كذا حار ، كما لو شرط شيء معلوم فيحور

(أو لم يُعَيَّنْ) بالنساء للمفعول (في الأرض) المكترة (نساء) نائب فاعل يعين ، أي حيث اكترت للنساء فيها (أو عرس) إذا اكترت للعرس (وبعضه) . أي والحال أن بعض النساء أو العرس (أصبر) من بعض (ولا عُرْف) بينهم يصار إليه ، فلا يحور ، ويفسخ للجهالة ، فإن بين نوع النساء أو ما يبنى فيها من دار أو معصرة أو رحي وكذا العرس ، حار كما لو جرى عرف شيء معين

* (و) لا (كراء) وكيل وإن سُدَّ وَصْلاً أرضاً أو داراً أو دابة موكلة بمحابة أو بعرض (أو بعرض) أي فلا يحور ويفسخ ، لأن العادة كراء ما ذكر بالقد تكرار المثل فلموكلة الفسخ إن لم يفت ولا رجع على الوكيل بالمحابة وكراء المثل في العرض فإن أعدهم الوكيل رجع على المشتري ولا رجع له على الوكيل ومثل الوكيل دهر الوقف وأوصى

ما سكن المكترى وللمكترى قيمة ما رم أو طين من عده

قوله [ولذا لو علم عددهم] إلج أي فيحور ملك العبد ١١٠ سنة ١٠٠٠

وقدر دحومهم وقدر نورتهم

قوله [كما أو ترضى شيء معلوم] أي من الزمان كل شهر أو من غيره

قوله [أو لم يعين] إلج يعني أنه لا يحور أن يسأله أحد على أن يعمل

فيها ما شاء من نساء أو عرس من غير تعيين واحد منهما أو بعده ولا من بعده

أن بعض ذلك أصبر من بعضه وليس هناك عرف فيما يعمل من المنفعة دونه كالأمر

المع ولو قال رب الأرض للمكترى اصنع بها كيف تشاء فليس له حصة لأن داخل على الأصبر

قوله [فلا يحور ويفسخ للجهالة] إلج الذي يسد كالأمر

القاسم يقول بخوار العقد المذكور وصحته عند الإجماع كمن يبيع كذا من ماله

ما فيه ضرر وغيره من القاسم يقول بعدم الخوار والساد كمن يبيع كذا من ماله

أن التارح متى على غير مذهب ابن القاسم

قوله [ومثل الوكيل حاضر الوقف] أي فإذا سأل من حله من حله

المسحقون في الإحارة والرد إن لم يمت الكاء وإن لم يكن له من ماله

بحامع التصرف بغير المصلحة الواحدة عليه

(و) لا (انقالٌ مشترٍ) لدانة يركبها أو يحمل عليها (للدن) آخر غير المعقود عليه إذ لا يحور المخالفة في المسافة (وإن ساوت) المعقود عليه في السهولة أو الصعوبة أو المساحة . لأن أحوال الطرق تختلف بها الأعراض كعدو وعاصب في طريق دون أخرى — وقد يكون العدو لخصوص رب الدانة — ولذا قيل بالمتع للدون وهو الأطهر (إلا يلدن) من ربه . وتقدم حوار الحمل المساوي وإن لم يادن والفرق ما علمت من أن أحوال الطرق تختلف بها الأعراض (وصيـ) إذا ادقل بلا إدن (إن عطيت) الدانة ولو سماوى لأنه صار كالعاصب

(كأن أكرى) المكبرى ما اكراه (لغير أمين) فإنه يصم (أو) أكرى (لأنقل) مه (أو أصر) في الحمل فإنه يصم ، ومن الأصـ حمل المرأة

على اللاطر ناخانة إن كان ملبياً ولا رجوع له على المكبرى ، فإن كان اللاطر معدماً رجع المستحقون على المكبرى ولا رجوع له على اللاطر ، وأما إن أكرى اللاطر بغير ناخانة فإن كان باحر المثل فلا يمسح كراؤه ولو بزيادة رادها شحص على المشتري . وأما إن أكرى بأقل من أحرة المثل فإنه يمسح كراؤه ولو بزيادة رادها عليه شحص آخر أحرة المثل وإلا فلا يمسح وهذا معنى قولهم الريادة في الرقف مقمراة . وما قيل في لاطر الوقف يتال في الرصي

قوله [أو الصعوبة أو المساحة] أى في ابحار معنى الواو والمعنى لا يحور وإن تساوت في كل الأوصاف

قوله [ولذا قيل بالمتع] أى لأجل هذا التعليل

قوله [ولو سماوى] أى هذا إذا كان عطيا بعبه عمداً أو خطأ ، بل ولو كان سماوى

قوله [إنما يصم] أى ولو كان من المكبرى غير أمين إذ قد يدعى ربه أن الأول يراعى منه وحفظ متاسه بخلاف الثاني قوله [أو أصر في الحمل] أى ولو كان دونه في القل بأن كان من عادته عقر الدواب

قوله [ومن الأصـ حمل إارة] أى فإذا اكترى الدانة على أن يركبها نلعه السالك — رابع

السنة للرجل ولربها اتباع التاني إذا علم بتعدى الأول ولو عطيت سهاوى ، وكذا إذا لم يعلم حيث تعدد الحاية وفي الخطأ قولان قيل له اتباعه ، وهو الأطهر . وقيل يتبع الأول فقط كالسهاوى

والحاصل أن الدابة إذا تلتعت عند التاني وإما عمداً أو خطأ أو سهاوى ، وفي كل إما أن يعلم بتعدى الأول أو يعلم بأنه مكتر فقط أو يظن أنه المالك ، فهذه تسعة فإن علم بتعدى الأول صم صم مطلقاً حتى السهاوى لأنه كالعاصب . وإن لم يعلم بالتعدى صم العمد ، وكذا الخطأ على أحد القولين لا السهاوى . لكن إذا علم بأنه مكتر فقط فربها اتباعه حيث أعدم الأول ، ثم يرجع على الأول إن أيسر . وإن ظن أنه المالك فليس لربها اتباعه وقد علمت من هذا الحاصل حكم منهوم لغير أمين إلح (أو راد) المكترى (فى المسافة) المسترطة (ولو ميلاً) فإنه يصم والمراد أن الريادة فى المسافة توجب الصم ولو كانت قليلة ليس الشأن العطب بمثله . قال أبو الحسن وأما مثل ما يعدل الناس إليه فى المرحلة فلا صم فيه

(أو) راد فى الحمل (حسلاً) يفتح الحاء بمعنى محمول (تَعْطُتْ به وعَطِيتْ) فى المسائلين ، أى فى ريادة المسافة مطلقاً وفى ريادة ما تعطب به فى الحمل ، فإنه يصم أى أن ربها يحير بين أحد كراء ما راد مع الكراء الأول وأحد

نفسه فحمل عليها روحته متلاً فإنه يصم إن عطيت طاهره وأوكات المرأة أحب . ه قوله [ولربها اتباع التاني] أى وإذا اكترى المكترى لغير أهـ أو لأصر كان لربها اتباع التاني بغيرها إذا بلغت وأرشد عيها إذا تعبت وإن اتقاء على اتباع الأول

قوله [إذا علم] إلح أى إذا علم التاني أن الأول يعطى له بغير إذن ربها قوله [وكذا إذا لم يعلم] أى بأن ظن أنه مالك لها أو مكتر فقط قوله [لكن إذا علم بأنه مكتر فقط] أى من غير علم بالتعدى ل إعطائها له وإما كان لربها اتباعه فى هذه الحالة حيث أعدم الأول لأن عبده نوع سريع بحلاف ما إذا ظن أنه المالك فليس عبده تعريض

قوله [أى فى ريادة المسافة مطلقاً] أى قليلة أو كثيرة

قوله [أى أن ربها يحير] أى فى المسائل الثلاث

قيمتها يوم التعدى فإن أحد قيمتها فلا كراء له

(ولّا) بأن لم تعطى فى المسألتين أو راد فى الحمل ما لا تعطى به ، وعطيت
(فالكراءُ) أى كراء الريادة مع الأول ، ولا يحير رها

(ولك) إذا اكتريت دانة لحمل أو ركوب (فمَسْحُ) كراء دانة (عَصُوصٍ)
أى تعص من قرب منه لأنه عيب وليس المراد المبالغة فى العص (أو حموح) أى

قوله [فإن أحد قيمتها فلا كراء له] أى فلا شىء له من كراء أصلى ولا رائد إن
راد فى الحمل من أول المسافة ، فإن راد أثناءها حير بين أحد قيمتها يوم التعدى مع
كراء ما قبل الريادة وبين الكراء الأول والريادة ، وأما ريادة المسافة فإن احتار القيمة
فله كراء أصل المسافة الأولى لأن الصمان يوم التعدى وهو طار بعد المسافة الأولى فهى
على ملك رها فى تلك الحالة

قوله [بأن لم تعطى فى المسألتين] أى مسألة المسافة مطلقاً ومسألة الحمل
فهذه ثلاث صور ، وقوله أو راد فى الحمل ما لا تعطى به وعطيت صورة رابعة وأولى
فى الحكم إذا سلمت فهذه الخمس ليس لصاحبها إلا كراء الرائد مع الأول فتحصل
أن الصور ثمان يحير بين القيمة وكراء الرائد فى الثلاثة الأول وكراء الرائد مع الأصلى فى
تلك الخمس

• تسميه يحير المكبرى أيضاً فيما إذا حسنها المكبرى بعد مدة الإحارة رسماً كثيراً
حتى تعير سوقها بيعاً أو كراء بين كراء الرائد الذى حسنها فيه أو قيمتها يوم التعدى
مع الكراء الأول ومفهوم قولنا كثيراً أنه لو حسنها يسيراً كاليومين فليس له إلا كراء
الرائد

قوله [فسح كراء دانة عصرص] المراد أنه اطلع على كونها عصوصاً بعد
العند

قوله [من قرب منه] ذكر باعتبار الرصف عصرص

قوله [وليس المراد المبالغة فى العص] أى بل المراد السسة ، ويصح بقاء
المبالغة على ظاهرها باعتبار تعدد الساعات حتى صار شأناً لها . وأما لو وقع العص
فلنة فى العمر متلاً فليس يعيب قطعاً

عسرة الانقياد ، تعرف بالحرون (أو أعثنى) لا يصبر ليلاً (أو ما دَبَرَهُ فاحِشٌ) يصبر سيرها أو براكها ولو بشدة رائحته ، بخلاف اليسير الذي لا يصبر فلا فسح به • (والسَّيَّةُ) في كراء أرض الرعاة تكون (في أرض الليل والمطر بالحصّاد) من أكثرى فداناً ليرعه أيام برول المطر أو أيام دهاب الليل ستة فرعه ، فتتهى الأهل الحصاد ولو كانت المدة أربعة أشهر أو أقل والمراد بالحصاد أحد الررع منها ، فيشمل الرعى فإن كان الررع يحلف كالبرسيم فآحر بطر (وي) أرض (السَّقْنَى) من العيون والآبار (بالشهور) اثني عشر شهراً من يوم العقد ، فإن تمت السنة وله فيها ررع أحصر ، لرم رب الأرض لبقاؤه لحصاده وعلى المكترى كراء مثل الرائد على السنة مما تقوله أهل المعرفة • (ولرؤم الكِرَاءِ) أى كراء أرض الرعاة (بالتمسكِ) من الررع وإن لم يزرع ،

قوله [أو أعثنى لا يصبر ليلاً] أى وسواء أكثره ليسير به ليلاً أو بهاراً أو فيهما فيشت له الخيار على كل حال إما أن يردّ أو يباسك نجميع الكراء المسمى ، كما أن عليه جميع الكراء إذا أكثره ليسير به ليلاً وبهاراً ولم يسر به إلا بهاراً ، وما في (عب) من أنه إذا علم به وتماسك يخط عنه أرض الغيب فهو خلاف النقل كما في (س) نعم إذا لم يطلع المكترى على كونه أعثنى إلا بعد انقضاء المسافة المستأجرة عليها فإنه يخط عنه من الأجرة بحسه كما في المجموع قوله [أو ما دبّره فاحش] الدرر مسحتين حرج في الطهر كما قال الأعرار

أقسم بالله أبو حمصٍ عمر ما مسها من نقب ولا در قوله [عما تقوله أهل المعرفة] أى ولا يعبر الكراء بالمطر للسنة الماضية بل يطر له في حد دانه إذ قد يكون أعلى أو أرحص وهذا قول سحرى وقال ابن يونس يلزمه أجرة ما راد على السنة على حسب ما أكرى به فيها وذلك بأن يحرم كراء أرباده فإذا قيل دينار قيل وما قيمة السنة كلها ، فإذا قيل خمسة تدفع للريادة مثل كراء حمس التمس فيكون عليه الكراء المسمى ومثل حمس قوله [وإن لم يزرع] أى فهي تمكن من المسعة سواء استعمل أو سفلَ كما إذا

مالم يكن المانع له من الررع أكل دود أو فأر له إبان الررع فلا يلزمه الكراء
ثم بالغ على لزوم الكراء بالتمكّن (وإنّ فسّد الررع لحاقحة) لا دخل
للأرض فيها ، كحراد وحليد وبرد وحيتس وعاصب وعدم نبات بدر ، بخلاف ما لها
فيه دخل كدود كما يأتي

(أو عرق بعد) فوات (الإنبات) أي وقب الحرث فإنه يلزمه الكراء وسيأتي
مفهوم بعد الإنبات (أو لم يزرع) المكترى (لعدم بر) فليزمه الكراء ، ولا
يعدر لعدمه لتمكّنه من إيجارها لغيره ولذا لو عدم الدر من المحل لسقطت الأجرة
لعموم العدر

(أو سحس) عطف على « عدم » ، أي أو لم يزرع لسحس فليزمه الكراء ،
سحس طلماً أو لا ، ما لم يقصد من سحبه معه به عن الررع وإلا فالكراء على من

بور الأرض لزمه الكراء والتمكّن من مفعة أرض البيل بريها واكتشافها ومن مفعة
أرض المطر باستعاء الزرع عن الماء وليس المراد التمسك من التصرف كما قال الأصل
و (عب) والخرشي لأنه كان ممكناً مه حين العقد قاله المساوي كذا في (س)

قوله [ما لم يكن المانع له من الررع أكل دود] إلح أي وكذا لو كان المانع
له من التمسك فتنة أو خوفًا من عاصب لا تناله الأحكام

• تسيه إذا تارعاى التمسك وعدمه كان القول قول المكترى يمين أنه لم يتمكن
إن أقر المكترى بالتمكّن لكن ادعى أنه معه مانع بعد ذلك فالقول للمكترى وعلى
المكترى إثبات المانع لأن الأصل عدمه

قوله [تم بالغ على لزوم الكراء بالتمكّن وإن فسد] إلح هكذا نسخة المؤلف
وفد أسقط لفظ بقوله

قوله [أي وقت الحرث] أي وسواء حصل العرق بعد الحرث أو قبله وإما
لزمه الكراء في هذه الحالة لأن ذلك العرق عملة الحراد الطارئ على الررع

قوله [وسيأتي مفهوم بعد الإنبات] أي في قوله أو عرق قبل الإنبات

قوله [ولذا لزوم الدر] إلح أي عدمه مملكتاً وتسلفاً حتى من البلد

المجاور هم

قوله [ما لم يقصد من سحبه] إلح ويعلم قصده بقرينة أو بقول

سحبه كما لو أكرهه على علمه

(بحلاف تَلَمَّه) أى الررع (بآفة الأرض) أى الناشئة منها (كدودها أو فأريها أو عَطَشَ) فى أرض المطر لعدم بروله عليه كعدم الرى فى السيل (أو عرق) للأرض (قل الإِنَّان واستمر) العرق عليها حتى فات وقت ما تراء له فلا يلزمه الكراء (ولو عَطَشَ العَصُ دون العَصِ) (أو عَرِقَ) العَصِ واستمر دون العَصِ (فلكل حُكْمُهُ) وهو أن ما عطش أو لم يرو أو عرق قل الإِنَّان واستمر فلا كراء له ، وما لم يعطش ولم يعرق فعليه فيه الكراء

• (ولو حرَّ السيلُ) أو النيل (حَسَنًا) بدر فى أرض (أو) حرَّ (ررعًا) ست فى أرض لما لكها أو مالك سمعتها (لأرض) أخرى (فلرتها) أى فالح المحرور أو الررع لرب الأرض المحرور إليها ، لا لربه ، لأنه لما انحر إلى أرض غير أرضه قهرًا عنه كان صائغًا ببيت لمن ست فى أرضه ، ولا شيء عليه لربه من مثل ولا قيمة • (ولا يُحَسَّرُ مُؤَحَّرٌ) لدار أو غيرها (على إصلاح) للمكترى منه إذا

قوله [فلكل حكمه] أى ما لم يكن الباقي قليلا بالنسبة للتالف كحمسة أقدنة من مائة إذا كانت مفرقة المدادين فلا أجرة لها لأنها كالحالك . وقيل لا يلزم لها أجرة مطلقًا وإن كانت غير مفرقة كما يؤخذ من الحاشية . ومثل عطش العَصِ باقى آفات الأرض التى تمتع الكراء

قوله [ولو حر السيل] مثل ذلك ما إذا انتبر للمكترى أرضًا حب من ررعه فى تلك الأرض ومن الحصاد فست فيها فى العام القابل فلا يكون لصاحبه بل لرب الأرض لإعراض ربه عنه بانقضاء مدته ، ولذا لو تبت مدة الكراء كان الررع له وأما لو بدره فى الأرض التى اكتراها فلم يست فى سته بل فى قابل كان لربه وعليه كراء الأرض . كما أن عليه كراء العام الماضى إن كان عدم الساب لغير عطش وبحوه وإلا فلا كما تقدم

قوله [أو الررع لرب الأرض المحرور إليها] أى وهو مالك داتها أو مسمعتها

قوله [ولا يحجر مؤحر] أحد بعض الأشياخ من هذه المسألة أنه لا يحجر من له حرة فى حوار شخص يحصل له منها صرر على سمارتها ولا على بيعها وتقال

حصل في الدار أو الحانوت أو الحمام أو البئر المكترة حلل (مطلقاً) كان يمكن معه الانتفاع أم لا ، يصير بالمكترى أم لا باتفاق في الكثير المصر ، وعلى مذهب ابن القاسم في اليسير فالخلاف إما هو في اليسير ولو مصرًا

(و) إذا لم يحجر المكترى على الإصلاح فإذا لم يصاحح (حيث الساكن) بين الفسخ والإبقاء (في) حدوث حلل (مُصير) ولو مع نقص مباح ، كتهطل أى تتابع المطر من السقف للحلل الحادث به ، وكهدم ساتر أو بيت من بيوتها أو البادهمج

(فإن نقي الكراء) كله لازم له ومفهوم « مصر » أنه إذا كان لا يصير فلا خيار له ويلزمه السكنى إلا أنه إذا كان لا ينقص من الكراء شيئاً فظاهر ، كسقوط بعض شرفات البيت ونحوه مما لا يعتى به عادة وإن كان ينقص من الكراء حط عنه قدره وإن قل كسقوط تحصيصها أو دهاب بلاطها أو هدم بيت من بيوتها وكان لا يصير وسقوط شرفاتها مع تنقيصه من الكراء فإن أصلح المكترى بلا إدد كان مترعاً لا شئ له في الأقسام الثلاثة فإن انقصت المدة حيز

له ادفع عن نفسك الضرر مما تقدر عليه ولا صمان على ربها إن حصل بسببها تلف ، وبه أفق الشيخ سالم السهورى وأفق بعضهم باروم رب الحرية مما يدفع الضرر من عمارة أو بيع ، وهذا هو الذى ارضاه شيخ متساخما العدوى

قوله [وعلى مذهب ابن القاسم في اليسير] أى وأما ابن حبيب فيقول يحجر المكترى على الإصلاح فيها قال ابن عبد السلام وبه العمل

قوله [أو البادهمج] أى وهو المسمى بالملقف

قوله [فالكراء كله لازم له] أى لأن حيزته تعنى صرره

قوله [بعض شرفات البيت] التين مصمومة والراء مصمومة أو مفتوحة أو ساكة

قوله [كان مترعاً] إباح هذا إذا كان العقار ملكاً وأما من استأجر وقصاً يحتاج لإصلاح فأصلحه المكترى بعير إدد ناطره فإنه يأخذ قيمة مائه قائماً لقيامه عنه رباح للوقف على الناطر لا لأهل المستأجر فالوحوط لحق الله لا لخصرص الساكن

قوله [في الأقسام الثلاثة] أى وهى المصر وغير المصر ولا ينقص الكراء

وغير المصر وينقص

رب الدار بين دفع قيمته مقوصاً أو أمره بنقصه كالعاصب ، بخلاف ما لو أذن له قيمته قائماً إذا لم يتقبل ربحها عمر وما صرفته فعلى ، فيلزمه جميع ما صرفه وقولنا « وحيث الساكن في مصر » أى إذا لم يصلح المؤجر كما قدما ، فإن أصلح له قبل حروجه لم يكن له خيار ، بل يحجر على السكى بقية المدة ، وهو معنى قوله رضى الله عنه بخلاف ساكن أصلح له بقية المدة قبل حروجه ومفهوم قوله قبل حروجه أنه لو أصلح له بعد أن حرج ، فلا يلزمه العود لها حتى تنقضى المدة

• (والقول) عند التنازع بين الأخير ومستأجره (للاخير أنه أوصل ما أرسل به) مما استؤجر على إيصاله من كتاب أو غيره سمي به إن أشبه . بأن كان الأمد يلع في مثله عادة فيستحق الأجرة لأنه أمين فإن لم يخلف حلف المستأجر ولا أجرة له ، وإن كان يصمم إذا أنكر المرسل إليه الوصول لايه . لأن الكلام هنا في استحقاق الأجرة لا في الصما ، فلا يباى ما تقدم في «الوديعة من الصما

قوله [بل يحجر على السكى] أى حيث كانت وحيته أو نقد كراءها وإلا فلا حرج مطلقاً

قوله [حتى تنقضى المدة] حتى عاية بمعنى « إلى » مسرع على المبيع

• تسميه إن عارت عين المكبرى لأرض زراعة سبب بعد ررعها وأى الكرى من التعمير أنصت أيها المكبرى أجرة سنة ليتم ررعك في تلك السنة ويأرم المكبرى ما أنصت لذلك قمت عنه براحت فلو كان لا يصلحها إلا أكثر من أجرة سنة وأى ربحها من الإصلاح ومن الإدد فأدنى المكبرى كان مبرعاً نارائد فإن أى من الإنفاق أيضاً كان له ذلك ولا يلزمه الكراء لأن هلاك الررع من العطش كذا في الأصل

قوله [فإن لم يخلف] راجع لقوله تسميه

قوله [حلف المسأجر] أى إن حقق عليه الدعوى وإلا فلا يدين ولا أجرة

قوله [لا في صما] أى صما الشئ المسأجر عليه

قوله [فلا يباى ما تقدم في الوديعة من الصما] قال حليل في الوديعة عاظماً

على ما فيه الصما أو المرسل إليه المسكر ولا يبيته وقال في الوكاه وصمم إن أقصص الدين ولم يشهد قال شراجه ومثل الدين غيره

(أو أنه استصع) أى والقول للأخير إذا كان صانعاً ودفع له شيء له فيه صعبته كحياط دفع له ثوب فحاطه وادّعى أنه دفع له ليصعبه . وقال ربه بل دفعته لك وديعة عندك . لأن الشأن فيما يدفع للصانع - الاستصاع والإيداع نادر - فيلزم ربه الأحره

(أو أنه على الصّفة) التى قلّت لى عليها ، وقال ربه بل ذكرت لك صفة أخرى ، فالقول للأخير كحياط وصناع وبنجار وبحوهم (إن أشبه) الأخير من دعواه ، فإن لم يشه حلف ربه وتبت له الخيار فى أحده ودفع أحره المثل وتركه وأحد قيمته غير مصوع ، فإن بكل اشتركا ، هذا بقيمة ثوبه مثلا غير مصوع وهذا بقيمة صعبه فقله أو أنه على الصفة . معناه أنهما اتفقا على الاستصاع واحتلما صفتها وكذا القول للأخير فى قدر الأحره إن أشبه بيمينه . أشبه ربه أم لا فإن انصد ربه بالشه . فالقول له بيمينه ، فإن لم يشه حلما . وكان للأخير أحره مثله كأن نكلا معاً وقضى للحالف على الباكر . وهذا إذا كان المصوع تحت يد الصانع ، فإن حاره ربه ، أو كان الصانع إنما يصعبه فى بيت ربه ولا يمكنه من الخروح به ، أو كالتساء ، فالقول فى قدر الأحره لربه إذا لم يعرد الصانع بالشه . وإلا فالقول له (لا فى ردّه) أى المصوع لربه (وهو مما يُعبأ عليه) كالتوب والحلى

قوله [إن أشبه] أى بالنسبة للمالكه فى استعماله كصعبه شاشاً أحصر لشريف أو أرقق لبصرانى فلا يقلل دعوى شريف أنه أمره بصعبه أرقق ليهديه لبصرانى ، ولا دعوى بصرانى أنه أمره بصعبه أحصر ليهديه لشريف وكل هذا ما لم تقم قرينة قوية تؤيد قول المالك

وقوله [إن أشبه] راجع للمروغ الثلاثة فحده من الأولين لدلالة الثالث عليه كما يستمد من التنازع

قوله [وكذا القول] إلح زيادة من الشارع على المتن

قوله [كأن نكلا معاً] أى وفيه أحره المثل

قوله [وهذا إذا كان المصوع] إلح تنقيح للتفصيل المتقدم فى التنازع فى

قدر الأحره

قوله [لا فى رده] حاصله أنه إذا ادعى الصانع رد المصوع لربه وأنكر

أى فليس القول قول الصانع إنه رده لربه ، بل القول لربه بيمينه وأما ما لا يعاب عليه
— كدانة دفعها ربه لم يعلمها بأحر وادعى ردها — فالقول للأخير فى ردها

● ولما كان لهم مسائل من الإحارة تشبه الحعالة ، من حيث إنه لا يستحق فيها
الأخير أحرته إلا تمام العمل به عليها بقوله

(والأصح) الذى هو قول ابن القاسم وروايته فى المدونة عن مالك (أن كيراء
السفس) ، إنما يستحق (بالسلاع) إلى المحل المشترط أى مع إمكان إحراج ما فيها
فإن عرقت فى الأثناء أو بعد السلاع قبل التمكن من إحراج ما فيها فلا أحره لربه
وهى إحارة لازمة بالعقد لا حعالة

ربه أحده كان القول قول ربه ، سواء كان الصانع قصه سببة أو غيرها . وهذا
إذا كان المصنوع مما يعاب عايه ، والفرق بين ما هنا وبين الوديعة أن المودع
بالمفتح قص الوديعة على غير وجه الصمان والصانع قص ما فيه صعبه ويعاب
عليه على وجه الصمان

قوله [فالقول للأخير فى ردها] أى إلا أن يكون قصها سببة مقصودة للتوثيق
وإلا فلا يقبل دعواه ردا ولا تلفاً

● تنبيه إن ادعى الصانع الاستصناع كصناع صنع التوب وقال ربه سرق منى
فإن أراد ربه أحده دفع قيمة الصنع بعد حلله أنه ما استصنعه إن رادت دعوى الصانع
على قيمة الصنع وإلا أحده فلا يمين ودفع للصانع ما ادعاه من الأحره وإن احتار
تعرمه قيمة التوب فإن دفع الصانع قيمته أبص يوم الحكم على الأطهر فلا يمين
على واحد منهما ، وإن امتنع من دفعها حلما وبدي الصانع وقيل يذره واشتركا
إن حلما أو بكلا وقضى للحالف على الماكل بحلاف ما لو احتملا فى لت السوق
فقال اللات أمرتني أن ألتة بحمسة أرطال من سمن وقال ربه ما أمرتك بشيء
أصلا بل سرق منى أو عصص فلا يحلفان ولا يشتركان بل يقال لربه ادفع لى قيمة
ما ادعاه فإن أنى قبل للات ادفع له مثل السوق غير ملتوت كذا فى الأصل .

قوله [وهى إحارة لازمة بالعقد لا حعالة] أى ما لم يصرح عبد العقد بالحعالة
وإلا كانت حعالة غير لازمة ولها حكم يحصها كما بأتى

(إِلَّا أَنْ يُتِمَّ الْعَمَلَ عَيْرُهُ) أى غير الأول فإذا عطفت في أثناء الطريق ، فحار رب سفينة أخرى فحمل ما فيها إلى المحل المقصود بأجرة كثيرة أو قليلة (فالأول) الذى عرفت سفينته (بحسب كِرَائِهِ) لا بحسب الكراء الثانى فإن عرق بعض ما فيها ونحا العص فحملة عيره إلى المحل فلا كراء لما عرق ، وإنما له كراء ما بقى إلى محل العرق على حسب الكراء الأول لا بسنة الثانى وهذا فيما إذا لم يعقد على الحعالة وهى غير لازمة كما يأتى ، فإن عقدا عليها ، كما لو قال إن حملت متاعى هذا أو . كل من حملته إلى القاهرة فله كدا . فحملة إنسان في سفينته وعرفت فحملة عيره بكراء أو جعل فله بحساب الثانى كما يأتى في الحعالة وسيأتى أيضاً أن ما حار حعالة حار إحارة ولا عكس

(كَمُتَّ سَارِطَةً طَيبَ عَلَى السَّرْمِ) فلا يستحق الأجرة إلا محصوله ، فإن ترك قبل البرء فلا تنبى له ، إلا أن يتمم عيره فله بحساب كرائه الأول ، فإن لم يحمل الأجرة على البرء فله بحساب ما عمل
(و) مشاركة (مُعَلَّمٍ عَلَى حِفْظٍ قُرْآنٍ) كلاً أو بعضاً ، فلا أجرة له إلا بال حفظ

قوله [فإذا عطفت في أثناء الطريق] المراد معها من السر مانع قهرى ، وأما لو أخرج ما في السفينة باختياره فأكرى ربه عليه فلا شىء للأول من الأجر ، كما أنه لو حرق الراكب في السفينة قبل البلاغ باختياره لزمه جميع الأجر وسيأتى ليصاحبه في الشارح

قوله [بحسب كرائه] إلح أى كما إذا كان كراء الأول عشرة وعرفت في نصف الطريق فاستأجر عليها بعشرين فليس للأول إلا خمسة ، ولو كان له سنة التالى لكان له عترو

قوله [فله حساب الثانى كما يأتى في الحعالة] أى في قوله إلا أن يتمم عيره فسنة التالى

قوله [وسيأتى أيضاً أن ما حار حعالة] إلح أى في قوله وكل ما حار فيه الحجل حارب فيه الإحارة ولا عكس

قوله [فله بحساب ما عمل] أى وإن لم يحصل برء به ولا بعيره
قوله [فلا أجرة له إلا بالحفظ] أى فإن لم يحمل الأجرة على الحفظ ، بل على

وكذا معلم صعة على أنه إن تعلمها فللمعلم كذا

(و) مشاركة (حافر يثر على استخراج الماء) فلا يستحق الحافر أجرة إلا بالتأمر واعتصر هذا المصراع ابن عبد السلام بأنه من الجمالة لا من الإحارة ، ويحاب بأنه يمكن جعله من الإحارة إذا كان بأرض مملوكة ودخلا على الإحارة .

• (وإن فَرَطَ) رب الأمتعة (بعد البلاع) أى نلاع السفينة للمحل المقصود (فى إخراج ما فيها) أى السفينة من الأمتعة (فتكلف) ما فيها بغرق أو غيره (فالكبراء) لارم لربها (كأن أخرج) ما فيها (فى الأثناء) أى فى أثناء الطريق أى أخرجته ربه احتياراً منه (لغير علة) تقتضى الإخراج أى لغير علة حدثت بالسفينة من عرق أو عطب أو عصب لها ، فيلزم ربه جميع الكراء لأنه عقد لارم • (وحر إن حيف) عليها (العرق طرَحُ ما به) أى فعل ما فى طرحه منها (الحاة) من العرق (غير آدى) وأما الآدمى فلا يجوز طرحه ولو عهداً أو كافراً فلا يجوز طرح دى لحاة مسلم ولا طرح عبد لحاة حر (وبدى) فى الطرح (مما ثقل) كالحديد والرصاص . وبدى منه مما قل

العليم كان له الأجر بحساب ما عمله حصل حفظ أم لا

قوله [ويحاب بأنه يمكن] إلح أى لما يأتى من أن كل ما حارب فيه الجمالة حارت فيه الإحارة

قوله [فيلزم ربه جميع الكراء] إلح لا فرق بين هذا بين كون العقد جمالة أو إحارة

قوله [ما به] أى فعل ما به الحاة من طرح أو غيره . ووراده دلخوار الإذن الصادق بالوجوب ، لأن هذا الأمر واجب إذا تحقق العطب بالترك

قوله [وأما الآدمى فلا يجوز طرحه] أى خلافاً للحمى القائل بخار طرح الآدميين بالقرعة لأن هذا كالحرق للإحماح لأنه لا يجوز إماتة أحد من الآدميين لحاة غيره

قوله [وبدى فى الطرح مما ثقل] إلح أى وحبوساً لأجل المحافظة على المال لأنه يجب المحافظة بقدر الإمكان

ثم كالحجر (أو عظم حريمه) وإن لم يثقل كائين والكتمان والقطن .
 (وورع) ما طرح (على مال التجارة فقط) أى دون غيره ، كهرق الإنسان
 وعطائه وراده مما ليس فى التجارة فيه مدخل (طرح) مال التجارة (أو لا بقيمته)
 أى بقيمة المطروح متعلق «ورع» (يوم التلّيف) متعلق «بقيمته» ، يقال ما قيمة
 المطروح يوم طرحه ؟ فإذا قيل مائة ، وما قيمة ما لم يطرح ؟ فإذا قيل مائتان ، فصار
 قيمة الجميع تلمائة فقد صاع تلت المال . ويرجع على من لم يطرح ماله تلت بقيمته
 ولو قيل بعكس ما تقدم رجع على من لم يطرح ماله بالتلتين . ولو كان اتان لأحدهما
 ما يساوى تلمائة وللتانى ما يساوى ستمائة . وطرح من الأول ما يساوى مائة ومن الثانى
 ما يساوى مائتين ، فلا رجوع لأحدهما على الآخر ، لأن ما طرح تلت الجميع وعلى
 كل تلت ما بيده ، وقد حصل . ولو كان الطرح بالعكس ، بأن طرح لدى الستائة
 ما يساوى مائة ولدى التلمائة ما يساوى مائتين ارجع على دى الستائة مائة

قوله [حرمه] بكسر الخيم أى حسمه

وقوله [وإن لم يثقل] أى لأن عظم الشيء يكره سباً فى العرق

قوله [وورع ما طرح على مال التجارة] أى إن كان فيها مال تجارة وغيره .

وأما إذا لم يكن فيها مال تجارة وإنما فيها دوات الآدميين وعطاؤهم ووطاؤهم فيرمى
 العطاء والوطاء ويورع على باقى أمراهم على الطاهر

قوله [فى التجارة فيه مدخل] هكذا نسحه المؤلف والكلام فيها على التقديم

والتأخير والأصل مما ليس فيه مدخل فى شأن التجارة

قوله [طرح مال التجارة] هكذا لفظ المتن والتسارح فى نسحه المؤلف وأعل

المتن سقط منه ما والأصل ما طرح وسقط من التسارح من الأصل وورع على مال

التجارة فقط ما طرح من مال التجاره أولاً وبعد ذلك فلا مفهوم لمال التجارة بل

يورع على مال التجاره ما طرح للحاجة كان من مال التجارة أو غيره وأمل

قوله [وأو قيل بعكس ما تقدم] أى بأن قيل فيه المطروح مائتان وقيمه

ما لم يطرح مائة

قوله [رجع على من لم يطرح ماله بالتلتين] أى مصر الناك لكل نلت ماله

(وَالْقَوْلُ) عند التارح (لِمَنْ طُرِحَ متاعُهُ فَمَا يُشْنِيهِ) بيمينه ، فإن
لم يشه فقول غيره
ولو وحد إنسان ما طرح ، فهل يملكه ؟ لأنه بطرحه زال ملك ربه عنه ، أو لقطة
يردّ لربه إن علم ؟ وهو الأصح

قوله [وهو الأصح] - أى لأن الطرح أمر قهري فليس صاحبه معرضاً عنه
اختياراً

فصل في الجعالة

• الجعالة في العرف [الترامُ أهلُ الإحارة] وهو المتأهل لعقدِها ، وهو العاقل
(عِيَوْصًا عُلِيمًا) حرج المجهول ، فلا يصح جعالة ولا إحارة ، كالبيع ،

فصل

أُمره عن الإحارة [لا اختصاصه ببعض أحكام] والجعالة بفتح الحيم وكسرهما
وصمها ما يجعل على العمل وهو رحصة فهو أصل مسرد لا يقاس عليه ، وقد
أنكره جماعة من العلماء ورأوا أنه من العرر والخطر ، وردت عليهم بوروده في قوله
تعالى (وَلَيْسَ حَمَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ رَعِيمٌ)^(١) مع العمل من كافة
المسلمين وقوله عليه الصلاة والسلام يوم حنين « من قتل قتيلا فله سله »

قوله [في العرف] أى وأما في اللغة فهو المال المحعول

قوله [الترام أهل الإحارة] قد تقدم أنه أحال عاقد الإحارة على البيع وأحال
الحعل هما على الإحارة ، لأن الحعل للإحارة أقرب وأشار إلى أن الأصل في بيع
المنافع الإحارة والحعل تابع لها

قوله [وهو العاقل] أى المكلف الرشيد الطائع ، وهذا شرط في اللزوم لدافع
العوص وأما أصل الصحة فيتوقف على التمييز وتقدم ذلك في باب الإحارة واكتفى
بشرط الحاعل عن شرط المحعول له لأن ما كان شرطاً في الحاعل كان شرطاً في المحعول
له فاكتمى بأحد المتعاقدين ، وإلا لقال عوضاً وعملاً ليكون قوله الترام إلح شرطاً
في المحعول له أيضاً

قوله [علم] أى قدره وباقى صفاته التى تميزه وهذا شامل للعين وغيرها ،
ولما نص على علم العوص دون غيره من نقيه شروطه مثل كونه طاهراً مستعملاً به مقدوراً
على تسليمه لدفع توهم عدم اشتراط علمه لحصول الصحة بالعرض المجهول كما لا
يشترط العلم بالحاعل عليه ، بل تارة يكون مجهولاً كالأبق فإنه لا بد في صحة الحعل

(لتحصيل أمر) من أمور، كإتيان شيء وحمل وحفر - وحرّح بذلك البيع
(يستحقّه السامع) للملتزم العوض ولو لم يحاط به (بالتمسّام) للعمل المطاوب
وتماه بتحصيل تمرته وحرّح بذلك الإحارة ومفهومه أنه إذا لم يتم العمل فلا
يستحق شيئاً، وهو كذلك

واستثنى من ذلك المفهوم قوله

(إلا أن يُستعمه غيره) أي بأحرقل أو أكثر بدليل قوله (فمستثناة اثنا عشر)
أي فإن أتمه غيره فللأول من الأحرسة أحر عمل العامل الثاني ولو كان الثاني
أكثر من الأول، لأن الحاعل حيث قد انتفع بما عمله له الأول. مثاله أن يجعل
للأول خمسة على أن يحمل له حصة لمكان معلوم. وحملها لنصف الطريق وتركها
وحمل لآخر عشرة على أن يوصلها لذلك المكان فأوصلها، وللأول عشرة مثل الثاني
لأن الثاني لما استوخر من نصف الطريق بعشرة علم أن أحرة الطريق كلها عشرون،
وكان البطر أن يطر لكراء المثل لأن رب الحصة قد يحاف عليها الصياع وهي تساوي
ألفاً ويجعل لمن يأتي بها العشرين والمائة فتأمل وقوله «سنة اثني» أي بحلاف

على الإتيان به من عدم علم مكانه كما يأتي وتارة يكون معاوفاً كالحجاعة على حفر
بئر فإنه يشترط فيه حرة الأرض ومائها كذا في حاشية الأصل
قوله [وحرّح بذلك البيع] أي بقوله بتحصيل أمر لأن التحصيل فعل
من الأفعال لا ذات والبيع في الدوات

قوله [يستحقه السامع] أي ولو بواسطة ولو حددت الرضاة إن تمت أد
الحاعل وقع منه ذلك، وقوله يستحقه في قوة الحصر أي لا يستحقه إلا بالتمام
قوله [وهو كذلك] أي وكان القياس أن له أحر عمله حرة على الإحارة
ولكن جاءت السنة بعد لزوم أحرة عمل لم يتم في الحجاعة ونهيت الإحارة على حاد
قوله [فمستثناة] هذا الذي قاله المصنف دليلاً على أن السامع
قيمة عمله

قوله [أن يطر لكراء المثل] أي كما هو قول ابن أبي سم
قوله [وهي تساوي ألفاً] أي والحال أن تلك الحصة تساوي ألفاً أي وشان
الشيء العالي إذا كان في مصيعة يكرى عليه بالآتمان العالية فكيف يدان عليه أحره

السعيية بالمخاسنة فيها نسبة الكراء الأول كما تقدم لأن الكراء فيها لارم بحلاف الحعالة

• (وركها) أى الحعالة أى أركانها أربعة (كالإحارة) العاقد ، والمعقود عليه ، وه ، ما يدل من صيغة

• (وشرطها) أى شرط صحتها أمران

الأول (عدم شرط القصد) للحعل فشرط القصد يفسدها للتردد بين السلمية والشمسية وأما تعجيله فلا شرط فلا يفسدها

(و) الثانى عدم شرط (تعيين الرمز) بأن شرط عدم التعيين أو سكنت عنه فإن شرط تعيينه ، كان تأتى بالآتق أو تحصر لى الشر أو نحو ذلك فى مدة كذا فسدت ، لأن العامل لا يستحق الحعل إلا تمام العمل ، فقد يقضى الرمز قبل التام ويذهب عمله باطلا فيه ريادة عرر ، مع أن الأصل فيها العرر وإما أحييت لإدن الشارع

الأول ٩ هذا مراد الشارح

قوله [بحلاف الحعالة] أى فلما كان عقدها محلا من حاب العامل بعد العمل صار تركه للإتمام إبطالا للعقد من أصله وصار الثانى كاشمًا لما يستحقه الأول كما ذكره الشراح

قوله [العاقد] أى وتحتة شحصان الحاعل والمخاعل

وقوله [والمعقود عليه] هو تحصيل الشيء المطلوب

وقوله [وه] هو العوص

وقوله [من صيغة] بيان لما يدل ولا يشترط فيها اللفظ كالأحارة

قوله [وشرطها] أى الحعالة المحتوية على تلك الأركان

قوله [للا تردد بين السلمية والشمسية] أى والتردد سهما من أبواب الربا لأنه

سلف حر دعما احتمالا

قوله [فإن شرط تعيينه] أى أو كان العرف تعيينه لأن العرف كالشرط

قوله [لأن العامل] إلح تعليل لوجه الفساد

قوله [لإدن الشارع بها] أى ورود البص فيها بالخصوص كما تقدم

• (إلا بشرط الترك متى شاء) أى أن محل كون شرط تعيين الرهن معسداً ما إذا لم يشترط العامل أن له الترك متى شاء ، فإن شرط ذلك أو شرط له ذلك لم تعسداً ، لأنه قد رجع فيها حيثئذ لأصلها من عدم تعيين الرمان أى من حيث إنه قد صار تعيينه ملغى

واشترط ابن رشد في نحو الآتي أن لا يكونا عالمين بمحله ، ومن علمه دون صاحبه فهو عارٍ ، فإن علم العامل فله الأقل من قيمة عمل مثله والمسمى ولم يشترط ذلك للحمي

• (ولكليهما المسح) قبل الشروع في العمل ، لأن عقدها ليس بلام (ولترمت الخاعل فقط) دون العامل (بالشروع) في العمل وتقدم أن الخاعل يستحقه السامع بالتام

(ولمس لم يسمع) قول الخاعل من أتاني بعدنى أو يعبرى أو نحو ذلك . فله كذا وهو صادق بصورتين أن يقع من الخاعل قول بذلك ولم يسمعه هذا الذى

قوله [فإن شرط ذلك] تأمل في هذا القيد ، فإن العامل له الحل عن نفسه مطلقاً اشترط له الحل أم لا فكيف يصح عند الشرط ويعسد عند السكوت عليه ، وأحاط به الحرثى بأن احمول له عند عدم الشرط دخل على التام . وإن كان له الترك وحسب فعرضه قوى ، وأما عند الشرط فقد دخل ابتداء على أنه محير فعرضه حبيب (٥١)

قوله [فله الأقل] إلح هذا خلاف ما قاله ابن القاسم . إنما الذى قاله ابن القاسم أن له بقدر تعبه ، وقيل لاشيء له وإن علمه ربه فقط لزمه الأكثر مما سمى وجعل المثل ، وإن علماه معاً فيسعى أن له جعل مثله نظراً لسبق الخاعل بالعداء قوله [ولكليهما المسح] أى الترك لأن العقد غير اللارم لا يطلق على تركه مسح إلا بطريق التحور ، إذ حق المسح إنما يستعمل في ترك الأمر اللارم والعلاقة المتناهية في الجميع

قوله [ولرمت الخاعل] المراد به ملزم الخاعل لا من تعاضى عنده فقط كالوكيل الذى لم يلزم جعلاً وظاهره اللزوم للخاعل بالتشروع وأو فيما لا نال له

أنى به من القائل ولا بالواسطة ، وما إذا لم يقع منه قول أصلا في الصورتين
(حُصِّلَ مثله إن اعتادهُ) أى كان عادته الإتيان بالأساق أو غيرها ،
فالمرعى أن من اعتاد حلب ماضل إذا أنى تنبأ منها فله جعل مثله إذا لم يسمع ربه
فإن سمعه فله ما سمي

(ولرّبه) أى الآتى مثلا (تركّه له) أى للعامل الذى شأنه طلب الصّوال
إن لم يلتزم ربه له جعل المثل فإن التزم له الجعل لربه فله أن يتركه له سواء كانت
قيمته قدر جعل المثل أو أكثر أو أقل

ولا كلام للعامل حيث لم يسمع قول ربه ، بخلاف ما إذا سمعه سمي شيئا
ولو بواسطة فله ما سماه ولو راد على قيمة العبد مثلا ، لأن ربه ورطه

قوله [ولا بالواسطة] عطف على محذوف تقديره لا بنفسه ولا بالواسطة

قوله [بالأساق] بتشديد الباء جمع آتى

قوله [أو غيرها] أى كالاتيان بالصّوال

قوله [فإن سمعه فله ما سمي] أى كان قدر جعل المثل أو لا كان عادته طلب

الإباق أولا

وقوله [فإن التزم له الجعل لربه] شرط وحواف معترض بين الشرط وحوافه
فالأولى إسقاطه من هنا لإيهامه خلاف المراد مع كونه سيأتى فى آخر العبارة ما يفيد
واختلف إذا التزم ربه جعلاً ولم يسمعه الآتى به فهل كذلك لربه تركه لمن حاء به عوضاً
عما يستحقه ، وهو ما قاله الأجهورى وبارعه (ر) بأن له فى هذه الحالة جعل مثله إن
اعتاد طلب الإباق وإلا فالمعقبة وليس لربه أن يتركه له فى هذه الحالة كما يؤخذ
من (س)

قوله [فله أن يتركه] إلح حواف الشرط الذى هو قوله إن لم يلتزم إلح

قوله [ولا كلام للعامل] مرتب على قوله فله أن يتركه له ، ومعناه حيث لم

يسمع العامل المعتاد اطلب الإباق قول ربه من يأتى بعدى الآتى فله كذا وأنى به

فاختار ربه تركه فليس للعامل كلام بحيث يقول لا آخذ إلا جعل المثل

قوله [لأن ربه ورطه] أى أوقعه فى التبع

(ولاً) يكن من لم يسمع معتاداً لطلب السؤال (فالمققة) فقط أى فله ما أنفق عليه من أكل وشرب وركوب احتاج له وما أنفقه العامل على نفسه من تحصيله أو على دانتة ولا حمل له

• (وكل ما حار فيه الحُمل) كحمر نر موات ، وبيع ثوب أو شرائه . وحمل حشة لمكان أو حمل شيء سمية ، واقتضاء دين ، ويحو ذلك (حارَتْ فيه الإحارة) بشرطها

(ولا عكس) أى ليس كل ما حارت فيه الإحارة تحور فيه الحعاية ، كحياطة ثوب ، وخدمة شهر ، وبيع سلع كثيرة ، وحرر نر يملك . وسكى بيت ، والإحارة أعم باعتبار المحل ، وقيل بل بينهما العموم والوحي لا لفراد الحعاية فيما حمل حاله ومكانه كالآتي وأحيب بأن ما حمل تحور فيه الإحارة بشرط العلم واستبعاد فتدبر

قوله [فالمققة فقط] أى وإن شاء تركه له

قوله [ولا حمل له] أى أحرة رائدة على ما أنفقه العامل في تحصيله

قوله [بشرطها] أى بشرطها فهو مبرر مصاف فيعم

قوله [كحياطة ثوب] إلح أى فلا يصح في العقد على تلك المسائل أن يكرن حعاية لأنه إذا لم يحصل تمام انتفع رب الشيء وصاح عمل العامل هدرأ في الجميع وهو من أكل أموال الناس بالباطل

قوله [وبيع سلع كثيرة] كلام الشارح يوهي حرار الحمل على بيع السلع القليلة والحق أنه لا فرق بين القليلة والكثيرة في أنه متى انتفع العامل بالعص بأن دحلا على أن العامل لا يستحق شيئاً إلا بالتمام مع الحمل كات السلع قابلية أو كثيرة كما قال ابن رشد في المقدمات كذا في (س)

قوله [باعتبار المحل] أى الذي تعلقا به ، وأما باعتبار حقيقة ههما ودهدهم فتبايان

قوله [وقيل] قائله الأجهوري

قوله [واستبعد] أى بأن هذا التوجيه لا يعم لأن الحعاية لم يبرر عن الإحارة محمل وما حمل حاله ومكانه كما يصح فيه الحمل يصح منه الإحارة كأ أن يؤجره على

* (وى) الحجالة (الماسدة) لمقد شرط (حُجِّلُ المِثْلِ) إن تم العمل لا أحرته ردّاً له إلى صحيح نفسه فإن لم يتم العمل فلا تنبى فيه هذا هو المشهور .
 (إلاّ) أن تقع الحجالة (مُحْجِّلٌ مطلقاً) تم العمل أو لم يتم ، كأن يقول له
 إن أتيتى بعدى الآنك فلك كذا وإن لم تأت به فلك كذا (فأحرته) أى فله أحرّة
 مثله تم العمل أم لا لخروجها حينئذ عن حقيقتها ، لأن سستها أنه لا حمل إلا بنام
 العمل والله أعلم
 ولما كان موات الأرض يشبه التنبى والصانع وإحياؤه يتسه الحجالة أى به بعد
 الحجالة فقال

التمتيش على عبده الآنك كل يوم كذا أى به أم لا
 والحاصل أن العقد على الآنك إن كان على الإتيان به وأنه لا يستحق الأحرّة إلا
 بالتام فهو حجالة ، وإن كان على التمتيش عليه كل يوم بكذا أى به أم لا فهو إحارة ،
 فالحق ما فى المدونة من أن بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا وأن الإحارة أهم
 قوله [ردّاً له إلى صحيح نفسه] أى الذى لم يكن فيه مسمى والأولى تأخير
 عن قوله ، فإن لم يتم العمل إلح لأحل أن يكون راحعاً للأمري
 قوله [هذا هو المشهور] ومقابلة له أحر مثله تم العمل أم لا
 قوله [لخروجها حينئذ عن حقيقتها] أى ومتى خرج عن حقيقة الباب
 كان فيه أحرّة المثل كما تقدم بطيره فى القراض والمساواة
 • تمة • لو كان الحجل عيساً ذهباً أو فصة معيبة امتنع وللحاجل الانتفاع بها
 ويعرم المثل إذا حصل الحاجل عليه وإن كان متلياً أو موروثاً لا يحشى تعيره إلى
 حصول الحاجل عايه أو ثوباً حار ويوقف ، وإن حشى تعيره كالحبوان امتنع للعر
 كذا يؤخذ من الحرثى نقلاً عن الحمى
 قوله [يتسه التنبى الصانع] أى من حيث عدم الانتفاع بكل ، وقوله وإحياؤه
 يتسه الحجالة أى من حيث تحصيل ما يتنع به

باب

إحياء الموات من الارض

أى فى بيان إحياء الموات وأساسه وأحكامه
ولما كان ذلك يتوقف على بيان الموات بينه بقوله
• (مَوَاتُ الْأَرْضِ) أى الموات منها (ما سَلِمَ) أى حلاً (عن
احتصاصٍ بإحياءٍ) لها أى عن الاحتصاص بسبب إحياء لها بشيء مما يأتى ، فالبناء
سببية متعلقة باحتصاص
* (وَمَلَكَهَا) أى الأرض ، من أحياها (هـ) أى بإحيائه لها (ولو
انْدَرَسَتْ) بعد الإحياء ، فاندراسها بعد الإحياء لا يريل ملكها عنه

باب

الموات بضم الميم قال الخوهري هو الميراث ، وانه تحيها ما لا روح فيه وأيضاً هو
الأرض التي لا مالك لها ولا يتبع بها (ا هـ) ، وقد علمت صط الموات بها بأنه يفتح
الميم وأنه من الألفاظ المشتركة
قوله [أى فى بيان إحياء الموات] المراد بيان الحقيقة فى قوله ما سلم عن
احتصاص إلح

وقوله [وأساسه] أى السعة الآتية فى قوله والإحياء بفتحير ماء إلح
وقوله [وأحكامه] أى مسائله التي احتوى عليها الباب والأصل فيه قوله
صلى الله عليه وسلم « من أحيا أرضاً ميتة فهي له »
قوله [أى الموات منها] أشار بذلك إلى أن الإضافة على معنى من بطير

باب ساح

قوله [ما سلم] ما واقعة على أرض وذكر الفعل بطراً للفظ ما
قوله [وملكها] إلح حملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه قصد بها
بيان بعض أحكام الإحياء وليست من حملة التعريف
قوله [لا يريل ملكها عنه] هكذا نسخة المؤلف والمناسبات لا يريل ملكه عنها

(إلا لإحياء من غيره) بعد اندراسها لا يقرب الاندراس بل (بعد طول) يرى العرف أن من أحيائها أولاً قد أعرض عنها ، فإنها تكون للثاني ولا كلام للأول ، بخلاف إحيائها يقرب لكن إن عمرها الثاني حاهلاً بالأول فله قيمة عمارته قائماً ، للتمهنة وإن كان عالمًا فله قيمتها مقوصاً وهذا ما لم يسكت الأول بعد علمه بالثاني بلا عذر ، وإلا كان سكوته وهو حاصر بلا عذر دليلاً على تركها له وقولنا « بعد طول » هذا هو المعتمد وقيل تكون للثاني ولو لم يطل ، وهو ظاهر قول ابن القاسم ، وعليه درج التخييل وقيل لا تكون للثاني أبداً ، بل هي لمن أحيائها ولو طال الزمر قياساً على من ملكها بشراء أو إرث أو هبة أو صدقة فابدرست ، فإنها لا تحرح عن ملكه ولا كلام لمن أحيائها اتفاقاً ، إلا لخياره شروطها كما يأتي

• (أو بحرّيم عِمارة) عطف على « إحياء » ، فاللأهمية ، لأن الحرّيم سب في الاحتصاص كالإحياء أي ما سلم عن الاحتصاص بإحياء أو بكونه حرّماً لعمارة للبد أو دار أو شجر أو نثر ، فلكل حرّيم يحصه
* فبيّن حرّيم البلد بقوله

(كَمُحْتَضَبٍ) نفتح الطاء المهملة المكان الذي يقطع منه الخط (ومرعى) محل رعى الدواب (للبد) فإذا عمر جماعة لبدّاً احتصوا به وحرّمه . وحرّمه ما يمكن الاحتطاب منه والرعى فيه على العادة من الذهاب والإياب مع مراعاة

قوله [لكن إن عمرها الثاني] إلح اس إدراك على الإحياء بالقرب والمعنى فإن أحيا بالقرب فلا تكون له لكن إن عمرها إلح
قوله [وقيل لا تكون للثاني أبداً] أي كما هو قول سحنون وللثاني قيمة الساء قائماً إن كان حاهلاً للتمهنة أو مقوصاً إن كان عالمًا
قوله [كما يأتي] أي في آخر باب الشهادات
قوله [عطف على إحياء] أي فهو من تنمة العريف . والمعنى أن موات الأرض ما سلم عن الاحتصاص بوجه من الوجوه الآتية التي هي الإحياء . وحرّيم العمارة ، وإقطاع الإمام ، وحماء
قوله [للبد] متعلق بكل من محتطب وورعى

المصلحة والانتفاع بالخطب وحلب اللوات ونحو ذلك عدوًّا ورواحاً في اليوم ، فيحتصون به ولم مع غيرهم منه ولا يختص به بعضهم دون بعض ، لأنه مباح للجميع ، ومن أتى منهم بخطب منه أو حشيش أو نحو ذلك ملكه وحده نعم للإمام أن يقطع منه ما شاء لمن شاء بالطر كما سيأتي

وبيّن حريم الثر بقوله

(وما يصيبُ عُلَى وارِد) لشرب أو سقى (ويَصْرُ ماء) لو حفر ثر أخرى (لثِر) قال عياض حريم الثر ما يتصل بها من الأرض التي من حقها أن لا يحدث فيها ما يصّر بها ، لا باطناً من حفر ثر يشف ماءها أو يدهمه أو يعيره بطرح نحاسة يصل إليها وسحها ولا طاهراً كالسوء والعرس

* وبيّن حريم الشجر بقوله

(وما فيه مصلحةٌ) عرفوا (لشجرة) من محل أو غيره ، فلهيها مع من أراد إحداث شيء تقر بها يصّر بها من ماء أو عرس أو حفر ثر ونحو ذلك

قوله [عدوًّا ورواحاً] راجع لقوله من الذهاب والإياب على سبيل ألف والتسر المرتب

وقوله [في اليوم] طرف لجميع ما تقدم من الاحتطاب والمرعى وما بعدهما ويقدر بأقصر الأيام على الطاهر

قوله [ولا يختص به بعضهم دون بعض] أي فلو أراد أحدهم أن يجييه بعمارة ويحوهما فلهما معه إلا بإذن الإمام كما سيقول

قوله [ملكه وحده] لأن من سقى إلى مباح يكون له

قوله [لثِر] متعلق بصيق ويصر ومثل الثر في الحريم النهر وحريمه ما يصيق على وارد أو يصير نمائه وقيل حريم النهر ألغا دراع من كل جهة وقد وقعت الفتوى قديمًا بهدم ما بنى شاطئ النهر وحرمة الصلاة فيه إن كان مسجداً كما في المدخل وغيره ، ونقل الدر القرافي عن سحون وأصبع وطرف أن البحر إذا انكشف عن أرض وانتقل عنها فإنها تكون فيثاً للمسلمين كما كان البحر لا لمن يليه ولا لمن دخل البحر أرضه ، وقال عيسى بن دينار إنها تكون لمن يليه وعليه حمد يس والعتيا والقضاء على هذا خلافاً لقول سحون ومن معه كما يفيدته محنتي الأصل تبعاً لتسجد العدوى

* وبين حريم الدار غير المحصورة بالدور بقوله
 (وَمَطْرَحُ تُرَابٍ وَمَصْبُ مِيرَابٍ لِلدَّارِ) فحريمها ما يرتفع أهلها به
 من ذلك ، فلهم مع من أراد إحداث شيء من بناء أو غيره في ذلك الحريم
 (ولا تَحْصُصْ) دار (مَحْصُوفَةٌ بِأَمْلَاقٍ مُحْرِمٍ) .
 (ولكل) من أرباب الدور المتحاورة (الانتماع) بالرقاق المنتفع أو الرحمة
 بسهم (ما لم يَصْرُ بِعِيَرِهِ) من الخيار فإنه يجمع
 • (أو بالقطع الإمام) عطف على «إحياء» أى ما سلم عن الاحتصاص
 بالقطاع الإمام تلك الأرض لأحد أو لجماعة من الناس من غير معمور العسوة ،
 بدليل ما يأتي
 فإذا أقطع الإمام أرضاً لأحد ملكها - أى كانت ملكاً له وإن لم يعمرها شيء
 مما يأتي - فله بيعها وهبتها وتورث عنه ، وليس هو من الإحياء بل هو تمليك محرد
 وهل الإرث يحتاج لحياة أولاً ؟ ورحح

قوله [ومصب ميراب] أى وبحره كمرحاض
 قوله [فلهم مع من أراد] إلح حاصله أنه إذا بنى جماعة بلدأ فى النياق
 متلافاً كان محاوراً للدار فهو حريم لها يحتص بها من كل جهة بحيث يطرح فيه التراب
 ويصب فيه ماء الميراب أو ماء المرحاض
 قوله [عطف على إحياء] أى لأنه من تنمة العريف كما تقدم التبيه عليه
 والأولى أن يقرل عطف على محريم لأن العطف بأو
 قوله [من غير معمور العمرة] إلح أى وأما هو فإنه لا يقطع الإمام ملكاً
 بل إمتاعاً
 قوله [وليس هو من الإحياء] أى لأن الإحياء بأمر سعة ليس هذا
 منها
 قوله [بل هو تمليك محرد] أى عن معاوضة وعن سب من أسباب
 الإحياء
 قوله [ورجح] أى عدم احتياجه لحياة وعليه أو مات المنصوع أنه قبل
 حوره استحقه وارته

ولو اقتطعه الإمام لأحد على أن أن عليه كذا أو كل عام كذا ، عمل به ، وكان المأخوذ في بيت المال ، لا يحتص به الإمام لعدم ملكه لما اقتطعه ، وإن ملكه المقطوع له ناقتطاعه

* (ولا يَنْقَطِعُ) الإمام (معمور) أرض (العسوة) وأرض العوة كمصر والشام والعراق — أى الصالحة لررع الحب ملكاً لأنها وقف كما تقدم ، بل يقطعها إمتاعاً وانتفاعاً وأما ما لا يصلح لررع الحب وإن صلح لعرض الشجر وليس من العقار فإنه من الموات ، يقطعها ملكاً وانتفاعاً

قوله [وإن ملكه المقطوع له] أى فيلعر بها فيقال شحص جعل له الشارع أصالة أن يملك غيره ما لا ملك فيه لنفسه
قوله [العوة] أى الى فتحت قهراً
قوله [كما تقدم] أى في الجهاد قال حليل ووقفت الأرض كمصر والشام والعراق

قوله [وانتفاعاً] عطف تفسير وأعلم أن ما اقتطعه الإمام من أرض العوة إن كان لشخص بعينه انحل عنه موته واحتاح لإقطاع بعده ، وإن كان لشخص ودريته وعقبه استحقته دريته بعده الأتني كالذكر إلا لبيان تفصيل كالوقف وبقي الطر في الالتزام المعروف عبدنا مصر أو غيرها هل هو من الإقطاع للمبرم أن يريد في الأجرة المعاومة عندهم على الفلاحين ما شاء وبه أفتى بعض من سبق ، أو ليس من الإقطاع وإنما الملتزم حاب على الفلاحين لبيت مال المسلمين ليس له زيادة ولا تنقيص لما صرب عليهم من السلطان وهو الطاهر ، وليس هو من الإحارة في تنيء كذا في الأصل

قوله [وأما ما لا يصلح لررع الحب] إلح أى كأرض الحال والرمال والبالل
قوله [يقطعها ملكاً وانتفاعاً] أى فهو محير بين أن يعطيه ملكاً بحيث يورث عن المقطوع له أو انتفاعاً فليس له فيه إلا الانتفاع ولا يملك الدات معطف الانتفاع على الملك معاير

والحاصل أن أرض العوة التي لا تصلح إلا لرراعة الحب لا يقطعها الإمام إلا انتفاعاً ومثلها عقار الكمار . وأما أرض الصلح فليس للإمام تصرف فيها بوجه ، وأما

وأما أرض الصلح فلا يقطعها الإمام لأحد مطلقاً لأنها مملوكة لأربانها .

• (أو بحمائه) أى وما سلم عن الاحتصاص بحمى الإمام له (مُحتَسَاحاً) أى أرضاً محتاحاً (إليه) لا إن لم يحتج إليه ، فلا يجوز له الحمى (قيل) الحمى لا إن كثر والقليل ما لا يصيق فيه على الناس (مِنْ بِلْدٍ عَمَّاءَ) أى حلاعن الساء والعرس لا لنفسه ، إذ لا يجوز أن يحمى شيئاً لنفسه ، وإن احتاح ، بل يحمى ما قل من بلد عما

(لِكَعَرَوٍ) أى لدواب العراة والصدقة ، وصَعَمَةَ المسلمين ومثل الإمام فى الحمى نائه وإن لم يَأْدُنْ له الإمام بحلاف الإقطاع فليس لائب السلطان إقطاع إلا بإذن والفرق أن الإقطاع يحصل به التمليك فلا بد فيه من الإذن بحلاف الحمى - نالقصير ليس إلا - وقيل يجوز مده وهو يَأْنِي اللام من حَمَمَيْتُ وتثيته

أرض العوة التى لا تصلح لرراعة الأرض وأرض العباى والحبال والأرض التى ائحلى عها فيقطعها الإمام على ما يريد ملكاً وانتاعاً

قوله [مطلقاً] أى لا ملكاً ولا انتاعاً سواء أسام أهلها أولا

قوله [أو حماه] عطف على قوله بالإقطاع وبه المعريف

قوله [بحمى الإمام له] أصل الحمى عند الخاهلية أن الرئيس مهم إذا دل بأرض محصة يستعوى كلساً محل عال فحيث يمتهى إليه صوته من كل حاب حماه لنفسه فلا يرعى غيره فيه معه . ويرعى هو فى غيره مع غيره وهذا لا يجوز سرعاً وإنما الشرعى يكون بأربعة شروط أفادها المصنف

قوله [من بلد] أى أرض

قوله [لأنفسه] دخل على قوله لكعرو والأوضح تأخير عه ليكون محبراً له

قوله [نائه] أى الموص له لا قوله وإن لم يَأْدُنْ له الإمام أى فى احمى

بالخصوص

قوله [إلا بإذن] أى حاص

قوله [بحلاف احمى] أى ففيه امتناع فتط

قوله [نالقصير] أى معنى الحمى فهو مصدر معنى المعول

حِمَيَّانِ

وقد علمت أن الاحتصاص أنواع الأول ما كان بإحياء ، والثاني ما كان حريماً للله أو نثر أو شجر أو دار ، والثالث ما كان بإقطاع الإمام ، والرابع ما كان محماه

• (والإحياء) يكون بأحد أمور سعة

الأول (بتحجير ماء) لنثر أو عين فتملك به ، وكذا تملك الأرض التي تزرع بها

(و) الثاني (بالإثنية) أى الماء منها حيث كانت الأرض عامرة بالماء .

(و) الثالث (سواء) بأرض

(و) الرابع سبب (عرس) لشجر بها

(و) الخامس سبب (تحريك أرض) مخربتها ونحوه .

(و) السادس يكون سبب (قطع شجر) بها نسيئة وضع يده عليها

(و) السابع سبب (كسر حجرها مع تسويةها) أى الأرض

* (لا) يكون الإحياء (بتحويط) للأرض بنحو حط عليها (و) لا (رسى كلاهما) (و) لا (حجر نثر ماشية) (إلا أن يُسَيَّسَ المِلْكِيَّةَ) حين حجرها فإن فيها إحياء

قوله [وقد علمت] أى من التعريف المتقدم

قوله [لنثر أو عين] أى كأن يحجر نثراً أو يفتق عيناً فى أرض العمياى

قوله [عامرة بالماء] أى يبقى عليها الماء صيفاً وشتاءً وتحليل فى رواله وصار

متمكناً من مافع تلك الأرض

قوله [سواء بأرض] إلحج اختلاف هل يشترط فى الساء أو العرس بالأرض

عظم المؤنة أولاً وظاهر المصنف وحليل عدم اشتراطه ، وفى الخواهر اشتراطه واعتاده فى الحاشية واقتصر عليه فى المجموع

قوله [لا يكون الإحياء تحويط للأرض] إلحج السعة المقدمة مفع على

كونها إحياء وهذه الثلاثة مختلف فيها والصحيح أنها ليست إحياء ، وانظر لو فعل

فى الأرض تلك الأمور الثلاثة جميعها هل يكون إحياء لها لأنه لا يارم من كون كل

• (وافْتَقَرَ) الإحياء (إِنْ قَرُبَ) للعمران — بأن كان حريم بلدة — قال الخطاب والقريب هو حريم العمارة مما يلحقه عدواً ورواحاً وقال ابن رشد : وحده البعيد من العمران ما لم يته إليه مسرح العمران واحتطاب المحتطين إذا رجحوا إلى المبيت في مواضعهم ، (لِإِدْنٍ) من الإمام ولا يأذن إلا للمسلم لا دى على المشهور وقول الناحي لوقيل حكمه حكم المسلمين لم يعد ، ضعيف

* (وَالْأَيُّ) بأن تعدى المسلم وأحيا فيما قرب بعير إادن الإمام (فللإمام إمساؤه) له فيملكه (وَحَمَلُهُ مُتَعَدِّياً) فيرده للمسلمين ويعطيه قيمة عرسه أو نائه أو حصره مقوصاً لتعديده ، ولا يرجع عليه فيما أعله فيما مضى ، نظراً إلى أن له شبهة في الحملة

* (بِحِلَافِ السَّعِيدِ) من العمران بأن حرج عن حريمه كما تقدم عن ابن رشد فلا يفترق لإدن من الإمام ، وما أحياه فهو له (ولو دميئاً) حيث كان إحياءه في البعيد (بعير حريرة العرب) وهي أرض الحجار مكة والمدينة واليمن وما والاها

واحد من هذه لا يحصل به إحياء أن يكرن مجموعها كذلك لقوة الهيئة اجتماعاً عن حالة الاسراد كما هو ظاهر كلامهم ومقتضى ما في الحاشية أن يكون إحياء

قوله [وقال ابن رشد] إلح مآل القولين واحد فلا تناف بينهما

قوله [مسرح العمران] أى أهله على حد «واسأل القرية»

قوله [وقول الناحي] مسداً وقوله ضعيف حذر وما بينهما مقول انقل

قوله [إلى أن له شبهة في الحملة] أى لكونه من حملة المسلمين الذين لهم

فيه حق

قوله [بعير حريرة العرب] اعلم أن الحريرة مأخوذة من احرر الذى هو القطع ومنه الحرار لقطعها الخيوان . سميت بذلك لانقطاع الماء وسطها إلى أحسابها لأن الحر محيط بها من جهاتها الثلاث إلى هي العرب والحبوب والمشرق هي معربها بحر حدة بصم الحيم وفتح الدال مشددة ويسمى بالقلم وخر السويس وحوبيها خر الهد وفي مشرقها حليج عمان بصم العين وتحميم الميم وأما سماه بنى وتتديد الميم فهي قرية باحية الشا

كما تقدم في الحرية فقلوه « بغير حرية العرب » ، قيد في الدمي خاصة ، لأنه الذي ليس له سكي في حرية العرب ، والله أعلم

قلوه [لأنه الذي ليس له سكي] إلح أى لقلوه عليه الصلاة والسلام

« لا يقيين ديان حرية العرب »

● **تتمة** إن سال مطر أرض مباحة سقى الأقرب إليها إن تقدم في الإحياء أو تساويا

حتى يبلغ الماء الكعب تم يرسل للأحرى على التريب ، وأمر بالتسوية للأرض إن أسكن أما ما لا يمكن التسوية فيسقى الأعلى وحده والأسفل وحده وإن استوت نسة الأرض التي حول الماء قرناً وبعداً قسم بقلد وبحوه كما لو اجتمع جماعة وأحروا ماء لأرضهم فيقسم بينهم بالقلد وبحوه ويقرع بينهم للتشاحح في السق ولا فرق في تلك المسائل بين ماء البيل والمطر والعيون

باب في الوقف وأحكامه

● (الوقفُ) متداً حره «مدوب» ، فهو من التبرعات المدونة ويعبر عنه بالחס وقد حس النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون من بعده قال النووي وهوما احتص به المسلمون قال الشافعي لم يحس أهل الخاهلية داراً ولا أرضاً فيما علمت

ورسمه بقوله (وهو) أى الوقف (حعلُ مفعلة مملوك) من إصافة المصدر للمفعول أى جعل مالك مفعلة ذلك المملوك له لداته كما هو العال بل

ساب

عقب هذا الباب للإحياء لكون العين فيهما يعبر عوض بدفعه المستحق للوقف والخيى للأرض

وقال فى التسيد الوقف مصدر وقفت الأرض وغيرها أقفها دده هى الله المصيبة المشهورة

قوله [ويعبر عنه بالחס] أى فيسمى وقفاً لأن العين مرقوفة ، وحساً لأن ابن محسنة كما يفيد التسيد

قوله [لم يحس أهل الخاهلية] إلح أى على وجه التبرر وأما داء الكعبة وحر رمزم وإنما كان على وحد التماحر

قوله [جعل مفعلة مملوك] إلح تعريف له بالمعنى الصادرى وأما المعنى الاسمى فهو الدات المملوكة المحعول مفعلة إلح وشمل قوله المملوك ما حار بهه والاحور بهه كجهد الأصحية وكاب اصعد والعبد الآتى حالفاً لمعصهم

قوله [أى جعل مالك مفعلة] إلح لفظ مالك هو الماعل الخدوف وفرد له [متعلق بالمساوك

وقوله [اداته] متعلق بمالك والمعنى أن مالك ذات التى يجعل مفعلة المستحق إلح هذا إذا كان مالكةً للدات بمن أو همة أو إرث ، بل ولو كان مالكةً

(ولو) كان مملوكاً (أحره أو) جعل (عَلَّتَتْهُ) - كلدراهم - في نظير إحارة الوقف (المستحق) متعلق - «جعل» (بصيغة) دالة عليه كحسب ، ووقفت (مدة) ما يراه الْمُحْسَسُ فلا يشترط فيه التأييد
* (مددو) لأنه من البر وفعل الخير

وشمل قوله «ولو أحره» ما إذا استأجر داراً مملوكة أو أرضاً مدة معلومة وأوقف مفعلتها - ولو مسحداً في تلك المدة - وما إذا أسأجر وقفاً وأوقف مفعله على مستحق آخر غير الأول في تلك المدة وأما المحسّس عليه فليس له تحيس المسعة التي يستحقها ، لأن الحس لا يحس

لمسعته بأحره فإن قلت وقف السلاطين على الخيرات صحيح مع عدم ملكهم لما حسوه قلت هذا لا يرد على المصنف لأن السلطان وكيل عن المسلمين فهو كوكيل الرافق ، وللقرائ في الفروق إذا حس المملوك معتقدين أنهم وكلاء الملاك صح الحس . وإن حسوه معتقدين أنه ما حكم بطل وبذلك أفتى العدوسى ونقله ابن عارى في تكميل التقييد ، واحتررت بقوله «مسعة مملوك» من وقف المصولى . فإنه غير صحيح ولو أحاره المالك لحروجه بغير عوض بخلاف بيعه فصحيح لحروجه ، بعوض ومثل وقف المصولى هتته وصدقته وعقته فباطل ولو أحاره المالك كما في الحرشى خلافاً لبعضهم من جعل هذه الأشياء كالبيع إن أمصاه المالك مصى ولكن يرد على هذا المرق طلاق المصولى فإنه كبيعته كما تقدم لما في الكاح مع كونه بغير معاوضة إلا أن يقال يحتاط في الروح ما لا يحتاط في غيرها

قوله [أو علته] معطوف على مسعة أى إن كان له علة

قوله [فلا يشترط فيه التأييد] أى ولو كان الموقوف مسحداً كما بآى

قوله [وفعل الخير] تفسير لعى الرقال تعالى (وَأَفْضَلُهَا الْحَيْرَةُ لَكُمْ) تَهْلِيحُونَ (١)

قوله [وما إذا استأجر] إلح معطوف على قوله ما إذا استأجر مسلط عليه
شمل

قوله [لأن الحس لا يحس] أى ولأنه لا يملك تلك المسعة لما تكرر أن

بعم له أن يسقط حقه في ذلك الحس مدة حياته أو مدة استحقاقه ، فإذا مات أو انقضت مدة استحقاقه رجع لمن يليه في الرتبة . وأما ما يقع عندنا من أن المستحق لوقف أو الماطر على مسح ونحوه يبيع الوقف بدينارهم كثيرة ويجعل المشتري على نفسه لجهة المستحقين أو المسح حكرًا ، ثم يوقف ذلك الوقف على روحته وعتقائه ، وإذا لم يوقفه ناعه وورث عنه — ويسمونه حلواً — فهذا ناطل بإجماع المسلمين وبعض من يدعى العلم يفتيهم بخواره ويسد الحوار للمالكة ، وهي فتوى ناطلة قطعاً وحاشي المالكية أن يقولوا بذلك وهذا معنى قول الحرثي ما لم يكن مبيعة حس لتعلق الحس بها وما تعلق به الحس لا يحس كالحلوات ، وأيضاً هي لا تدخل في قوله « مملوك » إذ المراد مملوك لم يتعلق به حق لغير (١٥) وهو كلام حق لا شبهة فيه وتوصيحه على ما شاهدناه من أهل مصر ، أن الخواص الموقوفة على المسح العوري والأشترى والناصرى وغيرها ، يبيعها الماطر بنسب كثير ، فيبيع الخاوت الواحد بنحو خمسمائة دينار لا لعرض سوى حب

الموقوف عليه إما يملك الانتماع لا المفعة

قوله [بعم له أن يسقط حقه] إلح طاهره حوار ذلك ولو مال يأحده

لعمه

قوله [رجع لمن يليه في الرتبة] أى فيأحده محاباً بغير تنىء وإن كان واضح اليد دافعاً لشيء من الدراهم صاع عليه

قوله [من أن المستحق] إلح أى في الحالة الراهة

قوله [لجهة المستحقين] أى أن الدين يتحددون بعد هذا المستحق

البائع

وقوله [أو المسح] راجع للماطر

وقوله [حكرًا] أى شيئاً قليلاً كالصنف والصبين كل شهر كما يأتي

قوله [على روحته وعتقائه] أى متلاً

قوله [إذ المراد مملوك] إلح أى والموقوف تعلق به حق للموقوف عليه

قوله [وتوصيحه] أى توصيحه ما قاله الحرثي

قوله [لا لعرض] أى شرعى

الدنيا والإعراض عن حب الآخرة ثم إن المشتري منه يجعل على نفسه حكراً كل شهر نصمين فصة من الدراهم العديدة ويسكنه أو يكره كل يوم بعشرة أنصاف وقد يوقفه على نفسه وروحه وذريته من بعده وقد يبيعه وقد يوقى به ديباً عليه . فانظر إلى هذا الحيط الخارج عن قوانين الشريعة ومن العجيب أن الشيخ أحمد العرقاوى جعل لبعض القصاصة رسالة في ذلك وحرر فيها مثل ما تقدم وصار الناس يعنون بحوار ما ذكر معتمدين على ما في الرسالة من الكلام الباطل . وهذا هو الذى قصد الحرثى رده مما تقدم عنه وبعضهم لم يفهم مراده فاعتصر عليه

والحاصل أنه شاع عندنا محصر أن الحلو يحور عند المالكية دون غيرهم ويحاول منه ما تقدم ذكره ، حتى لرم على ذلك إبطال الأوقاف وتحريب المساحد وتعصل الشعائر الإسلامية وكثيراً ما يقع في الرُّق الكائنة بين الخيرة تكون مرصدة على مسافع راوية الإمام الليث بن سعد أو على مباح راوية الإمام الشافعى . فيسبها الباطر على الوجه المتقدم ثم إن المشتري قد يوقفها على نحو راوية الإمام الشافعى وقد يوقفها على نفسه أيام حياته وبعده على ذريته . وربما ناعها الباطر لدى وأوقفها لدى على كيسة وقد وقع هذا في إن رُقّة كانت موقوفة على مدرسة الساجد حسن ناعها باطرها على الوجه المتقدم لدى ثم إن لدى أوقفها على كيسة . وكان المسلمون يررعونها ويدفعون حراحها لأهل الكيسة . ثم عاب النصارى على المسلمين بواسطة أمراء مصر الصابيين ورعوها من أيدي المسلمين وروا يرسوب هذا في

قوله [نصمين فصة] كناية عن الشيء التام

قوله [ويسكنه] أى نفسه وقوله بعشرة أنصاف راجع ليكره

قوله [وقد يوقفه على نفسه] أى مثلاً

قوله [الخارج عن قوانين الشريعة] أى فهو محصر على حصره

قوله [فاعتصر عليه] أى حيث ملل للوقت الماسد الخارب و ١٦ ان هـ

التمثيل لا يصح إذ المراد بالحلوات الى لا يصح ومنها هى الى اسبعت سرور مع أن الى استرفت الشروط يحور فيها البيع والوقف والإرث والمثمة وبعض منها ١٠٠ وليس ذلك مراد الحرثى بل مراده الحارات الماسدة الى دعت لأنه من مرسى

قوله [على مسافع راوية الإمام] إلح أى مثلاً

رمانا وانحط الأمر على ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم نعم الحلو الذى وقعت الفتوى بحوار بيعه وهبته وإرثه ، إنما هو فى وقف حرب لم يحد الباطر أو المستحق ما يعمره به من ريع الوقف ولا أمكنه إحارته بما يعمره به ، فيأذن لمن يعمره سواء أوعرس على أن ما عمره به يكون ملكاً للمعمر وتُصَّ العاة بالنظر عليه وعلى الوقف ، فما ناب الوقف يكون للمستحق وما ناب العمارة يكون لربها ، فهذا ليس فيه إبطال الوقف ولا إحراجه عن عرض الواقف ، وليس هذا مراد الشيوخ الحرشى بما تقدم حتى يعترض به عليه فافهم ذلك والله الموفق للصواب

وإذا علمت أن حقيقة الوقف ما ذكر

● (فأركانه أربعة)

* الأول (واقفٌ وهو المالكُ للذات أو المصلحة) التى أوقفها قال فى المبدوة ولا بأس أن يكرى أرضه على أن يتحد مسجداً عتبر سين فإذا انقصب كان النقص للذى ساه

وشترط صحة وقفه أن يكون من أهل الترع كما به عليه بقوله (إن كان) الواقف (أهلاً لا تسرع) وهو البالغ الحر الرشيد المختار ، فلا يصح من صبي ولا محمول ولا عبد ولا سفيه ولا مكروه

* (و) التال (موقوفٌ) وهو ما مُلِكَ من داب أو مصلحة

قوله [بخرار بيعه وهبته] إلح أى وقفه

قوله [وإذا علمت] أى من التعريف

قوله [أو المصلحة] أى لما يقدم له أنه لا يشترط ملك الذات

قوله [على أن يتحد مسجداً] أى فالمكترى يوقفها مسجداً وقصد به

الاستشهاد على وقف المصلحة

قوله [كان النقص للذى ساه] طاهره يفعل به ما شاء لكرن الوقف انتهى

أحله فلا يعطى حكم أنقص المساحد المؤبدة

قوله [وهو البالغ] أى المكلف لأنه سيحرج به الصبي والمحمول ونافى

المحتررات على ترتيب اللف

(ولو حيواناً) رقيقاً أو غيره يوقف على مستحق للانتفاع بحديثه أو ركوبه أو الحمل عليه (أو طعناً ما وعيئاً) يوقف كل منهما (للسلف) ويرد دله مرئاة نقاء عيه وحوار وقف الطعام والعين نص المدونة فلا تردد فيه نعم قال ابن رشد إنه مكروه ، وهو ضعيف ، فلذا اعترض على الشرح في ذكر التردد وأضعف منه قول ابن شاس لا يجوز ، إن حمل قوله لا يجوز على الميع وعلى كل حال كلام ابن رشد وابن شاس خلاف مذهب المدونة فكان على الشرح أن لا يلتفت لقوضهما

* (و) الثالث (موقوف عليه وهو الأهل) أى المستحق لصرف المنافع عليه سواء كان حيواناً عاقلاً كريد أو العلماء أو الفقراء أو غيره (كرباط وقسطرة) ومسجد ، فإنها تستحق صرف علة الوقف أو منافعها لإصلاحها وإقامة منافعها (وبحو من سيولد) في المستقبل لريد مثلاً فيصح الوقف عليه وهو لارم لعقده على ما لاس القاسم ، فتوقف العاة إلى أن يوجد . فيعطاهما فإن حصل مانع من موت أو يأس منه رجعت للواقف أو وارثه ، (ولو) كان الموقوف عليه

قوله [ولو حيواناً] ردّ بلو على ما حكاه ابن القصار من منع وقف الخيران قال ابن رشد ومحل الخلاف في المعقب أو على قوم بأعيانهم وأما تحيين ذلك ليوضع بعينه في سسل الله أو لتصرف عاه في وجه قرية فحائر اتفاقاً كذا في (س)

قوله [رقيقاً] أى فيجوز وقف عبد على مرضى مثلاً حادتهم حيب يقصد السيد صرره بذلك وإلا لم تصح ومن العبد الأمة على إيد وائس لاواقف حينئذ الاستماع بها لأن منفعتها صارت رقيقاً للغير كالمسكارة والمرذلة

قوله [يوقف كل منهما للسلف] أى وأما إن وقف مع بناء عيه كوفسه لريين الخوايت مثلاً فلا يجوز اتفاقاً إلا لا منفعة شرعية تترتب على ذلك

قوله [إن حمل قوله] إلح قد في قوله أضعف منه

قوله [أو غيره] معطوف على حيواناً وهو دحزل على قوه كرواد والمراد بالرباط التعر

قوله [وبحو من سيولد] كلام مستأنب أى فلا فرق في الأهل من أن يكون صالحاً في الحال كالخيران العاقل وبحو الرباط أو الاستقبال كمن سيولد

الموحد أو من سيوحد (دِمِّيًّا) فيصح الوقف عليه وسواء ظهرت قرنة (أو لَسَمَ تطهرُ قرنةً) كما لو كان الموقوف عليه عيباً

* (و) الرابع (صِيعةٌ) صريحة (بَوَقَّعْتُ أو حَسْتُ أو سَلَّيْتُ ، أو) غير صريحة نحو (تَصَدَّقْتُ ، إنْ اقْتَرَنَ نَقِيْدُ) يدل على المراد نحو لا يباع ، ولا يوهب ، أو تصدقت به على بنى فلان طائفة بعد طائفة ، أو عقهم ويسلمهم فإن لم يقيد تصدقت بقيد يدل على المراد فإنه يكون ملكاً لمن تصدق به عليه فإن لم يحصر ، كالفقراء والمساكين ، بيع وتُصدَّقُ تنمه عليهم بالاحتهاد

والحاصل أن التحقيق أن حَسْتُ ووقفت يُفيدان التأيد مطلقاً قُبَيْدَ أو أطلق وكذا سَلَّيْتُ - كان على معينين أم لا - حتى يقيد بأحل أو جهة تنقطع وأما تصدقت ،

قوله [الموحد] أى الصالح فى الحال

وقوله [أو من سيوحد] أى الصالح فى الاستقبال

قوله [كما لو كان الموقوف عليه] أى وهو من أهل الدمة وأما المسلم فاقترنة فيه طاهرة ولو عيباً

قوله [والرابع صيعة] أى وما ناب عنها كما سيأتى فى قوله وناب عنها التحية بكالمسحود

قوله [طائفة بعد طائفة] إلح أى فهذه الألعاط قرية على الوقف لا على الصدقة الحقيقية التى هى التملك غير عوض

قوله [فإنه يكون ملكاً لمن تصدق به عليه] أى فإن كان محصوراً صعب بها ما شاء بدليل ما بعده

قوله [بالاحتهاد] أى فلا يلزم التعميم بل لتولى المعرفة أن يعطى من شاء . ويمنع من شاء ، وإنما كانت ساع لأن نقاءها يؤدى للسراع

قوله [مطلقاً] من حملة معنى الإطلاق كان على معينين أو غيرهم إلا أن بعد وإنما أفرد مسألته رداً على المخالف

قوله [حتى يقيد بأحل] أى بأن يصرب للوقف أحلا كعتر سبين متلا

وقوله [أو جهة تنقطع] أى كما لو قيده بحياة شخص موقوف عليه

فلا يعيد الوقف إلا بقيد يدل عليه

(أو) على (جهة لا تَسْقَطُ) عطف على «مقدر» أى على معين أو جهة إلح كالفقراء أو المساحد فإن كان بحسب أو وقت فظاهر، وإن كان بتصدقته أو مسحت فلا بد من قيد يعيد الوقف والتأيد. وإلا كان ما كفاً لم على ما تقدم

(أو لجهول حصير) كعلى فلان وعقده وفسله، ولو لم يقط تصدقت لأن قوا، «وعقده» وما في معناه يدل على التأيد والمراد بالمحصور ما يحاط بأفراده وبغيره ما لا يحاط بها كالفقراء والعلماء

(وناب عنها) أى عن الصيغة (التَحْلِيَّةُ) بين الناس (بكالمه سَحِيدِ) من رباط ومدرسة ومكتب وإن لم يتلطف بها

قوله [فلا يعيد الوقف] أى أصل الوقف مؤبداً أو غير مؤبد

قوله [عطف على مقدر] إنما قال عطف على مقدر ولم ينعه عطفاً على قوله بقيد، لرجوعه لجميع الصيغ الصريحة وغيرها فلدلك فصل التارخ الأكتاء بعد قوله [فلا بد من قيد يبدد الوقف] أى كثره لا ساع ولا يرهه وكثره على بنى فلان طائفة بعد طائفة

قوله [والتأيد] لا حاجة له لأن الرقعة لا يشترط فيه التأيد

وراه [أو لجهول حصير] معطوف على جهة واللام تعنى على

قوله [كعلى فلان وعقده] وجه كثره مجهولاً أن العت والنسل غير معلومين

الصادق من وحد ومن سيوحه

قوله [يدل على التأيد] أى ما لم يقيد بأحل

قوله [كالفقراء والعلماء] مال لغير المحصر

قوله [وإن لم يتلطف بها] أى كما لرى مسجداً وحلى بيه ومن الناس ولم

يحص قوماً دون قوم لا ورصاً دون هل وتنت الوقف بالإتشاء سمروها بأ

يطول رمس السماع قال ان سهل وصمة شهادة السماع في الأحماس أن تشهد

الشاهد أنه يعرف الدار التي موصع كذا وحدها كذا وأنه لم يزل يسمع مد أرمين

سة أو عشرين سنة مقدمة التارخ عن شهادته هذه سماعاً ائتمناً مسيخاً من

* (ولا يُشْتَرَطُ فيه) أى فى الحس (التحير) ، فيحور أن يقول
هو حس على كذا بعد شهر أو سنة
(وحُصِّلَ فى الإطلاق عليه) أى على التحير العتق .
(كسوية دكرى لأنتى) ، فإنه يحمل إذا أطلق عليها ، فإن قيد بشيء
عمل به

أهل العدل وغيرهم أن هذه الدار حس على كذا أو حس فقط ، ويشهد الآخر
بذلك بهذا جرى العمل (١٥١)

وإما يقع الحكم بها بعد أن يعذر الحاكم لمن يبارع فى ذلك ولم يبد رافعاً شرعياً
كدا فى الحاشية ، ويقوم مقام الصيغة أيضاً ككتابة الوقف على الكتب إن كانت
وقميتها مقيدة بمدارس مشهورة وإلا فلا ، ويقوم مقام الصيغة أيضاً الكتابة على
أبواب المدارس والربط والأشجار القديمة وعلى الحيوان قال فى حاشية الأصل
وحاصله أنه إذا وحد مكتوباً على كتاب وقف لله تعالى على طلبة العلم فإنه لا يتت
بذلك وقميته حيث كانت وقميته مطلقة ، فإن وحد مكتوباً عليه وقف على طلبة العلم
بالمدرسة الفلانية فإن كانت مشهورة بالكتب تنبت وقميته ، وإن لم تكن مشهورة بذلك
لم تنبت وقميته

قوله [فيحور أن يقول هو حس] إلح أى ويلزم إذا جاء الأهل كما إذا قال
لعبده أنت حر إلى أهل كذا فإنه يكون حرّاً إذا جاء الأهل الذى عيه ولا إشكال فى
أروم العقد بالنسبة إلى الوقف والعتق ، فإن حدث دين على الواقف أو على المعتق فى
ذلك الأهل فإنه لا يصير عقد العتق لأن الشارع مشروط للحرية ويصير عقد الحس
إذا لم يجر عن الواقف فى ذلك الأهل ، أما إن حير عه أو كانت مقمته لغير الواقف
فى ذلك الأهل فإنه لا يصير حدوث الدين كدا فى الحرثى

قوله [كسوية دكرى لأنتى] أى كما إذا قال الواقف دارى متلاً وقف على
أولادى أو أولاد ريد ولم يبين تفصيل أحد على أحد فإنه يحمل على تسوية الأنتى بالذكر
فى المصرف فإن بين شيئاً عمل به إلا فى المرحع فإنه يستوى فى المرحع الذكر والأنثى
ولو كان الواقف شرط فى أصل وقفه للذكر متلاً حط اللاتيين لأن مرحعه ليس كانشائه
وإما هو بحكم الشرع وسيأتى

(ولا) يشترط فيه (التأيد) بل يجوز وقفه سنة أو أكثر لأجل معلوم ثم يرجع ملكاً له أو لغيره

(ولا) يشترط فيه (تعين المصروف) في محل صرفه فحسب أن يقول أوقفته لله تعالى ، من غير تعيين من يصرف له

(وصرف في عايب) أى فيما يصرف له في عايب عرفهم ، (ولا) يكن غالب في عرفهم (فالفقراء) يصرف عليهم وهذا إذا لم يحتص الموقوف بحماة معينة ، وإلا صرف لهم ككتب العلم (ولا) يشترط (قسول مستحقه) إذا قد يكون غير محصور أو غير موحود أولاً يمكن قبوله كسجد (إلا المعين الأهل) أى إلا أن يكون المستحق معيناً وكان أهلاً للقول . بأن كان رشيداً . وإلا فالعبرة بوليّه ، فإن رد المعين الأهل أو ولي صبي أو محمول أو سفيه (فالفقراء) ولا يرجع ملكاً لربه ، وقال مطرف يرجع ملكاً لربه أو لوارثه ، وقال بعضهم المبادر من قول

قوله [ولا يشترط فيه التأيد] يؤخذ منه أن اشتراط التعيين والتبديل والإدخال والإحراج معمول به وفي المتن ما يفيد مع ذلك ابتداء ويمضي إن وقع وفي (ح) عن النوادر وغيرها أنه إن اشترط في وقفه إن وحل فيه رعة بيع واشترى غيره لا يجوز له ذلك فإن وقع وورث مصى وعمل بشرطه كذا في (س)

قوله [في غالب عرفهم] أى فإن كان الغالب في عرفهم الصرف لأهل العلم أو للعراة عمل به

قوله [وإلا يكن غالب في عرفهم] أى بأن لم يكن لهم أوقاف أو كان ولا غالب فيها

قوله [فالفقراء يصرف عليهم] أى بالاجتهاد سواء كانوا في محل الوقف أو غيره

قوله [وقال بعضهم] حاصله أنه إن قام المعين الرشيد أو من غيره فالأمر ظاهر ، وإن رده كان حسباً على غيره بالاجتهاد الحاكم وهذا إذا جعله أوقف حسباً مطلقاً قل له عيبه له أم لا وأما إن قصد المفسد حصونه فإن رده عاد ملكاً للمفسد كما ذكره ابن رشد في نوارله قال المساوى وهذا جمع بين ما ورد في ذلك من الروايات المختلفة (أه) ملخصاً من (س)

مالك إن رد المعين يكون لغيره أن ذلك باحتهاد الحاكم لا لخصوص الفقراء فتأمله
• ثم شرع في بيان مصطلحات الوقف بقوله

* (وَسَطَلَ) الوقف (بمائع) أي محصول مانع للواقف (قيلَ حَوْرِهِ) أي قبل أن يحوره الموقوف عليه ، فإذا لم يحره الموقوف عليه — ولو سميهاً أو صغيراً أو وليه — حتى حصل للواقف مانع من موت أو فاس أو مرض متصل بموته ، بطل الوقف ورجع للعريم في الفلاس وللوارث في الموت ، إن لم يحره الوارث ، وإلا لبطل وهذا إذا حسن في صحته ، وأما من حسن في مرضه فهو كالوصية يحرح من التلت إذا كان لغير وارث وإلا بطل كما يأتي وللواقف في المرض الرجوع فيه لأنه كالوصية بخلاف الواقف في الصحة فلا رجوع له فيه قبل المانع ، ويحرج على التحويل إلا إذا شرط لنفسه الرجوع فله ذلك

* (أو) محصول مانع له (بعد عَوْدِهِ) أي الوقف (له) أي لواقفه (قيل عام) بعد أن حيرعه (واه) أي والحال أن للواقف (عَاقَةً كدَارٍ) وحانوت وحمام ودابة ، فإنه يبطل الوقف محصول المانع للواقف حال استيلائه عليه قبل العام ، وسواء أوقفه على محوره أو غيره عاد إليه بعوض ، كإحارة أو بغيره ما لم يحرجه ثانياً قبل المانع ، وإلا لم يبطل ومفهوم

قوله [ولو سميهاً] إلح مبالغة في محذوف تقديره فإن حاره صح هذا إذا كان الخائر له رشيداً ، بل ولو سميهاً إلح

وقوله [حتى حصل للواقف مانع] غاية في قوله لم يحره

قوله [أو فاس] المراد بالفلاس هنا ما يتحلل الأخص والأعم الذي هو إحاطة الدين

وقوله [بطل الوقف] جواب إذا والمراد بالطلاق عدم التام لأن عدم إمصاء ذلك حق للعرماء في الفلاس والورثة في الموت

قوله [إن لم يحره الوارث] أي أو العريم والمراد بالإحارة الإمصاء

قوله [وسواء أوقفه على محوره] وسيأتي بشروط مسألة الوقف على المحذور الآتية

قوله [ما لم يحرجه ثانياً قبل المانع] حاصله أنه إن عاد لإمصاءه بما وقفه قبل عام وحصل المانع قبل أن يحرجه ثانياً بطل الوقف مطلقاً كان على محوره

« قبل عام » أنه لو عاد إليه بعد العام فحصل المانع ، لم يبطل ، لأنه المدة التي يحصل بها اشتهاؤ الوقف عالمياً بخلاف الرهن إذا عاد للراهن فإنه يبطل بالمانع ولو طالبت حياة المرتهن له ودكَّسَ مفهوم « وله علة » بقوله

(بخلاف) ما لا علة له (نحو كُتُب) للعلم (وسلاح) فإنه لا يبطل بالمانع إذا عاد ليد الواقف قبل عام وأولى بعده (إذا صرَّفه) قبل عوده له (في مَصْرَفِهِ) بأن حير عنه لمن يقرأ فيه بالنسبة للكتاب أو لمن يقاتل به بالنسبة للسلاح أو لمن يحرق به في نحو القدوم ولو كانت الحياة له سحو تعيرة الكراس (١) فما بعده إلح فإنه كاف ولا يبطل بالمانع قبل العام وما ذكرناه من قولنا « بخلاف » إلح هو المعلوم عليه خلافاً لمن قال هما سواء في البطلان وقولنا « ومفهوم قبل عام » . أنه لو عاد إليه بعد العام إلح شامل للوقف على غير المحجور وعلى المحجور اتفاقاً في الأول وعلى الأرحح . في الثاني قال المتيطي وإن عاد إليها أى الدار الموقوفة بعد العام تعدت . وإن مات فيها إذا كان رجوعه إليها بالكراء وأشهد على ذلك ، هذا قول ابن القاسم وعند الملك وهو المشهور وبه العمل ، وسواء في هذا الصغير والكبير ومقابلة طريقة ابن رشد القائلة بالبطلان إذا عاد لما حبس على محجوره ولو بعد أعوام وأيسر العمل عاينها قال المحشى وقد نظم ذلك سيدى أحمد الراوى فقال

رجوع واقف لما قد وقفنا بعد مضي سنة قد حنا

أو على غيره عاد بكراء أو إرفاق وإن عاد بعد عام بكراء أو إرفاق فلا يبطل إذا كان على غير محجوره . وإن كان على محجوره فببطلان خلاف إن عاد بكراء وأشهد على ذلك ، وإن عادله بإرفاق بطل اتفاقاً

قوله [فإنه سطل] إلح أى اتمره تعالى (وَفَرِهَاتٍ مَتَّعَتْ) (٢)

فجعل القصص وصفاً لها

قوله [وعلى المحجور] أى إلا في المسألة الآتية

قوله [قال المحشى] مراده به (ب)

قوله [قد حنا] أى فلا يبطل الوقف

(١) هكذا في الأصل

(٢) سورة النقرة آية ٢٨٣

على صى كان أو دى رشد واعتبرت طريقة اس رشد وقول المتبطل إذا كان رجوعه إليها كالكراء وأشهد يقتضى أنه إذا عاد إليها لا كراء ، بل بإرفاق بطل ، أى فى المحذور بعد العام وبه حرم بعضهم وقد علم من قولنا « وبطل مانع قبل الخور » أن الخور شرط فى صحة الحس وهو الإحراج عن يد الحس وكذا الهبة والصدقة ولا بد من معاينة البينة لحدوده كما فى المدونة قال فيها ولو أقر المعطى فى صحة أن المعطى قد حار وقص وشهدت عليه بإقراره بينة تم مات لم يقص بذلك إن أنكرت ورتته حتى تعاین البينة الخور (انتهى) * واستثنى من ذلك المحذور إذا وقف عليه وليه ، فإنه لا يشترط فيه الحيازة الحسية بقوله

* (إلا) أن يوقف الولي من أب أو وصى أو حاكم أو مقدم

● (لمَحْجُورَه) الصغير أو السفیه فلا يشترط فيه الخور الحسى بل يكتفى بالحكمى ، فيصح وقف الولي عليه إذا استمر الوقف تحت يده حتى حصل المانع ، لكن بشروط ثلاثة أفادها بقوله

(إنْ أَشْهَدَ) الولي (على الوقف) على محجوره ، وإن لم يشهد على الخور له ، فإن لم يشهد بطل بالمانع

(وصرف) وليه (له) أى للمحذور (العلة) أى فى مصالحه كلاً أو بعضاً

قوله [على صى كان] إلح تعميم فيما قبله

قوله [واعتبرت طريقة اس رشد] أى حيث قال بالاطلاق فى المحذور

ولو كان الرجوع بعد أعوام ولو مع الإشهاد والكراء له

قوله [وبه حرم بعضهم] أى بهذا التفصيل

قوله [وقد علم من قولنا] إلح بهذا تعلم أن من أوقف دار سكناه متلاً على دريته ونقى ساكناً فيها حتى مات يكون وقعه باطلاً باتفاق أهل المذهب ويرجع ميراثاً

قوله [حتى تعاین البينة الخور] أى والإشهاد على إقراره بالخور لا يكمى

قوله [وصرف وليه] أى ولا بد من الشهادة على ذلك

قوله [كلاً أو بعضاً] قال اللقائى وصرف العلة له أى كلها أو حلها

قياساً على الهبة أما إذا لم يصرف العلة بالمرة أو لم يصرف له إلا الأقل أو النصف بطل

مما يحتاج إليه ، فإن لم يصرف منها عليه بطل بالمانع ٥ -

(وَلَمْ يَكُنْ الْمَوْقُوفُ) عَلَى الْمَحْجُورِ (دَارَ سُكْنَاهُ) أَى الْوَاقِفِ ، فَإِنْ كَانَتْ دَارَ سُكْنَاهُ بَطْلَ بِالْمَانِعِ إِلَّا إِذَا تَحَلَّى الْوَاقِفُ عَنْهَا وَعَايَتْ الْبَيْتَ فَرَاعَهَا مِنْ شَوَاعِلِ الْخَمْسِ .

(إِلَّا أَنْ يَسْكُنَ) الْوَلَى مِنْهَا (الْأَفْلَ وَيُكْرَى لَهُ) أَى لِمَحْجُورِهِ (الْأَكْثَرُ) لِلصَّرْفِ عَلَيْهِ فَيَكْفَى وَلَا يَبْطُلُ لِأَنَّ الْأَقْلَ تَانِعٌ لِلْأَكْثَرِ (وَلِنْ سَكَنَ الصَّصْفَ بَطْلَ فَقَطْ) إِنْ حَصَلَ مَانِعٌ ، وَصَحَّ الصَّصْفُ الَّذِى لَمْ يَسْكُنْهُ وَإِنْ سَكَنَ الْأَكْثَرُ بَطْلَ الْحَمِيعِ ، وَفَهُمْ مِنْهُ أَنَّ حَيَارَةَ الْأُمِّ مَا حَسَنَتْهُ عَلَى وَلَدِهَا الصَّصْعِرِ لَا يَكْفَى . إِلَّا إِذَا كَانَتْ وَصِيَّةً وَتَقَدَّمَ أَنَّ السَّفِيهَ أَوَّ الصَّصْعِرِ لَوْ حَارَ لِنَفْسِهِ لَصَحَبَ حَيَارَتَهُ فَلَا يَبْطُلُ الْخَمْسُ بِالْمَانِعِ بَعْدَهُ

* (و) بَطْلَ الْوَقْفِ (عَلَى وَارِثٍ مَمْرَصٍ مَوْتِهِ) لِأَنَّ الْوَقْفَ فِى الْمَرْصِ كَالْوَصِيَّةِ وَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ

(وَالْإِلَّا) يَكُنْ الْوَقْفُ فِى الْمَرْصِ عَلَى وَارِثٍ بَلْ عَلَى غَيْرِهِ (فَمِنْ التَّلْتِ) يَحْرَجُ فَإِنْ حَمَلَهُ التَّلْتُ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا يَصَحُّ مِنْهُ إِلَّا مَا حَمَلَهُ التَّلْتُ

الوقف (١ هـ) إذا علمت ذلك فالمراد بالعص الخل

قوله [ويكرى له] إلح مفهومه لو أنقى الأكثر حالياً من غير كراء بطل الوقف ، ومثله ما إذا أكره لنفسه

قوله [وإن سكن النصف بطل فقط] وهذا بخلاف صرف العلة فإنه تقدم أن صرف النصف المحجور مطلق لاوقف في الجمع لأن النصف الذى تعلق بالسكن متميز بخلاف صرف العلة فلا تمييز فيه كما يفيد في الحاشية

قوله [وفهم منه] أى من قوله إلا لمحجور

قوله [ممرص موته] أى الممرص الذى يعقنه الممرت وأو حبساً ويبطل وأو حملة التلث لأنه كالوصية ولا وصية لوارث ومحل الطلاق فيما يبطل فيه الوقف حيث لم يجز الوارث غير الموقوف عليه فإن أحراره مصى ولدا كان دخول الأم والروحة فيما للأولاد حيث لم يجز ، فإن أحراراً لم يدحلاً كذا في الحاشية

ثم استثنى من بطلان وقف المريض على الوارث مسألة تعرف بمسألة ولد الأعيان فقال

(إلا) وقفا (مُعْتَقَسًا) كان له علة أم لا أوقفه المريض على أولاده وبسلة وعقبه (حَرَحَ مِنْ ثُلُثَيْهِ) أى حملة الثلث فيصح ، فإن حمل الثلث بعقبه حرى فيه ما سذكر فيما يحمله الثلث

(فكميراثٍ للوارث) فى القسم مما يحص الوارث ، وليس ميراثاً حقيقة إدا لا يباع ولا يوهب فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين وللروحة الثمن فى المثال من ماب الأولاد وللأم السدس ، فيدخل فى الوقف جميع الورثة وإن لم يوقف عليهم وبس ذلك بالتال ، فقال

(كتلاثة أولاد) لصلبه هم أولاد الأعيان (وأربعة أولادٍ) أوقف عليهم فى مرضه شيئاً من ماله كدار وعقبه بأن قال وعقبهم فالتعقيب شرط فى هذه المسألة كالحروح من التلت ، فإن لم يعقبه بطل على الأولاد وصح على أولاد الأولاد

قوله [تعرف بمسألة ولد الأعيان] أى فى المذهب قال بعضهم فى هذه التسمية قصور لأن الحكم فى هذه المسألة لا يختص بالوقف على ولد الأعيان ، بل الوقف على غيرهم من الورثة كذلك فلو وقف فى مرضه على إحتوته وأولادهم وعقبهم ، أو على إحتوته وأولاد عمه وعقبهم ، وأحواته وعقبهن ، أو أولاد عمه وعقبهم . فالحكم لا يختلف وصابط تلك المسألة أن يوقف المريض على وارث وعير وارث وعقبهم .

قوله [معقَسًا] أى أدخل فى الوقف عقساً

قوله [فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين] أى ولو شرط الواقف تساويهما .

قوله [وللأم السدس] أى والباقي للأولاد

قوله [وبس ذلك بالتال] وهذا المثال للمدونة فلدا اقتصر عليه المصنف كتحليل ، وإلا فحقيقة المسألة أن يوقف الواقف فى مرض موته على وارث وعلى غير وارث وعلى عقبهم فلا مفهوم لما ذكره المصنف

قوله [هم أولاد الأعيان] أى وهم الذين سميت المسألة بهم

قوله [وعقبه] بالتشديد فعل ماض أى والحال أنه عقبه بأن قال إلح .

قوله [بطل على الأولاد وصح على أولاد الأولاد] أى وحيشد تقسم دات

(وتَرَكَ) مع السعة من يرث (روحةً وأماً ، فيدحلان في مال الأولاد) وكذا كل من يرث من لم يوقف عليه كالأب فما يورث الأولاد ثلاثة أسهم من سعة سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً أو بعضهم أطلق أو سوى بين الذكر والأنثى أو جعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، إذ شرطه لا يعتبر فيما لأولاد الأعيان ، بل للذكر مثل حظ الأنثيين على كل حال كما يؤخذ من قوله « فكميراث للوارث ، فللروحة من الثلاثة أسهم التمس ولأُم منها السدس (وأربعةُ أسباعه لولدِ الولدِ وقَفُ) عليهم يعمل فيها بشرط الواقف من تفاصل أو غيره ، بخلاف مال أولاد الصلب فإنه كالميراث للذكر فيه مثل حظ الأنثيين ولو شرط خلافه ويدحل فيه من يرث ، إلا إذا لم يوقف عليه ولكونه معقراً لم يطل ما ناب الأولاد لتعلق حق غيرهم به . واكون

الوقف بين الأولاد وأولاد الأولاد . فما ناب الأولاد تكرن داته إرتباً وما ناب أولاد الأولاد يكون وقفاً كما في (س) عن التصحيح

قوله [فيدحلان] أى إن معتما ما فعله مورثهما من وقفه في المرض . وأما إن أحازنا فعله فلا يدحلان أصلاً كما في (س)

قوله [على كل حال] أى شرط ذلك أو لم يشترطه

قوله [من تفاصل أو غيره] أى كان التمهيل للذكور أو للإناث

قوله [ولو شرط خلافه] أى لكونه بالنسبة لهم كالميراث فلا يحرج س

قسمة الميراث

قواه [إذا لم يوقف عايه] هذا التبد اعتبره (ع) وبعبه في الحاشية

فقال ومحل كونه كالميراث إذا حس على أولاده وأولاد أولاده دون الأم والروحة فإن حس عليهما مع من ذكر فإن الوقف يكرر بين الجميع بالنسوية لا حسب المراتب

في الوراة حيث لم يكن من الواقف تمصيل فلا يتال حبس فلا يدحلان فيما الأولاد

(١ هـ) قال (س) هذا غير صحيح لأنه حيث علم أن نص الوترية يتسم بينهم

على حكم الإرث لأنه لا وصية لوارث لرم قسمه على المرض . وعدم نسوية

الأم والروحة مع الأولاد سواء أدخلهما حسب رءوسهما في التسم بين الأولاد أولاً

تأمله (١ هـ)

قوله [لتعلق سق غيرهم به] أى وهم أولاد الأولاد

الوقف عليهم في المرض لا يصح مشاركتهم غيرهم من بقية الورثة وحاصل قسم المسألة على طريقة العريصين أن المسألة من سبعة لأولاد الأعيان ، منها ثلاثة للأم منها السدس من ستة وللروحة الثمن من ثمانية وبين المحرجين موافقة بالنصاف ، فيصرب نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين ، للأم سلسها أربعة وللروحة ثمنها ثلاثة ، يبقى سبعة عشر على ثلاثة أولاد الأعيان لا تنقسم وتباين ، فتصرب العروس الثلاثة المكسرة عليها سهامها في أصل المسألة الأربعة والعشرين باتين وسعين ، ثم يقال من له تنبىء من أصل المسألة أحده مصروباً في ثلاثة ، فللأم أربعة في ثلاثة ناثي عشر وللروحة ثلاثة في ثلاثة تسعة والأولاد سبعة عشر في ثلاثة بواحد وخمسين لكل واحد سبعة عشر ، وأما أولاد الأولاد فأربعتهم مقسمة عليهم (وانتَقَصَ الْقِسْمُ) المذكور (محدث ولد) أو أكثر للعريقين أو لأحدهما فإذا حدث واحد صارت القسمة من ثمانية واثان صارت من تسعة وهكذا (كمَوْتِهِ) أي كوت ولد من العريقين أو أكثر فتتقصص ، فإذا مات واحد

قوله [مشاركتهم غيرهم] أي الذي هو الروحة والأم أي إما قسم كالميراث ومشاركتهم فيه الأم والروحة لعدم صحة الوقف عليهم في المرض
قوله [على طريقة العريصين] أي الذين لا يعطون كسراً
قوله [منها] أي من الثلاثة التي تحصى أولاد الأعيان لأن الروحة والأم لا دخول لهما فيما لأولاد الأولاد لصحة الوقف فيه
قوله [وبين المحرجين] أي الذي هو الستة والتمانية
قوله [المكسرة عليها سهامها] أي التي هي سبعة عشر
قوله [الأربعة والعشرين] بدل أو عطف بيا
قوله [من أصل المسألة] أي التي هي الأربعة والعشرون
قوله [أحده مصروباً في ثلاثة] أي التي هي عدد عروس أولاد الأعيان
قوله [وانتقص القسم المذكور] أي الذي هو على سبعة
[فإذا حدث واحد] يتصور حدوث ولد من أولاد الأعيان فيما إذا كان للواقف ولد عائب لم يعلم به حين القسم ثم حصر بعد القسمة وشهدت البينة بأنه اس للواقف فتتقصص القسمة

من أولاد الأعيان فالقسمة من ستة لأولاد الأعيان سهمان للأم سدسها وللروحة ثمنهما والباقي يقسم على ثلاثة الاثنين الباقيين من أولاد الأعيان وأحيهم الميت فإنه يقدر حياته ، ونصيبه يكون لوارثه على حسب الفرائض فإذا كانت روضة الواقف المذكورة أمه كان لها من نصيبه الثلث أو السدس ، إن كان أولاد الأولاد أو بعضهم أباءه ولا شيء منه للأم الواقف لأنها حدثه حجت بأمه وإن كانت الروحة ليست بأمه كان للأم الواقف السدس منه لأنها حدثه وإن كان أولاد الأولاد أباءه كان لهم الباقي وإن كان أساؤه بعضهم احتص به . وإن كانوا كلهم أباءه أحبه احتص به أحواه الباقيان ، وكذا لو مات اثنان من أولاد الأعيان فلو مات الثلاثة رجع الوقف جميعه لولد الولد مع ما بيد الروحة والأم ، لأن أحدهما كان بالتبع لأولاد الأعيان ولو ماتت أم المحسن أو روحته أو وارث الابن الميت مما لا دخل له في الوقف — كروحته وأحبه لأمه — فسهمه على وورثته على حسب الفرائض . إلى أن يموت أولاد الأعيان جميعهم فينتقل الوقف لأولاد الأولاد ولو مات واحد من أولاد الأولاد كانت القسمة من ستة ،

قوله [والباقي يقسم على ثلاثة] إلح أى وتكون المسألة من اثنين وسبعين كما تقدم

قوله [فإذا كانت روضة الراقف] إلح تفصيل لما أحمل قناه

قوله [كان لها من نصيبه الثلث] لا يظهر في هذا المال بل لها السدس على

كل حال 'رحود جمع من الإحوة لأنه معاوم في الفرائض أن المراد الجمع الذى يجب الأم من التلب إلى السدس ما فوق الواحد فلا يظهر التمسك الذى قاله إلا إن كان الميت من أولاد الأعيان اثنين كما لا يأتى

قوله [لأنها حدثه] أى من جهة أبيه وليس له أم تحجبها

قوله [ليست بأمه] أى لم روضة أبيه فقط

[كان هم الباقي] أى لأن جهة الدولة تحجب جهة الآخر

قوله [احتص به أحواه] إلح أى لأن جهة الأحرار تدم على جهة سيما

قوله [فسهمه على وورثته] أى الذى ناله من السبعة الأوقاف

قوله [فيسقل الوقف لأولاد الأولاد] أى فيحورون جمع انتهى - الموقوف ،

فكل من كان أحد من ورثة أولاد الأعيان أو ورثة الأم أو الروحة شياً رده لأولاد الأولاد وقد فار بالعلة الماصية

قوله [ولو مات واحد] إلح . متناول لقوله فإذا مات واحد من أولاد الأعيان

لأولاد الأعيان النصف ثلاثة ولو مات اثنان كانت القسمة من خمسة لأولاد الأعيان ثلاثة وللأم سدسها وللروحة ثمنها ولومات أولاد الأولاد كلهم بقى الوقف لأولاد الأعيان كلهم ، فإن ماتوا أيضاً رجع مراحح الأحاس لأقرب عصبة فقراء المحسن (لا) يتنقص القسم (موت لإحداهما) أى الروحة أو الأم ويرجع ماب من مات مهما لورثته - كان وارثهما من أهل ذلك الوقف أو غيره - ما بقى أحد من أولاد الأعيان فإن لم يكن لهما وارث فليت المال حتى تنقصر أولاد الأعيان وعلم من جميع ما تقدم أن الطقة العليا وهى أولاد الأعيان لا تحجب الطقة السفلى لا من نسلها ولا من غيرها ، وأن الأم والروحة قد يعتريهما النقص والزيادة باعتبار الحدوث والموت وقد يسقطان عند موت أولاد الأعيان

قوله [لأولاد الأعيان النصف ثلاثة] أى وتأخذ الأم والروحة نصيبهما منها والعمل على ما تقدم

قوله [بقى الوقف لأولاد الأعيان] أى بأيديهم وتأخذ الأم والروحة نصيبهما منها والعمل على ما تقدم

قوله [رجع مراحح الأحاس] أى وارجع ما كان بيد الروحة والأم أو ورثتهما ، ويصير الجميع لأقرب فقراء عصبة المحسن ولا امرأة لو كانت ذكراً عصت ويستوى فيه الذكر والأنثى ولو شرطى أصل الرقف التفصيل وسيأتى إيضاح ذلك فى قوله وإن انقطع مؤبد رجع حسناً لأقرب فقراء عصبة المحسن إلح

قوله [ما بقى أحد من أولاد الأعيان] طرف لقوله يرجع أى يرجع ماب من مات مهما لورثته مدة نقاء أحد من أولاد الأعيان

قوله [حتى ينقصر أولاد الأعيان] غاية فى نقائه لئيب المال أى إن انقضت رده بيت المال لأولاد الأولاد

قوله [لا من نسلها ولا من غيرها] راجع للسفلى والمعنى أن السفلى لا تحجب العليا كانت السفلى من نسل العليا كأولاد صلهم أو من غير صلهم كأولاد إحتوهم

قوله [باعتبار الحدوث] راجع للنقص والزيادة

وقوله [والموت] راجع للنقص والزيادة أيضاً

قوله [وقد يسقطان] قد للتحقيق لا للتقليل

• (و) بطل الوقف (على معصية ككيسة) وكصرف علقته على حمر أو شراء للسلاح لقتال حرام (أو) على (حرق) وتقديم صحته على دمي (أو) وقف (على نفسه ولو بشريك) أي يبطل على نفسه ولو مع شريك غير وارث، كأوقفته على نفسي مع فلان ، فإنه يبطل ما يحصه وكذا ما يحص الشريك (إلا أن يحوِّره الشريك قبل المانع) فإن كان شائعاً فإن حار الجميع قبل المانع صح له شأنه وإلا فلا ، فإن أوقفه على نفسه ثم على أولاده وعقبه رجع حسناً بعد موته على عقبه ، إن حاروا قبل المانع ، وإلا بطل ، هذا إن أوقف في صحته فإن أوقف في مرصه صح ، إن حملة الثلث ورجع الأمر للتفصيل المتقدم في مسألة أولاد الأعيان

* (أو على أن الطر له) أي للواقف ، فإنه يبطل لما فيه من التحجير ،

قوله [ككيسة] طاهره كان على عبادها أو مرمتها كان الواقف مسلماً أو كافراً وهذا هو الذي متى عليه في المحموع ، وسيأتي عن ابن رشد قول بالصحة إن كان من دمي على مرميها أو المرمى بها

قوله [وتقدم صحته على دمي] أي في قوله واو دميًا وسواء كان الواقف مسلماً أو دميًا

قوله [فإن أوقفه على نفسه ثم على أولاده] حاصله أن الوقف على النفس باطل وعلى غيره يصح تقدم الوقف على النفس أو بأحر أو توسع كأ قال وقفت على نفسي ثم عقي ، أو وقفت على زيد ثم على نفسي أو وقفت على زيد ثم على نفسي ثم على عمرو فالأول يتال له مقطع الأول ، والثاني مقطع الآخر والثالث مقطع الوسط وكذا يكون مقطع الطرفين كالوقف على نفسه ثم على أولاده ثم على ميت لا يتمتع بالوقف

والحاصل أن الطاهر من مذهبنا أنه يبطل فيما لا يخور الوقف ساء ويصح دينا يصح عليه ولا يصح الانقطاع وقال الشافعي لا يصح مستضع الإلءاء والإلهاء أو الانتداء فقط وقال أبو حنيفة يبطل مقطع الإلهاء وقال أحمد يبطل مقطع الإلهاء والوسط كذا في الحاشية

قوله [أو على أن الطر له] محل بطلان الوقف إن جعل الطر لنفسه ما لم يكن

هذا إن حصل مانع له. فإن اطلع عليه قبل حصول مانع كان صحيحاً وأحر على جعل الطر لغيره

* (أَوْ حُيِّلَ سَسَنُهُ) أى الوقف (لدينٍ إن كان الوقف) (على محجوره)، وهذا فيما إذا حاره الواقف لمحجوره، مع وجود الشروط الثلاثة المتقدمة من الإشهاد، وصرف العلة، وكون الوقف غير دار سكناه، وإلا بطل، ولو علم تقدمه على الدين، والمعنى أن من وقف على محجوره وفقاً وحاره له بالشروط المتقدمة، وعلى الواقف دين ولم يعلم هل الدين قبل الوقف أو بعده، فإن الوقف يبطل ويباع للدين تقديماً للواحد على الآخر عند الجهل مع ضعف الحوز، ولذا لو حاره للمحجور أحى بإذن الولي لصح ولم يبطل عند جهل سقه للدين، كالأولاد الكبار والأحى يحوز لنفسه قبل المانع فلا يبطل شهل السق بل بتحقيقه وأما لو حار المحجور لنفسه، فهل يعتبر حوره فلا يبطل الوقف عند جهل السق؟ وهو الصحيح، سميهاً كان أو صبيهاً وقد تقدم (أو لم يُحْجَلِ) سيكون الحاء أى لم يترك الواقف (بين الناس وبين كتم سجد) ورباط ومدرسة (قَسَلَهُ) أى قبل المانع، وإنه يبطل، ويكون ميراثاً فإن أحل قبل المانع صح لأن الإحلاء المذكور محجور حكماً

وقمه على محجوره وإلا فله الطر، ويكرن الشرط مؤكداً كذا ذكره شيخ مشايحنا السيد البليدى في حاشيته على (عب)

قوله [ولم يعلم هل الدين] إلح أى وأولى إذا علم تقدم الدين على الرقب، فإن تحقق تقدم الرقب على الدين فلا بطلان وتصح دمة الواقف بالدين والحاصل أنه إن علم تقدم الدين على الوقف بطل سواء كان الرقب على محجوره أو غيره، فإن علم تقدم الرقب على الدين فلا بطلان كان الوقف على محجوره أو على غيره، وإن جهل سقه له فإن كان الرقب على محجوره بطل إن حاره له وإن كان على غيره فلا بطلان إن حاره الموقوف عليه قبل المانع

قوله [بل بتحقيقه] أى بتحقيق سق الدين على الرقب

قوله [أى لم يترك الواقف] معوله محذوف تقديره الحجر، والمعنى أنه

حصل له مانع وهو باق على حجره وتحت حوره

قوله [حور حكماً] أى عن الواقف

* (و) بطل الوقف (من كافر لکم مسیحی) ورباط (ومدرسة) من القُرب الإسلامية وأما وقف الدمى على كبسة فإن كان على مومتها أو على الموصى بها فالوقف صحيح معمول به فإن ترفعوا إليها حكم بينهم بحكم الإسلام أى من إصابته وإن كان على عابدها حكم بطلانه كذا نقل عن ابن رشد

* (وكثره) الوقف (على نسيه) المذكور (دون نسياته) وإن وقع موصى

قوله [كذا نقل عن ابن رشد] وهما قول تان بالطلاق مطلقاً وقول ثالث بالصحة مطلقاً ، وأنه غير لازم وسواء أشهد على ذلك الرقف أم لا . بأن من تحت يد الواقف أم لا . وللواقف الرجوع فيه متى شاء

قوله [وكره الوقف] إلح اعلم أن في هذه المسألة وهى الرقف على السير دون البسات أقوالاً أولها الطلاق مع حرمة القدوم على ذلك ثانيها الكراهة مع الصحة والكراهة على بابها ، ثالثها حوازه من غير كراهة رابعها الفرق بين أن يخاص به فيمضى على ما حسبه عليه أو لا يخاص فيرد للسير والبسات معاً حامسها ما رواه عيسى عن ابن التماس حرمه ذلك فإن كان الواقف حياً فسخه وحجلاً للمذكور والإناث ، وإن مات موصى سادسها فسخ الحس وحجابه مسحاً لأن رضى المحسن عليه فإن لم يرص لم يخر فسخه ويتر على حاله حسناً وإن كان الواقف حياً والموت من هذه الأقوال ثانيها الذى متى عليه المصنف ويحل الخلاف إذا حصل الرقف على السير دون البسات في حال الصحة وحصل الضرر المانع أما وإن كان الرقف في حالة المرض فباطل اتفاقاً وإن حير لأنه عطية لو ارث . أو كان في حال الصحة وحصل المانع قبل الخور كما لو بقى الواقف ساكناً في بيت ماب فباطل اتفاقاً أيضاً فليحط هذا المقام وكلام المؤلف في بيده وما به نصه .

وأما ما هو في بيده دون البسات فيه فيصح وقته اتفاقاً وأما هذه الرجل بعض هذه ماله كله أو حله فمكروه اتفاقاً . وكذا يكره أن يعطى ماله كله لأجل إيلاده يسم بينهم بالسوية إن كانوا ذكوراً وإناثاً . وإن قسمه بينهم على قدر ما يريهم لذلك حائر وكذلك يصح الوقف باتفاق في العكس كوقفه على ما به دور ما وإما بطل الوقف على السير دون البسات على القول به نقول ذلك منه من عمل الخالفة أى يسه عملهم لأن الخالفة كانوا إذا حصر أحدهم المرتب والذكر دور

ولا يمسح (على الأصح) وهو مذهب المدونة ومقاله ما متى عليه التبيح من أنه لا يجوز ويمسح إن وقع ، وهو قول ابن القاسم في العتية (واتسع شرطه) أي الواقف وحبواً (إن حار) ، والمراد بالخوار ما قابل الممّوع فيشمل المكروه ، فإن لم يجر لم يتبع * ومثل للحائر بقوله

(كتحصيص) أهل (مذهب) من المذاهب الأربعة نصرف العلة لم أو بتدريس في مدرسته أو بكونه إماماً في مسجده (أو) تحصيص (ناظر) معين وله عزل نفسه ، فيولى الواقف غيره ممن شاء ، وإلا فالحاكم فإن لم يجعل له ناظراً فالمستحق إن كان معيماً رشيداً هو الذى يتولى أمره ، فإن لم يكن رشيداً فوليه وإن كان المستحق غير معين كالفقراء فالحاكم يولى من شاء ، وأحرته من ريعا .

الإناث فصار فيهم حرمان الإناث دون الذكور فالوقف على هذا الوجه يشبه عمل الجاهلية (أه) ملحصاً من الحاشية وحاشية الأصل قوله [واتسع شرطه إن حار] أى إن كان باللمط أو بالكتانة قوله [فيشمل المكروه] أى وذلك كتحصيص الذكور دون الإناث وكفرت المسجد بالسط وكأصحية عنه كل عام بعد مرته قوله [فإن لم يجر لم يتبع] أى إن كان ممدوعاً باتفاق وأما المخلف فيه كاستراط إحراج البات من وقفه إذا ترواح فهذا لا يجوز الإقدام عليه فإذا وقع مضى كما في (ح) نقله (س)

قوله [أو تحصيص ناظر معين] أى بأن شرط الواقف أن فلاناً ناظر وقفه فحب اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس له الإيصاء بالطر لغيره إلا أن يجعل له الرافق ذلك ، وحيث لم يكن له إيصاء به ، فإن مات الناظر والواقف حي جعل الطر لمن شاء وإن كان مساً فرضية إن وحد وإلا فالحاكم

دراه [وإلا فالحاكم] أى إن لم يكن الناظر حياً ولا وصى له فالحاكم

● تنبيه ذكر البدر القراقى أن القاصى لا يعزل الناظر إلا بحجة وللازاف عراه مطلقاً

قوله [وأحرته من ريعه] أى خور للقاصى أن يجعل للناظر أجرة من ريع

وكذا إن كان الواقف على مسجده ويحويه ، وأقرع بين رشداء معينين
(أو تسدئة فلان) من المستحقين (بكدا) من علته ثم يقسم الباقي على
المقية ، فيحب العمل به لأن شرط الواقف كص الشارع
(أو) شرط أنه (إن احتاج من حُسِسَ عليه) إلى البيع من الوقف (باع)
فيعمل بشرطه ، ولا بد من إتيان الحاجة والحلف عليها ، إلا أن يشترط أن يصدق
بلا يمين

(أو) شرط أنه (إن تسورَ عليه) أى على الوقف (طالِمَ رَحَعَ) الوقف
ملكاً (له) إن كان حياً (أو لوأرته) إن مات (أو) رجع (لفلان مِلْكاً) فإنه

الوقف على حسب المصلحة خلافاً لقول ابن عتاب إنه لا يحل له أحد شيء من علة
الوقف ، بل من بيت المال إلا إذا عين الواقف شيئاً
قوله [وكذا إن كان الوقف على مسجد] أى فإن الحاكم يولى عليه من يشاء
من يرتضيه إن لم يكن الواقف حياً ولا وصى له
واعلم أنه إذا مات الواقف وعدم كتاب الرقف قل قول الناطر في الجهات التي
يصرف عليها إن كان أمياً . وإذا ادعى الناطر أنه صرف العلة صدق إن كان أمياً
ما لم يكن عليه شهود في أصل الرقف فلا يصرف إلا باطلاعهم ، ولا يتسل بدونهم
وإذا ادعى أنه صرف على الوقف مالا من عبده صدق من غير يمين إن لم يكن منهمماً
وإلا فيحلف ولو التزم حين أحد النظر أن يصرف على الرقف من ماله إن احتاج
لم يلزمه ذلك وله الرجوع مما صرفه وله أن يتراض لمصلحة الرقف من غير إذن الحاكم
ويصدق في ذلك نقله محتى الأصل عن (ش)

قوله [أو تدئة فلان] أى كأى يقرل يبدأ بمال من علة وقفى كل سنة أو كل
شهر بكدا فيعطى ذلك مبدءاً على غيره وإن من علة تانى عام إن لم يقل من علة كل
عام فإن قال ذلك لا يعطى من ريع المستقبل عن المناصى إذا لم يف نخقه لأب أضاف
العلة إلى كل عام

قوله [فيعمل بشرطه] اعلم أن الاحتياج شرط لحرار اشتراط البيع لا بصحة
اشتراطه إذ يصح شرط البيع بدون قيد الاحتياج وإن كان لا يجوز ابداء فيعمل
بالشرط بعد الوقوع

يعمل بشرطه وقوله « ملكاً » راجع للثلاثة قله .

• ثم شرع في بيان حكم ما إذا انقطع المحس عليه ، فقال

(وَإِنْ انْقَطَعَ) وقف (مؤنث) على جهة انقطاع الجهة التي وقف عليها (رَجَعَ حَسَنًا لِأَقْرَبِ قَرَاءِ عَصَةِ الْمُحْسَسِ) فيقدم الابن فانه فالأب فالأخ فانه فالخالد فالعم فانه ، ولا يدخل فيه الوقف ولو فقيراً ولا مواله وإن كان الأقرب عيباً فلم يلبس يلبه في الرتبة ، كما إذا لم يوجد (و) رجع (لامرأة) لو كانت ذكراً عَصَتِ (كالت والأخت والعمة) (يستوى فيه) أى في الرجوع (الذكور والأنثى) ولو شرط في أصل وقعه على المحس عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين أو عكسه ، لأن المرحع ليس بالمتشاء ، وإنما هو حكم الشرع

* (لا) يرجع لأنثى لو كانت ذكراً لم تعصب (كست ست) بحلاف ست الابن (فإن صاق) الوقف (عن الكفاية قَدْ مَ الأقرب من الإاث) فلا يدخل

قوله [وقوله ملكاً] المناسب التصريح بالهاء

وقوله [للثلاثة قله] أى الى هى قوله له أولوارته أو لفلان

قوله [مؤنث] أى وأما المؤقت فسيأتى في قوله وإن لم يؤد بأن قيد بحياتهم إلح

قوله [فالأخ فانه فالخالد] أى كالكاح

قوله [ولا يدخل فيه الواقف] إلح أى لأنه لا يرجع ملكاً ، بل باق على

الوقفية والوقف لا يكون على النفس

قوله [كما إذا لم يوجد] أى فيقدر هذا العيب عدماً

قوله [ورجع لامرأة] إلح معناه يرجع لأقرب امرأة من قراء أقارب المحس

لو حلفت ذكراً لكات عصبه

قوله [وإنما هو حكم الشرع] أى والأصل في إطلاق الوقف السوية بن

الموقوف عليهم

قوله [قدم الأقرب] حاصل المسألة أنهم إن كانوا ذكوراً فقط قدم في

الكفاية الأقرب للأقرب وإن كن إناثاً فقط اشترك سعة وصيقماً إلا لالسات فيقدمن

في الصيق . وإن كن ذكوراً وإناثاً فإن كان الذكور أقرب قدموا على الإناث سعة

وصيقماً ، وإن كانوا متساوين اشترك الكل سعة وصيقماً على المعتمد . وإن كان الإناث

معهم الأبعد من العصبة فإذا كان له نساء وإحوة وصباق الوقف عن كفاية الجميع
 قدم النساء ، أى اخصصن بما يعييهن لا إيتارهن بالجميع ولو راد على ما تكفيهن
 وأما المساوى للأثني فيشاركها مطلقاً قال ابن هرون المشهور أن الست إن كانت
 مساوية للعاصب شاركته في السعة والصيق ، وإن كانت أقرب منه قدمت عليه في
 الصيق ، وإن كانت أبعد منه قدم العاصب عليها في السعة والصيق وهو كقول
 الشارح

واعلم أن الأقسام ثلاثة مشاركة في الصيق والسعة إذا تساوى النساء مع العصبة
 كأخ وأخوات ، وعدم مشاركة في الصيق والسعة إذا كان النساء أبعد من العاصب كأخ
 وعمة . ومشاركة في السعة دون الصيق إذا كان النساء أقرب
 (وإن وقفَ على مُعَسَّسِينَ) كريد وعمرو وحالد (وَنَعَدَهُمْ) يكون
 (للقراء . فصيبُ كُلِّ مَسْ مَاتَ) من المعيين يكون (للقراء) لا للحى منهم
 وسواء قال حياتهم ، أم لا وأما لو قال وقف على أولادى وأولادهم . سواء قال
 الطبقة العليا تحب السلى أم لا فإن مات من الطبقة العليا انتقل نصيبه لولده
 وإلا فلا إحوته كذا أفق ابن رشد بناء على الترتيب في الوقت باعتبار كل واحد على
 حداثته ، كأنه قال على فلان ثم ولده وعلى فلان ثم ولده وهكذا فكل من مات
 انتقل نصيبه لولده لا لإحوته . يكون معنى « الطبقة العليا تحب الطبقة السفلى »
 من فرعها دون فرع غيرها ومعنى « على أولادى ثم على أولادهم » أى على ولدى
 فلان ثم من بعده على ولده إلى آخر ما تقدم وحالهم ابن الحاح وقال بل يكون

أقرب اشترك الكل في السعة وعند الصيق تقدم النساء كذا في الحاشية

قوله [ولو راد] إلج راجع للمعنى والارو للحال وار رابدة والمعنى لا إيتارهن
 بالجميع في حال الرابدة بل في حالها يعطى الرابدة الأحرار

قوله [وهو كقول الشارح] المراد به بهرام

وقوله [واعلم] إلج مدرك قول الشارح وهذه العبارة أصحها لا

قوله [وإلا فلا إحوته] أى وإلا يكن له ولد

قوله [باعتبار كل واحد] أى فهو من باب الـ لا الأكل

قوله [وحالهم ابن الحاح] أى وكان معاصراً لا سداً

نصيب من مات لإحوته ساء على أن الترتيب باعتبار المجموع أى لا ينتقل للطقة الثانية إلا إذا لم يبق أحد من الأولى (انتهى) وهذا إذا لم يصرح بشئ أو لم يجر العرف به والإعمال عليه والعرف عندنا بمصر على فتوى ابن رشد

• ثم ذكر مفهوم « مؤبد » بقوله

(وإن لم يؤبد) الوقف ، فلا يحلو إما أن يقيد بشئ أو لا (فإن قُيِّدَ بحياتيهم) أو حياتي (أو حياة فلان) كريد (أو) قيد (بأحلي) كعشرة أعوام والوقف على معين كقوله وقفته على أولادى أو على أولاد فلان مدة حياتهم أو مدة حياتي إلى آخره (فللماتى) أى من مات منهم فصيبه لنقبة أصحابه حتى يقرصوا ، (ثم) إذا انقرصوا ولم يبق منهم أحد (يَرْجِعُ مَالُكُمْ) لربه أو لوارثه إن مات (وإلا) يقيد بشئ مما تقدم بأن أطلق (فَمَرْجِعُ الْأَحْسَاسِ) أى يرجع بعد انقراض جميعهم مرجع الأحساس لأقرب عصاة المحس ولامرأة لو فرصت ذكرأ عصمت إلى آخر ما تقدم فإن لم يكن له عصاة أو انقرصوا فالمفقرء بالاحتهاد من الماطر والفرق بين هذه يرجع نصيب من مات لأصحابه وبين ما قلها يرجع نصيبه للمفقرء ، أنه لما

قوله [باعتبار المجموع] أى فهو من باب الكل لا من باب الكلية

قواه [لا ينتقل للطقة الثانية] إلح فعلى هذه الطريقة إذا انقرصت العليا وانتقل الوقف هل يروى فيه بين أفراد السلى وبه قال (ح) أو يعطى لكل سلسلة ما لأصلها وبه قال الماصر كذا فى (س)

قوله [والوقف على معين] أى وأما لو كان الوقف على غير معين كالفقراء فلا يتأى انقطاعه بل هو مؤبد

قوله [إلى آخره] أى بأن قال حياة فلان أو قيد بأحلي كعشرة أعوام

قوله [وإلا يقيد بشئ مما تقدم] أى من قوله حياتي أو حياة فلان أو بأحلي والموضوع أنه على معين

قوله [لأقرب عصاة المحس] أى من فقرائهم

قوله [يرجع نصيب من مات لأصحابه] أى للماتى من أصحابه ولا يرجع ملكاً أو مراجع الأحساس إلا بانقراض جميعهم

قوله [وبين ما قلها] أى التى هى قوله وإن وقف على معين إلح وهذا

كان الوقف فيما قبلها مستمراً احتيط لحاجب الفقراء ، فكان لم نصيب كل من مات ،
وفي هذه لما كان يرجع ملكاً احتيط لحاجب الموقوف عليهم ليستمر الوقف بتمامها طول حياتهم
• (و) رجع الوقف (في) التحسيس على (كقطرة) ومسجد ومدرسة حرب
و (لم يُرَحَّ عَوْدُهَا فِي مِثْلِهَا) حقيقة إن أمكن ، فيصرف في قطرة أخرى أو
مسجد آخر أو مدرسة أخرى فإن لم يمكن في مثلها نوعاً ، أى في قرية ومن ذلك
مدارس مصر ومساحدها التي كانت بالقرافة

• (وإلا) بأن رجع عودها (وُقِفَ لها) ليصرف في ترميمها وتجهيزها وما يتعلق
بإصلاحها

(وَسَدَّ) الماطر وحبساً من علته (بإصلاحه) إن حصل به حال ،
(والبقرة عليه) إن كان يحتاج لبقعة كالحياوان (مِنْ عَدَّتِهِ) متعلق
« مدأ » (وإن شَرَطَ) الواقف (حلافه) فلا يتبع شرطه في ذلك لأنه يؤدي إلى
إتلافه وعدم بقائه وهو لا يحور

الفرق الذي ذكره الشارح موصره فيما إذا وقف على معينين وقيد بقيد مما تقدم ولم
يذكر الفرق بين المسألة الأولى وبين الوقف على معينين ولم يقيد الداحل تحت
قوله وإلا فرجع الأحاس رصاص الفرق أنه في المسألة الأولى إنما كان نصيب من
مات للفقراء ، ولا يرجع لما في أصحابه للص على الفقراء فيها وأما في الوقف على معينين
ولم يقيد إنما رجع نصيب من مات للمات مع أنه بعدهم يكون لأقرب فقراء عصبة الخمس
لأنه لم ينص عليهم بل إنما الرجوع لهم بحكم السرعة بعد انقراض الموقوف عاينهم فأمهل
قوله [في مثلها حقيقة إن أمكن] أى كما في (عب) وقيل المدار على نوعها
لا تحصى وهما قولان في المسألة إلا أن في كلام الأجهوري ما يعيد تأييد ما قاله
شارحاً تبعاً (لعب)

• تسية يؤخذ من ذلك أن من حسن على طلبة العلم محل سبه تم تعدد ذلك
المحل فإن الخمس لا يطل بل يقبل للمله

قوله [ومن ذلك مدارس مصر] إلح يافص هذا ما يأتي في شرح قوله
لا عقار وإن حرب والحق ما يأتي من أن مساحد اقرافه ومدارسها وب ناطل
يجب هدمها قطعاً وقسمها محله بيت المال يصرف في مصالح المسلمين

* (أُخْرِجَ سَاكِنٌ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ) دار (للسكّنى) فيها إذا حصل بها حلال (إِنْ لَمْ يُصْلَحْ) بأن أُنِيَ الإصلاح بعد أن طلب منه (لِتُكْرَى لَهُ) أى للإصلاح، وهذا علة للإجراح أى أخرج لأجل أن تكرر للإصلاح بذلك الكراء، فإذا أصلحت رجعت بعد مدة الإحارة للموقوف عليه، فإن أصلح ابتداء لم يحرج

(وَأُنْفِقَ عَلَى كَفَرَسٍ) وبغير وبعل وقف (لِكَعْرُوٍ) ورباط وحلقة مسجدة (من بَيْتِ الْمَالِ) ولا يلزم المحس نفقته ولا يؤاخر ليق عليه من علقته، فعلى السلطان أو نائبه إحراء النفقة عليه من بيت مال المسلمين واحترق بقوله «لكعرو» مما إذا وقف على معين فإن نفقته على الموقوف عليه، (وإلا) يكن بيت مال أو لم يمكن التوصل إليه (بِيعَ وَعُورِصَ بِهِ سِلَاحٌ)، ونحوه مما لا نفقة له (وَبِيعَ مَا لَا يُسْتَمْتَعُ بِهِ) فيما حس عليه ويستمتع به ي غيره إذا شرط المبيع الانتفاع به (من غير عقار) بيان

قوله [وأخرج ساكن] إلح هذا محمول على ما إذا لم يوجد للوقف ريع كما لو وقف داراً على فلان يسكن فيها وأما لو جعل وقف المسجد بيتاً من بيوته الموقوفة لإمام ونحوه يسكن فيه، فإن مرسته من ريع الوقف لا على الإمام ونحوه ولا يكرى البيت لذلك كذا في (عب)

قوله [لتكرى له] إن قلت إكراؤها بغير الموقوف عليه تعبير للمحسن لأنها لم تحس إلا للسكى لا للكراء قلت لو سلم أنها لم تحس إلا للسكى لأن المحسن يعلم أنها تحتاج للإصلاح ولم يوقف لها ما تصلح به فالضرورة يكون أدماً في كرائها لغير من حسنت عليه عبد الحاجة لذلك كذا في الحاشية، نقل (س) عن اللحى أن نفقة الوقف ثلاثة أقسام فدور العلة والخوايت والمصدق تصلح من علقته ودور السكى يحير من حسنت عليه بين إصلاحها وإكرائها مما تصلح بها منه والساتين إن حسنت على من لا تسلم إليه بل تقسم علقته عليه تساقى أو يستأجر عليها من علقته وإن كانت على معين هم يلونها بالنفقة عايتها والإبل والقر والعم كالآثار (٥١)

قوله [ولا يلزم المحس نفقته] أى ولا المحس عاياه سواء كان معيناً أو غير معين

قوله [مما إذا وقف على معين] أى في غير الجهاد بل يسمع به في أمور نفسه.

قوله [وعرّص به سلاح] إلح أى لأنه أقرب لعرض الواقف

« ما » كتب وحيوان وعبد يهرم وكتب علم تلى أو لا يسمع بها في تلك المدرسة (وَحُجِّلَ فِي مِثْلِهِ) كاملاً إن أمكن (أَوْ شَقِّصْهُ) أى في جزء من ذلك الشيء إن لم يمكن شراء كامل ، بأن يشارك به في شيء فإن لم يمكن تصديق بالشمس (كَأَنَّ أُلَيْفَ) الحسن ، فإن من أُلَيْفَ يارمه القيمة ويستترى بها مثله أو شَقِّصْهُ وهذا ظاهر إن كان غير عقار وأما العقار فيعاد بقيمته فَمُقَصِّصُهُ وقف . فيقوم سالماً ومهدوماً ويؤخذ من متاعه قيمة القمص يقوم بها مع القمص الحسن فقولُه (ولو عقاراً) ناظر لأحد القيمة التي تصحبها ما قداه ، كأنه قال كأن أُلَيْفَ ، فالقيمة ولو عقاراً يؤخذ بها مثله أو شَقِّصْهُ في غير العقار ويقام العقار بها . وقصد بذلك الرد على قول الشيخ « ومن هدم وقفاً فعليه إعادته » إذ المشهور أنه يلزمه القيمة كسائر المتلفات ويقام بها الوقف

(وبَيْعَ فَصْلُ الدُّكُورِ) عن النرو (و) بيع (ما كَسَرَ) بكسر الهمزة (من الإناث) جعل ثمنها (في إناث) لتحصيل المال والساح منها ليدوم الوقف يعنى أن من أوقف شيئاً من الأنعام ليستمتع بألوانها وأصواتها وأوبارها وسلمها كأصاها في التحسيس فما فصل من دكور سلمها عن النرو وما كبر من إناثها فلها يباع وبعوص عنه إناث صغار لهما البيع برا (لا) يباع (عَقَّارٌ) حسن أى لا يجوز بيعه ولا يصح (وإن حَرِبَ)

قوله [إن لم يمكن تصديق بالشمس] أى إذا لم يمكن إلمانه شتتاً أو كلاً

قوله [عَيْدُ القمص] بهج الدول وبالنضاد

وقوله [مع القمص] بضم الميم وبالنضاد المعجدة

قوله [ويقام بها الوقف] أى على حسب الحاجة

قوله [وبيع فصل الدكور] إلخ أى يباع ما اد منها على الخاذاً رزاً أو غيره

قوله [بكسر الهمزة] أى لأن صمها يكون من المعن كثره يعنى (كَسَرَ) مَقْتَصِراً عَمْدَ اللَّهِ ^(١) والآية وأما المصحح فإدخال الطل كنه

قوله [ويعوص عنه إناث صغار] أى يرحى منها السلوان ويحعل حسب كآصها

قوله [لا يباع عقار] مبهوم قبيله من غير عقار

قوله [وإن حَرِبَ] أثار ذلك لقول مالك في المدونة ولا يبيع العتار المحسن

نكسر الرء وصار لا يتمتع به وسواء كان داراً أو حوانيت أو غيرها (ولو بعيره) من حسه كاستئذاله بمتله غير حرب ، فلا يحور ولا يحور بيع نقصه من أحجار أو احتساب ، فإن تعدر عودها فيما حسنت فيه حاز نقلها في مثله على ما تقدم

هذا في الوقف الصحيح ، وأما الناطل كالمساجد والمدارس التي ساهها المملوك والأمراء بقرافة مصر وبشوا مقابر المسلمين وصبقوا عليهم فهذه يجب هدمها قطعاً وبئقصها محله بيت المال يصرف في مصالح المسلمين وأما مساحدهم ومدارسهم التي توسط البلد فمائدة لأنها من مصالح المسلمين وإذا مع بيع الوقف وأنقصه - ولو حرب - فهل يحور للناظر إذا تعدر عوده من علة وأحره أن يأذن لمن يعمره من عده على أن الساء يكون للماني ملكاً وحلوا ، ويجعل في نظير الأرض حكراً يدفع للمستحقين أو لخدمة المسجد ، أفى بعضهم بالحوار وهذا هو الذي يسمى حلوا ، لا ما يفعله أهل مصر من المفاصلة التي تقدم بعضها وكثيراً ما يقع من النظار بيع مواقف المسجد وحلواند ليتوصلوا بذلك إلى الاستيلاء على نفس المساحد ويدخلون فيها دوانهم ، وبالحملة متى أمكهم شيء فعلهو لنس ما كانوا يفعلون

ولو حرب ، ونقاء أحاس السلف دائرة دليل على مع ذلك ، ورد بلوعلى رواية أنى الفرح عن مالك إن رأى الإمام بيع ذلك لمصلحة حار ويجعل ثمة في مثله وهو مذهب أنى حبيفة فعدهم يحور بيع الوقف إذا حرب ويجعل ثمة في مثله

قوله [يصرف في مصالح المسلمين] قال في الأصل تناع لمصالح المسلمين أو يبنى بها مساحد في محل حائر أو قطر لنفع العامة ولا تكون لوارثهم إدهم لا يملكون منها شيئاً ، وأنى لهم ملكها وهم الساعون للكذب الأكالون لاسحت يكون الواحد منهم عدداً مملوكاً لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه ، فإذا اسولى بظلمه على المسلمين سلبهم أموالهم وصرها فيما يعصب الله ورسوله ويحسون أنهم مهتدون ، وأما ما رتبوه عليها من الوظائف فيحور تناوله بوصف الاستحقاق من بيت المال ولو لم يعمل بما رتب فيه من أدا أو قراءة أو تدريس أو نحو ذلك (١٥)

قوله [أفى بعضهم بالحوار] المراد به الناصر اللقاني وعليه الجمهورى وأتباعه كما تقدم قوله [وحلوانه] بفتح حاء جمع حلوة وهو عطف خاص لأن المرافق تشمله

(إلا) أن يبيع العقار الخس (لتوسيع مسجد) جامع فيحور (أو) بوسعة (مقبرة أو طريق) لمرور الناس فيحور: يبيع الوقف لذلك (ولو حسراً) على المستحقين أو الماطر وإذا كان ذلك في الخس فالملك أولى (وأمرؤا) أى المستحقون وحبساً (بحسب ما تسمىه في حبس غيره) ووجب عليهم ذلك (ولا حسراً) أى لا يجرهم الحاكم على الجعل في خس غيره أى لا يقضى عليهم به

• ثم شرع في بيان ما تناوله ألفاظ الواقف بقوله

(وتسأول «الدرية») فاعل تناول أى لفظ الدرية في قوله دريتى أو درية فلان (الحافد) مفعوله وهو ولد الست فيدخل الأولاد وأولادهم ذكوراً وإناثاً (كوليد فلان وفلانة) وأولادهم أو ولدى (الذكور والإناث وأولادهم)

قوله [فيحور] أى فيحور البيع لتوسيع المسجد الجامع وما بعده كان الوقف على معيين أو غيرهم ، ومعنى الجامع الذى تقام فيه الجمعة قال في المواق ابن رشد طاهر سماع ابن القاسم أن ذلك حائر في كل مسجد وهو قول سحره رضى الله عنه عن مالك والأخوين وأصعب وابن عبد الحكم أن ذلك في مساحد الخرامع إلا أن يحج لذلك لا في مساحد الجماعات إذ ليست الصلوة فيها كالجماعات (أهـ س)

قوله [وأمرؤا] إلح ذكر المساوى في فتوى أنى سعيد بن لب أن ما وسع به المسجد من الرناح لا يحب أن يعوص فيه تمس إلا ما كان ملحاً أو حسناً على معيين وأما ما كان حسناً على غير معيين كالمفقر فلا يارم تعويصه أى دفع تمس فيه لأنه إذا كان على غير معيين لم يمتلق به حق لمعيين وما يحصل من الأحرار لوافه إذا دخل في المسجد أعظم مما قصد تحييسه لأحله أو لا (أهـ س)

قوله [أى لفظ الدرية] قدر لفظ إشارة إلى أن كلام المصنف على حذف مصاف حذف ذلك المصاف وأقيم المصاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه

قوله [وهو ولد الست] كلامهم هنا يفيد أن الحافد مقصور على ولد الست والذى يعيده البصاوى في تفسير قوله تعالى (وَحَبَّلَ لَكُم مِّنْ أَرْوَاحِكُمْ سَيِّئَ وَحَقَّةً) ^(١) ، أن المراد بهم أولاد الذكور وأولاد الإناث وفي القاموس السط ولد الولد طاهره ذكرراً كان أو أنثى فهو مرادف للحميد

فإنه يتناول الخافد (أو) قال (أولادى وأولادهم) فإنه يتناول الخافد بحلاف قوله (ولدى ولدى ولدى) فلا يتناول الخافد ، بل أولاده ذكوراً وإناثاً وأولاد أولاده الذكور دون الإناث ، رواه ابن وهب عن مالك ورححه ابن رشد فى المقدمات وقال أبو الحسن يدخل فى ولدى وولد ولدى الخافد ، وتأول كلام الإمام

(و) بحلاف (أولادى وأولاد أولادى) لا يدخل الخافد على الراجح ، وقيل يدحوله كالذى قبله

(وبحلاف نى ونى نى) تشديد الباء فى الطرفين ، فلا يدخل الخافد (كسلى) لا يدخل فيه الخافد (وعقسي) لا يدخل فيه خافد لأن السل أو العقب لا يتناوله عرفاً كالثلاثة قبله فإذا كان العرف عندهم شموله ، دخل ، لأن مى هذه الألفاظ العرف ثم الألفاظ المتقدمة التى ذكرنا فيها أنها تتناول الخافد ، قال بعضهم وإن سفل ورده المحشى بأنه ليس بصحيح ، لقول ابن رشد فى المقدمات ما نصه ولو كرر التعقيب لدخل ولد السات إلى الدرجة التى انتهى إليها المحس على ما ذهب إليه الشيوخ ثم استظهره ، وقال إنه المعمول به ، وتبعه أبو الحسن واقتصر عليه ابن عرفة والقراى وغيرهما وحرى به العمل قديماً وحديثاً (انتهى)

(وتسأل الإحصوة) . أى لفظ الإحصوة ، كوقف على إحقى أو إحقه ريد (الأنثى) مهم

قوله [فلا يتناول الخافد] إلح أى لأن الوئد فى العرف مقصور على الذكر وإن كان فى اللغة عاماً

قوله [الذكور] صفة لأولاده وسواء كان أولاده ذكراً أو إناثاً

وقوله [دون الإناث] أى دون أولاد الإناث كانوا ذكوراً أو إناثاً

قوله [وقال أبو الحسن] إلح قال ابن عارى وهو المشهور

قوله [دخل] أى فى جميع الألفاظ المتقدمة

قوله [قال بعضهم وإن سفل] مراده به (عب) والحرشى وتبعهما المجموع

قوله [ورده المحتى] مراده به (س)

(و) تناول (رجال إحرقى وسأؤهم الصعير) منهم ذكراً أو أنثى .
 (و) تناول (تسي أنى) أى هذا اللفظ (إحرقته الذكور) أشقاء أولاد
 دون الأخوات (وأولادهم) الذكور خاصة ويدخل أيضاً ابن الواقف دون سائر
 لتعبيره نسي

(و) تناول (آلى وأهلى العصبة) الذكور (ومس) . أى وامرأة ،
 (لو رُحِلَتْ) أى فرصت رجلاً (عُصِّتْ) كالتست وت الابن والعمة دون
 سائر الست والحالة

(و) تناول (أقارى) أو أقارب فلان (أقارب جهتيه) أى جهة
 أبيه وجهة أمه (مطلقاً) ذكوراً وإناثاً ، كان من يقرب لأمه فى جهة أبيها وأمها أى
 ذكوراً وإناثاً هذا هو المشهور ، وقال ابن حبيب وهو قول جميع أصحاب
 مالك (انتهى) وقال ابن القاسم لا يدخل الحال ولا الحالة ولا قرابته من قبل أمه
 إلا إذا لم يكن له قرابة من جهة الأب ، أى حين الإيقاف والمعتمد دخول

قوله [وتناول رجال إحرقى] إلح إما تناول الصعير من الذكور والإناث لأن
 العطف قريبة التعميم بخلاف ما لو أفرد أحدهما من غير عطف فلا يتناول الصعير
 قوله [وتناول الرجال إحرقى] إلح أى بخلاف ما لو قال رجال إحرقى
 فقط فلا يتناول الصعير

قوله [ويدخل أيضاً ابن الواقف] إلح أى وأما دخول الواقف نفسه إن
 كان ذكراً ففيه قولان . قال بعضهم ولعلهما مبيان على الخلاف فى دخول المتكلم
 فى عموم كلامه وعدم دخوله . ولا يرد على القول بدخوله ما مر من بطلان الوقف على
 النفس لأنه فى الفصدى ولو بشرطك وما هنا تبع لعمرم كلامه فليس مقصوداً دخوله
 كذا أحاب بعضهم ورده الأجهوزى أن طاهر انصرف بطلان الوقف على النفس
 مطلقاً لا فرق بين القصد والتبع (اه) ، وعرف مصر الآن لا يدخل الواقف
 ولا واده

قوله [والعمة] أى ومتلها ست العم
 قوله [ذكوراً وإناثاً] المناسب أو وتحمل مانعة حلول المقصود اتعديم
 قوله [ولا قرابته من قبل أمه] عطف عام على ما قبله

الجهتين (وإن كانوا دمييين).

(و) تناول (مَوَالِيهِ) أى لفظ الموالى كلُّ (مَسْ لَه) ولأؤه ولو بالحر (أو) كل من (لأصله) كأبيه وأمه وحده (أو) كل من (لفرعه) كأولاده وأولادهم (ولأؤه ولو بالحر) بولادة أو عتق

(لا) يتناول (الأَعْلَاسُونَ) كمن أعتقه أو أعتق أصله كما هو مذهب المدونة (إلا لقريبة) فيعمل بها وحرص من لا ولاء له عليه كعتيق حده لأمه وعتيق حدهته (و) تناول (قَوْمُهُ عَصَصَتُهُ) الذكور (فقط) لا النساء، ولو من لو رُحِّلَتْ عَصَصَتٌ، إدا القوم حقيقة في الذكور دون النساء

قوله [وإن كانوا دمييين] أى وإن كان أقارب جهتيه دمييين، فلا فرق بين المسلم والكافر لصدق اسم القرابة عليه هذا هو الذى اختاره الباقى عن أشهر ومفهوم دمييين أن الحربيين لا يندخلون اتفاقاً

قوله [ولو بالحر] بولادة أو عتق مثال الحر بالولادة ولادة العتيق الذى أعتقه الواقف فإن أولاده حاءهم الولاء من المعتق بالحر أى بواسطة ولادة العتيق لهم ومثال الحر بالعتق أن يعتق العتيق عتيقاً فإن العتيق الثانى مسوب للأول بواسطة عتيقه، ولا فرق بين كون هذا العتيق الذى حصل منه إيلاد أو عتق عتيقاً للمعتق أو لأبيه أو لفرعه، وهو معنى قول المصنف كل من له أو لأصله أو لفرعه ولأؤه فاههم قوله [وحده] أى من جهة أبيه لا من جهة أمه فإنه لا يجر

قوله [كأولاده] المراد بهم الذكور والإناث وقوله [وأولادهم] المراد حصوص أولاد الذكور ذكوراً أو إناثاً لا أولاد السات لأنهم حملة وسيحرحهم مع إحراح الحد للأم

قوله [إلا لقريبة] أى على دخول المولى الأعلى بقى لو قال وقف على مماليكى فإنه لا يتناول إلا الأبيض حيث كان العرف كذلك كما عندنا بمصر وكذا لو قال عيلى فلا يتناول إلا الأسود للعرف الحارى

قوله [إدا القوم حقيقة في الذكور] إلح أى لقوله تعالى (لا يَسَحَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ) ^(١) وعطف النساء بعد ذلك والعطف يقتضى المعايرة وقول الشاعر

وما أدرى وأدري وإحال أدري أقوم آل حصص أم ساء

- (و) تناول (الطفلُ والصبيُّ والصغيرُ) أى لفظ كل من هذه الألفاظ .
 (مَسَّ لَمْ يَسْلُخْ) ، فإن بلغ فلا شيء له
 (و) تناول (السابُّ والحدّثُ منه) أى من اللوع أى من بلغ
 (للأربعين) أى لتمامها ، فإن تمّ الأربعين فلا شيء له .
 (و) تناول (الكهْلُ) أى لفظه (مبها) أى من تمام الأربعين
 (للسّتين) أى لتمامها
 (و) تناول (الشَّيْخُ) أى لفظه (مَسَّ فوقَها) أى الستين لآخر
 العمر ، وليس فوق الشيخ شيء
 (وَشَمَلَ) ما ذكر من الطفل وما بعده (الأنثى) فلا يختص بالذكر ،
 (كالأرامل) فإنه يشمل الأنثى لأن المراد التحصن الأرمل أى الحالى من روح
 • (وَمِلْكُ الدَّاتِ) أى ذات الوقف متداً (فقط) أى دون العلة
 كالأجرة واللس والصوف والثمرة ، كائن وتأت (لِلوَقْفِ) حره
 • وإذا كان ملك العين للواقف (فله) إن كان حياً (ولواريه) إن مات
 (مَسَّ مَسَّ أرادَ إصلاحه) أى إذا احتاج للإصلاح وهذا (إن أرادوه) أى

فقابل القوم بالساء

- قوله [أى لفظ كل] إلح أى بأن قال على أفعال قوى أو أطفالى أو صغار قوى
 أو صغارى أو صبيان قوى أو صبيان ، وفى عبارة الشارح قلب والأصل أى كل لفظ
 قوله [فإن بلغ فلا شيء له] أى فيستحق من الوقف ما لم يبلغ
 قوله [فإن تمّ الأربعين] إلح أى يطل حقه تمام الأربعين وكذا يقال فيما بعده
 قوله [فلا يختص بالذكر] أى بخلاف لفظ قوى فإنه يختص بالذكر كما
 تقدم ، وعادة الفقهاء فى هذا المعنى غير المشهور المتعارفين الناس فإن المتعارفين
 الناس أن الشيخ من الأربعين ويرويه عن علىّ فالظاهر أن هذا المحت يعمل به
 على طق ما قال المصنف إن كان الواقف ملاحظاً اصطلاح الفقهاء والا فالعبرة
 بالعرف الشائع فيدخل فى الشيوخ من الأربعين إلى ما لا نهاية له
 قوله [حره] أى حر قوله ملك
 قوله [مع من أراد إصلاحه] أى لأنه ليس لأحد أن يتصرف فى ملك

الإصلاح ، وإلا فليس له الميع
 * (وأكرى) الوقف (ناطره) أى حار له أن يكرى (السنة والسنتين
 إن كان) أرضاً (على معين) كريد أو عمرو أو أولادى (وإلا) يكن على
 معين — بأن كان على الفقراء أو العلماء أو نحو ذلك — (فكالأربعة) من الأعوام لا أكثر

غيره إلا بإذنه ، ولأن إصلاح العير مطعة الصرر وإذا قلنا بالمع له وللوارث فإن لم
 يمع هو ولا الوارث قال (ع) للإمام المع (أه) ورده (س) قائلًا انظر من
 قال هذا والذى يظهر أن الإمام ليس له مع من أراد الترع بإصلاح الوقف
 قوله [وإلا فليس لهم المع] أى بل الأولى لهم تمكين من أراده لأنه من
 التعاون على الخير ، ومحل كون الملك للواقف في غير المساحد وأما هي فقد ارتفع
 ملكه عنها قطعاً قال في الدخيرة باتفاق العلماء على أنها من باب إسقاط الملك
 كالعق ، وقيل إن الملك للواقف حتى في المساحد وهو ظاهر الترح ونحوه في النوار
 وحاصل ما في المسألة أن المشهور أن الواقف ليس من باب إسقاط الملك وقيل إنه
 من بانه وحيث فلا يبحث الخالف إنه لا يدخل ملك فلان بالدخول في وقفه على الثاني ،
 ويبحث على الأول وهذا الخلاف قيل في غير المساحد وأما فيها فهو إسقاط قطعاً كما
 قال القرائ وتبعه في الأصل ، وقيل الخلاف حاد فيها أيضاً فإن قلت القول بأن الملك
 للواقف حتى في المساحد مستكمل بإقامة الجمعة فيها والجمعة لا تقام في المملوك أحب
 أنه ليس المراد ملك الواقف للوقف الملك الحقيقي حتى تمتع إقامة الجمعة فيه بل المراد
 مع العير من التصرف فيه كما أفاده التارح

قوله [وأكرى الوقف ناطره] المراد بالناطر من كان من حملة الموقوف
 عليهم وسيأتي في آخر العبارة

قوله [إن كان أرضاً] أى إما يفرق بين المعيين وغيرهم إن كان الموقوف
 أرضاً للرعاة ، فإن كان داراً ونحوها فلا توارح غير إصلاح ولغير من مرجعها له أكثر
 من ستة كالموقوف عليهم معينين أو غيرهم

قوله [كريد أو عمرو] إلح مثله لو قال وقف على ريد وأولاده
 قوله [لا أكثر] أى كما قال المواق واستحسنه قصاة قرطبة حلفاً لمن قال
 يحور حمسة أعوام

هذا إذا لم يكن مرجعه للمكرى ولا ضرورة أن يكرى .
 * (و) حار أن يكرى (لمن مَرَّحُهَا) أى الدات الموقوفة (له) وفقاً
 أو ملكاً (كالعشرة) من السنين لحقة الأمر فيه وصورتها أنه حسنها على ريد
 ثم ترجع بعده لعمره ملكاً أو وقفاً ، فحار لريد أن يكرىها لعمره عشرة أعوام
 (و) حار كرائها (لضرورة إصلاح) لوقف حرب (كالأرنعين) سنة وأدخلت
 الكاف عشرة ، والحملة حمسون لا أريد فأرض الرعاة لا تكرى لأكثر من أربعة
 أعوام إن كانت على مسحد أو على غير معين إلا لحراب يلحقها ، بخلاف نحو
 الدور فإنه قد يلحقها الحراب فإن كانت على معين فالستان وصى الأكثر إن كان
 ناطراً كما قال ابن القاسم وإلا فصح قال بعضهم والمراد بالناظر هو الموقوف عليه .
 وأما إذا كان غيره ، كالناظر على وقف الفقراء أو معينين - وليس هو منهم - فإن له
 أن يكرى بأريد مما ذكر ، لأنه موته لا تفسح الإحارة
 * (ولا يفسح الكراء) لوقف إذا وقع وحية أو نقد المكرى كراء مدة محدودة
 (لريادة) أى لأجل طرو ريادة من آخر (إن وقّع) الكراء للأول (نأخرة)
 السمتل) وقت العقد ، فإن كانت وقت العقد أقل من أجرة المتل قبلت الرادة وفسح

قوله [هذا إذا لم يكن مرجعه للمكرى] المناسب للمكرى
 قوله [كالعشرة من السنين] الكاف اسقصابية لا تدخل شيئاً كما في الحاشية
 قوله [فأرض الرعاة لا تكرى لأكثر من أربعة أعوام] إلح أى إذا لم
 يشترط الواقف مدة وإلا عمل عليها كثرت أو قلت
 قوله [فإنه قد يلحقها الحراب] أى فإن له أن يريد في كرائها على الخمسين
 بحسب المصلحة
 قوله [فإن كانت على معين] مفهوم قوله على مسحد أو على غير معين
 والصمير في كانت عائد على أرض الرعاة
 قوله [قال بعضهم] إلح أى كما في (عب) وكبير الخرتى قال في الحاشية
 ولم أره مصوصاً وظاهر كلامهم الإطلاق تأمل
 قوله [وحية] أى مدة معينة بنقد الكراء أم لا
 قوله [أو نقد المكرى] أى في المتشاهرة

الأول لها ولو الترم الأول تلك الريادة التي ريدت عليه لم يكن له ذلك ، إلا أن يريد على ريادة من راد إذا لم يبلغ من راد أجرة المثل ، فإن بلغها لم يلتفت لريادة من راد بعده

• (ولا يُقَسَّمُ) أى لا يجوز أن يقسم من أجرة الوقف على المستحقين (إلا ماصٍ رَمَسُهُ) ، فلو أكرى مدة مستقلة وتعجل قص أحزنها لم يجر قسمها على الحاضرين (حَشِيَّةٌ مَوْتٍ) مَسْ أَحَدٌ فيؤدى إلى إعطاء من لا يستحق وحرمان غيره ممن يستحق (أو) حَشِيَّةٌ (طُرُوٌّ مُسْتَحِقٌّ) فى تلك المدة فيحرم من حقه وهذا إذا كان الوقف على معينين أو على حلقة مسجلة أو على مدرسين وبحوهم وأما على فقراء فيجوز للأمن من إحرام مستحق وإعطاء من لا يستحق لعدم لزوم تعميمهم

* (وَفَصَّلَ) الناطر (أهل الحاحية وأهل العيال) أى راده على غيره إذا كان الوقف على غير معينين ، كالفقراء وأبناء السبيل والعراة وأهل العلم أو على قوم وأعقابهم أو على كإحوته أو بنى عمه (فى علة)

قوله [ولو الترم الأول] إلح هذا محمول على غير المعينة فإنها إذا كانت فى وقف تم راد شخص عليها أجرة المثل وطلت البقاء بالريادة فإنها تحاب لذلك والظاهر أنها إذا كانت الريادة عليها تريد على أجرة المثل وطلت البقاء بأجرة المثل فقط فإنها تحاب لذلك كما فى (عب)

قوله [إلا ماص رومه] صفة لموصوف محذوف هو نائب الفاعل ورومه مرفوع بماص ، أى ولا يقسم إلا حراج أو كراء ماص رومه

وحاصله أن الحس إذا كان على معينين وبحوهم فإن الناطر عليهم لا يقسم من علة إلا العلة التي مصى رومها فإذا أحر الدار أو الأرض مدة فلا يفرق الأجرة إلا بعد مصى المدة سواء قصت الأجرة من المستأجر بعد تمام المدة أو عجلها المستأجر

قوله [وأهل العيال] طاهره وإن لم يكن ذا حاجة وهو كذلك لأنه مطقة الاحتياج

قوله [فى علة] أى إن كان المقصود من الوقف بخرق العلة عليهم

(وَسُكِّنِي) متعلق بمفصل (بِالسَّطْرِ) أى بالاحتهاد مما يقتضيه الحال (إِلَّا أَنْ يُعَيَّسَهُمْ) كفلا وفلان فلا تفصيل ٥

* (وَلَا يُجْرَحُ سَاكِنٌ) بوقف سكن بوصف استحقاقه أو مفصل بالسكنى لحاحته كان الوقف معقاً أم لا (لغيره) ممن طرأ عليه (وإن استعنى) الأول إذا كان الوقف على محصور سكنى فلان (إلا استرط) من الواقف كأن يقول ما دام فقيراً أو محتاجاً ، ومثله العرف والقرينة لقول ابن رشد من حسن على الفقراء لفقيرهم فسكن فقير أخرج إن استعنى (أو سَمَرَ انقطاع أو سَمَرَ سَعِيدٍ) فيسقط حقه من السكنى والعيذ ما يحمل صاحبه على عدم العود ، وإن جهل حال سفره حمل على سفر العود ما لم تظهر قرية على خلافه

(وإن نسي مُحَسِّنٌ عليه) ساء في الوقف (أو عَرَسَ) فيه شحراً (وإن مات ولم يُسَيِّسْ) أنه وقف أو ملك (فوقف) ولا شيء فيه لو ارثه ، وإن بين أنه ملك

وقوله [وسكنى] أى إن كان المقصود سكناه

قوله [مما يقتضيه الحال] أى دارة يكون التفصيل في السكنى بالتحصيل أو بالريادة وكذا العلة إن هنت الاشتراك كان التفصيل بالريادة وإلا فالتحصيل ، وما ذكره المصنف من تفصيل دى الحاجة والعيال هو قول سحنون ومحمد بن الموار ، وصرح ابن رشد مشهوريته

قوله [ولا يجرح ساكن] إلح مثل السكنى في ذلك العلة

قوله [إذا كان الوقف على محصور] أى وأما الوقف على الفقراء أو صلبة العلم أو التساب أو الأحداث فإن من رال وضعه بعد سكناه يجرح لأنه علو بوصف وقد رال فيرول الاستحقاق برواله وهذا ما يميده كلام ابن رشد الآتي

قوله [فوقف] استشكل ذلك بأنه لم يجرع عن واقعته قبل حصول المانع ، ويحاج بتبعيته لما بنى فيه فأعطى حكمه فهو محور بخور الأصل

والحاصل أن الباني في الوقف إما محسن عليه أو أحسب ، وفي كل إمام أن بين قبل موته أن ما ساء ملك أو وقف أو لم بين شيئاً ، فإن بين قبل موته أنه وقف كان وقفاً وإن بين أنه ملك كان له أو لوارثته كما قال الشارح ، وإن لم بين كان وقفاً إن كان ذلك الباني محسناً عليه وله أو لوارثته إن كان أحسباً ، فالخلاف بين المحسن عليه والأحسب

فهو لوازمه فيؤمر بنقصه أو بأحد قيمته مقوصاً بعد إسقاط كلفة لم يتولها كالأحبي ،
وهذا إذا كان الوقف لا يحتاج لما ساء ، وإلا كان وقفاً ووفى له ما صرفه من علفه ،
كالباطر إذا بنى أو أصلح ، فإن لم يكن له علة فلا تنى له

عدم البيان فقط

قوله . [فيؤمر بنقصه] بفتح الهمزة أو هدمه وأحد أنقصه

قوله . [ووفى له ما صرفه] أى جميع ما صرفه

قوله [فلا تنى له] أى ويعد متبرعاً

باب

في الهبة والصدقة وأحكامها

● والهبة من التبرعات المدونة كالصدقة لما فيها من المحبة وتأليف القلوب ، وهذا
إن صح القصد
(الهبة) بالمعنى المصدري وهو فعل العبد (تمليك من له التبرع) من

باب

المماسية بينها وبين الوقف ظاهرة وهي المعروف والخير وهي العوضية ، وأما هبة
التواضع فكالباع ولذا ذكرها آخر الباب كالتبرع ، وهي في اللغة مصدر قال أهل
اللغة يقال وهبت له وهباً بإسكان الهاء وفتحها وهبة والاسم الموهب بفتح الميم
وسكون الواو وكسر الهاء ، والموهبة والانهاء قبول الهبة ، والاستيهاب سؤال الهبة
وتواهب القوم إذا وهب بعضهم لبعض ، ووهبته كذا لغة قليلة والكثير تعديته باللام
ورحل وهباً ووهباً ، أي كبير الهبة لأمواله

قوله [المدونة] إلح أي كما نص عليه اللحى وإن رشد ، وحكى ابن
راشد عليه الإجماع قال (س) وقد قيل لا ثواب فيها ومن لا رم المدب أنه يثاب
عليه ، والظاهر أن المهدي إذا قصد الرياء والمدح فلا ثواب له ، وإن قصد التودد
للمعطي عافلاً عن حديث «تهادوا تحابوا» فكذلك وإن استحضر ذلك فإنه
يثاب قاله بعض الشيوع (أه) ويؤيد ذلك قول السارح ، وهذا إن صح القصد لأن
معنى صحة القصد مطابقة للوحه الشرعي

قوله [بالمعنى المصدري] ١٢٠ قال ذلك لأجل الإحارعه بقوله تمليك إذا
هو فعل وهو صفة المملك الذي هو الواهب ليحترق بذلك من الهبة بمعنى التبرع
الموهوب ، إذا لا يصح الإحارعه بتمليك ويصح أن يراد بها المعنى الأسمى ، ويقدر
مضاف في الخبر فيقال الهبة ذات تمليك وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه
فارتفع ارتفاعه

قوله [من له التبرع] أي من له أن يتبرع بالذات الموهوبة في غير هبة ،

إضافة المصدر لفاعله (دَانًا) حَرَحَ تَمْلِيكَ الْمُنْعَةِ كَالْإِحَارَةِ وَالْإِعَارَةَ وَالْوَقْفَ وَالْعِمْرَى
وَلِإِحْدَامِ الرِّقِيقِ (تُسْقَلُ شَرْعًا) حَرَحَ بِهِ مَا لَا يَقْبَلُهُ شَرْعًا كَأَمِ الْوَلَدَ وَالْمَكَاتِبَ
(بَلَا عِيَوَصٍ) حَرَحَ بِهِ الْبَيْعَ وَمِنْهُ هَبَةُ التَّوَابِ (لِأَهْلٍ) أَيْ مُسْتَحَقٍّ ، حَرَحَ
الْخَرْنَى وَنَحْوَ الْمُصْحَفِ وَالْعِدِّ وَالْمُسْلِمِ لِدَمِي (بِصِبْغَةٍ) صَرِيحَةً (أَوْ مَا يَبْدُلُ) عَلَى
التَّمْلِيكِ ، وَإِنْ مَعَاظَةً ، إِنْ كَانَ لِدَاتِ الْمَعْطَى فَقَطْ

(و) التَّمْلِيكِ (لِتَوَابِ الْآخِرَةِ) وَلَوْ مَعَ قَصْدِ الْمَعْطَى أَبْصًا (صَدَقَةً) ،
فَعَلِمَ أَنَّ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيرًا قَبْلَ قَوْلِهِ « وَلِتَوَابِ الْآخِرَةِ » دَلَّ عَلَيْهِ الْعَطْفُ
وَحَرَحَ يَقُولُهُ « مَنْ لَهُ التَّرْعُ » الصَّبِي ، وَالْمَحْمُونُ ، وَالرَّقِيقُ . وَالسَّمِيهِ وَمِنْ أَحْطَا
الَّذِينَ مَالَهُ ، وَالسَّكْرَانُ ، وَكُنْدَا الْمَرِيضِ ، وَالرُّوحَةُ فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَتَهُمَا إِلَّا أَنَّ هَتَمَهُمَا
فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ صَحِيحَةٌ مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْوَارِثِ وَالرُّوحِ ، وَكُنْدَا مِنْ أَحْطَا الَّذِينَ مَالَهُ ،
فَإِنَّمَا مَوْقُوفَةٌ عَلَى رَبِّ الدِّينِ — بِحَلَاافِ الْمَحْمُونِ وَالسَّمِيهِ وَالصَّغِيرِ فَطَائِلَةٌ — كَالْمُرْتَدِّ

وَلِإِنَّمَا قَدَرْنَا ذَلِكَ لِثَلَاثٍ يَلَزِمُ شَرْطُ التَّنْيِءِ فِي نَفْسِهِ كَأَنَّهُ قَالَ مَنْ لَهُ التَّرْعُ بَالِهَةٌ وَتَمَامًا
أَوْ صَدَقَةٌ أَيْ أَنَّ مَنْ لَهُ ذَلِكَ فَلَهُ أَنْ يَهَبَ تِلْكَ الدَّاتِ وَمِنْ لَا فَلَ
قَوْلُهُ [كَالْإِحَارَةِ] إِنْ لَحَ أَيْ وَكَالْكُحَّاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْوَكَاةِ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ
مِنْ ذَلِكَ تَمْلِيكَ دَاتٍ

قَوْلُهُ [كَأَمِ الْوَلَدَ وَالْمَكَاتِبَ] أَيْ فَلَا يَصِحُّ تَمْلِيكَ دَاهِمًا لِغَيْرِ
قَوْلُهُ [حَرَحَ الْخَرْنَى] أَيْ فَلَا تَصِحُّ لَهُ الْهَبَةُ بِأَيِّ شَيْءٍ مِنَ الْأَمْوَالِ مَا دَامَ
حَرِيْبًا لِأَنَّهُ لَا يَخْجُورُ نَفْعُهُ وَلَا التَّوَدُّدُ مَعَهُ

قَوْلُهُ [لِدَمِي] قَبِدَ فِي الْمُصْحَفِ وَالْعِدِّ الْمُسْلِمِ ، وَأَمَّا هَبَةُ غَيْرِ الْمُصْحَفِ
وَالْعِدِّ الْمُسْلِمِ لِدَمِي فَخَائِرَةٌ وَالْمُرَادُ بِالِدَمِي مَا عَدَا الْخَرْنَى

قَوْلُهُ [بِصِبْغَةٍ] إِنْ لَحَ مَتَعَلَّقٌ بِمِلْكِيكَ وَالْبَاءُ مَعْنَى مَعَ أَيْ تَمْلِيكَ مُصَاحِبِ لَصِبْغَةٍ
قَوْلُهُ [فَعَلِمَ أَنَّ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيرًا] أَيْ وَنَحْوُ قَوْلِهِ إِنْ كَانَ لِدَاتِ الْمَعْطَى فَقَطْ
قَوْلُهُ [دَلَّ عَلَيْهِ الْعَطْفُ] أَيْ لِأَنَّ الْعَاطِفَ لَا يَدُلُّهُ مِنْ شَيْءٍ يَعْطِفُ عَلَيْهِ
وَلَمْ يَوْجِدْ فِي الْكَلَامِ صَرِيحًا

قَوْلُهُ [بِحَلَاافِ الْمَحْمُونِ وَالسَّمِيهِ] إِنْ لَحَ إِمَّا كَانَتْ نَاطِلَةٌ فِي الْمَحْمُونِ وَالسَّمِيهِ
وَالصَّغِيرِ ، لِأَنَّ التَّنْأَنَ فِي فَعْلِهِمْ عَدَمُ الْمَصْلُحَةِ بِحَلَاافِ الْمَرِيضِ وَالرُّوحَةِ وَالْعَرِيمِ

• وعلم من تعريف الهبة كالصدقة أن أركانها أربعة واهب ، وموهوب ، وموهوب له ، وصيغة

وأنَّ شَرَطَ الأول أن يكون أهلاً للترع

وأن شرط الثاني أن يكون مملوكاً للواهب

وأن شرط الثالث أن يكون أهلاً لأن يملك ما وهب له . وقد تقدمت الإشارة

لذلك

فتمي وحدت الشروط صحت الهبة

* (وإن كانت مجهولة) حسناً أو قدراً حيث حصل القبول كوهبتك ما في يدي أو بنيت أو هذه الدنانير (أو كسلاً) لصيد أو حراسة وإن كان لا يصح بيعه

فإن المحر لحق غيرهم لالعدم المصلحة ، وأما بطلانها في المرتد فلروال ملكه حال الردة

قوله [كالصدقة] أى كما علم من تعريف الصدقة لأن التعريف جامع

لهما ، وإما التعاير بقصد ثواب الآخرة وقصد وجه المعطى

قوله [واهب] إلحج أى ويقال في الصدقة متصدق ومتصدق به ومتصدق

عليه وصيغة

قوله [وإن شرط الأول] أى وهو الواهب والمتصدق

قوله [أن يكون مملوكاً للواهب] أى أو للمتصدق فهبة المصوبى أو صدقته

باطلة بخلاف بيعه فإنه صحيح وإن كان غير لازم فيحور للمشتري التصرف في

المبيع قبل إمضاء المالك البيع ، لأن صحة العقد ترتب أثره عليه من حوار التصرف

في المعقود عليه ، والفرق بين بيع المصوبى وهبته أن بيعه في نظير عوص يعود على

المالك بخلاف هبته وصدقته وكل ما ليس فيه معاوضة كعتقه ووقفه فلا تصح هذه

الأشياء ولو أحرارها المالك كما تقدم في باب الوقف

قوله [وقد تقدمت الإشارة لذلك] أى في شرح قوله لأهل

قوله [وإن كانت مجهولة] دخل فيه المكاتب بتقدير عمره وهبة ملك غيره

بتقدير ملكه

قوله [أو كسلاً لصيد] أى وأما الكلب غير المأدود في اتحاده فلا تصح

هبته ولا بيعه لكونه غير مملوك شرعاً

(وَأَيْقًا وَدَيْسًا) فتصح هنته لمن هو عليه ولغيره
 * (وهو) أى الدين ، أى هنته (لإبراء) إِنْ وَهَبَ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ ، فلا بدّ
 من القول لأن الإبراء يحتاج للقول (ولأنّ) يهه لمن هو عليه بل لغيره (فَكَرَّهْنَاهُ)
 أى فهو كرهه الدين يتعين فيه الإشهاد ، وكذا دفع الوثيقة للموهوب له وقبل دفع
 الوثيقة شرط كمال لا صحة ، كالجمع بين من عليه الدين وبين الموهوب له . ولما
 شرط فيه ذلك ليكون كالخوارج

قوله [وَأَيْقًا] أى فتصح هنته وإن لم يصح بيعه

قوله [فلا بد من القول] أى ساء على أنه نقل للملك

وحاصله أنه احتلف في الإبراء ، فقليل إنه نقل للملك فيكون من قليل الهمة
 وهو الراجح ، وقليل إنه إسقاط للحق فعلى الأول يحتاج لقول ، وعلى الثانى فلا
 يحتاج له كالطلاق والعنق فإنهما من قليل الإسقاط فلا تحتاج المرأة لقول فص
 العصمة ولا العبد لقول الحرية واعلم أن ظاهر المذهب حوار تأخير القول عن
 الإيجاب كما قال القرائ وهو صريح نقل ابن عرفة ونصه ابن عتاب ومن سكت
 عن قول صدقته زماناً فله قبلها بعد ذلك ، فإن طلب علقتها حلف ما سكت
 تاركاً لها وأحد العلة

قوله [أى فهو كرهه الدين] إلح صورة رهى الدين أن يسرى سلعة من
 ريد بعثرة لأجل ويرهى المشتري عليها ديه المدي على حالد فيجوز أن أشهد على الرهبة
 وجمع بين البائع ومن عليه الدين ودفع للبائع ذكر الدين ، واعلم أنه إذا وهبه الدين
 وقام بذلك الدين شاهد واحد حلف الموهوب له لا الواهب لأن الشحص لا يحلف ليستحق
 غيره ، وأما إن دفع المدين الدين لا الواهب بعد العلم بالهبة ضمن ويؤخذ من قوله
 فكرهه صحة التصرف في الوطائف وهو أن يتحمل لإنسان مال معلوم من وطيفة
 أو حامكية فيسرل عنها لغيره إن كان ذلك البرول من غير متأنة تنى بل همة

أما إن كان في مقابلة تنى يؤخذ فإن سلم من الرنا حار وإلا مع

قوله [كالجمع بين من عليه الدين] اعلم أن في دفع ذكر الحق والجمع
 بين الموهوب له ومن عليه الحق قولان في كل قبل شرط صحة ، وقبل شرط كمال
 والمعتمد في الأول أنه شرط صحة ، وفي الثانى شرط كمال كما يؤخذ من (س)

• (وَبَطَلَسَتْ) الهة (بمائع) أى محصوله (قل الحور) أى قل حورها من واهها وإن يعير إده

وبسّ المائع بقوله (مِنْ إِحَاظَةِ دَيْسٍ) بالواهب (أو حُوسٍ) له (أو مرضٍ اقضلا) أى كل من الحور والمرص (مَمُوتِهِ) أى الواهب (أو موتٍ) للواهب قل الحور، وهو معطوف على «إحاطة ديس» (وإن) مات الواهب (قَسَلٌ) إِيصَالِيَهَا) للموهوب له (إِنْ اسْتَصَحَّحَهَا) أى الواهب معه فى سفر (أو أَرَسَلَهَا) له (فإنها تنطل، وترجع ميراثاً إذا مات الواهب قل إيصالها له — كان الموهوب له معيلاً أم لا

وشسّ فى البطلان قوله

• تسيه يصح همة الرهن لأحسى حيث لم يقبضه المرتهن من الراهن إن كان الراهن موسراً، أو رضى المرتهن وإما أطلت الهة من الرهن مع تأخرها عنه لأنا لو أطلناها لذهب الحق فيها حملة بحلاف الرهن إذا أطلناه لم يبطل حق المرتهن

قوله [وإن يعير إده] مبالغة فى الحور المائع للبطلان، وتقديره هذا إذا كان الحور المائع للبطلان بإذن الواهب، بل وإن يعير إده ولذلك يحجر الواهب على تمكين الموهوب له من الشيء الموهوب لأن الهة تملك بالقبرل على المشهور فله طلبها منه حيث امتنع وأوعد الحاكم ليحجره على تمكين الموهوب له منها قال ابن عبد السلام القبرل والخيارة معتبران إلا أن القبرل ركن والخيارة شرط كذا فى الأصل

قوله [بالواهب] أى ماله ولو كانت الإحاطة بعد عقدها والمراد تبرت دين محيط على الواهب كان سابقاً على الهة أو لاحقاً

قوله [أو موت لالواهب قل الحور] أى فهو مظل للهة وإن لم يكن عليه دين لا انتقال المال لغيره . وهذا معلوم بالأولى من الحور والمرص المصليين بالموت، وإما أى به لأجل المبالغة بعد بقوله وإن قل إيصالها إلح

قوله [إذا مات الواهب] إلح الأوصح حذف ذلك ويعقب قوله وترجع ميراثاً بقوله كان الموهوب له معيلاً أم لا فهذه أربع صور وفى كلّ أشهد أم لا فهذه ثمان كلها ناطلة ويصم لتلك الثمان الناطلة

(كموت المرسل إليه المعين) قبل إيصالها له من ربها أو رسوله فتظلى (إن لم يشهد) الواهب حين الاستصحاب أو الإرسال (أنها له) أى لفلان ، (ولا) بأن أشهد أنها له (فلا) تظلى ، ويستحقها وارثه كما إذا لم تكن الهمة معينة له ، بل حملها أو أرسلها له ولعياله فلا تظلى بموته

* (و) بطلت (بهمة) من واهبها (لثان) أى لشخص ثان غير الأول (وحار) الثانى قبل الأول ، فتكون للثانى لتقوى حانه بالخيار ولا قيمة على الواهب

قوله [كموت المرسل إليه المعين إن لم يشهد] وتحتته صورتان وهما
استصحب أو أرسل

قوله [كموت المرسل إليه] حاصل تلك الصور أن الواهب إما أن يستصحب الهدية معه أو يرسلها مع رسول ، وفى كل إما أن يقصد بالهبة عين الموهوب له أم لا . وفى كل إما أن يموت الواهب أو الموهوب له قبل قصص الهبة فهذه ثمان . وفى كل إما أن يشهد حين الاستصحاب أو الإرسال أنها لفلان أم لا فهذه ست عشرة صورة
الظلال فى عشرة منها والصحة فى ستة تؤحد من المتن والشرح

قوله [وبطلت بهمة من واهبها لثان] أى ويقصى بها للثانى حيث حار ولو كان الواهب حياً لم يقيم به مانع من مانع الهبة عند أشهد وهو أحد قولى ابن القاسم ، وقال فى المدونة الأول أحق بها إن كان الواهب حياً وهو مقابل للمشهور وشمل كلام المصنف هبة الدين لعير من هو عليه تم هبته لمن هو عليه قبل قصص الأول المصور بالإشهاد ، ودفع ذكر الحق إن كان على أحد القولين وشمل أيضاً طلاق امرأة على براعتها من مؤخر صداقها تم تبين أنها وهبته قبل ذلك فيه التفصيل المذكور فإن كانت أشهدت أنها وهبته لأحسى ودفعت له ذكر الصداق طالقاً نائماً ولزم الروح دفع مؤخره للموهوب له المذكور ، وإن كان لم تشهد ولم تدفع الذكر للأحسى فإن الروح يسقط عنه المؤخر براعتها له منه ويطلق عليه ولا يشمل كلام المتن ما إذا وهب للثانى الممعة فقط بإعارة أو إعدام . وحار المستعير أو المخدم عند أن وهب أولاً ذاته ومفعلة لشخص ، فإن الحق للموهوب له أولاً فى الممعة والداد دون البانى لما سياتى من أن حور المستعير والمخدم حرر لاه هوب له

لأول ولو حدّ في الطلب على المشهور

(أو تدنير) لما وهب قبل الحور (أو استيلاد) لأمة وهبها قبل الحور،
تمتلك الهة وأولى العتق والكتانة والمراد بالاستيلاد حملها من سيدها الواهب
بحلاف محرد الوطاء فلا يطلها

(ولا قيمة) على الواهب للموهوب له في الفروع الثلاثة

• (لا) تطل الهة (بيع) من واهبها (قبل علم الموهوب له) بالهبة
وكذا بعد علمه ولم يفرط في حورها وإذا لم تطل حبيب الموهوب له في رد البيع وفي
إحارته وأحد التمس

(ولا) - بأن ناعها واهبها بعد علم الموهوب له أي وفرط في حورها - مصى
البيع وإذا مصى (له) أي للموهوب له (التمس) وقيل التمس للواهب
(ولا تفسل دعوى مودع) بفتح الدال المهملة (وهب له) ما أودع عنده
فحصل للواهب مانع من موت أو غيره (أه قيل) الهة (قسله) أي
قبل حصول المانع ولا بد من بينة تشهد له بالقول قبله
وحاصل المسألة أن الواهب إذا وهب وديعة لمن هي عنده فإن علم وقيل

قوله [على المشهور] قد علمت مقابله

قوله [بحلاف محرد الوطاء] أي الوطاء الخرد من الإيلاد فلا يميت، ومثل
الهة فيما ذكر الوصية فإذا أوصى بأتمه لشخص تم وطئها فإن حملت منه بطلت الوصية
وإلا فلا، هـ هو الصواب

قوله [ولا قيمة على الواهب] إلح اعلم أنهم راعوا في هذه الفروع الثلاثة
القول بأن الهة لا تلزم محرد القول مع تشوف الشارع للحرية وتقوى التاني بالانقص
فلذا قيل سلطان الهة فيها وعدم القيمة للموهوب له على الواهب

قوله [ولم يفرط في حورها] أي بأن حد في طلبها

قوله [في رد البيع] أي وبأحد التمس الموهوب

قوله [أي للموهوب له التمس] أي وهو قول مطرف وهو الراجح

قوله [وقيل التمس للواهب] هو قول أشهب وهو ضعيف وكل من القولين

روى عن الإمام

قَسَلْ مَوْتَ الْوَاهِبِ صَحَّتْ اِتِّفَاقًا ، وَإِنْ قَبْلَ بَعْدِ مَوْتِهِ بَطَلَتْ عِدَّةُ ابْنِ الْقَاسِمِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى مَاتَ بَطَلَتْ اِتِّفَاقًا ، فَإِنْ ادَّعَى الْقَبُولَ قَبْلَهُ فَعَلَيْهِ الْبَيَانُ ، وَمِثْلُ الْوَدِيعَةِ الْدَيْنِ ، فَإِنْ وَهَبَهَا لَعَبْرٍ مِنْ هِيَ فِي يَدِهِ وَلَمْ يَحْرِ حَتَّى مَاتَ بَطَلَتْ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ (وَصَحَّ الْقَسُولُ) بَعْدَ الْمَانِعِ (إِنْ) كَانَ (قَسَصَ لَيْتَرَوَى) فِي أَمْرِهِ هَلْ يَقْبَلُ أَوْ لَا ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الْقَبُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ بِحِلَافِ الَّتِي قَبَلَهَا ابْنُ الْقَاسِمِ ، لِأَنَّهُ فِي الَّتِي قَبَلَهَا اسْتَمَرَ عَلَى قِصَصِ الْوَدِيعَةِ الْأَصْلِيِّ فِي هَذِهِ حَصَلَ مِنْهُ إِشْءَاءُ قِصَصِ بَعْدِ الْهَمَةِ وَهُوَ أَقْوَى (كَأَنَّ حَدَّ) الْمَوْهُوبِ لَهُ (فِيهِ) أَى فِي الْخَوَرِ أَى قِصَصِ الْهَمَةِ مِنَ الْوَاهِبِ وَالْوَاهِبُ يَسُوِّفُ بِهِ حَتَّى مَاتَ (أَوْ) حَدَّ (فِي بَرَكِيَّةٍ شَاهِدِهِ) حَيْثُ أَنْكَرَ الْوَاهِبُ الْهَمَةَ فَأَقَامَ الْمَوْهُوبُ لَهُ بَيْتَةً عَلَيْهِمَا فَاحْتَاكَ لَتَرْكِيَّةٍ وَحَدَّ فِي تَرْكِيَّتِهَا (هَاتَ) الْوَاهِبُ قَبْلَ التَّرْكِيَّةِ فَتَصَحَّ الْهَمَةُ وَيَأْخُذُهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ بَعْدَ التَّرْكِيَّةِ لِتَرْبِيلِ الْحَدِّ الْمَذْكُورِ مَرَّةً الْخَوَرِ فَالْمُرَادُ بِالشَّاهِدِ الْحَسَنِ

* (و) صَحَّ (حَوْرٌ مُسْخَرٌ) لَعَدَّةٍ «مُحْدَمٌ» بِالْفَتْحِ (و) حَوْرٌ (مُسْتَعِيرٌ) لَعَدَّةٍ (أَوْ عَيْرَةٍ) (و) حَوْرٌ (مُودَعٌ) بِالْفَتْحِ أَى أَدَّ مِنْ أَحْدَمِ عَدَدِهِ لَتَحْصَنَ أَوْ أَعَارَهُ أَوْ أَدَّعَى شَيْئًا عِنْدَ شَحْصٍ ، ثُمَّ وَهَبَهُ لَتَحْصَنَ آخَرَ ، هَاتَ الْوَاهِبُ قَبْلَ مَضَى مَدَّةِ الْإِحْدَامِ أَوْ الْإِعَارَةِ أَوْ قَبْلَ أَحَدِ الْوَدِيعَةِ مِنَ الْمَوْدَعِ ، فَإِنْ حَيَارَةً مِنْ ذَكَرَ صَحِيحَةٍ وَالْمَوْهُوبُ لَهُ أَحَدُ الْهَمَةِ ، وَلَا كَلَامَ لَوَارِثِ الْوَاهِبِ بَأَنَّ الْمَانِعَ حَصَلَ

قوله [بطلت عِدَّةُ ابْنِ الْقَاسِمِ] أَى وَصَحَّتْ عِدَّةُ أَشْهَبِ

قوله [بطلت اِتِّفَاقًا] أَى إِلَّا عَلَى الْقَبُولِ بَأَنَّ الْهَمَةَ لَا تَقْتَضِي الْقَبُولَ

قوله [وَمِثْلُ الْوَدِيعَةِ الْدَيْنِ] أَى وَكَذَا الْعَارِيَّةُ

قوله [فَإِنْ وَهَبَهَا لَعَبْرٍ مِنْ هِيَ فِي يَدِهِ] إلْحِ مَفْهُومُ قَوْلِهِ لَمْ يَحْرِ عِنْدَهُ

وَالصُّوَابُ أَنْ يَقْبَلَ فَإِنْ وَهَبَهَا لَعَبْرٍ مِنْ هِيَ فِي يَدِهِ فَسَيَأْتِي وَيُحْدَفُ قَوْلُهُ وَلَمْ يَحْرِ إلْحِ

قوله [فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ] أَى وَهِيَ مَا إِذَا عَلِمَ وَقَبْلَ قَبْلِ مَوْتِهِ ، أَوْ عَلِمَ قَبْلَ

مَوْتِهِ وَقَبْلَ بَعْدِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَلَمْ يَقْبَلَ إِلَّا بَعْدَ مَرَّتِهِ

قوله [فَالْمُرَادُ بِالشَّاهِدِ الْحَسَنِ] أَى الْمُتَحَقِّقُ فِي الْمُتَعَدِّدِ

قوله [فَإِنْ حَيَارَةً مِنْ ذَكَرَ صَحِيحَةٍ] أَى لِأَنَّ كَلَامَ مِنَ الْمُخْدَمِ وَالْمُسْتَعِيرِ حَاطَرِ

لِعَفْسِهِ ، وَحَوْرُهُ لِنَفْسِهِ مَحْرَجٌ مِنْ حَوْرِ الْوَاهِبِ فَلِذَلِكَ صَحَّ حَوْرُهُمَا وَلَوْ لَمْ يَعْلَمَا بِأَهْلِيَّةِ

قل حور الموهوب له ، لأن حور من ذكر صحيح شرعاً إذا علموا بأن ما تحت أيديهم وهبه ربه لرّيد ، بل (ولو لم يعلموا) على المعتمد قال في المدونة وأما العبد المخدم والمعار إلى أحل فقصّ المخدم والمستعير له قصّ للموهوب ، وهو من رأس المال إن مات الواهب قبل ذلك (انتهى) ، والقل عن ابن رشد وغيره أنه لا يشترط علم الأولين بذلك ولا رصاهما وقيد الشيخ المودع بالعلم ، وهو قول ابن القاسم ورحمته اللحى وغيره ولكن اعتمد بعضهم صحة حور الثلاثة ولو لم يعلموا بالهبة

* (لا) يصح حور (عناصب) لشيء وهبه ربه لعير عاصبه ، لأن العاصب لم يقص للموهوب له ، بل قص لنفسه فلا يكون قصه حوراً إلا إذا كان الموهوب له عائناً وأمره ربه أى يحوره له فإنه يصح كما قاله أبو الحسن أحدنا له من المدونة فقول العلامة الخرتى قوله ولا أمره به ، يقتضى أنه لو أمره به لجاز إلح بمول عبد أى الحسن عن العائف لا الحاصر الرشيد ، فلا يصح حور عاصب له ولو أمره ربه بالخور والله أعلم

اتفاقاً ، وألحق بهما المودع على المعتمد ، ومحل صحة حور من ذكر إذا أشهد الواهب على الهبة كما قال ابن شاس وإلا فلا كما يفيد (س)

قوله [إذا علموا] بيان لما قبل المالبة في المصنف

قوله [الأوليين] أى المخدم والمستعير

قوله [وقيد الشيخ المودع بالعلم] إنما قيد بالعلم لأن حوره لم يكن له . بل للواهب وهذا هو الفرق بين الأوليين ، والثالث والمخدم والمستعير لما كان حورهما لأنفسهما صح حورهما مطلقاً ولو لم يرصيا بذلك

والحاصل أن حور المخدم والمستعير للموهوب له صحيح مطلقاً عما بالهبة أم لا . تقدم الإحدام والإعارة على الهبة بقليل أو بكثير رصيا بالخور أم لا بشرط أن يشهد الواهب على الهبة ، وألحق بهما المودع على المعتمد

قوله [لا يصح حرر عاصب] أى على المشهور وهو مذهب ابن القاسم في المدونة

قوله [لم يقص للموهوب له] لا شك أن هذا التعليل حار في المخدم والمستعير مع أن حورهما صحيح فلعل المناسب في التعليل أن يقول لأن هذا قابض لنفسه غير إذن الواهب فقصه كلا قص

قوله [فقول العلامة الخرتى قوله ولا أمره] إلح أى قول مالك في المدونة

(و) لا حور (مُرْتَهِنٍ) بالكسر فإذا وهب رب الرهن ما رهنه لعبير المرتهن فلا يكون حور المرتهن حوراً للموهوب له فإذا مات الواهب قبل قصص الموهوب له رجع الرهن للوارث إن شاء افتككه وإن شاء تركه للمرتهن في الدين

(و) لا يصح حور (مستأجرٍ) بالكسر أى أن من أحر شيئاً لشخص بأحر معلوم ، ثم وهبه لعبيره لم يكن حور المستأجر حوراً للموهوب له (إلا أن يَهْتَمَ) الواهب (الأحرّة) أيضاً للموهوب له (قل قَسَصِيهَما) من المستأجر ، فحينئذ يكون حور المستأجر حوراً للموهوب له . لحولان يده في الشيء الموهوب بقصص أحرته بخلاف هبتها بعد قصصها فإنه لا يفيد لأنها صارت مالا مستقلاً من ماله

(و) لا يصح حور الموهوب له السابق (إذا رَحَمَت) الهبة (لواهيها بَعْدَهُ) أى بعد الحور (قبل سَمَةِ) وهو مراد الشيخ بالقرب^(١) (بإيجارٍ) متعلق « رجعت » أى رجعت لواهيها بسب إيجار لها من الموهوب له (أو إرفاق) كإعارة أو إحدام أو عُمُورَى هات الواهب وهى تحت يده . فيظل الحور الأول .

لأن الحرثى قال نقلا عن المدونة قال مالك لأن العاصم لم يقصص للموهوب ولا أمره الواهب بذلك ثم قال قرأه ولا أمره إلح

قوله [ولا حور مرتهن] إلح إن فات المرتهن قادر على رد الرهن وإبقاء ديه بلا رهن فكان مقتضاه أن حرره يكتفى أحب بأن المرتهن وإن كان قادراً على رد الرهن كما أن المستعير قادر على رد العارية إلا أن المرتهن إنما قصص للدرق لنفسه بخلاف المستعير فإنه وإن قصص لنفسه لكن لا لتوثق هكذا أحاب محتبى الأصل

قوله [ولا يصح حرر مستأجر] قال في الأصل والبرق بين المستأجر والمستعير أن الإحارة في نصر معاوضة مالية فهي لازمة للمستأجر ليس له الرجوع عنها بخلاف العارية فليست لازمة للمستعير فله الرجوع عنها فلذا كان حوره حرراً له وهو له وأيضاً يد المؤجر حائلة في الشيء المستأجر بقصص أحرته، ولذا لو وهب الأحره للمؤجر له قبل قصصها من المستأجر صح حور المستأجر لعدم حرلان يد الراهب (أه)

قواه [ولا يصح حور المرتزب له السابق] إلح طاهره سراء كان للهبة علة أم لا وهو الصواب . وتقيد المواق له بما إذا كان له عله رده (ر) كما يبيده (س)

(١) أى تفسيراً لكلمه بالقرب الواردة في متن حليل

معنى أنه لم يتم ، فإذا لم يحصل مانع فالله الموهوب له أحدها منه بعد الإرفاق قهراً عنه ليم
الخور الأول ومفهوم « قل سة » أنها لو رجعت له بعد سة أنه لا يصر في الخور
الأول ، وهو كذلك ، ومفهوم قوله « بإيجار » أو إرفاق أنه لو رجعت له بعصب
أو سرقة أو نحو ذلك أنه لا يصر أيضاً . وهو كذلك وهو معنى قول الشيخ
« بخلاف سة أو رجح محتمياً أو صيغاً فأت »

(و) صح (حَوْرٌ وَاهِبٌ) شيئاً وهو (لمحجوره) من صغير أو سمية
أو محجور كان وليه الواهب أماً أو غيره ، لأنه هو الذى يحور له

* وهذا (إنْ أَشْهَدَ) الواهب لمحجوره أنه وهو كذا ، فالإشهاد قائم مقام
الخور في غير المحجور فهذا القيد لا بد منه ولا يشترط معاينة المحجور لها ولا صرف
العلة له على أحد القواين والثاني أنه لا بد من صرف العلة في مصالحه كما في الوقف
فإن صرفها الولي على نفسه بطلت ورُحِّحَ ، وبعضهم رجح الأول (إلا) إذا وهب

قوله [أنه لا يصر في الخور الأول] ما ذكره من عدم الصرر في رجوعها بعد
سة مقيد بما إذا كانت الهبة لغير محجوره وأما لمحجوره فتبطل برجوعها للواهب
مطلتاً كما قال ابن الموار وأحاربه أن رشد وطريقة غيره أن المحجور وعيره سواء في
عدم البطلان في الرجوع بعد عام وعلى هذه الطريقة عوّل المييطي وبها أفتى ابن لب
وحري العمل انظر المواق (١ هـ ن) ، ومثل الهبة الصدقة في التفصيل في رجوعها ،
وهذا بخلاف الرهن فإنه يبطل برجوعه للرهن ولو بعد سة من حوره ، وأما الوقف إن
كان له علة فكالهبة في التفصيل ، فإن لم يكن له علة كالكتب فإنه لا يبطل
وقف ما عاد له بعد صرفه وقد مر ذلك

قوله [ولا يشترط معاينة المحجور لها] أى للحياة المفهومة من الخور ولا
يشترط معاينة الشهود لها أيضاً فتى قال الولي للشهود اشهدوا أى وهبت التتبع الغلاي
لمحجورى كفى سواء أحضر لهم أم لا

قوله [ورجح] المرحح له ابن سلمون

وقوله [وبعضهم رجح الأول] أى وهو المعتمد الذى حرى به العمل ،
والفرق بين ما هنا وبين الوقف حيث اشترط في الوقف صرف العلة قولاً واحداً أن الوقف
باق على ملك الواقف ، والخارج عن ملكه إما هو العلة فذلك اشترط صرفها قولاً واحداً

لمحجوره (مالا يُعرفُ بعَيْنِهِ) كالدراهم وسائر المتليات من مكيل أو معدود أو مورون ومحو حواهر، فلا تصح حيازته لمحجوره ولا بد من إحراجه عن حوره قبل المانع وإلا بطلت ورجعت ميراثاً، ولو حتم عليها مع بقائها عنده ولا يكتفى فيه بالإشهاد كما في الذي يعرف بعينه، لأن ما يعرف بعينه كأه مع الإشهاد حرج من يده بحلاف مالا يعرف

(أو) إلا إذا وهب لمحجوره (دارٌ سُكْنَاهُ) فلا تصح حيازتها لمحجوره، وتبطل إذا استمر ساكناً بها حتى مات الواهب ويكتفى بإحلاؤها من شواعله ومعاينة البنية لذلك، ولو بقيت بعد ذلك تحت يده، كما في النقل بحلاف، إلا يعرف فلا بد من إحراجه عن يده كما تقدم (إلا أن يسكن الواهب) (أقلّها) ويكفي (الأكثر) فتصح الهبة في الجميع، وتكون كلها للمحجور بعد المانع، لأن الأدل نابع للأكثر ومثل دار السككى غيرها كالتيات يلبسها، والدواب تركت وكذا مالا يعرف بعينه،

واعلم أن الولي إذا وهب لمحجوره فإنه يحور إلى أن يبلغ رشيداً فإذا بلغ رشيداً حار لنفسه، فإن لم يحر نفسه بعد الرشد وحصل مانع للواهب بطل. فإن جهل الحال ولم يدرك هل بلغ رشيداً أو سميهاً والحال أن الراغب حصل له مانع والشيء المهرّب تحت يده فمزالا المعتمد منهما حملته على السه وحينئذ فتصح الهبة لما تقدم أن الرشد لا ينت إلا بسية

قوله [ولا بد من إحراجه عن حوره] أي لا بد في صحته الهبة من إحراجه عند أحسن قبل المانع سواء أحرجه غير محتيم عليه أو محرمًا عاياً حلافاً لظاهر (ع) من أنه يقتضي اشتراط الختم

وقوله [ويكتفى بإحلاؤها من شراعه] حاصله أن دار السككى لا بد فيها من إحلاء الولي لها من شواعله ومعاينة البنية لتحليتها. سواء أكرهاها أولاً ومساها أو وهبه شيئاً من مدرسه وأما عبر دار السككى والمادوس من كل ما يعرف بعينه فيكتفى بالإشهاد بالصدقة والهبة وإن لم تعاین البنية الحيازة بالإشهاد يعنى عنها وظاهر المصنف أن هذا التصحيح حاصل بدار السككى وليس كذلك بل هو حار في هبة الدار مطاقماً كما في (س)

إذا أخرج بعصه . وأبقى العص بيده ، فالأقل تابع للأكثر ، وإن سكن النصف بطل النصف الذى سكن (فقط) وصح ما لم يسكن (و) إن سكن (الأكثر) ، وأكبر الأقل (بطلَ الجميع) لأن الأقل تابع للأكثر كما تقدم وتقدم أن مثل الدار غيرها ، فتحصل أن حيازة الولى لما وهبه لمحوره صحيحة ، إلا فيما لا يعرف بعينه وإلا فى دار سكناه ، ما لم يتحلل عن الأكثر ، فإنه يصبح الجميع وإن استعمل النصف بطل فقط وإن استعمل الأكثر بطل الجميع حتى فيما تصح له حيازته ، وإلا أخرج عن اليد فيما لا يعرف ، كالاستعمال فى غيره فتندر فى ذلك قال المتيطى فإن كانت الدار التى سكن تبعاً لما لم يسكن ، والياب الذى أسس تبعاً لما لم يلس ، والناس الذى لم يحرقه تبعاً لما أخرج من يده وحاره الغير ، حار ، وإلا لم يجر (انتهى)

● (وحرّ للأب) فقط لا الخد (اعتصارها) أى الهة أى أحدها (من والده) قهراً عنه بلا عوض (مطلقاً) ذكرراً أو أنثى ، صغيراً أو كبيراً . فقيراً أو عيباً ، سميهاً أو رشيداً . حارها الولد أو لا والحق عبد المحققين أن الاعتصار يكون بكل

قوله [فالأقل تابع للأكثر] أى فيقال إذا كان العص الذى أخرج هو الأكثر صحت كلها وإلا بطلت كلها

● تسيه تصح هبة أحد الروحين للأحرمة أعماً معيماً وإن لم ترفع يد الواهب عنه للضرورة حيث حصل الإشهاد فى غير دار السكى ، وأما دار السكى فإن كان الواهب الروحة لروحها صح وكفى الإشهاد ووضع يد الروحة لا يصر لأن السكى للرحل وهى تبع له بخلاف العكس كما يؤخذ من حایل وشراحه

قوله [صحيحة] أى مع الإشهاد

قوله [كالاستعمال] إلح أى فيحرى منه التمسيل المتقدم

وقوله [قال المتيطى] إلح توصيح له

قوله [الذى] حقه التى وقد يقال ذكر باعتار الملبوس

قوله [والناس] مراده ما لا يعرف بعينه من التليات ، وإن كان الناس فى الأصل معاه القد

قوله [عبد محققين] أى كما نقل (س) عن ابن عوفه وابن رشد وليس فى قوله

لعط يدل على استرحاع الهبة من ولده له سواء كان بلعط اعتصار أو غيره
(كأم) يجوز لها الاعتصار لكس إذا (وهت) صغيراً (دا أب) فأولى الكبير ،
لا يتيماً فليس لها الاعتصار منه ويحل كونهما لها الاعتصار من دى الأب (ما لم
يَسْتَيْتِمَّ) بعد الهبة ، فإن تيم فليس لها الاعتصار منه ، لأن يَتِمُّه مموت للاعتصار
على المذهب ، خلافاً للحمي فالحاصل أن الأم لها اعتصار ما وهته لولدها غير
اليتيم لا من تيم ولو بعد الهبة

(إلا فيما) وهب للولد و (أريدَ به الآخرة) أى توانها لا مجرد ذات الولد ،
فلا اعتصار لهما لأنها صارت حيثد كالصدقة وكذا إذا أريد بها الصلة والحيان
(كصدقة) على ولد فلا اعتصار فيها (ما لم يَسْتَيْتِرْ طُهُ) أى اعتصار

صلى الله عليه وسلم « لا يخل لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها إلا الوالد » . ما يدل
على شرط لعط الاعتصار

قوله [لكن إذا وهت صغيراً دا أب] أى محل حرار اعتصار الأم من
الصغير بشرطين إذا كان دا أب حين الهبة ولم يتيم حين إرادة الاعتصار وأما الكـ
النال فلها الاعتصار مطلقاً كان دا أب أم لا لأنه لا يَتِمُّه لبقد أبيه ولو حـ
أحد الأبوين بعد الهبة لولد هل لوليه الاعتصار أم لا قال فى حاشية الأصل والظاهر
الأول لأن وليه ممرلته

قوله [فالحاصل أن الأم] إلح حاصل فقه المسألة أن الأم إذا وهبت لولدها
فإن كان وقت الهبة كبيراً كان لها الاعتصار كان لولدها أب أم لا وإن كان صغيراً
كان لها الاعتصار إن كان له أب ، عاقلاً كان الأب أو محمولاً . وسراً أو معسراً فإن تيم
الصغير بعد الهبة فهل لها الاعتصار بطراً إلى حالة وقت الهبة وليس لها الاعتصار بطراً
للحالة ائراهة قولان المعتمد الثانى وإن كان الولد الصغير حين الهبة يتيماً فليس لها
الاعتصار قولاً واحداً ولو بعد بلوعه

قوله [وكذا إذا أريد بها الصلة والحيان] أى بإرادة الصلة والحيان من الأب
أو الأم تمتع من الاعتصار . وأما الإسهاد على الهبة فلا يكون ماعداً من اعصارها
خلافاً لما فى الحرثى و (عب) قال (بن) وانظر من أين أتاه
قوله [كصدقة] فيه أن ما أريد به ثواب الآخرة صدقة فى كلامه تشبه

الصدقة أو الصلة فإن اشترطه فله ذلك

ثم ذكر مواقع الاعتصار بقوله (إِنْ لَسَمَ تَمَسَّتْ) الهبة عند الولد ، فإن فاتت - (لا محاولة سوق) - بل بزيادة أو نقص في داتها ، فلا اعتصار وأما محاولة الأسواق بعلو أو رخص فلا تمنع الاعتصار قال ابن عرفة تعبير الأسواق لعو (وَلَمْ يُسَكَّحْ) الولد (أَوْ يُدْأَيَسْ) بالنساء للمفعول فيهما فهو بصم ياء المصارعة وفتح الكاف (لها) أى لأحلها ، قيد فيهما على المعتمد والمراد بالإينكاح العقد ، فتي عقد لذكر أو أنثى لأحل يسرها بالهبة ، أو أعطى ديناً ، أو اشتريا شيئاً في دمتها لذلك فلا اعتصار ، لا لحد داتهما أو لأمر غير الهبة فللولد الاعتصار على المذهب

السبب نفسه وحاصل الخواص أنه شبه الصدقة التي وقعت بلفظها بالصدقة الواقعة بلفظ الهبة

قوله [فإن اشترطه فله ذلك] فإن قلت سة الصدقة عدم الرجوع فيها فكان مقتضاه عدم العمل بالشرط يقال وسة الحس عدم الرجوع فيه ، وإذا اشترط المحسن في نفس الحس بيعه كان له شرطه
قوله [بزيادة أو نقص] كما إذا كبر الصغير أو سمى الهريل أو هرل الكبير ومن باب أولى العتق أو التدبير

قوله [تعبير الأسواق لعو] أى على المشهور لأن الهبة وزيادة القيمة ونقصها لا يعلق له بها كقلها من موضع لآخر كما في الحرشي
قوله [قيد فيهما] أى في المداينة والإينكاح والتقيد بكونهما لأحلها هو الذي في الموطأ والرسالة وسماع عيسى
قوله [أو أعطى] أى من ذكر وحقه الألف

قوله [لا لحد داتهما] أى لا إن كان الإينكاح أو المداينة لحد دات الذكر والأنثى

قوله [أو لأمر غير الهبة] إلح تحصل من كلامه أن المانع من اعصار الأوبس قصد الأحس المداينة أو عقد الكاح لأحل يسر الموهوب له بالهبة ، وأما قصد الولد وحده فلا يجمع ، وقيل يكفي في مع الاعتصار قصد الولد ذلك وعليه فسط كلام المصنف بالنساء للفاعل

(أو بِمَرَصٍ) الولد الموهوب له فلا اعتصار ، لتعلق حق ورثته بالهبة
(كواهب) أى كمرصه المخوف ، فإنه مانع من الاعتصار ، لأن اعتصارها
قد يكون لغيره (إلا أن يَهَبَ) الولد لولده (على هذه) أى على حالة من هذه
(الأحوال) كأن يكون الولد متروحاً أو مديناً أو مريضاً أو يكون الولد مريضاً فله
الاعتصار

(أو بِرُولِ المَرَضِ) القائم بالواهب أو الموهوب له ، فله الاعتصار بحلاف
روال الكاح أو الدين قال ابن القاسم لأن المَرَضِ لم يعامله الناس عليه ، بحلاف
الكاح والدين (انتهى) - وهذا التعليل يقضى أن روال الفوات كروال المَرَضِ
• (وكرهه) لمن تصدق بصدقة (تَمْلُكُ صَدَقَةٍ) تصدق بها على غيره (بغير

قوله [أو مَرَضِ الولد الموهوب له] أى مَرَضاً مخوفاً
قوله [إلا أن يهب الولد لولده على هذه] استثناء منقطع لأن ما قبله كانت
الهبة لغير مدين ومتروح ومريض بحلاف المستثنى
قوله [لم يعامله الناس عليه] أى بل هو أمر من عند الله فإذا رآه عاد
الاعتصار بحلاف الكاح والدين فإن كلا منهما أمر عامله الناس بعد الهبة عليه
فيستمررون على المعاملة لآلله لأنه لا يباح بابها عيستم على عدم الاعتصار
قوله [كروال المَرَضِ] أى فى كرهه يسوّع الاعتصار
قوله [وكره لمن تصدق] إلخ طاهره أنه يكره تريها وهو قول اللحى وابن
عبد السلام واتوصيح وقال الناحى وجماعة بالحریم واره اه ابن عرفة لسيبهه فى
الحديث بأفصح شئ وهو عود الكلب فى قبته ولما أراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه
شراء ررس تصدق بها بها الهى صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال له « لا تشتره
وأو أعطاكه بدينهم واحد فإن العائد فى صدقته كالكلب يعرد فى فيه » وقول اللحى
إنه مثل بغير مكلف فلا يتعلق به حرمة شبع عليه ابن عرفة وقال إن التصد من
التسبيه الدم وزيادة التفسير وهو يدل على الحرمة (أهـ بن) ولا فرق فى كراهة تملك
الصدقة بالنوحه المذكور بين كرهها واحدة كالركاه والدر أو مبدوء ولو بداو بها الأدلاك
ويستثنى من قوله وكره مملك صدقة الصدقة المسماة بالغارية لما تقدم فى فوائده وحار لمع
وقائم مقامه اشتراء ثمرة أعراها إلخ ، والعمرى فى معنى الحكام يحور للمعمر أو

لإرث) بل شراء أو هبة أو صدقة ، وأما تملكها بالإرث فمحرم لا كراهة فيه ،
وأما الهبة فلا كراهة في تملكها وكذا يكره تملك الدات يكره تملك المصقة ، أى يكره
الانتفاع بها كما أشار له بقوله

(و) كره (رُكُوبُهَا) ولو تصدق بها على والده ، وأولى الحرث أو الطحن عليها
(و) كره (انتفاع) لمتصدق بها (بعلّةٍ بها) من ثمة وابن وكراء ويشمل ذلك
القراءة فيها إن كانت كتاباً (ويُسْفِقُ) أى يحور لولد تصدق عليه والده بصدقة
أن يسفّق (على والدٍ افتقرَ) أنا كان أو أما (مها) أى من الصدقة التى تصدق
بها على والده لوحوب الإنفاق على الولد حيث

(وله) أى للوالد المتصدق على والده بعد أو أمة (تقويمٌ حاريةٍ أو عدي)
تصدق به على ولده الصغير أو السفيه ولذا قال (لمحجوره) الصغير أو السفيه وقوله
(للضرورة) متعلق بـ «حار» المقدر أى أن محل الحوار إن اقتضت الضرورة
ذلك ، كأن تعلقت بهسه بالحارة أو أحاح لخدمة العبد بحيث إذا لم يقومه على نفسه

ورثه أن يتاعرا من العمر بالصح ما أعمره وإن كان حياة المعمر لأبها من المعروف
إلا أن تكون معينة فيمفع ، ولكل واحد من ورثة المعمر بالكسر أن يتتري قدر ميراثه
مها لا أكثر (أه) باحتصار ويستثنى منه أيضاً التصديق بالماء على مسح أو غيره
فيحور له أن يشرب منه لأنه لم يقصد به الفقراء فقط ، بل هم والأغنياء كما لبعض
شراح الرسالة ، وفي العلمى عليها من أحرص كسرة لسائل فلم يحده فلا بد أن كان
معيناً أكلها محرجها وإلا فلا ، وفي الدواد إن أحرصها له فلم يقلها فليعطها لغيره
وهو أشد من الذى لم يحده

قوله [وأما الهبة فلا كراهة] إلح أى التى بعصر دليل ما يأتى
قوله [وكذا يكره تملك الدات يكره تملك المصقة] إلح أى وأما من تصدق
بعملة الحيوان دون داته تم باع الدات فله شراء الدات كما نقله ابن عرفة عن مالك
قوله [ويصدق] إلح هذه المسألة التى بعد ما كالمستثنى من قوله وكره تملك صدقة
قوله [أن يسفّق على والدٍ افتقر] إلح أى وكذا يسفّق على روحته من صدقة
تصدق بها عليه وإن كانت عية لرحوب بفقها عليه للباح لا للمعمر
قوله [تقويم حارية] إلح أو شراء ما ذكر لنفسه وليس بالارم تقويمها

لتعدي عليه واستخدمه وأرتكب الحرمة

'(وَيَسْتَقْصِي) في القيمة بأن يأخذها بأعلى القيم ، لا بدون قيمة المثل واحترار بالمحذور عن الرشيد فليس لولده ذلك ، لأنه كأحس ومثل الصدقة الهبة التي لا تعتصر

• (وَحَارَ) للواهب (شَرَطُ الثَّوَابِ) على هبته أى العوض عليها . وتسمى هبة ثواب ، وسواء عيّن الثواب أم لا

(وَلَرِمَ) الثَّوَابِ (بِتَعْيِينِهِ) إذا قبل الموهوب له ، فإلزمه دفع ما عين كإثابة دينار أو هذا الثوب أو اللدانة والمراد التعيين ولو بالوصف كتوب صفته كذا

• (وَصَدَّقَ الْوَاهِبُ) عند التنازع (في قصده) أى الثواب يمين بعد القصص (إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عُرْفُ بَصْدِهِ) أى الثَّوَابِ ، فإن شهد العرف بصدده

بالمعدول . بل المراد يشترى من نفسه لنفسه بالسداد كما في (ن)

قوله [فليس إلهه] هكذا نسخة المؤلف والمناسبات والده

قوله [لأنه كأحس] أى وحيب كان حكم الأحس فالأحس في العبد أو الحارة لذلك الرشيد لا لأبيه فله أن يرأسه بهما سبع أو غيره

قوله [ومثل الصدقة الهبة] إلح أى في جميع ما تقدم

وله [شرط التراب] أى اشتراطه حال كون الاشتراط مقارناً للقطها

قوله [عين الثَّوَابِ أم لا] أى فاعيين غير لارم قياساً على نكاح المويص

وهذا هو المعتمد وقيل إن اشترط العوضى عقدها فلا بد من تعيينه قياساً على البيع

قوله [بتعيينه] أى بعين قدره ونوعه كان التعيين من الموهوب له أو الواهب

ويرصى الآخر

والحاصل أنه إذا عين الثَّوَابِ واحد منهما ورصى الآخر فإنه يلزم الموهوب له

دفعه إذا قبل الهبة ولس له الرجوع عن الثَّوَابِ بعد تعيينه وإن لم يقصص الهبة كما في الدوصح نقله شتبي الأصل

قوله [في قصده] أى لا شرط له لأنه إذا ادعى الواهب اشتراطه فلا بد

من إثباته ولا يطر لعرف ولا غيره

قوله [إن لم يشهد عرف] أى إن انصف شهادة العرف بصدده بأن شهد

العرف له أو لم يشهد له ولا عليه

فلا يصدق وأما التنازع قبل قصصها ، فالقول للواهب مطلقاً ، وأو شهد العرف بعدم الثواب وقلنا « يمين » ، طاهره أشكل الأمر أم لا ، وهو أحد التأويلين والثاني أن الواهب إنما يحلف إذا أشكل الأمر بأن لم يشهد العرف له ولا عليه ولم توجد قرية ترحح أحد الأمرين . وإلا عمل على العرف أو القرائن ولا يمين ومحل تصديق الواهب في دعوى الثواب (في غير) المقد (المَسْكُوكِ) ، وأما هو فلا يصدق الواهب ، لأن الشأن فيه عدم الإتيان إلا لشرط أو عرف واستثنى من قوله « وصدق الواهب » إلح قوله

(إلاّ الروحاني والوالدين) ونحوهما من الأقارب الذين بينهم الصلة ، فلا يصدق الواهب في دعواه الثواب لقضاء العرف بعدمه فيمن ذكر كالمسكوك (إلا لشرط) حال الهبة فيعمل به مطلقاً حتى في المسكوك ، (أو قرية) تدل على ذلك فإنه يصدق ، ويقصى له بالتواضع لكن في غير المسكوك وأما هو فلا تكفي فيه القرية ولا بد من الشرط ويكون ثواب المسكوك عند الشرط عرصاً أو طعاماً لا مسكوكاً لما فيه من الصرف أو الدل المؤخر

قوله [وأما التنازع قبل قصصها] محترق قرأه بعد القصص

قوله [أشكل الأمر] أي بأن لم يشهد العرف له ولا عليه

وقوله [أم لا] أي بأن شهد العرف له

قوله [والثاني] إلح هذا هو أظهر القولين كما في المجموع

قوله [في دعوى الثواب] أي دعوى قصده وأشار إليه بـهذا إلى أن قول

المصنف في غير المسكوك متعلق بصدق ، وفيه أنه يلزم عليه تعاقب حرق متعدي اللفظ والمعنى عاملاً واحداً إلا أن يقال إن الثاني أحص من الأول نحو حلت في المسحود في محراه وهو حائر كما ذكره في الحاشية

قوله [أو قرية] من ذلك حريان العرف بها

قوله [عند الشرط] أي أو العرف

قوله [لما فيه من الصرف] أي إن كان من غير صبه وقرأه أو الدل أي إن

كان من صبه

قوله [المؤخر] راجع للآتين

(وَلَرِمَ) عند عدم تعيين الثواب (وَاهِيَهَا) مفعول مقدم (لا الموهوب له) عطف عليه بلا (القيمة) فاعل «لرم»، أى يلزم الواهب قبول القيمة إذا دفعها له الموهوب له، وأما الموهوب له فلا يلزمه دفعها لأن له أن يقول له حدد هبتك لا حاجة لى بها وهذا إذا قصها، وأما قبل قصها فلا يلزم الواهب قبولا بل له الامتناع ولودفع له الموهوب له أصعاف القيمة، ولا يلزم الموهوب له دفع القيمة ولو قص الهمة كما تقدم

(إِلَّا لَصَوْت) عند الموهوب له (مَرَبْدٍ) أى زيادة فى ذاتها، ككبر الصغير أو سن الهريل (أو نقص) كعمى وعور وعرج وشلل وهرم، وأولى حروح من يندم موت أو بيع ونحوه، ولا يعتبر حوالة الأسواق فيلزمه حيثئذ دفع القيمة يوم قص الهمة (وَأَتَيْتِ) الواهب أى أتاه الموهوب له (ما يقصى عنه) أى عن الموهوب (بيع) أى فى البيع، أى ما يصح أن يكون ثمناً فى البيع بأن يكون سالماً من الربا والعن، فلا يقصى عن النقد نقداً لما فيه من الصرف أو البدل المؤخر ولا عن الطعام طعاماً ولا عن اللحم حيوان من حسه ولا عكسه

● **مسألة** قال فى معين الأحكام احتلف فى الذى يتب جهلاً عما لا تواب فيه أو المتيب عن الصدقة فقال مالك يرد إليه - وانه ولا تنبى له إذا فات (١٥٨ تب) قوله [وأما الموهوب له] إلح أى والحرص أ التواب لم يعين وأما إذا عين ورصى به الموهوب له فإنه يلزمه دفعه قصصها أو لا كما مر قوله [عند الموهوب له] احترر به عما إذا فات سد الواهب فلا يلزم الموهوب له دفع القيمة ولا يلزم الراب القصص ولو بدل له أصعاف القيمة قوله [أى ما يصح أن يكون ثمناً فى البيع] أى عوضاً عن الشيء المسع فى السلم بأن يراعى فيه شروط بيع السلم زيادة على أصل شروط البيع ما عدا الأحل فإنه لا يشترط هنا فيقال يشترط أن لا يكرها طعامين ولا نقدين ولا شيئاً فى أكثر من ٤ أو أحود إلا أن تحلف المفعة كتماره الحمر فى الأعراية

قوله [ولا عكسه] أى بأن يقصى عن الخيران لحمًا من حسه ومعلوم أن دوات الأربع المباحة الأكل كلها حس كما أن الطيور كلها حس وحيرانات البحر كلها حس ومعهوم «من حسه» أن قصاؤه يعبر حسه يحور ما لم يكن الحيوان طعاماً

ولا عن العرض عرص من حسه لما فيه من السلم الفاقد لشرطه ، ولما فيه من سلم الشيء في نفسه ، فيثاب عن العرض طعام ودراهم ودناير وعكسه ، وعرص من غير حسه همة الثواب كالبيع في غالب الأحوال لأنها تحالفة في العرص كجهل العوص والأحل ولا يقيتها حوالة الأسواق ولا يلزم عاقدتها الإيجاب والقبول وإذا أثناه ما يقصى عنه في البيع لزم الواهب قبوله وإن معيماً حيث كان فيه وفاء بالقيمة وليس له أن يقول حيث لا أحد إلا سلباً

(إلا) أن يتيه (نحو حطّط) وتى مما لا تحرى العادة بإثباته كالطين والآحر بصم الحيم (فلا يسلّمه قبوله) فإن حرى عرف بإثباته لزمه القبول

حكماً كحيوان قلت مفعته أو لا مفعه فيه إلا اللحم أو لا تطول حياته فلا يحور القضاء عنه لحماً ولو من غير حسه ولا القضاء به لأنه طعام بطعام قوله [ولا عن العرض عرص] نسخة المؤلف نصب نقداً وترك النصب في حيوان وعرص وكان مقتضى العربية نصب الجميع وساء الفعل للفاعل أو رفع الجميع وسأله للمفعول

قوله [الفاقد لشرطه] أى شرطه هو راجع لقوله فلا يقصى إلح ، وكذا قوله لما فيه من سلم الشيء في نفسه الأولى عطفه بالواو لأنه علة ثابتة أو يقال ترك لأنه علة للعلة

قوله [فيتاب عن العرض] إلح تبريع لما استوفى الشروط قوله [وعكسه] أى يتاب عن الطعام عرص ودراهم ودناير اجمعاً وانفراداً قوله [وعرص من غير حسه] راجع للإثباتة عن العرض قوله [لأنها تحالفة في العرص] تعليل للتقييد بالعالم قوله [وإذا أثناه ما يقصى عنه في البيع] من حملة ما حالفت فيه الهمة البيع فتحصل أنها تحالفة في جهل العوص والأحل ولا يقيتها حوالة الأسواق ولا يلزم عاقدتها الإيجاب والقبول ، وإذا أثناه ما يقصى عنه في البيع لزم الواهب قبوله إذا كان الموهوب له قص الهمة وإن كان معيماً إلح ما قال السارح

قوله [بصم الحيم] أى مع مد الهمة قوله [فإن حرى عرف بإثباته لزمه] هذا كله في غير المعين وأما المعين وقت

• (وللمأدون له) في التحارة همة الثواب من ماله (والأب من مال محجوره) الصغير أو السميعة (همة التواب) لا غيرها ، فلا يحور كما لا يحور له الإبراء من مال محجوره ولا يحور لوصي ولا حاكم ولا غير مأدون له همة تواب وإلا إبراء

• ولما فرع من بيان الهمة انتقل يتكلم على العُمرى وحكمها ، لأنها من قبيل الهمة ، فقال

• (وحارَت العُمرى) ، والمراد بالحوار الإدن فيها شرعا ، فهي مدونة . لأنها من المعروف ، وعرفها بقوله

(وهي) أى العمرى (تمليكُ ممعة) شئ (مملوك) عقاراً أو غيره . إنساناً أو غيره كعكرس وغير (حياة المَعْطَى) بفتح الطاء . والطرف متعلق بتمليك أى مدة حياة المعطى (بغير عِوَصٍ) فحرج بقوله « تمليك ممعة » تذكير

الهمة فيلزمه قوله إن حارَ شرعاً وإن لم يحجره عرف ولا عادة كما تقدم

• تسميه قال (ع) جميع ما مرى الهمة الصحيحة إركات قائمة فإن مدت ارم فيها القيمة ويقضى عنها بما يقضى به عن تن المبيع من العين . وأما الفاسدة ورد إن كانت قائمة وإن فانت لرم عوضها مثل التلى وفيمة المقوم

قوله [وللمأدون] حر مقدم والأب معطوف عليه وهمة التواب مستأدوسر

قوله [لا غيرها] أى كالتبرعات

قوله [ولا يحور لوصي ولا حاكم] مختبر الأث

وقوله [ولا غير مأدون له] مختبر المأدون فهو ألف وشر مشوش

قوله [وإلا إبراء] هكذا نسخة المؤلف والمناسبت حذف الألف لأنه معطوف

على همة

قوله [الإدن] أى وليس المراد به المستوى الطرفين بدليل ما بعده

قوله [إنساناً أو غيره] أى كتياب وحلى وسلاح وحيوان قال في كد

الهابت من المدونة قيل فإن أعمر توباً أو حليماً قال لم أسمع من مالكا في التياب شيئاً

وأما الحللى فأراه عملة الدار وفيها في العارية ولم أسمع في التياب شيئاً وهي علمى عنى

ما أعارها عليه من الشرط . أبو الحسن يريد أنه إذا بقى من التوب شئ بعد موت

المعمر رده وإن لم يبق منه شئ فلا شئ له (أه)

الدات بعوض وبغيره ، والأول بيع والثاني هبة أو صدقة وحرّح بقوله « مملوك » ما ليس بمملوك كإقطاع من إمام أو إسقاط حق ، من نحو وقف وإلا فباطل وحرّح بقوله « حياة المعطى » الوقف المؤبد ، وهذا المؤقت بأجل معلوم ، وحرّح به الإعارة أيضاً ، وقوله « المعطى » بالفتح يقتضى أنها إذا كانت حياة المعطى بالكسر أو حياة أحى - كريد لا تسمى عمرى حقيقة وإن حارت ، وهو كذلك ، لأنها إما تنصرف عند الإطلاق لحياة المعطى بالفتح وإذا قال المالك أعمرت دارى مثلاً ، حمل على عمر المعطى بالفتح فلا كلام لو ارث المعطى بالكسر إذا مات وحرّح بقوله « بعير عوض » الإحارة وهى إحارة فاسدة للجهل بالأجل (كأعمرتُك) أو أعمرت ريداً (أو) أعمرت (وأرتك) مثلاً ولا يشترط لفظ الإعمار ، بل ما دل على تملك الممعة و « أو » مانعة حلولاً ، فتحوز الجمع كأعمرتك ووارثك ، فيصدق كلامه ثلاث صور

قوله [والأول بيع] أى أو هبة ذراب
قواه [كإقطاع من إمام] أى لأن الإمام لا يملك الإقطاع التى يقطعها
لعص الناس وتقدم الأعرى ذلك
قوله [أو إسقاط حق] أى كساكن بيت موقوف فيسقط حقه لآخر حياته
قوله [وإلا فباطل] انظر ما معنى هذا اللفظ وقد يقال معناه وإلا يكن
الشيء غير المملوك إقطاعاً من إمام أو إسقاط حق من نحو وقف بل كان تملك
ممعة ملك الغير بلا تشبه فباطل وإنما كان باطلاً ، لأن تنصرف الفصولى بعير معاوضة ناصل
قوله [وحرّح بقوله حياة المعطى] إلح أى فلا يقال لما ذكر عمرى
قوله [وحرّح به الإعارة أيضاً] أى مدة معاوضة غير مقيدة بحياة المعطى
بالمع وإلا كانت عمرى لأن العمرى لا يشترط فيها لفظ مخصوص
قوله [وحرّح بقوله بعير عوض] إلح إنما كانت إحارة لأنها تملك ممعة
قوله [للجهل بالأجل] أى لأن مدة حياة المعطى مجهولة
قوله [بل ما دل على تملك الممعة] أى بعير عوض مدة حياة المعطى
قوله [فيصدق كلامه ثلاث صور] إلا أنه إن أعمره ووارثه معاً لا يسحق
الوارث إلا بعد موته كوقف عليك وولدك على قول مالك حيث كان الوالد أحوج
للمع السالك - رابع

(دَارَى أو نحوها) مما يملكه كعملى أو فرسى أو عبىرى وأما الأئمة فإن
أعمرها لامرأة أو لمحرمها حار ، وإلا فلا لما فيه من إعاقة الفروع

(وَرَحَعَت) العمرى بمعنى الشىء المعمر إذا مات المعمر بالفتح (للمعمر)
بالكسر إن كان حياً (أو وأرثه يوم موته) إذا مات لا يوم المرحع فلو مات عن
أخ حر مسلم وابن كافر أو رقيق فأسلم ، أو تحررت مات المعمر بالفتح رجعت للأخ ،
لأنه الوارث يوم موت المعمر بالكسر

(وهى) أى العمرى (فى الحَوْر كالهنة) فإن حارها المعمر بالفتح قبل
حدوث مانع تمت ، وإلا بطلت فيحرى فيه قوله وبطلت مانع قبل الحور إلح .

ولكن المعمول به فى الوقف قول المعيرة وهو مساواة الوالد للولد ولو كان أحوج ، ولعل
الفرق بين العمرى لا تكون للوارث إلا بعد موت المورث و بين الوقف حيث سوى فيه
بين الولد والوالد على قول المعيرة إن مدلول العمرى العمر فكأنه إنما أعمار الوارث بعد موت
مورثه وأما إذا أعمره فقط أو وارثه فقط فإن المعمر يستحق المنفعة حالاً

قوله [وإلا فلا] أى بأن أعمرها لرحل أحسن غير محرم

قوله [للمعمر بالكسر] إلح فلو حررت المعمر بالفتح أرضاً أعمرت له ومات
أحدها ربها ودفع لورثته أجرة الحرث وإن شاء أسلمها لهم خربت تلك السنة وأحد
مبهم أجرة متلها فإن مات المعمر بالفتح وبها ررع وفات الإناث فلو ررته الررع
الموحد ولا كراء عليهم . لأن مورثهم ذو شبهة وقت الررع والعلة لدى الشبهة فإن لم
يست الإناث كان لهم الررع وعليهم الأجرة

قوله [لأنه الوارث يوم موت المعمر] أى فقد ملك الدات من يومه

● **تتمة** لو قال حس عليكما حياتكما وهى لأحرهما فهو حس عليهما ما دام
حيين فإذا مات أحدهما رجعت للآخر ملكاً يصعب بها ما شاء وأما أو قال حس
عليكما فقط فإنها ترجع للآخر حساً فإذا مات الآخر رجعت مراجع الأحاس وقيل
ترجع ملكاً للمحس أو وارثه وهو الراحح وأما الرقى فلا تحور حساً ولا ملكاً
كدوى دارين أو عديين أو دار وعد قال كل لصاحبه إن مت قبلى فهما لى وإن مت
قبلك فهما لك ، فالمراد إن مت قبلى فدارك لى مصمومة الإدارى وإن مت قبلك فدارى لك

مصنومة لدارك، وإنما مع لما فيه من الخروج عن وجه المعروف والمخاطرة ، فإن وقع ذلك واطلع عليه قبل الموت فسخ، وإن لم يطلع عليه إلا بعد الموت رجعت لواثرتهما ولا ترجع مراجع الأحاس لفساد العقد كذا في الأصل ، ولكن قال (سب) محل فساد العقد فيما ذكر إن وقع ما ذكر في عقد واحد ، وأما من فعل بصاحبه هذا في وقت ففعل به الآخر مثله في وقت آخر من غير دخول على ذلك فهو حائر أى وتصير كالوصية ، والله أعلم

باب

في اللقطة وأحكامها

● (اللَّقْطَةُ) بضم اللام وفتح القاف اسم عبد الفقهاء لما يلتقط بفتح القاف والقياس لغة أن فُعْلَانَةً بضم الفاء وفتح العين يستعمل في الفاعل الذي يقع منه الفعل كثيراً ، كصُحْرَكَة وهُمْرَة وأُمْرَة لكثر الصلح والهمر واللمر وأن ما يلتقط بفتح القاف يسمى لقطة يسكونها (مالٌ) فغيره ، لا يسمى لقطة كالصيد والحر ، إلا أنه إذا كان صغيراً يسمى لقيطاً (مَعْصُومٌ) أى محترم شرعاً فحرح الركاز ومال الحرني (عَرَصَ) بفتح العين والراء (للصباغ) بأن وجد مصبغة في عامر

باب

أى في حقيقتها ، والمراد بأحكامها مسائلها ومناسة هذا الباب لما قبله أن في كل فعل حير ، لأن الواهب فعل حيراً يعود عليه توابه في الآخرة والملتقط فعل حيراً وهو الحفظ والتعريف يعود عليه توابه في الآخرة قوله [اسم عبد الفقهاء لما يلتقط] أى وأما في اللغة فوجود الشيء على غير طلب ، وهذه الالة أشهر لعائتها الأربع الثانية صم اللام وسكرن القاف الثالثة لقطة بضم اللام وفتح القاف ممدودة الرابعة لقط بفتح اللام والقاف بلاهاء قوله [كالصيد] أى فاصطياد السمك من الماء والطير والوحش من البرارى ، قل دحوله في حور العير لا يسمى مالا فهو حارج هذا القيد كحروح الحر وقد يقال إنه مشكل بل يقال إنه مال أكنه عير معصوم أى محترم شرعاً فيحرح مما حرح به الركاز ومال الحرني وأمل قوله [يسمى لقيطاً] أى لأن اللقيط صغير آدمى لم يعلم أمره ولا أمه حر أو مشكوك فيه

قوله [بفتح العين والراء] أى محملاً مسياً للماعل لا نالته يد مسياً للمفعول لإيهامه أن ما صاع ولم يقصد صباغه لا يسمى لقطة ، ومعنى عرص للصباغ أى

بالعين المعجمة أو عامر بالمهملة صمد الأول ، وحرّح به السرقة ونحوها مما كان في حبط صاحبه ولو حكماً ، كما لو وضعه في مكان ليرجع إليه . وكالتمر المعلق والخب في الررع والخرين ، وحرّح الإبل أيضاً إذا لم يعرض لها صباغ (وإن) كان المال المعصوم (كلياً) مأدوراً فيه . وأما غيره فليس مال (وفسراً وحيماًراً) ونال على الكلب لثلاً يتوهم من مع بيعه أنه ليس مال ، وعلى ما بعده لثلاً يتوهم أنه كصالة الإبل لا يلتقط

• (وَرُدَّتْ) اللقطة وحبواً (بمعرفة العصاص) بكسر العين المهملة طرفها من حرقة صُرَّت بها أو كيس (و) معرفة (الوكأء) بالمد وهو الحيط الذي ربطت به

• (وَقُصِيَ) له أي لم عرفها (على دى العدد والورن) أي على من عرفهما دون العصاص والوكأء (بيمين) وأما إن عرف العدد فقط أو الورن فقط

عرض له الصباغ فهو من باب القلب نحو عرض الخوص على الماقة كما في الحاشية

قوله [بالعين المعجمة] هو الخراب

قوله [وحرّح به السرقة ونحوها] إلح المناسب أن يقول حرّح به ما كان في حبط صاحبه إلح فإن أحده يسمى سرقة لا لتطة

قوله [والخرين] يصلح للتمر والخب

قوله [إذا لم يعرض لها] صباغ أي بأن كاذب في محل أو من شأنها توحد فيه

قوله [وأما غيره] أي غير المأدور فيه من الكلاب

قوله [من مع بيعه] أي على مسهور المذهب خلافاً لسحود حيث قال أبيه وأصح نتمه

قوله [وعلى ما بعده] يعنى الفرس والحمار وسيأتي الفرق بين الإبل وغيرها

قوله [وَرُدَّتْ اللقطة] إلح أي ولا يجوز لأحدها أن يأخذ من ربهما أجرة وهو المسمى بالخلاوة إلا على سبيل الهبة والصدقة

قوله [طرفها] إنما سمي عاصاً أحداً له من العنص وهو التي لأن الطرف

يتنى على ما فيه

قوله [أي على من عرفهما] أي العدد والورن ومعناه أن أحد الشخصين عرف

فيقضى لمن عرف العماص والوكاء بلايين

(وإنْ وَصَفَ) شخص (ثانٍ وَصَفَ) شخص (أولٌ ولم يَمُصِلْ) الأول (بها) انفصالاً لا يمكن معه إشاعة الخير (حَلَمَها وَقُسِمَتْ بَيْنَهُما) وأما لو انفصل انفصالاً لا يمكن معه إشاعة الخير ، احتصن بها الأول

(كُسُكُولِيهِما) معاً ، فتقسم بينهما وقضى للحالف على الباكر (كُسَيْسَتَيْنِ) تساويان في العدالة أقام كل منهما بية (لَمْ يُؤْزَحَا) معاً أى لم تذكر كل منهما تاريخاً ، فإنهما يخلعان وتقسم بينهما ويقضى للحالف منهما على الباكر كما يقضى لدى الأعدل (وإلا) — بأن أرحا معاً — (فلأقدم تاريخاً لا للأعدل) ، ولو تأخرت تاريخاً

العماص والوكاء والآخر عرف العدد والورن فيقضى لعارف العماص والوكاء بيمين

قوله [وإنْ وصف شخص ثانٍ] حاصله أن اللفظة إذا وصفها شخص وصفاً يستحقها ولم يَمُصِلْ بها انفصالاً لا يمكن معه إشاعة الخير بأن لم يَمُصِلْ أصلاً أو انفصل بها لكن لا يمكنه معه إشاعة الخير ، ثم جاء شخص آخر ووصفها بوصف مثل الأول في كونه موجباً لاستحقاقها سواء كان عين وصف الأول أو غيره ، فإن بكل واحد منهما يخلف أنها له وتقسم بينهما إن حلها أو نكلا ويقضى للحالف على الباكر ، أما لو انفصل بها الأول انفصالاً لا يمكن معه إشاعة الخير فلا تنبئ للثاني ، لاحتمال أن يكون سمع وصف الأول أو رآها معه فعرف أوصافها

قوله [فتقسم بينهما] أى ولا يرجح الأول الذى أحدها بوضع اليد لأن الرحيح بالخور إما هو في المحبوبات وهذا مال علم أنه لقطة كذا قال ابن القاسم ، وقال أشهب إنها تكون للأول الذى أحدها لترحيح حانه بالخور كذا في (س)

قوله [كما يقضى لدى الأعدل] أى إذا أقام كل بية عادلة لكن إحدهما أشد عدالة فيقضى لصاحبها ولعله يمين ، لأن زيادة العدالة مبررة شاهد كما يأتى في الشهادات

قوله [تأخرت تاريخاً] الحملة حال من أعدل أى لا تقدم الأعدل في حال تأخر تاريخها

• (ولا صمان على) ملتقط (دافع بوجه حائري) حيث أتى ثان تأتت من الأول، ولو بسية ويصير الكلام بعد ذلك بين المدعى الثاني وبين من أحدها، ويجرى الحكم على ما تقدم فلو السية يقدم على غيره

وواصف العفاص والوكاء يقدم على واصف غيرهما أو أحدهما ودو السية المؤرحة يقدم على ما لم تؤرح فإن أرتحا معاً قدم صاحب الأقدم تاريخاً وإن لم يؤرحا لعدم الأعدل فإن تساويا قسمت بينهما إن حللها أو بكلا، هذا مذهب ابن القاسم

(واستؤني) أي يحب التبرص وعدم الدفع ناحتها والحاكم لمن أتى (بالواحدة) فقط من صفتي العفاص والوكاء لا من غيرهما كما في القفل (إن حهل) الواصف (غيرها) أي غير الواحدة لعل غيره أن يأتي تأتت مما وصفها فيستحقها

قوله [حيث أتى ثان تأتت من الأول] أي بأن من الثاني العفاص والوكاء والأول العدد والورن

وقوله [وارسية] أي وأركان تدرتها للثاني بالسية

قوله [فلو السية يقدم على غيره] أي وتبرع له من يد ذلك الغير

قوله [على واصف غيرهما] أي بأن وصف العدد زار

وقوله [أو أحدهما] أي أن اقتصر على العفاص والوكاء معطوف

على غيرهما

قوله [على ما لم تؤرح] ما واقعة على بسية والأولى من

قوله [لم يؤرحا] أي الملك وقيل السقوط

قوله [فإن تساويا] أي في العدالة والمارح وحرداً عدماً

قوله [إن حها أو بكلا] أي فكلاهما كحلتهما على مذهب ابن القاسم

حلفاً لمن قال إيهما إذا بكلا تقي بيد الملتقط ولا تعطى لواحد منهما

قوله [إن حهل الراصف غيرهما] أي بأن حال حين السؤال لا أدري ما هو

أو كسب أعلمه وبسيته ولا يعارض الاستياء ما مر من دفعها لراصف العفاص دون من

عرف الورن والعدد لأن دفعها لا ينافي الاستياء

فإن لم يأت أحد بأثنت من الأول أو لم يأت أحد أصلاً أحدها الأول

(لا) إن (عَلِطَ) أى ادعى العلط بأن ذكر الصفة الثانية على خلاف ما هي عليه ، فقبل له كدبت ، فادعى العلط ، فلا يستأى ولا تدفع له أصلاً بخلاف الحاحل فإنه معدور حيث قال لا أدرى أو سبته قال ابن رشد وهو أعدل الأقوال الثلاثة وإليه أثار بقوله « على الأطهر » ، تانيها أنهما سواء في القول ، ثالثها أنهما سواء في عدمه

(فإن أثبت غيره) أى غير الحاحل بالأخرى (أكثر) بأن عرف العفاس والوكاء معا (أحدها) دون الأول الآتى بالواحدة فقط ويبقى ما إذا ذكر الأول العفاس فقط أو الوكاء ، وذكر الثانى الصفة الثانية فقط ، هل تكون بعد الاستيلاء للأول ؟ لأن الثانى لم يأت بأثنت — كما يفيد — أو تقدم — أو تقسم بينهما بعد حلصهما ؟ واستطهر لتمامهما في الوصف ، والأسقية لا تقتضى اسحقاقا

• (وَوَحَسَ) على من وجد لقطه (أحدها لحوف حائس) أى عند حوف

قوله [فإن لم يأت أحد بأثنت من الأول] أى بأن كان وصف الأول أكثر إساتناً هذا هو المراد ، وأما إذا تساوى في الإثبات فإنها تقسم بينهما كما مر

قوله [قال ابن رشد وهو أعدل الأقوال] أى قال وهو أعدل الأقوال عدى بخلاف ما إذا عرف العفاس والوكاء أو أحدهما وعلط في الصفة فقط كأن قال سادقة فإذا هي محايب أو بالعكس ، أو قال هي يريديّة فإذا هي محمديّة أو العكس ، فإنها لا تدفع له اتماقاً

قوله [ووحس على من وجد لقطه] حاصل هذا المبحث أن مرید الالتقاط إم أن يعلم أمانة نفسه أو حياتها أو يتك فيها ، وفي كل إما أن يحاف الحائس لو ترك الأخذ أو لا فيحب الأخذ شرطين إن حاف الحائس ولم يعلم حياة نفسه بأن علم أمانتها أو شك فيها. فإن علم حياة نفسه حرم الأخذ حاف الحائس أم لا ، وإن لم يحف الحائس كره علم أمانة نفسه أو شك فيها بالوحوط في صورتين وكذا الحرية وكذا الكراهة هذا حاصل ما يؤخذ من الشارح وهو التحرر

حائس لا يعرفها ليحفظها لربها من الحائس (إلا أن يعلم حياته هو في حرم) أحدها
(والآ) يحف حائساً (كثيرة) أحدها مع علمه أمانة نفسه ، وكذا لو شك
في حياة نفسه بالآولى

● (و) وح (تعريضها) على من التقطها (سنة) كاملة (إن كان لها
نال) (و) يعرف (بحو الدلو والديار) - فأقل - (الأيام) لأنها لا تلتفت إليها
الموس كل الانعامات قال في المقدمات ما قل وله قدر ومبعة ويشع ربه به ويطلبه
يعرف اتفاقاً ، وفي تعريفه سنة أو أياماً قولان وما قل ولا يطلبه عادة فلاس القاسم
هو لمن وحده ليس عليه تعريفه فإن شاء تصدق به (انتهى) قال اس عبد السلام
وعلى القول الثانی أولَ بعضهم المدونة وهو الذى عليه الأكثر من أهل المذهب وغيرهم
(انتهى) ، فالتشيع رحمه الله تعالى ترك قول الأكثر ورد عليه ، «لو» بقوله «ولو
كدلو» ، ويحس درحاً على قول الأكثر لأنه المعتمد والتعريف يكون
(بمطمان طليها وساب المسجد) لا داخله (في كل يومين أو ثلاثة) مرة

قوله [لا يعرفها] صفة لحائس

وقوله [ليحفظها] علة لقوله «أحدها»

قوله [ولا يحف حائساً كره] اعلم أنه إذا لم يحف حائساً وعلم أمانة نفسه
فتلاية أقوال الاستحباب والكراهة والتفصيل . يستحب فيما له نال ويكره في غيره
واحتار التونسي من هذه الأقوال الكراهة مطلقاً ، وأما إذا لم يحف حائساً وشك في أمانه
نفسه فالكراهة اتفاقاً

قوله [إن كان لها نال] أى بأن كانت فوق الدلو والديار

وقوله [فأقل] أى أقلية لا تصل للتأه

قوله [قال في المقدمات] أى اس رشد

قوله [وعلى القول التالى] أى في تعريف التنىء القليل الذى له قدر ومبعة أياماً

قوله [بقوله ولو كدلو] أى حيث قال وتعريره سنة ولو كدلو

قوله [وساب المسجد] أى ومثله السوق

قوله [لا داخله] أى فهو مكروه لاحترام المسجد

قوله [في كل يومين] هذا في غير أول رمان التعريف إذ في أوله يسعى أن

(نفسه أو يمين يثيق به) لأمانته ولا ضمان عليه إن دفعها لأمين يعرفها
* (أو) يعرفها غيره (بأجرة منها ، إن لم يثيق) التعريف (مثليه) لكونه من
أولى الهيئات ، وإلا صمم ، كما لو تراخى في التعريف حتى هلك

(و) عرفها (بالبلدين إن وُحِدَتْ بينهما) لأنها حينئذ من مطاوعها
* (ولا يذكّر) المعروف (حسبها) من ذهب أو فضة أو ثوب أو نحو
ذلك ، بل يوصف عام كأمانة أو مال أو ثمن ، لأن ذكر حسبها الخاص ربما
أدى بعض أدهان الخدائق إلى ذكر عقاصها ووكائنها باعتبار العادة

يكون أكثر من ذلك في كل يوم مرتين ، ثم في كل يوم مرة ، ثم في كل يومين
مرة ، ثم في كل ثلاثة أيام مرة ، ثم في كل أسبوع مرة ، كما ذكره شارح المطاوعة
في حاشية الأصل

قوله [نفسه] معلق بتعريفها كما أن قوله بمطاع طلبها كذلك لاختلاف
معنى الباعين لأن الباء الأولى بمعنى في والثانية للآلة

قوله [ولا ضمان عليه إن دفعها لأمين] إلح أي وإن لم يساوه في الأمانة ،
والفرق بينه وبين المودع حيث يصمم إن أودع ولو أمينا لغير عذر أن ربهما لم يعينه
لحفظها بخلاف الوديعة

قوله [إن لم يثيق التعريف مثله] قيد في قوله أو بأجرة منها

قوله [وإلا صمم] أي وإلا بأن كان ممن يعرف مثله واستأجر من يعرفها
مها وصاعت منه صمم وهذا القيد تنوع فيه المصنف حليلا التابع لاس الخاحب ، إن
عرفة وطاهر اللحى عن ابن شعبان أن للملتقط أن يدفعها لمن يعرفها بأجرة منها
ولو كان ممن يلي تعريفها نفسه إذا لم يلتزمه (أهـ)

قوله [وعرفها بالبلدين] إلح قال اللقاني طاهر كلامهم ولو كانت إحداهما
أقرب من الأخرى ، ويسعى إذا كانت أقرب إلى إحداهما من الأخرى
قربا متأكدا بحيث يقطع القاطع بأنها من هذه دون الأخرى أنه إنما عرفها في
التي هي أقرب

قوله [كأمانة] مثل ذلك من صاع له صائع

(ولا يُعَرَّفُ) شيء (تافيه) وهو ما لا تلتفت إليه النفس عادة ، كدول الدرهم الشرعى وعصا وسوط ، وكقليل من تمر أو ربيب وله أكله إذا لم يعلم ربه ، وإلا مع وصم وتقدم أن ما فوق التافيه إذا لم يكن له مال قوى ، كالدلو والديار والدرهم الشرعى يعرف أياماً مختصى الطر على قول الأكثر فالأقسام ثلاثة .

• (وله) أى للملتقط (حَسَنُهَا) أى اللقطة عنده (بعدها) أى السنة اعلمه أن يظهر صاحبها (أو لا يَصْدُقُ بها) عن ربها أو عن نفسه (أو التملكُ) لها بأن يموت تملكها . (ولو) وحدها (ممكّة) وله أحد هذه الأمور الثلاثة وقيل إن لقطة ممكّة يجب تعريضها لأعمالها ظاهر الحديث ولا يجوز تملكها ولا التصديق بها • (وصيّن) الملتقط (فيهما) أى في التصديق بها ولو عن ربها وفي بنية

قوله [ولا يعرف شيء تافيه] قدم أولاً أن مال مما كان فوق الديار وبحره يعرف ستة وبحر الدار والديار يعرف الأيام وأفادها أن التافيه لا يعرف

قوله [وإلا مع] أى وإلا بأن علم ربه وإنما مع أكله حينئذ لأنه لم يكن لقطة . بل من أكله رآه الناس المائل

قوله [أى للملتقط حسنها] إلخ اعلم أن ما ذكره المصنف من حيز الملتقط من الأمور الثلاثة إذا كان غير الإمام وأما الإمام فليس له إلا حسنها أو بيعها لصاحبها ووضع تمهتها في بيت المال وليس له التصديق بها ولا حلالها ستة خلاص ما ورد من خلاف غير (أدع)

قوله [وتبيل إن أمطه مكة] إلخ أى كما هو لناحى وفاقاً للشافعى

قوله [ملا ظاهر الحديث] أى وهو قوله عليه الصلاة والسلام « لا تحل لقطة الخ » وقوله عليه الصلاة والسلام « إن لتطهها لا تحل إلا لمسلم » فقال الشافعى والناسخ إن الاستثناء معيار العدم وذكر هذه الحماة عدل ولا تحل فيها أداً وهى « ولا يسر صيدها ولا يحتل حلالها » أى لا تقطع حديقتهما والأصل حادى العطوفات فى المبنى الأندى رآحبات المشهور بأن حادى قبل الستة وإمامه صلى الله عليه وسلم على ذلك فى مكة مع أن الستة عام فى مكة وغيره لا يتوهم عدم تعريض تطهها انصراف

ساح فتاما

تملكها إذا حاء ربها

(كَسِيَّةٌ أَحَدَهَا) أى كما يصمى إذا أحدها بية تملكها (قبلها) أى قبل السنة ، لأنه تلك الية صار كالعاصب فيصمها لربها ولو تلتب سماوى بعد تلك الية وأولى لو بوى التملك عبد القاطها

(و) صمى فى (ردّها لموصعها) ، الذى أحدها م و أولى لغيره (بعد أحدها للحمط) والتعريف ، سواء ردها بعد سَعْد أو قرب ، وهو قول ابن رشد وقال اللحمى إن ردها بقرب فلا صمى وهذا معنى قول الشيخ « إلا بقرب هأويلان » ومفهوم للحمط — أى التعريف — أنه إن أحدها بية الاعتيال فلا صمى بردها لموصعها مطلقاً لوحوب ردها عليه ، وأما لو أحدها ليسأل عنها معاً فلا صمى إن ردها بقرب لوحوب الرد عليه فوراً

وصمى إن ردها سَعْد ، وهذا الدال ، هو محمل قولنا فى ترح كلام الشرح « وعن بعد صمى » أحدها للحمط أم لا ، أى بأن أحدها ليسأل عنها معيماً

قوله [وأولى لو بوى التملك] إلح اعلم أن الصور ثلاث الأولى ما إذا رآها مطروحة فدى أحدها تملكاً تم تركها ولم يأحدها فتلت الثانية ما إذا بوى تملكها وأحدها فتلت الثالثة ما إذا أحدها للتعريف تم بوى تملكها قبل تمام السنة ، فى الصرة الأولى لا صمى عليه لأن بية الاعتيال وحدها لا تعتبر ، وفى الثانية الصمى قطعاً لمصاحبة فعله لبيته ، وفى الثالثة لا صمى عليه عبد ابن عبد السلام بطراً إلى أن بية الاعتيال محردة عن مصاحبة فعله وقال غيره بالصمى بطراً إلى أن بية الاعتيال قد صاحبها فعل وهو الكف عن التعريف ، وارتصاه (ح) ومثى عابه شارحا

قوله [والتعريف] عطف تفسير

قوله [فلا صمى بردها لموصعها] أى بل الصمى بإبائها لمخالفة الواجب

قوله [وصمى إن ردها بعد] إنما صمى فى المعد لأن الشأ أن صاحبها حاء

للمكان بقرب وأيس منها فلا يعرد فى المعد

قوله [وهو محمل قولنا فى شرح كلام الشيخ] إلح لكن قوله فيه أحدها

للمحط أم لا حروح عن الموضوع لأن الموضوع أنه أحدها لا للمحط بل ليسأل

- (والرقيق) في الالتقاط (كالحُرِّ) في جميع ما تقدم من وحب أو حرمة أو كراهة وتعريف وغير ذلك وليس لسيده معه مه
- (و) الصمان إن وحب عليه نما مر (قَسْلَ السَّيَةِ) يكون (في رَقَسَةٍ) فيباع فيها ما لم يفسد سيدة وليس له إسقاطه عنه وبعد السنة يكون في دمه فيتبع بها إن عتق ولا يباع فيها
- (واه) أي للملتقط - حرّاً أو رقيقاً - (أَكْلُ ما يَفْسُدُ) لو تركه ، كثير يد ولحم وفاكهة وحصر ، بحلاف التمر والربيب ونحوهما مما لا يفسد ، فليس له أكله (ولو) وحده (بقريّة) كما لو وحده بعلاة من الأرض (ولا صمان عليه) في أكله

- قوله [والرقيق] أي بجميع أنواعه
- قوله [من وحب] أي وهو في صورتين
- وقوله [أو حرمة] أي وهي في صورتين أيضاً
- وقوله [أو كراهة] أي وهي في صورتين أيضاً
- وقوله [وتعريف] أي وحب تعريف من سه أو أيام
- وقوله [وغير ذلك] أي كالأمرر الثلاثة التي يفعلها بعد أمد التعريف وناى الأحكام التي تقدمت
- قوله [وليس لسيده معه مه] أي الالتقاط لأنه يعرفها حال خدمته فلا تشمله
- قوله [وبعد السنة] أي إذا صاعت بعد السنة تتعريف أو تصدق بها وتملكها
- قوله [بحلاف التمر] إلح سيأتي يصرح المتى بهذا المجهوم فلا حاجة لذكره هنا فإنه أوضح التعقيد
- قوله [ولو وحده بقريّة] ما علة على أكل ما يفسد
- وقوله [كما لو وحده بعلاة من الأرض] تشبه في حوار الأكل فالأولى أن يقدر قبل الماعة لأنه لا يوهم عدم حوار أكل حيث كان بعلاة من الأرض وإنما يوهم لو وحده بقريّة
- قوله [ولا صمان عليه في أكله] الصمير عائد على ما يفسد . والمعنى لا صمان عليه في أكله بعد الاستيلاء تدر ما يحاف عليه الفساد طاهره مطلقاً قل ثمه أو كثر ، ولكن صرح ابن رشد بأنه إن كان له ثمن بيع ووقف ثمه وقال في

(كغيره) أى غير ما يفسده كالتمر والربيب فله أكله ولا صمان عليه (إن لم يكن له ثمن) لقلته حداً ، نحو التمرة والربيبة فإن كان له ثمن فليس له أكله فإن أكله صمن

* (و) له أكل (شاة) من صمان أو معر وحدها (بمقيمتها) لا بعمران وعسر عليه حملها للعمران ، ولا صمان عليه فى أكلها فإن تيسر حملها وحب عليه حملها وتعريفها على المعتمد (وإن حملها) أى الشاة التى يحور أكلها لعسر حملها ، بأن تكلف حملها

المجموع له أكل ما يفسد وصمن ماله تمن (أه)

قوله [فليس له أكله] هذا طاهر إن كان مما يعرف بأنه كان ثمنه يريد على الدراهم ، فإن كان مما لا يعرف فلا وجه لمع أكله ، وإنما إذا أكله صمنه لربه إن كان له تمن فتأمل

قوله [فإن أكله صمن] أى حيث وحدره

وحاصل التحرير فى هذه المسألة أنه إذا التقط طعاماً فلا يحلو إما أن يفسد بالتأخير أولاً وفى كل إما أن يكون مما يعرف أو أقل مما يعرف أو لا تمن له أصلاً كالتمر والربيبة والعسة فهذه ست فإن كان مما يفسد أكل بعد الاستيلاء قليلاً ، فإن طهر ربه فلا صمان عليه مطلقاً على ما للمصنف وحليل ، وصمن قيمه إن كان له تمن على ما لاس رشد والمجموع ، وأما إن كان مما لا يفسد فإن كان مما يعرف عرفه وحرى فيه أحكام التعريف المتقدمة ، وإن كان مما لا يعرف أكله وصمنه لربه إن كان له تمن فتأمل

قوله [ولا صمان عليه فى أكلها] هذا يؤيد القول بعدم الصمان فى الطعام الذى يفسد مطلقاً ، بل هو أحرى ولذلك اقتصر عليه شارحنا وحليل قوله [فإن تيسر حملها وحب عليه] إلح أى فإن أكلها حيث صمن إن علم ربه

قوله [وعلى المعتمد] أى وما فى (عب) من حوار الأكل مطلقاً تيسر حملها أو لا فصعيف كما فى (س)

للعمران (حَيَّةٌ عُرِّقَتْ) وحبواً وعلى ربها أحره حملها وإن حملها مذبوحة
وربها أحق بها إن علم قبل أكلها وعليه أحره حملها

(و) له أكل (بقرةٍ محلٍّ حَوْفٍ) من ساع أو جوع أو عطش ببقاء -
وعَسَّرَ سوقها - للعمران ولا صماً عليه فإن تكلف سوقها عرفت كالشاة

والخاصل أنه في المدونة سوى بين القرة والشاة محل الحوف في عسر الإتيان
بهما إلى العمران فلذا قلنا

(عَسَّرَ سَوْقُهُمَا) للعمران فإن تيسر وحب حملهما وتعريفهما وقد تقدم أيضاً
(و) إن وجدت (بأمن) أى محل مأمو (تُرِكَتْ) فإن أكلها صمس،

وإن حملها للعمران عرفت كما لو وحدها به

(كإيلٍ) فإنها ترك وحبواً (مُطْلَقاً) وحدها بصحراء أو بالعمران
إن حاف عليها أم لا، وقيل إن حيف عليها من حائن أحدث وعرفت أو بيعت
ووقف تمها لصاحبها، وقيل إن حيف عليها من الساع كانت في حكم العم
لواحدتها أكلها وقيل بل تؤخذ لتعرف إذا لا مشقة في حملها

قوله [وعلى ربها أحره حملها] أى يحبر ربها بين أحدها ودفع أحر
حملها أو تركها لمن حملها فحملها كالسقة عليها لا يتبع به دمه ربها بل في
عسها إن ساء ربها دفعه أو تركها فيه خلافاً لما ترهه عبارته أولاً وآخرها من بحتم
أحره الحمل على ربها

قوله [وحب حملهما وتعريفهما] أى ويؤخذ من ربهما أحره الحمل أو
يركها لمن جاء بهما كما تقدم فقوله وقد تقدم أيضاً أى في مسألة الساه

قوله [وإن حملها للعمران عرفت] أى أن حراً وحالاً الواجب من الترك
واطر في هذه الحالة هل يلزم ربها أحره حملها أولاً لتعديده بالحمل ١

قوله [حاف عليهما أم لا] أى في (س) المعتمد من مذهب مالك تركها
مطلقاً قال في المتدمات - بعد أن ذكر عدم القفاة الإيل - قيل إن ذلك في
جميع الرمان وهو ظاهر قول مالك في المدونة والعنتية وقيل هو خاص برمان العذل
وصلاح الناس وأما في الرمان الذي فسد فالحكم فيه أنها تؤخذ وتعرف فإن لم يعرف
ربها بيعت ووقف تمها فإن أيسر منه تصدق به كما فعل عثمان رضي الله عنه لما دخل

(وإن أُحْدِثَ) الإبل للعمران تعديا (عُرِّقَتْ) سة (ثم) بعد تعريفها سة (تُرِكَتْ) بمحلها الذى أحدثت منه

• (وله) أى لمن التقط دانة - من حمار وبقر وفرس - (كِرَاءُ دَانَةٍ) التقطها (لِعَلَمِهَا) أى لأجل علمها (منه كِرَاءٌ مأهولاً) أى لا يحشى عليها منه وحية أو مشاهرة

(و) له (ركبؤها) من موضع التقاطها (المَوْصِيهِ) وإن لم يعسر قودها (وإلا) بأن أكرها لغير علمها أو أريد منه أو كراء غير مأمون فعطت أو هلكت أو ركبها لغير موضعه أو فى حوائجه (صَمِصَ) قيمتها إن هلكت أو أُرِشَ العيب إن تعيت، وما راد على علمها إن لم تهلك (و) له (عَلَمْتُهَا) من لى وسمى وإن راد على علمها ، (لا) أى ليس له (نَسَلْتُهَا)

الماس فى رسمه الفساد وقد روى عن مالك أيضاً (هـ)

قوله [ثم بعد تعريفها سة تركت] قد علمت أن هذا فى رمن العدل والصلاح لا فى مثل رمادنا

قوله [كراء دانة] إلح إنما حار له ذلك مع أن ربها لم يؤكله فيه لأنها لا بد لها من نفقة عليه فكان ذلك أصلح لربها . وإظهار أنه إذا أكرها وحية كراء مأموناً ثم حاء ربها قبل تمامه فليس له فسحه لوقوع ذلك العقد بوجه حائر كذا فى حاشية الأصل قوله [صمص قيمتها إن هلكت] أى ويقدم فى الصمان المستأجر فى الكراء لغير المأمون لأنه ماشره والملتقط متسب

قوله [وما راد على علمها] أى إذا أكرمت لأجل العلف وراد من كرائها شئ على العلف لم يكن للملتقط أحده لنفسه، بل يقيه لربها إذا حاء عند سلامتها قوله [وله علمها] أى فى مقابلة نفقتها إذا أنفق عليها من عبده ولم يكرها فى علمها ولم يستعملها فى مصالحه

قوله [من لى وسمى] بيان للعلة المرادة ها

قوله [وإن راد على علمها] أى وهو الموافق لرواية ابن نافع خلافاً لظاهر نقل ابن رشد وسماع القرين من أن له من العلة بقدر علمه والرائد عليه لقطعة معها قال فى الحاشية وفى كلام الأحهورى ميل لرحيح ما نقله ابن رشد

وصوفها وشعرها

• (وَوَحَبَ لَتَقُطُّ طِفْلٍ) أى صغير لا قدرة له على القيام بمصالح نفسه من نقمة وغيرها والمراد بلقطة أحده للحفط (كَيْفَايَةً) أى وحب كفاية إذا وحده جماعة ممصبة، أو كان المكان مطروفاً للناس ولا تعين على من وحده لقطة . ويسمى الطفل الملقوط ، لقيطا ، وعرف ابن عرفة اللقيط بقوله صغير آدمى لم يعلم

قوله [وصوفها] أى سواء كان تاماً أو غير تام فهو لربها مثل السبل يكون لقطة معها

• تسميه : لو أنفق الملتقط على اللقطة من عبده كل النقمة أو بعضها كما لو أكرها فقس الكراء عن نفقتها وكمل الملتقط بنفقتها من عبده فربها محير ربي أن يسلم له اللقطة في سقته أو يمتددها من الملتقط لدفع النقمة . وذلك لأن النقمة في ذات اللقطة كالحياة في رقة العبد إن أسلمه المالك لا تنيء عليه ، وإن أراد أحده عزم أرتس الحياة وحيث قلنا بجوار ربها ورصى بركها في النقمة . ثم أراد أحدها ثانية ودفع النقمة لم يكن له ذلك ، لأنه ملكها للملتقط بمجرد رصاه ، والظاهر - كما قال شيخ متبايحا العدوى - أن عكسه كذلك أى إذا دفع له النقمة ثم أراد أن يسلمه السبيء الملقط ويأخذ منه النقمة فليس له ذلك

قوله [ووحب لتقط صل] ظاهره ولو على امرأة ويسعى أن يتبدد بما إذا لم يكن لها روح وقت إرادتها الأحد أولها وأد لها فيه وإلا فلا يحب عليها لأن له معها . فإن أحدثه زعيم إيدنه كان له رده لحل مأموه يملك أحده منه فإن لم يردده وكان لها مال أنفقت عليه منه وإن أد لها في أحده فالسقة عليه وإن كان لها مال لأنه بالإذن صار كأنه الملتقط كذا في حاشية الأصل

قوله [ممصبة] إنما قال ممصبة لأجل أن يشمل من سد فصدراً ومن صل عنه أهله ويستير إلى أنه لا بد أن يوحد في غير حرر إذا أحد من في الحرر سرقة قوله [ولا تعين] أى وحب عينا كما في الإسهاد ولو علم حياة نفسه في دعوى رقيقته متلا هيلرم الالقاط ، وترك الحياة . ولا يكون علمه بالحياة عذراً يسقط عنه الوحب لعظم حرمة الآدمي

أنه ولا رقه ، فحرج ولد الراية المعلومه ومن علم رقه لثقة لا لقيط (انتهى)
 (وثقة ثقه) وحصانته واحدة (على ملئقة) حتى يبلغ قادراً على الكس
 ولا رجوع له عليه (إن لم يُعْطَ) ما يكفيه (من القى) أى بيت المال ، فإن
 أعطى منه لم تحب الثقة على الملتقط (إلا أن يكون له) أى اللقيط (مال من
 كسبه) أدخلت الكاف الصدقة والخس ، فإن كان له مال صفته من ماله
 ويحوزه له ملتقطه ، فعلم تقديم ماله ثم إلى ثم الخاص (أو يوحد معه) مال مربوط
 بتوبه (أو) يوحد مال (منه فوئاً) بالنصب على الحال والرفع على العت (تحته)
 فيبقى عليه منه (إن كان معه رقة) أى ورقة مكتوب فيها أن المال المدفون تحته
 للطفل فيبقى عليه منه ، وإلا كان لقطه يعرف على ما تقدم

قوله [فحرج ولد الراية] أى نقوله لم يعلم أذراه وأما هذا فقد علم أحدهما

قوله [ومن علم رقه لقطه] معطوف على ولد الراية

وقوله [لقطه] خبر مستأ محذوف أى هو لقطه فيجوز فيه أحكامها

قوله [حتى يبلغ قادراً على الكس] هذا إذا كان اللقيط ذكراً فإن كان
 أنثى إلى دخول الروح البالغ بها أو الدعوى إليه بعد الإطاعة

قوله [ولا رجوع له عليه] أى لأنه بالتقاطه أُرِمَ نفسه ذلك

قوله [فعلم تقديم ماله] أى فإن أتى الملتقط عليه مع علمه بماله فإن له
 الرجوع إن حلف أنه أتى ليرجع أو أشهد على ذلك كما مر ، وأن يكون غير سرف ،
 وأن يدعى أنه وقت الإنفاق قصد الرجوع ، وأن يكون وقت الإنفاق مال الطفل متعسر
 الإنفاق منه لكونه عرساً أو عقاراً أو في دمة الناس متلاً كما مر في الفقرات

قوله [بالنصب على الحال] سَوْع محيى الحال من الكثرة تخصيصها
 بالطرف الذى هو قوله تحته

قوله [والرفع على العت] أى لموصوف محذوف قدره التارح بقوله مال ، قال

ابن مالك

وما من المعوت والعت عقل يحور حده وفى العت يقل

قوله [إن كان معه رقة] قيد في الأخيرة فقط دون ما قبلها كما يميده الشارح

(وَرَحَعَ) الملتقط بما أنفق على الطفل (على أبيه) إن علم (إن) كان أبوه (طَرَحَهُ عَمْدًا) وثبت بإقراره أو بنية فلا رجوع بمجرد دعوى ملقطه أنه طرحه عمدًا ويشترط أيضًا أن يكون الأب موسرًا وقت الإلقاء ، وأن لا يكون الملتقط أنفق حسنة لله تعالى

(وَالْقَوْلُ لَهُ) أى للملتقط عند التنازع مع الأب (أنه لم يسبق حسنة لله يمين) فإن حلف رجع وإلا فلا (وهو) أى اللقيط (حر) لا رقيق لمن التقطه (وولاؤه للمسلمين)

قوله [ورجع الملتقط بما أنفق] إلح أى شروط أربعة أفادها المس والتنازع .
قوله [إن علم] هذا موضوع الرجوع فلا يعد شرطًا
قوله [إن كان أبوه طرحه عمدًا] انظر هل من الطرح عمدًا طرحه لوحه أم لا وجعله الساطى خارجًا عن العمد وسلمه (ح) قال (س) وكلام الساطى فيه نظر وإن سلمه (ح) ، بل الحق أنه من العمد واقتصر عليه فى المجموع
قوله [وثبت بإقراره] أى الأب

قوله [فلا رجوع بمجرد دعوى ملقطه] أى لما حبل عليه الأب من الحما والتشفقة
قوله [أن يكون الأب موسرًا] أى يتت بإقراره أو باليمين يساره وقت الإلقاء

قوله [وأن لا يكون الملتقط أنفق حسنة] أى محل رجوعه إذ بوى الرجوع أو لم يوشئ كما هو ظاهر التنازع
قوله [فإن حلف رجع] محل حلفه إن لم يكن أشهد أنه يتم الرجوع وإذا تنازعا فى قدر القيمة فلا بد من إتاتها وإلا فالقول قول الأب يدين . لأنه عارم ويعتمد فى يمينه على الطن القوى

قوله [حر] أى محكوم بحريته شرعًا ولو أقر التبط ، فإنه لأحد أهمى إقراره سواء التقطه حر أو عبد أو كافر . وإنما حكم بحريته لأن الأصل فى الناس الحرية

قوله [وولاؤه] أى ميراثه وبمس المراد الولاء الحقة فى الذى هو لحمة كاحمة

أى أنه إذا مات ولم يعلم له وارث فإله للمسلمين ، أى يكون ماله فى بيت المال لا للثقة
(وَحُكِّمَ بِإِسْلَامِهِ) إن وحد (فى بلد المسلمين) ولو كانت بين بلاد الكفار
(كأن) وحد بلد (لم يكن فيها إلا بَيْتٌ) واحد من المسلمين فأولى بيتان وثلاثة
وهذا (إن التَّقَطُّعُ مُسْلِمٌ ، وإلا) يلتقطه مسلم بل كافر (مكافر)
(كأنْ وَحْدَ فى قريةٍ شِرْكٍ) أى كفر فإنه يحكم بكفره (وإن التَّقَطُّعُ
مُسْلِمٌ) تعليماً للدار ، حيث لم يكن بها بيت للمسلمين ، نص عليه أبو الحسن
وقال غيره إن التقطه مسلم حكم بإسلامه تعليماً للاقطه
• (ولا يَسْلُحُحُ) اللقيط (بمِلَّةِ قِطٍ أو غيره إلا بِنَيْبَةٍ) تشهد بأنه ابنه ،
ولا يكتفى قولها إنه صاع له ولد

(أو وَحْدَهُ) يصدق المدعى أى يعيد بمصدقته كمن عرف أنه لا يعيش له
ولد فرغم أنه ولده ، وإنما طرحه لما سمع قول الناس إن الحين إذا طرح يعيش ، أو

قوله [فإله للمسلمين] هذا مفيد بغير المحكوم بكفره لأن المحكوم بكفره
لا يتره المسلمون كذا قيل ، وقد يقال لا مانع من وضع مال الكافر فى بيت المال ألا ترى أن
المعاهد إذا مات عبدنا وليس معه وارث فإن ماله يوضع فى بيت المال وهذا هو الظاهر
قوله [لم يكن فيها إلا بيت واحد] أى كما استظهره (ح) وإلا فأصل النص
على بيتين وعلى كل حال يحكم بإسلامه ولو سئل أهل ذلك البيت فحرموا بأنه ليس
مهم لأنهم قد يكرهونه لسددهم إياه ، واستظهر الأجهورى أنه لا يكون مسلماً حيث أنكروه
قوله [وهذا إن التقطه مسلم] أى قياساً على إسلام المسى تبعاً لإسلام سائيه
قوله [مكافر] راجع لما بعد الكاف وأما البلد الذى كثر بيوت المسلمين فيه
فيحكم بإسلام اللقيط ولو التقطه كافر

قوله [وقال غيره إن التقطه مسلم] إلح (س) ، وهذا هو الظاهر
قوله [إلا بنية] أى فإن أقامها واحد لحق به وسواء كان اللقيط محكوماً
بإسلامه أو كفره كان المستلحق له الذى شهدت له البيعة الملتقط أو غيره كان مسلماً
أو كافراً فهدى ثمان

قوله [أو وحده] انظر هل الوجه عملة البيعة فى الثمان صور المتقدمة وهو
ما يفيد من عرفه والتتائى ، أو فى أربع منها فقط وهى ما إذا كان المستلحق مسلماً

طرحه لعلاء أو خوف عليه من شيء يبيعه مما يدل على صدقه ، فيلحق بصاحب الوحة المدعى أنه ولده

- (وشرع) لقيط (محكومٌ بإسلامه من كافر) التقطه
- (وبُذِلَ أحدٌ) عبد (أنق) ليوصله لربه (لمسَّ عَرَفَ ربه) متعلق (بذل) أى بذل لمن وحده آنقاً وعرف ربه أن يأخذه له لأنه من حفظ الأموال ، وهذا إذا لم يحس صياحه إن تركه وإلا وجب أخذه له (وإلا) يعرف ربه (كثره) له أخذه فإن أخذه رفعه للإمام ووقف عبده ستة رجاى أن يأتي ربه ، ثم بيع له وجعل ثمنه فى بيت المال فإن علم ربه أخذه

كان الماتقط أو غيره محكوماً بإسلامه أو كفره وهذا للشيخ أحمد الرقانى ، وأما إذا استلحقه كافر فلا بد من البيعة

قوله [وشرع لقيط محكوم بإسلامه] أى درجه مما تقدم

- تسيه : لا يجوز رضى اللقيط بعد أخذه لأنه تعين عليه حفظه بالتقاطه إذ فرص الكفاية يتعين بالتسروع فيه إلا أن يكون بيته فى أخذه رفعه لحاكم فرفعاه فلم يقله والموضع مطروق للناس بحيث يعلم أن غيره يأخذه فله رده حيثن . فإن لم يكن مطروقاً وردته تحقق عدم أخذه حتى مات اقصى مه ، وإن شك فالدية ومثل بية أخذه للحاكم أخذه ليسأل عنه معيماً هل هو والده أم لا

• مسألة . لو تساق جماعة على لقيط أو لقطة وكل أمين قدم الأسق وهو من وضع يده عليه ابتداء فإن استوائى وضع اليد قدم الأصلح للمحيط فإن أسووا فالقرعة

- مسألة أخرى ليس لعبد أحد لقيط بعير إذا سبده لأن التقاط يتعامله عن خدمة سيده بخلاف اللقطة فتقدم أن له أحدها وتعريضها لأنه لا يتعامله عن خدمة السيد

قوله [متعلق] أى ولا يقال إن فيه فصلاير العامل والمعمول لأن المصر الفصل بالأحصى

قوله [وإلا وجب أخذه له] أى وإن علم حياة نفسه فيجب عليه الأخذ وترك الحياة ولا يكون علمه بحياته عدراً مستقطاً للوحو

قوله [ووقف عبده ستة] أى ويعق السلطان عليه فيها

قوله [تم بيع له] أى بعد الستة يباع لربه وهذا ما لم يحس عليه وإلا بيع

(وَلِرَبِّهِ) أى الآتى (عِتْقُهُ) حال إياقه والتصدق والإيصاء به (وَهَبَتْهُ لِعَبْدِ ثَوَابٍ) لاله لأدبه سبيع وبيعه لا يحور
 • (وَصَمِيمَةٍ) الملتقط (إِنْ أُرْسِلَتْ) بعد أحده لحوث حفظه لربه بأحده ،
 فيصمى له قيمته يوم إرساله
 (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ أُرْسِلَتْ (لِحَوْفٍ مِنْهُ) على نفسه أو ماله فلا يصمى ، وصدق
 فى دعواه الخوف منه بقرائن الأحوال
 (أَوْ اسْتَأْجَرَهُ) أى وصمى من استأجر الآتى من نفسه أو من ملتقطه
 (فِيَا) أى فى عمل (يَسْعَطُ فِيهِ) أى شأنه العطب فيه ، أى وعطب وإلا
 صمى أجرة مثله وسواء علم المستأجر أنه أبق أم لا
 (لَا إِنْ أَيْقَ مِنْهُ) أى من ملتقطه (أَوْ تَلَفَ) عده (بِلا تَقْرِيطٍ)
 منه فلا يصمى
 • (وَأِنْ نَوَى) ملتقطه (تَمْلِكُهُ) أى الآتى (قُلِ السَّيِّئَةُ فَعَصَيْتُ)

قل تمام السئة كما رواه عيسى عن ابن القاسم

قوله [إِنْ أُرْسِلَتْ] أى سواء أُرْسِلَتْ قبل سئة أو بعدها

قوله [لِحَوْفٍ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ] مثل الخوف منه الخوف من السلطان بسبب
 أحده أَنْ يَقْتُلَهُ ، أو يأخذ ماله أو يصره ، قال بعضهم والظاهر أن عدم
 الصمان إذا أُرْسِلَتْ لِحَوْفٍ مِنْهُ محله إذا لم يمكن رفعه للإمام وإلا رفعه إليه ولا يرسله وإن أُرْسِلَتْ
 مع إمكان الرفع صمى ومحله أيضاً إذا لم يمكنه التحفظ منه بخيلة أو بحارس وإلا فلا
 يرسله ارتكاباً لأحرف الصريرين ، والظاهر رجوعه بالأجرة كالمقعة لأنهما من تعلقات حفظه
 قوله [بقرائن الأحوال] من باب أولى البينة

قوله [وَإِلَّا صَمِيَ أَحْرَةً مِثْلَهُ] أى فيلعبها المستأجر لربه ويرجع على
 الملتقط إِنْ كَانَ دَفَعَ لَهُ أَوْ عَلَى الْعَدْلِ إِنْ كَانَ دَفَعَ لَهُ وَكَانَتِ الْأَحْرَةُ قَائِمَةً وَإِلَّا فَلَا
 رجوع له عليه

قوله [لَا إِنْ أَيْقَ] هو مفتاح الباء أفصح من كسرهما قال تعالى (إِذَا أَيْقَ
 إِلَى الْعُلُوكِ الْمُسْتَحْرُونَ) ^(١) وفى مصارعه الصم والمفتح والكسر من باب دخل ومبع وصر

فيصممه لربه ولو تلف بسماوى (واستحققه سيده) من الملتقط (شاهد ويمين) بلا استيلاء ، فأولى بشاهدين .

(وأحده) مدعيه حوراً لا ملكاً (إن ادّعاه وصدّقته العبد) بعد الرفع للحاكم والاستيلاء ، وكذا يأحده إن وصفه بما هو فيه ولو لم يصدقه العبد . فإن جاء غيره أثبت مما حاء به أحده منه ولدا قال « وأحده » المفيد لمجرد الحور وقال فيما قبله « واستحققه » المقتضى للملك

• (وإن حاء) رجل من قطر إلى قاصي قطر آخر عبده عبد آبق (بكتاب قاص) . نقطره مصمونه . (أنه ثبت عدي أن صاحب كتابي هذا أبق له عبداً صمّمته كذا دفع) ذلك العبد (إليه) أى لملى حاء بالكتاب المذكور بلا توقف على نية ولا غيرها (إن طابق) . الوصف المذكور في الكتاب ووصفه الخارجى ، والله أعلم

قوله [شاهد ويمين] أى لأنه مال والمال يثبت بالشاهد واليمين
قوله [وصدقه العبد] أى وسواء وصفه سيده أم لا بقى العبد على تصديقه

أم لا

قوله [بعد الرفع للحاكم والاستيلاء] أى الإمهال فى الدفع له باحتياد الحاكم وانظر ما فائدة الاستيلاء مع كون الدفع له حوراً لا ملكاً . وقد يقال فائدته دفع الراع ممن يطرأ

قوله [دفع ذلك العبد إليه] ما ذكره المصنف هنا لا يحالف ما يأتي فى القصاء من أن كتاب القاصى وحده لا يقيد ، لاحتمال تخصيص ما يأتي بهذا وذلك لحمة الأمر هنا لأن له أحده حوراً من غير كتاب بمجرد الوصف

باب

في بيان أحكام القضاء وشروطه

- القضاء في اللغة يطلق على معان ،مرجعها إلى انقضاء الشيء ونهايه ؛ فيطلق على الأمر ، نحو « وَقَصَى رَثْكَ »^(١) أى أمر «أَلَا تَعْسُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ»^(٢) وعلى الأداء نحو قضيت الدين ،ومنه « فإذا قضيت الصلاة » وعلى الفراع ، نحو « قُضِيَ الْأَمْرُ »^(٣) أى فرغ وعلى الفعل نحو « فَمَاقَصْ » ما أَنْتَ قَمَاصٌ^(٤) وعلى الإرادة نحو « إِذَا قَصَى أَمْرًا »^(٥) وعلى الموت نحو « قَصَى سَحْسَه »^(٥) ،

باب .

أى مسائله

وقوله [وشروطه] أى الأربعة الآتية ، وهو من العقود الحائرة من الطرفين كالحعالة والقراض قبل الشروع فى كل منهما ، والمعارضة والتحكيم والوكالة وأصله قصاى لأنه من قضيت إلا أن الباء لما جاءت بعد الألف قلت همزة والجمع الأقضية والقضايا .

قوله [يطلق على معان] ذكر الشارح منها سعة فهو من المشترك اللغوى كعين قوله [أى أمر] إلح أى أمراً حارماً وقد اختلف أهل التفسير فى معنى قوله تعالى (وَقَصَى رَثْكَ أَلَا تَعْسُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ)^(١) فالأكثر على أنه بمعنى أمر لا حكم إذ لو كان بمعنى حكم لم يقع غير ما حكم به ، اس عطية ، ويصح أن يكون بمعنى حكم على أن الصمير فى ألا تعدوا إلا إياه ، للمؤمنين قوله [نحو فاقص ما أنت قاص] أى افعل الذى تريده وهو من كلام السحرة لمرعون حين آمنوا بالله

قوله [نحو قصى نحوه] الحب فى الأصل الدر أى قصى بدره ، وذلك كناية عن الموت ، لأن الدر لارم الحصول كالموت

(٢) سورة يوسف آية ٤١

(٤) سورة عامر آية ٦٨

(١٠١، ١٠٢) سورة الإسراء آية ٢٣

(٣) سورة طه آية ٧٢

(٥) سورة الأحزاب آية ٢٣

ومنه «لَيْقُضَ عَلَيْهِمَا رِبَكُ»^(١) وعلى المحكم والإلزام ، نحو قه عليك بكدا

وفى الشرع هو حكم حاكم أو محكم بأمر ثبت عنده ، كدين ، وحسن ، وقتل ، وجرح ، وصر ، وسب ، وترك صلاة ونحوها ، وقذف ، وشرب ، وربما ، وسرقة ، وعصب ، وعدالة وصددها ، ودكورة ، وأبوثة ، وموت ، وحياة ، وحبون ، وعقل ، وسعه ، ورشد ، وصعر ، وكبر ، وبكاح ، وطلاق ، ونحو ذلك ، ليرتب على ما ثبت عنده مقتضاه أو حكمه بذلك المقتضى

مثاله لو ثبت عنده دين أو طلاق ، فالحكم تارة بالدين أو الطلاق ، ليرتب

قوله [ومنه] أى من معنى الموت ، فعلى لَيْقُضَ عَلَيْهِمَا رِبَكُ) أنهم يطلبون الموت لأنفسهم من الله ، قال تعالى فى الآية الأخرى (وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ)^(٢) ، وفى آية (لَا يَمُوتُ فِيهِمَا وَلَا يُخَيِّتُ)^(٣) ، وبقي من المعاني اللغوية لإتيانه بمعنى العلم نحو قضيت لك بكدا أعلمتك به ، ومن هنا يسمى المفتى والمدرس قاضياً لأنه معلم بالحكم والكتابة ومنه (وكان أمراً مَقْضِيًّا)^(٤) ، والفصل ومنه (وَقَضَى بَيْنَهُمُ بِالْحَقِّ) والخلق ومنه (فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ)^(٥) . كذا فى (ن)

قوله [حاكم أو محكم] الحاكم ما كان مقاماً من طرف السلطان . والمحكم ما كان مقاماً من طرف الأحصام ، وحكم المحكم لا يكون فى جميع المسائل بخلاف حكم الحاكم ، وسأى ذلك

قوله [كدين] إلح جميع ما ذكره يأتى فيه قضاء الحاكم ولا يأتى قضاء المحكم إلا فى العصى . لقوله فيما يأتى وحرار تحكيم عدل إلح

قوله [ليرتب] متعلق بمحدوف علة عائية لقراء حكم حاكم إلح ، تقديره هو إما جعل له الحكم فيما ذكر ليرتب

قوله [أو حكمه بذلك المقتضى] هذا التنويع غير طاهر بل التعريف نام المعنى بدون هذا التنويع وتمثله الآتى لا يظهر منه صحة هذا التنويع وأول

(٢) سورة إبراهيم آية ١٧

(١) سورة الزحرف آية ٧٧

(٤) سورة مريم آية ٢١

(٣) سورة طه آية ٧٤

(٥) سورة فصلت آية آية

على ذلك العزم أو مراقبها وعدتها أو يحكم بالعزم أو المراق لما ثبت عده على ما يقتضيه الحال من الرفع له

والحكم الإعلام على وجه الإلزام

والقاصي الحاكم بالأمور الشرعية ، أى من له الحكم ، حكم أو لم يحكم .
• ولا يستحقه شرعاً إلا من توافرت فيه شروط أربعة ، أشار لها بقوله

* (شَرَطُ الْقَصَاءِ) أى شرط صحته

(عَدَّالَةٌ) أى كونه عدلاً أى عدل شهادة ، ولو عتيقاً عند الجمهور

والعدالة تستلزم الإسلام واللوع والعقل والحرية وعدم الفسق

(وَدُكُورَةٌ) فلا يصح من أنثى ولا حتى

(وِطْئَةٌ) فلا يصح من نليد معفل يحدع بتحسين الكلام ولا يتسه لما

يوجب الإقرار أو الإنكار وتناقض الكلام ، فالمعطية حودة الدهن وقوة إدراكه لمعانى الكلام

قوله [والحكم الإعلام] إلح راجع لقوله أول التعريف حكم حاكم

قوله [والقاصي] إلح أى المشتق من القضاء بالمعنى الاصطلاحي

قوله [أى من له الحكم] أى استحقاق الحكم

قوله [عدالة] أى فعير العدل لا يصح قصاؤه ولا يبعد حكمه

قوله [عدل شهادة] أى لا رواية وسياق شروط عدل الشهادة

قوله [عد الجمهور] أى خلافًا لسحبون حيث قال يمتنع تولية العتيق

قاصياً لاحتمال أن يستحق فترده أحكامه

قوله [تستلزم] إلح أى من استلزام الكل لأحرائه لأن العدالة وصف مركب

من هذه الأمور الخمسة

قوله [فلا يصح من أنثى ولا حتى] أى ولا يبعد حكمها

قوله [يحدع بتحسين الكلام] أى كلام الأحصام

قوله [حودة الدهن] أى العقل أى فحرد العقل التكليمى لا يكفى لمعامه

للعلة ، بل لا بد من أصل المعطية ويستحب كونه غير رائد فيها كما يأتي

(وَفِيهِ) أى علم بالأحكام الشرعية التى ولى للقصاص بها (ولو مُقلداً) :
 لمُحتَهد عند وجود مُحتَهد مطلق
 (وريد للإمام الأعظم) شرط خامس وهو (قُرَشِيٌّ) أى كونه قرشياً .
 أى من قریش ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم جعل الخلافة فى قریش وقریش
 هو فهر ، وقيل هو البصر وفهر هو ابن مالك بن البصر ولا يشترط أن يكون
 عباسياً ولا علويّاً ، ولم يَقم دليل على أن الأولى أن يكون عباسياً فدعوى أن الأولى
 كونه عباسياً

قوله [التى ولى للقصاص بها] أى فلا يشترط علمه بجميع أحكام الفقه إلا إن
 كان مولى فى جميع الأحكام ، ويسمى عبد الفقهاء بقاصى الجماعة ، فإن كان مولى
 فى شىء خاص كالأنكحة اشترط علمه بها فقط ، وهكذا
 قوله [ولو مُقلداً لمُحتَهد] أى على المعتمد حلالاً لما مشى عليه خليل ، حيث
 قال لمُحتَهد إن وحد وإلا فأمثل مقلد ، والمراد بالمُحتَهد المطلق كالشافعى ومالك واعلم أن
 المُحتَهد ثلاثة أقسام مجتهد مطلق ، ومُحتَهد مذهب ، ومُحتَهد فتوى ، فالمطلق كالصحة
 وأهل المذاهب الأربعة ، ومُحتَهد المذهب هو الذى يقدر على إقامة الأدلة فى مذهب
 إمامه كاس القاسم وأشهب . ومُحتَهد الفتوى هو الذى يقدر على الترحيح ككبار المؤلفين
 من أهل المذهب ، والأصح أن الترتيب بين هذه المراتب فى القصاص مدبوع
 قوله [وريد للإمام الأعظم] اعلم أن تلك الشروط إما تعتبر فى ولاية الإمام
 الأعظم ابتداء لا فى دوام ولايته إذ لا يعزل بعد مبايعة أهل الحل والعقد له بطرؤ فسق
 غير كفر كما يأتى
 قوله [جعل الخلافة فى قریش] أى لأمره بذلك فى حملة أحاديث كثيرة
 صحيحة متواترة

قوله [وقریش هو فهر] أى لقول العراقى فى السيرة
 أما قریش فالأصح فهر حماتها والأكثر البصر
 قوله [ولا يشترط أن يكون عباسياً] إلح أى ولا يندب بدليل ما بعد
 قوله [فدعوى أن الأولى كونه عباسياً] أى كما قال بهرام والثنائى ، وتنعهما على
 ذلك الأهورى

حالية عن دليل وقد اهتمت الصحابة على خلافة الصديق وهو تيمى ، ثم عمر بن الخطاب وهو عدوى ، ثم عثمان وهو أموى ، ثم على وهو هاشمى ، والكل من قريش ثم استقرت الخلافة فى بنى أمية أولهم معاوية رضى الله عنه ، ثم فى بنى العباس ، ثم احتلظت حتى جعلت فى العتقاء ، والله أعلم -

(فحُكِّمُ) المقلد من حليمة أو قاص وحبوياً (بقولِ مُقَلِّدِهِ) بفتح اللام يعنى بالراحح من مذهبه سواء كان قوله أو قول أصحابه ، لا بالصعيف ولا بقول غيره من المداهب ، وإلا نقص حكمه ، إلا أن يكون للصعيف مدركاً ترجح عنده وكان من أهل الترجيح وكذا المتقى ويحور للإسنان أن يعمل بالصعيف

قوله [وهو تيمى] أى من بنى تيم الله، بيت مشهور فى قريش أيضاً

قوله [وهو عدوى] أى من بنى عدى، بيت مشهور فى قريش أيضاً

قوله [وهو أموى] بضم الهمزة وفتح الميم أى من بنى أمية، بيت مشهور فى قريش أيضاً

قوله [وهو هاشمى] نسبة لبنى هاشم سادات قريش

قوله [أولهم معاوية] أى بعد رسول المحسن بن على عنها له ، ثم تغلب عليها ولده اليريد ، ثم من بعده ولد اليريد وهو الوليد وهكذا ، ثم انترعها منهم سو العباس فمكنت فيهم دهرأ طويلا ، ثم احتلظت حتى جعلت فى العتقاء كما قال الشارح

قوله [يعنى بالراحح] دفع بهذا التقيد ما يوهم أن المراد حصوص قول مالك مثلاً وإن كان صعيماً

قوله [ولا نقول غيره من المداهب] أى لا يحور له أن يحكم بقول غير مذهبه ، وإن حكم به لم يقد حكمه

قوله [مدركاً] هكذا بالنصب فى نسخة المؤلف والماسب الرفع لأنه اسم يكون مؤجراً عن حبرها

قوله [وكذا المتقى] أى لا يحور له بالإفتاء إلا بالراحح من مذهبه لا بمدب غيره ولا بالصعيف من مذهبه إلا إذا كان قوى المدرك وكان من أهل الترجيح

لأمر اقتضى ذلك عنده ، وقيل بل يقلد قول العير إذا كان راححاً في مذهب ذلك العير .
 فإن قيل ما فائدة ذكر الأقوال الصعبة في كلامهم إذا كان لا يحور العمل بها
 ولا الفتوى ؟ قلنا أمور ثلاثة الأول اتساع البطر والعلم بأن الراحح المذكور ليس
 بمنق عليه والثاني معرفة مدارك الأقوال ، فلمس له الترجيح ترجيح ما صعب لقوة
 المدرك عنده والثالث العمل به في نفسه إذا اقتضت الضرورة ذلك .
 ثم إن الحليفة إذا ولي مستوفياً للشروط لا يحور عرله إذا تعير وصفه ، كأى طراً
 عليه المسق وظلم الناس ، بخلاف غيره من قاص ووال وكذا الوصى بعد موت الموصى
 وحار للموكل عرل وكيله مطلقاً
 ولا يحور تعدد الحليفة إلا إذا اتسعت وبعدت الأقطار

قوله [لأمر اقتضى ذلك عنده] أى لضرورة في حاصة نفسه ولا يقى به
 لغيره ، لأنه لا يحتتم بالضرورة بالنسبة لغيره كما يتحققها من نفسه سداً للدرية كما
 يفيد (س)

قوله [وقيل بل يقلد قول العير] إلح أى وهو المعتمد لحوار التقليد وإن لم
 تكن ضرورة

قوله [أمور] حر متداً محذوف تقديره هى أهـور الكلام على حذف
 مصاف تقديره عدة أمور

قوله [والثاني معرفة مدارك الأقوال] هذا أيضاً لارم لاتساع البطر والمراد
 مدارك الأقوال أدلتها

قوله [كأى طراً عليه المسق] أى يعير الكفر قال صاحب الخوهره
 إلا بكفر فاسد عهدده فالله يكفياً أذاه وحده
 يعير هذا لا يساح صرفه وليس يعرل إن أربل وصفه
 وإعالم يعرل بالمسق ارتكاباً لأحرف الصربين لما في عرله من عظم القس
 قوله [بخلاف غيره من قاص ووال] أى فيعرله الإمام لروال وصفه ، لأنه
 لا يحشى من عرله قس كما يحشى من عرل السلطان

قوله [مطلقاً] أى رال وصفه أم لا نسب وبغيره
 قوله [إلا إذا اتسعت وبعدت الأقطار] أى كما في ربانا

ويجب أن يكون الحاكم سميعاً بصيراً متكلماً

* (وَوَحَّيْنَا عَزْرًا أَعْمَى أَوْ أَصْمًا أَوْ أُنْكَمًا) ، ولو طرأ عليه بعد توليته

(وَنَقَدَ حُكْمَهُ) إن وقع صواباً لأن انقضاءه بالتلاثة واجب غير شرط
وفقد اثنين منها مصرراً لا يبعد به حكمه إذ لا تعقد ولايته بفقد اثنين وأما فاقد
الثلاثة فلا تصح معاملته وفي معاملة فاقد الاثنين خلاف ، الأطهر عدم صحتها
لعدم انصافه

* (وتعين القضاء على مُسْتَفْرَدٍ) في عصره (بشروطه)

(أو) على (حائِفٍ فِتْنَةٍ) على نفسه أو ماله أو ولده أو على الناس إن لم يتول القضاء

(أو) على حائِفٍ (صِبَاغٍ حَقٍّ) له أو لغيره (إن لم يتول)

ومعنى «تعين» بالنسبة للأخيرين وجب

وإذا وجب ، هل يجوز بدل مال عليه ؟ قيل نعم ، لأنه لتحصيل أمر

واجب وقيل لا ، واستظهر

وأما بدل مال في طلب ما لم يجب فحرام قطعاً ، ولايته باطلة ، وقضاؤه

مردود وقضاة مصر يبدلون الأموال في بطير أكل أموال الناس بالباطل

بلا شبهة ، ولا سيما إذا كانوا يتأذى أو صفعاء فلا ينبغي لهم القضاة من أموالهم إلا ما قل ،

قوله [ويجب أن يكون الحاكم سميعاً] إلح دخول على المصنف أي

فتح له هذه الصفات ابتداءً ودواماً

قوله [فلا تصح معاملته] أي لعدم تكليفه إن ولد بهذا الأمر وعمره عن

عالم الأحكام إن طرأت عليه بعد التكليف

قوله [أو على حائِفٍ فتنة] أي وإن لم يبرد بالشروط بدليل عطفه على

ما قبله ، وفتنة إما بالنصب معمول لحائِفٍ أو بالجر بالإضافة

قوله [ومعنى تعين بالنسبة للأخيرين وجب] إن قلت كلامه يومهم أن الأول

غير واجب مع أنه أولوى في الوجود والحوادث أن الأخيرين يقتضيان الوجود

الغير الشرطي ، وأما الأول ففيه الوجود الشرطي المتوقف الصحة عليه بدليل أنه يحرم

عليه ولو بالصر

قوله [واستظهر] أي استظهر (ح) أنه لا يجوز له

سأل الله العافية فأحكامهم لا تمتد بالضرورة — على أن قاصى القاهرة فى العال لا يسمع دعوى ولا يعرف حقيقتها ، وإنما يصط الشاهد من شهود المحكمة القصية ويكتبها ، ثم يمضى بها إلى القاصى فيكتب اسمه ويضع حتمه من غير ريادة • (وحرّم) على القاصى أو غيره من حليفة أو عامله (أحدُ مالٍ من أحدِ الحِصَمَينِ) لأنه من أكل أموال الناس بالباطل بحلاف أحد مال من وقف على على القصص أو من بيت المال فلا يحرم (و) حرم عليه (قبولُ هدية) من أحد من الناس، إلا أن يكون ممن يهاديه قبل توليته القصص لقراءة أو صحة أو صلة * (وَبَدَبَ عَسِيٌّ وَرِعٌ) أى كونه عسياً ، لا فقراً ورعاً ، لأنه مطبة التره عن الطمع لما فى أيدى الناس (نَرِهَ) أى كثير البراهة والعد عن شوائب الطمع وما لا يليق من سفاسف الأمور بأن يكون كامل المروءة (حَكِيمٌ) لأن الحلم مطبة الخير والكمال ، وسوء الخلق مطبة الشر والظلم وأذية الناس بغير حق

قوله [فأحكامهم لا تمتد بالضرورة] أى وإنما سكوت المفتين عنها لعهرهم عن التكلم بالحق كما قال بعض العارفين هذا الرمان رمان السكوت ولرؤم البيوت والرصا بأذى القوت ومن يقول الحق فيه يموت قوله [على أن قاصى القاهرة] إلح استدراك على بطلان حكمه وإن لم يأخذ رشوة لخلو الحكم عن جميع الشروط كما هو معلوم لأهل المصائر قوله [فلا يحرم] أى بل يبدب إذا كان فى صيق عيس وأزاد التوسعة على عياله من ذلك قوله [وحرّم عليه قبول هدية] مثله كل صاحب حاه وقد تقدم ذلك فى باب القرص

قوله [ورع] هو من يترك الشهات خوف الوقوع فى المحرمات ، وأما الأورع فهو من يترك بعض المباحات خوف الوقوع فى الشهات قوله [أى كثير البراهة] أشار بذلك إلى أن بره صيغة مبالغة

(نَسِيْبٌ) أى معروف السب ، لأن مجهوله لا يهاب ويتسارع الناس في الطعن فيه
 (بلا دَسِيْر) عليه (و) بلا (حَدَّ) لأن المدين محط الرتبة عند الناس ،
 وأحط منه المخلود في ربا أو سرقة أو غيرهما
 (و) بلا (رائد في الدهاء) بفتح الدال المهملة والمد هو حودة الدهن ،
 فحدوته هي المطلوبة لأن العطانة تشرط صحة كما تقدم ، وريادتها رعا أدته للحكم بين
 الناس بالفراسة بكسر الفاء وترك القواوين السريعة
 (و) بدب (مع الركابين معه والمصاحين) له بلا ركوب معه إذ لا حير في
 كثرة احتياج الناس ، وللهميدى رحمه الله تعالى
 لقاء الناس ليس بعيد شيئا سوى الهديان من قبل وقال

قوله [أى معروف السب] أى وإن لم يكن قرشياً قال ابن رشد من الصفات
 المستحسنة أن يكون معروف السب ليس بالن لعان (هـ) ، ولذلك حوّر سحنون
 تولية ولد الربا ، ولكن لا يحكم في الربا لعدم شهادته فيه
 قوله [بلا دين] لا يعنى عن هذا قوله عى ، لأنه قد يكون عيباً وعليه الدين
 قوله [وبلا حد] علم منه أن تولية المخلود حائرة وأن حكمه ناعد وظاهره
 قصى فيما حد فيه أو في غيره ، وهو خلاف ما لسحنون بخلاف الشاهد فإنه
 لا تقبل شهادته فيما حد فيه ولو تاب وتقبل في غيره إذا تاب ، والفرق بين القاصى
 والشاهد استناد القاصى لنية فعدت التهمة فيه دون الشاهد
 قوله [بفتح الدال المهملة والمد] وهمرته مقلبة عن الياء لا عن الواو
 قوله [ربما أدته] إلح أى فذلك كرهت ريادتها فيه وهذا بخلاف الأمير
 فريادتها فيه لا كراهة فيها لوسع عمله
 قوله [وبدب مع الركابين معه] إلح أى يبدب للقاصى أن يجمع الركاب
 معه والمصاحين له من غير حاجة وإن كان شأنه ذلك قبل القضاء
 قوله [وللهميدى رحمه الله] إلح هذان البيتان من بحر الوافر وأحرازه معارلتى
 معارلتى معول
 قوله [الهديان] هو الكلام الساقط الذى لا يعود على صاحبه منه حير
 بلغة السالك - رابع

فأقلل من لقاء الناس إلا لأحد العلم أو لإصلاح حال
إلا الأعوان من حادم وكاتب وشهود ورسول وسحان وبحو ذلك .

(و) نذب (تَحْفِيفُ الْأَعْوَانِ) والاقتصار على قدر الحاجة .

(و) نذب (اتحادُ مَنْ يَحِرُّهُ) من أهل الصدق والصلاح (نما يقالُ فيه) من
خير أو شرّ ، ليحمد الله على ما يقال فيه من خير ويتأعد عما يقال فيه من شرّ لإد
وقع ، أو يبين أنه لم يقع أو يبين الوجه ، فقد يعترض عليه بفعل شيء وهو في
الواقع قد يكون واحساً عليه لضرورة اقتصرته (أو) نما يقال (في شهوده) من خير
أو شرّ لينق عبده أولى الخير ويعزل الأشرار .

(و) نذب (تَأْدِيبُ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ) أى على القاصي (بِمَسْحَلِسِيهِ)
للحكم كأن يقول له حكمك باطل ، أو أنت تحكم بعير الحق ، أو تأخذ
الرشوة ، أو لو كان لى حاه أو أعطيتك مالا لحكمت لى ، أو لقدت شهادتى ،
وبحو ذلك

(إلا فى بحو) قوله له (اتَّقِ اللَّهَ) ، أو حَفَّ اللَّهُ ، أو اذكر وقوفك
بين يدي الله . فلا يؤدبه بل يرفق به . ويقول له ررقا الله تقواه ، وبحو ذلك .

ديوى ولا أحرى

قوله [وبحو ذلك] أى كالترحمات

وقوله [إن وقع] معترض بين المعطوف والمعطوف عليه

قوله [أو يبين] معطوف على يساعد

قوله [ونذب تأديب من أساء عليه] ما ذكره المصنف من نذب تأديب من
أساء عليه هو ظاهر كلام ابن رشد وظاهر كلام ابن عبد السلام وحبب التأديب لحرمة
الشرع وهذا كله إذا أساء على المتأصبي وأما إذا أساء على غيره كساهد أو حصم
فالأدب واجب قطعاً كما (ن)

قوله [بل يرفق به] أى لا يدخل فى وعيد قوله تعالى (وَأَدَا قِيلَ لَهُ
اتَّقِ اللَّهَ أَحَدَتْهُ الْغَيْرَةُ) (١) الآية وهذا كان بعض المأزى إذا قيل له
اتق الله مرع حديه على المراء

ومن الإرفاق أن يقول له أنت قد لزمك الإقرار بالحق بقولك قد وفيته، أو أرسل لي رسولا أو كتابا يدفعه لفلان، أو بقولك إن شهد على فلان فدعواه صحيحة وقد شهد عليك فلا يقبل منك تحريجه بعد ذلك، أو بكولك عن اليمين، أو بدرك اليمين على المدعى وتحليمه ونحو ذلك وقولنا «مجلسه» احترازا عما إذا أساء عليه بغير مجلس الحكم فلا يؤذنه، بل يرفعه لغيره إن شاء والعفو أولى (و) ندب للقاضي (إحصار العلماء) في مجلس الحكم لظهور الصواب (أو مُشَاوَرَتِهِمْ) لذلك وهذا في مشكلات المسائل وأما الصروريات فلا يحتاج فيها لذلك

• (وله) أى للقاضي إذا ولي على القضاء سلاذ (أن يستحلف إن اتسع علمه) لا إن لم يتسع، فلا يحور له استحلاف ولا يبعد حكم من استحلفه إلا أن ينفذه هو (بيحة) أى في حجة (تعدت) عنه بأميال كثيرة يشق حصول الخصمين والشهود منه إلى محل القضاء، لا إن قربت فلا يحور (مس) مفعول يستحلف أى يستحلف رجلا عدلا (عليكم ما استحلف فيه)، وإن لم يعلم جميع أبواب الفقه فإذا ولاه على الأنكحة فقط اشترط أن يكون عالما بمسائل

قوله [أن يقول له] أى يقول القاضي لأحد الخصمين

قوله [أو أرسل لي رسولا] معطوف على قد وفيته مسلط عليه القول

قوله [أو بقولك إن شهد] إلح معطوف على بقولك الأول

قوله [والعفو أولى] قال تعالى (فَسَسْ عَسَا وَأَصْلَحْ فَأَجْرُهُ عَلَى

الله) (١)

قوله [وندب للقاضي إحصار العلماء] أى فإن أحصرهم أو شاورهم ووافقوه على ما يريد الحكم به، فالأمر واضح، وإن حالقوه وأظهروا له فساد ما أراد الحكم به وافقهم، وندب إحصار العلماء والمتاورة في المشكلات. ولو كان القاضي محتهدا فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يفعلون ذلك لاحتمال أن يكون الظاهر له في هذه الباردة غير الظاهر لهم، فإذا أحصرهم فيحتمل أن يظهر له ما ظهر لهم ويرجع عن احتجاده كما كان يقع لكبار الصحابة

قوله [بأميال كثيرة] أى رائدة على مسافة القصر

الكاح وما يتعلق بها وإن استحلها في القسمة والمواريت وحب علمه بذلك ، وهكذا ولا يصح أن يستحل حاهلاً بما ولى فيه (أو أدن له) في الاستحلاف ، بأن أدن له السلطان فيه فله الاستحلاف ولو لم يتسع عمله أو في جهة قربت

(و) إذا أدن له في الاستحلاف واستحل (لا يعزل) الخليفة (موته) أى يموت من استحلها ، وكذا إن حرى العرف بالاستحلاف . لأن الإذن له في ذلك أو حريان العرف به كأنه تولية من السلطان فلا يعزل يموت القاضي المستحل له . وأما إن استحل لاتساع عمله بجهة بعدت فيعزل يموت من ولده ، وهو معنى قول الشرح «ويعزل موته» ، لأن كلامه رحمه الله في ذلك فلا اعتراض عليه ، فتأمل

(ولا) يعزل (غيره) أى غير خليفة القاضي المأدود له في الاستحلاف من قاص ووال وعامل (موت من ولده) من الأمراء ، ولو كان الذى ولده هو الخليفة كما قال الشرح

والحاصل أن الخليفة أو غيره إذا استحل قاصياً أو غيره لم يعزل المولى يموت

قوله [أو أدن له في الاستحلاف] معطوف على قوله اتسع

وحاصل المسألة أن الصور اثنتا عشرة صورة لأن السلطان إما أن ينص للقاضي على الاستحلاف أو على عدمه أو يسكت . وفي كل إما أن يستحل لعذر أو لراحة نفسه . وفي كل إما أن يستحل في جهة قريبة أو بعيدة . فإن نص على استحلاف حار مطلقاً لعذر أو لغيره في القرية والبعيدة ، وإن نص على عدمه مع مطلقاً ، وإن سكت فإن كان العرف الاستحلاف فكالنص عليه . وإن لم يكن عرف أو كان العرف عدمه فإن كانت الجهة قريبة فالمنع إن كان الاستحلاف لغير عذر . وإن كان لعذر فقولان ، وإن كانت الجهة بعيدة فالخوار كان لعذر أو لغيره ولا يشترط في استحلاف كون المستحل بالكسر وقت الاستحلاف في محل ولايته . ومثل الاستحلاف العزل فيحذر أن يعزل واحداً من أهل ولايته وهو في غير محل ولايته بحلاف حكمه فإنه لا يصح ، غير محل ولايته

قوله [لا يعزل الخليفة موته] مثله من قدمه القاصي للطرفين أيتام فإنه

لا يعزل يموت القاضي الذى قدمه ولا يعزله

قوله [فيعزل يموت من ولده] أى والموضوع أن استحلافه سب اتساع

من ولاء ، إلا خليفة القاضي إذا ولاء القاضي محبة بعدت لاتساع عمله فإنه يعرف موت القاضي الذي ولاء ، هذا حاصل كلامهم فتأمله وأما إذا عرله من ولاء فإنه يعرف قطعاً ، إلا الخليفة ، فلا يعرف إن أربل وصمه إذا ولي مستحسناً لشروطها

(ولا تقبل شهادته) أى القاضي إذا شهد عند قاص آخر (أنه قضى بكذا) وسواء شهد بذلك قبل عرله أو بعده ، لأنها شهادة على فعل نفسه وهى ناطقة وأما الإحار فيقبل منه قبل العرل لا بعد والحاصل أن إحصار ذلك إن كان على وجه الشهادة

العمل يعبر إدد ولا عرف حار بالإدد وإلا فيكرر داخلها فيما قبله قوله [إلا خليفة القاضي] أى والموضوع أنه ولاء يعبر إدد من الإمام ، والفرق كما فى الأصل أن القاضي ليس نائساً عن نفس الخليفة بخلاف نائب القاضي فإنه نائب عن نفس القاضي ، فلذا يعرف موته ومحت (س) فى هذا الفرق بقوله إدد لو لم يكن القاضي نائساً عن الخليفة لم يكن للخليفة عرله ، كيف وأصل القضاء للحلفاء ، ولو سلم أن القاضي ليس نائساً عن الخليفة فلم لا يقال مثله فى نائب القاضي فإن قلت إن ذلك للتخفيف عن القاضي قلت السلطان أيضاً إنما حار له أن يستقصى لأجل التخفيف عن نفسه (أه)

قوله [فتأمله] أمر بالتأمل لما فيه من السحت المتقدم

قوله [إلا الخليفة] أى السلطان

وقوله [فلا يعرف إن أربل وصمه] أى ارتكاباً لأحرف الصريين ، ومحل ما لم يكفر وإلا وح عرله كما تقدم

قوله [ولا تقبل شهادته] إلح صورتها أن القاضي حكم فى قضية ومضى رمياً ثم تاراع الحصان وأدكر أحدهما الحكم ، فإن القاضي لا يقبل شهادته على حكمه ولا بناء من شهادته عدلين لمن ادعى الحكم ويقوم مقام شهادة العدلين وحوادث القضية فى السجل الكائن بيد العدول ولذلك جعلت سجلات القضاء أربع الرأى فى المستقبل قوله [أنه قضى بكذا] أى وأولى فى عدم القول ما إذا قال بعد عرله شهد

عدلى شاهداً بكذا وقد كتبت قلت شهادتهما غير أنى لم يصدر منى حكم

قوله [إن كان على وجه الشهادة] أى بأن تقدم الإحصار دعوى من الأحصام

لم تقبل مطلقاً وإن كان على وجه الإعلام فيقبل قبل العزل لا بعده .
 (وَحَارَ) للخصمين (تحكيمٌ) رجل (عَدْلٌ) عدل شهادة بأن يكون
 مسلماً ، حرّاً ، بالعمّ ، عاقلاً ، غير فاسق
 (غيرِ حَصْمٍ) أى غير أحد الخصمين المتداعيين بحيث يحكم لنفسه أو
 عليها ولا يحور تحكيم الخصم ، فإن وقع مصى إن حكم صواباً ، وقيل يحور ابتداء
 — اس عرفة ، والقول بعد مصيه مطلقاً لا أعرفه (انتهى)
 (و) غير (حاهلٍ) بأن يكون عالماً بما حكم به إداً ، شرط الحاكم أو المحكم
 العلم بما يحكم به وإلا لم يصح ولم يعد حكمه
 (فى مال) من دين وبيع وشراء فله الحكم تنوّت ما ذكر أو عدم ثبوته ولرومه
 وعدم لرومه وحواره وعدمه
 (وَحَرَّحَ) ولو عَطَّمْ ، كحائفة وآمة ومقيلة وه وصحة أو قطع لبحو يد

وقوله [وإن كان على وجه الإعلام] أى بأن لم يتقدم إحاراه دعوى ، بل إنما
 قصد مجرد الإعلام
 قوله [تحكيم رجل عدل] لما كان التعريف المتقدم أول الباب شاملاً لحكم
 لحكم حيث قال فيه حكم حاكم أو محكم إلح . تعرض المصنف له هنا قال بعضهم ولا
 يحتاج التحكيم لإشهاد على كره حكماً
 قوله [غير خصم] إلح هذا الرصف وما بعده زيادة على وصف عدل الشهادة
 قوله [فان وقع مصى] إلح سيأتى إعادة تلك الأقوال فى آخر العبارة وإيضاحها
 قوله [وإلا لم يصح ولم يعد] أى إن حكم بالحمل وأما لو شاور العلماء
 وحكم فيصح ويبعد ولا يقال له حينئذ حكم حاهل
 قوله [فى مال] أى غير متعلق بعائب بدليل ما يأتى
 قوله [تنوّت ما ذكر] إلح الثبوت وعدمه والأروم وعدمه والحوار وعدمه
 يصلح كل لكل من الدس والبيع والشراء فتأمل
 قوله [وَحَرَّحَ] أى عمدأ أو خطأ
 قوله [أو قطع] انظر ما حكمة العطف بأو مع أنها من حملة الحراشات
 العظيمة

(إلا) في (حَدَّ) من الحدود كقصاص أو جلد أو رحم

(و) لاي (قَتَلَ) في ردة أو حرانة أو قصاص

(و) لاي (لِعَمَان) ،

(و) لاي (ولاء) لشخص على آخر

(و) لاي (نَسَبَ) كذلك

(و) لاي (طلاق) -

(و) لاي (فسح) لكاح ونحوه

(و) لاي (عَتَقَ)

(و) لاي (رُشِدَ وَسَمِيَ)

(و) لاي (أمر عائب) مما يتعلق بماله وروحه وحياته وموته

(و) لاي (حَسَنَ)

(و) لاي (عقد) مما يتعلق بصحته وفساده

لأن هذه الأمور إما يحكم فيها القصاص ، فلا يحور التحكيم فيها لتعلق الحق فيها بغير الخصمين إما لله تعالى كالحدود والقتل والعتق والطلاق ، وإما لآدمي كالإعان والولاء والنسب في الإعان حق الوالد بقطع نسبه وفي الولاء والنسب ترتيب أحكامها من نكاح وعده وإرث وعده وغير ذلك على الدرية التي ستوجد (فإن حكمتكم) المحكم في هذه الأمور التي لا يحور له الحكم فيها - بأن جعل

قوله [كقصاص] أي في النفس لاي الأطراف لأنه تقدم أنه يحكم فيها ، وقوله بعد ذلك أو قصاص مكرر فالأولى حذف إحداهما ، ودخل في الحدود قطع السرقة فلا يحكم فيه

والحاصل أنه يحكم في الأموال والخراجات عمدتها وحطئها لاي الحدود . ومنها قطع اليد في السرقة ولا في الفوس

قوله [كالحدود] أي لأن المقصود من الحدود الرحر وهو حق الله .

قوله [والقتل] أي لأنه إما لردة أو حرانة وكله حق لله لتعدى حرمانه

قوله [والعتق] أي لأنه لا يحور رد العبد إلى الرق ولو رضى بذلك ، وكذا

الطلاق النائم لا يحور رد المرأة إلى العصمة ولو رصيت بذلك

فيها حكمهما - فحكم (صَوَانًا مَصِي) ، حكمه ولا يقص ، لأن حكم المحكم^١ يرفع الخلاف

(وَأُدَّتْ) لافتياته على الحاكم وعمل تأديبه إن بعد حكمه بأن اقص أو حد أو طلق ، لا بمجرد قوله حكمت ، ونحوه .

ومفهوم قولنا « عدل » أنه لا يجوز تحكم غيره لكن إن كان كافراً فلا يمضى قطعاً ، وكذا إن كان صبيّاً لا تمير له أو كان محبوساً فإن كان مميّراً أو كان امرأة أو فاسقاً أو عدواً فهل يمضى أو لا ؟ أو يمضى في غير الصبي والفاسق ، وأما هما فلا يمضى^٢ أقوال الأول لأصع والثاني لمطرف ، والثالث لأشهب . والرابع لأن الماحشون وهذا معنى قوله وفي صبي وعد و امرأة وفاسق ثالثها إلا الصبي ورابعها وفاسق ومفهوم « غير حصم » أن الخصم لا يجوز ، لكنه إن وقع مصى إن كان صواباً وقيل بل يجوز ابتداء وقال ابن عرفة والقول بعدم مصيه مطلقاً لا أعرفه وقد تقدم ومفهوم غير حامل أن الحاهل

قوله [فحكم صواباً] أى وأما إن لم يصب فعليه الصيام فإن ترتب على حكمه إتلاف عضو فالدية على عاقلته وإن ترتب عليه إتلاف مال كان الصيام في ماله كذا في حاشية الأصل

قوله [وأدب لافتياته على الحاكم] أى إن كان هـ حاكم شرعى وأما في زماننا هذا فوجوده كالكبريت الأحمر

قوله [فهل يمضى] هذا هو القول الأول

وقوله [أولاً] هذا هو القول الثانى فالمعنى فهل يمضى مطاقاً في الأربعة أو لا يمضى في واحد منها

وقوله [أو يمضى في غير الصبي] هذا هو الدأب ووجه هذا القول أن البالغ عنده كمال العقل والصبي بخلاف ذلك

وقوله [أو يمضى في غير الصبي والفاسق] هذا هو القول الرابع ووجه عدم مصيه في الفاسق عدم ديانته فألحق بالصبي قوله [وقد تقدم] أى هذا المفهوم

لا يجوز تحكيمه، فإن حكم لا يمتص حكمه وقد تقدم أيضاً، وأعدناه لمعرفة حاصل المسألة وسهولة صطلحها وأن ما حالف ذلك مما في بعض الشراح لا يعول عليه ٥

* (و) حار لحاكم أو محكم (حَقِيفٌ تعرييرٌ بمسجدٍ) ، هو محطّ الحوار ، أى ولو صرنا حقيفاً شأنه عدم الحاسة

(لا) يجوز (حدّث) بالمسجد ، ولا تعريير ثقیل حشية حروح بحاسة مه

* (و) حار للقاضي (اتحادٌ حاحبٌ وبوابٌ) يحب الداحل بلا حاجة ، وتأخير من جاء بعد غيره حتى يفرغ السائق من حاجته

* (و) حار له (عَرَلٌ) لم يولاه بمحل (لمصلحة) اقتضت عرله ، ككون غيره أفهق أو أقوى منه (و) إذا عرله (بَرَّاهُ) نأى يقول للناس ما عرلته لظلم ولا حجة ، ولكي رأيت من هو أقوى منه على القضاء ، كما وقع لشرحيل لما عرله

قوله [وقد تقدم أيضاً] أى وتقدم أنا قیدنا علم حكمه بما إذا لم يشاور العلماء ويحكم ولا كان حكم عالم

قوله [وأعدناه] أى ما ذكر من مفهوم غير الخصم وغير الخاهل

قوله [وأن ما حالف ذلك مما في بعض الشراح] مراده بعض الشراح التثانئ (وعب) فإنهما جعلوا الخلاف في الصحة وعددها لا في الحوار وعدمه الذي احباره شارحاً وهو المقول عن ابن رشد كما أفاده (س)

قوله [حفيف تعريير] أى بيده أو أعوانه

قوله [ولا تعريير ثقیل] هذا مفهوم حفيف وهل هو حرام أو مكروه انظر

في ذلك

قوله [اتحاد حاحب وبواب] أى عدلين والمراد بالخاحب بواب المحل الذي يجلس فيه . والمراد بالدواب الملازم لآب البيت

قوله [لمصلحة] أى وإن لم تكن حرجة فإن عرل لا لمصلحة ، فالقول أنه لا يعرل لكن تحت فيه ابن عرفة بقوله عقبه، قلت في عدم نرد عرله بطر لأنه يؤدى إلى له و تولية عمره فيؤدى ذلك إلى تعطيل أحكام المسلمين

قوله [لشرحيل] هو بضم الشين وفتح الراء وسكون الخاء وكسر الموحدة بعدها تحتية وهو ابن

عمر رضى الله عنه ، فقال أفس سحق يا أمير المؤمنين ؟ فقال لا . ولكن وجدت من هو أقوى منك فقال إن عرّك لى عيب فأحبر الناس بعدى ، ففعل .

(إلا) أن يكون عرله (عس طلم) أى لأحله فلا يريه بل له إظهاره إن حفت ، فإن كثر تعين إظهاره حشية توليته مرة أخرى من غير مس عرله

(و) حار للقاصى (تولية) لأحد على ما تقدم وكذا العرل (ولو) كان (بغير ولايته) بخلاف الحكم فلا يحكم إلا إذا كان بولايته لا بغيرها ، ولو كان الخصم من أهل ولايته كما يأتى آخر الباب

(ورثت) القاصى وحوهاً (كاتباً) يكتب وقائع الخصوم (ومرْكياً) يحجره بحال الشهود الذين يشهدون على الخصم من عدالة وغيرها سرّاً ، فالمراد بالمركى مركب السر (وشهوداً) يشهدون على الإقرار من الخصم إذا أقر عبده ، وقيل يندب ترتيب من ذكر

وقوله (عدولاً شرطاً) راجع للكاتب ومن عبده أى يشترط فيهم العدالة وليس المراد أن الترتيب شرط ، بل قيل بوجوهه ، وقيل بعبده و « شرطاً » حال أى حال كون العدالة فيهم شرطاً

(والترحمان) وهو الذى يحجر الحاكم بمعنى لعة الخصم ، ويحجر الخصم بمعنى كلام القاصى عند اختلاف الالة (كالتأهيد) فى اشتراط العدالة (وكى إن) رُتّب الواحد) « الواحد » فاعل « كى » و « رتب » بالناء للمفعول ، يعنى يكهى الواحد إن ربه القاصى وأما غير المرتب — بأن أتى به أحد الخصمين أو طلبه

قوله [يكتب وقائع الخصوم] أى التى يريد أن يشكم فيها
قوله [وقيل يندب ترتيب من ذكر] مقابل لقوله وحوهاً وأقول بالوجوب
للشيخ أحمد الرقائى والندب إلح

قوله [بل قيل بوجوهه] أى كما علمت

قوله [والترحمان] مثلت الناء

قوله [عند اختلاف الالة] أى وأما عند انحادها فلا حاجة له .

قوله [فى اشتراط العدالة] أى والدكورة .

قوله [الواحد] فاعل كهى أى وحوهاً الشرط محذوف دل عليه المذكور

القاصي للتليع — فلا بد فيه من التعدد ، لأنه صار كالشاهد وقيل لا بد من تعدده ولو رتب ، وكذا المحلف الذي يحلف الخصم عند توحه اليمين عليه يكنى به الواحد قال المصنف والمترجم محر كالمحلف أى فيكنى الواحد فيهما • (وبدأ) القاصي (أول ولايته بالكشف عن الشهود) المرتين للقصة السابقة

ليبقى من كان منهم عدلاً عارفاً ويطرد من كان بخلاف ذلك (فالمسحوبين) لأن السحن عذاب ، فيطرد في حالهم ، فمن استحق الإفراج عنه — ككوبه معسراً — حلى سبيله وأفلته ، ومن وح عليه يمين حلفه ، ومن استحق الإبقاء أنقاه

(وأولياء الأيتام) من وصى أو مقدم ، هل هو مستقيم في تربيتهم والتصرف في شأنهم ؟ لأن اليتيم قاصر عن الرفع للحاكم (و) الكشف عن (مالهم) ألهم عليه وصى أم لا ؟ * (وبادى) أى أمر مادياً يبادى (ممع معاملة يتيم وسفيه) من بيع وشراء

قوله [فلا بد فيه من التعدد] أى اتفاقاً

قوله [وقيل لا بد من تعدده] القائل به اس شاس لكن حمل (ح) كلام اس شاس على ما إذا أتى به أحد الخصمين

قوله [وكذا المحلف] أى ولا بد فيه من العدالة

قوله [قال المصنف] أى حليل وكثيراً ما يحالف اصطلاحه

قوله [بالكشف عن الشهود] أى الموتقين الذين يكتبون الوثائق ويسمعون الدعاوى ، وتوضع شهادتهم في الوثائق ، وإنما أمر بالبدء به لأن المدار كله عليهم ، وكيفية الكشف أن يدعو صلحاء أهل البلد ويسألهم عن عدالتهم ، فمن شهدوا له بالعدالة أنقاه ومن نفوها عنه عرله

قوله [فالمسحوبين] أى سواء كانوا مسحوبين في الدماء أو غيرها ، ولكن يقدم المسحوبين في دعاوى الدماء ، لأنها أول ما يقضى فيها يوم القيامة

قوله [وأولياء الأيتام] أى فيستحبر من عدول أهل هذا المكان عن تصرفهم في شأن الأيتام

قوله [وبادى] فائدة المادة انكشاف الناس عنهما لكن في السفيه تمضى

مه أو له ومداينته ، ومن عامل يتيا أو سميها لا ولي له فهو مردود
(و) نادى (سَرَفَعَ أَمِيرَهُمَا) أى اليتيم والسمية (له) بأن ينادى أن من

عامل يتيا أو سميها لا ولي له فليروعه إليها لئلا يولى عليه من يصون ماله
١٠ * (ثم) يطر (فى الحصوم ، فيبدأ بالأهم) فالأهم (كالمسافر)
يقدمه على غيره لضرورة سفره ، ولو تأخر فى الحىء عن غيره

(وما يُحْشَى فواته) لو قدم غيره عليه لضرورة الفوات . فإذا اجتمع
مسافر وما يحشى فواته مدم الأهم مهما ومتال ما يحتشى فواته الطعام الذى يتغير
بالتأخير والكاح الفاسد يفسح قبل الدحول

(فالأسقى) أى فإذا فرغ من أمر المسافر أو ما يحتشى فواته أو لم
يوحدا قدم الأسقى فى الحىء إليه على المتأخر بحيثاً

(وإلا) يكن أحدهما أو أحدهم سابقاً بأن جاء معا أو جهل الأسقى (أقرع)
بيهما أو بينهم . من حرج اسمه بالتقديم قدم

* (ويسعى) للقاصى (أن يُمرِدَ يوماً أو ليلتين) كعد العصر (للساء)

معاملاته الحاصلة قبل الداء . وأما الحاصلة بعده مردودة . وأما اليتيم مردودة قبل الداء
وبعده . واعلم أن رتبة الماداه فى رتبة أسطر فى أمرهما هى موحدة عن الطر فى أحوس ،
وحكم المادة المذكورة البلد على ما يفهم من كلام بهرام وانه فى والحووب على ما يفهم
من كلام التنصرة

قوله [ثم يطر فى الحصوم] هذه مرتبة رابعة

قوله [قدم الأهم مهما] أى وأو كان الآخر سائتاً فى الحصور

قوله [يفسح قبل الدحول] صفة للكاح الفاسد أى الكاح الذى شأله

يفسح قبل الدحول ويمضى عنه بلا أهم . غيره للمعجيل بالفسح امتتالا لحكم الله
وحوف العملة عنه ويمضى بالدحول . وذلك كالكاح الفاسد لصدقه وكمن حط
على حطة أخيه ثم عقد

قوله [أقرع بينهم] أى بأن يأب القاصى بأوراق عددهم يكسب فى واحدة

يقدم فى الأخرى لا يقدم وأمر كل واحد بأحد ورقة من حرج سهمه بالتقديم قدم

قوله [كعد العصر للساء] أى اللانى يحرج لا المحدرات اللانى يمع

ولو مع رجال لأنه أستر له
(كالمُستَشْي والمُدْرِس) تشبيه في كل ما تقدم ، فيقدم المسافر وما يحشى
فواته فالأستق تم أقرع ويسعى أن يبرد الساء بوقت أو يوم ، وكذا أرباب الحرف
كالخمار والطحان

(ولا يَحْكُمُ) الحاكم - وكذا لا يفتي المفتي ولا يدرس المدرس - (مع
ما يُدْهِشُ) العقل كبرص وصحر وحوف وصيق نفس
(وَمَصَى) حكمه إن حكم مع ما يدهش ولا يُسْقِص إلا أن يعظم المدهش
فلا يجوز معه حكم قطعاً . وليتعتب

(وليُسَوِّ) القاصي (بين الخصمين) فلا يقدم أحدهما على الآخر
(وإن) كان أحدهما (مُسْلِمًا) (و) الآخر (كافرًا) لأن التسوية من العدل

من سماع كلامهم فإنهم يركلهم أو يبعث القاصي له في مرله واحدًا من طرفه
يسمع دعواهن كما قرر الأشياء
قولا [ولو مع رجال] أى هذا إذا كانت دعاويهن مع نساء ، بل ولو كانت
مع رجال

قوله [كالمفتي والمدرس] أى وكذا المقرئ الذى يقرئ القرآن للناس
قوله [كالخمار والطحان] أى فيقدم المسافر ، ثم القرعة ، هذا
مقتضى كلامه ، والذى في ابن عارى عن ابن رشد أنه يقدم الأول فالأول ، إن لم يكن
عرف وإلا عمل به . والذى في المواق عن البرلى أن أرباب الصنائع إن كان بينهم
عرف عمل به . وإلا قدم الآكد فالآكد كالأشد حوفاً أو الأقرب لفساد شئيه وفى
الحقيقة عبارات الجميع متقاربة

قوله [ولا يحكم الحاكم] إلح أى يكره أو يحرم قولان

قوله [فلا يجوز] أى يحرم اتفاقاً

قوله [وليتعتب] أى فإن كان صواباً أمضى وإلا رد

قوله [وليسو القاصي] أى وحوفاً

قوله [وإن كان أحدهما مسلماً] إلح أى هذا إذا كانا مسلمين أو
كافرين . بل وإن كان أحدهما مسلماً إلح ورد بالمالعة على ابن الحاحب القائل

* (وعرَّ) وحيثاً (شاهدَ الرُّورِ) وهو من شهد بما لم يكن يعلمه ولو صادف الواقع (في المسأله) بالهمزة مع القصر أى جماعة الناس (سداء) . أى يعرره بصرب مؤلم مع ندائه وطوافه فى الأسواق والأرقه لإشهار أمره وارتداع غيره (لا) يعرره (بحلقِ لحيتهِ) ولا (تَسْحِمِ وجهه) بطن أوسود . ثم لا تقبل له شهادة ولو تاب وحسنت توبته اتفاقاً ، إن كان حين شهادته طاهر العدالة . وعلى أحد القولين إن لم يكن طاهرها وقيل بالعكس ، وهو مراده بالتردد .

محوار رفع المسلم على الدمى ونسبه فى التوضيح للمالك كذا فى (س)

قوله [عما لم يكن يعلمه] صادق بأن يكون علم حلافه أو لا علم عنده بشئ . قوله [بصرب مؤلم] أى على حسب احتجاده

قوله [مع ندائه] أى بأن هذا شاهد رور وانظر هل الوحوط مصبّ على التعرير واللداء عليه أو مصب على خصوص التعرير وكونه فى الملاء واللداء عليه مندوب فقط كذا فى الحاشية

قوله [خلق لحيته ولا تسحيم وجهه] أى يجرم ذلك ومثله فى الحرمة ما يفعل فى الأعراس من تسحيم الوجه سواد أو دقيق لأنه تعيير لخلق الله

قوله [وهو مراده بالتردد] أى هراد حليل بالتردد الطريقتان ، الطريقة الأولى تقول إن كان طاهر الصلاح حين شهد بالرور لا تقبل له شهادة بعد ذلك اتفاقاً . لاحتمال دقائه على الحالة التى كان عليها ، وإن كان غير مطهر للصلاح حين الشهادة فى قبول شهادته بعد ذلك إذا طهرت توبته قولان وهذه طريقة ابن عبد السلام والطريقة الثانية عكسها لأن رسل قال فى الحاشية نقلاً عن الثنائى وطريقته ابن عبد السلام انسب بالحق وطريقة ابن رسل أقرب لظاهر الروايات ، فإن شهد قبل المروة لم تقبل اتهاماً ، لأنه عاسق رُِب سبب بعدها وقبل التعرير مقتضى العلة حرى تردد فيه . ركنه . وصادر كلام أمواق وأفاد ذكر التردد فيمن فسقه بالرور أنه لو كان فسقه ديمره تم شهد دماء مات فيه . يقبل (أه) وهو مقتضى قوله تعالى فى سورة الدور (إِلَّا السَّيِّئَاتِ) الآية

والقاصي إذا عُرِلَ لِحُجَّةٍ فلا تحور توليته بعد ولو صار أعدل أهل زمانه
 والسحام - بضم السين المهملة هو الدحان اللاصق بأواني الطبخ
 وقيل له حلق لحيته وتسحيم وجهه ، قال ابن مروق وهو طاهر المدونة ،
 * (و) عرر (مسن أساء على حصصه) في مجلس القضاء نقيح ، نحو فاجر
 وطالم وفاسق وكذاب ، وأولى ما كان أعظم من ذلك كالتسبب القبيح ،
 ولا يحتاج في ذلك لبينة ، بل يستند في ذلك لعلمه ، لأن مجلس القضاء يصان
 عن ذلك . والحق في ذلك لله فلا يحور للقاصي تركه ، وأما في غير مجلس
 القضاء فلا بد من التوثيق بنية أو إقرار

(أو) أساء على (مُفْتٍ) نحو أنت تعنى بالباطل أو بهواك ونحو ذلك
 (أو) أساء على (شَاهِدٍ) نحو مروّر وتشهد بالرور
 (لاشَهِدْتُ) أي لا يعرر بقوله لمن تشهد عليه شهدت (باطل)
 بحلاف رور ، لأنه لا يلزم من الباطل الرور إذ الباطل أعم من الرور ، لأن

قوله [وقيل له حلق لحيته] أي لقول عمر بن عبد العزيز تحدث للناس
 أقضية على حسب ما أحدثوه من الفحور والبدع
 قوله [نقيح] متعلق بأساء والتعريض يكون على حكم مقتضى الشرع ،
 فإن كان فيه قذف لعفيف أقام عليه الحد
 قوله [وفاسق] الأولى تأخيرته وجعله مثالا للبس القبيح .
 قوله [ولا يحتاج في ذلك لبينة] اسم الإشارة عائد على ما ذكر من الإساءة
 قوله [بل يستند في ذلك لعلمه] اعلم أن هذه المسائل الأربع وهي
 تأديب القاصي لمن أساء عليه ، أو على حصصه ، أو على الشاهد ، أو على المفتي بمجلسه
 مستنداً لعلمه ، تراد على قولهم لا يحور للقاصي أن يستند لعلمه إلا في التعديل
 والتحريح

قوله [وأما في غير مجلس القضاء] أي ولا يستند فيهما القاصي لعلمه
 قوله [بحلاف رور] في المواضع أن كناية لو قال شهدت على
 رور فإن عني أنه تشهد عليه بباطل لم يعاقب ، وإن قصد أداه وإثارة بأنه مروّر
 بكل بقار حال الشاهد والمشهود عليه (أهـ) ويقبل قوله فيما أراده إلا اقربية
 تكده (أهـ ع)

الباطل بالنسبة للواقع والرور بالنسبة لعلم الشاهد ، فقد يشهد بشيء يعلمه ويكون المدعى عليه قد قضاؤه أو أحيل عليه به أو أبرئ منه أو عفى عنه ، ولا صرر على الشاهد بذلك . بحلاف الرور فإنه تعمد الإحبار بما لم يعلم (ولا يكذب) ، لحصيه) أى ولا يعرر بقوله لحصمه كذبت . أو ظلمتى . بحلاف كذاب وظالم كما تقدم

• (وأمر) القاصى أولاً عند إقامة الدعوى (مُدَّعِيًّا) وهو من (تَحَرَّدَ عَنْ أَصْلِهِ) (أو معهودٍ بالكلام) متعلق « بأمر » أى يأمر المدعى ابتداءً بالكلام بإقامة دعواه ، والمدعى هو الذى تحرر قوله عن أصل أو معهود عراً يصدقه حين دعواه ، فلذا طلعت منه اللبنة لتصديقه ، كطالب دين على آحر أو حباية أو ادعى على غيره بفعل من الأفعال ، كطلاق أو علق أو قذف ،

قوله [بالنسبة لعلم الشاهد] أى فى الرور والباطل عموم وخصوص وحنى . فإذا شهد بما هو حلاف الواقع كان باطلاً وروراً ، وإذا شهد بحلاف الواقع وكان يعتقد أنه الواقع كان باطلاً وروراً . وإذا شهد بما هو مطابق للواقع وهو لا يعلم به كان ذلك روراً لا باطلاً

قوله [بما لم يعلم] أى تنوته بل إما علم عدمه أو لم يعلم شيئاً ، لأن الشهادة مع السك رور

قوله [بحلاف كذاب وظالم] الفرق بينه وبين ما قبله أن قوله كذبت متعلق بخصوص دعوته وليس فيه انتهاك لمخاسن الشرع بحلاف كذاب وظالم فإنه لا تعلق له بالخصوصة ، بل فيه مسامحة للحصم عادة وهذا انتهاك لحرمة الشرع .

قوله [وأمر القاصى] أى وحنى

قوله [بالكلام] متعلق بأمر والباء للعدية

وقوله [بإقامة] متعلق بأمر أيضاً والباء للتصوير واحتلف معنى الباءين

قوله [تحرر قوله عن أصل أو معهود] أى وليس مجرداً عن كل شيء فإن المدعى متمسك باللبنة فلا يقال إن دعواه مجردة عن جميع المستندات ، بل عن شيء خاص وهو الأصل أو المعهود

فإن الأصل والمعهود عدم ما ذكر وإنما يأمر المدعى إذا علمه ولو بقوله
لهما من المدعى مكما؟ فقال أحدهما أنا ، وسلم له الآخر^(١) وسيأتى
أن المدعى عليه هو من ترشح قوله بأصل أو معهود

(وإلا) يعلم المدعى منهما بأن قال كل أنا المدعى (والخالف) لصاحبه
عد القاصي هو الذى يؤمر بالكلام ابتداء، لأن الشأن أن الخالف هو الطالب
(وإلا) يكن خالف بأن جاء معاً (أقرع) بينهما ، هو حرج سهمه
بالتقدم قدم

وإذا أُمرَ بالكلام
(فيدعى) بمعلوم مُحَقَّق مِرَّ مالٍ أو غيره) نحو لى عليه دينار من
قرص أو بيع ، واحتزر «معلوم» من نحو لى عليه شيء و«محقق» من بحر قوله
فى طى أو أطن أن لى عليه كذا
(وتيسر فى) دعوى (المال السب) كالقرص والبيع والكاح
والعصب والسرقة

(وإلا) يبين السب (سأله الحاكم عنه) أى عن السب وحبوا
(وإلا) بأن ادعى محمول أو معلوم غير محقق ، أو لم يبين السب (لم

قوله [فإن الأصل والمعهود عدم ما ذكر] أى لأن الأصل فى الأشياء العدم

قوله [ولو بقوله لهما] أى هذا إذا كان علمه بأمر سابق بل ولو بقوله لهما إلح

قوله [من ترشح قوله بأصل] إلح أى لكونه صد المدعى

قوله [أقرع بينهما] أى فيمن يه لى بالكلام

قوله [فيدعى بمعلوم محقق] اعلم أن المراد بعلم المدعى به تصويره وتبينه

فى دهن المدعى والمدعى عليه والقاصى وأما تحقيقه فهو راجع لحرم المدعى لأنه
مالك له

قوله [محمول] محتر معلوم

وقوله [أو معلوم] عبر محقق محتر قوله محقق

وقوله [أو لم يبين السب] محتر قوله وبين فى المال السب

(١) نعمة الكلام محذوف محذوره بعد انتهت الدعوى ، وذلك بقوله بعد ذلك

« فان أمر فله الاثبات عليه »

تُسمع دعواه كَأَطْسُ) أن لى عليه ديباراً ، لعدم تحقق المدعى به ولو قال أظ
طناً قوياً وما يأتي من أن البات يعتمد في يمينه على الظن القوي فذلك في
اليمين وما هما في الدعوى وإذا لم تسمع دعواه لم يطلب من المدعى عليه

(إلا أن يسي السب) أى يدعى بسيانه فيُعدّر بذلك ، وتسمع دعواه ،
فيطلب الخواص من المدعى عليه ، بخلاف قوله لا أبيه ، أو لا أعرفه

قوله [كأطس أن لى عليه ديباراً] مثال للمعلوم العبر المحقق وتقدم مثال
المجهول في قوله لى عليه تىء

قوله [فذلك في اليمين وما هما في الدعوى] وقد يقال يلزم من الظن
في اليمين الظن في الدعوى ، فالإشكال باق والمأخوذ من كلام (س) والحاشية
حواص آخر أوضح من هذا وهو أن ما هما طريقة ، وما يأتي في الشهادات من
سماع دعوى الاتهام المفيد عدم اشتراط كون المدعى به محققاً بطريقة أخرى ،
ويترتب على كل الخلاف في توحه يمين التهمة على المدعى عليه وعدم توحهها
والمعتمد ما يأتي ، فإذا علمت ذلك فذكر المصنف هذا الشرط وتقييده بدعوى
الاتهام فيه نوع تناقص ويؤيد ما قلنا قوله في الحاشية باحتماً مع الحرص فيه أن
دعوى الاتهام ترجع للظن أو السك فالمناسب أن يقول متى هما على قول وهناك
على قول

قوله [لم يطلب من المدعى عليه حواص] أى وسواء بين السب أم لا على
المشتهور ، ومما له ما قاله الماررى من أنه إذا ادعى محمول لم يقبل إن لم يبين
السب ، فإن بين السب أمر المدعى عليه بالخواص إما بتعيينه أو الإنكار ، قال
(شب) فقد ذكر ان فرحون في تبصرته ما حاصله أن للمدعى شىء ثلاثة
أحوال الأول أن يعلم قدر الذى يدعى به ويقول تىء ويأتى من ذكر قدره
وفى هذه لا تقبل دعواه ابعاقاً الثانية أن يدعى جهل المدعى به وتدل على
ذلك قرينة كشهادة سة بأن له حصلاً لا يعلمون قدره وفى هذه تقبل دعواه ابعاقاً
الثالثة أن يدعى جهل قدره من غير شهادة قرينة بذلك مهي محل الخلاف الذى
احتار فيه الماررى سماع الدعوى به (ا هـ)

• (وَيُتَّهَمُ المدعى عليه) هذا الاستثناء ناطر لمفهوم قوله «وبين السب» الداحل تحت «ولأ» إلح أى فإن لم يبين لم تسمع دعواه — إلا أن يدعى بسيانه أو يتهم المدعى عليه كأطس أنك سرت لى كدا أو عصته مى، أو فرطت فيه حتى تلف — فتسمع دعواه وتتوجه اليمين على المتهم على القول المشهور إذا أنكر المتهم ، فإن قوله «أطس» إلح فيه ذكر السب ، لكن لا على وجه البيان بل الطس فالسرقة متلاصبة للمدعى به لكنه مطبون لا محقق وجعلنا بيان السب من بيان صحة الدعوى ، هو الراجح وقيل ليس هو من تمام صحتها ، وقوله «وبين فى المال السب» مفهومة أن غير المال لا يبين فيه سب كالطلاق والكباح وهو ظاهر

• (ثم) بعد أن يذكر المدعى دعواه على ما تقدم يأمر القاضى (مُدْعَى عليه) وهو من (تَرَخَّحَ قَوْلُهُ مَعْمُودٍ) شرعى كالأمانة ، فإنه عهد شرعاً أن ربهما يصدق فى قوله ، كالوديع وعامل القراض والمساقاة (أو أصْلِهِ)

قوله [هذا الاستثناء] أى الكائن فى المسألتين أعنى قوله إلا أن يسب السب أو يتهم المدعى عليه هكذا ظاهر حله ، والظاهر أن يقال هذا الاستثناء راجع لمفهوم محقق وبيان السب على سبيل اللف والبشر المشبوس ، فإن الاتهام عائد على مفهوم محقق وبسيان السب راجع لمفهوم بيان وتأمل فقد علمت بما تقدم من أنهما طريقتان أن الأولى حذف هذا الاستثناء الثانى قوله [كالطلاق والكباح] أ فإذا ادّعت المرأة على زوجها الطلاق فلا

تسأل عن بيان السب

وقوله [والكباح] أى إذا ادّعى رجل أو امرأة الروحية للآخر فلا يلزم

بيان السب

قوله [على ما تقدم] أى فى قوله فيدعى معلوم محقق

وقوله [أن ربهما] المراد به من هى تحت يده

قوله [فى قوله] متعلق بمصدق

وقوله [كالوديع] وما بعده أمتلة للأمانة أى فالمودع وعامل القراض

والمساقاة ترشح قوله معمود شرعى حيث قال رددت الوديعه أو مال القراض أو ثمر الحائط

كالمدين ، فإن الأصل عدم الدين ، وكذا الحرية ، فإنها الأصل فإذا ادعى شخص على غيره بأنه رقيق فعليه البيان والأصل في معلوم الرق عدم الحرية فإن ادعى العتق فعليه البيان (بالحواش) متعلق بأمر المقدر إما بإقرار أو إنكار (وإن أقرّ فله) أى المدعى (الإشهاد عليه) وللحاكم إن عمل المدعى تسبيحه عليه بأن يقول للعدول استشهدوا بأده أقر

(وإن أنكر قال) القاضي للمدعى (ألك بينة) تشهد لك عليه (وإن تصافها) بأن قال ليس عدى بينة (فله) أى للمدعى (استحلافه) أى طلب حلف المدعى عليه المذكر

هذا إذا ثبت بينهما خلطة من معاملة أو غيرها بل (وإن لم تثبت) بينهما (خلطة) بدين أو تكرار بيع. وقيل ليس له استحلافه إلا إذا ثبت

قوله [فإنها الأصل] أى الأصل في الناس شرعاً الحرية وإعما طراً لهم الرق من جهة السبي بشرط الكفر والأصل عدم السبي

قوله [متعلق بأمر] المناسب أن يقول متعلق بأمر

قوله [إن عمل المدعى] أى إذا عمل المدعى عن الإشهاد على إقرار المدعى عليه يسبه الحاكم ليرتأخ من كثرة الرأع

قواه [بأن يقول] إلح تصوير لمقالة المدعى إما من نفسه أو تسبيحه الحاكم اه

فؤه [بل وإن لم تثبت بينهما خلطة] أى كما هو قول ابن نافع وصاحب المسوط

قوله [وقيل ليس له استحلافه] هو قول مالك وعامة أصحابه ولكن

حرى العمل بقول نافع ولذلك ضعف التارح هذا واستنتى من اشراط الخلطة على القول الضعيف تمام مسائل زوجه فيها اليدين وإن لم تثبت خلطة انماها

الأوى الصانع يدعى عليه غامه بيه صعة فتتوح. عليه اليمين واو لم تثبت خلطة لأن نصب نفسه للناس في معنى الخلطة ومثله التاجر ينصب نفسه للبيع

والشراء الثانية المتهم بين الناس يدعى عليه سرفة أو عصص فتتوحه عليه اليمين

وولم تثبت خلطة وفي مجهول الحال تولان ابائنة الضيف مدعى أو يدعى عليه

الراعة الدعوى في تنى معين كنوب بعينه الخامسة الوديعة على أهلها بأن يكون

المدعى ممن يملك تلك الوديعة والمدعى عليه ممن يودع عدده مثلها والحال يقتضى

ببهما حلطة بذلك ولو بامرأة ، وهو الذى مشى عليه الشيخ ، وهو ضعيف
 * (فإن حلف المدعى عليه بعد أن طلب المدعى منه اليمين برئ ، وليس للمدعى
 بعد ذلك مطالبة عليه وإذا برئ (فلا يئس) تقبل للمدعى بعد ذلك (إلا لعذر
 كسيان) لها عند تحليله المدعى عليه ، وحلف إن أراد القيام بها إنه سيقاها (وعند
 علم) بها قبل تحليله ، فله إقامتها وحلف وكذا إذا طس أنها لا تشهد له
 أو أنها ماتت

(كأن حلف المدعى عليه (لرد) شهادة (شاهد) أقامه المدعى ،
 وكانت الدعوى لا تثبت إلا بشاهدين . فطلب منه الثانى . فقال ليس عدى
 إلا هذا ، وحلف المدعى عليه يميناً لرد شهادة هذا الشاهد فوجد ثانياً . كأن
 سبه أو لم يعلم به ، فله أن يقيمه ويصمه للأول

الإيداع كالسفر والعربة السادسة المسافر يدعى على رفقته الساعة مريض
 يدعى في مرض موته على غيره يدين مثلاً التامة نائع يدعى على شخص حاصر
 المريدة أنه اشترى سلعته نكدا والحاصر ينكر الشراء كذا فى حليل وتراحه

قوله [ولو بامرأة] نالع على ذلك لبيان أن الحلطة على القول باشتراطها
 تثبت ولو بالعدل الواحد واو كان امرأة فلا يشترط تعدد العدول
 قوله [بعد أن طلب المدعى منه اليمين] أى وأما لو حلف من نفسه
 قل أن يطلب فلا يعتد بحلفه

قوله [بعد ذلك] أى بعد أن نعى بنية نفسه وطلب من المدعى عليه
 اليمين وحلف

قوله [إليه يمينها] معدول اقوله حلف

قوله [وحلف] أى ما لم يشترط أنه إن ظهرت له بنية يقيمها ولا يحلف
 فإنه يحمل بذلك ولا يخاف

قوله [وكذا إذا طس أنها لا تشهد له] مثل ذلك إذا كانت بعيدة العية

قوله [فله أن يقيمه] أى عند حلفه إنه سبه مثلاً ويلعى اليدين الذى

رد به شهادة الشاهد لكونه لم يصادف محلا

(وإن أقامتهما) عطف على قوله « فإن نهاها » ، يعنى إذا قال القاصى للمدعى حين أنكر عليه ألك بية ؟ فإن نهاها فقد تقدم ، وإن أقامها (أعذر إلى المطلوب) وهو المدعى ، بأن يسأله القاصى عن عذر ، (أُنْقِيَتْ لك حُجَّةٌ) أى يقول القاصى للمطلوب بعد سماع بية الطالب أنقيت لك حجة وعذر فى هذه البية ؟ وإنما أن يقول نعم ، وإما أن يعحر وسيأتى الكلام فى ذلك

* واستثنى من الإعداد أربعة لا إعداد فيهم بقوله
(إلا شاهد الإقرار) من المطلوب الكائن (بالمجلس) أى مجلس

قوله [عطف على قوله فإن نهاها] أى على وجه المقابلة
قوله [أعذر إلى المطلوب] أى زال عذره فاهمرة للسلب وأيس المراد
أنبت عذره وحقته إنما هو كقوله أعحمت الكتاب ، أى أرلت عمخته
بالقط ، وشكى إلى ريد فأشكيت ، أى رلت شكايته كما فى الحاشية ، والإعداد
واحب إن طن القاصى جهل من يريد الحكم عليه بأدله الطعن أو صغفه ، وأما
إن طن علمه بأن له الطعن وأنه قادر على ذلك لم يحبل له أن يحكم بدونه وحيث
وجب الإعداد وحكم بدونه نقص الحكم واستؤنف الإعداد
قوله [أنقيت لك حجة] تصوير لما يريل به عذره وحجة فاعل أنقيت
وكلامه يحتمل أن القاصى ليس له سماع البية قبل حضور المطلوب وهو ما قاله
ابن الماحشور ، ومذهب ابن القاسم أن له سماع البية قبل الخصومة ، فإذا جاء
الخصم ذكر له أسماء الشهود وأنسابهم ومساكنهم فإن ادعى مطعماً كلفه إثباته
وإلا حكم عليه وإن طلب إحصار البية تائياً لم يحل لذلك
قوله [وسياتى الكلام فى ذلك] أى فى قوله فإن قال نعم أنطره

لها إلح

قوله [من المطاوب] متعلق بمحذوف حال من الإقرار
وقوله [بالمجلس] متعلق بمحذوف صفة للإقرار قدّر بقوله الكائن ،
وإما قدره صفة لأن الطرف والمحرور الواقع بعد المقرون بأل الحسية يخور جعله
صفة أو حالاً

القاضي ، فلا إعدار فيه لمشاركة القاضي له في سماع الإقرار
 (و) إلا (مَسْ) أى مطلوباً (يُحْشَى منه) الصرر على من شهد عليه
 أو طالباً يحتتى منه الصرر على مَسْ يحترح بيته ، فلا إعدار له ، بل لا تسمى
 البينة للأول ولا مَسْ حَرَّح بينة الثاني
 (و) إلا (مُرْكِي السَّرِّ) وهو من يحرر القاضي سرّاً بعدالة الشهود أو
 تحريجهم ، فلا إعدار فيه ، وليس على الحاكم تسميته بل لو سئل عنه لم يلتفت للسائل
 (و) إلا (المُسَرَّرُ) في العدالة أى الفائق فيها لا إعدار فيه (بغير
 عَدَاوَةٍ) للمشهد عليه (أو قرأته) للمشهد له . وأما بهما ، فيعذر
 (فإن قال) المدعى عليه (نعم) لى حجة ومطعن في هذه البينة (أَطْرَهْ)
 القاضي (لها) أى للحجة أى لبيانها بإقامة البينة بها (بالاحتهاد) منه فليس
 للإبطار حد معين ، وإنما هو موكل لاحتهاد الحاكم

قوله [فلا إعدار فيه] أى فلا يبقى القاضي للمطلوب حجة فيه لأنه
 علم ما علمه الشاهد ولو أعذر فيه لكان إعداراً في نفسه
 • تسميه قال (شب) مما لا إعدار فيه شهود الإعدار لما في ذلك من التسلسل
 كما ذكره في العاصمية . ومثل ذلك من شهد بوكالة في شيء كما ذكره (ح)
 أول باب الوكالة ، وكذا من شهد محرقة القاضي كما في مختصر الرزلى نقلا عن
 ابن الخاح ، وعلمه بقوله لأن طلب الإعدار طلب لحطة القضاء وإرادة لها وحرص
 عليها وذلك حرجه ، وكذا الشهود الذين يحصرهم تطليق المرأة وأحدها بشرطها
 في مسائل الشروط في الكاح ومن يوجهه القاضي لسماع دعوى أو لتحليف أو
 حيازة ، لأنه أقامهم مقام نفسه

قوله [أى الفائق فيها] أى على أقرانه

قوله [وأما بهما فيعذر] الحاصل أن الممر لا يسمع القدح فيه إلا بالعداوة
 أو القرابة وأما بغيرهما فلا يسمع القدح فيه ، وأما ما قبل الممر فيقبل القدح
 فيه بأى قادح ولو بغير العداوة أو القرابة

قوله [بالاحتهاد] أى ما لم يتبين لدده وإلا حكم عليه من حين تبين
 اللدد ، ومثل ذلك لو قال لى سة بعيدة العينة هي التى تخرج بينة المدعى فإنه

(ثم) - إذا لم يأت بحجة معتبرة شرعاً - (حككم) عليه بمقتضى الدعوى من مال أو غيره

(كسفيهاً) أى كما يحكم إذا بنى حجته وقال لائحة على
 * (وعسيرة) أى حكم يعمره بعد إنطاره (وسحله) أى التعجير
 أى كتبه فى سجله بأن يكتب فيه إنا طلبنا منه حجة فى البينة وأنطراها فلم
 يأت بها فحكمنا عليه ، فلا تقبل له حجة بعد ذلك وفائدة التسجيل محافة أن
 يدعى أنه ناق على حجته وأن القاضى لم يطره ،

* واستثنى من التعجير خمس مسائل ليس للقاضى فيها تعجير فقال
 (إلا فى) (دعوى دم) كأن يدعى عليه بأنه قتل وليه عمداً وله بينة
 بذلك ، وأنظر القاضى لىأتى بها ، فلم يأت بها فلا يعمره فتى أتى بها حكم بقتل
 المدعى عليه

(وعتق) ادعاه الرقيق على سيده المذكر ، وقال على بينة ، وأنطره
 لها ولم يأت بها فلا يعمره بل متى أقامها حكم بعقده

يحكم عليه من الآن إلا أنه فى هذه يكون ناقياً على حجته ، إذا قدمت بيته
 ونقيتها عند القاضى أو عند غيره كما فى الحرثى

قوله [فلا تقبل له حجة بعد ذلك] اعلم أنه اختلف فى الذى كتب
 عجره إذا أتى بينة بعد ذلك على ثلاثة أقوال قيل لا تسمع منه سواء كان طالباً
 أو مطلوباً وهو قول ابن القاسم فى العية وقيل تقبل مطلقاً إذا كان له وجه
 كسبانيها أو عدم علمه بها أو عتبتها وهو قول ابن القاسم فى المدونة ثالثها صرح
 فى البيان بأن المشهور أنه إذا عجر المطلوب وقضى عليه أن الحكم يمتنع ولا يسمع
 منه ما أتى به بعد ذلك وأما إذا عجر الطالب فإن تعجيره لا يمنع من سماع
 ما أتى به بعد ذلك قال ابن رشد وهذا الخلاف إما هو إذا عجره القاضى بإقراره
 على نفسه بالعجر وأما إذا عجره بعد التاؤم والإعداد وهو يدعى أن له حجة
 فلا تقبل له حجة بعد ذلك اتفاقاً وأما ادعى سبانيها وحلف (أهـ بن)

قوله [ليس للقاضى فيها تعجير] أى اتفاقاً ولو حكم بالهجير بطل
 حكمه وصابط ذلك فى غير مسألة الدم أن كل حق ليس لمدعيه إسقاطه بعد

(وطلاق) ادعته المرأة على زوجها وأن لها بينة بذلك ولم تأت بها فلا يعمرها ، متى أقامتها حكم بطلاقها

(وحسن) ادعاه إنسان على الواقف أو واصل اليد المكر ، وقال لى بينة على وقفه . فأظهره الحاكم فلم يأت بها ، فلا يعمره ، متى أتى بها حكم بالوقف

(ونسب) ادعاه إنسان ، وأنه من ذرية فلان وله بذلك بينة ، فإن لم يأت بها بعد الإبطار لم يحكم بتعجيله ، وهو باق على حخته ، متى أقامها حكم بنسبه فهذه المستثنيات إما هي مبرورة في كلام الأئمة في الطالب وأما المطلوب فيعمره فيها وفي غيرها كما ذكره بعضهم

* (وإن لم يُحِبْ) عطف على « إن أقر » أى وإن لم يحب المدعى عليه بإقرار ولا إنكار ، بل سكت (حُيِسَ وَصُرَبَ) ليحيب (تم) إن استمر على عدم الخواب (حُكِمَ) عليه بالحق (بلا يمين) من المدعى ، لأن اليمين فرع الخواب وهو لم يحب

(وإن أنكر) المدعى عليه (المعاملة) من أصلها فقال لا معاملة بينى

ثبوته ، فإن الحكم بالتعجيل لا يقطع الحجة فيه ، وقولنا في غير الدم ، وأما هو فلولى الدم إسقاطه إن لم يكن القتل عيلة وإلا فليس للولى إسقاطه لأنه حق الله ، فالصابط يشمله

قواه [وأما المطلوب] أى المدعى عليه كما إذا أقيمت بينة على القاتل أو على المعوق أو المطلق أو المحبس أو المكر للسر فقال إن لى فيها مطعماً ثم عحر عن الإتيان به فللقاصى تعجيله

قواه [حس وصرب] أى باحتهاد القاصى فى قدر الحس والصر

قواه [تم إن استمر] مثل استمراره على عدم الخواب فى الحكم عليه بلا يمين شكه فى أنه له عنده ما يدعيه ، فإذا أمر القاصى المدعى عليه بالخواب فقال عبدى شك فيما يدعيه فإنه يحكم عليه به بلا يمين من المدعى كما فى الوصيح ، وظاهره وأو طلب المدعى عليه يمين المدعى وكذا فى مسألة المصنف ، وأما لو أنكر المدعى عليه ما ادعى عليه به وقال يحلف المدعى وبأحد ما ادعى به فإنه يحاب لذلك

وبينه (فأقيمت عليه البينة) بالحق المطلوب فأقام بينة تشهد له بالقصاص (لم تُقبل بينته بالقصاص) لذلك الحق ، لأن إنكاره المعاملة تكذيب لبينته بالقصاص

(بحلاف) قوله (لا حق لك على) فأقام عليه بينة به فأقام هو بينة بالقصاص ، فتقبل لأنه لم ينكر أصل المعاملة وإنما أنكر الحق المطلوب منه فقط وليس فيه تكذيب لبينته بالقصاص

• (وكلُّ دعوى لا تتبَّتْ إلا بعدُ لئیس . فلا يمين) على المدعى عليه (سُمحَرَّها) وذلك

(كسكاح) وطلاق وعتق وقذف وقتل ، بل حتى يقيم المدعى شاهداً واحداً

قوله [فأقيمت عليه البينة] إلح مثل قيامها لإقراره بعد ذلك بأنه كان عليه كذا وقصاه إياه تم أقام على القصاص بينة فلا تقبل بينة القصاص كما في الدوارد لأن إنكاره أولاً تكذيب لها كذا في حاشية الأصل

قوله [بحلاف قوله لا حق لك على] طاهره لا فرق بين العامي وعيره . ولكن في (ح) أن هذا طاهر في غير العامي ، وأما هو فيعذر وتقبل بينته في الصعيين انظر (س)

قوله [بل حتى يقيم المدعى شاهداً] أى في دعوى الطلاق وما بعده . ويستثنى من قوله فلا يمين بمجرد مسائل منها لو اعترف المدعى عليه بالحق وادعى الإعسار وأن الطالب يعلم عسره ، وأنكر الطالب العلم بعسره ولا بينة للمطلوب . فإن الطالب يحلف أنه لا يعلم بعسره ويؤمر المطلوب بإثبات عسره ومنها لو قال المطلوب للطالب إنك عالم بنسب شهودك ومنها أن الطالب لو أراد تخليف المطلوب فقال له خلصني فأنكر ذلك الطالب ومنها لو ادعى القاتل أن الولي عما عنه وأنكر الولي ذلك ومنها المتهم يدعى عليه العصب أو السرقة لأجل ثبوت موحهما من أدب أو قطع فيسكن . مع أن أدب العاصب وقطع السارق لا يكون إلا بعدلين ، وإن كان المال يثبت بالشاهد واليمين ومنها من ادعى على آخر أنه قذفه وأنكر فتوجه اليمين على المدعى عليه أنه لم يقذفه إن شهدت بينة بممارسة بينهما وإلا لم تتوجه ومفهوم قوله لم تتبَّتْ إلا بعدلين أن الدعوى

ويعبر عن الثاني فتوحه اليمين على المدعى عليه لرد شهادة الشاهد عليه وهذا معنى قوله

(وإلا) () تتحدد بل أقام المدعى شاهداً فقط (تَوَحَّهَتْ) اليمين على المدعى عليه لرد شهادة الشاهد ، فإن حلف ترك . وإن نكل حبس . فإن طال حسه دين

* ومحل توجعها على المدعى عليه

(في غير يكاح) كعتق وطلاق وأما في الكاح فلا تتوجه ، كما لو ادعى أن فلانا رَوَّحَهُ سته فأذكر أبوها . فأقام الروح شاهداً ، فلا يمين على أيها لربه ولا يتت الكاح

* (ولا يحكم) الحاكم (لَيْسَ لَيْسَ شَهِدَ له) كأبيه واسه ، وأخيه وروحه ، وحراراً يحكم عليه وكذا لا يحكم على من لا يشهد عليه كعدوه ، وحراراً يحكم له

التي تتت شاهد وامرأتين أو أحدهما ويمين تتوجه عليه اليمين بمجرد ما ترد على المدعى ، إن أراد المدعى عليه ردها عليه وكذا اليمين التي يحملها المدعى مع الشاهد أو المرأتين إذا نكل عنها ترد على المدعى عليه ، فإن نكل عزم سكوله وشهادة الشاهد وليس للمدعى عليه ردها على المدعى لأن اليمين المردودة لا ترد ، ويستثنى من ذلك المصوم من ادعى على شخص أنه عده فأذكر فلا يمين على ذلك المدعى عليه ، مع أن الرق مما يشت شاهد ويمين ، وذلك لأن الأصل في الناس الحرية فدعوى ذلك المدعى رقية المدعى عليه حلاف الأصل مع تشوف الشارع للحرية ، فمن أحل ذلك صعبت دعواه حداً فلم تتوجه عليه اليمين لإبطالها (اهـ ملخصاً من حاشية الأصل)

قوله [في غير يكاح] المرق بين الكاح وعبره أن العالب في الكاح الشهرة فتشهادة الواحد فيه ريبة ولذا لم يطلب الولي باليمين لرد شهادة الشاهد بحلاف غيره من عتق وطلاق فإنه ليس العالب فيه الشهرة فلا ريبة في شهادة الواحد فيه فلذا أمر المدعى عليه باليمين لرد شهادته كذا في الحاشية قوله [ولا يحكم الحاكم لمن لا يسجد له] أي على مختار الاحتمى ومقابلته يجوز إن لم تكن من أهل التهمة وهو لأصع

(إلا بإقرار) من المدعى عليه له في مجلسه (اختياراً) بلا إكراه ، فيحور أن يحكم له حيثئذ، إذا لا يتهم القاصي إذا أقر الخصم اختياراً ، فعلم أن قوله «ولا يحكم» إلح فيما إذا كان الحكم يحتاج لنية ، لأنه الذي يتهم فيه بالتساهل في الحكم لمن ذكر

(وَأَمَرَ) الحاكم ندباً (دوى الفصل) كأهل العلم عند محاصمتهم (و) دوى (الرحيم) أى الأقارب عند محاصمة بعضهم بعضاً (بالصلح) لأنه أقرب لجمع الحواطر وتأليف النفوس المطلوب شرعاً ، بخلاف القصاص فإنه أمر يوجب الشجاء والفرق

(فإن حشيت) الحاكم (تفأقسم الأمر) أى شدة العداوة بين المتخاصمين (وَحَسَتْ) أمرهم بالصلح سداً للفتنة

• (وُسِّدَ حُكْمُ حَائِثٍ) في أحكامه وهو الذى يعيل عن الحق عمداً، ومنه من يحكم بمجرد الشهادة من غير نظر لتعديل ولا تحريج، فيقصه من تولى بعده . ولا يرفع الخلاف ولو كان ظاهر الصحة في ظاهر الحال ، ما لم تنبت صحة ناطبه كما قال ابن رشد

• (و) ند حكم (حاهل) لم يتشاور العلماء ولا يرفع الخلاف ولو كان ظاهره الصحة لأن الحكم بالخذس والتحمين لا يبعد ، فإن ثبت صحة ناطبه لم يقص كالحائز ، وقيل يقص مطلقاً

(وإلا) أن شاور العلماء (تُعَقَّتْ) فما كان خطأ ند (ومصى الصواب) ، كذا قال الشيخ تبعاً لابن عبد السلام والكلام في الحاهل العدل والذي قاله ابن يونس والحمى والميتطى وإن عرفه وغيرهم أن محل تعقه إن لم يتشاور العلماء،

قوله [وأمر الحاكم ندباً دوى الفصل] إلح صاهره أنه يأمر من ذكر بالصلح ولو طهر روحه الحكم فيكون محصصاً قول خليل ، ولا يدعو لصلح إن طهر وجهه ثم الأمر بالصلح فيما يأتى فيه ذلك لا في نحو طلاق من كل أمر الصلح فيه يعصب الله تعالى

قوله [وقيل يقص مطلقاً] هذا القول امرام الماررى

فإن شاورهم مصى قطعاً ولم يتعقب وظاهر كلامهم أن هذا هو المذهب، وبما شئ عليه الشيخ ضعيف ويمكن أن يقال قوله «وحاهل» أى غير عدل لم يشاور، فإن شاور تعقب لأن عدم عدالته تؤديه إلى الحكم بغير ما دأ به العلماء عليه ويبعده أنه حيثئذ يكون حائراً فهو داخل فيما قبله، إلا أن يقال الحائر المتقدم يحمل على العالم وهذا حاهل فاسق فتأمل

* (ولا يتعقب حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) أى لا ينظر فيه من تولى بعده لثلاثا يكثر الهرج والحصام المؤدى إلى تعاقب الأمر والفساد وحمل عند جهل الحال على العدالة إن ولاه عدل

* (ورفع) حكم العدل العالم (الحلاف) الواقع بين العلماء وكذا غير العدل العالم إن حكم صواباً - كما يُعلم مما تقدم - - فإنه يرفع الحلاف ولا يقص، وكذا المحكم والمراد أنه يرتفع الحلاف في خصوص ما حكم به أحداً من قوله الآتى «ولا يتعدى للماثل» فإذا حكم بنسخ عقد

قوله [وظاهر كلامهم أن هذا هو المذهب] أى بآء على أن العلم شرط كمال في توليته لاشتراط صحة، وأما الطريقة الأولى فعلى أن العلم شرط صحة في أصل التولية

قوله [فتأمل] أى في هذا الجواب الأخير الدافع للتكرار. وقد تأملناه فوجدناه وجهاً

قوله [ولا يتعقب حكم العدل] إلح لكن إن عثر على خطئه من غير فحص وحب نقصه على من عثر عليه كان هو أو غيره وسيأتى ذلك قوله [ورفع حكم العدل العالم الحلاف] ظاهره أن حكم الحاكم يرفع الحلاف ولو لم يكن هناك دعوى وهو كذلك وبه صرح اللقاني والقزويني، ويدل عليه أن الوصى يرفع للحاكم إذا أراد ركاة مال الصبي كما يأتى في الوصية كذا في الحاشية وسيأتى تحرير ذلك

قوله [وكذا غير العدل] يبحر في مفهوم العدل العالم والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعرض به عليه قوله [فإذا حكم بنسخ عقد] أى كما إذا عقد رجل على امرأة متوتة

أو صحته لكونه يرى ذلك لم يحر لقاص غيره يرى حلاؤه — ولا له — نقصه ولا يحور لمعت علم بحكمه أن يفتى بحلاؤه ، وإذا حكم حاكم بصحة عقد لكونه يراه وحكم آخر بفساد مثله لكونه يراه ، صار كل منهما كالجميع عليه في خصوص ما وقع الحكم به ولا يحور لأحد نقصه ولا له قال عمر رضى الله عنه في الحمارية ذاك على ما قصيبا وهذا على ما نقصى ولم ينقص حكمه الأول وهل يرتفع الخلاف فيما بنى عليه الحكم ؟ كما لو قال إنسان في مسحد حامع ساه غير العتيق إن صحت الجمعة

وبيته التحليل ورفع للمالكي وحكم بفسح الكاح فليس للحمى تصحيحه وقوله [أو صحته] أى كما إذا سق حكم الحمى بصحة عقد من بيته التحليل فليس للمالكي نقصه

قوله [ولا يحور لمعت] أى في خصوص تلك المسألة كما هو السياق قوله [وإذا حكم حاكم بصحة عقد] إلح أى كما في المثال المتقدم الذى ذكرناه

قوله [قال عمر رضى الله عنه] إلح شاهد على قوله ولا له لأنه القاصى في الحمارية أولا وثانياً وهى المسألة المشتركة التى قال فيها صاحب الرحبة وإن نحد روحاً وأمماً ورثا وإحوة للأثم حاروا الثلثا وإحوة أيضاً لأثم وأب واستعرقوا المال بمرض الصب فاحلهم كلهم لأثم واحل أناهم ححرراً في اليم واقسم على الإحوة تلت البركة فهذه المسألة المشتركة

فكان أولاً قصى فيها نحرمان الأشفاء لاستعراق المروص التركة ومتى استعرقتها سقط العاصب ، ثم رفعت مسألة أخرى بطهرتها فأراد القضاء فيها كالأول فقام عليه الأشفاء وقالوا له هب أن أنا كان حماراً أو ححرراً ملقى في اليم أليست أما واحدة فقضى لهم بالتشريك في التلت مع الإحوة للأثم في المرض لا بالتعصب وقيل له قصيت في السابقة محرماتهم فقال ذاك على ما قصيبا وهذا على ما نقصى

قوله [ساه] صفة ثانية لمسحد وقوله غير العتيق صفة ثالثة

قوله [إن صحت الجمعة] إلح مقول القول

فى مسجدى هذا فعلى فلان حر ، فرفع العبد أمره الحقى يرى صحة تعدد الجامع ، فحكم بعقته ، فالتعق محل الحكم ويرتفع فيه الخلاف قطعاً وأما صحة الصلاة فيه للمالكى فيرتفع فيها الخلاف أيضاً ، أفنى الناصر اللقائى برفعه وسلمه له المتأخرون عنه وفيه نظر إدا حكم الحاكم بالتعق - لكونه يرى صحة الجمعة - لا يستلزم الصحة عند غير الحاكم فى ذلك المسجد ، إدا حكمه بالتعق لا يتعدى لصحة الجمعة ، ففتواه رحمه الله غير صواب

* (لا أحلّ) حكمه (حرّاماً) فى الواقع بحيث لو اطلع الحاكم عليه ما حكم وحاصله أن حكمه صحيح فى ظاهر الحال إلا أنه يلزم عليه فى الباطن فعل الحرام ، فحكمه المذكور لا يحل ذلك الحرام كما لو ادعى إنسان على رجل بدين دعوى باطلة ، وأقام عليها بينة رور ، فطلب الحاكم من المدعى عليه تحريجها فلم يقدر على تحريجها ، فحكم له به . فالحكم صحيح فى الظاهر ، ولكن لا يحل للمدعى أحد ذلك الدين فى الواقع وكذا إدا لم يقم بينة فطلب الحاكم من المدعى عليه

قوله [الخمى] أى قاص حصى وقوله يرى صحة تعدد الجامع أى من غير ضرورة ، لأن المدار عندهم فى صحة الجمعة على وجود الأحكام المصصة لإقامة الشريعة وإن لم يقيموها بالفعل ، فتى وحدث تلك الهيئة وحسب الجمعة ولا يصير تعددها قوله [ويرتفع فيه الخلاف قطعاً] أى فليس للمالكى ولا شافعى مع التعق ولا فرق بين كون هذا الحكم قبل الصلاة أو بعدها

قوله [وأما صحة الصلاة فيه للمالكى] أى وعيره

قوله [ويرتفع فيها الخلاف] فيه حذف حرف الاستمهام ، والأصل فهل يرتفع

قوله [أيضاً] كما ارتفع الخلاف فى الحكم بصحة التعق

قوله [أفنى الناصر اللقائى برفعه] أى لعص ملوك مصر

وقوله [وسلمه المتأخرون] أى كالأجهورى وأتباعه

قوله [وفيه نظر] إلح من كلام شارحنا

قوله [إلا أنه يلزم عليه] إلح المناسب إلا إن لزم إلح ويكون جواب

الشرط قوله فحكمه المذكور

قوله [فلم يقدر على تحريجها] أى لو كان الحاكم لا يرى المبحث عن العدالة

اليمين فردها على المدعى وحلف وكذا لو ادعى على امرأة بأنها زوجته ، وهو يعلم بأنها ليست بروحة له - أقام على ذلك بينة رور ، فطلب الحاكم منها تحريمها فعحرت فحكم له بها ، فلا يحور له وطؤها لعلمه بأنها ليست بروحته وإن كان حكمه صحيحاً في ظاهر الحال وقال الحمية يحور له وطؤها وكذا إذا طلق رجل زوجته طلاقاً نائساً ورفعته للحاكم وعحرت عن إقامة البينة الشرعية فحكم له بالروحية وعدم الطلاق لم يخل له وطؤها في الباطن لعلمه بأنه طلقها وهكذا

(إلا ما حَالَفَ إجماعاً) هذا استثناء منقوع من قوله « ورفع الخلاف » أى لكن حكمه المخالف للإجماع لا يرفع خلافاً ويحب نقضه

قوله [وقال الحمية يحور له وطؤها] قال في الأصل كأنهم بطروا إلى أن حكمه صيرها روحه كالعقد

قوله [وهكذا] أى فقس على تلك الأمثلة من ذلك لو كان لرجل على آخر دين ثم وفاه إياه بدون بينة فطلبه عند القاضي فقال وفيته لك فطلب منه القاضي البينة على الوفاء فعحرت وحلف المدعى أنه لم يوفه فحكم الحاكم له بالدين فلا يخل للمدعى أحده ثانية في « من الأمر » فالمراد بقوله لا أحل حراماً بالنسبة للمحكوم له

والحاصل كما في (ر) أن ما باطنه مخالف لظاهره حث لو اطلع الحاكم على باطنه لم يحكم فحكم الحاكم في هذا يرفع الخلاف ولا يخل الحرام وهذا يحمل قول المصنف لا أحل حراماً وأما ما باطنه كظاهره كحكم الشافعي حل المتوة بوطء الصغير فحكمه رافع للخلاف ظاهراً وباطناً ولا حرمة على المفعل له في ذلك وهي المسألة المأثقة وفي الخاسية تنالا عن بعض الشيوخ أن المصر في التلقيق الدحول عليه وأما إذا لم يحصل الدحول عليه وإما حصل أمر اتفاق حار كما لو عقد مالكي أصفى في ححره على امرأة مة ووة ودخل بها وأصابها ثم رفع أمره للحاكم مالكي فطلق على الصفى لمصاحبة ثم رفع الأمر للحاكم شافعي فحكم تحلية وطاء الصغير للمسوة فيحور للبات المالكي العقد على روحه المسوة قاله بعض شيوخنا (ادبى)

عليه وعلى غيره ، كما لو حكم بأن الميراث كله للأخ دون الخد فهذا خلاف الإجماع ، لأن الأمة على قولين المال كله للحد أو يقاسم الأخ ، وأما حرمان الحد بالكلية فلم يقل به أحد من الأمة

(أو) حالف (نصاً) كأن يحكم بالسفعة للحد ، فإن الحديث الصحيح وارد باحصاصها بالشريك دون الحار ولم يثبت له معارض صحيح^(١) ، وكأن يحكم بشهادة كافر على مثله أو على مسلم ، لأنه مخالف لقوله تعالى « وأشهدوا دوى عدل منكم »^(٢)

قوله [ولم يتم له معارض صحيح] استبعد الأثرى وغيره نقص الحكم في سفعة الحار لورود الحديث فيها وأحيب بأن عامة أهل العلم لاسمها علماء المدينة . لم يقولوا بها

(١) أي ما رواه أحمد والبخاري عن حابر أن الذي صلى الله عليه وسلم قصي بالسفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا سفعة ، وفي معناه عبد أن داود وابن ماجة والترمذي وصححه وكذا غيره مما ورد على هذا النحو وأما أحداث السفعة للحار فيها عن سمره عن الذي صلى الله عليه وسلم قال « حار الدار أحق بالدار من غيره » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وعن الشريد بن سويد قال قلت لرسول الله أرص لس لاحد فيها شرك ولا قسم إلا الحوار ؟ فقال « الحار أحق بسفحة ما كان » رواه أحمد والشافعي وابن ماجة وابن ماجة محضر « الشريك أحق بسفحة ما كان » سفيه أوصفه القرب والمحاوره قال الشوكاني وحدث سمره أخرجه السهقي أنصاً والطبراني والضياء وفي سماع الحسن عن سمره كلام ولكن هذا الحديث أخرجه ابن أبي حشمة في تاريخه عن أنس والطحاوي وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والضياء وأخرجه ابن سعد عن الشريد بن سويد بلغه حدث سمره المدكور وحديث الشريد بن سويد أخرجه أنصا عبد الرزاق والطحاوي والدارقطني والسهقي قال الشوكاني وفي العالم أن حدث الحار أحق بسفحة لم يروه أحد غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن حابر ، وتكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث — قال وقد تكلم الناس في أسناد هذا الحديث واضطراب الرواه فيه ، فقال بعضهم عن عمرو بن السريد عن أبي رافع وقال بعضهم عن أنه عن أبي رافع ، وإرساله بعضهم ، والاحداث التي جاءت في تميمه أساندها حناد لس في شيء منها اضطراب (١ هـ عن الشوكاني) وقال النعوى لس ن حدث « الحار أحق بسفحة » ذكر للسفحة فحمل أن يكون أحق بالنار والمعوية — وفيه بحامل والله اعلم بذلك وإنما رد عليها بما ذكرنا من السند

(٢) سورة الطلاق آية ٢

(أو) حالف (حتّى قِياس) أى قياساً حليماً ، وهو ما قطع فيه سبى المارق
كقياس الأئمة على العبد في التقويم على من أعتق نصيبه منه أحد الشريكين وهو
موسر ، فإن حكم بعدم التقويم في الأمة نقص
(أو) إلّا ما (شدّ) أى ضعف (مُدركه) أى دليله كالحكم
بغير العدل أو بالأقوال الضعيفة المردودة في مذهبه ومن ذلك الحكم بتوريث
دوى الأرحام والشعبة للحار واستسعاء العبد إذا أعتق بعض الشركاء فيه نصيبه
منه وهو معسر
(فيسْتَقْصُ) ما حالف الإجماع - وما عطف عليه - وحوماً منه ومن غيره

قوله [أى قياساً حليماً] أشار بذلك إلى أنه من إصافة الصفة للموصوف
قوله [ومن ذلك الحكم بتوريث دوى الأرحام] أى والحال أن بيت
المال منظم وإلا فلا نقص وإلّا نقص الحكم بميراث دوى الأرحام عند انتظام بيت
المال لمخالفته لقوله عليه الصلاة والسلام «ألحقوا المرائض بأهلها فما بقى فلاولى
رجل ذكر»

قوله [والشعبة للحار] أى إذا حكم بها حمى فللمالكي نقصه وإن
حكم بها مالكي فله ولغيره نقصه

قوله [وهو معسر] إلّا قيد بذلك لأنه إن كان المعق موسراً كمل عليه
ولا يلزم العبد استسعاء في جميع المداهب ، والمعنى أن التبريك المعق إذا كان
معسراً وقبلنا لا يكمل عليه فحكم على العبد حاكم السعى ، ويأتى للتبريك
الذى لم يعتق نفسه نصيبه نقص حكمه ، لكن إن كان يرى ذلك كالحنفى نقصه
غيره وإن كان لا يرى ذلك نقصه هو أو غيره وإلّا نقص في الاستسعاء
والشعبة للحار وتوريث دوى الأرحام مع انتظام بيت المال وإن كان الحاكم
فيها حنفياً ، لأن حكم الحمى فيها لا يرفع الخلاف أضعف مداركها بين
الأئمة ، وبطير ذلك حكمه خلية شرب السيد قال ابن الماسم أحد شارب السيد
وإن قال أنا حمى

قوله [منه ومن غيره] طاهره يؤمر بنقصه وهو وإن كان يراه مذهباً وبه
قال الشيخ أحمد الرقانى ، ولكن الذى متى عليه الشيخ كريم الدين إن كان

وتقدم أن العدل العالم لا تتعقب أحكامه لكن إن طهر منها شيء مما تقدم نقص ، وأما الخائر والجاهل فتتعقب أحكامهما وينقص منها ما ليس بصواب ويمص ما كان صواباً والصواب ما وافق قولاً مشهوراً أو مرجحاً ولو كان الأرجح خلافه

(و) إذا نقص (بَيِّنَ) الناقص (السَّيِّئَ) الذى نقص الحكم من أحله ، لثلاث سبب الناقص للحوار والهوى ينقصه الأحكام التى حكم بها القصة
تم بين أن حكم الحاكم لا يتوقف على قوله حكمت ، بل كل ما دل على الإلزام - فهو حكم - بقوله
(و) قول الحاكم (نَقَلْتُ الْمِلْكَ) لهذه السلعة لريد أو ملكتها لمذيعها ونحو ذلك ، حكم

(وفسحتُ هذا العقدَ) من نكاح أو بيع أو أبطلته أو رددته (أَوْقَرَرْتُهُ) ونحوها من الألفاظ الدالة على نفي أو إثبات بعد حصول ما يجب فى شأن الحكم ، من تقدم دعوى وإقرار أو ثبوت بنية وإعداد وتركية - وهو معنى قولهم لاند للحكم من تقدم دعوى صحيحة ، وصحتها لكونها ثقل وسمع ويترتب عليها مقتضاها من إقرار أو بنية عدول إلى غير ذلك - (حُكِّمْتُ) وإن لم يقل حكمت

يراه مذهباً ناقصه غيره لا هو

قوله [مما تقدم] أى من مخالفة الإجماع أو النص أو القياس إلح
قوله [بين الناقص السبب] أى وسواء كان الحكم الأول له أو لغيره
قوله [نقلت الملك] هو وما عطف عليه مقول قول محدوف قدره الشارح
بقوله وقول الحاكم وهو ممتناً أحبره قوله الآتى حكم

قوله [وهو معنى قولهم لاند للحكم من تقدم دعوى] إلح فيه أن الحكم عدلنا لا يشترط فيه تقدم دعوى ألا ترى أن القاصى له أن يسمع البينة على العائن ويحكم عليه وإذا حاء سعى له البينة وأعد له فيها ، فإن أئدى مطعماً نقص الحكم وإلا فلا وأحيب أن قوله لاند فى الحكم إلح محمول على الحاضر وقريب العينة بأن كان على مسافة يومين مع الأمن ، وأما بعيد العينة فيحور الحكم عليه فى عينه كما نأتى كذا فى حاشية الأصل

ومن ذلك حدوه فاقتلوه ، أو حدّوه ، أو عرّوه
(لا) إن قال في أمر رفع إليه ، كترويح المرأة نفسها بلا ولي وكسيع وقت
نداء الجمعة (لا أحيره) فلا يكون حكماً ولا يرفع خلافاً ، لأنه من باب
الفتوى كما قاله ابن شاس ، فليعيره الحكم بما يراه من مذهبه
(أو أفى) بحكم سئل عنه بأن قيل له يحور كذا ، أو يصح أو لا ؟
فأجاب بالصحة أو عدمها فلا يكون إفتاءً حكماً يرفع الخلاف ، لأن الإفتاء إحار
بالحكم لا بالإرام

والحق أن قول الحاكم لا أحيره — إن كان بعد تقديم الدعوى — فهو حكم
يرفع الخلاف وإن كان بمجرد إحار . كما لو قيل له إن امرأة روت
نفسها بلا ولي ، فقال لا أحيره فهو من الفتوى وعارة الخرتى تشير إلى
ذلك . وقال ابن عرفة مقتضى جعله فتوى أن لمن ولي بعده أن يقضه ضرورة أنه

قوله [حدوه فاقتلوه] إلح أى عند تدوت موجب القتل أو الحد أو
التعدير

قوله [بأن قيل له يحور كذا] أى على سبيل الاسم مباح وحذف الهمزة تحميماً
وقوله [أو لا] مقال لكل من يحور أو يصح
وقوله [فأجاب بالصحة أو عدمها] راجع لقوله أو يصح وحذف حواب الأول
قوله [وعارة الخرتى تشير إلى ذلك] أى حيث قال وأما إذا رفع
إليه قضية هذه المرأة فلم يرد على قوله لا أحير بكاحاً يعير ولي من غير قصد إلى
فسخ هذا المكاح بعينه وإن هذا ليس بحكم . انتهى فمفهوم قوله من غير قصد
إلى فسخ هذا المكاح أن قصد الفسخ بهذا اللفظ يعد حكماً
قوله [وقال ابن عرفة] إلح هذا فيه إجمال لأنه يحتدل أنه وافق للمفصل
أو لا يطلق فعلى طريقته المفصل يتال فيه إن تمامه دعوى بحكم قطعاً ولا يحور
نقصه وإن لم يعمده دعوى فحوار نقصه ظاهر لأنه وى

• تسمية قوب القاصى نت عباى صحه البيع أو مساده أو ملك فلا سامة
كدا وحو ذلك لا يعد حكماً كما في التوضيح خلافاً لبعض القرويين وقد ألف
الماررى حراً في الرد عليه قال ابن عرفة والحق أنه محتاب فيه على فواين كدافى (ن)

لم يحكم به الأول ، والظاهر أنه لا يحور للثاني بقصه (هـ)

(ولا يَتَعَدَّى) حكم الحاكم في نارلة (لِمَسَائِلِ) لها

(بل إن تَحَدَّدَ) المائل (فالاختهاد) مه أو من غيره إن كان من أهل الاختهاد فإن كان مقلداً فليحكم بما حكم به أولاً من راحح قول مقلده ، ولغيره من أرباب المداهب أن يحكم بصدده ، كما لو حكم مالكي بمسح نكاح من رَوَّحت نفسها بلا ولي ، ثم تحدد مثلها فروع الأخرى لحق فإنه يحكم بصحته وكل منهما ارتفع فيها الخلاف ولم يحر لأحد نقصه وقولنا « ولا يتعدى للمائل » إلح أى ولو في الدات المكموم فيها أولاً ، كما إذا مسح نكاح من رَوَّحت نفسها لكونه يرى ذلك ، ثم رَوَّحت نفسها بعد المسح لمس ذلك الروح بلا ولي ، فإنه معرض للاختهاد مه أو من غيره ، فله تصحيح الثاني إن تغير اختهاده ، ولغيره - كالحق - الحكم بتصحيحه ويرتفع الخلاف أيضاً

(وَكأن حَكَمَ في نارلة محمَّرِدِ المسح) دون التأيد ، وإن كان يرى حين حكمه محمرد المسح تأيد التحريم (كمسح) لنكاح (برَصْعٍ) طفل (كبير) أى بسنه. والكبير من راد عمره على عامين وشهرين ، فلو تروح ست من أرصعته كبيراً

قوله [فالاختهاد مه] أى مثل واقعة عمر في الحمارية

قوله [من راحح قول مقلده] أى ما لم يكن من أهل الترحيح وطهر له أرحية غير ما حكم به أولاً فيحكم ثانياً غير ما حكم به أولاً

قوله [ثم تحدد مثلها] أى ولو في عين تلك المرأة كما يأتي في الشارح

قوله [ثم رَوَّحت نفسها] أى حددت عقداً آخر

قوله [وكأن حكم] قدّر الواو لأحل المائل الذي قدمه في قوله كما لو حكم مالكي إلح مخرجه مع المتى وحل مثاله معطوفاً عليه وإلا فالمصنف في حد ذاته غير محتاج لتقدير الواو ، وهذه الأمثلة للمتحدد المعروض للاختهاد

قوله [وإن كان يرى] إلح أى لكن لم يقصد بعد بالحكم عند المسح

التأيد وإلا فليس لغيره حكم بالتحليل في المستقل

قوله [فلو تروح ست من أرصعته كبيراً] لا مفهوم بالتروح سنها

بل كذلك التروح بها لأن من يرى التحريم في التروح سنها يقول إنها أخته وفي

ورفع لمن يرى التحريم برصع الكبير فمستحته ، ثم تروحها ثانياً ، كان الكاح الثاني ممثلاً لا يتعدى له الحكم الأول وصار هذا معرضاً للاحتياط ، فلمس حكم بمساده إن تعير احتجاده أو لغيره الحكم بصحته

(أو) مسح بسب (عقيد كاح بعيدة) أى فى عدة وإن كان يرى هو تأييد التحريم حين مسحه ، فإذا عقد عليها ثانياً بعد المسح (فهى) أى المكوكة ثانياً للمسوح نكاحها أولاً فى المسألتين (كغيرها) ممن لم يتقدم عليها مسح (فى المستقل) فله أول غيره أن يروحها لمن مسح نكاحه ويحكم بصحته إذا تعير احتجاده

* (ولا يستند) الحاكم فى حكمه (لعلمه) بل لاند من بية أو لإقرار (إلا فى العدة آية) كشاهد علم القاصى بعدالته فيستند لعلمه (والحرج) بفتح الحيم فيستند لعلمه (كالمشهورة بذلك) أى بالعدالة والحرص فيستند لها . إلا أن يعلم القاصى منه خلاف ما اشتهر شهد المرئى عند القاصى نكار فقال

التروح بها يقول إنها أمه

قواه [فى المسألتين] هكذا قال الشارح تبعاً لأصوله قال ابن عرفة هذا هو صواب فى مسألة العدة لا فى مسألة رصاع الكبير فإن الحكم بالمسح فى رصاع الكبير يمنع من تحدد الاحتياط فيها ، لأن مستنده فيها أن رصع الكبير يحرم ومن المعلوم أن ثبوت التحريم لا يكون إلا مؤبداً بخلاف مسح الكاح فى العدة فإن مستنده تحريم الكاح فيها ، وقد وقع الخلاف فى كونه مؤبداً أولاً انتهى

قواه [ولا يستند الحاكم فى حكمه لعلمه] أى ولو محتمداً ولو كان من أهل الكشف ، ومن الصلال الذين الاعتماد فى التهم على صرب المدل ويحوه قواه [إلا أن يعلم القاصى منه خلاف ما اشتهر] إلح حاصل التحرير فى هذه المسألة أن القاصى إذا علم عدالة شاهد تبع علمه ولا يحتاج لطلب تركيه مالم يخرجه أحد وإلا فإى يعتمد على علمه لأن غيره علم ما لم يعلمه وإذا علم حرجة شاهد فلا يقلبه ولو عدله غيره ولو كان المعدل له كل الناس لأنه علم ما لم يعلمه غيره اللهم إلا أن يطول ما بين علمه بحرجته وبين الشهادة بمعديله وإلا قدم المعدل له على ما يعلمه القاصى هذا هو الصواب كما فى (س)

له من أنت ؟ فقال المرنى صاحب الشافعى فقال القاصى الاسم اسم عدل ، ومن يشهد أنك المرنى ؟ فقال الحاصرون هو المرنى ، فحكم شهادته فقال المرنى سترنى القاصى ستره الله تعالى

(أو لإقرار الحصم) المشهود عليه (باعدالة) لمن شهد عليه فيحكم بها ، ولو علم القاصى خلاف ذلك. لأن إقرار الحصم بعدالة الشاهد كالإقرار بالحق • (وقريب العينة) كاليومين والثلاثة مع الأمر حكمه (كالحاصر) في سماع الدعوى عليه والنية ، ثم يرسل إليه بالأعداد فيها وأنه إما أن يقدم أو يوكل وكيلا عنه في الدعوى فإن لم يقدم ولا وكل عنه وكيلا حكم عليه في كل شيء وبيع عقاره في الدين ويعحره إلا في دم وعتق وسب وطلاق وحسن على ما تقدم

• (و) العائب (البعيدُ حداً) كأفريقية من المدينة (يُقَصَّى) عليه في كل شيء بعد سماع البينة وتركيتها (بيمين القصاص) من المدعى أن حقه هذا ثابت على المدعى عليه ، وأنه ما أراه به ولا وكل العائب من يقصيه عنه ولا أحاله به على أحد في الكل ولا العحص

قوله [وقريب العينة] إلح اعلم أن محل كون القاصى يحكم على العائب إذا كان عائناً عن محل ولايته إن كان متوطئاً بولايته أو له بها مال أو وكيل أو حميل وإلا لم يكن له سماع الدعوى عليه ولا حكم كما في (ع)

قوله [والثلاثة] أى وما قاربها

قوله [ويعحره] أى يحكم عليه بعدم قبول حجه إذا قدم كما في المواق والتوصيح ، وأما قول الحرثي إنه باق على حجه إذا قدم فهو سهو منه كما في (س)

قوله [إلا في دم] هذا الاستثناء مشكل مع ما تقدم من أن هذه المستثنيات في تعجير الطالب لا المطلوب كما تقدم له في قواه فهذه المستثنيات إنما هي مبرومة في كلام الأئمة في الطالب وأما المطلوب فيعحره فيها وفي غيرها كذا ذكره بعضهم

وبمين القصاص واحدة لا يتم الحكم إلا بها على المذهب

* (كالميت) يدعى عليه شيء فلا بد من يمين القصاص بعد البيعة بالدين

(واليتيم) يدعى عليه شيء تحت يده ، فلا بد من يمين القصاص من المدعى بعد إقامة البيعة عليه أنه ملكه وأنه ما اتصلق به عليه ولا واهبه ولا حسنه عليه

(أو الفقراء) كذلك

* تم أشار للبيعة المتوسطة نقوله

قوله [وبمين القصاص واحدة] أى سواء كانت بية المدعى بشهد بدين له فى دمة العائى من بيع أو قرص أو تشهد بأن العائى أقر أن عبده لفلان كذا لأنه قد يقصيه بعد إقراره أو يرثه أو يحيل شخصاً عليه، هذا هو الحق كما فى (ن) خلافاً (لعب) حيث قال بعدم الاحتياج ليمين القصاص فى الصورة الثانية قوله [المذهب] ومقاله أنها استظهار أى مقوية للحكم ولا يقص الحكم بدونها على هذا

قوله [كالميت يدعى عليه شيء] أى كما إذا ادعى شخص على من مات أن له عبده كذا من بيع أو قرص ولم يقر ورثته به فلا يحكم القصاصى بذلك الشخص المدعى بهذا الميراث إلا إذا حلف يمين القصاص بعد إقامة البيعة فإن أقر ورثته الكمار قبل رفع المدعى للحاكم فلا يوجه عليه يمين وأما إن أقروا بعد الرفع ورضوا بعدم حاقه فهل كذلك لا يتوجه اليمين أو لا ، قولان لبعض الشيوخ أفاده محتقئ الأصل

قوله [واليتيم] مثله الصعبر والسفيه

قوله [أنه ملكه] أى باق على ملكه إلى الآن

قوله [أو الفقراء كذلك] أى فإذا ادعى عليهم أن ما حسنه فلان عليهم لم يجر عنه حتى مات فلا بد من يمين القصاص بعد شهادة البيعة ومثل ذلك الدعوى على بيت المال كما إذا ادعى إسان أنه معدم ليأخذ حقه من بيت المال أو أنه ابن فلان الذى مات ووضع ماله فى بيت المال اطل أنه لا وارث له فلا بد من يمين القصاص مع السعة

* (وَالْعَشْرَةَ) الأيام مع الأمن (وَالْيَوْمَانِ مع الخوف) كذلك أى يقضى عليه فيها مع يمين القصاص (فى غير استحقاق العقار) من دين أو غيره وأما فى دعوى استحقاق عقار فلا يقضى به بل تؤثر الدعوى حتى يقدم لقوة المشاحة فى العقار، بخلاف بعيد العينة حدًّا فإن فى الصبر لقدومه شدة صرر على المدعى

(وَسَمَّيَ الْقَاصِيَ لَهُ) أى للعائب البعيد أو المتوسط (التشهود إذا قَدِمَ) من عينته، وكذا من عدل لم إن احتاحوا للتعديل (وإلا) يسم له التشهود ولم يحلف المدعى يمين القصاص (نُقِصَ) حكمه قال بعضهم ما لم يشتهر القاصى بالعدالة وإلا فلا يقص واعلم أن متوسط العينة كعندها حتى عقاره لدين أو نفقة إلا فى دعوى استحقاق العقار فيمترقان

ولما ذكر الحكم على العائب ذكر الحكم بالعائب بقوله (وَحَكَمَ) الحاكم (بعائب) أى شىء عائب عن بلد الحكم ولو كان

قوله [وَالْعَشْرَةَ الأيام مع الأمن] أى وما فاربها، فما قارب كلاً من العيانت الثلاث يعطى حكمه فالأربعة أيام تلحق بالقرية والثمانية والتسعة تلحق بالمتوسطة، والخمسة والستة تلحق بالأحوط أفاده فى الخاصية

قواه [لقوة المشاحة فى العقار] أى تتباحح النفوس بسنه وحصول الصعائن والخذل والبراع عند أحده فتؤثر الدعوى ليكون حصوره أقطع للبراع

قوله [نقص حكمه] هذا يفيد أن تسمية الشهود شرط لصحة الحكم على العائب وهو أحد قولين وقيل تسمية الشهود مستحقة

قوله [قال بعضهم] أى كما يفيد كلام الحريرى وابن فرحون كما

فى (ن)

قواه [وحكم الحاكم بعائب] إلح حاصله أن المدعى به إذا كان عائناً عن بلد الحكم وهو مما يتميز بالصفة فى عينته كالعقار والعبيد والدواب والثياب فإنه لا يتوقف الحكم على حصوره بل تميزه البية بالصفة وبصير حكمه حكم الدين على المشهور، فإذا ادعى ريد على عمرو وهما يرشد متلاً أن له عنده

في غير محل ولايته (يَسْتَمِيرُ) يعت ل «عائب» أى إذا كان العائب يتمير (بالصفة) من حيوان ، كعبد وغيره كثوب (ولو عقاراً) من سائر المقومات ولا يطلب حصوره ، فلو كان لا يتمير بالصفة كقطب وحرير ، فإن شهدت البينة بقيمته — سواء كان من المقومات أو المثليات — حكم به أيضاً ، وإلا فلا وإنما اعتبرت القيمة في المثلى للحمل بصفته

واحتترر بالعائب من الحاصر في البلد ، فلا بد من إحصاره مجلس الحكم وتميره بالصفة أم لا ، إلا أن يعسر إحصاره فلا بد من بينة الحياة وإذا كان له الحكم بالعائب — ولو عقاراً — (فالدعوى حيث المدعى عليه على الأرحح) فلا عرة بقوله حتى تنحصر محل المدعى به . فالطالب لإقامة الدعوى على حصه حيث وحده وقيل محل الدعوى حيث المدعى به فيحاط المدعى عليه إذا طلب الدعوى فيه والخلاف في العقار وغيره من المعينات وأما الدين فحيث المدعى عليه اتفاقاً والخلاف فيما إذا كان المدعى عليه متوسطاً غير ولاية القاصي فدخل بلد القاصي فتعلق به حصه وأما قاصى بلده فيحكم

كتناً مثلاً بالحامع الأهرر وشهدت البينة أن الكتاب الفلانى الذى صفته كذا ملك لذلك المدعى ، فإن القاصى يحكم له به كما يحكم بالدين المتمير بالصفة . وإن كان تمييزه نوعياً لا شخصياً كما إذا شهدت البينة أن له عبده في دمه من المحاييب أو الريالات كذا أو أن له عبده إردت قمح سمراء أو محمولة قدرها كذا فإنه يحكم له بذلك

قوله [حكم به أيضاً] أى مما ذكر من القيمة لا بالمقوم كما هو ظاهره ولو قال حكم بها أيضاً كان أولى

قوله [فلاند من إحصاره مجلس الحكم] هكذا قال الشارح سعاً للحرثى قال في الحاشية ليس بشرط والمناسبت أن لو قال فلاند من الشهادة على عيه كما أفاده بعض من حقق

قوله [فلاند من بينة الحياة] انظر ما معنى هذه العبارة

قوله [على الأرحح] أى وبه العمل وهو قول مطرف وأصعب وسحقود

قوله [من المعينات] أى ولو مثلثات

عليه وهو عائب إذا كانت العيبة بعيدة جداً ولو في استحقاق العقار أو مرسطة في غير استحقاق العقار، والقريب كالحاصر وقد تقدم الكلام على ذلك وأما متوطن سلد القاصي ادعى عليه بعائب فهو داخل تحت قولنا « وحكم بعائب يتمير بالصفة » (وممكن مدّ ع لِعائب بلا توكيل) له من العائب بل حسنة لله (إن حيف صياغ المال) أي مال العائب، بأن كان من له المال عائناً فعاف حاصر أن يصيب ماله فرفع الحاصر الأمر للقاصي وادعى عن العائب حسنة لحفظ مال العائب فيمكن من الدعوى عند ابن القاسم وقال ابن الماحتون لا يمكن (ولا حُكْمَ له) أي للقاصي (بغير ولايته) بل هو كأحد الناس والله أعلم

قوله [حسنة] بكسر الحاء وسكون السين على وزن قرينة

قوله [فيمكن من الدعوى عند ابن القاسم] إلح محل القول إن إذا كان من يريد الدعوى لا حق له في ذلك المال ولا صما عليه فيه . أما ماله فيه حق كروحة العائب وأقاربه الذين تلمه بفقتهم فيمكنون من الدعوى اتفاقاً ، وكذلك إذا كان عليه فيه صما كاستعير لما يعاب عليه ومترتهن كذلك وحمل مدين أراد فراراً أو سراً بعيداً فإنه يمكن من الدعوى اتفاقاً

قوله [بل هو كأحد الناس] أي فقاصي رشيد لا حكم له بصوم مثلاً في إسكندرية كان في محل ولايته أو نارلاً بها . فلو أرادت امرأة التروح وليس لها ولي إلا القاصي فلا يروحها إلا القاصي الذي هو محل ولايته ، مثلاً لو كانت امرأة بإسكندرية لا ولي لها إلا القاصي فلا يروحها قاصي رشيد وإنما يروحها قاصي إسكندرية . وإن كان قاصي رشيد نارلاً بإسكندرية بل هو كعامية المسلمين وكل هذا ما لم ترتحل المرأة محل ولايته وترد الروح بها وإلا فالحق له ، وقس على هذا واعلم أن محل ولاية قاصي القاهرة جميع البلاد التي لم يكن لها قاص مستقل من السلطان فجميع البلاد التي تأخذ قصباتها البيانة منه يقال لها محل ولايته • تنمة يخلب القاصي الخصم بحاتم أو رسول أو ورقة أو أمانة إن كان على مسافة القصر فأقل بمجرد الدعوى عليه . وإن كان على أكثر من مسافة القصر والحال أنه محل ولايته وأراد حله فلا يلزمه الحضور لدعوى المدعى إلا شاهد يشهد بالحق فيحله ولكن لا يحره على ذلك وإنما يكتب له إما أن تحصر أو توكل أو ترصى حصمك فإن لم تفعل قصيماً عليك

في الشهادة وما يتعلق بها من الأحكام

● وتطلق لعة على الإعلام وعلى الحضور ، نحو شهد ريد مجلس القوم وعلى العلم نحو « شهد الله أنه لا إله إلا هو » ^(١) وهي عرفاً إحصار عدل

[في الشهادة] أى في شروطها

وقوله [وما يتعلق بها من الأحكام] أى المسائل

قوله [وتطلق لعة على الإعلام وعلى الحضور] قال في التسيهات الشهادة معاها البيان وبه سمي الشاهد أى لأنه يبين الحكم والحق من الباطل ، وهو أحد معان تسيته شاهداً وإليه أشار بعضهم في معنى قوله تعالى « شهد الله أنه لا إله إلا هو » ^(١) أى بين ، وقيل هي فيها معنى العلم انتهى

قوله [وهي عرفاً إحصار عدل] إلح تعرض لتعريفها اصطلاحاً للرد على ابن عبد السلام القائل لاحاجة لتعريف حقيقتها لأنها معلومة ، ورد ابن عرفة بقول القرافي أقمت تمام سين أطلب الفرق بينها وبين الرواية وأسأل الفصل عنه بتحقيق ماهية كل مسهما فيقولون الشهادة يشترط فيها التعدد والذكورة والحرية فأقول لهم اشتراط ذلك فرع تصورها حتى طاعت ترح الراهي للمارى فوحدته حقق المسألة فقال هما حبران غير أن المحبر عنه إن كان عامماً لا يخصص معين فالرواية كحبر « إمام الأعمال بالناس » ^(٢) و « الشفعة فيما يقسم »

(١٠١) سورة آل عمران آية ١٨

(٢) « إمام الأعمال بالناس » معنى علمه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قاله على المنبر بالمدينة وهو ليس موثقاً من البدايه كما نط ، اد أنه طل من احادب الآحاد حتى يحى بن سعد الانصارى ثم فشا بعده قال في الفصح إنه آحاد عن يحيى بن سعد الانصارى عن محمد بن ابراهيم السبي عن علمه ابن وفاض السبي عن عمر بن الخطاب ، وذلك فيما ورد في اول بدء الوحي بصحيح البخارى وقد ورد نصح أخرى كقوله الأعمال بالناس أو بالناس بدون « إمام » أورده البخارى في أحاديث الإيمان عن =

حاكماً بما علم ولو بأمر عام ليحكم بمقتضاه ، فقد لا يتوقف على تقديم دعوى ، كإعلام العدول برؤيتهم الشهير فيحكم بشوئها . ويترتب على حكمه أمور ، كحجب الصيام والوقوف بعرفة وتام عدة أو كفارة أو تمام أحل للدين ويحرم ذلك وقولهم حكم الحاكم يتوقف على دعوى صحيحة ، مرادهم في المعاملات والخصومات ،

بخلاف قول العدول عند الحاكم لهذا على هذا كذا لإرملعين لا يتعداه بالشهادة ، اس عرفة حاصل ما قرره المارري أن الشهادة هي الخبر المتعلق بحرئ والرواية المتعلق مكلى وهو مردود بأن الرواية قد تتعلق بحرئ كحبر « يحرم الكعبة دو السويقتين من الحشة »^(١) وحبر تميم الدار في السمية التي لعب بهم الموح فيها وذكر قصة الدحال إلى غيرها من أحاديث متعلقة بحرئ وكآية (نَسَتْ يَدَا أَى لَهَبَ)^(٢) ويحويها كثير انتهى إذا علمت ذلك فالحق في المرق ما قاله (س) وهو أن الخبر إما أن يقصد أن يترتب عليه فصل قضاء وإلزام حكم أم لا ، فإن قصد به ذلك فهو الشهادة وإن لم يقصد به ذلك وإما أن يقصد به تعريف دليل حكم شرعى يشرعه أولا فإن قصد به ذلك فهو الرواية وإلا فهو سائر أنواع الخبر انتهى وتعريف شارحا يعيد ذلك وقوله إحمار عدل من إصافة المصدر لماعله وحاكماً مفعوله قوله [حاكماً] أى أو محكماً

وقوله [بما علم] أى إحمار ناتئ عن علم لا عن طن أو شك وهل يشترط في تأدية الشهادة لفظ أشهد بخصوصه أو لا يشترط ؟ قولان أظهرهما عدم الاشتراط بل المدار فيها على ما يدل على حصول علم الشاهد بما تشهد به كرايت كذا أو سمعت كذا أو هذا عند هذا كذا فلا يشترط لأدائها صيغة معينة قوله [وأو بأمر عام] رد بالمالعة على المارري ومن وافقه حيث خصوها بالحرئ

قوله [كإعلام العدول برؤيتهم الشهير] مثال الأمر العام

قوله [يتوقف على دعوى] أى على تقديم دعوى

قوله [مرادهم في المعاملات] إلح أى من كل أمر لم يتمحص الحق

== يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علفمه بن وفاض عن عمر اى بالإسناد السابق بدون يحيى أما فوقه فقد أحلف عنه

(١) « يحرم الكعبة دو السويقتين » صحح - رواه الشنجان الحارثى ومسلم ، والسائى عن اليرمدى

(٢) سورة المسد آة ١

كالدين والقذف والقتل والعنق والنسب ، وقد لا يتوقف ، كروية الهلال وشرب
الحمر والزنا ، فإن البينة تكفى فى ذلك وإن لم تتقدم دعوى من غيرها
● وأشار بشرط الشهادة بقوله

(شَرَطُ) صحة (الشَّهَادَةِ) عند الحاكم (الْعَدَالَةُ) وهى الاتصاف
بما يأتى ذكره (وَالْعَدْلُ) هـ (الْحُرُّ) ولو أنثى فى بعض الأمور ،
كالمال والولادة فلا تصح شهادة رقيق ولو ذكرًا

(الْمُسْلِمُ) فلا تصح شهادة كافر ولو لكافر على كافر
(الْمَالِعُ) فلا تصح من صبي إلا إذا شهد الصبيان بعضهم على بعض
فى القتل بشروط تأتى
(الْعَاقِلُ) فلا تصح من معتوه ومجنون لعدم صسطه .

فيه لله ، وأما الأمور التى تمحص الحق فيها لله فلا تتوقف الشهادة فيها على تقدم
دعوى ، كما أفاده بعد ، لأن الشهادة فيها حسنة فعليه أن يشهد وإن لم يستشهد

قوله [من غيرها] أى من غير تلك البينة
قوله [عما يأتى ذكره] أى وهى التى شرع فيها بقوله والعدل الحر إلح ،
ولو قال وهى الاتصاف بما ذكره بقوله إلح لكان أظهر

قوله [هـ] يحترمه عن العدالة عند المحدثين فإنه لا يشترط فيها الحرية
وقوله [الحر] أى وأوعتيقًا لكن إن شهد لمعتقه فله شرط آخر وهو التبرير
قوله [فى بعض الأمور] راجع للماليع عليه أى فالأنثى تعدّ من العدول
وتقبل شهادتها فى بعض الأمور التى مثل لها

قوله [والولادة] أى وبحوها من كل مالا يطهر للرحال
قوله [فلا تصح شهادة رقيق] أى من فيه شائنة رق ولو قلت
قوله [ولو لكافر على كافر] أى حلافًا لأنى حبيبة والشافعى حيث
قالا يحور شهادة الكافر على مثله

قوله [بشروط تأتى] أى فى قوله وحرار شهادة الصبيان بعضهم على
بعض فى حرح وقيل فقط إلح
قوله [العاقل] أى حال التحمل والأداء معًا بحلاف الحرية والإسلام

(بلا فسق) بحارحة ، فلا تصح من الراى والشارب والسارق ونحوهم وكذا محمول الحال

(و) بلا (حنجر) عليه لسمه فلا تصح من سمية محبور عليه

(و) بلا (يدعة) واو تأول (كقندرى) وحارحى

(دو المروعة) وهى كمال النفس بصوبها عما يوجب دميها عرفاً واو مباحاً فى

ظاهر الحال ، كأكل سوق لعير أهله ، ولدا قال

(بترك) أى سب ترك شىء (غير لائق من أعيب كحسام)

والبلوغ فتشترط حال الأداء لاحال التحمل

قوله [وكذا محمول الحال] إما حرح محمول الحال نقواه بلا فسق ، لأن

الأصل فى لباس الحرحة فيستصحب الأصل إلا لدليل يثبت الصد

قوله [فلا تصح من سمية محبور عليه] أى لأنه محبور ومضموم

قوله محبور عليه أن شهادة السمية غير المحبور عليه صحيحة

قوله [كقندرى وحارحى] القندرى هو القائل بأن الأسباب تؤثر بقوة

أودعها الله فيها وهو عاص وفى كمره قولان والمعتمد عدمه ، والحارحى هو الذى

يُكفّر بالذب ولا فرق بين كونه معمداً للبدعة أو متأولاً لأنه لا يعذر بالتأويل

وهو فاسق ، وفى كمره قولان أيضاً والمعتمد عدمه

قوله [دو المروعة] هو صم الميم وفتحها مع الهمة وبغيرها مع تشديد

الواو فهيها أربع لعات وإما اشترطت المروعة فى العدالة لأن من تحلق بما لا يليق

وإن لم يكن حراماً حره ذلك لعدم المحافظة على دينه واتناع الشهوات

واعلم أنه إذا بعدر وجود العدل الموصوف بتلك الأوصاف كما فى رمانا هذا

اكفى بالحر المسلم النابع العاقل المتور الحال الذى لا يعرف عليه فسق ، وقيل

يؤمر بريادة العدد

قوله [لعير أهله] الصدير عائد على السوق أى فاهل السوق الخالسون فيه

لا يحل عمروتهم الأكل فيه للضرورة

قوله [من أحب كحمام] أى وإن لم يكن محرماً كاللعب به على وجه

المساقة لأنه يحل للمروعة وقد روى أبو داود بسنده عن أنى هرقة أن رسول

تتحصيف المم هو الطير المعروف ، وأدحلت الكاف غيره من الحيوان الذي يلعب به طيراً أو غيره كالعصافير وتيوس العم (وشطرنج) ^(١) والشطرنج بالشين المعجمة وبالمهملة مكسورة ومفتوحة وقيل الفتح من لحن العوام وسيحة وطاب وترد وميسقة بلا قمار ، وإلا فهو من الكناثر لأنه من أكل أموال الناس بالباطل ، وهو داخل في الفسق (و) ترك (سماع عساء) متكرر إذا لم يكن نقيح القول أو نالة ، وإلا حرم ، ولو في عرس وكان من الفسق

الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتبع حمامة فقال «شيطان يتبع شيطانه» ^(٢) قوله [وتيوس العم] أى لأنه ورد في الحديث النبى عن التحريش بين الهائم كتسليط الكناثر بعضها على بعض ونحو ذلك قوله [وشطرنج] فى (س) قال ابن عارى قال أبو عبد الله بن هشام اللحى فى لحن العامة يقولون شطرنج بفتح الشين ، وحكى ابن حى أن الصواب كسرها على ساء حردخل وذكر قبل ذلك أنه يقال بالشين والسين لأنه إما مشتق من المشاطرة أو التسطير انتهى وفى المجموع نقلاً عن (ح) أنه معرب تترك ومعه ستة ألوان الشاة والفرر والفيل والفرس والرح والسبق ، وعلى هذا لا يقال مشتق من المشاطرة بالمعجمة ولا من التسطير بالإهمال على ما فى (س) انتهى ، والمذهب أن لعمه حرام وقيل مكروه ، وفى (ح) قول بخوار لعمه فى الحلوة مع نظيره لامع الأوباش ، وعلى كل من القول بالحرمة والكراهة ترد الشهادة بعمه لكن عبد الإدامة لقول ابن رشد لاحتلاف بين مالك وأصحابه أن الإدمان على اللعب بها حرة وإما اشترط الإدمان فى الشطرنج دون ما عداه من الرد والطاب والمقلة لاحتلاف الناس فى إباحته بحلاف غيره وحرمة مطلقاً

قوله [بلا قمار] أى بلا أحد مال فى لعمه

قوله [أو نالة] أى كعود وقادون

قوله [وإلا حرم] أى بأن تحلف شرط من هذين الشرطين كان حراماً

(١) صطهاها بالصح لانه المسهور الآ

(٢) قال فى الجامع الصغير صحيح ، عن أنى هربه عبد أنى داود وابن ماحه ، عن عائشه

وأنس وعثمان عبد ابن ماحه

(و) نترك (سفاهة) من القول ، كالهزل الخارج عن عرف أهل الكمال من الخجون والدعابة

(و) نترك (صغيرة حسنة) كتطيف حبة وسرقة لقمة ومحوها ، إذ فاعل ذلك لامروءة عنده ، وبما يحل بها الرقص والصفق بالأكف بلا موجب يقتضيه ، وكذا سائر اللعب إلا ما استثناه الشارع كالمسابقة ، واللعب مع الروحة والطفل الصغير إذا لم يكن ، والكلام في اللعب بما ذكر ، إنما هو إذا أدّس ذلك قال الأنهرى في الفرق بين الإدمان وعدمه إن الإنسان لا يسلم من يسير اللهو فالعدل المذكور تقلل شهادته

(وإن) كان (أعمى في القسول) وقال أبو حبيبة والشافعي لا تقل فيه ومثل القول غيره مما عدا المصترات ، كالمشمومات والملموسات وإنما بالغ

ولو في الأعراس ، وهل ترد به الشهادة ولو فعله مرة في السنة ؟ وهو ما للتأتى أولاند من التكرار في السنة وهو ما يعيده المواق وتقدم هذا المحث في الوليمة مستوفى تواف [كالهزل الخارج عن عرف أهل الكمال] أى كما إذا كان يصحك القوم بالأكايد لما في الحديث « ويل للذى يحدث فيكذب ليصحك به القوم ويل له ويل له »

قوله [من الخجون والدعابة] بيان لمعنى الهزل من ذلك الطق بأنماط الحما في الس

قوله [كتطيف حبة] طاهره أنها صغيرة مطلقاً ولو كان المسروق منه فقيراً وفقد بعضهم ذلك بأن لم يكن المسروق منه فقيراً وإلا كان كبيرة

قوله [فالعدل المذكور] دخول على كلام المصنف

قوله [في القول] أى تقلل شهادته في الأقوال مطلقاً سواء تحملها قبل السعى أم لا لصسطه الأقوال بسمعه

قواه [وقال أبو حبيبة والشافعي] إلح لكن عند الحفمية لا تقلل مطلقاً ولو تحملها قبل السعى وعند الشافعي ما لم يتحملها قبل السعى وإلا قلت

قوله [مما عدا المصترات] أى الأمور التي تتوقف على الصبر كالأفعال والألوان فلا تخور شهادته فيها مطلقاً علمها قبل السعى أم لا. وفي الإرشاد تخور

على القول لأنه محل الخلاف وغيرها محل اتفاق وكذا قوله
 (أو) كان (أَصَمَّ في الصِّعْلِ) كالصرب والأكل والأحد والإعطاء
 واحترر بذلك عن المسموعات لا عن المشمومات والملبوسات والمطعمومات فإنها
 اتفاق وأما الأعمى الأصم فلا تحور شهادته في شيء ولا معاملته كالمحور ،
 وإنما يولى عليهما من يتولى أمرهما بالمصلحة
 * (وشرطه) أى العدل ، أى شرط قبول شهادته (أن يكون قَطْبًا)
 لا معطلا (حَارِمًا) في شهادته (مما أدَّى) لاشاكًا أو طائًا (غير مُتَّهَمٍ
 فيها) أى في شهادته (بَوَاحٍ) من الوحوه الآتية ، إذا علمت ذلك
 * (فلا شهادة) تقبل (لِمُعْجَلٍ) تلتنس عليه الأمور العادية (إلّا فيما

شهادته على المعلن إن علمه قبل العمى أو بحسب كما في الربا واقتصر على هذا في المجموع
 قوله [وغيرها] المناسب غيره لأن الصمير عائد على القول أى محل الخلاف
 بين مالك وغيره الأقوال ، وأما الملبوسات والمطعمومات فهي محل اتفاق
 بين مالك وغيره في القول
 قوله [أو كان أصم في الصعل] أى وهو بصير لأن الأصم البصير يبسط
 الأفعال بصره دون الأقوال لتوقف صحتها على السمع وهو معدوم فلا تقبل شهادته [
 في الأقوال ما لم يكن سمعها قبل الصمم وإلا حارت ، قال ابن شعبان وتحور شهادة
 الأحرس ويؤديها بإشارة مهمة أو كثانة

قوله [فإنها اتفاق] أى بين مالك وغيره كما تقدم التنبيه عليه قبل
 قوله [وإنما يولى عليهما] هكذا بالتنبيه في نسخة المؤلف ، والصمير
 عائد على الأعمى الأصم والمحور ، والمناسب أن يقول بعد ذلك أمرهما أو يفرد الصمير
 في عليه ويكون عائدًا على الأعمى الأصم فقط ، والمحور تقدم حكمه في باب
 الححر قال (ن) قال (ع) في الأعمى الأصم لا يتروح إلح يعنى والله أعلم
 لا يلى ذلك بنفسه وإلا فيحور أن يأتي عليه من يطرله بالأصلح له ، كما يقيم الحاكم
 على المحور والسفيه من يطر لهما انتهى وقد أفاد هذا شارحنا بالتنبيه
 قوله [للمعلن] هو من لا يستعمل القوة المسهة مع وجودها فيه ، وأما
 الوليد فهو حال منها بالمرّة ثماده بالمعلن ما يشمله بالأولى

لا يَكْسِبُ (بفتح التحتية وكسر الباء الموحدة ، وماصيه بفتحها أى يحصلط ومه قوله تعالى [وَلَلنَّاسُ عَلَيْهِمْ مَا يَكْسِبُونَ] ^(١)) وأما لس الثوب فما عكس إلا فى الأمور الواضحة التى لا لس فيها ، فإنها تقبل شهادته

(ولا) شهادة (لِمَتَأَكَّدَ الْقُرْبُ) لانتهامه بحرّ النعم لقريبه (كوالد) لولده (وَإِنْ عَمَلًا) (كَالْحَدِّ وَأَنَّهُ وَوَلَدَ) لوالده (وَإِنْ سَقَطَ) كاس الاس أو الست (وَرَوْحِهِمَا) أى أوالد والولد ، فلا يشهد الوالد لروحة ابنه ، ولا لروح بنته ، ولا الولد لروحة أبيه وروح أمه ، فأولى أن لا يشهد لروحة (بخلاف) شهادة (أَحٍ) لأخيه (أَوْ مَوْتَى) لعتيقه (و) صديق (مُلَاطَفٍ) فتحوّر (إِنْ سَرَرَ) الشاهد منهم فى العدالة ، بأن فاق أقرانه فيها واشتهر بها (وَلَمْ يَكُنْ) الشاهد (فى عِيَالِهِ) أى عيال المشهود له ، وإلا لم يحضر ولو برر

قوله [وماصيه بفتحها] أى فهو من باب صرب

قوله [فما عكس] أى فهو من باب علم وتع

قوله [أى إلا فى الأمور الواضحة] هذا إيضاح لقول المتن إلا فيما لا يلبس

قوله [وصديق ملاطف] قال (ح) الملاطف هو المحتص بالرحل

الذى يلاطف كل واحد منهما صاحبه ، ومعنى اللطف الإحسان والر

والتكرمة قال فى التسيهات وقال ابن فرحون الملاطف هو الذى قيل فيه

إِنْ أَحَاكَ الْحَقَّ مِنْ كَانَ مَعَكَ وَمَنْ يَصْرَ نَفْسَهُ لِيَجْعَلَ

وَمَنْ إِذَا رِيبَ الرِّمَانِ صَدَّعَكَ شَتَّ فَيْكَ نَفْسَهُ لِيَجْمَعَكَ

وهذا الذى قاله بعيد قل أن يوحد أحد بهذه الصفات فالأولى تفسيره بما و

التسيهات انتهى (س)

قوله [إِنْ بَرَّرَ] فى (س) الصواب إِنْ بَرَّرَ بفتح الباء وتشديد الراء

فعل لازم مبنى للفاعل واسم الفاعل منه مبرر بكسر الراء المشددة أى طاهر العدالة ،

وفى القاموس برر ككرم ، وبرر تبريراً فاق أصحابه فصلاً وشجاعة ، وبرر

الفرس على الخيل سقمها انتهى فقد علمت أنه يستعمل مشدداً ومخففاً على

ورن فعل المصنوم العين وأيست هناك لغة بفتح الغاء والعين مع التحفيف

قوله [ولم يكن الشاهد فى عياله] بقى شرط وهو أن تكون الشهادة بغير

(كأجير) فتحور شهادته لم استأجره إن برر ولم يكن في عياله
 (وشريك) تحور شهادته لشريكه (في غيرها) أى في غير مال الشركة
 إن برر، ولم يكن في عياله، لا في مال الشركة ولو برر وقيدها المصنف تبعاً
 للمدونة بشركة المفاوضة ، فظاهره أن شركة العنان لا يشترط فيها التبرير
 قال بعضهم الشركة مطلقاً يشترط فيها التبرير فلدا أطلقا
 (ورائد) في شهادته على ما شهد به بأن شهد أولاً عشرة ثم قال
 بل هو أحد عشر فتقبل إن برر (ومستقص) عنها بعد أن أداها فتقبل إن برر
 وأما لو شهد ابتداء بأريد مما ادعاه المدعى أو بأنقص فتقبل مطلقاً ولو لم يبرر،
 وإن كان المدعى لا يقصى له بالرائد لعدم ادعائه له
 (وداكير) لما شهد به (بعد شكك) بأن قال أولاً لا أدري أو لا علم
 عدلى ، تم قال تذكرت ، فتقبل إن برر (أو) تذكر بعد (يسيان)
 فتقبل إن برر وأما الرائد أو المقتض المتقدم فحرم بما شهد ثم تذكر فراد أو نقص
 (وبحلافهما) أى الشهادة من ولد (لأحد أبويه) على الآخر فتقبل
 (أو) من والد لأحد (ولديه) على الآخر فتقبل لعدم التهمة (إن لم يظهر

حرج عمد فيه قصاص وإلا فلا تقبل على المشهور ، لأن الحماية تأخذ في القصاص ،
 وإنما يشهد في الأموال أو في الحراج التي فيها مال كما في الحرش
 قوله [وقال بعضهم الشركة مطلقاً] إلح مراده به الأحورى ورده
 (س) تبعاً لوما حاصله أن الأقسام ثلاثة مردودة مطلقاً مرراً أو غير مررى شهادة
 الشريك لشريكه فيما فيه الشركة كان معيماً أو غيره لأنها بحر تبعاً لنفسه
 ومقبولة بشرط التبرير اتفاقاً وهى شهادة شريك المفاوضة في غير ما فيه الشركة ،
 ومقبولة مطلقاً مرراً أو غير مررى على المعتمد في شهادة شريك غير المفاوضة
 في غير ما فيه الشركة

قوله [وإن كان المدعى لا يقصى له بالرائد] أى وكذا في شهادته
 بأنقص في دعوى المدعى فلا يقصى للمدعى بالرائد إلا بشهود أحر غير هذا
 قوله [وأما الرائد] حواب عن سؤال وارد على المصنف
 قوله [فتقبل] أى ولا يشترط فيها التبرير على المعتمد

مَيْلٌ) من الولد أو الوالد لمن شهد له، فإن طهر ميل لمن شهد له لم تقل شهادة (ولا) شهادة (لعدو على عدوه في) أمر (دُنْيَوِيٍّ) متعلق بعدو أي عداوة دنيوية ولو كانت من مسلم على كافر، احترازاً من الأخرية، كشهادة مسلم على كافر ليس بينهما عداوة دنيوية فتحور.

(أو) شهادة عدو لرحل (على ابنه) أي ابن العدو فلا تقل

* (ولا) شهادة لشاهد (إن حَرَصَ شهادته) أي إن كان فيها حرص (على إرآة نقص) يعنى إن اتهم على الحرص لقول شهادته عند إرآة نقص (فيما رُدَّ فيه) أولاً، بأن أدى سابقاً شهادة فردت (له سُنِّيٌّ، أو صِيًّا، أَوْ رِقِيٍّ) فلما رآل المانع — بأن تاب الفاسق أو بلغ الصبي أو عتق الرقيق — أداها، فلا تقل لا تهاجمه على الحرص على قبولها عند روال المانع، لأن الطبع قد حل على دفع المعرفة التي حصلت بالرد أولاً ولذا لو لم يحكم بردها حتى رآل المانع فأداها، قلت لعدم الحرص، وكذا إن ردت المانع فأدى عند رواله شهادة بحق آخر فإنه يقل

(أو) حرص (على التَّسَاتِيٍّ) أي مشاركة غيره في المعرفة القائمة به ليهون عليه مصيبتها لأن المصيبة إذا عمت هات، وإذا حصّت هالت (كشهادة

قوله [فإن طهر ميل] إلح أي كشهادة الأب لولده البار على العاق أو الصغير على الكبير أو السفيه على الرشيد وتحور شهادة الولد على أبيه بطلاق أمه إن كانت مكرة للطلاق واحتلف إن كانت هي القائمة بذلك فمعها أشهب وأحارها ابن القاسم، وإن شهد بطلاق أبيه لغير أمه لم تحر إن كانت أمه في عصمة أبيه أو مطلقة ويرحو رجوعها لأبيه، ولو شهد لأبيه على حده أو لولده على ولد ولده لم تحر قولاً واحداً، وبالعكس حار قولاً واحداً كما ذكره عتبي الأصل نقلاً عن الأحموري

قوله [لعدو على عدوه] أي ولو كان مرراً في العدالة

قوله [إذا عمت هات] إتما هات بالعموم لذكر مصيبة غيره فيتسلى عن مصيبتها بخلاف ما إذا حصّت فلم يجد مصيبة غيرها نظيرتها لغيره يتسلى بها فتعظم عليه مصيبتها

ولِدَ الرِّبَا فِيهِ) أَيْ فِي الرِّبَا أَوْ شَهَادَةِ (مَنْ حُدَّ) لِسُكْرِ أَوْ قُدْرَةٍ أَوْ رِبَا (فِيهَا) أَيْ فِي مِثْلِ مَا (حُدَّ فِيهِ) بِحَصْوِهِ ، فَلَا تَقْبَلُ لِلتَّأْسِي وَمِثْلُ الْحَدِّ التَّعْرِيرُ ، فَلَا يَشْهَدُ فِي مِثْلِ مَا عَرَّرَ فِيهِ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَيُتَصَحَّحُ (أَوْ حَرَّصَ عَلَى الْقَسْوَلِ ، كَأَنْ شَهِدَ وَحَلَفَ) عَلَى صِحَّةِ شَهَادَتِهِ أَوْ عَلَى ثُبُوتِ الْحَقِّ لَكِنْ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ يَسْعَى أَنْ يُعَدَّرَ الْعَوَامُ فِي ذَلِكَ (أَوْ) حَرَّصَ (عَلَى الْأَدَاءِ كَأَنْ رَفَعَ) شَهَادَتَهُ لِلْحَاكِمِ قَبْلَ الطَّلَبِ (فِي مَحْضِ حَقِّ الْآدَمِيِّ) وَهُوَ مَا لَهُ إِسْقَاطُهُ كَالَّذِينَ وَالْقَصَاصُ (أَمَّا فِي حَقِّ اللَّهِ) وَهُوَ مَا لَيْسَ لِلْمَكْلُفِ إِسْقَاطُهُ (فَتَحْبِثُ الْمَادَرَةَ)

قوله [من حد] أى بالمعل احترازاً عما إذا عني عنه وشهد في مثله إن كان قدوةً فيقبل كما في المدونة، لأن كان قتلاً فلا يشهد في مثله كما في الواصفة عن الأخوين ، وانظر لوحده السكر في الربا هل له الشهادة باللواط لاختلافهما في الحد أولاً بطراً لدخوله في الربا ٩ والظاهر الثاني كما في الحاشية

قوله [كأن شهد وحلف] قال في التنصرة وأما الحرص على القبول فهو أن يحلف على شهادته إذا أداها وذلك قاذح فيها لأن اليمين دليل على التعصب وتدة الحرص على بقودها (١ هـ)

• تنبيه قال ابن فرحون للقاضي تحليف الشاهد ولو بالطلاق إن اتهمه ، أى لقاعدة تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوه من المحور ، وهو من كلام عمر بن عبد العزيز استحسسه مالك لأن من قواعد مذهبه مراعاة المصالح العامة كذا أفاده في الحاشية

قوله [لكن قال ابن عبد السلام] أى وسلمه له المتأخرون قوله [كأن رفع شهادته للحاكم قبل الطلب] إلح حاصله أن رفع الشاهد للحاكم قبل أن يطلبه المشهود له لا يجوز ومطل لشهادته نعم يحب على الشاهد أن يعلم صاحب الحق بأنه شاهد له وجوباً عيبياً إن توقف الحق على شهادته وكماثياً إن لم يتوقف

قوله [وهو ماله إسقاطه] أى وليس المراد محض حق الآدمي ما لاحق فيه لله كما هو المتبادر إذ ما من حق لآدمي إلا والله فيه حق ١

بالرفع للحاكم (بالإمكان) أى قدره ، وذلك (إن استُديم التحريم) عند
عدم الرفع

(كعتق) لريق مع كون السيد يتصرف فيه تصرف المالك من استخدام ،
وبيع ووطء ونحو ذلك

(وطلاق) لروحة مع كون المطلق لم يكف عنها فتحت المبادرة بالرفع
(ووقف) على معين أو غيره — ولا سيما إذا كان مسجداً أو رباطاً أو مدرسة
وواضع اليد عليه يتصرف فيه تصرف المالك ، فتحت المبادرة بالرفع لرده إلى أصله

قوله [بالإمكان] أى وإن أحر الرفع زيادة على القدر الذى يمكن فيه
الرفع كان حرجة فى شهادته وبهذا القسم والذى قبله اندفع التعارض بين قوله صلى
الله عليه وسلم فى معرض الدم « ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون »^(١) وقوله
عليه الصلاة والسلام « تادر شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته » وبين قوله
عليه الصلاة والسلام فى معرض المدح « ألا أحرکم بحير الشهداء الذى يأتى
شهادته قل أن يسألها »^(٢) فحمل الأول على الأول والثانى على الثانى (ا هـ ن)

قوله [إن استديم التحريم] الكلام على حذف مضاف أى إن استديم ارتكاب
التحريم وإلا فكل محرم مستدام التحريم
قوله [ووقف على معين أو غيره] إلح حاصل ما فى المسألة أن الوقف
إما على معين أو غيره وفى كل الواضع يده عليه المتصرف فيه إما الواقف أو غيره ،

(١) وما ورد فى معرض الدم عن عمران بن حصص عن الذى صلى الله عليه وسلم قال « حبر
أمتى قرى ، ثم الدين يلوهم ، ثم الدين يلوهم » قال عمران فلا أدري أذكر بعد فرس أو بلاءه ،
ثم قال « ثم إن من بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ، ويحبون ولا يوبسون وسدرون ولا يوفون ويظهر
فيهم السم » قال الشوكاني متفق عليه

وعن أى هريقة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حبر أمتى القرن الذى نعب فيه ثم
الدين يلوهم » والله أعلم ذكر الثالث ام لا قال « ثم نحلف بقوم يمدون قبل أن يستشهدوا » رواه
أحمد ومسلم — صحيح

(٢) وما ورد فى معرض المدح عن رند بن خالد الخهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال « ألا أحرکم بحير الشهداء ؟ الذى نأى شهادته قبل أن نسألها » رواه أحمد ومسلم وأبو داود
وابن ماجه ، صحيح وفى لفظ « الذين يمدون شهادتهم من غير أن نسألوا عنها » رواه أحمد

(ورَصَّاعٍ) بين روجين

(وإلاّ) يستند التحريم (حُبَيْرَ) في الرفع وعدمه (كالرَّتَا) وشرب
الخمير، والترك أولى لما فيه من الستر المطلوب في غير المحاهر بالمسق وإلا فالرفع أولى
(بحلاف حِرْصٍ على تَحَمُّلٍ) لشهادة، فلا يقدح (كالمختصّي)
عن المشهود عليه ليشهد على إقراره إن أقرّ— وهو مقيد بأن لا يكون المقر محدوعاً

فإن كان على غير معين والواضع يده عليه غير الواقف وح على الشهود المادّة
بالرفع للقاصي، وإن كان الواضع يده عليه هو الواقف فلا يرفعون إذ لا ثمة في رفعهم،
لأنه لا يقصى به عليه إذا لم يكن أحرجه من حوره كما سبق، وإن كان الوقف على
معين فلا يرفعون، لأنه حق لأدنى إلا إذا طلبوا للشهادة كان الواضع يده عليه
الواقف أو غيره، فإذا علمت ذلك فالمناسب للتسارع الافتصار على ما إذا كان
الوقف على غير معين وواضع اليد المتصرف غير الواقف

قوله [وإلاّ يستند التحريم] أي بأن كان التحريم يقصى بالرفع من متعلقه

قوله [كالرنا وشرب الخمير] أي فحق الله فيهما البهي عههما، فإذا رنى

الشخص أو شرب الخمير حصل التحريم وانقصى بالرفع مهما

قوله [لما فيه من الستر المطلوب] أي على جهة الستر لا على جهة الوحو

وإلا كان الترك واحساً وهذا قول لمعصهم، وفي المواق أن ستر الإنسان على نفسه
وعلى غيره واجب وحيثئذ فيكون ترك الرفع واحساً

قوله [وإلا فالرفع أولى] أي لأجل أن يرتدع عن فسقه وكره مالك وعيره

الستر عليه

قوله [بحلاف حرص على تحمل] محرج من قوله ولا إن حرص على

إزالة نقص إلح

قوله [كالمختصّي] أي فتقبل شهادته براء على حوار تحمل الشهادة على

المقر من غير أن يقول اشهد علىّ به بشرط أن يستوعب كلامه، وهذا هو الذي
به العمل

قوله [محدوعاً] أي معروراً بتى في بطير الإقرار، وقوله، أو حائماً

أي كإقرار من في السحن الحائف من العذاب وفي الحقيقة المحدوع والحائف

أو حائضاً - وإلا فلا تقبل الشهادة عليه .

* (ولا إن استسعدت) الشهادة (كندوى) يشهد في الحصر (لحصرى) على حصرى ندين أو بيع أو شراء أو هبة أو نحو ذلك مما يستعد حصول الندوى فيه دون الحصرى ، فلا تقبل (بحلاف إن سمعته) يقر بشيء لحصرى ، أو رآه يعمل محصرى شيئاً من عصب أو صرب أو إتلاف مال أو رآه يشرب الخمر أو نحو ذلك مما لا يقصد الإشهاد به عليه ، فيحور وتقبل شهادته كما يحور فيما يقع بالمادية من ذلك كله على حصرى وندوى وأما شهادة حصرى على ندوى ففيها خلاف ، وبالحملة فمدار الميع على الاستعداد عادة

لا تقبل عليه شهادة مطلقاً ولو قال اشهدوا على فهذا التقييد غير ضرورى قوله [ولا إن استسعدت] معطوف على قوله ولا إن حرص ، والسين والتاء للعد ، والسنة نحو استحسنت كذا أى عدده حسناً ، وبسته للحسن وفاعل استعد صمير يعود على الشهادة بمعنى تحملها

قوله [كندوى يشهد في الحصر] إلح إنما معت لقواه عليه الصلاة والسلام «لا يشهد ندوى على حصرى» وفي طريق أخرى «على صاحب قرية»^(١) فجعل هذا السبى على ما فيه استعداد بالوجه الذى ذكره الشارح ، والمعنى كما في حاشية الأصل أنه إذا طلب من الندوى تحمل الشهادة في الحصر لحصرى ندين أو بيع أو شراء أو نحو ذلك مما يقصد الإشهاد عليه من سائر عقود المعاوضة ، وكالوصية والعقود فلا تقبل منه إذا أداها ، وذلك لأن ترك إتيان الحصرى وطلب الندوى لتحمل تلك الشهادة فيه ريبة فللحصرم التحريج فيهم حينئذ قوله [مدار الميع على الاستعداد] أى متى حصل الاستعداد مع ولو من قروى لقروى

(١) «لا يحور سباده ندوى على صاحب قرية» عن أبى هريرة رواه أبو داود وابن ماجة قال في البهانه إنما كره شهادته الندوى لما فيه من الخفاء في الدين والجهالة بأحكام الشرع ولاهم في الغالب لا يصطلون الشهادة على وجهها قال الخطاطي نشأ أن يكون ذلك لما فيهم من عدم العلم باتيان الشهادة على وجهها وقال ابن رسلان وحملوا هذا الحديث على من لم يعرف عداله من أهل الندوى قال الشوكاني وهذا حمل مناسب لأن الندوى إذا كان معروف العداله كان رد سادته لعله كونه ندوياً عبر مناسب لمواعيد السرعة (عن بل الاوطار)

(ولا) شهادة لشاهد (إن حرّ بها) أى شهادته (نَمْعًا ، كشهادته يعتق مَنْ) أى عبد (يُتَهَمُ) الشاهد (فى ولائِه) كأن يشهد أن أباه مثلاً قد أعتق عبده فلانا وفى الورثة من لاحق له فى الولاء، كالبسات والروحات ويشترط أن تكون التهمة حاصلة فى الحال ، بأن يكون العبد — لومات الآن — ورثه الشاهد ، وأما إذا كان قد يرجع إليه الولاء بعد حين ، كما لو شهد أن أحاه قد أعتق عبده وللأح اس ، فتقبل شهادته كما تقبل إذا كان لا وارث معه أو معه وارث يشاركه فى الولي لعدم التهمة

(أو) شهادته (مَالٍ لِمَدِينِهِ) أى لمن له عليه دين ، لأنه يتهم على أحد ذلك المال فى ذببه لدى على المدين ، وقولنا « مَال » شامل للدين والإرث والتمتع المعين ، فهو أحسن من قوله « مدين » وحرّح به شهادته له بقلب أو محو قصاص من حرّح أو قتل ، فتقبل لعدم التهمة ومن الشهادة

قوله [ولا شهادة لشاهد] لاناية للحسن وشهادة اسمها ولشاهد متعلق بمحذوف حرّها تقديره معتبرة أو مقبولة

قوله [فى ولائِه] أى فى أحد ماله بالولاء

قوله [كالبسات والروحات] إنما لم يكن لمن حق لأن الولاء لا ترثه إلا المذكور

قوله [ورثه الشاهد] أى لعدم وجود وارث من العصب لذلك العتيق

قوله [وللأح اس] مثله لو كانت الشهادة على أبيه وكان للمعتوق وارث من عصمته

قوله [يشاركه فى الولي] نسخة المؤلف هما بالياء بعد اللام وحققها الألف بعد اللام لأن الولاء ممدود لا مقصور ، أى وقد استوى ثبوت عتقه وعدمه عند الشاهد وأما لو كان فى ثبوت العتق مرية كما لو كان إن بقى رقه صار له فى العبد الربع مثلاً ، وإن تبث عتقه كان له النصف فى الولاء كما لو كانت الورثة أربع بنات وابن هو أحدهما فلا تقبل شهادته لحصول التهمة

قوله [أى لمن له عليه دين] أى والحال أن الدين حال أو قرب من الحلول والمدين معسر وإلا فلا تهمة

قوله [أو محو قصاص] أى وأما محو دية فهو داخل فى شهادته له بالمال

الحارّة بضعاً شهادة الممقق عليه للممقق ، بحلاف شهادة الممقق للممقق عليه .
(ولا) شهادة لشاهد (إنّ دَفَعَ بها) أى شهادته صرراً (كشهادة
بعض العاقلة بنسقِ شهودِ القتلِ) خطأ ، لأنه دَفَعَ بها العزم في الدية عن
نفسه ، إلا أن يكون عديماً لا يلزمه من الدية شيء فتحور

(أو) شهادة (مَدِينٍ مُعَسِّرٍ لربه) أى لرب الدين ممال أو غيره ،
فلا تقل لاتهامه على دفع صرر مطالبة رب الدين له بدينه ولدا لو ثبت عسره
عند حاكم حارث لعدم المطالبة كما تحور من الملىء لقدرته على الوفاء
(ولا) شهادة لشاهد (إنّ شَهِدَ) لشخص (باستحقاقٍ) لشيء

قوله [بحلاف شهادة الممقق للممقق عليه] أى بصفة غير واحدة عليه
أصالة وأما من بفقته واحدة أصالة فقد مر أنها ممتنعة لأجل القرابة ، قال بعض
المتأخرين إن كان المشهود له من قراءة الشاهد كالأخ وبخوه يسعى ألا تحور
شهادته له ممال . لأنه وإن كانت بفقته لا تلزمه فإنه يلحقه بعدم بفقته عليه
معرفة وإن كان المشهود له أحسباً من الشاهد حارث شهادته له . الصقلي
هذا استحسان إد لافق بين الأحسب والقريب في رواية ابن حبيب (أه كذا
في ن)

واعلم أن مسألة المصنف تقيده بما إذا لم يكن أنفق ليرجع وإلا كان داحلاً
في قوله أو ممال لمدينه وكما تقلل شهادته للممقق عليه تقلل شهادته عليه بقتل أو
ربا وهو محصن لصعف التهمة لكون البقعة عليه غير واحدة أصالة
قوله [إلا أن يكون عديماً] هذا القيد لانس عند السلام وحرمة في
التوصيح وإطلاق الحرثي ضعيف كما أفاده (ن)

قوله [أو شهادة مدين معسر] أى ولم يثبت عسره وإلا فبات كما يأتي
قوله [ممال أو غيره] أى حلاًفاً لمن حصه بالمال فإنه ضعيف
قوله [كما تحور من الملىء] أى الذي لا يتصرر بالبيع
والحاصل أن المراد بالمدين الذي لا تقلل شهادته لرب الدين من كان يتصرر
بأحد الدين منه . فإن كان تالت العسر أو ملياً لا يصبرر انتفت التهمة

(وقال في شهادته باستحقاقه) (أنا يَعتَهُ له) لانتهامه على رجوع المشتري عليه لو لم يشهد له ، فهو من أمثلة الدفع ، وقال بعضهم علة الميع أنها شهادة على فعل الميس وهو ظاهر من العطف «لا» وإلا لقال أو شهد إلح وعلى الأول ، لو قال وأنا وهته له ، أو تصدقت به عليه ، لقيل لعدم رجوع المشتري بحلافه على الثاني لما فيه من الشهادة على فعل الميس قال المحشئ أصل المسألة لاس أني ريد والنقل عنه يدل على أن العلة هي أن الملك لا يثبت بالشهادة بمجرد الشراء ، لأن الملك لا يثبت بالشراء حتى تشهد البينة بملك النائع له ، فإذا قال أنا بعتته أو وهته ، فقد شهد لنفسه بملك ذلك الشيء وهو لا يصح ، وحيث فلا فرق بين «بعتته» أو «وهته» — انظر ابن مروق وغيره (اه)

* (ولا) شهادة تقبل (إن حدثت) للشاهد (فيسق بعد الإذلاء) عند الحاكم (وقسّل الحكم بها) لدلالته على أنه كان كامباً في نفسه ، فإن حدث

قوله [لانتهامه على رجوع المشتري] هذا التعليل للأحهورى ومن تبعه

قوله [وقال بعضهم] أى نقلا عن ابن أبى ريد

قوله [وهو ظاهر من العطف بلا] أى فيقصى بأنه مسحت آخر

قوله [وعلى الأول] أى التعليل الأول الذى هو للأحهورى

قوله [قال المحشئ] المراد به (س) وما قاله محل مأخذ التعليل الثانى

قوله [فقد شهد لنفسه بملك ذلك الشيء] أى فهى دعوى مه تحتاج

لبينة مه على إتيان ذلك الملك

قوله [إن حدثت للشاهد فسق] أى ثبت حدوث فسق ، وأما التهمة

بحدوثه فلا تصر

قوله [لدلالته على أنه كان كامباً] لهذا التعليل قيده ابن الماحشون

بالمسق الذى يستتر به بين الناس كشرى حمر وربا ، لانهو قبل وفدى ، واحتاره

غير واحد من الشيوخ ، ولكن مذهب ابن القاسم الإطلاق ، وعلى كلام ابن القاسم

لو شهد عدلان بطلاق امرأة ويقولان رأياه يوطها بعد الطلاق وكانت شهادتهما

باطلة ، لأن قولهما ذلك قدف لعدم تمام شهود الربا ، وقد حكى (ح) حلافاً

بعد الحكم مضي ولا يقتص ، بحلاف ما لو ثبت بعد الحكم أنه شرب حمراً مثلاً قبل الأداء فيقتص

* (بحلاف حدوث عداوة) بعد الأداء ، فلا يصح إن تحقق حدوثها ، وإلا سمعت ، كما لو قال الشاهد للمشهود عليه بعد الأداء محاصماً تتهمى وتشهى بالمحاييس ؟ وإن ذلك يقتضى أن العداوة سابقة على الأداء كما نص عليه الشيخ سابقاً

(و) بحلاف (احتمال حرّ) بعد الأداء فلا يصح ، كشهادته بطلاق امرأة ثم تروحها قبل الحكم ، أو شهد لها بحق على شخص ثم تروحها (أو) احتمال (دفع) بعد الأداء وقبل الحكم ، كشهادته بمسك رجل ، ثم شهد الرجل على آخر بأنه قتل نفساً خطأ والشاهد عليه بالمسك من عاقلة القاتل فلا تنطل شهادته بمسكه

في حدهما بطراً لكونه قدماً وعدمه بطراً إلى أنه لما بطلت شهادتهما بالطلاق لم يكن المرى به ورا

قواه [وإلا سمعت] الفاعل صمير يعود على العداوة ، والمعنى وإلا يتحقق حدوث العداوة بل احتمال تقدمها على الأداء فإنها تمنع قبول الشهادة قواه [محاصماً] أى لا ساكناً للناس ما فعل به كأن يقول لهم انظروا ما فعل معي وما قال في حقي فلا يقدح ذلك في شهادته ، ومادكره الشارح من هذا التقييد تمنع فيه حليلاً وهو قول أصح ، ولأن الماحترون تنطل شهادته بهذا القول من غير تفصيل بين كونه ساكناً أو محاصماً وصوبه ابن رشد

قوله [كشهادته بطلاق امرأة] إلح أى والحال أنه لم يتثبت أنه حطها قبل رواح المشهود عايه بطلاقهما وإلا ردت شهادته

قوله [قبل الحكم] الصواب حدوثه أو يؤخره بعد المثال التالى ، لأنه لا يتأتى رواجه لها قبل الحكم المذكور ، لأن الفرص أن الروح المشهود عليه يباكر في الطلاق وهو مسترسل عليها

قواه [وقبل الحكم] أى وأولى بعده

قواه [فلا تنطل شهادته بمسكه] أى لمعد التهمة

(و) بحلاف (شهادة كل) من الشاهدين الآخر بحق ولو بالجلس ،
فلا تصر ، إلا أن تطهر تهمة المكافأة

(و) بحلاف شهادة (القافلة بعصم لعصم في حراسة) على
من حاربهم ، فلا تصر ، ولا يلتصق للعداوة الطارئة بينهم بالخرابة للصورة ،
وسواء شهد لصاحبه مال أو نفس

* (ولا) تقل شهادة (إن شهد لنفسه بكثير) من المال عرفاً (وشهد
لغيره) بقليل أو كثير (بوصية) أى في وصية كأن يقول أشهد أنه أوصى لى
بحمسين ديناراً ولريد أو للمقراء مثل ذلك أو أقل أو أكثر ، فلا تصح له ولا لغيره
لتهمة حر المبع لنفسه

(والأ) بأن شهد لنفسه بقليل أى تافه ولغيره بقليل أو كثير (ف قيل)
ما شهد به (لهما) معاً أى لنفسه ولغيره فإن لم يوجد لإلهذا الشاهد حلف العير
معه واستحق وصيته ولا يمين على الشاهد لأنه يستحق ما أوصى له به

قوله [وبحلاف شهادة القافلة] أى والموصوع أن الشهود فيها عدول
كما قيد به في المدونة حلفاً للثتائى

قوله [على من حاربهم] أى وأما شهادة القافلة بعصم لعصم على بعض
مهم في المعاملات فقل المواق رواية الأخوين عن مالك وجميع أصحابه إحارته
للضرورة ، وإن لم تكن هناك عدالة وحرية محققة إن كان ذلك في السر وعليه
درج صاحب التحفة حيث قال

ومن عليه وسم حير قد طهر ركنى إلا في ضرورة السر
كذا في (س)

قوله [فلا تصح له ولا لغيره] أى لأن الشهادة إذا بطل بعصم بطل كلها ،
بحلاف ما بطل بعصم للسنة فإنه يمضى منها ما أحارته فقط كشهادة رجل وامرأتين
بوصية يعتق ومال فإنها ترد في العتق لا في المال

قوله [حلف العير معه] إن كان معيماً كريد ، وأما إن كان عير معين
كما إذا كان العير هم المقراء فلا يتأتى منهم يمين ، فقتضاه أنه إن لم يوجد شاهد
ثان لا شيء لهم ولأنه لتوقف بقودها على اليمين أو شاهد ثان ولم يوجد وانظر في ذلك

تعماً للحالف ، فإن نكل العير فلا شيء لوأحد منهما وهذا إذا كتب الوصية بكتاب واحد بعير حط الشاهد ، فإن كتب بحط الشاهد - أو لم تكتب أصلاً - قلت شهادته لعيره لالتمسه وكذا إن كتب كتابين أحدهما للشاهد والثاني للآخر ، فلا تصح له وتصح للآخر لعدم التبعة حيثد وأما شهادته له ولعيره في عير وصية كهدين فلا تقبل له ولا لعيره مطلقاً لتبعة حر المصع لالتمسه

* (ولا) شهادة لشاهد (إن تَعَصَّصَ) أى اتهم بالعصبية والحِدْيَةِ لكون المشهود عليه من قبيلة تكره قبيلة الشاهد ، كما يقع للترك مع أساء العرب (ولا) شهادة (المُسَاطِلِ) وهو من يؤخر ما عليه من الدين بعد الطلب بلا عذر شرعى لطله وفي الحديث «مطل العبي ظلم»^(١)

قوله [تعماً للحالف] أى الذى هو المشهود له ، وإنما أحده ليسارته فهو عير مطور إليه وبها يلعر فيقال دعوى أحدث شاهد بلا يمين أو يقال شيء أحد من مال العير محرد الدعوى أو يقال شهادة للنفس مصت قوله [فلا تقبل له ولا لعيره مطلقاً] أى سواء شهد لالتمسه بكثير أو بقليل ، والفرق بين الوصية وعيرها أن الموصى قد يحشى معاملة الموت ولا يجد حاصراً عير الموصى له بخلاف عيره

قوله [كما يقع للترك مع أساء العرب] هذا المعنى هو الذى قال فيه حليل لا المحلوبين إلا كعتارين قال الأصل المراد بالمحلوبين قوم من الحنن يرسلهم السلطان أو نائنه لسد تعر أو حراسة قرية ويحو ذلك ، وعلل المصحح المحلية البلدية ولعل هذا باعتبار القرون الأولى ، وأما المشاهد فيهم الآن فحماية الحاهلية وشدة التعصب على أمة حير البرية قاسية قلوبهم فاشية عيوبهم فأى تقبل شهادتهم شرعاً ولكنهم يصورونها طبعاً (أهـ محروقه)

قوله [ولا شهادة لماطل] أى لأن المطل قاذح من مطلات الشهادة لكونه يصير به فاسقاً وقيده ابن رشد عما إذا تكرر منه ذلك

(١) عن أبى هريرة روى الله عنه «مطل العبي ظلم ، فإذا أسع أحدكم على شيء فليسع» قال في الجامع الصغير صحيح رواه الشيخان مسلم والبخارى وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة

(و) لا (حالف) أى من شأنه الحلف (بطلاقٍ أو عِتْقٍ) لأنه من يمين الفساق

(ولا) شهادة لشاهد (بالتعمات) أى بسبب التعمات (فى صلاةٍ أو تأخيرها عن وقتها) الاحتيارى لأنه يدل على عدم اكترائه بها فلا اكتراث له بعيرها بالأولى (أو) عدم إحكام وضوء أو غسل (أو ركاةٍ لمن لزمته) ، ومعه التساهل فيها ، وكذا الصوم والحج

قوله [لأنه من يمين الفساق] أى ويؤدب الحالف به قال بن الأذب فى ذلك واحب لوحيين أحدهما ما ثبت من قول النبى صلى الله عليه وسلم « من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت » وما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تخلعوا بالطلاق والعتاق فإنهما من أيمان الفساق » والثانى أن من اعتاد الحلف به لم يكن سالماً من الحث فيه فتكون روحته تحته مطلقة من حيث لا يشعر ، وقد قال مطرف وابن الماحسون إن من لارم ذلك واعتاده فهو حرة فيه وإن لم يعرف حته ، وقيل لمالك إن هشام بن عبد الملك كتب أن يصرب فى ذلك عشرة أسواط ، فقال قد أحسن إذ أمر فيه بالصرب ، وروى أن عمر كتب أن يصرب فى ذلك أربعين سوطاً (١ هـ)

قوله [بالتعمات] أى حيث كثر منه ذلك من غير حاجة ، وعلم أن ذلك مبهى عنه وإلا فلا ، ولا فرق بين كون الصلاة فرضاً أو نفلًا
قوله [أو تأخيرها عن وقتها] هذا حاص بالعرض ههنا عبارة المصنف
استخدام

قوله [ومعه التساهل فيها] أى فى الركاة بأن يؤثر إحراجها عن وقت الوضوء أو يجرح بعض ما يجب عليه دون بعض
• تسمية الألف الد لا عذر له فى ترك الحتان لا تخور شهادته لإحلال ذلك بالمروءة

قوله [والحج] أى فإذا كان كثير المال قوياً على الحج وطال رمى تركه له من غير عذر فى الطريق كان ذلك حرة فى شهادته كما قال سحون فى العسية ، وإنما اشترط طول رمان الترك لاختلاف أهل العلم فى وجوبه على الفور أو التراخى فله السالك - رابع

وإذا شهد شاهد بحق لدى حاكم أو محكم فلا بد من الإعداد للمشهود عليه كما تقدم

* (و) إذا أُعذر له (قُدِّحَ) بالنساء للمعول أى حار القدح وقُسِّلَ (فى) الشاهد (المتوسط) فى العدالة - وهو ما ليس يمرر فيها - (بكلِّ قَدَّاحٍ) من تحريج ، أو قرابة ، أو عداوة ، أو كونه فى عيال المشهود له ، أو غير ذلك مما مر

(و) قدح (فى الممرِّ) بالعدالة (بعداوةٍ أو قرابةٍ أو إحراءٍ بقةٍ عليه) من المشهود له

(وإن) ثبت القدح (مِنْ دُوَيْهِ) أى من دون الممر فى العدالة ، فلا يشترط فى القادح فى ممر أن يكون ممرّاً مثله وأما لو قدح فى الممر بغير عداوة أو قرابة أو بقة فلا يسمع منه القدح إذا أراد القادح إثباته وقال مطرف يقبل منه القدح بغير الثلاثة المتقدمة أيضاً ، وارتصاه للحمى وعيره ، فهو كالمتوسط . لأن الحرج مما يكتمه الإنسان فلا يكاد يطلع عليه إلا القليل من الناس وإليه أشار بقوله

(وكذا) يقدح فى الممر (بغيرها) أى غير الثلاثة المتقدمة (على الأرحح) قال ابن رشد وهذا إذا صرح بالخرح فإن قال المخرِّج هو غير عدل أو غير مقبول الشهادة ، لم يقبل منه ، إلا أن يكون المخرِّج ممرّاً عارفاً بوجوه التعديل والتحريج

قوله [وإذا شهد شاهد] إلح دخول على كلام المصنف

قوله [أو غير ذلك] أى كحر المصلحة ودفع المصرة والعصية

قوله [بعداوة] أى ديوية بين الشاهد والمشهود عليه

وقوله [أو قرابة] أى بين الشاهد والمشهود له

قوله [إلا أن يكون المخرج ممرّاً] حاصله أن مطرفاً يقول إن الممر

يخرجه من هو مثله أو دونه ، ولو بالمسق ، واحتاره اللحنى وأما سحون فهو

وإن قال الممر يخرج بالمسق لكن يقول لا يخرج إلا ممر فى العدالة مثله قال

ابن رشد ومحل الخلاف المذكور إذا بصوا على الحرحة ، وأما لو قالوا هو

غير عدل ولا حائر الشهادة فلا يقبل ذلك إلا من الممررين فى العدالة العارفين

* ثم تسرع في بيان من يصح منه التركية^(١) ، والشيخ رحمه الله قد قدمه عما هنا - وذكره هنا أنسب - فقال

(ولما يُرَكَّتِي) الشهود (مُسَرَّرٌ) في العدالة ، لا مطلق عدل ، وإلا لاحتاج لمن يعدّله أيضاً ويتسلسل (معروفٌ) عبد الحاكم ولو بواسطة ، كأن يعرفه العدول عبده ويحبروه بأنه مبرر

(عَارِفٌ) بأحوال التعديل والتحريج (مَطْرٍ) أى سبه (لَا يُحَدِّثُ) في عقده كالتفسير لفظ أى لا يلتبس عليه أحوال الناس المموهة الطاهر بإظهار الصلاح ، ولا يعتد بظاهر حالهم مع مخالفتها لسرايرهم ، كما يقع لكثير من الناس (مُعْتَمِدٌ) في معرفة أحوالهم (على طُولِ عِشْرَةٍ) لمن يركبه ولا سيما إذا انصم إليها سمره معه ، لأن مجرد الصحة لاتميد معرفة أحوال الصاحب (مِنْ أَهْلِ سَوْقِهِ ، أو) أهل (مَحَلَّتِهِ) فالمركى إذا لم يكن من أهل سوقه ولا محلته توجب الريبة في الشاهد ، حيث ركاه العيد مع وجود أهل سوقه ومحلته (إِلَّا لَعُدُّ) كأن لم يكن من أهل السوق ولا محلته من يصلح للتركية بأن قام مانع من عدم التبرير أو عدم المعرفة أو قرابة أو عداوة ونحو ذلك (وَمِنْ

دحوه التعديل والتحريج اتفاقاً انظر (س)

قوله [معروف] صفة للمبرر

قوله [على طول عشرة] أى ويرجع في طولها للعرف

قوله [من أهل سوقه أو أهل محلته] أى العارفين به وأشعر الإتيان بأصاف المركي مدكراً أن الساء لا تقبل تركيتهن لا لرحال ولا لساء ولو فيما يحور شهادتهن فيه كما في (ع)

قوله [فالمركى] المناسب فالتركية لأجل الإحبار بقوله توجب الريبة

(١) ادركا أن ذلك في مصر ، إذ كان بكل قسم من أقسام الشرطة من يوم هذا وكان يسمى

«شح الحارة» ولم يكن معظمهم على شيء ، وقد ألبى ذلك

مُسْتَعَدَّةٌ) ولا يكفي فيها الواحد نعم تركية السر يكفي فيها الواحد وتصح
التركية بالشروط المتقدمة (وإن لم يَحْرِفْ) المركب، (الاسم) أى اسم
الشاهد الذى ركاه ، لأن مدارها على معرفة الدات والأحوال (بأشهد أنه
عَدْلٌ رِصًا) أى أن التركية إنما تكون بهذا القول المشتمل على هذه الألفاظ
الثلاثة وظاهره أنه إن حذف واحدًا منها لم يكف أو أبدله بمرادفه ، وقال
اللمحى إن قال هو عدل رصا كفى ، وقال ابن مروق المذهب أنه إن
اقتصر على عدل أو على رصا كفى والأرجح ما قاله اللمحى - ذكره بعضهم
* (ووحسنت) التركية (إن سَطَلَ حَقٌّ) تركها (أو ثَسَّتْ باطِلٌ)

كالنحرى للشاهد يجب إن ثبت تركه باطل أو بطل حق
(وهو) أى التحريح (يُقَدِّمُ) على التعديل يعنى أن بية التحريح
تقدم على بية التعديل ، لأنها حفظت ما لم تحمطه بية التعديل . مع أن الأصل

قواه [نعم تركية السر يكفي فيها الواحد] أى والتعدد فيها ما وب على
الراحح كما فى (س) ويفترقان أيضًا من جهة أن مركب السر لا يشترط فيه
التبرير ، بل المدار على علم القاصى بعدالته ولا يعدر فيه لاحتمال دونه عليه إذا
عدل بية المدعى كما ر . بحلاف مركب العلانية فيهما
قواه [إنما تكون بهذا القول] أى لمواه تعالى (وَأَشْهَدُوا دَوَى
عَدْلٍ مَسْكُمُ) ^(١) مع قوله تعالى (مَنْ تَرَصَّوْا مِنَ الشَّهَادَةِ) ^(٢)
قوله [والأرجح ما قاله اللمحى] أى من الجمع بين عدل ورصا وإن
لم يذكر لفظ أشهد

قواه [ووحست التركية] أى الشهادة بها
قوله [تقدم على بية التعديل] أى ولو كانت بية التعديل أعدل أو
أكثر على الأشهر

قوله [لأنها حفظت ما لم تحمطه بية التعديل] أى وذلك لأن بية التعديل
تحكى عن ظاهر الحال والمحركة تحرى عما حصى فبى أريد علمًا لـ

(١) سورة الطلاق آية ٢

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٢

في الناس الحرج لا العدالة حلاًماً لعصهم ، بل وجود العدل في زماننا هذا نادر جداً

● (وَحَارَ شَهَادَةُ الصَّيَّيَانِ بِعَصِهِمْ عَلَى بَعْضٍ) اعلم أن شهادة الصبيان الأصل فيها عدم الحوار في كل شيء لعدم العدالة والوسط فيهم ، إلا أن أئمتنا حورواها في شيء خاص للضرورة بشروط

الأول أن تكون على بعضهم ، لا على كبير

الثاني أن يكون (في حَرْجٍ وَقَتْلٍ فقط) لا في مال ولا في غيره من

غيرهما و«الواو» بمعنى «أو»

والثالث والرابع والخامس ذكرها بقوله

(وَالشَّاهِدُ) مِنْهُمْ (حُرٌّ) لَا عَدَ (مُسْلِمٌ) لَا كَافِرٌ (دَكْرٌ)

قوله [وَحَارَ شَهَادَةُ الصَّيَّيَانِ] أي وأما النساء في كالأعراس والحمامات

والماتم فلا تقلل شهادتهن في حرج ولا قتل ، لأن اجتماعهن غير مشروع بحلاف الصبيان فإن اجتماعهم مشروع لتدريبتهم على مصالح الدين والدنيا ، والعالم عدم حصول الكبار معهم ، فلو لم تقلل شهادتهم لبعض على بعض لأدى إلى هدر دمايتهم كذا في الأصل

قوله [لعدم العدالة] أي لأن العدل حار نال عاقل رشيد برىء من الفسق

قوله [بشروط] ذكرها الشارح أحد عشر وفي الحقيقة المأخوذ منه

أربعة عشر

قوله [لا على كبير] أي ولا لكبير شهادة الصبيان لا تقلل إلا إن كان

المشهود له والمشهود عليه منهم

قوله [لا في مال ولا في غيره] ويلعب في ذلك فيقال شحص تقلل شهادته

في القتل والحرج لا في المال ونحوه مع أن المال يحفف فيه

قوله [والخامس] الأولى أن يريد والسادس والسابع ، لأنه جمع خمسة

بعد الاثنين المتقدمين

قوله [والشاهد منهم حر] إلح تحصيل هذه الأوصاف بالشاهد يدل

على أنها لا تشترط في المشهود عليه منهم وإلا لم يكن لتحصيل الشاهد بذلك

لا أنثى (مُتَعَدِّدٌ) اثنان فأكثر لا واحد (لم يَشْتَهَرَ) الشاهد (بالكذب) لا إن اشتهر به فلا تقبل منه
وتصمّن هذا أن يكون مميّراً ، فهو شرط سادس . لأن غير المميّر لا يصدق ما يقول ، فلا يوصف بصدق ولا كذب
السابع والثامن أشار لهما بقوله
(عَيْرٌ عَدُوٌّ) لمن شهد عليه (ولا قريب) للمشهود له ولو بعدت كاس
العم وإن الحال أو الحالة

التاسع أن لا يحتلوا في شهادتهم ، فإن احتلوا بأن قال بعضهم قتل فلان ، وقال غيره بل قتل فلان آخر لم تقبل من واحد منهم وإليه أشار بقوله (ولا اختلاف) في الشهادة (بينهم) اتفقوا ، أو سكت الباقي ، أو قال لا أعلم
العاشر أن لا يترقوا بعد اجتماعهم إلى نحو مبارهم ، فإن تفرقوا لم تقبل شهادتهم ، لأن تفرقهم مطعة تعليمهم ما لم يكن وقع وإليه أشار بقوله

● **فائدة :** نعم يؤخذ من عدم شهادتهم على المال أنه يشترط في المشهود عليه أن يكون حرّاً وإلا كان من حملة الأموال وهم لا يسهون فيها أفاده محتى الأصل قوله [لا أنثى] هذا يعيد أن لفظ صبيان يستعمل في الإناث أيضاً وإلا كان الموضوع يحرقه

قوله [متعدد] هذا هو الشرط السادس ١٤ أترنا له وجعله لم يشتهر بالكذب شرطاً سادساً المناسب كونه ثامناً

قوله [السابع والثامن] صوابه التاسع والعاشر
قوله [غير عدو] أى كانت العداوة بين الصبيان أو بين آبائهم
قال الحرثي والظاهر أن مطلق العداوة هنا مصر سواء كانت دنيوية أو دينية (١ هـ) أى لسدة تأثيرها عند الصبيان وضعف شهادتهم

قوله [ولو بعدت] أى فليسوا كالمالعين
قوله [التاسع] صوابه الحادى عشر
قوله [العاشر] صوابه الثانى عشر
قوله [ما لم يكن وقع] ما اسم موصول والجملة بعدها صلته أو نكرة

(ولا فُرْقَة) بينهم ، فإن تفرقوا فلا .

(إلا أن يُشْهَدَ عليهم قَسَلَهَا) أى قبل فرقتهم فإن شهد عليهم

العدول قبل فرقتهم صحت

الحادى عشر قوله (وَلَمْ يَحْصُرْ) بينهم (كبير) أى بالغ وقت القتل أو الخرج ، فإن حصر وقته أو بعده لم تقل لإمكان تعليمهم ، وهذا ظاهر إن كان الكبير غير عدل ، فإن كان عدلاً وحالهم لم تقل شهادتهم وإن وافقهم قلت وقيل لا ، فإن قال العدل لا أدرى من رماه ، فقال اللحى قلت شهادتهم

تم إذا قلت - عند الشروط - فلا قسامة إدا لا قصاص عليهم ، وإنما عليهم الدية في العمد والخطأ

والحملة بعدها صفة لها وهى معمولة لقوله وتعليمهم ، والمعنى أن تعريقتهم مطبة تعلمهم من الكفار الشىء الذى لم يكن وقع أو شيئاً لم يكن وقع

قوله [فإن تفرقوا فلا] أى فلا تقل شهادتهم وكرره توطئة للاستثناء بعد

قوله [صحت] أى قبل ما حكاه عنهم العدول والمراد عدلان فأكثر

قوله [الحادى عشر] صوابه الثالث عشر

قوله [فإن كان عدلاً وحالهم] قال فى الحاشية حاصل ما فى (ح)

أه إذا حصر الكبير وقت القتل أو الخرج وكان عدلاً فلا تصح شهادتهم على المشهور أى للاستعناء به ، وهذا إذا كان متعدداً مطلقاً أو واحداً والشهادة فى حرج ، أى فيحلف معه وأما إن كانت الشهادة فى قتل فلا يصح حصول ذلك الواحد فى شهادتهم وإن كان غير عدل فقولان حوار شهادتهم وعدم حوارها وهو المعتمد كان واحداً أو متعدداً وأما إذا حصر بعد المعركة وقبل الافراق فتحور شهادتهم إذا كان عدلاً ، وأما إذا كان غير عدل فلا ، فتمسك بهذا واترك خلافه

(ا هـ) فإذا علمت ذلك فكلام شارحنا محمل ، وقول (ح) فلا يصح حصول ذلك الواحد فى شهادتهم ، ظاهره وافقهم أو حالهم ، ولكن يقيد بما قيد به

شارحنا

وأصل القسامة القصاص وإذا انتعت في عمدتهم انتعت في حطهم -
 ابن عرفة قال - الناحي إذا حارت شهادتهم في القتل فقال غير واحد من
 أصحاب مالك لا تحور حتى تشهد العدول برؤية الدن مقتولا - ابن رشد
 رواه ابن القاسم عن مالك ، وقاله غير واحد من أصحابه
 (ولا يتقدح) في شهادتهم (رحوعهم) بعدها عنها قبل الحكم أو بعده
 (ولا تحريجهم) شيء (إلا بكثرة كذب) من جميع الشاهدين
 • ولما فرغ من ذكر شروط الشهادة وموانعها ، شرع في الكلام على مراتبها ،
 وهي أربعة

إما أربعة عدول

وإما عدلان

وإما عدل وامرأتان ،

وإما امرأتان

قوله [وأصل القسامة القصاص] أى وأما دحوطها في الخطأ فحلاف الأصل
 وهذا لا يبايى قولهم في الدييات يحلفها في الخطأ من يرث
 قوله [انتعت في حطهم] أى من باب أولى لأنها فيه حلاف الأصل
 قوله [لا تحور حتى تشهد العدول] إلح هذا يصم للشروط المقدمة
 فتكون أربعة عشر ، ويؤخذ من المجموع شرطان آحرا وهما كونه ابن عشر
 وكونه من الصبيان المحتمعين لاصبى مرّ عليهم وتكون الشروط ستة عشر
 قوله [قبل الحكم أو بعده] أى والموصوع أن رجوعهم قبل اللوع ،
 وأما لو تأخر الحكم للوعهم ثم رجعوا بعد اللوع لقبل رجوعهم
 قوله [ولا تحريجهم شيء] أى لعدم تكليفهم الذى هو رأس أوصاف العدالة
 قوله [من جميع الشاهدين] أى بأن تشهد العدول أن هؤلاء الصبيان
 الشاهدين محرّون بالكذب

قوله [وهي أربعة] بقيت حامسة وهي ذكر فقط أو أنثى فقط في
 مسألة إثبات الخلطة الموحدة لنوحه اليمين على المدعى عليه على أحد القولين
 المتقدمين لكن لما كان القول الآخر هو المرجح لم يلتفت لها المصنف

• وبدأ بالأولى فقال

(وللرئسا واللواطِ) أى للشهادة على حصولهما (أربعة) من العدول
وأما الإقرار بهما فيكى فيه العدلان

ولما تصح شهادتهم

(إن اتَّحدَ) الرنا عدهم أو اللواط (كسيفيّة) أى فى الصفة ، وأدوا
الشهادة كذلك من اصططحاع أو قيام أو هو فوقها أو تحتها فى مكان كذا فى
وقت كذا ولابد من ذكر ذلك كله للحاكم على انفرادهم بعد تفرقهم قبل
الأداء بأمكنة

(ورؤيا) بأن يروا ذلك فى وقت واحد جميعاً

(وأداء) يؤدوها معاً فى وقت واحد لا متفرقين فى أوقات ، وإلا لم تقبل ،
وحدوا للقذف

قوله [فيكى فيها العدلان] مقتضى قدول رجوع المقر بالرنا ولولم يأت
شبهة أنه لاعرة شهادتهما على الإقرار ، وسيأتى أن قدول رجوعه قول اس القاسم
إلا أن يقال إن هذا مسى على قول من يقول إن المقر بالرنا لا يقلل رجوعه على
أنه إذا استمر على إقراره وعلم الحاكم بذلك فلا يجوز للحاكم حده إلا إذا شهد
على إقراره عند الحاكم عدلان ، فحيث لا بد من شهادة العدلين حتى على قول
اس القاسم ، لأنه لو حكم عليه بالحد بمجرد إقراره من غير شهادة العدلين على
استمرار الإقرار لكان لأولياء الدم طلب الحاكم به فتأمل وإنما اشترط على فعل
الرنا واللواط أربعة لأن المصيبة فيهما أشع من سائر المعاصى فشدد الشارع
فيهما طلباً للستر

قوله [إن اتحد] أفرد الصمير العائد لأنه عائد على أحدهما لا بعبه ،
وأفاد هذا التاراج يعطيه أو

قوله [وأدوا الشهادة كذلك] أى على طبق ما رأوا ولا يكفى الإحمال

قوله [ورؤيا] عطف على كيمية ، والمعنى أن تحملهم الشهادة يكون رؤيا
واحدة أى يرويه دفعة أو متعاقباً مع الاتصال كما فى (س)

قوله [وحدوا للقذف] أى حيث تحلف شرط مما ذكر وكان المقدوف عميماً

يشهدون (بأنه أولح) أى أدخل (الدَّكَرَ فى المَرْحِ كالمِرْوَدِ) بكسر الميم أى كإيلاج المروء (فى المَكْحُلَةِ) ولابد من هذه الريادة ، لأنها تندب فقط ، ريادة فى التشديد عليهم وطلباً للستر ما أمكن (و) إذا أرادوا أداء الشهادة (حَمَارَ لَمْ) أى لكل واحد منهم (نَطَرُ العَوْرَةِ) لتأديتها على وجهها، والستر أولى إلا أن يستتھر الرأى بالرنا أو يتحاهر به (وَفُرَّقُوا) وحبوا فى الرنا واللواط خاصة (عند الأداء ، وسألَ) الحاكم (كُلاً) منهم (باعتزاده) على الكيفية والرؤيا، فإن تحلحل واحد منهم أولم يوافق غيره حُدُوا للقدف ويقبل المواق عن المدونة وحه الشهادة فى الرنا أن يأتى الأربعة الشهداء فى وقت واحد يشهدون على وطء واحد فى موضع واحد بصفة واحدة بهذا تم الشهادة (ا) وقال فيها أيضاً ويسعى إذا شهدت بينة عنده بالرنا أن يكشفهم على شهادتهم وكيف رآه وكيف صعب ، فإن رأى فى شهادتهم ما تظن به الشهادة أبطلت (ا) قال أبو الحسن انظر قوله «يسعى» هل معاه يحب ؟ أو هو على ناه ؟ الأقرب الوحوب (انتهى)

قوله [بأنه أولح] متعلق بمحذوف قدره الشارح بقوله يشهدون
 قوله [ولابد من هذه الريادة] أى كما قال بهرام والمواق
 وقوله [لأنها تندب فقط] أى كما قال الساطى
 قوله [حار لهم] المراد بالحوار الإذن لأن ذلك مطلوب لتوقف صحة الشهادة عليه وهذا حوار عن سؤال وهو كيف تصح الشهادة على الوجه المذكور مع أن الطر للعودة معصية ؟ وحاصل الحوار لا يسلم أنه معصية حيثد بل مآدون فيه لتوقف الشهادة عليه ، وظاهر كلامه حوار الطر للعودة ولو قدروا على معهم من فعل الرنا ابتداء ولا يقدرح فيهم لإقرار على الرنا كما فى (ح) وعيره ، لكن الذى فى اس عرفة أنهم إذا قدروا على معهم من فعل الرنا ابتداء فلا يجوز لهم الطر للعودة لطلان شهادتهم بعصيانهم بسب عدم معهم منه ابتداء ونحوه لاس رشد كما فى (س) ؟

قوله [إلا أن يستتھر الرأى بالرنا] أى مرفعهم للقاصى أولى من الستر
 قوله [أن يكشفهم] أى يطلب منهم لإبصاح الشهادة

* وأشار للمرتبة الثانية بقوله

(ولما ليس بمالٍ ولا آيلٍ له) أى للمال (كعشقي) وطلاق وسب
(وولاء رَحْمَةٍ) ادعتها هى أو وليها على روحها المَكْرَها وبكاح (وَرِدَّةٍ
وإِحْصَانٍ وَكِتْمَانَةٍ) وتدبر (وتوكيلٍ بغيرِ مالٍ) أى شئٍ غيرِ مالٍ ،
كتوكيلٍ على بكاحٍ أو طلاقٍ وكشربِ حمرٍ وقذفٍ وقتلٍ (عَدْلَانِ)

قوله [وطلاق] أى كان حلعاً أولاً فإذا ادعت امرأة على رجل أنه
طلقها وهو يكر ذلك فلا يشت إلا بعدلين ، والعوض لا يتوقف على العدلين لأنه
مال وليس الكلام فيه

قوله [ادعتها هى أو وليها] أى وأما ادعاء الروح الرحمة فإن كان في
العدة فهو مقبول ، وإن ادعى بعدها أنه كان راحعها فيها وأنكرت فلا تقبل
دعواه إلا بعدلين يشهدان على حصول الرحمة في العدة فالمناسب إطلاق قول
المصنف ورحمة أى ادعتها الروحة أو ادعاها الروح ويقيد بما إذا كانت دعواه
بعد العدة ، فإن التقييد يوم أن دعوى الروح مقبولة مطلقاً وليس كذلك كما علمت
قوله [وبكاح] أى كأن يدعى أنه تروح فلانة وهى تنكر فلا يثبت إلا
بعدلين وعكسه تدعى عليه أنه تروحها وهو يكر فلا يثبت إلا بعدلين ، وحيث
قام العدلان ثبت الكاح ولا يعد إنكار الروح طلاقاً كما تقدم في تنارع الزوجين
قوله [عدلان] مستنداً تقدم حره في قوله ولما ليس بمالٍ إلح

وحاصله أن كل ما ليس بمالٍ ولا يؤول إليه لا يكمى فيه إلا عدلان من ذلك
العتق ، وهو عقد لازم لا يحتاج إلى عاقلين ، وفيه إحراج ومثله الوقف والطلاق غير
الخلع والعفو عن القصاص والوصية بغير المال ، ويلحق به الولاء والتدبير ومن ذلك
الرحمة ، وهى كالعتق إلا أن فيها إدحالا ومثله الاستلحاق والإسلام والردة ،
وياسه الإحلال والإحصان ، ومن ذلك الكتانة وهى عقد يفتر لعاقدين ومثله
الكاح وإنوكالة في غير المال ، وكذا الخلع ويلحق به العدة أى تاريخ الموت
والطلاق لاقى انقضاءها لأن القول قولها ، فظهر من هذا المقام تعابير الأمثلة التى
مثل بها المصنف وما يأتى من الخلف مع شاهد الموت ورث في دعوى الكاح
فلأن الدعوى في مال

• وأشار للمرتبة الثالثة بقوله

(وإلا) بأن كان المشهود به مالا أو آيالا لمال (فعدل وامرأتان)

عدلتان (أو أحدهما) أى عدل فقط (مع يمين ، كبيع ، وشراء ،
(وأحلى) ادعاه مشتر وحالهما النافع أو احتلما فى طوله أو فى قبض الثمن
أو قدره (وحيار) ادعاه أحدهما وحالهما الآخر لأنه يثول لمال (وشفعة)
ادعى المشتري إسقاطها من الشميع أو ادعى الشميع بعد سة أنه كان عائنا ونحو
ذلك (وإحارة) عقداً أو أحلا (وحرح حطاً) لأنه يثول لمال (أو) حرح^(١)
(مال) عمداً كحائفة (وأداء) نحوه (كتابة) ادعاه العد على سيده فأذكر
(وإيصاء) أو توكيل (تتصرف فيه) أى فى المال

إلا أن الوكالة والوصية بالنصر بالمال لا يكون فيهما اليمين مع الشاهد ،
قال اللحى احتلف إذا شهد شاهد على وكالة عن عائ هل يحلف الوكيل مع
الشاهد ؟ والمشهور أنه لا يحلف ، وهذا أحسن إن كانت الوكالة لحق العائب

قوله [عدلتان] ثنى للإيصاح وإلا فيحور ترك التنبيه فى مثل هذا

قوله [أو أحدهما] إلح طاهره كان ذلك العدل مرراً فى العدالة

أم لا وهو قول بعضهم وارتصاه (س) وقيل لابد أن يكون مرراً

قوله [وأحل] أى لثمن مبيع

قوله [عقداً أو أحلا] أى فالرأع إما فى أصل الإحارة أو فى مدتها
أو فى قدر الأجرة

قوله [أو حرح مال] لاميهم مال لما سأتى أن الحرح مطلقاً يشتر

بالشاهد واليمين وإما قيده بما بالمال لأنه فى أمثلة المال وما يثول إليه

قوله [وأداء نحوه كتابة] أى سواء كان التنازع فى تأديتها كلها أو
بعضها فإذا ادعى العد على سيده وأذكر السيد القمص حلف العد مع شاهده
حتى فى الحزم الأخير وإن أدى للعتق

قوله [وهذا أحسن إن كانت الوكالة لحق العائب] تحصل من كلامه

أولاً وآخراً أن دعوى أنه وصى أو وكيل من غير تقييد بمال أو غيره ، وكذا دعوى
أنه وصى فى غير المال كالنظر فى أحوال أولاده أو ترويح ساته لانتشت إلا بعدلين ،

فقط ، فإن كانت مما يتعلق بها حق الوكيل ، كأن يكون له على العائث دين أو يكون ذلك المال بيده قراضاً أو تصدق به عليه ، حلف ، واستحق إن أقر الموكل عليه بالمال للعائث (اهـ) ومثله الموصى المذكور ، لأن اليمين لا يحلها إلا من له فيها نفع ، ولا يحلف الإنسان لغيره نفع ، قال المازرى معروف المذهب أن الشاهد واليمين لا يقضى بهما في الوكالة ، لكن منعت القضاء بها ليس من ناحية قصور هذه الشهادة ، بل لأن اليمين مع الشاهد فيها متعذرة ، لأن اليمين لا يحلها إلا من له فيها نفع ، والوكيل لا نفع له فيها وما وقع في المذهب أن الوكيل يحلف مع شاهده بالوكالة ويقص الحق ، فتأول الأشياح هذه الرواية ، على أن المراد بها وكالة بأجرة يأخذها الوكيل من المال الذي يقصه فحلله مع الشاهد لمنفعة له فيه (اهـ)

(وبكاح) ادعته امرأة (بعد موت) لرحل أنه تروجها ، فيكفي فيه الشاهد والمرأتان أو أحدهما مع يمينها من حيث المال فيقضى لها بالإرث والصدقة ، لا من حيث داته ، فلا تحرم على أصوله وفروعه ولا عدة عليها في طاهر الحال . (أو سسقيته) أى الموت وهو بالحر معطوف على المحرورات بالكاف قبله ، أى أو إذا شهد سسقية الموت بين متوارثين فيكفي الشاهد والمرأتان أو أحدهما مع اليمين أى إذا مات كل من الزوجين مثلاً ، وشهد شاهد بأن

وأما دعوى أنه وكيل أو وصى على التصرف في المال فإن كان فيه نفع يعود على الوصى أو الوكيل كفى العدل والمرأتان أو أحدهما مع يمين ، فإن لم يكن نفع يعود عليه فلا يثبت إلا بعدلين أو عدل وامرأتين

قوله [فيقضى لها بالإرث والصدقة] أى عند ابن القاسم وهو المشهور ، وقال أئته لا يثبت الميراث ولا الصدقة إلا بعد ثبوت النكاح وهو لا يثبت إلا بعدلين ، وعلى كلام ابن القاسم يلعب بها فيقال لما شخص يرث من غير ثبوت سب من أسباب الإرث فتأمل

قوله [في طاهر الحال] أى وأما في نفس الأمر فيقال لها إن كنت صادقة في دعواك فلا تحلى لغيره إلا بالعدة ولا يحل لك أن تأخذى من أصوله وفروعه قوله [المحرورات بالكاف قبله] أى الداحلة على بيع وما بعده

الروح سبق موته الروحة أو العكس ، فيكفي الشاهد واليمين ، فيرث المتأخر موتاً صاحبه

(أَوْ مَوْتٍ) لِرَحْلِ (وَلَا رَوْحَةَ) لَهُ (وَلَا مُدْتَرَّ) لَهُ (وَبَحْوَهُ) كَمَوْصِي
بِعَتَقِهِ وَأُمَ وَلَدِهِ ، فَإِنَّهُ يَنْتِ بِالشَّاهِدِ وَالْمَرَاتَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا مَعَ الْيَمِينِ ، إِنْ لَيْسَ
حَيْثُ لَا مَحْرَدَ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ وَأَشَارَ بِهَذَا الْفَرْعَ لِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْمَدُونَةِ
إِذَا مَاتَ رَحْلٌ فَشَهِدَ مَوْتَهُ امْرَأَتَانِ وَرَحْلٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَوْحَةٌ وَلَا أَوْصَى بَعَثَ عَدَا
وَلَيْسَ لَهُ مَدْرٌ وَلَيْسَ إِلَّا قِسْمَةُ التَّرَكَةِ فَشَهَادَتُهُنَّ حَائِثَةٌ وَقَالَ غَيْرُهُ لَا تَحْوَرُ
(وَكَتَبْتُ دُثْمَ دَيْسٍ عِتْقًا) ادْعَاهُ الْعَرِيمَ ، وَقَالَ الْمُدِينُ بَلْ عَتَقَنِي لِلْعَدَا
سَابِقَ عَلَى الدِّينِ ، فَلَا يَنْظُرُ الْعَتَقُ فِيكَفَى رَبِّ الدِّينِ الشَّاهِدِ أَوْ الْمَرَاتَانِ مَعَ
يَمِينِهِ وَيَنْظُرُ الْعَتَقُ وَيَبَاعُ الْعَدَا فِي الدِّينِ
(وَقَصَاصٌ فِي حَرْجٍ) يَكْفِي فِيهِ الشَّاهِدُ وَالْمَرَاتَانِ أَوْ أَحَدَهُمَا عَلَى يَمِينِ
الْمَحْرُوحِ ، وَيَقْتَصُّ مِنَ الْحَارِجِ ، وَهَذِهِ إِحْدَى الْمُسْتَحْسَنَاتِ الْأَرْبَعِ إِنْ لَيْسَتْ
بِمَالٍ وَلَا آيِلَةٌ لَهُ

قوله [فيرث المتأخر موتاً صاحبه] معناه ورثة المتأخر موتاً يرثون ما كان
يرثه مورتهم من ذلك المتقدم ، وإنما قلنا ذلك لأن الموصوع أن كلامات والاختلاف
إما هو في السابق

قوله [ولا روحه له ولا مدر] إلحج أى وأما لو كان له روحه أو مدر
أو أم ولد أو أوصى بعتق فلا ينت موتة إلا بعدلين اتفاقاً لما يلزم على موته من
ثبوت العدة للروحة وإباحتها بعدها لغيره من الأرواح، وحروح المدر من الثلث وأم
الولد من رأس المال وتحجير عتق الموصى به من الثلث، وهذه إما تكون شهادة العدلين
قوله [قصاص في حرج] أى والموصوع أنه عمد لأن القصاص لا يكون
إلا فيه فقد استفيد من هما ، وبما مر أن الحرج سواء كان خطأ أو عمداً فيه مال
كالدى فيه المتألف أو عمداً فيه قصاص يثبت بالعدل والمرأتين أو بأحدهما مع يمين
قوله [وهذه إحدى المستحسَنَاتِ الْأَرْبَعِ] أى التى انصرد بها مالك
وتقدم سطر الكلام على ذلك بطمناً ونثراً في باب الشععة فاطرته إن شئت

• فرع لو قام شاهد لشخص أصم أنكم بدين ورثه عن أبيه فهذا لا يمكن
أن يحلف مع شاهده وحيثد فيحلف المدعى عليه الدين ويبقى بيد ذلك المدعى

• وإذا ادعى مدع على آخر أنه سرق له مالا أو أنه حارب وأحد منه مالا وأقام على ذلك شاهداً وامرأتين أو أحدهما (و) حلف (نَسَتَ المَالَ) بذلك (دونَ السَّحَدِ) من قطع أو غيره (بِسْرِقَةٍ وَحِرَابَةٍ) لأنَّ الحَدَّ يَنْشُئُ بِالْعَدْلَيْنِ بحلاف المال

• ثم ذكر المرتبة الرابعة بقوله

(وَلَيْسَ لِمَنْ يَطْهَرُ لِلرَّحَالِ امْرَأَتَانِ) عدلتان

(كَعَيْسٍ فَرَحٍ) لا امرأة حرة ادعاه الروح وأنكرت ورصيت أن يطهرها النساء ، أو أمة ، ادعاه مشربها وأنكره البائع

(واستهلال) لمولود أو عذمه ، وكذا دكوره وأنوثته ، ويترتب على ذلك الإرث وعذمه

(وحَيْصٌ) لأمة في مواصلة أو محرد استبراء عند مارعة المتبايعين

عليه إلى أن يرول المانع فيحلف، فإن لم يرل حتى مات انتقل الحق لوارثه مع الشاهد ولو على وارث المدعى عليه كذا يطهر، فإن مات الشاهد فإن كانت شهادته كتبت أو أداها أو شهد بها عدلان عمل بها وإلا فلا (أ هـ من حاشية الأصل)

قوله [ورصيت أن يطهرها النساء] فإن لم ترص فلا تحر على ذلك وتصدق بيمينها

واعلم أن عيب الحرية إن كان قائماً بوجهها ويديها فلا بد من رحلين ، وما كان بفرحها فهي مصدقة فيه وإن رصيت برؤية النساء له كفى فيه امرأتان ، وما كان بغير فرحها وأطرافها من بقية حسدها فلا يشترط إلا شهادة امرأتين كما في الحاشية

قوله [واستهلال المولود] إلح أى لمولود حرة أو أمة واعلم أن الأصل يرول الولد غير مستهل مدعى عدم الاستهلال لا يحتاج لإثبات ومدعيه يحتاج لإثبات ويكفى فيه المرأتان إذا علمت ذلك فالأولى للتسارع حذف قوله أو عذمه

قوله [ويترتب على ذلك الإرث] أى عند ثبوت الاستهلال يتت الإرث ، وثبوت الذكورية لها حكم في الميراث غير حكم الأنوثة كما هو معلوم في الفرائض قوله [وحيص لأمة] أى فلا يصدق السيد في حيصها إلا بشهادة المرأتين

(وولادة) ادعتها المرأة ولم يحصر شخص فيكى المراتان

(وَثَبَتَ السَّبْتُ وَالْإِرْثُ) شهادة المراتين على الولادة أو الاستهلال فتكون الأمة أم ولد حيث أقر سيدها بوطئها وأنكر الولادة (له) أى للولد ، فيشت شهادتهما نسبة إذا كان موجوداً معها وارثه إن استهل فيرث من مات قبل ذلك ، فقوله « له » راجع لكل من السب والإرث ، وقوله

(وعليه) حاص بالإرث ، يعنى إذا استهل ومات عن مال ثبت الإرث عليه شهادة المراتين فيرثه الحى بعده (بلا يمين) مرتبط بقوله « امرأتان » أى يكفى امرأتان بلا يمين من المدعى فيما لا يطهر للرجال

• (وَحَارَتْ) الشهادة أى أدائها (على حَطِّ الْمُتَقَرَّرِ) أى بأن هذا حط فلان وفى حطه أقر فلان بأن فى دمه كذا لفلان ، وسواء كانت الوثيقة كلها بحطه ، أو الذى بحطه ما يعيد الإقرار ، أو أنه كتب بعد تمامه المسوب إلى فيه صحيح ولا بد فى الشهادة على الخط من عدلين ، وإن كان الحق مما يتت بالشاهد واليمين ، لأن الشهادة بالخط كالنقل ، ولا يقل عن الواحد الاثنان ولو فى المال على الراحح وقال بعضهم بل الراحح والمعتمد ثبوتها بالشاهد واليمين ، وقوله

قوله [وولادة ادعتها المرأة] أى كانت حرة أو أمة

قوله [حيث أقر سيدها] أى الحر

قوله [فيرث من مات قبل ذلك] أى ويأخذ الميراث وارثه قبل موته

قوله [بلا يمين من المدعى] أى فى جميع المسائل التى لا تطهر للرجال

قوله [على حط المقر] أى سواء كان حياً وأنكر ، أو ميتاً أو عائناً ،

وسواء كان فى الوثيقة التى فيها حط المقر شهود أو كانت مجردة عن الشهود على المعتمد

قوله [أو أنه كتب بعد تمامه] أى بيده

قوله [وإن كان الحق مما يشت بالشاهد واليمين] ما ذكره من عدم

العمل بالشاهد واليمين على حط المقر فى المالىات تنع فيه (ع) والحرشى

قوله [وقال بعضهم بل الراحح] إلح مراده به (س)

(بلايمين) أى من المدعى مع البينة الشاهدة على الخط ، ساء على أن الشهادة على الخط كالشهادة على اللفظ وهذا هو الراجح ، قال بعضهم يوحد منه أنه إن كان الشاهد واحداً حلف معه المدعى وتنت الحق وهو المعتمد ، وعليه اقتصر المواق ولابد أيضاً من حضور الخط عند الشهادة عليه ، فلا تصح في عينه ، وهذا هو الذى به العمل

* (و) حارت (على حَظَّ شاهد مَات أو) على حظ (عائب سَعَدَ) وحهل المكان كسده والمرأة المشهود على حطها بشهادتها بشيء كالرجل ، لابد من موتها أو سَعَدَ عينتها وليست الشهادة على حطها كالنقل عنها يحور ولو لم تب ، لأن الشهادة على الخط صعبة لا يبصار لإليها مع إمكان غيرها وتحور الشهادة على حظ المقر وعلى حظ الشاهد العائب أو الميت (وإن يعبر مال)

قوله [بلايمين] أى استظهاراً لأجل الخط من حيث إنه حظ فلا يباى أنه قد يحلف يمين القضاء أنه ما وهب وما أبرأ ونحو ذلك فيما إذا كان المقر يحطه ميتاً أو عائناً ، وأما إن كان موحوداً وأكرر كونه حظه فلا يحتاج مع شهادة الشاهدين على حظه ليمين القضاء ولا مع الشاهد واليمين على المعتمد

قوله [ولابد أيضاً من حضور الخط] أى فإذا نظر شاهداً وثيقة بيد رجل يحط مقر ندين وحفظاه وتحققا فيها ثم صاعت الوثيقة فشهد الشاهدان بما فيها فإنه لا يعمل بشهادة تلك البينة في عية تلك الوثيقة كما قال ابن عرفة والمتيطى ، ومقابلة ما لأئى الحس من صحة الشهادة إذ لا فرق عند القاصى بين عية الوثيقة وحضورها حيث استوفى الشاهدان جميع ما فيها أفاده (س)

قوله [أو على حظ عائب] المناسب أن يقول وعلى حظ شاهد عائب بعد ليعيد أن قول المت أو عائب معطوف على مات لأنه تنويع في الشهادة على حظ الشاهد كما يفيدته آخر العبارة

قوله [والمرأة المشهود على حطها] إلح أى وحينئذ فيحور شهادة الرجال على حظ النساء ولو فيما يحتص بهن ، وأما النساء فلا تقلل شهادتهن على حظ رجال ولا نساء ولو فيما يحتص بهن كما يفيدته (ع) هـ

كطلاق وعق (فيهما) أى فى المقر والشاهد بسوعيه

• وأشار إلى شروط صحة الشهادة على الخط

الأول منها عام ، والثانى والثالث حاصبان بالقسم الثانى بسوعيه بقوله

(إِنْ عَرَفْتَهُ) البينة معرفة تامة (كالمُعَيَّنِ) أى كمعرفة الشئ المعين

من حيوان أو غيره ، ، فلا بد من القطع بأنه خط فلا

وإشار للشرطين المختصين بخط الشاهد بسوعيه بقوله

(وَ) عرفت (أنه) أى الشاهد الذى كتب خطه ومات أو عاب (كان

يَعْرِفُ مُشْهَدَهُ) أى من أشهده بسسه أو عيه وإلا لم تحر الشهادة

على خطه

قوله [فيهما] تع فيه حليلا وضعف هذا التعميم فى المجموع تعاماً

لما فى الحاشية ، وقال المعتمد أن الشهادة على خط الشاهد العائب أو الميت

مخصوصة بالمال

قوله [والشاهد بسوعيه] أى العائب والميت

قوله [الأول منها عام] أى فى الشهادة على خط المقر ، وعلى خط

الشاهد بسوعيه

قوله [إِنْ عَرَفْتَهُ البينة معرفة تامة] أى وإما يكون ذلك من المطلق العارف ،

وإن لم يدرك صاحب الخط وإما عرف الخط بالتواتر كالأشباح المتقدمين الذين

اشتهر خطهم بين العام والخاص هـ

قوله ^٧ [كان يعرف مشهده] إلح أورد على هذا الشرط أن الشهادة على

من لا يعرف من شهادة الرور ، والموصوع أن الكاتب عدل والعدل لا يشهد على

من لا يعرف ، ولذا قال ابن راشد الصواب إسقاط هذا الشرط لأنه غير خارج

عن ماهية العدل ، فاشتراطه يشه اشتراط الشئ فى نفسه وقد حرى العمل بقصة

على خلافه

قوله [أى من أشهده] المناسب أن يقول أى من شهد عليه فإن لم تعرف

البينة ذلك لم تشهد على خطه لاحتمال أنه شهد على من لا يعرف

(و) عرفت أنه (تَحَسَّمَتْهَا عَدْلًا) أى كتبت خطه بالشهادة وهو عدل ولا يشترط أن يذكر ذلك فى شهادته ، بل شرط حوار الإقدام على الشهادة أن يعلم أنه وضع خطه وهو عدل واستمر عدلا حتى مات أو عاب (لا) يشهد شاهد (على حَطِّ نَفْسِهِ) بقضية (حتى يَتَسَدَّ كَرَّهَا) فيشهد حينئذ بما علم ، لا على خط نفسه

(و) إذا لم يتذكر (أدنى) الشهادة على أن هذا خطى ولكنى لم أذكر القضية (بلا نفع) للطالب وفائدة الأداء : لاحتمال أن الحاكم يرى نفعها ، هذا قول مالك فى المدونة ، وهو الذى رجع إليه قال ابن رشد وكان مالك يقول أولا إن عرف خطه ولم يذكر الشهادة ولا شيئا منها - وليس فى الكتاب محو ولا رية - فليشهد ، وبه أحد عامة أصحابه مطرف وعبد الملك والمعيرة وابن أبى حارم وابن دينار وابن وهب وسحنون وابن حبيب قال فى التوضيح صَوَّبَ جماعة أن يشهد إن لم يكن محو ولا رية ، فإنه لا بد للناس من ذلك ، ولكثرة سياان الشاهد المتعصب ، ولأنه لو لم يكن يشهد حتى يدكرها لم يكن لوضع خطه فائدة (هـ)

قوله [أى كتبت خطه بالشهادة وهو عدل] أى لأن كتبه لها عملة أدائها فاندفع ما يقال إنه لا يشترط عددا العدالة فى التحمل بل فى الأداء ، ثم إنه لا يشترط فى ثبوت العدالة أن تكون لمس الشاهدين على الخط بل بهم أو بغيرهم قوله [حتى يتدكرها] أى تمامها وأما إذا تذكر بعضها فهو كمن لم يتدكر شيئا منها وحينئذ يؤدى بلا نفع خلافا للحمى

قوله [بلا نفع للطالب] أى باعتبار ما عبد الشاهد على خط نفسه قوله [لاحتمال أن الحاكم يرى نفعها] مقتضى هذا أنه لو حرم بعدم نفعها عبد القاصى أنه لا يؤذيها

قوله [صَوَّبَ جماعة أن يشهد إن لم يكن محو] إلخ محل صرر المحو ما لم يكن مدلا من خط الأصل وإلا لم يصر كما فى (س)

قوله [فإنه لا بد للناس من ذلك] أى ولذلك نقل عن شيخ متايحا العدوى أنه كان يقول متى وجدت خطى شهدت عليه ، لأنى لا أكتب إلا على يقين من نفسى

* (ولا) يشهد (على مَنْ لا يَعْرِفُ) الشاهد (بَسْمِهِ) حين التحمل أو الأداء، أو عرف بـسه وتعدد (إلا على شخصه وَسَحْلَ) القاصي أى كتب فى سجله - إذا شهدت البينة على ذات شخص بدين ولم تعلم بـسه أو أقر بأن فى دمه ديناً لفلان ولم يعلم بـسه، فأحر بأن اسمه فلان اس فلان - وليكتب فى الوثيقة (مَنْ رَعِمَ أنه فُلانُ اس فلان) لاحتمال أن يكون غير اسمه واسم أبيه للحد فى المستقبل

(لا) يشهد (على) امرأة (مُسْتَقِيمَةً) أى لا يحور تحمل الشهادة عليها حتى تكشف عن وجهها لتشهد البينة على عيها وشخصها ، وإنما امتنع الإشهاد عليها وهى متقنة (للتعيس للأداء) أى أداء الشهادة عليها فقله

قوله [أو عرف بـسه وتعدد] أى كما إذا تعدد المسبوب لشخص معين كمن له ستان فاطمة وريب وأراد الشاهد أن يشهد على فاطمة ، والحال أنه لا يعرف عين هذه من هذه فلا يشهد إلا على عيها مالم يحصل له العلم بها وإن بامرأة ، وأما إن لم يكن للمعين إلا ست واحدة وكان الشاهد يعلم ذلك فلا تتوقف الشهادة على عيها ،

قوله [إلا على شخصه] استثناء مصرع من عموم الأحوال ، أى لا يشهد على من لا يعرف بـسه فى حال من الأحوال إلا فى حال تعيين شخصه وحليته بحيث يكون المعول عليه من وحدت فيه تلك الأوصاف لاحتمال أن يصعب المشهود عليه اسم غيره على نفسه

قوله [لاحتمال أن يكون] إلح أى فائدة التسجيل بيان عدم ثبوت السب المذكور عند التهود والقاصي

قوله [وشخصها] عطف تفسير على ما قبله والحاصل أنه لا يحور الشهادة على المتقنة تحملاً أو أداء ، بل لا بد من كشف وجهها فيهما لأجل الشهادة على عيها وصفتها وهذا فى غير معروفة السب ، وفى معروفة الى تحتلط بغيرها ، وأما معروفة السب المفردة أو المتغيرة عند الشاهد عن المشاركة فله الشهادة عليها متقنة فى التحمل والأداء

« لتتعين » علة للمعى — أى عدم الحوار لا للمعى — أى متقنة

• (و) حارت الشهادة من عدلين عند حاكم (سماعٍ وشسًا) بين الناس أى
اشتهر بينهم وتسمى شهادة السماع قال ابن عرفة شهادة السماع لقب لما يصرح
الشاهد فيه باستناد شهادته لسماع من غير معين فتحرر شهادة البت والنقل
(عن ثقاتٍ وغيرهم) فتعتمد البينة على ذلك (بميلك) متعلق « سماع » أى
تشهد سماعهم ملك التثنية من عقار أو غيره (لخاصة) له ، لا إن لم يكن فى
حوره فلا يحور أن تشهد به لغير حائره (لم) أى نقولهم للحاكم لم (نزل)
نسمع ممن ذكر (أى من الثقات وغيرهم) أنه أى هذا التثنية الذى فى حوره
(له) أى لهذا الخاص طاهره أنه لاند فى شهادة البينة أن تجمع بين الأمرين ،
وهو المعتمد الذى به العمل وعليه أبو الحسن والباحى والمتيطى وإن فتوح وغيرهم ،

قوله [علة للمعى] فى الحقيقة هو علة لمحدوف قدره بقوله لتشهد البينة
على عيها وشخصها

قوله [لا للمعى] إلح أى لمساد المعنى

• تسيه إن طلب الشهود للشهادة على امرأة فقالوا أشهدتنا متقنة ونحن نعرفها
على تلك الحالة وإن كشفت وجهها لا نعرفها قلدوا وعمل محابهم فى تعيينها ،
إد الفرص أنهم عدول لا يتهمون فهذه المسألة تفيد أن محل مع الشهادة على المتقنة
غير المعروفة النسب إذا كانوا لا يعرفونها متقنة وإلا حارت شهادتهم عليها
وقلدوا ، وكذلك لو شهدت الشهود على ذات امرأة فأبكرت نفسها وقالت
لا يعرفون ذاتى خلطت بساء وقيل لهم عيوها ، فإن عيوها عمل شهادتهم والدانة
والريق كالمرأة فإذا شهدوا بدانة أو رقيق عيها لشخص خلط بعيره من حسه وعليهم
إحراج ما شهدوا به حيث غلطهم المدعى عليه ، وهذا هو التحقيق كما فى الأصل
و (ن) حلا فمأ لم قال إنه خطأ ممن فعل

قوله [فتحرر شهادة البت والنقل] أما حروح شهادة البت فلعدم
استناده لسيء أصلا ، وأما شهادة النقل فيقوله من غير معين لأنها سماع من معين

قوله [على ذلك] أى السماع المذكور

قوله [بين الأمرين] أى الثقات وغيرهم

قال ابن قنوج شهادة السماع لا تكمل إلا أن يصم فيها أهل العدل وغيرهم ،
على هذا مصى عمل الناس ، ونقله ابن عرفة وأقره وقال ابن القاسم وجماعة
يكفى أحد اللطيين ، وشهر أيضاً

واعلم أن بنية السماع إنما حارت للضرورة لأنها على خلاف الأصل ، إذ
الأصل أن الإنسان لا يشهد إلا بما علم مما تدركه حواسه كما قاله أبو إسحق .
وإذا شهدت سماع الملك الحائر لم يبرح ذلك الشيء من يد حائره ولا يشترط
سماعهم بالتصرف فيه تصرف الملاك ولا طول الحيرة - خلافاً لما قاله الشيخ -
فإنه لا قائل به في المذهب ، وإنما سق فهمه له من كلام الحواهر بلا تأمل ،
لأن كلام الحواهر في بنية الست بالملك ، وستأني له في الحيرة بقوله « وصحة
الملك بالتصرف » إلح - ذكره المحشي

● (وقد ممت بنية الست) بالملك على بنية السماع ، وإذا شهدت بنية أنا لم
يرل سمع من الثقات وغيرهم بأن هذه الدار أو هذا العبد لهذا الحائر ، وشهدت

قوله [وشهر أيضاً] اعلم أن الخلاف الثابت في بطق الشهود كما علمت ،
وأما اعتمادهم فيه طريقتان الأولى تحكي الخلاف أيضاً فقبل لا تقل شهادة
السماع إلا إذا اعتمد الشهود على سماع فاش من الثقات وغيرهم ، وقبل يكفى في
قبولها اعتمادهم على سماع فاش من الثقات أو غيرهم ، والطريقة الثانية تقول
الخلاف إنما هو في بطق الشهود ، أما الاعتماد فلا بد من السماع الفاشي من الثقات
وغيرهم قولاً واحداً ، وهذه الطريقة هي التي مال إليها (س) حيث قال الذي
يعينه كلام الأئمة أن الخلاف إنما هو في التعلق لا في الاعتماد (أ هـ)

قوله [مما تدركه حواسه] أى بلا واسطة

قوله [خلافاً لما قاله الشيخ] يعنى حليلاً حيث قال « وحارت سماع
فشا عن ثقات وغيرهم مملك الحائر وتصرف طويل » (أ هـ)

قوله [ذكره المحشي] مراده به (س) نقلاً عن (ر)

قوله [أو أهذا العبد] هكذا نسخة المؤلف بهمة قبل هذا ومقتضى
الظاهر حذف تلك الهمزة

أخرى نتاً بأنه لعبه من يدعيه ، قدمت بية الت وبرع من يد الحائر ، وأعطى لمن ادعاه وأقام بية الت

(إلا أنْ تَشْهَدَ بيةُ السماعِ بنقلِ الملِكِ) لذلك الشيء المدعى به (منْ كائِنِ القائِمِ) المدعى أنه له ، وأقام بية الت فتقدم بية السماع يعنى أن محل تقديم بية الت ما لم تشهد بية السماع بأن ذلك الشيء المتنازع فيه قد انتقل بملك حديد من أى القائم أو حذّه شراء أو هبة أو صدقة والموصوع أن صاحب بية السماع حائر للشيء المتنازع فيه ، وإلا قدمت بية الت

والكلام فى حيازة لا يشت بها الملك ، إما لقصرها ، وإما لكون المدعى القائم على الحائر كان عائناً أو حاصراً قام به مانع وأما الحاصر الذى لا مانع له إذا سكت العشر سبر فلا تسمع له دعوى ولا بية فى العقار وكذا غيره على التفصيل الآتى ذكره إن شاء الله

وهها بحث قوى وهو أنه إذا كانت دعوى القائم على الحائر محردة فالجور كاف فى دفعها من غير احتياح إلى بية سماع ، وكذا إذا كان مع دعوى القائم بية سماع ، لأنه لا يبرع بها من يد حائر ، فإن كان معها بية قطع فبية

قوله [وبرع من يد الحائر] أى والكلام فى حيازة لا يشت بها الملك وإلا لم يبرع من يد الحائر كما سيأتى

قوله [إلا أن تشهد بية السماع] إلح محصل أنه لا تقدم بية الملك على بية السماع إلا بشرطين ألا تمضى مدة الحيازة التى ثبت بها الملك ، وألا تشهد بية السماع بنقل الملك من كائِن القائم

قوله [أو حاصراً قام به مانع] أى كالخوف من الحائر

قوله [إذا سكت العشر سبر] أى نالسة للأحاب غير الشركاء ، وأما الأقارب فما زاد على الأربعين وسيأتى إيضاح ذلك فى آخر الباب إن شاء الله تعالى

قوله [محردة] أى عن بية الت أو السماع

قوله [فى دفعها] الصمير يعود على الدعوى

قوله [فإن كان معها] أى مع دعواه

السماع للحائر لاتنمعه إلا لسماع أنه اشتراها من ك أى القائم فلم يبق لقولكم مملك
الحائر محل

* (وَمَوْتَ عَمَائِبٍ) عطف على « مملك لحائر » أى وحارت سماع فشا موت
عائ (بعد) كأربعين يوماً ، وألحق بها الشهر فيشت موته بنية السماع (أو)
لم يطل و (طالَ رَمَسُ سَمَاعِهِ) أى الموت ، وأما إذا لم يطل الرمس فلا يشت
بالسماع ولاند من بنية القطع كالحاصر لسهولة الكشف عن حاله

(أو بوقف) فيشت بنية السماع ، فإذا شهدت بنية سماع بأن هذا وقف
على فلان الحائر له أو على فلان — وليست الدات بيد أحد — ثبت بها الوقف وأما
لو كانت بيد حائر يدعى ملكها فيه خلاف ، قيل لا يبرع بها من يد الحائر
كالمملك ، وقيل يبرع ترجيحاً لحاب الوقف ، ورحح
ثم أشار إلى شروط إعادة بنية السماع بقوله

(إِنْ طَالَ الرَّمْسُ) أى رمس السماع كعشرين سنة فأقل منها لا يكتفى ،
ولاند من شهادة الت وهذا الشرط اعتراه بعضهم فى جميع الأمور المتقدمة
وعبرها وقال ابن هرون طول الرمان ليس شرطاً فى جميعها بل فى الأمللاك

قوله [لا تمنعه] أى لانتثت له ملكاً

قوله [إلا سماع] أى أو بالحجارة الشرعية كما تقدم

قوله [بعد] أى بلد بعيدة وحهل المكان كمعده فيما يطهر

قوله [أو لم يطل] أى لم يبعد البلد

وقوله [وطال رمس سماعه] أى كعشرين سنة كما يأتى بعد فى ذكر

شروط بنية السماع

قوله [قيل لا يبرع بها من يد الحائر] أى وهو قول اللحى والتوصيح ،

واقصر عليه بهرام والساطى

وقوله [وقيل يبرع] وهو ما لاس عرفة وه أفتى الأحهورى فعلى هذا القول

يكون الوقف مستثنى من قولهم لا يبرع بنية السماع من يد حائر

قوله [كعشرين سنة] هذا قول ابن القاسم قال ابن رشد وبه العمل

بقرطبة وظاهر المدونة أربعون سنة ٥

والشراء والأحساس والأدبحة والوقف والصدقة والولاء والنسب والحياة ، وأما موت العائث فيشترط فيه تنأى البلدان أو طول الرمان ، واعتمد ، واحتار ابن عرفة أنه في الموت مع الطول لاند من بية القطع ولو بالقل لإد يعد عادة موته مع عدم من يأتى من هذا البلد يحجر موته في تلك المدة الطويلة (بلا ريبة) في بية السماع فإن وجدت ريبة لم يعمل بها ، كما إذا لم يسمع بذلك غيرهما من دوى أسانهما

* (وشهد) به (عدلان) فلا يكفى الواحد فيها مع اليمين (وحلف) المدعى الذى أقامهما مع العدلين لصعقها ، لأنها على خلاف الأصل

قوله [وأما موت العائث] حاصله أن في شهادة السماع بالموت طرقاً ثلاثة طريقة ابن عرفة اشتراط تنأى البلدين وقصر الرمان ، وطريقة ابن عبد السلام اشتراط تنأى البلدين وطول الرمان ، وطريقة ابن هرون اشتراط أحد الأمرين إما تنأى البلدين أو طول الرمان واعتمد شارحاً هذه الطريقة واعتمد محشى الأصل الطريقة الأولى

قوله [كما إذا لم يسمع بذلك غيرهما] أى كما لو شهد اثنان فقط بموت رجل وفيها عدد كثير من دوى أسانهما لم يعلموا بذلك قوله [وشهد به عدلان] أى فيكتفى بهما على المشهور وقال عند الملك لاند من أربعة

قوله [فلا يكفى الواحد فيها مع اليمين] قال ابن القاسم إن شهد شاهد واحد على السماع لم يقص له بالمال وإن حلف ، لأن السماع نقل شهادة ولا يكفى شهادة واحد على شهادة غيره ، ويشكل على ما مر في الخلع من أن المرأة ترجع في العوص متى أقامت على الصرر شاهداً ولو شاهد سماع وحلفت معه ، ولكن في السامل أن في رد المال شهادة الواحد بالسماع مع اليمين قولين من غير ترجيح فيكون ما تقدم في الخلع ماشياً على قول ، وما هنا على قول قوله [مع العدلين] الأولى حده لأنه يومهم أهما يحملان أيضاً

ثم شَسَّ مسائل بالثلاثة المتقدمة في قبول شهادة السماع فيها فقال
 (كَتَوَلِيَّةٌ) تقبل فيها بينة السماع أى تولية قاص أو وال أو وكيل
 (وتعديل) لينة ، نحو لم ير سمع من الثقات وغيرهم أنه عدل رصا
 (ولإسلام) لشخص معين نحو ، لم ير سمع إلح أنه مسلم أو أنه أسلم
 (ورُشْدٌ) كذلك

قوله [ثم شَسَّ مسائل] أى عشرين على مقتضى حل الشارح
 وقوله [بالثلاثة المتقدمة] أعنى قوله مملك لخائر وموت العائب البعيد
 إلح والوقف والحملة ثلاث وعشرون وبعضهم أنهاها لاثني وثلاثين ، وقد جمعت
 في أبيات ونصها

أيا سائل عما يبعد حكمه ويتت سمعاً دون علم بأصله
 ففى العزل والتحريج والكفر بعده وفى سمه أو صد ذلك كله
 وفى البيع والإحساس والصدقات والر صاع وحلع والمكاح وحله
 وفى قسمة أو نسة وولاية وموت وحمل والمصر بأهله
 ومنها الهبات والوصية فاعلمس ومملك قديم قد يصس مثله
 ومنها ولادات ومنها حرارة ومنها الإناق فليصم لشكله
 وقد ريد فيها الأسر والفقد والملا ولوث وعق فاطمرن سقله
 فصارت لدى عد ثلاثين أتعت شتين فاطلب نصها فى محله
 (انتهى ع)

وقوله مملك قديم أى محوره من زمان سابق وقوله قد يصس مثله
 أى يعر أن يكون لمثل هذا الخائر بل هو له فالباء معى اللام هدا ما طهر
 قوله [أى تولية قاص أو وال] إلح ويمد تلك الشهادة حكم القاصى
 والوالى ونصرف الوكيل

قوله [وتعديل] أى تقبل شهادة المعدل
 قوله [ولإسلام] أى وتحرى عليه أحكامه
 قوله [ورشد] أى حيث قالوا لم ير سمع أن ولى السقيه العلانى أطلق
 له النصرف ورشده فتقبل تلك الشهادة ويحرى عليه أحكامه

(وبكاح) ادعاه الحى مهما على الميت ليرثه أو ادعاه أحد الزوجين الحيين ولم ينكر الآخر ، وكانت الروحة تحته وأما لو ادعاه أحدهما وأنكره الآخر فلا يثبت بها الكاح قال فى التوضيح قال أبو عمران يشترط فى شهادة السماع على الكاح أن يكون الروحان متفقان عليه ، وأما إذا أنكر أحدهما فلا (اهـ) لكن قال بعضهم تكون حتى إذا ادعاه أحدهما وأنكره الآخر (وصدّها) أى الخمسة المتقدمة وهى العزل والخرح والكفر والسفه والطلاق ، وإن حُلْعًا ويثبت بها الطلاق لادفع العوص فهذه عشر مسائل (وصَرَّرَ روح) لروحه نحو لم يرل سمع من الثقات وغيرهم أنه يصاررها فيطلقها عليه الحاكم

(وهبة وصدقة) أى أنه وهب لفلان كذا ، أو تصدق به عليه (ووصية) كـ لم يرل سمع إلح أن فلاناً أقام فلاناً وصياً عنه فى ماله أو ولده أو أن فلاناً تحت ولاية فلان يتولى الطر له والإعاق عليه بإيضاء أبيه أو تميم قاص له عليه

قوله [وأما لو ادعاه أحدهما] إلح أى والموصوع أن كلا حتى

قوله [أن يكون الروحان متفقان عليه] الفصح متفقين

قوله [لكن قال بعضهم] هو اس رجال فى حاشيته قائلاً هو ظاهر النقل قال (س) وهو فى عهدته

قوله [وهى العزل] أى فى القاصى والوالى أو الوكيل وحيث ثبت شهادة السماع العزل فلا يمضى حكم لقاص ولا وال ولا تصرف لوكيل

قوله [والخرح] أى فلا تقبل له شهادة

قوله [والكفر] أى ويحرى عليه أحكامه

وقوله [والسفه] أى فتحرى عليه أحكامه

قوله [لادفع العوص] أى وهو التئء الذى جعل فى نظير الطلاق بل

لا بد من بينة تنبأ عليه

قوله [وصدقة] الأولى حدها من هـ لأنه سبأى بدخلها تحت الحو

(وبحوا) أى المذكورات كالصدقة والعتق والولادة والحراة والإناق والعسر واليسر وهذه المسائل تثبت بنية السماع لا بقيد الطول ، فلذا قريها بكاف التشبيه بعد الثلاثة المتقدمة

• (والتَّحْمَلِ) للشهادة - (إِنْ اِسْتَقْرَإَ إِلَيْهِ) - بأن حيف تركه صياح الحق من مال أو غيره - (فِرْصُ كَفَايَةٍ) ويتعين مما يتعين به فرص الكفاية وظاهر كلامهم ولو كان فاسقاً وقت التحمل أو محروحاً بشيء آخر لحوار روال المانع وقت الأداء ، ولا يقدح فيه الحصر وممهور « افتقر إليه » أنه إن لم يفتقر إليه لا يكون فرص كفاية بل تحور وقد لانتحور كتهادة على ربا من دون أربعة عدول

قوله [والولادة] أى بأن تقول البينة لم يرل سمع أن هذه الأمة ولدت من فلان ، أو أن هذه المرأة قد ولدت لأحل حروحها من العدة مثلاً

قوله [والحراة] أى بأن يقولوا لم يرل سمع من الثقات وغيرهم أن هؤلاء الجماعة هم المحاربون أو الآحدون لمال فلان حراة فيحكم عليهم بذلك

قوله [والإناق] أى بأن يقولوا لم يرل سمع أن فلاناً أنق له عدد صهته كذا فيعتمد الحاكم على كلامهم ويحكم له لصاحبه

قوله [لا بقيد الطول] أى ولا القصر

قوله [والتحمل للشهادة] هو لعة الالتزام ، فإذا التزم دفع ما على المدين ، يقال إنه تحمل بالدين وأما في عرف أهل الشرع فهو علم ما يشهد به سب احتياري ، فحرج بقوله سب احتياري علمه لما يشهد به بدون احتياري كما إذا كان ماراً فسمع من يقول لروحته هي طالق فلا يسمى تحملاً .

قوله [وظاهر كلامهم ولو كان فاسقاً] إلح قال بعضهم فيه نظر لأن تحمله للشهادة فيه تعريض لصياح الحق ، لأن العالب رد شهادة العاسق نعم إن لم يوجد سواه طهر تحملها انظر (س)

قوله [كتهادة على ربا] إلح إنما معت الشهادة حينئذ لأنه ليس فيه شهادة بل قدف ويحد له إن كان المشهود عليه عميماً

(وتَسَعَيْسَ الْأَدَاءُ) على المتحمل عند الحاكم أو جماعة المسلمين إذا لم يقر المدعى عليه (من) مسافة (كَسَرِيدَيْسٍ) وأُدْحَلَّتْ الكافُ الرِّيدُ الثالث ،
بدليل قوله « لا من أربعة »

(و) تعين الأداء (على) شاهد (ثالث) بل ورابع وخامس (إن) لم يحتَرَّ بهما) أى بالشاهدين عند الحاكم لانتهاهما بأمر مما مرَّ حتى تم الشهادة (وإن) انتَفَعَ) من تعين عليه الأداء بأن امتنع من الأداء إلا بمقابلة شيء من الدراهم أو غيرها يتمتع به (وَحَرَّجُ) قاذح في الشهادة ، لأن الانتفاع رشوة في نظير ما وح عليه سقط لشهادته قال تعالى [وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ] ^(١) وهذا قد كتُمها حتى يأخذ رشوة (إلا رُكُونُهُ) لدانة لمجلس الحكم (لِعُسْرٍ مَسْتَيِّهِ ، ولا دانة له) فيحور

قوله [وتعين الأداء] إلح قال الحرشي والأظهر أنه يكتفى في الأداء بالإشارة المهمة وقد عرّف ابن عرفة الأداء بقوله الأداء عرفاً إعلام الشاهد الحاكم بشهادة مما يحصل له العلم بما شهد به ، فقوله شهادة متعلق بإعلام والباء للتعدية وقوله مما يحصل إلح بيان لما قبله ومعناه إعلام الشاهد الحاكم بشهادته بتيء يحصل العلم للحاكم بما شهد به والصمير في له يتعين عوده على الحاكم (أه)

قوله [بأمر مأمراً] أى كتأكد القراءة للمشهود له أو العداوة للمشهود عليه أو حرج بوجه مما تقدم قوله [بأن اسمع من الأداء] إلح طاهره أن اسماعه من غير امتناع من الأداء ليس بحرحة وليس كذلك بل انتفاع من تعين عليه الأداء حرحة اسمع أولاً كما في (ر)

قوله [فيه آثم قلبه] إساد الإثم للقلب محار عقلي لأن أثر العصيان يظهر فيه فهو من إساد الشيء إلى مكان ظهور أثره قوله [إلا ركونه] أى إذا دفع المشهود له الشاهد أحره ركونه أو أركه دانت فليس بحرح ، فإن دفع المشهود له للشاهد أحره الركوب فأحدها ومشى

وليس بحرج وأما الانتفاع على التحمل — إذا لم يتعين — فيحور، فإن تعين لم يحرج، وقيل بالحوار إن كان يكتسبها في وثيقة ممن انتصب لذلك، وكذلك إذا لم ينتصب في نظير كتابته، وكذا المقتى

(لا أربعة) من السرّد، فلا يحجب عليه السرر للأداء لأن مسافة القصر شأنها المشقة ولذا قصرت فيها الصلاة وحرار فيها الفطر برمضان

(وله) أى لمن كان على مسافة أربعة برد الانتفاع (من المشهود له حيث لا حيث لا) أى حين إذا كان على مسافة القصر لعدم وجوب الأداء عليه (ولو بسعة) يأخذها في نظير سفره دهاناً وإيائاً، فأولى الانتفاع بدانة يركبها

• واعلم أن الدعوى لا تتوقف على حرية ولا بدو ولا رشد فإذا ادعى واحد منهم بحق وأقام شاهداً واحداً قبلت منه الدعوى

فانظر هل يكون حرج أم لا والظاهر الأول لأنه يحل بالمرءة ولعله ما لم تستد الحاجة، وانظر إذا عسر متبنيه وعدمت دابته ولكه موسر هل يلزمه أن يكرى لنفسه دابة يركبها ولا يحور له أحد الدابة من المشهود له أو لا يلزمه أن يكرى لنفسه دابة ويحور له أحد أحررتها من المشهود له أو يركبها دابة واستظهر الأول

قوله [وقيل بالحوار إن كان يكتسبها في وثيقة] قال (س) لكن بشرط ألا يأخذ أكثر مما يستحقه وهو أحررة المثل

قوله [وكذا المقتى] تقدم الكلام عليه مسوطاً في الإحارة

قوله [الانتفاع من المشهود له] أى في نظير السر لا في نظير أداء الشهادة فلا يحور حيث تعينت عليه

قوله [لعدم وجوب الأداء عليه] أى السر للأداء وإنما يحجب عليه أن يؤديها عند قاصى بلده، ويكتب بها إنهاء للقاصى الذى على مسافة القصر أو تنقل تلك الشهادة عن هذا الشاهد بأن يؤديها عند رحلين يقلابها عنه ويؤديها عند القاصى الذى على مسافة القصر

قوله [واعلم أن الدعوى] إلح دخول على كلام المصنف

قوله [فإذا ادعى واحد منهم] الصمير يعود على من عدم منه أحد

الأوصاف الثلاثة

(وَحَلَفَ عِدٌّ وَسَمِيَةٌ) مع شاهده () الذى أقامه واستحق ما ادعى به بالشاهد واليمين ، أو نامرأتين ويمين ، ولا يؤخر العمد للعتق ولا السمية للرشد ، ولا يحلف وليهما عنهما فإن بكل حلف المدعى عليه ويرى وإلا عزم .
 • (لا) يحلف (صبي) مع شاهده الذى أقامه ، لأن الصبي لا تتوجه عليه يمين

(و) لا (وليته) عنه ولو كان أنثى يفتق عليه وهذا فيما إذا لم يل الأب ولا وصيه المعاملة للصبي ، فإن وليها حلف ، لأنه إذا لم يحلف عزم ، وكذا ولي السمية إن تولى معاملته حلف وإلا عزم

قوله [وحلف عِدٌّ] إلح حاصل فقه هذا المبحث أن العمد سواء كان مآدونيًا له فى التجارة أو لا إذا أقام شاهدًا بحق مالى فإنه يحلف مع شاهده ويستحق المال ويأخذه ولا خلاف فى ذلك ، فإن بكل العمد عن اليمين إذا كان غير مآدون له حلف سيده واستحق وإلا ردت اليمين على المدعى عليه . وكذلك السمية إذا ادعى على شخص بحق مالى وأقام بذلك شاهدًا فإنه يحلف مع شاهده ويستحق المال لكن يقصده وليه ، فإن بكل السمية حلف المدعى عليه لرد شهادة الشاهد ويرى ومحل حلف السمية إذا لم يكن وليه تولى المبايعه وإلا فهو الذى يحلف مع الشاهد قاله (ر) وفرص المسألة أن السمية أو العمد مدع مع الشاهد ، وأما إذا ادعى أحد على عِدٍّ أو سمية فأذكر ولم يقيم المدعى بينة فلا يمين على ذلك المدعى عليه سواء كان ذكرًا أو أنثى ، إذ لا فائدة لليمين لأنها إنما تتوجه إذا كان المدعى عليه يؤاخذ بالإقرار فى المال وهما ليس كذلك

قوله [ولا يحلف وليهما عنهما] أى ما لم تكن المعاملة بيد الولي أو ترد اليمين على العمد ، وبكل وهو غير مآدون له فإنه يحلف كل من الولي والسيد ويستحق ، وسيأتى هذا القيد فى الولي

قوله [ولو كان أنثى يفتق عليه] ردّ بلو على ابن كسابه القائل بأن الأب يحلف إذا كان يفتق على الولد إنفاقًا واحسًا ، لأن ليمينه فائدة وهو سقوط الفقة عنه لكن ما متى عليه المصنف رواية ابن القاسم عن مالك

قوله [فإن وليها حلف] أى كما لو باع الأب أو الوصي أو مقدم القاصي سلعة الصبي لإنسان تمت تم طولب المشتري بالتمس فأذكره ووجد

* (و) إذا لم يحلف الصبي ولا وليه مع الشاهد (حَلَفَ المطلوبُ) أى المدعى عليه أن هذا الصبي لا يستحق عدى شيء أو ليس هذا المدعى به له (لَيْسَ تَرَكَ) المتعارف فيه (بِيَدِهِ) أى يد المطلوب حوراً لا ملكاً إلى بلوغ الصبي (وَأُسْجِلَ) المدعى به أى أسجله الحاكم على طِيق ما وقع من الدعوى والشاهد ، وحلف المدعى عليه صوتاً لمال الصبي وحوفاً من موت الشاهد أو المدعى عليه (لِيَحْلِفَ) الصبي (إذا سَلَعَ) علة للإسحال (فإن سَكَلَ) المطلوب عن اليمين حين الدعوى (أَحَدَهُ الصبيُّ) لنكول المدعى عليه مع قيام الشاهد به عليه (وإن حلف فترك المدعى به بيده لبُلوغ الصبي ليحلف و) (سَكَلَ)

شاهد آ يشهد له ، فإن الأب ومن معه يحلف مع ذلك الشاهد لأنه إذا لم يحلف عزم قوله [لا يستحق عدى شيء] هكذا نسخة المؤلف برفع تنوين والإعراب يقتضى نصبه على أنه مفعول ليستحق

قوله [ليرك] بالناء للمجهول علة للحلف ، وهذا إن كان معيماً فإن كان المتعارف فيه ديساً بقى بدمته ، وإذا كان معيماً وبقي بيده فعلته له والفقعة على المقضى له به وما ذكره المصنف من ترك المتعارف فيه بيد المدعى عليه بعد يمينه إن كان معيماً هو قول الأخوين وإن عدل الحكم وأصع . وقيل إنه يحلف المطلوب ويوقف ذلك المتعارف فيه المعين تحت يد عدل لبُلوغ الصبي ونسبه في الوصيح لظاهر الموازية كذا في (س)

قوله [أى أسجله الحاكم] أى يكتب في سجله الحادثة وشهادة العدل وما حصل عليه الانفصال للحصومة

قوله [علة للإسحال] أى كذا وقول المتعارض صوتاً وحوفاً فإنهما عندنا للإسحال أيضاً وإذا حصل التسجيل وتغير حاله عن العدالة فلا يصح لأن فسقه بعد الإسحال بمنزلة طرو فسقه بعد الحكم وهو لا يصح فلا يعارض ما سبق من أن طرو الفسق بعد الأداء مصر

قوله [فإن نكل المطلوب] مقابل قوله وحلف المطلوب

قوله [فترك المدعى به] أى كما تقدم ، وإنما أعاده تمهيداً لكلام المصنف

الصبي (بعد بلوغه فلا شيء له)
 (وحلف وارثه) أى وارث الصبي (إن مات) الصبي (قبله) أى
 قبل بلوغه واستحق المدعى به

قوله [وحلف وارثه] محل حلف الوارث واستحقاقه ما لم يكن ذلك الوارث
 بيت المال أو محبوساً أو معمى عليه غير مرحو الإفاقة ، وإلا فلا يحلف وترد اليمين
 على المطلوب ، ويستحق ولا حق لبيت المال ، ولا للوارث المحبوس أو المعمى عليه
 ومحل ردها على المطلوب فى تلك الحالة ما لم يكن حلف أولاً وإلا فلا تعاد ، فإن
 كان الوارث محبوساً أو معمى عليه مرحو الإفاقة انتظر ولا يحلف المطلوب
 ويوضع المتنازع فيه بيد أمين كذا فى الحاشية

• تسمية إن تعدد يمين بعض أو كل فالأول كمن وقف وقفاً على سبه وعقبه
 وقام عليه شاهد واحد فإن اليمين متعذرة من العقب لعدم وجوده ، والثانى كمن وقف
 وقفاً على الفقراء وقام عليه شاهد ، فاليمين متعذرة من جميعهم حلف من يحاطب
 باليمين وهو البعض الموحود من الموقوف عليهم فى الأول والمدعى عليه فى الثانى ،
 فإن حلف الموحود مع الشاهد ثبت الوقف ، وإن حلف بعض الموحودين دون
 بعض ثبت نصيب من حلف دون غيره ، فإن نكل الجميع بطل الوقف إن حلف
 المدعى عليه ، وإن نكل فحسب شهادة الشاهد وبكوله ، فإن مات البعض الخائف
 متحدداً أو متعدداً ولم يبق إلا مآكل ، فهل يستحق نصيب الميت الخائف أهل
 طبقته المأكول ، لأن نكولهم عن الحلف أولاً عن نصيبهم لا يمنع استحقاق نصيب
 الخائف الميت ؟ أو يستحقه أهل البطن الثانى لسطلان حق بقية البطن الأول سكولهم
 وأهل البطن الثانى إما تلقوه عن حدهم المحس فلا يصبرهم نكول أبيهم إن كان هو
 المأكول ؟ تردد ، الراجح الثانى وكل من استحق لاند من يمينه لأن أصل الوقف
 بشاهد واحد ، ويسعى أن يحلف غير ولد الميت ، لأن ولده يأخذ بالوراثه عن أبيه
 ومحل التردد المذكور ما لم يشترط الواقف أنه لا يأخذ أحد من أهل البطن الثانى
 شيئاً إلا بعد انقراض البطن الأول ، وإلا كان لأهل البطن الأول اتفاقاً ، وموضوع
 الردد أيضاً فى موت البعض الخائف ولم يبق إلا المأكول . وأما إذا بقى بعض
 من حلف مع البعض المأكولين فلا شيء للمأكولين ، ويستحق نصيب الميت الخائف

• (وَحَارَ نَقْلُهَا) أى الشهادة عن الشاهد الأصلي، وتسمى شهادة النقل

ولما تصح بشروط ستة

* أشار لأولها بقوله (إن قال) الشاهد الأصلي للنقل عنه (إشهاداً على شهادتي) — أو نحوه مما يراهه كما نقلها عني أو ما هو ممرلة ذلك كما أفاده بقوله

(أَوْ سَمِعَهُ يُؤْذِيهَا عِنْدَ حَاكِمٍ) إذ سماعه يؤذيها عند حاكم ممرله قوله اشهد على شهادتي وأما إذا سمعه يحبر غيره بأنى قد شهدت على كذا فلا ينقل عنه نعم إذا سمعه يقول لغيره اشهد على شهادتي فهل للسامع النقل ؟ فيه خلاف ، والمشهور الحوار ، وهو داخل في كلامنا لأن المعنى وقال لغيره اشهد إلح ، فيحور ولو لغير المخاطب من السامعين

وشمل كلامه نقل النقل لأن المراد ولو تسلسل، قال ابن عرفة النقل عرفاً لإحار الشاهد عن سماعه شهادة غيره أو سماعه إياه لقاص ، فيدخل نقل النقل ويحرح الإحار بذلك لغير قاص (أ هـ)

* وثانيها بقوله (وعاب الأصل وهو رجل) الواو للحال ، فلا يصح

بقية الحالمين ، وهل يحملون أيضاً ؟ قولان (أ هـ ملخصاً من الأصل وحاشيته) قوله [وَحَارَ نَقْلُهَا] إلح اعلم أن شهادة النقل تحور في الحدود والطلاق والولاء وفي كل شيء كما أفاده (س)

قوله [والمشهور الحوار] قال المواق ابن رشد إن سمعه يؤذيها عند الحاكم أو سمعه يشهد غيره وإن لم يشهده فالمشهور أنها حائرة (أ هـ س) وقوله [لقاص] متعلق بإحار

قوله أ [فيدخل نقل النقل] أى في قوله أو سماعه إياه

وحاصل هذا التعريف أن قوله إحار الشاهد من إضافة المصدر لمفاعله وشهادة معمول لسماعه بمعنى أن الشاهد يحبر القاصي أنه سمع تلك الشهادة من غيره لكونه قال له انقلها عني أو سمعه يؤذيها عند حاكم ، وقوله أو سماعه إياه الصميم في إياه يعود على الإحار بمعنى الشهادة أى سمع الشهادة عن ناقل غير صاحبها الأصلي فذلك قلما يدخل فيه نقل النقل

النقل مع حضور الأصل إذا كان رجلاً وأما المرأة فيصح مع حضور، لأن شأن النساء عدم الخروج في الدعاوى

ولتاثلها بقوله (ممكن) أى إن عاب ممكن (لا يسلّم) الأصل (الأداء منه) كمسافة القصر وطارهه في الحدود وغيرها وهو مذهب سحنون ، وقال ابن القاسم في العتبية لا يكفى العينة في الحدود ثلاثة الأيام ، بل لابد من الريادة عليها وهو مامتنى عليه الشيخ بقوله « ولا يكفى في الحدود الثلاثة الأيام » وفيه إشكال ، لأنه إذا كان على مسافة القصر ولم يعد أكثر من ثلاثة أيام لم يلزم الأصلى الإتيان لحل الحكم كما مر ، فلم لم يحرج النقل عنه ؟

وعطف على قوله « أو عاب » قوله (أومات) الأصل (أو مرض) مرضاً يعسر معه الحضور عند الحاكم

* ولرايعها بقوله (ولم يطرأ) للأصيل (ميسق أو عداوة) للمشهود عليه قبل الأداء

(بحلاف) طرو (حسن) أى حوون للأصل بعد تحمل الأداء فلا يصح في النقل عنه كالموت والمرص

ولحامسها بقوله (ولم يكذبته) أى الناقل (أصله) فإن كذبه حقيقة

قوله [مع حضور] هكذا نسخة المؤلف والمناصب مع حضورها ، والمراد حضورها كوبرها على ثلاثة برد فأقل ، وليس المراد حضورها في المجلس وإلا كان النقل عنها عتياً

قوله [وفيه إشكال] وحاصل الخواب أنه إذا كان الشاهد موحج حد على مسافة القصر فقط ، فإنه يرفع شهادته إلى قاصى بلده ويحاطب القاصى به قاصى المصر الذى يراد نقل الشهادة إليه قال ابن عاشر وانظر ليم لم يكتب نقل الشهادة ها واكتفوا بالخطاب إلى قاصى بلد الخصومة ؟ وأحيب بأن القوس تتق بنقل القاصى عن الشهود أعظم من وثوقها بفسس الشهود

قوله [ولم يطرا] هكذا نسخة المؤلف بالألف والمصحيح حذفها للحارم

قوله [قبل الأداء] أى وأما طروه للمقول عنه بعد أداء الناقل فلا يصح

طارهه ولو قبل الحكم وهو كذلك كما في المجموع نقلا عن (ن) والحاشية

أو حكما - كتشكه في أصل شهادته - لم يصح النقل عنه (قل الحكم) شهادة النقل

(ولاً) بأن كذبه بعد الحكم بها (مصى) الحكم (ولا عزم) على الناقل ولا على الأصل المكذب له

ولسادسها بقوله (وبسقل) عطف على «عاب» (عن كل) أى عن كل واحد من شاهدى الأصل (اتان) وهو صادق بأربعة عن كل واحد اتان متعايران ، واثنتين نقلا عن هذا وعن الآخر ، وثلاثة نقل اتان منهم عن ريد وأحدهما مع الثالث عن عمرو

(ليس أحدهما) أى الناقلين (أصلاً) أدى شهادته بلا نقل عنه ، لأنه إذا كان أحدهما أصلاً لم ثبوت الحق بشاهد فقط لأن الناقل المبرء كالمعدم (و) نقل (في الرنا أربعة عن كل) من الأربعة ، صادق ستة عشر وأربعة فقط ، نقلت عن كل من الأربعة وبغير ذلك كما علم مما قبله

قوله [قل الحكم] قيد في عدم التكذيب والحاصل أن المسق والعداوة لا يصير طروهما بعد الأداء ولو قبل الحكم ، وإنما يصير طروهما قبل الأداء وهذه طريقة وتقدم للمصنف أن حدوث المسق يصير بعد الأداء وقبل الحكم ، بخلاف حدوث العداوة فلا يصير طروهما طريقتان ، وأما تكذيب الأصل لمرعه أو شكه فحصر إذا كان قبل الأداء أو بعده وقبل الحكم ، فإن كان بعد الحكم لم يصير

قوله [أربعة] أى كونه الناقل أربعة قوله [واثنتين] معطوف على بأربعة وكذا قوله وثلاثة قوله [أى الناقلين] بالحر تفسير للصمير لأنه في محل حر بالإضافة قوله [صادق ستة عشر] أى من صرب أربعة في أربعة قوله [نقلت عن كل من الأربعة] راجع للتأني ، وأما الأولى فكل أربعة تنقل عن واحد

قوله [وبغير ذلك] أى كتمانية ينقل كل أربعة منهم عن كل واحد من اثنين من الأصول ، واثني عشر تنقل كل أربعة منها عن واحد من اثنين من

(أو) نقل أربعة في الرنا (اثان) مهم (عن كل اثني) من الأصل كأن نقلا عن ريد وعمرو ونقل الآحران عن بكر وحالد ، فيكفي ، فإن نقل اثان عن ثلاثة وعن الرابع اثان آحران لم تصح - خلافاً لاس الماحشون - لأن شهادة الفرع لا تصح إلا إذا صحت شهادة الأصل لو حصر والرابع لو حصر مع الاثني الماقلين لا تصح شهادته معهما لقص العدد

* (و) حار (تَلْفِيقُ ناقلٍ بأصلٍ) أى معه في الرنا وغيره كأن ينقل اثان عن اثني في الرنا مع أصليين
(و) حار (تَرْكِيبَةُ ناقلٍ أصله) الماقل هو عنه

الأصول وتريد أربعة منها بالنقل عن الرابع

قوله [كأن نقلا] أى الاتان معاً بأن سمعاها من ريد ثم سمعاها من عمرو
قوله [ونقل الآحران] أى الاثان الآحران أى سمعاها من بكر ثم سمعاها من خالد فهذه صورة خامسة

قوله [لقص العدد] أى لأن الماقل يرل مرلة الأصلى ويلعى الأصلى والموصوع أن الماقل عن الثلاثة اثان فإذا حصر معهما الرابع الأصلى كان في الحقيقة ثالثاً وكذلك لا تصح لو نقل ثلاثة عن ثلاثة وواحد عن الأربعة ، لأنها آلت إلى أن الأربعة نقلوا عن كل واحد من الثلاثة ونقل عن الرابع واحد فقط وأما لو نقل ثلاثة عن ثلاثة واثان عن واحد لكفى كما في سماع أنى ريد عن اس القاسم كذا في س

• تسيه يشترط في صحة شهادة النقل في الرنا أن يقول الشهود لمن ينقل عنهم اشهدوا عما أنا رأيا فلانا يرنى وهو كالمرود في المكحلة ، ولا يحب الاحتجاج وقت النقل ولا تمرير الماقلين وقت شهادتهم عند الحاكم بخلاف الأصول
قوله [كأن ينقل اثان عن اثني] أى وكأن يشهد ثلاثة بالرؤية وينقل اثان عن رابع ومحل حوار التلفيق إذا كان النقل صحيحاً كما ذكر في المثاليين احترازاً مما إذا نقل عن ثلاثة وشهد الرابع بنفسه فإنه لا يجوز كما تقدم
قوله [وحار تركية ناقل أصله] أى بعد أن ينقل عن شهادته وكلهم لم يطرؤوا إلى التهمة في ترويح نقله ، لأنه حصف في شهادة النقل مالم يحصف في

(و) حار (بَقْلُ امرأتين) عن رجل أو عن امرأة (مع رجل) ناقل
معهما عن ذكر لا مع رجل أصلي ، لأنهما ممرله رجل واحد ، ولا نقل لواحد
إد هو كالعدم كما مر (فما يَشْهَدَنَّ فيه) وهي الأموال وما آل إليها
وما لا يظهر إلا للسواء كالولادة وعيب الفرح ، لا في نحو طلاق وقصاص

• ثم شرع في بيان أحكام رجوع الشاهدين عن شهادتهما فقال
(وَبَطَلَتْ) الشهادة (إِنْ رَجَعَ) الشاهد أى حسبه الصادق بالمتعدد
(قبل الحكم) وبعد الأداء فأولى قبله

(لا) إن رجع (بعده) أى الحكم فلا تطل وقد تم الحكم ومضى في المال
فيعزّمه المشهود عليه للمدعى بمقتضى شهادتهما
(وعزّم) الشاهد (المالَ والدِّيَّةَ) للمشهدود عليه بعد أن عزمه للمدعى

الأصلية ولدا لا يجوز تركية الأصل للناقل عنه

قوله [مع رجل ناقل معهما] فإن لم يكن معهما رجل فلا يجزئ نقل
المرأتين ولو فيما لا يظهر للرجال على المعتمد كما يفيدُه ابن عرفة (أهـ س)
قوله [لا مع رجل أصلي] أى حلافاً للثتائي حيث احتراً به
قوله [لا في نحو طلاق وقصاص] أى من كل مالا تصح فيه شهادتهن

استقلالاً

والحاصل أن ما تنقل فيه شهادة النساء مع يمين أو مع رجل وهو المال وما يثول
إليه ، وكذا ما يحتص بتأديتهن كالولادة والاستهلال وعيب الفرح يجوز نقل النساء
فيه إذا تعددن مع رجل ناقل معهن . سواء نقل عن رجل أو امرأة ، فإن نقل لا مع
رجل أصلاً أو مع رجل أصلي لم ينقل النقل ولو كثرن حلاً ، وما لا تنقل فيه شهادة
النساء أصلاً لا ينقل فيه نقلهن ولو صاحبهن رجل ناقل

قوله [إن رجع الشاهد] إلح محل البطلان ما لم يبق من الشهود ما يستقل
به الحكم من غير رجوع وإلا فلا يعتد بالراجع ، فلو بقى شاهد واحد في الأموال
وما يثول إليها وحلف معه المدعى كفى

قوله [فأولى قبله] أى قبل الأداء وفي الحقيقة قبل الأداء لم توحد صورتها
فلا يتوهم قبولها

المشهد له ، قال ابن القاسم إذا رجعا في طلاق أو عتق أو دين أو قصاص أو أحد أو غير ذلك فإنهما يصممان قيمة المعتق ، وفي الطلاق إن دخل بالروحة فلا شيء عليهما ، وإن لم يدخل صمما نصف الصداق للروح ، ويصممان الدين والعقل في القصاص في أموالهما (اه) وقال أشهب يقتص من الشاهدين في العمد أى لأبهم تسبوا في قتل نفس بلا شهة ، وهو ظاهر وهذا إن رجعا بعد الاستيماء في القتل ومثله الرحم

* (ونقص) الحكم (وإن تَسَّتْ كَدَيْبُهُمْ) بعد الحكم و (قَسَلَ الاستيماء) في القتل والقطع والحد (لحياة من شَهِدُوا بقتله ، أَوْجَسَهُ قِل الرنا) أى حب من شهدوا برناه أى تت أنه محبوب قبل شهادتهم بالرنا أى قِل الرنا الذى شهدوا به ولا يلزمهم حد القذف ، لأن من رمى المحبوب بالرنا لاحد عليه كما في المدونة

* (وإلا) يشت قبل الاستيماء — بل ثبت كذبهم بعده — (عَسِرُوا) الدية

قوله [قال ابن القاسم] هذا دليل على كلام المصنف وهو أعم منه ولا محذور فيه

قوله [وفي الطلاق إن دخل بالروحة] أى لأنه بعد الدخول استحققت عليه جميع الصداق وإن لم يحصل منه طلاق فلم يعوّثه إلا التمتع بها في المستقبل وهو لاقيمة له وسيأتى

قوله [صمما نصف الصداق] أى ناء على أنها لا تملك بالعقد شيئا وهو مشهور مبنى على ضعيف

قوله [ويصممان الدين والعقل] إلح طاهره تعمدا الرور ابتداء أم لا

قوله [وقال أشهب يقتص] إلح أى ويعرمان الدية إذا لم يتعمدا

قوله [وهذا] أى جميع ما تقدم

قوله [ونقص الحكم] إلح أى لحرمة الدم وحيثد فلا عزم على الشهود وهو الذى رجع إليه ابن القاسم وعليه عامة أصحاب مالك وقيل لا يقتص الحكم وهو الذى رجع عنه ابن القاسم ومشى عليه حليل

قوله [عرموا الدية] إلح أى على قول ابن القاسم وأما أشهب فإنه يقول

أى دية من قتل قصاصاً أو رحماً شهداتهم
 (ولا يُشَارَكُهُمْ) فى العرم (شاهداً الإحصان) أى إذا شهد أربعة
 برنا شخص وشهد اثنان بإحصانه فرحم، ثم تبين أنه كان محمواً قبل الرنا فالدية
 على شاهدى الرنا فقط ولا يشاركهم فيها شاهدا الإحصان، لأن شهداتهم
 فى نفسها لا توجب حداً، هذا مذهب ابن القاسم الراحح وقال أشهب
 يشاركهم فى العرم بية الإحصان إذا لولاها مارحم
 * (وأُذِنَا) أى الشاهدان إذا رجعا بعد الحكم بالحد (فى كَقَدَفٍ)
 أدخل بالكاف شرب الخمر والستم واللطم وصر السوط وأما شهود الرنا
 إذا رجعوا قبل الحكم أو بعده فعليهم حد القذف وعليهم أيضاً عرم الدية إن
 رحم كما تقدم، ما لم يثبت أن المتهود عليه به كان محمواً أو غير عفيف فلا حد
 قذف على الراحح والمسألة استوفاهما الشيخ - عمت بركانه

بالقصاص مهمما

قوله [ولا يشاركهم فى العرم] الصمير البارر فى يشاركهم يعود على شهود
 الرنا المجهومين من قوله أو حمه قبل الرنا .
 قوله [على شاهى الرنا] بكسر الدال جمع شاهد
 قوله [وقال أشهب يشاركهم] إلحج اختلف على قوله هل الستة يسوون
 فى العرم أو على شاهدى الإحصان بصفهما لأن الشهادة نوعان فيكون على كل بصفهما،
 قولان كما فى (س) ولا يقول أشهب فى هذه بالقصاص على متعمد الزور .
 لأن شهداتهم لا تستلزم قتلهم لكونهم لاية يهدون بإحصانه
 قوله [وأذنا] إلحج محل أدبهما حيث تبين كدبهما عمداً فإن تبين أنه
 استبه عليهما فلا أدب وإن أشكل الأمر فقولان بالتأديب وعده
 قوله [واللطم] أى الصرب بالكف
 قوله [فلا حد قذف على الراحح] أى لما يأتى من أن حد القذف شرطه
 أن يكون المقذوف عفيفاً ذا آلة

قوله [والمسألة استوفاهما الشيخ] حاصل ما بقى من الذى استوفاه الشيخ
 أن شهود الرنا الراحين يحدون حد القذف مطلقاً رجعوا قبل الحكم أو بعده قبل

(ولا يُقْسَلُ رجوعُهُما عن الرجوع) عن الشهادة ، فإذا شهدا بحق ثم رجعا قبل الحكم بطلت شهادتهما فإن رجعا عن الرجوع إلى الشهادة لم تقبل منهم ، وإذا رجعا بعد الحكم عن الشهادة ثم رجعا إليها لم تقبل منهم ويعرمان ما أتلّياه بشهادتهما ، كالراعي المتأدى ، لأن رجوعهما عن الرجوع يعدّ ندما

الاستيلاء أو بعده مع عزم الدية في الرحم كرجوع أحد الأربعة قبل الحكم وإن رجع بعده حد الراعي فقط ، وأما إن طهر أن أحد الأربعة عد أو كافر حد الجميع وإن رجع اتان من ستة فلا عزم وإلا حد ، وإنما يؤدبان بالاحتياط إلا أن يشين أن أحد الأربعة عد أو كافر فيحد الراعيان والعبد ولا حدّ على الثلاثة الباقيين ، لأنه قد شهد معهم اتان ولا عرة برجوعهما في حقهم لأن شهادتهما معمول بها في الحملة وعزم الراعيان فقط دون العبد ربع الدية ثم إن رجع ثالث من الستة ولم يكن معهم عد حد هو والسائقان وعزموا ربع الدية ، وإن رجع رابع عزموا نصفها أرباعاً بين الأربعة مع حد الرابع أيضاً وحامس فثلاثة أرباعها بينهم أحماساً وسادس فجميعها أسداساً مع حده أيضاً ، وإن شهد ستة برنا محصن ورجع أحدهم بعد فقء عيه وتائبهم بعد موصحته وثالثهم بعد موته ، فعلى الأول سدس دية العين لدهابها نشادته وعلى الثاني سدس دية العين وحمس دية الموصحة وعلى الثالث ربع دية النفس لأنها ذهبت بشهادة أربعة هو أحدهم ، ولا تنىء عليه من دية العين والموصحة لاندراجهما في النفس ، وهذا مبنى على مذهب ابن الموار من أن الرجوع بعد الحكم وقبل الاستيلاء يجمع من الاستيلاء ، وأما على قول ابن القاسم فيسعى أن يكون على الثلاثة الراعيين ربع دية النفس دون العين والموصحة ، لأنه قتل شهادة الستة ودية الأعضاء تدرج فيها (١ هـ ملخصاً من الأصل)

يقوله [بطلت شهادتهما] أى ولا يحكم القاضي على الخصم بتلك الشهادة قوله [لم تقبل منهم] أى لخرجهنم بذلك فلا يعتد بشهادتهم مطلقاً رجعا لها أم لا

قوله [رجعا] فلا يعتد برجوعهما والحكم بشهادتهما ماص

قوله [عن الشهادة] متعلق برجعا أى بعد أن حكم القاضي بشهادتهما

قوله [ويعرمان ما أتلّياه] أى من دية النفس أو المال ، ورجوعهما

ولأنه عملة من أقر ورجع عن إقراره

• (وإنْ عَلِمَ الحَاكِمُ نكدهم) في شهادتهم (وَحَسَكَمَ) بما شهدوا به من قتل أو رجم أو قطع (فَالْقِصَاصُ) عليه دون الشهود وسواء باشر القتل أولاً (كَتَوَلَّى الدِّمَ) إذا علم نكدهم وأقامهم وحكم الحاكم بهم فإنه يقتص منه ، فإن علم الحاكم والولى اقتص منهما ومعهوم « علم نكدهم » أنه إذا لم يعلم فلا قصاص وإن علم بقادح فيهم ، وهو المعتمد وإلما على الحاكم الدية في ماله (وإنْ رَجَعَا عن طلاقٍ) أى عن شهادتهما بطلاق بعد الحكم (فلا عُرْمَ) عليهما (إنْ دَحَلَ) الروح المشهود عليه بالطلاق بروحته المشهود بطلاقها ، لأنهما لم يتلما عليه شهادتهما مالا وإلما فوتاه الاستمتاع ولا قيمة له وقد استحققت جميع الصداق بالدخول (وإلّا) يدخل الروح بها (فيصِفُ الصداقِ) يعرمانه له براء على أنها لا تملك بالعقد شيئاً ، وإلما يجب لها النصف بالطلاق

لشهادة ثانياً لا يدفع عنهما عرماً لأنه يعد دماً كما قال الشارح

قوله [ولأنه عملة من أقر] أى بحق مالى أو ما فى معناه من كل ما يؤخذ فيه بالإقرار

قوله [وإن علم] إلح أى ثبت علمه بذلك بإقراره لا بسببه تشهد عليه بعلمه فلا يقتص منه إن كان مكرراً للعلم ، وذلك لمستقيم بكتهم الشهادة قبل الاستيلاء هكذا قالوا ، ولكن هذا طاهر إن لم تعدر السببه وقت الاستيلاء بعية ملا ، وإلّا كان عملة إقراره

قوله [وسواء باشر القتل أولاً] أى فالمباشر للقتل بأمره كالخلاد ولا تنىء عليه ما لم يعلم بنكدهم الشهود أيضاً وإلا اقتص منه كالحاكم والولى لئلا يترتب على القتل قوله [وإن علم بقادح فيهم] أى وذلك لأنه لا يلزم من وجود القادح فى الشاهد كدبه

قوله [وإلما على الحاكم الدية فى ماله] أى ولا يشاركه فيها المدعى إن كان يعلم القادح كالحاكم ، لأن السحت عن القادح من وطيمة القاصى لا المدعى قوله [براء على أنها لا تملك بالعقد شيئاً] أى فهو مشهور مبنى على ضعف

ثم شبهة في عرهما نصف الصداق بقوله

* (كرحوعهما) أى الشاهدين (عن دحول) أى شهادتهما بالدحول (ثانية الطلاق) بإقرار روحها به أو نية عليه به وأكرر الدحول بها فشهادا عليه به ، فعرم لها جميع الصداق ثم رجعا بعد الحكم عن شهادتهما بالدحول ، فيعمران له نصفه فإن رجح أحدهما عزم له الربع وهذا في نكاح التسمية وأما في التفويض فيعمران له جميع صداق المثل ، لأنه إما يلزمه بالدحول لا بالطلاق قبله (واحتص به) أى عزم نصف الصداق (الراجعان عن) شهادة (الدحول عن الراجعين عن) شهادة (طلاق) أى إذا شهدا على رجل بأنه طلق امرأته ، وشهد آحران بأنه دخل بها ، فحكم عليه الحاكم بالطلاق وجميع الصداق ، ثم رجح الأربعة عن شهادتهم ، فقد تم الحكم ولا يقص ، واحتص شاهد الدحول بعزم نصف الصداق للروح دون نية الطلاق ، لأن رجوعها بمرة رجوع شهادة طلاق مدحول بها ولا عزم عليها كما تقدم

قوله ١ [وأما في التفويض] أى كما إذا عقد عليها من غير تسمية صداق ثم طلقها وادعى عدم الدحول وأنه لا تنى عليه وشهدا عليه بالدحول عزم جميع الصداق لها ، فإذا رجعا عن الشهادة عرما له كل الصداق لأنها لا تستحقه في نكاح التفويض إلا بالدحول ولم يحصل

قوله [واحتص شاهد الدحول بعزم نصف الصداق] ما ذكر الشارح من أن شاهدى الدحول إذا رجعا يعمران نصف الصداق للروح هو ما في التثاني وحلولو وإن مرروق ساء على أنها تملك بالعقد النصف والنصف الباقي ما أوجه إلا شاهد الدحول ، وقال الشيخ أحمد الرقاني وبهرام يعمران كل الصداق ساء على أنها لا تملك بالعقد شيئاً والدحول الذى شهدا به أوجب كل الصداق وإذا رجعا عن الشهادة عرما ما أتلغاه تلك الشهادة

قوله [رجوع شهادة] الكلام على حذف مصاف أى أصحاب شهادة هكذا علل الشارح تبعاً للساق

• تنمة إذا ماتت المرأة في مسألة رجوع شاهدى الطلاق والدحول ، واسخر الروح على إنكاره للطلاق فإن شاهدى الدحول يرجعان عليه بما عرماه له ، لأن موها

* (و) إن رجعا (عن عتق) أى عن شهادتهما به بعد الحكم به (عمرًا) لسيد العبد (قيمته يوم الحكم) ، وولأوه له) أى لسيد دون الشاهدين (وإن كان) العتق الذى شهدا به ثم رجعا (لأحل) عرما قيمته يوم الحكم لسيدته وإذا عرماها (فمعتته) أى العبد (لهما) أى الشاهدين الراجعين (إليه) أى إلى الأهل يستوفيان منها القيمة التى عرماها لسيدته

(إلا أن يستوفياها قسله) أى قبل تمام الأهل ويرجع الباقي من المفعة للسيد وإن حل الأهل قبل استيفائها صاع الباقي عليهما وهذا قول سحنون ، وهو أرحح الأقوال التى ذكرها الشيخ الثانى يعرمان القيمة بعد أن يسقط منها قيمة المفعة مدة الأهل على الرءاء والحواف الثالث يحير السيد بين أن يسلم المفعة لهما بعد أحد القيمة مهما وبين أن يبقيا تحت يده ويدفع لهما قيمتها شيئاً فشيئاً على التقصى حتى يتم الأهل

(و) إن رجعا (عن مائة) شهدا بها (لريد وعمر) معاً على السوية ، ثم رجعا بعد الحكم بها لهما و (قالا بل هى) أى المائة كلها (لريد) ولا شيء منهما لعمر (اقتسماها) أى ريد وعمر ، لأن الحكم بها لهما لا ينقص

في عصمته يكمل عليه الصداق ورجع الروح على شاهدى الطلاق بما فوتاه من إرثه منها إذا لولا شهادتهما لورثها ، وإن مات هو رجعت على شاهدى الطلاق بما فوتاه من الإرث لليلة المدكورة

قوله [وولأوه له] أى فإذا مات العبد ولأوارث له أحد سيده ماله ، وانظر لو كان له وارث هل يرجع السيد على الشهود بما أحده الوارث لأنه لولا شهادتهما لأحد ماله بالرق أولاً لأبهما عرما له قيمته وهو الظاهر (اه عب)

قوله [إلا أن يستوفياها] استثناء من استمرار المفعة للأهل قوله [الثانى يعرمان القيمة] هو قول عبد الله بن عبد الحكم كما قال ابن عرفة وابن عبد السلام

قوله [الثالث يحير السيد] هو قول ابن الموارث
قوله [شهدا بها لريد وعمر] أى على بكر متلا

(وعرما للمدين حمسين فقط) عوضاً عن الخمسين التي أحدها عمرو منه ولا يعرمان له جميع المائة لاتفاقهما على ريد من غير رجوع عنه وليس لريد سوى الخمسين التي تحصه من المائة

(وإن رَجَعَ أحدهما) أى أحد الشاهدين في جميع مسائل الرجوع دون الآخر (عَرِمَ) الراجع (النصف) أى نصف الحق ويعرم نصف الدية في القتل ونصف المال في غيره، ويعرم للمدين في مسألة ريد وعمرو حمساً وعشرين واحتسب إذا ثبت الحق شاهد ويمين ثم رجع الشاهد بعد الحكم هل يعرم جميع الحق؟ وهو قول ابن القاسم وهو المشهور، أو يعرم نصفه لأن اليدين معه كنه شاهد؟

(كَرَحُلٍ) شهد (مع ساء) ثم رجع ويعرم نصف الحق (وعليهن) - إن رجعن - (وإن كَسُرْنَ النصف) لأنهن ممرلة رجل ولو كن ألهاً أو أكثر (إلا أن يبقى منهن اثنتان) فلا تنىء على الراحعات تمام الشهادة لاثنتين (وإن بقيت منهن واحدة) فقط (فالرُغ) يلزم جميع الراحعات بالسوية ولو ترتوا في رجوعهن

قوله [وعرما للمدين] أى الذى هو بكر

قوله [عوضاً عن الخمسين التي أحدها عمرو] أى لإتلافهما تلك الخمسين

على المدين الذى هو بكر ليس بشهادتهما

قوله [وليس لريد سوى الخمسين التي تحصه] أى ولو كان يدعى المائة تمامها

لأن العبرة بالشهادة الأولى التي ثبت بها الحكم

قوله [عرم الراجع النصف] أى إن كان رجوعه عن جميع الحق الذى

شهد به، وأما إن كان رجوعه عن بعض الحق فسيأتى

قوله [وهو المشهور] أى وإن كان ميباً على ضعيف من أن اليمين مع

الشاهد استطهار أى مقوية لل شاهد فقط والحق ثابت بالشاهد

قوله [لأن اليدين معه كنه شاهد] أى مكملة لصواب الشهادة

قوله [وإن بقيت منهن واحدة] إلح فإن رجعت تلك الواحدة عرم الجميع

النصف كما سيأتى

قوله [ولو ترتوا] المماس ترتب

(وهو) أى الرجل (معهن فى) ما يقبل فيه المراتان (كـ رصاع) وولادة ،
 (كامرأة) فقط لكاثنتين بحلاف الأموال ، فإنه معهن كامرأتين فإذا
 شهد رجل ومائة امرأة ممال ورجع الرجل بعد الحكم فعليه نصفه ، وكذا إن رجع
 معه ما عدا امرأتين ولا شىء على الراحعات إذ لا تصم النساء للرجل فى الأموال
 فإذا رجعت الباقيتان كان على جميعهن النصف وعلى الرجل النصف وأما فى
 الرصاع ونحوه فكامرأة واحدة فإذا شهد برصاع مع مائة امرأة ثم رجع مع ثمانية
 وتسعين منهن فلا عزم ، لأنه نقي من يستقل بالحكم فإن رجعت امرأة من الباقيتين
 كان نصف العرامة عليه وعلى الراحعات ، فإن رجعت الماكية كان العزم بجميع
 الحق عليه وعليهن وهو كامرأة وهذا هو الذى يفيد قول الشيخ فى باب الرضاع
 « وثبت برجل وامرأة وبامرأتين » فعلم من قوله « وبامرأتين » أنه ممرلة امرأة فى
 الرصاع وهو المذهب ، وأما قوله « كاتنتين » فحلاف المذهب فإن قلت
 كيف يتصور العزم فى الرصاع على شاهدى الرخوع فيه لأنهما - إن شهدا
 بالرصاع قبل الدحول - فسح الكاح بلا مهر ، وإن شهدا به بعد الدحول فالمهر
 تقرر عليه للوطء ، وإما فوتا عليه بشهادتهما العصمة وهى لا قيمة لها ٩ فالجواب
 أنه يتصور إذا مات الروح أو الروحة فيعزم الراحع للحى منهما ما فوته من الإرث

قوله [كـ رصاع وولادة] أى واستهلال ونحو ذلك مما تقدم
 وقوله [كامرأة] أى فى العزم عند الرخوع عن الشهادة وهذا هو المشهور
 قوله [ما عدا امرأتين] أى بأن رجع معه ثمان وتسعون
 قوله [إذ لا تصم النساء للرجل فى الأموال] إلح أى لأنه يعد شرطاً مستقلاً
 واللة طر الآخر إما امرأتان أو اليمين
 قوله [كان على جميعهن النصف] أى على الصواب حلاًفاً لمن قال إن
 النصف يلزم الباقيتين فقط
 قوله [عليه وعلى الراحعات] أى ويعد رأساً معهن
 قوله [وثبت برجل] إلح مقول قول الشيخ
 قوله [وأما قوله ها كاتنتين] أى حيث قال وهو معهن فى الرصاع كاتنتين
 قوله [ما فوته من الإرث] أى كانت الشهادة قبل الدحول أو بعده

ويعرم للمرأة ما فوتها من الصداق إن كانت الشهادة والرجوع عنها قبل الدخول (وإن رجع) الشاهد عن بعض ما شهد به عرم نصفه - أى نصف النصف - فإن رجع عن نصف ما شهد به عرم ربع الحق ، وإن رجع عن ثلثه عرم سدس الحق . (وإن رَجَعَ) بعد الحكم من الشهود (مَسَّ يَسْتَقِيلُ الْحَكْمُ بَدْوِيَهُ) - كواحد من ثلاثة وكأثنين من أربعة - (فلا عُرْمَ) على الراح لاستقلال الحكم بالماضي (وإن رَجَعَ) بعدد (غيره) ممن يستقل الحكم به (والجميع) أى جميع الراحين يعرّمون ما رجعوا عنه فإن رجع ما عدا واحد فالنصف على الجميع سوية فإن رجع الأخير فالحق كله على الجميع .

* ثم ذكر مسألة تتعلق بجميع ما تقدم ، تعرف بمسألة عريم العريم بقوله (وَالْمَقْصُصِي عَلَيْهِ) بالحق بشهادة الشاهدين الراحين بعد الحكم وقبل دفعه الحق للمدعى (مطالتهما) أى الشاهدين الراحين (بالدفع) أى دفع الحق (للمَقْصُصِي لَهُ) وهو المدعى بأن يقول المدعى عليه لهما ادعوا الحق الذى رجعتن عن شهادتكما به للمدعى . (وَالْمَقْصُصِي لَهُ) بالحق وهو المدعى (المطالبة) لهما أيضاً وذلك (إذا

قوله [ويعرم للمرأة ما فوتها من الصداق] أى مع الإرث لا يقال إنه سق في الكاح أن المسح قبل النساء لاشيء فيه إلا في بكاح الدرهمين وورقة المتلاعبين والمتراصعين فإن فيه نصف المسمى ، لأننا نقول ذلك فيما إذا ادعى الروح الرصاع قبل النساء وهى تكره ولا بية ، أما لو كان هناك بية شهدت به كما هما فالمسح من غير لروم شيء أصلاً

قوله [ما عدا واحد] هكذا نسخة المؤلف والماسب النصب

قوله [الذى رجعتن] الماسب رجعتن

قوله [وللمقصى له] إلح أى خلافاً لاسل الموارد القائل لا يلزم الشاهدين عرم للمقصى له إذا طالهما لا حتمال أن المقصى عليه لو حصر من عيبته لأقر بالحق فلا يعرمان كذا وجه به كلام والمرية وهو لا يطهر في الموت والجلس مع جعل العدر شاملاً لهما ، وبص الموازية إذا حكم بشهادتهما ثم رجع فهرب المقصى عليه قبل أن يؤدى فطلب المقصى له أن يأخذ الشاهدين بما كان يعرمان لعريمه لو عرم لم يلزمهما عرم حتى

تعدّر (الطلب (من المقصّي عليه) لموته أو عسره أو عيسته لا إن لم يتعدر
فليس له مطالته وإنما يطالب عريمه وهو المقصّي عليه

• ولما فرع من الكلام على رجوع الشاهدين شرع يتكلم على حكم تعارض البيتين فقال
(وإن تعارض بيستان وأمكنس الحسمغ) بينهما (حسمغ) ولا تسقط
واحدة منهما ، كما لو ادعى عليه بأن له عليه إردنا من قمح وأقام عليه به نية
ثم ادعى عليه بأردب وأقام عليه أخرى ، أو ادعى بأنه أسلمه توباً في مائة أردب

يعرم المقصّي عليه فيعومان له حيثد ، ولكن بعد الحكم للمقصّي عليه على الراجحين
بالعزم هرب أو لم يهرب ، فإن أعرم أعرمهما
قوله [فليس له مطالته] المناسب مطالتهما

قوله [على رجوع الشاهدين] يقرأ بكسر الدال جمع شاهد والمراد به
الحسن الصادق بالواحد والمتعدد

قوله [وإن تعارض بيستان] عرف التعارض بأنه اشتغال كل من البيتين
على ما يناق الأخرى

قوله [وأمكنس الحسمغ] أى عقلاً

وقوله [جمع] أى بالفعل أى عمل به وصير إليه

قوله [كما لو ادعى عليه] الأظهر سائو للفاعل والصمير يعود على المدعى
المعلوم من المقام وكذا ما بعده

قوله [بأن له عليه إردنا من قمح] إلج طاهره أنه في هذا المثال يحكم عليه
بالإردبين من غير تفصيل ، وليس كذلك بل تقدم في الإقرار ما حاصله أنه إذا شهد
في ذكر مائة وفي آخر مائة فالمائتان لأن الأدكار أموال عبد اس القاسم وأصع
بحلاف الإقرار المحرد عن الكناية فال واحد على التحقيق ، كما إذا أقر عبد جماعة
بأن عليه لفلان مائة ، ثم أقر عبد أخرى بأن لفلان عليه مائة فائة فقط وهذا إذا
لم يذكر اختلاف السب واتفقاً صفة وقدرًا وإلا فالمائتان نحوه على مائة من بيع تم له
على مائة من قرص أو قال مائة محمدية ، ثم مائة يريديّة (اه) وإذا علمت ذلك
فلا يلزمه الإردنان في مثال التارح إلا إذا اختلف سبهما أو صفةتهما وإلا فلا
يلزمه إلا واحد على أن هذا المثال ليس من تعارض البيتين في شيء

حسطة بنية ، ثم ادعى بأنه أسلمه ثوبين في مائة ، أو قامت عليه بنية بأنه أعنتق عبده فلان وأحرى بأنه طلق روحته

(وإلا) يمكن الجمع بينهما (رُحِّحَ) أى وحب الترجيح (بيان السبب) للملك ، فإذا شهدت بنية بأن هذا ملك لريد وأطلقت ، وشهدت أخرى بأنه ملك عمرو وبيت سب الملك - (كَمَسَّحَ وَتَنَاحَ) بأن قال سحبه أو كنهه أو ورثه أو نتح عبده أو اصطاده - فإنها تقدم على من أطلقت لريادتها بيان سب الملك

* (أو) سب ذكر (تأريخ) فتقدم على من لم تؤرح (أو تَقَدَّمَ) أى التار يخ ، فتَقَدَّمَ على المتأخرة به ولو كانت المتأخرة أعدل ، وكذا من

قوله [ثم ادعى بأنه أسلمه ثوبين] المناسب ثم أنكر الخصم وادعى أنه تعاقد معه على ثوبين في المائة كما يؤخذ من الأصل والخرشى لصحة المعارض ، وإلا فلو بقى المتال على ما هو عليه لحرى على التمهيل المقدم المأخوذ من باب الإقرار وليس فيه تعارض السببين

قوله [عبده فلان] هكذا سححة المؤلف بصورة المرفوع والمناسب العصب - لأنه بدل مما قبله وهو منصوب مفعول للفعل قبله ، وظاهر كلام المؤلف أنه متى أمكن الجمع جمع كانت البيتان محلس أو مجلسين قال بعض القرويين لا فرق بين المجلسين والمجلس الواحد لأن كل بنية أثبتت حكماً غير ما أثبتت صاحبتهما وأمكن الجمع بلا تناقص ، وما مشى عليه الشارح من العمل بالسببين في الطلاق والعق طريقة المديين وأما ابن القاسم وناقى المصريين فيقدمون الأعدل ، فإن تكافأنا سقطا ، وورس المسألة اتحاد الوقت الذى تستند إليه كل من السببين مع نهي ما قالته الأخرى حتى يأنى المعارض

قوله [بيان السب] أى سب ذكر سب الملك

قوله [فإنها تقدم على من أطلقت] أى شهدت بالملك المطلق

قوله [وكذا من بيت السب] أى فتقدم ولو كانت من لم تبسه أعدل

(أو) بسب (مريد) أى زيادة (عدالة) فى إحداهما فتقدم على الأخرى
 (لا) عمريد (عدد) ولو كثر، ما لم تعد الكثرة العلم
 واعلم أن الترحيح مأمور بما يكون فى الأموال وما آلى إليها خاصة، وهو
 ما يشئت الحق فيه بالشاهد واليمين على المذهب وأما غيرها — مما لا يتست إلا
 معدلين — كالبكاح والطلاق والعنق والحدود — فلا يقع الترحيح فى شىء من ذلك
 بزيادة العدالة لأنها ممرلة الشاهد الواحد، وهو لا يعيد فى غير الأموال ولذا
 كان يحلف مقيمها فى الأموال معها على الراحح قال ابن عرفة قال بعض
 القرويين اختلف إذا كانت إحدى البيتين أعدل هل يحلف صاحب الأعدل^٩
 فى المدونة أنه يحلف (أ هـ) وقيل بزيادة العدالة ممرلة شاهدين فيتست الترحيح
 بها فى كل شىء
 * (و) ربح (شاهد) من حاب (على شاهد ويمين) من آخر (أو)
 على شاهد و (امرأتين)

قوله [أى زيادة عدالة] أى فى البينة الأصلية لا فى المركبة
 قوله [ما لم تعد الكثرة العلم] أى بحيث يكون جمعاً يستحيل تواطؤهم
 على الكذب، ومادكره المصنف من أن زيادة العدد لا تعد مرجحاً إلا إذا أفادت العلم
 هو قول ابن القاسم وهو المشهور، وقيل إنه يرحح بزيادة العدد كزيادة العدالة وورق
 للمتور بأن القصص من القصص قطع الرأع ومريد العدالة أقوى فى التعدد من زيادة
 العدد إذ كل واحد من الخصمين يمكنه زيادة عدد الشهود بخلاف العدالة
 قوله [مما لا يشئت إلا معدلين] أى وكذا ما يشئت بامرأة أو امرأتين
 قوله [فلا يقع الترحيح فى شىء من ذلك] هذا هو مذهب المدونة وعليه
 مشى حليل فى باب البكاح حيث قال وأعدلية إحدى بيتين متناقضتين لمعاة ولو
 صدقتهما المرأة
 قوله [وقيل بزيادة العدالة ممرلة شاهدين] أى وهو الموافق لما فى سماع
 يحيى ولكنه ضعيف
 قوله [على شاهد] أى ولو كان أعدل من الشاهدين
 قوله [أو على شاهد وامرأتين] مادكره من ترحيح الشاهدين على الشاهد

* (و) رَحِحَ (بَيْتَيْهِ) أى بوضع اليد ، بأن يكون المدعى به من عقار أو عرص فى حور أحدهما مع تساوى البيتين ، فالخور من المرححات عند التساوى ، ولذا قال

(إِنْ لَمْ تُرَحِّحْ بَيْتَهُ مُقَابِلَهُ) مَرَحِحَ من المرححات وإلا قدمت ونوع من دى اليد (فِي حَالِهِ) من قصي له به، وهو دو اليد عند عدم الترحيح ومقابله عند ترحيح بيته مَرَحِحَ فهو مهرع على مطوق « بيد » ومعهوم « إن لم ترحح »

(و) رَحِحَ (بِالْمَلِكِ عَلَى الْخُورِ) من شهدت بالملك قدمت على من شهدت بالخور ولو تقدم تاريخ الخور على تاريخ الملك ، لأن الخور قد يكون عن ملك وغيره

(و) رَحِحَ (بِشَقْلٍ عَنِ أَصْلٍ عَلَى مُسْتَصْحَمَةٍ) له فإذا شهدت بية

والمرأتين هو قول أشهب وأحد قولى ابن القاسم وهو المرحوع إليه والمرحوع عنه أن الشاهدين لا يقدمان على الشاهد والمرأتين ، والعرص أنهن مستوون فى العدالة وأما لو كان الشاهد الذى معهما أعدل من الشاهدين فإنه يقدم مع المرأتين على الشاهدين اتفاقاً

قوله [فى حور أحدهما] أى أحد المتنازعين والحال أنه لم يعرف أصله واحترنا بقولنا لم يعرف أصله عما لومات شحص وأحد ماله إنسان وأقام بية أنه وارته أو مولاه وأقام غيره بية أنه وارته أو مولاه وتعادلتا فإنه يقسم بينهما كما فى المدونة ولا يعتبر وضع اليد

قوله [مع تساوى البيتين] أى فى الشهادة بالملك المطلق بأن تشهد إحداهما أن هذا المتنازع فيه لزيد ملك والأخرى لعمرى ملك من غير بيان سب الملك قوله [ورحح بالملك على الخور] اعلم أن موضوع هذه المسألة أن السة الشاهدة بالخور المخرد عن الملك أقيمت قبل الخيارة المعبرة شرعاً وهى عتري سبين نقيودها الآتية فلا ينافى قول المصنف الآتى وإن حار أحصى غير شريك إلح

قوله [ورحح سقل عن أصل] أى ولو كانت الباقلة تشهد بالسباع وقوله [على مستصحمة له] أى ولو كانت تلك المستصحمة بيت الملك وسسه كمثال الشارح

لريد أن هذه السلعة له لكونه سحها أو كتبها أو اصطادها أو باها ، وشهدت أخرى أنها لعمر و اشتراها من ريد أو ورثها منه أو وهبها له ، قدمت بية النقل على بية الاستصحاب

(واعتمدت بية الملك) أى الشاهدة به لحي أو ميت على أمور ثلاثة ، فلا يصح أن تشهد بملك شيء لإنسان إلا إذا اعتمدت على ثلاثة أمور الأول أن تعتمد (على) أصول (التصريف) من واصل اليد على ذلك الشيء من ركوب أو سكى أو لس أو نحو ذلك (و) الثانى أن تعتمد على (حوز طال) لذلك الشيء (كعشرة أشهر) فأكثر لا أقل

والثالث أن تعتمد على (عدم مسارع) له فى تلك المدة وأشار للرابع بقوله (مع يستتبه إليه) أى إلى واصل اليد وإن لم تصرح بشيء من هذه الأربعة فى شهادتها

ويشترط صحة شهادتها بالملك أيضاً أن تقول فى شهادتها ولم يجرح عن ملكه فى علما ، وقد أشار لذلك بالعطف على « اعتمدت » بقوله (وقالت) فى شهادتها عند الحاكم (ولم يجرح عن ملكه فى علمياً) باقل شرعى فإن قطعوا بأنها لم تحرج عن ملكه بطلت شهادتهم^(١) ، فإن أطلقوا فى بطلانها حلاف فعلم أن شروط صحة الشهادة بالملك تتأهية الاعتماد على كل واحد من الأمور الأربعة المتقدمة — وإن لم يدكروها فى الشهادة — والخامس عدم علمهم

قوله [قدمت بية النقل] من ذلك أيضاً تقديم البية بالنصر للأسير كرهاً على البية بالطوع لأن الأصل فى نصر الأسير الطوع

• نفسه إذا تعارضت الأصول والفرعية قدمت الأصول كمية السبه والرشد والعسر واليسار والحرحة والعدالة والصحة والمرص فإن بية السبه تقدم وكذا بية العسر والحرحة والصحة ، لأن هذه الأشياء هى الأصل وأصداها فروع كذا يؤخذ من (س) نقله محشى الأصل

قوله [الاعتماد على كل واحد من الأمور الأربعة] أى التى هى التصرف

(١) هكذا فى الأصل ويرفع الساقص أن يسب فى حدود علمه لا مطلق وهذا يرمه نظام الشهر والتسجل المقارى المعروف الآن

بالخروج عن يد ذلك المتصرف مع ذكرهم له في أدائها إن كان الشاهد يعرف ما تصح به الشهادة قبل منه إطلاق معرفة الملك ، وإلا فلا ، حتى يفسر الخمسة الأشياء بأن يقول أشهد أن يده على ما يدعى ، وأنه متصرف فيه تصرف الملاك مدة طويلة عشرة أشهر أو سنة أو أكثر ، وأنه يسسه لنفسه ، وأنه لم يبارعه فيه مزارع ، وأنه لم يحرج عن ملكه في علمي أو يقول وما علمته ناع ولا وهب ولا حرج عن ملكه وقبل ذكر الخامس في الشهادة شرط كمال ، وقد أشار له الشيخ بقوله « وتؤولت على الكمال في الأخير » وعليه فيحلف المشهود له أنها في ملكي ولم تحرج عن ملكي ساقل شرعي نتاً ، ويحلف وارثه على نبي العلم * (وإن شهدت) البينة على مكلف غير محبور (بإقرار من أحدهما) أي من أحد المتنازعين في الشيء للآخر بأن تقول البينة نشهد بأنه قد أقر سابقاً بأن هذا الشيء لعلان وهو الآن يدعيه لنفسه (استصحب) إقراره وقصي به لعلان ، لأن غير المحبور مؤاخذ بإقراره ، فلا يصح له دعوى الملك فيه لنفسه إلا بالثبات انتقاله إليه

* (وإن تعدّر ترجيح) لإحدى البنتين بوجه من المرححات (وهو) أي والحال أن المتنازع فيه (بيد غيرهما) أي غير المتنازعين (سقطتاً) لتعارضهما (وسقطت) المسارع فيه (بيد حائره) وتقدم أنه لو كان بيد أحدهما لكان الترجيح باليد

وطول الحور وعدم المارع والسنة إليه

قوله [وعليه فيحلف المشهود له] أي على القول بأن الخامس شرط كمال

قوله [بوجه من المرححات] أي من قوله بيان السب إلى هما

قوله [أي والحال أن المتنازع فيه بيد غيرهما] حاصل ما ذكره الشارح وغيره أن في تلك المسألة تمانى صور لأن من هو بيده تارة يدعيه لنفسه وتارة يقره لأحدهما ، وتارة لغيرهما ، وتارة لا يدعيه لأحد وفي الأربع نارة يكون لكل من المتنازعين بية وتسقط البتان بعدم الترجيح ، وتارة تعلم بية كل ، فهذه ثمان صور وفي صور البينة إذا ادّعاها لنفسه وسقطت البتان بقي بيده حوراً وإن أقر به لأحدهما فهو للمقر له يمين ، وإن أقر به لغيرهما ، أو قال لا أدري لمن هو ، لم يلتصت إليه ويقسم

(أو) يكون (لمن يُقَرَّر) الحائز له (به مهما) أى من المتنازعين اللذين أقاما البيتين المتعارضتين ، لأن إقراره لأحدهما كأنه ترجيح لبيته فإن أقرلغيرهما لم يعمل بإقراره ، بحلاف مالهو تحردت دعوى كل عن البيّة فيعمل بإقراره ولو لغيرهما

• (ومس) له حق على آخر وأنكره ، ولم يحد بيّة أو سرق منه شيئاً أو عصمه ولم يقدر على خلاصه منه محاكم و(قَدَرَ على) أحد (حقه) ناطقاً بسرقة ونحوها (فله أحدُهُ) بشروط ثلاثة أفادها بقوله

(إنّ أَمِينَ فِتْنَةٍ) ، أى وقوع فتنة من صرب أو حرج أو حبس ونحو ذلك (و) أَمِنَ (رَدِيلَةً) نسب إليه من سرقة أو عصم (وكان) الحق (غير عقوبة) فإن كان عقوبة فلا يستوفيهما نفسه بل لاند من الحاكم ، فلا يصرب من صربه ولا يحرج من حرجه ولا يمس من سبه (ويُحْبِبُ الرقيق) ذكرراً أو أنثى — إذا ادّعى عليه عقوبة من صرب أو حرج

بيهما ، وفي صبور عدم البيّة إن ادعاه لنفسه حلف وبقي بيده وإن أقرّ به لأحدهما أو لغيرهما أحده المقر له بلا يمين لقوة الإقرارها وضعفه مع الية ، فإذا حلف مع البيّة ولم يحلف بها وإن سكت أو قال لا أدري قسم على الدعوى (أما ما حصصاً من س)

قوله [ومن له حق] أى مالى وهذه المسألة قد تقدمت في باب الوديعة وإعما كررها لأن هذا الباب يعمر فيه التكرار للمناسبة القصاء والشهادة

قوله [وأنكره] مثله لو أقرّ وكان ماطلاً

قوله [فلا يستوفيهما] إثبات الباء يريد أن لا نافية أى الحاكم أنه لا يستوفيهما

قوله [بل لاند من الحاكم] أى وإن لم يكن حاكم بمصنف وحب عليه التمييز لله الحكم العدل ، ولا يأخذ ثأره بنفسه لما فيه من زيادة الهرج والمساد في الأرض قوله [ويحب الرقيق] محل اعتنا حواب الرقيق في دعوى حباية القصاص ما لم يتهم فإن اتهم في حواه لم يعمل به كإقراره بنقل ممتلكاته وقد استحياه سيد ممتلكاته ليأخذه فإنه لما اسحقها يتهم أنه تواطأ مع سيد العبد على دعه من تحت يد سيده وحيث لا يعمل بحواه ولا يمكن سيد العبد المماثل من أحده ويظل حق ذلك السيد من

أو قتل أو موححد حد أو تعزير من كل ما يتعلق بملده (عن العقوبة) : لأنه الذي يتوجه عليه الحكم لاسيده

(و) يحجب (سيده عن) موححد (الأرض) لأن الخواب إنما يعتبر فيما يأحد المكلف به لو أقر، والعهد لو أقر نال لم يلزمه فلو ادعى عليه بحاية خطأ فلا يعتبر إقراره ، وإنما الكلام لسيده إلا لقربة طاهرة توجب قبول إقراره في كتاب الديات في عهد راك على بردون متى على أصعب صعبير فقطعها فتعلق به الصعبير وهي تدمى ويقول فعل في هذا ، وصدقه العهد أن الأرض متعلق برقته (هـ)

(وإن قال) من عليه حق لو كليل رب الحق العائب حين طاله الوكيل (أَسْرَأَنِي مُوَكَّلْتُكَ الْعَائِبُ) أو قصيته حقه (أُنْطِرَ) المدعى عليه بكمل بالمال إلى أن يعلم حقيقة الحال (إِنْ قَرُرْتُ) عيبة رب الحق، فإن بعدت قصي عليه بالدفع للوكليل ، لأنه معترف بالحق مدعيًا الإبراء أو القصاص فإن حصر

القصاص إن لم يكن مثله يحهل أن الاستحياء كالعفو يسقط القصاص وإلا فله الرجوع للقصاص بعد حلله أنه حهل ذلك

قوله [أو موححد حد] أي كرتًا أو شرب، وقوله أو تعزير أي كسب من لا يحور سه بعير ما يوححد الحد

قوله [عن العقوبة] متعلق بـ يحجب ، والمعنى أنه يتولى الخواب عن الدعوى إلى تسب عنها العقوبة

قوله [في كتاب الديات] حمر مقدم وأن الأرض مؤول بالمصدر مبتدأ مؤخر قوله [أن الأرض متعلق برقته] أي وحيثد فيحير سيده بين أن يعديه أو يسلمه في أرضه

قوله [إن قرت عيبة رب الحق] إلح التفرقة المذكورة بين العيبة القربة والعيدة هو قول ابن عبد الحكم والمصنوع لاس القاسم في سماع عسى أنه يقصى بالحق على المطلوب ولا يؤثر ، وطاهره أنه لاهرق بين كون الموكل قريبًا أو بعيداً ، ابن رشد وقول ابن عبد الحكم عدى تفسير لقول ابن القاسم

العائب وأنكر الإبراء أو القضاء حلف أنه ما أبرأ أو ما قضي، وتم الأحد فإن نكل حلف العريم ورجع على الوكيل

(ومن استتمهل) أى طلب المهلة (لدفع بية) أقيمت عليه بحق (أو لحساب ونحوه) كما لو طلب المهلة ليعتس على الوثيقة أو دفتر الحساب بينهما أو ليسأل من كان حاصراً بينهما ليكون على بصيرة في حواه بإقرار أو إنكار، (أو) طلب المدعى المهلة (لإقامة) شاهد (تأني) وأنى أن يحلف مع الأول الذى أقامه (أمهل) الطالب (بالاحتجاج) من الحاكم ولا يتقيد بحمعة (بكميل) بالمال) في جميع ما تقدم ولا يكفى حميل بالوجه إن أنى المطلوب وأما لو طلب المدعى إقامة بية على أصل دعواه وطلب من المدعى عليه حميلاً، فيكفى حميل الوجه اتفاقاً وفيها أيضاً أنه لا يحاب المدعى لحميل بالوجه، وهو الراجح كما تقدم في «الصمان» ولذا حذفناه والمصنف ذكره ههنا أيضاً

قوله [وأنكر الإبراء أو القضاء] لف ويشر مرتب

قوله [ورجع على الوكيل] أى بما دفعه له وللعريم أن يرجع على الموكل فله عريمان كما في (ح)

قوله [ومن استتمهل] إلح يعنى أن من أقيمت عليه بية بحق لشخص فطلب المهلة لدفع تلك البية أو لإقامتها فإنه يميل لأجل انقطاع حخته، والمهلة يؤجلها الحاكم ولا تحديد في ذلك عند مالك لكن بكميل بالمال

قوله [ليكون على بصيرة] متعلق باستتمهل

قوله [ولا يتقيد بحمعة] أى خلافاً لما في المدونة عن غير ابن القاسم من التحديد بحمعة، ومحل الإمهال المطلوب إن كانت بيته التى يدفع بها البية الشاهدة عليه بالحق عانة عينة قريبة كحمعة، وإلا قصى عليه ونقى على حخته إذا أحصرها

قوله [بكميل بالمال] أى يأتي به المطلوب

وقوله [إن أنى المطلوب] المناسب الطالب

قوله [لحميل بالوجه] أى ومن باب أولى حميل بالمال

• (واليمينُ في كلِّ حقٍّ) غير اللعان والقسامة يحب أن تكون من مدع أو مدعى عليه (بالله الذي لا إله إلا هو) أى بهذا اللفظ ، والواو كالتاء وأما اللعان فاليمين فيه أشهد بالله ، ولا يريد الذى لا إله إلا هو وكذا في القسامة لا يريد بها بعد قوله أقسم بالله ، وقيل يريد بها فيهما و (لو) كان الخالف (كَيْتَابِيًّا) ولا يريد شيئاً بعد ذلك وقيل يريد

قوله [واليمين] أى في المعتر لقطع الرأع وهى المتوعدة من الحاكم أو المحكم فمجرد طلب الخصم اليمين من خصمه بدون توحيه من ذكر لا يلزمه الخلف له ، فإن أطاع بها تم ترافعا لحاكم أو محكم كان له تحليله ثانياً لأن يمينه الأولى لم تصادف محلاً

قوله [في كل حق] أى مالى أو غيره سواء كان المالى حليلاً أو حقيراً ولو كان أقل من ربع دينار

قوله [من مدع] أى تكملة للصباب كما إذا أقام شاهداً واحداً ، أو كانت استطهاراً كأن ادعى على عائب أو ميت وأقام شاهدين بالحق أوردت عليه اليمين من المدعى عليه

وقوله [أو مدعى عليه] أى عند عمر المدعى عن إقامة البينة مما ادعاه قوله [أى بهذا اللفظ] أى من غير زيادة عليه ولا نقص عنه فلا يراد عالم العيب والشهادة الرحمن الرحيم ، ولا يقتصر على الاسم بدون وصفه المذكور وإن كان يميناً تكفيراً ، لأن العرص هما زيادة التحويف والإرهاب قال في التوضيح نقلاً عن الماررى المصنوع عند جميع المالكية أنه لا يكفى بقوله بالله ، فقط ، وكذلك لو قال والذى لا إله إلا هو لم يحره حتى يجمع بينهما كما في (س)

قوله [والواو كالتاء] أى كما في أنى الحسن قال (ح) لم أقف على نص في المتن فوق

قوله [ولو كان الخالف كتابياً] أو يهودياً أو نصرانياً وهذا هو المشهور قال خليل وتؤولت على أن النصراني يقول بالله فقط (هـ) أى لأنه يقول بالتثنية وتؤولت أيضاً أن الذى مطلقاً يقول بالله فقط ، لأن اليهودى يقول العبرى الله والتأويلات ثلاثة

اليهودى الذى أرسل التوراة على موسى ويريد البصرانى الذى أرسل الإنجيل على عيسى ،
(وعُلِّطَتْ) اليمين على الخالف (فى ريع ديار) فأكثر (بالقيام) .
بأن يحملها وهو قائم

(وبالجامع) للمسلم (وبمِيسْرَه عليه الصلاة والسلام) لمن بالمدينة أى عنده
لا فوقه (فقط) لا يمر غيره ، ولا نال من كعد العصر ، و(لا ناستقبال) للقنلة

قوله [وعلطت اليمين] أى وحوثاً إن طلب المخلف التعليط عما ذكر ،
لأن التعليط فى اليمين والتشديد فيها من حقه ، وإن أى من توجهت عليه اليمين مما
طلبه المخلف من التعليط عدّ ناكلاً

قوله [فى ريع ديار] أى إذا كان لشخص واحد ولو على اثنين متصاميين
لأن كلا كميل عن الآخر يلزمه أداء الجميع لا إن كان من ذكر على شخصين
واحد ، لأن التغليب لا يكون فى أقل من القدر المذكور

قوله [وبالجامع] الباء للآلة لا للطرفية لأنها تقتضى أن اليمين إذا وقعت
فى الجامع تعلط بصفات أخرى رائدة على الوصف المتقدم وليس كذلك إذا اليمين
واحدة فى الجامع وغيره ، لكن فى ريع ديار تعلط بوقوعها فى الجامع ، والمراد
بالجامع الذى تقام فيه الجمعة فإن كان القوم لا جامع لهم فقال أبو الحسن -
يحملون حيث هم ، وقيل يحملون للجامع بقدر مسافة وحوط السعى للجمعة وهو
ثلاثة أميال وثلت ، وقيل سحو العشرة أيام وإلا حملوا بموضعهم نقيه فى المعيار
وأقواها أوسطها

قوله [ومِيسْرَه] إما احتص من مِسى صلى الله عليه وسلم بهذا لقوله
صلى الله عليه وسلم «من حلف عند مِسى كادناً فليتنوا مقعده من النار»^(١) وأما
التعليط ممكة فيكون بالخلف عند الركن الذى فيه الحجر الأسود لأنه أعظم مكان
فى المسجد

قوله [لا يمر غيره] أى ولا يخص بمكان منه ، وقيل الذى حرى

(١) عن أنى هريرة قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يحلف عند هذا المِسى عند
ولا أمة على يمين آثمة ولو على سواك رطب الا أوحب الله له النار» رواه أحمد وابن ماجة
وعن حازن عن الذى صلى الله عليه وسلم «لا يحلف أحد على مِسى كادناً إلا تنوا مقعده من
النار» رواه أحمد وابن ماجة

ولا بد في اليمين من حضور الخصم فإن حلفه القاصي بغير حضوره لم تحر -
نص عليه الباقي

(كالكنيسة) للنصراني (والبيعة) لليهودي أي وإنها تعلق عليهما بهما ،
لأن القصد إرهاب الخائف ، وإن كانتا حقيقتين شرعاً
(وَحَرَحَتِ الْمُحَدَّرَةَ^(١) لها) أي لليمين سواء كانت مدعية وأقامت
شاهداً فقط أو مدعى عليها

(إلا التي لا تَحْرُحُ) أي شأنها عدم الخروج أصلاً ، كسوء الملوك فلا
تخرج للتعليق ، ولتحلف سبتها ، بأن يرسل لها القاصي من يحملها محصورة الشهود
وأم الولد كالحرة فيدن تحرح أو لا تحرح ومن شأنها الخروج بالليل فقط أو النهار
فقط أحرحت فيما تحرح فيه

* (واعتَمَدَ البات) في يمينه أي حار له الإقدام على اليمين بتأ مستنداً
(على طن قنوي أو قريية) تعيد قوة الطن ، (كحط أبية) أو أحبه ،
بأن له على فلان كذا وكسكول المدعى عليه ، وكقيام شاهد للمدعى بدين لأبيه
على المدعى عليه ونحو ذلك

به العمل أنه يحلف عند المبر حتى في غير المدية وهو قول مطرف وابن الماحشون
قاله (س)

قوله [لأن القصد إرهاب الخائف] قال في الأصل ومن تم قبل يحور بخاف
المسلم على المصحف وعلى سورة براءة ، وفي صريح ولي حيث كان لا يكف
إلا بذلك ويحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من المحور (هـ)

قوله [وحرحت المدة] أي وهي التي يرى بها محاسن القاصي المارة
للحدر أي الستر

قوله [على طن قنوي] أي وقيل إنما يعتمد على اليقين ونص ابن الخاحب
وما يحلف فيه تتأ بكنهه به طن قنوي وقيل المبر اليمين

قوله [كحط أبية] أي كالمطل إل الحاصل له برؤية حط أبية إلح وتقيد
الطن بالقوى يفيد أن الطن الضعيف كالثقل لا يحور الاعتماد عليه ، بل اليمين به
عموس كما تقدم في باب اليمين ، ومفهوم قول المصحف البات أن من يخاف على نهي

(١) المدة المحجونه والحدر هو الستر ، بوضع في حجاب الست يحجب وراه المحدثات من النساء

* (وَيَمِينُ الطَّالِبِ) أى المدعى (أَنْ لَيْسَ) عنده (فِي دَمْتِهِ كِذَا ،
أَوْ لَقَدْ وَفَعَلَ كِذَا) كَقَتْلِ عَدِي أَوْ دَابْتِي أَوْ تَلَفِ مَالِي حَيْثُ أَقَامَ شَاهِدًا فَقَطْ
• (و) يَمِينُ (المطلوب) أى المدعى عليه (ماله عندي كذا) - أى
ما ادعى به المدعى -- (ولا شيء منه) ولا بد من هذه الريادة لأن المدعى ،
مائة مثلاً مدع بكل حرة من أحرائها وحق اليمين بنى كل مدعى به
(وَيَسْقَى) الخالف (السَّيِّئَ وَغَيْرَهُ إِنْ عُسِيَ) من المدعى ، فإذا ادعى
عليه مائة من قرص أو بيع حلف ماله على مائة ولا شيء منها ، لا من قرص
ولا غيره ، أو لا من بيع ولا غيره فإن لم يعين سماً كفاه بنى المدعى به نحو
ما له على مائة ولا شيء منها
(فإن) كان المطلوب (قصي) ما عليه من الدين وحده المدعى وأراد تحليمه
(نَسَى) الخالف يمينه ماله على كذا (و) لا شيء منه (يحب قَصَاؤُهُ الْآنَ)
لأنه قد قصي ما كان عليه

العلم يعتمد على الظن وإن لم يقو بل وعلى الشك
قوله [وحق اليمين بنى كل مدعى به] أى ولا يتأتى ذلك إلا بريادة قوله ولا شيء
منه لا بمجرد قوله ماله عندي كذا ، لأن إثبات الكل إثبات لكل أحرائه وبه ليس
نمياً لكل أحرائه ، وقد يقال العرة بنية المحلف وبيته بنى كل حرة من أحرار
المدعى به وحيث فلا يحتاج لقوله ولا شيء منه ، فالأولى أن يقال إن القصد هنا
ريادة التشديد على المدعى عليه ، فإن أسقط ولا شيء منه وحب الإتيان بها
مع القرب وإعادة اليمين بتمامها مع البعد
قوله [إن عن من المدعى] أى سواء ذكره المدعى بدون سؤال عنه أو
بعد أن سأله عنه الحاكم

قوله [فإن كان المطلوب قصي ما عليه] إلح حاصله أن من تسلف من
رحل مالا وقصاه له بغير بنية تم قام صاحب المال وطلبه فأبكر وقال لا شيء لك عندي
وطلب أن يحلله أنه ما تسلف منه ، فإنه يحلف أنه ما تسلف منه ويؤى سلفاً يحب عليه
الآن رده ويرأى من الإثم ومن الدين ، وأما لو قال له حين طلبه منه رددته عليه
لزمه وكان عليه إثبات الرد فإن قلت اليمين على بنية المحلف ونية المحلف أنه ما تسلف

(وَحَلَفَ) من دفع لغيره دراهم أو دنانير ديباً عليه أو سلفاً لطالبه أو نحو ذلك فادعى أحدها أنه وحدها أو بعضاً منها معشوشاً أو وحدها ناقصة (في العيش على بمعنى العلم) لا الت بأن يحلف ما دفعت إلا حيدة في علمي ولا أعلم فيها عثاً

* (و) يحلف (في السَّقْصَرِ سَتّاً) بأن يحلف ما دفعته لك إلا كاملة

وإن نكل عزم ولا يكفي الحلف في النقص على معنى العلم

* (وإن نسكَلَ) المدعى عليه حيث توحوت اليمين عليه (في مال) وما يثول إليه ، كحيار وأحل (استحقّه الطالب) أي وإن الطالب يستحق ذلك المال (به) أي بالكل (وباليمين) معاً بأن يحلف الطالب بعد نكل المطلوب أن لى عنده كذا (إن حَقَّقَ) على المدعى عليه الدعوى

منه أصلاً فقتضاه أنه يأتى بتلك اليمين ولا تنفعه بية وأحيت أن اليمين هنا ليست على بية المحلف لكونها ليست في مقابلة حق باعتبار ما في نفس الأمر، وولم اليمين على بية المحلف فيما إذا كان للمحلف حق في نفس الأمر

• تسيه إن ادعت أيها المدين أنك قصيت الميت حقه وأنكر الورثة ذلك لم يحلف منهم إلا النال الذي يطل به العلم، وإن نكل حلفت أنك وفيت وسقط عنك ما بالاكل فقط ، وأما من لم يطل بهم العلم أو لم يكونوا بالعين عند الموت فحقهم ثابت على المدين لا يبرأ منه إلا بسية ويمين ، وأما لو ادعى شخص على ورثة ميت أن له عليه ديباً ولا بية له به فالحكم أنهم إن علموا به وحب عليهم قصاؤه من تركته بعد يمين القصاء من رب الدين أن حقه نال إلى الآن، وإن لم يعلموا به حلفوا على عدم العلم إن ادعى عليهم العلم وإلا فلا، وإن ادعى عليهم فلم يحدوا كان من أفراد ما تقدم في قوله وإن لم يجب حسن وأدب ثم حكم بلا يمين

قوله [ويحلف في النقص سَتّاً] تقدمت هذه المسألة وإما ذكرها هنا لمناسبة القصاء والشهادات ، وطاهره أنه يحلف في النقص المذكور سَتّاً سواء كان صبراً أم لا ، وطاهره أن نقص الورد كنقص العدد وهذا في المتعامل به ورثاً ، وأما في المتعامل به عدداً فنقص الورد كالعش على المعتمد، وهذا التفصيل طريقه ابن القاسم ، وقال غيره هذا التفصيل إن كان الدافع غير صبري، وأما لو كان صبرياً

(ولأ) يحقّ الدعوى على المدعى عليه بأن كانت دعوته عليه دعوى اتهام (مُحَرَّرٌ) أى فالتّال يستحق ما ادعاه بمجرد نكول المدعى عليه ، لأن دعوى الاتهام لا تردّ على المدعى

* (وليسَ الحاكِمُ) للمدعى عليه (حُكْمُهُ) أى حكم النكول ، أى ما يترتب عليه فى دعوى التحقيق أو التهمة ، بأن يقول الحاكِم له فى دعوى التحقيق إن نكلت عن اليمين حلف المدعى واستحق ما ادعاه ، وفى الاتهام إن نكلت استحق المدعى ما ادعاه عليك بمجرد نكولك وهذا البيان شرط فى صحة الحكم كالإعداد فى محله

* (ولا يَمْكَنُ) من توجّهت عليه اليدين من مدع أو مدعى عليه (مبها) أى من اليمين (إنْ نَكَلَ) مبها بأن قال لا أحلف ، أو قال لحصمه أحلف أنت وحد ما تدعيه ، تم قال أنا أحلف وأما لو الترمها ابتداء وقال أحلف ، تم رجع وقال لا أحلف ، وأزاد تخليف حصمه فله ذلك ولا يكون رجوعه عن اليمين بعد الترامها موحاً لعدم ردها على حصمه هذا معنى قوله

فإنه يحلف على الت مطلقاً لا فرق بين نقص العدد والورن والعش ، وظاهر (ح) فى باب البيع اعتماد هذا التانى ، ومحل هذا إن قصصها على سبيل المفاصلة ، وأما إن قصصها ليربها أو ليربها فهو مصدق لأنه أمين

قوله [لأن دعوى الاتهام لا ترد على المدعى] أى على المشهور

قوله [وليس الحاكِم] أى وكذلك المحكم

قوله [شرط فى صحة الحكم] أى خلافاً لم قال باستحقاقه ، ومحل كون الحاكِم أو المحكم يطلب بالناس المذكور إذا لم يكن يعرف أن المدعى عليه يعرف هذا الحكم وإلا فلا بطاب البيان له

قوله [من مدع أو مدعى عليه] فالأول كما أو وحد المدعى شاهداً وامتنع من الحلف معه وطلب تخليف المدعى عليه ، والثانى كما لو عحر المدعى عن البية وطلب اليمين من المادعى عليه فكل وقال لا أحلف

وقوله [إن نكل] أى عند السلطان أو القاصى أو المحكم ولا عرة سكوته

عند الحصم

« بحلاف مدع الترمها » إلح أى أو مدعى عليه الترمها ثم رجع
 * (فإن سكت) من توحته عليه اليمين (رمسًا) من غير إظهار نكول
 (فله الحليف) ولا يعد سكوته نكولا

• ثم انتقل يتكلم على الحيازة فى عقار أو غيره

والخائر فى كل ، إما أحصى غير شريك ، وإما شريك ، وإما قريب فقال
 (وإن حار أحصى غير شريك) فى الشيء المحار (عتقارًا) مفعول « حار »
 والحيازة وضع اليد على الشيء والاستيلاء عليه (وتصرف) فيه بهدم أو ساء
 أو هبة أو صدقة أو ررع أو عرس أو إبحار أو بيع أو قطع شجر ونحو
 ذلك والتصرف فى الرقيق بالعتق والكتانة والتدبير والوطء ونحو ذلك ، وفى التباين
 ريادة على ما تقدم مما يأتى فيه باللس والتقطيع وفى السدواب بالركوب

قوله [فإن سكت] أى وأولى لو طلب المهلة ليتروى فى الإقدام عليها
 والإححام ، ثم طلب الحلف بعد ذلك

قوله [ثم انتقل يتكلم على الحيازة] هذه المسألة تعرف بمسألة الحيازة
 وإنما ألحقوها بالشهادة لأن فى بعض أنواعها ما تسمع فيها النية ، وفى بعضها ما لا تسمع
 فيها وربما يذكرونها مع الأقضية لأن بعضها يقع فيه القضاء

قوله [والخائر فى كل] إلح أى فتكون الأقسام ستة وسيوضح تفصيلها ،
 وهذا يقطع الطر عن كون القريب شريكًا أو غير شريك وإلا فتكون الأقسام ثمانية
 قوله [غير شريك] أى للمدعى

وقوله [وتصرف] أى بواحد من التسعة التى ذكرها المصنف فى العقار
 قوله [بهدم أو ساء] أى كثيرين لغير إصلاح لاله أو كانا يسيرين عرفًا
 قوله [ونحو ذلك] أى كفتق عين أو إحراء بهر

قوله [والصرف فى الرقيق] إلح حروح عن موضع المصنف فحق تصرفات
 الرقيق وما بعده تذكر عند قوله وغير العقار

قوله [ونحو ذلك] أى كالهبة والصدقة والبيع
 قوله [مما يأتى فيه] أى كالبيع والهبة والصدقة والإبحار
 قوله [بالركوب] أى ريادة على ما تقدم

ونحوه (ثم ادعى) على الخائر (حاصراً ساكتاً بلا مَنَاصِع) له من التكلم (عَشْرَ سِينٍ) معمول لـ «حار» وما بعده إلا أنه لا يشترط في التصرف أن يكون في جميعها ، وكذا التصرف بالبيع ونحوه كالهبة لا يشترط فيه الطول المذكور أحداً مِمَّا سَأَلَنِي قَرِيباً (لم تُسْمِعْ دَعْوَاهُ وَلَا يَسْتُهُ) التي أقامها على دعواه واستحققه الخائر لقوله صلى الله عليه وسلم « من حار شيئاً عشر سِينٍ فهو له » وفي المدونة الحيازة القاطعة لا يحتاج معها ليمين أي من الخائر

وهذا في محض حق الآدمي وأما الوقف فتسمع فيه البينة ولو طال الرمن وكذا إن كان المدعى - عائلاً أو كان حاصراً ومعه من التكلم مانع - فإنها تسمع دعواه وبينته

ومحل عدم سماع بينة المدعى مالم يكن الخائر مشهوراً بالعداء والعصب لأموال الناس ، فإن الحيازة لا تسمعه كما في النقل عن ابن القاسم ثم أشار إلى حيازة الشريك بقوله (كشريك) في العقار المحار (أحسب حاراً فيها) أي في العشر سِينٍ (إن هَدَمَ) الخائر (أو بى)

وقوله [ونحوه] أي من سائر العلل كالطحن والدرس

قوله [حاصر] أي بالبلد بمعنى أنه لم يحف عليه أمر ذلك الخور لقرنه منه ، وأما لو كان حاصراً وهو غير عالم فله القيام إذا أثبت عدم علمه قوله [ساكت] مفهومه لو نارع لم يسقط حقه

قوله [عشر سِينٍ] تحديد الحيازة في العقار بالعشر نحوه في الرسالة ، وعراه في المدونة لربيعة ، قال ابن رشد وهو المشهور في المذهب ، ولابن القاسم في الموارية ما قارب العشر كتسع وثمان كالعشر ، وقال مالك يحدد باحتهاد الحاكم قوله [ومعه من التكلم مانع] من العذر المانع الصعر والسفه فلا تعتبر فيه مدة الحيازة إلا بعد رواهما بخلاف جهله أن الحيازة تسقط الحق وتقطع البينة فإنه لا يعدل بذلك الجهل

قوله [إن هدم الخائر أو بى] أي وشريكه حاصر ساكت عالم بالتصرف من غير مانع له من التكلم

وكذا إن عرس أو قطع الشجر ، فلا تسمع دعوى المدعى ولا بيته وهذا في الفعل الكثير عرفاً فهدم شيء يسير أو ساؤه مما لا بد منه عادة ، كمرن أو عرس أو قطع شجرة ونحوها لا يعتبر

(وفي القريب ونحوه) كالموالى والأصهار على أطهر الأقوال (مطلقاً) شريكاً أو غير شريك (ما راد على أربعين سنة) لا الأربعين فقط على الأرجح (إلا الأب وإنه فيما) أى فلا حيازة بينهما إلا برمن (يهلك فيه البيات) عادة (ويستقطع) فيه (العليم) بحقيقة الحال ، والخائر يهدم ويبنى ، كالمستين

قوله [وكذا إن عرس أو قطع الشجر] أى نادر أو أرض وأولى من تلك الأربعة البيع والهبة والصدقة ، فحالف الشريك الأحمى الذى لم يكن شريكاً من حيث إن الشريك لا يعد حائراً إلا بأحد تلك الأمور السبعة بخلاف الأحمى الغير الشريك فيعد حائراً بالتصرف بهذه السعة أو غيرها مما ذكره الشارح فيما تقدم قوله [على أطهر الأقوال] حاصله أن المولى والأصهار الدين لا قرابة بينهم فيهم ثلاثة أقوال كلها لاس القاسم ، الأول أنهم كالأقارب فلا تحصل الحيازة بينهم إلا مع الطول حداً بأن تريد مدتها على أربعين سنة ، وسواء كان التصرف بالهدم أو البناء ، أو ما يقوم مقام كل منهما ، أو كان بالاستغلال بالكرأ أو الانتفاع بنفسه سكى أو ررع الثانى أنهم كالأحباب غير الشركاء فيكفى فى الحيازة عشر سنين مع التصرف مطلقاً بهدم أو بناء أو إحارة أو استغلال أو سكى أو ررع الثالث أنهم كالأحباب الشركاء فيكفى فى الحيازة عشر سنين مع التصرف بالهدم أو البناء أو ما يقوم مقامهما كعرس الشجر أو قطعه وناقى السعة لا باستغلال أو سكى أو ررع

قوله [ما راد على أربعين سنة] فى (عب) ما لم يكن بينهم عداوة وإلا فالأحباب الشركاء تكفى الحيازة عشر سنين مع التصرف بواحد من سعة أمور قوله [إلا الأب وإنه] حاصله أن الحيازة بين الأب وإنه لا تثب إلا إذا كان تصرف الخائر منهما مما يعيت الدات أو كان بالهدم أو البناء أو ما ألحق بهما وطالت مدة الحيازة حداً كالمستين سنة ، والآحر حاصر عالم ساكت المدة فلا مانع له من التكلم

سنة فأكثر ، والآحد حاصر ساكت بلا مانع هذا كله في حيازة العقار

• (وعبرُ العقار) من العروص والدواب والرقيق والحيازة (في القريب) فيه (الريادة على عَشْرٍ) من السنين ولا يكفي العشر مع الحصور والسكوت بلا مانع (وفي الأحصَى) ما رآد على الثلاث) السير مع التصرف فيما حازه ، والآحر حاصر ساكت فلا كلام له بعد ذلك ولا تسمع له دعوى

* (إلا الدانة) في ركوب ونحوه (وأمة الخدمة) تستخدم للأحصى غير الشريك (فالسَّتَانِ) فقط يكون حيازة ، ولا تسمع بعدهما فيهما دعوى مدع حاصر ساكت بلا مانع وأما الثوب يلس فالعام فقط وأما أمة الوطاء

قوله [هذا كله في حيازة العقار] أى ما تقدم من التمهيل من أول مسألة الحيازة إلى هنا

قوله [والحيازة في القريب] طاهره شريكاً أو غيره أنا أو غيره

قوله [فيه] أى في غير العقار من عروص ودواب ورقيق

قوله [ما راد على الثلاث] طاهره كان شريكاً أو غير شريك

قوله [مع التصرف فيما حازه] أى بالتصرف في الرقيق بالعتق والكتابة والتدبير والوطء ونحو ذلك من هبة أو صدقة ، وفي الثياب بالنس والتقطيع والهبة والصدقة والبيع والإيجار ، وفي الدواب بالركوب والهبة والصدقة والبيع والإيجار ونحو ذلك

قوله [إلا الدانة] هو وما عطف عليه مستثنى من قوله وفي الأحصى ما راد على الثلاث

قوله [للأحصى غير الشريك] المتبادر منه رجوعه للدية وأمة الخدمة وتقييده بغير الشريك يعيد أن الأحصى الشريك لا يعد حائزاً في الدانة وأمة الخدمة إلا بالريادة على الثلاث سنيين مع التصرف

قوله [وأما الثوب يلس فالعام] طاهر كلامهم أنه مخصوص بالأحصى غير الشريك أيضاً

فتموت بوطئها بالمعل مع علم ربها وسكوته بلا عذر وكذا البيع والهبة والصدقة ،
إلا أن البيع يحرى على بيع المصولى الآتى

(ولا حَيْسَارَةَ) فى شئ من عقار أو غيره (إن شَهِدَتْ) البينة للمدعى على
واضع اليد (بإعارةٍٍ وبحوها) كإحارة وعُمُرى وإحدام ومساقاة فتسمع تلك
البينة ويقضى للمدعى مقتضى الشهادة والإقرار من واضع اليد بذلك كالبينة بل
أقوى ومحل سماع البينة ما لم يحصل من الحائر محصرة المدعى وسكوته بلا عذر
مالا يحصل إلا من المالك كالبيع والهبة والصدقة ، وإلا فلا تسمع ، كما يؤخذ مما
يأتى بعده وهو قوله

(وإن نَصَرَ عَيْرُ مالِكٍ مطلقاً) قريباً أو أحمساً ، شريكاً أو لا (بهبةٍ
أو كتابةٍ أو بحوها) كصدقة وعتق وبيع (وهو) أى المدعى (حاصرٌ) حين
التصرف (عَالِمٌ) به (لم يُسْكِرْهُ) مع تمكنه من الإنكار (مَصِّى) فعل غير
المالك و (لا كلامَ له) أى للمالك

* (وله) فى البيع محصوره وسكوته بلا مانع (أحدُ ثَمَنِ المبيعِ) لأن حضوره
مع سكوته بلا مانع إحد من إقراره بالبيع (إن لم يَطْلُ كَسَسَةِ) فإن مصى
العام فلا ثمن له أيضاً ولعله إن قبضه المصولى وأما لو باعه لأحل — كالعام —

قوله [فتموت بوطئها] أى مطلقاً كان الواطئ لها أحمساً أو غيره لما يلزم
عليه من إعارة المروح لو بقيت

قوله [وكذا البيع والهبة] أى مثل وطء الأمة كما سيأتى التصريح بذلك
قوله [بإعارة] إلح حاصله أن محل ثبوت الحيازة فى جميع ما تقدم والتفاصيل
المتقدمة ما لم يتب أن المالك أعارها للحائر أو آجرها أو أكرمها أو أخدمها إن كان
رقيقاً أو ساقاها إن كان ستاناً ، وأولى من ثبوت البينة لإقرار الحائر بذلك ، وإلا فهو
ناق على ملك المدعى إلا بتصرف بهبة أو كتابة أو صدقة أو عتق أو بيع ، والآحر
حاصر عالم ساكت من غير مانع إلا أنه فى البيع يحرى فيه قوله ، وله أحد ثمن
المسع إلح

فلربه قصبه بعد الأحل قال ابن رشد وتحصل الحيازة في كل شيء بالبيع والهبة والصدقة والعق والكتابة والتدبير والوطء ولو بين أب وأمه ولو قصرت المدة ، إلا أنه إن حصر مجلس البيع فسكت لزمه البيع وكان له التمس وإن سكت بعد العام ونحوه استحق البائع التمس بالحيازة مع يمينه وإن لم يعلم بالبائع إلا بعد وقوعه فقام حين علم فله أحد حقه وإن سكت العام لم يكن له إلا التمس ، وإن لم يقم حتى مضت مدة الحيازة لم يكن له شيء واستحقه الخائر ، وإن حصر مجلس الهبة والعق فسكت لم يكن له شيء ، وإن لم يحصر ثم علم فإن قام حينئذ كان له حقه . وإن قام بعد العام فلا تنى له

واحتل في الكتابة هل تحمل على البيع أو على العتق ؟ قولان (اه)
وأما الديون الثابتة في الدسم فقبيل يسقطها موصي عتريين عاما مع حضور رب الدين وسكوته ، وهو قول مطرف وقيل موصي ثلاثين

قوله [فلربه قصبه بعد الأحل] أى ما لم يسكت عاما بعد حلول الأحل
قوله [قال ابن رشد] قصده تلك العبارة الاستدلال على ما تقدم فليس
مكرراً

قوله [في كل تنى] أى يصلح لذلك الشيء العارض
قوله [استحق البائع التمس] أى ما لم يكن مبيعاً لأحل فلا يصره إلا موصي
عام بعد حلول الأحل

قوله [فله أحد حقه] أى ينقص البيع أو إمصائه والمطالبة بالتمس
قوله [وإن سكت العام] أى بعد العلم
قوله [حتى مضت مدة الحيازة] قال في الأصل فإن كان عائناً فله الرد بعد حضوره وعلمه ما لم يمض عام ، فإن مضى فليس له الرد وله أحد التمس ما لم يمض ثلاثة أعوام من البيع وإلا سقط حقه منه أيضاً ، كذا ذكرنا فتأمل (اه) فلعل هذا معنى قوله هنا وإن لم يقم حتى مضت مدة الحيازة لم يكن له تنى إلح .
قوله [فإن قام حينئذ] أى دون العام
قوله [وقيل موصي ثلاثين] هو قول مالك

وقيل لا تسقط محال ، وقيل غير ذلك إلا أن القول بأنه يسقطها مضي
الستين بعيداً ، والأظهر الرجوع في ذلك للاحتياط في حال الرمس والدين والناس
والله أعلم

قوله [وقيل لا تسقط محال] هذا هو الذي احتاره ابن رشد في البيان ،
وبصه إذا تقرر الدين في الدمة وثبت فيها لا يبطل ، وإن طال الرمان وكان ربه حاصراً
ساكتاً قادراً على الطلب به لعموم خبر « لا يبطل حق امرئ مسلم وإن قدم »
(اه) واحتار هذا القول التوسعي والعريبي

قوله [في حال الرمس والدين والناس] أي فيعمل بقرائن الأحوال فتشأن
العي يمهل أحياه الرمس الطويل وشأن الفقير المحتاح لا مهلة عبده ولا سيما إن كان من
عليه الدين غير صاحب والله أعلم

في أحكام الحماية على النفس أو على ما دونهما^(١)

من طَرَفٍ أو غيره، كمَوْصِحَةٍ عَمْدًا أو خطأ، وما يتعلق بذلك من قصاص وغيره

إِنَّمَا أَتَى الْمُؤَلَّفُ بِهَذَا الْبَابِ إِثْرَ الْأَقْصِيَّةِ وَالشَّهَادَاتِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَسْعَى لِلْقَاصِي أَن يَبْطُرَ فِيهِ أَوَّلًا لِأَنَّهُ أَوْكَدَ الصَّرُورِيَّاتِ الَّتِي يَحِبُّ مَرَاعَاتِهَا فِي جَمِيعِ الْمَلَلِ بَعْدَ حِفْظِ الدِّينِ وَهِيَ حِفْظُ النَفْسِ وَفِي الصَّحِيحِ « أَوَّلُ مَا يَقْصَى بِهِ بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ » وَلِهَذَا يَسْعَى التَّهَمُّ بِشَأْنِهَا

قوله [على النفس] أى الدات برمتها

وقوله [من طرف] بالتحريك كقطع يد أو رجل أو فؤء عين وهو وما عطف

عليه بيان لما

وقوله [كموصحة] تتميل للغير

قوله [عمدًا أو خطأ] تمييز للحماية أى من جهة العمد والخطأ

قوله [وما يتعلق بذلك] اسم الإشارة يحتمل أن يعود على الحماية على

النفس وما دونهما ويحتمل أن يعود على العمد أو الخطأ وكل صحيح

وقوله [من قصاص أو غيره] بيان لما

قوله [وغيره] أى كالدية والصلح والعفو والحكومة

(١) للمقارنة بين نظام الحمايات الإسلامى ومقارنه فى القانون الحديث ، نس أن القانون

الحديث يحدد الحرائم وأركانها ويميع العقاب الحائى على ما عداها ، وذلك صيانة لمدأ الحرية الشخصية ، وأحدًا بمدأ « لحرمة ولا عقوقه الا نص » وهو مدأ تحص عليه جميع الدساتير الحديثة ولا تكاد نطالع أحدها الا ويحدد هذا النص بحرفه سما لا يأخذ النظام الإسلامى بذلك

وأصل هذا المدأ هو الحماية من تعسف السلطة التعمدية ، وقد كان الأحكام قدما بمصنوع

حررات الناس، فيصدرون الاوامر بحسبهم أو ر بما قتلهم ومصادرة أموالهم بدون تحقق ولا حريمه معروفه وكان الواحد منهم تلقى فى عذاب السجون طول الحياه حتى يساء الناس وينقص دمه ، فى السجن =

= دون حرية محددة ولا أمر معروف ، فرما فعل الحاكم ذلك لمصب وقتي أو طمعا في نصص ماى يده ، كأمراة حملته أو قصر مبيف أو غير ذلك وقد أدى ذلك إلى أن ثار الناس على هذا الظلم والظلميان فلما كان عهد الملك حون الثاني في بريطانيا عام ١٢١٥ ثار الناس عليه وأخذوا عليه عهدا سمي العهد الاعظم (ماحا كاريا) ومن أهم نصوصه أنه لا يجوز إلغاء القصص على أحد أو حسسه أو توقيع عقوبة عليه إلا بعد تحقق عادل وأمر محدد يسب إليه وكذا نص إعلان حقوق الإنسان الذي أصدرته الثورة الفرنسية ١٧٨٩ على أنه لا عقوبة ولا حرمة إلا نص وسميت هذه الحماية الحائية باسم حماية « الحرية الشخصية » ، وصار اسم الحرية الشخصية محصفا بعدم اتحاد إجراءات حمايته ضد أحد الأفراد إلا في حدود القانون لحرائم محددة نصها ، وبحيث يكون وزن العقوبة وتقديرها في حدود ما ينص عليه القانون ولا يترك ذلك لإطلاق القاصي وقد سمى هذه الأفكار - بعد إنرام العهد الاعظم أمام الملك حون المذكور - بسب مقالته فلاسفة القرن الثامن عشر من أن المجتمع قد تكون نيحة لعهد حماعى Contrat social أنبره الناس وبما سبهم فإن الإنسان كان في الاصل - في حالته الطبيعية - مطلق الحقوق والملكية في كل شيء ، فلما عت حاحه الاحتياج تعاقد الناس على أن يتارلوا عن بعض حرياتهم لحفظوا لانفسهم باقيها بصفة مطلقة ، فإذا احساح الامر إلى تارل حديد وبعبيد للحرية فإن ذلك يحب أن يتم بالارادة العامة أى موافقه الجميع ، وهو أمر متعذر مادنا ، إلا أنه يتم بواسطة نواب يسحبهم الشعب ويسكون مهم مجلس شعبى يمارس السلطة التشريعية - فكون اصافه قود على الحريات من حديد عن طريق هذه المجالس ، ونعاون بصدرمها ، أى يكون بالنعاون بمعاه الشكل Loi au sence materiel ، وليس بمعاه العام ، أى بقواعد تنظيمية مطلقة ، ولكن يجب أن نصدر النعاون من المجلس الشعبى بالذباب ناعساره الحائر للسلطة الشريعة طما لأصول ذلك النظام ، وبصدره المجلس في شكل النعاون ، فان لم تكن الامر كذلك فان العمونه تكون غير مشروعه ، فلا يجوز تعريض عقوبات في أى نوع ممصى اللوائح الإدارية ، واستثنى من ذلك عهوه المخالفه (كالعرامه إلى ما نوارى حيباً مصرياً أو الحس مما لا نرد على أسوع) فإنه يجوز لمصص أنواع اللوائح أن نصص عليها مع حلاف حول ذلك

وصان حماه الحره الشخصة المذكور نكملة تنظم دقيق للإجراءات الحائية فهذه الإجراءات من قصص وتعتش وحس ونحوها لا يصح انحادها إلا بواسطة السلطة القضائية وتحت إشرافها فإذا اصطر الحال لانحاد إجراءات هوريه كما في حالة اللبس ، فإنه يجوز لما نسمه لرحال الصلطة القضائية Police judiciaire انحاد ذلك بشرط العرص فوراً على البيايه العامه وهي الى نمرر حس المهم لأمد لاتريد عه ، وبعد ذلك لا يكون تحديد الحس إلا بأمر من القاصي والصلطة القضائية مشعه من الصلط Police وبعاها ماتحد للمحافظه على الأمن وحصصت نأها قضايه لانها تتم في الحال الذى محصص نه القضاة دون غيره وهو المحافظه على الحرية الشخصية وحمايتها فهي اذن سلطه ناط نصص المواطنين

المعويين ويكون العرس بها اتحاد التدابير التي تتمثل بالحرية الشخصية والتي تتم تحت اشراف الصطية القضاية وهذه الصمة - صمة الصطية القضاية - تسع على الموطفين المذكورين (ممتصى القانون وممعا الشكل السابق) ، لا ينفصلها أحد إلا بص القانون وهي معترف بها طمعا لطم الإحراءات الحائية لبعض رجال الشرطة كالصايط وصمهم ، وليس لأى رجل من رجال الشرطة فى أغلب القوانين ، كما يمترف بها - بقانون - للمعتشين الذين يقومون على مراقبة الصط الإدارى Police administratif أى المحاطة على الأمن والسكنية والصحة العامة وبحوها فى المحال الإدارى سمو إحصاع بعض النشاط - كالحال العامه والحطرة والمصره والصحة والنفل الخاص - لظلم الترحيص والمعتيش مما يتطلب إسراع صمه الصطية القضاية هؤلاء المعتشين ليسر لهم دخول المحال لمعتيشها وتحرير المحالعات

ومن الواضح أن النظام الإسلامى لأأأأ ممدأ تحديد المعونة والحرمه إلا فى الحدود ، كالفعل وأخرأة والسرفه والذنف وشرب الخمر فهذه الحايات محددة فى أركانها وفى عقوبتها وأما وما عدا ذلك فإن للعاصى مطلق سلطه التعريف بالمعونه المناسه حسب كل حاله على حدة وقد أأحه بعض رجال الفقه الحدث - وحاصه فى إيطاليا - إلى تحييد هذه الطريقه لأن الواقع هو أن المحال الحائى هو محال أقماعى تحت تلعب فيه الظروف الذاعه إلى الحرمه دوراً أساسياً ، إدرما يكون ارتكأب الحرمة نبيحه لميل طبيعى فى الإنسان فلا يكون مسئولاً لنسب ذلك وإما سجد معه لإحراء علاهى - كالمريص تماماً - بقصد تعويمه وحماة الناس من شره ، فمكره الانعام والتسكيل ليست مناسبة هذا النوع من المحرمين وكذا قد يكون محرماً بالعاطفه لسرعه تأثيره وأندفاعه فهذا الحمى - وإن لم يكن ميلاً بالطبيعة للشر - عذريجب تعديره عند توقيع المعونه وكذا قد يكون محرماً بنسب اليه والظروف سؤأه فى نية إأرامية ولد ونشأ فيها فصار مشعاً بأن الإأرام هو الوسيله الطبيعى فى الحياه وإنه إنما يدافع عن كيانه الطبيعى بذلك ، لانه إن لم يظلم الناس يظلم أو أنه صار محرماً بالمصادفه لوجوده فى مرق اصطره اضطراراً لارتكأب الحرمة ولذلك فقد رأوا أن تحديد المعونه ووربها بمعرفه الشارع وفرض هذا الوزن على العاصى وحرماته من التقدير المطلقى وربها لا يوافق الاصول الحائية وهذا حق بلا شك ، وان كانت التشريعات الوصمه بواجبه بإأأأه الفرصة للعاصى للتحصيف مراعاة لظروف الزلف بأن نزل بالمعونة درجين (فى أغلب التشريعات) فان كان مقرر لها الاشعال الشافه المؤقته نزل بها إلى الحسن فقط ، فينزل بها من درجه الاشعال الشافه المؤقته إلى درجه السحن ثم الحسن، كما أأبح له الحكم بوقف النصد ساملاً أو غير شامل للأأأأ الحائيه . وتقرر القانون بعض ظروف للتحصيف كحالة قبل الروح روحه [ومن يحده معها ملسس نالربا (صول الفعل) أو يقرر المعو عن الحرمة

²² كسرقه الا ان أناه فكل هذه الوسائل وسط بين النصد البام للمعونة والإطلاق اطلاقاً ناماً

وهذه الوسائل وان كانت بلاسلك مسمساً للنصاء وما يصادفون فى العمل من طرف نسوآب الخروح على الحدود التى رسمها الشارع للمعونه [، إلا أنها لا ممد إلى حد العفأ على حرائم لم نص عليها الشارع ،

مأركابها المحددة فى القانون إذ أنه لا يستطيع أن يعطى العمل وصفه القانونى كحرمة معاقب عليها إلا تتوافر أركانه القانونية التى تجعله حرمة بدون ذلك لا تتكون منه حرمة ولا يتيسر العقاب عليها وإزاء هذا الحمود فإنه قد تعرض على القاصى أفعال لا يمكن تحريمها وإن بدا فيها العدوان والإحرام وأصحاً وأذكر من ذلك أن شحصاً صط فى فرنسا ندخل المطاعم ، وبعد الاكل يجلس بعض أدوات الطعام كالملاقق ونحوها ، ويعرض أمره على القضاء تين أن هذا العمل لا يدخل تحت أى حرمة من الحرائم المنصوص عليها فى القانون ، فهو ليس سرفة لأن الاشياء سبق أن سلمت إليه ، وليس حياته أمانه لأنها لم تسلم إليه معقد من عقود الامانه المحددة فى القانون كالوكالة ونحوها ، وذلك لم يعاقب ذلك الشخص برفع ثبوت الفعل عليه ، واصطر المشرع إلى إصدار قانون خاص بالعقاب فى هذه الحالة وكذلك اصطر الأمر إلى إصدار قانون يعقاب من يصدر شيكاً بدون رصيد وإلحاق هذه الحرمة بحرائم النصب لأن الشيك هو فى الواقع أداة للوفاء كالقود سواء سواء فإن أومهم به شخص ولم يكن عن حقيقة فقد ارتكب ما يشبه النصب ، وإن لم تتوافر فيه الأركان القانونية للنصب وإزاء ذلك كله فإن تنفيذ سلطه القاصى فى أنواع الحرائم يؤدى إلى مثل هذه الساقصات التى تؤدى إلى إفلات المفسدين

والشريعة الإسلامية تطلق للقاصى فى سلطه التعرير فى أنواع الحرائم وفى مقدار العقوبة فهو غير ممد فى تقريره لاصصوص تحدد الحرائم بأنواعها ولالعقوبات بمقدارها بل ان الركن العام الوحيد هو محالته مقاصد الشارع ، وهى الى بمد بها الجماعة الإسلامية كلها بمصد الإصلاح ودوره المفاد وهو نظام يأسب تماسك الجماعة الإسلامية على الخير والامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والظر إلى الولاية العامة بأنها احصصاص مفسود منه الإصلاح ، وهى والرعاية الانونه سان يجمعها كلها فوله صلى الله عليه وسلم « كل كلم راع وكل كلم مسول عن رعبه » فإن الإسلام لم يشأ فى حوسو الوطن بالسلطه والقاء الصود عليها حشيه النصف ، وإنما نشأ فى حوالعاون والتكامل بين الحاكم والمحكوم - فهذا أصاً من أبواب التصامن الاحجاعى - حتى إن السلطان ولى من لاولى له من صميف وسم ، وهذا التعاون يقتضى المرونه فى ولانه الإصلاح نعم لس الى الحد الذى يحشى منه على الحرته الشخصية فان ذلك لا ندرك إلا بنظام قصائى ميين وسلطه عامه واعية مشعنه بالاصول الإسلامية ، ولا شك أن اقساس بعض الضمانات الحدنه لحماية الحرته الشخصية هو أمر نوافى المفاسد الشرعيه لما فيها من حمط النفس وأهم منه إصلاح النينه ذاتها وب الروح الإسلامية فيها فكما فلما لا تصلح أحكام الإسلام إلا لشتها ولاساقى تطعيمه تطفهاً حريثاً لعوله تعالى « أمؤمنون بعض الكساب وتكفرون ببعض فما حراء من يفعل ذلك مكم إلى حرى فى الحياه الدنا ونوم الصامة نردون إلى أشد العذاب » فالإسلام لا يطنق على وجهه إلا فى نيه إسلامه ونوسائل اسلامه حالصه والا كثر المآخذ والمثالب والله سبحانه وتعالى ولى التوفيق

• وموجب القصاص ثلاثة

• حان وشروطه التكليف والعصمة وأن لا يكون أريد من المحي عليه بإسلام أو حرية

• ومحى عليه وشروطه العصمة والمكافأة للحان أو الريادة عليه لا أنقص منه

• وحاية وشروطها العمدة العدوان

وإلى بيان ذلك أشار بقوله (إن أتلّف مُكَلَّفٌ) أى نال عاقل ذكراً أم أنثى حرّاً أو رقيقاً مسلماً أو كافراً ، ولو سكران نجرام ، ولا قصاص على غير مكلف من صبي أو محمول حتى حال حيوة وإن حتى حال إفاقة اقتصر منه ، وإن حُسَّ انتظر حتى يميّت فإن لم يميّت فالدية في ماله والسكران محلال كالحملون (غير حرّى) بعت «لمكلف» وغير الحرّى هو المسلم والدمى فالحرّى لا يقتل قصاصاً ، بل يُهدر دمه ، ولدا لو أسلم أو دخل عبداً بأمان لم يقتل ، فقوله غير حرّى في قوة قولنا «معصوم»

قوله [وموجب القصاص ثلاثة] المناسب أركان القصاص كما عبر به في الأصل وفي الحرثى مثله ، لأن موجب القصاص الحاية بشروطها وهي أحد الأركان

قوله [والعصمة] أى بإيمان أو أمان ، والمراد عصمة محصوة

قوله [أو الريادة عليه] أى كما إذا حتى عند مسلم على حر مسلم ، أو حتى دى على مسلم

قوله [لا أنقص منه] أى كما لو حتى حر مسلم على عبد أو مسلم على دى

قوله [وإلى بيان ذلك] اسم الإشارة عائد على موجب القصاص الذى تقدم ، فقوله إن أتلّف مكلف هذا هو الركن الأول والثالث وسيأتى الثانى في قوله معصوماً

قوله [والسكران محلال كالحملون] أى فالدية على عاقلته

قوله [في قوة قولنا معصوم] أى لما تقدم لنا من أن العصمة تكون بإيمان أو أمان

* (ولا رائدَ حرّيةٍ وإسلامٍ) عن المحي عليه بأن مماثلاً له أو أنقص منه - فيقتل الحر المسلم مثله والعبد بالعبد والأثني بالأثني وبالدكر المماثل لها ، وعكسه ويقتل العبد بالحر والدمى بالمسلم ولو رقيقاً

* (حين القتل) متعلق بجميع ما قبله أى يشترط في الحاي أن يكون متصفاً بما ذكر حين القتل ، لا قبله فقط ولا بعده

ومفهوم « لا رائد » أن المكلف الحاي لو كان رائداً عن المحي عليه بحرية أو إسلام لم يقتص منه ، فلا يقتل حر مسلم برقيق ولا دمي ، ولا يقتل رقيق مسلم

قوله [بأن مماثلاً له] هكذا نسخة المؤلف وسقط منها لمط كان ، والمراد المماثلة في الحرية والإسلام وصديهما ، ولا يشترط المماثلة في الدكورة ولا في الأثونة

قوله [فيقتل الحر المسلم] إلح تمرير على المماثلة في الحرية والإسلام إلى آخر ما قلناه

قوله [والعبد بالعبد] أى المستويين في الدين أو كان المقتول مسلماً والقاتل دميّاً ويقال في قوله والأثني بالأثني ما قيل في العبد بالعبد قوله [وبالدكر المماثل لها] أى إسلاماً وحرية

وقوله [ويقتل العبد بالحر] إلح مثال لكون الحاي أنقص في الحرية والحال أنهما مستويان في الدين ، أو المقتول مسلماً والقاتل دميّاً لا العكس

قوله [ولو رقيقاً] أى ولو كان المسلم المقتول رقيقاً والدمى القاتل حرّاً لأن حيرية الدين أفضل من الحرية

قوله [حين القتل] المراد به الموت

والحاصل أنه يشترط في الحاي للقصاص منه أن يكون مكلفاً غير حرى ولا رائد حرية ولا إسلام وقت القتل أى إرهاب الروح ، فلو قتل معصوماً وهو حرى أو رائد حرية أو إسلام أو غير مكلف فلا قصاص ولو بلغ أو عقل أو أسلم الحرى بأثر ذلك ، ولو ربي عبداً وحرّح مثله ثم عتق الحاي فمات المحي عليه لم يقتص من الحاي لأنه حين الموت رائد حرية ، وكذا لو ربي دمي مثله أو حرّحه وأسلم قبل موت المحي عليه

بدمى حر ، لأن الإسلام أعلى من حرية الدمى ، والأعلى لا يقتل بالأذى
وسياىى حكم ذلك مما يتعلق بقيمة رقيق أو دية
والكلام هنا فى غير قتل العيلة وأما فيها فيقتل الحر المسلم بالعبد والدمى
كما سياىى ولدا قال الشيخ « إلا العيلة » وحدوها هذا الاستثناء لأن حكم العيلة
سياىى مستقلا بمفصل ،

* وقوله (معصوماً) معقول لقوله « أتلّف » وهو إشارة للمحى عليه
وشروطه أى إن أتلّف المكلف المذكور معصوماً مكلّماً أم لا ، فلا يشترط
فى المحى عليه التكليف بل العصمة ، وحرّح الحرّى والمرتد ، ولا يقتصر من قاتله
لعدم عصمته بالارتداد

ويؤحد من شرط عدم ريادة الحائى بحرية أو إسلام أدّه يشترط فى المحى
عليه أن لا يكرن أنقص من الحائى ، فإن كان أنقص لم يقتصر من الحائى ،
وهو ظاهر وقد تقدم مثاله

(للتّلف) متعلّى « معصوم » أى معصوماً للتلف أى من وقت الصرب أو
الرمى بالسهم للدوت ، فمن صرب أو رمى معصوماً فارتد قبل حروح روحه لم يقتصر

قوله [مما يتعلق] إلح بيان لحكم

قوله [فى غير قتل العيلة] بكسر العين المعجمة وهى القتل لأحد المال
فلا يشترط فيه الشروط المتقدمة بل يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر ، ولدا قال
مالك لا عمرو فيه ولا صلح ، وصلح الولى مردود والحكم فيه للإمام كما سياىى
قوله [معصوماً] صفة لموصوف محذوف أى شخصاً معصوماً

قرله [فلا يقتصر من قاتله] أى المرتد

وقوله [لعدم عصمته بالارتداد] تعليل لعدم القصاص من قاتل المرتد
وترك التعليل للحرّى لظهوره ، لأن الحرّى دمه هار لكل مسلم يسوع له الفاعوم
عليه بحلاف المرتد فقلله لاس إلا للحاكم وربما يتوهم أنه لو قاه عمره وبه
القصاص فأفاد أنه لا قصاص فيه وإن كان عليه تات خمس دية مسلم كما يأتى

قوله [وقد تقدم مثاله] أى فى قوله فلا يقتل حر مسلم برقيق إلح

قوله [أى معصوماً للتلف] الأوضح حذف قوله للتلف وأى التى بعدها

من الصارب أو الرأى لأن المحي عليه لم يكن معصوماً وقت التلف وكذا تعتبر حالة الرى ، من رى غير معصوم أو أنقص منه برق أو كسر فأسلم قبل الإصانة أو عتق الرقيق لم يقتص وأما من قطع يد معصوم مثلاً فارتد المقتوع ثم مات من القطع مرتدّاً تست القصاص في القطع فقط ، لأنه كان معصوماً حال القطع فقلوه « للتلف » أى لا حين الحرح أو الصرب أو الرى فقط وقول الشيخ « والإصانة » الأولى حذفه لأن الكلام هنا في النفس لا الحرح وسيأتى له الكلام على الحرح وكذا قوله « قبله حين القتل » لأنه يوهم أنها لا تعتبر المساواة لإحسين القتل خاصة ، مع أنها تعتبر حين القتل وحين الحرح أو الرى . كما تقدم

• ثم بين أن العصمة تكون بأحد أمرين بقوله

(بإيمان) أى إسلام

قوله [غير معصوم] أى لكونه حربياً مثلاً

قوله [أو كسر] أى مع كونه من أهل الدمة

قوله [فأسلم قبل الإصانة] راجع لغير المعصوم وللكاfer الذى

وقوله [أو عتق الرقيق] راجع لقوله برق فأنكل في التمرير على صرف الكلام لما يصلح له

قوله [وقول الشيخ والإصانة] أى حيث قال حليل للتلف والإصانة ، لأن معناه يشترط في المحي عليه أن يكون معصوماً أى حين تلف النفس أى موتها ، وإلى الإصانة في الحرح فاللام بمعنى إلى فاعترض عليه بما قال الشارح

قوله [وسيأتى له الكلام على الحرح] أى ومضمماً مثله فلو ذكر الإصانة لا عترض عليه

قوله [بإيمان] أى لقوله عليه الصلاة والسلام « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها »^(١)

(١) « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويسلموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله »

عن عبد الله بن عمر رواه الإمام البخارى في كتاب الإيمان فهو صحيح قال الحافظ بن حجر وهذا الحديث عريب الإسناد يرد روايته شعبة عن واقد ، وهو عن شعبة عن زر بن عمرو عن عبد الله بن مسعود عن عبد الواحد بن شريح مسلم فأنق الشيخان على الحكم بصحة مع عرابه ، وليس في مسند أحمد على سماعه =

(أَوْ أَمَانَ) لحرى من سلطان أو غيره شمل الأمان عقد الحرية
فلا حاجة لقول أس الحاح أو حرية

• (فَالْقَوْدُ) حواب الشرط أى إن أتلّف مكلف معصوماً فالقود
أى القصاص واحد لولى الدم عليه لا لغير ولى الدم ، بل هو معصوم بالنسبة
له فإذا قتل غير ولى الدم قاتلاً لمعصوم فإنه يقتض منه كما ذكره الشيخ بقوله
« كالقاتل من غير المستحق » ،

• وبالغ على ثبوت القود للولى بقوله

(وإن قالَ) المعصوم لإنسان (إن قتلتنى أُرأتُكَ) فقله فلا يسقط
القود عن قاتله وكذا لو قال له بعد أن حرقه ولم يهد مقتله أُرأتُكَ من دى ،
لأنه أسقط حقاً قَسَلْ وحوه ، بحلاف مالو أُرأه بعد إبعاد مقتله أو قال له

قوله [أو أمان] أى لقوله تعالى (وإن أحدٌ منَ المشركينَ استَحَارَكَ
فأحرهُ حتى يَسْمَعَ كلامَ الله ثُمَّ أُنلِعهُ مَأْمَهُ) ^(١) ولقوله تعالى
(قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) إلى قوله (حَتَّى يُعْطُوا الْحَرِيَّةَ) ^(٢)
قوله [فالقود] إنما سمي القتل قصاصاً لذلك لأن الحاهلية كانوا يقودون
الحائى لمستحقها بحبل ونحو هذا ، وقد اختلف أهل العلم هل القصاص من
الحائى يكفر عنه إثم القتل أم لا ؟ فهم من ذهب إلى أنه يكفره لقوله عليه
الصلاة والسلام « الحدود كمزات لأهلها » فعمم ولم يخص قتل من غيره ،
ومهم من ذهب إلى أنه لا يكفرها لأن المقتول المظلوم لا مفعلة له فى القصاص ، وإنما
القصاص مفعلة للأحياء لينتهى الناس عن القتل ، قال تعالى (ولكم فى القصاصِ
حياةٌ) ^(٣) ويخص الحديث بالحدود التى الحق فيها الله فقط والحق الأول

= وقد استمد قوم صحبه ناه لو كان عبد ابن عمر لما ترك أناه يارح أنا ذكرى قتال ما بنى الركاة لما فيه
« ونعموا الصلاة ويؤتوا الركاه » ولكن السة قد حق على كبار الصحابة أحياناً ولا نلعت لذلك
فى بعض السد وفيه رواية الاساء عن الآماء عن الاحداد فهو عن واقد بن محمد ، عن أنه محمد بن عبد الله ،
عن أنه عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم أجمعين

(١) سورة البوة آية ٦

(٢) سورة البوة آية ٢٩

(٣) سورة الاسراء أنه ٣٣

إن مت فقد أبرأتك ، فبرأ ، ثم إن محل تعين القود إذا لم يعف ولئى الدم ع الحائى .
 • (وليس للولى عَمَوٌ) ع الحائى (على الدِّيَّةِ إِلَّا رِصًا السَّحَايِ)
 بل له العمو محائاً أو على الدية إن رصى الحائى فإن لم يرص الحائى سها حير الولى
 بين أن يقتص أو يعمو محائاً وقال أشهب الخيار للولى بين ثلاثة أمور
 القصاص ، والعمو محائاً ، والعمو على الدية ولا كلام للحائى وهو خلاف المذهب .
 (ولا قَوَدَ) أى ليس للولى قود (إلا بإذن الحاكم) من إمام أو نائه .
 (ولاً) بأن اقتص الولى بغير إذن الحاكم (أَدَّتْ) لافتياته على الإمام .
 (ولادِيَّةَ له) أى لولى الدم (إن عَمَاً) ع الحائى (وأُطْلِقَ) فى
 عموه أى لم يقيد بدية ولا غيرها ، فيقصى بالعمو مجرداً ع الدية
 (إلا أن) تظهر بقرائن الأحوال (إرادَتِها) أى مع الدية حال العمو
 ويقول إنما عموت لأحد الدية (فيحلف) أى فيصدق بيمينه
 (ويستى) الولى بعد حمله (على حَقِّه) فى القصاص (إن امتسَعَ الحائى
 مِنْ دَعْوِها) وإلا دفعها وتم العمو قال فى المدونة قال مالك لا شىء لك
 إلا أن يتبين أنك أردتها ، فتحلف أنك ما عموت إلا لأحدها ، تم لك ذلك (اه)
 وطارها الإطلاق أى تبين بالقرائن حال العمو إرادتها وادعى ذلك حلف مطلقاً
 بالقرب أو بعد طول وقال أصع واس الماحتون وعيرهما يقبل إلا إذا قام
 بالحصرة ، لا إن قام بعد طول وهل هو قيد لها أو خلاف ؟ وهو طاهر كلام
 الساحى ، وأن المشهور طارها من الإطلاق

قوله [أو قال له إن مت فقد أبرأتك] أى ولو كان قبل إعاد مقتله
 كذا فى حاشية الأصل ، ولكن لابد من كون البراءة بعد الحرح
 قوله [وقال أشهب] مقابل لكلام المصنف الذى هو طريقة اس القاسم .
 فلدلك قال فى آخر العبارة وهو خلاف المذهب وإن كان وجهاً لظاهر قوله
 تعالى (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا) (١)
 قوله [أدب لافتياته على الإمام] محل أدبه حيث كان الحاكم يصممه
 قوله [أى تبين] المناسب أن يريد إن بعد أى
 قوله [وأن المشهور طارها من الإطلاق] أى فالمدار على القرية

(كَعَصَوْهُ) أى ولى الدم (عن عبد) قتل غيره من حر أو رقيق ، ، وقال
 إنما عصوت لأحده ، وأحد قيمة المقتول أو دينته إن كان حرّاً ، فلا شيء له ،
 إلا أن تطهر لإرادة ذلك ، فيحلف ويؤتى على حقه إن امتنع سيده من الدفع
 المذكور فالتشبيه تام ، قاله ابن مروق والمعتمد أنه إن حلف فليس
 لسيده امساع بل يحير بين أن يدفع العمد أو قيمته أو قيمة المقتول أو دينته
 • (وَاسْتَحَقَّ) الولي (دَمَ مَنْ قَتَلَ الْقَاتِلَ) فلو قتل ريد عمراً ،
 فقتل أحسى ريداً فولى عمرو يسحق دم الأحمى القاتل لريد إن شاء عما
 وإن شاء اقتصر ولا كلام لولى ريد على قاتله
 (و) استحق مقطوع عصو (مَنْ قَطَعَ الْقَاطِعَ) له عمداً وعدواناً ، كما
 لو قطع ريد يد عمرو فقطع أحسى يد ريد ، فعذرو يستحق يد الأحمى ولا كلام
 لريد هذا في العمد
 (و) استحق من ذكر في الخطأ (دِيْنَةَ الْحَطِّ) من الأحمى على عاقلته
 والقطع على ما سيأتى

قوله [فيحلف ويسقى] أى طال الأمر أم لا
 قوله [فالتشبيه تام] حاصله أنه إذا كان المقتول عدداً والقاتل عدداً
 حير سيد القاتل بين أن يدفعه لأولياء الدم أو يدفع لهم قيمته ، أو قيمة المقتول وإن
 كان المقتول حرّاً ، حير سيد القاتل بين أن يدفعه لأولياء الدم أو يدفع لهم قيمته ،
 أو يدفع لهم الدية ومحل الخيار إن لم يعف ولى المقتول محاباً ، فإن عما وقال
 أردت أحده أو أحد قيمة المقتول أو دينته كان كما قال الشارح
 قوله [ولا كلام لولى ريد] أى ولو عما عه ولى عمرو
 وقوله [ولا كلام لريد] أى ولو عما عمرو
 قوله [هذا] أى ما ذكر من استحقاق دم من قتل القاتل وعصو من

قوله [واستحق من ذكر في الخطأ] المراد من ذكر ولى المقتول الأول
 أو نفس المقطوع الأول
 وقوله [في الخطأ] أى الحاية الثانية خطأ والأولى عمد على كل حال
 نلعه السالك - رابع

* (إِنْ أَرْصَاهُ) أَيْ الْوَلِيَّ (وَلَيْ) الْمَقْتُولُ (الثَّانِي) كَمَا لَوْ أَرْصَى وَلِيَّ رِيْدٍ وَهُوَ الْمَقْتُولُ الثَّانِي فِي الْمَثَالِ وَلِيَّ عَمْرُو الْمَقْتُولُ أَوَّلًا (وَلَهُ) أَيْ فِيصِيرُ دَمِ الْقَاتِلِ الثَّانِي - الَّذِي هُوَ الْأَحْيَى - لَوَلِيَّ الْمَقْتُولِ الثَّانِي ، الَّذِي هُوَ رِيْدٌ ، إِنْ شَاءَ عَمَّا وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَصَ ،

• تَمْ بَيْنَ شَرْطِ الْحَيَاةِ الَّتِي بِهَا الْقَوْدُ بِقَوْلِهِ

(إِنْ تَعَمَّدَ) الْحَايَ (صِرَاسًا لَمْ يَسْجُرْ) مُحَدَّدٌ بَلْ (وَإِنْ يَقْصِبِ) أَيْ عَصَا أَوْ سَوْطَ أَوْ مِجْهَمًا مِمَّا لَا يَقْتُلُ بِهِ عَالِمًا وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ قَتْلَهُ أَوْ قَصْدَ رِيْدٍ فَإِذَا هُوَ عَمْرُو ، وَقَوْلُهُ « لَمْ يَحِرْ » احْتَرَرُ بِهِ مِنَ التَّهْدِيدِ الْحَاثِرِ مِنْ حَاكِمٍ أَوْ مُعَلِّمٍ أَوْ وَالِدٍ فَلَا قَوْدَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَدُوٍّ ،

وَأَمَّا لَوْ كَانَتِ الْأَوَّلَى حَطًّا وَالثَّانِيَةُ حَطًّا لَكَانَ الْأَوَّلُ يَتَّبِعُ عَاقِلُهُ الْأَوَّلَ ، وَالثَّانِي يَتَّبِعُ عَاقِلُهُ الثَّانِي ، فَتَحْصُلُ أَنَّ التَّفْصِيلَ الَّذِي قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ مَوْصُوعُهُ فِي كَوْنِ الْحَيَاةِ الْأَوَّلَى عَمْدًا وَالثَّانِيَةَ إِمَّا عَمْدًا وَإِمَّا حَطًّا

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الصُّوَرِ سِتْ عَشْرَةَ لِأَنَّ الْحَيَاةَ الْأَوَّلَى إِمَّا عَلَى النَّفْسِ أَوْ الطَّرْفِ ، وَفِي كُلِّ إِمَّا عَمْدًا وَإِمَّا حَطًّا ، وَالثَّانِيَةُ مِثْلُهَا وَأَرْبَعَةٌ فِي مِثْلِهَا سِتْ عَشْرَةَ صُورَةً مَوْصُوعُ الْمُصَنِّفِ ، وَالشَّارِحُ هُمَا فِي أَرْبَعَةٍ وَهِيَ مَا إِذَا كَانَ الْمُحْيَى عَلَيْهِ الْأَوَّلُ عَمْدًا فِي النَّفْسِ وَالثَّانِي عَمْدًا أَوْ حَطًّا فِي النَّفْسِ أَوْ الْمُحْيَى عَلَيْهِ الْأَوَّلُ عَمْدًا فِي الطَّرْفِ ، وَالثَّانِي عَمْدًا أَوْ حَطًّا فِي الطَّرْفِ ، وَانْظُرْ بَاقِيَ تَفْصِيلِ الْمَسْأَلَةِ فِي فُرُوعِ الْمَدْهَبِ قَوْلُهُ [أَيْ الْوَلِيَّ] بِالنَّصْبِ تَفْسِيرٌ لِلصَّمِيرِ الْبَارِرِ وَهُوَ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ

وَقَوْلُهُ [وَلِيَّ الْمَقْتُولِ] فَاعِلٌ مُؤَخَّرٌ

قَوْلُهُ [تَمْ بَيْنَ شَرْطِ الْحَيَاةِ] إلْحَاحٌ شُرُوعٌ فِي الرُّكْنِ الثَّلَاثِ وَهُوَ الْمَعْلُومُ الْمَوْحُودُ لِلْقَصَاصِ ، فَتَارَةٌ يَكُونُ بِالنَّمَاثَرَةِ وَهُوَ مَا هُمَا ، وَتَارَةٌ يَكُونُ بِالنَّسَبِ وَسَائِغٌ قَوْلُهُ [أَوْ قَصْدَ رِيْدٍ فَإِذَا هُوَ عَمْرُو] أَيْ وَالْحَالُ أَنَّ كَلَامًا يَتَّبَعُ قَبْلَهُ

وَأَمَّا لَوْ كَانَ قَاصِدًا رِيْدًا أَوْ حَرِيْرًا مِثْلًا فَإِذَا هُوَ عَمْرُو الْمُسْلِمِ مُحَطًّا وَاعْلَمْ أَنَّ الْقَتْلَ عَلَى أَوْحَى الْأَوَّلِ أَنْ لَا يَقْصِدَ صِرَاسًا ، كَرَمِيَّةً شَيْئًا أَوْ حَرْبِيًّا فِيصِيبُ مُسْلِمًا فَهَذَا حَطًّا بِإِحْمَاعٍ فِيهِ الدِّيَّةُ وَالْكَفَّارَةُ الثَّانِي أَنَّ يَقْصِدُ الصَّرْبَ عَلَى وَجْهِ اللَّعْبِ فَهُوَ حَطًّا عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرَوَايَتِهِ فِي الْمَدُونَةِ خِلَافًا لِلطَّرْفِ

(أو مُشَقَّلٍ) كحجر لا حدة فيه خلافاً للحصية

: (كشخشي ومَشْعٍ طعامٍ) حتى مات أو مع شرب حتى مات ، فالقود إن قصد بذلك موته ، وإن قصد مجرد التعذيب فالدية ، إلا أن يعلم أنه يموت فعلم الموت ملحق بقصده كما في القتل

(وسَقَى سَمِيَّ) عمداً فيه القود

• (ولا قسامة) حيث تعمد ما ذكر (إِنْ أَنْفَكْتَ) الصارب (مقتلهُ أو)

وإن المباحثون ، ومثله إذا قصد به الأدب الحائر بأن كان نالة يؤذب بها ، وأما إن كان الصرب للبارية والعصب والمشهور أنه عمد يقتضيه إلا في حق الوالد فلا قصاص ، بل فيه الدية معلطة. الثالث أن يقصد القتل على وجه العيلة فيتحم القتل ولا عمو مقاله ابن رشد في المقدمات كذا في (س)

قوله * [خلافاً للحصية] راجع للقصيب وما بعده فعندهم لا قصاص في هذه الأشياء ، وطاهره ولو قصد قتله به وإما القصاص عندهم في القتل بالحدود سواء كان حديداً أو حجراً أو خشباً أو عما كان معروفاً بالقتل كالمحقيق والإلقاء في النار

قوله [كما في القتل] ولمط ابن عرفة من صور العمد ما ذكره ابن يونس عن بعض القرويين أن من مع فصل مائه مسافراً عالمياً بأنه لا يجل له معه ، وأنه يموت إن لم يسقه قتل به وإن لم يل قبله بيده (اه) فطاهره أنه يقتل به سواء قصد ممعه قتله أو تعديبه فإن قلت قد مر في باب الدكاة أن من مع شخصاً فصل طعامه وشربه حتى مات فإنه يلزمه الدية قلت مامر في الدكاة محمول على ما إذا مع متأولاً ، وما هنا غير متأول أحدًا من كلام ابن يونس المذكور قوله [إن أنهد الصارب مقتله] إلح طاهره أن القصاص على الممد

ولو أجهز عليه شخص آخر وهو كذلك ، ويؤذب المحجر فقط على أظهر الأقوال

والحاصل أن الذي يحتص بالقتل هو من أنهد المقاتل كما هو سماع يحيى بن القاسم ومقابلته ما في سماع ابن أبي ريد أن الذي يقتل هو المحجر الثاني وعلى الأول الذي أنهد المقاتل الأدب ، لأنه بعد إنعادها معدود من حملة الأحياء وبرت ويورث ويوصى بما شاء من عتق وغيره ، واستظهر ابن رشد الأول

لم يبعده و(ماتَ مَعَهُ وَرَأَى) مما ذكر بأن صربه فرفع معدوراً من الصرب
أو الحرج حتى مات ، بل يقتص منه بلا قسامة ، كما لو رفع ميأً مما ذكر ، وإن لم يمد
له مقتل وأفاق بها الصرب أو الحرج ثم مات لم يقتص إلا بالقسامة ، وكذا لادية
في الخطأ إلا بها ولو لم يأكل أو يشرب حال إفاقته لاحتمال موته من أمر عارض
(وكتَرَحَ) معصوم (عَرَّ مُحْسِنٌ عَوْمٍ) في نهر (مطلقاً) العداوة
أو غيرها

(أو) طرح (مَسَّ يَحْسُهُ عداوة) فغرق فالتقود
* (وإلا) يكن للداوة بل لعا (فَدِيَّةٌ) وهذا إذا علم أنه يحسه أو لا يحسه .
فإن جهل ذلك فالتقصاص في العداوة والدية في اللعب ، فالدية في صورتين
والتقصاص في الباقي

قوله [ومات معموراً] المعمور هو من لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم
حتى مات

قوله [وأفاق بعد الصرب أو الحرج] مختار قوله فرفع معموراً
قوله [وكذا لادية في الخطأ إلا بها] أي بالقسامة عند نهي الإبعاد
ونهي العمور

قوله [فالتقود] جواب عن الثلاث صور وهي طرح غير محس العوم
مطلقاً أو غيرها ومن يحسه عداوة

قوله [فدية] أي محمسة لا معلطة خلافاً لاس وهب
قوله [أو لا يحسه] أي بأن علم صده وهو توطئة لما بعده
قوله [فالدية في صورتين والتقصاص في الباقي] حاصله أنه إما أن
يطرحه عالماً بأنه يحس العوم أو عالماً بأنه لا يحسه أو يشك في ذلك . والطرح
إما على وجه العداوة أو اللعب ، فإن طرحه عالماً بأنه يحس العوم ففيه التقصاص
إن كان عداوة وإن كان لعباً فالدية وإن طرحه عالماً بأنه لا يحس العوم فالتقصاص
طرحه عداوة أو لعباً . وإن طرحه شاكاً فإن كان الطرح عداوة فالتقصاص
أو لعباً فالدية فحملة الصور ست فقول الشارح والتقصاص في الباقي مراده
في أربع

- وما تقدم كله في الحاية مباشرة ، وأما الحاية نالسب فأشار له بقوله
- (أو تسب) الحائي في الإتلاف
- (كحمرٍ ثر ، وإن) حفرها (سبتِه) فوقع فيها المقصود
- (أو وَصَّعَ) تىء (مُرْلِقٍ) كقشر طيح ، أو ماء مسحو طين مرلق بطريق المقصود
- (أو رَتَّط دانة بطريق) لمقصود
- (أو) اتحد (كَلْبٍ عَقَّوْرٍ) أى شأه العقر
- (لَمَعَيْسٍ) راحع لحديع ما قبله
- (وَهَلَمَّكَ) المعين (المقصودُ) نالثر وما بعده ، فالقود من المتسب
- (ولآ) يهلك المقصود بل غيره ، أو لم يكن لمعين بل قصد مطلق الصرر
- فهلك بها إسان (فالدِيَّةُ) في الحر المعصوم ، والقيعة في غيره ومفهوم
- قصد مطلق الصرر أنه إن لم يقصد صرراً بالحفر وما بعده فلا تىء عليه ، ويكون
- هدراً وهذا إن حمر الثر ملكه أو موات لمفعة ولو لعامة أو وضع المرق لا بطريق
- الناس أو ربط الدانة بسبته أو بطريق على وجه الاتفاق ، كسوق وعد مسح
- أو بيت أحد لمحو صيافة أو اتحد الكلب بسبته لحراسة ، وإلا فالدية أيضاً

- قوله [مرلق] اسم فاعل
- قوله [طين مرلق] احترر بذلك عن الطين الغير المرق كالأرض المرملة
- فلا يقتص من فاعله
- قوله [أو ربط دانة] أى شأها الإيداء إما بروس أو بطح أو عص
- قوله [بطريق لمقصود] قيد في الدانة والمرلق بدليل تقدير الشارح
- قوله [راحع لجميع ما قبله] أى ولذلك قدر الشارح في الكل قوله لمقصود
- قوله [فالدية] أى في صورتين وهما ما إذا هلك بها غير المقصود
- أو قصد بها مطلق الصرر وهلك بها مطلق إسان
- قوله [وهذا إن حمر الثر ملكه] إلح تقييد للتفصيل المتقدم
- قوله [لحراسة] طاهره أن انحاده للحراسه ونحوها يبنى عنه الصمان
- وإن كان عموراً واشهر وهو كذلك إن لم يقدم لصاحبه إنداراً عند حاكم وإلا ضمن
- قوله [ولآ فالدية] راحع لمفاهم هذه الفيود من قوله إن حمر الثر

* (وكالأكراه) عطف على « كحمر » ثر فمن أكره غيره على قتل نفس فيقتل المكره - بالكسر - لنفسه كما يقتل المكره - بالفتح - لما شرته ، وإنما يكون المأمور مكرهاً إذا كان لا يمكنه المخالفة كخوف من الأمر ، وإن لم يحف اقتص منه فقط

(وتقديم مسموم) لمعصوم (عالمياً) بأنه مسموم ، فتناوله غير عالم مات ، فالقصاص ، وإن تناوله عالمًا سمه فهو القاتل لنفسه وإن لم يعلم المقدم فهو من الخطأ (ورميه حية عليه) حية^(١) مات وإن لم تلده ، فالقود ، لا ميتة والدية وكذا إن كان شأنها عدم اللدع لصعرها

ملكه إلى هنا بأن يقال فيها حمر الثر يعير ملكه ويعير موات ككونها بطريق المسلمين أو موات عتياً أو وضع المرقق بالطريق ، أو وضع الدابة يعير بيته كبيت العير لا على وجه الصيافة ، أو بطريق لا على وجه الاتفاق بل اتحدتها عادة بسوق ، أو ساب مسح ، أو اتحد الكلب بيته لا لمصلحة شرعية ، وإن هلك بهذه الأشياء حر معصوم ففيه الدية وفي المعصوم غيره القية قوله [اقتص منه فقط] أى إن لم يكن الأمر حاصراً وتاملاً مع المباشر على القتل وإلا فيقتص منهما

قوله [وتقديم مسموم] أى من طعام أو تراب أو لباس عالمًا مقدمه بأنه مسموم ولم يعلم المتناول بدليل تقييد الشارح قوله [فهو القاتل لنفسه] أى ولا شيء على المقدم له وإن كان متسبباً قوله [وإن لم يعلم المقدم] بكسر الدال ولا الآكل وقوله [فهو من الخطأ] أى وفيه الدية

قوله [فالدية] أى إن رماها على وجه اللب لا على وجه العداوة وإلا فالقود

والحاصل أنه إذا كانت الحية حية كبيرة شأنها القتل ومات فالقود مات من لدعها أو من الخوف رماها على وجه العداوة أو اللب ، وإن كانت صغيرة ليس

(١) أى عرسه ، فهذا حساس نام

(وإِشارَتِهِ) عليه (سِلَاحٍ) كسيفٍ وحجرٍ (مِهْرَبٍ) المشار عليه (وطلّسَهُ) المشير في هروبه (لعداوةٍ) بينهما، فمات بلا سقوط فالحقود بلا قسامة، وإن لم يصربه بالفعل

(وإن سقطَ) حال هروبه (فَسَقَامَةٌ) لاحتمال موته من سقوطه .
(وإِشارَتِهِ فقط) بلا عداوة ولا هرب (فحطاً) فالدية خمسة على العاقلة، وكذا إن هرب ولا عداوة

(وكامسأكيه للقتل، ولتولاه) أى الإمساك (ما قدّر القاتلُ) على قتله فالحقود عليهما الممسك لنفسه والقاتل لما تهرته (ولاً) بأن أمسكه لغير القتل أو له وكان القاتل يدركه مطلقاً (فالمأشُر) هو الذى يقتل (فقط) فالحقود

شأبها القتل أو ميتة فرماها عليه فمات من الخوف، فإن كان على وجه اللعب فالدية وإن كان على وجه العداوة فالحقود

قوله [وإشارته عليه] إلح حاصله أنه إذا أشار عليه بآلة القتل فهرب فطله فمات، فإذا أن يموت بدون سقوط أو به، وفي كل إما أن يكون بينهما عداوة أولاً، فإن لم يكن بينهما عداوة فالدية سقط حال هروبه أولاً، لكن في السقوط بقسامة وإن كانت بينهما عداوة فإن لم يسقط فالحقود بلا قسامة وإن سقط فالحقود بقسامة

قوله [وإشارته فقط] أى وإن مات مكانه من إشارته عليه بآلة القتل من غير هروب وطلب فحطاً كما قال المصنف، لكن قول الشارح بلا عداوة المناسب إسقاط لا كما هو المصنوع في الحاشية وغيرها قال (عب) وانظر إذا لم يكن بينهما عداوة هل الدية بقسامة أو لادية أصلاً (اه)

قوله [وكذا إن هرب ولا عداوة] أى ومات فدية حطاً

قوله [فالحقود عليهما] حاصله أنهما يقتلان جميعاً بقيود ثلاثة معبرة في الممسك وهى أن يمسكه لأجل القتل وأن يعلم أن الطالب قاصد قتله وأن يكون لولا ممسكه ما أدركه القاتل، فإن أمسكه لأجل أن يصربه صرباً معتاداً أو لم يعلم أنه يقصد قتله أو كان قتله لا يتوقف على إمساكه له قتل الماتر وحده وصرب الآخر مائة سوط وحسن ستة

دون الممسك وأدب

• (وَيُقْتَلُ الْأَدْنَى) صفة (بالأعلى)
 • (كُحِّتِرَ كَتَانِيٌّ بَعْدَ مُسْلِمٍ) فالإسلام أعلى من الحرية (لا العكس) أى
 لا يقتل الأعلى بالأدنى كمسلم محر كَتَانِي
 • (و) يقتل (الْحَمَمُ) كائين فأكثر (بواحد) إن تعمدوا الصرب له وصر به
 (وَلَمْ تَتَمَيَّرِ الصَّرَبَاتُ) أو تميرت وتساوت ، بدليل قوله
 (وَالْأَمْرُ) بأن تميرت وكان بعضها أقوى شأنه إرهاب الروح (قُدِّمَ الْأَقْوَى)
 صرباً في القتل دون غيره (إِنْ عَلِمَ) فإن لم يعلم قتل الجميع
 (أَوْ تَمَالَثُوا) على قتله ، بأن قصد الجميع قتله وصر به وحصره وإن لم يباشره
 إلا أحدهم لكن بحيث إذا لم يباشره هذا لم يتركه الآخر

والحاصل أن التمالؤ موجب لقتل الجميع وإن وقع الصرب من البعض،
 أو كان الصرب نحو سوط كما قال المصنف وأما تعمد الصرب بلا تماؤ وإلما
 يوجب قتل الجميع إذا لم تتمير الصربات أو تميرت وتساوت أو لم تتساو ولم يعلم
 صاحب الأقوى والأقدم وعوقب غيره وهذا إذا رفع ميتاً أو ممدود المقاتل أو

تسميه يقتص من العائن القاتل عمداً بعيه إذا علم ذلك منه وتكرر ، وأما
 القاتل بالحوال فلا يقتص منه عند الشافعية ، وفي (عب) وغيره أنه يقتص منه
 إذا تكرر وتنت فياساً على العائن المحرب ، واستبعد بن ذلك ، وأما القاتل
 بالاستعمال المحرب فكالعائن حرماً

قوله [ويقتل الأدنى] تصريح على ماتقدم أول الباب من شروط القصاص وأركانه
 وقوله [ولم تتمير الصربات] أى صربة كل واحد منهم وسواء كان
 الموت يشأ عن كل واحدة أو عن بعضها ، وما ذكره من قتل الجمع في هذه الحالة
 هو ما في الموادر في اللحمى حلافه وهو أنه إذا أنهد أحد الصاريين مقاتله ولم يدر
 من أى الصربات فإنه يسقط القصاص والدية وفي أموالهم إذا لم يمالثوا على قتله
 كذا في (عب)

قوله [أو كان الصرب نحو سوط] أى هذا إذا صر به نألة بقتل بها
 عادة . بل وإن حصل نألة لا يقتل بها عادة فالمدار على التمالؤ أى التعاقد والاتفاق

- معموراً حتى مات ، وإلا ففيه القسامة ، ولا يقتل بها إلا واحد كما يأتي
- * (و) يقتل (الدَّكَرُ بالأنثى ، والصحيحُ بالمرِص)
- * يُقتل (الكاملُ) الأعضاء والخواص (بالناقِصِ عُصْواً) كيد أو رجل (أو حاسةً) كسمع وبصر
- * (و) يقتل (التَّمَسَّسُ مع الماشي) كحافر ثر لمعيّ ، فرداه غيره فيها وكمكره - بالكسر - مع مكره بالفتح ، هذا لتسببه وهذا لماشتره
- * (و) يقتل (أبٌ أو معلمٌ) صعة أو قرآنا (أو سر) كل من الأب أو المعلم (صبيّاً) يقل إنسان فقتله ، ولا يقتل الصغير لعدم تكليفه
- (و) يقتل (سيدٌ أو سر) عبده يقتل حر فقتله ، ويقتل العبد أيضاً إن كان كبيراً لأنه مكلف فإن كان الولد أو المتعلم كبيراً قتل وحده إن لم يكره ، وإلا قتلا معاً كما تقدم وعلى عاقلة الولد الصغير أو المتعلم نصف الدية مع القصاص من الأب أو المعلم

- قوله [كما يأتي] أى آخر الباب
- قوله [ويقتل الذكر بالأنثى] أى حيث لم يكن القاتل رائداً حرية أو إسلاماً كما تقدم
- قوله [بالمرِص] أى ولو كان المريص مشرفاً ومحتصراً للموت
- قوله [مع مكره بالفتح] أى حيث كان الإكراه بحوف القتل وإلا فيقتص منه هو فقط إن لم يكن الأمر حاصراً وإلا فيقتل أيضاً لقدرته على التحليص كما في الحرشى والحُموع ، ومحل اشتراط حوف القتل من المكروه ما لم يكن المأمور عبداً لذلك الأمر ، وإلا كان أمره ممرلة الإكراه كما يأتي
- قوله [ولا يقتل الصغير] أى ولا دية عليه في ماله ، وإنما على عاقلته نصمها كما سيأتي
- قوله [إن كان كبيراً] أى بالعنا وأمر السيد به كالإكراه ولذلك يقتل معه
- قوله [وعلى عاقلة الولد الصغير] إلح أى وأما العبد الصغير المأمور فلا شيء عليه لعدم العاقلة له ؛

(و) يقتل (شريكُ صبيٍّ) دون الصبي (إنَّ تَمَّالاً) معاً على قتل شخص وعلى عاقلة الصبي نصف الدية ، لأنَّ عمده كحطئه فإن لم يتَّالَ على قتله وتعمده أو الكبير فقط فعليه نصف الدية في ماله وعلى عاقلة الصغير نصفها وإن قتلاه أو الكبير خطأ ، فعلى عاقلة كل نصف الدية

قوله [فإن لم يتَّالَ على قتله] إلح محل قسم الدية بينهما ما لم يدَّع أولياء المقول أنه مات من فعل المكلف — فإنهم يقسمون عليه ويقتلونه ، ويسقط نصف الدية عن عاقلة الصبي ، لأنَّ القسامة إنما يقتل بها ويستحق بها واحد قوله [فعلى عاقلة كل نصف الدية] إنما كان على عاقلة الصبي نصف الدية في عمده وحطئه لأنَّ عمده كحطئه

• تسمية • هل يقتص من شريك سبع نظراً لتعمد قتله ومن شريك خارج نفسه حرجاً يستأ عنه الموت عائلاً ومن شريك حرى لم يتَّالَ معه على القتل أولاً يقتص مما ذكر ، بل إنما عليه نصف الدية ويصرب مائة ويحس عامماً ؟ قولان والقول بالقصاص يكون بقسامة ونصف الدية بلا قسامة

مسألة إن تصادم المكلفان أو تحادنا حبلأ أو غيره فسقطا راكبين أو ماشيين أو محتلين قصداً فإنا فلا قصاص لقوات محله ، وإن مات أحدهما فحكم القود يحرى بينهما أو حملاً على القصد عند جهل الحال لا على الخطأ عكس السمينتين إذا تصادمتا ، وجهل الحال فيحملان على عدم القصد من رؤسائهما فلا قود ولا صمان ، لأنَّ حريهما بالرَّيح ليس من عمل أربائهما كالعحر الحقيقي بحيث لا يستطيع كل منهما أن يصرف ذاته أو سفينته عن الآخر فلا صمان بل هو هدر ، لكنَّ الراجح أن العحر الحقيقي في المتصادمين فيه صمان الدية في النفس والقيمة في الأموال بخلاف السمينتين فهدر وحملأ عليه عند جهل الحال ، وأما لو قدر أهل السمينتين على الصرف ومعهم خوف العرق أو الهب أو الأسر حتى أهلكت إحدى السمينتين الأخرى فصمان الأموال في أموالهم والدية على عواقلهم ، لأنهم لا يحور لهم أن يسلموا بهلاك غيرهم (اه ملحصاً من حليل وشراحه)

فأئده . قال (شب) ذكر حليل في توصيحه فروعاً لا نأس بدكرها لتعلقها بما هما ، أحدها لو قاد بصير أعمر فوق الصبر ووقع الأعمى عليه فقتله فقال

* (لا) يقتل (شريكٌ مُحطِيٌّ و) لا شريك (مَحْصِيٌّ) بل عليه نصف الدية في ماله وعلى عاقلة المَحْطِيٍّ أو المَحْصِيٍّ نصفها هذا إن تعدد ، وإلا فالنصف على عاقلته أيضاً

• ثم شرع يتكلم على الحاية فيما دون النفس فقال (ومادونَ النَّفْسِ - كحرج) وقطع وصرب وإدهاب مفعلة ، كسمع (وبصرٍ كالنَّفْسِ) أى كالحاية على النفس (وِعِلًّا) أى في الفعل من كونه عمداً عدواناً (وَفَاعِلًا) أى من كونه مكلفاً غير حرى ولا رائد حرية أو إسلاماً (ومفعولاً) من كونه معصوماً للإصابة بأيمان أو أمان ، قال ابن عرفة متعلق الحاية غير النفس ، إن أفادت بعضَ الجسم فمَقْطَعٌ ، وإلا فإن

مالك في رواية ابن وهب الدية على عاقلة الأعمى ثابها لو طلب عريقاً فلما أحده حتى على نفسه الهلاك فتركه ومات فهي الموارية والعنتية عند ابن القاسم لا شيء عليه ثالثها لو سقط مِيسٌ على دابته على رجل فمات الرجل فديته على عاقلة الساقط قاله أشهب في الموارية والمجموعة ، ولو انكسرت س من الساقط وانكسرت س من الآخر فقال ابن الموار مذهب أصحابنا أن على الساقط دية س الذي سقط عليه وليس على الآخر ديتها وقال ربيعة على كل واحد دية صاحبه ودليل الأول أن الحاية تسب الساقط دون سب آخر (هـ)

قوله [كحرج] يفتح الحيم الفعل وأثره بالصم وسيأتى الفرق بين الحرج وغيره عن ابن عرفة

قوله [من كونه عمداً] أى قصداً

وقوله [عدواناً] أى تعدياً يختار عن اللعب والأدب فيشأ عنه حرج فلا قصاص فيه

قوله [غير حرى] أى لأن الحرى لا يقتصر منه بدليل أنه لو أسلم أو أمسه لا يلزمه شيء فيما فعله ، وتقدم إصباح تلك القيود أول الباب قوله [من كونه معصوماً] أى من حين الرمي إلى حين التلف كما تقدم إيصاحه

قوله [إن أفادت بعض الجسم] أى أدهته

أرألت اتصال عظم لم يَسِرْ فكَسَّرْ* وإلا فإن أترت في الحسم فُحْرَحْ وإلا
فإتلاف مفعلة (هـ)

* ولما كان قوله « كالمس » يقتضى من حيث الفاعل - أنه يقتضى من
الناقص - كالعبد - إن حرج كاملاً كالحر استثنى ذلك منه بقوله
(إلا ناقصاً) حرية أو إسلام (كعبد) أو كافر (حَسَى على طَرْفٍ)
أو مفعلة (كاملٌ ، كحرج) أو مسلم (فلا قِصَاصَ) من الناقص على المشهور
من المذهب ، وهو قول الفقهاء السبعة ، وعليه عمل أهل المدينة ، لأن حماية
الناقص على الكامل - كحماية دى يد شلاء على صحيحة ، وإن كان يقتضى منه
في المس كما مر ، ودية الحرج في رقبة العبد ودمه الكافر - فإن لم يكن فيه شيء
مقدر فحكومة إن يرى على شين ، وإلا فليس على الخائى المتعمد إلا العقوبة

قوله [لم يس] أى لم يفصل بل بقى معلقاً بعص العروق
قوله [وإلا] أى بأن لم تحصل إفادة بعض الحسم وإزالة اتصال عظم لم يس
قوله [وإلا فيتلاف مفعلة] أى بأن لم تحصل إفادة بعض الحسم ولا
إزالة اتصال عظم لم يس ولا عاصب في الحسم ، وإنما أدهت مفعلة من الحسم مع
نقائه على ما هو عليه
قوله [يقتضى من حيث الفاعل] أى لأن الأصل في التشبيه أن يكون
تاماً فأفاد بهذا الاستثناء أن التشبيه غير تام
قوله [من الناقص] مراده بالناقص والكامل باعتبار المعنى لا باعتبار الحس ،
فإن المرض أن الأعضاء متساوية في الجميع
قوله [كعبد] مثال لقص الحرية
وقوله [أو كافر] مثال لقص الإسلام
قوله [كحماية دى يد شلاء] أى تريلاً للقص المعصوى مرة لقص الحسى
قوله [كما مر] أى في شرح قوله ولا رائد حرية أو إسلام
قوله [فإن لم يكن فيه شيء مقدر] أى من الشارع وستأتى ديات
الحراشات التى قدرها الشارع
وقوله [فحكومة] إلح أى مال يحكم به القاصى بعد تقويم الدات المحي
عليها سائلة ومعينة ، ويظهر لما بين القيمتين فيحكم القاصى به على الخائى وسيأتى
إيصاح ذلك

* (وإن تعدّد مُسَاشِرٌ) على ما دون النفس (بلا تسمّاؤُ) منهم (وتميّرت) الحراشات أى تميز وعلم فعل كل واحد منهم (هسّ كل) يقتص (بقتدّر ما فعّل) وإن تماؤا اقتص من كل بقدر الجميع، تميّرت أم لا، قياساً على قتل النفس من أن الجميع عند التماؤ يقتلون بالواحد وأما إذا لم تميز عند التماؤ فهل يلزمهم دية الجميع ولا قصاص أو يقتص من كل بقدر الجميع، وإذا كانوا ثلاثة قاع أحدهم عيه وقطع أحدهم يده والثالث رحله ولم يعلم من الذى فقا العين ومن قطع الرّجل ومن قطع اليد - والحال أنه لا تماؤ بينهم - اقتص من كل بقوء عيه وقطع يده ورحله وفيه نظر. إذا لم يقع من كل واحد إلا فعل واحد

• تم شرع في بيان ما يقتص منه مما دون النفس وما لا يقتص منه بقوله (واقصص من موصحة) بكسر الصاد المعجمة (وهى ما أوصحت عظم الرأس) أى أطهرته (أو) عظم (الحنهة) ما بين الخاحيين وشعر الرأس (أو) عظم (الحدّيس) فما أوصحت عظم غير ما ذكر - ولو بالوجه كأنفٍ وليحى أسفل - لا يسمى موصحة عند الفقهاء وإن اقتص من عمده ولا يشترط في الموصحة ماله نال واتساع بل (وإن) صاق (كلمة)

قوله [هس كل يقتص بقدر ما فعل] أى بالمساحة ولا يبطر لتفاوت العصور بالرقعة والعلط

قوله [وفيه نظر] أى فالأطهر الأول

قوله [ما بين الخاحيين وشعر الرأس] مراده ماعلا على الخاحيين وسفل عن شعر الرأس فيشمل الخبيين

قوله [لا يسمى موصحة عند الفقهاء] إلح قال الساطي إنما يطهر تعريف الموصحة بما ذكر باعتبار الدية وأما باعتبار القصاص فلا فرق بين هذه وبين غيرها

قوله [ولا يترط في الموصحة] أى قصاصاً أو دية

قوله [بل وإن صاق] أى بل يثبت القصاص أو الدية وإن كان صيقاً
كلمة إلح

- أى كقدر معرّرها فيقتص منه
 • (و) يقتص (مما قسّلهما) أى الموصحة من كل ما لا يظهر به العظم ، وهى ستة بيها بقوله
 * (من دامية) وهى ما أصعبت الحلد حتى رشح منه دم بلا شق له ،
 (وحارصة) ما شقّت الحلد
 (وسبحاق) يكسر السين ما (كسّطتته) أى الحلد عن اللحم ،
 و (ناصة) وهى ما (شقّت اللحم) ،
 * (ومتسلاخمة) وهى ما (عاصت فيه تتعدّد) أى فى عدة مواضع
 منه ولم تقرب للعظم
 * (وملطة) بكسر الميم وهى ما (قترنت للعظم) ولم تصل له ،
 وإلا فوصحة كما تقدم
 فالسنة ثلاثة متعلقة بالحلد ، وثلاثة باللحم
 • (و) يقتص (من حراح الحسد) غير الرأس (وإنّ مسقّلة)
 وسيأتى تفسيرها

- قوله [ويقتص مما قبلها] أى من السابق عليها فى الوجود الخارجى
 قوله [وحارصة] بحاء مهملة فألف فراء فصاد مهملتين
 قوله [وناصة] بالصاد المعجمة والعين المهملة
 قوله [أى فى عدة مواضع] أى بأن أحدث فيه يمياً وشمالاً
 قوله [بكسر الميم] أى وبالهمز
 قوله [ولم تصل له] حاصله أن الملطة هى التى أرالت اللحم وقربت
 للعظم ولم تصل إليه بل بقى بينها وبينه سترقيق ، وإن رال ذلك السّر سميت موصحة
 قوله [ثلاثة متعلقة بالحلد] أى وهى الدامية والحارصة والسمحاق
 وقوله [وثلاثة باللحم] أى وهى الناصعة والمتلاخمة والملطة
 قوله [غير الرأس] أى والجهة والخدين ، ، وأما الرأس فقد سقى الكلام
 على سبع حراحات فيه ، وسيأتى اثنا عشر فيها إلا الدية وهما المسقّلة والآمة
 قوله [وسيأتى تفسيرها] أى فى قوله ما يقل بها فرائس العظم للدواء

وتعتبر (بالمساحة) طولاً وعرضاً وعمقاً ، وهذا (إن اتحد المحل) أى يشترط اتحاده ، فلا يقتص من حرج عَصُو أيمن في أيسر ولا عكسه ، ولا تقطع سانة مثلاً بإبهام ، ولو كان عَصُو الحائى قصيراً لم يكمل بقية الحرج من عَصُوه الثانى

● (و) اقتص (ميس طسيب) المراد به هنا من يباشر القصاص من الحائى (رَادَ) ، على المساحة المطلوبة (عمداً) فيقتص منه بقدر ما راد فلو نقص ولو عمداً فلا يقتص ثانياً ، فإن مات المقتص منه من القصاص فلا تنبى على الطبيب إذا لم يرد عمداً وإلا فالقصاص ~

(وإلا) يتحد المحل أو لم يتعمد الطبيب الريادة بل أخطأ (فالعقل) على الحائى ، فإذا قطع حصراً ولا حصر له فلا قصاص لعدم اتحاد المحل وتعين العقل فإن كانت الحياية عمداً أو دون الثلث فى ماله ، وإلا فعلى العاقلة كما سيأتى

ونبحث بن فى تسميتها مقولة بقوله صوابه وإن هاشمة ، فقد قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أن المقتلة لا تكون إلا فى الرأس والوجه - انظر المواقي (اهـ)

قوله [بالمساحة] هى بكسر الميم

قوله [وهذا إن اتحد المحل] أى واعتبار القصاص بالمساحة إما يكون إن اتحد المحل

قوله [لم يكمل بقية الحرج] إلح أى فمحل اعتبار القصاص بالمساحة إذا لم يحصل إرالة عَصُو وإلا فيقطع العَصُو الصغير بالكبير وعكسه

قوله [المراد به هنا] أى وأما الطبيب بمعنى المداوى فليس مراداً هنا

قوله [فلو نقص ولو عمداً] أى على المساحة المطلوبة لأنه قد احتهد

قوله [فلا شئ على الطبيب] أى فلا يقتص منه فلا يباى أن عليه

إن راد الدية كما يأتى بعد

قوله [فإذا قطع حصراً] مثال لما لم يتحد فيه المحل

قوله [فإن كانت الحياية عمداً] أى فإن كان الحرج عمداً والمرص عدم

اتحاد المحل فى الحائى أو كان من ريادة الطبيب

وقوله [أو دون الثلث] أى أو كان خطأ وعقله دون ثلث الدية الكاملة

وقوله [فى ماله] أى فالعقل فى ماله

• وشه في لروم العقل قوله

* (كَعْبَسُ أَعْمَى) أى حدقته حتى عليها دو سائلة نأ قلعها ، وإن السائلة لا توحدها لعدم الماتلة ، بل يلزمه حكومة بالاحتهاد ، وفي العكس الدية (ولسان أنكمم) لا يقطع بالناطق ولا عكسه ، وفي الناطق الدية وفي الأنكم الحكومة

(وما بعد موضحة) من الحراح لا قصاص فيه ويتعين فيه العقل ، وبه نقوله

* (من مُسَقِّلَة) بفتح الهمزة وكسر القاف مشددة وهي لا تكون إلا في الرأس أو الوجه (وهي ما يُسَقِّلُ بها) أى فيها (فَرَأَسُ الْعَظْمِ) بفتح الفاء وكسرها أى العظم الرقيق الكائن فوق العظم كقشر الصل أى ما يريل منها الطبيب فرائس العظم (للدواء) أى لأجله ليلتئم الحرح أى ما شأنها ذلك وإما لم يكن فيها قصاص أشد حطرها
* (وأمة) بفتح الهمزة ممدودة وهي ما (أفصت لأمة الدماغ) وأم الدماغ حلدة رقيقة مبروشة عليه متى انكشمت عنه مات

قوله [وفي العكس الدية] أى فيما إذا كان الحانى أعمى وفقاً عين الصبر

قوله [وفي الناطق الدية] إلح أى كما قيل في العين العمياء والعين البصيرة

قوله [ويتعين فيه العقل] أى فيستوى عمده وحطؤه

قوله [وهي لا تكون إلا في الرأس أو الوجه] هذا مما يؤيد بحث (س) المتقدم

قوله [أى فيها] جعل الناء بمعنى في يشكل عليه آحر العارة ، وإن

مقتضاه أن الناء بمعنى من

قوله [وهي ما أفصت لأمة الدماغ] حاصله أن الأمة هي الحرح الواصلة

لأمة الدماغ ولم تحرقها ، وذكر حليل بعدها الدامعة بعين معجمة وهي ما حوت

حريطة الدماغ ولم تسكتف بل نحو قدر معرر لإبرة فعلى كلام حليل ما بعد الموصحة

ثلاثة أشياء قال ابن عبد السلام الأطهر أن الأمة والدامعة مترادفات أو

كالمترادفين من أجل ذلك لم يتعرض لها مصنفنا وجعل ما بعد الموصحة شيئين

قوله [حلدة رقيقة] محصله أن الدماغ اسم للمح وأمه هي الحلدة الرقيقة

* (ولا مِن لَطْمَةٍ) عطف على محذوف استميد مما قبله أى ولا قصاص من ذلك ولا من لطمة أى صرّة على الحد إذا لم يشأ عنها حرج ولا دهاب مفعلة ولا عقل فيها كما سيئه عليه

(و) لا من (صَرْنَةٍ) بيد أو رجل يعير وجهه ، كصمغ بقعا (لم تَحْجَرْحُ أى لم يشأ عنها حرج أى ولا دهاب مفعلة كالألطة

(و) لا من إرالة (لحِيَةٍ) بفتح اللام

(و) لا من إرالة (شَفْرِ عَيْنٍ) بضم الشين المعجمة وسكون الفاء المهدب .

(و) لا من شعر (حَاجِبٍ)

* (وَعَمَدُهَا) أى هذه المذكورات من اللطمة وما بعدها (كالحطأ) فى عدم القصاص والعقل

* (إلا فى الأدب) فيحب فى عمدتها دون حطئها

ومعهم «لم تحرج» أنها إن شأ عما حرج أو دهاب مفعلة أن فيها القصاص . وهو كذلك وسيأتى تفصيله

(مخلاف صرّة بسوطة) فى عمدتها القصاص

قوله [ولا عقل فيها] أى بل فيها الأدب إن كانت عمداً

قوله [بيد أو رجل] الباء داخلة على الآلة

وقوله [يعير وجهه] الباء بمعنى على

قوله [يعير وجهه] إنما قيد بذلك لئلا يتكرر مع اللطمة

قوله [ولا من إرالة لحية] هى الشعر البات على اللحي الأسفل

قوله [بفتح اللام] لعله بكسرها لأنه الأفصح فيها قال تعالى (لَا تَأْتِ أَحَدٌ بِلِحْيَتِي)^(١)

قوله [إلا فى الأدب] أى وتحب الحكومة فى اللحية وشعر العن والخاص إن لم يست كمد كان أولاً

قوله [وسيأتى تفصيله] أى فى قوله وإن حرجه إلح

قوله [فمى عمدتها القصاص] أى وإن لم يشأ عنه حرج ولا دهاب مفعلة ، لأن الصرب بالسوطة عهد للأدب والحدود ، وليس فيه مبالغ عادة

(ولا) قصاص (إن عظم الخطر) نفتح الحاء والطاء أى الخوف
(فى عيبرها) أى غير الخراج التى بعد الموصحة أى حراج الحسد غير ما تقدم،
(كعظم الصدر) أى كسره وعظم الصلب أو العمق (ورص الأنشيس)
وفيهما العقل كاملاً بعد السر ومفهوم « رص » أن فى قطعهما أو حرجهما القصاص،
لأنه ليس من المتألف

* (وإن حرّحته) حرّحاً فيه القصاص كموصحة (فدهب) بسبه (بحو)
بصره أو شئت يده اقتص منه) أى يفعل بالحنى بعد برء الحى عليه
مثل ما فعل

قوله [التى بعد الموصحة] أى وهى المقلّة والآمة ، فالتقييد بعظم الخطر
بالسبة للحراجات التى فى الحسد غير المقلّة والآمة المتقدمين ، فإنه لا قصاص
فيها من غير قيد بعظم الخطر لأن شأنهما عظم الخطر ، وقوله غير ما تقدم
أى من الموصحة وما قبلها من كل ما فى عمده القصاص والصمير فى غيرها عائد
على الخراج التى بعد الموصحة

وقوله ٠ [أى حراج الحسد] تفسير للغير

وقوله [غير ما تقدم] قيد فى حراج الحسد

قوله [بعد البرء] أى بعد استقرار حياته ، والموصوع أن الأنتيين
وما قبلهما دهمت منه المصعة وإلا فلو برئ على غير شين لم يكن فى العمد
إلا الأدب وإما وحى العقل دون القصاص لقول مالك أحاف أن يتلف الحانى
قوله [أى يفعل بالحنى] وحده بطرته هذا أول ما نقله الفقير مصطفى
العقواوى تلميذ المؤلف من شرحه على الأصل مع تحرير من مجموع وحاشية
شيخنا العلامة سيدى الشيخ محمد الأمير ، وذلك بإذن من ولى الله تعالى الشيخ
صالح الساعى يقطة ومؤلفه القطب شيخنا الدريد ماماً قلت له يا سيدى أنقل
كلامك لكلامك ؟ فتسم وقال حيراً ، سألت الله القبول والرضا (هـ)

قوله [بعد برء الحى عليه] أى كما هو الواجب فى كل الحراجات التى
لم يتحقق عاقبة أمرها وسيأتى بان ذلك
قوله [مثل ما فعل] أى من الحرج موصحة أو غيرها

(فَإِنْ حَصَلَ) للحائى (مِثْلُهُ) أى مثل الداهب من المحى عليه (أورادَ) الداهب من الحائى بأن ذهب شيء آخر مع الداهب ، بأن أوصح فذهب بصره وسمعته ، فلا كلام لأنه ظالم يستحق
 (وإلا) يحصل للحائى مثل الداهب من المحى عليه - بأن لم يحصل شيء أو حصل غيره - (فالعقل) لارم للحائى فى ماله ، أى عقل ما ذهب من المحى عليه فعارته أو صح من عبارة الأصل
 (كأن صرته) صرته لا قصاص فيها ، كلطمة أو صرته بقصيب مما لا قصاص فيه ، لأن الصرب لا يقتص فيه إنما يقتص من الخروح كما فى الآية (فذهب) بصره مثلاً ، فإنه لا يصرب بل عليه العقل
 (إلا أن يُمكن الإدهاب) من الحائى بفعل فيه يذهب منه مثل ما أذهب مما لا قصاص فيه ، كحيلة تذهب بصره (بلا صرَب) فإنه يفعل به

قوله [أى مثل الداهب] الأولى حذف مثل
 وقوله [من المحى عليه] صفة للداهب الذى هو الصر أو شلل اليد
 قوله [وسمعته] هذا هو الذى راد
 قوله [فلا كلام] أى لذلك الحائى الذى اقتص منه
 وقوله [لأنه ظالم يستحق] أى يستحق القصاص بالوجه الذى فعل به ولزيادة أمر من الله
 قوله [فالعقل لارم للحائى فى ماله] أى الحائى وهذا مذهب ابن القاسم ، وقال أشهب إنها على عاقلته والوجه مع ابن القاسم لأن المرص أن الخرح عمد
 قوله [الأصل] يعنى به حليلاً ولو حرى على اصطلاح المصنف فى شرحه لعبر بالشيخ
 قوله [لأن الصرب لا يقتص فيه] أى الصرب بعير السوط إن لم يشأ عنه حرج لا يقتص فيه
 قوله [كما فى الآية] أى وهى قوله تعالى (والخروجُ قِصاصٌ)^(١)
 قوله [بفعل فيه] إلح الأوصح فى العبارة أن يقول بعد قول المصنف بلا صرب بل بحيلة فإنه يفعل به ويحذف ما بين الكلامين

(وإن قُطِعَ) بعد الحاية (عَصُو قَطَّاعٍ) لعصو غيره عمداً (سَيَّوِيٍّ) مرتبط «نقطع» بمعنى سقط (أو) قطع بسب (سَرَقَةٍ أو) قطع (نقصا ص لغيره) أى لغير المحي عليه أولاً (فلا تنى للمحي عليه) لاقصا ص ولا دية ، لأنه إما تعلق حقه بالعصو المماثل وقد ذهب ، وكذا لومات القاطع بحلاف مقطوع العصو قبل الحاية فعليه الدية

* (ويؤخذ) من الحاي (عَصُو قَوِيٍّ بصعيف) حتى عليه ، فإذا حي صاحب عين سليمة على عين صعيقة الإبصار حلقة أو من كسر صاحبها وإن السليمة تؤخذ بالصعيقة ما لم يكن الصعيف حذاً ، وإلا فالدية
* (وإن فقاً سأل) أى سالم العيين (عَيْنَ أَعْوَرٍ) فيحير المحي عليه بين فقء المماثلة من الحاي وبين أحد دية كاملة من مال الحاي — ولو كان أحد دية الأول على الأصوب للسنة ، ولأنه يستمتع بالواحدة انتفاع العيين — كما قال (فه) أى للأعور ، وتسميته أعور بحسب ما كان وإلا فوقت التحجير هو

قوله [ما لم يكن الصعيف حذاً] انظر من ذكر هذا القيد فإن طاهر كلام الشراح التي بأيدينا أن السليمة تؤخذ بالصعيقة من غير تقييد بهذا القيد وترك الترح تتميم المسألة وحاصل فقها أن العين السليمة تؤخذ بالصعيقة حلقة أو لكبر أو لحدرى أو لرمية أو نحوها كطرفة ، ولو أحد صاحبها لها عقلا حيث كانت الحاية على تلك الصعيقة عمداً كما هو الموصوع ، وإن كانت الحاية خطأ وإن كان صعبها حلقة أو لكبر أو لحدرى أو لكريمة ولم يتمكن صاحبها من أحد عقلها من الراى الأول فالدية كاملة ، وأما إذا تمكن من أحد عقلها منه عزم الحاي المحطى لربها بحساب ما بقى من دورها

قوله [وبين أحد دية كاملة] أى وهى دية عين نفسه

قوله [ولو كان أحد دية الأولى على الأصوب] أى كما فى اس عرفة عن ابن القاسم وأشهب ، ولذا قال المساوى الفقه صحيح لكن تحير المحي عليه بين الدية والقصاص متشكل لأن مشهور المذهب تحم القصاص فى العمد وأحيى بأن الموح للتحجير هو عدم مساواة عين الحاي والمحى عليه فى الدية ، لأن دية عين المحي عليه ألف دينار ، بحلاف عين الحاي فديتها خمسمائة دينار ، فلو

أعمى (القَوْدُ) أى القصاص (أو أحد دية كاملة من ماله) لأنه عمد (وإن فقاً أعور من سالم مماثلته) أى مماثلة الحائى السالمة (وله) أى لسالم العيين عليه (القصاص) من الأعور الحائى بأن يققاً عليه السالمة فيصيره أعمى (أو) يترك القصاص ويأخذ من الحائى (دية ما تركته) وهى عين الحائى ، وديتها ألف دينار على أهل الذهب

(و) إن فقاً الأعور من السالم (غيرها) أى غير المماثلة لعيه ، بأن فقاً من السالم مماثلة العوراء (ميصف دية فقط) تلزم الحائى (في ماله) وليس للمحى عليه أن يقتص لعدم المحل المماثل

(وإن فقاً همساً) أى إن فقاً الأعور عيبى السالم عمداً فى مرة أو مرتين ، وسوا فقاً التى ليس له مثلها أولاً أو ثانياً على الراحح (فالقود) حق المحى بأن يققاً المماثلة من الحائى فيصيره أعمى لقاء سالته (ويصنف الدية) يأحده المحى عليه من الحائى بدل ما ليس لها مماثلة ولم يحير سالم العيين فى المماثلة بحيث يكون له القصاص أو أحد الدية لثلا يلزم عليه أحد دية ونصف ، وهو خلاف ما ورد عن الشارع صلى الله عليه وسلم

ألزمه بالقصاص لكان أحد الأدنى فى الأعلى وهو ظلم له كمن كفه مقطوعة ، وقطع يد رجل من المرفق (هـ) وهذا الخواص يقوى إشكال التحجير فى صورة ما إذا فقاً أعور من سالم مماثلته كذا فى (س) والخواص الأتمّ قولهم للسنة قوله [لأنه عمد] علة لكون الدية فى ماله

قوله [على أهل الذهب] أى كما سيأتى فى تفاصيل الديات

قوله [وسواء فقاً] إلح أى كما هو قول ابن القاسم وقال أشهب إن بدأ نالتى له مثلها وتبى بالأحرى والقصاص وألف دينار لعيين القصاص المماثلة. وصارت الثانية عين أعور فيها دية كاملة ، وإن فقاًهما معاً أو بدأ نالتى ليس له مثلها فالقود فى المماثلة ونصف الدية فى غيرها

قوله [لقاء سالته] الأوصح مماثلته وهو تعليل لقوله فالقود

قوله [لثلا يلزم عليه أحد دية ونصف] أى حيث احتار الدية فى

● (والاستيلاء) في النفس (للعاصب) الذكر فلا دخل فيه لروح ولا لأح
لأم أو جد لها ، والاحترار بقيد « النفس » عن الحرح لأنه للمحى عليه لا للعاصب
(على ترتيب الولاء) فيقدم الأقرب فالأقرب ، فيقدم ابن ، فانه إلح
(إلا الحد) الأدنى (والإحوة ، فسيان) هما في القبل والعصو ، ولا كلام
للحد الأعلى مع الإحوة ولا لسي الإحوة مع الحد ، لأنه عملة أبيهم ولا كلام
لهم مع أبيهم ، فكدا ما هو سرلته ، وقولنا هما « في القتل » إلح احترار عن
إرث الولاء ، فليس الحد مساوياً للإحوة بل يقدم الإحوة وسوهم عليه

قوله [للعاصب] أى واستيلاء القصاص من الخاني لعاصب المقتول
لا لغيره ، ولدا قالوا لا يحور للحاكم القتل محرد تنوته ولو عايه أو شهدت بين
يديه بينة ، بل يحبس الخاني حتى يحصر العاصب إذا وحد على الترتيب ،
فإن لم يكن له عاصب فالطر للحاكم وهذا في غير القتل عيلة ، وأما هو فالطر فيه
للحاكم من أول الأمر .

قوله [الذكر] أى وهو العاصب بنفسه حرح العاصب لغيره أو مع
غيره ، وتقيد الشارح العاصب بالذكر أعلى وإلا فالمعتق عاصب بنفسه وإن
كان أنثى

قوله [فلا دخل فيه لروح] أى إلا أن يكون ابن عم لروحته المقتولة []
قوله [والاحترار بقيد النفس] أى الذى راده الشارح بعد قوله والاستيلاء
قوله [لأنه للمحى عليه] أى إن كان رشيداً وإلا فلوليه
قوله [على ترتيب الولاء] المناسب على ترتيب الكاح لأنه المتقدم
قواه [فسيان هما] أى كما قال الأجهورى في نطمه المشهور
وسوه مع الاباء في الإرث والدم *

قوله [ولا كلام للحد الأعلى] محترق قواه الأدنى لأن الحد الأعلى
في سسته كالأعمام وإن كان بعدم عايهم
قوله [ولا لسي الإحوة مع الحد] أى الأدنى
قوله [عن إرث الولاء] أى لا إرث النسب فسيان كما في البطم
قونه [بل يقدم الإحوة وسوهم عليه] أى كما أفاده الأجهورى في نطمه بقوله

(وَحَلَفَ) الحد (الثُلُثُ) من أيمان القسامة (إِنْ وَرِثَهُ) أى ورث الثلث ، بأن معه أحواء فإن كان معه أح حلف المصنف ولا فرق بين العمد والخطأ فى الصورتين اتفاقاً ، كما يحلف الثلث فى الخطأ اتفاقاً حيث كان معه أكثر من أحويين أما لو كان عمداً وهم أكثر من متليه فقبل يحلف الثلث ، وقبل كأح أى يُقَدَّر أحاً رائداً على الإحوة ويحلف ما يوبه كالربع حيث كان الإحوة ثلاثة والخمسة إلح

* (وَانْتَظِرَ عَائِبٌ) من العصمة (قَرُرْتُ عَيْبَتَهُ) حيث تصل إليه الأحبار ومحل الانتظار حيث أراد الحاصر القصاص ، إذ لو أراد العمو فله ذلك بدون انتظار . وللعائب - إذا حصر - نصيبه من دنة عمد ، كما لا ينتظر إن بعدت عسته حداً بحيث يتعذر وصول الحر إليه كأسير ومفقود كما قال (لا بعيدٌ و) لا ينتظر محمود (مُطْشَقٌ) بحلاف من يعيق أحياناً فتنظر إفاقته

يعسل وإبضاء ولاء حجارة نكاح أحاً وإسا على الحد قادم
قوله [حلف المصنف] أى كما يحلف الأح المصنف الثانى لأنه ميراث كل واحد فى تلك الحالة

قوله [فى الصورتين] أى صورة ما إذا كان معه أحواء أو أح
قوله [وانتظر عائب من العصمة] أى له حق فى الاستيلاء بأن كان مساوياً للحاصر فى الدرجة ليعمو ويقتص ويحس القاتل مدة الانتظار ويحدد لأن العادة الفرار فى مثل ذلك ولا يطلق كميل إذ لا تصح الكفالة فى القود ويمتنع عليه من ماله إن كان له مال وإلا ففى بيت المال ، فإن انقيا ففى (ح) يطلق ولا يحس حتى يموت حوفاً ، وفى المدر القرائ يمتنق عليه الولى الحاصر ويرجع إلى أحيه إذا قدم إن تمام بحقه

قوله [قربت عيته] هذا قول ابن القاسم فى المجموعة وظاهر المدونة عند ابن رشد وأبى عمران أن العائب يسطر وإن بعدت عسته ومحل الخلاف المذكور إذا عاب بعض العصمة دون بعض ، فلو عابوا كلهم فالظاهر انتظارهم مطلقاً ولو بعدت عيبتهم وفى مختصر الوقار ما يشهد لذلك (اه ملحصاً من حاشية الأصل)

(و) لا ينتظر (صَيٌّ) أى بلوعه حيث (لم يَتَوَقَّفْ الثبوتُ عليه) كأح صغير معه عاصبان ولو أعد منه كعدتيين ، فلهما القسامة والقصاص ، أو يكون عاصب كبير مساو له يستعين بعاصبه - كعده - ولو كان المستعان به أحسباً من المقتول ، كأن تقتل امرأة وتترك ابناً صغيراً وابن ابن كبير ، فالكبير العبد أن يقسم ويستعين بعم له من أبيه ولو توقف الثبوت على الصغير - كأن لم يوجد من العصبة غيره أو معه كبير واحد ولا عاصب يستعين به الكبير - فإن الكبير يحلف حصته خمسة وعشرين يمياً مع إحصار الصغير ، ثم ينتظر بلوع الصغير فيحلف الباقي ويثبت القصاص ، فكلام المصنف فيما يحتاج لقسامة ، وأما ما ثبت نية فهيه القصاص بدون انتظار هذا ما جرى عليه الشراح وفي المسألة خلاف كثير

• (و) الاستيلاء (للساء) أيضاً ثلاثة شروط ،
أشار للأول بقوله

* (إِنْ وَرِثَ) أى كن وارتات ، احترازاً عن العدة والحالة ومحوهما
وللتأى بقوله

قوله [ولو أعد منه] أى هذا إذا ساوياه في الدرجة ، بل ولو بعدا عنه
كتمثال الشارح

قوله [ويستعين بعم له من أبيه] مثال للأحسب من المرأة المقولة تم
إن أقصا بعد القسامة فظاهر ، وإن عما العمان في الأولى أو ابن الابن الكبير
في الثانية سقط القتل وللصغير نصيبه من دية عمد هذا هو المرتضى والموافق لما
في المدونة

قوله [فصه القصاص بدون انتظار] أى للصغير لأن صعره بمنزلة
بعد العيبة ، فإن حصل عو من بعض الكفار فلا قصاص ، ولو لم يعف نصيبه
من دية عمد

قوله [وفي المسألة خلاف كثير] لكن قد علمت أن هذا هو المرتضى
والموافق لما في المدونة

قوله [ومحوهما] أى من باقي دوى الرحم من الساء الغير الوارتات

* (وَلَمْ يُسَاوِهِنَّ عَاصِبٌ) في الدرجة بأن لم يوحده عاصب أصلاً ، أو بوحده أنزل ، كعم مع ست أو أحت فحرحت الست مع الان أو الأحت مع الأح فلا كلام لها معه في عمرو ولا قود

وأشار لثالث بقوله

(وَكُنَّ عَصَـةٌ لَوْ كُنَّ دُكُورًا) فلا كلام للحدة من الأم والأحت للأُم والروحة فإن كن الوارثات مع عاصب غير مساو فلهن وله القود ، أى كل مَسْ طله من الفريقين أحيب له ولا يُعْتَبَرُ عمرو إلا باحتماج الفريقين أو بواحد من كل فريق كالمات مع الإحوة ، سواء نت القتل بنية أو قسامة أو إقرار - كأ حُرْن الميراث كالت معها أحت لغير أم مع الأعمام - وثت قتل مورثهن

قوله [في الدرجة] أى وفي القوة، وإنما قلنا ذلك لإحراج الأحت الشقيقة مع الأح لأب ، فإن لها حقاً في الاستيفاء لكونه أنزل منها بالقوة ، وإن ساواها في الدرجة فتحصل أن الشرط المعنى مساواة الساء للعصبة في الدرجة والقوة معاً

قوله [أو الأحت مع الأح] أى المستويين في الدرجة والقوة ككونهما شقيقتين أو لأب وأما الشقيقة مع أح لأب فلها الكلام معه في العمو والقود كما علمت

قوله [وكن عصبة لو كن دكوراً] المعنى لو فرص كونهن دكوراً كن عصبة ، فكن عصبة في كلام المصنف دليل حواب لو ، أو هو الحواب قوله [فلا كلام للحدة] إلح أى فليس لها كلام في شأن الدم مطلقاً وعمواً أو قصاصاً لانتفاء الشرط الأخير مهن

قوله [فإن كن الوارثات] الصمير يرجع للسوة المستوفيات الشروط الثلاثة بدليل المثال الآتي ، فالمقصود التصريح على مقتضى استيفاء الشروط ، وعمل تلك التفاصيل مع أنها ستأتى في المتن للإيضاح من أول الأمر

قوله [كالمات مع الإحوة] مثال لقوله فإن كن الوارثات

قوله [كالت معها أحت لغير أم] مثال لحياة الميراث

وقوله [وثت قبل مورثهن] إلح قيد في المثال الآخر

نقسامة من الأعمام ، فلكل^٢ القتل ولا عفو إلا باحتماءهم فلو ثبت نية أو إقرار فلا كلام للعصبة غير الوارثين والحق في القتل للنساء * (والوارث كمتورثه) يتنقل له من الكلام في الاستيلاء وعدمه ما كان لمورثه الذي هو ولي الدم فإذا قتل شخص وله ابن مات ذلك الابن عن ابن وست - فيستقل لهما الكلام إلى آخره ، فلها الكلام مع أحيائها وتحرح الروحة والروح ، فإذا مات ابن المقتول عن ابن وروحة أو ماتت فلا كلام للروحة أو الروح

● تسيه لو حصل عفو من كبير معه صغير فليس للصغير إلا نصيبه من الدية ولا يسرى عفو الكبير عليه ، فلو كان للصغير ولي من أب وبخوة - كوصي - واستحق الصغير قصاصاً فلا مشارك له ، فعلى وليه النظر بالمصلحة في القتل وأحد الدية كاملة ، وبحير إن استوت ، ولا يحور له أحد بعض الدية مع يسر الخاني ، والحكم كذلك لو قطع أحد يد الصغير مثلا فإن كان الخاني معسراً فله الصلح بأقل أما لو قتل الصغير فلا كلام لوليّه لانقطاع بطره بالموت ، والكلام للعاصب ، فإن قتل شخص عبد الصبي أو حره فالأولى للولي أحد القيمة والأرض دون القصاص إذ لا يقع للصبي

وقوله [فلا كلام للعصبة غير الوارثين] المماس العبر الوارثين

قوله [والحق في القتل للنساء] مراده اللاتي حر الميراث

قوله [فلها الكلام مع أحيائها] أى لتربيلهما مرلة مورثتهما ، واشترط عدم مساواة العاصب للنساء إن كن أصولاً وسيأتى إيضاح ذلك

قوله [فلا كلام للروحة أو الروح] لف وبشر مرتب ، أى وإنما الكلام للابن في الأولى والست في الثانية والروحة لاحق لها لبعدها من العصبة

قوله [ولا يحور له أحد بعض الدية] إلح أى فإن صالح ولي الصغير الخاني على أقل من الدية مع ملاء الخاني رجع الصغير بعد رشده على القاتل ولا يرجع القاتل على وليه نسيء

قوله [عبد الصبي] مثله السعيه

قوله [إذ لا يقع للصبي] محل هذا ما لم يحتس على الصبي من القاتل

وإلا تعين القصاص

• (وَأُحْرَ) القصاص فيما دون النفس (لُعْدَرٍ كَسَرَدٍ) أو حرّ يحاف منه الموت ، لئلا يموت فيلزم أحد نفس بدون نفس ، وكذا يؤخر الحانى إذا كان مريضاً حتى يبرأ ويؤخر أيضاً القصاص فيما دون النفس حتى يبرأ المخروح لاحتمال أن يموت فيكون الواجب القتل بقسامة

* (كعَقَل) أى دية الحرح (الخطأ) فيؤخر إلى برء المخروح خوفاً أن يسرى على النفس فتؤخذ الدية كاملة . فإن برئ على غير شين فلا عقل ولا أدب ، لأنه لم يتعمد وإن برئ على شين فحكومة

(وَأَحَدُ حَدَّيْنِ) وحما لله تعالى كشر ، وربما يكسر (لم يتقَدَّر) المحدود (عليهما) في فور ، خوف مميته ، فيؤخر أحدهما (وقَدَّمَ الْأَشَدَّ) كحد الرنا (إذا لم يُحَصَّفْ منه) الهلاك بتقديمه . فإن حيف منه قدم الأحمف كحد الشرب والقدف ، فإن حيف من الأحمف الهلاك قدم الأشد مُسَرِّقاً ،

قوله [وأحر القصاص] أى وحوماً

وقوله [فما دون النفس] أى وأما الحانى على النفس فلا يؤخر القصاص منه لما ذكر

قوله [وكذا يؤخر الحانى] أى ولو تأخر البرء سنة

قوله [ويؤخر أيضاً القصاص] أى من أسباب تأخير الحانى انتظار برء المخروح

قوله [أى دية الحرح الخطأ] أراد بها ما يشمل الحكومة فيما ليس فيه شئ مقدر من الشارع ، بدليل قول الشارع فإن برئ على غير شين إلح والحاصل أنها تؤخر دية الخطأ للبرء كانت حملها العاقلة أم لا وهو مذهب ابن القاسم في المدونة خلافاً لقول أشهب متى بلغ عقل الحرح الخطأ تلت الدية فلا تأخير لو حوِّب ذلك على العاقلة ساعة الحرح كذا في (س)

قوله [لأنه لم يتعمد] علة لمي الأدب وترك علة لمي العقل وهي البرء على غير شين

قوله [وأحد حدين] بالرفع معطوف على نائب فاعل آخر الذى هو القصاص

قوله [كحد الشرب والقدف] مثال للأحمف لأن كلا تمانون في الحر وحد الرنا مائة

فإن لم يطق قدم الأحف مرقاً ، فإن لم يطق انتظر قدرته
 فإن كان حد لله - كشرب - وحد لعبد - كقذف - قدم حق الله ، لأنه
 لا عفو فيه ، فإن كان للآدميين ، كقطع لربند وقذف لعمر و بالتقديم بالقرعة
 • تسيه لو دخل حان الحرم فلا يؤخر بل يحرح منه ويقام عليه الحد حارحه
 ولو محرماً ولا ينتظر لإتمامه
 • (وسقط القصاص) إن عما رحل من المستحقين، حيث كان العاى

قوله [فإن لم يطق] بأن حيف عليه الموت من تفرقة الأشد
 قوله [انتظر قدرته] أى أو الموت
 قوله [كشرب] إلح أى ورنا
 قوله [لأنه لا عفو فيه] أى مخلوق فلا يحور لأحد الشعاة فيه ،
 وقولهم حق الله مى على المساحة أى بالنسة للمحاربة عليه يوم القيامة
 قوله [فإن كان لآدميين] بقى عليه ما إذا كان الحقان لشخص واحد
 كما لو قده وقطع يده والحكم فيه مثل ما إذا كان الحقان لله
 قوله [بل يحرح منه] أى ولا يقام عليه الحد فيه لئلا يؤدى إلى تسيسه ،
 وسواء فعل موجب الحد فى الحرم أو حارحه ولأإليه وأما قوله تعالى (وَمَنْ
 دَحَلَهُ كَنَآءَ أَمِيَّا)^(١) وقيل إنه إحار عما كان فى رمن الخاهلية ندليل
 (أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَا حَعَلْنَاهُ حَرَمًا أَمِيًّا وَيُتَحَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوَظِهِمْ)^(٢)
 وقيل إن الآية مسوحة ناية (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ)^(٣)
 وقيل كان أما من العذاب فى الآخرة ، وقيل الحملة لإشائية معى أى أموه من
 القتل والظلم إلا موح شرعى وهذا هو الأتم لقوله تعالى (وَمَنْ يَرُدْ فِيهِ
 بِإِلْحَادٍ بِطُلُغٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ)^(٤)
 قوله [وسقط القصاص] أى المعبر عنه فيما تقدم بالقود
 وحاصله أنه إذا كان القائم بالدم رحالاً فقط مستويين فى الدرجة والاستحقاق ،
 فإن اجتمعوا كلهم على القصاص وح ، وإن طلب بعضهم القصاص وبعضهم

(٢) سورة العنكبوت أنه ٦٧

(١) سورة آل عمران آية ٩٧

(٤) سورة الحج آة ٢٥

(٣) سورة النوبة آية ٥

مساوياً (في دَرَحَةِ الباقي) والاستحقاق ، كاسبين أو عمين أو أحوين ، وأولى إن كان العاني أعلى كعمو اس مع أح فإن كان أنزل درجة لم يعتبر عموه ، كعمو أح مع اس وكذا لو كان العاني لم يساو الباقي في الاستحقاق كإحوة لأُم مع إحوة لأب

• (واليُسْتُ) أو ست الابن (أَحَقَّ مِّنَ الْأُخْتِ فِي عَمَوٍ وَصِدَّةٍ) فتي طلعت القصاص الثالث نسبة أو اعتراف أو العمو عن القتل فلها ، ولا كلام للأخت وإن كانت مساوية لها في الإرث ولا شيء لها من الدية

أما لو احتاح القصاص لقسامة فليس لهما أن يقسما ، لأن النساء لا يقسمن في العمد بل العصمة فحيث أقسموا وأرادوا القتل وعَمَتُ الست . فلا عمو لها ، وإن عَمَوَا أو أرادت القتل فلا عمو لهم إلا باحتياج الجميع أو بعض الست وبعض منهم

العمو والقول لطالب العمو ويسقط القصاص ولن يعف نصيبه من دية عمد قوله [والاستحقاق] قيد تركه المصنف وراده الشارح وسيأتي محترره في الشارح

قوله [أو أحوين] أى أشقاء أو لأب ومثلهما العمان
قوله [في الاستحقاق] أى في أصل استحقاق الدم إذ لا استحقاق للإحوة للأم فيه لما تقدم أن الاستيلاء للعاصب وهم غير عصمة
قوله [والست] إلح هذه مرتبة ثانية وهى ما إذا كان القائم بالدم نساء فقط وذلك لعدم مساواة عاصبهن في الدرجة بأن لم يوحد أصلاً أو وحد وكان أنزل
قوله [وإن كانت مساوية لها في الإرث] أى ولا يلزم من مساواتها لها في الإرث مساواتها لها في الدم

قوله [ولا شيء لها من الدية] أى دية عمد لعدم مساواتها في التعصيب كمتساوى العصمة من الرحال

قوله [أما لو احتاح القصاص لقسامه] محترره قوله الثالث نسبة أو اعتراف
قوله [فلا عمو لها] أى والقول للعصمة في القصاص
قوله [فلا عمو لهم] أى والقول لها في طلب القصاص

(وإنَّ عَمَتَ وَاحِدَةً مِّنْ كِسَاتٍ) أو سات اس أو أحوات ، ولم يكن عاصب أو كان ولا كلام (سَطَرَ الحَاكِم) العدل في الصواب من إمصاء ورد لأنه عملة العاصب إذ يرث الباقي لبيت المال

• (وَي) اجتماع (رجال ونساء) - أعلى درجة منهم ولا يحزن الميراث - (لم يَسْقُطْ) القصاص (إلاَّ بهما) أي وعمو المريقين ، فمن أراد القصاص من المريقين فالقول قوله ، وكرر هذه لأجل قوله

١١١ (أو سَعَصَ عَنْ كُلِّ) من المريقين ، (ومهما عَمَتَا النِّعَصُ) من المستحقين للدم - مع تساوي درجتهم بعد ثبوت الدم مطلقاً سببة أو غيرها - فإنه يسقط القصاص

وإذا سقط (فَلَيْسَ نَبَقِيَّ) ممن لم يعف ، وله التكلم أو مع من له التكلم

قوله [أو كان ولا كلام] أي لكون الست أعلى درجة منه والقتل ثابت بالنسبة أو الإقرار

قوله [في الصواب من إمصاء ورد] أي فإذا أمصى سطره عمو بعض السات فلم يبق مهن نصيبه من الدية ومفهوم قوله واحدة من كسات أنه لو عمون كلهن أو أردن القتل كلهن لم يكن للحاكم نظر

قوله [لأنه عملة العاصب] هذا التعليل غير تام لأن الحكم أن الحاكم يطر وإن لم يكن وارثاً كما إذا قتل الرجل وترك بنتين وأختاً وعمت إحدى البنتين فالأظهر في التعليل أن يقال إنما جعل النظر للحاكم لصعف رأى النساء بخلاف الرجال

قوله [ولم يحزن الميراث] ومثله لو حزن الميراث وكان القتل بقسامة

قوله [وكرر هذه] الصواب حذفه لأنه لا تكرار ، فإن هذه الصورة لم تتقدم بعينها وإنما يرد على قول حليل حيث قدم على تلك العارة ، ولكل القتل ولا عمو إلا باحتماءهما

والحاصل أنه إذا اجتمع رجال ونساء أعلى درجة وكان للرجال كلام لكوهم وارثين ثبت القتل سببة أو إقرار أو قسامة أو كانوا غير وارثين وثبت القتل بقسامة لم يسقط القصاص إلا بكل من المريقين أو بعض مهما

قوله [وله التكلم] إلح يعنى أن من عما سقط حقه من الدم ومن الدية

(تَصْيِيهِ مِّن دِيَّةٍ عَمْدٍ) وكذا لو عما جميع من له التكلم مرتباً، فلمس بقى من لا تكلم له نصيبه كولدتين وروح أو روحه - لأنه مال ثبت بعفو الأول بخلاف لو عمو في مور واحد فلا شيء لمن لا تكلم له ، كما إذا كان من له التكلم واحداً وعما

(كِلَارِثِهِ) أى الدم ، تشبيهه في سقوط القصاص كما لو قتل أحد ولدين أباه ثم مات غير القاتل ولا وارث له سوى القاتل فقد ورث القاتل دم نفسه كله وكذا لو ورث بعض الدم ، كما قال

* (ولو قِسْطًا) كما لو كان غير القاتل أكثر من واحد مات أحدهم عن القاتل وعيره ، فقد ورث القاتل بعض دم نفسه ، فيسقط ، ولمن بقى نصيبه من الدية

وما بقى منها يكون لمن بقى من له التكلم ولغيره من بقية الورثة كالروح أو الروحة والإحوة للأُم قال في المدونة وإن عما أحد اثنين سقط حظه من الدية وبقيتها لمن بقى تدخل فيه الروحة وعيها

قوله [كولدتين وروح] أى وعما أحد الوالدين أو هما مرتين

واعلم أن ما ذكره الشارح من التخصيل محمول على ما إذا وقع العفو محاناً ، أما إذا وقع على مال فلمس بقى من الورثة نصيبه من الدية وإن لم يكن له تكلم سواء وقع الإسقاط مرتباً أولاً

قوله [فقد ورث القاتل دم نفسه كله] أى وحيث ورث القاتل دم نفسه كلاً أو بعضاً صار معصوماً فلا يحور لأحد قتله ، وليس له أن يسلم نفسه للقتل وصار الحق لله وللمقتول ، فحق الله يقبل بالتوبة وحق المقتول معذور عن وفائه فعليه التصرع لله في إرضائه عنه وهذا بخلاف حد نحو الزنا من كل حد الحق فيه لله وحده فإنه لا يتوقف على ~~وحيث يطلبه بل متى~~ ثبت عليه وجب على الحاكم إقامته وإن لم يثبت عليه حار له أن يشته على نفسه بالإقرار عند الحاكم ~~موجب~~ على الحاكم إقامته وحار له السر وإحلاص التوبة لله

قوله [ولو قسطاً] إلح قال في المدونة إن ورث القاتل أحد ورثته الفتيلى بطل قوده لأنه ملك من دمه حصه ، وقال أشهب لا يسقط القود ^{إع} الحانى إذا ورث حراً من دم نفسه إلا إذا كان من بقى يستقل الواحد منهم بالعفو ، وأما إذا

هذا إن استقل الباقي بالعفو ، وأما لو عما من لا يستقل بالعفو فلا يسقط القود عن ورث قسطا إلا بعفو الجميع أو بعض من كل ، كما لو قتل شقيق أخاه وترك المقتول مات وثلاثة إحوه أشقاء غير القاتل مات أحد الثلاثة فقد ورث الإقبال قسطا ولا يسقط القود إلا بعفو إلح

* (وإرثته) أى القصاص (كالمال) أى كإرث المال فى الحملة ، لأنه لا دخل فى ذلك لروحة ولى الدم ولا لروح من لها كلام فإذا مات ولى الدم عن ست وإن وأم فيرل ورثته ميراثه ولدت والأم التكلم لأنهما ورثاه عن له التكلم وليس كالاستيلاء إذ من قتل وترك ابنا وستا لا كلام للست على الراحح ، وقيل كالاستيلاء

(وحار صلحه) أى الحانى مع ولى الدم (فى) القتل (العمد) ومع المحى عليه فى الحرح العمد (بأقل) من دية المحى عليه (أو أكثر) منها حالا ومؤحلا بذهب أو فضة أو عرص ، لأن الراحح أدها فى العمد غير متقرة

كان لا يستقل الواحد منهم بالعفو ولا بد فى العفو من اجتماعهم فلا يسقط القود عن الحانى الوارث لحره من دمه فإذا علمت ذلك فكان على السارح أن يمشى على كلام ابن القاسم من عدم التقييد ، فإن المعتمد بقاؤه على إطلاقه كما قاله (س)

قوله [هذا إن استقل الباقي بالعفو] أى نأى كان الباقي إحوه فقط متساوين وقد علمت أن هذا التقييد لأشهب

قوله [إلا بعفو] إلح أى إلا بعفو الجميع أو بعض من كل

قوله [لا كلام للست على الراحح] أى كما هو قول ابن القاسم

- وقوله [وقيل كالاستيلاء] أى وهو قول أشهب

قوله [وحار صلحه] لما قدم أن العمد لا عقل فيه مسمى وإنما يتعين فيه القود على الوجه المتقدم به ها على أنه يحور الصلح فيه بما شاء الولي والإصافة فى صلحه من إصافة المصدر لماعله ، أى حار أن يصلح الحانى ولى الدم أو المحروح فى حاية العمد بأقل إلح

• (وَالْحَطَّاءُ كَيْفَ الدِّينِ) مبتدأ وحبر فيحور الصلح حيث لا مانع كسقد عن إبل - حال ، أما لو وحد مانع دلا يحور ، لأن دية الخطأ مال مقرر في الدمة وماضولح نه عنها مال مأخوذ عنها ، فيحب ما يحور في بيع الدين ، فلا يحور صلح عن ذهب بورق وعكسه لأنه سيئة في الصرف ولا أحدهما عن إبل وعكسه مؤحلا لأنه مسح دين في دين ولا بأقل من الدية نقداً ، لأن فيه صَعَّ وَتَعَحَّلَ ، ولا بأكثر من أحلها للساف من ولى الدم بزيادة من الحائى ولا فرق بين الصلح على النفس أو الحرح

• (وَقَتِّلَ) القاتل (بما قَتَلَ) نه (ولو ناراً) على المشهور لقوله تعالى ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا عَمَلَهُمْ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ﴾^(١) وقوله تعالى ﴿مَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ عَمَلَهُمْ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٢) والمعنى أن الحق في القتل للولى

قوله [مبتدأ وحبر] أى فالحطأ مبتدأ والحار والمحور متعلق بمحذوف حبر أى كائن في حكمه كبيع الدس

قوله [حال] صفة لنقد ، وأما بمقد مؤحل عن الإبل التى في الدمة فلا يحور لما فيه من مسح الدين في الدين ولا مفهوم لإبل بل يحور الصلح عن دية الخطأ خالى معحل في جميع الأقسام إن لم يكن فيه صعب وبمعحل

قوله [لأنه سيئة في الصرف] أى صرف ما في الدمة

قوله [مؤحلا] راجع لقوله أحدهما

قوله [نقدا] أى معحلا قبل محيء أحله

قوله [ولا بأكثر من أحلها] في الكلام سقط والأصل لأبعد من أحلها

قوله [للسلف من ولى الدم] المراد بالسلف الأحرار في الأهل وريادة

الحائى طاهرة

قوله [ولا فرق بين الصالح على النفس أو الحرح] أى في جميع الأقسام

قوله [ولو ناراً] أى ولو كان المقتول نه ناراً ورد ناو على عبد الملك

القاتل إنه لا يقلل بالنار لحديث «لا يعبد بالنار إلا رب النار» فعلى المشهور

يكون القصاص بالنار مستثى من الهوى عن التعذيب بها

قوله [فاعتدوا عامه بمنل ما اعتدى عليكم] سمية القصاص اعتداء

(٢) سورة البقرة آه ١٩٤

(١) سورة البقرة آه ١٢٦

تمثل ما قتل به الحاني فلا يباي قوله بعد « ومكن » إلح
وعلم من قوله « وقتل » أن الحرح ليس كذلك ، فإذا أٌوضح بحجر فيقتص
ممه بالأحف كاللوسى

ويحمل المصنف حيث ثبت القتل بسية أو اعتراف أما لو ثبت بقسامة
فيقتل بالسيف كما قاله ابن رشد

* (إلا) أن يثبت القتل (بحمري) فيتعين قتل الحاني بالسيف كما قاله ابن رشد
(و) كذا لو أقر بأنه قتله (بلواط) إذ لو ثبت بأربعة شهود فحده الرحم
(وسيجري) ثبت بسية أو إقرار أنه قتل به فيتعين السيف ولا يلزم بفعل السحر
مع نفسه حتى يموت على الراحح

مشكلة لأن حقيقة الاعتداء الخروج عن الحدود وهو فاحشة والله لا يأمر بها

قوله [تمثل ما قتل به الحاني] أى إلا ما استثنى بقوله إلا بحمر إلح

قوله [أن الحرح] أى القصاص فيما دون المص

قوله [فيقتص منه بالأحف] حفظاً للوسى

قوله [فيقتل بالسيف] أى يتعين ذلك لسهولته ولعدم تحقق المماثل

قوله [إلا أن يثبت القتل بحمر] أى بأن ثبت بسية أو إقرار أنه

أكرهه على الإكثار من شره حتى مات

قوله [وكذا لو أقر بأنه قتله بلواط] أى وتثبت ذلك الإقرار بالسية

فلا يقتل عما قتل به بل بالسيف ، والفرص أنه لم يستمر على إقراره بل رجع عنه ،

ولا يقال إن من أقر بالرنا ورجع عن إقراره يقل رجوعه لأن قبول رجوعه من

حيث عدم رحمه فلا يباي أنه يقل بالسيف لإقراره بالقتل ورجوعه لا ينهى

عنه القصاص قال الساطي معنى قولهم لا يقتل بلواط أنه لا يجعل له حشة

في دبره حتى يموت إذ لا يصور الاسيعاء باللواط على غير هذا الوجه

قوله [إذ لو ثبت بأربعة شهود] إلح حق العبارة أن يقول وكذا لو أقر

بأنه قتله بلواط ولم يستمر إذ لو اسمر أو ثبت بأربعة شهود إلح

قوله [ولا يلزم بفعل السحر مع نفسه] أى لأن الأمر بالمعصية معصية

حلقاً للساطي القائل إنه إذا أقر يؤمر بفعله لنفسه فإن مات وإلا فالسيف

(وما يَطُولُ) كَمَعَ طعام أو ماء أو بحسة بإبرة حتى مات على

الراحح ، فلا يعمل بالحاي ذلك بل يتعين السيف

* ثم فَرَعَ على كويه يقتل بما قتل به قوله

* (فِيُعْرَقُ) إن صدر منه القتل بالعرق

(وَيُحْسَقُ) إن صدر منه القتل بالحق

(وَيُحْصَرُ) فإذا قتل بصرب محصر فيقتل بصرب محصر

(وَيُضْرَبُ بالعَصَا للهوت) حيث قتل بصرب بعصا فيصرب بعصا حتى يموت

(وَمُكْسَرٌ مُسْتَحِقٌّ) للقصاص (من السِّنْفِ مُطْلَقًا) كان القتل من

الحاي به أو غيره ، لما علمت أن الحق له في القتل تمتل ما قبل

* (وَأَنْدَرَحَ طَرَفٌ) بفتح الراء ، كقطع يد أو رجل أو فخذ عين من شخص

ثم قتله فإنه يندرح في الممس (إِنْ تَعَمَّ دَهْ) الحاي أى تعمده الطرف ثم

قتله وإن كانت الحاية على الطرف خطأ فلا تندرح في الممس بل عليه الدية

للطرف ثم القصاص . هذا إذا كان الطرف من المقتول بل

(وإن) كان الطرف (لغيره) أى لغير المقتول ، كقطع يد شخص وفخذ

عين آخر وقبل آخر عمداً فتندرح الأطراف في الممس ولا تقطع يده ثم يقبل

ومحل اندراح طرف المقتول في الممس (إِنْ لَمْ يَنْقُصْ) الحاي (مُثْلَةً)

● تسميه احتلف في القتل بالسهم هل يقتل به ويحتهد في القدر الذي يموت

به أو لا يقتل إلا بالسيف تأويلان

قوله [كَمَعَ طعام] دخلت تحت الكاف قبله بالسلمح أو بكرة الأكل والشرب

قوله [فيقتل بصرب محصر] أى في محل حطر بحيث يموت بسرعة لا أنه

يرمى بحجارة حتى يموت

قوله [فيصرب بعصى حتى يموت] مراده من هذه العبارة أنه لا يقتصر

على مقدار صرب الحاي بل المدار على موته بالصرب

قوله [من السيف مطلقاً] أى ولو كان الحاي قتل بشيء أحف من

السيف هذا هو المعتمد خلافاً لاس عبد السلام القائل إن محل ذلك ما لم يكن الحاي

قبل بأحف من السيف كلحس فص وإلا فعل به ذلك

ناحى عليه المقنول ، فإن قصد مثله فإنه يقتصر منه للطرف ثم يقل ، وأما طرف غير المقنول فيدرج ولو قصد مثله على الراحح هكذا في شرح المصنف

• (ودية الحر المسلم في) القبل (الحطاً على النادى) ساكن البادية (مائة من الإبل مضممة) رفقا بالخطي (ست مباحص، وكذلك السون) أى ست لدون واس لدون (وحقة واحدة)^(١) من كل نوع من الأنواع الخمسة وعشرين

فإن لم يكن عند أهل البادية إبل فقيمة لها وقيل ينظر لأقرب حاصرتهم ويدعون مما عندهم من الذهب أو الفضة ، وقيل يكلمون الإبل

قوله [وأما طرف غير المقنول فيدرج] إلح هذه العبارة تع الأصل فيها اس مرروق والمواق وكلام التوصيح يقتضى أنه قيد فيهما واستظهره (س)

• تسميه كما تدرج الأطراف في النمس تدرج الأصابع إذا قطعت عمداً في قطع اليد عمداً بعدها ما لم يقصد مثله سواء كانت من يد من قطعت أصابعه أو يد غيره ، فإذا قطع أصابع شخص عمداً تم قطع كفه عمداً بعد ذلك قطع الحانى من الكوع ولو قطع أصابع رجل ويد آخر من الكوع ويد آخر من المرفق قطع لحم من المرفق إن لم يقصد مثله وإلا لم تدرج في الصورتين ، بل تقطع أصابعه أولاً تم كفه في الأولى وفي الثانية تقطع أصابعه ثم يده من الكوع ثم من المرفق

قوله [ودية الحر المسلم] إلح لما أنهى الكلام على القصاص تسرع في الكلام على الدية وهي مأخوذة من الودى نورن القى وهو الهلاك سميت بذلك لأنها مسنة عنه ودية كعدة محدوفة الغاء وهي الواو وعوّص عنها هاء التأنيث وذكر أنها تحلف احتلاف الناس بحسب أموالهم من إبل وذهب وورق وقوله الحر المسلم أى الذكر وسيأتى محتررات تلك العيود

قوله [على النادى] أى إذا كان الحانى من أهل البادية

(١) هذه من أسان الابل وقد مر في الركاه فب المحاص وولد اللون أصغر في السن ن الحقة (أوطروه المحل) والحدعه

وأولُ من سس الدية مائة من الإبل عند المطلب وقيل البصر ومصت السة على ذلك ولا يؤخذ بقر ولا عرص ولا عم بغير رضا الأولياء
 • (ورُسِّعَتْ) الدية (في عَمْدٍ) لاقصاص فيه كعمو عليها مهمة أو اعمو بعض الأولياء بخلاف المأقي نصيبه من دية عمد (مُحْدَفِ اسِ السُّودِ) من الأنواع الخمسة ، فتكون المائة من الأصناف الباقية من كل خمسة وعشرين (وُثِّلَتْ) علقت بالتبليث (في الأصل) أى عليه ، وتعييره بالأصل أعم فيشمل الأم والأحداد كان الأصل مسلماً أو كتناً بل (ولو مَحْسُوسِيًّا)

قوله [ومصت السة على ذلك] أى حكمت الشريعة بذلك
 قوله [بغير رضا الأولياء] أى وأما برضاهم فيحور إذا وجدت شروط الصلح كما تقدم في قوله والخطأ كبيع الدين
 قوله [في عمد لاقصاص فيه] أى على أهل البادية لأن الكلام فيهم والمشهور أن دية العمد حالة إلا أن يشترط الأهل ، وقيل إنها تنعم في ثلاث سنين كدية الخطأ ، وأما إذا صالح الحاني على دنابر أو درايم أو عروص فلا اختلاف في أنها تكون حالة
 قوله [مهمة] أى بأن قال الأولياء عموا على الدية ، وأما إذا قيدوا بشئ تعين

قوله [أى عليه] أفاد أن في الأولى معنى على والثانية للطرفية فحصل العاير من حرى الحر المعلقين ثلث

قوله [بل ولو محسوسياً] أى ولو كان الوالد القاتل بولده محسوسياً
 واعلم أن الخلاف في تعليلها على الأب المحسوس إنما هو فيما إذا قتل والده المحسوس فإن عبد الملك قال لا تعلط عليه إذا حكم بينهم لأن دية المحسوس تشبه القيمة ، وأذكره سحون وقال أصحابنا يريدون أنها تعلط عليه إذا حكم بينهم لأن علة التعليط سقوط القود ، وأما إذا قتل والده المسلم فإنها تعلط عليه اتفاقاً كذا في (س) إذا علمت ذلك فقول شارحنا لا يقتل بمرعه ولو كان مسلماً خلاف الموضوع لأن الخلاف إنما هو في العلط وعدمه والفرص أن الولد محسوس لا في القتل وعدمه وحيث علطت في الولد المحسوس فيؤخذ منه حقتان وحدعتان وثلاث

فلا يقبل بصره ولو كان مسلماً (في عَمَدٍ لم يُقْتَلْ به) أى فى قبل
عمد لولده لم يقبل الأصل به وصابطه عدم قصده إرهاب الروح ، فإن قصده مهـ -
كأن يرم عرق المزع بالسيف أو يصحعه ويدحه - فيقتصر مه عبدا
وطاهر لإطلاقهم ، ولو كان المستحق ابناً آخر وقيد بعضهم بغيره بالأولى من
عدم تخليف الولد ، فإن عما عه أو لم يقصد إرهاب روحه فتعلط عليه فى ماله
وقد بين ما به التعليط بقوله

(ثلاثين حِقَّةً وثلاثين حِدَّةً وأربعين حِلَّةً) بفتح المعجمة وكسر
اللام وفتح الفاء الحامل من الإبل (بلا حِدَّةٍ سِسٌّ) فالمدار على أن تكون
حاملات كانت حقة أو حدة أو غيرها وشبهة فى التعليط فى النفس قوله
(كحَرْحِ الْعَمَدِ) فتعلط الدية فيه كما تعلط فى النفس من تثليث
وتربيع ، لا فرق فى الحرح بين ما يقص فيه - كالموصحة أو لا كالحائفة -
ففى الحائفة ثلث الدية معلطاً على قدر بسنه من الدية ، فالتلاتون بالنسبة للمائة
حُمُسٌ ونصف حُمُسٍ ، والأربعون خمساً ، فعن ثلث الدية يؤخذ من الحقاق

حلقات إلا ثلثاً أفاده (تب)

قوله [فإن قصده مه] أى حقيقة أو حكماً فالأول كأن يرمى عقه
بالسيف أو يصربه بعضاً أو سيف قاصداً بما ذكر إرهاب روحه ولا يعلم ذلك
إلا مه والحكمى كما إذا أصبحه وشق حوجه ، وقال فعلت ذلك حماقة ولم أقصد
إرهاب روحه فلا يقبل مه ويقتصر مه

قوله [كأن يرم] المناسب إتيان الياء وفتحها لصبه بأن المصدرية

قوله [وقيد بعضهم بغيره] مراده به (س) :

قوله [فإن عما عه] إلح هذا محصل معنى المتن وفى كلام الشارح
ركة لاتحصى

قوله [من تثليث] أى بالنسبة لحرع الأب ولده

وقوله [وتربيع] أى كحرح العمدة الصادر من الأحمى

قوله [كالموصحة] أى ففى عمدتها الدية معلطة بالتثليث إن حصلت
من الأب ، لأن الحراح لا قصاص فيها على الأب مطلقاً فليست كالنفس ،

حمس ونصف حمس التلت ومن الخدعات كذلك ومن الحلقات حمسان
 (وعلى الشَّامِي والمِصْرِي والمَعْرِيّ ألف ديار) شرعية ، وتقدم أنها أكبر
 من المصرية ، وكذلك أهل مكة والمدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ما لم
 يكن العال الفصة ، وإلا كانوا كأهل العراق المشار لهم بقوله
 (وعلى العِرَاقِي اتنا عَسْتَرَّ ألف دِرْهَم) وثلثه الحراساني والعمري ما لم
 يعلب الذهب عندهم ، فمنه ولا يراد على ذلك القدر

أو مربعة من أحصى إن حصل العفو من الخصى عليه على الدية مهما

قوله [حمس ونصف حمس التلت] أى وذلك عشرة

وقوله [ومن الخدعات كذلك] أى عشرة

قوله [ومن الحلقات حمسان] أى وذلك ثلاث عشرة وثلاث فصار

المأخوذ من الحقائق ثلث الثلاثين ، ومن الخداع كذلك ومن الحلقات ثلث الأربعين
 ومجموع الكل ثلث المائة وهو ثلاث وثلاثون وثلاث هدا في حالة التثليث وفي حالة
 التربع يؤخذ من الحقائق والخداع وسات المحاص وسات اللون ثمانية وثلاث من كل
 فيكون المجموع ثلاثا وثلاثين وثلاثا

قوله [وتقدم أنها أكبر من المصرية] لم يقدم ذلك في الشارح لا في

الركاة ولا في الكاج والذى تقدم سابقاً ما في الركاة أن الديار الشرعى انتان
 وسعون حة من مطلق الشعر ومعلوم أن الديار المصرى أربع وحمسون حة من
 القمح

قوله [وكذلك أهل مكة والمدينة] أى كما أشار له أصح قال اللاحى

وعبدى أنه يطر إلى غالب أحوال الناس في البلاد ، فأى بلد علب على أهله
 شيء كانوا من أهله

● تسيه : اسميد من المصنف أن الدية إما تكون من الإبل أو الذهب أو
 الفضة ولا يؤخذ في الدية عددا نقر ولا عم ولا عرس ، فإذا لم يؤخذ في البلد
 خلاف ذلك فالذى استظهره بعضهم أنهم يكلفون ما في أقرب البلاد إليهم من
 أحل الأوصاف الثلاثة ولا يؤخذ مما وجد عندهم خلافاً لما في (عب) وذلك كما في
 بلاد السودان

(إلا في المُثَلَّثَةِ فيُرَادُ بِسِسْمَةٍ مَا نَبِيَّ دِيَةِ الْحَطِّ عَلَى تَأْخِيْلِهَا ،
وَالْمُثَلَّثَةِ حَالَةً) حاصله أَنَّهَا تَقْوَمُ الْمُثَلَّثَةُ مِنَ الْإِبْلِ حَالَةً ، وَتَقْوَمُ
الْحُمْسَةُ عَلَى تَأْخِيْلِهَا ، وَيُؤْخَذُ مَا رَادَتْهُ الْمُثَلَّثَةُ عَلَى الْحُمْسَةِ وَيَسْبُ إِلَى الْحُمْسَةِ
فَمَا رُلِعَ بِالسِّسْمَةِ يَرَادُ عَلَى دِيَةِ الذَّهَبِ أَوْ الْفِصَّةِ تِلْكَ السِّسْمَةُ مِثَالُهُ لَوْكَاتُ
الْحُمْسَةِ عَلَى أَحَالِهَا تَسَاوَى مِائَةً ، وَالْمُثَلَّثَةُ عَلَى حُلُولِهَا تَسَاوَى مِائَةً وَعِشْرِينَ ، فِيسَةُ
الْعِشْرِينَ إِلَى الْمِائَةِ حُمُسٌ ، فَيَرَادُ عَلَى الدِّيَةِ مِثْلُ حُمُسِهَا وَيَكُونُ مِنَ الذَّهَبِ أَلْفَا
وَمِائَتَانِ وَمِنَ الْوَرَقِ أَرْبَعَةُ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَأَرْبَعُمِائَةٍ وَعُلِمَ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ أَنَّ
الدِّيَةَ الْمُرْبَعَةَ لَا تَعْلَقُ فِي الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ

* (وَالِكِتَابِيُّ وَلَوْ) كَانَ الْكِتَابِيُّ (مُعَاهِدًا) أَيْ هَذَا إِذَا كَانَ دَمِيًّا بَلْ
وَلَوْ كَانَ حَرَبِيًّا مُؤَمَّسًا (يَصْنَعُهُ) أَيْ يَصِفُ دِيَةَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ
(وَالسُّحُوسِيُّ) الْمَعَاهِدُ (وَالْمُرْتَدُّ) دِيَةَ كُلِّ مِمَّا (تُلْتُ حُمُسٍ)
حَطًّا وَعَمْدًا ، فَيَكُونُ مِنَ الذَّهَبِ سِتَّةُ سِتِينَ دِيَارًا وَثَلَاثَا دِيَارًا وَمِنَ الْوَرَقِ ثَمَانِمِائَةً
دِرْهَمًا وَمِنَ الْإِبْلِ سِتَّةُ أَعْرَةِ وَثَلَاثَا بَعْرَ
* (و) دِيَهُ (أُنْشِئَ كُلُّ) مِنْ ذَلِكَ (يَصْنَعُهُ) وَدِيَةُ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ مِنْ

قوله [إلا في المُثَلَّثَةِ] استثناء من مقدر قدره الشارح بقوله ولا يراد إلح
قوله [ومائتان] حقه ومائتين
قوله [والكتاني] الكلام على حذف مصاف بقديره ودية الكتاني
وهو مستأدأ حرة قوله يصنعه ويقال في المحوسى مثله
قوله [والمترد] هذا قول ابن القاسم وسواء قتل رمس الاستتابة أو بعده ،
وقال أشهب فيه دية أهل الدس الذي ارتد إليه ، وقال سحنون لادية للمترد
وإنما على قائله الأدب في العمد
قوله [حطاً وعمداً] أى لا فرق بين قتله حطاً أو عمداً على قول ابن
القاسم كما علمت
قوله [وثلاثا ديار] حقه وبلت ديار
قوله [من ذلك] أى مما ذكر من الحر المسلم والكتاني والدمي والمحوسى
والمترد

الإبل حمسون وهكدا ، ودية المحوسية والمرتلة أربعمائة درهم وهكدا
 * (وى) قتل (الرقيق قَيْدَتَهُ) وَنُقُومَ عَلَى أَنَّهُ قَتَلَ وَادِرًا أَوْ أُمَ وَلَدَ أَوْ
 مَعْصَاً وَمَعْتَقَ لِأَحْلٍ يَقُومُ لَدُنْكَ الْأَحْلَ (وَإِنْ رَادَتْ) قِيَمَتَهُ عَلَى دِيَةِ الْحَرِّ ، لِأَنَّهُ
 مَالُ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الْمُتَلَفَةِ فِيهَا الْقِيَمَةُ نَالِعَةٌ مَا بَلَعَتْ
 * (وى) إلقاء (الحيين) نَسَبَ صَرَبٍ أَوْ تَحْوِيفٍ لِعَبْرٍ وَحْدَهُ شَرَعِي ،
 أَوْ شَمَّ رِيحٍ - كَحَقْمَةٍ أَوْ فَتَحَ كَيْفٍ - (وَإِنْ) كَانَ (عَسَلَقَةً) دَمَ

قوله [حمسون وهكدا] أى ومن الذهب حمسمائة ومن الورق ستة آلاف
 درهم وأما الحرة الكتابية فديتها من الإبل خمس وعشرون ومن الذهب مائتان
 وحمسون ومن الورق ثلاثة آلاف درهم
 قوله [وهكدا] أى ومن الذهب ثلاثة وتلاويون ديناراً وتلت دينار ،
 ومن الأعره ثلاثة أعره وتلت عبير
 قوله [وى قتل الرقيق قيمته] أى إذا قتله حر عمداً أو خطأ وأما إن
 قتله مكافئاً أو أدنى منه فيقتل به إن شاء سيده
 قوله [ومعنى لأحل] وأما المكاتب فهل تعبر قيمته قسماً أو مكاساً
 تأويلان

قوله [وإن رادت قيمته على دية الحر] وذلك يفرص في الأبيض
 قوله [لعبير وجه شرعى] أى وأما لوجه شرعى كالصرب للتأديب مثلاً
 فلا تنى فيه

قوله [كحقمة] من ذلك تم رائحة المسك ولو علم الخيران أن ريح الطعام
 أو المسك يسقط المرأة إليهم يصمسون وإن كان حطها يكون تنعاطيه وح عليهم
 أن يعطوها منه قال الخرتشى في الكبر وحده عدى ما نصه مثل الصرب
 الرائحة كرائحة المسك والسراب لكن الصهان على السرانية وعلى الصانع لا على رب
 الكبيف ، فلو نادوا بالسراب ومكثت الأم فيسعى أن يكون عليها كدا في
 الحاشية

قوله [وإن كان علقه] أى هذا إن ألقته مصعه أو كاملاً بل وإن
 ألقته علقه

لا يدوب من صبّ الماء الحار عليه كانت الحماية خطأ أو عمدًا ، من أحبى أو أم-
كشربها ما يسقط به الحمل فأسقطته-ذكرًا أو أنثى ، كان من روح أو ربًا (عُشْرُ)
واحِب (أُمَّه) هذا إن كانت أمه حرة ففيه عشر ديتها ، بل (ولو) كانت
الأم (أُمَّة) ففيه عشر قيمتها ، وهل تعتبر قيمتها يوم الصرب أو يوم الإلقاء ؟
قولان ، ورد «لو» قول ابن وهب من أن في حين الأمة ما نقصها لأنها مال
كسائر الحيوانات

(أو حَسَى أَبٌ) فإن عليه عشر دية أم الحبيس لغيره ولا يرث منه ويكون
العشر

(بَقْدًا) أى عيبًا (مُعْجَلًا) حالًا ويكون في مال الحاني عمدًا أو خطأ
ما لم تلغ ثلث ديته فعلى العاقلة ، كما لو صرب محوسى حرة مسلمة فألقت حبيسًا
(أو عُرَّةً) بالرفع عطف على «عشر» والتجوير للحاني لا للمستحق
وهذا في حين الحرة وأما حين الأمة فيتعين فيه القصد ، وقوله

قوله [لا يدوب من صب الماء] إلح أى وأما لو كان يدوب فإنه لا شيء
فيه خلافًا للتأني

قوله [لغيره] أى ويرثه عبر الأب ممن يستحق الميراث كالأم والإحوة
والأحوات

قوله [أى عيبًا معجلًا حالًا] أى فلا يكون عرصًا ولا يكون مسحًا
كالدية ولا يكون من الإبل ولو كانوا أهل إبل كما قال ابن القاسم خلافًا لأشهب
القائل تؤخذ الإبل من أهلها حمس فرائص حالة

قوله [عمدًا] أى مطلقًا بلغت التلت أم لا

وقوله [ما لم تلغ ثلث ديه] قيد في الخطأ

قوله [كما لو صرب محوسى] مثال لما إذا راد العشر على تلت دية
الحاني بيان ذلك أن المحوسى ديته ستة وستون دينارًا وثلثا دينار ، وعشر دية الحرة
المسلمة حمسون دينارًا ، ولا شك أن الخمسين أكثر من ثلث دية الحاني

قوله [وأما حين الأمة] أى الكائن من غير سيدها الحر بأن كان من
ربًا أو روح ولو حرًا مسلمًا أو من سيدها العبد وأما ولد الأمة من سيدها الحر كل

• (عَدُّ أَوْ وَكِيدَةٌ) يدل من «عرة» والوليدة الأمة الصغيرة بلغت سبع سنين لتحور التفرقة ، وقوله

(تَسَاوَى الْعُشْرَ) بعث لـ «عرة» ومحل وحبوب العشر أو العرة

(إِنْ انفَصَلَ عَنْهَا) كله (ميتاً وهي حَيَّةٌ) فَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَ انفِصَالِهِ

بأن انفصل كله أو باقيه بعد موتها (فلا شيء فيه) لا بدراجه في الأم

(وإن استهسل) أى بول صارحاً أو رضع من كل ما يدل على أنه حي

حياة مستقرة (فالدِّيةُ) لارمة فيه (إِنْ أَقْسَمُوا) أى أو لياؤه أنه مات من فعل الحاي

(وإن مَاتَ عَاحِلًا) بعد تحقق حياته ، فإن لم يقسموا فلا عرة ولا دية

لأنه يحل ماله بغير فعل الحاي وإن مات أمه وهو مستهسل ومات فسد يتان

أمة كان ولدها حرّاً كالعارّة للحر وكأمة الحد هي ذلك عشر دية حرة وأما المروحة بشرط حرية أولادها فهل كذلك لأن أولادها أحرار بالشرط أم لا ؟ أواذه (شب) .

قوله [لتحور التفرقة] أى إما اعتر فيها ما ذكر لأجل صحة التفرقة

قوله [من كل ما يدل] بيان لمحدوف تقديره أو حصل أمر من كل إلح

قوله [وإن مات عاحلاً] رد بالمالعة قول أشهب بنى القسامة مع

لرؤم الدية إذا مات عاحلاً واستحسبه الحمى قائلًا إن موته بالبور يدل على أنه

من صرب الحاي مات، ووجه ما قاله ابن القاسم أن هذا المولود لصعبه يحتسب

عنه الموت بأدنى الأسباب فيمكن أن موته بغير صرب الحاي (اهـ س)

قوله [فلا عرة] أى لأن الحيين إذا استهسل صار من حملة الأحياء فلم

يكس فيه عرة وعدم الدية لتوقعها على القسامة ، وقد امتنع الأولياء منها ، وما قاله

الشارح هو قول عبد الحق وهو المعتمد وقال بعض أشياحه إن لم يقسموا لهم

العرّة فقط كمن قطعت يده ثم ترك ثبات وأنوا أن يقسموا فلهم دية اليد، ورد لأنه

قياس مع الفارق لأن من قطعت يده إلح قد تقررت دية اليد بالقطع والحيين

إذا استهسل صارحاً لم يتقرر فيه عرة

(وَلَا تَعَمِّدُهُ) أى الحاي تَعَمِدُ الحيين (بَصْرَبِ بَطْنٍ) لأمه
(أَوْ طَهْرٍ) فِرل مستهلا ومات (فَالْقِصَاصُ بِهَا) أى بالقسامة ، وهذا هو
الراح من الخلاف ، وأما تعمده بصرب رأس أمه فالراحح الدية كتعمده
بصرب يدها أو رجلها والحاصل أن فى صرب البطن والظهر والرأس حلافاً
وقد علمت الراحح ، وأما غير ذلك فالدية
(وَتَعَمِّدُ الْوَاحِبُ) من عشر أو عرة إن لم يستهل ، ودية إن استهل
(بَتَعَمِّدُهُ) أى الحيين ، ثم إن كان خطأ وبلغ الثلث ، فتَحْمِلُهُ العاقلة وإلا
فهى مال الحاي

(وَوُورِثَ) الواح من عشر أو عرة (على الفرائض) المعلومة الشاملة للفرص

قوله [تعمد الحيين] المناسب حذف تعمد التى رادها التارح لأنه
لا معنى لها

وحاصله أن ما تقدم لإداحرح حياً ومات فالدية إن أقسموا محلّه إن لم يكن متعمداً
الحين بصرب إلح ، وأما إن تعمد الحيين بتلك المواضع فقال اس القاسم
يحب القصاص بقسامة قال فى التوصيح وهو مذهب المدونة والمجموعة (اه)
قال أشهب لا قود فيه بل تحب الدية فى مال الحاي بقسامة

قوله [وأما تعمده بصرب رأس أمه] إنما قيل بإلحاق الرأس بالبطن
دون اليد والرجل لأن فى الرأس عرقاً يسمى عرق الأنهر واصل إلى القلب فما أثر
فى الرأس أثر فيه ومحل القصاص فى تلك المسائل إن لم يكن الحاي الأب وإلا فلا
يقتص منه إلا إذا قصد قبل الحين بصرب البطن خاصة

قوله [من عشر أو عرة] إلح أى فأل للعهد الذكرى

قوله [وإلا فهى مال الحاي] أى بأن كان عمداً أو خطأ ولم يبلغ الثلث

قوله [الواح من عشر أو عرة] المناسب أن يقول الواحات من عشر
أو عره أودية ولو تعددت بتعدد الحين

قوله [المعلومة] إلح حواب عن سؤال كيف يقول ورت على الفرائض
مع أنها تورث بالمرض والتعصيب فأجاب بأن المراد بالفرائض الفن المصطلح
عليه لا الفرص المقابل للتعصيب وحيث ورت على الفرائض فلأب التلتان وللأم

والتعصيب، وهذا هو الراجح خلافاً لمن قال تحتص الأم إذا لم تكن هي الحاية ، لأن الحاي لا يأخذ منها ، أمماً أو غيرها

• (وفي حَرْجٍ لا قِصَاصَ فيه) لكونه خطأً - وأيس فيه شيء مقدر من التذرع - دليل ما يأتي - أو عمداً لا قصاص فيه ، كعظم الصدر وكسر العمد (حُكُومَةً) أى شيء محكوم به يحكم به العارف

• (إذا برئ) المحروح ، وإنما أُحرَّ للبرء أى للصحة خوفاً أن يثول إلى النفس أو إلى ما تحمله العاقلة والحكمة إذا برئ على شين ، وإلا ففيه الأدب في العمد ولا شيء عليه في الخطأ ، ومعنى الحكومة أن يُقَوِّمَ على فرض أنه رقيق سالماً بعشرة مثلاً ثم معيماً بتسعة مثلاً فالتفاوت بين القيمتين هو العشر في المثال وقد نقصت الحاية العتمة فيلزم الحاي بسنة ذلك من الدية ، كمائة دينار كحسين

الثلث ما لم يكن له إحوة وإلا كان للأُم السدس ،

وقوله [خلافاً لمن قال تحصى به الأم] القائل به أربعة قائل لأبها كالعوص عن حرمها وخلافاً أيضاً لقول ابن هرم للأُم والأب على الثلث والثلثين ولو كان له إحوة وكان مالك أو لا يقول بذلك تم رجح للأول

واعلم أنه إذا كان المسقط للحسين أحد الأبوين أو الإحوة كان كالقاتل فلا يرث من الواجب المذكور شيئاً ، وقول المصنف ورتت على الفرائض لا يحالف قولهم إن الحسين إذا لم يستهل صارحاً لا يرث ولا يورث لأن مرادهم لا يورث عنه مال يملكه والموروث عنه هنا عوص داه

قوله [وليس فيه شيء مقدر من الشارع] الذي استحسسه ابن عرفة فيما إذا لم يكن في الحرج شيء مقدر القول بأن على الحاي أجرة الطيب وتمن الدواء سواء برئ على شين أم لا مع الحكومة في الأول. وأما ما فيه شيء مقدر فليس فيه سواء ولو برئ على شين سوى موضحة الوجه والرأس فيلزم مع المقدر فيها أجرة الطب قوله [أى شيء محكوم به] إلح أشار بذلك إلى تفسير الحكومة بالتقضى المحكوم به وهو خلاف قول ابن عاتر الأتقال اتفقت على أن المراد بالحكومة الاحتياط وإعمال الفكر فيما يسحقه المحي عليه من الحاي وحيث فلا تفسر بالمحكوم به كذا في الحاشية

الهيئة إذا صرَبَ أمه فألقته ففيها ما نقصها بتقويمها سليمة ثم ناقصة ، ويلزم الصارب أرض ما نقص من القيمة ، وأما الحين فإن دل حياً ثم مات ففيه القيمة ، وإلا فلا شيء فيه

* (إلا الخائفة) استثناء مقطوع من قوله « وفي الحرح حكومة » ، والخائفة محتصة بالطن والطهر ، عمداً كانت أو خطأ (والآمة المحتصة بالرأس فثلث دية) وكل مهما محدسة ومثلها الدامعة

قوله [بتقويمها سليمة] أى حاملا

وقوله [ثم ناقصة] أى ساقطة الحمل

والحاصل أنها إذا قومت بالحين بعثرة وبعد طرحه بحمسة عزم نصف قيمتها فقط إن دل الحين ميتاً أو حياً واستمر ، فإن دل حياً ثم مات فعليه قيمته أيضاً

قوله [استثناء مقطوع] أى لأن ما قبل إلا في الحراح التي ليس فيها شيء مقدر وما بعدها فيما فيه شيء مقدر هكذا قال شراح تحليل قال (س) وفيه نظر بل هو متصل لأن لفظ الحراح يشمل ما فيه شيء مقدر وما ليس فيه شيء مقدر فكأنه قال وكل حرح فيه حكومة إلا الخائفة فما قبل لإعمومه مراد تناولاً حكماً مثل قام القوم إلا ريداً

قوله [محتصة بالطن والطهر] أى لأنها ما أفصت للحواف ولو قدر إبرة فما حرق حلدة الطن ولم يصل للحواف فليس فيه إلا حكومة ومراده بالطهر والطن ما يشمل الحب

قوله [عمداً كانت أو خطأ] أى فلا فرق بين عمدتها وحطئها إذا لا قصاص فيها لعظم حطرها ومثلها يقال في الآمة

قوله [وكل مهما محمسة] الأوضح كما هو عبارة الأصل أن يقول محمسة في كل مهما وهذا في الخطأ وأما في العمد فتلت أو مرع كما تقدم له في شرح قوله كحرح العمد

قوله [ومثلها الدامعة] أى على القول بمعابرتها للآمة وقيل على هذا القول فيها حكومة وتقدم أن المعتمد الترادف فلذا تركها المصنف

- * (و) إلا (المَوْصَحَة) خطأ (مِصْفُ عَشْرٍ) وفي عمدتها القصاص .
- (و) إلا (المُسْقَلَة) مرادفة للهاشمة على الراحح (مِعْشَرٌ وَمِصْفُهُ) أى نصف العشر خمسة عشر بغيراً أو مائة وخمسون ديناراً، وهكذا ولا يراد تنبيه على ما ذكر في تلك الخراج
- * (وإن) برئت (يَسْتَيْسِرُ فِيهِنَّ) كما لا يقص القدر إن برئت على غير شين . ويستثنى من كلامه الموصحة في الوحه أو الرأس تراء على شين ، ففيها دينتها وما حصل بالشين
- (وَالْقِيَمَةُ لِلْعَدِ) في الخراجات الأربعة (كَالْدِيَّةِ) للحر ، فكما يؤخذ في موصحة الحر نصف عشر دينته . يؤخذ في موصحة العبد نصف عشر قيمته وفي حائته أو أمه ثلث قيمته وهكذا فإن حرج في يده أو غيرها من غير الحائفة إلح وليس فيه إلا ما نقص من قيمته

قوله [وإلا المقلّة] أى عمدأ أو خطأ إد لا قصاص في عمدتها كانت في الرأس وتقدم أنها الى يطير فرائش العظم منها لأجل الدواء

وقوله [مرادفة للهاشمة] أى لقول مالك في المدونة لا أراها إلا المقلّة

قوله [وهكذا] أى ومن الفصة ألف وتما مائة درهم

قوله [الموصحة في الوحه] أى على المشهور

قوله [الأربعة] أعنى الحائفة والآمة والموصحة والمقلّة

قوله [كالدية للحر] أى فيسب القدر المأخوذ للقيمة كما يسب للدية

وقد أوضح الشارح ذلك بالمثل

قوله [فليس فيه إلا ما نقص من قيمته] أى بعد حصول الداء على شين وإلا فلا تنبيه فيها أصلاً بخلاف الخراجات الأربعة فلا يقص منها القدر المعروف وإن برئت على غير شين كما تقدم

وحاصله أن خراجات العبد الغير الأربعة إن برئت على شين يقوم سالماً وناقصاً ويطر ما بين القيمتين ويؤخذ له بسب ما بين القيمتين على حسب ما نقوله أهل المعرفة

● (وَتَعَدَّدَ الْوَاحِبُ) وهو ثلث الدية (بحائفة سَعَدَتْ) فإذا صر به في طهره فعدت لبطه أو بالعكس أو بحسه فعدت للحب الآخر فعليه دية

(كَتَعَدَّدَ مُؤَصِّحَةً وَمُسْقَلَةً وَأَمَةً إِنْ لَمْ تَتَّصِلْ) بعصها بل كان بين كل واحدة فاصل فيتعدد الواح المتقدم تعددها ، فإن اتصلت الموصحات إلح فلا يتعدد الواح ، لأنها واحدة متسعة إن كان بصره واحدة أو صربات في فور فلو تعدد بصرات في زمن متراح فلكل حكمه ولو اتصلت

(وَيُؤَدِّهِ الْعَقْلُ) حبر مقدم وقوله « دية » متبدأ مؤخر ، فإذا صر به فأدهب عقله عمداً أو خطأ فعليه دية كاملة ، وقد قصى عمر بن الخطاب رضى الله عنه بذلك فإن ذهب عقله في الشهر يوماً فعليه حرة من ثلاثين حراً

قوله [فعليه دية حائفتين] أى وذلك ثلثا دية النفس ،

قوله [إن لم تصل بعصها] قيد فيما بعد الكاف ولا يتصور رجوعه لما قبلها وهو يعود الحائفة لهلة أخرى ، لأنه لا يتأنى إلا الاتصال حالة يعود فتعدد الحائفة متصلة أو مفصلة موجب لتعدد الواح بخلاف ما بعد الكاف فلا يوجه إلا الانفصال أو تراحي الصربات ،

قوله [بل كان بين كل واحدة فاصل] أى موضع سالم من دات الحرح وإن كان فيه سلح للحد مثلاً

قوله [فإن اتصلت الموصحات] أى بأن تصير الموصحات شيئاً واحداً ومثله يقال في المقلة والآمة

قوله [فلكل حكمه] أى فلكل حرح دية مسقلة على حسه

قوله [حبر مقدم] أى وكذا المعطوفات عليه

قوله [عمداً أو خطأ] أى ويرى في العمد

١ قوله [يوماً] أى مع ليلة وإلا لو كان يوماً فقط أو ليلة فقط فحرة من ستين حراً من الدية ولا يراعى طول النهار ولا قصره ، ولا طول الليل ولا قصره ، حيث كان يعتره الحون في الليل فقط أو في النهار فقط ، لأن الليل الطويل والنهار القصير لما عاد لهما ما يأتى في ليل قصير ونهار طويل

من الدية وهكذا بالنسبة فإن وصحه فأذهب عقله فعليه دية ونصف عترة دية على المشهور، وقيل دية العقل فقط

(أو كلّ حاسة) كالسمع أو البصر أو التّم أو الدوق أو اللّمس

أى القوة المستة فى طاهر البدن يارك بها الحرارة والمعومة وصدهما عند المماساة ولا يلزم من ترك الأصل^(١) اللّمس كونه فيه حكومة بل فيه الدة كاماة، فقياسه على الدوق الذى هو قوة فى اللسان يدرك بها الطعم طاهر، وأشعر قواه «كل حاسة» أنه أو أذهب بعض الحاسة ليس عليه دية كاملة بل محسانه من الدية

صار أمر الليل والنهار مستويًا فلم يعولوا على طول ولا قصر قاله الرقائى كذا فى (س)

قوله [ونصف عترة دية] أى للموصحة إن كانت خطأ وإلا فالقصاص ، ثم إن رال العقل فلا كلام وإلا فدينه كما تقدم

قوله [أى القوة المستة فى طاهر البدن] تفسير للّمس

قوله [من ترك الأصل] أى حليل

قوله [فقياسه على الدوق] أى لأنّ شراح حليل ذكروا أنه مقيس عليه

قوله [بل محسانه من الدية] أى وإذا أذهب بعض السمع احتتر نقصانه حيث ادعى الحى عليه النقص من إحدى أدبيه بأن يصاح من الحماة الأربع ووجه الصائح لوحه مع سدّ الصحيحة سدًّا محكما وقت سكون الريح ويكون الداء من مكان بعيد تم يقرب منه شيئًا فشيئًا حتى يسمع، أو يصاح من مكان قريب تم يتاعد الصائح حتى يقطع السماع تم تفتح الصحيحة وتسدّ الأخرى ويصاح به كذلك، تم ينظر أهل المعرفة ما نقص بالنسبة لسمع الصحيحة، فإن كانت الحاية فى الأدين معًا اعتبر سمع وسط لا فى غاية الحدة ولا الثقل من شخص مثل الحى عليه فى الس والمراح فيوقف فى مكان ويصاح عليه كما تقدم حتى يعلم انتهاء سمعه تم يوقف الحى عليه مكانه فيصاح عليه كذلك وينظر ما نقص من سمعه عن سمع الشخص المذكور ويؤخذ من الدية تلك النسبة وهذا إذا لم يعلم سمعه قبل الحاية وإلا عمل على علم من قوة أو ضعف بلا اعتبار سمع وسط ومحل أحده الدية على ما تقدم إن حلف على ما ادعى ولم يختلف قوله عند اختلاف

(١) أى ما نمله عن الشيخ

(أو النطق) صوت بحروف فهو أحص من قوله (أو الصوت) لأنه يصدق بالساح

(أو قوة الحِماع) بأن فعل معه فعلاً كصره أبطل لإعاطه^(١) ولا تندر ح فيه دية الصلب وإن كانت قوة الحِماع فيه فلو كسر صلبه فأبطل لإعاطه فعليه ديتان

الحجات وإلا فهدر ، فإن كان النقص في إحدى العينين أعلقت الصحيحة ويؤمر بالنظر من بعد ثم يقرب منه حتى يعلم انتهاء ما أنصرت ثم تعلق المصانة وتفتح الصحيحة ويعمل بها مثل المصانة ويطر في السسة ، فإن حى عليهما وفيهما نية اعتر نصر وسط وله من الدية نسبة ذلك بشرط الحلف وعدم اختلاف القول ، وهذا ما لم يعلم نصره قبل الحاية وإلا عمل عليه وحرب التسم برائحة حادة مفردة الطع كرائحة حيفة وأمر بالملك عدها مقداراً من الرمن وهذا إن ادعى عدمه بالمرّة وإلا صدق بيمينه ونسب لشم وسط حرب نقص المطق بالكلام باحتهاد أهل المعرفة من ثلث أو ربع ، فإن شكوا أو احتلوا في قدر النقص عمل بالأحوط والطالم أحق بالحمل عليه وحرب الدوق بالشئ المرادى لا يصبر عليه عادة فإن ادعى النقص صدق بيمين ونسب لدوق وسط وحرب العقل بالحلوات حيث شك في روال الكل أو العص بأن يحس ويتحسس عليه فيها هل يعمل أفعال العقلاء أو غيرهم ويحتمل أنما يحلس معه ويحادثه وسابره في الكلام حتى يعلم خطاه وحوانه ، فإن علم أهل المعرفة ما نقص منه بالحاية عمل بذلك ، وإن شكوا أو احتلوا عمل بالأحوط والطالم أحق بالحمل عليه فيحمل على الأكثر في العمد وعلى الأقل في الخطأ (اه ملخصاً من الأصل)

قوله [فهو أحص من قوله أو الصوت] أى ولا يلزم من دهاب الأحص دهاب الأعم فلهذا عطف الأعم عليه

قوله [كصره] مثال للفعل

وقوله [أبطل] صفة للفعل وهو أعم من الصبر لأنه يشمل السحر

قوله [ولا تندر ح] إلح سيأتى وجهه في قول المصنف إلا المنفعة محلها -

(أو نَسْلُهُ) بأن فعل معه فعلاً أفسد مبه ، وفي كل واحد مما ذكر (دية)
 وشَسَّه في أروم الدية قوله
 (كَتَحْدِيْمِهِ) أى إذا فعل معه فعلاً أحدث في بدنه حداثاً داء يأكل
 الأعضاء والعياد بالله تعالى
 (أو تَسْرِيصِهِ أو تَسْوِيْدِهِ) أى تسويد حسده بعد أن كان غير
 أسود وهو نوع من الرص ، فإن سوَّده وحدَّ مَه فديتان
 (أو قيامه) وحده (أو حلوسه) مع دهاب قيامه أما لو أذهب بفعل
 حلوسه وحده ففيه حكومة ، كعص قيامه وحلوسه
 (ومَارِ الْأَنْفِ) ما لان منه دون العظم ، ويسمى أُرْدَةً ، وفيه دية كاملة
 (والْحَشْمَةُ) إذا قطعها شخص فعليه دية كاملة
 (وفي) قطع (بعضيهما) أى المارن والحشمة (بحسبها) أى الدية (مهما)
 أى من المارن والحشمة ، فيقاس المارن لا الأنف ، وتقاس الحشمة لا الذكر، كما قال
 (لا) يقاس (من أصله) وأصل المارن الأنف ، وأصل الحشمة الذكر،

قوله [أفسد مبه] أى بحيث لا يتأتى منه نسل
 قوله [كتحديمه] أى وإن لم يعم الخدام حسده
 قوله [أو تسويده] أى وإن لم يعم أيضاً
 قوله [وهو نوع من الرص] أى لأن الرص منه أبيض ومنه أسود
 قوله [مع دهاب قيامه] أى بأن صار ملقى
 قوله [ففيه حكومة] أى خلافاً لقول التتائى إن فيه الدية
 قوله [كعص قيامه وحلوسه] أى عص كل منهما وأولى في الحكومة
 بعض أحدهما
 قوله [ويسمى أُرْدَةً] قال في التوضيح ويقال لها الروثة نراء مهملة فواو
 وثاء مثلثة
 قوله [والحشمة] هى رأس الذكر
 قوله [وأصل المارن الأنف] أى وأما قطع ناقى الأنف والذكر بعد
 قطع الأُرْدَةِ والحشمة ففيه حكومة كما يأتي

لأن بعض ما فيه الدية ، إنما نسب إليه لا إلى أصله والراحح أن في قطع ذكر العيين دية ، وقيل حكومة ، وأما ذكر الخثي فميه نصف دية ونصف حكومة

(والأُنثيين) في قطعهما أو سلكهما أو رصهما دية كاملة ، وفي الواحدة نصف دية ، وفي قطعهما مع الذكر ديتان

(وشَقَرَى المرأة) أى قطع لحم حابى فرح المرأة فيه دية كاملة (إنْ نَدَا العظم) فإن لم يطهر العظم فحكومة وفي أحد الشرين إن بدا العظم نصف دية والشران بضم المعجمة وسكون الفاء اللحمان احيطان بالمرح المعطيان العظم

(وَشَدَّ يَسَهَا) إذا قطعهما تنحصر من أصلهما عليه دية كاملة ، أنطل اللس أو لا ، شاة أو عحوراً ، أما ثدى الرجل فميه حكومة

(أو حَلَمَتَيْهِمَا) أى في قطع الحلمتين (إنْ أَطْلَلَ اللس) دية

قوله [ذكر العيين] أى وهو من لا يتأق منه الحمام لصعره ، أو لعدم إبطائه لكبر أو علة عن جميع النساء ، قال في الدحية للذكر ستة أحوال يحب الدية في ثلاثة وتسقط في حالة وتختلف في اثنتين ، فحب الدية في قطعه حملة أو الحشفة وحدها أو إبطال السبل مه ، وإن لم يبطل الإبط وتسقط إذا قطع بعد قطع الحشفة ، وفيه حينئذ حكومة ويختلف إذا قطع ممن لا يصح مه السبل وهو قادر على الاستمتاع أو عاخر عن إتيان النساء لصعر ذكره أو لعله كالشيخ المائى فليل دية وقيل حكومة والقولان لمالك

قوله [فيه نصف دية ونصف حكومة] أما نصف الدية لاحتمال دكورتها ونصف الحكومة لاحتمال أنوثته ، والمراد بالحكومة هنا ما يحتهد فيه الإمام لهذا القدر لا ما سقى في تقويمه لأن قطع ذكر المرأة لا يقصها

قوله [في قطعهما أو سلهما] أى خطأ

وقوله [أو رصهما] أى عمد أو خطأ لأنه لا يقتص في الرص

قوله [وفي الواحدة نصف دية] أى واليمينى واليسرى عندمالك سواء

وقال ابن حبيب في اليسرى الدية كاملة لأن السبل منها حاصة

قوله [وفي قطعهما مع الذكر] أى خطأ وأما عمد فميه القصاص

كاملة ، ومثل إبطال اللس إفساده ، فالدية لقطع اللس لا لقطع الحلمتين ، ندليل أنه لو أبطل اللس بدون قطع فيه الدية ، ولو قطعهما فلم يفسد اللس فحكومة فلو قطع حلمتي صغيرة فيستأني بها لرمس الإيلاس من اللس وتما من سه ، فإن آيس قد ية (أو عين أعور) فيها الدية كما تقدم

(بحلاف كل روح) كيديين ورحلين بحلاف الأديين كما يأتي (في) أحدهما بصمها وفيهما الدية كاملة

(إلا الأُدُنْسِي) فليس في قطعهما دية بل حكومة حيث في السمع هذا هو الراحح فلذا استشاهما وقال (وحكومة) كلسان الأحرس في قطعه حكومة بالاحماد ، حيث لم يتحقق أن به دوقاً وإلا فالدية

(واليد الشلاء) التي لا نفع بها أصلاً ، في قطعها حكومة وإن كان بها نفع فكالسليمة في القصاص والدية والساعد في قطعه حكومة وهو ماعدا

قوله [ومثل إبطال اللس إفساده] أي فراهه بالإنبطال قطعه رأساً وبالإفساد صيروربه دمماً مثلاً

قوله ، [فإن آيس فدية] أي وإن حصل اللس في مدة الاستيلاء فمعيهما حكومة

قوله [كما تقدم] أي من أنه للسة

قوله [فهي أحدهما بصمها] والفرق بين عين الأعور والواحد من كل روح مما ذكر أن العين تقوم مقام العينين في معظم العرص بحلاف إحدى اليدين والرحلين

قوله [واليد الشلاء] مستأ حبره محدوف قدره الشارح بقوله في قطعها حكومة ، وكذا ما عطف عليه فالمناسب رفع أليتي المرأة بالألف ، ومثل اليد الشلاء الرجل الشلاء وظاهره كعبره أن الحكومة في لسان الأحرس واليد الشلاء ومثلها الرجل ولو كان الحاني متممداً وله مثل ذلك ، لكن في (تب) أن هذا عند عدم المماثلة وإلا فهي العمد القصاص

قوله [فكالسليمة في القصاص والدية] أي لقوله كما تقدم ويؤحد عصو قوى بصعيف

الأصابع إلى المك ، وسواء ذهب الكف سماوى أو حاية ، أحد لها عقل أم لا ، فإن كان الساعد فيه أصبع فديته والحكومة فإن كان أكثر من واحد فدية الأصابع فقط

(وَأَلَيْتَنَا الْمَرَأَةَ) في قطعهما خطأ حكومة قياساً على ألبى الرجل ووال أشهب فيهما الدية ، أما عمداً فالقصاص (وسنَّ مُصْطَرَّةً حَدًّا) إذا أتلفها شخص فعليه حكومة ، ولو كان أحد من صيرها مصطرة عقلاً على الراحح إدا في نقائها حمال ، أما لو كان يُرحى ثبوت المصطرة وهى قلعها ديتها (وَعَسِيبَ حَشَمَةٍ) أى في قطع قصة الذكر الذى ليس فيه حشمة لقطعها قبل حكومة وعلمت أن قطع الحشمة فيها دية كاملة هذا هو المصوص ، وإن استظهر في التوصيح أن في العسيب دية (وحاحب) أى في إزالة شعره ، حكومة ، واحداً أو متعدداً لأن في الشعر حمالاً « اللهم صل على من كان حاحبه يريه وليس في الخلق مثله »

قوله [فإن كان أكثر من واحد فدية الأصابع فقط] طاهره ولو كانت الأكثرية بأمانة ولكن طاهر كلامهم أن الأكثرية تكون بأصبع أخرى قال (تب) من قطع يد شخص فيها أصبعان فعليه ديتهما فقط سواء قطعهما من الكوع أو من المك ولا شئ عليه غير ديتهما ومع قطع يد شخص فيها أصبع واحدة فعليه دية الأصبع ، وحكومة فيما راد على الأصبع سواء قطعها من الكوع أو من المرفق أو من المك (هـ) قوله [وقال أشهب فيهما الدية] أى ولم يفصل بين بدو العظم وعدمه كما فصلوا في شتمها

قوله [فمى قلعها ديتها] أى إن كان خطأ فإن كان عمداً ففيه القصاص قوله [وعسيب حشمة] إطلاق العسيب على الباقي بعد الحشمة محار باعتبار ما كان إدا قصة الذكر ، إنما يقال لها عسيب مع وجود الحشمة ، وما ذكره المصنف من أن في عسيب الذكر حكومة نحوه في المدونة

قوله [أن في العسيب دية] أى لأنه يحامع به فحصل به اللدة قوله [أى في إزالة شعره حكومة] أى سواء كان عمداً أو خطأ

(وَهْدُوبُ) بضم الهاء الشعر على شعر العين « اللهم صل على من كان
أهدب الأشعار حميلها بدون اكتحال » ومحل الحكومة في شعر الحاحب
والهدب إن لم يست ، وإلا فهي عمده الأدب فقط

(وَطْمُرُ) في قلعه خطأ حكومة (وفي عَمْدِهِ) أى قطع الطمر
(القصاصُ) بحلاف عمد غيره فالأدب

(وإفصاءُ) بالحر عطف على ما فيه الحكومة ، وهو إزالة الخاخر الذى
بين محل الدول والجماع ، ومثله احتلاط محل الدول والعائط ومعنى الحكومة
أن يعرّم ما عاينها عند الأرواح بأن يقال ما صدّقها على أنها غير مصفاة
فيرم النص ثم إن كان الفعل من الروح فيلحق بالخطأ لإدخال الشارح في الفعل في
الحملة ، فإن بلغ التثنية فعلى العاقلة وإلا فص ماله ، واستظهر في التوضيح أن في
الإفصاء الدية

(ولا يندرجُ) الإفصاء (تحت مَهْنَرٍ) بل يعرّم الحكومة مع الصداق
روحاً أو أحسباً عصياً ووطنها .

(بحلاف) لإزالة (الذكارة) من الروح أو العاصب فلا يعرّم للذكارة شيئ
رائدّاً على الصباق ، لأنه لا يمكن الوطء إلا بإزالتها فهي من لواحق الوطء بحلاف
الإفصاء

(إلا) إن أراها (بأَصْغَعِهِ) فلا يندرج في المهر روحاً أو أحسباً . فعلى
الأحسب الحكومة ولو لم يطلأ ، وهي مع المهر إن وطئ أما الروح فيلزمه أرتس

قوله [بحلاف عمد غيره فالأدب] مراده بالعر شعر الحاحب والهدب

وقوله [فالأدب] أى مع الحكومة إن لم يست كما تقدم

قوله [بالحر] صوابه الرفع لما علمت من أنه معطوف على اليد وهو
متداً حرة محدوف

قوله [واستظهر في التوضيح] إلح أى لأنه قول ابن القاسم وعلمه ابن
شعبان أنه يجمعها من اللدة ، ولا تمسك الودى ولا البول إلى الخلاء ، ولأن مصها
أعظم من قطع الشعرين ، وقد بصوا على وحب الدية فيهما كذا في (ن)

الكَارَةُ الَّتِي أَرَاهَا نَاصِعُهُ مَعَ نَصْفِ الصَّدَاقِ حَيْثُ طَلَّقَ قَبْلَ النَّاءِ^١، وَإِنْ نَبَى
وَطَلَّقَ فَتَنَدَّرَحَ فِي الْمَهْرِ ، وَإِنْ أَمْسَكَهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِرَالَةُ الْكَارَةِ بِالْأَصْعِ
حَرَامٌ فَيُؤَدُّبُ الرُّوحَ عَلَيْهِ

(و) (قَطَعَ (كَلَّ لِصَبَحٍ) حَطًّا مِنْ يَدٍ أَوْ رَحْلٍ لِإِبْهَامٍ أَوْ حَصْرًا مِنْ
أَنْبَى أَوْ ذَكَرٍ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ (عَشْرُهَا) بِصَمِّ الْعَيْنِ أَى عَشْرَ دَنَةِ مِنْ قَطْعَتِ
أَصْعُهُ ، فَيَشْمَلُ الْكَتَانِي وَالْحَوْسِي وَالْإِبِلَ وَغَيْرَهَا مَحْمُوسَةً وَمَرْبَعَةً
(و) فِي قَطْعِ (الْأَنْسُلَةِ) حَطًّا (ثَلَاثَتُهُ) أَى ثَلَاثَ الْعَشْرِ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ
وَتَلْتِ بَعِيرٍ مِنَ الْإِبِلِ (إِلَا فِي الْإِبْهَامِ) مِنْ يَدٍ أَوْ رَحْلٍ (فِيصْفُ) أَى نَصْفِ
دِيَةِ الْأَصْعِ وَهُوَ حَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ حَمْسُونَ دِيَارًا ، وَهَذِهِ إِحْدَى الْمُسْتَحْسَنَاتِ
الْأَرْبَعِ وَتَقْدَمُ التَّمَنُّعَةُ فِي التَّحْرِ أَوْ النَّاءِ بِأَرْضِ مَحْمُوسَةٍ أَوْ مَعَارَةِ وَالتَّمَنُّعَةُ فِي الثَّارِ ،
وَالرَّابِعَةُ تَأْتِي وَهِيَ الْقَصَاصُ شَاهِدٌ وَيَمِينٌ فِي حَرْحِ الْعَمَدِ

قَوْلُهُ [حَيْثُ طَلَّقَ قَبْلَ النَّاءِ] أَى وَيَتَصَوَّرُ فَعَلَهُ بِهَا قَبْلَ النَّاءِ إِنْ
فَعَلَهُ نَحْصَرَةً نَءًا وَلَمْ يَحْصُلْ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ حَلُوقَةً
قَوْلُهُ [حَطًّا] مَتَلَهُ الْعَمَدُ الَّذِي لَا قَصَاصَ فِيهِ ، إِمَّا لِعَدَمِ الْمَمَاتِلَةِ أَوْ
لِلْعَصْرِ عَلَى الدِّيَةِ

قَوْلُهُ [مِنْ أَنْبَى أَوْ ذَكَرٍ] لَا يَقَالُ شَمُولُهُ لِلْأَنْبَى يَبَايُ مَا سِيَّأَتِي مِنْ مَسَاوِدَةِ
الْمَرْأَةِ لِلرَّحْلِ لَتَلْبَ دِيَتُهُ فَيُرْجَعُ لَدِيَّتُهَا لِأَنَّا نَقُولُ مَا يَأْنِي كَالِاسْتِثْنَاءِ مِمَّا هُمَا
قَوْلُهُ [وَمَرْبَعَةً] أَى فِي الْعَمَدِ الَّذِي لَا قَصَاصَ فِيهِ ، لَكِنْ الَّذِي فِي (ح)
بَعْلًا عَنِ الْوَادِرِ أَنَّ دِيَةَ الْأَصْعِ وَالْأَسَانِ وَالْخِرَاحِ تُؤَدُّ مَحْمُوسَةً وَلَا تُرْبَعُ دِيَةُ الْعَمَدِ
إِلَّا فِي النَّعْسِ ، وَفِي الْحَقِيقَةِ هُمَا طَرِيقَانِ

قَوْلُهُ [وَهُوَ ثَلَاثَةٌ وَبَلَتْ بَعِيرٍ] أَى بِالنِّسَةِ لِلْحَرِّ الْمُسْلِمِ الذَّكَرِ
قَوْلُهُ [إِلَّا فِي الْإِبْهَامِ] أَى حَلَاظًا لِقِيَةِ الْأُثْمَةِ حَيْثُ قَالُوا فِي الْأَمَلَةِ
ثَلَاثَ الْعَشْرِ وَلَوْ فِي الْإِبْهَامِ

قَوْلُهُ [وَهُوَ حَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ] أَى بِالنِّسَةِ لِلْحَرِّ الْمُسْلِمِ الذَّكَرِ كَمَا تَقْدَمُ
قَوْلُهُ [أَوْ حَمْسُونَ دِيَارًا] أَى لِأَهْلِ الذَّهَبِ وَسِتْمِائَةِ دَرَاهِمٍ لِأَهْلِ الْفِصَّةِ
قَوْلُهُ [الْمُسْتَحْسَنَاتِ الْأَرْبَعِ] تَقْدَمُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي بَابِ التَّمَنُّعَةِ

(وفى صحيح (كلٌ سٌ نصفُ العُتُسْرِ) هذا يشمل المسلم وغيره ، فهو أولىٌ من تعبير الأصل

(نقْلُ) من أصلها أو لم يبق إلا المعيب في اللحم (أو اسوداد) بعد أن كانت بيضاء فصارت بالحياة عليها سوداء ، لأنه أذهب حماتها ومثلها إذا اسودت ثم انقلعت (أو نُحْمِرَة أو صُفْرَة) بعد بياضها (إن كانا) الحمرة والصفرة (في العُرف) أى يقول أهل المعرفة لهما (كالاسود) في إذهاب حماتها ، وإلا فحساب ما نقص

• (وتعددت) الدية (بتعددِ الحَايةِ) فإذا قطع يده فرال عقله فديتان ، دية للبد ودية للعقل ولو رال مع ذلك نصره فتلاث وهكذا

(إلا الممعة) الكائنة (محملها) أى محل الحَاية فلا تتعدد الدية في دهاها مع دهاها محلها ، كما لو صر به فقطع أذنيه فرال سمعه فدية واحدة ، أو صر به فقطع عينه فرال نصره ، لأن الممعة محل الحَاية ، ولا حكومة في محل كل والمراد بالمحل الذى لم يشاركه غيره ، ولذا لو كسر صلبه فأقعدته عن القيام وأذهب

قوله [وفى صحيح كل س] إلح أى ويخصص عموم ماها بما سأتى في مساواة المرأة للرجل في الأسان كالأصابع

قوله [فهو أولى من تعبير الأصل] أى حليل حيث قال وفى كل س خمس لقصوره على أهل الإبل في الحر المسلم الذكر

قوله [تم انقلعت] أى نفسها من غير حَاية أخرى عليها فليس فيها إلا دية واحدة كما احتارم الشيخ حليل في التوصيح أما لو تعدد قلع س سوداء أو حمراء أو صفراء وكانت الصفرة أو الحمرة كالسود فهل كذلك فيها نصف عشر الدية لكونها غير مساوية لس الحانى أو القصاص للعمد قال (س) والظاهر الثانى بدليل وحب العقل فيها خطأ

قوله [وتعددت الدية] مراده بالدية الواحد كان دية أو بعضها أو حكومة وقوله بتعدد الحَاية أى ما يشأ عنها

قوله [فقطع أذنيه] أى أو قلعهما

قوله [الذى لم يشاركه غيره] أى الذى لا توحد إلا به ، فإن وحدت

قوة الجماع فعليه دية لمع قيامه ودية لعدم قوة الجماع

* (وَسَاوَتْ الْمَرْأَةُ الرَّحْلَ) من أهل دِيهَا في قطع أصابعها مثلاً (ثَلَاثَ دِيَسِيَه) بإحراج العاية ، فإذا قطع لها ثلاثة أصابع فمِيعَهَا ثلاثون من الإبل فلو بلغت الثلث لرحعت لديتها كما قال

(فَتُرَدُّ لِدِيَسِيَهَا) كما لو قطع لها ثلاثة أصابع وثلاث أصبع ، فليديتها ستة عشر بغيراً وثلاثاً بغير أو أربعة أصابع في فور فمِيعَهَا عترو من الإبل لرحوعها لديتها وهي على النصف من الرحل من أهل دِيَهَا

(إِنْ اتَّحَدَ الصِّعْلُ ، وَلَوْ) كان اتحاد الصعل (حُكْمًا) كصبرات في فور واحد من شخص واحد أو من جماعة ، وقال الأحموري إن تعدد الحاي - كأربعة - فعلى كل واحدة عشرة من الإبل لكن العقل ما علمت (. طًأَقًا) ولو تعدد المحل كالمثال أو في الأسنان والأصابع والمواضع والمنازل

الممعة به وبغيره ولو كان الموحود فيه أكثرها تعددت الدية كما قال الشارح

قوله [في قطع أصابعها مثلاً] أى ومقلاتها ونقية حراحتها

قوله [وثلاث أصبع] أى وهي أتملة كاملة ، وأما لو قطع لها ثلاثة أصابع ونصف أتملة لكان لها اثنان وثلاثون ونصف من الإبل

قوله [فمِيعَهَا عترو من الإبل] إلح روى مالك عن ربيعة أنه قال

قلت لاس المسب كم في ثلاثة أصابع المرأة ؟ قال ثلاثون قلت وأربعة

قال عترو قال سبحانه الله لما عظم حرجها قل عقلها فقال أعراق أنت ؟

قلت بل حاهل متعلم أو عالم مثنت ، فقال تلك السة يا ابن أحي

قوله [إِنْ اتَّحَدَ الصِّعْلُ] أى إن كانت الحراحات شأت عن فعل متحد

ولو حكماً إلح

قوله [كالمثال] أى المقدم في قوله كما لو قطع لها ثلاثة أصابع وثلاث

أصبع ، فإن هذا المثال صادق بكونه من يد واحدة أو من يدين وهو تعدد المحل

قوله [أو في الأسنان] إلح حق العارة وتشمل الإطلاق الأسنان

والأصابع إلح

(كالحل) أى كاتحاد المحل (فى الأصابع) ولو تراخى الفعل ، فإذا قطع لها ثلاثاً من يد فميتها ثلاثون ، ثم إذا قطع ثلاثاً من الأخرى فميتها ثلاثون أيضاً ، لاختلاف المحل مع التراخى ، ثم إن قطع لها أصبعاً أو أصبعين من أى يد كانت ، كان لها فى كل أصبع خمس لاتحاد المحل ولو قطع لها أصبعين من يد ثم بعد تراخ قطع أصبعين من تلك اليد ، كان لها فى الأولين عترون وفى الآخرين عشرة لاتحاد المحل ، ولو كانا من اليد الأخرى لكان فيهما عشرون لاختلاف المحل (فقط) لا فى اتحاد المحل فى الأسان فإنها فى كل من خمس من الإبل ، إذا كان بين الصرنا تراح لا إن كان فى صرنة واحدة أو فى فور كما تقدم ، ومحل الأسان متحد ولو كانت من فكين

* (وَنُحْمَتٌ) سيأتى بيان التحميم فى قوله « الكأامة » (ديةُ العجر) أما الرقيق فلا دية له ، وإنما على الخانى قيمته حالة كان الحر ذكراً أو أنثى مسلماً أو غيره (الخطأ) سيدكر محترره (بلا اعتراف) من الخانى بل سية ، أو لَوَثَ فلا تحمل العاقلة ما اعترف به من قبل أو حرج ، بل هى حالة عليه

قوله [ولو تراخى الفعل] الحملة حالية لأن محل تخصيص الأصابع بذلك عند تراخى الفعل وإلا فلا فرق بين الأصابع والأسان والمواصح والمماقل ، قوله [لا فى اتحاد المحل فى الأسان] مثلها المواصح والمماقل والحاصل أن الفعل المتحد أو ما فى حكمه يصم فى الأصابع والأسان وغيرهما ، وأما إذا اتحد المحل وتعدد الفعل مع التراخى فيصل فى الأصابع لا فى غيرها قوله [ومحل الأسان متحد ولو كانت من فكين] أى خلافاً للشيخ أحمد الرقائى القائل إن الفكين محلان وأنت حير بأن هذا الخلاف لا تمرة له على ما امتنى عليه المصنف من عدم الصم ، وإنما تظهر فائدته على قول ابن القاسم بالصم الذى رجع عنه .

قوله [دية الحر] مثلها تحميم الحكومة والعرة حيث باع كل منهما الثلث أو كان كل منهما أقل من الثلث ، ولكن وحب مع دية وكذا موصحة ومقيلة مع دية قوله [سيدكر محترره] أى فى قوله كعمد قوله [فلا تحمل العاقلة ما اعترف] أى والموصوع أنه خطأ

ولو كان عدلاً مأموناً ، لا يقتل رشوة من أولياء المقتول على الراحح
 (على الحائى وعاقلته) متعلق «سحمت» فعلى الحائى كرحل من العاقلة كما يأتي
 (إن نلعت ثلث دية المحي عليه) بشرط في التحميم على الحائى والعاقلة ،
 كأن حى مسلم على محوسية خطأ ما يبلع ثلث ديتها كأن أحافها (أو الحائى)
 كأن تعددت الحائفة مه فيها حملته عاقلته ، وإن حى محوسى أو محوسية على
 مسلم ما يبلع ثلث الحائى حملته عاقلته .
 (وإلا) تلغ ثلث أحدهما (فعلىه) أى الحائى فقط .

قوله [على الراحح] مقاله أقوال قيل على عاقلته بقسامة وسواء مات
 المقتول في الحال أم لا ، وقيل تطل الدية مطلقاً ، وقيل على العاقلة بشرط أن
 لا يتهم المقر في إعاء ورثة المقتول ، وقيل عليهم بشرط أن يكون عدلاً ، وقيل
 بمص عليه وعليهم فما ناه يلزم ويسقط ما عليهم كذا في (س)
 قوله [على الحائى] أى الذكر البالغ العاقل الملىء كما يأتي للمصنف
 وأما المرأة والصبي والمعدم فلا يعقلون عن أنفسهم ، ولا عن غيرهم كما في
 (س) خلافاً لما في (ع) من أنهم يعقلون عن أنفسهم ولا يعقلون عن غيرهم
 قوله [بشرط في التحميم] فيه نظر إذ هذا شرط في حمل العاقلة لا في التحميم
 قوله [على محوسية] أى وتقد أن المحوسية على الصنف من المحوسى
 فديتها ثلاثة وتلاتون ديناراً وتلت دينار
 قوله [كأن أحافها] أى أو أمها فيلزم العاقلة أحد عشر ديناراً وتسع
 دينار وهى تلت ديتها

قوله [أو الحائى] أى وإن لم يبلع ثلث دية المحي عليه
 قوله [كأن تعددت الحائفة] المناسب كأن تعددت الحيات مه
 فيها بأن أذهب حواسها الخمس وصلبها وقوة جماعها ويديها ورحليها وشفريها ،
 فإن في هذه ثلثمائة وثلاثة وبلال وتلتا ، وأما بلوع ثلث دية المسلم من تعدد حائفة
 المحوسية فعيد وتكلف

قوله [وإن حى محوسى] المناسب أو حى ويكون تويعاً في المثال
 وهو مال للوعها ثلث دية الحائى دون المحي عليه

(حالة كعمد) محتر «حطاً» كان العمد على نفس أو طرف عى عه على الدية فإنها تكون فى ماله حالة

(وديةً عطلت) عطف حاص على عام إاد المعلطة على الأب لا تكون إلا فى العمد، وأتى به دفعاً لتوهم أنه لما سقط القصاص تصير كالحطاً ثم استثنى من قوله «كعمد» قوله

* (إلا ما لا يقتضى منه) من الخراج فى كالحائفة والامة وكسر المجد (إلتاويه) أى الحرف إلتاف النفس أو اقتص منه فيؤدى إلى قتل نفس بغير نفس (فعلها) أى فالدية على العاقلة فى العمد كالحطاً إن بلغت ثلث دية المحى عليه أو الحائى

• (وهى) أى العاقلة عدة امور

(أهل ديوانه) الديوان اسم للدفع يسط فيه أسماء ، حيد وعندهم وإعطاؤهم وقدمه لقواه بعد « وبدأ بالديوان » وقد تع المصنف الأصل ، واكن تحثى التانى والسانى صعبا اعسار الديوان فى العاقلة ، قاله شيخنا الأميرى مجموع

قوله [كعمد] هذا شامل للثلاثة والمرعة لأن التعليط بالتربيع والتثليت حاص به

قوله [فى العمد كالحطاً] أى وسواء كان الحائى مكافئاً أو غير مكافئ كأن يحرح مسلم نصرانياً حرحاً لا يقتص منه الإلتلاف ، وإن ديته على عاقلة المسلم ، فإن كان المانع من القصاص عدم المساواة فقط فإنه مال الحائى قوله [أى العاقلة] لما جرى ذكر العاقلة من أنها عدة أمور أهل الديوان والعصاة والموالى وبيت المال

قوله [وإعطاؤهم] المناسب عطائهم بغير هم لأن الذى يسط التىء المعطى لا الإعطا الذى هو مصدر فعل الفاعل قوله [وقد تع المصنف الأصل] أى حليلاً ونحوه لاس الحاح وان تناس وهو لما لك فى الموارية والعنتية

قوله [صعبا اعتبار الديوان] إلح أى لقول اللحى والقول بأن الدية تكون على أهل الديوان ضعيف والمعتمد أنهم ليسوا من العاقلة ، وإعما يراعى عصه

(وعَصَصَتْهُ وَمَوَالِيَهُ وَبَيْتُ الْمَالِ)

* (وسدِيّ الديوان) أى تأهله ، فيقدمون على العصبة حيث كان الحائى من الحد ولو كانوا من قتائل شتى (إن أُعْطُوا) ، شرط فى التدبئة لافى كونهم عاقلة ، إدمهم عاقلة ولو لم يعطوا أراقهم المعينة لهم فى الدفتر من العلوفات والحمكيات لكن الذى قاله اس مرروق إنه شرط فى كونهم عاقلة (فالعَصَصَةُ) أى إن لم يكن ديوان ، أو كان وليس الحائى منهم ، أو منهم ولم يعطوا فالعصبة تبدأ على الموالى إلح ، الأقرب يقدم من العصبة فالأقرب

القاتل كانوا أهل ديوان أم لا كما هو مذهب المدونة أفاده (س) واعلم أنه على القول باعتبار الديوان فالمراد به أهل ديوان الإقليم فحد مصر أهل ديوان واحد ، وإن كانوا طوائف سعة عرب وانكشارية وتراكسة إلح هذا هو المعتمد

قوله [لكن الذى قاله اس مرروق] إلح قال (س) نص اس تناس فى الخواهر فإن لم يكن عطاء وإنما يحمل عه قومه

قوله [إنه شرط فى كونهم عاقلة] أى على الطريقة التى مشى عليها المصنف • تسميه إذا نقص أهل الديوان عن السعمائة باء على أن أقل العاقلة سعمائة أو عن الألف باء على مقابلة صم إليهم عصبة الحائى الذين ليسوا معه فى الديوان هذا هو الصواب المقول للمذهب لا عصبة أهل الديوان خلافاً للأجهورى

قوله [فالعصبة] أى ويدأ بالعشيرة وهم الإحوة ، ثم بالفصيلة وهم الأعمام ، ثم بالمحد تم بالطن ، تم بالعمارة تم بالقبيلة تم بالشعب ، تم أقرب القائل لأن طبقات العرب سعة الشعب بالفتح ، ثم القبيلة ، ثم العمارة (بالفتح والكس) ، ثم الطن تم بالمحد تم بالفصيلة ثم العشيرة ويتصح ذلك بذكر نسبه صلى الله عليه وسلم ، فهو سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى بن حكيم بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن حزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، وأولاد الحد الأعلى شعب ، وأولاد ما دونه قبيلة ، وأولاد ما دونه عمارة ، وأولاد ما دونه بطن ، وأولاد ما دونه فحد ، وأولاد العالم كأولاد العباس

على ترتيب الكاح ، فإذا كمل من الأبناء سعمائة فلا يدفع أولادهم شيئاً ، وإن نقص كمل من أبناء الأبناء وهكذا ، والحد يحرر عن بنى الإحوة هما
(فالمَوَالِي الْأَعْلَوْنَ) وهم المعتقون - بكسر التاء لأنهم عصبة سب ولو
أنثى حيث ناسترت العتق ويقدم الأقرب على نحو الترتيب الآتى في الولاء
(فالأسفلون) حيث لم يوجد من بقى من الأعلى
(فبیت المال ، إن كان الحائى مسلماً) لأن بيت المال لا يعمل عن كافر
والظاهر أن على الحائى مع بيت المال بقدر ما يوفيه أن لو كانت عاقلة فإن
لم يكن بيت مال فتسحم على الحائى ، وقوله « إن كان » إلج شرط لجميع ما قبله

فصيلة والإحوة: يقال لم عشرة ، قال في الدحرة فحريمه سبع وكناة قسلة وقريش
عمارة وقصى بنى وهاشم فحد والعاس فصيلة والعشيرة الإحوة (اه)
قوله [سعمائة] أى بناء على المعتد من أن أقلها سعمائة
قوله [وهكذا] أى يصعب في الإحوة وسيهم المسدود بالعشيرة تم
يمتثل للفصيلة وهكذا ، ففى كمل العدد من بنى لا يستقل لأعلى منها ، فإن لم يكمل
إلا بجميع البطون كمل بها

قوله [يحرر عن بنى الإحوة هما] ويشهد له نظم الأجهورى المشهور
قوله [لأنهم عصبة سب] أى وهم كعصبة السب لقوله في الحديث
«الولاء لحمة كالحممة السب» ولقوله الولاء عصبة سبها بعدة المعتق
قوله [فالأسفلون] أى ولا يدخل في الأسفلين المرأة العتيقة كما في (سب)
قوله [من الأعلى] بناء واحدة بنظر المصطفين ، وأصله الأعلى
تحركت الواو وانصاع ما قبلها قلبت ألماً فالتقى ساكان حدث الألف لالتقاء
الساكنين وبقيت الفتحة دليلاً عليها
قوله [يقدر ما يوفيه أن لو كانت عاقلة] أى بأن يقدر أنه واحد
من سعمائة

قوله [فتسحم على الحائى] أى فهو في هذه الحالة قائم مقام العاقلة
إن كان ممن يعقل إن كان دكراً بالعملاً عاقلاً مليئاً
قوله [شرط لجميع ما قبله] المناسب أن يقول بعد ذلك دحولا على

(وإلا فالدمى ذو ديه) وهو الذى راحه المواق فليست عاقلة الدمى
عصته وأهل ديوانه إلح على المعتمد والمراد بدمى ديه من يحمل معه الحرية
أن لو كانت عليه وإن لم يكونوا من أقاربه ، فالصراى يعقل عنه الصراى
الذين فى بلده لا اليهود وعكسه ولا يعقل عن كاهن أعتقه مسلم معتقه ، بل
بيت المال لأنه يرته كالمترد على المعتمد
(والصلحى) يؤدى عنه (أهل صلح) من أهل ديه ولا يعتبر أهل
ديوان ولا عصبة إلح على الراح
(وصرب على كل) ممن لرمته الدية من أهل ديوان وعصبة وموالى ودمى
وصلحى إن تحاكموا إليها - (ما لا يصبر) به بل على قدر طاقه
(وعقيل عن صبي ومحبون وامرأة وفقير وعارم) إذا حسوا والعارم
أحص من الفقير فتعزم عاقلتهم عنهم
(ولا يتعقيلون) عن أنفسهم ولا عن غيرهم ، لأن علة صربها التناصر والمرأة

المصنف بدليل قوله وإلا إلح

قوله [على المعتمد] وقال اس مرروق الشرط خاص بيت المال
قوله [أن لو كانت] أى أن لو فرصت عليه فليس بالارم أن يكون
على الحائى حرية بالفعل ، بل المدار على كونه لو وجدت فيه شروط الحرية
لكان مشاركاً لهم فيها وذلك كالمرأة ومن أعتقه مسلم بلد الإسلام
قوله [أهل صلحه] أى وإن لم يكونوا عصبة ولا أهل ديوان
قوله [إن تحاكموا إلها] قيد فى الدمى والصلحى
قوله [أحص من الفقير] اعلم أن المراد بالفقير من لا يقدر إلا على
القوت ، والعارم من عليه من الدين بقدر ما فى يده أو يفصل بعد القضاء قدر
قوته ، فإن فصل بعد القضاء ما يريد على قوته فهذا يعقل عن غيره وعلى هذا
العارم أعم من الفقير لا أحص منه تأمل هكذا قال (س) وهو ظاهر إن أريد
العارم المدين مطلقاً ، وأما إن أريد به المدين الذى يصير بديه عاجراً وهو المعنى
فى الركة فأحص قطعاً
قوله [عن أنفسهم] أى خلافاً لما فى عب تبعاً للشيخ أحمد الرقائى

والصبي والمحبون ليس منهم تناصر والفقير والعازم محتاحان ودكر المرأة لأن الموالى شملوها وإن حرجت من قوله « العصمة » وحمل الحشى المرأة شاملة للحشى لأنه امرأة حكماً وسُخِيت معه

• (والعِسرَةُ) أى المعتبر فى الصبا والخبون وصدهما ، والعسر واليسر والعبة والخصور - (وقتُ الصَّربِ) أى التوريع على العاقلة ، فما وجدت فيه الأوصاف وقت التوريع ورع عليه وما لافلا ، كما قال

« لا إن قَدِمَ عَائِدٌ » عينة انقطاع وقت التوريع فلا تصرع عليه بعد قدومه المتأخر عن التوريع فإن كانت عيته غير انقطاع فتورع عليه ولو بعدت المسافة ، فإن حمل الحال فإن بعدت - كأوريقية من المدينة - فلا تصرع عليه ،

من أن كل واحد يعقل عن نفسه وأنه كواحد من العاقلة فى العزم لما تشرته للإتلاف قال (ر) ولا مستند له فى ذلك كذا فى (س)

قوله [لأن الموالى شملوها] أى لفظ عموم الموالى يشملها وهى مستناة من الموالى الأسعيل والأعيل ما عدا المعتقة

قوله [وحث معه] نص الحرثى قال وقوله وامرأة حقيقة أو احتمالاً كالحشى المشكل ، قال فى الحاشية قوله كالحشى المشكل انظر ليم لم يحب عليه نصف ما على الذكر المحقق ؟ إذا علمت ذلك فالحث فيه من حيث إلحاقه بالمرأة مع أنه متوسط بين الرجال والنساء ولكن الفقه مسلم

قوله [والعبرة وقت الصرب] مستأد وحر والكلام على حذف مضاف أى الوصف المعتبر وصف وقت الصرب ، أى الوصف الموحود وقت الصرب

قوله [فإن كانت عيته غير انقطاع] هذا التمهيد فى العاقلة ، وأما الحائى فانتقاله غير معتبر فتصرع عليه مطلقاً

والحاصل أن الحائى تصرع عليه سواء انقل من البلد قبل صربها أو بعده كان انتقاله بقصد الفرار منه أولاً ، وفص سكى بلده الذى منه انتقل منها أم لا ، وأما انتقال أحد العاقلة فإن كان بعد صربها فلا يسقط عنه ما صرب عليه مطلقاً وإن كان قبل صربها عليه صربت عليه إن كان قاراً أو كان انتقاله لحاجة كصح أو عرو لا إن كان رافصاً السكى

ولا صربت

(أو أَيْسَرَ فَقِيرٌ أو بِلَعَصَ صَيٌّ)، أو عقل محزون أو اتصحت ذكورة حتى بعد التوريع ، فلا تنى على واحد منهم

• (ولا تَسْقُطُ) إذا ورعت على موسر عاقل ليس عائناً عيبة انقطاع (بُعْسِرٍ) طراً (أو مَوْتٍ) أو حزون أو عيبة انقطاع

(وَحَلَّتْ به) أى بالموت ، وكذا بالفلس ، فإذا ماتت العاقلة أو واحد منها أو فلس فيحل ما كان مباحاً عليهم أو عليه

(ولا دُحُولٌ لِدُودٍ) ، من عصبة الحائى (مع حَصَرِيٍّ) من عصته ، ولا عكسه لعدم التناصر بينهما فإذا لم تَكْمُلُ العاقلة من عصبة الحاصر ، وله عصبة بدو فيقتل للموالى إلى آخره ، وهكذا قوله

(ولا شائى) مثلاً (مع مِصْرِيٍّ) لأن كلا لإقليم ، وكذا الحجار أما أهل لإقليم واحد حَصَرَ مثلاً فيصمون فإذا لم تكمل العاقلة من أهل بلد صم إليها ما قرب منها من العصبة ، كأهل بولاق لمصر إلح
• (الكاملَةُ) أى الدية الكاملة^(١) لمسلم أو غيره ذكراً أو أنثى عن

قوله [على موسر] أى ذكر

قوله [فيحل ما كان مباحاً عليهم أو عليه] أى لكوبهما دياً فى الدمة والدين يحل بالموت والفلس وهو لف وبشر مرتب ، والمراد الفلس والموت الطاريان بعد الصرب

قوله [فيقتل للموالى] إلح أى الأعلى تم الأسفلين

قوله [لأن كلا لإقليم] أى والشأن عدم تناصر لإقليم من فى آخر ، فلو كانت إقامة الحائى فى أحد الإقليمين أكثر أو مساوياً بنظر محل حمايته ، ثم إن قول المصنف ولا دحول لدودى إلح كالتقيد لقوله وعصته

قوله [حصر] بالرفع صفة لأهل أو بالجر صفة لإقليم باعتبار سكانه

قوله [الكاملة] إلح حملة مستأنفة استئنافاً بيانياً جواب عن سؤال مقدر

نشأ من قوله ويحمت دية الحر ، كأنه قيل فى كم من الرمن تحم فقال الكاملة إلح

(١) أى وحلت به الدية الكاملة فهو معلق بقوله من قبل «وحلت به أى بالموت»

نفس أو طرف ، تُسَحِّمُ (في ثلاثِ سِينٍ) أولها من (يوم الحكم)
 فيبتدأ التحميم منه على المشهور ، لا من يوم القتل (تَحِيلُ) أحرأ الكاملة
 (بأواحرها) فيحل المحم الأول - وهو الثلث - في آخر السنة الأولى وهكذا
 (والثُلُثُ) كدبة الحائفة والمأمومة يحمم (في سِنَةٍ) ، هذا هو المشهور
 وقيل لا يحمم إلا الكاملة

(والثلاثان) كحائفتين أو حائفة مع مأمومة فيحلمان (في سنتين
 كالصيف) فيحمم في سنتين في كل سنة ربع ، كقطع عين أو قطع يد هذا
 هو الراحح

(وثلاثة الأرباع) تحمم في ثلاث سِينٍ على المشهور في كل سنة ربع
 (وحدثها) أى العاقلة (الذى لا يُصَمُّ إليه ما بعده سَعِمَاتُهُ)
 وإذا وحد من العصاة هذا العدد فلا يصم إليهم الموالى ، وإن نقصوا عن هذا العدد
 - ولو كانوا أعياء - صم إليهم ما يكملهم من الموالى وهكذا وما ذكره أحدٌ

وقوله [من يوم الحكم] صفة أولى
 قوله [أو طرف] أى كعين الأعور واليدين والرجلين فإرادته بالطرف
 الخمس وقدر الشارح قوله تحمم لأنه متعلق الحار والمحروور
 قوله [لا من يوم القتل] هذا مقابل للمشهور وهو للأنهري ومقابلته
 أيضاً ما قيل إن ابتداءه يوم الحصام

وقوله [تحل بأواحرها] صفة ثانية
 قوله [وقيل لا يحمم إلا الكاملة] أى وغيرها على الحلول
 قوله [هذا هو الراحح] ومقابلته يقول يجعل الثلث في سنة والسادس
 الباقي في سنة أخرى

قوله [وثلاثة الأرباع] أى كما لو قطع له سعة أصابع ونصفاً وهو
 مبتدأ قدر الشارح حرره بقوله تحمم في ثلاث سِينٍ
 قوله [في كل سنة ربع] مقابلته يقول في كل سنة ثلث يبقى نصف سدس
 للسنة الثالثة

قوله [ما بعده] أى من المرتبة العيدة

مَشْهُورِينَ ، والآحر ما رادت على ألف سحو عشرين وليس هذا حدًا لمن يصرب عليه - بحيث لو نقصوا أو رادوا لا يصرب عليهم - بل يصرب على من وحد ولو ألبس فأكثر أو كانوا نحو عشرة وتكمل ممن يليهم

قوله [ما رادت على ألف سحو عشرين] أى كما قال ابن مروق وقال الأجهورى مع زيادة أربعة ونقى قول ثالث سكت عنه المصنف ، والشارح وهو أنه لاحدًا وطاهر ان عرفة أنه المذهب لأنه صدر به وبصه روى الساجى لاحدًا لمن تقسم عليهم الدية من العاقلة ، وإنما ذلك بالاحتهاد وقال سحنون سعمائة رجل ، ان عات المشهور عن سحنون إن كانت العاقلة ألغاهم قليل فيصم أقرب القبائل إليهم (اهـ س)

قوله [وليس هذا حدًا لمن يصرب عليه] إلح فى عبارته لإحمال وأوصح منها ما قاله (س) وبصه وقول الرقائى أى حدّ أقل العاقلة أى الحد الذى لا يصم من بعدهم لم يعد بلوعهم له فإذا وحد هذا العدد من المفصلة فلا يصم إليهم الصحد ، وهكذا وليس المراد أن هذا حدّ لمن يصرب عليهم بحيث إذا قصروا عنه لا يصرب عليهم (اهـ)

قوله [أوردوا] أى وكانوا فى مرتبة واحدة وأما لو كان الرائد فى مرتبة بعدى فلا يصرب عليه قطعاً

قوله [وتكمل ممن يليهم] الأولى حذفه لأنه لا يقال نقصوا إلا إذا لم يوحد إلا إذا لم يوحد لم تكملة أصلاً ، وأما إذا وجدت التكملة فلا يقال ناقصة ، بل يعتبر سعمائة من القرى والعدى ، فإذا فرصت الإحوة حمسائة والأعمام كذلك فرص على الإحوة على حساب السعمائة يبقى ما يحص مائتين يقص على الأعمام جميعاً ولا يحص به بعض دون بعض لأنه ترجيح من غير مرجح ، هذا ما طهر

• نسيه حكم ما وجب على عواقل متعددة كعشرة رجال من قبائل شتى قتلوا رجلاً خطأ كحدلمهم صخرة فسقطت عليه كحكم العاقلة الواحدة فيحكم ما يوب كل عاقلة ، وإن كان دون التلت فى ثلاث سنين تحل بأواحرها كتعدد الحيات على العاقلة الواحدة كما لو قتل رجل ثلاثة رجال فعليه وعلى عاقلته ثلاث تحم

● (وعلى القاتِلِ) حرر مقدم وقوله « عتق رقعة » مستند مؤخر أى تحب عليه كهمزة قتل الخطأ ، ولا تكون إلا على (المُسْلِمِ) أى الحر ، إذ لا كهمزة على كافر لأنه ليس من أهل القُرْب ولا على عبد قتل غيره خطأ (وإن) كان قاتلُ الخطأ (صَيِّئًا) فيلزمه ، من باب حطاب الوضع ،

في ثلاث سين

قوله [وعلى القاتِلِ] إلح ما تقدم من الدية والقصاص حق للآدمي وهما حق لله ، وإما وحث الكفارة في الخطأ دون العمد مع أن مقتضى الطاهر العكس لخطر الدماء ، ولأن مع المخطئ تعريضاً إذ لو تحرر واحتاط لترك العمل الذى تسب عنه القتل من أصله ولأنهم رأوا أن العائد لا تكفيه الكفارة في الحماية لأنها أعظم من أن تكهر كما قالوا في يمين العموس ، وأيضاً قد أوحوا عليه صرب مائة وحمس ستة كذا في (س)

قوله [ولا على عبد] إما لم تحب على العبد لأن أحد شقيها متعذر منه وهو العتق لأنه لا يحرر غيره ، وسقوط الصيام لاشتغاله بخدمة سيده إن قات إن الطهار لا تسقط عن العبد فيه الكفارة وتكون فيه بالصيام ثم بالإطعام فما الفرق ؟ أحيب بأنه يشدد في الطهار مالا يشدد في كهمزة الخطأ ، وإن الطهار مبكر من القول ورور ولا مدوحة عن المحاص منه إلا بها وقول ابن عبد السلام بأنه يلزم العبد بالصيام لعدم الآية مردود بص أهل المذهب على خلافه قوله [وإن كان قاتل الخطأ صَيِّئًا] قدر ذلك الشارح إشارة إلى أن صَيِّئًا حر لكان المحدثوة

قوله [من باب حطاب الوضع] أى فلا يشترط فيها التكليف لأنها كالعوص عن الملف فصارت كسلعة أتلفها ابن عبد السلام إن كان هناك دليل شرعى من إجماع أو غيره يجب التسليم له فحس ، وإلا فمقتضى النظر سقوطها عهما يعنى الصبي والمجنون وردها إلى حطاب التكليف وقد جعل الشرع ندلاً عن الرقة الصيام الذى هو من حطاب التكليف ولما لم يجد ابن عرفة سبيلاً للرد على ما ذكره قال قول ابن شاس يجب في مال الصبي والمجنون وأصح كالركاة ولم

فقتله سب للكمارة ويحاطب وليه حطاب تكليف

(أو محوياً) فقتله كذلك سب لها

(أو شريكاً) لصى أو محوون أو غيرهما ، فعلى كل كمارة كاملة ولو كثروا

* (إذا قَتَلَ مِثْلَهُ) حَرَحَ المرتد فلا كمارة على قاتله (مَعْصُومًا)

من القتل حَرَحَ الرديق والرأي المحصن فلا كمارة على قاتلهما ؟

(حَطَّأً) لا عمدًا عى عنه فتدب ومن الخطأ إذا انتهت أم الصبي

فوحدت ولدها ميتاً لانقلابها عليه وهى نائمة فعليها الكمارة وعلى العاقلة دية الخطأ هـ

أما لو انتها فوحده ميتاً بينهما فهدر ، قاله فى المجموع

* (عِتَقُ رَقَّة) ^(١) مؤمنة سليمة

و (لعرها) أى للعحر عن الرقة (شهران) أى صوم شهرين متتابعين

(كالطهار) فما يطلب فى الرقة والشهرين فيه يطلب ها ، من كونها سليمة من

قطع أصبع وحبون - وإن قل - ومرص مشرف - إلى آخر ما يأتى - ومن

كون الشهرين متتابعين بالهلال وتمم الأول إن انكسر من الثالث إلى آخر ما يأتى

أحده لعيره من أهل المذهب بصاً ، بل فى حير العرالى (اه من شب)

قوله [أو محوياً] معطوف على صبيّاً فهو فى حير المبالغة والخلاف

فيه كالحلاف فى الصبي كما تقدم عن اس عبد السلام

قوله [فعلى كل كمارة كاملة] أى لأنها لاتنعص لأنها عادة واحدة

ولا يصح الاشتراك بينها

قوله [حَرَحَ المرتد] أى لأن المراد بقوله مثله فى الحرية والإسلام ولذلك

يحرح العد

قوله [حَرَحَ الرديق والرأي المحصن] أى لأنها غير معصومين وفى

الحقيقة المرتد حارح بهذا القيد أيضاً

قوله [أما لو انتها] صمير التنبيه يعود على الأوبى المعلومين من المقام

وقوله [فهدر] إنما كان هدراً لا كمارة ولا دية فيه للجهل بعين القاتل

قوله [إلى آخر ما يأتى] صوابه مأمراً فى الموصعين

• (وَبُدِّبَتْ) الكفارة للحر المسلم (في) قتل (حَيٍّ) على المشهور ،
وقيل لا تدب

(ورقيقٍ) للقاتل أو لغيره (وعَمْدٍ) لم يقتل به لكونه عى عمه أو اعدم
المكافأة ؛

(وَدِيٍّ) قتله الحر المسلم عمداً أو خطأ ، فتدب للقاتل
• (وعليه) أى على القاتل عمداً إذا كان بالعمى ولم يقتل لحوجهم (مُطْلَقاً)
ذكراً أو أنثى حرّاً أو رقيقاً مسلماً أو غيره (حَلْدُ مِائَةٍ وَحَسُّ سِتَةٍ) من غير
تعريف (وإن) كان قتله العمد متلبساً (بقتل محوسى أو) قتل (عبدِه)
أو عبد غيره

• (وَسَبُ الْقَسَامَةِ) التى توجب القصاص فى العمد والدية فى الخطأ
(قتلُ الحرِّ المسلمِ) دون الرقيق والكافر ، وسواء كان الحر بالعمى أو صهيئاً ،
قتل بحرق أو ضرب أو سم (بَلَوْتُ) نهج اللام وسكون الواو الأمر الذى يشأ عنه
علة الطل بأنه قتله ، (كشاهدين على قول حرٍّ مُسْلِمٍ نالغ قَسَمَ لِسِي ،

قوله [فى قتل حيٍّ] الطاهر أن محل الدب إن كان فيه العشر ،
وأما إن كان فيه الدية وقتله خطأ فيحب وانظر فى ذلك وحيث قلنا بالمدب فى
الحين الذى فيه العشر كان عمداً أو خطأ

قوله [لحوجهم] دخل فى الحوج عدم المكافأة

قوله [حلد مائة وحس ستة] اختلف فى المقدم منها ف قيل الحلد ،
وقيل الحس ولم يشطروها بالرق لعظم الخطر فى القتل
قوله [نقل محوسى] أى من أهل الدمة

قوله [وسب القسامة] هى اسم مصدر لا قسم لا مصدر له لأن مصدره
الإقسام ، وكادت فى الحاهلية فأقرت فى الإسلام

قوله [قتل الحر] من إصافة المصدر لمفعوله أى سبها أن يقتل حرّاً مسلماً
قوله [الأمر الذى يشأ عنه علة الطل] / هذا التعريف فى الوصيح
واعترض بأنه غير مانع لصدقه بالنسبة ، وقد يحاب بأن قرية السياق تخرجها
إد لا تحتاج لأيمان معها

أو حَرَحَسِي ، أو صَرَسِي مُلَانٌ ذكر حمسة أمثلة للوث أولها قول حر مسلم نالغ إلح ، وشهد على إقراره أنه قتله فلان عدلان ، واستمر على إقراره ، وكان به حرح أو أثر صرب أو سم وقولنا « وكان به حرح » إلح هي التدمية الحمراء فلو قال فلان بل فلان أو تردد أو لم يكن أثر حرح - وهي التدمية البيضاء - بطل اللوث فلا قسامة ، واحتتر « بالحر » عن قوله « العبد » ، و « بالمسلم » عن الكافر ، و « بالنالغ » عن قول « الصبي » ، فلا يقل قولهم والمراد بفلان اسم القاتل حرّاً أو عبداً ، نالغاً أو صبيّاً ، ذكرنا أو أني

(أو) قال (دَمِي عده) فإنه مثل قوله قتلى ، يحرق فيه شروطه المتقدمة ، وسواء كان قول الحر المسلم قتلى (عَمْدُ أو خطأ) في العمد

قوله [أولها] إلح وتابها شهادة عدلين على معاينة الصرب أو الحرح أو أثر الصرب وتابها شهادة واحد على معاينة الحرح أو الصرب ورابعها شهادة واحد على معاينة القتل وحامسها أن يوحد القتل وقرنه شحص عليه أثر القتل قوله [واستمر على إقراره] أي إلى الموت

قوله [هي التدمية الحمراء] ألحى كثير من أهل العلم العدل بها ورأوا أن قول المقتول دمي عبد فلان دعوى من المقتول والباس لا يعطون بدعواهم والأيمان لا تنبت الدعوى ورأى علماءنا أن الشحص عبد موته لا يتحاصر على الكذب في سمك دم غيره كيف وهو الوقت الذي يحق فيه الدم ويقلع فيه الطالم ، ومدار الأحكام على علة الطر ، وأيدوا ذلك بالقسامة وهي أيمان معلطة احتياطاً في الدماء ، ولأن العالب على القاتل إحماء القل عن البيات فاقصى الاستحسان ذلك

قوله [بطل اللوث] أي على مشهور المذهب خلافاً للسهوري وعبد الحميد الصائغ القائلين بقول قوله ، ويكون لوثاً تحلف الولاة معه أيمان القسامة قوله [فلا يقل قولهم] أي لأنهم ليسوا من أهل الشهادة وأما المسحوط والمرأة فهما من أهلها في الحملة فلذلك قل قولهما

قوله [أو قال دمي عده] تنويع في المثال الأول :

قوله [عمدأ أو خطأ] تعميم في المثال المتقدم لا فرق بين تعيره بقتلى أو حرحى أو صربى أو دمي فقول شارحا وسواء كان قول الحر المسلم قتلى أي

يستحقون بالقسامة القصاص وفي الخطأ الدية (ولو) كان القاتل قتلى إلح
(مَسْنُحُوطًا) أى فاسقا (لعدل) أى ادعى على عدل ولو أعدل وأورع
أهل زمانه أنه قتله إلح

(أو) كان القاتل (إنا) أى ولدا لأبيه أى ادعى على أبيه أنه دحه
أو شقّ حوفه أو رماه بحديدة قاصداً قتله ، فيقسمون ويقتل فيه وإلا فيقسمون
ويأحدون الدية معلطة

(وإنْ أَطْلَقَ) القاتل ولم يقيد بعمد ولا خطأ (بِيسُوا) أى أولياؤه أنه عمد
أو خطأ وأقسموا على ما يسو

• (وَبَطَلَتْ) القسامة (إِنْ) قالوا لا نَعْلَمُ هل القتل عمد أو خطأ
أو لا نعلم من قتله (أو احْتَلَفُوا) بأن قال بعض الأولياء قتله عمدا ، وقال

وما عطف عليه

قوله [وفي الخطأ الدية] أى على إحدى الروايتين فيه ، قال في المقدمات
إن قال قتلى خطأ ففي ذلك روايتان عن مالك إحداهما أن قوله يقبل ويكون
معه القسامة ولا يتهم وهذا أشهر ، والثانية لا يقبل قوله لأنه يتهم على أنه أراد إعاء
ورثته فهو شبه بقوله عبد الموت لى عبد فلان كذا وكذا ، وهذه الرواية أظهر
في القياس وإن كان حليل ردّها عليها بلو أفاده (س)

قوله [قاصداً قتله] قيد في قوله أو رماه بحديدة

قوله [ويقتل فيه] أى في الأتملة الثلاثة المتقدمة

وقوله [وإلا] أى بأن قال دعى عبد أئى متلا أو رماني بحديدة ولم يدع

عليه القصد

قوله [ولم يقيد بعمد ولا خطأ] عطف تفسير

قوله [أو لا نعلم من قتله] أى لأن القسامة لا تكون إلا على معين

فإن قلت موضوع المسألة أن القاتل معلوم من قول المقتول فكيف يقولون لا نعلم
من قتله

والجواب أنه يحمل على أنه قال قتلى ديد ملا والمدعى عليه مشارك

في الاسم فحيث يطهر قوطم لا نعلم من قتله ١

بعضهم لا يعلم هل قتله خطأ أو عمدًا ، فيسطل الدم لأنهم لم يتفقوا على أن
وليهم قتل عمدًا حتى يستحقوا القود ، ولا على من قتله فيقسمون عليه ، أما لو قال
بعضهم قتله خطأ ، وقال البعض لا يعلم خطأ أو عمدًا ، فلمدعى الخطأ الحلف
لجميع أيمان القسامة ويأخذ نصيبه من الدية لأن الثابت في الخطأ مال أمكن
توريعة ، ولا شيء لغيره ومثله لو قالوا جميعاً خطأ ، وبكل البعض فلو قال
بعضهم خطأ وبعضهم عمدًا ، فإن استروا في الدرجة — كالسب أو الإحوة

قوله [فيسطل الدم] هذا هو جواب الشرط صرح به للإيصاح وإلا فقول
المصنف وبطلت يدل عليه

قوله [لأنهم لم يتفقوا] إلح لف وبشر مرتب ، فإن قوله لم يتفقوا راجع
لقوله لا يعلم هل القتل عمدًا أو خطأ
قوله [حتى يستحقوا القود] أى ولم يتفقوا على أنه خطأ حتى يستحقوا
الدية فكان عليه أن يريد ذلك

وقوله [ولا على من قتله] راجع لقوله أو لا يعلم من قتله فكان المناسب أن
يقدم هذا التعرّيع على قول المصنف ، أو احتلوا ولم يمرع على حل قوله أو
احتلوا ولو فرع عليه لقال فيسطل الدم أيضًا ، لأنهم لم يتفقوا على العمد حتى
يقتض لهم والدم لا يتعص فعد ذلك يحس قوله بعد ذلك أما لو قال بعضهم
قتله خطأ وفي العارة تعقيد وحل لا يحصى

قوله [فيقسمون عليه] المناسب حذف النون

قوله [وأما لو قال بعضهم] إلح هذا مفهوم قوله بأن قال بعض الأولياء
قتله عمدًا

قوله [ومثله] أى في كون من لم يكلل يحلف جميع أيمان القسامة ويأخذ
نصيبه من الدية

قوله [وبكل البعض] أى وحلف البعض جميع أيمان القسامة

قوله [فلو قال بعضهم] إلح هذا من حدة مفهوم قول السارح بأن
قال بعض الأولياء إلح

قوله [فإن استروا في الدرجة] أى وهى في كون كل واحد له التكلم

فيحلف الجميع على كل طِسْقٍ دعواه على قدر إزته ، ويقصى للجميع بدية الخطأ فلو نكل مدعى الخطأ عن الخلف فلا شيء للجميع وإن نكل بعض مدعى الخطأ فلمدعى العمد الدحول في حصة من حلف

* (أو على مَعَايَةِ الصَّرْبِ) هذا ثاني أمثلة اللّوث ، فهو عطف على قوله «أو على قول حر» أي شهد عدلان على معاينة الصرب

(أو) معاينة (الحرّج) خطأ أو عمداً أي حرّج أو صرب حر مسلم * (وتأحرّ الموت) شرط في القسامة أما إذا لم يتأحر فيستحقون الدم أو الدية بدون قسامة

* وبين كيفية القسامة في هذا المثال بقوله

(يُقَسِّمُ) أولياؤه (لَمَعِينٍ صَرْبِهِ) أو حرّجه (مَمَاتٍ) بتقديم الحار لإفادة الحصر (أو إنما مَمَاتٍ مِنْهُ) وأما في المال الأول فيحلفون لقد قتله ، وذكر المثال الثالث بقوله (أو) شهادة (عَدْلٍ بذلك) أي معاينة الصرب أو الحرّج

كما مثل الشارح ، ومفهوم قوله استوتوا في الدرجة أنهم لو احتلوا في العدد والخطأ واحتلفت مرتبتهم قريباً وبعداً وكان الجميع له التكلم كسات وأعمام فإن قالت العصبة عمداً والذات خطأ كان الدم هدراً لا قسامة فيه ولا دية ولا قود ، وإن قالت العصبة خطأ والذات عمداً حلفت العصبة حمسين يميناً وكان لهم نصيبهم من الدية ، ولا عرة بقول الذات لأنه لا يحلف في العدد أقل من رحلين عصبة كما يأتي ، وإن احتلوا في العدد والخطأ واستوت درجتهم ولم يكن للجميع التكلم كسات مع بين فالعرة بكلام البين كما أنه لا عرة بكلام الأعمام مع البين

قوله [الدحول في حصة من حلف] أي على ما للشح يوسف الميشي وإذا كان مدعى الخطأ اتين ومدعى العمد اثين وحلف واحد من مدعى الخطأ كان لمدعى العمد الخلف معه ، وتأخذ الثلاثة نصف الدية يقسم عليهم

قوله [أو على معاينة الصرب] إلح أي وإن لم يكن هناك أثر

قوله [بدون قسامة] أي لكونها شهادة على معاينة القلب

قوله [أولياؤه] المناسب أن يقول أي المستحق لأن الفاعل صمبر مستتر مفرد ، ومقتضى كلام الشارح أن الفاعل اسم طاهر محذوف وليس كذلك

(مطلقاً) عمدًا أو خطأ تأخر الموت أو لم يتأخر

(يُقَسِّمُ) الأولياء حمسين يميناً صبيعتها المشتبهة على اليمين المكملة للصلاب من العدل (لقد حرَّحَه) أو صر به (ومات مَه) من الحرح أو الصرب وقيل يحلف واحد من الأولياء يميناً مكملة لشهادة أنه صر به أو حرَّحَه ثم يحلفون الحمسين إلح لكن قد علمت أنه داخل في صفة القسامة ؟

(أو) شهد عدل (بإقرار المقتول بعمد أو خطأ) أى قال نالغ إن فلانا حرَّحى أو صر بى عمدًا أو خطأ وشهد عدل على قوله ، فشهادته لوث يحلف الأولياء حمسين يميناً بالصيغة المشتبهة على اليمين المكملة للصلاب ، فلا يحتاجون ليمين مفردة على المعتمد

لأن الفاعل لا يحدف إلا في مواضع ليس هذا منها

قوله [أو لم يتأخر] عطف على محذوف تقديره تأخر أو لم يتأخر

قوله [يقسم الأولياء] يقال فيه ما قيل في الذى قبله

قوله [من الحرح] المناسب أن يأتى بأى التفسيرية بدل من -

قوله [لكن قد علمت أنه داخل في صيغة القسامة] أى مع كل يمين فلا حاجة ليمين أخرى من أحد الأولياء حيث يعبر في كل يمين لقد حرَّحَه وومات مَه

قوله [أو شهد عدل] إلح هذا هو المثال الرابع

وقوله [أو شهد عدل برؤيته] هو المثال الخامس

قوله [بعمد أو خطأ] هذا هو المعتمد خلافًا لقول حليل إنه لوث في العدد دون الخطأ ، فقد اعترضه (س) بقوله إن هذه التفرقة لم يقل بها أحد وإعما في المسألة قولان الوقف على الشاهدين مطلقاً ، والاكتفاء بالشاهد الواحد مطلقاً

قوله [أى قال نالغ] أى لاند أن يكون المقر بالحرح أو الصرب نالغًا لإد إقرار غيره لا يعتبر ولا ند أن يكون حرًا مسدًا أيضًا ، وأما الشهادة على معاينة الحرح أو الصرب فتعتبر في النالغ وغيره كذا في (ش)

(يَقْسِمُونَ لَقَدْ قَتَلْتَهُ أَوْ) شهد عدل (رؤيته) أى المقتول حال كون المقتول (يتشحط) بحاء وطاء مهملتين يتحرك (فى دمه و) الشخص (المتهم) بالقتل (قُرْنُهُ عَلَيْهِ) أى على المتهم (أثرُهُ) أى أثر القتل ؛ ككون الآلة بيده ملطحة بدم أو حارحاً من مكان المقتول وليس فيه غيره ، فتكون شهادة العدل على ما ذكر لوثا يحملون الأولياء أيمان القسامة ، ويستحقون القود فى العمد والدية فى الخطأ

واعلم أنه تلزمه القسامة ولو تعدد اللوث ، كشهادة عدل بمعاينة القتل مع عدلين على قول المقتول قتلنى فلان ، فلا يقتضون ولا يأحدون الدية إلا بعد القسامة (وليس مه) أى من اللوث (وُحْدُهُ) أى المقتول (بقربة قوم) ولو مسداً بقربة كمار ، وهذا إذا كان يحالطهم غيرهم فى القرية ، وإلا كان لوثاً يوجب القسامة كما جعل صلى الله عليه وسلم القسامة لانسى عم عبد الله بن

قوله [يقسمون لقد قتله] أى فصيلة يميمهم فى الخمسين يمياً يقولون ذلك ولا فرق بين تأخر الموت وعدمه فى هذا المثال والمدار على ثبوته
قوله [أو شهد عدل برؤيته] لا خصوصية للعدل بذلك بل كذلك عدلان أو أكثر إذ ليس الموح للقسامة انفراد العدل كما توهمه عبارته ، بل قوة التهمة وعدم التحقق كما يفيد ابن عرفة كذا فى (س)
قوله [يحملون الأولياء] أى وصيعة أيمانهم كالتى قبلها
قوله [والدية فى الخطأ] لكن مثال رؤية العدل المقتول يتشحط فى دمه والمتهم بقرنه عليه أثره بعد كون القتل خطأ بل الشأن أنه عمده فقول الشارح والدية فى الخطأ بعيد

قوله [فلا يقتضون] أى فى العمد
وقوله [ولا يأحدون الدية] أى فى الخطأ .
قوله [بقربة قوم] أى وليس مه أيضاً موته بالرحام بل هو هدر ، وعمد الشافعى لوث يوجب القسامة والدية على جميع الناس بذلك الموضع أفاده (س)
قوله [لانسى عم عبد الله] وهذا حويصة ومحبيصة تشديد الباء بصعراً فيهما
فعن سهل بن حذفة قال « انطلق عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود إلى

سهل حيث وجد مقتولا بحير ، لأن حير مكان لا يحالط اليهود فيها غيرهم
 (أو) وجد مقتولا (بدارهم) . لحوار أن يكون قتله غير أهل القرية والدار
 ورواه عندهم حيث كان يحالطهم غيرهم في الدار أيضاً
 * (وإن انصصلت نعمة) أي جماعة من المسلمين يعي بعضهم على
 بعض لعداوة بينهم ، وإن كانوا تحت طاعة الإمام (عن قتلتي) متعلق
 بانصصلت ، (ولم يعملتم القتيل) فقال مالك في المدونة لا قسامة ولا قود
 ودمهم هدر قال المقتول قتلى فلا أم لا ، قام له شاهد من البعة أم لا إدا
 لو قام شاهد من غيرهم لكان لوئاً قطعاً وقال ابن القاسم تفسيراً لقول الإمام في العتية
 « لا قسامة ولا قود » إن تحرد القتل عن تدمية وعن شاهد أما لو قال دمي
 عند فلا ، أو شهد بالقتل شاهد من البعة والقسامة والقود ،

حير وهي يومئذ صلح فتمرقا فأتي محيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتشخط في
 دمه قتيلاً فدهمه ، ثم قدم المدينة فابطلق عبد الرحمن بن سهم ومحبيصة وحويصة اما
 مسعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبر كبر وهو
 أحدث القوم فسكت فتكلموا فقال أتخلفون وتستحقون دم قاتلكم أو صاحبكم ؟
 قالوا كيف تخلف ولم تشهد ولم تر ؟ قال فسترئكم يهود حمسين يميناً منهم
 قالوا وكيف بأحد يأيمان قوم كمار ؟ فعقله النبي صلى الله عليه وسلم من عنده ،
 وفي رواية ثمانية بعير من إبل الصدقة »

قوله [وإن كانوا تحت طاعة الإمام] أي هذا إذا كانوا خارجين عن
 طاعة الإمام وهم البعة بالمعنى الآتي ، بل وإن كانوا تحت طاعته ولا يسمون بعة
 بالمعنى المصطلح عليه عند الفقهاء

قوله [عن قتلى] جمع قتيل

قوله [ودمهم هدر] نحوه في (عب) والخرتني ، ونقله بعضهم عن
 أبي الحسن في شرح الرسالة ونقله (ر) عن الفاكهاني ، واعتصره (ر) قائلاً لم أر
 من صرح به من أهل المذهب ممن يعتمد عليه ، والذي حمل عليه عياص والأني قول
 المدونة لا قسامة ولا قود في قتل الصميين أن فيه الدية على الفئة متى نارعتهم وإن
 كان من غير العتتين فديته عليهما لا أنه هدر كذا في (س)

وهو الذى حرى عليه المصنف لكونه المفتى به ، بقوله
 (فَاَلْقَسَامَةُ وَالْقَوْدُ بَتَدْمِيَّةٍ أَوْ شَاهِدٍ) ولم يجعلوا هذا من التماثل
 لاحتمال أن موته من فعله أو فرقتهم وقال بعض الأشياخ مؤولاً للمدونة « لا قسامة »
 إن تحرد قوله عن شاهد بل بمجرد قوله قتلنى فلان ، وعليه لو قام شاهد بمعاية
 القتل من الطائفتين لكان لوثاً يوجب القسامة والقود ، وقوله « ولم يعلم القاتل » أما
 لو شهدت عليه بية لعمل بمقتضاها

(وَإِنْ تَأَوَّلُوا) أى العادة أى قامت شهية لكل طائفة تقتضى حوا.
 المقابلة (هَسَدَرٌ) أى فالمقتول من كل طائفة هدر ، فلو تأولت إحدى الطائفتين
 فى مقتولها القصاص وفى الأخرى هدر ، لأن المتأولة دافعة الطائفة عن نفسها ،
 كما أشار له بقوله

(كَرَّاحِيَّةٍ) متعددة غير متأولة بل طلما (على دَافِعَةٍ)
 • ولما قام سب القسامة ذكر تفسيرها بقوله

(وهى) أى القسامة المتقدم ذكرها (حَمْسُونِ يَمِيَّاتٍ) على ما روجه
 المصنف تبعاً للأصل يحملها البالغ العاقل (متوالية) بدون تفريق برمان أو مكان
 وقد تبع المصنف الأصل التابع لاس الحاحب واس شاس ، قال شيعنا فى المجموع

قوله [وهو الذى حرى عليه المصنف] أى لكونه قول اس القاسم
 الذى رجع إليه كما صرح به اس رشد

قوله [ولم يجعلوا هذا من التماثل] أى بحيث يقتل الجميع بالواحد ،

وقوله [لاحتمال أن موته] علة لعدم الجعل

قوله [من الطائفتين] أى من إحداهما

قوله [وإن تأولوا] إلح أى كالتوابع بين الأصحاب ومن ألحق بهم :

قوله [متوالية] أى فى نفسها لأنه أذهب وأوقع فى النفس ، لكن فى
 العمد يخلف هذا يميئاً وهذا يميئاً حتى تم أيمانهم ، ولا يخلف واحد جمع حظه
 قبل حط أصحابه لأن العمد إذا نكل فيه واحد بطل الدم وإذا بطل سكول
 واحد دعت أيمان غيره بلا فائدة ، وأما فى الخطأ فيخلف كل جمع ما يوبه
 قبل لأن حلف أصحابه من نكل لا يبطل على أصحابه

ولم أذكر قيد التوالى لقول البائى عن ابن مروق لم أره لغيرهما
(بَسًا) أى يخلصون على البت والحرم ، فلا يكفى لا تعلم غيره قتله ، بل
يقولون والله الذى لا إله غيره لسير صرته مات أو لقد قتله ، واعتمد البائى
على طن قوى

(ولان) كان اليمين (من أعمى أو) من (عائب) حال القتل إذ قد يحصل
لهما العلم بالخبر كما يحصل بالمعاينة

• (وحسرت اليمين) إذا ورعت على عدد وحصل كسران أو أكثر (فقط)
فإنها تكمل (على) دى (أكثر كسرها) ولو كان صاحب أكثر الكسر
أقل نصيباً ، كست مع ابن فعليها ستة عشر وثلاثان ، وعلى الابن ثلاثة وثلاثون
وثلاث ، فكسرها أكثر ، فتحلف سبعة عشر والابن ثلاثة وثلاثين ، وكأم وأح
لأم وروحة وعاصب ، على الروحة اثنا عشر يميناً ونصف ، وعلى الأخ للأم ثمانية

قوله [لم أره لغيرهما] قد يقال لا يلزم من عدم رؤيته كونه ليس
مصوصاً وأيضاً من حط حجة على من لم يحط

قوله [فلا يكفى لا تعلم غيره قتله] أى فلا يكفى الحلف على نفي العلم
قوله [واعتمد البائى] جواب عن سؤال كيف يحلف على البت مع
أنه قد يكون لا حرم عنده فأفاد أنه يكفى الاعتماد على الطن القوى وهو يؤخذ من
قرائن الأحوال

قوله [إذ قد يحصل لهما العلم] إلح المناسب أن يقول لاعتماد كل على
اللوث وحيث لا فرق بين الأعمى والبصير وغيرهما

قوله [وحررت اليمين] هذا كالحصيص لقوله وهى حمسون يميناً فحل
كونها خمسين يميناً إذ لم يكن كسر وإلا رادت كما فى بعض الأمثلة الآتية
وسياتى فى الشارح التمس عليه

قوله [فقط] احتار بذلك عن الدية فلا حر فيها ، بل كل يأخذ أو
يدفع ما يحصه ولو مكسوراً

قوله [كست مع ابن] هذا مثال لما حصل فيه كسران
قوله [وكأم وروحة] مال للأكثر من كسرين ومسألتهما من اثني عشر

وثلاث ، وعلى الأم ستة عشر وثلاثان ، فتحلف سبعة عشر ، ويكمل العاصب والروحة يمينه للتساوى ، وسقط كسر الأح للأم فقط ، حلاًفاً لعبد الباقي (والآ) بأن ساوت الكسور (فعلى) كل من (الجميع) تكميل ما انكسر عليه للتساوى ، كثلاثة بين على كل ستة عشر وثلاثان ، فيحلف كل واحد سبعة عشر فقلوه «وهى حمسون» يميناً إذا لم يكن كسر ولا فتريد (يَحْلِفُهَا) أى أيمان القسامة (فى الحطاً مَسْ يَرِثُ) المقتول من المكلمين ، وتورع هذه الأيمان على قدر الميراث وإن لم يوجد إلا واحد من الإحوة للأم ، فإنه يحلف حمسين يميناً ويأخذ حظه من الدية ، أو لم يوجد إلا امرأة واحدة كما قال

(وإنْ واحدًا أو امرأة ولا يأخذُ أحدٌ) من الأولياء الحاضرين البالغين إذا عاب بعضهم أو كان صغيراً شيئاً من الدية من العاقلة (إلاَّ بَعْدَهَا) أى بعد

لأن فيها تلتا وربعا فكل يحلف على قدر ميراثه ، فالأم تلتها والروحة ربعا والأح للأم سدسها والعاصب الباقي وهو ربعا فقلوه [فتحلف سبعة عشر] أى تكملة لكسرها لكونه الأكبر من كسر الأح للأم

فقلوه [ويكمل العاصب والروحة] أى يحلف كل ثلاثة عشر فقلوه [وسقط كسر الأح للأم] أى فيحلف تمامية فقط فتصير الأيمان إحدى وحمسين

والحاصل أن الانكسار إذا وقع فى الأيمان فكل يطر لها على حدة حتى كان فيها كسور مختلفة ناقلة والكثرة كمل أكثرها وترك أقلها وإن تساوت كسورها كمل كل

فقلوه [فيحلف كل واحد سبعة عشر] أى فتصير الأيمان إحدى وحمسين ولو كان للميت ثلاثون ابناً كان على كل واحد يمين وتلتان فيحلف كل واحد مهم يمينين فالحملة ستون نحر الكسور كلها لتساويها فقلوه [من يرث المقتول] أى كما فى مسألة الأم والروحة والأح للأم والعاصب فقلوه [من الإحوة للأم] أى متلا

حلله جميع الأيمان ويأخذ حصته من الدية . لأن العاقلة لا يحاطون بالدية إلا بعد ثبوت الدم

(ثم) بعد حلف الخاصر جميع الأيمان (حَلَفَ) من حصر من العية أو بلغ الصبي (حصَّته) من أيمان القسامة فقط ويأخذ نصيبه من الدية . (ولا يتحلف) أيمان القسامة (في العَمْدِ أَقْلُ مِنْ رَحْلَيْسِ) لأن النساء لا يخلصن في العمد لعدم شهادتهن فيه . فإن انفردن عن رحلي صار المقتول كمن لا وارث له فترد الأيمان على المدعى عليه (عَصَصَةً) ولو لم يرثوا بأن كان هناك من يحجبهم كما يأتي ، كانت العصاة من النسب أو من الولاء كما قال

(ولو مَوَلَوِي) فإنه إذا وجد اثنان من الأعلى أي المعتقين للمقتول فيقسمون ويستحقون القصاص في العمد أو الدية في الخطأ ، بخلاف المولى الأسفل

قوله [لا يحاطون بالدية إلا بعد ثبوت الدم] أي وهو لا يتست إلا بعد حلف جميعها

قوله [حصه] أي يحلف ما يوبه على حسب العريضة الشرعية ، وطاره ولو رجع الأول عن دعوى الدم وهو كذلك كما في نقل ابن عرفة لأن حلله قبل ذلك حكم مصى ، فإن مات العائ أو الصبي قبل قدومه أو بلوعه وكان الخالف الذي حلف جميع أيمانها قبل ذلك وارته فهل لابد من حلله ما كان يحلله مورته ، أو يكفى بأيمانه الساتة ؟ قولان . رجع ابن رشد تأنيها كما في (ن)

قوله [فإن انفردن عن رحلي] إلح أي أو كان له عاصب واحد ولم يحد من يستعين به

قوله [فترد الأيمان على المدعى عليه] أي فإن حلف برى وإلا حسن حجي يحلف ، ولو طال سحبه ولا يقل بمحرد الكول لأن القتل لا يتست بشاهد واحد قوله [ولو لم يرثوا] أي هذا إذا ورتوا كأخوين للمقتول ولا وارث له غيرهما ، أو لم يرثوا كعميين له والحال أن الوارث له ست وأحت مثلا

قوله [فيقسمون ويستحقون] المناسب فيقسمان ويستحقان لأن الصمير عائد على الاثنين

فليس عصبة والمعتقة لا دخل لها في العمد
 (ولا يُقسَّمُ فيه) أى في العمد (إلا على واحد) من الجماعة الملوئين
 بالقتل (يُعَيَّنُ) أى يعينه المدعى (لها) للقسامة، يقولون في الإيمان لِمَسَّ صر به
 مات لا من صر بهم
 * ولا يقتل بها أكثر من واحد فإن استؤوا في قتل العمد، كمحمل صحرة
 ورموها عليه مات فيقسمون على الجميع حيث رفع حياً وأكل ثم مات، فلو مات
 مكانه أو أنعدت مقاتله قتل الجميع بدون قسامة، هذا ما روجه شيخنا راداً على
 عبد الباقي فلو أمسك شخصاً وقال لآخر اصربه فصر به وهو يمسكه حتى
 مات فكذلك على المشهور وقال عبد الباقي يقسم عليهما ويقتلان

قوله [والمعتقة لا دخل لها في العمد] أى وإن كانت تعد في العاقلة
 لأن السبا لا يخلص في العمد لعدم شهادتهم فيه كما تقدم
 قوله [ولا يقتل بها أكثر من واحد] الحاصل أن المتمد أنه لا يقتل
 بالقسامة في العمد إلا واحد ولو تعدد نوع الفعل واحتلف كما هو طاهر المواق،
 وأما ما قيل من أنه إذا تعدد نوع الفعل واحتلف فيقتل بالقسامة أكثر من واحد
 فهو ضعيف كما في (س)

قوله [فإن استؤوا في قتل العمد] قال، (تب) وقوله من واحد يعين لها
 يحب تقييده بما إذا احتمل موته من فعل أحدهما، وأما إن لم يحتمل كرمى جماعة
 صحرة لا يقدر بعضهم على رفعها فإن القسامة تقع على جميعهم ويقتلون أى واحد
 لمساواتهم كما نقله الشارح عن ابن رشد وإذا قتل واحد من الدين رموا الصحرة
 فعلى كل واحد من بقى حلد مائة وحسن سنة كما يعيده ما ذكره السائي عن
 أصعب، وإذا وقعت القسامة على واحد يعينه تم اعترف آخر بالقتل فإن ولى المقتول
 محير في قتل واحد منهما فقط، وإذا قتل أحدهما حسن الثاني عامساً وحلد مائة
 (اه) ومثله في الحاشية والمحموع إذا علمت ذلك فقول الشارح ويقتل الجميع
 صوابه ويختارون واحداً للقتل

قوله [فكذلك على المشهور] أى يقتلان بعير قسامة
 وقوله [وقال (ع)] إلح مقابل للمشهور كما أفاده في المحموع

(وللولى) أى عليه إن كان واحداً أو تحييراً إن تعدد (الاستعانة) فى القسامة (بعاصبه) أى عاصب الولى وإن لم يكن عاصب المقتول كامراًة مقتولة ليس لها عاصب غير ابنها وله إحوة من أبيه. فيستعين بهم أو بعصمهم أو بعمه مثلاً، فقولوه «بعاصبه» أى حسبه واحد أو أكثر كما قال (وإن أحسباً) (وورعت) أى الأيمان على مستحقى الدم وإن رادوا على حمسين احتترى منهم بحمسين (وكتفى) فى حلف جميعها (اثان) من الأولياء (طاعاً من أكثر) أى إذا كان الأولياء أكثر من اثنين وطاع منهم اثنان فيكفى كان الباقي (غير ناكليين)

قوله [الاستعانة فى القسامة بعاصبه] هذا فى العمد ، وأما فى الخطأ فيحلها وإن واحداً بشرط كونه وارثاً والحاصل أنه لا يحلها فى الخطأ إلا الورثة ذكوراً كانوا أو إناثاً اتحد الوارث أو تعدد ، وأما فى العمد فلا يحلها إلا العدد من العصبة سواء كانوا كلهم عصبة المقتول أو بعضهم عصبته والعص عصبة عصبه ، سواء كان عاصب المقتول وارثاً أو غير وارث

قوله [وإن أحسباً] أى من المقتول لأمس الولى فلا بد أن يكون عصبة له كائنته الشارح المقدمة

قوله [على مستحق الدم] أى على عدد الرؤوس وهذا فى العمد ، وأما فى الخطأ فتورح على قدر الإرث

قوله [احتترى منهم بحمسين] فإذا طلب كل واحد منهم الحلف دخلت القرعة فيس يحلها منهم عدد المشاحة

قوله [غير ناكليين] حاصل العقه أن أولياء المقتول إن كانوا أكثر من اثنين والحال أنهم فى درجة كإحوة أو أعمام وطاع منهم اثنان يحلف جميع أيمان القسامة فإنه يحتترى بذلك بشرط أن يكون الذى لم يحلف غير ناكلى ولو كان ناكلاً بطل الدم ولا يحتترى يحلف من أطاع والموضوع أن الجميع فى درجة واحدة كما علمت وإلا فلا عرة سكول من نكل إن كان بعيداً

(وَيَكُولِ السَّمْعَى) من عصاة الولي (لَا يُعْتَسَرُ) فيستعين بغير الباكل من عصاة الولي

(بحلاف) نكول (غيره) أى غير المعين فإنه معتبر إذا كانوا في درجة واحدة ، كسب أو إحوة نكول بعضهم ولا يصير نكول أعد مع أقرب ، فإذا نكل بعض الأولياء المستويين في الدرجة

(فُتَرِدُ) الأيمان (على المدعى عليهم) بالقتل ، كما ترد لو لم يوجد من الأولياء إلا راحل ليس له معين (فَيَحْلِفُ كُلُّ) منهم (حمسين) يميناً إن تعددوا ، لأن كل واحد منهم متهم بالقتل ، وإن كان لا يقتل بالقسامة إلا واحد فإذا كان المتهم واحداً حلف الحسين يميناً

(ومن نكول) من المدعى عليه بالقتل (حُسَيْنَ حَتَّى يَحْلِفَ) حمسين أو يموت في السحر حيث كان متمرداً ، وإلا فعد ستة يصرب مائة ويطلق كما في عبد الباقي ، ولكن الذي في التوضيح لا يطلق حتى يحلف أو يموت مطلقاً ، ورححه الأشباح

(وإن أقام) المدعى (شاهداً) واحداً (على حَرَحٍ) خطأ أو عمداً فيه شيء مقدر شرعاً فيحلف إله ، فلو كان الحرح عمداً لا شيء فيه مقدر اقتصر بالشاهد

قوله [ونكول المعين] بصيغة اسم الفاعل أى المساعد وإعالم يعتبر لبعده في الدرجة

قوله [ولا يصير نكول أعد مع أقرب] أى كاس عم مع أح

قوله [كما في (ع)] ليس ذلك بص (ع) إنما بصبه حسن حتى يحلف أو يطول سحره فيعاق ويحلى سسله إلا أن يكون متمرداً إله فلم يكن فيه التقييد بسنة ولا مائة

قوله [خطأ أو عمداً] الأولى حرة لأنه صفة حرح

قوله [فيه شيء مقدر] قيد في العمد وذلك كالحائمة والآمة

قوله [فيحلف] إله أى واحدة ويأخذ العقل

قوله [لا شيء فيه مقدر] أى في عمدته لكونه ليس من المآلف وذلك

كقطع اليد وقلع العين

واليمين كما تقدم

(أو) أقام شاهداً على (قتل كافر) ، أو حرقه من مسلم عمداً أو خطأ أو
من كافر خطأ (أو عمد) عمداً أو خطأ كان القاتل مسلماً أو عبداً أولاً
(أو) أقام شاهداً على (حسين) ألقته ميتاً أو مستهلاً
(حلف) مقيم الشاهد يميناً (واحدة) في الجميع
(وأحد العتق) أى المال فيشمل دية الحرح وقيمة الرقيق والعرة في الحين
إن برل ميتا والدية إن استهل بقسامة في الخطأ
(فإن نكّل) المدعى عن اليمين مع الشاهد (سرى الحاسي) تعبيره
« بالحنى » أشمل من قول الأصل الحارح

قوله [من مسلم عمداً أو خطأ] أى لا فرق بين عمد المسلم وخطئه في
قتل الكافر لعدم مكافأته

وقوله [أو من كافر خطأ] أى وأما لو كان القاتل للكافر كافر عمداً لاقتص
معه شاهدين إن ترفعوا إليهما ولا يكفى في توفته عليه الشاهد واليمين لأن القتل
لا يشترط بالشاهد واليمين وفي حرقه يقتضيه بالشاهد واليمين

قوله [أو عمد أو خطأ] أى فالرقيق في العمد والخطأ سواء لأنه
مـ والعمد والخطأ في أموال الناس سواء

قوله [أو عبداً أولاً] قال (شب) والحريتي لكن إن كان القاتل للعد
عمداً رقيقاً حر سببه بين إسلامه وفدائه

قوله [أو مستهلاً] أى ومات

قوله [يميناً واحدة] إلح هذا إذا كان مقيم الشاهد واحداً فإن تعدد
وي الكافر أو الحين حلف كل واحد يميناً كما قال ابن عرفة والظاهر أن سيد العمد
كذلك إذا تعدد (اه عب)

قوله [فيشمل دية الحرح] إلح أى حيث فسر العقل بالمال

قوله [في الخطأ] أى وأما في العمد فالقرد بقسامة

ومحل كون الحائى يراً (إِنْ حَلَفَ) يمينا واحدة
 (وإِلَّا) يحلف (عَرِمَ) ما يلزمه فى جميع الصور
 (إِلَّا الْحَارِجَ عَمْدًا) فإنه إن نكل (وَيُحْسِنُ) فإن طال عوقب
 وأطلق

قوله [إن حلف يمينا واحدة] أى فى غير ما فيه القسامة كمسألة الحين
 إذا استهل صارحاً ثم مات وإلا فلا يراً إلا بحمسين يميناً فإن نكل لزمه الدية
 فى الخطأ وفى العمد سحن على ما تقدم فى الناكل الذى ردت عليه أيمان القسامة
 قوله [ما يارمه فى جميع الصور] أى من دية وقبحة وعرة
 قوله [إن نكل فيحس] الأولى حذف العاء ويقتصر على العاء الأولى
 ويجعلها فاء المتى

دكّر فيه تعريف البعى لروماً من تعريفه الباعية ، وهو لغة

باب

لما فرع من الكلام على القتل والخرح أنع ذلك بالحبايات التي توجب العقوبة بسفك الدماء أو ما دونه وهى سعة البعى والردة والزنا والقدف والسرقة والخرابة والشرب ، وبدأ بالبغى لأنه أعظمها ممسدة إذ فيه إدهاب النفس والأموال عالياً كذا فى (س)

قوله [لروماً] أى لا بطريق الصراحة لأن الباعى مشتق من البغى ومعرفته المشتق تستلزم معرفة المشتق منه

(١) هذا الباب يطلم ما يعامل مانسبه فى القانون بعمه الثورة أى الاصول التى تحور فيها الثورة على نظام الحكم والخرح عليه بالقوة وهى الشريعة الإسلاميه مميد ، كما هو ملحوظ بالتأويل على الإمام ، وفى بعض المذاهب يحاكان وحباً لقوله تعالى « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » [الآية ٩ من سورة الاحزاب] فلا تحور الثورة ولا تكون مشروعة فى الإسلام إلا لسبب التأويل وإلا كانت حرة ذلك لأن الحكم الإسلامى يقوم - كما قدما - على العقيدة الإسلاميه فأساس الحكم هو ما سبناه بالعدل والتوحيد أى العمل بما تقتضيه شهادة التوحيد من معيد ما أمر الله به ، ومع ما هى الله عنه على وجه التصام بين المسلمين وهذا فإن عرص الجماعة كلها هو أقامه هذه العقيدة وما يقتضيه ، فإن حدثت الثورة صانه لهذا المبدأ كات مشروعة وتمت بالصمانات المصوص عليها فى هذا الباب ، وإن قامت لعرض آخر لم تكن مشروعه ولم تسمع هذه الصمانات بل اعبرت حرة أوجب حد الحاريس

وفى القانون الحدث الثورة مشرعه لاي سب لأن القانون الحدث وصعى فكان الشعب حراً فى العديل عن مذهب لآخر حسبما يراه وهذا الخروح لاعقاب إلا على الشرع فه ، وذلك احداً بالواقع فحسب ، وإلا فان الثوار إذا اهلحوا فى تورتهم وانسل الحكم الى اندهم تكون مهم حكومة مشروعه بل وأمكن لهم أن يحاسوا العهد البائد ومحرموا اعماله وأما فى الإسلام فان نحاح البعاه لايسع عليهم المشروعيه إلا إذا كانوا على حق فى تأويلهم وسب حروهمهم =

التعدي ، وشرعاً الامتناع من طاعة من ثبّتت إمامته في - ير معصية .

قوله [التعدي] أى لأنه يقال يعي الرجل على الرجل استطال وتعدي عليه ، وقال ابن العربي هو الطلب إلا أنه مقصور على طلب حاص ، وهو أن يعي على ما لا يسعى اسعاؤه

قوله [من ثبّتت إمامته] قال (س) وإعلم أن الإمامة تثبت بأحد أمور ثلاثة إما بيعة أهل الحل والعقد ، وإما بعهد الإمام الذي قبله له ، وإما بتعلّله على الناس ، وحيث فلا يشترط فيه شرط لأن من استندت وطأته وحث طاعته ، وأهل الحل والعقد من احسب فيه ثلاث صفات العدالة والعلم بشروط الإمامة والرأي وشروط الإمامة ثلاثة كونه مستجمعاً لشروط الفتيا ، وكونه قرشياً ، وكونه ذا وحدة وكماية في المعصلات وبرول الدواهي والملمات (اه)

قوله [في غير معصية] راد ابن عرفة في تعريمه بمخالفة ولو تأويلًا فكان على الشارح زيادته كما فعل المصنف في تعريف الباعية

= وأساس نظريه الثورة في القانون الدستوري الحديث أن النظام الدستوري يتكون من ثلاثة عناصر الشعب والسلطة والوزار الدستوري فإن الشعب يوق الحرية والسلطة توقي المحافظة ، فإن طمى عصر السلطة على عصر الشعب وكسب الحريات ساع للشعب أن يحكم إلى الواقع ويعلم نظام الحكم عوة لأميانه على الحريات ، وذلك إعادة للوزار الدستوري وهذا كله فمه واقعي أى إن قدروا على ذلك ، والا فإن الحكومه المستنده - يحكم نظامها الذي يكون قائماً الراهن- لها أن تحمي نفسها بالوسائل التي تعدر عليها صانة لمكانها

وبذلك نرى ان الثورة في الإسلام ليست مشروعة إلا لسبب وحيد هو الأول يحى على السلطة وإهاتها بأنها حرح على الدن وحالعه مخالفة صريحه فإن نحجب الثورة فلا تكون مشروعة إلا إذا قامت على هذا الأساس ولاسنع محاها عليها مشروعتها مطلقاً ، أى نصرف الطرعر سب القيام ها لان المشروعية الإسلامية ثامة لاسعر بعكس المشروعه الوصيعه فإنها رهسة الرمان وحكم الوقت على الفكر وهذا بلاشك يسع على النظام الاسلامي ثامنا واسمرازا لاسم نه الطم الوصعة من حيب تعرضها للثورات على محلل أساسها (أيا كانت الأسباب) ومن حث أسياهاها للانعاهات الوصيعه التي تسمح بإقامه حكومه حديدة على أساس تلك الاتحاهات المعيرة

• (السَّاعِيَّةُ مِرْقَةٌ) أى طائفة من المسلمين ، وهذا بالنظر للعالم ، وإلا فالواحد قد يكون ناعياً (أَسَتْ طَاعَةَ الْإِمَامِ الْحَقِّ) الذى ثبتت إمامته بإيصاء الخليفة عند موته له — حيث كان متأهلاً — وإلا فأهل العلم فترط الإمام تسليم العدول دوى الرأى ، فلا يَرِدُ قتالُ الإمام الحسين يُريدُ ابن معاوية ، لأن يريد لم يَسَلَمْ أهلُ الحِجَارِ إمامتَه لظلمه ومثل الإمام نائمه (فى غير مَعْصِيَةٍ) متعلق «بطاعة» .

(مَعَالِيسَةٍ) أى إظهار القهر ، ولو لم يقاتل الإمام وقيل المراد بها بالمقاتلة ، وقوله

(ولو تأويلا) فى عدم طاعته لشبهة قامت عندهم ، ولا إثم فالمالعة فى كونهم ناعية أى أنهم ناعية ولو كانوا متأولين . وغير المعصية الممتنعون من طاعته فيها ، كجمع حق لله أولادى وحب عليهم كركاة وأداء ما عليهم مما حواه

قوله [بإيصاء الخليفة] مثل ذلك تعلله ودخل عموم الناس تحت طاعته قوله [حيث كان متأهلاً] قيد فى تنميد وصية الخليفة وقوله [وإلا فأهل العلم] أى وإلا يوصى أو أوصى لغير متأهل فالكلام لأهل العلم أى الحل والعقد

قوله [فشرط الإمام تسليم العدول] إلح معرّع على ما قبله وهو فى عاية الإحمال ، فالمناسب تعبيره كالأصل حيث قال فرقة خالعت الإمام الذى ثبتت إمامته باتفاق الناس عليه ، ويريد من معاوية لم تثبت إمامته لأن أهل الحِجَارِ لم تسلّم له الإمامة لظلمه (اه) فتحصل أن المتعلل لا تثبت له الإمامة إلا إن دخل عموم الناس تحت طاعته وإلا فالخارج عليه لا يكون ناعياً كقصية الحسين مع البريد

قوله [وقوله ولو تأويلا] الصواب حذف لفظ وقوله قوله [فالمالعة فى كونهم ناعية] أى محطتين غير مصيبين ولا يلزم من الخطأ حصول الإثم

قوله [وغير المعصية] إلح معناه وحرص بقوله فى غير المعصية الممتنعون من طاعته فيها إلح ، وفى التركيب ركة وتعقيد لا يحصى

لبيت المال ، كحراج الأرض أو أدوا طاعته يريدون عرله ولو حار ، إدا لا يعزل
بعد انعقاد إمامته وإما يحب وعطه على من له قدرة

• (فله) أى للإمام (قِتَالُهُمْ) ويحب كفاية على الناس معاوته عليهم^{٢٦}
حيث كان عدلا ، وإلا فلا يحور له قتالهم لاحتقال أن حروجهم عليه لعدم عدله^{٢٧}
وإن كان لا يحور لهم الحروح عليه (وَقَتْلُهُمْ) سيف ورى سل وتعريق وقطع
الميرة والماء عنهم ورميهم نار إدا لم يكن فيهم نسوة ودرية

• (وَأَنْدَرُوا) فيدعوهم لطاعته وإن هم لم يطيعوا قاتلهم ما لم يعاقلوه (بِالْقِتَالِ)

• (وَحَرَّمَ) سى دراريهم لأنهم مسلمون و(إِتْلَافُ مَالِهِمْ) وأحدّه بدون احتياح
له كما يأتى (وَرَفْعُ رُءُوسِهِمْ) بعد قتلهم (برماح) فيحرم لأنه مثلة بالمسلمين

قوله [كحراج الأرض] أى العنوية الذى أمروا بدفعه لبيت المال
فامتنعوا ، ويؤخذ من تعريف المصنف أن الإمام إدا كلف الناس مال طلمّا
قامتعو من إعطائه وقاتلهم فقاتلوه لا يكونون عاة بذلك

قوله [إدا لا يعزل بعد انعقاد إمامته] أى بمجرد الحور وإما يعزل
بالكفر قل صاحب الخوهره

إلا بكفر فاندن عهده

قوله [وإما يحب وعطه] . أى بالكلام الذى يلى به القلب ويرضى الرب

قوله [وإلا فلا يحور له قتالهم] قال مالك رضى الله عنه دعه يعى
غير العدل وما يرد منه ينتقم الله من الظالم بظالم تم ينتقم الله من كليهما

قوله [وقطع الميرة] إلح الميرة فى الأصل الإبل التى تحمل الطعام أريد
بها ما نفس الطعام

قوله [وأندروا] أى وحوّبا

قوله [وحرم سى دراريهم] مراده ما يشمل النساء

قوله [ورفع رؤوسهم] أى لا محل قتلهم ولا غيره هذا طاهر الشارح

قال (س) وفيه نظر بل إما مع حمل رؤوسهم لمحل آخر كسلد أو وال وأما
رفعها على الرماح فى محل قتلهم فقط فحائر كالكمار ، فلا فرق بين الكمار والبعة
فى هذا ، ولهذا لم يذكره اس شاس فى الأمور التى يمتار فيها قتالهم عن قتال

* (وَاسْتَعِينَ عَلَيْهِمْ) عَلَى قِتَالِهِمْ (مَالِهِمْ) مِنْ سِلَاحٍ وَحِيلٍ ، وَبِحُورِ مَنْ
يَأْخُذُهُ وَيَحْجُورُهُ (إِنْ أَحْتِيجَ) لِلِاسْتِعَانَةِ بِهِ عَلَيْهِمْ
(ثُمَّ) بَعْدَ الْاسْتِعَانَةِ بِهِ (رُدَّ) إِلَيْهِمْ (كَعَبِيرِهِ) أَيْ كَمَا يَرُدُّ عَيْرٌ
مَا اسْتَعَانَ بِهِ إِذَا وَقَعَ وَحَارَهُ ، أَوْ أَنَّ الْاسْتِیْلَاءَ عَلَيْهِ بِالْقُدْرَةِ كَالْحُورِ
* (وَإِنْ أُمِّمُوا) بِصَمِّ الْهَمْرَةِ وَكَسْرِ الْمِيمِ مَحْفَقَةٌ أَيْ حَصَلَ الْأَمَانُ لِلْإِمَامِ
بِالظُّهُورِ عَلَيْهِمْ (تَرَكُّوا) وَلَا يَسْتَرْقُوا وَلَا يَحْجُورُ الْإِمَامُ أَحَدَ مَالٍ مِنْهُمْ كَالْحُرِّيَّةِ ،
بَلْ إِنْ تَرَكْتَهُمْ مَعَ الْأَمْسِ مِنْهُمْ يَتَرَكُّهُمْ مُحَادًّا
(وَلَا يُدَفَّقُ) بِدَالٍ مَعْمُومَةٍ أَوْ مَهْمَلَةٍ أَيْ لَا يَحْجُرُ (عَلَى حَرِيحِهِمْ) وَلَا يَتَّبِعُ
مِهْرَمَهُمْ فَإِنْ لَمْ يُؤْمَرُوا أَحْمَرُ عَلَى حَرِيحِهِمْ وَأَنْتَعِ مِنْهُمْ
* (وَكُرِّهَ لِرَحْلِ قَتْلُ أَيْسِهِ) الْبَاعِ وَلَا يَكْرَهُ قَتْلَ حِدِهِ أَوْ أَسِهِ
(و) إِنْ قَتَلَهُ (وَرَتَّهْ) لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَمْدًا لَكِنَّهُ عَيْرٌ عَدُوٌّ
• (وَلَا يَصْنَمُسُ) بَاعٌ (مَتَأَوَّلُ) فِي حُرُوحِهِ عَلَى الْإِمَامِ (مَالًا وَلَا نَفْسًا) أُنَامُهَا
وَلَا إِثْمٌ عَلَيْهِ لِتَأْوِيلِهِ بِحِلَافِ الْبَاعِ عَيْرِ الْمَأْوَلِ فَعَلَيْهِ الصَّمَامُ وَالْإِثْمُ حَيْثُ كَانَ
الْإِمَامُ عَدْلًا إِذَا خَارَجَ عَلَى عَيْرِ الْعَدْلِ كَالْمَتَأَوَّلِ

الْكَفَّارُ وَبَصَهُ يَمْتَارُ قِتَالَ الْعَادَةِ عَنْ قِتَالِ الْكَفَّارِ بِأَحَدٍ عَشَرَ وَجْهًا أَنْ يَقْصِدَ
بِالْقِتَالِ رَدَّعِهِمْ لَا قِتَالَهُمْ ، وَأَنْ يَكْفَ عَنْ مَدْرِهِمْ وَلَا يَحْجُرُ عَلَى حَرِيحِهِمْ ، وَلَا
تَقْتُلُ أَسْرَاهُمْ وَلَا تَعْمُ أَمْوَالُهُمْ وَلَا تَنْسَى دَرَارِيَهُمْ ، وَلَا يَسْتَعَانَ عَلَيْهِمْ بِمَشْرُكٍ وَلَا بِوَادِعِهِمْ
عَلَى مَالٍ وَلَا تَنْصَبُ عَلَيْهِمُ الرَّدَعَاتُ ، وَلَا تَحْرَقُ مَسَاكِيَهُمْ وَلَا يَقْطَعُ شَحْرَهُمْ (هـ)
وَقَوْلُهُ وَلَا يَسْتَعَانَ عَلَيْهِمْ بِمَشْرُكٍ وَلَوْ حَرَّحَ مِنْ نَفْسِهِ طَائِعًا بِحِلَافِ الْكَفَّارِ
قَوْلُهُ [أَيْ حَصَلَ الْأَمَانُ لِلْإِمَامِ] أَيْ لِأَنَّهُمْ مَا دَامُوا خَارِجِينَ لَمْ يَأْمَسْ
الْإِمَامُ مِنْهُمْ لِحُرُوحِهِمْ عَنْ طَاعَتِهِ ، إِذَا انْهَرَمُوا وَعَجَرُوا أَمِنْ مِنْهُمْ لِدَحْلِهِمْ تَحْتَ طَاعَتِهِ
قَوْلُهُ [وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرُوا أَحْمَرُ عَلَى حَرِيحِهِمْ] أَيْ يَحْجُورُ ذَلِكَ
قَوْلُهُ [قَتْلُ أَيْسِهِ] مِثْلُهُ الْأَمُّ بَلْ هِيَ أَوَّلَى لَمَّا حَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الْخِيَانِ
وَالشَّقَةِ وَلِصَعْفِ مِقَاتِلَتِهَا عَنْ مِقَاتِلَةِ الرِّجَالِ
قَوْلُهُ [وَلَا يَصْنَمُسُ بَاعٌ مَتَأَوَّلُ] أَيْ بِدَلِيلِ أَنْ الصَّحَابَةَ أَهْدَرَتْ الدِّمَاءَ
الَّتِي كَانَتْ فِي حُرُوحِهِمْ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُمْ كَانُوا مَتَأَوِّلِينَ

• (وَمَصَى حُكْمُ قَاصِيهِ) أى قاصى الباعى المتأول الذى ولاه وهو خارج عن طاعة الإمام ، فلا يتعقب ، ويرفع الخلاف ، فلا يعاد الخلد الذى أقامه إن كان غير قتل ولا دية عاياه إن كان قتلاً
 • (وَرُدُّ دَمِيٍّ مَعَهُ لِدَمَتِهِ) أى حرح معه طائعاً ولا يعد حروجه مع المتأول نقصاً للعهد فلا يصم بصم نفسه ولا مالا
 • (و) الباعى (المعايد) غير المتأول الخارج عن الإمام العدل (صَامِسٌ) النفس والطرف والمال لعدم عده (والدميُّ) الخارج طوعاً (مَعَهُ) أى مع المعاعد (ناقصٌ للعهد) فهو وماله فيء

(وَالْمَرْأَةُ إِنْ قَاتَلَتْ سِلَاحَ قُتِلَتْ حَالِ الْقِتَالِ فَقَطْ) لا إن قاتلت بغير سلاح فلا تقتل ، ما لم تقتل شخصاً ، فإن كانت مقاتلتها إلح بعد القتال بالمأولة لا تنصم وغيرها تنصم وإن كانت دمية رُقَّتْ

قوله [ومصى حكم قاصيه] أى وأما غير المتأول فأحكامه التى حكم بها تتعقب فما وجد منها صواباً مصى وإلا رد
 قوله [ورد دمي معه لدمته] أى بعد القدرة عليه
 قوله [ناقص للعهد] محله ما لم يكن المعاند أكره ذلك الدمى على الخروح معه على الإمام وإلا فلا يكون ناقصاً ما لم يقاتل وإلا كان ناقصاً كما في (س)

قوله [ما لم تقتل شخصاً] أى فتقتل
 قوله [فإن كانت مقاتلتها] إلح الصواب أن يقول فإن كانت القدرة عليها بعد انقصاص القتال بالمأولة لا تنصم وغيرها يصم

باب

في تعريف الردة وأحكامها^(١) والعياد بالله تعالى منها
الردّة (كُفْرُ مُسْلِمٍ) متقرر إسلامه بالبطق بالشهادتين محتاراً يكون
(بصريح) من القول كقوله أترك بالله

باب

أى مسائلها المترتبة عليها

قوله [متقرر إسلامه] إلح طاهره أن الإسلام يتقرر بمجرد البطق
بالشهادتين محتاراً ، وإن لم يوقف على الدعائم وليس كذلك ، بل لا بد في تقرر
الإسلام من الوقوف على الدعائم والتزامه الأحكام بعد نطقه بالشهادتين ، فمن
نطق بهما تم رجوع قبل أن يقف على الدعائم فلا يكون مريداً ، وحسب فيؤدب
فقط وهذا في كافر لم يكن محالطاً للمسلمين وإلا فطقه كاف اتفاقاً لشهرة
دعائم الإسلام عنده كما يأتي

قوله [ويكون بصريح من القول] أى كهر المسلم يكون بأحد أمور

(١) ليس للردة عن الدين مكان في العلم الحديث لان المذهبية الحديثة ليس مذهب ديني بل هي

مذهبية مادة

وذلك كالعلم الماركسيه مثلاً فهي كلها تقوم على الإيمان بمبادئ ماركس ومن تاييده وإذا كان
لا تسمح في تلك البلاد باتحاد مذهب آخر ، ولا الارتداد عن هذا المذهب ، فإن هذا الالتزام ليس دينياً
وأما العلم غير المذهبي - البرال أو الديمقراطية الحرة - فالمعدة فيها مطلقه سواء كانت عمدة
ديسه أو عقيدة ساسه أو اقتصاديه محوور الفرد على أية حال ان يحدد مساهم من العبادات

ويحصل من ذلك ان العلم الحديث كلها لانها للدين ، ولا للردده عنه إما لان مذهبها مادة
لا تقوم على العقيدة الدينية ، أو لانها لا مذهب على الإطلاق

وقد حدث في السودان عام ١٩٦٩ - وكسب وقتها أسداً في الجامعة الاسلاميه - أن حرج احد
الباس نأراء يعتبر من قبل الردده ورفع أمره إلى فاضي الخرطوم السري الذي حكم بردده وعد ذلك
ثار المشيعون للمواد الحديثة ونشروا في الخرائد نعداً لادعاء لذلك الحكم وقالوا إنه مخالف للرسور
لأنه يصح على حرية المعدة ، ومخالف للقانون الحائى إذ لا حرمة فيه على تغيير الدين ، وللقانون المدني =

- (أو قول يَتَصَيِّه) أى يقتضى الكفر بكفواه حسم كالأحسام
- (أو فعل يتَصَيِّمُهُ) أى يستلزمه لزوماً بيانا

ثلاثة ، وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف بصریح إلح ليس من تمام التعريف بل متعلق بمحذوف مستأنف وإلا لزم أن يكون التعريف غير جامع ، لأنه لا يشمل الشك فى قدم العالم وبقائه مثلاً إلا أن يقال إن الشك إما أن يصرح به أو لا ، فإن كان الأول كان داخلاً فى قوله أو لفظ يقتضيه ، وإن كان الثانى كان داخلاً فى قوله أو فعل يصممه لأن الشك من أفعال القلب

قوله [أى يقتضى الكفر] أى يدل عليه دلالة الترامية كقرله حسم متحير أو كالأحسام ، وأما لو قال حسم لا كالأحسام فهو فاسق ، وفى كفره قولان رجح عدم كفره

قوله [أو فعل يتصممه] إساد التصمى للمعمل يدل على أن المراد به هنا الالتزام لا حقيقة التصمى الذى هو دلالة اللفظ على حره المعنى الموضوع له

= إد أنه لم يص على الرده كسب لعص الأهلّة وانطال الصراف أو معها فردّ على ذلك بأن الردة حكم من أحكام الحالة الشخصية يصبّ على وصفه بأنه مسلم أو غير مسلم ، فالحكم الصادر منها يعصل فى المركز القانونى فقط للمريد فلا تعارض مع الدستور إلى هذا الحد وإذا أردنا أن نقرر آثاراً من هذه الآثار فى نطاق القانون الحائى أو المبدى انحط الإحراءات القانونيه المتعلقة بذلك وهذا أمر آخر غير محدد نمر بروصه القانونى بحكم الازيداد وبذلك فقد عدل المحكوم عليه عن الطعن فى هذا الحكم وصار ذلك الحكم هائماً وفى مصر عرصب على الجمعه العموميه القسم الاستشارى بمجلس الدولة مسأله معلقة بوصه رجل ارد عن دنه وأحدث الجمعه رأى بعص المحصص منهم أسادنا الشيخ محمد ابوهره وكان رأى فيها - حسب بعص المذهب على وقف صرفانه والبعص لا يص - أنه لا نسجم عليها ااحد مذهب الإمام أنى حسمه (المطلى فى مصر) على وجهه أنامه ، بل على أساس أصوله ووسائله هو ماكان بقوله الامام والمجهدون على مذهبه لو كانوا الآن وأن الردة فى الاصل حكم من أحكام السرّ ، ولبس من الخلود لان الجماعة الاسلاميه فى وب الذى صلى الله عليه وسلم كانت معسكراً حربياً فكان المريد فيها خطراً عليهم كالحاسوس فهو نعمل لهذا السب لالحانه أوحث حدّاً وهذا من كلام أستاذنا المرحوم الشح أحمد بك ابراهيم أيداه فى مقال له بمجله القانون والاقتصاد وقد نظرت إلّيا بعص المذهب على هذا الاساس ومسا مذهب الحقميه ، بيما نظر إلّيا بعصا الآخر كحد فقط وعلى أية حال فإن الجمعه أعرصب عن هذا كله وازيكت إلى نصوص القانونى المبدى وأنها لم تعتبر الردة موحاً لعص الاهله ، وبذلك لم نحد سداً للطعن على وصيه

(كإلقاء مُصْحَف) أو بعضه ولو كلمة ، وكذا حرقه استحفاً لاصوناً أو للمريض ، ومثل إلقائه تركه (د) مكان (د) قدر ، ولو طاهراً كصاقي ، أو تليطحه به لايحوي تقليب ورق به ، ومثل المصحف الحديث . وأسماء الله . وكتب الحديث وكذا كتب الفقه إن كان على وجه الاستحفاً بالشرعية (وتسَدُّ رُئُوسُ) أى لسه ميلاً للكفر ، لالعباً ، فحرام

(مع دخول كيسة) مرتبط بتسَدُّ رُئُوسٍ ، وهو - بضم الراء وتشديد السين - المراد به ملبوس الكافر الخاص به لاحتصاص الملوك * (وسِحرٌ) فيكفر بتعلمه وهو كلام يعظم به غير الله تعالى ويسب

لذلك قال الشارح أى يسارمه ولا يرد عليها قولهم لارم المذهب ليس ما هب لأنه في اللارم الحمى وعمر أولاً يقتضيه وتالياً يتصد به تمساً قوله [وكذا حرقه] المناسب تأخيره بعد قوله بعدد ليكون كلامه مرتبطاً ببعضه بعض

قوله [أو لمريض] أى لتشحيه قوله [تركه] أى فتركه مكان قدر ولو طاهراً كدر ولو كان من صلاة صاقي وقها

قوله [ولو طاهراً] أى وهذا بخلاف تليطح الحجر الأسود . وبإياه لا يكون ردة إلا إذا كان التليطح بالحاسة قوله [لا يحوي تقليب ورق به] أى فليس برده وإن كان من ماء من رأى ورقة مكتوبة مطروحة في الطريق ولم يعلم ما كتب فيه فإنه حرام تركها مطروحة فقط ، وأما إن علم أن فيها آية أو حديث وركبها كد كذا في (س)

قوله [وأسماء الله] أى وأسماء الأنساء إذا كان تصد الحرام ولا يحرم بها حيث عيت بوصف يحصها كحمد رسول الله أو مترونه صلاة قوله [المراد به ملبوس الكافر] أى فيستدل برسطة الصبر أو صرور سجدى قوله [وسحر] أى مباشرته كانت المباشرة من جهة جلده وبعده أو عمله فلا مفهوم لقول الشارح بجلده

إليه المتبادر ثم إن تحاهر به فيقتل إن لم يتب ، وإن أسره فحكم الرديق ، يقتل بدون استتابة ، وشهر بعضهم عدم الاستتابة مطلقاً
 * (وقول يقيدم العالم) وهو ما سوى الله تعالى لأنه يستلزم عدم الصباح (أوبقائه) أى العالم لأنه يستلزم إنكار القيامة ، ولو اعتقد حدوثه وهو تكذيب للقرآن

(أوشك فيه) أى فيما ذكر من القدم والقضاء بل والوهم (أو) قول (تناسخ الأرواح) أى إن من قال بأن من يموت تنتقل روحه إلى مثله أو لأعلى منه إن كانت في مطيع أو لأدنى منه أو مثله إن كانت في عاص فهو كافر ، لأن فيه إنكار البعث

قوله [وشهر بعضهم] المراد به (ح)
 قوله [مطلقاً] أى أسره أو أطهره فحكم الرديق على كل حال إن حاء تأثراً قبل الاطلاع عليه قل وإلا فلا ؛
 قوله [وقول يقدم العالم] أى سواء قال إنه قديم بالدات أو نال من كما تقول العالسة :

والخاص أن القدم عند العالسة قسمان قدم بالدات وهو الاستعناء عن المؤثر وهد لا يكون إلا لله وقدم زمانى وهو عدم المسوقية بالعدم كان هناك استناد لمؤثر أم لا . ولأنى أعم من الأول فالمبطل عندهم قديم بالدات أو الرمز والأفلاك والعناصر وأنواع الحوادث والذرات والمعادن قدمة بالزمان لا بالدات ، وإنما كانت هذه عندهم عمر مرسوقة بالعدم لأن دات الواحد أثرت فيها بالعلة فلا أول لهذا كذا حاشية الأصل

قوله (أو به) أى أنه لا يعمى لما نقول الدهريه وإما علف القاء باو وإن استمره القدم لأن إحدى العميلتين كاهيه في الكهر وإن لم تلاحظ العقيدة الأخرى
 قوله [لو عقد حدوثه] أى لأنه لا يلزم من تبوت القاء تبوت القدم بخلاف العكس

قوله [لأن فيه إنكار البعث] أى بالأحساد مع الأرواح إن كان هذا الأمر إلى غير نهاية ، وقيل إلى أن تصل الروح الطائفة إلى الحمة والعاصية إلى

(أَوْ أَنْكَرَ مُحَمَّدًا عَلَيْهِ) كُحُوبُ الصَّلَاةِ أَوْ تَحْرِيمُ الرِّبَا ، أَوْ حِلُّ مُحَمَّدٍ عَلَى عَدَمِ إِبَاحَتِهِ (مِمَّا عَلِيمٍ) مِنَ الدِّينِ صُرُورَةٌ (بِكُتَابِ) الْقُرْآنِ (أَوْسُتَةً) مُتَوَاتِرَةٌ ، فَلَا يَكْفُرُ بِالْإِنْكَارِ إعْطَاءُ السُّدُسِ لِسِتِ الْإِسْمِ مَعَ السَّبْتِ وَإِنْ كَانَ مُحَمَّدًا عَلَيْهِ لَعْدَمُ عِلْمِهِ صُرُورَةٌ ، وَلَا بِالْإِنْكَارِ حِلَافَةً عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ وَنَحْوِهِ ، أَوْ وَحْدَهُ بَعْدَادٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ وَلَا يَنْتَضِعُ تَكْذِيبُ قُرْآنٍ بِخِلَافِ الْإِنْكَارِ لِمَسْحَدِ الْحَرَامِ أَوْ الْأَقْصَى أَوْ فِرْعَوْنَ مِنْ كُلِّ مَاحَاةٍ نَهَى الْقُرْآنُ وَعَلِمَ الْحِلِّ (أَوْ حَتَوْرَ اكْتِسَابِ السُّوَةِ) أَى تَحْصِيلِهَا نَسَبَ رِيَاضَةً لِأَنَّهُ يَسْلُمُ حِوَارٍ وَقَوَعُهَا بَعْدَ النَّبِيِّ

(أَوْ سَبَّ نَبِيًّا) مُحَمَّدًا عَلَى نُبُوَّتِهِ أَوْ مُلْكًا مُحَمَّدًا عَلَى مُلْكِيَّتِهِ

البار وهذه طريقة من يكر العث الحسماني ويتست الروحاني وكل كهر

قوله [أَوْ حَلَّ مُحَمَّدٍ عَلَى إِبَاحَتِهِ] مَعْطُوفٌ عَلَى وَحُوبِ أَى أَنْكَرَ حَلَّ مُحَمَّدٍ عَلَى إِبَاحَتِهِ قَالَ صَاحِبُ الْحَوْهَرَةِ

وَمِنْ الْمَعْلُومِ صُرُورَةُ حَمْدٍ مِنْ دِيْنَا يَقْتُلُ كَهْرًا لَيْسَ حَدٌّ

لَا مِثْلَ هَذَا مِنْ نَهَى لِمُحَمَّدٍ أَوْ اسْتِخَاحَ كَالرَّابَا فَلْتَسْمَعِ

قوله [القرآن] بدل من كتاب ويحور إبدال المعرفة من النكرة

قوله [وَلَا بِالْإِنْكَارِ حِلَافَةً عَلَى] أَى لِأَنَّهُ لَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَيْهَا مِنْ كُتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ

قوله [لِأَنَّهُ يَسْتَلِرُّ حِوَارٍ وَقَوَعُهَا] إلح واللام ناطل لوحود النصوص

مَعَ إِحْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى حِلَافَتِهِ ، وَأَمَّا الْوَلَايَةُ فَقِيلَ إِنَّهَا تَحْصُلُ بِالْكُسْبِ وَقَدْ

تَكُونُ وَهْمِيَّةً وَقَالَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ الْقَلَانِي الْوَلَايَةُ لَا تَكْسِبُ نَحَالًا كَالسُّوَةِ وَلِنَا فِي

ذَلِكَ مَرِيدٌ تَحْقِيقُ فَانْطَرَهُ فِي كُنَانَتَا عَلَى الْحَوْهَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ

وَلَمْ تَكُنْ نُبُوَّةً مَكْسُوسَةً وَلَوْ رَقَى فِي الْخَيْرِ أَعْلَى عَقْدِهِ

قوله [مُحَمَّدًا عَلَى نُبُوَّتِهِ] حَرْحُ نَحْوِ الْحَصْرِ وَلَقَدْ أَدَّى الْقَرِيبِينَ فَمَسْهُمُ

يُوحَى التَّعْرِيرُ الشَّدِيدُ فَمَيَّاتِي آخِرُ النَّابِ

قوله [أَوْ مُلْكًا مُحَمَّدًا عَلَى مُلْكِيَّتِهِ] حَرْحُ نَحْوِ هَارُوتَ وَمَارُوتَ فَمَسْهُمُ

يُوحَى التَّعْرِيرُ الشَّدِيدُ أَيْضًا :

(أو عَرَّصَ) سب لى أو ملك بأن قال عبد ذكره أما أنا فليست
برأى أو ساحر
(أو ألْحَقَّ به) أى سبى أو ملك (نَقَصاً وإنْ سَدَّه) كعرج،
وشلل (أو وَفُورَ عَلَيْهِ) إذ كل بى أعلم أهل زمانه وسيدهم صلى الله
عليه وسلم أعلم الخلق (أو رَهْدَه)
● (وَفُصِّلَتِ الشَّهَادَةُ فِيهِ) أى فى الكفر وحبواً ، فإذا شَهِدَ بأنه كافر ،
فيقول القاصى نأى شئ ، فيقول الشاهد بقول كذا أو بفعل كذا ، لتلا
يكون فى الواقع لس كمرأ واعتقد الشاهد أنه كمر
● (يُسْتَسْتَأْ) المرتد وحبواً (ثلاثة أيام) ليلاليها وانتداء الثلاثة (مِسْ)

قوله [أو عَرَّصَ] أى قال قولاً وهو يريد خلافه اعتماداً على قرائن الأحوال
من غير واسطة فى الانتقال للرداد كما مثل الشارح
قوله [سب لى أو ملك] أى مجمع على ما ذكر
قوله [أو ألحق به] أى بالمجمع على نبوته أو ملكيته
قوله [وإن رده] أى لافرق بين كونه فى بدنه بأن قال أسود
أو أعور أو فى أخلاقه بأن قال أحمت أو حنا أو بحيل أو فى دينه بأن
قال فاست أو بارك الصلاة ، أو مانع الركاة ومثل ذلك ذكر الملائكة بالأوصاف
القبيحة

قوله [أو وفور عليه] أى بأن قال لم يكن على عاية من العلم والرهف
قوله [وحرناً] أى صوباً للدماء ودرءاً للحدود بالسبهات
● تسمية لابد من الشاهدين من اتحاد المشهود به فلا يلق شهاداً فعل
مخلف كـ شهادة شاهد عليه باللقاء مصحف بقدر وآخر شد ريار لا شاهد
بفعل كالإلقاء المذكور والآخر يقول وإنما يلحق القولان المحلفا للفظ المصفا
المعنى كشاهد عليه أنه قال لم يكلم الله موسى بكلياً وآخر بقوله ما اتحد الله
إبراهيم خليل كذا فى (عب) ووجه الاتحاد فى المعنى أن شهادة كل آلت
إلى أن هذا الرجل مكذب للقرآن
قوله [يستأب المرتد وحبواً] أى يحب على الإمام أو نائه استئابه

يوم الحُكْمِ) أى ثبوت الردة عليه ، لا من يوم الكفر ، ولا من يوم الرِّفْعِ ويلعى
يوم الثبوت إن سق بالهجر

(بلا حوِج وعَطَش) بل يطعم ويسقى من ماله ولا يعق على ولده
وروحته منه ، لأنه يوقف فيكون معسراً برده

(و) بلا (مُعَاقَسَة) بكسرب ولو أصرّ على عدم الرجوع :

• (فإن تاب) ترك

• (وإلا) يت (قُتِلَ) بعروب الثالث

(وماله) أى المقتول بسب الردة (فَيُكْفَى) يجعل في بيت المال ولو ارتد لدين وارثه

(إلا الرقيق) المرتد ولو بشاة ، كمكاتب ومعص ، إذا قتل مرتدّاً (فلسيده)

ولا يؤخذ حالة الردة بل يوقف إن أسلم رجع له وإن قتل أحده ملكاً لا إرتناً

(وأحرّت) وحبساً (المُرْصِع) المرتدة لا قتل (لوُحِدِ مُرْصِع)

ثلاثة أيام وأما كانت ثلاثة أيام ، لأن الله أحرّ قوم صالح ذلك العذر لعلمهم
أن يتوبوا فيه . فلو حكم الإمام بقتله قبلها مضى لأنه حكم بمختلف فيه ، لأن
اس القاسم يقول يستتاب ثلاث مرات ولو في يوم واحد

قوله [ويلعى يوم الثبوت] أى ولا يلقى الثلاثة الأيام احتياطاً لعظم الدماء
حلفاً للشّيح أحمد الرقائى القائل إن يوم الثبوت يكمل من الرابع ولا يلعى إذا كان
الثبوت مسوقاً بالهجر

قوله [بلا حوِج وعطش] أى وسواء وعد بالتوبة أو لم يعد

قوله [من ماله] أى فإن لم يكن له مال من بيت المال

قوله [قتل بعروب الثالث] أى بعد عروب شمس اليوم الثالث

قوله [كمكاتب] قال الأقفهسى في شرح الرسالة ولو ارتد المكاتب
وقبل على رده وترك ولدّاً كان معه في عقد الكفاة أو حدث له بعده فهل يسمع
لولد بذلك المال الذى حلّقه أبوه فيحرق به حرّاً أو لا يسمع به ويسعى في نحر
الكتابة فإذا أدى حرق حرّاً وإن عحر رجع رقيقاً ، وعلى أنه لا يسمع
به فهل يكون ذلك المال لسيده بقاء على أنه مات عبداً أو لبيت المال بقاء على أنه
مات حرّاً ، قولان

يقتله الولد ، وإلا أحرقت لثام رصاعه

(و) أحرقت (ذات رَوْحٍ وسَيْد) وشمل الرحمية ، أما البائس إن ارتدت بعد حيض بعد الطلاق فلا تؤجر وإلا أحرقت (لحيضة) إن كانت من دوات الحيض . ولو كانت عاداتها في كل خمس سنين مرة ، وما زاد على الحيضة في العدة تعدل لا يحتاج إليه ها

● (وقَتِلَ الرَنْدِيقُ) بعد الاطلاع عليه بلا استئانة وهو من أسر الكفر وأظهر الإسلام وكان يسمّى في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه مافقاً (بلا) قول (تَوْنَةٌ) من حيث قتله ولا بد من توبته ، لكن إن تاب قتل حداً ، وإلا كفر

قوله [يقتله الولد] المناسب يقتلها

قوله [وإلا أحرقت لثام رصاعه] أي إن لم يوجد مرصع أو لم يقتلها الولد

قوله [إن كانت من دوات الحيض] أي وأما إن كانت ممن لا تحيض لصعف أو إياس مشكوك فيه استرئت ثلاثة أشهر إن كانت ممن يتوقع حملها ، إلا أن تحيض أناءها فإن كانت ممن لا يتوقع حملها قتلت بعد الاستئانة ، وإن لم يكن لها روح ولا سيد لم تسترأ إلا إن ادّعت حملاً ، واحتلف أهل المعرفة أو شكوا والفرق بينها وبين القصاص من أنها لا تؤجر بدعواها الحمل ، بل لابد من قرينة صدقها كظهور الحمل أو تحركه أو شهادة النساء أن القتل لها حق لله ، وفي القصاص حق آدمي وهو متى على المشاحة بحلاف ما هما

قوله [لا يحاح إليه] أي في الردة ومثلها الاستبراء لحد الرنا واعتماد الروح في النلعان وبطونها بعضهم بقوله

والحرّة استراؤها كالعادة لا في لعان ورنا ورده
فإنها في كل دا تسترا بحیضة فقط وقیت الصرا

قوله [بلا استئانة] أي بلا طلب بونة منه

قوله [ولا بد] معطوف على محذوف تعديده فيقبل

قوله [قبل حداً] أي ويحكم له بالإسلام فيعسل ويصلى عليه

* (إِلَّا أَنْ يَسْحَى) قبل الاطلاع عليه فلا يقتل
 * (وماله) أى مال الرديق (إِنْ تَابَ) وحاء تائباً أو بعد الاطلاع عليه ،
 أو مات قبل الاطلاع عليه تم ثنت ربدقته (أَوَارِثِهِ) أما لو اطلع عليه
 فلم يتب حتى قتل أو مات فماله لبيت المال
 * (كَالسَّابِّ) لى مجمع عليه ، فيقتل بدون استتابة ولا تقبل توبته ، ثم
 إن تاب قتل حداً

(وَلَا يُعَدَّرُ) الساب (مَحْطَلٌ) لأنه لا يعدر أحد فى الكفر بالخلع
 (أَوْسَكُرٌ) حراماً (أَوْ تَهَوَّرُ) كثرة الكلام بدون صسط ، ولا يقل
 منه سقى اللسان (أَوْ عَيْطٌ) فلا يعدر إذا سب حال العيط بل يقتل إلح
 (أَوْ يَقُولُهُ) أردت كذا أى أنه إذا قيل له بحق رسول الله فلعن ، ثم قال
 أردت العقرب أى لأنها مرسلة لمن تلدعه فلا يقلل منه ويقتل

قوله [أو مات قبل الاطلاع عليه] إلح تحصل أن الصور حمس
 ثلاث، ماله فيها لوارثه وهى ما إذا حاء تائباً أو تاب بعد الاطلاع عليه أو لم
 تثت ربدقته إلا بعد موته ، وثنتان ماله فيها لبيت المال وهما ما إذا اطلعا عليه
 قبل الموت وقتلناه بعير توبة أو مات بعير توبة إن قلت كيف ترته ورثته مع
 ثبوت كفره بعد الموت أحيب بأنه مات على الإسلام طاهراً ولو كان حياً ربما
 أهدى مطعماً فى السببة فاحتيط للإسلام والورثة فتأمل

قوله [كالسَّابِّ لى] السب هو التسم وكل كلام قبيح ، حيثئذ
 فالقذف والاستحفاف بخقه أو إلحاق النقص له دخل فى السب ، ولعل قتل
 الساب إن كان مكلفاً وأما المحبون فلا تنىء عليه وكذا الصغير ما لم يبلغ الحلم
 من غير رجوع عما قال

قوله [حراماً] المماس الحز لأنه صفة لسكر وهو محرور بالعطف على
 حهل ويحترره عن السكر بحلال فكالمحزون

قوله [فلا يعدر إذا سب حال العيط] ومن هنا حرم على من يقول لمن
 قام به عيط صل على النبى

قوله [فلا يقلل منه ويقتل] أى لعن تلك الإرادة التى ادعاها

(إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ) السَّابَّ (الْكَافِرُ) الْأَصْلِيُّ ، فَلَا يَقْتُلُ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَحْتَبُ مَا قَبْلَهُ أَمَّا السَّابُّ الْمُسْلِمَ إِذَا ارْتَدَّ بَعِيرَ السَّبِّ ثُمَّ أَسْلِمَ فَلَا يَسْقُطُ قَبْلَهُ (وَسَبَّ اللَّهُ كَذَلِكَ) أَيْ كَسَسَتْ الْمَيِّتَ يَقْتُلُ الْكَافِرُ مَا لَمْ يَسْلَمْ (وَيُؤْتَانِيهِ الدُّسْلِيمُ حِلَافًا) هَلْ يَسْتَتَابُ إِنْ تَابَ تَرَكَ وَلَا قَتْلُ؟ أَوْ يَقْتُلُ وَلَوْ تَابَ^(١) وَالرَّاحِحُ الْأَوَّلُ

● (وَأَسْقَطَتْ) الرَّدَّةُ، فِي الْحَقِيقَةِ الْمُسْتَقْطَةُ هُوَ الْإِسْلَامُ (صَلَاةٌ وَصَوْمًا وَرُكُوعًا) إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ أَوْ تَوَاهَا إِنْ كَانَ فَعَلَهَا ، فَلَا يَطْلُبُ مِنْهُ فَعَلَهَا بَعْدَ رَجُوعِهِ لِلْإِسْلَامِ . إِلَّا أَنْ يَسْلِمَ قَبْلَ حُرُوحِ وَقْتِ الصَّلَاةِ (وِطْهَارَةً) صَعْرَى قَطْعًا . وَعَلَى الرَّاحِحِ فِي الْكُبْرَى (وَحِجًّا تَقَدَّمَ) مِنْهُ ،

قَوْلُهُ [إِلَّا أَنْ يَسْلِمَ السَّابُّ الْكَافِرَ] أَيْ وَلَوْ كَانَ إِسْلَامُهُ حَوْفًا مِنَ الْقَتْلِ قَوْلُهُ [أَمَّا السَّابُّ الْمُسْلِمَ] إِنْ لَحِظَ مَهْمُومُ قَوْلُهُ الْأَصْلِيُّ وَإِنَّمَا لَمْ يَحْجُلْ سَبُّ الْكَافِرِ مِنْ حِمْلَةِ كُفْرِهِ حَتَّى إِنَّهُ لَا يَقْتُلُ بِذَلِكَ السَّبِّ لِأَنَّا لَمْ نَعْطِهِمُ الْعَهْدَ عَلَى ذَلِكَ فَسَبُّهُ مِنْ حَدِّهِ مَا يَقْضِي بِهِ عَهْدُهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَرِيرَةِ وَالْأَوْصَحُ فِي الْعِبَارَةِ أَنْ يَقُولَ أَمَّا الْمُسْلِمُ إِذَا ارْتَدَّ بَعِيرَ السَّبِّ ثُمَّ سَبَّ رَمَى الرَّدَّةَ ثُمَّ أَسْلِمَ فَلَا يَسْقُطُ قَبْلَ السَّبِّ قَوْلُهُ [وَالرَّاحِحُ الْأَوَّلُ] أَيْ قَوْلُ تَوْبِهِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ حَتَّى فِي سَبِّ الْأَنْسَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْعِرْقِ بَيْنَ سَبِّ اللَّهِ فَيَقْتُلُ وَبَيْنَ سَبِّ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ لَا يَقْتُلُ أَنَّ اللَّهَ لَمَّا كَانَ مَرْهَأً عَنِ لِحْوَاقِ الْقِصَصِ لَهُ عَقْلًا قَبْلَ مِنَ الْعِدِّ التَّوْبَةَ ، بِحِلَافِ حَوَاصِّ عَادَةِ فَاسْتَحَالَةَ الْقِصَصِ عَلَيْهِمْ مِنْ إِحْزَارِ اللَّهِ لَا مِنْ دَوَاتِهِمْ فَشَدَّدَ فِيهِمْ

قَوْلُهُ [فِي الْحَقِيقَةِ الْمُسْقُطُ هُوَ الْإِسْلَامُ] أَيْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَسْتَهْزِئُوا بِعَهْدِي مَا أَقْدَمَ سَلَفِي)^(١) وَهَذَا طَاهِرٌ بِالنِّسْبَةِ لِإِسْقَاطِ الْقِصَصِ . وَأَمَّا إِحْصَاءُ بَوَائِبِ الْعَدْلِ السَّادِقِ فَالْإِسْلَامُ قَطْعًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى (لَنْ أَشْرَكَتَ لِحِدِّ طَبَسٍّ عَمَلُكَ)^(٢)

قَوْلُهُ [وَعَلَى الرَّاحِحِ فِي الْكُبْرَى] أَيْ عَلَى مَا اعْتَدَاهُ فِي الْحَاشِيَةِ فِي بَابِ بَوَاقِصِ الْوُضُوءِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ هُنَاكَ (بِ) رَجِيحِ عَدَمِ الْعَسَلِ إِلَّا مَوْجُوحٍ

فيجب عليه إعادته إن أسلم لقاء وقته وهو العمر
 (و) أسقطت (بَدْرًا وَيَسِيًّا بالله) كقوله والله لا أكلم ريذاً ، ثم
 كلمه بعد رده أو بعد إسلامه ، فلا كفارة عليه
 (أو يعتق) كان معيماً أم لا نحو إن دخلت الدار فعلى عني عقد أو
 عني سعيد ، على الراجح تم دخل كذلك
 (أو طيهار) كقوله إن دخلت الدار فأنت على كطهر أمي ، ثم
 ارتد فدخل بعد رده أو إسلامه
 (أو طلاق) أي عيماً بطلاق . وإن دخلت الدار فأنت طالق تم دخل
 بعد رده أو توبه
 (و) أنظلت (إحصاناً) فإذا ارتد المحصن نزل إحصانه فإذا أسلم ورنى
 لايرحم

(و) أنظلت (وَصَيْتَهُ) هو أحد قولين . وهو الذي اقتصر عليه الأصل
 وفي الخطأب - وأقره الساني - صحتها إذا رجع للإسلام . كما في المجموع
 (لا طلاقاً) لا تسقط الردة طلاقاً صدر منه قبلها فإذا طلق ثلاثاً تم

لم يعتسل له قال والفرق أن الوصوء علق بالقيام للصلاة والإحاطة العام في التواب
 لإيماء ما فعل

قوله [فيجب عليه إعادته] أي إن وجدت فيه شروطه
 قوله [عند أو عني سعيد] لف وبشر . شوش
 قوله [على الراجح] أي خلافاً لحذل ابن الكاتب المدونة على غير المعين ،
 وأما المعين فلا يسقط الحلف به

قوله [تم دخل بعد رده] أي رمن الردة
 وقوله [أو توبه] أي عوده للإسلام
 قوله [وفي الخطأب] صوابه كما في الخطأب ويقول وث المواق عن
 المدونة أن محل بطلان الوصية إذا مات على رده لا إن عاد للإسلام وأمره الساني
 قوله [لا طلاقاً] أي بلائاً أو أقل ومثل الطلاق العنق والحاصل بعير
 تعليق وما تقدم من إسقاطها العتق واليمين بالله فهو في الأيمان المتعلقة

ارتد ثم رجع للإسلام فلا تحل له إلا بعد روح ، ما لم يرتد معاً ثم يرجعاً للإسلام ، فتحل بدون روح ، ويعلم به فيقال طلق زوجته ثلاثاً وحلت قبل روح (و) لا تسقط الردة (إحلالاً مُحْكَل) فإذا ارتد المحلل للمستوتة فلا يبطل إحلاله بل تحل لمن أنثها

(بحلاف حِلِّ المرأة) فإنه تنطله ردتها، فإذا حلها شخص . ثم ارتدت ورجعت للإسلام ، لا تحل لمُسْتَيْهَا حتى تنكح روحاً، لأنها أبطلت النكاح الذي أحلها كما أبطلت الذي صبرها محصة

• (وأقبر كافرٌ انتقلَ لكفر آخر) فلا تنعصر له وأما حديث « من بدل دينه فاقتلوه » محمول على الدين الحق
• (وقُيْلَ عُدْرُ مَسْ أَسْلَمَ) من الكفار تم رجع للكفر (وقال) معتدراً ، حين أردنا قتله إن لم يتب كنت (أَسْلَمْتُ عَسْ صَبَقَ) من خوف على نفس أو مال (إن طهره) عذره بقريفة ، وإلا حكم فيه حكم المرتد

قوله [فتحل بدون روح] أى ما لم يقصد بالردة الإحلال وإلا فلا يحلل والعقبة الذي يأمرهما بها مرتد
• نسيه . قد علم ان العتق العير المعلق بجميع أنواعه أو الطلاق لا تنطلها الردة . عاد للإسلام أو قتل على ردتته ومثلها الهبة والوقف إذا حيراً قبلها عاد للإسلام أو مات على ردتته . وأما لو تأخر الحور حتى ارتد ومات على ردتته بطلا وانظر لو تأخر الحور بعدها وعاد للإسلام هل يحكم بالطلاق أو بعدمه (اهـ من حاشية الأصل)

قوله [فإنه تنطله ردتها] أى وذلك لأن الردة إنما تنطل وصف من تَكَسَّسَ بها لا وصف غيره وإن نسا عن وصف من تلس بها فردة الروح إنما تنطل إحصاءه لا إحصائها ، وكذلك العكس ، وردة المحلل إنما تنطل وصفه وهو كونه محلاً ولا سطل وصفها وهو كونها محلة بالفتح وإن كان ناشئاً عن وصفه وكذا العكس

قوله [انقل لكفر آخر] أى كصران انقل لليهودية أو المحوسية

قوله [إن طهره عذره بقريفة] قيد بما إذا لم يستمر على الإسلام بعد دهاب

- (وَأُذِّبَ مَنْ تَشْهَدَ) أى نطق بالشهادتين (ولم يقف على الدَّعَاءِمْ)
 أى لم يلتزم أركان الإسلام ، فإذا رجع لا يكون حكمه حكم المرتد لكن هذا في
 غير مَنْ يَنْسُ أَطْهَرْنَا وَيَعْلَمُ أَنَّ عَلِيًّا صَلَاةً وَصُومًا لِلَّهِ ، وإلا فهو مرتد
 (و) أدب (ساحِرٌ دَمِيّ) سحر مسلماً (إن لم يُدْخِلْ) سحره
 (صَرَرًا عَلَى مُسْلِمٍ) فإن أدخل على مسلم أى صرر كان ناقصاً للعهد يفعل
 فيه الإمام القتل أو الاسترقاق ما لم يسلم فإن أدخل صرراً على أهل الكفر أدب
 ما لم يقتل منهم أحداً وإلا قتل
 (وشدد) بالصر و السحر (على مَنْ سَبَّ مَنْ لَمْ يُخْصَمْ عَلَى نُسُوتِهِ)
 كالخَصِر ولقمان ، وكذلك مريم بغير الرنا ، أو خالد بن سنان فإنه قيل إنه
 نبى أهل الرس
 (أو) سب (صَحَابِيًّا)

الحرف عنه وإلا فيعد كالمُرتد أيضاً

- قوله [سحر مسلماً] الأوضح حذفه
 قوله [فإن أدخل صرراً على أهل الكفر] يعنى به من أهل الدمة فإن
 لم يدخل عليهم صرراً فقتلناه لا أدب
 قوله [من يجمع على نوته] أى أو ملكيته ، وأما من أجمع على نوته
 أو ملكيته فتقدم أنه يقتل سانه من غير توبة ومثلهما الحور العين
 قوله [وكذلك مريم بغير الرنا] أى وأما به فيكفر لتكذيبه القرآن
 قوله [لأنه قيل إنه نبى أهل الرس] أى وكان بن عيسى ومحمد صلى
 الله عليه وسلم وأصحاب الرس هم المذكورون في قوله تعالى ﴿كَذَّبَتْ قَسِطَهُمْ
 قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ﴾^(١) وهو الراحح وأما الحصر ولقمان ومريم
 ودو القريين فالراحح عدم نوتهم
 قوله [أوسب صحابياً] قال الأجهورى أى حسه أى يشمل سب
 الكل ، ومثل السب تكفير بعضهم ولو من الخلفاء الأربعة ، بل كلام السيوطى
 في شرحه على مسلم بعيد عدم كفر من كفر الأربعة ، وأنه المعتد فيؤدب

شمل عائشة بعير الرنا

(أو) سب (أحداً من دُرَيْتِهِ عليه الصلاة والسلام) فإنه يشدد عليه في التأديب بالصرع السحن إلح (إِنْ عَلَيْهِ) أى علم أنه من آله عليه أفضل الصلاة والسلام ، لا إِنْ سب من لم يعلم أنه من آله (كَأَن انتَسَبَ لَهُ) صلى الله عليه وسلم بعير حق ، بأن لم يكن من دريته وادعى صراحة أو احتمالاً أنه من دريته كلس عمامة حصراء ، أو قوله لمن آذاه

فقط وقال سحنون من كهر الأربعة فهو مرتد . وقد عول عليه أشياحاً وأما من كهر جميع الصحابة فإنه يكفر باتفاق كما في الشامل لأنه أنكر معلوماً من الدين بالضرورة وكذب الله ورسوله

قوله [بعير الرنا] أى لأن الله برأها منه لقوله حل من قائل ﴿لَا أُؤْتِيكَ مُرَّةً وَنَمًّا يَقُولُونَ﴾^(٢) وظاهره أن رميها بالرنا كهر ولو بعير واقعة صفوان قوله [إلح] لا معنى لهذه اللمظة وقد حرت عاده بذكرها كثيراً من عر فائدة

قوله [لا إِنْ سب من لم يعلم أنه من آله] أى فلا يبالغ في تعريه قوله [بأن لم يكن من دريه] أى لا من جهة الأب ولا من جهة الأم قوله [وادعى صراحة] أو قولاً أو فعلاً فتل للمعل بقوله كلس عمامة حصراء ولم يذكر صراحة القول بوصوحها ومثل للاحتمال بقوله أو قوله لمن آذاه إلح وإنما عرر المسب لقوله صلى الله عليه وسلم «لعن الله الداخل فيها من عير سب والمخارج عما بعير سب» ولقول مالك من ادعى الشرف كادسا صرب صرباً وحيماً ثم شهر وخمس مدة طويلة حتى يظهر لما توتته ، لأن ذلك استحقاق حقه صلى الله عليه وسلم وأدت ولم يحد مع أنه يلزم عليه حمل عير أنه على أمه لأن القصد بانتسابه له شرفه لا الخذل المذكور ولأن لارم المذهب ليس بمدح

قوله [كلس عمامة حصراء] أى ولو من صوف وأما الاثترار بها فلا بأس به لأن علامة التعريف إنما هي العمامة فقط

مثلك يؤدي آل البيت ٩ (أو قالَ كلُّ صَاحِبِ كِذَا) نحو صاحب حان أو طاحونة أو فرن (قَرَنَان) مموع من الصرف للوصفية وريادة الألف والون أى يقرن بين الرجل وامرأته (ولو كانَ نَسِيًّا) هذا هو الموحى للتشديد فى الأدب فإن لم يرد ولو كان إلح لا تنىء عليه (أو شُهِدَ عليه عدل) فقط (أو لَحِيف) حداة من الناس غير مقبولين (سبُّ) لنبى مجمع على نبوته مثلاً (أو قال) متصحراً (لَقِيْتُ) من شدة المشقة (فى مَرَصَى هذا مالو قنلتُ أنا بكر ما استَوَحَّشْتُهُ) أما لو قصد الاعتراض على الله فترد بدون خلاف ، لأنه سب الحيف إلى ملك الأملاك وهو الذى أوحى كهر إبليس والعباد بالله

قوله [مثلاً] أى أو ملكاً محمداً على ملكيه

قوله [أو قال متصحراً] أى فيعرر على الراحح لحمله على الشكوى

لا على الاعتراض على الله تعالى

قوله [وأما لو قصد] إلح أى والقصد لا يعلم إلا منه

قوله [الحيف] نالحاء المهملة والفاء الطلم والخور

باب

ذكر فيه حد الزنا وأحكامه

● وهو بالقصر لعة أهل الحجار قال تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَةَ ﴾ ^(١) والمدة لعة محد ولدا حدّ بعض القصاة من قال لشخص يا ابن المقصور والممدود لأنه تعريض بالربا الذي يقصر ويمدّ قاله شيخنا الأمير

(الربا) الذي فيه الحد الآتي (إيلاح) أى تعيب (مُسْلِم) لا كافر ، فليس ربا شرعا يترتب عليه الحد

(مُكَلَّف) حرّاً أو عبداً يحترق عن المحن والصى

(حَشَقَة) أو قدرها ولو عبر انتشار أو مع حائل حفيف لا يجمع اللدة

(فى فرح آدمي) حرج الإيلاح فى غير الآدمى كعدوان بهيمى والحي

قوله [وهو بالقصر لعة أهل الحجار] أى وعليه فيكتب بالياء لوقوع الألف ثالثة

قوله [وبالمدة لعة محد] أى وهم تميم وعليه فيكتب بالألف قال الخرشي نقلا عن التسيهات الربا يمد ويقصر من مده ذهب إلى أنه فعل من اثنين كالمقاتلة والمصارعة ، ومن قصره جعله اسم الشيء نفسه انتهى وهو محرم كناساً وسنة وإجماعاً وحاحد حرمة كافر

قوله [لا كافر] أى وسواء وطئ كافراً أو مسلمة ، وإن كانت المسلمة تحد لأنه يصدق على رباها وطء مسلم كما أنها تحد إذا مكنت محبواً أو أدخلت ذكر نائم بالغ فى فرجها

قوله [فليس ربا شرعاً] أى وإن كان حراماً وفيه العقاب

قوله [مكلف] أى ولو سكران حيث أدخل السكر على نفسه وإلا فكالمحنون

قوله [فرح آدمي] أى غير حتى . شكل فلا حد على واطئه فى قبل

(١) سورة الإسراء آه ٣٢

إن تصور بصورة غير آدمى أو كان على حجة الحيل لا التحقق
 (مُطَبِّق) للوطء عادة لواطئها فيحد الواطئ وإن كان المطبق غير
 مكلف (عَدَا) حرج الناسى طلاقها والمجاهل
 (بلا شهة) حرج وطء أمة الشركة والقراض إلى آخر ما يأتي
 (وإن) كان الفرع المولج فيه (دُئِرًا) لذكر أو أتى حياً (أو ميتاً) فإن تعيب
 الخشعة في دبر الذكر يسمى رباً شرعاً، مملوكاً أو غيره، ولا شهة للسيد فيه من حجة
 الإيلاح فيه الحد الآتي حال كان المعتب في دبره أو بعد موته
 (غير رَوْح) ويأني محتره
 (أو مستأخره) مطلقاً فيُحَدِّثُ، إلا من السيد للوطء

لأنه كنقة فإن وطئ في دبره فالظاهر أنه يقدر أي فكون فيه الخلد كإتيان
 أحسية بدر ولا يقدر دكراً ملوطاً به بحيث يكون فيه الرحم وإن كان نكراً وأما
 إن وطئ هو غيره نذكره فلا حد عليه للشهوة إذ ليس دكراً محققاً إلا أن يمتن من
 ذكره فلا إشكال

قوله [أو كان على حجة الحيل] أي كان بصورة آدمى على حجة الحيل
 قوله [والمجاهل] أي للحكم كحديث عهد بإسلام أو لداتها
 قوله [دبر الذكر] إلح لكن دبر الذكر فيه الرحم مطلقاً وإن كان
 المعامل نكراً

قوله [ولاشهوة للسيد فيه من حجة الإيلاح] أي وأما قوله تعالى
 ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَمَامَلَكُتٍ أُنْدَسَانُهُمْ﴾^(١) فقد أحجم المسلدون
 على أن المراد من النساء ولا مفهوم للإيلاح، بل التلد نال ذلك الذكر محرم إحصاءً
 قوله [أو مسأخره مطلقاً] أي سواء كان الاستحار من نفسها حرة
 أو أمة أو من ولي الحرة للوطء أو للخدمة أو من سد الأمة للخدمة

قوله [إلا من السيد للوطء] أي نظراً لقول عطاء بحوار نكاح الأمة
 إلى أحل سدها وطأها للواطئ وهو صادق بما إذا كان نعوص وبدونه، وحينئذ
 فالمستأخره من سدها محله فلا حد فيها كذا في (س) وقال أبو حيفة لاحت
 في وطء المستأخره للوطء وطاره كان المؤخر وليها أو سيدها أو نفسها لأن

(أو مملوكة تُعْتَقُ عليه) بالملك ، كسنته فإنه إذا اشتراها مثلاً ووطئها

فيحد إن علم بالتحريم

(أو مرهوبة) أى بدون إذن الراهن وإلا فلا حد

(أو ذات معص) قبل القسم ولو حذرت

(أو حَرَبِيَّة) فى بلاد الحرب ، أو دخلت أمان ، لا إن حرج بها لأنه

ملكها بحروجه بها أو دخلت بدون أمان فحارها

(أو مَسْئُوتَة) له (وإن) عيب الخسعة (بعدة) سكاح فأولى بدونه

عقد الإحارة عده شبهة تدرأ الحد وإن حرم عده الإقدام على ذلك

قوله [اعتق عليه بالملك] أى إلا أن يكون محتهداً يرى أن عتق القراءة إنما يكره بالخكم لانفس الملك أو قلد من يرى ذلك وإلا فلا حد عليه بقله فى التوصيح عن اللحدى وانظر ليم لم يدرأ عه الحد إذا لم يكن محتهداً ولا مقلداً لمن يرى ذلك مراعاة للقول بذلك ، وقد استشكله ابن مردوق وكذا حليل فى توصيحه عن شيخه (أهـ ن)

قوله [وإلا فلا حد] أى مراعاة لقول عطاء

قوله [ولو حيرت] أى بأن قدرنا عليهم وهرماهم وظاهره كان الحيش كثيراً أو يسيراً أن عده السلام والأقرب سقوط الحد لتحقيق الشركة على أصل المذهب لإرث نصيبه عه ولا سيما مع ككرة العيمة وقلة الحيش (أهـ) ويترب على ذلك ما لو أعتق نصيبه فى عده من العبيدة هل يقوم عليه الباقي أم لا وهذا فيمن له سهم منها وإلا حد ولو قل الحيش إن قلت ما الفرق بين حده مطلقاً فى الربا وحد السارق منها إن حير المعص مع أن الخلاف فى ملكها هل بمجرد حصولها أو حتى تقسم حار فى الجميع قلت أحيب بأن حد السرقة إنما يكون بالإجراح من الحرر وهى قبل المحور ليست فى حرر متلها كذا فى (عـ)

قوله [بعدة سكاح] إلح معناه أن البات لزوجته إذا وطئها بعد البات متعمداً يحد سواء كان الواطئ مستنداً لعقد فى العدة أو فى العدة بدون عقد أو ردها ، ولو قال فى حل المتى هذا إذا كان وطئها بعد العدة بل وإن كان بعدة بدون عقد بل وإن كان به لكان أولى

وبعد العدة كان البت في مرة أو مرات على الراح

(أو حاسمة) عليم سحر عيها ولا التقات لمن رعم حوارها من الحوارح
(أو مُحَرَّمَةٌ صهرٍ سكاخ) فيُحَدُّ بِلِيلِاح الحشمة فيها ، وممهوم
« سكاخ » لو كانت مملك وتعتق عليه فيحد كما تقدم ، وإلا فلا كما يأتي ولم يقل
مؤبد كالأصل بما ورد عليه أنه متى حصلت الصهارة لا تكون إلا مؤبدة مثل أن
يدخل دأْم ثم يعقد على البت ويولج

(أو مُطَلِّقَةٌ) منه (قَسَلَ السَّاءِ) فأولج الحشمة فيها بدون عقد :

(أو مُعْتَقَةٌ) له فأولج إلح

(أو مَكَّتَتْ مَسْلُوكَهَا) فأولج الحشمة

(بلا عَقْدٍ) راجع للثلاثة ، أما بعد العقد فحائر في المطلقة قبل الساء

والمعتقة وأما في المألقة فدرأ الحد ولو كان فاسداً كما أشار إليه بقوله

(لا إنْ عَقْدٌ) ولا حد

(أو وَطِئَ مُعْتَدَةً) منه (في عدة الرحي فلا حد بل عليه الأدب ،

حيث لم يوسو الرجعة كقبي عدة نائس منه غير مستوتة أما بعد العدة فعليه الحد

قوله [ولا التقات لمن رعم حوارها من الحوارح] أى فإن الحوارح
أحاروا تسعاً مستدلين بجمع النبي صلى الله عليه وسلم لمن وقوله تعالى ﴿فَانكِحُوا
مَبْطِئَاتَ لَكُمْ مِنَ السَّاءِ مِشْتَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾^(١) ورد عليهم بأن
الريادة على أربع من خصوصيات الأنساء وأن الواو في الآية معى أو التي للتجوير
قوله [أو محرمة صهر سكاخ] أى وذلك كأْم الروحة وسنها وروحة
الأب وروحة الاس

قوله [وبعق عليه] أى كما إذا اسرى أم أمه وعلق عقها على نفس الشراء

قوله [كما بدم] أى في قوله أو مملوكة تعتق عليه والنشسه في مطلق الحد

قوله [بما ورد عيه] أى فله صائع

قوله [أو مطلقة منه قبل الساء] أى ولو طالقة واحدة لأن الطلاق قبل

الساء نائس بالإجماع لا بد له من عقد

قوله [فأولج] إلح أى الحشمة فيها بدون عقد

على الراحح كَتَمَى عدة من غيره
 (أو من غيره) أى متعدة من غيره
 (وهى مملوكته) فلا حدّ (أو روحه) إذا وطئها فى حال عدتها من غيره،
 أى استرائها فلا حدّ عليه
 (أو مشتركة) وطئها أحد الشريكين أو الشركاء. فلا حدّ للشبهة، لكنه يؤدب
 (أو مُحَرَّمَة) بتتديد الرأء المهملة المفتوحة أى كان تحریمها (ل) أحل
 (عارض) كحائض فلا حد ويؤدب
 (أو غير مُطَيِّقَة) فيؤدب
 (أو حَلِيلَة) أى روحته إذا عيب حشمته بديرها فيؤدب
 (أو مملوكة لا تُعْتَقُ) أى اشترى - مثلاً - من لا تعتق عليه بمحرد
 التراء ووطئها وهى عمته أو ست أخيه مثلاً من نسب أو رصاع ، فلا حدّ
 ويؤدب ويلحق به الولد
 (أو يَسْتَأْ بَعْتَدُ) على أم لم يدخل بها ، فإذا وطئ الست بعد
 عقده عليها حالة عقده على أمها غير المدحول بها ، فإنه يؤدب ولا يحد

قوله [كَتَمَى عدة من غيره] أى كانت العدة من طلاق بائن أو رحعى
 أو من وفاة ، والحال أن المعتدة غير مملوكة له بدليل ما بعده
 قوله [أى استرائها] إما قال ذلك لأن حقيقة العدة إما تكون من
 طلاق روح أو وفاته وما عداه يقال له استراء ولو قال إذا وطئها فى حال
 استرائها من غيره لكان حيراً له من هذا العقيد

قوله [كحائض] أى ومحرمة ونفساء ومعكمة
 قوله [أو غير مُطَيِّقَة] أى كست أربع سبين ولو أحسية
 قوله [أى روحته] مثلها أمته لأن الأدب مرتب على العصب فى الدر
 قوله [أو مملوكة لا تعتق] المعنى أو محرم مملوكة
 قوله [ويؤدب] أى إن علم بالحرمة وإلا فيعذر بالجهل
 قوله [فإنه يؤدب ولا يحد] أى لأن العقد على الأم يحرم الت ما دامت
 الأم فى عصمه فهو تحریم عارض فإذا طلق الأم قبل الدحول بها حلت له

(أو) وطئ (أحتاً) تروحها (على أحتها)

(أو) وطئ (بهيمة) مأكولة اللحم أو غيرها نقسل أو دبر فلاحداً

(أُذَبَ) في الحديج الذي لا حد فيه

• (كساحقة) فعل تترار النساء بعضهن بعض . ففيه الأدب فقط

• (وأمةٌ مُحَلَّلَةٌ) فإن من وطئها يحدد سيدها له في الوطاء لا حد عليه

ويؤدب مراعاة لقول عطاء بخوار التحليل فالمحللة من يقول سيدها لغيره

أدنت لك في وطئها أو أخته لك إلح

(وقوُمت) المحللة (عليه) أي على الواطئ . محدد الوطاء وتعتبر القيمة يوم

الوطاء حدث أم لا . فإن أعدم بيعت عليه إن لم تحلل وله الريادة وعليه النقص

وإن حملت فالقيمة في دمنه والولد حرٌّ لاحق به وتكون أم ولد

(وإن أنسيا) امتنع كل من المحلل واملل له من التقويم فلا بد من التقويم

اسها فصار العقد شهية تدرأ عنه الحد ومفهوم قوله العبر المدحول بها أنه إن

كان مدحولاً بها حد لصعب الشهية

قوله [أو وطئ أحماً] إلح أي والعقد على الأخت الموطوءة شهية

تدرأ عنه الحد لأن حرمتها ما دامت الأخت الأولى في العصة فالتحريم عارض،

وسواء دخل بالأخت السابقة أولاً

قوله [وأدب في الحديج] المناسب حذف أل ومحل الأدب ما لم يعدر

بجعل والهيبة الموطوءة كعبرها في الدبح والأكل

قوله [كساحقة] أي لأنه لا إيلاح فيه فلا يقال إنه ربا

قواه [وأمة محللة] : أي سواء كانت قساً أو فيها شائنة حرية قال

الحريش بلعنا عن بعض الربوب بعض بلاد فرناش أنهم يخللون أرواحهم للصيفان

يعتقدونه كرمًا جهلاً منهم فعليهم الأدب إن جهلوا ذلك

قوله [أو أخته لك] إلح لا معنى لقوله إلح فالمناسب حذفه

قوله [وله الريادة] أي إن راد معها يوم البيع عن قيمتها يوم الوطاء

وقوله [وعليه النقص] أي إن نقصت منها يوم البيع عن قيمتها يوم الوطاء

قوله [وإن أنيا] مبالغة في التقويم أي هذا إذا رصا بل وإن أسا

دفعاً لإعارة المروح

(بحلاف المكرهه) فلا تؤدب لعددها بالإكراه أما المكره - بمنع
الراء - فالمشهور يحد ويدفع الصداق للمكرهه - بمنع الراء - ثم يرجع به على
المكره - بكسر الراء

• (وثبت) الربا (بإقراره) ولو مرة (إن لم يرجع) عن إقراره ، فإن رجع فلا
يثبت ، كان رجوعه بشبهة ، كقوله وطئت روحتي في حيصها وطئت أنه
ربا . أو بدون شبهة ، ولذا قال (مطلقاً)

وقوله (أو يهرب) هذا إذا كان الهروب قبل الحد بل (وإن في أنسابه)

قوله [المشهور يحد] أى مطلقاً سواء انتشر أم لا كما في اس عرفة
والشامل وظاهر كلامه أنه يحد ولو كانت هي المكرهه له على الربا بها وهو كذلك
إلا أنه لا صداق لها عليه حيثد ومحل الخلاف في حده إذا أكره على الربا
بها وكانت طائفة ولا روح لها ولا سيد وإلا حد اتفاقاً نظراً لحق الروح والسيد
وقهرها بالإكراه

قوله [ولو مرة] أى حلالاً لأني حبيبة وأحمد حيث قال لا يثبت
الربا بالإقرار إلا إذا أقر أربع مرات

قوله [أو بدون شبهة] أى على ما لاس القاسم واس وهب واس عند الحكم
حلالاً لأشبه حيث قال لا يحد إلا إذا رجع لشبهة واعلم أن رجوعه عن
الإقرار بالربا إنما يعمه في سقوط الحد لا في لزوم الصداق فلا يسقط عنه مهر
المعصومة التي أقر بوطئها ثم رجع

قوله [أو يهرب] معطوف على يرجع مسلط عليه لم أى فيحل لزوم
الإقرار إن لم يكن منه رجوع عنه بالإنكار إلح . أو هروب إلح ، وريادة
الشارح لفظ وقوله قبل المس لا معنى لها ، وسقوط الحد بالهروب إنما هو إذا
كان تنوت الربا عليه بإقراره كما هو الموصوح ، أما لو كان تنوته بسنة أو حدل
فلا يسقط عنه الحد بالهروب مطلقاً

لكن المناسب قلب المألعة ، لأن الرناح في هروبه قبل الحد ، كما قال الساطي
والثاني وابن مرروق ، لا فرق في الهروب قبل أو فيه

* (والبينة) العادلة أربعة رجال يرويه كالمرود في المكحلة في وقت واحد
إلى آخر ما تقدم ومتى ثبت بالبينة فلا يسقط الحد شهادة أربعة رجال أو ساء
بقاء نكارتها وقيل يسقط ، هذا هو التحقيق

* (أو بحذل) أى وثبت أيضاً بظهور حمل (عَيْرٍ مُتَرَوِّحَةٍ)
عن يلحق به الولد ، بأن لا تكون متروحة أصلاً أو متروحة بصبي أو محبوب أو
أنت به كاملاً لدون ستة أشهر من دخول روحها

(و) غير (دات سيد مُقِرٌّ بِهِ) أى بالوطء ، بأن أنكر وطأها ،
فحرح ظهوره^(١) بمتروحة ممن يلحق به وبدات سيد مفر بالوطء

قوله [لكن المناسب قلب المألعة] إلح ويمكن أن يحاب بقاء المألعة
على طاهرها لدفع ما يتوهم أن فراه في الحد من شدة الألم لا رجوعاً منه عن
الإقرار كما قرره ابن مرروق ، وفي حديث ماعز بن مالك « لما هرب في أثناء
الحد فاتبعوه فقال ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يردوه ورحموه حتى
مات . تم أبحروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فقال هلا تركتوه لعله
يتوب فيتوب الله عليه » دليل على أن الهروب في أثناء الحد نافع ، وأما قبله
فشىء آخر فلدلك احصلوا فيه

قوله [إلى آخر ما تقدم] أى في قول المصنف ولزبا واللواط أربعة
إن اتحدوا كصية ورؤيا وأداء بأنه أولج الذكر في الفرح كالمرود في المكحلة
قوله [فلا يسقط الحد] أى على مذهب المدونة

قوله [وقيل يسقط] قصده ثقل السة لا التصعيف بدليل ما بعده
قوله [هذا هو التحقيق] أى لأن شهادتهم شبهة وهى طريقة اللحمي
أفاده (س) نقلا عن التوضيح وابن عرفة

قوله [لدون ستة أشهر] أى إلا ستة أيام فأكثر ، وأما الخمسة الأيام
فملحقة بالستة الأشهر

(١) معنى حرح من قوله « غير مبروحه » و « عبر دات سيد » ظهوره أى ظهور الحمل

* (ولا يُقْسَلُ دَعْوَاهَا) أى من طهر بها الحمل (العَصَبَ نَلا قَرِيَّةً) تصدقها، بل تحذف بحلاف مالمو تعلقت بالمدعى عليه، واستعانتها عند البائلة فلا تحذف

● ثم فرع على ثبوت الربا ترتب الحذف بأنواعه فقال
 * (فيرحَمُ الْمُحْصَنُ) وهو من وطئ مباحاً سكاح لارم مع انتشار بلا نكرة، وهو حر مسلم مكلف، ومتى احتل شرط لا يكون محصناً فلا يرحم (بِحِجَارَةٍ) متعلق بـ «يرحم» (مُعَسَّدِلَةٌ) بين الصعر والكركر قدر ما يطبق الراى بدون تكلف ومحل الرحم الطهر والطن (حتى يَسُوتَ)

قوله [ولا يقل دعواها] إلح أى ولادعواها أن هذا الحمل من مى شره فرحها فى حمام ولا من وطاء حى وأما دعواها الوطاء بشبهة أو علط وهى نائمة فتقبل لأن هذا يقع كثيراً كذا فى الحاشية
 قوله [بحلاف لو تعلقت] لو مصدرية بدليل ما بعده أى بحلاف تعلقها واستعانتها

قوله [فيرحم المحصن] أى يرحمه الإمام أو نائه وليس له أن يرحم نفسه، لأن من فعل موجب القتل لا يحور له أن يقتل نفسه، بل ذلك للإمام أو نائه والأولى أن يستر على نفسه ويخلص التوبة فيما بينه وبين الله
 قوله [المحصن] وشروط الإحصان عشرة أفاد الشارح منها تسعة والعاشر أن تكون موطوءته مطيقة ولو لم تكن نالغاً وسيأتى بأنواع أحر ثلاثة رحم لمحصن أو لائط مطلقاً، وحلده مع تعريب للكر الحمر الذكر، وحلده فقط للأثنى الكركر والعد

قوله [بين الصعر والكركر] أى لا بحجارة عظام حشية التشويه ولا محصيات صغار حشية البعدي بل بقدر ما يحمل الراى نلا كللفة كما قال ابن شعان لسرعة الإحهار عليه

قوله [ومحل الرحم الطهر والطن] أى ويحصن بالمواضع التى هى مقاتل من الطهر وعيره من السرة إلى ما فوق، ويبقى الوحه والفرج والمشهور أنه لا يحمر للمرحوم حمرة، وقيل يحمر للمرأة فقط، وقيل للمشهود عليه دون المقر، لأنه يترك إن هرب ويحردا على الرجل دون المرأة لأنه عورة ولا يربط المرحوم،

• (و) يرحم (اللائط) والمملوط به (مطلقاً) أحص أم لا بشرط التكليف ،
فلا يشترط في الفاعل أن يكون مفعوله بالغاً بل مطيقاً ، وشرط رحم المفعول
بلوع فاعله فلا يرحم من مكّر صبيّاً

(وإن عَسَدَيْسَ وَكَافِرَيْنِ) كالحريين المسلمين ولا يسقط الحد بإسلام الكافر

• (ويحِلْدُ) المكلف (الْيَكْرُ) أى غير المحصن (الحرُّ) ذكرراً
أو أنثى (مائة)

• (وَتُشَطَّرُ لِلرَّقِّ) فعلية حدسون حلدة (وإن قَتَلَ) الحرء الرقيق ، وكذلك
المكاتب وأم الولد ومعتق لأحل ومدر

(أو تَرَوَّحَ) الرقيق ورى حال رقه فعلية نصف ما على الحر (وَتَحَصَّصَ)

أى صار (كلُّ) من الرقيقين على الدلية محصّاً (دونَ صاحبه)

ولا بد من حضور حداة قبل ندباً وقيل وحوثاً لقوله تعالى ﴿وَلْيَشْهَدْ عِدَّتَاهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) فإنه في مطلق الرأى ، وأقل الطائفة
أربعة على أظهر الأقوال قبل ليشتهر الحرر وقيل ليدعوا لهما بالرحمة والثوبة ولم
يعرف مالك نداء البينة بالرحم ثم الحاكم به ثم الداس عقبه والحديث الدال على
ذلك لم يصح عند الإمام وإن تمسك به أبو حنيفة

قوله [فلا يرحم من مكّر صبيّاً] أى وإن كان هو بالغاً ويشترط
في المفعول أيضاً طوعه فتحصل أنه يشترط في هذا التكليف ، ويراد في المفعول
طوعه وكوّن الفاعل به بالغاً

قوله [وإن عبيدين وكافرين] قال (عب) لم يكف بدخولها تحت
الإطلاق للرد على من يقول إن العبد يحلّد حمسين وإن الكافر يرد إلى حكام مله

قوله [أى غير المحصن] أى من لم يستوف شروط الإحصان

قوله [وكذلك المكاتب] إلحج أى فتى كان في الشخص سائنة رق
كان حاده الحلد وتسطر

قوله [أو بروح الرقيق] فى حرر المالعة لأن تروحه لا يصيره
محصّاً لفقد الحرّة

إذا لم يحصل له سب الإحصان ، وقوله (بالعتق) متعلق « بتحصى » (والوطء بعده) أى بعد العتق فإذا عتقَ وروحته مطيقة غير بالعة ، أو كانت كناية أو أمة وأصابها بعد العتق ، تحصىَ دونها وقد يتحصان إذا عتقا معاً وحصل وطء بعد العتق إلى آخر شروط الإحصان المتقدمة

* (كإسلام الروح) فإنه إذا أسلم وأصاب روحته بتحصى ولا يصح العكس . (وعُرتَ) بعد الخلد (الذكر) السكر (الحر فقط) دون العبد ولو رضى سيده ، ودون الأتني ولو رضى ورصى روحها

قوله [وقد يتحصان] الحاصل أن الذكر المكلف الحر المسلم يتحصن بوطء روحته المطيقة ولو صغيرة أو كافرة أو أمة أو محبوسة ، والأتني الحرة البالغة تتحصن بوطء روحها إن كان نالغاً ولو عتداً أو محبوساً فعلم أن شرط تحصن الذكر زيادة على الشروط المتقدمة إطاعة موطوءته وشرط تحصين الأتني زيادة على الشروط المقدمة بلوغ واطئها فقط . ولا يقال وإسلامه لأن الكافر لا يصح نكاحه لمسلمة فهو حارح بالنكاح الصحيح

قوله [فإنه إذا أسلم وأصاب روحته يتحصن] أى ولو كانت هى كناية قوله [ولا يصح العكس] أى فلا يصح أن المسلمة فى عصبة الكافر قوله [وعُرتَ بعد الخلد] أى بعد الخلد مائة ، وإما عرب زيادة فى عقوته لأجل أن يقطع عن أهله وولده ومعاشه وتلحقه الدلة ، ومحل تعريب الحر الذكر إذا كان متوسطاً فى البلد الذى رضى فيه ، وأما العريب الذى رضى بغيره فى بلد فإنه يحلده ويسجن به لأن سجنه فى المكان الذى رضى فيه تعريب له ، وأشعر قوله عرب أنه عرب نفسه لا يكفى لأن عريب نفسه قد يكون من شهواته فلا يكون راحراً له

قوله [ولو رضى ورصى روحها] أى لما يخشى عليها من الربا سب ذلك التعريب وطارهه أنها لا تعرب ولو مع محرم وهو المعتد حلالاً لقول اللحدى تنهى المرأة إذا كان لها ولى أو تسافر مع حداثة رجال وساء كحروج الحج ، فإن عدم جميع ذلك سحت بموضعها عاماً لأنه إذا تعدل العريب لم يسقط السحن هذا كلامه وقد علمت صعبه

(فَيَسْتَحْسُنُ) : في البلد الذي عرب إليه (عاماً) كاملاً من يوم سحبه
 (كهدك) بالصرف وعدمه قرية بينها وبين المدينة على ساكها أفضل الصلاة
 وأتم التسليم وعلى آله وصحبه، يومان وقيل ثلاث مراحل (وحسب) . قرية أيضاً
 على ثلاثة أيام (من المدينة) على ساكها أفضل الصلاة وأتم السلام وعلى آله
 وأصحابه ، وقد ثبت أنه عليه أفضل الصلاة والسلام ينقضي من المدينة إلى حير
 • (وحارر السيد إقامته) أى إقامة حد الرنا على رقيقه الذكر أو الأنثى
 (إن لم يتسرع) رقيقه (بعير ملكه) أى ملك سيده ، بأن لم يكن عنده
 روحه أصلاً . أو عنده روحه هى ملك لسيده ، فإن كان عنده روحه حرة
 أو أمة لعير سيده فلا يقيم الحد عليه سيده (وثبت) الرنا على الرقيق (بعيره) .
 أى عير سيده . بأن ثبت بإقراره ، أو طهور حمل أو أربعة عدول ليس السيد
 أحدهم ، فإن كان السيد أحدهم رفع للإمام

قوله [عاماً كاملاً من يوم سحبه] طاهره ولو كان عليه دين وهو كذلك ،
 لأن الدين يؤخذ من ماله إن كان له مال وإلا فهو معسر يطر ، وأحره حملة
 في العرة دهاناً وإيائاً ومؤنته موصع سحبه عليه ، فإن لم يكن له مال من بيت
 المال إن كان وإلا فعلى المسلمين فإن عاد الذى عرب الى وطنه قبل مضي السنة
 أخرج مرة ثانية إلى الموضع الأول أو غيره لإكمال السنة ~

قوله [نعى من المدينة إلى حير] أى ونعى على من الكوفة إلى البصرة

قوله [فلا يقيم الحد عليه سيده] أى وإما يقيمه الحاكم

قوله [وثبت الرنا على الرقيق بعيره] أى عالسيد يحور له أن يقيم الحد
 على عنده بهدين الشرطين الأول أن لا يكون متروحاً بعير ملكه والثانى أن
 لا يكون موح الحد تائباً عنه ، والأول مهما قيد في إقامة السيد والثانى قيد
 فيه وفي كل حاكم

• تنمة إن ثبت الرنا على امرأة متروحه مصى لها مع روحها عشرون سنة
 فأريد رحمها ، فقالت لست محصنة ، وأدكرت وطء روحها في تلك المدة
 وحالها الروح وادعى وطأها فلا عرة نقولها وترحم ، وعن الإمام في الرحم
 يقيم مع روحته مدة طويلة ثم تشهد عليه البينة بالرنا فيبكر الإحصان لعدم وطنه

روحته يسقط عنه الرحم ويحلد ما لم يقرّ به بعد ذلك أو يولد له منها ، ثم
احتلف الأشياخ في المحلين فيهم من حملهما على الخلاف واحتلف في تعيين
المدفوع فيه يجيى ب عمر في حكم الثانية وهو المعتمد وعيه سحنون في حكم الأولى،
ومهم من وفق بينهما والمعتمد الخلاف، وإن قالت امرأة ريت معه، فادعى الوطء
والروحية من غير بينة تشهد له أو وحدا بيت وأقرا بالوطء وادعى الكاح معاً
وصدقهما الولي وقال لا لم تشهد حداً إلا أن يكونا طاريين أو يحصل فشو في المسألة
الثانية

● حاتمة . إذا أقرّ الرجل بعد ولادة روحته منه ممسك لوطئه من غير ثبوت
له، كأن قال عقدت عليها عالماً بأنها رقيقة أو أنها حامسة، فإنه يحد لحق الله
ويلحق الولد به، قال المروى على الرسالة وحده ولحق الولد به مستعرب، لأن مقتضى
الحلد أنه ربا ومقتضى اللحق أنه ليس ربا ، أفاده في المجموع .

باب

فى القدف

- (القدفُ) متبدأ ويسمى فرية ورمياً وهو من الكائثر
- (رَمَى) حر (مُكَلَّف) هو فاعل الرى، محرور بالإصافه
- (ولو) كان الراى (كافراً) أو سكران محرام، وحرّح غير المكلف من صبى
- ومحمول وسكران محلال وقوله
- (حرّاً) مفعول المصدر وهو المقدوف
- (مُسْلِمًا) مستدر إسلامه لوقت إقامة الحد ، فإن ارتد المقدوف فلا حد

باب

- هو بالدال المعجمة وأصله الرى بالحجارة ونحوها ثم استعمل محاراً فى الرى بالمكاهه
- قوله [ويسمى فرية ورمياً] أما تسميته فرية كأنه من الافتراء والكذب
- وأما تسميته رمياً فقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾^(١)
- قوله [وهو من الكائثر] أى ولذلك أوجب الله فيه الحد فإن قلت
- لو سب شخص غيره للكفر لم يحد ولو سبه للربا حد فمقتضاه أن السبة للربا
- أشد من السبة للكفر ، وليس كذلك لأن الكفر يوجب الخلود فى النار ،
- وأحيب أن السبة للكفر لا تسلم ويكذب فيها بحلاف السبة للربا فيمكن التسليم
- وتلحقه المعرة بطير ما قالوه فيمن سب النبى صلى الله عليه وسلم يقتل مطلقاً
- بحلاف من سب الله تعالى يقتل ما لم يتب أفاده فى الخاصية
- قوله [كافراً] أى تحت دمتنا
- قوله [وحرّح غير المكلف] إلح أى فلا يلزمه حد القدف
- قوله [مفعول المصدر] أى لقول ابن مالك
- وبعد حره الذى أصيب له كمل نصب أو برفع عمله
- قوله [مستمر إسلامه] المناسب نصبه لأنه نعت سبى لمسلمًا

على قاده ولو أسلم ، كما لا حذر على قاذف عبد أو كافر أصلي ، وقوله

• (سَمِعَ نَسَبَ) مرتبط برمي أى قَطَعِهِ (عن أب) دية (أوحد) من جهة الأب وإن علا ، ولو كان أبو المقدوف الحر المسلم عبداً أو كافراً على الراجح

• (أوبرياً) عطف على «سَمِعَ» أى رمى المكلف حرّاً ربنا

• (إِنْ كُتِفَ) المقدوف — بأن كان بالعباً عاقلاً — زيادة على شرطى الحرية والإسلام ، فمن حين من وقت اللوع إلى وقت القذف فلا يحذر قاده بالربنا (وعَفَّ عنه) أى عن الربنا قبل القذف وبعده لوقت إقامة الحد على القاذف ، والراجح

قوله [كما لا حذر على قاذف عبد] أى برمي أو سَمِعَ نسب إلا أن يكون أنواه حريين مسلمين فيحذر لهما ، وكذا إن كان أبوه حرّاً مسلماً وأمه كافرة أو أمة عبد ابن القاسم ، لأنه إذا قال له لست اسماً لفلان فقد قذف فلاناً بأنه أحل أمه فى الربنا قبل نكاحها فيصدق عليه أنه قذف حرّاً مسلماً ، وقد توقف مالك فى الحد فى هذه الصورة نظراً لاحتمال اللعط أن أم ذلك المقدوف حملت به من غير أنه فلان المذكور فيكون القاذف قذف كافرة أو أمة

قوله [عن أب] أى وأما قطعه عن الأم كقوله لست اسماً لفلانة فلا يسمى قدماً لأنه لا يمكن قطعه عنها ويؤدب قائل ذلك ؛

قوله [من جهة الأب] مقتضاه أن يرميه عن حده لأمه كفيه .

قوله [على الراجح] أى كما فى المدونة

قوله [إن كُتِفَ المقدوف] قيد فى الثانى وأما معنى النسب فلا يشترط تكليف المقدوف بل يسرّ حرّبه وإسلامه فقط وإن محبوساً أو رصعاً بل ولو حملاً

قوله [من حين] إلخ مهزوم لو يقطع حيوة أن يحذر راميّه وهو ظاهر إن كان رميّه حالة الصبحة والمريح

قوله [وعف عنه] أى كد سلباً من الربنا قال ابن عرفة وعفاً المقدوف الموحى لحد قاده هر السلامة من فعل الربنا قبل القذف وبعده ومن تدوت حده لا سترامه إياه

حمل المقدوف على العمة حتى يثبت القادف حلافها بأربعة ، ولا يجمع القادف عدلا على أن الإمام حد المقدوف فيما قدفه به بل يحد هو والشاهدان (دا آلة) حال من نائب فاعل «كُلف» أى حالة كون المقدوف ملتسماً بآلة الرنا ، فس قذف مقطوع الذكر بالرنا فلا حد عليه إن قطع قبل البلوغ أو بعده ورماه بوقت كان فيه محبواً فإن رماه بالرنا قبل الحب حد (أو أطاقت) المقدوفة (الوطء) والذكر المطبق إن رمى بكونه معصواً به يحد قاده

(نما) أى بلمط (يَدُلُّ) على معنى السب أو الرنا (عُرْفًا ، ولو تعريضاً كأنما معروف السب) فكأنه قال للمحاطب أبوه ليس معروفاً (أو) قال أنا (لست بران) فكأنه قال للمحاطب إنه ران . وكذلك قوله (وأنا عَصِيفُ

قوله [بأربعة] أى عدول لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾^(١) الآية فالآية دليل على أن القادف لا ينهى عنه الحد إلا بأربعة عدول تشهد برؤية الرنا ، ومقابل الراحح ما قاله (عب) من أن على المقدوف أن يثبت العفاف

قوله [بل يحد هو والشاهدان] وأصل ما قاله الشارح فى المجموع وبصه فى القراوى ولا يجمع القادف عدلان على أن الإمام حد المقدوف فيما قدفه به . بل يحد هو والشاهدان وإنما يفعه أربع على الفعل وفيه يعنى القراوى إذا شهد شاهد بأنه قدفه يوم الجمعة وآخر بأنه قدفه يوم الخميس لمق كالعتق والطلاق (اه) ولكن مؤاحدة العدلين وحدهما مشكل

● تميمه . قال الأجهورى والظاهر أن قذف الحتى المشكل نابع لحدّه كما سبق فإذا رماه شخص بالرنا بفرجه الذكر أو فى فرجه الذى للنساء فلا حدّ عليه ، لأنه إذا رنى بهما لاحد عليه وإن رماه بأنه أتى فى دبره حد راميّه لأنه إذا رنى به حد حدّ الرنا

قوله [أو أطاقت المقدوفة] حاصله أن الأتتى يحد قادهما متى كانت حرة مسلمة عفيفة مطيقة للوطء وإن لم تكن نالعة ، والذكر المقدوف بكونه معصواً مثلها

الفرّج) فعليه - لو لم يرد الفرّج لاحدّ عليه بل الأدب إلا لقريبة تدل عليه فيجد كما يأتي

(وكفّحّسة) أى راية . وأدحلت الكاف نحو فاحرة وعاهرة . لكن العرف الآن لا يدل فيها على الربا ، فيحدّل على وجود قريبة (وصُبيّة) بضم الصاد المهذلة لأنه يدل عرفاً على الربا (وعِلْقٍ) بكسر العين المهملة (ومحسّث) يدلان على أنه معقول به

● فيحد قائل ذلك حيث كان المقذوف مطيقاً كما تقدم

والحاصل أن شروط إقامة الحد بالقذف تسعة اثنان في القاذف . وهما اللوع والعقل . وأحد أمرين في المقذوف به وهما بى النسب والرّبي ، وستة في المقذوف لكن إن كان بمعنى النسب اشترط فيه الحرية والإسلام فقط ، ويراد عليهما في القذف بالرّبا أربعة اللوع في الذكر الفاعل والإطاقة في الأنثى والذكر المعقول به والعقل والعفة والآلة

قوله [فعليه] مصرع على محذوف تقديره فحده بقيد زيادة الفرّج فعليه إلح

قوله [لاحد عليه بل الأدب] أى لأن العمة تكون في الفرّج وعيره كالمطعم ونحوه

قوله [تدل عليه] أى على الفرّج

قوله [وكفّحّة] القحح في الأصل فساد الخوف أو السعال أطلق هذا

هذا اللفظ على الرامة لأنها ترمز لأصحابها بالقحح الذي هو السعال

قوله [وأدحلت الكاف نحو فاحرة] إلح أى يحد بأحد هذه الألفاظ

الثلاثة إذا قالها لامرأة سواء كانت روحة له أو أحسية منه ، وكذا إذا قالها

لأمرء . وأما إن قال ذلك لرجل كبير بطر للقرائن فإن دلت على أن القصد

رميه بالأنفة حد وإلا فلا هذا ما استحسنه في الحاشية

قوله [لكن العرف الآن] إلح أى فهذه الألفاظ تدور مع العرف

قوله [وعلق] هو في الأصل الشيء الميسر واشتهر الآن في القذف

بالمعولية فيه الحد ولو حلف أنه لم يقصد قدفاً

قوله [حيث كان المقذوف مطيقاً] أى وإن لم يكن مكلفاً

(يَحْدَفُ) من ثبت عليه القذف (ثمابين حَلْدَة) لصح القرآن
 • (والرقيق) ذكرراً أو أنثى ولو بشائنة والعرة محال القذف ، ولو تحرر قفل
 إقامة الحد عليه (يَصْنُفُها) أى يصف الثمابين
 (وإن كَثُرَ) القذف مراراً (لواحدٍ أو جماعة) قال لهم ياربنا فلا
 يتكرر الحد بتكرر القذف ولا يتعدد المقذوف (إلا) أن يكرر القذف
 (بعده) أى بعد الحد ، فإنه يعاد عليه ولو لم يصرح ، بأن قال بعد الحد
 ما كدبت أو لقد صدقت فيما قلت (وإن قَذَفَ) شخصاً كان هو المقذوف
 الأول أو غيره (في أثائه) أى الحد ألغى ما مضى و(استدّى لهدا) أى
 للقدمين حد واحد

(إلا أن يبقَى) من الأول (اليسير) ما دون النصف أو خمسة عشر قدون
 (فيكَمَلُ الأول) ثم يسأف للثاني الحد

قوله [يُحَادِدُ من ثبت عليه القذف] حملة مسأفة قصد بها بيان
 عدد المحمل في القذف ومن التي قدرها الشارح نائب فاعل يُحَادِدُ
 قوله [لصح القرآن] أى في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الذَّاهِصَاتِ
 ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾^{١١} الآية والمراد بالمحصنات الخرائر العفيفات وإن
 لم يتروحن فإن قلت إنه الدليل أحص من المدعى لأنها في شأن من يرمى النساء
 والمدعى عام في الرجال والنساء أحيب بأن الرجال مقيسون على النساء بالمساواة
 قوله [والعرة محال القذف] أى العرة بكونه رقيقاً في حال القذف
 قوله [يَصْنُفُها] أى لأن حدّ جيع حدود الأحرار تشطر بالرق
 قوله [وإن كرر القذف] إلج أى وسواء كان القذف بكلفة واحدة
 أو بكلفات ، إن الحاح ولو قذف قذوفين لواحد فحد واحد على الأصح وهو مذهب
 المدونة . ومقابلته حد بعدد ما قذف وسواء كان بكلفة أو كلفات (أهـ س)

قوله [أو حداعة] أى أو كان القذف حداعة مهر عطف على واحد
 وسواء قدمهم في مجلس أو محالس بكلفة أو كلفات قال في المدونة من قذف
 حداعة في مجلس أو مفرق في محالس شتى فعليه حد واحد فإن قام به أحدهم

• (وأدبَ في فاحري) حيث لم تقم قرية على إرادة الرنا ، فلا يعارض ما تقدم في « كفحة » (وحيار واس الصنرائي أواس الكلب) أو اليهودي ، أو الكافر ، فإنه يؤدب لارتكابه القول المحرم الذي لم يدل عدنا على أنه يعي نسب ولا قرية تدل عليه

(وأنا عفيف) بدون ريادة لعط الصرح ، ولا قرية تدل عليه كما تقدم (وإن قال) رجل (لامرأة) ليست زوجته (رنيت ، فقالت) في حواه (بك ، حدثت للقدف) ، لأنها قدفته في قولها « بك » (والرنا) أي وتحد حد الرنا لتصديقها له ، فهو إقرار منها ما لم ترجع • (وله القيام به . وإن علمه من نفسه) أي للمقدوف القيام بحد قاده ، وإن علم المقدوف أن مارمى به متصف به ، لأنه أفسد عرصه وليس للقادف تخليف المقدوف على أنه يرى مما رماه به

وصرب له كان ذلك الصرب لكل قدف كان عليه ولاحد لم قام منهم بعد ذلك قوله [حيث لم تقم قرية] أي ولم يكن العرف ذلك

قوله [ما لم ترجع] أي عن الإقرار بالرنا فلا تحد له وتحد لقده على كل حال ، وبص اس عرفة من قال لامرأة ياراية فقالت له بك ربيت فقال مالك حد للرحل والرنا ولا يحد لأنها صدقته إلا أن ترجع عن قولها فتحد للرحل فقط ، وقال أشهب إن رجعت وقالت ما قلت ذلك إلا على وجه المحاورة ولم أرد قدفاً ولا إقراراً فلا تحد ويحد للرحل (اه) هكذا في (س) ولو قال شحص لآخر ياراي فقال له الآخر أنت أرنى مى لم يحد القائل الأول لأنه قدف غير عفيف وحد الثاني للرنا والقدف ، فإن قال له يا معرص فقال له أنت أعرض مى حد الأول لروحة الآخر وأدب له وحد الثاني لروحه ولروحة الأول حداً واحداً . وأدب له ، هذا إذا لم يلاع الثاني لروحه ، فإن لاع لها حد لروحة الأول إن قامت به بعد أن لاع روحه ، فإن قامت به قبل فحده لها حد لروحه ذكره محبتي الأصل قوله [وإن علمه من نفسه] أي ولو علم بأن القادف رآه يرى لأنه مأمور بالستر على نفسه خبر « من أتى مكتم شيئاً من هذه القادورات فليستر فإنه من يند لنا صفحة وجهه أقصا عليه الحد » ، ولأنه وإن كان في

(كوارثه) ولو قام به مانع من الإرث فله القيام بحق مورثه المقدوف قبل الموت ، بل (وإنْ قَدْ فَعَلَ بعد الموتِ) لأن المعرة تلحق الوارث بقدف مورثه وله أن لا يقوم به بل يعفو ما لم يوص الميث بالحد فليس للوارث عمو (ولأنَّ عَدَّ) من الورثة — كاس الالن — القيام بطلب حق مورثه من الحد فيقدم اس فاسه إلح إن سكت إلح (مع وجود الأقرب) كالاس حيث سكت ولا كلام للروحين

* (وله) للمقدوف (العفو) عن قاده (إنْ لم يَطْلُع الإمام) أو نائه ، وليس له العفو بعد علم من ذكر (لا أنْ يُرِيدَ) المقدوف (السَّتْرَ) على نفسه من كثرة اللعط فيه

(وليس له) أى لمن قدفه أبوه أو أمه تصریحاً (حَدُّ وَالِدَيْهِ) على الراحح

الباط غير عميف فهو عميف فى الظاهر قاله أبو الحسن (اه عب)
 قوله [كوارثه] مثله وصى الميث المقدوف الذى أوصاه بالقيام ناسيعاء الحد كما فى الشامل

قوله [فليس للوارث عمو] أى بل يحب على الحاكم تعفيه

قوله [حيث سكت] هذا التقييد لأشهب والمناس بقاء المتن على إطلاقه من أن للأبعد القيام مع وجود الأقرب ، وإن لم يسكت الأقرب لأن المعرة تلحق الجميع

قوله [ولا كلام للروحين] أى لأن أحدهما ليس ولياً للآخر ما لم يكن أحدهما أوصاه الآخر بإقامة الحد كما تقدم

قوله [إلا أن يريد المقدوف السر على نفسه] أى كأن يحتسب أنه إن طهر ذلك قامت عليه ستة مما رماه به أو يقال لم حد فلان ؟ يقال لقدفه فلاناً فيشتهر الأمر وربما يساء بالمقدوف الطل لقولهم من يسمع يحل ولقول الشارح قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً فما اعتدارك من قول إذا قيلاً فيثول الأمر إلى أن إقامة الحد على القادف أشبع من قدفه له

قوله [أبوه أو أمه] مراده الأب وإن علا والأم كذلك

قوله [على الراحح] أى وهو مذهب المدونة ومقابلة يقول له حدهم' فى

التصريح ويحكم بمسقه ، وأما في التعريض فلا يحد الأنواع اتهاقاً واستشكل
تفسيره على القول بحوار حده لهما لأنه لم يعمل حراماً وأحيب أن المراد بتفسيره
عدم قبول شهادته وهذا يحصل بارتكاب ما يحل بالمرءة كأكل في سوق لغير
عرب

باب

ذكر فيه أحكام السرقة وتعريضها

فقال

● (السَّرْقَةُ) التي يترتب عليها القطع (أُحْدُ مُكَلَّف) من إصافة المصدر لفاعله

* (بِصَابًا) مفعول المصدر ، وسيبويه بقوله « والنصاب » إلح (فأكثر) من نصاب

* (مِنْ مَالٍ مُحْتَرَمٍ لغيره) سيد كر رضى الله عنه المحتررات موصحة ، ويدخل في المحترم مال الحرني الذي دخل بأمان ، فيقطع سارقه

* (بلا شبهة قَوِيَّتْ) للشارق وليس من الشبهة السرقة من سارق ، بل الشبهة ما ذكره في المحتررات فمن سرق نصاباً تم سرقة منه آخر فإنهما يقطعان

ء (حَقِيَّةً ، بإجراحه مِنْ حِرْرٍ غير مأدون فيه) أى في دخولهِ وهذا إذا حرج السارق بالنصاب بل

(وإن لم يَحْرُجْ هو) فالمدار على إخراج النصاب دخل السارق الحرر

باب

ذكر فيه أحكام السرقة إلح

هى بفتح السين مع كسر الراء ويحور إسكانها يقال سرق بفتح الراء يسرق بكسرها سرقاً يسكون الراء وسرقة بكسرها وفتح القاف فهو سارق والشئ مسروق وصاحبه مسروق منه

قوله [أحد مكلف] أى نال عاقل وهو تعريف لها بالمعنى المصدرى ، ولو عرقها بالمعنى الاسمى لقال نصاب مأخوذ من المال إلح أو صبي إلح

قوله [فيقطع سارقه] أى إن استوفى شروط القطع

قوله [ما ذكره في المحررات] أى في قوله وإلا إن قوت الشبهة كوالد إلح

قوله [ثم سرقة منه آخر] أى بأن أحرجه التانى من حرر السارق

بعد أن أحرجه السارق من حرر صاحبه

أم لا ، حرح - إذا دخل - أم لا

- (نقصد واحد) شمل ما إذا سرق أقل من نصاب وكرر الأحاد نقصد واحد حتى كمل النصاب ، فيقطع كما في سماع أشهب
- (أو حرراً) عطف على « نصاباً » أحرجه من بيته إن كان لا يحرح منه أو من البلد ، إن كان يحرح من البيت ، أو سرقه من كبير حافظ له وسواء كان ذكراً أو أنثى (لا يُصيرُ لصعبر أو حُؤود)
- (تَقْطَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى) من الكوع ، لما بينه صلى الله عليه وسلم من عموم الآية وظاهره ولو أعسر ، لكن لدى في المجموع والخطاب والأجهورى

قوله [أم لا] أى أم لم يدخل كما إذا أحرجه بعضاً وهو حارح الحرر

قوله [حرح إذا دخل أم لا] أى أم لم يحرح كما إذا رعى لعيه وأمسك وهو داخل الحرر

قوله [وكرر الأحاد نقصد واحد] أى إذا أدخل يده فى صندوق وصار يأخذ نصفاً بعد نصف حتى كمل النصاب ، فإن كان قصده من أول الأمر تكميل النصاب قطع وإلا فلا وهذا القصد لا يعلم إلا منه

قوله [أو حرراً] أى حياً ندليل ما يأتى ، وأما العمد فقد دخل فى قوله نصاباً لأنه مال فيطر لقيدة العمد المسروق ، فإن كانت قدر النصاب قطع وإلا فلا وأما الحر فيقطع سارقه ولا يطر لقيمته

قوله [أو من البلد] إلح محله إن كان يمشى فى جميعها عادة ، فإن كان البلد كبيراً وشأنه لا يحرح من ناحية مخصوصة وإحراجه من تلك الناحية لجهة أخرى يعد سرقة

قوله [وسواء كان ذكراً أو أنثى] تعميم فى الحر المسروق

قوله [فتقطع يده اليمنى] الصمير عائد على المكلف السارق للنصاب أو الحر ، وسواء كان ذلك المكلف مسلماً أو كافراً حرراً أو عبداً ذكراً أو أنثى

قوله [من عموم الآية] أى وهى قوله تعالى ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(١) فالآية شاملة لليمنى واليسرى من الكوع أو غيره

قوله [لكن لدى فى المذوع] استدراك على قوله ولو أعسر ، وما حكاه

يبدأ بقطع يده اليسرى

(إلا لشكل) باليمى أو قطع سماوى أو قصاص سابق

(أو نقص أكثر الأصابع) من اليمين كثلاثة (فرجله اليسرى) أى
فيستقل الحكم لقطع رحله اليسرى ، وتكون ثابتة المراتب وهذا هو المذهب ، ثم إن
سرق يده قطع رحله اليسرى (فيده) اليسرى تقطع ثم إن سرق (فرجله) اليمى .
(ثم) إن سرق سالم الأعضاء بعد الرابعة أو سرق الأشل مرة رابعة (عزّز)

عن المجموع و(ح) والأجهورى أصله للحمى ، وكتب الشيخ عبد الله عن شيخه
سيدى محمد الرقائى أن ما قاله للحمى هو المذهب ، قال فى حاشية الأصل
والظاهر أن كلام للحمى محمول على أعسر لا يتصرف باليمين إلا نادراً
بدليل ما يأتى فى الشارح ، وأما الأصط فقطع يماه اتفاقاً

قوله [إلا لشلل باليمى] أى لفساد فيها وطاهره ولو كان يتمتع بها وهو
كذلك خلافاً لاس وهب لكنه مقيد بما إذا كان الشلل نبساً أما إذا كان حقيقياً
فلا يجمع القطع قاله (ح)

قوله [أو قطع سماوى] إلح أى وأما لو قطعت سرقة سابقة فإنها
تقطع رحله اليسرى اتفاقاً

والحاصل أنه إن كانت يده اليمى بها شلل أو قطع سماوى أو قصاص
أو نقص لأكثر الأصابع فالراجح أنه تقطع رحله اليسرى لا يده اليسرى ، وإن
كانت يده اليمى قطعت سرقة سابقة قطعت رحله اتفاقاً

قوله [وتكون تاية المراتب] أى بأن يبرل مرة من قطعت يده اليمى
لسرقة ثم عاد للسرقة

قوله [بعد الرابعة] أى التى قطعت فيها رحله اليمى وصار مقطوع
الأطراف الأربعة ، فقوله سالم الأعضاء أى باعتبار ما كان

قوله [أو سرق الأشل مرة رابعة] أى بعد قطع رحله اليمى أى لأن
المراد أشل اليد اليمى كما هو موضوع الكلام السابق ومعلوم أن أشل اليد اليمى
إذا سرق أولاً تقطع رحله اليسرى ، ثم يده اليسرى ، ثم رحله اليمى ثم الرابعة عزز ،
وأما أشل اليد اليسرى فتقطع أولاً يده اليمى ثم رحله اليسرى ثم رحله اليمى فهى الرابعة

باحتهااد الحاكم (وحس) إلى أن تطهر ثوبه ، ولا يقتل على المشهور ولو
تعمد الإمام قطع يسراه أولاً بدون عذر أحرأ على الراحح حلافا لما في الأصل
• (والصبا) المتقدم الذى يقطع بسرقة (رُبعُ دينار) شرعى (أو ثلاثةُ
دراهم) شرعية (خالصة) من العش ، أو ناقصة راحت كالكاملة ، أو مجمع
مهما أو من أحدهما مع عرض
(أوما يسأويها) من العرض والحياوان . رقيقاً أو غيره ولو تعدد مالك
الصبا ، حتى سرق ما قيمته ثلاثة دراهم قطع . فإن لم يساوها ولو ساوى ربع
دينار لا يقطع ، إلا أن لا يوجد فى البلد ، إلا الذهب والمساواة معتبرة (بالبلد)
الذى به السرقة ، فإن لم يكن بالبلد أحد القدين قومه بالدرهم بالطر لأقرب
بلد يوجد فيها دراهم إلح

يحصل التعرير أيضاً فقوله الأشل صادق بأشل اليسرى أيضاً بل وأحد
الأعضاء الأربعة

قوله [وحس] أى وأجرة الحس عليه إن كان له مال كصفته وإلا
من بيت المال إن وحدوا وإلا فعلى المسلمين

قوله [ولو تعدد الإمام] لا مهموم له بل مأموره كذلك ، وأما الأحمى
فلا يحرى والحد ناق ويلزمه القصاص فى العمد والدية فى الخطأ

قوله [ربع دينار شرعى] أى وهو أكبر من المصرى والربع بالورن لا بالقيمة

قوله [أو ثلاثة دراهم شرعية] أى كاملة ولو على حسب اختلاف

الموارد فإن نقصت ناتق الموارد لم يقطع إن كان التعامل بها ورثاً فإن كان

التعامل بالمعد فإن لم يرح كالكامل لم يقطع أيضاً وإن كان القص لا حثلاف

الموارد . وتقدم أن الدرهم الشرعى حمسون وحمسائة من مطلق الشعر

قوله [ولو تعدد مالك الصبا] أى فلا يشترط اتحاد المالك له

قوله [إلا أن يوجد فى البلد إلا الذهب] أى وإلا فالعبرة به

قوله [بالطر لأقرب بلد] أى كما قال عبد الحق نقلا عن بعض

شيوخ صقلية وصوته اس مرروق

واعلم أنه يكفى فى التقويم واحد إن كان موحهاً من طرف القاصى لأنه

والمعتبر قيمة الشيء وقت إحراجه من الحرر لا قبله ولا بعده والعبرة بالتقويم
 شرعاً بأن تكون المفعة شرعية (وإن) كان المسروق محقراً

(كماء) أو حطب أو تن مما أصله مباح ، خلافاً لأنى حبيقة فى عدم
 القطع فى المباح الأصل المملوك بوصع اليد عليه وكذلك لو كان فاكهة رطبة
 خلافاً له رضى الله عن الجميع (أو حارح) يساوى ثلاثة دراهم (لتعليمه)
 الصيد ، لأنه مفعة شرعية ، ولم يه صلى الله عليه وسلم عن بيعه

(أو سسّع لحلده بعد دسّحه) أى لكون حلده يساوى بعد دسّحه
 ثلاثة دراهم ولا يراعى قيمة لحمه ، لأنه لو سرق لحمه وحده لا يقطع ولو ساوى
 بصاناً (أو حلّد ميتة) ولو غير مأكولة من سرقة بعد الدبع فيقطع (إن
 رادّه الدّنع) على قيمة أصله (بصاناً) كما لو كانت قيمته قبل الدبع
 درهمين على تقدير حوار بيعه وبعد الدبع خمسة ، فقطع سارقه لا أقل أو سرّقه
 قبل الدبع ولو على فرص أن قيمته نصاب

من باب الحر لا الشهادة ، فإن لم يكن المقوم موحهاً من طرف القاصى فلا بد
 من اثنين ويعمل شهادتهما وإن حولها بأن قال غيرهما لا يساويها كما هو مذهب
 المدونة ، ولا يقال مقتضى ذرء الخلد بالشهات عدم القطع إذا حولها لأن النص
 منقطع ولأن المشت مقدم على الباى

قوله [خلافاً له] . أى لأنى حبيقة وواقفه الشافعى فى الأول ، وواقفائى الثانى

قوله [أو حارح] أى من الطير

وقوله [لتعليمه الصيد] أى وإن كان لا يساويها بالطر للحمه
 وريشه . فإن لم يكن معلماً قطع سارقه إن ساوى لحمه فقط أو ريشه فقط ،
 أو لحمه وريشه معاً بصاناً وإلا فلا ومثل تعليم الحارح الصيد تعليم الطير حمل
 الكتب للبلدان كما أفاده (س)

قوله [لا يقطع ولو ساوى بصاناً] أى لما مر من الطر لكرهته أو من
 مراعاة القول بحرمته

قوله [من سرقة بعد الدبع فيقطع] أى لأنه يتمتع به شرعاً فى الياسات
 والماء ، وإن كان الدبع لا يظهر على المعتمد فيقطع المكلف وحده أى ولو كان

• (أَوْشَارَكُهُ) أى السارق المكلف (عَيْرٌ مُكَلَّفٌ) كصبي
ومجنون فيقطع المكلف وحده

(لا) إن شاركه (وَالِدٌ) لرب المال فلا قطع لدخوله مع دى شهة
قوية ولو الحد للأثم

• ثم شرع في محتررات ما قدمه زيادة في الإيضاح فقال

(فَلا قِطْعَ لَعَيْرٍ مُكَلَّفٍ) ، ادخل في العير مَنْ سَكَّرَ بِحَالٍ

(ولا) قطع (في) سرقة (أَقْلَ مِنْ بَصَابٍ) حين إحراجه من الحرر

(ولا) قطع في سرقة (عَيْرٍ مُحْتَرَمٍ كَحَدَثٍ) وحرير ولو لكافر

سَرَقَتُهُ مُسْلِمٌ أَوْ دُمِيَ نَعَمْ يَعْرَمُ قِيَمَتَهَا لِلدَّمِيِّ إِنْ أَتْلَعَهَا وَإِلَّا رَدَّ عَيْهَا لَا إِنْ كَانَتْ
لمسلم لو حوِّب لإراقتها عليه

(و) لا قطع في سرقة (آلَةٌ لَهْوٍ) كطُور (إِلَّا أَنْ تُسَاوِيَهُ)

أى الصاب (بعد) تقديره (كَسَرُهَا وَلَا) يقطع من سرق (كَلْبًا مُطْلَقًا)

ولو معلماً أو للحراسة ، لأنه بهى صلى الله عليه وسلم عن بيعه بحلاف غيره من
الخوارح المعلمة ، ولو كانت قيمة الكلب بصاباً

ذلك المحبون أو الصبي صاحب المال المسروق كما إذا كان تحت يد الولي لأن مصاحبة
الصبي والمحبون كالعدم

قوله [ولو الحد للأثم] قال ابن الخاحب وفي الحد قولان ، قال في

الوصيحي احتلف في الأحكام من قبل الأم والأب فقال ابن القاسم أحب إلى

أن لا يقطع لأنه أب لأنه ممن تعلط عليه الدية وقد ورد «ادعوا الحدود بالشبهات»

وقال أشهب يقطعون لأنه لاشبهة لهم في مال أولاد أولادهم ولا نفقة لهم عليهم ،

ولا حلاف في قطع باقي القرانات (اه) وقال (س) وقد تبين به أن الحلاف

في الحد مطلقاً لا في خصوص الحد للأثم

قوله [لا إن كانت لمسلم] أى فلا يعرم له شيئاً

وقوله [لو حوِّب لإراقتها عليه] علة للصبي

قوله [إلا أن تساويه] أى تلك الآلة كالحشوة وبحوها

قوله [بحلاف غيره من الخوارح المعلمة] أى فمراده بالخارج المتقدم

(كأُصْحِيَّةٌ دُبِحَتْ) وسرقت وهى تساوى نصاباً ، فلا يقطع سارقها لخروجها لله بالدبح وكذلك الهدى أما لو سرقت قبل الدبح لَقُطِعَ سارقها ولو نذرها ربها كما لو سرق قدر نصاب من لحمها أو حلدها الذى ملكه الفقير بصدقة أو هبة فيقطع

- * (ولا) قطع فى سرقة ما هو مستمر (فى مِلْكِهِ كَمَرْهُونٍ) أى كشيء يساوى نصاباً مرهوناً عند غيره (كان مَسْكُوكَةً) نحو إرث (قَسْلٍ إِحْرَاحِهِ) من الحررتم حرج به ، فلا قطع بحلاف لو ملكه بعد إحراحه فيقطع
- * (ولا إن قَوِيَّتِ الشَّهْنَةُ ، كَوَالِدٍ) سرق نصاباً من ملك ولده . فلا قطع بحلاف العكس (وَحَدَّ وَإِنْ لَأُتْمٌ) سرق من مال ولد ولده
- * (بحلاف بَيَّتَ المَالَ) سرق منه نصاباً فيقطع ، ومنه الشوك
- (والعِيْمَةُ) بعد حورها إن كثر الخيش ، كأقل واحد فوق حقه نصاباً

غير الكلب وهذا هو مذهب المدونة حلاقاً لأشبه القاتل بالقطع فى المأدون فى اتحاده

قوله [وكذلك الهدى] مثله المدنية وانظر لو سرق الهدى بعد التقليد أو الإشعار هل يقطع سارقه أم لا

قوله [ولو نذرها ربها] أى لأنها لا تتعين بالندر

قوله [كمرهون] مثله المستأحر وإما لم يقطع لأنه سارق للملكه ، وهذا فى سرقة الراهن أو المؤجر ، وأما سرقة المرتهن الرهن من الراهن قبل قصبه منه والمستأحر من المؤجر قبل قصبه فإنه يوجب القطع كذا فى حاشية الأصل

قوله [بحلاف لو ملكه بعد إحراحه فيقطع] أى لحق الله فى انتهاك الحرمة وإن كان لا صباه عليه فى المال ولا فرق بين كونه ملكه بإرث أو شراء أو هبة

قوله [كوالد] أى أماً أو أمّاً ، وإما لم يقطع لعوله فى الحدث «أنت ومالك لأبيك»

قوله [بحلاف بيت المال] أى مستظماً أو لا

قوله [إن كبر الخيش] إلح هذا المصطلح هو المعتمد كما لاس يونس

(و) بخلاف (مال الشركة إن حُجِبَ عنه) . بأن كان عبد أمين أو كان مفتاحه مع غيره (وسرقَ فوقَ حَقِّه) الذى يحصه من جميع المال إن كان مثلياً (بِصَانًا) كأن سرق من اثني عشر درهماً مشتركة بينهما تسعة ، فإن كان مقوماً ، فما سرق ، لا من جميع المال (ولا) قطع (إن احتلَّسَ) أى أحده محصورة صاحبه جهراً هارباً نه سواء حاء جهاراً أو سرّاً

* (أو كابر) أى ادعى أنه ملكه وأحده قهراً ، فإنه ليس سارق بل عاصب

حالفاً لما يقتضيه ظاهر كلام حليل من أن السارق من العيمة يقطع مطلقاً قوله [وبخلاف مال الشركة] إلح حاصله أنه لا بد أن يسرق فوق حقه بصاناً من جميع مال الشركة ما سرق وما لم يسرق . وإن كان مثلياً كما إذا كان حملة المال المشترك بينهما اثني عشر لكل منهما ستة وسرق منه تسعة دراهم . وأما إذا كان مقوماً كثياف يسرق منها ثوباً فالمعتبر أن يكون فيما سرق بصاب فوق حقه فى المسروق فقط كما إذا كادت الشركة فى ثياب حملتها تساوى اثني عشر فسرق منها ثوباً يساوى ستة فيقطع . لأن حقه فى نصفه فقد سرق فوق حقه فى ذلك المسروق بصاناً . والفرق بين المثلى والمقوم حيث اعرسوا فى المثلى كود الصاب المسروق فوق حقه فى جميع المال المشترك ما سرق وما لم يسرق ، واعتبروا فى المقوم فوق حقه فيما سرق فقط أن المقوم لما كان ليس له أحد حظه منه إلا برصا صاحبه لاختلاف الأعراس فيه كان ما سرقه بعضه حظه وبعضه حط صاحبه وما بقى كذلك . وأما المثلى فلما كان له أحد حظه منه وإن أذى صاحبه لعدم اختلاف الأعراس فيه عالمياً لم يتعين أن يكون ما أحده منه مشتركاً بينهما بل يقدر له بقدر نصيبه ولا يقطع إلا فى الصاب الرائد عن حديق نصيبه قوله [أى أحده محصورة صاحبه] إلى آخره حاصله أن المحلس هو الذى يحطف المال محصورة صاحبه فى عملته ويذهب بسرعة جهرة سواء كان مخيئه سرّاً أو جهراً كما قال الشارح

قوله [أى ادعى أنه ملكه] ليس هذا بلارم بل ولو اعترف بالعصب والمخاض أن المكابر هو الآخذ للمال من صاحبه بقوة من غير حرابة سواء

(أو هَرَبَ) بالمسروق (بعد أحده) أى القدرة عليه (فى الحرِّر)

ثم فسر الحرر بقوله

• (والحرِّرُ ما لا يُعَدُّ الوَاصِعُ فيه مُصَيِّعاً عُرْفاً) وهو يختلف باختلاف ما يجعل فيه كما يأتى والمدار على إحراج النصاب ، ولو فى حوفه إذا كان لا يفسد كما قال

(ولو انتلع فيه) أى فى الحرر (ما لا يفسدُ) بالانتلاع كجوهر قدَّر نصاب تم حرج فيقطع . بخلاف لو انتلع فيه نحو لحم وعصب يساوى نصاباً ، فلا قطع بل عليه النصاب كما لو أتلَف شيئاً فى الحرر بحرق أو كسر . (أو) كان السارق خارج الحرر و (أَسَارَ إلى حيوان بكعكَلَف فحرج) من حرر مثله فيقطع

(كَحَبَسَاء) الخيمة المصونة فى سمر أو حصر ، كان فيه أهله أم لا فإنه حرر لما فيه وحرر لنفسه أيضاً فإذا أحد شيئاً منها أو أحدها وكان

ادعى أنه ملكه أو اعترف بأنه عاصب

قوله [أى القدرة عليه فى الحرر] أى أنه بعد أن أمسك فى داخل الحرر بالمال وقدر عليه فيه هرب منهم بالمال المسروق ، لأنه صار هروبه على الوجه المذكور احتلاساً على ما لاس القاسم ومالك خلافاً لأصبع القائل بالقطع ساء على أنه سرقة وهناك قول ثالث لعص المتأخرين وهو أن السارق إن رأى رب المال حرج لىأنى له بالشهود فأحد المال وهرب كان محتلساً لا يقطع وإن هرب بالمال من غير أن يرى رب المال حرج لىأنى بالشهود فهو سارق يحب قطعه ابن عبد السلام وهذا هو التحقيق أفاده (س)

قوله [مألا يعد الواصع] إلح أى هو المكان الذى لو وضع فيه ذلك الشيء قصداً لا يقال إن صاحبه عرَّضه للصباغ فيقطع السارق المحرج له منه سواء كان صاحبه وضع ذلك الشيء قصداً أم لا كما أفاده (س)

قوله [والمدار على إحراج النصاب] أى وإن لم يحرج السارق من الحرر

قوله [فى الحرر] أى وأما لو أحرجه سالماً وتلف بعد الخروح فيقطع

قوله [كحباء] أدخلت الكاف كل محل اتحد مرلاً وترك به متاع

المأخوذ يساوى نصاباً فيقطع

(أو حائوت) فإذا سرق منه نصاباً فيقطع ، لأنه حرر لما فيه ، ما لم يكن عليه قيسارية تعلق كالشرب والحملون بمصر ، فلا قطع بالإخراج من الحائوت حتى يخرج من القيسارية (وفاًئهما) أى الحياء والحائوت فإنه حرر لما فيه (وكل موضع اتحد مترلاً) لشيء فإنه حرر لما فيه ولمسه ، كصندوق الصيرى من أخرج منه نصاباً فإنه يقطع

(وَمَحْمَل) فإنه حرر لما فيه ولمسه ، كان على طهر الدانة أم لا لكن التحقيق أنه إن لم يكن على طهرها فيطر لما فيه إن كان المحمل حرراً له - كمرشه - أو ليس حرراً كدراهم

(وطهر دانة) حرر لما عليه من سرح وجرح ودراهم كان رب الدانة حاصراً عندها أو عائناً ، إلا المحتلس والمكابر كما تقدم لكن التحقيق يشترط أن يكون معها حافظ .

(وحررين) لأنه حرر لما فيه من ررع وثمر ولو بعد عن اللد (وساحة

وده صاحبه لحاجة مثلاً قال (س) وهو مقيد عما إذا صر به محل لا بعد صار به فيه مصيغاً له

قوله [حتى يجرح من القيسارية] لعل هذا التقييد مقيس على الإخراج من المحل المحذور عليه إلى محل الإذن العام ، وما قاله الشارح مذكور في حاشية السيد اللمبى ونصه فرع في التوصيع عن ابن عبد البر أن السوق المحعول عليها قيسارية تعلق بأنواب ويحيط بها ما يجمع وذلك كالحملون والشرب والتريعة بمصر لا يقطع من سرق من حوائته إلا إذا أخرج حارج القيسارية لأنه حرر واحد لجميع ما فيه قال وهو فرع مهم

قوله [حرر لما عليه] أى وسواء كانت سائرة أو نارلة في ليل أو نهار ومحل القطع بسرقة ما على طهر الدانة إذا كانت الدانة محرر مثلها وإلا لم تكن حرراً لما عليها فقوله لكن التحقيق إلح المناسب أن يقول لكن بشرط أن تكون في حرر مثلها

قوله [وحررين] قال ابن القاسم وإذا جمع في الحررين الحب أو السر

دار) فإنه إن سرق منه عير الساكن فيها — ولو ملك ذات الدار وكان لا يدخل إلا بإذن — فيقطع ، كان المسروق شأنه الوضغ في الساحة كالأنقال ، أو لا كثوب . فإن كان ساكناً في الدار فيقطع إن سرق نحو الأنقال والدواب بنقله من محله نقلانيا ولو لم يحرقه لا يحوثوب ، فإن سرق من بيت في الدار فأحرقه لساحته فيقطع إن كان ساكناً اتفاقاً ، وعلى الراجح إن لم يكن من السكان

(وقسّر لكتس) شرعى كان القير قريباً من البلد أم لا ، كسحر لعريق (وسعية) سرق من كحسها نصائاً ولو لم يحرقه منها ، كان من الركاب أم لا ، محصورة ربه أم لا كمين عير الحن محصورة ربه مطلقاً ، كعير حصرتة ، وكان أحسباً أخرج منها ، لا إن كان من الركاب وسرق من عير نحو الحن مع عير ربه ولو أخرج منها (ومسجد) فإنه حرر (لنحو حصرة) وسطه ، حيث كانت

وعاب ربه وليس عليه ناب ولا علق ولا حائط قطع من سرق منه ، وفي حاشية السيد اليلدى سرقه العول من الساحل معطى محصير فيها القطع ليلاً أو بهاراً عاب عنه ربه أم لا كما في المدونة ، وقال محمد لا قطع تم قال راجع التوضيح قوله [وقر لكس] أى فهو حرر بالنسة للكس لا بالنسة للميت فلا يقطع سارق الميت نفسه بعير كس ، ومفهوم قوله شرعى أن عير المأدون فيه شرعاً لا يكون ما ذكر حرراً له من سرق من كس شخص ما راد على الشرعى لا يقع على المعتمد كما متبى عليه في المحمىع

قوله [كان القير قريباً من البلد أم لا] أى وسواء نقى الميت أم لا قوله [كسحر لعريق] أى إن نقى العريق في الكس فإن أزاله الحر منه فانظر هل يكون الحر حرراً له أم لا ؟ فقوله كسحر لعريق كلام محمل موهم خلاف المراد فالمناسب أن يقول كسحر لمن ربه مكسماً فالبحر حرر للكس كما قال غيره قال في الأصل واحترق بقوله ربه عن العريق فلا قطع لسارق ما عليه قوله [وسعية] إلح حاصله أن الصور ست عشرة صورة يؤحد تفصيلها من الشارح فيقطع في السرقة من الحن وما ألحق به في ثمان وهى أخرجها منها أم لا كان من الركاب أم لا محصورة ربه أم لا ، ويقطع في السرقة من عير

ترك فيه فإن كانت تعرض بهاراً فقط فترك ليلة فسرق منها فلا قطع ولا يشترط في قطع من سرق من المسجد أن يحرقه منه بل (ولو بإزالتها) عن محلها إزالته بنية وشغل لاطه وقناده وبناه وسقعه

(وحاشي) فإنه حرر (للأنفال) التي في ساحته كالحلج ، فيقطع ولو لم يحرقها بل نقلها إن كانت تناع بما هيها وكان من السكان ، وإلا فلا بد من الإحراق ومفهوم « الأنفال » ، أن تحو الثوب في ساحة الحان لا يقطع محرقه أما من بيت في الحان أخرج ما فيه للحوش فيقطع ، كان من السكان أم لا (وقطار) بكسر القاف وتحفيف الطاء المهمله آخره راء مهمله وهو المربوط من نحو إبل بعصه بعص . فإذا حل حيواناً وبأنه قطع وشروط الإبانة به في الرادعي والأهمات فيعتبر كما نقله أبو الحسن وغير المربوطة كالسائرة إلى المرعى كذلك متى أنان شيئاً منها قطع حيث كانت قيمته بصاناً

الحق في حمس وهي إن كان محصرة به أخرجها منها أم لا أحسباً أو من ركانها ، والحامسة أحصى أخرجها منها بعير حصرة به ونقى ثلاث لا قطع فيها ، وهي ما إذا كان بعير حصرة به وكان من ركانها أخرجها أم لا أو أحسباً ولم يحرقه منها

قوله [فلا قطع] أي على سارقها وإن كان على المسجد علق لأنه لم يمكن لأهلها كما أنه لا قطع على من سرق متاعاً سبه به بالمسجد ومن سرق شيئاً من داخل الكعبة فإن كان في وقت أدل له بالدخول فيه لم يقطع وإلا قطع إن أخرجها لحل الطواف ، وما فيه القطع حليها وما علق بالمقام ونحو الرصاص المسمر في الأساطين أفاده في حاشية الأصل نقلاً عن (ح)

قوله [بما فيها] صوابه أن يقول إن كانت تناع فيه أي في الحان قوله [لا يقطع محرقه] أي لأن الساحة ليست حرراً له كان السارق أحسباً أو ساكناً

قوله [في الرادعي] أي وهو محصر المدونة وقوله [والأهمات] أي الواضحة والموارة والعنبة فيكون في الأهمات الأربع قوله [كالسائرة إلى المرعى] أي وذلك كالإبل والعم التي تسير مع

كما قال

(ويحوه) أى القطار (ومَطْمَسَر) . محل يجعل فى الأرض يحرن فيه من سرق منه ما العادة أن يحرن فيه كالطعام ، فإنه يقطع حيث (قَسُرَتْ) من المساكن بحيث يكون تحت نظر ربه وإلا فلا

(ومَوْقِف دابة البيع) فإنه حرر لها يقطع من أنابها منه (أو) وقفت (لغيره) برقاق اعتيدت فيه ليلاً أو بهاراً كانت مع صاحبها أم لا

(وما حُجِرَ فيه) أى والمكان الذى ححر فيه (أحدُ الروحانيين عن الآخر) فإنه حرر لما فيه إذا سرق أحد الروحين منه نصاباً يقطع ، لا إن سرق أحدهما متاع الآخر من مكان غير محصور عنه فلا قطع ، لأنه حائن لا سارق

بعضها من غير ربط ولا مفهوم للمرمى ، بل السائرة المصممة لبعضها فى أى مقصد كذلك

قوله [حيث قرب من المساكن] إلح لعل الفرق بين المطمر والحريين حيث اشترط فى المطمر القرب دون الحريين أن الحريين مكشوف فهو أقوى فى الحرية ولو بعد والفرق بين المطمر والقمر حيث جعل القمر حرراً مطلقاً أن القمر تأنف القموس فى الغالب عن سرقة ما فيه ، بخلاف المطمر لأنه مأكول وحينئذ فلا يكون فى البعد حرر لعظم التماث القموس إليه أفاده محشى الأصل

قوله [البيع] أى بالسوق أو غيره كانت مربوطة أم لا كان معها رهبا أم لا قوله [اعتيدت] أى فصار بالاعتباد حرراً لها ، وأما أحده من موقف عبر معتاد فلا قطع فيه ما لم يكن معها حارس

قوله [إذا سرق أحد الروحين منه نصاباً يقطع] أى فيقطع كل سرقة من مال الآخر وحكم أمة الروحة فى السرقة من مال الروح كالروحه وحكم عبد الروح إذا سرق من مال الروحة كالروح ، وسواء كان ذلك المكان الذى ححر عن الآخر خارجاً عن مسكنهما أو داخلها فيه بلا خلاف فى الأول ، وعلى مالان القاسم فى الثانى خلافاً لما فى الموارية اللحى ، وعدم القطع أحسن إن كان القصد من العلق الحفظ من الأحمى وإن كان لحفظ كل من الآخر قطع أفاده (س)

وليس المنعُ بالكلام حَصْرًا بل بَعْلَقٌ^(١)

(ككل شيء سَحْصَرَةً حَاطِطُهُ) بأن عافله وسرق بصاناً ، كان في فلاة أو غيرها ، كان حافطه دائماً أم لا وليس المراد أنه أحده وهو ناظر له ، لأنه يكون إما محتلساً أو عاصماً فلا يقطع

(وَحَمَامٌ) تشديد الميم يقطع من أخرج منه بصاناً من ثياب الداخلين أو مما فيه (إن دَحَلْ للسرقة) بأن اعترف بأنه دخل لها (أو نَقَبْ) وأحد منه لا مجرد النقب (أو تَسَوَّر) من مصطحه مثلاً ، وأحد ما قيمته بصاناً وليس في جميع ما تقدم حارس

(أو محارس لم يَأْدُلْ له) أى للآحد (في تَقْلِيلِ) ثيابه ، فإن أدن فأحد ثياب غيره فلا قطع ، ولو أقر بأنه دخل للسرقة لأنه حائن . ومثل الإذن العرف كما في مصر ، فإن الناس يلبسون ثيابهم بدون إذن من الحارس ، وحيث دخل الحمام

قوله [محصرة حافطه] أى الحلى إن المير لا كان ميتاً أو محبواً أو غير ميم ، ويشير لما ذكر قول المصنف محصرة حافطه لأن المحصرة والحفظ تقتضى الشعور ولو حكماً كالنائم لسرعة انتباهه ، وذكر ابن عاتر أن هذا محله إذا لم يكن الحافط له في حرر وإلا فلا يقطع السارق إلا بعد حروجه به من الحرر ، فحرر الإحصار إما يعتبر عند فقد حرر الأمكة كذا في (س) ، ويستثنى من القطع في الأحد محصرة حافط المواشي إذا كانت في المرعى ، فإنه لا قطع على من سرق منها في حصرة حافطها كما هو ظاهر الرسالة والوادرسى أن ذلك قوله [إن دخل للسرقة] أى من الباب بدليل قوله بأن اعترف إلح قوله [وأحد منه] أى أخرج منه أى أخرج المسروق من النقب ، وقوله [لا مجرد النقب] أى لا يقطع بمجرد ولا ينقل المسروق من غير إحراح

قوله [وليس في جميع ما تقدم حارس] أى في الصور الثلاث

قوله [أو محارس لم يَأْدُلْ له] أى في الصور الثلاث أيضاً

قوله [فإن الناس يلبسون ثيابهم] أى فحريان العرف بذلك مرل

(١) لا يكتفى أن يحصرها بالنسيه بالكلام (شعها) بعدم الدخول بل يجب أن يسمع عليه علماً

أى فعلاً

من ناله ولسن ثياب غيره فاطلع عليه فقال إن أحدى فيها لطى أنها ثيابى ، فإنه يصدق ، كما أشار له بقوله
 • (وصدقَ مُدَّعَى الخطأ) ومحل تصديقه (إنْ أَشْسَهَ) ملبوسه ، وإلا فلا يصدق ويترتب عليه الحكم
 ١ (لا) يقطع (إنْ أَحَدَ دَانَةَ) أوقفها ربها (باب مسح) بدون حافظ (أو) أوقفها (بسوق) لغير بيع بدون حافظ ، لأنه غير معتاد وفى شارح المؤلف وكذا إن أحد دانة عمرى
 (أو) أحد (ثوباً) مستوراً على حائط الدار (سَعَصُه بالطريق) وبعضه داخل الدار فلا يقطع أحده من خارج الدار تعليماً لما ليس فى الحرر ، فإن حله من داخلها فيقطع
 (ولا إنْ أَدَسَ له فى دحوله) كصيف دخل بإذن رب الدار ، أو مرسل للحاجة ، فأحد نصاً فلا قطع ، لأنه حائز لا سارق ولو أحد من بيت فيها محور عليه
 (أو بَقَمَكَه) أى النصاب (ولم يُحَرِّحْهُ) عن حرره

مرلة الإذن

قوله [ويترتب عليه الحكم] أى فإن كان حائزاً لا قطع وإن حرق بها وكان سارقاً واستوفى شروطها قطع فإن قلت ما الفرق بين المواضع المأدون فيها لكل أحد حيث بعوا القطع مطلقاً ، وبين الحمام حيث قالوا إذا دخل للسرقة قطع ؟ قلت أحاب أبو الحسن عن عياض بأنه فى الحمام حيث اعترف بأن دحوله للسرقة لا غير فقد اعترف بأنه لا إذن له فى ذلك أفاده (س) قلت وهذا الجواب لا يدفع الإشكال

قوله [لا يقطع إن أحد دانة] إلح مقتضى ما تقدم تقييد عدم القطع بما إذا لم يصير معتاداً لها

قوله [وكذا إن أحد دانة عمرى] أى فلا قطع عليه ولو محصورة راعيها أو مالكيها كما مر ، واحترر بقوله عمرى عما إذا أحدها من المراح فإنه يقطع ولو لم يكن معها أحد

(أو) أحد (مّا على صبي) غير مبر من حلى وثياب (أو معه) في حيه مثلاً (بلا حافظ) مع الصبي ، وليس الصبي بدار أهله ، لأن غير المبر ليس حرّاً لما عليه ، ومثل الصبي . المحمود

• (ولا) قطع (على داخل) في حرر (تأول) الصاب (مه) أى من الداخل (الخارج) بأن مد الخارج يده لداخل الحر وأحده من يد الداخل فيه ، فيقطع الخارج فقط ، ولو مد الداخل يده بالشئ إلى خارج الحر وتأوله غيره من خارج فاقطع على الداخل فقط (وإن التقيت) أى الداخل في الحر والخارج عه بأيديهما (وسطّ السقب) أى في أناته . فأخرج الخارج الشئ مماولة الداخل (أورنطه) الداخل محل ونحوه (فحدته) الخارج عن الحر (قطباً) معاً في المسألتين ومن جعل على طهر غيره في الحر شيئاً ، فخرج به — ولولا الخاعل ما قدر على حمله — فيقطعان فإن كان يقدر

قوله [ومثل الصبي المحمود] أى وكذا السكران لحلال ، وأما السكران خرام فهو مرل مرلة العاقل لملكه

قوله [فيقطع الخارج فقط] أى لأنه هو الذى أحرجه من حرره

قوله [فالقطع على الداخل فقط] أى لأنه الذى أحرجه من حرره

قوله [قطباً معاً في المسألتين] أى مسألة الالتقاء وسط السقب ومسألة

ربط الداخل مع حذب الخارج ، وإنما قطعاً معاً لاشتراكهما في الإخراج من الحر وانعرق بين ما هنا وبين قوله ولا على داخل تأول منه الخارج إن فعل الزايف مصاحب لفعل الحاد حال الخروح من الحر ولا كذلك فعل الماويل أفاده (ع)

• تسميه إذا نب الحر ولم يجرح الصاب مه فلا يقطع فإن أحرجه غيره فلا قطع أيضاً لذلك الغير لأن النب بصر المال في غير حرر وهذا إذا لم ينفق على أن أحدهما ينقب والآخر يجرجه من الحر وإلا قطع المخرج فقط معاملة له بقبص مقصوده حمطاً لال الناس ، فلا يقال إن الماكان صار غير حرر بسبب النقب وقيل يقطعان معاً عند الاتفاق وعليه ان شاس أفاده (س)

دوبه قطع الحارح فقط

- (ولا) قطع (على مَسْ سَرَقَ مِسْ) بيوت (دى الإذن العام)
لجميع الناس ، كبيت الحاكم والعالم والكريم الذى يدخله الناس بدون إذن ،
وأحرقه من الباب ، فلا قطع لأنه حائز
- (إلا) إذا سرق (مما حُجِرَ منه) كحاصل أو حايوت داخل البيت
العام (ولمحرقه) أى عن محل دى الإذن العام ، بأن يحرقه من باب
الدار فيقطع ، فإن أحرقه للحوش فلا قطع
- (ولا) قطع (فى سَرَقَةِ ثَمَرٍ) متلثة من محل أو غيره مُعَلَّتْ حِلْقَةً
بأصله (إلا أن يكون) فى ستان ملتساً (بعَلَّتْ) بفتح اللام وسكونها
(فتقولان) فى عدم قطع سارق الثمر وهو المصوص وقطعه ، وقولنا « فى
ستان » احترازاً عن محل فى دار فيقطع سارق ثمره اتفاقاً لأنه فى حره
وقولنا « معلق حائط » احترازاً عما لو قطع وعلق على الشجر ، فلا قطع ولو علق
فلو قطع الثمر وجعل فى محل الستان اعتيد وضعه فيه قبل نقله للحريين فسرق
منه نصاب . فثالث الأقوال يقطع إن جمع بعصه على بعض ، لا إن كان
مفرقاً وقيل يقطع مطلقاً ، وقيل لا مطلقاً
- (وَتَسْتُ السَّرَقَةِ) بـسَيِّمَةٍ (عدلين
• (أو بإقرار) من السارق (طوعاً)

- قوله [فلا قطع لأنه حائز] طاهره ولو حرت العادة بوضع ذلك المسروق
فى محل العام فهو مخالف للحال المعد للأثقال
- قوله [فإن أحرقه للحوش فلا قطع] طاهره كان من السكان أم
لا فقد حلف الحال فى تمصيله والحق أنه مثله
- قوله [وهو المصوص] أى أن القول بعدم القطع مصوص والقول
بالتضع غير مصوص . بل هو محرج للحمى على السرقه من الشجره التى فى الدار
- قوله [وعلق على الشجر] أى والحال أنه بالستان ، وأما فى الدار فيقطع
- قوله [فثالث الأقوال] إلح هذا الاختلاف محله إذا لم يكن حارس
وإلا فلا خلاف فى قطع سارقه

(ولإلا) بأن أكره على الإقرار ، ولو نضب - وأما الإقدام على السرقة فلا يحور ولو بالقتل على الراحح - (فلا) قطع ولا يلزمه شيء ،
 (ولو أخرج السرقة) أى الشيء المسروق لاحتمال وصول المسروق إليه من غيره (أو) أخرج (القتيل) المتهم فى قتله فلا يقطع ولا يقتل ، إلا إذا أقر بعد الإكراه أمماً
 (إلا إذا التهمة) فيؤخذ بإقراره حالة الإكراه عند سحون على المعتمد ،
 وبه الحكم إن ثبت أنه متهم عند حاكم ولكن المشهور قول ابن القاسم :
 ولا يلزم المكره شيء ولو متهماً ، وهو الموافق لقواعد الشرح
 (و) إذا أقر طائئاً ورجع عن إقراره (قتل رحوه) فلا يقطع
 وإن لزمه المال حيث عيه وعين صاحبه ، نحو سرقت دابة ريد ، بخلاف
 سرقت أو سرقت دابة

قوله [ولإلا بأن أكره] اعلم أن القطع يسقط بالإكراه مطلقاً ولو كان
 نضب أو سحر ، لأنه شهية تدرأ الحد
 قوله [فلا يحور ولو بالقتل] إلح أى كما صرح به ابن رشد وحكى
 عليه الإجماع ، ونقل ذلك (ح) فى باب الطلاق خلافاً لما ذكره (عب)
 هما من حوار القدم عليها نحو القل كذا فى (بر) والمناسبت تأخير هذه
 الجملة بعد جواب الشط
 قوله [و- م- ب- ب- إلح] أى به القضاء كما فى معين الحكماء
 وبس التحفة لاس عاصم ونسبه فيها لما لك حيث قال
 وإن يكن مطالباً من يتهم فمالك بالسحر والنضب حكم
 وحكموا بصحة الإقرار من داعر يحسن لاختيار
 والداعر بالدال المعجمة الخائف وبالمهملة المسند ، وبالراى الترس واعتمد
 (عب) ما لسحون وما فى المدة على غير المتهم على أنه وقع فيها محلاً
 أحدهما صريح فى عدم العمل بإقرار المكره ، تأنيهما حلف المتهم وتهديده
 وسحنه ، وبهذا علم أن ما لسحون موافق للمدونة على أحد التأويلين
 قوله [بخلاف سرقت] إلح أى فلا قطع ولا عزم حيث رجح

(ولو) كان رجوعه (بلا شُبهة) كقوله كدبت في إقرارى ، فأولى لشبهة كقوله أحدثت مالى المراهون حفية وسميته سرقة

• (كران) أقر بأنه رنى

(وشارب) أقر بأنه شرب حمراً

(ومحارب) أقر بأنه قاطع الطريق ، تم رجوعوا عن إزارهم فيقبل

(إلا في المال) فلا يقبل رجوعه بل يعرم

• (وإن شهد) على السارق - حرّاً أو عبداً - بالسرقه (رجل) واحد (أو) شهد (امراتان ، وحلّفت المدعى مع الرجل أو مع المرأتين (أوهُمَا) أو شهد رجل وامرأتان ولا يحتاج ليمين المدعى (فالعُرم) للمسروق (بلا قَطْع) في الفروع الثلاثة (كأن ردّ المتهم اليمين) حيث حقق المدعى الدعوى فلما ردها على المدعى (وحلّفتها الطالب) فالعرم على المدعى عليه بدون قطع ، ولو لم يحقق الطالب الدعوى بل انهم المدعى عليه فمحرد نكوله نعرم بدون حلف الطالب ولا قطع أيضاً

وإن أقر سيد على عبده سرقة تنى من شخص فالعرم للمال يلزم السيد للمقرله بدون يمين من المقرله

(وإن أقرّ رقيق) سرقة نصاب (فالعكس) أى القطع بدون عرم ،

قوله [ولو كان رجوعه بلا شبهة] أى كما في المدونة

قوله [إلا في المال] أشار بهذا إلى أن رجوع السارق وقاطع الطريق إنما يقبل بالنسبة لحق الله فينتهى الحلد عنه الذى هو حق له لا بالنسبة لعرم المال الذى هو حق لادعى

قوله [بلا قطع في الفروع الثلاثة] أى لأن القطع لا يثبت إلا بشهادة عدلين من الدكور

قوله [كأن رد المتهم اليدين] تنسبه في الفروع الثلاثة قبله

قوله [ولا قطع أيضاً] هذا فرع خامس

قوله [فالعرم للمال يلزم السيد] أى ولا قطع للعبد وهو فرع سادس :

قوله [أى القطع بدون عرم] أى للعبد

لأن إقراره لا يعيد بالطر للمال . لأن العزم في الحقيقة على سيده

● (وَوَحَسَ) على السارق (العزم) للمسروق فيرده بعينه إن بقى أوقية المقوم ومثل المثلث إن فات (إن لم يُقَطَّعْ) لما منع كسقوط العصو بعد السرقة ، أو لعدم كمال نصاب في الشهود أو المسروق (مُطْلَقًا) سواء أعسر أو أيسر بقى المسروق أو تلف ، ويخاصص ربه عزماء السارق إن كان عليه دين ولم يف ما عنده بالديون

(أو قُطِعَ) لأجل السرقة المستكملة للشروط (وَأَيْسَرَ) أى أسمر يساره (إليه) أى إلى وقت القطع (مِنْ يَوْمِ الْأَحْدِ) لأن اليسار المتصل كالمال القائم بعينه ، فلم يجتمع عليه عقوبتان بل القطع فقط ، فلو أعسر في أى وقت بين الأحد والقطع سقط العزم ولو أيسر بعد لوقت القطع ● (وَسَقَطَ الْحَدُّ) أى القطع (إِنْ سَقَطَ الْعَصُو) الذى يجب قطعه (بَعْدَهَا) أى بعد السرقة سواء كان سقوطه بعد السرقة سبباً أو نقصاصاً أو بحدية أحسب ولا يلزم الأحمى الذى قطع عصو السارق بعد السرقة إلا

وقوله [لأن إقراره لا يعيد] تعليل لعدم العزم
قوله [فيرده بعينه إن بقى] أى إحداعاً وليس للسارق أن يتمسك به ويدفع له غيره

قوله [أو قيمة المقوم] مثله المثل المحمول القدر أو المعدوم المثل
قوله [كسقوط العصو بعد السرقة] سأتى مفهومه ودخل تحت الكاف سقوطه نقصاصاً أو حاية عمداً أو خطأ

قوله [أو لعدم كمال المصاب في الشهود] أى بأن كانا عبر عدلين من الدكور
وقوله [أو المسروق] أى بأن كان دون نصاب
قوله [أو قطع] إلح أى والموصوع أن عن المسروق ذهبت وإلا فيؤخذ مطلقاً أعسر أو أيسر

قوله [فلم يجتمع عليه عقوبتان] أى وهذا القطع واتناع دمه

قوله [أو بحاية أحسب] أى عمداً أو خطأ

قوله [ولا يلزم الأحمى] إلح إما أدب لا فسانه على الإمام

الأدب حيث تعمد فلا يقتصر منه واحترر بقوله « بعدها » عما لو سقط العصور بشيء وما ذكر قبل السرقة فلا يسقط القطع ، بل يتقل للعصور بل في الحقيقة لا انتقال إدا الباقي هو المطلوب قطعه

• (لا) يسقط الحد (بتوبة) أى ندم وعزم على عدم العود

(و) لا يسقط (بعد آلة) أى صيرورة السارق عدلا .

(ولو طال الرمس) أى رمس التوبة والعدالة بعد السرقة ومحل عدم سقوط

القطع إدا بلغ الإمام بدليل قوله صلى الله عليه وسلم « هلا كان قبل أن تأتيا »^(١) أما إدا لم يبلغ الإمام فيسقط بحو شفاعه أو همة الشيء للسارق ، لأنه تحور الشفاعه للسارق قبل بلوغ الإمام حيث لم يعرف بالفساد وإلا فلا تحور الشفاعه فيه

• (وتدا حكت الحدود) إدا أقيم واحد سقط الآخر ولولم يقصد إلا الأول أو لم نشت إلا بعد الفراغ من الأول أو قال هو لهذا دون هذا وأما لو صرب مما ينسب الحدود منه حد فلا يصح صرعه لحد بعد

قوله [حكت تعمد] قد في الأدب وأما الخطأ فلا شيء فيه لأنها لما

حانت هات

وقوله [فلا يتنص منه] الأولى إسقاطه لعله مما قبله

قوله [ولا يسقط بعدالة] هذا أحص من التوبة لأنه يلزم من توبه

العدالة ثبوتها ولا عكس

قوله [أو قال] إلح أى الحاكم

قوله [فلا يصح صرعه لحد بعد] أى بعد مضي الصرب لأن شرط البية

(١) روى في الموطأ عن مالك بن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان ، أن صفوان

بن أبيه من له منه ن لم يهاجره قال تقدم صفوان بن أمه المدينه فقام في المسجد وتوسد رداءه فهاه سارق فاحد رداءه ، فاح صفوان السارق فهاه به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بن يقطع يده فقال له صفوان انى لم أرد هذا يا رسول الله ، هو عليه صلته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هلا قبل أن ناسى به ؟

وروى ايضا عن مالك بن ربيعة بن أبى عبد الرحمن أن الربيع بن العوام لى رجلا أحد سارقاً وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان فسمع له الربيع ليرسله ، فقال لاجى أبلغ به السلطان ، فقال ربيع إدا نلعب به لسلطان فلما الله السامع والمسمع

وفى اسمه كثير من الاحادith عن عموه صلى الله عليه وسلم عن الحدود

(إن اتحدت) قدراً (كحد شرب وقذف) . لأن كلاً ثمانون جلدة ،
وكما لو حى شخص على آخر فقطع يمينه ثم سرق الخاني أو عكسه فيكفى

(وإن دَرَحَتْ) الحدود (في القتل) كردة وقصاص وحرابة
(إلا حدّ الفرية) أى القذف فلا بد منه ، ثم يقتل

مقارنتها للمسوى ولو كان موجب الحد الذى يصرف له ثانياً من قبل
قوله [إن اتحدت قدراً] مفهومه لو اختلف قدرهما كحد زنا بكر
وشرب فلا يعنى أحدهما عن الآخر وهو كذلك كما فى المجموع
قوله [وإن دَرَحَتْ الحدود فى القتل] هذا كقول المدونة وكل حق لله
أو قصاص اجتماع مع القتل فالقتل يأتى على ذلك كله إلا حد القذف (اهـ)

ذكر فيه الحرابة وما يتعلق بها من الأحكام

وعرّف المحارب المشتق من الحرابة ، فيعلم منه تعريفها ، لأنه إذا كان المحارب قاطع الطريق إلح كانت الحرابة قطع الطريق إلح (المُحَارَبُ) الذى يترتب عليه أحكام الحرابة (قَتَاطِعُ الطَّرِيقِ) أى محيّمها (لمنع سُلُوكِ) أى مرور فيها ، ولو لم يقصد أحد مال المارين ، كانت الطريق فى فلاة أو عمران كما يأتى فى الأربعة (أو أحد) نالمد اسم فاعل معطوف على « قاطع »

(مال مُحْتَرَم) من مسلم أودى أو معاهد، ولو لم يلع نصاباً، والصبغ أخرى (على وَحْنِهِ) أى حال (يتعدّرُ معه) أى مع حاله (العَوْتُ) أى الإعاقة والإعاقة والتحليص منه ، فشمّل حابرة الظلمة الذين يسلبون أموال الناس

أى حلها صمماً وإما أتى بها بعد السرقة لاشتراكها معها فى بعض حدودها الذى هو القطع فى الحملة

قوله [من الأحكام] أى من المسائل المتعلقة بها

قوله [فيعلم منه تعريفها] أى صمماً لأن الحرابة حرة من مفهوم المحارب والكل يصمّن الحرة

قوله [لمنع سلوك] حرح قطعها لطلب إمارة أو عداوة بيه وبين جماعة

قوله [ولو لم يقصد أحد مال المارين] أى بل قصد مجرد منع الانتفاع

بالمرور فيها

قوله [والصبغ أخرى] أى من المال كما للقرطى وابن العرى ، فمن

حرح لإحافة السيل قصداً لهتك الحرّيم فهو محارب كما هو الآن عندنا بمصر

قوله [فشمّل حابرة الظلمة] قال فى الأصل وحابرة أمراء مصر ونحوها

ولا يعيد فيهم الاستعانة بعلماء وغيرهم

(أو مذهب عقل) عطف على « قاطع »

• ولا يشترط تعدد المحارب بل يعد محارباً

(ولو انصرف بلد) وقصد أدية بعض الناس ، فلا يشترط قصد عموم الناس

فيه مآلعتان

(كسقي نَحْوَ سَيِّكَرَانَ) سين مهملة مع فتح الكاف أو معجمة مع

صم الكاف نت معلوم ، وأدحِلَ « محو » السح ، وهو أشد من السيكران ،

والدانورة أشد الجميع (لذلك) أى لأجل أحد المال

(ومُحَادَعِ مُسَيِّرٍ لِأَحَدٍ مَامَعِهِ) فإنه محارب ، وسواء كان المميز

صغيراً أو بالغاً ، حده وأدخله موضعاً وأحد ماله ولو لم يقتله ونقوله « ممير »

حرحت السرقة بتعد عوث

(وداحِل رُقَاتَا) أى وكذا حل فهو عطف على « مسقى »

يسلون أموال المسلمين ويمعوبهم أرراقهم ويعيرون على بلادهم ولا تتيسر استعانة

مهم بعلماء ولا يعيرون (اه) أى فهم محاربون لا أعصاب

قوله [عطف على قاطع] أى فهو محارب وإن لم يحصل منه قطع طريق

قوله [فيه مآلعتان] أى مآلعة على كونه لا يشترط تعدد القاطع

ومآلعة على كونه لا يشترط قطعه الطريق عن الناس عموماً ، بل يكفي

ولو كان قاصداً أناساً مخصوصين وكلام الشارح لا يحس إلا لو راد قبل قوله

بل يعد محارباً إلح ولا يشترط قصد عموم الناس

قوله [نت معلوم] أى وهو المسمى بالحشيشة وله حب تأكله الناس

ولا يعيب العقل يسى بالشرائق

قوله [السح] بفتح الباء الموحدة وسكون الون نت معروف

قوله [فإنه محارب] أى حيث كان يعذر معه العوث

قوله [حرحت السرقة] أى فأحد الصبي العر المميز أو أحد ما عليه سرقة

قوله [تعد عوث] مرتبط بقوله أو مذهب عقل وما بعد

قوله [فهو عطف على مسقى] المناسب عطف محادع وما بعده

(أو دار ليلاً أو بهاراً لأحد مال يقتال) على وجه يتعدى معه العوثة
 أى الإعاقة والإعاقة فقاتل حتى أحده ، أما لو أحده قبل العلم به ، ثم بعد
 علمه به قاتل ليحوى بعد أحده ، فإذا قُدر عليه فليس محارباً ، بل سارقاً إن اطلع
 عليه خارج الحور ، أما فيه فليس سارقاً
 • (فَيُقَاتِلُ) المحارب حواراً ويدب أن يكون قتاله (بعدَ التماسِ شدةٍ) ،
 بأن يقول له ثلاث مرات نأشدتك الله إلا ما حليت سبيلي

ومحل بدب الماشدة

(إن أمكنَ) بأن لم يعاقل المحارب بالمال ، وإلا فيعاقل بالقتال بالسيف
 ومحور وتمرة القتال كما قال

(فَيُقَاتِلُ) المحارب

(وَتَعَيَّسَ قَتْلُهُ) أى المحارب (إن قَتَلَ) سواء كان المقتول
 مكافئاً كسليم حرّ بل (ولو كافراً ورقيقاً) قتله مسلم حر ، أو أعان على قتله
 ولو حاهه . فيقتل للحراة بلا صلب أو مع صلب ولا يحور قطعه ولا نفيه وليس
 لولى الدم عمو عنه قبل محيئه تائماً فإن حاه تائماً فللولى العمو لأن قتله حينئذ
 قصاص لا يسقط بمحيئه تائماً بل وعمو الولى عنه

على قوله أو مذهب عقل لأنه ليس من أمتلة مذهب العقل

قوله [بل سارقاً إن اطلع عليه] إلح أى فيحرق عليه حكم السرقة

قوله [أما فيه فليس سارقاً] أى بل هو محتلس

قواه [فقاتل المحارب حواراً] محل كون المقاتلة حائرة إذا لم يكن دافعاً

عن نفسه اقل أو الحرح أو عن أهله انصل أو الحرح أو العاحشة وإلا كانت واحدة

قوله [إلا ما حليت سبيلي] مامصدرية والاستثناء من محذوف ، أى

نأشدناك بالله ألا تدب سبيلاً إلا بحلية سبيلي

قوله [وتعين قتله] إلح أى ما لم تكن المصلحة في إنقاذه دأ يحتوى

بقوله فساد أعظم من قبيله المتمرقين مثلاً بل يطلق ارتكائاً لأحرف الضررين كما

أفنى ه التسيى وأبو مهدي واس ناحى كدا في (ع)

قواه [ولو حاهه] أى وإن لم يأمر بقتله ولا بسب فيه وذلك كما لو

كما أشار إلى ذلك بقوله

• (إلا أن يحىء تائباً فالقصاص)

• (وإلا) يقتل المحارب أحداً وقدّر عليه فيخير الإمام في أمور أربعة ويدب له العمل بالمصلحة كما قال (والإمام قَتَلَهُ) بدون صلب

• (وله صَلَبُهُ) على نحو حدع غير مكس (فَقَتَلَهُ) مصلوباً فالصلب من صفات القتل ، فالنوع الثاني الصلب والقتل وهو مصلوب ثم إذا حيف تعيره بعد القتل والصلب أدل وصلى عليه غير فاصل

• (وقَطْعُ يَمِينِهِ) أى ولالإمام قطع يمينه أى المحارب من الكوع

(و) قطع (رِجْلَيْهِ الْيُسْرَى) من مفصل الكعب ، وهذا هو الحد الثالث

المحارب شخص لقاطع طريق وقتل ذلك الشخص أحداً فيقتل

قوله [فالقصاص] أى فيقتل إن قتل مكافئاً ولم يعف ولى المكافئ

• تسيه . قال في عاية الأمانى لو قتل المحارب أحداً ورثته فقبل يرثه وقبل لا ، واستظهر (ع) الأول وقاسه على ما تقدم في الناعية من قول حاييل ، وكره للرحل قتل أبيه ووارثه

قوله [في أمور أربعة] حاصله أن الحدود الأربعة واحدة لا يحرر الإمام عنها بحيرة لا يتعين واحد منها إلا أنه يدب للإمام أن يطهر ما هو الأصلح واللائق بحال ذلك المحارب ، فإن طهر له ما هو اللائق بدب له فعله وإن حالف وفعل غير ما طهر له أصاحيته أحرأ مع الكراهة

قوله [الصلب والقتل] أى لقوله تعالى (إِنَّمَا حَرَّمَ الدِّينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا) (١) معناه يعبر صلب وقوله (أَوْ يُصَلَّبُوا) معناه « ثم يقتلوا » فهو معنى قول الشارح التاني الصلب إلح وليست الآية على ظاهرها من أن أحد الأربعة الصلب فقط كما علمت

قوله [والقتل وهو مصلوب] أى يقل على هذه الحالة ولا يرل تم يقتل

قوله [أدل] إلح أى وحوماً لوحوب دونه والصلاة عليه وصلاة غير

الفاصل عليه مدونة في كل من قتل في حد من حدود الله

ويقطعهما ولاء ولو حيف عليه الموت فإن كان مقطوع اليد اليمى أو أش
 قطعت يده اليسرى ورحله اليمى ، وإن كان مقطوع الرجل اليسرى فيده
 اليسرى ورحله اليمى ، فإن لم يكن له إلا يد أو رجل قطعت ، فإن كان له
 يداً فقط أو رجلان فقط قطعت اليد اليمى فقط أو الرجل اليسرى فقط
 • وأشار إلى الحد الرابع بقوله

(وبنى الذكر الحر كما بنى فى والرنا) . إلى مثل فذك وجير ويحس
 للأقصى من السة وظهور التونة

(وصرب) قبل المى (احتهاداً) بحسب ما يراه الحاكم
 وهذه الحدود الأربع يحير فيها الإمام وليس الكلام لمن قطعت يده مثلاً ،
 لأن ما يفعله الإمام بالمحارب ليس لخصوص هذا الشخص المصاب بل لأجل الحرارة
 والتجوير بين الأربع فى حق المحارب الذكر ، أما المرأة فلا تصل ولا تنمى

قوله [ولو حيف عليه الموت] أى لأنه أحد حدوده
 قوله [قطعت يده اليسرى] إلح إما فعل ذلك ليكون القطع من
 خلاف لمطابقة الآية

قوله [قطعت] أى اليد أو الرجل لقوله فى الحديث «إذا أمرتكم
 بأمر فأتوا منه مما استطعتم»

قوله [قطعت اليد اليمى فقط] إلح لف وبشر مرتب ولا يجمع
 بين قطع اليدين ولا الرجلين لأنه ليس بخد شرعى

قوله [لأقصى من السة وظهور التونة] أى للأبعد منهما ، ومعناه
 أنه إن ظهرت تونته قبل السة كمل بحسه السة وإن مصت السة ولم تظهر تونته نقى
 حتى تظهر تونته أو يموت ، وظهور التونة لا بد أن يكون ظهوراً بيا لا محرد
 كثرة صومه وصلاته كما أفاده فى الحاشية

قوله [وصرب قبل المى احتهاداً] الصرب لم يؤخذ صريحاً من القرآن
 لأن طاهره المى فقط

قوله [فلا تصل ولا تنمى] أى لما فى الصل من العصيحة وفى المى
 زيادة مماسد ، وسكت عن الصى وحكمه أنه يعاقب ولا يفعل معه شئ من

إمّا حدها القتل أو القطع من خلاف وأما حد الرقيق فما عدا النقي
 • (ودُفِعَ ما بأيديهم) أى المحاربين (لُمدَّعِيه) حيث وصمه كاللقطة
 (بعد الاستيلاء) لعل أن يأتي غيره بأنثى مما وصف (ييمين) من المدعى لذلك
 الشيء ولا يؤخذ منه حميل نعم إن جاء غيره بأنثى منه دعه الإمام له (أو بسببته)
 رَحْلين (مِنَ الرُّفْقَةِ) أى رفقة المأخوذ منه ، وأولىَ غيرهم ما لم يكن أباه أو
 ابنه ومثلهما الرجل والمرأتان أو أحدهما ييمين
 والمحاربون حملاء من قدر عليه أحد منه جميع ما سلده هو وأصحابه
 ولو لم يأخذ منه شيئاً — كاللعاة والعصّاب واللصوص — وَيُتَسَّعُ المحارب كالسارق
 إذا لم يجد أو أيسر من الأحدهما للحد

هذه الحدود ولو حارب بالسيف والسكين كذا فى الحاشية
 قوله [حيث وصمه كاللقطة] حاصله أن مدعى المال الذى بأيدي
 المحاربين لا يدفع له إذا لم يشبه بالبيعة إلا بشروط ثلاثة بعد الاستيلاء ، وبعد
 اليمين ، وبعد وصمه كاللقطة ومحل أحد المدعى له تلك الشروط كما قال
 ابن شاس نقلاً عن أشهب إذا أقر اللصوص أن ذلك المانع مما قطعوا فيه الطريق ،
 فإن قالوا هو من أموالنا كان لهم وإن كان كثيراً لا يملكون مثله ، ونقله ابن عرفة
 مقتصرأ عليه أفاده (س)

قوله [ولا يؤخذ منه حميل] قال فى التوضيح هو طاهر المدونة ، وقال
 سحنون نال حميل وقال فى محصر الوقار إن كان من أهل البلد فحميل وإن
 كان من غيره فلا حميل لأنه لا يجد حميلاً أفاده (س)
 قوله [رحلين من الرفقة] أى المقاتلين للمحاربين واشترط فى
 المدونة عدم النهمة كما فى المواق وغيره وقول التهمة

• ومن عليه وسم حر قد طهر إلح *

يقتضى أن العدل على الاكتفاء بتوسم الخير كما فى (س)

قوله [كاللعاة] إلح أى متى طهر بواحد فإنه يعزم عن الجميع كما فى
 الرسالة ، ومتى عليه ابن رشد

قوله [وتنح المحارب السارق] إلح هذا هو المشهور

* (ولا يؤمُّسُ) المحارب أى لا يعطيه الإمام أماناً (إن سَأَلْتَهُ) الأمان فإن امتنع سحوص حتى آمن فهل لا يتم له الأمان ؟ خلاف
 * (ويُسْتُ الحُدُّ) المتقدم من قتل من قتل إلح (شهادة عِدْلَيْسُ أنه) أى هذا الشخص هو (المشهور بها) أى بالحرارة بين الناس ، وإن لم يعاياه حالة الحرارة

• (ويسقطُ) حدها فقط دون حد الرأ والقذف والشرب والقتل (بإتيائه) أى المحارب (الإمام) أو نائبه (طائعاً) قبل القدرة عليه ، فلا يسقط حكمها تنوته بعد القدرة عليه ، كما لا يسقط الصمان بإتيائه طائعاً مطلقاً ، وعطف على قوله ، إتيائه (أو تَرَكَ) المحارب (ما هو عليه) من الحرارة ولو لم يأت الإمام

قوله [ولا يؤمُّسُ المحارب] أى بحلاف المترك لأن المترك يقر على حاله إذا أمس ولو كان بيده أموال المسلمين بحلاف المحارب
 قوله [ويسقط حدها] إلح أى إذا كان لم يقتل أحداً وإلا وحب قتله قصاصاً وإن حاء تائباً إن لم يعف ولى الدم كما تقدم
 قوله [طائعاً] أى ملقياً سلاحه وإن لم تطهر تنوته ، وفهم منه أن وعده بأنه يأتى طائعاً لا يسقط عنه حده وهو كذلك ، والفرق بين سقوطها عما ذكر وإن لم يتب وبين عدم سقوط حد السرقة تنوته وعدائه أن السرقة أحد المال حمية والثوبة أمر حتى فلا يزال حد شيء حتى بأمر حتى ، والحرارة ظاهرة للناس فإذا كف أده لم يبق لما فائدة في قتله لأن الأحكام تنبع المصالح

ذكر فيه حد الشارب وأشياء توجب الصيام

- فقال (يُحْلَدُ) ثمانين على طهره كما يأتي
- (المُسْلِمُ) فلا يحل الشارب الكافر ، ويؤدب إن أطهره
- (المُسْكَلُفُ) الحر ذكراً أو أنثى يعلم منه أنه طائع ، إدا المكره ليس مكلفاً وحرّح أيضاً الصبي والمحوّل ويؤدب الصبي
- (سب شُرْب) ولا يكون إلا بالعم إذا وصل لحلقه ولو لم يصل لحوفه . لا ما وصل من أنف وبحوه ولو سكر بالفعل
- (ما يُسْكِرُ حِسَّهُ) ولو لم يسكر بالفعل لقلته ، أو لاعتياده ، لا عا لا يسكر حسه ، ولو اعتقده مسكراً نعم عليه إثم الحرّاء

- أى بين فيه حقيقة الشارب وقدر حده وكيفيته
- قوله [على طهره] أى وكتعبه
- قوله [ويؤدب إن أطهره] أى إن كان دميماً
- قوله [الحر] راده الشارح أحداً له من قول المصنف الآتى وتشطر بالرق
- قوله [ويؤدب الصبي] أى المدير للإصلاح لا لكونه فعل حراماً
- قوله [سب شرب] يؤخذ منه أن الحد مختص بالمائعات ، أما الياسات التى تؤثر فى العقل فليس فيها إلا الأدب كما أنه لا يحرم منها إلا القدر الذى يؤثر فى العقل لا ما قل ، لأنها طاهرة بخلاف الخمر فى جميع ذلك أفاده (س)
- قول [ولا يكون إلا بالعم] أى كالطير فإنه لا يكون إلا بالعم ، والسمع فإنه لا يكون إلا بالأذن

- قوله [ولو لم يصل لحوفه] أى تأل رده بعد وصوله لحلقه
- قوله [وبحوه] أى كالأذن والعين
- قوله [ولو اعتقده مسكراً] أى إذا شرب شيئاً يعتقد أنه حذر فتبين

(مُحْتَرَأً) قد علمت أنه يعنى عنه التكليف (بلا عُدْر) احترازاً عن طه غير مسكر

(و) بلا (ضرورة) فلا حرمة على من شره لعصّة كما يأتى ، وهى من العدر فيعنى عنه ما قبله

(وَإِنْ قَتَلَ) حدّاً بل ولو عمس لإبرة فى مسكر ووضعها فى فيه وبلع ريقه . فيحد كم شرب كقطار وقيل لا يحد . لأنه ليس ترواً ، واستظهر (أَوْ حَمَلٌ ، وَحُبُّ الْحَدِّ) مع علم الحرمة ، أو جهل الحرمة لقرب عهد بإسلام . فإنه يحد ، ولو كان حقيقاً يشرب السيد وهو ما كان من غير ماء

أنه غير حمر فلا يحد وعليه إثم الخراءة

قوله [احترازاً عن طه غير مسكر] أى بأن طه حلاً مثلاً

قوله [فلا حرمة على من شره] أى على الراحح ولا حد أيضاً ، ولو سكر منه قال (عب) والظاهر كراهة قدومه على شره مع طه غيره وأما مع تنكه فيحرم والظاهر أنه لا يحد لدرئته بتسهة الشك

قوله [وهى من العدر فيعنى عنه ما قبله] أحيب بأن المراد بالعدر العلط وهو غير الضرورة

قوله [وَإِنْ قَتَلَ حَدّاً] أى لحر « ما أسكر كثيره فقليله حرام »

قوله [وقيل لا يحد] إلح قائله الشيخ إبراهيم اللقائى وأفاد أن الحد فيه من التعنى فى الدس

قوله [فإنه يحد] ، فإن قيل لم يعدر هنا وعدر فى الرنا بههل الحكم إن جهل مثله ؟ فالجواب أن الشرب أكثر وقوعاً من غيره ، ولأن معاسده أشد من معاسد الرنا لكثرتها لأنه ربما حصل مشربه رنا وسرقة وقتل ولذا ورد أنها أم الحائث أفاده (عب)

قوله [يشرب السيد] أى يرى حل شرب القدر الذى لا يسكر منه وحاصل الفقه أن الحمر وهو ما اتحد من عصير العنب ودخلته الشدة المطر به تربه من الكماثر وموجب للحد إجماعاً لا فرق بين كثيره وقليله الذى لا يسكر ، وأما السيد وهو ما اتحد من ماء الزبيب أو اللع ودخلته الشدة المطر به فشر

العب وشرب منه قدرًا لا يسكر ، ورفيع المالكى ، فيُحَدّث .
 • (ثَمَانِينَ) حلدة معمول « يحلد » (بعد صَحْوِهِ) فإن حلد قبل
 صحوه فيكفى إن كان عنده شعور بألم الحلد ، وإلا أعيد
 (وتَشَطَّرَ) الحلد (بالرق) وإن قل الرق فيحلد أربعين
 (إن أَقَرَّ) بالشرب ، لكن إن رجع بعد إقراره يقل ولو لغير شهة
 ، (أو شَهِدَ عَدْلًا بِشرب أو شَمَّ) لرائحته في هه لعلمهم ذلك ،
 إذ قد يعرفها من لا يشربها

القدر المسكر منه كبيرة . وموح للحد إجماعًا ، وأما شرب القدر الذى
 لا يسكر منه لقلته فقال مالك هو كذلك وقال الشافعى هو صغيرة
 ولا يوجب حدًّا ولا تردّ به الشهادة وعس أى حبيفة لا لثم في شره بل هو حائر
 فلا حد فيه ولا تردّ به الشهادة . فإن كان لا يسكر الشخص إلا أربعة أقذاح
 فلا يحرم عنده إلا القذح الرابع ، وقيد بعض الحمية الحوار بما إذا كان الشرب
 للتقوى على الجهاد ونحوه لا لمحرد اللهو

قوله [ورفيع المالكى] أى فيحده المالكى ، ولو قال له أنا حصى
 لصعب مدرك حله وقيل لا يحد مراعاة للحلاف

قوله [معدول يحلد] وذكره الشارح فما تقدم بلصقه بطول الفصل
 قوله [وإلا أعيد] أى من أوله وهذا إذا لم يحصل له إحساس حال الصرب
 أصلا ، وأما إن لم يحس في أوله وأحس في أناته حسب من أول ما أحس كما قال
 اللحن

قوله [وتشطر الحلد بالرق] أى ولا فرق بين الذكر والأنثى

قوله [إن أقر] إلح شرط في قوله يحاد

قوله [إذ قد يعرفها من لا يشربها] حواب عما يقال إنه لا يعرف رائحتها
 إلا من شربها ومن شربها لا تقلل شهادته فيها لأنه إن لم يتب كان فاسقًا .
 وإن تاب وحد لا يقلل شهادته فيما حد فيه

وحاصل الحواب أنا لا نسلم أنه لا يعرف رائحتها إلا من شربها بل قد
 يعرف رائحتها من لم يكن شربها قط كمن رآها مراقبة أو رأى إنسانًا يشربها

(أو) شهد (أحدهما بواحد) كشهادة عدل برؤية الشرب (و) شهادة (الثاني بالآخر) أى رآئحتها

* (أو سَقَايَته) أى الحمر ومتى شهدا بالشرب إلح فيحد الشارب ، ولو شهد فلان ، بحلاف شهادتهما ، كأشهدا على الرائحة فشهد غيرهما على أنها ليست رائحة حمر فلا تعتبر المخالفة ، لأن المثلث يقدم على الباقى ولم يجعلوا المخالفة شبهة تدرأ الحد

● (وحَارَ) أى انتفت حرمة فيصد بوجوب الشرب (لإِسَاعَةِ عصبة إن حَافَ) الملاك منها (ولم يَحِدْ غيرَه) أى المسكر فاه شرهه على الراحح ولا يحور استعمال الحمر لدواء ولو حاف الموت ، لأنه لاشفاء فيه ولا لعطش بل لحرارته يريد ، ولو طلاء فى طاهر الحسد
* (والحدودُ كُلُّها) كالربا والقذف والشرب تكون (يَسَوُطُ) من حلد (لَينَ بلا رَأْسَيْسٍ) بل برأس واحد ، فلا يكون نقصيب

مع علمه بها وعبر ذلك

قوله [ولو شهد فلان] أى ولو حالهما غيرهما من العدول بأن قال عدلان آحرا شرب حلاً مثلاً

قوله [ولو حاف الموت] أى فإن وقع وبرل وتداوى به شرباً حد اس العرفى تردد علماؤنا فى دواء فيه حمر والصحيح الميع والحد انتهى ومادكره من الحد إذا سكر بالفعل وإلا لم يحد ولا يرد قولهم ما يسكر حسه وإن لم يسكر بالفعل لأن كلامهم فى غير المخلوط بدواء

قوله [ولا لعطش] مثله الجوع فلا يحور شره لحوف الموت من جوع أو عطش ، لأبهما لا يروان به لما فى طبعه من الحرارة والهضم

قوله [ولو طلاء فى طاهر الحسد] مألعة فى حرمة التداوى وحقه التقديم على قوله ولا لعطش لكن قال (عب) محل مع الطلاء به مفرداً أو مختلطاً بدواء مالم يحف الموت بتركه وإلا حار

قوله [كالربا] إلح الأوضح أن يقول كادت لرباً أو لقذف أو لشر

قوله [فلا يكون نقصيب] أى وهو المسمى بالسوت

ولا شراك ولا درة وما كانت لسيدنا عمر فهي للتأديب لا للحد
 • (وَصَرَبَ) عطف على سوط (متوسط) لا حفيف ولا شديد حالة كون
 المحدود (قاعداً) فلا يمد على طهره أو بطنه (بلا رَنْطَ) على نحو حذع
 (إلا لِعُدْرٍ) ككوبه لا يستقر أو يصطرب اضطراباً شديداً بحيث لا يقع
 الصرب موقعه في ربط
 (ولا شَدِيدٌ) أى ولا ربط يد أو رجل إلا لعدر أيضاً ولو أحر قوله
 إلا لعدر لكان أولى
 (بِطَهْرِهِ وَكَتَفَيْهِ) أى إن الحلد على الظهر والكتفين لا غيرهما
 من البدن وشرط الصارب أن يكون عدلاً
 (وَحُرْدَ الرَّحْلِ مِنْ) كل شيء عليه في جميع بدنه (مما سِوَى
 العَوْرَةِ) ما من السرة والركبة
 (والمرأة) تحرد (مما بقي الصَّرَبَ) أى ألمه
 (وَبُدَبَ) لأحل الستر عليها فيما يحرح منها (حَتَعْلُهَا) حال الصرب
 (في كَقَفَتِهِ تَرَابَ) ملول ويوالى الصرب إلا لحوف هلاك فيمرق
 (وعرَّ الحاكِمَ) باحتماذه - لاحلاف الناس في أقوالهم وأفعالهم ودواهم -

وقوله [ولا شراك] هو السير الرفيع من الحلد
 وقوله [ولادرة] هى سوط رفيع محمول من الحلد فإن وقع وصرَب في
 الحلد بقصيب أو شراك أودرة لم يكف وأعيد
 قوله [وما كانت لسيدنا عمر] إلح ما واقعة على درة أى والدرة التى
 كانت لسيدنا عمر إنما كانت للتأديب لا للحد وهو جواب عن سؤال مقدر
 وكانت من حلد مركب بعصه فوق نعص
 قوله [لا غيرهما من البدن] أى فلو حلد على أليتيه أو رجليه لم يكف
 والحد ناق يعاد تائيباً فإن تعدد الحلد بطهره وكتفيه لمصرص ونحوه أحر ، فإن أمكن
 فعله شيئاً فشيئاً فعل ، وأما التأديب فهو كول محله للإمام
 قوله [وحد الرجل] إلح فإن لم يحد الرجل مطلقاً ولا المرأة مما بقي
 الصرب فانظر هل يحترئ بذلك إن تألم منه كما يتألم المحرد أو قريباً منه وهو

(للعصية الله) تعالى وهي ما ليس لأحد إسقاطها ، كأكل في نهار رمضان وتأخير صلاة

(أو لَسَحِقَ آدَمَى) وهو ماله إسقاطه كَسَسَتْ وصرى وكل حق لمخلوق ، فله فيه حق

● وليس لعير الحاكم تأديب إلا للسيد في رقيقه والروح في روحته أو والد في ولده عبر البائع أو معلم ، ولا يحور لحاكم أو غيره لمن ولا سب للمؤدب أو له الدية أو صرب على وجه أو شين عصبو

١٠ ويكون التعرير (حَسَسًا) مدة يجرها بحسب حاله (وَلَوْ مَاءً) يرحر به ، كتوبيخ بكلام وهما منصوبان على الطرية ، وقيل سرع الحافض ، بدليل قوله (وَالْقِيَامِ مِنْ الْمَحَلْسِ وَسَرَعَ الْعِمَامَةِ) من فوق رأسه (وَصَرْتًا) يسوط وغيره) كقصيب وذرة وصنع بالقما ، وقد يكون بالمى ، كالمرورين ، وإحراج من الحارة ، كؤدى الحار ، وبالتصدق عليه مما عَشَّ به

الظاهر كما قاله الأشياح

قوله [وتأخير صلاة] أى عن وقتها ولو اختيارياً

قوله [وكل حق لمخلوق] المناسب وإلا فكل حق إلح فتدبر

قوله [والروح في روحته] طاهره ولو نالعة رشيده وكذلك قوله أو معلمة

وقوله [عبر البائع] طاهره أن الوالد ليس له تعرير البائع ولو كان سعيهاً

وهذا طاهر إن وحد الحاكم العدل

قوله [وهما منصوبان على الطرية] لا يظهر ذلك لأن الحس واللوم

مصدران ، فالأولى جعلهما حريين ليكون كما حل به أولاً وأيضاً طرف المكان

لا يكون محتصاً فلا يقال جلست الحس ولا الدار

قوله [وبالتقام من المحلس] يَحْتَدِلُ أن المراد إيقافه بأن يأمره الحاكم

بوقوفه على قدميه ثم يقعد ويحتمل أن المراد أمره بالذهاب من المحلس

قوله [وغيره] أى بحلاف الحد فإنه لا يكون إلا بالسوط

قوله [وإحراج من الحارة] أى وبيع ملكه

قوله [وبالتصدق عليه مما عَشَّ] أى وأما التعرير بأحد المال فلا يحور

● (وإن رآد) التعرير (على الحدّ) بالخلد كأن راد على مائة (أو أتى على النفس) بأن نشأ عنه موت ، فلا إثم ولا دية (إن طسّ السلامة) من فعله وإنما قصد التشديد لما صدر منه كسب الصحابة

(ولآ) يطن السلامة ، وإن شك مع

● (وصمين) ما سترى على نفس أو عصبو أى ضمن الدية على العاقلة وهو كواحد منهم فإن طن عدم السلامة فالقود فتحصل أنه إن طن السلامة فحباب طنه وسرى لموت أو عصبو فهدر ، وإن طن عدمها فالقصاص ، وإن شك فالدية على العاقلة هذا هو الراجح ويعلم طن السلامة أو الشك من إقرار الحاكم ونحوه وقرائن الأحوال

(كأحسح نار بريح عاصف) أى شديد فأحرقت مالا فيصميه في ماله أو نفساً ، فالدية على عاقلته ما لم يكن ممكناً بعيد لا يطن فيه الوصول إلى المحروق عادة فلا صها

● (وكسقوط حيدار) على تنيء من مال أو نفس فأبلغه ، فيضمن المال في ماله والدية على العاقلة ، بتروط ثلاثة أشار لها بقوله
● (مآل) بعد أن كان مستقيماً

إجماعاً ، وما روى عن الإمام أنى يوسف صاحب أنى حيفة من حوار التعرير للسلطان بأحد المال فعناه كما قال الرادعى من أئمة الحنفية أن يمسك المال عنده مدة ليبرحر تم يعيده إليه لا أنه يأخذ لنفسه أو لبيت المال كما يتوهمه الطلبة ، إذا لا يحور أحد مال مسلم بغير سب شرعى وفي نظم العمليات ولم تحر عقوبة المآل أو فيه عن قول من الأقوال

قوله [بتروط ثلاثة] ما ذكره المصنف من صها صاحبه بالتروط المذكورة هو مذهب المدونة وقيل لا يضمن صاحب الحدار إلا إذا قصى عليه الحاكم بالهدم فلم يفعل وهذا قول عبد الملك وابن وهب ، وقيل إن بلغ حداً كان يجب عليه هدمه لشدّة ميلانه فتركه فهو صامس وإن لم يكن إتهاد ولا حكم وهو قول أشهب وسبحون

(وَأَنْدَرَ صَاحِبَهُ) نَأْن قِيلَ لَهُ أَصْلَحَ حَدَارِكَ وَيَشْهَدُ عَلَيْهِ بِالْإِنْدَارِ ،
 وَيَكْفَى عِنْدَ حِمَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ مَعَ وَحْدِهِ حَاكِمٌ ، وَهَذَا إِنْ لَمْ يَطْهَرْ مِيلَانَهُ ،
 وَإِلَّا فَلَا يَخْتِاجُ لِلْإِنْدَارِ ، كَمَا لَوْ سَاهَ مِنَ الْأَصْلِ مِثْلًا وَاحْتَرَّرَ عَنْ «عَيْرِ صَاحِبِهِ»
 كَسْتَأْخِرَ وَمُسْتَعِيرَ فَلَاتِيءُ عَلَيْهِمْ وَلَوْ أَنْدَرُوا
 (وَأَمَّا كَسَّ تَدَارُكُهُ) أَيْ إِصْلَاحَهُ قَبْلَ السَّقُوطِ ، وَلَمْ يَصْلَحْهُ حَتَّى سَقَطَ ،
 فَيَصْصُنُ لَا إِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَدَارُكُهُ نَأْن سَقَطَ قَبْلَ رَمْسٍ يُمْكِنُهُ الْإِصْلَاحُ فَلَا صِمَامَ عَلَيْهِ
 وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الشَّرْطَ حَيْثُ لَمْ يَطْهَرْ لَصَاحِبِهِ مِيلَانَهُ وَلَمْ يَسِهْ مِنَ الْأَصْلِ مِثْلًا
 (أَوْ عَصَصَهُ) شَحَصَ (فَسَلَّ) الْمَعْصُوصَ (يَدِهِ) عَنْ فَمِّ الْعَاصِ (فَقَسَّاعَ)
 الْمَعْصُوصَ (أَسَانَهُ) أَيْ الْعَاصِ (قَصَصْدًا) لِقَلْعِ أَسَانِهِ ، فَيَصْصُنُ دِيَةَ
 الْأَسَانِ فِي مَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَلَمْ يُمْكِنْ تَحْلِيصَ يَدِهِ إِلَّا بِقَلْعِ أَسَانِهِ فَلَا صِمَامَ
 عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَعْمَلُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا عَصَّ رَجُلٌ آخَرَ فَرَعَ يَدَهُ فَقَلَعَ سَهَ
 «أَيَعُصُّ أَحَدُكُمْ أَحَاهُ كَمَا يَعُصُّ الْمُحَلَّ؟» لِادِيَةِ لَهُ «(١)»

قوله [وَأَنْدَرَ صَاحِبَهُ] المراد به مالكه المكلف أو وكيله الخاص
 أو العام الذي هو الحاكم إذا كان رب الحدار عائناً ولم يكن له وكيل خاص ،
 ومن الوكيل الخاص ناظر الوقف وصي الصغير والمحنون ، فإذا سقط الحدار مع
 وجود الشروط الثلاثة صحت وصي غير المكلف في ماله ولو كان لعير المكلف
 مال وصحت ناظر وقف ووكيل خاص مع عيرة صاحبه حيث كان له مال يصلح
 منه لتقصيرهما ، فإن لم يكن له مال وأمكها التسلف على دتمته وهو مليء
 وتركها حتى سقط صدياً فيما يظهر أفاده (ع)

قوله [فَيَصْصُنُ دِيَةَ الْأَسَانِ] إنما لم يقتض منه لتعدي العاص في الانتداء

قوله [لَمَّا عَصَّ رَجُلٌ آخَرَ] أي حين عص رجل رجلاً آخر

وقوله [أَيَعُصُّ أَحَدُكُمْ أَحَاهُ ؟] الاستمهام للوبيح

وقوله [كَمَا يَعُصُّ الْمُحَلَّ] المراد فعل الإبل وإنما سقطت الدية عن

(١) عن عمران بن حصين أن رجلاً عص رجلاً (أقول هو نعل بن أمية) فمرع يده
 في فيه فوقعت ثنائه ، فاحصوا إلى الذي صلى الله عليه وسلم فقال «نعم أحدكم يد أحبه كما يعص
 المحل ؟ لادية لك» قال الشوكاني رواه الجماعة إلا ابن داود وعن نعل بن أمية قال كان لي أحر
 فقال إنساناً (أقول هو نعل بن أمية) فصاح الحارثي (فصاح أحدهما صاحبه فانزع =

(أو يَطْرَلْ له مِنْ كُؤَّة) طاقة أو غيرها كتاب (فَقَصَدَ عَيْسَهُ)
 بأن رماه بمحرر قاصداً قلع عيبه فقلعها أو أذهب نصرها فيقتص منه
 • (وإلا) يقصد قلع عيبه بأن قصد الرحر (فلا) قصاص بل الدية على
 العاقلة على الراحح والأحاديث الواردة برى الناطر من كؤة^(١) حرحت محرر
 الرحر أو مسوحة بقوله تعالى ﴿وإن عتاقستمْ﴾^(٢) الآية
 • (وما أتلفته الهائم) من الررع والحوائط — مأكولة اللحم أم لا —
 وهى غير معلومة العداء ولم يحفظها ربها يربط أو علق ناب (ليلاً) معمول
 «أتلفته» (فعلى ربها) صباه فإن عرفت بالعداء فعلى ربها ولو بهاراً حيث لم
 يحفظها فإن ربطها ربطاً محكماً أو علق الباب فانملتت فلا صباه مطلقاً

المعصوص لأن الطالم أحق بالحدل عليه

قوله [فَقَصَدَ عَيْسَهُ] أى قصد المطور إليه رعى عين الناطر لقلعها
 قوله [على الراحح] أى حلاًفاً لهزام والتثنى أى حيث قالاً بلررم
 الدية إن قصد بالرمى فقء عيبه ، وإن قصد به الرحر فلا شيء عليه وعلى الراحح
 إن ادعى المرمى أن الرامى قصد عيبه وادعى الرامى عدم قصدها ولا بينة ولا قرينة
 فإنه يعدل بدعوى الرامى لأن القصد لا يعلم إلا منه ، ولأنه لا قصاص بالشك
 ومقتضى القياس على مسألة العص ترحيح كلام بهرام والتثنى ، وقد يفرق للراحح بأن
 التعدى بالعص أعظم من التعدى فى الطر تأمل

قوله [والأحاديث الواردة] أى الدالة على أن عيبه هدر لتعديه

قوله [بقوله تعالى ﴿وإن عتاقستمْ﴾] أى لعمومها

قوله [من الررع والحوائط] أى وأما لو أتلفت غيرها من مال أو
 آدمى فإن كانت عادية صدى ربها ما أتلفه ليلاً أو بهاراً حيث فرط فى حفظها ،
 وإن كانت غير عادية فلا يصدى ما أتلفته ليلاً أو بهاراً ولو لم يربطها أو يعلق
 عليها وهذا إذا لم يكن أحد معها وإلا صدى

= أصبه ، فندرسه فسقط فاطلق إلى الذى صلى الله عليه وسلم فاهدرثيه وقال «أندع بده فى
 منك نصفها كما نصف الفحل ؟» رواه الجماعة إلا البرمدى

وإذا لزمه الصمان^١ فعليه (وإن زاد) ما أتلفته من ررع (على قيمتها) وليس لربها أن يسلمها فيما أتلفته ، فليست كالعدد الحان لأنه مكلف
 * (وقوم إن لم يدب صلاحه على الرعاء والخوف) بأن يقوم مرة واحدة على الرعاء والخوف ، بأن يقال ' ما قيمته على تقدير سلامته وتقدير حاشته ؟ ها قاله أهل المعرفة فإن عمل عنه حتى عاد كما كان فلا شيء فيه فلو أتلفه بعد بدو صلاحه فقيمه وقت إتلافه

(لا) ما أتلفه غير العادية^(١) (بهاراً) ، فليس على ربها صمان بشرطين .
 (إن سرحت بعد المراع) حداً بحيث لا يطل ووصلها للرع فاتفق أنها وصلت ، فلا صمان فإن كان نقره فعلى ربها الصمان لقيمة الرع على ما تقدم

(ولم يكن معها راع) فيه قدرة على حفظها
 (وإلا) بأن كان معها راع فيه كفاية لحفظها (فعلى الراعى) الصمان للرع ولو صيباً ، لأنه لم يؤس على المتلف فإن لم يكن فيه قدرة على حفظها فالصمان على ربها
 وهذا فيما يمكن معه أما مثل الحمام والحمل فلا صمان على ربه وعلى رب الرع حفظه

قوله [لأنه مكلف] علة لقوله ليست كالعدد
 قوله [ها قاله أهل المعرفة] مستدأ حره محذوف تقديره يعمل به
 قوله [فإن عمل عنه] إلح أى وأما لو حكم بالقيمة ثم عاد لهيئته فاحتلف فيه ، فقال مطرف تمضى القيمة لرب الرع ، وقال غيره ترد والراح^٢
 قول مطرف كما فى التوصيح نقله (س) والظاهر أن الرع على قول مطرف الحان^٣
 قوله [على ما تقدم] أى على الوجه المتقدم فى التقويم بأن يقال ما قيمته على تقدير سلامته إلح

قوله [لأنه لم يؤس] هكذا بالتشديد
 قوله [وهذا فيما يمكن معه] حاصل ما فى هذه المسألة أن الحيوانات التى لا يمكن التحرر منها ولا الحراسة لها كحمام ونحوه قليل يمع أربابها من^٤

(١) أى ما أتلفه الهائم الى ليس من شأنا الاعداء

وأما ما أتلفته الدابة بفعل شخص فعلى فاعله وإن سقط راکبها فأُتلف مالا ،
 فهي ماله وعير المال فديته على عاقلته وما أتلفته بدنها أو أتلته ولدها فهدر
 كأن أتلعت ممسكها النالغ الحر ، وإلا فعلى من أمرهما وإن أتلعت بعير
 فعل بل سيرها ، كحجر أطارته صمى القائد أو السائق أو الراكب - ولو
 حصل منه إندار - لأن من بالطريق لا يلزمه التحي ، فلا يقع قولهم يملك
 شمالك إذا حصل تلف شيء ، فإن احتمعوا صمى القائد والسائق حيث لم يكن
 فعل من الراكب ؛ فإن تعدد الراكب فالصمان على المقدم وإن كان كل
 على حسب الدابة اشتركا فإن حصل شك هل من الدابة أو من الفعل فهتدر

اتحادها إن كانت تؤدي الناس وهو قول ابن حبيب ، ورواية مطرف عن مالك ،
 وقيل لا يجمعون من اتحادها ولا صمان عليهم فيما أتلعت ، وعلى أرباب الشجر
 والزرع حفطه وهو قول ابن القاسم وابن كنانة وأصعب ، وصوت ابن عرفة
 الأول لإمكان استعناء ربها عنها وضرورة الناس للزرع والشجر ، ويؤيده
 قاعدة ارتكاب أحف الضررين ولكن المعتمد قول ابن القاسم ، ولذلك اقتصر
 عليه الشارح

قوله [فديته على عاقلته] إى إن بلغت ثلث دية الخاني أو المحي عليه
 قوله [كأن أتلعت ممسكها] إلح هذا احتصار محل وأصل العبارة
 في (ع) فإن اتلفت دابة فمادى ربها رجلا بإمسكها فأمسكها أو أمره بسقيها
 ففعل فقتلته أو قطعت له عصوا لم يضمن ربها كعدم صمان راکب وسائق وقائد
 ما حصل من فلوها يعي ولدها ، فإن نادى صبياً أو عبداً بإمسكها أو سقيها
 فأُتلفت فقيمة العبد ، ودية الصبي على عاقلة الأمر ، كما حس دابة فقتلت رجلا
 فعلى عاقلة اللاحس ، فإن قتلت رجلا في مسك الصبي أو العبد أو أمرهما بسقيها
 فعلى عاقلة الصبي ولا رجوع لهم على عاقلة الأمر ويحير سد العبد من إسلامه
 ولا رجوع له على الأمر وبين فدائه بدية الحر (اه)

باب العتق

فعله من باب صرب ودحل وهو لارم يتعدى بالهمز فلا يقال عتق السيد عبده بل أعتق ولا يقال عتق العبد بصم العين المهملة بل أعتق بصم الهمزة

● (العتق حُلُوص الرقة من الرقّ بصيغة) سيأتى الكلام على ذلك (وهو مَسْدُوبٌ مُرْعَبٌ فيه) فهو من أعظم القرب لما فى الصحيحين وغيرهما ، من قوله صلى الله عليه وسلم « من أعتق رقبة أعتق الله بكل عصبو منها عصبواً من أعضائه

باب

قوله [ولا يقال عتق العبد] لأن الفعل اللارم لا يبنى للمجهول

قوله [حلوص الرقة من الرق] حر المبتدأ وهذا هو المعنى الاصطلاحي ، وأما لعة فهو الحلوص ، وقال الخوهري العتق الكرم يقال ، ما أبى العتق فى وجهه فلان يعنى الكرم ، والعتق الحمال والعتق الحرية وكذلك العتاق بالفتح والعتاقة تقول منه عتق العبد يعتق عتقاً وعتاقاً وعتاقاً (اهـ) وسمى البيت بالعتيق إما للحلوص من يد الخسارة إذ لم يملكه حمار ، وإما لأن الله أعتقه من العرق بالطوفان

قوله [فهو من أعظم القرب] أى ولدا شرع كفاية للقتل ، وأحد الأمة على مع عتق غير الأدنى من الحيوان لأنه السائبة المحرمة فى القرآن كان الرجل فى الحاهلية يقول إن قدمت من سفرى فاقبى سائبة ويصير الانتفاع بها حراماً عندهم قال الله تعالى ﴿ مِمَّا حَمَلَتِ الرَّحْمَةُ مِنْ نَحْوَ ثَمَرٍ وَلَا سَائِبَةٍ ﴾ ^(١) فالآية وإن لم تصرح بالتحريم لكنها مستلزمة له .

من البار حتى المرح بالمرح^(١) ومع ذلك . صلة الرحم أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم للتي أعتقت رقبة « لو كنت أخدميتها أقاربك كان أعظم لأحرك » وقد أعتق صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين رقبة .
 • (وأركانها) أراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء (ثلاثة)
 (المعتق) بكسر التاء
 (وشروطه) التكليف شمل السكران محرام ،

قوله [ومع ذلك] إلح هذا الكلام لا محل له ولا مارع فيه
 قوله [ثلاثاً وستين رقبة] هذا العدد لا مفهوم له وإلا فقد ثبت في الصحيح أنه أعتق من هوارن ستة آلاف نسمة
 قوله [وأركانها] أى العتق
 قوله [أراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء] جواب عن سؤال وهو أن الركن ما كان داخل الماهية والمعتق والمعتوق ليسا داخلين وإلا لصح حملهما على العتق كما يحمل الحيوان والباطق على الإنسان وهو باطل
 وقوله [ثلاثة] أى وقد أفادها بقوله المعتق ورقيق الذى هو الدات المعتوقة وصيعة

قوله [شمل السكران محرام] أى على القول المشهور ومقابلة عدم صحة عتقه ، والخلاف في السكران الذى عنده نوع من العقل ، وأما الطافح الذى لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فهذا لا خلاف في أنه كالمحزون في جميع أحواله وأقواله فيما بينه وبين الله ، وفيما بينه وبين الناس إلا مآدهب وقته من الصلوات فإنه لا يسقط عنه ذكر (ح) أن التمهيل في قول القائل لا يلزم السكران إقرار عقود بل ماحى عتق طلاق وحدود

(١) عن أنى هربة عن الذى صلى الله عليه وسلم قال « من أعتق رقبة مسلمة أعق الله بكل عصومه عصباً من البار حتى فرجه بعره » قال الشوكاني متفق عليه وعنى أنى أمارة عن الذى صلى الله عليه وسلم قال « أيما امرئ مسلم أعق امرأ مسلماً كان فكاً من البار ، يجرى كل عصومه عصباً منه ، وأيما امرئ مسلم أعق امرأتين مسلمتين كانا فكاً من البار ، يجرى كل عصومهما عصباً منه » رواه الترمذى وصححه ولاحمد وأبى داود معاه عن كعب بن مرة ، أو مرة بن كعب السلمي وزاد فيه « وأيما امرأة مسلمة أعقت امرأة مسلمة إلا كانت فكاً من البار يجرى بكل عصوم أعصائها عصباً من أعصائها » قال الشوكاني أحرجه السائى أيضاً وابن ماجة بإسناد صحيح

لما تقدم أنه يلزم حمايته وطلاقه وعتقه والحدود بحلاف المعاملات
(والرُّشْدُ) • فلا يلزم السعيه عتق ، ولو علق وهو سعيه فحصل المعلق عليه
وهو رشيد على الأطهر أما الصبي إذا علق ثم حصل المعلق عليه بعد بلوغه فلا
يلزمه العتق اتفاقاً لأنه غير مكلف ، ولو أعتق السعيه أمّ ولده لزم لأنه ليس له
فيها غير الاستمتاع وقليل الخدمة

• (ولزمَ) العتق مكلماً (غير محبور)

(لا مريضاً) في رائد ثلثه كما قال فالوارث رده (وروحة فيما راد على
ثُلُثِهِ) أي ثلث المحبور عليه من مريض وروحة وردُّ الوارث إيقاف ،
والروح قيل إيقاف ، وقيل إبطال

إما ذكره ابن رشد في السكران الذي معه صرب من العقل قال وهذا
مذهب مالك وعامة أصحابه وهو أطهر الأقوال وأولاها بالصواب (اه ملخصاً
من س)

قوله [لما تقدم أنه] أي الحال والشان

وقوله [يلزم حمايته] بيان لمرجع الصمير

قوله [فلا يلزم السعيه عتق] أي وإن كان صحيحاً له إمضاؤه إذا
رشد ما لم يكن رده وليه قبله

قوله [لأنه ليس له فيها] إلح أي وهو غير متمول والحر عليه إما
يكون في الماليات

قوله [ولزم العتق مكلماً] حرح الصبي والمحبون

وقوله [غير محبور] حرح السعيه في القليل والكثير والمريض والروحة
في رائد الثلث ، والمدين في القليل والكثير ، فلذلك ذكر المحتررات بقوله
لا مريضاً إلح

قوله [كما قال فالوارث رده] كلامه يوهم أن القائل المصنف وليس كذلك
فالصواب حذف قوله كما قال

قوله [والروح قيل إيقاف وقيل إبطال] صوابه أن يقول والروح قيل
إبطال وقيل لا إبطال ولا إيقاف ، لأن أشبه يقول بالأول وإن القاسم يقول
بلغة السالك - رابع

• (وعدياً) فلا يلزم عتقه إن (أحاطَ ديهُ) بماله ولو لم يحجر عليه (فلمعَرِّبِهِ رَدُّهُ) أى العتق حيث استعرق الدين جميع الرقعة (أو) رد (بعضه) إن لم يستعرق جميعها فإذا كان عليه عشرون والعد يساويها فالعريم رد العتق ، وإن كان العد يساوى أربعين فرب الدين الرد بقدر ديه ، فبإيعاز من الرقيق بقدر الدين إن وجد مشتر لذلك ، وإلا رد الجميع ويحل كون العريم له الرد

(إلا أن يعلم) بالعتق ولم يرد فليس له رد (أو يطُول) رَمَسُ العتق وإن لم يعلم ، والطول ، بأن يشتهر المعتوق بالحرية وتقلل شهاداته مما هو من أحكام الحرية وقيل زيادة على أربع سنين فإذا طال فلا رد ، لأن الطول مطبة العلم ، فلا يميده قوله لم أعلم بالعتق ، بخلاف هبة المدين وصدقته فبردان ولو طال الرمس ، لأن الشارع متشوف للحرية (أو يستفيد) السيد (مالاً) بعد العتق

بالثاني وحملة اس القاسم قول المدونة في الكاح الثاني لو ردّ عتقها تم طلقها لم يقص عليها بالعتق ولا يسعى لها ملكه (اه) أى فلو كان لإبطالاً لحار لها ملكه ولم يطلب منها تمديد عتقه ، وقد يقال هو إبطال كما قال أشهب ، ولكن لما كانت نحررت عتقه حال الحجر طلب منها ندناً تمديده عند روال الحجر

قوله [وإلا ردّ الجميع] أى ويباح كله

قوله [ولم يرد] أى حين علمه

قوله [أو يطول رَمَسُ العتق] إلح أى مع حضور رب الدين

وقوله [وإن لم يعلم] أى والحال أنه لم يعلم عريمه فالطول وحده كاف ولا ينظر لقول العروء ما لم يعلم كما في اس عروء وعيره ، إما لأن الطول مطبة للعلم ، وإما لاحتمال أن السيد استفاد مالاً في تلك المدة

قوله [ولو طال الرمس] أى والموصوع أن العريم لم يعلم ، وأما إن علم بالهبة والصدقة وسكت فيه صياد كالعتق انفاقاً

قوله [أو يستفيد السيد مالاً] معطوف على قوله يعلم أى فبإيعاز رد العريم للعتق أحد أمور ثلاثة ، إما علم العريم به مع السكوت ، أو الطول ، أو استعادة مال لسيد العد يعي بالدين بعد عتقه لو لم يقيم العريم حتى صاع ذلك

يعى بالدين ولم يرد العتق حتى أعسر فلا ردّ (وإن) كانت استمادة المال (قبل نَصْدِ السَّيْعِ) للعقد بأن رد السلطان عتق المدين وناح عليه العقد بالخيار كما هو المطلوب ، فقبل مضي الثلاثة الأيام أفاد السيد مالا يعى بالدين فيمضي العتق وليس للعريم رده ، لأن رد العريم إيقاف ، والحاكم كمن ناب مانه وأما رد الوصي والسيد فإبطال

• (ورقيق) عطف على « المعتق » وسواء كان كامل الرق أو ذا شائئة ووصف الرقيق بقوله

(لم يَتَعَلَّقْ به) أى برقته (حَقُّ لَارِمِ) بأن لم يتعلق به حق أصلا أو غير لارم ، كحق للسيد إسقاطه ، احترازا عن المرهون والخائى وره معسر ، وإلا عمل الدين والأرش

المال ورجع للإعسار

قوله [فقبل مضي الثلاثة الأيام] أى مدة حيار بيع الحاكم ، لأن حيار بيع الحاكم ثلاثة أيام فى كل شئ وإن كان الحيار فى الرقيق أكبر ، وأما لو استماد المال بعد مضي أيام الحيار فلا رد وهذا كله إذا كان النائع السلطان كما صوبه الشارح أو المجلس أو العرماء بإذن السلطان ، وأما لو كان النائع العرماء أو المجلس بغير إذنه فيرد البيع حتى بعد بعوده أيضا حيث استماد المدين مالا كما فى (ح) ذكره محشى الأصل

قوله [وأما ردّ الصمى والسيد فإبطال] أثار اس عارى إلى صسط جميع أقسام الرد بقوله

أبطل صبيع العقد والسفيه ردّ مسولاه ومن يله

وأوقص فعل العريم واحلف فى الروح والقاصى كمدل وعرف

قوله [كحق للسيد إسقاطه] أى وذلك كما لو أوصى به لفلان تم بحر عتته وإن عتقه صحيح ماص لأنه وإن يعلق به حق للعير وهو الموصى له به إلا أن هذا الحق عبر لارم لأن له أن يرجع فى وصيه وتخير العتق هما يعد رجوعاً عنها .

• (وصيعةٌ) عطف على « المعتق » . وهي إما صريحة — وهي ما لا تنصرف عن العتق سية غيره وتنصرف عنه بقرية ، وإما كناية ظاهرة وهي ما لا تنصرف عنه إلا بالنية ، وإما كناية حمية وهي ما لا تنصرف إليه إلا بالنية ، • وبدأ بالصريحة فقال

(بَعَثَقْتُ) رقتك أو عتقتك (و فَكَكْتُ) رقتك أو أنت محكوك الرقة (و حَرَرْتُ) كذلك

ولو قيد برمس ، فإن العتق يتأبد ، كقوله أنت حر في هذا اليوم « والواو » معي « أو » ومحل العتق بالصيغة الصريحة حيث كانت (بلاقرية مدح) فإن وحدت صرفتها عن العتق ، كفعل العد فعلًا حسنًا فقال سيده أنت حر ، ولم يَسُوْهِ العتق بل أنت تفعل فعل الحر (أو غيره) أي غير

قوله [وهي ما لا تنصرف عن العتق] إلح أي ما لا تنصرف عنه إلى غيره ولو سية صرفه وقوله [وتنصرف عنه بقرية] عمرة الاستدراك كأنه قال لكن تنصرف لغيره بقرية

قوله [وهي ما لا تنصرف عنه] إلح أي لغيره وقوله [إلا بالنية] أي أو بالقرية بل هي أولى لأنها تنفع في الصريح وقوله [وهي ما لا تنصرف إليه] إلح هذا هو التحقيق . والحاصل أن الصريح هو ما لا ينصرف للغير ولو بالنية بل بالقرية والسطا والكناية الظاهرة ما لا تنصرف عنه إلا بالنية أو القرية والسطا ، ولا يتوقف صرفها له على نية بل عند الإطلاق تكون له والحفية ما لا تنصرف له إلا بالنية والطلاق في الأقسام الثلاثة كالعتق

قوله [بعثقت] المناسب للمصنف أعتقت لما تقدم أن عتق لارم لا يصب المفعول بنفسه بل بالهمزة فمسيرة التنازع له عملة عما قدمه قوله [والواو معي أو] أي في قول المصنف وفككت وحررت قوله [بلاقرية مدح] أي حال كون الصريح ملتسًا بعدم القرية الدالة على مدح ذلك العد

المدح ، كقريية دم ورحر كمخالمة سيده فقال . أنت حر إلح فلا يلزمه
عتق في فتيا ولا قضاء ، وقريية مكس ، فلو طلب المكاس مكس العبد فقال سيده
هو حر فلا شيء عليه ولو حلله

وأشار للكفاية الطاهرة بقوله

(و كَوَهَسْتُ) لك نَسَاكَ أَوْ حِدْ مَتَلَكْ أَوْ عَمَلَكْ أَوْ عَمَلَكْ أَوْ عَمَلَكْ
طول عمرك ، ولا يعذر محمل (أَوْ لا ملك) لي عليك (أَوْ لا سسل لي
عليك) ولا يعمه دعوى أنه أراد غير العتق (إِلَّا) أن يكون ذلك (لحواف)
لكلام قبله وقع من العبد فإنه يصدق في إرادة غير العتق
وأشار للكفاية الحمية التي لا تنصرف للعتق إلا بنية بقوله

(و كَسَقِي) الماء (و) بقوله للعبد (ادهس) وأدحل بالكاف

كل كلام ينوي به العتق وقوله

(إِنْ دَوَاهِ) راجع لقوله (و كَسَقِي) إلح لا لما قبله علمت أن
الطاهرة لا تحتاج لنية فإن لم ينو العتق سحوا سقى ، فلا عتق وعلمت أن
الطاهرة ما تنصرف عنه بالنية حلالاً لما في عبد الباقي
• (وهو) أى العتق (في حُصُوصِهِ) كالطلاق فيلزم إذا قال إن ملكت

قوله [إلح] أى إلى آخر الألفاظ الصريحة التي تقدمت في المصنف

قوله [فلا شيء عليه ولو حلله] أى من جهة العتق ، وأما من جهة
اليد فإن وجدت شروط الإكراه فلا حث وإلا ففيه الحث

قوله [ولا يعمه دعوى] إلح مقصي كون هذه الصبيح من الكفاية
الطاهرة أن الدعوى تسعه لما تقدم أن الكفاية الطاهرة تصرفها البية

قوله • [وأدحل بالكاف] إلح طاهره حتى صريح الطلاق وإذا قال
لرفيقه أنت طالق ونوى به العتق فإنه يلزمه إذ هو أولى من سقى الماء لكن يعكز
على هذا قويم كل ما كان صريحاً في ناب لا يكون كفاية في غيره

قوله [وعلمت أن الطاهرة] إلح هذا هو المتعين وهذا يؤيد قولنا مقصي
كون هذه الصبيح إلح

قوله [فيلزم إذا قر] إلح حاصله أنه يحصى بما عه فيلزمه عتق من

عبدًا من الریح أو من بلد كذا فهو حر أو كل عبد ملكته في سنة كذا فهو حر ، فیلرم عتق من ملكه لتحصیصه (وعُصُومِه) كالطلاق ، فلا یلرم شیء في قوله كل عبد أملكه فهو حر . لدفع الخرح في التعميم

* (و) العتق (في مَسْعٍ وطء أو) في منع (بيع في صیعة الحیث) كالطلاق نحو إن لم أفعل كذا فأمتی حرة ، فیمع من وطئها وبيعها ، أو فعدى فلان حر . فیمع من بیعه حتی یفعل فإن مات قبل الفعل عتق من الثلث فإن قید بأحل فیمع من البیع وله الوطاء إلى صیق الأحل یحیت لو وطئ لفرع الأحل ، لأن البیع یصاد العتق بحلاف الوطاء

وهو في (عتقٍ بعضٍ) كالطلاق . فإذا قال بصلك أو ربك

في ملكه وما يتحدد علقه أم لا إذا لم یقید بالآن ولا بأنداء ونحوه ، فإن قید بالآن ککل مملوك أملكه من الصقالة الآن حر لرمه فيه فقط معلقًا أم لا لا فیمس يتحدد من الصقالة مثلاً ، وإن قید بأنداء ونحوه فالعکس أى فیلرمه فیمس يتحدد لا فیدس عبده معلقًا فیهما أم لا فالصور ست أفاده (عب)

قوله [وعصومه كالطلاق] أى في الحملة قال في الحاشية والحاصل أن من قال كل مملوك أملكه حر ولم یقل أنداء ولا في المستقل معلقًا له على شیء كدحول الدار مثلاً أو غیر معلق فإنه یلرمه عتق من یملكه حال حلله فقط لا فیمس يتحدد ملكه وهو یحالف كل امرأة أتروحها طالق فإنه لا یلرمه فیمس تحته ولا فیدس یروحها بعد ذلك سواء علقه أم لا ، والفرق أن الشارع متشوف للحرية ، وأما إذا قید بأنداء أو في المستقل فیمستوی النان في عدم اللرم لا فیدس تحته ولا في غیره

قوله [في صیعة الحیت] أى مطلقة غیر مقددة بأحل والحاصل أنه یمع من الوطاء والبیع في صیعة الحیت غیر المقيدة بأحل ، وأما صیعة الر فلا یمع في واحد منهما ، وأما صیعة الحیت المقيدة بأحل كقوله إن لم أفعل كذا في شهر كذا فأمتی حرة فیمع من البیع لأنه یقطع العتق ویصاده والشارع متشوف له ولا یمع من الوطاء لأنه لا یقطع العتق ولا یصاده

قوله [وهو في عتقٍ بعضٍ] إلح أى ویأتی قوله في الطلاق وأدب المحرئ

حر عُنُقٍ حَمِيصِه (أَوْعُصُو) كَقَوْلِه يَدُكَ حَرَّةٌ ، فَيَعْتَقُ حَمِيصَه (وَيُحْوِه) كَكَلَامِكَ أَوْ شَعْرِكَ ، عُنُقُ الْحَمِيصِ لَكِنَّ التَّكْمِيلَ فِي عُنُقِ نَعَصِ إِلْحَ يَحْتَاجُ لِلْحَكْمِ حَاكِمٌ ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ ، فَالتَّشْبِيهِ فِي الْحَمَلَةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ يَتَكَمَّلُ (و) الْعُنُقُ (فِي تَمْلِيكِه) لِلْعَدِّ أَمْرٌ نَفْسُهُ أَوْ تَقْوِيصُهُ لَهُ كَتَمْلِيكِ الرُّوحَةِ أَمْرٌ نَفْسُهَا

(و) هُوَ فِي (حَوَاسِيهِ كَالطَّلَاقِ) إِذَا قَالَ فِي حَوَاسِيهِ سَيِّدُهُ أُعْتَقَتْ نَفْسِي فَيَعْتَقُ اتِّفَاقاً ، كَمَا حَتَرَتْ نَفْسِي ، وَنَوَى بِهِ الْعُنُقَ فَإِنْ لَمْ يَوْهَدْ « اِحْتَرَتْ نَفْسِي » فَالْمَذْهَبُ لَا يَعْتَقُ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَقَالَ أَشْهَبُ يَعْتَقُ فَخَالَفَ الرُّوحَةَ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ (إِلَّا) الْعُنُقَ (لِأَحْلٍ) فَإِنَّهُ يَخَالَفُ الطَّلَاقَ إِذَا مِنْ طَلَقَ لِأَحْلٍ يَسْحَرُ عَلَيْهِ وَمَنْ أَعْتَقَ لِأَحْلٍ يَبْلُغُهُ عَمْرُهُ طَاهِراً فَلَا يَسْحَرُ عَلَيْهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْأَحْلُ (أَوْ) قَانَ لِأَمْتِيهِ (إِحْدَاكُمَا) حَرَّةٌ وَلَا بَيَّةٌ لَهُ ، فَلَيْسَ كَالطَّلَاقِ إِذَا قَالَ لِرُوحَتِيهِ إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ فَيُطْلَقَانِ مَعاً حَتَّى لَا بَيَّةَ وَأَمَّا فِي الْأَمْتَيْنِ (فَلَهُ الْإِخْتِيَارُ) فِي عُنُقٍ وَاحِدَةٍ وَإِمْسَاكِ الْأُخْرَى فَإِنْ نَسِيَ مِنْ نَوَاهَا عُنُقًا كَالطَّلَاقِ ، فَالْمُخَالَفَةُ حَيْثُ

وَفِي (س) أَدَّ التَّحَرُّثَ فِي الْعُنُقِ مَكْرُوهَةٌ فَقَطْ وَلَا أَدَّبَ فِيهَا

قَوْلُهُ [وَقَالَ أَشْهَبُ يَعْتَقُ] أَيْ بِقَوْلِهِ اِحْتَرَتْ نَفْسِي وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِهِ الْعُنُقُ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِإِخْتِيَارِهِ نَفْسَهُ إِلَّا إِرَادَةُ الْعُنُقِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ قَوْلُهُ [إِذَا مِنْ طَلَقَ لِأَحْلٍ يَسْحَرُ عَلَيْهِ] إِذَا سَحَرَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ بَقَاءُهُ لِلْأَحْلِ يَشْهَدُ بِكَأَحْضَرِ الْمُتَعَةِ

قَوْلُهُ [يَبْلُغُهُ عَمْرُهُ طَاهِراً] قَيْدٌ فِي الطَّلَاقِ وَالْعُنُقِ وَحْدَهُ مِنْ الْأَوَّلِ لِلدَّلَالَةِ الْبَالِيَةِ عَلَيْهِ . وَمَعْهُومٌ هَذَا الْقَيْدُ أَنَّهُ إِنْ طَلَقَ أَوْ أَعْتَقَ لِأَحْلٍ لَا يَبْلُغُهُ عَمْرُهُمَا طَاهِراً كَقَوْلِهِ بَعْدَ مِائَةِ سَنَةٍ فَأَتَتْ حَرَّةٌ أَوْ طَالِقٌ فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ فِيهَا قَوْلُهُ [فَيُطْلَقَانِ مَعاً] أَيْ الْآنَ وَلَيْسَ لَهُ إِخْتِيَارُ وَاحِدَةٍ وَحَيْرَةُ الْمَدِينِ كَالْعُنُقِ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْعُنُقِ عَلَى الْمَعْنَى أَنَّ الطَّلَاقَ فَرَعُ الْكَأَحْضَرِ وَهُوَ لَا يَحْجُورُ فِيهِ الْإِخْتِيَارُ فَلَا يَحْجُورُ أَنْ يَتَرَوَّحَ سَتّاً يَحْتَارُهَا مِنْ بَاتٍ رَجُلٌ مَعِينٌ بَعْدَ الْعَقْدِ وَالْعُنُقُ فَرَعُ الْمَلِكِ وَهُوَ يَحْجُورُ فِيهِ الْإِخْتِيَارُ فَيَحْجُورُ أَنْ تَشْتَرِيَ أُمَّةً مِائَةً عَلَى أَنْ تَحْتَارُهَا مِنْ إِمَاءٍ مَعِينَةٍ

لا بية ويستوى العتق والطلاق في السببان (أو) إلا إن قال لأتمته (إن حَمَلَتْ) مى
فأنت حرة (فله وظؤها في كل طهر مرة) حتى تحمل فإذا حملت عتقت ، وترجع
عليه بالعلقة من يوم الوطء بخلاف الروحة إذا قال لها إن حملت فأنت طالق ، فله
وظؤها مرة . ومتى وطئها في الطهر الذي حلف فيه حث ولو كان الوطء قبل يميه
هذا هو الصواب

(وإن قال) لأتمتيه (إن دخلتما) الدار مثلاً فأنتما حرتان (فدَحَلَتْ واحدة) *
مهما الدار (فلا شيء عليه فيهما) أى فلا تعتق الداحلة ولا غيرها حتى
يدحلا في رمس واحد ، هذا مذهب اس القاسم حملاً على كراهة الاحتجاج ،
فلودحلت واحدة بعد أخرى فلا شيء عليه والروحتان في هذا كله كالأتمتين
● (وعسَقَ بنفس الملك) الإضافة للبيان أى بمجرد الملك بدون حكم حاكم
على المشهور (أصله) أى المالك غير المدين نسباً لا رصاعاً وإن علا فيعتق
عليه الحد إلح (وفرَّعه) وإن سئل بالإناث فأولى بالذكور (وإحوته مطلقاً)

قوله [أو إلا إن قال لأتمته إن حملت مى] إلح أى والحال أنها كانت
غير حامل وأما إذا قال لها وهى حامل إن حملت فأنت حرة لم تعتق إلا بحمل
مستأنف ، وأما إذا قال لروحته الحامل إن حملت فأنت طالق فمى بهرام عن
اس القاسم يسحر طلاقها وذكر اس الحاح أن الطلاق كالعتق فلا تطلق إلا
بحمل مستأنف

قوله [هذا هو الصواب] أى لاحتمال حملها ولا يحور اللقاء على
عصمة مشكوك فيها

قوله [أى فلا تعتق الداحلة] إلح أى وهذا بخلاف ما لو قال لأتمته إن
دحلت هاتين الدارين فأنت حرة فدحلت واحدة مهما وإيها تعتق على قاعدة
التحيت بالعص ، وكذلك الحكم إذا قال لروحته إن دحلت هاتين الدارين
فأنت طالق فتطلق عليه إذا دحلت إحداهما أفاده محتى الأصل

قوله [وعتق بنفس الملك] ويشترط أن يكون الرقيق والمالك مسلين
أو أحدهما لا كافرين إذ لا نعرض لهما إلا إذا برافعا إليهما

ولو لأم ولا يشترط في العتق بالقرابة الرشد على التحقيق
 (لا) يعتق بالملك (أس^١ أح وعم) ^(١) فقد توسط المالكية في قياس الحاشية
 القرية ومحل العتق بالملك للأصل والفرع والحاشية القرية
 (إلا) أن يكون الملك (بشراء أو إرث وعليه دين) أي والحال أن على
 المشتري إلح ديباً (فباع) في الدين ولا يعتق، ولو علم نائعه أنه يعتق على المشتري
 فإن لم يكن عليه دين عتق بنفس الملك ولو كان الشراء محتلاً في فساده ويكون
 فوتاً وفيه القيدة على التحقيق

• (و) عتق (بالحُكْم) لا بمجرد التمثيل فلو لم يحصل حكم فلا يعتق
 وبيعه صحيح (إن تَعَمَّدَ) السيد (مُثَلَّةً) وهل يؤدب مع العتق قولاً
 ويدل على تعمد المثلة إقراره أو قرائن الأحوال واحترار عن الخطأ، فلا يعتق
 عليه والقول للسيد في نفي العمد ما لم يعلم عداه (برقيقه) ولو أم ولده أو مكاته
 ويرجع بعد عتقه بمصل الأرس على كتابته

قوله [على التحقيق] أي كما أفاده (س) خلافاً لما في الأصل و(ع)

قوله [في قياس الحاشية القرية] أي على الأصول والمروع

قوله [والحاشية القرية] المراد بها الإحوة والأخوات ومحل عدم عتق الحاشية

العبيدة بالقرابة كالعمات والحالات ما لم يولدها حاهلاً بقرانتها له وإلا فيحرم
 عتقها لأن القواعد أن كل أم ولد حرم وطؤها تحرم عتقها أفاده في المجموع

قوله [وفي القيمة] قد يقال حيث كان محتلاً في فساده يكون فوته

بالتمس لا بالقيمة وأما المجمع على فساده فأفاد اللحدى أنه لا ينقل ملكاً بطر

(س) ولا يعتق في بيع الخيار إلا بعد مصبه وفي المواصفة بعد رؤية الدم

قوله [وبيعه صحيح] أي ماصر

قوله [متلة] هي متلة

قوله [وهل يؤدب] قد يقال أدبه مع العتق يارم عليه احتما عقوبتين

وهر خلاف المعهود في الحدود

قوله [ويرجع بعد عتقه بمصل الأرس] إلح أي يرجع على سيده

كما يريده أرس الحماية على الكانة، وأما إن رادت الكانة على أرس الحماية

(١) هكذا مشكوله بالكسر أي واس عم في الكلام في اسم ع

(أو رقيق رقيقه) الذي له نزع ماله احترازاً عن رقيق مكاته .
 (أو) مثلاً (برقيق محجوره) كان المحجور ولداً صغيراً أو كبيراً سبيعاً
 أما الكبير الرشيد فكالأحصى (أو غير محجور) فاعل تعمد يجترع عن الصبي
 والمحجون والسميه والعد فإنه إذا مثل واحد منهم برقيقه فلا يعتق عليه
 (و) غير (دمي) مثلاً (مِثْلِهِ) بكسر الميم وكسر اللام بعدها صمير
 عائد على الأمي فمطوقه ثلاث صور فيها العتق تمثيل مسلم بعده الدمى، أو بعده
 المسلم ، وتمثيل دمي بعده المسلم ومفهومه صورة وهي دمي مثل بعده الدمى
 * (كفَطْعِ طُفْرٍ) شروع في الأمثلة التي توجب الحكم بالعتق وكان
 مُثْلَةً ، لأنه لا يحلعه عالساً إلا بعصه وهو شين

أو ساوت فلا شيء له ، ولعل جعلهم الرجوع بريادة الأرض لتسريله حينئذ مبرلة
 الحر المحي عليه

قوله [احترازاً عن رقيق مكاته] أى فلا يعتق عليه ويلزمه أرض حايته
 إلا أن يكون متله مبيته للمقصود من ذلك العد فيصن قيمته ويعتق عليه كما في
 حاشية الأصل

قوله [أما الكبير الرشيد] إلح أى فلا يعتق عليه ويعزم لصاحبه
 أرض الحايات إلا أن يطل مافعه فيعتق عليه ويعزم لصاحبه قيده كما تقدم في رقيق
 مكاته واعلم أن المثلة ليست من خواص العتق فلو مثل بروحته كان لها الرفع
 للحاكم فتشت ذلك وتطلق عليه لأن لها التطلق بالصرر ولو لم تشهد البية تنكره

قوله [فإنه إذا مثل واحد منهم] إلح أما الصبي والمحجون فلا يلزمهما
 عتق بالمثلة اتفاقاً لوجوب حفظ مالههما وكذا السمية على الراجح لوجوب حفظ ماله
 وإن كان يؤدب لذلك ، وأما العد فلائن في العتق بريادة في إتلاف مال السيد
 قوله [ومفهومه صورة] إلح أى لا عتق فيها واعلم أن المعاهد ليس
 كالدمي في التفصيل المذكور بل إذا مثل بعده لا يعتق عليه ولو كان مسلماً
 لأنه ليس متلماً لأحكامها فلا تعرض له (أفاده محتبى الأصل)

قوله [وكان مثله] أى وإما كان قلع الطفر مثله إلح
 قوله [لأنه لا يحلعه عالساً إلا بعصه] الصمير يعود على الطفر أى

(أَوْسِيَّ) قلعها أو بردها بالمرد حتى أذهب مبيعها

(أو قَطَعَ بَعْصٍ أُدُنْ) أو شرطها

(أو) قطع بَعْصٍ (حَسَسَدٍ) من أى موضع ، فيشمل الحبّ والحصاء ولو قصد

ريادة الثمن فلا يحور بيعه ولا شراؤه للعتق بمحرد الفعل

(أو حُرِّمَ أَنْفٌ) فإنه يكون مثله يعتق به ، إلا لرية كجعل حرام فيه

للأثني وهل حلق شعر رأس العليّة ولحية عبد نبيل — كتاحر — مثله يعتق به ؟

وهوما في الأصل ، ورححه بعصهم ، أو لا ؟ لسرعة عودهما لأصلهما ، ورححه عبد الباقي

والمصنف في الشارح ولدا حذفه هنا

(أو وَسَمٍ بَارٍ) بأى عصمو (أو بَوَحْنَه) ولو بعيرها (س) أى بعير النار كوسم

لبارة ممداد أو غيره ، ورحح المصنف في شرحه أيضاً أنه مثله يعتق به ما لم يكن للرية

فالعالم أن الظاهر إذا رآل لا يعود كله بل بعصه

قوله [أو بردها] تنع في ذلك حليلا وتراحه قال (س) لم يدكر

للحمى وعياص واس عرفة والتوصيح الخلاف إلا في قلع الس أو السين ولم

يتعرضوا لذلك في برد الواحدة أو الاثني (هـ) إذا علمت ذلك فدكر حليل له بطريق

القياس على القلع ؛

قوله [ولو قصد ريادة الثمن] أى على المعتمد كما هو ظاهر إطلاق

المدونة واس أى رمين واس أى ريد كذا قال (ح) ثم دكر أنه يفهم من

كلام اللحمى أنه اذا حصاه ليريد تمه لا يعتق عليه وإن كان لا يحور بإجماع

أفاده (س) ؛

قوله [للعنق بمحرد الفعل] المناسب أن يقول لأنه يحكم عليه بالعتق ؛

قوله [ورححه بعصهم] نص اس عرفة اس رشد روى اس الماحشون

حلق لحية العيد السيل ورأس الأمة الربيعة مثله بخلاف غيره ما لم يدكر مقابلا

له قاله (س)

قوله [أو وسم بار] حاصله أن الوسم بالنار إذا كان محرد علامة فلا

يكون مثله في الوحه أو غيره ، وأما إن كان كناية طاهرة أو غير كناية وكان

متماحشاً فإن كان في الوحه فتلة اتفاقاً وإن كان في غيره فقولا مساويان

* (و) عتق بالحكم على المشهور وقيل يكمل بنفس العتق وقيل إن كان الباقي له لم يجز لحاكم (حَمَيْعُهُ) أى الرقيق (إِنْ أَعْتَقَ) السيد (حُرّاً) من رقيقه سواء كان من قس أو مدر أو معتق لأهل أو مكاتب أو أم ولد (والباقي له) أى للسيد المعتق للحرء موسراً أو معسراً (كَأَنْ بَقِيَ لِعَبْرِهِ) بأن كان الرقيق مشتركاً بين اثنين فأكثر ، فإذا أعتق بعضهم نصيبه فيعتق باقيه وهو حصّة الشريك على من أعتق نصيبه .

* (بَقِيَّتِهِ) وتعتبر القيمة (يَوْمِهِ) أى يوم الحكم لا يوم العتق ، وقوله (إِنْ دَفَعَهَا) أى من أعتق نصيبه ، ليس الدفع بالفعل شرطاً في عتق حصّة الشريك ، بل يعتق ويلزمه القسمة وإن لم يدفعها بالفعل .
(و) شرط التكميل عليه إن (كان) المعتق لنصيبه (مسلماً أو) لم يكن لمعتق للحرء مسلماً ولا شريكه لكن (العَسَدُ) مسلماً نظراً لحق العبد المسلم ، ولو كان الجميع المعتق وشريكه والعبد كافراً فلا تنعص لهم

كما أفاده (س)

قوله [على المشهور] أى كما قال ابن رشد وقال اللحى هو الصحيح من المذهب

قوله [جميعه] فيه مسامحة وذلك لأن المتوقف على الحكم بقيته لا جميعه

قوله [والباقي له] حملة حالية من فاعل أعتق

قوله [أو معسراً] أى والحال أنه لا دين عليه يستعرق الباقي منه وإلا فلا

يعتق عليه الباقي بالحكم

قوله [لا يوم العتق] أى لحصته

قوله [ليس الدفع بالفعل شرطاً] أى وإما الشرط دفعها بالقوة

بأن يكون موسراً بها

قوله [إن كان العتق لنصيبه مسلماً] أى كان العبد مسلماً أو كافراً

والشريك مسلماً أو كافراً وبالحملة فالمدار على إسلام أحد الثلاثة كذا قيل

وهو المأخوذ من الشارح ، ولكن المشهور الذى نقله الحرشى أنه لا يعتنر إسلام

الشريك في الحكم بالعتق حيث كان المعتق والعبد كافرين

إلا أن يرصى الشريكان بحكما

(و) شرط التكميل أيضاً إن (أيسرَ)، معتق الحرء (بها) أى بقيمة حصّة شريكه فيعتق عليه جميعها (أو) أيسر (بعضها) فيعتق عليه من حصّة شريكه بقدر ما أيسر به فقط ولا يقوم عليه ما أعسر به فقط ولو رصى شريكه باتناع دمتة ويعرف عسره بعدم ظهور مال له ، ويسأل عنه حيرانه ومن يعرفه فإن لم يعلموا له مالاً حلف ولا يسحن

(و) أيسر بها أو بعضها بأن (فَصَلَّتْ) قيمة حصّة العير (عن مَتَرُوكِ المَعْلِسِ) فليس قوله « وفصلت » شرطاً مستقلاً كما قاله في الشارح بأن رادت عن قوته وقوة الواحد عليه لطل اليسار ، وتقدم أنه يباع عليه الكسوة الزائدة والدار إلح

(و) شرط عتق حصّة الشريك عليه أن يكون (عِتْقُهُ) أى الحرء ناحتياره (لا) إن كان عتق عليه حرّاً كدحول حرء من يعتق عليه في ملكه

قوله [إلا أن يرصى الشريكان بحكما] أى فإن رصيا به نظر فإن آنان المعتق العبد أى أعدده عنه ولم يؤوه عنده حكم بالتقويم كما في عتق الكافر عنده الكافر ابتداء وإن لم يسه فلا يحكم بتقويمه عليه ، وليس المراد أن الشريكين إذا رصيا بحكما يحكم عليهما بالتقويم مطلقاً كما هو ظاهر الشارح كذا يؤخذ من (ع ب)

قوله [إن أيسر معتق الحرء بها] لا يقال هذا يعنى عنه قوله إن دفعها ماء على أن المراد بالدفع القدرة عليه وإن لم يدفع بالفعل لاستلزامه لليسار بها لأننا نقول الاستلزام ممزوج ، إذ قد يدفعها من مال غيره لكونه غير موسر بها ، فإن كان معسراً بها فلا يكدل عليه

قوله [حلف ولا يسحن] أى على ما قال عبد الملك ، ونقل سحنون عن باقي الأصحاب أنه لا يحلف

قوله [فليس قوله وفصلت شرطاً] أى بل الواو حالية

قوله [وتقدم أنه يباع عليه الكسوة] أى تقدم ما يؤخذ منه ذلك في قوله وترك له قوته والمققة الواحة عليه

(بإرث) فإنه لا يقوّم عليه ولا يعتق حرّ الشريك ولو كان من دخل في ملكه الحرّ حرّاً ملياً (و) يشترط أيضاً أن يكون (استدأ العتق) في الرقة (لا إن كان) الرقيق (حرّ العَص) قل عتق الحرّ فلا يقوّم على من أعتق الحرّ ؛ لأنه لم يتبدئ العتق مثلاً كانت الرقة بين ثلاثة فأعتق واحد حصته ، ثم أعتق الثاني حصته ، فلا يقوّم على الثاني نصيب الثالث ولو كان الثاني ملياً ، لأنه لم يتبدئ العتق بل على الأول إذ كاد موسراً وعلم أنه الأول

(وقوّم) المعتق بعصه على الشريك المعتق (كاملاً) إذ في تقويم العَص صرر على الشريك الذي لم يعتق (ماليه) أى مع ماله وولده من أمته والتقويم إنما يكون (بعد امتناع شريكه من العتق) فيؤمر شريكه بعتق حصته من غير حر ، فإن امتنع قوّم على من أعتق حصته (إن كان) أعتق حصته

قوله [بإرث] مضمومه أنه لو دخل بشراء أو هبة أنه يكمل عليه الحرّ الآخر وهو كذلك لأن قدمه على الشراء وعلى قبول الهبة يعدّ عتقاً اختيارياً هأمل قوله [أن يكون استدأ العتق] إلح حاصله أن شروط تقويم الباقي على الشريك المعتق حمسة إن قوى على دفع القيمة وكان المعتق أو المعتوق مسلماً وأيسر بها أو بعصها وكان العتق اختياراً له وابتدأه

قوله [كادت الرقة] المناسب كأن كانت الرقة لأنه تصوير للمثال قوله [كاملاً] أى على أنه رقيق لاعتق فيه

والحاصل أن المعتق بعصه يقوّم على المعتق كاملاً مطلقاً سواء أعتق بعصه بإذن شريكه أم لا على المشهور من المذهب ، وقيل يقوم عليه بصفه مثلاً على أن البصف الثاني حر وهو قول أحد من حالد ، وفصل بعضهم فقال إن أعتق شريكه بإذنه فكقول أحد ، وإن أعتق بغير إذنه فكالمشهور وهذا ما مشى عليه المصنف قال ابن عبد السلام ويسعى على القول الأول أن يكون للشريك الرجوع على المعتق بقيمة عيب نقص العتق إذا مع الإعسار من التقويم عليه فقله في التوضيح (٨١ س)

قوله [ماليه] أى لأنه يعتق بعصه مع انتراع ماله لأنه تبع له فلدا وحب تقويمه مع ماله ويعتبر ماله يوم تقويمه على المعتق الكائن في محل العتق

(بغير إيديه) أى بغير إذن شريكه الممتنع عن العتق (وَمَلَكَاهُ) أى الشريكان معاً

● (وَبُقِصَ لَهُ) أى للعتق (بَسِيعٌ) أى البيع الصادر من الثانى الذى لم يعتق ، وكذا ممن بعده سواء علم الشريك الذى لم يعتق وباع بعتق شريكه قبل البيع أم لا ما لم يعتقه المشتري

(و) نقص (تَسْدِيرٌ) أى تدير الثانى ويقوم أيضاً قما

(و) نقصت (كُتَابَةٌ) أى كتابة صدرت من الثانى ويقوم أيضاً

(و) نقص (تَأْخِيلٌ) أى إذا أعقبه الثانى لأجل ، فإنه ينقص ويقوم على المعتق الأول قسماً فلو دبر أحد الشريكين أولاً ، ثم أعتق الثانى تنافساً قوم بصيب المدر على من أعتق تنافساً

فإذا كان له حين التقويم مال موقوف مصر ومال محكمة اعصر المال الموحد فى محل العتق دول غيره

قوله [وملكاه] أى الشريكان معاً أى وأما لو اشترياه فى صفتين فلا يقوم كاملاً ومحلله أيضاً ما لم يعص الثانى حصته بأن يعتق الثانى بعض حصته بعد عتق الأول جميع حصته أو بعضها فيقوم على الأول العصن الباقي من حصة الثانى فقط ، لأن من ححته أن يقول إما يقوم على كاملاً إذا كان الولاء كله لى

قوله [وكذا ممن بعده] لا يقال البيع من مموتات البيع الفاسد لأننا نقول لا يكون مموتاً إلا إذا كان البيع الثانى صحيحاً وهذا لا يكون إلا فاسداً للعرر لأن القويم قد وح فيه قبل فدخل المشتري على قيده محبولة

قوله [بعتق شريكه] متعلق بعلم

قوله [ما لم يعتقه المشتري] أى أو يموت مموت من مموتات البيع الفاسد كتغير سوق أو بدن أو زيادة مال أو حدوث ولد له من أمه فإذا حصل فى العبد مموت مما ذكر فلا ينقص البيع فى الجزء وبلزم المشتري ذلك الجزء بقيمته يوم قبضه ثم يدفع المعتق القيمة له ليكمل عليه عتق حديده فأفاده محتى الأصل

● (ولا) تنقص (هَسَةً) صدرت من الثاني بل القيمة للموهوب له

(و) لا تنقص (صَدَقَةً) صدرت من الثاني محصة لشخص

● (وإن ادَّعى) المعتق عند التقويم (عَيْسَةً) الخصى كسرقة وادَّعى شريكه يعي العيب (فله) أى لمن أعق حصته (تَحْلِفُهُ) فإنه لا يعلم العيب ، فإن حلف قوم سلبا من عيب نحو السرقة وإلماق وإن نكل حلف المدعى وقوم معيساً

قوله [ولا تنقص همة] إلح حاصله أن الهمة والصدقة إذا حصلتا من أحد الشريكين بعد عتق الآخر فإنهما يمحيطان ولا يقصان وكانت القيمة للموهوب له أو المنتصدق عليه، وهذا ما لم يحلف الواهب أو المنتصدق أنه ما وهب أو ما تصدق لتكون القيمة للموهوب له أو المنتصدق عليه فإن حلف فهو أحق بها كذا قالوا هما

قوله [وإن ادعى المعتق] إلح طاهر المصنف سواء ادعى علم شريكه بالعب أم لا ، ويشهد له قول الناحي لو ادعى المعتق عيساً بالعب وأنكره شريكه فعى وحب حلفه قولان، فقييد الشارح له بالعلم طريقة أخرى

● تنمئة : إن أدن السيد لعهده فى عتق عبد مشترك بيه وبين آخر أو لم يأذن له ولكن أحرار عتقه قوم بصيب الشريك فى مال السيد الأعلى لأنه المعتق حقيقة حيث أدن أو أحرار وإبلاء له فإن كان عبد السيد ما يعى بالقيمة فطاهر وإن احتيج لبيع العبد المعتق بالكسر لعدم ما يعى بالقيمة عند سيده بيع ذلك المعتق ليوفى منه قيمة شريكه بل ويحور لسيدته بعه للوفاء وإن لم يحتج لأنه من حاملة ما له يتصرف فيه كيف يشاء بل ويحور للمعتوق شراؤه ، إذا بيع وهذه المسألة كثيرا ما تقع فى المعاياة ، فيقال فى أى موضع يباع السيد فى عتق عبده ، وفى هذا المعنى قال بعضهم

يحق لحص العين إرسال دمه على سيد قد بيع فى عتق عبده
وما دبه حتى يباع ويشترى وقد بلغ المملوك عاية قصده

ويملكه بالبيع إن شاء فاعلم
فهذا دليل أنه ليس مدركاً
كذا حكموا والعقل قاص برده
لحسن ولا قبح فقف عند حده

ومصهور قولنا إن أدن أو أحر أنه إذا لم يعلم السيد حتى أعتق العبد الذي
أعتق الحر ، فإن كان ذلك السيد لم يستثن مال ذلك العبد الذي أعتق الحر بعد
عتق العبد للحر وكان الولاء للعبد دون السيد وإن كان ذلك السيد استثنى ماله
مطل عتق العبد للحر

في التدبير وأحكامه

- (سُدِّبَ التدبيرُ) لأنه نوع من العتق
- (وأركانُه كالعِتقِ) مدرَّس، ومدسَّر، وصبيغة
- كما أشار لذلك بقوله (وهو تعلِّيقُ مُكَلَّف) فلا يكون من صبي ولا محبوس ولا مكره

باب

هو في اللغة الطر في عاقبة الأمر والتعكر فيه . وقال القرائ في التسهات التدبير مأخوذ من إدمار الحياة ، ودبر كل شيء ما وراءه يسكون الباء وصد بها ، والحارحة بالصم لا عبر (هـ) وفي (س) حوار الصم والسكون فيها كغيرها واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله وهو تعلّق مكلف إلح

قوله [دب التدبير] أصل مشروعيته الكتاب والسة والإحداغ قال تعالى ﴿وَأَمْعَلُوا الْحَيَرَ﴾^(١) وقال عليه الصلاة والسلام « المذبر من التلت » وأحدثت الأمة على أنه قرنة

قوله [مذبر] بكسر الباء مشددة أى مستبى التدبير وقوله [مذبر] بصيغة اسم المفعول اسم للرقنة والمراد بالركن ما توقفت صحة الشيء عليه كما تقدم بظرة في العتق

قوله [وهو تعلّق مكلف] أى ولو سكران محرام إذا كان عنده نوع تمير وأما إذا كان طافحاً فهو كالبهيمة لا يلزمه تىء اتفاقاً ، وما في (ع) فيه بظر وأما السكران لحلال فكالمحبون اتفاقاً

قوله [فلا يكون من صبي] إلح أى مذبره باطل من أصله وكذا يقال في تدبير العبد والسميه فيما يأتى ، أما بطلانه من المحبون والمكره والعبد فتعاق وأما بطلانه من الصغير والسميه فعلى الراجح كما في الحاشية وقال بعضهم

(١) سورة احج أنه ٧٧

(رشيد) حرح تعليق العبد والسفيه (وإن) كان المكلف الرشيد (رَوْحَةً) دبرت (في رائدِ الثلث) عن مالها الآن ، أو لم يكن لها مال غير المدر ، فإلزمها ولا كلام لروحها ، لأن الرقيق في ملكها للموت ، فعند الموت يكون الروح كقضية الورثة .

(عِتْقُ رَقِيقِهِ) معمول « تعليق » أى تعليقه بعد العتق (على موته) أى موت المعلق - بكسر اللام - (لرُؤسًا) حرح تعليق الوصية كما يأتي • (بَدَسَّرَتْ) أى تعليق إلح أى دبرتك أو دبرت فلانا (وأنت مدر (أو) أنت (حُرٌّ عَسْ دُسْرُمِيّ) يسكون الموحدة وصمها فيلوم التدبير بهذه الصبيح ما لم يقرر بما يصرفه للوصية كقوله له أنت مدر ولى الرجوع في ذلك

إبه من الصعير والسفيه وصية بلفظ التدبير بإطلاق التدبير عليه محار لا حقيقة ، وحيثد يحرح من الثلث ولهما الرجوع بعد الرشد واسطهره في المجموع قوله [وإن روحه دبرت في رائد الثلث] أى دبرت عبداً قيمته أريد من ثلث مالها ، وردّ بالمالعة قول سحون إن قول ابن القاسم يصح من الروحة في رائد الثلث خطأ أعاده (س) نقلاً عن المواق قوله [لأن الرقيق في ملكها للدوت] أى فلها استخدامه والتدخل به وفي هذا منفعة للروح فلم يحرح العبد بالتدبير عن انتفاع الروح به إلى موتها وبعده ، فالروح كقضية الورثة بحلاف العتق فإن العبد يحرح عن انتفاع الروح به

قوله [حرح تعليق الوصية] لأن تعليقها غير لارم فله الرجوع فيه ولو من غير عذر فصار الفرق بين الوصية والتدبير للروم وعدمه وهو دال على افتراق حقيقتهما

وحاصل الفرق بينهما كما نقله (س) عن المعيار أن العتق في التدبير ألزمه دتمته وأنشأه من الآن وإن كان معلقاً على الموت فوجب أن لا يرجع فيه والوصية أمر بالعتق بعد موته ولم يعقد على نفسه عشماً الآن ، فالعتق إما يقع على العبد بعد موت الموصى فلذا كان له أن يرجع كمن وكل رحلاً لبيع عبده أو يهبه فله أن يرجع عن ذلك مما شاء من قول أو فعل ما لم يبعد الوكيل ما أمره به

وإلا كان وصية ، كما قال

(لا) إن كان التعليق بالموت على وجه الوصية فيكون غير لازم إلى آخر ما قال (إن مُت مِن مَّرْصَى) هذا فأنت ، أو فعلان حر (أو) قال (إن مت من (سَقَرَى هذا) فأنت حر (أو) قال أنت حرُّ بعدَ مَوْتِي ، (فَوَصِيَّةٌ لَا تُكْرَمُ) فله الرجوع فيها ومحل كون هذه الصبيح وصية لا تلزم (إن لم يردّه) أى إن لم يقصد التدبير ، فإن أقر بأنه أراد له لرم (أو يُعْلَقَهُ) على شيء

فإن علقه على شيء وحصل المعلق عليه فيكون اللزم تدبيراً أو وصية ، كقوله إن كلمت ريداً فأنت حر إن مت من مرضى هذا ، فكلمه

(و) إذا دبر السيد أمته الحامل (تَسَاوَلَ) التدبير (حَمَلَهَا) الكائن فيها وقت التدبير وأولى الحاصل بعده ، لأن كل ذات رحم فولدها عمرلتها (كَوَلَدَ مُدَّتَر) حصل حملة (من أَمَتِهِ) أى أمة ذلك المدر (إن حملت) به من أبيه (بعده) أى بعد تدبير أبيه فالحمل مدر تبعاً لأبيه لانقضاء مائه بعد التدبير ، بخلاف لو كانت حاملة به قبل تدبير أبيه فلا يدحل

قوله [أى تعليق إلى آخره] كلام ناقص لامعنى له ولعل حق العارة أن يقول تعليق مكلف إلح مصور بدرت إلح

قوله [إلى آخر ما قال] المناسب حذفه ويقول كقوله إن مت إلح قوله [أى لم يقصد التدبير] فى (س) الية كافية ، وأما إذا أتى بما يدل عليه كقوله إذا مت فعدى فلان حر لا يعير فهذا من قبيل التدبير الصريح لا الية فقط خلافاً لعب (١٥)

قوله [فيكون اللزم تدبيراً أو وصية] الصواب لا وصية قوله [وأولى الحاصل بعده] أى بخلاف المفصل عنها قبل تدبيرها فإنه رفق للسند

قوله [قبل تدبير أبيه] إلح أى سواء وصعته قبل تدبيره أيضاً أو وصعته بعده

والحاصل أن ما انفصل قبل التدبير فهو رفق سواء كان التدبير للأمة أو للعبد

الحمل في التدبير لا يفصل مائه قبله (وصارت) أمته (أُمٌّ وَلَدٌ) لذلك المدبر
 (به) أى يولدها الذى حملت به بعد تدبير أبيه (إن عَتَقَ) الولدُ :
 بأن حمليه الثلث مع أبيه ، فإن صاق الثلث عههما تحاصاً ، أى الولد وأبوه •
 فإذا عتق بعض الولد للتخاصص فلا تكون أمه أم ولد لأن أم الولد الحر حمليها
 كله حر ، وكذا تخصص المدبرة وولدها عند الصيق هذا هو الراحح وقول الأصل
 « قدم الأب عند الصيق » تنع فيه اسظهار اس عند السلام

• (وللسيد) أى سيد من دبره (نَرَعُ مَالِهِ) لأنه رقيق ومحل كونه
 له الراع

(إن لم يَمْرَص) السيد مرضاً محوفاً . وإلا فليس له راع مال المدبر ،
 لأنه يبرعه لغيره مالم يكن اشترط وقت التدبير أن له الانتراع إذا مرض مرضاً محوفاً

المسترسل عليها وما حملت به بعد التدبير فهو مدبر كان التدبير للأمة أو العبد
 المسترسل ، وأما ما كان حمليه حين التدبير فهو مدبر إن دبرت أمه لا إن دبر
 أبوه وإعما دخل ولد المدبرة الذى حدثت به قبل تدبيرها في عقد تدبيرها دون
 حمليها من أبيه قبل تدبيره ، لأن الولد كحرء منها حتى تصعب فإذا دبرها فقد دبره ،
 وإذا دبر الأب لم يدخل بدبر الأم ولا حدلها حتى تحدل به بعد تدبير الأب

قوله [وصارت أمته أم ولد] حاصله أن العبد المدبر إذا عتق ولده الذى
 حدثت به أمه بعد التدبير وذلك العتق بعد موت السيد الذى دبر أباه بأن
 حدله البت هو وأبوه أو عتاً معاً فإن الأمة الى حدثت به تصير أم ولد بذلك
 الولد فتعتق من رأس مال سيدها وهو المدبر المذكور

قوله [تحاصاً] أى فإذا كان ثلث مال السيد عشرة وكانت قيمة
 الولد والأب معاً ثلاثين فإنه يعتق من كل بمقدار خمسة وهو سدسه

قوله [أى سيد من دبره] الأسهل سيد المدبر
 قوله [راع ماله] مراده ما وهب له أو بصدق به عليه أو اكتسبه
 تحارة أو حلع روحة ، وأما ما نشأ من عمل يده وحراجه وأرتش حانة عليه فللسيد
 راعه ولو مرض مرضاً محوفاً من غير احتياح اشترط على أن إطلاق الانتراع عليه
 محار إذا هو للسيد أصالة

ولإفله كما أن له عبد المرص المخوف أحد حراحه وأرسته
(و) للسيد (رَهْنُهُ) أى رهن رقبة المدرس لبيعاء للعرماء ولو فى حياة
السيد إن سقى الدين على التدبير ، فإن تأخر الدين عن التدبير فإنما يحور له رهنه
ليباع بعد موت السيد حيث لا مال له قال الأجهورى

ويطل التدبير دين "سقا" إن سيد حياً وإلا مطلقاً

ويأتى للمصنف (و) لسيد المدرس (كِتَابَتُهُ) فإن أدى عتق وإن عمر
رجع مدرراً ، فإن مات سيده قبل الأداء عتق من ثلثه وسقط عنه باقى المحوم
(و) لسيد المدرسة (وَطْؤُهَا) لأنها ما رالت أمة له
• (لا) يحور للسيد (إحراحه) أى المدرس (لغير حرية) كبيع وهمة

قوله [كما أن له عبد المرص المخوف أحد حراحه وأرسته] أى لكوبهما
للسيد حقيقة كما تقدم

قوله [وللسيد المدرس كتابته] أى سواء قلنا إن الكتابة من قبيل العتق
أو من قبيل البيع ، أما حوار كتابته على الأول فظاهر ، وأما على الثانى ولأن
مرجعها للعتق

قوله [فإن أدى] أى بحوم الكتابة

قوله [وإن عمر رجح مدرراً] أى إذا كان عمره قبل موت السيد

قوله [قبل الأداء] أى وقبل عمره

قوله [عتق من ثلثه] أى إن حمله فإن لم يحمله عتق منه محمله وأقر
ماله بيده ووضع عنه من كل لحم عليه بقدر ما عتق منه ، فإن عتق منه نصفه
وضع عنه نصف كل لحم ، وإن لم تترك عمره عتق ثلثه ووضع عنه ثلث كل
لحم ولا يطر لما أداه قبل موت السيد ، ولو لم يبق عليه غير لحم عتق ثلث المدر
وحط عنه ثلث ذلك اللحم ويسعى فيما بقى ، فإن أداه حرج حرراً وإن عمر
رق منه ما عدا محمل الثلث

قوله [لا يحور للسيد] إلح ما ذكره المصنف من عدم حوار إحراح
المدرس لغير حرية قال ابن عبد السلام هو المشهور من المذهب وقال ابن

وصدقة لأنه صار فيه شائنة حرية والبيع إلح يباى ذلك

(و) إن وقع من السيد بيع للمدر أوهمة أو صدقة (فُسِحَ بَيْعُهُ) و
هتة أو صدقته (إِنْ لَمْ يُعْتَقْ) أى لم يعتقه المشتري والموهوب له والمتصدق عليه ،
وإن حصل منهم عتق قبل الفسخ مصى ويصير الولاء لمن أعتق لا للمدر ،
ولا يرجع المشتري بالثمن إذا أعتقه على من دبره
(كالمكاتب) تشبيه تام ، فلا يحور بيعه ويفسخ إن لم يعتق ، وإن
أعتقه مشريه مصى والولاء له لا لمن كاتنه

(وعتق المدر أى بعد عتقه وتم (بعد موت سيده) الذى دبره (مِنْ
ثُلُثِهِ) أى السيد ، حتى حمله الثلث حرح كله حرّاً
(وقوم) المدر (مَالِهِ) أى مع ماله ، حيث لم يستثنه السيد فيقال
كم يساوى هذا العبد مثلاً على أن له من المال كذا ؟ فإن قيل مائة ، قيل
وكم ترك سيده ؟ فإن قيل مائتين فيحرح كله حرّاً
(وإن لم يَحْمِلِ الثُلُثَ إِلَّا بَعْضُهُ عَتَقَ مِمَّنْ) مَحْمِلُ الثَّلَاثِ ورق
الباقي مثلاً قيمته ثلاث مائة ، وماله مائة ، وترك السيد مائة ، فيعتق منه
الصف

عند الركبان بعض أصحابنا يبقى سبعة إذا تعت على مولاه وأحدث أموراً قبيحة
لا ترصى وقد أفق القورى مما نقله ابن عبد البر أفاده (س)
قوله [ولا يرجع المشتري بالثمن] إلح أى لأن عتقه له فوت للبيع
والبيع المختلف فى فساده إذا فات يمضى بالثمن

واعلم أن محل مصى عتق المشتري وثبوت الولاء له ما لم يتأخر عتقه إلى موت
المدر بالكسر ، فإن تأخر فإنه لا يمضى عتقه لأن الولاء قد انعقد للمدره ،
إما لحدل الثلث لكليه فيعتق كله أو لبعضه فيعتق بعضه وحيث انعقد الولاء للمدره
قبل عتق المشتري أو الموهوب له صار عتق من ذكر لم يصادف محلاً للمشتري
الذى لم يمض عتقه حيثد الرجوع بالثمن على تركة المدر
قوله [وقوم المدر ماله] أى سواء كان المال عيساً أو عرصاً

(وترك له ماله) كله ملكاً ووجه عتق النصف أنه ماله مائتان ، وهما مع مائة السيد ثلثائة ، وثلثها مائة ، وهي نصف قيمته مع ما له ، فيعتق نصبه لحمل الثلث النصف وكذا لو كانت قيمته بلا مال مائتين ، وترك السيد مائة ، فيعتق النصف ، ولو كانت قيمته مائة ، وترك السيد مائة وأربعين ، فجميع التركة مائتان وأربعون ، وثلثها ثمانون ، نستها من قيمة العبد أربعة أحماس ، فيعتق منه أربعة أحماس ، لأنك تنظر نسبة ثلث المال من قيمة العبد وثلث النسبة يعتق من العبد

قوله [وترك له ماله كله] هذا هو مذهب المدونة والموطأ وفي التوضيح أنه لا يبقى بيده من المال إلا مقدار ما عتق منه ، لأنه لو بقي المال كله بيده لكان فيه عس على الورثة لأنه حينئذ يكون عتقه قد حرح من أكثر من الثلث فالقياس أنه لا يأخذ من المال إلا بقدر ما عتق منه واعتصره (ح) محالفته لمذهب المدونة قائلًا إن ما في التوضيح سهو (أهـ) وشبهة ما في التوضيح حواها أن بقاء نصف المدبر مثلاً رقاً للورثة مع كل ماله أكثر حطاً لهم إذا باعوه مما إذا كان نصبه رقاً لهم مع بعض ماله لأن قيمته إذا كان ماله مائة أكثر من قيمته إذا كان ماله خمسين

قوله [وهما مع مائة السيد ثلثائة] أى والجميع يقال له مال السيد

قوله [بلا مال] أى لم يكن مع العبد مال أصلاً وإنما قيمة ذاته مائتان

قوله [أربعة أحماس] أى لأن خمس المائة عشرون فالتمانون أربعة أحماسها

• تسمية • إذا صاق التلت عن حمل المدبر وكان للسيد دين مؤجل على حاصر موسر قوم عاجلاً ، فإذا كان عيباً قوم بالعروض وقومت العروض بعين وإذا كان عرصاً قوم بعين فإذا قوم الدين بحصة عشر وترك السيد حصة عشر وقيمة العبد حصة عشر عتق كله لحمل التلت له ، وأما إن كان الدين على عائب عيبة قريية كالشهر وهو حال أو قريب من الحلول ، فإنه يستأني بالعنق إلى أن يقص ذلك الدين ، وأما إن كان على عائب عيبة بعيدة أو حاصر معسر فإن المدبر يباع للعرواء أو ما حاور الثلث منه فإذا حصر الشخص العائب الذى عليه الدين أو أيسر المعسر بعد بيع المدبر فإنه يعتق من تلت السيد نسبة ذلك سواء كان

● (وَسَطَلَ) تدبیر العدو یرجع رقیقاً لورثة سیده إن استحبوه (نَقَتَلَ) العد المدبر (سیدُهُ) وإضافة « قتل » « للسید » من إضافة المصدر للمعول وفاعل القتل هو العد (عَمَدًا) عدواناً ، لا إن كان السید فی ناعیه وقتله عنده المدبر فلا یبطل تدبیره فلو قتل سیده خطأ فعليه الدية لا علی عاقلته لأنه وقت الحماية رقیق

(و) بطل التدبیر (باستعراق الدَّسِّ له) أى للمدبر أى لقیمته (والتَّركِکَةِ) وسواء كان الدین سائقاً أو لاحقاً حیث مات السید ، وسیدکر حکمه فی حیاة السید ، فإذا كان علیه دین مائة ، والعد قیمته خمسون ، وترك سیده خمسين فأقل ، بطل التدبیر کله

(و) بطل (بعضُهُ) أى التدبیر (مَحَاوَرَةِ الثُّلُثِ) أى محاوره العص ثلث المیت ، لأن التدبیر إما یحرج من الثلث فإذا کانت قیمته خمسة ، وترك سیده خمسة ولادین علی سیده ، فثلث التركة ثلاثة وثلث هی قيمة ثلثی المدبر فیعق ثلثاه یرق ثلثه

● (وله) أى للمدبر (حُكْمُ الرِّقِ) فی خدمته وحدوده وعدم حد قاده

العد ید الورثة أو مشتریه ولو تداولته الأملاك (اه ملخصاً من شرح حلیل) قوله [یقتل العد المدبر سیده] هذا بخلاف ما لو علق السید عتق عنده علی موت شحص فقتل العد ذلك الشحص فلا یبطل عتقه بل یعتق لحصول المعلق علیه ولزوم القصاص شیء آخر

قوله [فی ناعیه] محترر قوله عدواناً

وقوله [لو قتل سیده خطأ] محرر قوله عمداً فهولف وبشر مشوش قوله [لأنه وقت الحماية رقیق] أى والرقیق لا عاقلة له ، وأما قتل أم الولد سیدها عمداً فلا یبطل عتقها من رأس المال ، وتقبل به إلا أن یعفو الورثة عنها ولا تتع یعقل فی الخطأ عند ابن القاسم فیلعر عمد فيه القصاص ولاشیء فی خطئه

قوله [وحدوده] أى فیحد فی القذف والشرب أربعین وفي الرنا خمسين

وعدم قبول شهادته وعير ذلك في حياة سيده - بل (وإن مات سيدهُ - حتى يعتقَ فيما وُحِدَ) من مال سيده (وقت التقويم) فلو تلف بعض مال السيد بعد موته وقبل التقويم ، فإنما يعتق فيما بقى ولا يطر لما هلك قبل التقويم

• (وللعَرِيم رَدُّهُ) أى التدبير (في حَيَاتِهِ) أى حياة السيد (إن أحاطَ دَيْنٌ سَنَقَهُ) أى سق التدبير كما تقدم في نظم الأجهورى

قوله [وعير ذلك] أى كعدم قبل قاتله إذا كان حراً مسلماً

قوله [كما تقدم في نظم الأجهورى] حق ما تقدم يكون ها

• تتمّة : إذا قال السيد لعده أنت حر بعد موتى وموت فلان ، توقف عتقه على موتهما وعتق من الثلث أيضاً ويبقى بعد موت سيده يخدم الورثة حتى يموت فلان ، فإن مات فلان قبل السيد استمر يخدم السيد إلى أن يموت ، وإن قال السيد في صحته لعده أنت حر بعد موت فلان شهر ملاً أو لم يقل شهر فعتق لأجل يعتق عند وحود المعلق عليه من رأس المال ولا يلحقه دين ويخدم إلى الأجل ، فإن قال ما ذكر في مرضه عتق بعد موت فلان من الثلث وخدم الورثة حتى يتم الأجل وأما لو قال بعد موتى شهر فإنه يكون وصية ما لم يرد به التدبير أو يعلقه كما تقدم (اه ملخصاً من الأصل)

في أحكام الكتابة

● وبين المصنف حكمها بقوله

(بَدَبَ مَكَاتَةُ أَهْلِ التَّسْرُعِ) إذا طلبها الرقيق ، وإضافة « مكاتة » لأهل « من إضافة المصدر لفاعله وسواء كان أهل ترفع بجميع ماله أو بعضه ،

باب

هي مشتقة من الكتاب بمعنى الأهل المصروب لقوله تعالى ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾^(١) أى أهل مقدار أو من الكتب بمعنى الإلزام لقوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾^(٢) و ﴿كُتِبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾^(٣) ويقال في المصدر كتاب وكتابة وكتمة ومكاتة قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ نَسْتَعْتِدُ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِسُوهُمْ﴾^(٤) الآية

قوله [إذا طلبها الرقيق] إن قلت قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَسْتَعْتِدُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِسُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^(٤) يقتضى وجوبها إذا طلبها الرقيق أحيب بأن الأمر ليس للوجوب لأن الكتابة إما بيع أو عتق ، وكلاهما لا يحب والأمر حاء في القرآن لغير الوجوب كثيراً كقوله تعالى ﴿وَإِذَا حَمَلْتُمْ فَاصْطَمَدُوا﴾^(٥) والصيد بعد الإحلال لا يحب إجماعاً وقال تعالى ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَسْلِ اللَّهِ﴾^(٦) وكل من الانتشار والانتعاء لا يحب بعد انقضاء الصلاة بل الأمر فيما ذكر للإباحة والكتابة لما كانت عقداً فيه عرر والأصل أنه لا يجوز فأذن المولى فيها للناس بقوله (فكاتسوهم) فالآية إنما تدل على الإباحة والكتب مأخوذ من

(٢) سورة اسمره آيه ١٨٣

(١) سورة الحجر آيه ٤

(٤، ٥) سورة البور آيه ٢٣

(٣) سورة الانعم آيه ٥٤

(٦) سورة الجمع آيه ١

(٥) سورة المائدة آيه ٢

فيشمل الروحة والمريض ومفهومه أن غير أهل الترع لاتندب له ، وفيه تفصيل
 فإن كان صبياً فباطلة بقاء على أنها عتق وصحيحة متوقف لرومها على إحارة الول
 بقاء على أنها بيع ، فإن كان المكاتب مريضاً أو روحة في رائد الثلث فصحيحة
 متوقفة على إحارة الوارث أو الروح

• ثم عرّف الكتانة تعاناً لاس عرفة بقوله

(وهي) أي الكتانة شرعاً (عتق على مآل مؤحّل) حرحت القطاعة
 لأنها على معحل

(من العتد) حرح عتقه على مؤحل من أحسى ، فلا يسمى كتانة
 وحرح ما لم يكن على مال أصلاً كالعتق المثل والمؤحل والتدبير

عموم قوله تعالى ﴿وَأَفْعَلُوا النّٰحِيرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (١)

قوله [فيشمل الروحة والمريض] تفريع على قوله أو بمصه

قوله [بقاء على أنها بيع] وكذلك تصح من السكران محرام إن كان
 عنده نوع تميز بقاء على أنها عتق لستوف الشارع للحرية وتطل منه بقاء على
 أنها بيع فهو على العكس من الصبي والسفيه

قوله [عتق على مال] قال اس مروق صوابه عقد يوجب عتقاً على
 مال إلح ، لأن الكتانة سب في العتق لا نفسه كذا في (س)

قوله [حرحت القطاعة] أي فهي معايرة للكتانة ، ولذا قال في المدونة
 لا يحور كتانة أم الولد ، ويحور عتقها على مال معحل وقد كانت الكتانة

متعارفة قبل الإسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم قاله اس التين واس حرمة
 وقول الروايي الكتانة إسلامية ولم يعرف في الحاهلية خلاف الصحيح ، وقيل
 أول من كوتب في الإسلام أبو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أعيوا
 أنا المؤمل » فأعين فصص كتانته وفصلت عنده فصلة فقال له النبي صلى الله
 عليه وسلم « أنفقها في سبيل الله » وقيل أول من كوتب في الإسلام سلمان
 الفارسي ثم بريرة أمهاده في حاشية الأصل نقلا عن الموطأ

قوله [حرح عتقه على مؤحل من أحسى] أي فتحور وذلك كأن يقول
 الأحسى للسيد حد منى مائة بعد سنة وأعتق عندك

(مَوْقُوفٌ) صفة له «لمعتق» (على أدائِهِ) أى على أداء ذلك المال المعتوق عليه

• (وَأَرْكَائُهَا) التى تتوقف عليه (أربعة)

• أولها (مَسَالِكٌ) للرقعة وشرطه الرشد ، فإن كان سميها فكالصى فيما قدمناه

(و) حار (لَوِىَّ) محجور صى أو سميها أو محجور كان الولى أنا أو غيره (مَكْسَاتَةٌ رَقِيقَةٍ) أى رقيق المحجور (بالمصاحفة) فإن لم يكن فى الكناية مصلحة فلا ومفهوم «مكاته» أنه ليس له عتقه نحرراً على مال معجل ، لأن له أن يبرع ماله من المحجور بدون عتق

• (و) ثانى الأركان (رَقِيقٌ) وإن أمةً) نالعة برضاها (وصغيراً) ذكرراً أو أنثى ساء على أد الرقيق يحجر على الكناية ، لا على المشهور ، إدا لاد — على المشهور — من رضا ، ورضا الصغير غير معتبر ، فهو مشهور منى على ضعيف ، وإن كانت الأمة والصغير

(بلا مال) لهما (و) لا (كَسَبٌ) لهما لكن لاد من قدرتهما على الكسب . وإلا فلا تحور كتابتهما

(وَلَا يُحَسَّرُ الرَّقِيقُ عَلَيْهَا) أى على قبول الكناية على المشهور المأخوذ من المدونة . وأحد منها أيضاً الحر ومحل عدم الحر على المشهور

قوله [فكالصى فيما قدمناه] أى من أنها ناطلة ساء على أنها عتق وصحيحة متوقف لى ومها على إحارة الولى ساء على أنها بيع

قوله [بالمصلحة] أى حيث استوت المصاحفة فى الكناية وعدمها فالحوار على ناه وإن بيعت المصلحة فى الكناية وحت وإن بعث فى عدها معت

قوله [لا على المشهور] أى من أن الرقيق لا يحجر على الكناية

قوله [منى على ضعيف] أى وهو القول بحر العدد على الكناية

قوله [وإلا فلا محور] أى ساء على المشهور من عدم حر العدد على الكناية

قوله [وأحد منها أيضاً الحر] الذى أحد الحر منها أبو إسحق التوبسى

والذى أحد منها عدم الحر ابن رشد

(إلا) أن يكون (عائلاً أَدْحَكَهُ حَاضِرٌ مَعَهُ)

وذكر الركن الثالث بقوله

● (وَصِيغَةُ) مصورة (نَكَاتَسْتُكَ نَكْدًا وَنَحْوَهُ) أى نحو كاتنتك .
كعنتك نفسك نكدًا ، أو أنت مكاتب على كدا ، أو معتق على كدا ،
ولو لم يذكر التحجيم ، لأنها صحيحة بدونه قطعاً وإن لم يلزمه التحجيم إذا لم
يصرح به أى التأخير لأحد معلوم ولو محملاً واحداً . وقال ابن رشد لا يلزم
التأجيل لكنها تكون قطاعة

وصرح بالركن الرابع بقوله

قوله [إلا أن يكون عائلاً] إلح أى فيحذر اتماقاً أى لقوله فى المدونة ،
ومن كاتن عبده على نفسه وعلى عبد للسيد عائف لرم العدد العائى وإن كره ،
لأن هذا الخاصر يؤدى عنه

قوله [نكدًا] انظر لو ترك قوله نكدًا هل تظل الكتابة ساء على أنها
بيع وهو يظل بحهل التدن أو تصح ويكون على العدد كتابة مثله ساء على أنها
عتق ، والعنق لا يشترط فيه تسمية عوصر إن قلت لِمَ كَتَمَ يحرم بالأول لأن
الشيء المكاتب به ركن من أركانها والمالوية تنعدم بانعدامه ؟ أحيب بأنه يمكن
أن يراد بالركن أن لا يشترط عدمه أعم من أن يذكر أو يسكت عن ذكره
كركية الصداق مع صبة نكاح التمويص فتأمل

قوله [وإن لم] المراد بلرومه وحونه والمراد تنحيده تأجيله لأجل معين
فالمشهور لرومه وتنحيمة

قوله [لكنها تكون قطاعة] أى يقال لها قطاعة كما يقال لها كتابة
فالقطةعة عبده من أفراد الكتابة والمذهب الأول ومحل لروم التحجيم على الأول
ما لم تقم قرينة على أن مراد السيد القطاعة وإلا فلا يلزم تنحيدها ، وتكون
فى هذه الحالة قطاعة لا كتابة ، فتحصل أن الخلاف بين القولين معبى وذلك
لأن الأول يرى أن التحجيم ابتداء واحب ، وإذا وقعت بدونه لرم التحجيم بعد
ذلك حيث لم تقم قرينة على القطاعة ، والثانى يرى أن التحجيم ابتداء ليس بواحب
وإذا وقعت غير محدة لم يلزم تنحيمةا فى المستقبل وهذه فى الحالة يقال لها

* (وَعِوَصٌ) ليس فيه عرر ، بل (ولو) كان العوص (بَعَرَرٍ) لم يشتد كما يأتي ، إدا الأصل في العتق بدون عوص فلا يصح كونه على شيء يترقب حصوله

(كَاتِبٍ) يملكه المكاتب ، ويعبر شارد ، وثمر لم يد صلاحه (وحسين) الحيوان ناطق أو غيره (وعَسَدُ فلان) وهو غير آتق وإلا فلا لشدة العرر (لا) تصح الكتابة (بما) أى بحسين (تَحْمِيلُهُ) أمته أو غيرها في المستقل لشدة العرر

(و) لا يصح (بِحَوْهَرٍ) كلؤلؤ (لم يُوصَفَ) وقيل تصح ، ويلزم كتابة المثل (وكحمر) فلا تخور به ولكن تصح (وَرَحَعَ لكتابة المثل) وهمل ولو حصل حال إسلامهما ٢ أو هذا فيما لو حصلت الكتابة بالحمر حال كفرهما تم حصل إسلام ٣

قطاعة كما يقال لها ككتابة

قوله [ليس فيه عرر] المناسب أن يقول هذا إدا كان ليس فيه عرر إلح وقوله [بدون عوص] متعلق بمحدوف خبر قوله الأصل قوله [يملكه المكاتب] أى لاند من كون الآتق وما بعده في ملك المكاتب وإلا لم يحر

قوله [وحسين] طاهره أنه سق له وجود قبل الكتابة لأنه قبل وجوده لا يسدى حيساً فاندك لو كاته على ما تحدل به أمه لا يصح وامطر هل لا يحصل العتق بالكتابة عن الخبر إلا بقص السيد له كالألق والعب والتدرة أو يقال إنه دخل في ملك السيد بالعقد فصماه منه لو دل ميتاً استطهر بعضهم الأول (أفاده محتى الأصل)

قوله [كلؤلؤ لم يوصف] أى وأولى في عدم الحوار كاته على ٣ يده من غير أن يعلم هل هو متدول أم لا

قوله [حان كفرها] أى لقول (عب) محل ذلك إدا كتب بكفة بالحمر من كفرس تم أسلما أو أحدها وأما إن وقعت حدر رحمة مسلم أو همل لطلت بالكتابة ولا يرجع لكتابة المثل ومجاه نصه إدا رجع على بعد - رجع

• (وَنُحِّمَ) العوص أى لرم تحميمه إلى آخر ما علمت

- (و) لما كان عوص الكتانة ليس كغيره من الديون (حَارَ) لسيد المكاتب (فَسَحَّ ما عليه) أى على مكانته من محوم الكتانة (فى مؤخر) أى فى شىء يتأخر قصه كمنافع دار للعد أو دابة يستوفى المحوم من أحرثها لتشوف الشارع للحرية
- (و) حار للسيد أحد (دَهَبَ) من العد المكاتب لم يكاته عليه مؤحلا (عَنُ وَرَقٍ) كانه عليه (وَعَكُسُهُ) أحد ورق عن ذهب كوت به (و) حار للسيد (بَسِيعُ طَعَامٍ) كانه رقيقه عليه (قل قَسَّصِهِ)

من المكاتب

(و) حار للسيد (صَحَّ) يامكاتب مما عليك (وَتَعَحَّلَ) الناقى

لما علمت أنها محالفة لغيرها لتشوف الشارع للحرية

- (و) حار للسيد (بَسِيعُ نَحْمٍ) من محوم الكتانة (عُلِمَتَ بَسِيسَتُهُ) معرفة قدره وقدر باقى المحوم ، كما لو كانت المحوم ثلاثة كل محم خمسة دراهم ، فيحور بيع محم يعلم المشتري قدره وقدر المحوم ، فيعلم بسسته أنه التلت مثلا ، فلا يحور بيع محم لم يعلم قدره أو علم وحهاث بسسته لباقى المحوم

حمر موصوف فى الدمة فإن وقعت على معين بطلت بالكلية ولا يرجع لكتانة المثل لكن عرا بعضهم لأنى المحس أنه يحرح حرّاً فى هذه الحالة ولا يتبع شىء وانطره ومحله أيضاً إن كان العد لم يؤدّ شيئاً قبل الإسلام ، وأما إن أدى بعضه قليلا كان أو كثيراً قبله تم أسلم أو أحدهما فإنما يرجع السيد عليه بنصف كتانة متله ، فإن أداه كله قبل الإسلام تم أسلم كل مهذا أو أحدهما حرح حرّاً ولا يتبع شىء انتهى

قوله [إلى آخر ما علمت] أى من التفصيل والخلاف

قوله [لتشوف الشارع للحرية] علة للحوار

قوله [مؤحلا] أى وأما إن أراد السيد أن يأخذ منه حالا فى نظير ما عليه

من المؤحل فلا فرق بين الكتانة وغيرها فى الحوار

قوله [وحار للسيد بيع طعام] إلح وكذا يحور فيها أيضا سلف

حرمعاً للمقرص كأن يسلف المكاتب شيئاً لسيدته لأحل أن يسقط عنه شيئاً

- وشرط حوار بيع اللحم المعلوم حضور المكاتب لا يكفى قرب عبته لأن رقبته مبيعة على تقدير عجره ، فلا بد من معرفتها
- (و) حار للسيد بيع (حرء) مما كاته عليه كربع وهى معلومة للمشتري والعبد حاصر إلح
- (كالحميع) أى يحور بيع لحم وحرء كما يحور للسيد بيع جميع الكتابة أو بعضها وحيث حار بيع الكتابة أو بعضها (فإن وقى) المكاتب ما عليه للمشتري - إن اشتراها كلها - أو وقى له للبائع - إن اشترى بعضها - فيحرج حرأ (فالولاء للأول) وهو البائع لأنه هو الذى عقد الكتابة فاعقد له الولاء والمشتري قد استوفى ما اشتراه
- (وإلا) برف (رُقٍ للمشتري) جميعه حيث اشتراها كلها وقدّر ما يقابل ما اشترى بعض الحوم ، ويصير العبد مشتركاً ، ولو اشترى اللحم الأخير فلو اشترى العبد كتابته وعجر رق لسيدته
- (و) حارت (مكاتبةُ جماعة) من عبيد جميعهم (للمالك) واحد (و) عقد (واحد

من الكتابة وطاهر المصنف والشارح حوار ما ذكر وإن لم يعجل السيد العتق وهو قول مالك وابن القاسم ، وقال سحنون الحوار بشرط تعجيل العتق

قوله [حضور المكاتب] أى وقول ابن عبد السلام لا يشترط حضوره ولا إقراره لأن العرر فى الكتابة معتمرون فيه نظر لأن الاعتمار إنما هو فى عقدتها لأنه طريق العتق لا فى بيعها

● تسميه لو اطلع مشتري الكتابة على عيب فى المكاتب نظر فإن أدى فلا رجوع لى تترى بشيء لأنه قد حصل له ما اشتراه وإن عجر كان له رد البيع وبرد جميع ما أخذ من الكتابة كالعلة على ما أحاره ابن يونس وقد ر - - ذلك بل يموه به

قوله [وقدر ما يقابل] أى ورق قدر ما يقابل إلح

قوله [وعجر رق لسيدته] أى وأما إن وقى لسيدته فيه بصير حرء أو ذاء أسدته

قوله [للمالك واحد] مفهومه أنه لو ر - - لم يك حدة من العبيد ولم

• (و) إذا وقعت (وَرَعَتْ) على الجماعة المكاتبين (على) قدر (قُوَّتِهِمْ) على الأداء) وتعترق قوتهم (يومَ العَقْدِ) لكتانتهم فمن كان منهم يوم العقد غير قادر على الأداء كصغير ورَمَسَ فلا شيء عليه ولو طرأت القوة بعد لأنه لا يلتصق لما بعد العقد ولا لعدددهم

(وَهُمْ) أى الجماعة المكاتبون في عقد (حُمَلَاءَ) بعضهم عن بعض (مطلقاً) اشترطت حمالة بعضهم وقت العقد أم لا ، بحال حمالة الديون إما تكون بالشرط

• (وإن رَمَسَ عَصُومُهُمْ) أى طرأت رمانته فلا يُحِطُّ عنهم شيء لرمانة بعضهم كما يأتي وإذا علمت أنهم حملاء وكان بعضهم فقيراً وبعضهم ملياً (فيؤخذ من المِلِّيِّ) منهم (الجميعُ) أى جميع نجوم الكتانة ولا يعتق واحد منهم إلا بأداء الجميع كما هو مقتضى الحمالة ، ولو كانوا كلهم أَمْلَسَاءَ فيتبع كل بما يئونه ، ولا يؤخذ من بعضهم عن بعض

• (و) إذا كان بعضهم ملياً وأحد منه ما عليه وعلى أصحابه فإنه أو وارثه (بَرَّحُ) على من أدى عنه بحكم التوريع (على غيرِ رَوْحٍ) فلا يرجع عما دفع عن الروح

يكن بينهم شركة أنه يحور حكمهم بعقد إن لم يشترط حذالة بعضهم عن بعض وتورع على قوتهم ، ويأخذ كل واحد منها قدر قوة عبده فإن اشترط حذالة بعضهم عن بعض مع وصى بعد الوقوع عند سحون وهو المعتد وبتل الشرط ، وقال بعضهم لا يحور حكمهم بعقد إذا تعدد المالك لأنه إذا عحر أحد العبد أو مات أحد سيده ، الآخر غير حق فيكون من أكل أموال الناس بالباطل وظاهره اشترط حذالة بعضهم عن بعض أولاً

قوله [فيتبع كل بما يئونه] أى ولا يعتق المؤدى منهم إلا بأداء الجميع على كل حال

قوله [على غير روح] أى دكراً كان الروح أو أنثى وظاهره أنه لا رجوع لأحد الروحين على الآخر ولو أمره بالدفع عنه فهو مخالف للعداء أحد الروحين للآخر من الكفار ، فإنه إذا دفع عنه بإدنه رجع عليه وغير إدنه لا يرجع

(و) لا يرجع عما دفع عن (مَسْ يَسْعَتُقُ عليه) بقراءة كالأصل والمرع والإحوة

(ولا يسقط عنهم شيء) مما عقد عليهم بسبب (موت بعض) منهم (أو عجزه) أو عجزه إما باستحقاق بعضهم برق أو حرية فيسقط عنهم بقدر حاله ، وقوله «موت بعضهم» ولو أكثرهم ولو لم يبق منهم إلا واحد ، فإنه يعزم الجميع لما علمت أنهم جملاء

● (وله) أى للمكاتب (تَصَرَّفُ) بدون إذن سيده (عما لا يؤدَّى لعجزه) ومثَّلَ لما يؤدى لعجزه بقوله

(كبيع) لشيء يملكه (وتراء ومشاركة ومقارصة) دفع مال قراضاً (ومكاتبه) لرقيقه (بالسَّطَرِ) أى طلب الفصل ، فإن عجز الأعلى أدى الأسفل للسيد الأعلى وعقق ويكون ولاؤه للأعلى ولا يرجع الولاء لسده الأسفل الذى كاتبه إن عتق بعده

(و) للمكاتب (سَعَرُ) بلا إذن حيث كان (لا سَحِلُ فيه سَحْمُ)

(و) للدكات (إقرار) بدين (فى دَمَتِه) وكذا حد وتعريض فى بدنه

واظطر الفرق

● تسمية للسيد عتق من قوى منهم على الأداء محاناً بشرطين إن رضى الجميع بذلك وقدروا على الأداء وتسقط عنهم حينئذ حصته فإن لم يكن لهم قوة لم يحر له عتقه ولا عرة برصاهم كما أنه لا عرة برصاهم ولا بقوتهم إذا أعنت صعيماً لا قدرة له على السعى ولا مال عنده كما لو طرأ عليه العجز نعم إن طرأ عليه العجز سقط عنهم مناه وأما العجز أصالة فلا يسقط من أحله شيء

قوله [دفع من قراضاً] أى فهو بالقاف والراء وهذا هو الصواب لأن لواء والو لأنه يعنى عنها ومشاركة

قوله [حيث كان لا يحل فيه محم] أى والموصوع على أنه قرب من ما يأتى

قوله [ف دمه] إلح حاصله أن الأقسام ثلاث م ر ج ب ، فى الدمة كالدين وهذا يقلل الإقرار به من المكاتب دون لترويه ر ج ب فى

• (لا عتقٌ) لرقيقه ولو كان ولده فالسيد رده
(و) لا (صدقةٌ) (و) لا (هبةٌ إلا) الشيء (التآبه) ككسرة ومراده
هبة غير الثواب

(و) لا (تروءحٌ) لأنه يعينه (و) لا (سقرٌ بعدد) يحل فيه لحم أم لا
كقريب يحل فيه لحم ، وقوله

(إلا بإذن) راجع لقوله « لا عتق » وجميع ما بعده ويحور له التسرّي
بدون إذن ولسيده رد تروحه ولو بعد الدحول ولها ربع دينار ولا تنعه عما راد
إن عتق

الرقبة وهو لا يقل من واحد منهما ، وما يرجع للرقبة فقط كالحدود والتعابير وهو
يقلل منهما

قوله [لا عتق لرقيقه] إلح إما كان للسيد رده لأنه يؤدي لعجره
والشارع متشوف للحرية

قوله [ولو كان ولده] أى كما إذا كان للمكاتبة أمة فحلت منه وأنت
بولده فلا يعتق عليه بالقراءة ولا بإبشاء صبيعة ، وأما دحوله معه فى عقد الكتابة فسيأتى
تفصيله

قوله [غير الثواب] أى وأما هبة الثواب فهى بيع

قوله [ولا تروءح] أى سواء كان بطراً أو غير بطر لأنه يعينه على كل
حال وللسيد رده بطلقة نائبة وله إحارته وإدا أحاره حار إن لم يكن معه أحد
فى عقد الكتابة ، فإن كان معه غيره لم يحر إلا برضا ذلك الغير إن كان بالعمّا
رشيداً وإلا فلا

قوله [كقريب يحل فيه لحم] أى كما علم من مفهوم ما تقدم

قوله [ويحور له التسرّي] أى لأنه لا يؤدي لعجره فى شيء

قوله [ولها ربع دينار] أى إن رده بعد الدحول وأما قبله فلا شيء لها

قوله [ولا تنعه عما راد إن عتق] أى إن لم يكن عرها محرمة وإلا أتعت

بالرائد إن لم يسقطه عنه سيد أو سلطان

- (وَكَفَّرَ الصَّوْمَ) إذا لزمته كفارة ، فليس له أن يكفر بغيره .
- (وله) أى للمكاتب بعد حلول الكتابة (تَعَجِيرُ نَفْسِهِ) ويرجع رقيقاً (إنْ وَافَقَهُ السَّيِّدُ) على التعجير اتفاقاً أو حاله على الأرحح ، (وَلَمْ يَطْهَرْ لَهُ مَالٌ) فإن طهر للمكاتب مال فلا تعجير ولو وافقه السيد ، لأن الحق لله وإذا لم يطهر له مال وعجر نفسه (فَيَسْرِقُ) أى يرجع قساً لا شائئة فيه (بِلَا حُكْمٍ) (ولو طَهَّرَ لَهُ) بعد تعجير نفسه ورجوعه قساً (مَالٌ) فإنه لا يرجع مكاتباً على الأرحح ومفهوم قوله « تعجير » إلح أن السيد ليس له تعجير المكاتب إذا لم يطهر له مال بل حيث أراد تعجير مكاتبه فيرجع للحاكم يطهر بأحجاده فيتلوه للمرحو

قوله [فليس له أن يكفر بغيره] أى غير إذن السيد وحرار له بإدبه التكفير بالإطعام أو الكسوة في كفارة اليمين ، وأما بالنعت فليس له مطلقاً

قوله [وله تعجير نفسه] أى للدكاتب المسلم تعجير نفسه أى إظهار العجر وعدم القدرة على أداء الكتابة بأن يقول عجزت نفسي

قوله [ولم يطهر له مال] الواو للحال أى اتفاقاً عليه في حال عدم ظهور مال للدكاتب ولا بد أيضاً أن لا يكون معه أحد في الكتابة وإلا فلا تعجير له ويؤمر بالسعى قهراً عه وإن تين لده وامتناعه من السعى عوقب

قوله [ولو طهر له بعد تعجير نفسه] إلح أى سواء كان العبد عالمياً بذلك المال وأحماه عن السيد أو لم يكن عالمياً به

قوله [فتلوم للرحو] أى يتلوم الحاكم لمن يرحو يساره ، وحاصله أن المكاتب الخاصر العاجر عن شيء من بحوم الكفارة إنما يحكم الحاكم بعجره إن طلب سيده ذلك وأنى العبد بعد التأول له إن كان يرحى يساره وإن كان لا يرحى يساره حكم بعجره من غير يوم وأما العائب فلا إذن وحل ما عليه فليل حكمه إذا بعجره وفسح كتابته من غير تلوم مطلقاً وقبل إن قربت العدة لا حكم له من غير إلا بعد التلوم إن كان يرحى قدومه ويسره فإن لم يرح ذلك حكمه بالفسح من غير تلوم كنعيد العيبة ومجهول الخال

ولو شرط السيد أن له التعجير بدون رفع وبدون تلوم فلا يعمل بشرطه

(إِنْ عَجَرَ) المكاتب (عن شيء) من الحوم - ولو درهما - فيرق لأن العجر عن العص كالعجر عن الكل ، ولا يحتاج لحاكم إن وافق العبد سيده (أو عَاتَ) المكاتب (عند التحلُولِ) أى حلول محوم الكتابة (بلا إذن) من سيده (و) الحال أنه (لا مالَ له) يُوحد منه ما عليه ، فإنه يعجر عن الكتابة ويرجع قساً

• (وَفَسَّحَ الحاكمُ) أى أنه إذا عجر عن شيء وقلما يعجر وحالف العبد سيده ، ويرفع للحاكم يطر فيه ويتلوم الحاكم لمن يرحوه وعلمت أن هذا حيث لم يوافق سيده وأما مسألة العائف فلا بد فيها من الحكم بالتعجير قُرئت عيبته أو وعدت^١ ، كان معه مال أم لا لاحتمال دهاهه من يده

(وَتَلَوَّمَ لَدُنْ يَرْحُوهُ) أيضاً فهو راجع للمسألتين في المصنف وعدت أنه إن طلبه السيد وحده كذلك ، وأنه لا يعمل بشرط السيد خلافه

• (وَفُسِّحَتْ) الكتابة (إِنْ مَاتَ) المكاتب قبل الوفاء أو قبل الحكم على السيد بنقصها أو قبل الإشهاد عليه (وإن) مات المكاتب (عن مال) يضى بالكتابة ، فإنه يكون رقيقاً وماله لسيدة ، ولو حكم حاكم على السيد بنقصها وأحصرها المكاتب للسيد فلم يقلها فأشهد عليه بذلك ثم مات فلا تقسح ويكون حرّاً وتنفذ وصاياه وماله لوارثه ومحل فسحها إن مات

قواه [ولا يحاح لحاكم] إلح هذا معلوم مما سبق فلا حاجة لدكره

قوله [فإنه يعجر] هكذا بالشديد أى يعجره الحاكم

قوله [أيضاً] الأولى حذفها لإيهامه أن لفظ التلوم تقدم للمصنف مرة أخرى وليس كذلك

قوله [إن مات المكاتب قبل الوفاء] إلح أى بأن مات قبل إتيانه بها للسيد أو بعد إتيانه بها فلم يقلها ولم يحكم عليه حاكم بنقصها ، ولم يشهد العبد أنه أحصرها له وأنى من قولها وحيث فسحت الكتابة كانت وصاياه ناطلة وماله للسيد لا لوارثه

(إلا لولد أو غيره) كأحصى (دخل) كل (معه) في الكتابة (بشرط) كأن يكتب عنه وأُمته حامل منه قبل عقد الكتابة ، وأولى لو كان مولوداً قبل عقدها ، فلا يدخل إلا بشرط وأما الأحصى فمعلوم أنه لا يدخل إلا بشرط (أو غيره) أى دخل كل من الولد والأحصى بغير شرط ، كأن يحدث الولد في بطن أمته بعد عقد الكتابة ودخول الأحصى أى غير الولد فلا شرط فكأن يشتري المكاتب في رهن الكتابة من يعنى عليه بإذن سيده ، فإنه يصير كمن عقدت الكتابة عليه وإذا لم تنسخ وترك المكاتب ما يعنى به (فتؤدى) مما تركه (حالة) لأنه يحل بالموت ما أحل ٥

(و) إذا أدت حالة وفصل بعد الأداء متىء مما تركه (بشرطه مس) كان

قوله [إلا لولد أو غيره] إلح أى إذا دخل معه في عقد الكتابة ولد أو أحصى بشرط أو بغير شرط فلا تنسخ كتابته بل تحل موته ويبيعها من ماله حيث ترك ما يرمى بالكتابة ويعتق بذلك من معه في عقد الكتابة كما سيفصله المتن والشارح

قوله [فمعلوم أنه لا يدخل إلا بشرط] الصواب حذفه لموافاته ما بعده
١ قوله [فكأن يشتري] الأولى حذف الفاء لأن الكاف ومدحولها في تأويل مصدر متعلق بحر المتبدأ الذى هو دخول تقديره ، ودخول الأحصى حاصل ومتعلق ومتأت في مثل أن يشتري ولا يحصى ما في هذا التركيب من الركة

قوله [فتؤدى حالة] أى يؤدى جميع ما بقى من النجوم على الميت وعلى من معه وإنما حل الجميع بموته وحده لأنه مدين بالجميع بعصه بالأصالة عن نفسه وبعصه بالحدالة عن غيره ، لأنهم حداء وحت أدى جميع ما بقى من النجوم مما على الميت وغيره ممن معه في عقد الكتابة رجع وارث المكاتب مما أدى من تركه على غير من يعتقد على ذلك المكاتب ، كما يرجع هو عليه لو كان حياً وأما من يعتقد عليه فلا يرجع عليه الوارث كما لا يرجع عليه المكاتب لو كان حياً ، فلو كان الوارث هو السيد تبع الأحصى بالخصه المؤداة عنه من مال الميت وحاص به عزماء بعد عتقه أفاده (ن) نقلا عن ابن عرفة

(معه) في الكفارة (فقط) دون من ليس معه ولو اسأ ، فلو كان معه أح في الكفارة وله ولد ليس معه في الكفارة فالإرث للأح (إن عَتَقَ عَلَيْهِ) كصهره وأصله وإخوته دون من لم يعتق عليه ولو كان معه في الكفارة ، كما هو الموصوع فروخته التي معه في الكفارة لا ترثه لأنها لا تعتق عليه وكذا عمه ونحوه

• (فإن لم يَتَرَكَ وِثْرًا) بأن ترك شيئاً لا يورث أو لم يترك شيئاً (وَقَوَى مَسَّ) معه في الكفارة (على السعي سعى) فتي قوى من معه لرمه السعي سواء ترك شيئاً أم لا ، كان من قوى يعتق عليه أم لا لكن إن ترك شيئاً وله ولد فيتك ما تركه لولده يستعين به ولا يدفع لأم ولده بشرط أن يكون فيه قوة على السعي وعنده أمانة ، وإلا فيتك لأم الولد إن قويت وأمت ، فإن لم تكن فيها قوة أيضاً رقا لسيد المكاتب ، ما لم يكن في تمها وفاء وإلا فتباع ليعتق الولد ، كما قال (وَتَرَكَ لِلْوَلَدِ مَشْرُوكَةً) إن أمس وقوى ، وإلا فلأم ولده كذلك وإذا ادعى العبد أن سيده كاتبه ، وادعى السيد نفي الكفارة فالقول قول السيد ، كما قال

• (والقولُ للسيدِ في نَفْيِ الكفارةِ) فإن ادعاه السيد وادعى العبد بنفيها

قوله [ولو اسأ] حرراً أو في عقد كفارة أخرى فتحصل أنه لا يرثه إلا من كان معه في الكفارة ، وكان ممن يعتق عليه فلو كان معه جماعة كل منهم يعتق عليه فالإرث بينهم على فرائض الله تعالى فيحجب الأح بالأب ، أو الابن والحد بالأب ، وهكذا

قوله [على السعي] أي على أداء الحوم

قوله [لكن إن ترك شيئاً وله ولد] إلح حاصله أن المكاتب إذا مات وكان معه في الكفارة غيره فإن من معه يطالب بالسعي إن قوى مطلقاً ترك شيئاً لا يبقى أم لا كان من معه يعتق عليه أم لا ، وأما متروكه مما ليس فيه وفاء فإنما يترك للولد إن قوى ، وأمس وإلا فلأمه إن كانت قوية وأمت وإلا استوفاه سيد المكاتب وناع أم الولد ليكمل ما بقي بالحوم ليعتق الولد ، فإن لم يوف تمها رق الحديج فلو كانت الحوم مائة وترك المكاتب حديسين ولم يكن فيمن معه من الكفارة ولد ولا أم ولد فسيده بأحد الخمسين ولا يتركها لأحد ، ويقال

والقول قول العد ، لأنها كالعق لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين على المكر .
(و) إذا ادعى المكاتب أنه أدّى المحوم لسيده وأبكر السيد فالقول للسيد
في (الأداء) يمين فإن نكل السيد حلف العد وعق فإن نكل فالقول
للسيد بلا يمين

(لا القدر) أي لا إن احتلما في القدر ، كقول السيد كاتنته على عشرة ،
وقال العد على خمسة مثلاً (والأحلى) إذا احتلما في قدره أو انقصائه (والحيس)
إذا احتلما فيه ، كقول السيد كاتنته على نقد ، وقال العد بل على عرض
(فكالسع) القول للعد إن أشه ولو أشه قول السيد ، ثم قول السيد إن اعرد
بالشه فإن لم يشهها تحالفا وردت لكثانة المثل ، ونكولهما كحللتهما ويقصى للحالف
على الباكل وقال للحمي والقول للمدعي العين على مدعي العرص لأنها العال
في المعاوضات ، إلا أن يعرد الآخر بالشه فقوله يمين

لمن معه إن كان فيكم قوة فاسعوا وإلا حكم بركم أفاده في الأصل
قوله [لأنها كالعق] إلح فيه أن هذه العلة لا تتأني هما لأن المدعي
هما هو السيد والعق بيده فدعواه الكثانة لإقرار بالعق ودعوى بعدارة دمة العد
بالمال فليس هما دعوى العق أصلاً. ولذا علل بعضهم كون القول قول العد بقوله لأن
السيد يدعي عمارة دمة العد بمحرد قوله . ويكون مقتضى هذا التعليل أن يكون
القول قول العد بيمين لا بلا يمين وذلك لأنها دعوى بمال فتتوحد اليدين على المدعي
عليه وهو السيد محرداً ومقابل هذا القول يقول القول للسيد ادعى نهيها أو
سوتها ومتى عليه الحرثي تعناً للفيشي وسله في الحاشية ولم يتعقه وهما قولان
قوله [في نهي الأداء] أي كلا أو بعضاً . وإنما كان يدين لأن
دعوى العد الأداء دعوى بمال وهي تثبت شاهد ويمين فتتوحد اليدين على المدعي
عليه وهو السيد هنا محرداً ومحل حلف السيد ما لم يشترط في صلب عقد الكاه
التصديق بلا يمين وإلا عمل به كما في وثائق الحريري أفاده (عب)

قوله [ولو أشه قول السيد] أي بأن أشهها معاً
قوله [ورد لكثانة المثل] أي من العين وهذا يدسقة عن أن كنه
واحتلما في حسه بأن قال أحدهم تور ولاحر كسب مثلاً

• (وإن أُعِينَ) المكاتب (بشيء) بأن دفع له جماعة أو واحد دراهم أو غيرها يستعين بها (وإن لم يُقصد الصدقة عليه) بأن قصد فك الرقة أو لا قصد (رحع عليه) أى على العبد (بالفصلة إن عتق) ويأخذ المعين من العبد الرائد (و) رحع (على السيد بما قسصه) من ما لم (إن عتق) ، وإلا) بأن قصد بما دفع له الصدقة (فلا) رجوع على العبد بالفصلة ولا على السيد بما قص

• (وإن قال) شخص لرقيقه (أنت حرّ على أن عليك ألفاً) مثلاً (أو) قال أنت حر (وعليك) ألف أو قال أنت حر على ألف (لرمّ العتق) حالا (و) لرم (المال) للعبد معحلاً إن أيسر . وإلا أتعت دمنه لأنها قطعة لارمة

وأما إذا قال أحدهما وقعت بعين والآخر يعرض كما مثل الشارح لاختلاف الحس فيه خلاف الالحى الآتى ، فالمناسب للشارح التمثيل بما إذا اتفقا على أن الكتات وقعت يعرض واحلها فى حس العرص كما علمت

قوله [رحع عليه بالفصلة إن عتق] طاهره سواء كانت يسيرة أو كثيرة وقيدها بعضهم بالكثرة واستشهد بما قالوه فى ردّ فصلة الطعام والعلف المأخوذ من العيمة فى الجهاد ، وفصلة من دفع لامرأة نفقة سنة وكسوتها تم مات أحدهما . وفصلة مؤنة عامل القراض قال الحرولى فإن دفع إليه اتان فدفع مال أحدهما وحرّح حرّاً فإنه يرد مال الآخر إليه فإن لم يعلم مال من بقى فإنهما يتحصان فيه على قدر ما دفا إليه وقال الحرولى أيضاً وكذا من دفع له مال لكونه صالحاً أو عالمّاً أو فقيراً ولم يكن فيه تلك الفصلة حرم عليه أحده كذا فى (س) وفى الخاشية ما صورته من وهب لرحل شيئاً يستعين به على طلب العلم فلا يصرفه إلا فى ذلك ، وأما من دفع لفقير ركاة فقيت عنده حتى استعنى فلا تؤخذ منه بل تناح له لأنه ملكها بوجه حائر

• تسيه . إذا سارع العبد مع من أعطاه فقال العبد هو صدقة وقال المعطى ليس صدقة بل إعانة على فك الرقة . فإن كان عرف عمل به وإن حرى عرف بالأمرين أو لم يكن عرف أصلاً فالقول قول المعطى لأنه لا يعلم إلا من حهته قوله [لرم العتق حالا] إلح أى وسواء راد مع قوله أنت حرّ الساعة أو

(وَحِيرَ الْعِدُّ) فِي الْمَحْلَسِ وَبَعْدَهُ مَا لَمْ يَظَلْ (فِي الْإِلْتِرَامِ) لِلْمَالِ فَيَعْتَقُ
بِأَدَاءِ الْمَالِ حِرّاً عَلَى السَّيِّدِ (وَالرَّدِّ) لِقَوْلِ السَّيِّدِ ، فَيَسْتَمِرُّ رَقِيقاً (فِي) قَوْلِ سَيِّدِهِ
لَهُ أَنْتَ (حُرٌّ عَلَى أَنْ تُدْفَعَ) لِي مِائَةٌ مِثْلًا (أَوْ) قَوْلِ سَيِّدِهِ أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَنْ
(تُؤَدِّيَ) لِي مِائَةٌ (أَوْ) أَنْتَ حُرٌّ (إِنْ أُعْطِيتَ) لِي مِائَةٌ (وَبَحْوِ)

اليوم أو لم يرد بل أطلق كما في أي الحس على المدونة ، وإما لرم المال هما بحلاف
من قال لروحه أنت طالق على ألف أو عليك ألف فتطلق ولا شيء عليها لأن
السيد هما يملك ذات العبد وماله فكأنه أعتقه واستنى ماله ، وفي الروحة إما يملك
عصبتها فقط لا داتها ولا مالها

قوله [وَحِيرَ الْعِدُّ] إلح محل التحير إذا لم يقل الساعة أو يوها وإلا لرم
العتق والمال كما قاله (ح) وما ذكره من لروم العتق والمال إذا قد بالساعة أو بواها
إذا جعل الساعة طرفاً للحرية فإن جعلها طرفاً لتدفع أو يؤدي حير كما إذا لم
يدكرها والعرق بين هذه وبين قوله قل وأنت حر على أن عليك ألفاً إلح أنه علق
الدفع عليه في هذه فلدلك حير وأما في التي قبلها فقد عر بما يعيد الإلرام
ولم يكله إليه تأمل

● حاتمة إذا اشترط وطء المكاتبة أو استثنى حدلها الموحود حال الكتابة
أو ما يولد لها فهو لعو وكذا اشترط قليل الخدمة عليه للسيد إن وفي فلا يعدل
بشرطه في الخديع وأما لو شرط عليه كثير الخدمة إن وفي فلا يلعي لأن كثرتها
تتعر بالاعتداء بها فكأن عقدها وقع عليها مع المال وهذا التفصيل لعبد الحق
عن بعض تسوحوه ولكن ظاهر المدونة المع مطلقاً في القليل والكثير وعليه الأكثر
أفاده في الأصل

باب

في أحكام أم الولد وتعريضها

● (أمُ الْوَلَدِ) قال ابن عبد السلام حررت العادة بالترجمة نأمهات الأولاد، ولعل سبب ذلك تنويع الولد الذي يحصل به الحرية للأم فقد يكون مصعة ، وقد يكون علقه ، وقد يكون تام الحلقة والمصنف رضى الله عنه بطر إلى أن المدار على أم ولد
(هي الْحُرُّ حَمَلُهَا مِنْ وَطْءِ مَالِكِيهَا) لم يذكر قول ابن عرفة عليه حراً لأنه يعنى عنه تعليق « من وطء » « حر »

باب

الأم في اللغة أصل الشيء والحدح أمات وأصل أم أمهة ولذلك يجمع على أمهات وقيل الأمهات للناس والأمات للبعث وأم الولد في اللغة عبارة عن كل من ولد لها وهي في استبدال الفقهاء خاصة بالأمة التي ولدت من سيدها الحر
قوله [هي الحر حذلها] هذا حسن في التعريف صادق بالأمة التي حذلت من سيدها الحر، وبالأمة التي أعتق سيدها حملها من روح أو ربا، وبأمة الحد يتروحها إن أنه وتحمل منه، فإن الحمل حر يعتق على الحد، وبالأمة العارة حر فتروحها فإن حذلها حر وبأمة العبد إذا أعتق سيده حملها
وقوله [من وطء مالكةا] متعلق بحر محرر لماعدا الصورة الأولى أي التي نشأت الحرية حذلها من وطء مالكةا

قوله [لأنه يعنى عنه تعليق من وطء بحر] أي وأما ابن عرفة فجمع معتقاً حذلها أي حذلها الكائن من مالها فاحصاح لريادة حراً عليه لأحر إح -
أمة العبد إذا أعتق السيد حذلها لأنه يصدق عليها أنه حر حذل بحر -
مالكةا وهو العبد لكن ليس ذلك العقب بحر عليه المثل أسى بحر - كد
قالوا فأمال

(وَتُعْتَقُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ) بدليل قوله صلى الله عليه وسلم «أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبرمه»^(١) (إن أقرّ) السيد (بوطيها) وأرل ، أقر في صحته أو مرضه فيشت كونيها أم ولد بإقراره

(وَوُحِدَ الْوَلَدُ) مع إقراره ، فلا يحتاج لإثبات ولادة

(أَوْتَسَّتْ لِلْقَاءِ عَسَقَةً) دم محتج لا يدوب من صب ماء حارّ عليه (فَسَوَّقُ) فأعلى من العلقه — كمصعة — كان ثبوت إلقاء الحمل بعدلين بل (ولو امرأتين) إذا لم يكن معها الولد ، والسيد مقر بالوطء أو عندها بينة بإقراره بالوطء حيث أنكر ، فإن لم يثبت إلقاءه ولو بامرأتين ، بأن كانت محرد دعوى ، أو شهدت لها امرأة واحدة ، لم تكن بإلقائه أم ولد ، ما لم يكن معها الولد وسيدها مقر بالوطء فتكون أم ولد ولا تحتاج لثبوت الإلقاء ، فقوله

قوله [وتعتق من رأس ماله] أى محرد موت سيدها تعتق من رأس ماله وإن قتلته عمداً وتقتل به ، والفرق بينها وبين بطلان تدبير العبد بقتل سيده كما مرّ وإن قتل به صعب التهمة فيها لقربها من الحرائر في مع إحارتها وبيعها في دين أو غيره ورهها وهبتها وغير ذلك

قوله [ولدت من سيدها] أى الحر

وقوله [عن دبرمه] أى عقب موته

قوله [فأعلى] تفسير لموق على حذف أى التفسيرية

قوله [ولو بامرأتين] مقابله ما لسحون من أنها لا تكون بذلك أم ولد أى هذا إذا كان برحلي بل ولو بامرأتين ، ويتصور شهادة الرحلي بما إذا كانت معهما في وضع لا يمكنها أن تأتى فيه بولد تدعيه كالسقية وهي وسط الدحر فيحصل لها الوسع للولادة ثم يرى أثر ذلك أفاده في الحاشية

(١) عن ابن عباس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أيما امرأة ولدت من سيدها فهي ممتعة عن دبرمه» أو قال «من بعده» رواه أحمد وفي لفظ «من وطئ أمته فولدت له فهي ممتعة عن دبرمه» قال الشوكاني أحرجه الحاكم والبيهقي وابن ماجة وأحمد وله طرق ، وفي إسناده الحسن بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جداً وقد رجع جماعة عنه على عمر

(لا إنا أنكّر) الوطاء فلا تثبت الأمومة ولا يلزمه يمين أى ما لم تقم بينة على إقراره بالوطء

(أو استسراً هـ) أى الأمة بعد وطئها (بحبصة) وقال لم أطأ بعد الاستبراء . فقد تنمى كون الولد منه وحالته الأمة (و) الحال أنها (وأدّته لستة أشهر فأكثر من) يوم (الاستبراء) لا من يوم ترك الوطاء السابق على الاستبراء ولم يكن من الاستبراء ستة أشهر كما فى (ع) لأنه يعلم بذلك أن الحبيص أثناء الحمل . فيكون الاستبراء لعوا فالصواب من يوم الاستبراء كما فى المدونة وقول الحرشي من يوم الإقرار يُحمل على أنه أقر يوم الاستبراء (وإلا) يسريها أو لم يسه أو ولدته لأقل من ستة أشهر (لحق) الولد به وكادت أم ولد

(كدعائها) أى الأمة أنها أسقطت (سقطاً رأى) النساء - واو 'مرأتين - (أنتره) من تورّم الخلل والسقط ليس معها والسيد مصر بالوطء مكر لكونه منه فيلحق به وتكون به أم ولد ولو كان السقط معها لصدق فلو

قوله [ولا يلزمه يمين] أى لأن ذلك من دعوى العتق وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجردا

قوا [أى ما لم تنه بينة] أى عدلان لأنه لا يكفى النساء فى الشهادة على الإقرار بالوطء . فاعلم أنه عتق

قوله [كما فى ع] راجع للمسمى

قوله [لأنه يعلم بذلك] إلح عليه للمسمى

قوا [و المدونة] أى وقد دشى عليه المصنف

قوله [لحق الولد به] إلح أى فى الصور الثلاث إلا أنه فى الصور - لأوليين يلحق به ولو أتت به أكثر من الحمل

قوله [والسيد بالوطء] أى ودناه لو أذكر وقامت عليه بينة بالإقرار

قوله [لصدقت] أى بانعاق لأن الولد إذا كان حراً وصداً مسيراً

على إقراره بالوطء أو ذكر وقامت عليه بينة بإقراره به كفى فى موت أمها - وولد - إليه ولا يشترط تبوت الولاده

أنكر الوطء لم تكن أم ولد حيث لم يقر قبل ذلك بالوطء ولم تشهد عليه بية بالإقرار

(أو اشترى) الروح (رَوْحَتَهُ) الرقيقة من سيدها حال كونها (حاملًا) منه بولد لا يعتق على السيد، وإنها تكون أم ولد له تعتق من رأس المال، لأنه لما ملكها حاملًا كأنها حملات وهي في ماكنه

(لا) تكون أم ولد (بَوْلَدٍ سَسَقَ) الشراء (أو حَمَلٌ مِنْ وَطْءٍ شُشِهَةٍ) أى أنه إذا اشترى أمة حاملًا منه بوطء شبهة — بأن علط فيها — فإن لا تكون به أم ولد وإن لحق به . هذا هو الذى اشتهر وعليه الأصل قال ابن مروق وقبله ابن عاتر . إنها تكون أم ولد بوطء الشبهة

(إلا أمة مكاتته) أى أن من وطئ أمة عبده المكاتب فحملت منه فأمة تكون أم ولد للواطئ وحد عليه للشبهة . ويعرم قيمتها لمكاته . وتعتبر قيمتها يوم لحمل فإن لم تحمل فلا يملكها

(أو) وطئ (أمة ولده) الصغير أو الكبير الذكرا أو الأنثى فحملت منه فإنها تصبح أم ولد له ويعرم قيمتها للولد وتعتبر القيمة يوم الوطء كان موسراً أو معسراً ولا قدمة عليه لولدها . فإن لم تحمل فتقوم عليه ولا تكون أم ولد

قوله [لا يعتق على السيد] أى فحمل عتقها من رأس المال ما لم تكن حرة لا من يعى على السيد . كما إذا تزوج بأمة حده وأحلها تم اشتراها منه حرة فلا تكون به أم ولد

قوله [فلا يملكها] أى ولا يعرم لها قيمة

قوله [ويعرم قيمتها للولد] أى ولده الصغير أو الكبير المالك لها

قوله [ويعرم القيمة يوم الوطء] والفرق بين أمة المكاتب وأمة الولد أن أمة الولد محردة وطء أبيه تحرم على الولد فاعتبرت قيدها حينئذ وأمة المكاتب لا تصوت عليه إلا بحدها من سده

قوله [ولا قيده عليه لولدها] أى لتحلقه على الحرية وكذلك أمة المكاتب للعلة المذكورة

قوله [فإن لم تحمل فتقوم عليه] أى لكونه فوطئها على ولده وهذا كانه إن

(أو) وطئ الأمة (المشركة) بيه وبين غيره فحملت منه فتكون أم ولد
(أو) وطئ السيد أمته (المُحَلَّلَة) فحملت منه فتكون أم ولد .
ولا عرة بتحليلها للغير فإنه لا يجوز ومتى صارت أم ولد بشيء مما تقدم عتقت
بعد موت سيدها من رأس المال

(ولا تَرُدُّه) أى العتق (دَيْسُ) على سيدها (سَقَ) استيلادها حيث
وطئها قبل تمام العروء . أو لو وطئ بعد تفليسها فحملت فباع عليه ومعهوم
سَقَ « أولوى

• (ولا يَنْدَقِعُ الحملُ عنه) أى عن السيد (بَعَرَلُ) لأنه متى وطئ
وُلِدَ حَاحَ المَرْحُ ، مما سَقَ الماء في الرحم فادا حملت فأنتك أن الحما م
اكونه كان بعزل — لا يدمعه ويلحق به وتكون أم ولد

• قى ولد البائع لوطنها وإلا فلا تكون أم ولد بالحدول ولا تقوّم على الأَر
وحكمه حكمه لِمَوْلَاهُ تَعَالَى ﴿وَحَلَّالٌ أَنْسَائِكُمْ﴾ النَّدِيسُ أَصْلًا رِكْمٌ (١)
قوله [فحملت منه] إلح أى ويقوم عليه نصيب الآخر حيثئذ وسأى ذلك
قوله [اعلمة] أى اتى أحل وطأها للغير والفرص أن السيد وطئها
قبل وصد ذلك الغير وإلا فلو وطئها الغير مستنداً لتحليل السيد فإنها تلزم الواطئ
نتيجة حدات أم لا ولا يجوز للسيد وطئها بعد ذلك ويكون وطؤه رنباً
قوله [مأذ لايجوز] علة لقوله ولا عرة بتحليلها للغير وهذا بإحداغ
مذهب الأربعة خلافاً لعطاء

قوله [عتقت بعد موت سيدها من رأس المال] كرهه مع تقدمه
من توصى لغير المصنف ولا يردده من إلح

• تسه مثل المشتركة واعلمة المكاتبة إذا احارت أمومة الولد والأمة المروحة
- سبواه سبوه أو أنت ولد لستة أشهر فأكر من يوم الاسراء أو الوطاء لأنه
حق به وكوبه أم ولد وتسدر في عصمة روحها (أه من الأصل)

قواء [فباع عليه] أى وهى إحدى المسائل الى ساع فيها أم أولد
قوله [ومعهوم سقى أولوى] أى وهذا بخلاف التدبر فإنه رده من
- بق إن كان سبباً حياً وإلا رده السابق واللاحق

(أو وَطِءَ بَدْنِ) فلا يدفع الحمل عنه ، لأن الماء قد يسق للفرح

(أو) وطء (بين مَحْدَيْنِ)

(إِنْ أُنْزَلَ) شرط في جميع ما تقدم لأنه متى أنكر الإنزال صدق

بيمين فلا يلحق به الحمل ولا تكون أم ولد ، لأن هذا أمر لا يعلم إلا منه

• (وله) أى لسيد أم ولده (قليلُ حِدْمَةٍ فيها) أى فى أم الولد أدنى

من خدمة القس وأعلى من خدمة الروحة ، والروحة يلزمها نحو عمن وطح

لا عزل وتكسب . والقس يلزمها كل ما أمرها به مما فى طاقتها وهذه تتوسط

(و) لسيد أم الولد (كثيرُها) أى الخدمة (فى ولديها) الحادث (مِنْ

غيره) بعد تبوت أمومة الولد لها وله عاقبة وإحارته ولو بغير رضاه

• (وعَتَقَ) من حدث لها من الأولاد من غيره (معها) أى مع أم الولد

قوله [فلا يدفع الحمل عنه لأن الماء] إلح أى فيحصل على أنه

ناتى من ماء سق للفرح لحر «الولد للفرش»

قوله [شرط في جميع ما تقدم] يسعى أن يكون مثل الإنزال فيها

الإنزال فى غيرها أو من احتلام ولم يبل حتى وطئها ولم يزل ، فقوله شرط فى جميع

ما تقدم أى حتى الوطء فى الفرع

قوله [وهذه تتوسط] أى لأن القس له مؤاخرتها ولو بغير رضاه

والروحة ليس له إحارته أصلاً وهذه يؤاخرها برضاها ، فإن أحر أم الولد بغير

رضاها فسح فإن لم يطلع عليها حتى تمت فارها السيد ولا ترجع أم الولد ولا

المستأحر عليه انتهى وإن فى الأجهورى من أن الأحره تكون لأم الولد تأخذها

من مستأحرها وإن قصصها السيد ورجع المستأحر بها عليه إن كان قصصها فقد

بعقه (ر) بأنه لم يره لغيره

قوله [ولو بغير رضاه] أى كما ذكره ابن رشد خلافاً لما فى (ع)

من أن الولد كأنه لا يصح إحارة السيد لواحد منها إلا برضاها ، فإنه خلاف

العمل كذا فى (س) والظاهر فسح إحارته بمقتضى موت السيد وأما أمه إذا أوجرت

رضاها ففى حاشية السيد الطاهر عدم المسح لرضاها بذلك كذا فى حاشية الأصل

قوله [وعتق من حدث لها من الأولاد] أى بعد تبوت أمومة الولد لها

بعد موت سيدها من رأس المال

(و) لسيد أم الولد (انتراع مالها إن لم يَمَرَّصْ) مرضاً محوفاً ، وكذا له انتراع مال ولدها من عمره من ناب أولى ، لأن له فيه كثير الخدمة ما لم يمرض أبصاً ويأتى أن له الاستمتاع بها بحلاف ولدها الأثني ، فليس له وطؤها لأنها عملة الرسة ولا يحوز للسيد بيع أم الولد فإن وقع ردّ . كما قال

(وَرُدَّ بِعُهَا وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ الْمُشْتَرَى ، وَلِحَقَّ الْوَلَدُ بِهِ) أى المشتري لأن النائع أناح فرحها له . فولدها حر لاحق بآبيه ولا قيمة على آيه فيه . ما لم يكن المشتري عالماً بأنها أم ولد فعليه قيمة الولد

(و) يرد (عقبتها) إن أعقبتها المشتري معتقداً أنها قس أو أم ولد . ما لم يستبرها على أنها حرة بالبراء وإلا انحوت بمحرد الشراء ويعزم الثمن فلو اشتراها على شرط 'عق وأعقها حررت' ودستحق سيدها الثمن إن علم المشتري وقت الشراء أنها أم ولد . لأنه كأنه فكها به أما لو اعتقد أنها قس فلا تمن عليه والولاء سبع على كل ح

قوله [إن لم يمرض] أى وأما لو مرض فليس له ذلك لأنه يسره لعمره

قوله [فعليه قيمة الولد] المناسب أن يريد وإلا

قوله [ويرد سقها] أى بحلاف المدبرة والمكاهة والفرق أن أم الولد

أدخل في 'حرمة' لأن المدبرة قد يردّها صيق البت والمكاهة قد يحجر

قوله [ويعزم الثمن] الأوضح أن يقول ويتصى السيد بالثمن علم المشتري أنها أم ولد لا

قوله [فلا من عليه] أى فإن كان قبضه السيد رده والفرق بين مسألة

مؤد ستره على أنها حرة بنفس الشراء ودس مسألة ما إذا اشتراها على

شرط يعنى حب قتم في أدور يمول السيد بالثمن مطلقاً علم بأنها أم ولد لا

وفصم في أنه يه قوة يد المشتري في عقبتها في الأولى حب لم تتوقف عمه على

إسداء صبه بحلاف النابية

قوله [على كل حال] أى في الصور كلها لأن عمد حر ، كان على يده

- (ومُصَيَّبَتُهَا) إذا بيعت وماتت عند المشتري (مِنْ نَائِحِهَا) لأن الملك لم يسقط فرد الثمن إن قصه ، ولا يطالب به إن لم يقصه
- (و) لسيد أم الولد (استمتاعٌ بها) ولو مرص (كالمدرّسة) له الاستمتاع بها (بحلافٍ مكاتةٍ ومُسَعَّصَةٍ) فليس له الاستمتاع . وسيأتي يتكلم على بقية أحكامها
- (وإن قال في مرضه) المخوف فلا تَأْمَنِي (ولدتُ مني) في الصحة أو المرص - (و) الحال أنه (لا ولدَ لها - صدّقَ) وتكون أم ولد تعتق

قوله [ومُصَيَّبَتُهَا إذا بيعت] أي إذا باعها سيدها مرتكسًا للحرمة

قوله [فرد الثمن] أي لـد تـتـرى وهذا ثمرة قوله ومُصَيَّبَتُهَا . نائِـحـها وما ذكره من أن مُصَيَّبَتُهَا من الدائع محلّه إذا نتت أهـومة الولـد لها بغير إقرار المشتري وإلا فصبيها منه كما في المدونة لا من البائع (أفاده محشى الأصل)

قوله [ولا يطالب به] إلح أي ولا يلزم البائع شيء مما أنفق المشتري عليها وليس له من قبضة خدمتها شيء على المعتد ، وقال سحون يرجع المشتري على نائِـحـها بمقتها ويرجع البائع على المشتري بقبضة الخدمة ويقاصان (أفاده بن)

قوله [استمتاع بها] أي فإن سمعت الاستمتاع فالظاهر أنها لا تسقط نفعها لأنها تحب لها نشأته الرق كما قاله الشيخ أحد الرقائي ولعدم سقوط نفعة الرق ولو كان فيه شاذة حرية بعسر سده بحلاف الروحة

قوله [وسأني ، كـلمـ على بقية أحكامها] أي أحكام أم الولد والأولى حذف تلك العبارة لأنه بصدد أحكام أم الولد فلا حاجة للـسـيـه عليها مع إنباهه أن المصدر يعود على عبر أم الولد وهو لا معنى له

قوله [وإن قال في مرضه المخوف] إلح اعلم أن صور الإقرار في المرص اتسا عشره صورة لأنه إما أن يقول في مرضه أولدتها في المرص أو في الصحة أو يطلق وفي كل إا أن يكون له ولد منها أو من غيرها أو منها ومن غيرها أو لم يكن ولد أصلا فإن كان له الولد منها فقط أو منها ومن غيرها عنت من رأس المال مطلـسـا كأن كان له ولد من غيرها على الأصح لا إن لم يكن له ولد أصلا فلا تعتق لا من بـلت ولا من رأس مال بل بقى رقـا

من رأس ماله (إن ورثته ولد ، وإلا) يرثه ولد (فلا) يصدق ولا تعتق من ثلث لأنه لم يقصد الوصية ولا من رأس مال ، لأن تصرفات المريض لا تكون من رأس المال

(كأن أقر) و مرضه (أنه أعتق) فما (في صحته) فلا يصدق ولا يعتق الرقيق من ثلثه ومفهوم « في صحته » أنه لو أقر في مرضه أنه أعتق في المرض أو أطلق فيعتق من الثلث لأنه وصية

• (وإن وطئ شريك) أمة مشتركة (فحملت) فإنها تقوم على الواطئ سواء أذن له شريكه في وطئها أم لا ، ويعزم له قيمة حصته وتعتبر القيمة يوم الوطء . (أو) لم تحمل و(أذن له) أى للواطئ (فيه) أى في الوطء شريكه (الآخر) الذى لم يوطأ (قومت عليه إن أيسر) أى على الواطئ ،

قوله [إن ورثه ولد] أى من غيرها كما هو الموضح
قوله [فلا يصدق ولا يعتق الرقيق] حاصله أن المريض لا يصدق
في إقراره بلعن في صحته سواء كان الذى أقر بعتقه قساً أو أم ولد سواء ورثه
وإن أم لا وهذا قول أكبر الرواة في المدونة وقال ابن القاسم فيها إن ورثه وإن
صدق وعبر من رأس المال وإلا لم يصدق مثل ما ذكر في الإقرار بالإيلاد
وخلاف في المدونة في هذا سواء

قوله [فعتق من الثلث] إلح حصل مما تقدم أن إقرار المريض بالإيلاد
لا فرق فيه بين أن يسده للصحة أو المرض في التفصيل المقدم . وأما إقرار المعتق
فإن أسده للصحة فالحكم ما ذكره المصنف . عدم العتق وإن أسده لا يصح
فهو مرجع . مرض من الثلث فلا إشكال وسكت الشارح عن مفهوم أقر
مريض وهو ما إذا أقر في صحته أنه أعنتها أو أولدها وحاصله أنه إذا شهد
بـ على إقراره في صحته أنه أو لدها أو أعنتها فإنها يعتق . رأس المال كأن
له ولد أو لا

قوله [ويعبر القيدة يوم الوطء] أى على الراجح وقت إتيانه بقول يوم الح
ولا تنى . عليه . قدة الولد على كلا القولين
قوله [قامت عليه إن أيسر] أى في الصور الثلاث وهي ما إذا وضعا

لتم له الشهة ولا شيء عليه من قيمة الولد

(وإلا) يأذن له أو كان الواطئ معسراً فيحير شريكه في إبقائها على الشركة وعدمه ، فإن ابحار عدم إبقائها للشركة (حير في اتناعه) أى الواطئ (بالقيمة) أى قيمة حصه وتعتبر القيمة (يوم الحمل) هو أحد قولين ورحح ، وقيل يوم الوطء (أو يبع نصيب شريكه) المقام للصير لأن الذى يحير هو غير الواطئ . والمقوم الذى يباع هو نصيبه لا نصيب شريكه الواطئ وعارة الحرشى أو يبع حرثها ، وهو نصيب غير الواطئ (لذلك) أى لأحل القيمة فإن وفى الحرء الذى لعبر الواطئ المانع قدّر ما يحصه من القيمة فلا كلام ، وإن راد فإنه لا يباع إلا بقدر القيمة وإن نقص فيأخذ ما يبيع به

● (وتسعة) أى تع من لم يظاً الواطئ (تأبقى) من قيمة حصته ، مثلاً كان له الصنف وقومت بأربعين وبيع بصمها بعشرين فلا كلام وإن قيل إن بصمها يساوى ثلاثين فإنه لا يباع منها إلا بقدر العشرين ، وإن بع بصمها بعشرة أسعه عشرة

حدثت أدن له في وطنها أم لا أو لم تحل وأذن له في وطنها

قوله [وإلا يأذن له] أى مع كربها لم تحل

وقوله [أو كان الواطئ معسراً] أى والحال أنها حدثت أدن أم لا

هد مقتصى حل الشارح ولكن ينافيه قول المصنف حير في اتناعه يوم الحدل إلح فيتعن أن يقول وإلا يكن مرسراً بل أعسر وحدثت ولم يأذن له في وطنها فما حد إلا صورة واحدة ، وأما إن أدن له وكان معسراً فلا حيار له ، وإما يتبعه بقيمتها فقط لا بقيمة الولد ولا يباع منها شيء وأما إذا لم يأذن له ولم تحمل فإنه يحير التريك الآخر بين إبقائها للشركة أو تقويمها عليه فيعزم له قبضها ولو سيعها لأنها قن على ما كادت عليه وسواء في ذلك كان معسراً أو مرسراً

والحاصل أن الصور ممان أربع في حالة يسر الواطئ وأربع في حالة عسره ، أى التى في حالة يسره فإنه يلزم الواطئ القيمة للحارية فقط إن حملت بإذنه أو بعير لإذنه أو لم تحل وأذن ، وأما إن لم تحمل ولم يأذن فيحير بين إبقائها

(و) يسعه أيضاً (بقيمة الولد) أى بقدر ما يحصه منه ، كالنصف مثلاً على فرض أنه رق ، سواء احتار ألا تناع بقيمة أمه أو البيع ، لأن الولد حر لا حق بالوطى

• (وحرمت) أم الولد (عليه) أى على سيدها (إن ارتد) وتستمر الحرمة ولا تعتق عليه بالردة (حتى يسلم) فإن أسلم رالت الحرمة واستمرت على رقبها أم ولد. لأنها لا تعتق عليه بالردة على المشهور ، فليست كالروحة التى تـيّـبـ بالردة ، لأن سب الإناحه فى أم الولد الملك ، وهو ناق بخلاف الروحة سبها العصمة وقد رالت بالردة ، فإن قتل على رده عتقت من رأس ماله

(كأن ارتد) فإنه يحرم على سيدها وطؤها حتى تسلم

• (ولا حور كتنائها) أى لا يحور لسيد أم الولد أن يكاتها بغير رضاها ومسح يـ عـر على ذات قبل أداء الحوم

(فإن أدت عتقت) ولا ترجع بما أدته أما برضاها فيحور لأنها

إذا عحرت رجعت أم ولد كما كانت

للشركة أو عومها عليه وأما التى فى حالة العسر فإن حملت بغير إيدنه حير بين إبقائها لشركة وإتباعه بقيمة الولد أو بيع حصته فيها وإتباعه بقيمة الولد ، وإن حدث بإيدنه فليس إلا إتباعه بقيمتها ولا يحور إبقاؤها للشركة ولا بيعها وإن لم تحل فإن كان بإيدنه أتبعه بقيمتها ولو بيعها عليه وإن كان بغير إيدنه حير بين إبقائها ، ركة أو أحد قيدها ولو سبها عليه هذا المأخوذ من عبارة الأصل مرافقة لتسريح حليل وما فى التسريح والمنها محدل وبغير محر

قوله [ويسعه أيضاً بقيمة الولد] أى إن لم يكن أدن له فى وطنها وإلا

فلا قيمة له فى الولد وتعتبر قيمة الولد يوم الوضع

قوله [وحرمت أم الولد عليه] أى فترع من تحت يده بالردة كماله

ولا يمكن من وطنها ولو ارتدت بعده

قوله [أى لا يحور لسيد أم ولد أن يكاتها] إلح اعلم أنه قال

المدونة وليس للسيد أن يكاتها فطاهرها برضاها أو بغير رضاها قال أبو الحسن وعليه عند الحق وحدها اللحمى على عدم رضاها وبحور برضاها وبحوه فى

التوصيح انظر (س)

- تسميه . إذا فرّ المرتد لدار الحرب وقعت أم ولده ومدرته حتى يسلم ويعود فتعود له أو يموت كافراً فتعتق من رأس ماله ويكون ماله شيئاً
- حاتمة : لو وطئ التريكان الأمة بطهر ومثلهما النائع والمشتري وهذه مسألة كثيرة الوقوع ولا سيما في هذه الأريمة وأنت بولد لستة أشهر من وطء الثاني وادعاه كل منهما بالقافة تدعى لهما . فمن ألحقته به فهو اسه ولو كان أحدهما دميماً والآخر مسلماً أو أحدهما عبداً والآخر حرّاً ، وإن أتركهما فيه فمسلم وحرّ تعليناً للأشرف في الوحيين . وعلى كلّ نصف بعقته وكسوته كما لاس فرحون في تصرفته قال ابن يونس إن أشركت فيه حرّاً وعداً فيعتق على الحر لعنق بصفه عليه ويتوّم عليه النصف الثاني ويعرم لسد العمد ذلك وإلى الولد المملق بهذا إذا بلغ أحدهما فإن إلى الكافر فمسلم من كافر وإن إلى العبد فحر ابن عبد لأنه بمولاته لشخص منهما كان اسماً له ذكره ابن مرروق وعيره وتمرة الموالاة الإرث وعدمه فإن وإلى موافقه في الحرية والإسلام توارثا وإلا فلا وحكم عدم القافة كالقافة يؤمر إذا بلغ بموالاة أحدهما ويحرى فيما إذا مات وقد وإلى أحدهما ما يقدم وورثه الأنواع المشتركة فيه بحكم القافة أو لعدم وجودها إن مات الولد قبل . والالة أحدها ميراث أب واحد بصفه لاجر المسلم والنصف الآخر للعبد أو الكافر لأن بعقه قبل الموالاة عليهما بالسوية والعبء بالإرث بالنسبة لهما محار . وإما هو من باب ال سارعه اتان فيقسم سهوا (اه ملحصاً من الأصل)

باب

ذكر فيه الولاء

• وقد عرفه سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم واقتصر المصنف عليه • ولما لم يعرفه اس عرفة اكفاء مما في الحديث فلذا قال رحمه الله تعالى مفتتحاً بالحديث الذى صح عنه صلى الله عليه وسلم

• (الولاء لجمعة كالمحممة السب) ^(١) بفتح الواو ممدود ، لحمه • بصم اللام أى اتصال بين المعتق والمعتق كاتصال هو السب لأن العبد لما كان عليه الرق كالمعدوم والمعتق صيره بحريته موحوداً كالولد المعدوم الذى تسب أدوه

باب

هو أحد خواص العتق • ستق • الولاءة بفتح الواو وهو من السب والعتق وأصله من الولى وهو القرب وأما من الإهارة والتقديم فالكسر وقيل بالوجهين فيهما والمولى لغة يعال للمعتق والمعتق وأسائدها والناصر واس العم والقريب والعاصب والخليف والقائم بالأمير وناصر السب والناصر المحب والمراد به هنا ولاية الإنعام بالمعتق وسبه روال الملك بالحرية فمن رال • لكنه بالحرية عن روق فهو مولاه سواء حر أو علق أو دبر أو كاتب أو أعتق بعوض أو ناعه من نفسه أو أعق عليه إلا أن يكون السيد كافراً والعبد • سائماً وإلا فلا ولاء له عليه ولو أسلم وحكم الولاء بحكم العصوبة كما أفاده الحديث

قوله [حدة بصم اللام] المماس أن يقول ولحدة إلح

قوله [هو السب] المماس حذف هو لأن المراد باللحمة الاتصال والارتباط والمراد بالسب القرابة وهذا معياران وتقديم الصدير يؤهم أن الإصاة نائية وليس كذلك

قوله [لأن العبد لما كان عليه الرق] الأوضح أن يقول لأن الشخص في حال انصافه الرق كالمعدوم

وقوله [• ووحوداً] أى كالموحد

(١) صحيح - من عداك منى اربى لنصرى - انسى - عن - عبد حاتم - ر - وسبق في سب زعيم

في وجوده (لا يُسَاعُ وَلَا يُوهَبُ) من تنمة الحديت

• (وهو) أى الولا نابت (لمنْ أَعْتَقَ) حقيقة كقوله لعبده أنت حر ، أو بعد سنة ، أو مدر ، أو كاتب أو استولد ولو قال المعتق ولا ولاء لى عليك ، فإن قوله لعو حلالاً لاس القصار القاتل ، إنه يكون للمسلمين ، كان المعتق ذكراً أو أنثى بل (ولو) كان العتق (حُكْمًا كَعِتْقٍ عَيْرِ عه) بإدبه اتفاقاً في أن الولا للمعتق عه ، بل (وإنْ بلا إذن) من المعتق عه ، فالولا للمعتق عه وإن كان عن ميه

قوله [أى الولا ثابت لمن أعق] اعلم أن المتبدأ إذا كان معرّفاً نال الحسبة وكان حره طرفاً أو حاراً ومحروراً أفاد الحصر أى حصر المتبدأ في الحر كالكرم في العرب ، « والأئمة من قريش » أى لاكرم إلا في العرب ولا أئمة إلا من قريش وحيثد فعنى كلام المصنف لا ولاء إلا للمعتق لا لغيره ، ويرد على ذلك الحصر ثبوت الولا بعصمة المعتق ومن أعق عه غيره بغير إذن وقد أحاب عن ذلك المصنف بقوله ولو حكماً إلح فإن من أعق عه بغير إذنه والمحر إليه الولا من عصمة المعتق في حكم المعتق أو الحصر إصافى أى الولا لمن أعق لا لغيره ممن كان أحسباً فإذا ناع شحص العبد وشرط على مشترية أن يعتقه ويجعل الولا له فلا يلزم ذلك الشرط والولا لمن أعقه لا للناثع ويستنى من قواله « وهو لمن أعق » مستغرق الدمة بالثغات فولا من أعققه للمسلمين وتواب العتق لأرباب الثغات وهذا إذا جهل أرباب الثغات ، فإن علموا وأحاروا عتقه مصى وكان الولا لهم وإن رده ردّ واقسداً ماله

قوله [أنت حر] أى الآن وقوله أو بعد سنة أى أعقته لأحل وقوله أو كاتب أو استولد معطوف على أنت حر من عطف الحمل فلا يقال إن فيه عطف الفعل على الاسم الحالى

قوله [بل ولو كان العتق حكماً] ١٠ قبل المالبة قوله حقيقة

قوله [وإن بلا إذن] اعلم أن الخلاف موحود فيما قبل المالبة وما بعدها كما يفيد كلام ابن عرفة ، فقول شارحنا اتفاقاً تبع فيه (ع) وبصر ابن عرفة في ذلك أبو عمر من أعق عه بإدبه أو بغير إذنه فمشهور مذهب مالك

فالولاء لورثته سواء كان عتق العير عنه باحراً أو لأحل أو كناية أو تدبيراً .
وهذا إذا كان المعتق عنه حرّاً وإلا كان لسيده ولا يعود يعتق العبد على مذهب
ابن القاسم ولو ناع السيد العبد من نفسه فالولاء لسيده
• (وحرّ) العتق أو الولاء (الأولاد) أى أولاد المعتق - بالفتح - فيحر
ولا فهم دكوراً أو إناثاً وإن سفلوا . وحر أولاد المعتقة - بالفتح - وأولاد
أولادها دكوراً أو إناثاً
(إلا ولد أنثى) أمة معتوقة (له) لذلك الولد (نسب من حرّ) فلا

عبد أصحابه أن الولاء للمعتق عنه ، وقال أشهب الولاء للمعتق وقاله الليث والأوراعى
كدا في (س)

قوله [أو لأحل] : أى وسواء رضى به العبد أم لا وإلى (ع) من
تقييد المؤهل برضا العبد سهو كما قال س لأن اشتراط الرضا فى خصوص أم الولد
تعتق على ال ، والحل ، وأما القس فعقبه على ال ، والحل أو . محل لا يتوقف
على رضاه

قوله [على مذهب ابن القاسم] أى خلافاً لمن قال يعود الولاء للعبد
المعتق عنه إذا أعتق وكما يشترط فى المعتوق عنه الحرية يشترط فيه الإسلام
قوله [وحر العتق أو الولاء] أشار الشارح إلى أن فاعل حرّاً صمير
عائد على العتق أو الولاء ، فالمعنى على الأول حر العتق ولأولاد المعتق وعلى الثانى
وحر الولاء لعتيق ولأولاد المعتق

قوله [أى أولاد المعتق بالفتح] أى ولو كان ذلك الولد حرّاً بطريق
الأصالة كمن أمه حرة وأبوه رقيق تم عتق الأب فله ولد حر بطريقه ، الأصالة لأنه
يتبع أمه ولأولاد ذلك الولد المعتق أبيه

قوله [وأولاد أولادها] إلح أى فلا فرق بين الأولاد وأولاد الأولاد
إلا أن حر العتق لولاء أولاد المعتقة بالفتح وأولادهم مقيد بما إذا لم يكن
لهم نسب من حر . فإن كان لهم نسب من حر فلا يحر عتق المعتق بالفتح الولاء
الولاء من أولاد قوم آخرين

قوله [إلا ولد أنثى] إلح حاصله أن الولاء نابت للمعتق على من أعتقه

يبحر الولاء على الأولاد ، وسواء كانت الحرية أصالة أو طارئة . كان الحر الأب أو الخد فشمل الحر أولاد المعتوقة ، من ربا ، أو عصب . أو حصل فيهم لعان ، أو أصولهم أرقاء ، أو الأب حربياً ، مدار الحرب ، وقوله (أو ولدأ) عطف على ولد أنتى أى وإلا ولدأ (مسة ريقٌ لعيره) فإنه لا يبحر له ولاؤه كأَن روح عبده أمة غيره فحملت منه ثم بعد الحمل أعتق السيد عبده وأعتق الآخر أمته ثم ولدت لدون ستة أشهر من عتقها فإن ولاء الأب لا يبحر ولاء ولدها لأنه مسه الرق في بطن أمه فولأؤه لسيد أمه ، وقوله (والمعتق) عطف على « الأولاد » المعمول لحر أى وحر ولاء المعتق الأول ولاء معتقه (وإن سَمِعَ) فيبحر ولاء عتقائه وعتقاءه وهكذا فإذا أعتق شخص رقيقاً فله عليه الولاء وإذا أعتق ذلك المعتوق رقيقاً وهكذا فتست الولاء للسيد الأول بالحر إلح ، وقيد في المدونة الحر بما إذا لم يكن العبد حراً في الأصل احترازاً عما أو أعتق الصراني عبداً بصرانياً ثم هرب السيد لدار الحرب ناقصاً للعهد ثم سعى فمعه وأعتق فإنه لا يبحر إلى معقه ولاء من كان أعقبه قبل لحوقه دار الحرب

(وَرَحَعَ) الولاء (لمعتق الأب من معتق أحد أو) معتق (الأم) مثاله تروحت معتقة - بفتح التاء - بعد وأتت منه بأولاد أحرار تعالها وأبوهم وحدهم رقيقان . فولاء ولدها لمواليها فإذا أعتق أحد الأولاد رجع الولاء لمعتقه من

وكذا على ولده ثم من كان من ولده أنتى فيوقف عبدها ولا يبعدها الولاء لأولادها إن كان لهم نسب من حر ومن كان منهم ذكراً تعدى الولاء لأولاده ، ثم يقال من كان منهم أنثى وهى الولاء عبدها ولا يبعدها الولاء لأولادهم إن كان لهم نسب من حر وإلا تعدى وإن كان منه ذكر تعدى الولاء لأولاده وهكذا يقال فيهم وبين بعدهم أفاده محتى الأصل

قوله [مثاله تروحت معتقة] إلح حاصله أن ولاء الأولاد إنما يرجع من معتق الأم لمعتق الخد أو لمعتق الأب إذا كان لم يمسه الرق في بطن أمه بأن تروحت الأم بعد عتقها أو قبله وعتقت قبل أن تحل . وأما إذا مسه الرق في بطن أمه كما لو تروحت وهى قنّ ثم حدثت وهى كذلك تم عتقت بعد الولادة أو

معتق الأم لما علمت أن الأولاد صار لهم نسب من حر فإذا أعتق أبو الأولاد رجع ولاء الأولاد لمعتقه من معتق الخلد والأم وبهذا علمت أنه ليس المراد ظاهر الأصل من أن الولاء كان لمعتق الخلد ومعتق الأم معاً ، بل كان أولاً لمعتق الأم ثم لمعتق الخلد ثم رجع لمعتق الأب فلو أعتق الأب قبل الخلد رجع الولاء لمعتقه من معتق الأم

● (ولا تترث به أنثى) فإن ترك المعتق - بكسر التاء أمّاً أو ابن ابن ورتماً ، فإن الابن واسه يرت الولاء دون الدماء ولو مات ولم يترك إلا مائتاً أو أحياناً فلا حق لهم بل للمسلمين ؟

(إلا أن تناسره) بأن تكون هي المعتقدة - بكسر التاء فإنها تترث اختلف نسب الولاء (أو يحجره لها) أى الماترة ولاء ملتس (د) لدى (ولادة) فإذا أعتقت المرأة ذكراً فلها ولاء أولاده الذكور والإناث وأولاد أولاد

وهي حامل فلا ينتقل الولاء عن معتق الأم إذا عتق الخلد لمعتقه ولا لمعتق الأب إذا عتق الأب

قوله [طاهر الأصل] أى حليل وإما كان طاهره كذلك لأنه عطف بالواو قوله [ولا تترث به أنثى] استدراك على العدوم المفهوم من قوله فى الحديث التبريف «الولاء لحدة كلحدة النسب»

قوله [يرث الولاء] أى يرث المال نسب الولاء قوله [ولم يترك إلا مائتاً أو أحياناً] إلح هكدا مصوبان بالفتح مع السوين والصوب بصبها بالكسرة لأن كلا جمع مؤنث سالم

وقوله [فلا حق لهم] صوابه لهم قوله [بل للسلبي] أى محله بيت المال قوله [المخلف] بفتح اللام اسم معمول أى المال المبروك للعتيق بعد دونه قوله [ولاء] قدره الشارح إسارة إلى أنه فاعل بحر الصدر البارز فى يحجره واقع على الإرث معمول بحر

قوله [بدي ولادة] لاحاجة لبقدر دى ولا لحمل الباء للالاسة بل الأوضح أن يقول ملتس نسب ولادة

الذكور ذكوراً أو إناثاً ، وأما ولد الميت فلا يرثه ذكوراً كانوا أو إناثاً كما أنها لو أعتقت أنثى لا شيء لها في أولادها ذكوراً أو إناثاً حيث كان في نسهم حر

(أو) يحره لها (بعتق) فلها ولاء من أعتقته وولاء من أعتقه ، وكذلك لها ولاء أولاد الأمة التي أعتقتها حيث لم يكن في نسهم حر

• (وقد تم عاصب النسب) على عاصب الولاء ، فإذا مات المعتق - بفتح التاء - وترك مالا فيرثه عاصب النسب كانه وأنه إلح فإن لم يوجد واحد من

عصاة النسب

(فالمعتق) فإن لم يكن المعتق ماثرة

(فَعَصَصَتْهُ) أي عصاة المعتق كسر التاء ترت كالصلاة ،

فيقدم ابن فانه فأب فأح فانه ومحد دية فعم فانه فأبو الحد وهكذا ، وأما عصاة المعتق بالكسر فلا حق لهم في الولاء ، كما لو أعتقت امرأة عدداً ولها ابن من روح أحسب منها ، فإذا ماتت المرأة فالولاء لولدها ، فإذا مات لم يسقط الولاء لأبيه عند الأئمة الأربعة فراثته للمسلمين - ثم إن لم يكن للمعتق - بالكسر -

قوله [حيث كان في نسهم حر] أي وإن لم يكن لهم نسب من حر فلها الولاء فيهم أيضاً

قوله [أو يحره] الصير المستتر واقع على الولاء فاعناه والبارر واقع على الإرث ممعوله كما تقدم بطره

قوله [وقدم عاصب النسب] إلح اعلم أن عصاة الولاء كما يقدم عليهم عصاة النسب يقدم عليهم من يرث بالفرص بالطريق الأولى لكن لما كان عصاة النسب مشاركين لعصاة الولاء في كونهم عصاة ربما يتوهم مشاركتهم لهم من المصنف أن عاصب النسب يقدم وترك أصحاب الفروض لعدم توهم دخول عصاة الولاء معهم لتقديمهم على العصاة مطلقاً

قوله [إلى آخره] أي إلى آخر تعداد أفراد عصاة النسب

قوله [فعضته] أي المتحصون بأنفسهم وأبا العاصب بعيره أو مع غيره

فلا تنبي - له

قوله [لم يسقط الولاء لأبيه] أي لأنه وإن كان عصاة لاس المعتقة

عصبة فيرته (معتقُ المعتقِ فعَصَّتُهُ) فإذا احتتمع معتق المعتق ومعتق أبيه قدم معتق الممق على معتق أبيه (كالصلاة)

● (وإن شَهِدَ عَدْلٌ واحد (بالولاء) أو السب (أو) شهيد (اثنانِ) بأننا لم نتركْ سَمْعَ أنه • ولَّاهُ أو اسُ عَمَهُ (لم يَشُتْ) بذلك سب ولا ولاء وهذا • لم يكن مشوّ ، فإن كان فيشت الولاء والسب شهادة السماع كما تقدم في آخر باب العتق وفي باب الشهادات أنهم إذا قالوا لم نزل نسمع من التتات وغيرهم يتت السب والعتق والولاء (لكنه) وإن كان لا يتت الولاء بما ذكره (يخلف ويأخذ المال بعد الاستيلاء) ربما يأتي غيره بأوثق

فليس عصبة لها وإن كان روحها

قواء [لم يتت بذلك سب ولا ولاء] لف وبشر مشوش

قوله [وهذا • لم يكن مشوّ] جواب عن المعارضة بين • اها وس • اتقدم وأحب أيضاً بأن • اها طريقة • ا تقدم طريقة أخرى ، وأحب أيضاً بأن تبوت الولاء والسب شهادة السماع ، فمولى إن كان ساد المشهود عايه وإلا فلا يقبل قوله [يخلف ويأخذ المال] أى على وجه الحور لا على وجه الإرث وقوله [ربما يأتي غيره بأوثق] عاة للاستيلاء

● حاتمة لو اشترى اس ورت أناها وعق عايتها سوتة ، ومن المالك تم ملك الأب عداً وأعقته تم ، ذات الأب ورتة الاس والست بالسب للذكر ، تل حط الأتيس لتقدم الإرث بالسب على الإرث بالولاء ، فإن ذات العبد المعوق بعد ذلك ورتة الاس وحده دون الست لأنه عصبة المعتق من السب وهي مقدمة على عصبة المعتق بالولاء بل لو اشترته الست وحدها لكان الحكم • ا ذكر وكذا لو ذات الولد قبل الأب وكان للأب عم أو اس عم لكان هو الذى يرث المعتق وأذا لو ذات العبد قبل ذات الأب ورتة الأب م ، ذات الأب لكان المال بين الاس والست على الفريضة الشرعية للذكر ، تل حط الأتس ، وإن ذات الاس بعد • رب أنه وقبل ذات العتيق تم ، ذات العتيق كان للست من مال العتق ثلاثة أرباعه النصف لعقها نصف أبيها المعتق للعبد والنصف الباقي لشریکها في عق الأب وهو أحوها وهي ستحق نصف ولائه الذى هو الربع لأنها معقة نصف أمها

فيصير لها ثلاثة أرباع المال واعتصر بأن الأح قد مات قبل العد فلم يكن له فيه حق فكيف ترثه وأحيب بأنه يموت أحيها استحققت نصف ما تركه ومن حذلة ما تركه نصف الولاء وهي ترث من أحيها نصفه الذي هو الربع ، ويردّ بأن الولاء لا ترثه أنى وأحيب أيضاً بأن إرث الربع يعرض حياته بعد موت العد وليس بشيء ، وأما إن مات الابن وورثه الأب ثم مات الأب فليست من تركه أيها سعة أتمامها النصف بالنسب فرصا والربع بالولاء الذي لها في أيها والثمن لأن الربع الباقي لأحيها الذي مات قبل أيها ترث منه نصفه ونصف الربع تمه وفيه الإشكال المتقدم (اه ملحصاً من الأصل) قال (شب) نقلا عن ابن حروف وتعرف بمسألة القضاة لأنه علط في هذه المسألة أربعمائة قاص فورثوا الست فيها بالولاء والميراث بالنسب مقدم على عصوبة الولاء فحل العلط حيث سوا بين الابن والست في ميراث أيهما فتأمل

ذكر فيه أحكام الوصية وما يتعلق بها

- (الْوَصِيَّةُ مَدُونَةٌ) ولو لصحيح ، لأن الموت يرل فحاة ويعرض لها بقية الأحكام

راب

هى مشتقة من وصيت الشئ بالشئ إذا وصلته كأن الموصى لما أوصى بها وصل ما بعد الموت بما قاء فى بعد التصرف واحتلف فى الخير فى قوله تعالى ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾^(١) فأكثر المفسرين على أنه المال الكثير وعليه فالترعيب فيها إذا كان المال كثيراً لما يأتي أنها تكره فى القليل

قوله [الوصية مدونة] هى فى عرف الفقهاء عقد يوجب حقاً فى ثلث مال عاقده يارم موه أو بيانة عنه بعده ، وعد الفراض خاصة بما يوجب الحق فى الثلث كما يؤخذ من تعريف ابن عروة

قوله [لأن الموت يرل فحاة] علة للمالعة

قوله [ويعرض لها بقية الأحكام] قال (ش) وأما حكمه ففسده اللحمى وإن رتد للأحكام الخمسة فتح عليه إذا كان ديباً أو نحوه ، ويدب إليها إذا كانت بقرة فى غير الواح ، وتحرم محرم كالسباحة ونحوها وتكره إذا كانت مكرهه أو فى مال قليل وتباح إذا كانت مباح ، بيع أو شراء ونحو ذلك . تم إن إعاد ، أعدا المحرم مأمور به ، وأما قول ابن رتد وكذلك يقسم إعادها على الخمسة المذكورة ، فالمراد إعادها قبل موت الموصى فيجب إعاد ما يحب منها ويحرم عليه الرجوع عنه ويدب إعاد ما يدب منها ، وإن حالف ولم يعد فقد ارتكب حلاف المدب وهو إما الكراهة أو حلاف الأولى وإعاد ما يكره منها مكره والمطلوب منه الرجوع عنه وإعاد ما يباح منها مباح فله فعله والرجوع عنه ، وأما الوصية بعد المولد الشريف فذكر الفاكهائى أنه

(١) سورة البقرة آه ٨

لما فيه من زيادة الراد للميت

(ورُكُشُها) الذي تتوقف عليه

• (مُوصٍ وهو الحرُّ) فالعبد ولو سائئة لا تصح وصيته

(المالكُ) للموصى به ما كُفّا تاماً فمستعرق الدمة وغير المالك للموصى به

لا تصح وصيتهما وليس المراد مالك أمر نفسه بدليل ما بعد

(الْمُصَمِّرُ) لا محذور وسكران وصى لا تمييز عندهم حال الإيضاء

وتصح من السكران المميز ، ومن الحر المالك

(وإن سَتَيْبَهُمَا وصَعِبَرًا) ميمراً لأن المحر عليهما لحق أنفسهما فلو

معاً معها لكان المحر عليهما لَحَقَّ عِبَرَهُمَا

(أو) إن كان (كاهراً) فصح وصيته ، ألم يوص لمسلم سحو

• كروه والمكروه يلزم الوارث (ا هـ)

قوله [لما فيها من زيادة الراد] عاة للبد

قوله [مستعرق الدمة] إلح اعترض بأن مستعرق الدمة من أفراد غير

المالك وأمس حارحاً بقيد الهام إنما حرح به العبد لأن ملكه غير تام وهو قد حرح

بالحرية وحيث فلا حاجة لقيد الهام ، وقد يقال بل مستعرق الدمة . الك لما بيده

وإلا لما وقت له ديونه وبمدم أن عتقه . اص حيث جهلت أرباب التبعات نعم

يجمع . التصرف لعدم تمام الملك ولو ررق مما يهي لم يترص له

قوله [وإن سَتَيْبَهُمَا] أى سواء كان . بلى عليه أو غير . بلى عليه كما في

(ح) قال في البرصيح وإذا تدان للمولى عليه م . ات لم يلزمه ذلك إلا أن

يوصى به ويحور . ن تلتله ولاس القاسم إذا ناع المولى عليه ولم يرد بيعه حتى مات

يلزمه بيعه اس ررقون وعلى هذا يلزمه الدين بعد . بيه فأله أفاده (س)

قوله [وصعيراً] قال في المدونه وبصح وصية اس عتشر سين فأقل

مما يثار بها إذا أصاب وحه الوصية ولم يكن فيه احتلاط

قواه [سحو حذر] أى . ن كل . لا يصح تملكه لمسلم فإن أوصى

لكافر بذلك صح لصحة تملكه ذلك وتمة الصحة الحكم بإفادها إذا ترفعوا إليها

• وموصى به وهو ما مِلِكَ أو اسْتَحَقَّ - كولاية في قرية ، غير رائد على ثلثه

• (وموصى له وهو ما صَحَّ تملكه) للموصى به (وإن) كان الموصى به (كمسجد) ورباط وقنطرة (وصَرْف) الموصى به (في مصالحه) من مرمية وحُصْر وریت وما راد على ذلك فعلى حدِّ مَسْتَه من إمام ومؤذن ونحوهم احتاحوا أم لا كما إذا لم يحتج المسجد انتهى مما ذكر فاهم وتصح لمن يملك - ولو في تاني حال - كما أشار له بقوله

• (أو مَنْ سَيَكُون) من حمل رَحُود أو سيوحد فيسحقه (إن استَهَلَّ)

قوله [وموصى به] هذا هو الركن الثاني

وقوله [وهو ا ذلك] هذا بالنسبة للوصية بالأموال ويختار به عن

الوصية بملك الغير أو بما لا يملك أصلاً كالوصية بالحدود بالنسبة للسلم

وقوله [واستحق كولاية] مثال للوصية بمعنى النيابة بعد الموت

وقوله [في قرية] معلق بموصى به فقد نى كل من الوصية بالمال والوصية بالنيابة

وقوله [غير رائد على ثلثه] قيد في الوصية بالمال

وقوله [وموصى له] هذا هو الركن الثالث

قوله [للموصى به] أى إن كان الموصى به مالا فإن كان الموصى به

بشيء قيل فيه وهو ما صلح لها

قوله [وإن كان الموصى له كمسجد] أى هذا إذا كان الموصى له

بمال آدمياً بل وإن كان كمسجد إلح لأنه يصلح للملك باعتبار انبعاث آدمي

به بدليل قوله وصرف في مصالحه إلح

قوله [فلهم] أى فيصرف جميعها لمن ذكر من أول الأمر

قوله [ولو في تاني حال] أى هذا إذا كان يصح تملكه ما أوصى

له به حال الوصية بل ولو كان يصح تملك ما أوصى له به في تاني حال فلا يشترط

في صحة الوصية كون الموصى له ممن يصح تملكه حينها بل ولي في المستقبل

قوله [أو من سيكون] أى فإذا قال أوصت لمن سكر من ولد فلان

فيكون لمن يولد له سواء كان موجوداً بأن كان حياً حين الوصية أو غير رَحُود

صارحاً ونحوه مما يدل على تحقق حياته، كوصع كثير لكن لا يؤخذ من علة الموصى به شيئاً لأنه لا يملك إلا بعد وصعه حياً فهي لوارث الموصى

(وورّع) الشيء الموصى به لمن سيكون إن ولدت أكثر من واحد (على العدد) الذكر كالأثني عند الإطلاق، فإن نص الموصى على تفصيل عمل به، كما قال

(إلا لص) ، أو أوصى (لميت عليم) الموصى (موتته) حين الوصية (وصرف) الشيء الموصى به للميت (في) وفاة (ديسه) إن كان عليه دين (ولاً) يكن عليه دين (فلوارثه) فإن لم يكن عليه دين ولا وارث له بطلت، ولا يأخذها بيت المال

(ودمي) تصح الوصية له ولا تمنع إن كان قريباً أو حاراً أو سق منه معروف، وإلا منعت حالاً لإطلاق الشراح

أصلاً فيؤخر الموصى به للوصع على كل حال، فإذا وصع واستهل أحد ذلك الشيء الموصى به ومثله أوصيت لمن يولد لفلان فيكون لمن يولد له لا لولد الموحود بالفعل سواء علم أن له حين الوصية ولد أم لا

• تسمية • إن كانت الوصية لحمل وبرل ميتاً أو انقش رحع الموصى به لورثة الموصى وإن كانت الوصية لغير موحود انتظر إلى اليأس من الولادة ثم يرد لورثة الموصى

قوله [فهي لوارث الموصى] أي العلة وهو أحد قولين وإثنان أي توقف وبدفع للوصى له إذا استهل كالوصى به، والظاهر أن هذا الخلاف مبنى على الخلاف في كون الاستهلال شرطاً في الاستحقاق أو في صحة الوصية واحتلف أيضاً إذا أوصى لولد فلان ومن سيولد له وقتلم بدحول الموحود من الأحكام ومن سيوحده هل يسد الموحود بالعلة إلى أن يوحده غيره فيدخل معهم وبه أفتى أكثر الأئمة أو يوقف الحديع إلى أن يقطع ولادة الأولاد ويثب يقسم الأصل والعلة من كان حياً أحد حصته ومن مات أحد ورثته حصته قولان للشيخ أفاده (س)

قوله [على تفصيل] هو بالصاد المعجمة أي ممصاة بأن قال للدكر مثل حط الأثنين مثلاً

قوله [وإلا منعت] أي مع الصحة لأن الوصية للدمى صحيحة على

● (وقولُ) الموصى له (المعينُ) الذى عيه الموصى كريد (شَرْطٌ) فى وجوبها وتعييدها حيث كان بالعمَّارِشيداً ولأنه من كون القول بعد الموت فلا يفعه قبوله قبل موت الموصى ، ولا يصبره رده فى حياة الموصى فله القول بعد الموت فإن مات المعين فلوارثه القول ، كما يقوم مقام غير الرشيد وليه واحترر «المعين» من الفقراء ، فلا يشترط القول لتعديده

ولا يحتاج رقيق (لإذن) من سيده (فيه) أى فى القول ، بل له أن يقل من أوصى له به بدون إذن

* (كإيصائه) أى السيد فهو مصدر مصاف لفاعله (بعثقه) أى عتق رقيقه ، فإنه لا يحتاج فى نفوذ العتق لإذن من السيد ، بل يعتق بتمامه أو يحمل الثلث

- (وقوّم) الموصى به (بِعِلَّةٍ حَصَلَتْ) أى حدثت فيه (بعد الموت) أى بعد موت الموصى وقبل القول فإذا أوصى له بخائط يساوى ألعاً ، وترك ألعين فراد الخائط به بعد الموت تمرة مائتين فالموصى له الخائط — أى

كل حال ، وأما الحوار وعندهم هشىء آخر

والحاصل أن ابن القاسم يقول بالحوار إذا كان على وجه الصلة بأن كانت لأهل قرابة وبحوها كما قال الشارح وإلا كرهت ، وأحارها أتهب مطلقاً لكن قال فى التصحيح وقيد ابن رشد بإطلاق قول أشهب بحوارها للدمى بكوبه دا سب من حوار أويد سقت له ، فإن لم يكن لذلك فالوصية له محطورة إذ لا يوصى للكافر من غير سب ويترك المسلم إلا مسلم سوء مريض الإيمان أفاده (س) وحرر بالدمى الحرى فلا تصح له الوصية على ما قاله أصع وهو المعتمد خلافاً لما يقتضيه كلام عبد الوهاب من صحتها له

قوله [فى حياة الموصى] أى ولو كان رده حياء من الموصى كما يقع كثيراً ، وأما إن ردها بعد موت الموصى فليس له قبولها بعد ذلك

قوله [فلوارثه القول] أى وسواء مات المعين قبل عله بالوصية أو بعد عاده بها اللهم إلا أن يريد الموصى الموصى له بعيه فليس لوارثه القول

الأصول - بتمامه . وله ستة وستون وتلثان ، ثلث المائتين ، ساء على أن الملك بالموت والعبرة بنوم السميد وتقدر أن الثمرة معلومة للموصى لكونه أوصى بأصلها

• (وصيعة) بلفظ يدل بل (ولو بإشارة) مهمة ولو من قادر على الطلق

• (ووسطلت) الوصية (بردة) أى ردة الموصى أو الموصى له لا بردة الموصى به

قوله [ساء على أن الملك بالموت] حاصله أن علة الموصى به الحادثة بعد الموت وقبل القبول قيل كلها للموصى . وقيل كلها للموصى له وقيل له ثلثها فقط وهذا الأخير هو الذى احباره المصنف ، وسبب هذا الخلاف الواقع فى العلة الخلاف فى أن المعتبر فى تمديد الوصية هل هو وقت قبول المعين لها . فإذا تأخر التول حتى حدثت العلة بعد الموت فلا يكون شئ منها للموصى له بل كلها للموصى أو المعتبر فى تمديد وقت الموت . لأن الملك للموصى له بالموت ويمتصى كون الملك له بالموت أن العلة المذكورة كلها للموصى له أو المعتبر فى تمديد الأمران معاً . وهذا وقت التول ووقت الموت أقوال ثلاثة فمن اعبر فى تمديد وقت الدول قال العلة كلها للموصى ومن اعتر وقت الموت قال كلها للموصى له . ومن اعتر الأمرين أعطى للموصى له منها ثلثها وهذا هو المشهور وأعدل الأقوال .

اد علمت ذلك فالماسب لتسارح أن يقول ساء على أن الملك بالموت والتمول

قوله [بلفظ يدل] أى عليها صراحة كأوصت أو كان غير صريح

فى الدلالة عليها لكن يهمهم منه إرادة الوصية بالقريبة كأعطوا التى الغلانى لغلان بعد موته

قوله [ولو بإشارة] متلها الكتابة بالطريق الأولى

قوله [ولو من قادر على الطلق] أى خلافاً لاس شعان

قوله [أى ردة الموصى] إلح أى فإن رجع للإسلام فقال أصعب إن كادت مكتوبة حارت وإلا فلا ، واستبعد (ر) بطلانها بردة الموصى له قائلاً إنها ليست من فعاه حتى تطل برده قال (س) وهو ظاهر

قوله [لا بردة الموصى به] أى بأن كان الموصى به عبداً

• (ومعصية) أى أوصى بمال لها أو بفعلها ، فالوصية باطلة ، ويفعل الورثة بالمال ما شاءوا . كوصية بمال يشتري به حمراً يشرب ، أو دفعه لمن يقتل نفساً ظلماً ، أو يبنى به مسجداً فى أرض محسنة للموتى كقراءة مصر ، أو لمن يصلى عنه ، أو يصوم عنه ، أو يقديله ذهب أو فضة يعلق فى قبة ولّى . (و) بطلت الوصية (لوارث) لحديث « لا وصية لوارث »

قوله [ومعصية] المراد بها الأمر المحرم فالوصية بالمكروه والمباح يحق تنفيذها كما قال الأجهورى قال (ر) وهو غير ظاهر بل تنفيذ الوصية بالمكروه مكروه وفى تنفيذ الوصية بالمباح وعدم تنفيذها قولان ، وكأنّ الأجهورى قاس ما قاله على اتناع شرط الواقف وإن كره وأما الوصية بالمندوب فمعد وحوشاً وما فى الثنائى من ندم تنفيذها فمردود

قوله [كوصية بمال يشتري به حمراً] أى ومنه أيضاً الوصية بياحة عليه أو بلهو محرّم فى عرس

قوله [أو يبنى به مسجداً] قال (س) ومن أمتلته أيضاً أن يوصى بساء قبة عليه وهو ليس من أهلها أو يوصى بإقامة المولد على الوجه الذى يتبع فى هذه الأثرة من احتلاط النساء بالرجال والطر للحرّم ونحو ذلك من المكروه . وكأنّ يوصى بكتب حوالب سؤال القبر وجعله معة فى كفه أو قبره اللهم إلا أن يجعله فى صورة من نحاس ويجعل فى حدار القبر لتنايه بركته كما قاله المساوى

قوله [أو لمن يصلى عنه] إلح أى بحلاف الوصية لمن يقرأ على قبره فإنما ناهدة كالوصية بالخبح عنه

قوله [وبطلت الوصية لوارث] أى ولو بقليل رنادة على حقه وإن أوصى للوارث ولغيره بطلت حصة الوارث فقط

قوله [لحديث لاوصيه لوارث] أى وهو ناسخ لقوله تعالى ﴿كَذَبَ عَاسِيكُمْ إِذَا حَصَرَ أَحَدَكُمُْ الْمَوْتُ إِنْ بَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادِ﴾^(١) الآية وهذا عهر الحديث وصادره « إن الله سبحانه وتعالى قد أعطى لكل دى حق حقه ألا لاوصية لوارث »

(كعيره) أى الوارث (برائِدِ الثُلُثِ) ويعتبر الرائد (يومَ التمسيدِ) لا يوم الموت وظاهره بطلان الرائد وإن لم يكن له وارث لَحَقَّ ست المال ، وهو مذهب مالك والجمهور وذهب أنوحيفة إلى صحتها كأحمد فى أحد قوليه (وإن أُحْيِرَ) ما أوصى به للوارث أو الرائد على الثلث أى أحاره الورثة (فَعَطِيَّةٌ مِمْهَم) أى ابتداء عطية ، لا تمديد لوصية الموصى فلاند من حيازة الموصى له قبل حصول مانع للمحير ، وكون المحير من أهل الترع ولم يذكر شرط القبول لقول الرماضى لم أره لعير الأجهورى كما قاله شيخنا الأمير

قوله [برائد الثلث] أى فإذا أوصى لأحى نصف ماله مثلاً أو بقدر معين يبلغ ذلك نهدت الوصية بالثلث ورد ما راد عليه ولو لم يكن له وارث لحق بيت المال كما أفاده الشارح

قوله [فعطية مميم] هذا هو المشهور وهو مذهب المدونة
قوله [لا تمديد لوصية الموصى] أى خلافاً لاس القصار واس العطار القائلين بذلك، وعلى هذا القول فإن أحييت فلا تحتاج لقبول ثان ويحتاج له على الأول ، وعليه أيضاً يكون فعل الميت محدولاً على الصحة حتى يرد ، وعلى الأول يكون محمولاً على الرد حتى يحار ، ومن تمرات الخلاف أيضاً لو أوصى بعق حارية ليس له غيرها فأحار الوارث فهل الولاء كله لاهت أو ثلثه ، وكذلك إذا أوصى بحاربه لوارثه وهى روعة لذلك الوارث فأحار باقى الورثة تلك الوصية فهل يفسح الكاح بالموت أو بعد الإحارة كذا فى حاشية السيد نقله [محشى الأصل ، وقد يقال إن تمره الخلاف لا تظهر بالنسبة للروحة لأن الروح آيل أمره الملك الكل بالإحارة أو العصى بالموت فالظاهر أن الكاح يفسح بالموت على كل حال فتأمل

قوله [فلاند من حيازة الموصى له] أى كما فى التوضيح وعيره

قوله [من أهل الترع] أى بأن يكون رسيداً لا دين عليه

قوله [ولم يذكر شرط القبول] الأوضح أن يقول ولم أذكر شرط القبول لأن

كلامه يوهم أن الصير عائد على المتى مع أنه لم يذكر شيئاً من الشروط أصلاً

* (و) بطلت الوصية (برحوع) من الموصى (فيها) سواء وقع منه الإيضاء في صحته أو مرضه (وإن) كان الرحوع (معرض) أى فيه دفعاً لتوهم أنه لما كان فيه انتزاع للغير لا يعتبر ، ويحور - وتظل به - ولو كان الترم حين الوصية عدم الرحوع على الراشح وأما الذى تناه في مرضه من صدقة أو حبس فلا رحوع له فيه وإن كان محرضه من الثلث

وبين ما نه الرحوع فيها بقوله (بقول) صريح كأنطلت وصيتي أورشعت عنها (أو عتق) للرقبة التى أوصى بها لريد مثلاً

، (وإيلاد) بأن وطئ الأمة الموصى بها لريد فحلمات منه فإنه تنطل الوصية (وتحليص حب ررع) بتدريته فإذا أوصى بررع تم حصده ودرسه بدون تدرية لا تنطل على المعتمد (وتسح عرل) أوصى به (وصوع مععدن) من ذهب أو فضة (ودبح حيوان) أوصى به (وتفصيل شقة) كقطع أو بقعة أوصى به ثم فصله ثوباً مثلاً فإنه تنطل الوصية به لروال الاسم في قوله أوصيت بالمقطع أو البقعة مثلاً ، بحلاف ما لو قال أو صيت بالثوب ثم فصله فلا تنطل

• (كأن قال) الموصى في صيغة وصيته (إن مت من مرضى) هذا (أو) إن مت من (سرى هذا) فلعلان كذا (ولم يمت) من مرضه أو سمره فتظل ، لأنه علق الوصية على الموت فيهما ولم يحصل

قوله [دفعاً لتوهم] إلح علة لمحدوف تقديره وبالع على ذلك

قوله [لا تنطل على المعتمد] أى لأنه لم يرل عنه اسم الررع

قوله [وسح عرل] أى لأن اسم العرل انتقل عنه وكذا يقال فيما بعده

كما أفاده الشارح

قوله [لأنه علق الوصية على الموت] طاهره أنه لا بد من الصريح بالقييد الذى هو الموت وليس كذلك ، بل متى أشهد على وصيه في مرضه أو سمره وكانت بغير كتاب فلا تمتد إلا إذا مات فيه سواء صرح بذلك كما لو قال إن مت من مرضى أو سمرى هذا فلعلان كذا ، أو لم يصرح كما لو قال إن مت فلعلان كذا ، أو قال يحرح لفلان من مالى كذا ولم يقل إن مت أو لم يقل

« ومحل بطلانها

(إن لم يكتسبها) في كتاب (وأحرحه ولم يستردّه) فإن كتبها وأحرحه ولم يسترده ولم يمّت فإن الوصية لا تبطل فإن كتبها بأن قال في كتابه إن مات في مرضي هذا فلفلان كذا ، أو فعدي فلان حرّ ولم يحرحه ولم يمّت فتبطل ، أو أحرحه واسترده فتبطل ولو مات في مرضه بطراً لكون الرد بإطلاا وقيل إن مات لا تبطل . ولكنه مسمى على الإبطال لأنه أطلق في قوله (فإن ردّه نطقت) ويحتمل الثاني لأنه ذكره بعد قوله « ولم يمّت »

وقد اعتمد شيخنا البطلان

(كالمسئلة) التي لم تقيد بمرصه وكتبت ، فإنها تبطل بردّ الكتاب ولا تبطل إذا لم يحرحه أو كانت بغير كتاب (لا) تبطل الوصية بدار لرريد (بهتّم) لتلك (الدار) على المعتمد ، وهل له القصص أولا ؟ خلاف

شيأ من ذلك ، بل أشهد أن لفلان كذا وصية لأن المعنى عليه حيث لم يصرح بالتعديم كمتى مات أفاده

قوله [ومحل بطلانها إن لم يكتسبها] إلح أي فصورها أربع البطلان في ثلاث وهي ما إذا كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يحرحه أو بكتاب وأحرحه ثم استرده . والصحة في واحدة وهي ما إذا كانت بكتاب وأحرحه ولم يسترده وهدد الصور الأربعة إذا انتهى القيد بأن لم يمّت من مرضه أو سفره ، وأما إن حصل بأن مات في المرض أو السفر فصها أربعة أيضاً تصح في ثلاث وهي إن كادت بغير كتاب أو بكتاب ولم يحرحه أو أحرحه ولم يسترده فإن أحرحه واسترده فعولان بالصحة والبطلان (أفاده محمّد بن الأصل)

قوله [كالمطلقة] أي وصورها أربع تبطل في واحدة وهي ما إذا كانت بكتاب وأحرحه ثم استرده . وتصح في ثلاث . وهي ما إذا لم تكن بكتاب أصلاً أو بكتاب ولم يحرحه أو أحرحه ولم يسترده فحدها الصور اثنتا عشرة صورة قد عدها

قوله [خلاف] أي مسور واستظهر في الحاشية أنه لا وصى له

(ولا) تطل الوصية (برهنيه) الشيء الموصى به، لأن ملك الموصى لم ينتقل
إِذَا مات فتحليصه على الوارث

(و) لا تطل (ترويح رقيق) أى أوصى به لشخص ثم روجه

(و) لا تطل (تعليمه) صعة فإذا أوصى برقيق لرید تم علمه صعة

فلا تطل ، وشاركه الوارث بقيمة التعليم

(و) لا تطل (بوطء) من الموصى لخارسته التى أوصى بها لرید

وتتوقف ليطر هل حملت فتطل أو لا فأحدها الموصى له

(أو ناعه) أى ناع الموصى الشيء الموصى به المعنى (ورجع له) بداته

سحو شراء فلا تطل أما إن لم ترجع بداتها واستحلف غيرها فتطل ، بخلاف ماله

أوصى شيء غير معين ككتياب وده غير المعينة واستحلف غيرها فلا تطل

الوصية ويأخذ الموصى له ما استحلف وليس من التعيين أن يكون له توب واحد

(أو أوصى شئت ماله) فاعه أى المال واستحلف غيره فلا تطل ،

لأن العرة بما يملك يوم الموت سواء راد أو نقص

(ولا) تطل الوصية (إن حصص) الموصى (الدائر) الموصى بها أى

قوله [ترويح رقيق] أى ذكر أو أنى

قوله [وشاركه الوارث] إلح أى يكون نوارث شركة فى ملك الرقة

نسبة ما رادته الصبعة كما لو فرض أنها بدون صعة تساوى عشرة بالصبعة تساوى

حديثة عشر كان شريكا معه بالتلت

قوله [ولا تطل بوطء] أى لا تطل بمجرد الوطاء بل يطر فيها بعد

ذلك كما قال السراح

قوله [سحو شراء] دخل فى ذلك الإرث

قوله [أما إن لم ترجع بداتها] الأوضح أن نقول وأما إن لم يرجع بداته

وكذا قوله واستحلف غيرها

قوله [واستحلف غيرها] أى من حسنها أو من غير حسنها

قوله [ويأخذ الموصى به ما استحلف] أى لصدقه عليه بأنه يباب وده

قوله [وليس من المعنى أن يكون له توب واحد] أى كما يفيدته نقل

جعل عليها حصاً من حير وبحوه (أو صَنَعَ الثوب) أى صنع الموصى الثوب الذى أوصى به ، فلا تطل (وأحدّه بريادته) أى أن الموصى له يأخذ الشيء الموصى به حيث قلدا لم تطل ، ولو كان فيه ريادة ، كصنع ، أو سويق لُتَّ ولا تنىء عليه فى مقابلة الريادة

• (وإن أوصى له) لشخص واحد (بوصية بعد) وصية (أخرى) من نوع واحد وهما متساويتان كقوله أو صيت لريد عشرة دناير ، ثم قال أوصيت أوصيت له عشرة دناير أو نوعين ، كقوله أو صيت له بدناير ، ثم قال أوصيت له ثوب (فالوصيتان) للموصى له

(إلا من نوع وإحداهما أكثر) كعشرة تم خمسة وعكسه من صف واحد فالأكثر يأحد (وإن تقدّم) فى الإيصاء ولا يكون الثانى ناسحاً ولا يأحد لوصيتين كانتا بكتاب أو كتابين أحرحهما أولاً ما لم يستردّ الكتاب ،

المواق والموصوع أنه لم يقصد عين ذلك الثوب ، بل قال أوصيت له ثوب أو ثوبى مثلاً

قوله [ولا شئء عليه فى مقابلة الريادة] أى لا مشاركة للوارث فيه بقيمة ما راد بحلاف الرقيق يعلده صعة فإنه يشارك الموصى له بقيمة كما مر ، والفرق أن الرقيق تريد قيمه بالتعليم ريادة كثيرة أفاده فى الأصل تأمل

قوله [لشخص] فيه حذف أى التفسيرية

قوله [فالوصيتان للدوصى له] أى تمامهما إن أحدهما التلت أو ماحمه مهمداً وسواء كانتا بكتاب أو بدونه

قوله [كانتا بكتاب أو كتابين] أتى بهذا التعميم رداً على المخالف إذ قد روى عن مالك ومطرف إن تقدم الأكثر فله الوصيتان وإلا فله الأكثر فقط ، وحكى الحمى عن مطرف إن كانتا بكتابين فله الأكثر مهما تأخر أو تقدم وإن كانتا فى كتاب واحد وقدم الأكثر فهما له معاً ، وإن تأخر الأكثر فهو له فقط وحكى ابن ررقون عن عبد الملك إذا كانا بكتابين فله الأكثر وإلا فهما له معاً تقدم الأكثر أو تأخر

وإلا بطلت كما لو رجع بالقول وإن أوصى له بعدد كمائة ثم نحره كرجع أو عكسه فيعتبر الأكثر ويأخذه الموصى له

• (وإن أوصى) في صحته أو مرضه (لوارث) كأح ليس للموصى وقت الوصية إن (أو) أوصى لغيره (أي لعبر وارث وقت الوصية كأمراة أحسية (فتعير الحال) الأول بأن حدث له إن أو تروح المرأة (المعتبر المال) مال الحال له في الصورتين ، فإذا مات الموصى صحت في الأول للأح لحده بالاس فصار عند الموت عبر وارث وبطلت في الثانية لصيرورة المرأة وارثة (ولو لم يتعلم الموصى بصيرورة الوارث غير وارث ، كما لو أوصت المرأة لروحها ثم اسها فتصح الوصية ولو لم تعلم خلافاً لقول إن القاسم إن علمت بطلاقها ولم تعيره حارت الوصية وإن لم تعلم فلا شيء له

• (و) إذا أوصى للمساكين (دخل الفقير في المسكين وعكسه) أوصى للفقير فيدخل المسكين بطراً للعرف متى أطلق أحدهما شمل الآخر فلو كان العرف افتراقهما اسع (و) دخل (في الأقارب)

قوله [وإلا بطلت] أى بطل ما استرده

قوله [ليس للموصى] إلح الماسب الإتيان بالواو وتكون الحداية حالية

قوله [ولو لم يعلم الموصى] المالعة راحة للصورة الثانية لأن خلاف إن القاسم فيها . ولا يصح رجوعها للأولى لعدم وجود الخلاف فيها بل بطلان الوصية فيها باتفاق . سواء علم الموصى بموت إسه ولم يعير الوصية أو لم يعلم قوله [بطراً للعرف] أى من أنهما إذا افترقا احتدما وإذا احتدما افترقا وهذا كله مسى على القول بعدم ترادفهما ، وأما على القول بترادفهما فهو عسه فلا معنى للدحول ، ومحل الدحول أيضاً حيث لم يقع من الموصى النص على المساكين دون الفقراء أو عكسه

قوله [ودخل في الأقارب] إلح حاصله أنه إذا قال أوصيت لأهلى أو لأقارنى أو لدوى رحمنى فكذا احتص بالوصية أقاربه لأنهم لأنهم عبر ورثة للموصى . ولا يدخل أقاربه لأنه حيث كانوا يرتونه ، هذا إن لم يكن له أقارب

أقاربه لأمه إلهج كقولہ اوصيت لأقارنى أو أقارب فلان فيدخل شرعاً في صبيحته أقاربه لأمه

(و) في (الأهل) كقولہ اوصيت لأهلى أو أهل فلان

(و) في (الأرحام) كقولہ اوصيت لأرحامى أو أرحام فلان فيدخل (أقاربه لأمه) كأبيها وعمها لأبيها وأولامها وأحيها وابن عمتها ومحل دخول أقارب أمه (إن لم يكن له) أى للموصى (أقارب لأب) غير ورثة فإذ كان ، فلا يدخل أقارب أمه ويحتص بها أقارب أبيه لئس الوصية بالإرث من حيث تقدم العصبة على دوى الأرحام وإذا قال اوصيت لأقارب فلان ، فيشمل الوارث منهم لفلان وغير الوارث ، كما قال

(والوارث كغيره) أما لو قال اوصيت لأقارنى أو أهلى أو لدى رحمى فلا يشمل وارثه لأنه لا وصية لوارث ، كما قال

(بحلاف أقاربه هو و) إذا دخل أقارب فلان أو أقاربه هو (أو وتر)

أى حصص بنى رائد على غيره لا بالجميع (المحتاج الأبعد) نص على المدوهم إذا يعلم إبتار المحتاح الأقرب من باب أولى (إلا لبيان) من الموصى حال وصيته

لأبيه غير وارثين وإلا احتصوا بها ولا يدخل معهم أقاربه لأمه ، وإن قال أو لأقارب فلان أو لأهله أو لدى رحمه احتص بها أقاربه لأمه إن لم يكن له أقارب من جهة أسه وإلا احتصوا بها كانوا ورثة لفلان المذكور أولاً يدخل معهم أقاربه من جهة أمه

قوله [أقاربه لأمه إلهج] أى إلى آخر ما يأتى في المتن في قوله إن لم يكن له أقارب لأب

قوله [إن لم يكن له أقارب لأب] إلهج هذا قول ابن القاسم هنا وفي

١- من وقال يره يدخل أقارب الأم مع أتراب الأب هنا وفي الحسن قوله [أى حصص بنى رائد] إلهج حاصله أنه إذا أوصى لأهله أو أقاربه أو دوى رحمه أو لأهل فلان أو أقاربه أو دوى رحمه احتص بالوصية الأقارب من جهة الأم حيث لم يكن هناك أقارب من جهة الأب ، أو احتص بها الأقارب من جهة الأب عند وجودهم فإن استووا في الحاجة سوى بينهم في

كقوله أعطوا الأقرب والأقرب ، أو فلاناً ثم فلاناً ، فيقدم الأقرب بالتفصيل ولو غير محتاج لا بالجميع

• (و) دخل (الحملُ في الحارية) كأن أوصى بحاريتة الحامل من غيره لشخص . فإنها تكون مع حملها لذلك الشخص ، لأنه كحرج منها ما لم تصعه في حياة السيد ، أو يستشه كما قال

(إن لم يستشه) أى الحمل كقوله ، أو صيت بها دون حملها ، فلا يدخل وإذا أوصى بثلاثة أو بعدد جماعة غير محصورين كالفقراء أو العراة أو بنى تميم ، فلا يلزم تعميم الموصى لهم بالإعطاء ، كما أشار له بقوله (ولا يلزم تعميم نحو العراة) بخلاف خدمة مسحد أو أهل رواق لحصرهم

الإعطاء وإن كان فيهم محتاج أو أحوج وحب لإثاره على غيره سواء كان ذلك المحتاج أقرب أو أبعد

قوله [بالتفصيل] أى بالإيثار والريادة ويأتى هنا قول الأجهوري بعسل وإيضاء ولاء حارة بكاح أحاً وأماً على الحد قدم

وإنما لم يحتص بالمقدم لئلا يؤدي إلى بطلان الوصية

قوله [كأن أوصى بحاريتة] احترر بذلك من الموصى بعقتها وهي حامل فإنه يدخل الحمل ولا يتأتى فيه قول المصنف إن لم يستشه لعدم صحة الاستثناء كما في (س) ، لأن الموصى بعقتها مثل من أعتقها بالمعل وهي لا يصح فيها استثناء الحد ، وإنما صح استثناءه في الموصى بها لشخص ولم يصح استثناءه مع عقتها لأن الشرع كمل عليه العتق إذا أعتق حراً منها ولم يكمل عليه الهبة إذا وهب حراً منها والوصية كالهبة

قوله [الحامل من غيره] أى من روح أو رباً ، وأما الحامل منه فلا يأتى ذلك فيها لأنها لا تملك للعير

قوله [ولا يلزم تعميم نحو العراة] أى ولا التسوية بينهم ويدخل في نحو العراة فقراء الرباط والمدارس والجامع الأهر

قوله [بخلاف خدمة مسحد] أى محصورين معيس ومهم خدمة الأهر لأن خدمته محصورون ومخاوروه غير محصورين ، وكذا يقال في مثل نلته السالك - رابع

يلزم تعميمهم (واحتهد) متولى تفرقة الوصية في القسمين فيريد الأحرع
 • وإن (أوصى) شخص (لعدّه) أى رقيقه ذكراً أو أنثى (بشئله) أى
 تلت مال السيد الموصى أو محرء كربع (عتق) الرقيق الموصى له عما ذكر
 (إن حمكه) أى التلت الذى من حملته الرقيق ، فإذا ترك السيد مائتين
 والعد يساوى مائة عتق ويحتص بماله دون الورثة فلو ترك السيد ثلثائة والرقيق
 يساوى مائة عتق لحمل الثلث له (وأحد) الرقيق (ناقيه) أى التلت
 فيأخذ من المائة ثلاثة وثلاثين وثلثاً كما قال (إن راد ، وإلا) يحمله التلت
 (قوّم في ماله) أى يقوم على الرقيق بقيمة نفسه في ماله (إن حمكه)
 عتق كله كما لو كان بيد الرقيق مائتان وقيمته مائة فيعتق منه ثلثه — إذ لا مال

السيد اللدوى

قوله [واحتهد متولى تفرقة الوصية في القسمين] أى قسم غير المحصورين
 ولا يلزم تعميمهم والمحصورين ويلزم تعميمهم في أصل الإعطاء ، وكذلك يحتهد
 فيما إذا قال الموصى أو صبت لريد وللقرء تلت مالى مثلاً فيحتهد فيما يعطيه
 لريد من قلة وكثرة بحسب القرائ والأحوال ، لأن القرية هما دلت على أن
 الموصى أعطى المعلوم حكم الخهول وألحقه به وأحراره على حكمه حيث صده إليه
 ولا شىء لوارث ريد إن مات ريد قبل التفرقة بخلاف ماله وأوصى لمعيين كريد
 وعمره فيقسم بينهما بالسوية ومن مات مهذا قبل القسم فوارته يقوم مقامه

قوله [أى التلت] أى من جميع مال السيد ومال العد المقدّر أنه للسيد

قوله [ويحتص بماله دون الورثة] أى إن كان له مال

قوله [فلو ترك السيد ثلثائة] إلح دخول على كلام المتى

قوله [فيأخذ من المائة ثلاثاً وثلاثين وثلثاً] الأسهل حذف قوله من

المائة واقتصار على ما بعده لأن معناه أنا نسب تلت مال السيد لقيمة العد بحده
 يريد عنها ثلاثاً وثلاثين وثلثاً فيأخذها العد في هذا المثال

قوله [أى يقوم على الرقيق بقية نفسه] أى بعد عحر ثلت السيد عن

استعراق العد محل القدر الذى يكمل عتق العد من حملة مال السيد

قوله [إن حله] أى حل ماله ناقيه

للسيد إلا الرقيق وهو مائة تم يطر لما بيده - وهو المائتان - فيعتق منه ثلثاه في بطير ستة وستين وثلثين يأحدها منه الوارث من المائتين ماله ، وما بقى من المائتين للعد وكذا لو ترك السيد مائة وقيمة العد مائة وماله الذى بيده مائة أو حمسون فيعتق منه ابتداء ثلثا بطراً لمال السيد وقيمة العد - وهو مائتان - إدهما مال السيد ثم يعتق منه ثلثه الباقي من ماله الذى بيده - وهو المائة أو الحمسون - في بطير ثلاثة وتلاتين وتلت يأحدها من الوارث وما بقى للرقيق ، فليس معنى قوم في ماله جعل ماله من حملة مال السيد حتى يعتق العد ، ولا شئ له من ماله كما في الشراح هذا هو التحرير ، وإلا يحمله الثلث - كما إذا لم يكن للسيد غير العد ولا مال للعد - عتق ثلثه ، كما قال

• (وَالْإِذَا حَرَّحَ مِنْهُ مَحْمِلُهُ)

وإذا أوصى شخص لوارث أو براءد عن الثلث في صحته أو مرضه ، فلعنة الورثة أو الوراث الإحارة والرد فإن أحرار حال مرض الموصى لرمته الإحارة فلا رد له بعد ذلك حيث لم يصح الموصى صحة سنة ولم يكن للمجبر عذر محهل ، كما أشار له بقوله

(وَلَمْ يَرَمْ إِحَارَةُ الْوَارِثِ) أى كما إذا أوصى براءد عن الثلث ، أو أحراره

قوله [في بطير ستة وستين وثلثين] أى لأنها هي التى تجعل مالا للسيد

قوله [ماله] بدل من المائتين

قوله [وما بقى من المائتين للعد] أى وهو مائة وتلاتة وثلثون وتلت

قوله [وما بقى للرقيق] أى وهو ستة وستون وثلثان في الأولى وستة عشر وتلثان

في الباية

قوله [كما في الشراح] مثال للمعنى

قوله [هذا هو التحرير] أى لأنه مقتضى نص ابن القاسم كما أفاده في الأصل

قوله [وإلا حرح منه محمله] أى محمل تلت السيد وهو بلت العد في المثال

قوله [ولم إحارة الوارث] إلح حاصله أنه تلزمه الإحارة بشروط خمسة

أولها كون الإحارة ممرض الموصى المحوف سواء كانت الوصية فيه أو في الصحة

تأبها أن لا يصح الموصى بعد ذلك تألها أن لا يكون معدوراً بكونه في نفقة

بعض الورثة - إن أوصى لبعضهم - حيث كانت إحارة المخبر (مرص) محوف قائم بالموصى ، سواء كانت الوصية في الصحة أو المرض ، بشرط أن الموصى (لم يَصِحَّ) صحة بينة (بعدهُ) أى بعد المرض الذى أحار فيه الوارث فإن صح ثم مرض فثابت لم يلزم الوارث إحارته الواقعة منه سابقاً بل الرد وأشار لشرط آخر في لروم الإحارة بقوله

(إِلَّا لَتَسَيِّئَ عُدْر) في إحارة الوارث ، فإن كان له عذر فلا يلزمه بل له أن يرد ككون المخبر في نفقة الموصى أو حووه من الموصى له (ومنه) أى العذر (الحهلُ) بأنه يلزمه الإحارة في المرض (إن كان مِثْلُهُ يَحْتَمِلُ) أن له ردّ الرائد أورد ما أوصى به لبعض الورثة ، فإنه لا يلزمه الإحارة (و) إن (حَلَفَ) بالله الذى لا إله غيره إلى لا أعلم حين الإحارة إلى الرد ، أى اعتقد أن له التصرف لمن شاء وما شاء فإن نكل لزمه ما أحرار ،

الموصى أو عليه دين له أو حائف من سطوته رابعها أن لا يكون المخبر ممن يحهل أن له الرد والإحارة حامسها أن يكون المخبر رشيداً ، إذا علمت ذلك فليس المراد أنه يلزم الوارث أن يحجر وإما مراد المصنف أنه إذا أحرار وصية مورثه قبل موته فما له فيه الرد بعده لزمته تلك الإحارة بتلك الشروط سواء تنزع بالإحارة من نفسه أو طلبها منه الموصى كما ذهب إليه غير واحد من شيوخ عبد الحق وليس له بعد موته الرد متدسكاً بأنه من إسقاط الشيء قبل وحووه لأنه وإن لم يحج وحد سبب الوجوب وهو المرض

قوله [وأشار لشرط آخر] هذا هو ثالث الت شروط

قوله [ككون المخبر في نفقة الموصى] مثال للعذر

قوله [أو حووه من الموصى له] أى لكونه ذا سطوة في تلك الحالة مثلاً

قوله [الحهل] غير المصنف جعله شرطاً آخر وكل صحيح

قوله [وإن حلف بالله] شرط في قبول العذر بالحهل فهو شرط في الشرط

قوله [أى اعتقد] أى من أحرار

وقوله [أن له التصرف] أى الموصى

كمن يعلم أنه لا وصية لوارث وأحار بالشروط فلا يقبل منه يمين
(وإنْ أَوْصَى) لشخص (نصيبِ ابنِهِ) بأن قال أو صيت لزيد
نصيب ابني أو مثله بأن قال أو صيت لزيد يمثل نصيب ابني ، فإن لم يكن
له إلا ابن فيأخذ الموصى له جميع تركة الميت الموصى إن أحار الابن الوصية ،
وإلا فالموصى له تلت التركة فقط فإن قال ذلك ومعه ابنان فيأخذ نصف التركة
إن أحار وإلا فالثالث ولا كلام لهم وإن زادوا فله قدر نصيب واحد ولا كلام لهم
فإن كان مع الابن دو فرض فالموصى له جميع التركة بعد دوى الفرض إن
أحار إلى آخر ما علمته وقد أشار لذلك بقوله
(فجميع نصيبِهِ) فإن قال في وصيته اجعلوا فلانا مبرة ابني أو ألحقوه

قوله [وأحار بالشروط] أى ما عدا عدم الجهل لأنه الموضوع
قوله [أو مثله] اعلم أنه إذا جمع بين مثل ونصيب فظاهر أن له
الجميع باتفاق ، وأما إن حذف مثل واقتصر على نصيب فهمى ابن الخاحب وابن
شاس أنه كذلك الذى صرح به اللحى أنه يجعل الموصى له رائدًا وتكون التركة
بینه وبين الابن بصعين اتفاقاً أفاده (س)

قوله [فيأخذ الموصى له جميع تركة الميت] أى بشرط أن يكون الابن
موجوداً فإن لم يكن موجوداً بأن قال أوصيت له نصيب ابني ولا ابن له فتظل
إلا أن يقول لو كان موجوداً أو يحدث له بعد الوصية وقبل الموت ولا بد أن يكون
ذلك الولد معيماً وأما لو قال أوصيت له نصيب أحد أولادى وكان له ورثة
يحلل إرثهم فسيذكره في محرز من عدد رءوسهم وأن لا يقوم بذلك الولد مانع
ككوبه رقيقاً أو كافراً فتظل الوصية إلا أن يقول أو صيت له نصيب ابني لو كان
يرث فيعطى نصسه حينئذ وتتوقف الوصية على إحارة الوارث فيما راد على التلث

قوله [إلى آخر ما علمته] أى في السوادة وحاصله أنه إن مات الموصى
'ريد نصيب ابنه وترك صاحب فرض كروحة مثلاً ، فإن كان معه ابن وأحار كانت
السعة الأمان للموصى له وإن لم يجرأ أحد تلت التركة وإن كان معه ابنان كان له
نصيب ما بقى بعد الفرض إن أحار وإلا فله تلت التركة فإن زادوا كان له مثل
نصيب أحدهم أحاروا أولاً

به ، أو أبرلوه مرلته ، أو احعلوه وارثامعه ، أو من عداد ولدى ، فإن الموصى له يقدر رائدأ على دريته فتكون التركة نصفين إن كان له ابن واحد وأحار ، وإلا فالثلث للموصى له . فإن كان للموصى ابنان فالموصى له الثلث أحار أم لا . ولو كانوا ثلاثة فهو كزراع وهكذا فلو كان مع الذكور إناث فهو كذكر فلو كانت الوصية لأبنتي لكان لها مثل أبنتي من ماله ، وإلى ذلك أشار بقوله

(وقُدَّرَ رائدأ في احعلوه أو ألحقوه أو برلوه مسرلستة) فإن قال الموصى أوصيت لفلان بصعب نصيب ولدى ، وأحار الولد ، فهل يعطى نصيبه مرة أو مرتين فإذا كان الولد ابناً وأبنتين أو كانا ابناً وأحاراً فيكون له نصف التركة أو جميعها ؟ قولان ، قال ابن القصار صعب التثنية قدره مرتين وهو مذهب أى حبيفة والتساهى وهو الأطهر وقيل صعب التثنية ما سواه فثمرة الخلاف عند تعدد الولد كما مثلنا أما مع ابن واحد فالموصى له جميع التركة إن أحار على كلا القولين ، كما قال

(والأطهر أن صعبه مثله ، و) إن أوصى لشخص (د) مثل (نصيب أحد الورثة) فيحاسبهم الموصى له (محرء من عدد رؤسهم أى يقسم المال على الورثة وعلى الموصى له الذكر كالأبنتي ، ثم بعد أحده ما ناله يقسم الباقي على الورثة على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين

قوله [يقدر رائدأ على دريته] أى فإن كان الموصى له ذكراً قدر رائدأ على الأولاد الذكور ، وإن كان أبنتي قدر رائدأ على الأولاد الإناث فإن كان الموصى له حتى مشكلاً فالظاهر أنه يعطى نصف نصيبى ذكر وأبنتي كما نقله سيدي عبد الله المعري عن شيخه محمد الرقاني

قوله [وقيل صعب التثنية] إلح قائم شيخ ابن القصار

قوله [محرء] الماسب إدخال هذه الماه على قوله يحاسبهم ويستعنى

عن الماه الأولى

قوله [الذكر كالأبنتي] أى فإن كان عدد رؤوس ورثته ثلاثة فله الثلث أو أربعة فله الربع أو خمسة فله الخمس . وهكذا ولا ينظر لما يستحبه كل وارث بل يجعل الذكر رأساً والأبنتي كذلك

• (و) إن أوصى لشخص (محرر) من ماله ، كقوله أوصيت لزيد محرر من مالى (أو) قال أوصيت له (سهم) من مالى (سهم) يحاسب به ويأخذه (من فريسته) إن لم تكن عائلة ، كقول امرأة أوصيت لملان محرر من مالى ، وماتت عن روح وأم ، فيأخذ واحداً من ستة تم يقسم الباقي على الورثة أو كات عائلة فيأخذ سهماً من سبعة وعشرين حيث عالت الأربعة والعشرون ، لأن العول من حملة التأصيل فالوصية تقدم على الإرث تم يقسم على الورثة الباقي ، فالصرر يدخل عن الجميع فإن لم تكن له فريضة - بأن لم يكن له وارث - فهل له سهم من ستة وهو قول ابن القاسم ، أو من ثمانية ٢ وهو قول أشهب

قوله [من فريسته] أى من أصل فريسته

قوله [فيأخذوا حداً من ستة] أى لأن الروح فى المثال له المصف محرره اثنان والأم لها التلت محرره ثلاثة وبهذا تباين فيصرب أحدهما فى الآخر ستة يعطى الموصى له واحداً تبقى خمسة للروح ثلاثة وهى نصف التركة وللأم اثنان هذا تلتها

قوله [حيث عالت الأربعة والعشرون] أى وذلك فى صورة واحدة وتسدى بالمبرية كما يأتى وهى مات رجل وترك روحه وأربعين وبتر فأصاها أربعة وعشرون لأن فيها تمساً وسدساً أو ثلثاً فله تين ستة عشر وللأربعين ثمان الأربعة والعشرون تسعاً لكونه ثلاثة من غير تين فعال لها عمل تمها فيصير ثمن الأربعة والعشرون تسعاً لكونه ثلاثة من سبعة وعشرين ، وسأأتى إيضاح ذلك إن شاء الله تعالى ، ومعلوم أن الوصية مقدمة فيعطى الموصى له واحداً من السبعة والعشرين كما قال الشارح

قوله [فالصرر يدخل على الحد] أى فهذا الواحد الذى أحده الموصى له نسبه للسؤال عائلة تلت تسع فيقص كل واحد من سهامه عائلة ثات تسعة فيأخذهم

قوله [بأن لم يكن له وارث] أى أصلاً لا بالفرص ولا بالعصيب

قوله [فهل له سهم من ستة] أى لأنه أقل عدد يحرح منه المائص المقدرة لأهل النسب لأن الستة محرر للسدس وهو أقل سهم مفروض لأهل النسب

قوله [أو من ثمانية] لأنه محرر أقل السهام التى فرضها الله واستقرت اس عبد السلام أفاده محتسب الأصل

• (وهي) أى الوصية الصادرة في الصحة أو المرض (ومُدَّتَر) إن كان التدبير (مرص) مات منه كلاهما (فيما عليم) من المال أى علمه الموصى والسيد ولو كان العلم بعد الوصية والتدبير أما مدر الصحة فيكون حتى في المحلول ، ولو تحدد ولم يعلم به حتى مات ، لأن قصد السيد عتقه من ماله الذى يموت عنه والمريض يتوقع الموت فلا يقصد إلا عتقه مما علم فإن صح من مرضه صحة بينة تم مات كان كمدر الصحة وإما لم تدحل وصية الصحة في المحلول بخلاف مدر الصحة لأنها عقد غير لازم بخلافه

(لا) تدحل الوصية (فيما أقره) في صحة أو مرض (فَسَطَل) لكونه لصديق ملاطف أو لروح مريض أو أقر سفيه يدين في صحته أو مرضه فكلامه أعم

قوله [فيما علم من المال] أى في ثلث ما علمه الموصى والمدر فإن تبارع الورثة والموصى له في العلم وعدمه فالقول للورثة بيمين فإن نكلوا فالموصى له بيمين وانظر لو نكل أفاده محشى الأصل

قوله [أما مدر الصحة] إلح مثله صداق المريض

قوله [فإن صح من مرضه] أى الذى دبر فيه العد

قوله [كان كمدر الصحة] أى فيكون في المعلوم والمحلول

• تنبيه تدحل الوصية المقدمة على التدبير في المدر فيباع لأجلها عند الصيق وسواء دبر في الصحة أو المرض فمن أوصى بفك أسير وكان فكه يريد على ثلث الميت الذى من حملته قيمة المدر مائة وفك الأسير مائة فيسطل التدبير ، وتدحل الوصية أيضاً في العمرى الراحعة بعد موته ولو سسين ، وكذا تدحل في الحس الراحع بعد موته أفاده في الأصل

قوله [لاتدحل الوصية فيما أقره] إلح أى وإذا لم تدحل الوصية في ذلك بطلت ورجع ميراثاً

قوله [فكلامه أعم من قول الأصل] إلح أى لإفادته أن المدار على الإقرار الذى فيه تهمة

قوله [ومال بصاعة] أى أو قراض برسلهما ويشتهر تلمهدها قبل الوصية ثم تظهر السلامة

من قول الأصل أقرّه في مرضه

(أو أوصى به لوارث) ولم يحرحه بقية الورثة ، فلا تدخل فيه الوصية حيث مات ولم يعلم بأن ما أقرّه بطل ، ولا علم برد بقية الورثة فإن علم قبل موته دخلت فيه

(والأظهر) من القولين اللذين في الأصل (الدخول) أى دخول الوصية (فيما) أى في الشيء الذى (شهر) عند الناس (تلكه) من مال الوصى (فطهرت السلامة ، كالاتق) والسفينة ومال بصاعة فهو أعم من قول الأصل « وفي سفينة أو عند قولان »

● (وبدب كتابتها) أى الوصية

(و) ندب (بدء) بسمية وتناء (على الله كالحمد) (وتشهد) بكتابة ذلك أو بطقه إن لم يكتب

(وأشهد) الموصى على وصيته لأحد صحتها وبمودها وحيث أشهد فيحور للشهود أن يشهدوا على ما انطوت عليه وصيته ، كما قال

(ولم الشهادة وإن لم يقرأها) عليهم (ولم يفتح الكتاب) الذى فيه الوصية

● (وتشهد) الوصية حيث أشهد ، بقوله لهم اشهدوا بما في هذه ، ولم يوحد فيها محو (ولو كانت) الوصية (عده) أى الكتاب الذى هي فيه عند الموصى م يحرحه حتى مات

● (ولو نتت) عند الحاكم بالنسبة الشرعية (إن عتقدها حظه) أى الموصى أى نت أن ما اشملت عليه الورقة لحظه (أو قرأها) على الشهود (ولم تشهد) في الصورتين بأن لم يقل اشهدوا على وصيتي (أو) لم يقل بدوها ، لم تمد بعد موته لاحتمال رجوعه عنها ولو وحدها لحظه أنبدها فلا يسد ومفهومه أنه لو قال اشهدوا أو قال أنبدها بعت

قوله [من قول الأصل] إلح هو حليل وعبارته وفي نسخة أو عند شهر لبعدها تم طهرت السلامة قولان (هـ) فالشارح احتصرها

قوله [وتشهد] أى فيسحب له أيضاً أن يبدأها بالشهادتين بعد السماة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

(وإن قال) الموصي (كتبتها) أى الوصية ووصعتها (عند فلان) فصدقه إلح ، فإن فلاناً يصدق في أن هذا الكتاب بما فيه هو وصية الميت ثم إن كان سخط الميت فيقبل ما فيه ولو كان المكتوب فيه أنه لفلان أسـ مسـ عنده الوصية وإن كان يعبر حظه ووجد فيه أن أكثر الثلث لاس فلان أو صديقه ممن يتهم فيه لا يصدق أما بقليل من الثلث فيصدق

(أو) قال الموصي (أوصيته) أى فلاناً (ثلاثي) أى تنفرته . (فصدقه) فقال فلان هذه وصيته التي عدى إلى آخر ما علمت ، أو قال هو أمرني أن أفرقه على فلان وفلان أو على جماعة كذا (صدق) في قوله (إن لم يتقبل) إنه أمرني أن أدفع الثلث أو أكثره (لاسي) أو نحوه ممن يتهم عليه كصديقه أو أحبه الملائف

● (و) إن قال الموصي لجماعة اشهدوا على أن فلاناً (وصيتي فقط)

قوله [فصدقه] إلح الأولى حذفه من هنا ويكتفى في الحل بما بعده
قوله [أس من عنده الوصية] صفة لفلان وعلى هذا فقوله إن لم يقل لاسي لا يرجع لهذه ، وظاهره ولو كان الذي لاسه أكثر الوصية أو كلها
قوله [وإن كان يعبر حظه] أى ويكون معنى قول المصنف كتبتها عند فلان أمرته بكتابتها

قوله [ووجد فيه أن أكثر الثلث لاس فلان] تركيب فيه ثقل في المعنى واللفظ والأوصح إن لم يكن المكتوب لاسه فيها كثيراً في نفسه كان أكثر التلت أو أقله كما هو صريح عبارة غيره

قوله [إلى آخر ما عادت] أى من التفصيل في مسألة الكتابة فهو تبرع من الشارح عليها

قوله [أو قال هو أمرني] إلح مفرع على الثانية التي ليس فيها كذاة أصلاً وبالجملة فتصرع إلى الله في عقيدتها هذا الشارح
قوله [أو أكثره] لا مفهوم له بل المدار على كون المسد لاسه كثيراً وإن لم يكن أكثر التلت كما تقدم

ولم يرد على ذلك فلم يقيد بشيء فلفظه مطلق (يَعْمُ) كل شيء فيكون فلان وصيه في جميع الأشياء ، فيروح الصغار بشروطهن والكبار بإدبهن إلا أن يأمره بالإحار إلح فيحرق ما هنا على ما تقدم في الكاح من الإحار وعدهم وظاهر قوله « يعم » أنه إذا كان الموصي وصيًا على أيتام يكون فلان وصيًا عليهم وهو ظاهر المدونة ، وقيل لا يدخلون إلا نص منه ٥

(و) إن قال (فلان وصي) (على كذا) لشيء عيه (حُصَّ به) فلا يعداه لغيره فإن تعداه لم يعد

(ك) قوله ريد وصي (حتى يتقدم فلان) كعمرو ، فإن ريداً يكون وصيه في كل شيء حتى يقدم عمرو فيعزل ريد بمجرد قدوم عمرو فإن مات عمرو في السفر استمر ريد وصيًا

قوله [فلم يقيد بشيء] مصرع على ما قبله ولو قال في الحل من أول الأمر لم يقيد بشيء كما قال في الأصل لكان أظهر وأسهل واعلم أن طريقة ابن رشد أن الوكالة كالوصية فإذا قال فلان وكلني فإنه يعم قال في المقدمات وهذا هو قولهم في الوكالة إذا قصرت طالت وإذا طالت قصرت ، وطريقة ابن بشر وابن شماس الإطلاق في الوكالة مطل حتى يعم أو يحصن وكأنيهم لاحظوا أن الموكل حتى يمكنه الاستدراك بخلاف الموصي أفاده (س)

● فرع لو قال فلان وصي فمير أنه ميت وله وصي فإن علم بموته كان وصيه وصيًا وإلا فلا وبطلت كما بطل إن علم بموته ولم يكن له وصي أفاده الأجهوري قوله [بشروطهن] المراد بالشروط الحس لأن المعول عليه من الشروط إنما هي حروف الفساد عليها في مالها أو حالها

قوله [فيحرق ما هنا على ما تقدم] إلح قال المتر فيما تقدم فوصيه عين له الروح أو أمره به أو بالکاح كأن وصي عليها على الأرحح قال هناك سراح خليل والراحح الحبران ذكر الصع أو الكاح أو الروح ، قال له الأب أنت وصي على بصع ، أتى أو على بكاحهن أو على بروجهن أو على بنتي بروحها قبل البلوغ أو بعده أو من شئت وإن لم يذكر شئت

(أو) قال الموصي روحتي فلانة وصيتي إلا أن (تَسْرُوحَ) فتستمر إلى تروحها فتعزل

● (ولما يوصى على المحجور عليه) لصعر أو سعه (أب رشيد) فالأب المحجور عليه لا وصية له على ولده ، وكذا لو نزع الصبي رشيداً ثم حصل له السعه ولما البطر للحاكم^١

(أو وصيه) أى وصى الأب له الإيصاء على الأولاد الذين كان وصياً عليهم وهكذا ، وليس لمقدم القاصي إيصاء عند موته ولا غيره من الأقارب ● (إلا الأم) فلها الإيصاء على أولادها شروط أشار لها بقوله

« (إن قل المال) الموصى عليه قلة نسبية كستين ديناراً إلا إن كثر فليس لها الإيصاء

من الثلاثة ، فالراحح عدم الحر كما إذا قال وصي على ساني أو على بعض ساني أو على سني فلانة ، وأما لو قال وصي فقط أو على مالى أو على تركتي فلا حر له اتفاقاً ، ولو روح حراً حيثئذ فاستظهر الجمهورى الإيصاء وتوقف فيه الشيخ أحمد المصراوى ، وإن روح من غير حر صح أفاده محشى الأصل هنا قوله [فتسرح إلى تروحها] أى وكذا إذا أوصى لها أو لأم ولده نسكى أو بعة إلى أن تروح فإنه يعمل بما شرط ، فإذا عقد لها فلا نسكى لها ولا علة بعد ذلك ، ولا يسرع منها الماصى من العلة برواحها

قوله [ولما يوصى على المحجور عليه] إلح الحصر بالنسبة للموروث عن الموصى ، أما إن تبرع ميت على محجور عليه فله أن يجعل لما تبرع به من شاء ناطراً ولو كان للمحجور عليه أب أو وصى

قوله [تم حصل له السعه] أى كالحقون متلا

قوله [أو وصيه] محل كون وصى الأب له أن يوصى إن لم يجمعه الأب من الإيصاء كما لو قال أوصيتك على أولادى وليس لك أن توصى عليهم فلا يحجور لوصى الأب حيثئذ إيصاء

قوله [ولا لغيره من الأقارب] أى كالأجداد والأعمام والإخوة

قوله [كستين ديناراً] قال ابن المطور له في القلة بحسب العرف

(وَوُورِثَ) المال (عنها) بأن كان المال لها وماتت عنه أما لو كان المال للولد من غيرها — كأنه أو من همة — فليس لها الإيصاء بل ترفع للحاكم (ولا وليَّ له) أى للموصى عليه من أب أو وصى من الأب أو مقدم قاص ، فلا وصية لها على أولادها عند وجود واحد منهم وقولنا فيما تقدم ترفع للحاكم إن كان عدلاً ، وإلا فواحد من المؤمنين عدل يتصرف لهم ومم إذا مات ولم يوص فتصرف أحدهم الكبير أو عمهم أو أحدهم فتصرفه ماص بحيث لو بلغوا لاردتهم (مُسْلِمًا) معمول لـ «يوصى» ، فلا يصح كقول الكافر وصيًا (رشيدًا)

فلا خصوصية للستين إذا علمت ذلك فالمناسب للشارح أن يقول قلة عرية بدل قوله نسبة

قوله [وورث المال عنها] أى وأما لو وهب المال لأولادها الصغار أو تصدقت به عليهم فلها أن تجعل ناطراً على ذلك من شاءت كان المال قليلاً أو كثيراً ، بل ولو كان للأولاد أب أو وصى قوله [أو من همة] أى أو من غيرها لما علمت

قوله [ولا وليَّ له] تحصل أن الشروط ثلاثة فإن فقدت أو بعضها وأوصت وتصرف وصيها فتصرفه غير نافذ وللوصى إذا رشد أو الحاكم رده ما لم ينفقه عليه في الأمور الضرورية بالمعروف

قوله [ومم إذا مات] إلح أى ممن يقوم مقام الحاكم قال في الأصول وبقيها مسألة ضرورية كثيرة الوقوع وهى أن يموت الرجل عن أولاد صغار ولم يوص عليهم فتصرف في أموالهم عنهم أو أحدهم الكبير أو أحدهم بالمصلحة فهل هذا التصرف ماص أولاً وللصغار إذا رشدوا بإبطاله ٩ ذكر أستاذنا أنه ماص حربان العادة بأن من ذكر يقوم مقام الأب ولا سيما في هذه الأمانة التى عظم فيها حور الحكام بحيث لو رفع لهم حال الصغار لاستأصلوا مال الأيتام قوله [بحسب لو بلغوا] أى ورشدوا

قوله [مسلاً] إلح هذه شروط الوصى وهى أربعة ذكرها ثلاثة وتقدم الرابع وهو كونه مقاماً من طرف الأب أو الوصى أو الحاكم ، وكما عتبر في الوصى على

فلا يصح كونه صديقاً أو سميهاً أو محبواً (عدلاً) فيما ولى عليه ، فلا يصح لحائض ولا لمن يصرف بغير الوجه الشرعى

● (ولأن) كان الوصى على الأولاد (امرأة) أجنبية أو روضة الموصى أو أم ولد أو مدبرة ،

(وأعمى) فإنه يصح أن يكون وصياً ، كان العمى أصلياً أو طارئاً ،

(وعدلاً) فيصح جعله وصياً (بإذن سيده) وليس لسيده رجوع بعد الرضا ودخل في العبد مدبره والمكاتب والمعص والمعتق لأجل

وإذا كان الوصى عدلاً ابتداءً ثم طرأ عليه الفسق فإنه يعزل ، فإن تصرف فهو مردود إذ تشترط العدالة ابتداءً ودواماً ، كما أثار له بقوله (وعزّل بظروفسق)

● (ولا يبيع) الوصى (عدلاً) تركه الموصى وكذلك الأمة حيث كان الرقيق

المحجور عليه تعتبر في الوصى على اقتضاء الدين أو قصائمه ، واشترط فيه العدالة خوفاً أن يدعى غير العدل الصانع ، وأما الوصى على يريق الثلث أو على العقب فلا يشترط فيه العدالة نعم لاد فيه أن يكون مسلماً مكلفاً قادراً على القيام بما أوصى عليه

قوله [فيما ولى عليه] إلح معلوم أن هذا لا يستلزم الإسلام فاندفع ما يقال إنه يستعنى بذكر العدالة عن الإسلام وحاصله أن الاستعناء يكون إن أريد بالعدالة عدالة الشهادة أو عدالة الرواية وليس كل مراداً هما بل المراد هما حسن الصرف

قوله [ودخل في العبد] أى في عموم

وقوله [مدبره] أى الموصى ولا مفهوم له بل مثله مدبر الغير وكذا يقال

فيما بعده

قوله [وعزل بطروفسق] المراد بطرو الفسق الذى يعزل به ظهور عدم إنصافه فيما ولى فيه ، ومثل الطرو المذكور حدوث العداوة للمحجور إذ لا يؤمن العدو على عدوه

قوله [ولا يبيع الوصى عدلاً] إلح من هذا المعنى لو أوصى عدلاً له على أولاده

(يُحْسِنُ الْقِيَامَ بِالْصَّاعِرِ) لأن بيعه حيثئذ ليس بمصلحة والوصى لا يحور له التصرف بعير المصلحة

(ولا) يحور للوصى أن يبيع (التركة) أو شيئاً منها لقضاء دين أو تنفيذ وصية (إلا بحصر الكير) لأنه ليس له التصرف في حصته بعير إداره فإن عاب الكير أو امتنع من البيع نظر الحاكم (ولا يَنْقَسِمُ) الوصى (على عائب) من الورثة (بلا حاكم) فإن قسم

الأصاعر وأراد أولاده الكبار بيع ذلك العبد الموصى اشتري ذلك العبد للأصاعر بأن يشتري حصة الكبار لهم إن كان لهم مال يحمله وإلا ناع الكبار حصتهم خاصة إلا أن يقصص تمها أو لم يوحد من يشتريها مفردة فيباع العبد جميعه ، تم إن أباقه المشتري وصياً على حاله فظاهر وإلا بطل

قوله [إلا بحصر الكير] هذا إذا كان في الحصر أما إذا كان في السهر فله البيع هي (ح) فرع لو مات شخص في سفره فلو صيه بيع متاعه وعروضه لانه يثقل حمله قاله في الوادر ، بل ذكر البرلى في كتاب السلم عن أنى عمران أن من مات في سفر بموضع لا قضاة به ولا عدول ولم يوص واحتج المسافرون وقدموا رجلاً فباع هناك تركته تم قدموا بلد الميت فأراد الورثة نقص البيع إذا لم يبع بلادن حاكم وبلده بعيد من موضع الموت أن ما فعله جماعة الرفقة من بيع أو غيره حائر قال وقد وقع هذا لعيسى بن عسكر وصبوب فعله وأمصاه أفاده في حاشية الأصل

قوله [فإن عاب الكير] أى عيبة قرية أو بعيدة

وقوله [أو امتنع من البيع] أى أو كان حاصراً وامتنع من البيع

قوله [نظر الحاكم] أى إما أن يأمر الوصى بالبيع أو يأمر من يبيع معه للعائب ، أو يقسم ما يقسم فإن لم يرفع الأمر للحاكم وناع رد بيعه إن كد المبيع قائماً فإن فات بيد المشتري بهته أو صنع توب أو سح عرل أو أكل طعام وكان قد أصاب وجه البيع فهل يمسى وهو المستحسن أو لا يمسى وهو انقياس ؟ قولان أفاده محتى الأصل نقلا عن (ح)

بدون حاكم نقصت ، والمشترون حكمهم حكم العاصب لا علة لهم ، ويصممون حتى السماوي

● (و) إن أوصى (لاتين) بلفظ واحد كـ جعلتكما وصيين ، أو بلفظين في زمن أو زمين من غير تقييد باحتياج أو افتراق (حُمْلَ) على قصد (التعاون) وليس لبصاؤه للثاني عزلاً للأول فلا يستقل أحدهما بيع أو شراء أو بكاح أو غير ذلك إلا بتوكيل أما لو قيد الموصي باحتياج أو افتراق عمل به (فإن مات أحدهما) أي الوصيين (أو احتلما) في أمر كبيع أو شراء أو ترويح (فالحاكم) يطر فيما فيه الأصلح من إنقاء الحى وصياً أو جعل غيره معه ، أو يرد فعل أحدهما في الاختلاف أو يصي (وليس لأحدهما) أي الوصيين (إيصاء) لغيره في حياته (بلا إذن) من صاحبه أما بإدبه فيحور

(ولا) يحور (لهما قَسَمُ المال) الذي أوصاهما عليه (ولاً) بأن قسماه بينهما وصار كل واحد يتصرف في حصته (صَمَمَا)

قوله [والمشترون] أي للتركة أو بعضها التي ناعها الوصي من غير حضور الكبير أو وكيله ، ومن غير رفع للحاكم العالمون بذلك وهذا مرتبط بكل من مسألة القسم والبيع قبله

قوله [وإن أوصى لاتين] إلح أي وأما لو أوصى واحداً وجعل آخر ناطراً عليه فإنما لذلك الناطر الطر في تصرفات الوصي وليس له رد السداد من تصرفه ولا نزع المال منه

قوله [إلا بتوكيل] أي من الآخر له

قوله [فإن مات أحدهما] إلح محل نظر الحاكم في موت أحدهما إن لم يوص ذلك الميت لصاحبه أو لغيره وإلا فلا نظر له قوله [أما بإدبه فيحور] أي كما يحور لأحدهما أن يوصي لصاحبه بقيامه مقامه إذا مات

قوله [ولا يحور لهذا قسم المال] طاهره ولو كان المال لصيين واقتسداهما فلا يأخذ كل حصّة الصبي الذي عنده

ما تلف منه ولو سهاوى للتفريط ، فيصمى كلُّ ما تلف ولو بيد صاحبه لرفع يده عنه

● (وَلِلْوَصِيِّ أَقْتَصَاءُ الدِّينِ) ممن هو عليه ، واللام للاحتصاص فلا يباى أنه يجب عليه

(وُ) للوصى (تأخيرُهُ) أى الدس إذا كان حالا (لَطَر) أى مصلحة في التأخير

(و) للوصى (المقعةُ عليه) أى على الطفل الذى في حجره (بالمعروف) بحسب حال الطفل والمال من قلة أكل أو قلة مال وصدهما وكسوة

(كحتيه) فيحور للوصى المقعة عليه في حته ، ويحور الأكل منها حيث لم يكن سرفاً (وعرْسِه وعنده) فيوسع عليه بقعة العمد مما هو معتاد سرفاً ، لا في حو لعب في حن أو عرس فيصمى

● (و) يحور للوصى (دفعُ بقعة له) أى للوصى (عليه إن قاتت) مما لا يحاف عليه إتلافه كجمعة أو شهر فإن حاف إتلافه فيوم يوم

قوله [لرفع يده عنه] أى لتعديبه برفع يده عما كان يجب وصعها عليه وما ذكره الشارح من صمان كل ما تلف منه أو من صاحبه هو المعتد ، وقيل إن كل واحد يصمى ما هلك بيد صاحبه فقط دون ما هلك بيده ، ودرج عليه ابن الحاحب ، وفائدة الخلاف أن كل واحد إما عريم جميع المال أو بما قصبه صاحبه فقط

قوله [بحسب حال الطفل والمال] إلح أى فلا يصيق على صاحب المال الكثير دون بقعة مثله ولا يسرف ولا يوسع على قليله

قوله [فيصمى] أى الوصى السرف وما أتلفه في الملاهى ، وأما الآكلون من يده فلا صمان عليهم لتعلمه بدمته الوصى بمحرد تمويه

قوله [دفع بقعة له] ربما يشعر قوله له أنه لا يدفع للمحور عليه بقعة روحته ولا ولده ولا أم ولده ورقيقه وهو كذلك على الراحح الذى أقامه ابن اخذى من المدونة بل يسلم بقعة كل واحد منهم له في يده وقال ابن القصار بقعة أم ولده ورقيقه يدفعان إليه دون بقعة روحته وولدها

(و) للوصى (إحراجُ فِطْرَتِهِ) أى ركة الفطر عه وعن تلزمه نفقته من مال اليتيم كأمه الفقيرة

(و) له إحراج (ركائته) من حرث وماشية ونقد وعروض ، ويرفع لحاكم مالكي يحكم بذلك خوف أن يرفع الصبي للحاكم الحمى الذى لا يرى الركة على الصبي فيصم الصبي

(و) للوصى (دفعُ ماله) أى الموصى عليه للغير يعمل فيه (قَراصاً) محرم من الربح (وأبصاعاً) أى يدفع دراهم لمن يشتري بها سلعة ، كعقد من البلد الذى فيها للشيء المطلوب لكونه فيه نفع للصبي والواو معنى أو وللوصى أن لا يدفع إدا لا يحب عليه تنمية مال اليتيم

• (ولا يعمَلُ هو) أى الوصى بالمال لثلاثي يحاى لنفسه والهوى للكرهه ، فإن عمل لليتيم خاصة ليس له فيه شيء فذلك معروف لا يهوى عه (ولا يشتري) الوصى شيئاً من التركة على جهة الكراهه لأنه يتهم

قوله [وله إحراج ركائه] إلح أى للوصى أن يحرح ركة محجوره إن كان الوصى مالكيّاً كان الولد كذلك أم لا ، فإن كان الوصى حميماً لم يحب عليه إحراجها ولو كان الولد مالكيّاً فالعبرة بمدد الوصى لا بمدد الطفل أو أبيه

قوله [ويرفع لحاكم مالكي] أى إن كان هناك حمى وكان لا يحى عليه أمر اليتيم ويحشى من رفعه إليه وإلا أخرج من غير رفع وذلك كعص بلاد المغرب والسودان التى لم يوحد فيها غير الحاكم المالكي

قوله [ولوصى دفع ماله] إلح أى ولو كان عمل القراض أو شراء البصاعة يحتاج لسمر فى البر أو الحر

قوله [إدا لا يحب عليه تنمية مال اليتيم] أى بل يبدد وقول عائشة « اتحروا فى مال اليتامى لا تأكلها الركة » حملة اس رشدى على البد ، وقال الشافعى بوجوب التسمية على حسب الطاقة أحداً بظاهر الحديث

قوله [ولا يعدل هو] أى محرم من الربح ولو كان ذلك المحرم يشه قراض مثله

على المحاماة (و) إن وقع وعمل بنفسه قراضاً أو اشترى شيئاً من التركة (تَعَقَّبَ) أى تعقبه الحاكم (بالطريق) فى المصلحة ، فإن كان صواباً أمصاه وإلا رده (إلا) اشتراء (ما قتلَّ وانتهت فيه الرَّعَسَاتُ) بعد شهرته للبيع فى سوقه فيحور للوصى شراؤه

(والقول له) أى للوصى وكذلك وصيه ولو تسلسل ومقدم القاصى والكافر (فى النفقة) أى فى أصلها إذا تنازع مع المحور فى ذلك مدة حصانته وأشه قول الوصى بيمينه فإن كان فى حصانة غيره فلا يقبل قوله إلا بسية ، كما لم يقبل قوله إذا لم يشه أو لم يحلف

(و) القول للوصى إذا تنازع من كان فى حجره
(فى قدرها) أى النفقة حت أشه وحلف ، كما قال ،
(إن أشه يمين)

(لا) يقبل قول الوصى (فى تاريخ الموت) بل لاند من ثوبه

قوله [والقول له] إلح حاصله أنه إذا تنازع مع المحور عليه فى أصل الإتيان أو فى قدره أو فيها فالقول قول الوصى بشروط ثلاثه كون المحور فى حصانته وأن يشه فيما يدعيه ويحلف وإلا فلا بد من البينة
قوله [فإن كان فى حصانة غيره] أى سواء كان الحاص ملئاً أو معدماً وهذا هو قول الأكثر ، وللحرولى إن كانت الحاصصة فقرة وسكنت لآخر المدة والحال أن الولد يطهر عليه العمة والخير صدق الوصى بيمينه لوجود القرية المصدقة له ، وإن كانت الحاصصة عية فلا يصدق الوصى ، وهذا التفصيل استحسسه اللحى

• تسميه ليس لوارث الطفل أن يكشف على مايد الوصى ويأخذ وثقة يعلم عدده عليه محتجاً بأنه إذا مات صار المال له فلا محاصصة له فى ذلك على الوصى وعلى الوصى أن يشهد لبيته ماله الكائن بيده

قوله [لا يقبل قول الوصى] أى فإذا قال الوصى مات مد سستين مثلاً ، وقال الصغير بل سة فالقول للصغير وإن كان هذا الأمر يرجع لقلة النفقة وكثرتها لأن الأمانة التى أوحى صدقه فيها لم تناول الرمان المتنازع فيه

(ولا) يقبل قول الوصى (فى الدفع) لمال المحجور (بعد الرشد إلا نيسة) .
وطاهره ولو طال الرمن بعد الرشد ، وهو المعروف من المذهب قال تعالى
﴿ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ نَالَهُ حَسِيبًا ﴾ (١)

قوله [بعد الرشد إلا نيسة] متعلق بالدفع ، وكذا لو دفع له قبل البلوغ
فلا يصدق ولو وافقه الولد قبل بلوغه ، بل ولو قامت نية بذلك لتعريضه حيث
لم يبق بيده الولد للبلوغ

قوله [فأشهدوا عليهم] أى فالأمر بالإشهاد لثلاثا يعرفوا على هذا
المشهور ومقابلته أنه يقبل قول الوصى فى ذلك يمينه والأمر بالإشهاد لثلاثا يحلفوا ،
وطاهر المصنف أنه لا يقبل قول الوصى بالدفع ولو طال الرمان اس عرفة ، وهو
المشهور من المذهب وقيل ما لم يطل كتمائة أعوام وقيل عشرون عاماً

• نسيه • للوصى أن يرشد محجوره ولو يعير نية على رنده ، لكن لو قامت
نية باتصال سمه رد إلى المحر ويولى عليه وصى آخر ويعزل الأول ، لكن
لا يضمن لأنه فعل ذلك احتياطاً وفى الدرالقراى آخر باب القضاء أن الوارث
إذا كان يعير بلد الميت فإن الوصى أو القاصى يرسل يعلمه بالمال ولا يرسله إليه ،
فإن جهل القاصى وأرسله إليه قبل استئذانه فتلف فلا ضمان عليه ، ويضمن غير
القاصى إذا أرسله من غير استئذان وتلف

• حاتمة • سأل الله حسنها لو أوصى الميت بوصايا أو لزمه أمور تحرح من
الثلت وصاق عن جميعها قدم فيما يحب إحراحه منه وصية أو غيرها فك أسير
أوصى به ولم يتعين عليه قبل موته وإلا هن رأس المال ، تم مدر صحة ومه
مدر مريض صح من مرصه صحة نية ، تم صداق مريض لمكوحة فيه
ودخل بها ومات فيه أوصى به أولاً ، وتقدم فى الكاح أن لها الأقل من المسمى
وصداق المثل من الثالت ، تم ركاة العين أو غيرها أوصى بإحراحها وقد فرط
فيها فى سالف الأزمان ، فإن لم يوص بها تحرح ويحدل على أنه كان أحرحها
وأما التى اعترف بحلوها عام موته وأوصى بإحراحها من رأس المال ، فإن لم يوص
فإن علمت الورثة بها أحرحوها من رأس المال تم يلى الركاة الماضية الموصى بها

ركاة الفطر المأصية التي فات وقتها بعروب يوم الفطر وأما الحاصرة كأن مات ليلة الفطر أو يومه فتحرح من رأس المال ويحبر عليها الوارث إن أوصى بها وإلا فيؤمر بها الوارث من غير حبر ، ثم يلى ركاة الفطر كمارة طهار وقتل خطأ أو أقرع بينهما إن صاق الثلث عليهما ، ثم كمارة يمين ، ثم كمارة فطر ومصان ، ثم كمارة التصريط فى قصائه ، ثم الدر الذى لرمه ، ثم العتق المتل فى مرضه ومدير المرض فهما فى مرتبة واحدة ، ثم الموصى بعنقه إذا كان معيماً عنده كعبدى فلان أو معيماً يشتري بعد موته حالاً أو لكشهر أو أوصى بعنق معين عنده بمال يدفعه العبد للورثة فعمله العبد . وهذه الأربعة فى مرتبة واحدة يقع التحاوص فيها عبد الصيق ثم الموصى بكتانته بعد موته . والمعتق على مال ولم يعحاه عقب موت سيده والمعتق إلى أحل رائد على شهر وأقل من سنة ، ثم المعتق لسنة . ثم المعتق لأكثر ، ثم وصية بعنق لم يعين ثم وصية لنحج عنه إلا لضرورة ، ثم عنق غير المعين فى مرتبة يتحاصان إن صاق الثلث وكذا عتق غير المعين مع معين غير عتق كأن يوصى بعنق غير عبد معين أو حرته مع ثبوت معين فيتحاصان (اهـ ملخصاً من الأصل)

في الفرائض

● ويسمى علم الفرائض وعلم الموارث وهو علم يُعَرَّفُ به من يرث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث وموضوعه التركات

باب

قال شب علم الفرائض علم قرآني لأن القرآن العظيم ورد به وقد حص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقال « تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإنني امرؤ مقبوض وإن العلم سيقص وتظهر الفتى حتى يحتلف الاثنان في الفريضة ولا يحدان من يفصل بينهما » رواه عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قطع ميراثاً فرضه الله سبحانه وتعالى قطع الله ميراثه من الجنة » (أه اس حبيب) معنى قطعه بالجهل بالعلم منه بالفريضة ، وروى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « تعلموا الفرائض فإنها من دينكم وهي أول ما يسئ وهو نصف العلم وهو أول علم يبرح من أمتي ويسئ » قوله [وهو علم] أى قواعد ويصح أن يراد به الملكة الحاصلة من مراولة القواعد

قوله [وموضوعه التركات] أى لأنها التى يبحث فيها عن عوارضها الداتية أى التى تلحقها لداتها لا بواسطة أمر حارج عنها ككون نصمها للروح عند عدم الفرع الوارث ، وكون تمها للروحة عند وجود الفرع الوارث وهكذا والمراد بالبحث عن العوارض الداتية حمل تلك العوارض عليها فتحصل مسائل العلم بحيث يقال التركة ربعها للروح عند وجود الفرع الوارث وهكذا ، ووصف العوارض بالداتية للتحصيص مثلا كون ربع التركة للروحة أمر عارض داتى لها لأنه إما لحق التركة من حيث كونها تركة لا بواسطة شئء بخلاف ما يعرض لها من حرق مثلا فإنه عارض عريب عنها بواسطة النار لاسحت عنه فى ذلك

وعاينته إيصال كل دى حق حقه من التركة
والتركة حق يقلل التَّحَرَّى ، يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك
● والحقوق المتعلقة بالتركة خمسة باستقراء الفقهاء أشار لها على الترتيب بقوله

العلم أفاضه محشى الأصل

قوله [وعابته إيصال كل دى حق حقه] إلح أى ويقال فى تفسير العاية
أيضاً هى حصول مائة للإسنان توجب سرعة الخواب على وجه الصحة والصواب
قوله [حق] هذا حس يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص
والولاء والولاية ، وإذا اشترى ريد سلعة بالخيار ومات قبل انقضاء أمدّها انتقل
الخيار لوارثه ، وإذا كانت دار شركة بين ريد وعمر وباع ريد حصته وثبتت
الشفعة لعمر ومات عمرو وقبل أحده بها انتقل الحق فى الشفعة لوارثه ، وإذا قتل
ريد عمراً وكان بكر أحماً لعمر ومات بكر انتقل الحق فى القصاص لوارثه ،
وكما إذا مات المعتق فإن عصته تقوم مقامه فيه ، وكما إذا كانت الولاية للأنثى
ومات فينتقل الحق فيها لاسه

قوله [يقل التحرى] حرح ولاية النكاح لعدم قبولها بالتحرى

قوله [يثبت لمستحقه] أى بقرانه أو نكاح أو ولاء ولأنه من هذا القيد
إلحراح الوصية بناء على أنها تملك بالموت لا بالتصديق
قوله [بعد موت] إلح حرح به الحقوق الثابتة بالموت والاتهام
ونحوهما فلا تسمى تركة

قوله [باستقراء الفقهاء] أى فإن الفقهاء تشعروا مسائل الفقه فلم يحدوها
تريد على هذه المراتب الخمس ، وبعضهم جعله عقلياً وفيه نظر ، لأن العقل
يحوّر أكثر من ذلك إلا أن يكون مراده الحصر بالنسبة لما وحد فى إلحراح لقوله
الحق المتعلقة بالتركة إما تات قبل الموت أو بالموت والثابت قبله إما أن يتعلق
بالعين أولاً ، فالأول الحقوق المالية وهو الذى صدر به المصنف والثانى الدين
المطلق وهو الذى ذكره بقوله بقضاء دينه ، والثالث بالموت إما للميت وهو مؤن
تحييته وتبى به المصنف ، وإما لغيره منه باختياره وهو الوصية وبها ربح المصنف ،
وإما لغيره بسببه بغير اختياره وهو الميراث وذكره خامساً وأحره لطول الكلام

(يبدأ من ترسكة الميت) من رأس المال ولو أقي على جميع التركة
(بحق تعلق يعين) أى ذات (كمرهون) فى دين فيقدم وحبوا لتعلق
حق المرتهن به على مؤن التحجير (و) كعبد (حسان) غير مرهون فإنه فى
مرتبة المرهون ، أما لو كان مرهوناً فى دين وحى فقد تعلق به حقان ، وتقدم
الحباية على الرهن كما أشار له فى باب الرهن بقوله وإن تست - أى حباية -
الرهن فإن أسلمه مرتته فلم يحى عليه ماله إلح وأدحلت الكاف ركاة الحرث
والماشية فى عام موته حيث مات بعد وحبوها وأم الولد وسلعة المفلس بالمعل

عليه ولأنه المقصود بالباب

قوله [لتعلق حق المرتهن به] أى بداته ولو كان ذلك المرهون كص
الميت الذى ليس له ما يكس به غيره

قوله [فلم يحى عليه] أى فهو للمحى عليه مع ماله ويصير الدين بلا
رهن وإن فداه بغير إذن الراهن فمداؤه فى رفته فقط إن لم يرهن ماله وبإدنه
فليس رهناً فى الفداء بل فى الدين فقط

قوله [حيث مات بعد وحبوها] أى فإذا مات المالك بعد الحول أو
الطيب أحرحت ركاته إذا أولاً قبل الكس وقبل وفاء الدين والميراث ، وهذا إذا
كان الحرث غير مرهون ، فإن كان مرهوناً ، والدين يستعرق جميعها فاستطهر
الأحورى أن رب الدين يقدم بديه على الركاة مستنداً فى ذلك لقول ابن رشد
إن حق الآدمى مقدم على حق الله ، لأن مقتضاه تقديم رب الدين بديه
على الركاة ، قال (س) وفى هذا الاستناد نظر لأن كلام ابن رشد فيما يتعلق
بالدمة ، وأما الحب والفقراء شركاء فى عيه فلا ملك للميت فى حطهم حتى
يؤحد ميه ديه

قوله [وسلعة المفلس بالمعل] أى الذى حكم عليه القاصى بالمفلس
قبل موته وحيث فلا يقال إن هذا مخالف لما تقدم فى المفلس من أن للعريم أحد
عين ماله المحار عنه فى المفلس لا الموت لحدل ما هنا على ما إذا قام نائعهما تنسها
على المشتري قبل موته فوحده مفلساً وحكم له بأحدها تم مات قبل أحد صاحبيها
لها بالمعل فأحدها وتقدم بها على مؤن التحجير ، لأنه حق يعلق بعين ودحل أيضاً

(فَمُؤَن تَحْيِيرِهِ) تقدم على الديون من كفن وعسل وحمل وغير ذلك (المعروف) نما يئاس حاله من فقر وعي ، وصمن من أسرف وكذلك يقدم مؤن تحيير عبده على دين السيد بأن مات سيد وعده ، فإن لم يكن إلا كفن واحد قدم الرقيق لأنه لا حق له في بيت المال

(فَقِصَاءِ دِيْنِهِ) يقدم من رأس المال على الوصايا أى ديه الذى عليه لآدمى ، كان بصام أم لا ، لأنه يحل عموت المصمون ثم هدى تمنع أوصى به أم لا ثم ركاة فطر فوط فيها وكهارات أشهد في صحته أنهما بدمته أو أوصى فقط ومثل كهارات أشهد بها ركاة عين حلت وأوصى بها (فوصاياہ) من ثلث الباقي بعد ما تقدم

(ثم الباقي) بعد الوصايا يكون (لوارثيه) فرصاً أو تعصياً ، أو هُماً

المعتق لأجل وهدى قلد وأصحية تعيت بدعها بخلاف ما لو مات صاحبا قل الدبح فإنها تناع في الكفن والدين ، ولو كانت مدورة وقولها هدى قلد أى فيما يقلد ، وأما مالا يقلد كالعلم فيبرل سوقها في الإحرام للدبح مبرلة التقليد

قوله [من كفن وعسل] أى من ثمن كفن وأجرة عسل

قوله [قدم الرقيق] أى وكفن السيد من بيت المال

قوله [كان بصام أم لا] أى حل أحله أم لا بدليل التعليل

قوله [أشهد في صحته أنهما بدمته] الصمير يرجع لركاة الفطر والكهارات وحاصله أن ركاة الفطر التي فوط فيها والكهارات التي لرمته مثل كمارة اليمين والصوم والطهار والقتل إذا أشهد في صحته أنهما بدمته ، فإن كلا منهما يحرح من رأس المال سواء أوصى بإحراحهما أو لم يوص

● **فائدة** يحور للإنسان إذا لم يكن له وارث معين ولا بيت مال مستظم أن يتحيل على إحراح ماله بعد موته في طاعة الله ، وذلك بأن يشهد في صحته بشيء من حقوق الله تعالى في دمه كركاة أو كمارات وح إحراحها من رأس المال ولو أتى على جميعها بعد الحقوق المتعلقة بالعين نقله (ح) عن الرزلى كذا في حاشية الأصل و قوله [فرصاً أو تعصياً] أى بالفرص أو التعصيب

● (والوارثون من الرجال عشرة) بطريق الاختصار

(الاسُ واسهُ وإن سَقَلْ)

(والأب والحدُّ للأب وإن علا)

(والأخ واسه)

(والعمُ واسه و(الروحُ)

(ودو الولاء) أى المعتق

(وكلهم عَصَّةٌ) إذا انفرد واحد حار جميع المال (إلا الروحَ والأخَ

للأم) فإنهما أصحاب فرض كما يأتى

وإن اجتمع جميع الذكور فلا يرث منهم إلا ثلاثة الروح والاس والأب

كما يأتى

* (و) (الوارثات (مِنَ السَّاءِ سَعُ) بطريق الاختصار

(السُّ ، وستُ الاسِ ، والأمُّ والحَدَّةُ مطلقاً ، والأختُ مطلقاً ،

والروحةُ ، وداتُ الولاءِ) أى المعتقة

قوله [بطريق الاختصار] أى وأما بطريق السط فخمسة عشر

قوله [والأخ] أى مطلقاً شقيقاً أو لأب أو لأم فدخل تحته ثلاثة

قوله [واسه] أى مطلقاً أى شقيقاً أو لأب

قوله [والعم] أى مطلقاً شقيقاً أو لأب وأما العم للأم واس الأخ

للأم من دوى الأرحام

قوله [واسه] أى مطلقاً شقيقاً أو لأب لا لأم من دوى الأرحام

قوله [فلا يرث منهم إلا ثلاثة] أى ومسألهم من اتى عشر لتوافق

محرح ربع الروح وسدس الأب بالنصف فتصرف نصف أحد المحرحين فى كل الآخر

ناثى عشر للروح ربعها ثلاثة ، ولأب سدسها اثنان والباقي هو سبعة للاس تعصماً

قوله [بطريق الاختصار] أى وأما بطريق السط فعتشر

قوله [والحدة مطلقاً] أى من قبل الأم أو من قبل الأب

قوله [والأخت مطلقاً] أى شقيقة أو لأب أو لأم

(وكلهن دواتُ قرص ، إلا الأخيرة) وهي المعققة ، فإن اجتمع
فلا يرث مهن إلا الروحة والست وست الاس والأم والأخت الشقيقة كما يأتي له
آخر المرائص

● والفروض ستة : النصف ، والرُّبع ، والشمس ، والثلاثان ، والثُلث ، والسدس
• (النصف لخمسة) (الروح) يرثه من روحته (عند عدم المرقع الوارث)
ذكراً أو أنثى أو ولد الولد كذلك وإن سفل — كان الولد مه أو من غيره —
فإن كان غير وارث لوصف — كرق — فكالعدم (والست إذا انفردت) عن

قوله [وكلهن دوات قرص إلا الأخيرة] إلح أى لقول صاحب الرحية
وليس في النساء طراً أعصمه إلا التي مت يعتق الرقه
قوله [فلا يرث مهن إلا الروحة] إلح أى ومسألتهن من أربعة وعشرين
لتوافق محرر تم الروحة وسدس الأم بالنصف فتصرب نصف أحد المخرجين
في كامل الآخر بأربعة وعشرين للست نصفها اثنا عشر ، ولست الاس سدسها
أربعة ، وللروحة ثلاثة ، ولأم أربعة سدسها يبقى واحد تأخذه الأخت الشقيقة
تعصياً ، لأنها عصية مع الغير ، فإن اجتمع الذكور والإناث ورث منهم
خمسة الأنوار والاس والست وأحد الزوجين ، فإن ماتت الروحة كانت المسألة
من اثني عشر ، وإن مات الروح كانت من أربعة وعشرين
قوله [النصف والربع] قد ارتكب المصنف طريق التبدل وهي إحدى
الطرق المستحسنة

قوله [أو ولد الولد كذلك] أى ذرية أولادها الذكور لا الإناث
فوجودهم كالعدم

والحاصل أن محل إرث الروح النصف من روحته حيث لم يكن لها ولد
ذكر أو أنثى ولا ولد اس مه أو من غيره وإن من ربا لم يقم به مانع من كثر
أورق وأما ولد الست فوجوده كالعدم قال تعالى ﴿ وَكَانَ يَصِفُ مَا تَرَكْتُ
أَرْوَا حُكْمُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ﴾ (١)

قوله [والست] أى ست الصلب

[إذا انفردت] أى عن أخت أو أخ قال تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ

يعصها ، وهو أحوها المساوى لها احترازاً عن أحيتها لأبيها كما يأتي
(وست الاس) ترث الصف (إن لم يكن) للميت (ست) ولا اس
اس بدليل ما يأتي

(والأخت شقيقة أو لأب إن لم تكن) أى توحد (شقيقة) معها
(وعَصَتْ كُلاً) من السوة الأربع (أح) أى تصير به عصبة للذكر
مثل حظ الأنثى حيث كان الأخ (يساويها) فى الدرجة وشمل كلامه اس
الاس مع ست اس آخر لأنه أح لها حكماً لتساويها درجة

* (و) عصب (الحدة الأخت) وترث معه تعصياً لا قرصاً فهي عصبة بالغير
(وهي) أى الأخت شقيقة أو لأب (مع الأوليين) أى الست وست
الاس (عصبة) مع الغير ، فلا يفرص للأخت معها بل تأخذ ما بقى بعد فرض
الست وهو الصف أو الستر وهو الثلث تعصياً وكذلك مع ست الاس
(والرُّعُ للروح لفرع) من الروحة (يترث) كست أو اس منه أو
من غيره ولو من رباً للحوقة بالأم

وَأَحَدَةٌ فَلَهَا الصَّفُّ (١)

قوله [احترازاً عن أحيتها لأبيها] الأولى حذفه لأنه لا معنى له
قوله [إن لم يكن للميت ست] أى وإلا كان لها معها السدس
وقوله [ولا اس اس] أى وإلا كان معصياً لها للذكر مثل حظ الأنثى
كان أحها أو اس عها

قوله [أى وحد شقيقة معها] أى مع الأخت الى للأب فإن كان
معه شقيقة كان لآبى للأب السدس فقط تكملة الثلاثين

قوله [يساويها فى الدرجة] الأولى أن يقول فى القوة ويحترر بذلك عن
أح لأب مع شقيقة فهو مساو لها فى الدرجة وليس مساوياً لها فى القوة

قوله [مع الأوليين] إلح حاصله أن الأخت الشقيقة والأخت للأب
كما يعصب كلا مهذا أحوها المساوى لها يعصها الحد والست وست الاس

قوله [والرُّع للروح لفرع] إلح أى لقوله تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَ
أَبُوهَا صَاحِبُ نَسَبٍ فَإِنَّ لَكُم مِمَّا تَرَكُوا ﴾ (٢)

(و) الربع (للمرقة) الواحدة (أو الروحاني لفقدِه) أى المرقع الوارث للروح من ولد أو ولد اس ذكرراً أو أنثى منها أو من غيرها

وحرح بالوارث ولد الربا ومن بهاء بلعان فكالعدم لا يحجبها للشمس
(والشمس لهن) أى للمرقة أو الروحانيات (لوجودِه) أى المرقع اللاحق
(والثلثان لأربعة) أى لكل نوع من الأنواع الأربعة المشار إليها بقوله
(لدوات الصفِ إنْ تعدَّدنَ) وهى الست وست الاس والأخت
الشقيقة والأخت للأب

(والثلث) فرص (للأم إنْ لم يكن ولدٌ ولا ولدٌ اس) ذكرراً أو أنثى واحداً
أو متعدداً (ولا اتان فأكثر من الإخوة أو الأخوات مطلقاً) أشقاء أو لأب
أو لأم أو مختلطين أو محجوبين ، حب شخص - كإخوة لأم مع حد -
فيستقون بالحد ويحبون الأم قال فى التلمساية وفيهم فى الحب أمر عَحَبَتْ
لأنهم قد حُحِبُوا وحَسَبُوا

(و) الثلث فرص (لولدِ يَئِها) أى الأم (فأكبر) من ولدين فلا يريدون

قوله [والربع للمرقة] إلح أى لقوله تعالى ﴿وَلَهُنَّ الرُّشْمُ مِمَّا تَرَكَتُمْنَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾^(١)
قوله [والتمس لهن] إلح أى لقوله تعالى ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَارِئْ كَتَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْنَ﴾^(٢)

قوله [والثلث فرص للأم إنْ لم يكن ولدٌ] إلح الأصل فى هذا قول
تعالى ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أُنَوَاهُ فَلَأُمُّهُ الثَّلَاثُ﴾^(٣)
قوله [حب شخص] يحتر عن حب الوصف كحبهم أرقاء أو
كماراً فلا يحجبونها

قوله [لأنهم قد حبوا] أى الأم من الثلث إلى السدس
وقوله [وحبوا] بالنساء للمفعول أى حبهم الحد لأن الإخوة للأم يحجبون
سته بالحد والأب والابن والاس والست وست الاس كما يأتى

(٢) سورة النساء آية ١٢

(١) سورة النساء آية ١٢

(٣) سورة النساء آية ١١

عن الثلث ويستوى الذكر والأنثى فيه ، كما قال تعالى ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴾
والشركة عند الإطلاق تفيد المساواة

(ولها) أى للأم (ثلثُ الباقي) بعد فرض الروح في العراوين لأن الأم
عرت فيهما بقولهم لها الثلث وهو في الحقيقة سدس كما في الأولى أو ربع كما في
الثانية (في) روضة ماتت عن (روح) وأبوين أصلها من اثنين محرج نصيب
الروح فله النصف يبقى واحد على ثلاثة مباين ، فتصرف ثلاثة في اثنين ستة
فانها واحد بعد فرض الروح ، إذ لو أعطيت ثلث التركة للرم تفصيل الأنثى
على الذكر فيحالف القاعدة القطعية متى اجتمع ذكر وأنثى يبدليان بحصة
واحدة فللذكر مثل حظ الأنثيين فحصبصت القاعدة عموم آية ﴿ فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ ﴾

وأشار لثانية العراوين بقوله (أو روضة) مات روحها عنها وعن أبوين فهي
من أربعة للروضة الربع ، وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي إذ لو أعطياها ثلث
المال للرم عدم تفصيل الذكر عليها التفصيل المعهود ،

قوله [كما قال تعالى فهم شركاء في الثلث] إما استدلل بها لأن موضوعها
في الإحوة للأم

قوله [تفيد المساواة] أى ولذلك قال في الرحية
ويستوى الإناث والذكور فيه كما أوضح المفسر
أى القرآن

قوله [ولها ثلث الباقي] إلح اعلم أن للأم حالتين ترث في إحداهما
الثلث وفي أخرى السدس بنص القرآن وتنت ناحتهاد حالة نالثة ترث فيها ثلث
الباقي وقد ذكرها هنا المصنف

قوله [في العراوين] أى وتلقب بالعمريتين لقضاء عمر فيها بذلك
قوله [فتصرف ثلاثة في اثنين ستة] فالسنة بصحيح لا تأصيل حلافاً
للتأتاى القائل بأنها تأصيل

قوله [للرم عدم تفصيل الذكر عليها] إلح وجه ذلك أن المسألة من
اتى عشر تأحد الروضة ثلاثة يبقى تسعة ، فلو أعطيت الأم الثلث كاملاً لأحدث

هذا ما قصي به عمر رضى الله عنه ورافقه الجمهور ومهم الأئمة الأربعة فقوله

(وأبوين) راجع للمسألتين

(والسدس) فرص (لسعة) للأُم إن وحدَ مَسْ دُكِرَ من فرع

وارث كاس وإن اس وست وست اس واثين فعوق من الإحوة مطلقاً

• (و) السدس فرص (لولدِ الأم) ذكر أكان أو أنثى (إن انفرد) قال تعالى

﴿وإن كان رجلٌ يورثُ كلالةً أو امرأةً وله أختٌ أو أختٌ فلـكلٍّ واحدٍ منهما

السدس﴾ إـد المراد أخت أو أخت للأُم كما قرئ به شاذاً

(و) السدس فرص (لستِ الاس) وإن سفلت أو بات الاس المتساويات

وإن كانت إحداهما أقرب فهو لها إن كانت أو كن (مع الست) الواحدة

تكملة الثلثين للإجماع ولقول اس مسعود رضى الله عنه في ست وست اس وأخت

لأقصين فيها بقضاء النبی صلی الله عليه وسلم للست النصف ولست الاس السدس

أربعة يبقى خمسة للأب فلم يفصل عليها التفصيل المعهود وهو كونه للذكر مثل

حط الأثنين

قوله [هذا ما قصي به عمر] أى في المسألتين

قوله [من الإحوة مطلقاً] أى ذكرين أو أثنين أو محتلمين شقيقين

أولاب أو لأُم

قوله [يورث كلالة] الكلالة هي أن يموت الميت ولم يترك فرعاً ولا أصلاً

قوله [كما قرئ به شاذاً] أى والقراءة الشاذة يستدل بها على تبوت

الأحكام لكونها مرة الأحاديث الصحيحة التي تنت بالآحاد

قوله [ولقول اس مسعود] إلح روى الحارثي « أن هريلا بالراي

واس شرحيل سألا أنا موسى وهو عبد الله بن قيس الأشعري عن ست وست

اس وأخت فقال للست النصف وللأخت النصف ولا شيء لست الاس واثنيا

اس مسعود فاستأعنى فأتياه وأحراه بما قال أبو موسى فقال صليت إداً وما أنا من

المهتدين ، لأقصين فيها بما قصي به النبی صلی الله عليه وسلم للست النصف

ولست الاس السدس تكلمه الثلثين وما بقى فللأخت فأتيا أنا موسى فأحراه

فقال لا تسألوني ما دام هذا الحر فيكم »

تكملة الثلاثين وما بقي للأحت ، أى لأنها عصبة مع الست وقِسْ على ذلك كل ست اس نازلة فأكثر مع ست اس واحدة أعلى منها (والأحتِ للأبِ) أى أحت الميت التى أدلت بالأب فقط فأكثر فرصها أو فرصه السدس (مع الأحتِ الشقيقةِ) الواحدة تكملة الثلاثين والتقيد بالواحدة فى الأحت والست لأنه لو كانت ست الاس مع ستين أو الأحت للأب مع شقيقتين لسقطتا ما لم تعصب كما يأتى (و) السدس فرص (أب وحَدّ) عند عدم الأب (مع وَرَثَ وارث) للميت فإن كان الفرع ذكراً فليس للأب أو الخد غير السدس وإن كان أنثى فله السدس فرصاً والباقي تعصياً كما يأتى

(و) السدس فرص (الحدةِ مطلقاً) من جهة الأم أو الأب كل من انعدت أحدته وإن اجتماعتا فهو بينهما (إذا لم تدل بدكّر غير الأب) كأم الأم وأم الأب ، فإن أدلت ، ذكر غير الأب فلا تزل عدداً لأن مالكا لا يورث أكثر من حدين كما يأتى التصريح به فى باب الحجب مع زيادة حكم المرنى والعدى إن شاء الله تعالى

● (والعاصِبُ هو مَنْ وَرِثَ المالَ كله إن انمرد (أو) ورت (الباقى) بعد حس (الفرص) الصادق بالفرص الواحد أو الدروس وهذا إشارة لتفسير ما رواه البخارى وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم « ألحقوا العرائص

قوله [ما لم تعصب] أى بأن يكون لها أح أو اس عم مساو لها قوله [أو ورت الباقي بعد حس الفرص] أى ويسقط إذا استعرت الفرص البركة إلا أن يقلب من حالة العصوبة إلى الفرصية كالإشقاء فى الحمارية والأحت فى الأكدرية ولعله أسقط هذه الريادة لعدم اطرادها إذ الاس يحويه لا يسقط حال وعرف أيضاً العاصب بانه من له ولاء وكل ذكر يلى لست لا بواسطة أبى

واعلم أن أصل العصب الشدة والقوة ومنه عصب الحيوان لأنه يعينه على الشدة والمدافعة فصمة الرجل سوه وقرانته لأنه سمووا بذلك لتقوى بهم فى المهمات وقيل سموا عصمة لأبهم عصوا به أى أحاطوا به فالأب طرف والاس طرف بله السالك - رابع

فما بقى فالأولى رجل ذكر^(١) ومتى أطلق فهو عاصب بنفسه بحلاف
عصوبة النسوة الأربع ذوات النصف إذا كان أح لهن فعصبة بالغير أى
فالغير عاصب وبخلاف الأخت الشقيقة أو لأب مع ست أو ست ابن فعصبة
مع الغير أى لأن الغير ليس بعاصب
ولما بين العاصب بالحدّ بينه بالعدّ فقال

(وهو الابن) واصطلاحهم الابن الذكر بحلاف الولد فيعمّ
(فانه) أى ابن الابن وإن سفل ، وسيأتى أن الأقرب يحجب الأبعد
ولا يرث مع الابن أو ابن الابن من أصحاب المروص إلا الأب والأم أو ابنة
والروح أو الروحة

● (وعصّب كلّ) من الابن أو امه (أخته) ولو حكما ، كان مع
ست عمه المساوية في الرتبة فإنه أحوها حكما كما تقدم لنا وكذا يعصّب ابن
الابن البار ست الابن الأعلى منه إذا لم يكن لها شيء في الثلاثين كستين وست

والأخ حاتب وكذا العم وأحر المصنف ذكر العاصب لتقديم أهل الفرص في
الاستحقاق عليه

قوله [أى فالغير عاصب] مقو لأن الأبن قد تسقط في بعض
المسائل لولا وجود الذكر المساوى لها أو الأدنى منها
قوله [أى لأن الغير ليس بعاصب] أى فإن البت لم تكن مقوية للأخت
في أحد الأخت الباقي وإنما حصلت المصاحبة في الأحد فقط
قوله [أو ابنة] أى إن لم تكن أم لقوله في الرحبة

وتسقط الحدّات من كل جهه بالأم فافهمه وقس ما أشبهه
وقوله [والروح أو الروحة] أى فالروح يرث إن كان الميت روحه
والروحة ترث إن كان الميت روحاً ، ولا يتأتى اجتماع الروحين في ميراث واحد
إلا في مسألة المملوك والمشهورة وسيأتى تحقيقها

قوله [فإنه أحوها حكماً] أى ويعطى للذكر مثل حظ الأنثيين
قوله [إذا لم يكن لها شيء في الثلاثين] مفهومه أنه لو كان لها شيء في

(١) حديث «ألموا الفرائض» عن ابن عباس - صحيح فال في الجامع الصغير رواه
الشحان وأحمد في مسنده وأبو يمدى

اس واس اس اس وهى عصمة بالغير ولولاه لسقطت كما تقدم
 * (فالأب) عاصب يحوز جميع المال عند عدم الاس أو اسه
 (فالجدُّ) وإن علا عند عدم الأب ويحب الأقرب الأبعد
 (والإحوة والأشقاء) فى مرتبة الجد على تفصيل يأتي
 (ثم) الإحوة (للأب) عند عدم الشقيق
 (وعَصَبَ كُلُّ مِهُمَا) أى الإحوة الأشقاء والإحوة للأب (أحتَه التى
 فى درجته ، فلذكر مثل حظ الأنثيين)
 (فاسُ كُلِّ) من الأشقاء أو للأب مرتبته بعد مرتبة أبيه فيقدم اس الأح
 الشقيق على اس الأح للأب
 (فالعمُّ الشقيق) والعم (للأب) ، وعلمت أن العم للأُم ليس بوارث
 واعلم أنه لو اجتمع سو أساء فى طبقة واحدة ، فالمال أو الباقي بعد الفروض
 بينهم بالسوية على عدد الرؤوس للذكر مثل حظ الأنثيين ، فليس لكل ما كان
 لأبيه ، لأنهم تلقوا المال عن حدهم لا عن أبيهم

الثلاثين لا يعصها بل يأخذ الباقي وحده ، وذلك كبت وست اس واس اس اس
 أرل فالمسألة من ستة للست نصيبها ثلاثة ، ولست الاس سدسها واحد الاثنان
 يأحدهما اس الاس البارل

قوله [ولولاه لسقطت] أى لعدم بقاء شىء من الثلاثين ويسمى ناس
 الأح المبارك ولا يقال إن اس الأح لا يعصب عمته ، لأن ذلك فى اس الأح
 للميت كما إذا مات الميت وترك أحتين شقيقتين وأحتاً لأب واس أح ، فإن
 اس الأح يأخذ الثلث الباقي وتسقط الأحت للأب ، وأما هما فهو اس اس اس
 الميت فيعصب من فوقه وإن كانت تسمى عمه له

قوله [ويحب الأقرب الأبعد] أى فأب الأب يحب من فوقه وهكذا
 قوله [وعلمت أن العم للأُم ليس بوارث] أى من اقتصار المصنف
 على العم الشقيق والذى للأب والاقتصار فى مقام البيان يفيد الحصر
 قوله [لأنهم تلقوا المال عن حدهم] أى ويستهم له واحدة فهم بمنزلة
 أولاد الصلب

وكذلك أساء الإحوة وأساء الأعمام

(فأبائهما) أى أساء العم الشقيق والعم للأب ، فيقدم ابن العم الشقيق

على ابن العم للأب

(فعمُّ الحلدِ فاسُهُ) فى جميع المراتب (يُقَدِّمُ الأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ)

فى الدرجة على الأبعد وإن كان الأبعد أقوى منه فجهة السوة تقدم على جهة

الأبوة ، والابن يقدم على ابن ابيه وهكذا وجهة الأبوة تقدم على جهة الحدودة

والإحوة ، والأخ وإن كان لأب يقدم على ابن الأخ ولو شقيقاً ولا يطر

لقوته وجهة الأخوة تقدم على جهة العمومة فابن الأخ للأب يقدم على العم

الشقيق ، ويقدم العم على عم العم للقرب ثم جهة بن العمومة ، فيقدم ابن

العم ولو غير شقيق على ابن ابن العم الشقيق للقرب ، وإلى ذلك أشار بقوله

(وان غير شقيق) فلا يطر للقوة إلا مع التساوى ، كما قال

(ومع التساوى) فإنه يقدم (الشقيق) كالأخوة وسيهم والأعمام وسيهم

وأعمام الأب وسيهم (مطلقاً) أى فى جميع المراتب الشقيق على الذى على

للأب كما قال الحنبرى رضى الله عنه ونفعنا به

قوله [وكذلك أساء الإحوة] إلح أى فتريل أساء الإحوة مرلة آناهم

فى أصل التعصيب لا فيما يأخذه فلا يباى أنه إذا مات شقيقان أو لأب أحدهما

عن ولد واحد والآخر عن خمسة تم مات حدهم عن مال فإنهم يقسمونه على

سنة أسهم بالسوية لاستواء رتبتهم ، ولا يرت كل فريق منهما ما كان يرثه

أبوه لأن ميراثها بأنفسها لأنائهما قال التائى وقد وقعت هذه المسألة فى عصرنا

فأفتى فيها قاصى الحنفية ناصر الدين الأحميدى بأنه يرث كل فريق منهما

ما كان لأبيه فيقسم المال بصفين ، وعطله فى ذلك بدر الدين سبط الماردينى

وشع عليه فى ذلك أفاده محشى الأصل

قوله [تم جهة بن العمومة] كلامه يعيد أن جهة بن العمومة القرية

متأخرة عن جهة العمومة وإن علت وليس كذلك ، بل سو العمومة القرية

يقدمون على الأعمام الأناعد فأولاد عم الميت يقدمون على أعمام أبيه كما هو

مصرح به فى الأصل وغيره

وبالحجة التقديم تم نقره وبعدهما التقديم بالقوة لاحلاً
 (فَدُوْ الولاءِ) أى المعتق ذكراً وأنثى ، فعصته كما تقدم فى الولاء
 عند قوله « وقدم عاصب السب » إلح
 • (ميتُ المالِ) وإن لم يكن عدلاً ، فيأخذ جميع المال أو ما أنقت
 الفروض
 * (ولا يُردُّ) لدوى السهام عند عدم العاصب بل يدفع الباقي لبيت المال

قوله [وبالحجة التقديم] الحار والمحذور متعلق بمحذوف حر مقدم
 والتقديم مستأ مؤخر ، والمعنى التقديم يعتبر أولاً بالحجة
 وقوله [تم نقره] معطوف على قوله بالحجة ، أى وإن لم يكن اختلاف
 فى الحجة بل اتحدت فالتقديم يكون بالقرب كالسوة وإن برلت والحدودة وإن
 علت . فإن كلا حجة فتقديم الاس على اس الاس ناعتار القرب لاختلاف الحجة
 لاتحادها وكذلك الحد الأدنى مع الأعلى
 قوله [وبعدهما] متعلق ناحلاً والتقديم بالنصب معمولاً لاحلاً ،
 وبالقوة متعلق بمحذوف معمول تان لاحلاً ، والألف فى احلاً مقيدة عن
 بون التوكيد الحفيضة والصدى فى بعدهما عائد على الحجة والقرب ، والمعنى
 أنه إذا حصل اتحاد فى الحجة والقرب معاً اعتبر التقديم بالقوة فى بدلى محيتين
 أقوى من بدلى حجة ، فالاعتبار بالقوة إنما يظهر فى الإحوة وسهم والعدومة
 وسهم

قوله [كما تقدم فى الولاء] أى من تأخير المعق عن عصبة السب
 وتقدمه على عصبة نفسه وتقديم عصبة نسبه على معتقه ، ومعقه على معتق معتقه
 إلى آخر ما تقدم

قوله [ميتُ المالِ] أى تم يليه فى الإرث بالعصوبة ست المال الذى
 بوطه مات به أو بغيره من البلاد كان ماله أو بغيره كما فى (ح) واضر إذا لم
 يكن له وطن هل المعتبر محل المال أو الميت
 قوله [ولا يرد لدوى السهام] الرد صد العول فيه زياده فى أنصاء
 الورثة بقصان السهام

● (ولا يُدْفَعُ) المال أو الباقي (لذوى الأرحام) هذا هو المشهور ولكن الذى اعتمده المتأخرون الرد على ذوى السهام فإن لم يكن فعلى ذوى الأرحام (وعلى الرّدِّ فيردُّ على كلّ ذى سَهْمٍ بقَدَرٍ ما وَرِثَ إلا الرّوحَ والروحة) فلا رد عليهما إجماعاً

قوله [ولكن الذى اعتمده المتأخرون] أى وهو المعول عليه عند الشافعية نقله ابن عرفة عن أبى س عن عبد الروع الطرطوشى وعن إِبْنِ النّاحى وعن ابن القاسم وكذا ذكره ابن يونس وابن رشد وذكر الشيخ سليمان البحرى فى شرح الإرشاد عن عيون المسائل ، أنه حكى اتفاق شيوخ المذهب بعد المائتين على توريث ذوى الأرحام ، والرد على ذوى السهام لعدم انتظام بيت المال ، وقيل إن بيت المال إذا كان غير منتظم يتصدق بالمال عن المسلمين لا عن الميت ، والقياس صرفه فى مصارف بيت المال إن أمكن فإن كان ذو رحم الميت من حملة مصاريق بيت المال فهم أولى

واعلم أن فى كيفية توريث ذوى الأرحام مذهب أصحها مذهب أهل التبريل وحاصله أما نرهم مبرلة من أدلوا به للميت درجة فيقدم السابق للميت فإن استؤوا فاحل المسألة لمن أدلوا به ، والمراد بذوى الأرحام من لا يرث من الأقارب لا بالفرص ولا بالتعصيب وعدهم فى الحلاب خمسة عشر الحلد أبو الأم والحلدة أم أبى الأب وولد الإحوة والأحوات للأم ، والحلال وأولاده والحالة وأولادها ، والعم للأم وأولاده ، والعمة وأولادها ، وولد البنات وولد الأخوات من جميع الجهات كلها وبنات العمومة (اه) أفاده (شب)

قوله [فيرد على كلّ ذى سهم] أى فإن كان من يرد عليه شخصاً واحداً كأم أو ولد أم فله المال فرصاً ورداً وإن كان صنفاً واحداً كأولاد أم أو حداث فأصل المسألة من عددهم كالعصبة وإن كان صنفين جمعت فروصهم من أصل المسألة لتلك الفروض ، فاجتمع أصل لمسألة الرد فاقطع الطر عن الباقي من أصل مسألة تلك الفروض كأنه لم يكن

واعلم أن مسائل الرد التى ليس فيها أحد الزوجين كلها مقتطعة من ستة ، وأنها قد تحتاج لتصحيح فإن كان هناك أحد الزوجين فحد له فرصه من محرر

● (فإن انفرد أحد الجميع)

(ويرث بمرض وعصوبة الأب أو الخد مع ست أو ستين
 اس فأكثر) فيمرض للأب مع من ذكر السدس ويأخذ الباقي تعصياً ، وكذلك
 الخد عند عدم الأب ، وكذلك الحكم مع ستين فأكثر أو ستين اس فأكثر
 (كاس عم هو أح لأم) فيرث السدس لكونه أحاً لأم والباقي تعصياً
 لكونه اس عم وأدخل بالكاف اس عم هو روح ومعتقا هو روح

فرص الروحية فقط وهو واحد من اثنين أو أربعة أو ثمانية واقسم الباقي على مسألة
 من يرد عليه ، فإن كان من يرد عليه شخصاً واحداً أو صنفاً واحداً فأصل
 مسألة الرد محرج فرص الروحية ، وإن كان من يرد عليه أكثر من صنف فاعرض
 على مسألة الرد الباقي من محرج فرص الروحية ، فإن انقسم فمخرج فرص الروحية
 أصل لمسألة الرد كروحة وأم ولديها وإن لم يقسم صرحت مسألة من يرد عليه
 في محرج فرص الروحة لأنه لا يكون إلا مائياً لها بلع فهو أصل مسألة الرد ،
 وقد تحتاج مسألة الرد التي فيها أحد الزوجين لتصحيح أنصاً ، إذا تقرر ذلك
 فأصول مسائل الرد كان فيها أحد الزوجين أم لا ثمانية أصول اثنان كحدة
 وأح لأم وكروحة وأم ، وثلاثة كأم ولديها ، وأربعة كأم وست وكروحة وأم
 ولديها ، وخمسة كأم وشقيقة وثمانية كروحة وست ، وستة عشر كروحة وشقيقة
 وأخت لأب ، واثنان وثلاثون كروحة وست وست اس وأربعون كروحة وست
 وست اس وحدة أفاده التشورى على الرحية ،

قوله [فإن انفرد أحد الجميع] أى فإن انفرد ذو السهم كما إذا مات
 الميت عن أم متلاً فإنها تأخذ الجميع ولا فرق بين كون الممرد سهمه المفعول له
 بحسب الأصالة قليلاً أو كثيراً فلا تنىء لدوى الأرحام ما دام واحداً من أهل
 السهام موحداً غير الزوجين

قوله [ويرث بمرض وعصوبة] إلح لما ذكر من يرت بالفرص فقط
 وبالتعصيب فقط ذكر من يرث بهذا

قوله [كاس عم] إلح أشعر إفراده اس العم أنه لو كان اساً عم أحدهما
 أح لأم فالسدس للأخ للأم ثم يقسم ما بقى بينهما بصفين عند مالك وقال

(وَوَرِثَ دُو فَرَصَيْسَ بِالْأَقْوَى) فقط لا بالهتتين

● ثم بين أن القوة تكون بكوبها لا تسقط بحال كالسوة والأمومة مع الإحوة فقال
(وهي مالا تَسْقُطُ) كأم أو ست هي أحت يقع في المسلمين عطفاً وفي
المخوس عمداً فإذا وطئ بنته فولدت منه بنتاً تم أسلم بهما ومات فالت الصبرى
ست للكبرى وأحتها لأبها فإذا ماتت الكبرى بعد موت أبيهما ورثتها الصبرى
بالسوة لأن السوة لا تسقط بحال ، بحلاف الأخوة فلها النصف فقط ومن ورثها
بالهتتين أعطاهما الباقي بالنعصب ولو ماتت الصبرى أولاً ورثتها الكبرى
بالأمومة فلها الثلث وعطف على قوله « مالا تسقط » قوله

أشبه يأخذ الأخ للأم جميع المال كالشقيق مع الأخ للأب

قوله [وورث دو فرصين] مراده بالمرصين غير التعصيب بالنسب
وهذا شروع في بيان الشخص الذي يحتج فيه فرصان وحكم ميراثه بأحدهما
قوله [تكون بكوبها لا تسقط بحال] حاصه أن القوة تقع بأحد
أمر ثلاثة الأول أن تكون إحداهما لا تحجب أصلاً بحلاف الأخرى ، الثاني
أن تكون إحداهما تحجب الأخرى فالخاتمة أقوى ، الثالث أن تكون إحداهما
أقل حصصاً من الأخرى وقد تكمل الشارح بأمثلتها على هذا الترتيب
قوله [مع الإحوة] حذفه من الأول لدلالة الثاني عليه
قوله [كأم أو ست] أى فالأم أو الست لا تحجب بحال بحلاف
الأخت فقد تحجب

قوله [وفي المخوس عمداً] أى ولكن إسلامهم بعد ذلك يصحح أسابهم
فلذلك حكم بالميراث بينهم ، وأما العمدة في المسلين فلا يتأني فيه صحة النسب
قوله [أعطاهما الباقي بالتعصيب] أى لما مر أن الأخت مع الست عصبة
مع الغير فهي ها غير نفسها باعتبار السوة والأخوة
قوله [ورثتها الكبرى بالأمومة] أى لأبها لا تسقط بحال بحلاف
وصف الأخوة فقد يسقط فحيث يكون لها الثالث لكوبها أمماً ولا تنسب لها بالأخوة
حلاً أولاً ورثتها بالهتتين فقال لها الثلث بالأمومة والنصف بالأخوة
قوله [وعطف على قوله مالا تسقط] هذا هو الأمر الثاني من الثلاثة

(أو ما تَحْنَبُ الأخرى) فالجهة التي تحجب بها غيرها أقوى فترث بها ،
كأن يطاءً أمه فتلد ولدًا فهي أمه وحدته أم أبيه فترث بالأمومة اتفاقاً وإلى ما ذكرنا
أشار بقوله

(كأم أو ست هي أحت) وكذلك لو كانت إحدى الجهتين أقل حجباً
من الأخرى فهي أقوى ترث بها كأم أم هي أحت لأب ، كأن يطاءً سته فتلد
ستاً تم يطاءً الثانية فتلد ستاً ثم تموت الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى والأب
فالكبرى حذتها وأختها لأبيها ، فترثها بالحدودة فلها السدس دون الأختية ،
لأن الحدة أم الأم تحجبها الأم فقط والأخت تحجب لأب والاس وابن
الاس وقيل ترث بالأختية لأن نصيبها أكثر ، فلو كانت محجوبة بالقوية
أورثت بالنصيب ، كأن تموت الصغرى وهذا التال عن العليا والوسطى فترثها
الوسطى بالأمومة فأحد التلت وترثها العليا بالإحوة فتأخذ النصف ، لأنها محجوبة
من جهة الحدودة بالأم ويلزم بها امرأة ماتت عن أمها وحذتها فأحدت
الأم التلت والحدة النصف وقوله

(كعاصب بجهتين) إشارة إلى أن مفهوم قواه « دو فرصين » مفهوم
موافقة لأنه يرث بأقواهما أيضاً (كأح أو عم هو) أى من ذكر من الأح
والعم (معق) فيرث بعصوبة السب لأنها أقوى من عصوبة السب

قوله [فترته بالأمومة اتفاقاً] أى ولا ترثه بالحدودة اتفاقاً لما مر أن
الإرث بالحدودة لا يكون مع الأمومة

قوله [وإلى ما ذكرنا أتناق بقوله كأم أو ست هي أحت] هذا المثال
لا يصح إلا للأولى من الأمور الثلاثة فكان على الشارح أن يسه عليه

قوله [وكذلك لو كانت إحدى الجهتين] إلح هذا هو الأمر الثالث

قوله [كعاصب] أى نفسه

قوله [من عصوبة السب] الأوضح أن يقول الولاء لأن السب والنكاح

يقان لهذا سب أيضاً قال في الرحدة

أسباب ميراث الوري ثلاثة كل يعيد رة الورا

فصل الجدد مع الإخوة

- (للجد مع الإخوة الأشفاء أو الأخوات أو لأب) ولم يكن معهم صاحب فرص (الأفضل) من أحد الأمرين (الثلاث) أى ثلث جميع المال (أو المقاسمة) كأنه أح معهم
-

فصل

اعلم أن إرث الجدد مع الإخوة مذهب ريد وعلى ، وانه قال مالك والشافعي وأحمد ومذهب عمر وابن عباس وأبى حنيفة أنه لا ميراث للإخوة مع الجدد بل هو بحسبهم كالأب

قوله [الأشفاء] قدره الشارح إشارة إلى أن فيه حذف البعت من الأول لدلالة الثاني عليه

قوله [ولم يكن معهم صاحب فرص] أخذه من قول المصنف الآتى وله مع دى فرص إلح

قوله [الأفضل من أحد الأمرين] اعلم أن أحوال الجدد خمسة إحداها أن يكون مع الابن وحده أو معه ومع غيره من دوى الفروض الثانية أن يكون مع بنت أو بنتين وحدهما أو معهما ومع غيرهما من دوى الفروض الثالثة أن يكون مع الإخوة لغير أم الرابعة أن يكون مع الإخوة دو فرص الخامسة أن لا يكون معه ولد ولا إخوة فله المال كله أو ما بقى منه بالتعصيب ، فإن كان معه ابن فقط أو ابن وغيره من أصحاب الفروض فله السدس فرصاً فقط ، وإن كان معه بنت أو بنتان فقط أو معهما ومع غيرهما من أصحاب الفروض كان له السدس فرصاً ، وإن بقى له شىء بعد فرص غيره أحده تعصبياً ، وإن لم يكن معه أحد من الأولاد ولا من الإخوة أحد المال كله تعصبياً إن لم يكن معه صاحب فرص وإلا أحد ما فصل عنه تعصبياً وهو كالأب في هذه الأحوال الثلاث

(فَيُقَاسِمُ) الإحوة (إذا كانوا أقل من مِثْلَيْهِ لأن المقاسمة حير له من ثلث المال

وذلك في خمس صور حد وأح أو أحتان أو أحت أو أح وأحت أو ثلاث أحوات ، إذ يورثه في الأولى والثانية نصف المال، وفي الثالثة الثلثان، وفي الرابعة والخامسة الخمسان

(و) يأخذ (الثُلُثَ) أي ثلث جميع المال (إن رَادُوا) أي الإحوة والأحوات عن مثليه، بأن رادت الإحوة عن اثنين أو الأحوات على أربع كحد وأحوين وأحت ، فالمسألة من سعة ، لو قاسم لأحد سُعَيْن - بصم السين - والثلث سعان وثلث سع فهو حير له . وما بقى للإحوة بقدر ميراثهم وهذا مما يفترق فيه الأب من الحد . لأن الأب يحجب الإحوة والحد لا يحجب إلا الإحوة للأُم فلما كان لا يسقط الإحوة للأب أشار لحكمهم معه بقوله (وعندَّ

قوله [فيقاسم الإحوة] حاصله أن له مع الإحوة إن لم يكن معهم صاحب فرص حاليين وهما المقاسمة وتلت جميع المال ، وإن كان معهم صاحب فرص له ثلاثة أحوال تكفل المتى والشارح بإيصاحها

قوله [وذلك في خمس صور] أي يتحقق كونهم أقل من مثليه في تلك الخمس

قوله [إذ يورثه في الأولى] أي وتصح من اثنين وقوله [والثانية] أي وأصلها اثنان وتصح من أربعة لأن نصيبى الأختين واحد لا يقسم عليهما فيصرب عدد الأختين في أصل المسألة يكون الحاصل أربعة للحد اثنان ولكل واحدة واحد

قوله [وفي الثالثة] أي وهي حد وأحت فقط وتصح من أصلها ثلاثة قوله [وفي الرابعة والخامسة الخمسان] أي وأصل كل خمسة تصح منها قوله [إن رادوا] إلح لم يعين للريادة أمثلة بطير ما يقدم لأن أمثلة الريادة على مثليه لا تحصر

قوله [فالمسألة من سعة] أي وهي عدة رءوسهم قوله [والثلث سعان وتلت سع] أي وحيد فقد انكسرت على محرر

الشقيقُ عليه) أى على الحد (إحوة الأب) عند المقاسمة ليمسعه كثرة الميراث وكذلك يعد الشقيق الأخت للأب كان معهم دو سهم أم لا ، كحد وأح شقيق وأح لأب أو معهم روحة ، فيعد فرصها بأحد الحد نصيبه ، فالأح الشقيق يعد الأح للأب فيستوى للحد المقاسمة والثلث فيأحده ، ويأحد الشقيق الباقي وكذلك يعد أحد الروحة الربع يأحد الحد تلت الباقي لاستوائه مع المقاسمة ويأحد الشقيق الباقي وهو نصف المال ، وإلى ذلك أشار بقوله

(تم رَحَعَ) أى الشق و (عليهم) أى على الإحوة للأب فيمسعهم لأنهم محسوبون به

(كالشقيقة) تعد على الحد الإحوة للأب تم ترجع عليهم (بمالها) وهو النصف للواحدة والثلثان للأكثر (لو لم يكن حد) وإن فصل شيء بعد ذلك فهو للأح للأب كحد وشقيقة وأح لأب المقاسمة حير للحد أصلها خمسة له سهمان تم اصر ب مقام النصف في خمسة بعشرة للحد أربعة ولها خمسة وللأح للأب سهم

(وله) أى للحد (مع فرص معهما) أى الإحوة والأخوات الأشقاء أو لأب بعد أحد صاحب الفرض الفصل من أحد ثلاثة أمور

الثلت لأن السعة لا تلت لها صحيح فصرب ثلاثة في سعة بأحد وعشرين للحد سعة يبقى أربعة عشر على خمسة لا تنقسم ، وتباين فصرب في أحد وعشرين مائة وخمسة للحد خمسة وثلاثون يبقى سبعون لكل رأس أربعة عشر

بقوله [ليمسعه كثرة الميراث] علة للعد أى فالتمرة في عددهم مع الحد كثرة الميراث من غير عود تمرة لهم لحصصهم بالشقيق

بقوله [كحد وأح شقيق وأح لأب] مثال لقوله أم لا وقوله أو معهم روحة راجع لقوله كان معهم دو سهم فهو لف ويتر مشوش

بقوله [أصلها خمسة] أى من عدة رعوها

بقوله [تم اصر ب مقام النصف] إنما احتيج للصر لا بكساره على محرح النصف لأن الأخت لها النصف والخمسة لا نصف لها صحيح

(السدس) [من أصل الفريضة كستين وروحة وأح من أربعة وعشرين
 لصرب محرر الثلاث في الثمن للستين ستة عشر وللروحة ثلاثة يبقى خمسة
 سدس جميع المال أربعة حير له من ثلث الباقي الذي هو واحد وثلثان ومن
 المقاسمة لإد يوبه لو قاسم اثنان ونصف (أو ثلث الباقي) كأمر وحد وخمسة
 إحوة من ثمانية عشر للأمم سدسها يبقى خمسة عشر تلت الباقي خمسة حير للحد
 من سدس جميع المال ومن المقاسمة (أو المقاسمة) كحدة وحد وأح من ستة
 سدسها واحد فالمقاسمة حير للحد من السدس ومن ثلث الباقي فيوبه بالمقاسمة
 اثنان ونصف فتصرب محرر النصف في ستة ومبها تصح وأو في كلامه مائة
 حلولاً تحور الجمع بين اثنين مبها أو الثلاث كروح وحدة وحد وأح من ستة
 يأخذ الروح النصف والحدة السدس فتستوى له المقاسمة والسدس وفي أم وحد

قوله [السدس] أى سدس جميع المال
 قوله [من ثمانية عشر] أى عدد المتأخرين من المراض وذلك
 لأن كل مسألة فيها سدس وتلت ما بقى وما بقى فهي من ثمانية عشر ،
 وأما المتقدمون فيقولون إن الثمانية عشر تصحيح لا تأصيل ، فأصل هذه المسألة
 عندهم ستة للأمم سدسها واحد وإن قاسم الحد الإحوة أحد خمسة أحراء من أحد
 عشر جزءاً ، وإن أحد سدس المال أحد سهداً واحداً ، وإن أحد تلت الباقي
 أحد واحداً وتلتين فهو حير له لكن الخمسة لا تلت لها صحيح فتصرب محرر
 التلت في ستة أصل المسألة ثمانية عشر

قوله [فصرب محرر النصف] أى لا يكسارها عليه
 قوله [ومبها تصح] أى من ابى عشر للحدة اثنان بقى عشرة الحد
 خمسة والأح كذلك

قوله [وأو في كلامه مائة حلول] أى في كلام المصنف
 وقوله [بين اثنين مبها] أى من السدس وثبات الباقي والمقاسمة
 وقوله [أو الثلاثة] أى أسوائها كما وصحه في المثال
 قوله [من ستة] . أى لا يدراج محرر النصف في السدس

وأحويين للأُم، واحد من ستة ، فإن قاسم في الباقي ساوي ما يأخذه ثلث الباقي
فقد استويا وتصح من ثمانية عشر ، وفي روح وحد وثلاثة إحوه يستوي ثلث
الباقي والسدس وفي روح وحد وأحويين تستوي الثلاثة

(ولا يُعْرَضُ لأخت) شقيقة أو لأب (معه) أى الخلد في فريضة من

الفرائض

● (إلا في الأُكْدَرِيَّةِ) لأنها إن انفردت معه عصمها ، وإن احتمعت
مع غيرها من أصحاب الفروض أو الإحوه فحكم الخلد ما تقدم وحكمها مع
إحويتها كذلك ، فتعين أنه لا يعرض لها إلا في الأُكْدَرِيَّةِ وأركانها أربعة

(روح وأم وحد وأخت شقيقة أو لأب) فهي من ستة يبقى بعد فرض
الروح والأُم واحد للحد لأنه لا ينقص عنه محال ، فأسقط الحفمية الأخت ،
وأما المداهب الثلاثة (فيُعْرَضُ لها) أى للأخت (النصفُ وله السدُسُ ،

قوله [وأحويين] أى شقيقين أو الأب فقوله للأُم إلح شروع

في التقسيم

قوله [وتصح من ثمانية عشر] أى لا تكسارها على محرر الثالث

قوله [يستوي ثلث الباقي والسدس] أى وتصح من ثمانية عشر لا تكسارها

على محرر الثالث

قوله [تستوي الثلاثة] أى وتصح من ستة وهي أصلها

قوله [إلا في الأُكْدَرِيَّةِ] أى وتسمى بالعراء ولقت بالأُكْدَرِيَّةِ لأن

عبد الملك بن مروان طرحها على رجل يقال له أكدر فأخطأ فيها ، أو لأن الحد

كدر على الأخت فرضها والعراء لشهرتها في الفرائض كعبرة العرس

قوله [فهي من ستة] أى لأن فيها نصفًا وتلتًا ومحرجهما متباين

قوله [فأسقط الحفمية الأخت] أى لأن الحد يحجب الإحوه والأخوات

عندهم

قوله [وأما المداهب الثلاثة فيُعْرَضُ لها] إلح تركيب فيه ثقل لا يحى

مع وصوص المعنى

ثم يقاسمها) فقد عالت برص النصف إلى تسعة فلو استقلت بما فرض لها لرادت وترد بعد الفرض إلى التعصيب ، فتصم حصتها لخصته للذكر مثل حظ الأنثيين لأنهم معها كأح والأربعة مائة للثلاثة فتصرب ثلاثة الرؤوس في تسعة فتصم من تسعة وعشرين من له شيء من التسعة أحده مصروباً في ثلاثة ويلعربها من وحوه حلف أربعة من الورثة فأحد أحدهم حرراً من المال والثاني نصف ذلك الحرء والثالث نصف الحرأين والرابع نصف الأحرء

(ولو كان بدلها) أى الأخت في المسألة المذكورة (أ ح) لم يقيد به ليشمل المالكية إن كان لأب وشبه المالكية إن كان شقيقاً (ومعها إحوة لأم)

قوله [فتصم حصتها] أى التى أخذتها بالعدل وهى ثلاثة

وقوله [لخصته] أى وهو الواحد الذى كان له فى أصل المسألة

قوله [والأربعة مائة للثلاثة] المراد بالأربعة السهام ، والمراد بالثلاثة

الرؤوس لأن الحمد برأسين وهى برأس

قوله [من له شيء فى التسعة] إلح أى فللروح تسعة وللأم ستة وللحد

والأخت اثنا عشر لها أربعة وله مائة

قوله [فأحد أحدهم حرراً من المال] أى وهو الحد فقد أحد مائة

وقوله [والثاني نصف ذلك الحرء] أى وهو الأخت فقد أخذت أربعة

وقوله [والثالث نصف الحرأين] وهو الأم فقد أخذت ستة وهى نصف

الاثني عشر

وقوله [والرابع نصف الأحرء] أى وهو الروح فقد أحد تسعة وهى

نصف المائة عشر ومن الوحوه مات ميت وترك ورثة أحد أحدهم تلت الجميع ،

والثاني أحد تلت الباقي . والثالث ثلث باقى الساقى ، والرابع الباقي فالأحد

ثلث الجميع هو الروح والتلت الباقي هو الأم وثلث باقى الباقي هو الأخت وللأخت

هو الحد

قوله [ليشمل المالكية] إما سميت مالكية قيل لأن مالكا لم يحالف ريداً

إلا فيها لأن ريداً قال فيها للأح للأب السدس ، ومالك يسقطه وسميت شبه

المالكية بذلك لأنه لم يكن لمالك فيها نص ، وإما ألحقها الأصحاب بالمسألة الأولى

اثنا فصاعداً (سَقَطَ) الأح شقيقاً أو الأب لأن الحد يقول للأح لو، كنت دوني لم ترث شيئاً لأن الثلث الباقي بعد الروح والأم يأخذه أولاد الأم وأما أححب كل من يرث من حصة الأم فأحد الحد حيثند الثلث وحده كاملاً وذكر قوله ومعه إحوة لأم تكون المالكية التي حالف مالك فيها ريداً رضى الله عنهما وإلا فالأح ساقط ولو لم يكن معه إحوة لأم

قوله [وإلا فالأح ساقط] أى لاستعراق الفروض التركة لأنه عند عدم الإحوة للأم تأخذ الأم الثلث كاملاً يبقى السدس واحداً يأخذه الحد وليس عنه نارلاً محال

● **قائمة .** لو كان بدل الأخت أختان من أى حصة فلا حول لرجوع الأم للسدس ناثنين من الإحوة فصاعداً ، أو يكون للروح النصف ثلاثة وللأم السدس وللحد السدس واحد وهو والمقاسمة هما سواء ، وإن رادت الأخوات على اثنتين كان السدس أفصل من المقاسمة وتلت الباقي فيبقى واحد على اثنتين لا يصح عليهما فتصرب الاثنتين عدد رءوس الأختين في ستة ناثنى عشر ، ومنها تصح الفاكهاتى وهما إشكال أحصل سر فهمه الفراض ، وهو أن الأختين فأكثر إذا أهدتا السدس هما فعلى أى وجه لا حائر أن يكون فرصاً لأن فرصهما التلتان ولا تعصياً لأن الحد الذى يعصهما هو صاحب فرص هما وصاحب الفرص لا يعصب إلا أن يكون ست مع أخت أو أخوات كما سلف فانظر الجواب عنه أفاده (شب)

وفصل الأصول السبعة لمسائل الفرائض

● والمراد بالأصل العدد الذى يحرر منه سهام الفريضة صحيحاً (سبعة) بتقديم السين على الموحدة (اثنا و) ضعفها (أربعة) ضعف ضعفها (ثمانية) (وثلاثة) ضعفها (سنة)

وهذه الأصول الخمسة هى محارج الفروض الستة فى كتاب الله تعالى الصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس ولم تكن ستة كأصلها لاتحاد محرر الثلث والثلثين ، وكلها مشتقة من مادة عددها إلا الأول

(واتنا عشر) ضعف الستة كروحة وإحوة لأم فمحرر الربع أربعة والثلث ثلاثة وبين المحررين تابين فصرب أحدهما فى الآخر باتى عشر (وأربعة وعشرون) ضعف الاتى عشر ولأنه قد يوحد فى المسألة تم

فصل

حج أصـل ، وهو فى اللغة ما يـى عليه غيره ومباسته للمصطلح عليه ظاهرة فإن تصحيح المسائل وقسمة التركات وسائر أعداد الأعمال تسمى عليه

قوله [الذى يحرر منه سهام الفريضة صحيحاً] المراد بالسهم أجراء المسألة من نصف وربع ، وهكذا فإنه ثبت بطريق استقراء المحصار أصول فرائض الله الصحيحة الأجراء فى تلك السعة

قوله [من مادة عددها] أى من مادة العدد الذى هو أسماء محارجها فالثلث مأخوذ من ثلاثة ، والربع من أربعة ، والسدس من ستة ، والثلث من ثمانية ، ولا شك أن الثلاثة والأربعة والسة والباية أسماء محارج تلك الفروض وقوله [إلا الأول] أى الفرص الأول وهو النصف ، فإنه ليس مأخوذاً من لفظ العدد الذى هو محرره إذ لو أخذ منه لقليل فيه بناء بصم أوله وفتح ثابيه مكرراً قوله [ضعف الستة] إلح ضعف التى قدره مرتين هذا هو المراد هنا وإلا فقد يراد بضعف التىء مثله

وسدس كروحة وأم وولد وبين المحرجين توافق بالنصف ، فيصرب نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين والولد إن كان ذكراً فعاصب له الباقي وإن كان أنثى واحدة فلها النصف محرجه داخل في الثمانية ، وإن كانت متعددة فلهما الثلثان ومحرجهما داخل في الستة وراد بعضهم في حصوص باب الحد والإحوة أصليين زيادة على السعة وهي ثمانية عشر ، كأمر وحد وأربعة إحوة لغير أم للأمر السدس من ستة والباقي خمسة للحد والإحوة له ثلث الباقي لأنه أفصل ولا تلت له صحيح فتصرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر ومن له شئ من الستة أحده مصروباً في ثلاثة وستة وثلاثون كأمر وروحة وحد وأربعة إحوة للروحة الربع وللأم السدس ، فأصلها اثنا عشر للأم اثنان وللروحة ثلاثة يبقى سعة الأفصل للحد ثلث الباقي وليس له تلت صحيح فتصرب ثلاثة في اثني عشر أصل المسألة ستة وثلاثين والراحح أنهما أصلا ، وقال الجمهور إنهما نشأ من أصل الستة وصعفها فهما تصحيح لا أصلا

(فالنصف) محرجه (من اثنين) فإن كادت فريضة فيها نصفان فمن اثنين لأن المتاتلين يكتفى بأحدهما كروح وأخت شقيقة أو لأب وتسمى هاتان المسألتان باليتيمتين ، لأنهما لا يطير لهما ، إذ ليس في الفرائض مسألة يورث فيها نصفان غيرهما أعنى مسألة الشقيقة ومسألة التي للأب وتسمى عادلة أو نصف وما بقى كروح أو بنت أو بنت ابن أو أخت شقيقة أو لأب وعم مع كل ة

قوله [ومحرجها داخل في الستة] أى لأن محرج التلتين ثلاثة

قوله [وستة وثلاثون] معطوف على ثمانية عشر وهي صعفها

قوله [فتصرب ثلاثة] أى التي هي محرج تلت الباقي

قوله [والراحح أنهما أصلا] أى لأنهما قد يحتاجان هما إلى تصحيح

آخر فبطل كونهما تصحيحين أفاده (ش)

قوله [باليتيمتين] أى والنصيهتين لاشتغال كل مهذا على نصيبين

قوله [يورث فيها نصفان غيرهما] أى على سبيل الفرص فلا يرد

مت مع أخت ، فإن أحد الأخت النصف بالتعصيب لا بالفرص

قوله [وتسمى عادلة] العادلة هي التي ساوت سهامها أصحابها

اثان وتسمى ناقصة

(والرُّعُ) محرجه (مِنْ أربعة) فالأربعة أصل لكل فريضة اشتملت على ربع وما بقى كروح وابن أو ربع ونصف وما بقى كروح وست وأح أو ربع وثلاث ما بقى وما بقى كروحة وأبوين

(والثَّمْسُ) محرجه (مِنْ ثمانية) هالثمانية أصل لكل فريضة فيها ثمن ونصف وما بقى كروحة وست وأح أو ثمن وما بقى كروحة وابن ولا يكون كل من الأربعة والثمانية إلا ناقصاً لا عادلاً كما رأيت في الأمثلة

(والثُّلُثُ) محرجه (مِنْ ثلاثة) فهي أصل لكل فريضة فيها ثلث فقط ، كأم وعم ، أو ثلث وثلثان كإحوة لأم وأحوات لأب ، أو ثلثان وما بقى كستين وعم ، ففريضة الثلث نارة ناقصة ونارة عادلة كما رأيت

(والسدُّسُ مِنْ ستة) فهي أصل لكل فريضة فيها سدس وما بقى كحددة وعم ، أو سدس وثلث وما بقى كحددة وأحوات لأم وأح لأب ، أو سدس وثلثان وما بقى كأم وستين وأح ، أو نصف وثلث وما بقى كأحت وأم وعاصب ، أو سدس ونصف وثلث كأم وأحت شقيقة وأحوين لأم أو سدس ونصف وسدس وسدس ثالث كأم وثلث أحوات مفرقات أو سدس وثلثان وسدس وآخر كأم وشقيقتين وأحت لأم ففرائض السدس ناقصة وعادلة وتكون من فرص وفرضين وأكثر كما رأيت

قوله [وتسمى ناقصة] أى لزيادة فروصها على مستحقيها

قوله [كروحة وأبوين] أى وهى إحدى العراوين المتقدمتين

قوله [كما رأيت في الأمثلة] أى من عدم استعراق العروص البركة

قوله [نارة ناقصة] أى وهى الأمثلة التى ذكر فيها العاصب والعادلة

هى التى لم يذكر فيها العاصب

قوله [ففرائض السدس ناقصة وعادلة] قد علمت أن الناقص ما ذكر

فيه العاصب والعادل ما لم يذكر فيه

قوله [وتكون من فرص] أى وذلك كالمثال الأول

وقوله [وفرضين] أى وذلك كالمثال الثانى والثالث والرابع

وقوله [وأكثر] أى كالباقى بعد ذلك

(والرُّعُ والثُّلُثُ أو) الربع (السُدُسُ) أو الربع والثلاثان أو الربع مع النصف والسدس محرجه (مِنْ اِتْنَيْ عَشَرَ) لأن محرج الربع من أربعة والثلث من ثلاثة تاييساً ، فيصرب أحدهما في الآخر ناتى عشر ، ومحرج السدس من ستة فيوافق محرج الربع بالنصف فيصرب نصف أحدهما في كامل الآخر ناتى عشر كروحة وأم وأح ، وكروح وأم واس وكروح وستين وأب وكروح وست وست اس وهرائص الاتنى عشر كلها ناقصة كما رأيت

(والثمن والسدس) وما بقى كروحة وأم واس ، أو تم ونصف وسدس كروحة وست وست اس وعم ، أو الثمن والثلاثان والسدس كروحة وستين وأم وعم (مِنْ اَرْبَعَة وَعَشْرِينَ) لتوافق المحرجين بالإنصاف فيصرب نصف أحدهما في كامل الآخر والنصف يدحل في السدس والثمن مع التلتين من أربعة وعشرين لتساين محرج الثمن والثلث فيصرب أحدهما في كامل الآخر ، كروحة وستين واس اس ، ولا يتصور أن يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع وفريضة الأربعة والعشرين ناقصة دائماً

● (وما لا فرضَ فيها) من المسائل كاسين مع ست فأكثر أو لإحوة مع أحوات (فأصلها عدد رءوسِ عَصْنَتِهَا) فإن كانوا ذكوراً كلهم فظاهر
 * (و) عدد اجتماع ذكر وأنتى فصاعداً (للدَّكَرِ صَعْفَا الأُنثَى)
 كاس وست من ثلاثة واسين وست من خمسة وهكذا

قوله [كروحة وأم وأح] مثال للربع والثلث

وقوله [وكروح وأم واس] مثال للربع والسدس

وقوله [وكروح وستين وأب] مثال للربع والثلاثين

وقوله [وكروح وست وست اس] مثال للربع مع النصف والسدس

قوله [ولا يتصور أن يجتمع الثمن مع التلت] إلح أى لأن الثمن

يكون للروحة مع الصرع الوارث والتلت يكون للأم إن لم يكن فرع وارث ،

ولا حرج من الإحوة أو للإحوة للأم مع عدم الصرع الوارث ، والربع إما للروح

مع الصرع الوارث ولا يتأتى اجتماعه مع الروحة أو للروحة مع عدم الصرع الوارث

• تم شرع في العول وعرفه فقال (وإن رادت الفروض) أى سهام الورثة (على أصلها) أى أصل المسألة (عالت) المروص أى ريد فيها بأن تجعل القروض بقدر السهام فيدخل القرض على كل واحد من أصحاب الفروض كما قال (وهو) أى العولُ يفتح العين المهملة وسكون الواو (زيادة) في السهام وبقص في الأنصاء) كروح وأحت شقيقه ، وأحت لأم فهيها بصفا وسدس فهي من ستة يستعرقها الصفا ويراد عليها مثل سدسها فتبلغ سبعة كما يأتي (والعائل من الأصول) السعة المتقدمة (ثلاثة) وأما الأربعة الناقية فلا تعول وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والخامسة لما تقدم أن الاتين إما ناقصة أو عادلة ، وكذلك الثلاثة وأن الأربعة والخامسة دائماً ناقصتان فتعول (السعة) أربع عولات متواليات فتعول (لسعة) مثل سدسها (كروح وأحتين) شقيقتين أو لأب للروح الصفا ثلاثة ولأحتين الثلثان أربعة وهذه أول فريضة عالت في الإسلام

قوله [تم شرع في العول] هو لغة الريادة واصطلاحاً ما قاله المصنف ولم يقع في رمس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في رمس الصديق ، وأول من بدل به عمر بن الخطاب في روح وأحتين لعير أم العائنة لسعة فقال لا أدري من أحمر الكتاب فأخبره ولا من قدمه فأقدمه ، ولكن قد رأيت رأياً فإن يكن صواباً من الله ، وإن يكن خطأ فمن عمر وهو أن يدخل الضرر على جميعهم وينقص كل واحد من سهمه ، ويقال إن الذي أشار عليه بذلك العباس أولاً ، وقيل على وقيل ريد ، وقيل حذع من الصحابة فقال لهم فرض الله للروح الصفا ولأحتين التلتين فإن بدأت بالروح لم يبق للأحتين حقهما وإن بدأت بالأحتين لم يبق للروح حقه فأشيروا إلى ، فأشار العباس بالعول وقال أرأيت لو مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة ولآخر عليه أربعة أليس يجعل المال سبعة أجزاء ؟ فأحدث الصحابة بقوله ولم يحالهم أحد من الصحابة إلا أن العباس ، إلا أنه لم يظهر الخلاف إلا بعد موت عمر ، وقال إن الذي أحصى رمل عالج عدداً لم يجعل في المال بصفاً وبصفاً وتلتاً كما في سنن البيهقي وعلى هذا فالمسألة التي وقعت حال محالفة ابن عباس كانت روحاً وأحتاً لعير أم وأماً أفاده (ع)

وإذا أردت معرفة قدر ما عالت به وقدر ما نقص كل وارث ، فانسب ما ردت به وهو ما عالت به المريضة لأصلها بدون عول ، فتعرف قدره وإذا نسبه لها عائلة علمت قدر ما نقص كل وارث مثلاً الستة إذا عالت لسبعة فتنسب واحداً لستة فتعلم أنها عالت بمثل سدسها وتنسب الواحد للسبعة فهو سبع فتعلم أن كل وارث نقص سبع ما بيده وهكذا ، قال الأجهوري رضى الله تعالى عنه وعلمك قدر النقص من كل وارث نسبه عول للمريضة عائله ومقدار ما عالت بنسبه لها بلا عولها فارحم بمصلك قائله رحمه الله تعالى رحمة واسعة ورحمنا به

(و) تعول الستة (لثمانية) فتكون عالت بمثل ثلثها ، لأنها عالت باتين تسهما للستة تجدهما ثلثا فتعرف قدر ما عالت به وتعلم أن كل وارث نقص ما بيده ربعا ، لأن ستة الاتين لها عائلة ربع كما علمت (كمن دُكرَ) وهو الروح والأختان (مع أم) للروح النصف ثلاثة وللأختين أربعة وللأم السدس واحد

(و) تعول الستة (لستعة) بمثل نصفها ، فيكون نقص كل واحد ثلث ما بيده لما علمت (كمن دُكرَ) روح إلح (مع أح لأم)

قوله [وعلمك] متبدأ وهو مصدر يعمل عمل الفعل مصاف لفاعله وهو الكاف ، وقدر مفعوله ومن كل وارث متعاق محذوف صفة للنقص وقوله [نسبه عول] متعاق محذوف خبر وعائله حال من المريضة ووقف عليه بالسكون لأجل الروى ، ومقدار معطوف على قدر

قوله [بنسبه لها] متعلق محذوف تقديره يكون

وقوله [بلا عولها] حال من الهاء في لها

وقوله [فارحم بمصلك قائله] تكلمة قصد بها طلب الدعاء

قوله [نقص ما بيده ربعا] تمييز محمول عن الفاعل على أحد (واشتعل الرأس شيباً)^(١)

قوله [وهو الروح والأختان] الواو بمعنى مع

قوله [كمن ذكر] أى وهو روح وأختان لغير أم وأم

قوله [روح إلح] أى روح وأختان وأم

وتعول الستة (لعترة) تمثل ثلثيها فيقص كل واحد مما له خمس من
سنة أربعة لها يعولها (كس دُكرَ مع إحوة لأم وكأم المروح) بالخاء المعجمة
سميت بذلك لكثرة ما فرحت في العول (أم وروح وولدا أم وأختان)
لغير أم

(و) الثاني من الثلاثة التي قد تعول (الاتنا عَشَرَ) تعول ثلاث
عولات أفراداً إلى سعة عشر فتعول (ثلاثة عشر) تمثل نصف سدسها لما علمت
أنك تسب ما عالت به إليها قبول العول ويكون كل واحد نقص ما بيده جزء من
ثلاثة عشر جزءاً من واحد كروحة وأم وأختين لغير أم وروح وأم وبتان (و)
تعول الاتنا عشر (خمسة عَشَرَ) تمثل ربعها ، ويكون نقص كل خمس ما بيده
كروح وأبوين وستين

(و) تعول (سبعة عَشَرَ) تمثل ربعها وسدسها ، ويقص كل وارث
مما بيده خمسة أجزاء من سعة عشر جزءاً من واحد ، كروحة وأم وولديها
وأخت شقيقة وأخت لأب ومن أمتلتها أم الأرامل وتسمى بأم المروح بالحيم
وبالديارية الصعري ، وهي ثلاث روحت وحداً وأربع أحوات لأم وتما
أحوات لأب والتركة سعة عشر ديناراً ، وأما الديارية الكبرى من أربعة وعشرين

قوله [وكأم المروح] المناسب أن يقول وهي أم المروح لأن المثال
الآتي بعد هو عين ما قبله

قوله [تمثل ربعها وسدسها] أي ربعها ثلاثة وسدسها اتمان

قوله [من سعة عشر جزءاً من واحد] معنى ذلك أن نصيب كل
وارث يمرض واحداً هوائياً كاملاً ويجعل أجزاء بقدر المسألة يعولها ويقص منه
عدد ما عالت به

قوله [أم الأرامل] إلح سميت بأم الأرامل وأم المروح بالحيم لعدم
وجود الذكر فيها

قوله [والتركة سعة عشر ديناراً] أي وهي مقسومة عليهن كل رأس دينار

قوله [وهي روحة وابتان] إلح أي فالتين الثلاثان ستة عشر من أربعة
وعشرين ، وللروحة النمس ثلاثة وللأم السدس أربعة يفصل واحد على خمسة

وليس فيها عول ، وهى روحة واستان وأم واثنى عشر أcha وأحت وقد جاءت الأ-
لسيدنا على رضى الله عنه وعما به وقالت له مات أحي عن سبائة ديار فلم أعط
مها إلا دياراً واحداً ؟ فقال رضى الله عنه لعل أحاك مات عن روحة وستين
وأم واثنى عشر أcha وأنت ؟ فقالت نعم ^١ فقال معك حقلك الذى حصك
(و) بعول (الأربعة والعشرون) عولة واحدة تمثل تمها (لسعة وعشرين)
هيكون قصص كل واحد تسع ما بيده لما علمت (روحة^٢ وأنوان واستان ، وهى
الشمسرية) بكسر الميم لقول على^٣ رضى الله عنه وهو على المر صارت تمها تسعاً
أى صار ما كان تماماً بسسته لها قبل العول تسعاً بالسعة لها بعد عولها

وعشرين رأساً عدد رعووس الإحوة مع الأحت فصرب الخمسة والعشرين فى
أصل المسألة سبائة للستين أربعمائة من صرب خمسة وعشرين فى ستة عشر ،
وللأم مائة من صرب أربعة فى خمسة وعشرين ، وللروحة خمس وسبعون من
صرب ثلاثة فى خمسة وعشرين ، وللاتنى عشر أحا^٤ مع الأحت خمسة وعشرون
من صرب واحد فيها

قوله [وأحت] بالرفع عطف على اتما عشر

قوله [وروحة وأنوان] إلح المناسب للشارح أن يقول متالها روحة إلح

قوله [وهى المبرية] أى ولا يمكن أن تعول إلا والميت فيها ذكره وروح

قوله [وهو على المر] أى مر الكوفة ، قيل إن صدر الخطبة التى

قيل له فى أشائها الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعاً ويحرى كل نفس بما تسعى
وإليه المآل والرحمى فصل حينئذ فأجاب بقوله صار تمها تسعاً وتسمى أيضاً
بالحيلة لقلة عولها ، وبالحيدرية لأن علياً كان يلعب بحذرة الذى هو اسم
للأسد إشارة إلى أنه كامل فى السحابة وعن الشعبي ما رأيت أحسن من على^٥
لأنه قال ذلك بديهية لما ررقه الله من عرارة العلم وقوة الفهم فكان يفهم على
البديهية ما لا يفهمه المتبحر فى العلوم المشتغل بدرسها وتفهيمها طول عمره ، وكيف
لا وقد بعته النبى صلى الله عليه وسلم قاصباً إلى اليمن وهو شاب ؟ فقال يا رسول الله
ما أدرى ما القصاء ؟ فصرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال اللهم
اهد قلبه وسدد لسانه فقال على فوالله ما شككت بعد فى قصاء بين اثنين ^١

فصل في الحجب وأحكامه

لا يُحْجَبُ الأبوان أى حَجَبَ حرمان (والروحان والولدُ) للميت ذكرًا أو أنثى ، فلا يدخل عليهم حجبُ حرمان بالأشخاص وأما حجب بالأوصاف — كرق [إلح] — فيدخل على الجميع

(مل يُحْجَبُ) أى يجمع من الإرث بالكلية (اسُ الاس ناس) لأن الاس أقرب للميت ، وكل من أدلى بواسطة حخته تلك الوسطة إلا الإحوة للآم • (وكلُ أسمل) محجوب (بأعلى) منه فاس اس اس محجوب ناس اس (و) يحجب (الحُدُّ بالأب) لأنه أقرب للميت من الحد (و) يحجب (الأخُ مطلقاً) شقيقاً أو لأب أو لأم ذكرًا أو أنثى أو حتى

فصل

الحجب لغة المنع ، واصطلاحاً مع من قام به سب الإرث من الإرث بالكلية أو من أوفر حظيه

قوله [أى حجب حرمان] أى وأما حجب النقصان فيدخل عليهم كما هو معلوم مما تقدم

قوله [كرق] إلح أى من باقى مواقع الإرث

قوله [فيدخل على الجميع] مثله حجب النقصان فإنه يطرأ على الجميع وباعتبار مسائل العول

قوله [اس الاس] أى وكذا ست الاس

قوله [ويحجب الحد بالأب] قال فى الرحية

والحد محجوب عن الميراث بالأب فى أحواله الثلاث

يعنى بالأحوال الثلاث الإرث بالفرص أو التنعيب أو أحدهما

قوله [ويحجب الأخ مطلقاً] قال فى الرحية

وتسقط الإحوة بالنسب والأب الأدنى كما روي

(ناس) للميت (واسه) وإن نزل (وبالأب) الأدنى دون الجلد فلا يحجب الإحوة كما تقدم

(وللأم) أى الأخ للأم يحجب عن ذكر ، ويريد بأنه يحجب سواء كان ذكراً أو أنثى (بالحد) وبالسبب واست الاس فحاصله أن الإحوة للأم يحجبون ستة كما رأيت

(و) يحجب (اس الأخ وإن) كان (للأبوين) وهو الشقيق (بأخ) لأنه أقرب منه وإن كان الأخ (لأب)

(و) يحجب (العم واسه) أى اس العم (بالأخ واسه) أى اس الأخ لما علمت أن حجة الإحوة وإن نزلت ، مقدمة على حجة العمومة فإذا اتحدت حجة أحوه أو حجة عمومة فيحجب الأبعد بالأقرب ، كان عم محبب بالعم وهكذا وإليه أشار بقوله

● (والأبعد من الجهتين بالأقرب) وإن كان الأقرب غير شقيق (فيقدم الأخ للأب على اس الأخ الشقيق) والعم للأب يقدم على اس العم الشقيق واس العم للأب يقدم على عم الأب الشقيق (وما لأب مهما) محبب (بما للأبوين) لأنه أقوى منه كما تقدم في قاعدة الجعري

(و) تحجب (الحدّة مطلقاً) لأم أو لأب (بالأم) لإدلاء التي من حجة الأم بالأم وحجت التي من حجة الأب لأن الأم أقرب من يرث بالأمومة

وسبب السبب كيف كانوا سبباً فيه الجمع والوحدان

قوله [فلا يحجب الإحوة] أى بل يشاركهم

قوله [يحجبون ستة كما رأيت] أى وهم الاس واس الاس والسبب واست الاس والأب والجد إجماعاً

قوله [لأنه أقرب منه] أى في الدرجة وإن كانت جهتهما واحدة

قوله [فيحجب الأبعد بالأقرب] أى الأبعد في الدرجة بالأقرب فيها

قوله [وما لأب مهما] أى الذى أدلى بالأب من الإحوة وسببهم

والأعمام وسببهم محبب عن أدلى بالأبوين

والحدة للأب ورثت بالأمومة بواسطة الأب

(و) تحب الحدة (لأب أب) لإدلائها به

(و) تحب الحدة (السُّعْدَى مِنْ حِجَة) كأم أم أم (نُقْرُنَاها)

كأم أم وكأم أم أب بأم أب لإدلائها بها

(و) تحب حدة (سُعْدَى لأب) أى حفته من (نُقْرُنَى لأم) كأم

أم أب مع أم أم فليس لها فى السدس شىء

(وإلا) تكن العدى من حجة الأب بل كانت العدى من حجة الأم ،

فإن القرى من حجة الأب لا تحجبها لقوتها لأن نص الحديث فيها ، وقاس

عمر رضى الله عنه التى للأب فذلك (اشتركتا) فى السدس على الصحيح

والآخر يحجبها حرياً على القاعدة من حب القرى

(ولا تَرِثُ مَسْ أَدَلَّتْ) من الحداث (بذكر) كأم أب الأم

(سِوَى) من أدلت بذكر هو (لأب) كأم الأب كما تقدم

(و) تحب (ساتُ اس ناس أو ستين) لأنه لم يفصل لهن من الثلثين

شىء وكذلك ستا اس مع ست اس لهما الثلثان ولا شىء لست اس الا وهكدا

(أو اس اس أعلى) فإذا مات عن ست واس اس وست اس اس اس

حقت واستقل اس الا بالماق بعد فرص الست أو بجميع المال حيث لم تكن ست

(وإلا) يكن أعلى بل كان مساويا (عَصَّهَسْ) مطلقاً كان لسات

الاس شىء فى الثلثين ، كست وست اس واس اس أو لم يكن كسين واس اس

قوله [وتحب حدة عدى لأب] إلح أفاد هذا فى الرحية بقوله

وإن تكن قرى لأم حجت أم أب بعد أو سدساً سلنت

وإن تكن بالعكس فالقولان فى كتب أهل العلم مصوصان

لا تسقط العدى على الصحيح واتفق الحل على التصحيح

قوله [ولا ترث من أدلت من الحداث بذكر] قال فى الرحية

وكل من أدلت بغير وارت لها حظ من الموارث

قوله [وهكدا] أى فكل اثنتين علت درجتها حجتا ما بعدهما من

الإناث إن لم يكن معصب من المذكور لمن بعد

وست ابن كان أحاها أو ابن عمها أو كان أدل منها ولم يكن لها في الثلاثين شيء
كستين وست ابن وابن ابن ابن فإن كان أدل ولها السدس فتأخذه ويستقل
هو بالباقي وقد يكون ابن الابن مشثوماً على ست الابن لولاه لورثت كروح
وأم وأب وست وست ابن فلها السدس فتعول خمسة عشر ، ولو كان ابن ابن
معها أحاها أو ابن عمها لسقط وسقطت معه لاستعراق الفروض وتعول لثلاثة عشر
(و) تحجب (أخت أو أخوات لأب وأختين لأبوين) لاستعراقهما

الثلاثين إلا إذا كان مع الأخت للأب أح لأب فيعصها

● (و) سقط (عاصب باستعراق ذوي الفروض) كروح وأم وأح
لأم وشقيقة وأح وأخت لأب فهي من ستة وعالت لثمانية وسقط أولاد الأب
لأنهم عصبة

(واس الأحم لعير أم) بأن كان شقيقاً أو لأب (كأبيه ، إلا أنه
لا يرث الأم للسدس) إذا تعدد بخلاف أبيه كما تقدم

(ولا يرث) ابن الأحم (مع الحد) بخلاف الإحوة لعير أم فيرتول معه
(ولا يعصّب) ابن الأحم (أخته) بل يحتص بجميع المال أو بما أنقت
الفروض وليس لست الأحم مع أخيها أو ابن عمها شيء فهي من ذوي الأرحام
(ويسقط) ابن الأحم (في) المسألة (المشتركة) بفتح الراء وكسرهما
وهي روح وأم وإحوة لأم وإحوة أشتقاء أصلها ستة للروح النصف ثلاثة وللأم

قوله [ولم يكن لها في الثلاثين شيء] قيد في كونه أدل منها

قوله [وتعول لثلاثة عشر] أي عند سقوط ست الابن

قوله [أح لأب] أي وأما الشقيق فلما يعصّب أخواته الأشتقاء في جميع

التركة إن لم يكن هناك صاحب فرض

قوله [ولا يعصّب ابن الأحم أخته] قال في الرحية

وليس ابن الأحم بالمعصّب من مثله أو فوقه في السب

قوله [بفتح الراء وكسرهما] أي كما صطله ابن الصلاح والبووي أي

المشارك فيها وتسمى بالحمارية وبالبحرية وباليمية

قوله [وللأم] أي أو الحدة إن لم تكن أم

السدس وللإحوة للأُم الثلث فشاركهم الأشفاء فلو كان ابن أُم سقط
 (والعلمُ لعير أُم كأُح كذلك وكذا نافي عَصَصَةِ السَّسْبِ وَتَقَدَّمَ
 ما يُسْتَعَادُّ منه حَتَبُ الْقَنْصِ) كالروح مع الفرع الوارث والأُم والروحة
 (فلو اجتمع الذكور) الخمسة عتَر (فالوارث) مههم ثلاثة (أب
 وابن وروح) فسألتهُم من اثني عشر محرر الربع والثلث للروح وثلاثة للأب
 اثنان والباقي للابن

(أو) اجتمع (الإناث) فيرث مههم خمسة أشار لها بقوله
 (هَيْتُ وَتُ اسْ وَأُم وَأُحْتُ لأبوين وروحة) فسألتهن من أربعة وعشرين
 للشم والسدس يبقى مههم واحد للتقيقة لأنها عصاة بالعير
 (ولو اجتمعاً) أى الذكور والإناث أى الممكن مههما

قوله [وللإحوة للأُم التالت] أى وهو اما ان يبق للأشفاء شئ فكان
 مقتضى الحكم السابق أن يسقطوا لاستعراق الفروض التركة وذلك هو الذى
 قصى به عمر بن الخطاب رضى الله عنه أولاً وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد ،
 ثم وقعت لعمر رضى الله عنه ثابية فأراد أن يقضى بذلك فقال له ريد بن ثابت
 رضى الله عنه هب أن أناهم حمار ما رادهم الأب إلا قرناً ، وقيل قائل ذلك
 أحد الورثة ، وقيل قال بعضهم هب أن أناها كان ححرراً ملقى فى اليم فلما قيل
 له ذلك قصى بالتشريك بين الإحوة للأُم والإحوة الأشفاء كأنهم كلهم أولاد
 أُم فقيل له فى ذلك فقال داك على ما قصينا وهذا على ما نقصى وواقفه على
 ذلك جماعة من الصحابة مههم ريد وذهب إليه مالك وهو المشهور عند الشافعى
 قوله [بالعير] المناسب مع العير

قوله [أى الممكن مههما] إنما قال ذلك لأنه لا يمكن اجتماع روحه
 وروح يطلبان الإرث بالروحية إلا فى مسألة الملعوف المشهورة قال شيخ
 الإسلام فى عاية الوصول فى علم الفصول فإذا قيل لك اجتمعت الخمسة والعشرون
 فقل لم يمت أحد لأن مههم الروحين ولا يمكن اجتماعهما فى فرصة فستحيل
 اجتماع الصبيين قاله الرويانى وغيره ، وقيل يصور ثلاث صور إحداها
 لو أقام رجل نية على ميت ملعوف فى كس أنه امرأته وهؤلاء أولاده مهما وأقامت

(فأبوان وإنٌ وستٌ وأحدُ الروحين) فإن كان الميت الروح فالمسألة من أربعة وعشرين للثمن والسدس ، وتصح من اثنين وسبعين للمباينة بين رؤوس الأولاد وسهامهم إدا الباقي لم ثلاثة عشر على ثلاثة ، فمن له شيء من أصلها أحده مصروباً في ثلاثة وإن كان الميت الروحة فالمسألة من اتى عشر محرح الربع والسدس ، يبقى للأولاد الثلاثة خمسة ، فتصرف رؤوسهم في أصلها ستة وثلاثين ومساها تصح

امرأة بينة أنه روحها وهؤلاء أولادها منه فكشف عنه فإذا هو حتى مشكل له آلتان آلة الرجال وآلة النساء فمن الص أن المال يقسم بينهما وحالف الأستاذ أبو طاهر الص وقدم بينة الرجال ، لأن ولادتها صحت بطريق المشاهدة والإلحاق بالأب أمر حكيم والمشاهدة أقوى ، قال اللقيبي ولعل ما ذكر عن الص على قول استعمال الستين وعليه للأبوين السدسان بكل حال وقضية بينة الرجل أن له الربع والباقي لأولاده ، وقضية بينة المرأة أن لها الثمن والباقي لأولادها فرع الروحية لا يحتص به الروح بل تنارعه الروحة في تم من منه فيقسم الثمن بينهما ويبارعه أولادها في الثمن الآخر ، لأنهم يدعونه لكونه من حملة الباقي بعد الفروض بمقتضى بينة أنهم فيقسم بينه وبينهم بصفين ثم يقسم الباقي بعد السدسين والربع بين الأولاد من الخهتين للذكر مثل حظ الأنثيين ، فأصلها اثنا عشر باعتبار السدس مع ربع الروحية أو أربعة وعشرون باعتبارها مع ربع الروح وتمس الروحة نظراً إلى الأصل وإن لم يوحد إلا الربع مورعاً عليهما بقدر فرصتهما ، قابيتهما لو أقاما بيتين على ميت بعد الدفن أو على عائب لم يظهر حاله في الصورتين فقد اجتمع في تلك المسائل جميع الورقة (اه ملخصاً)

قوله [فأبوان] أى فالوارث من الفريقين أبوان إلح

قوله [للمباينة بين رؤوس الأولاد وسهامهم] أى فتصرف الرؤوس

المكسرة عليها سهامها في أربعة وعشرين تصح مما قال الشارح

فصل فى جملة كافية

من اقتصر عليها جمعت أصولاً وفروعاً كثيرة من فنّ الحساب^(١)

● (الحساب) لغة - العد يقال حسب الشيء عدّه ، واصطلاحاً علم بأصول يتوصل بها إلى معرفة المجهولات العددية وفائدته صيرورة المجهول معلوماً ، وعايته سرعة الخواص على الصحة ، وموضوعه العدّد (يُحْتَسَّاحُ لها) أى للحملة التى هى من الحساب (المرصى) من يريد علم الفرائض (وعيره) أى غير المرصى كمن يريد البيع والقرص والهبة وسائر المعاملات (اعلم أن العدّد) هو ما تألف من الآحاد ، فالواحد ليس عدداً حقيقة ،

فصل

قوله [لغة العد] لما كان يجب على كل شارح فى علم أن يتصوره بوجه ما إما بتعريفه أو بموضوعه أو عايته أو غير ذلك من مباديه العشرة وإلا كان شروعه فيه عشواً بين الشارح المهمّ منها وهى حمسة ونقى حمسة ، وهى حكمه وبسته ، واسمداده ، ومساائله ، وواضعه ، وحكمه فرص كهاية كعلم الفرائض لتوقعه عليه ، وبسته آلة لعيره ، واستمداده من العقل ، ومساائله قضاياه العددية ، وواضعه علماء العبار

قوله [وموضوعه العد] أى من حيث تحليله بالقسمة والطرح والتصنيف والتحديد وهو ضرب العدّد فى مثله كضرب أربعة فى أربعة
قوله [اعلم أن العدّد] هو لغة من عدّ الشيء بعده إذا حسبه والاسم العدّد

قوله [هو ما تألف من الآحاد] أى معناه اصطلاحاً عند الجمهور ما احتج من الآحاد أو الكثرة المختمة من الآحاد ~

(١) فى الاصل حملة كانه من اقتصار عليها لانها جمعت له أصولاً وفروعاً كثيرة من فنّ الحساب « هو امه العدّ الح

وقيل العدد ما يساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو العيدين ومن
حواصه زيادة مربعه على مسطح حاشيتيه القريبتين بواحد ، والعيدين بقدر
مربع نصف الفصل بينهما (قِسْمَانِ أَصْلَى وَفَرَعَى)
(هـ) العدد (الأَصْلَى) ثلاثة أنواع (آحادٌ) وهو النوع الأول ، فالآحاد
(مِسْ واحد إلى تسعة) زيادة واحد واحد والعاية داحلة في الآحاد

قوله [القريبتين أو العيدين] أى المستويتين قرناً وبعداً وهذا تعريف
بالخاصة كالاثنتين مثلاً فإنها تألفت من أحدين ، أو كثره مجتمع من الأحدين
وساوت نصف محدوى الواحد للثلاثة ، وكالحمسة فإنها ساوت نصف مجموع
الأربعة والستة ، ونُصِفَ محدوى الثلاثة والسعة ، ونصف مجموع الاثنين والثمانية
ونصف محدوى الواحد والتسعة ، وأحصر من هذا كله أن يقال هو الآحاد
المختصة ويسى على تعريف الحدهور أن الواحد ليس عدداً حقيقة لأنه ليس
له حاشيتان وليس آحاداً مختصة ، بل يسدى عدداً محاراً لأنه مبدأ العدد ، وقيل
يسمى عدداً حقيقة لتألف العدد منه ، ولقول الحساب العدد يقسم إلى صحيح
وكسر وصونه النظام اليسابورى ، فإذا علمت ذلك فالمناس للشارح تأخير
قوله فالواحد ليس عدداً حقيقة بعد تمام الأقوال

قوله [زيادة مربعه] التربع ضرب العدد في مثله والمسطح هو الخارج
من ضرب العددين كالسنة عشر الخارجة من ضرب أربعة في مثله ، والمعنى
زيادة مسطح مربعه على مسطح حاشيتيه كالمثال ، فإن ضرب الأربعة في الأربعة
ستة عشر ، وضرب حاشيتى الأربعة القريبتين وهما الثلاثة والخمسة بحدس عشرة
فقد راد مسطح مربعه عن سطح حاشيتيه بواحد

وقوله [والعيدين بقدر مربع نصف الفصل بينهما] فى الكلام حذف
أى بقدر مسطح مربع إلح كما تقدم فيما قبله ، مثال ذلك الاثنان والستة بالنسبة
للمثال فإن مسطحهما اثنان عشر فقد رادت عنه الستة عشر المذكورة بأربعة
وهى مسطح مربع نصف الفصل ، لأن الفصل أربعة وبصهها اثنان يصربان
فى اثنين بأربعة والمراد بالخاشيتين العيدين ممتنة فقط فتأمل وقس
قوله [والعاية داحلة] أى الذى هو تسعة

(وعشراتٍ من عشرة إلى تسعين) زيادة عشرة عشرة هي عشرة وعشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون و(مئاتٍ من مائة إلى تسعمائة) زيادة مائة مائة هي مائة مائتان وثلثمائة إلى تسعمائة بإدخال العاية ، فكل نوع منها تسعة أعداد متعاضلة مثل أولها وتسمى عقوداً ، والعقد الأول من كل نوع يسمى عقداً مفرداً وما بعده عقداً مكرراً من ذلك العقد المفرد (و) العدد (الفرعى ما فيه) لفظ (ألف) كأحاد ألوف من ألف إلى تسعة آلاف) زيادة ألف ألف والعاية داخلية في آحاد الألوف (ثم عشرات ألوف من عشرة آلاف إلى تسعين ألفاً) زيادة عشرة آلاف عشرة آلاف (تم مئات ألوف من مائة ألف إلى تسعمائة ألف) زيادة مائة ألف (وهكذا) كآلف ألف (إلى غير نهاية)

قوله [فكل نوع منها تسعة أعداد] أى فالآحاد تسعة أعداد والعشرات كذلك والمئات كذلك قوله [متعاضلة مثل أولها] أى هي الآحاد تعاضلها بواحد واحد ، وفي العشرات بعشرة عشرة وفي المئات بمائة مائة قوله [من كل نوع] أى من الأنواع الثلاثة المقدمة قوله [مكرراً من ذلك العقد المفرد] أى أما من الآحاد أو العشرات أو المئات ، ومرة الأولى وأسها واحد ، ومرة الثانية وأسها اثنان ، ومرة الثالثة وأسها ثلاثة ، وهذه المارل اثنان تسمى المارل الأصلية قوله [والعدد الفرعى] قدر الشارح لفظ العدد إشارة لتقدير الموصوف وهو أنواع غير متناهية

قوله [زيادة أنف ألف] أى ألف فوق ألف قوله [والعاية داخلية] أى الذى هو تسعة كما تقدم في آحاد الأصغر قوله [زيادة عشرة آلاف] أى والزيادة فيها عشرات الألوف قوله [زيادة مائة ألف] أى والزيادة بمئات الألوف قوله [إلى غير نهاية] الحاصل أن ما فيه لفظ الألوف مفردة طبعه السالك - راجع

(وهي) أى الأنواع الفرعية (دائرة على الأصلية ، فكل نوع منها تسعة أعداد) متفاصلة عمتل أولها على قياس الأصلية كما رأيت (يسمى عقدًا)، فالعقد الأول من كل نوع يسمى عقدًا مفردًا كما تقدم (ويسمى العقد من حيث مرتبته) أى ترتيب بعضه على بعض (إلى مفرد) احترازاً عن الأحرار فإنه من حيثها يقسم ثلاثة أقسام تام وناقص ورائد ، فالأول

كألف أو مكررة كألف ألف هو الأعداد الفرعية ومبارها أيضاً فرعية ، كما أن مابرل الأصلية أصلية فأول آحاد الفرعية آحاد الألوف وهى المرة الرابعة فأسها أربعة ، ثم عشرات ألوف وهى المرة الخامسة وأسها خمسة ، ثم مئات الألوف وهى المرة السادسة وأسها ستة ، ثم آحاد ألوف الألوف مرتين وهى أول الدور التالى من الفرعيات ومبرلها سابعة وأسها سبعة ، ثم عشرات ألوف الألوف ومبرلها ثامنة وأسها ثمانية . ثم مئات ألوف الألوف ومبرلها تاسعة وأسها تسعة ، ثم آحاد ألوف ألوف الألوف ثلاثة وهى أول الدور الثالث من الفروع ومبرلها عاترة وأسها عشرة ، ثم عشرات ألوف الألوف ومبرلها حادية عشر وأسها أحد عشر ، ثم مئاتها ومبرلها ناية عشر وأسها ائنا عشر ، وهى آخر الدور الثالث من الفروع وهكذا إلى غير نهاية

قال التستورى فى شرح التحفة ويعرف أسّ النوع الفرعى بصرب عدد لعطه أو لعطات الألوف فى ثلاثة أبدأ وريادة أسّ أول مذكور فى السؤال على الحاصل ، فلو قبل آحاد ألوف الألوف خمس مرات كم أسها فاصرب خمسة فى ثلاثة يحصل خمسة عشر رد عليها أسّ الآحاد يحدع ستة عشر وهو الحواب ، ولو قبل عشرات ألوف الألوف ست مرات كم أسها فاصرب ثلاثة فى ستة ورد على الحاصل اثنين أسّ العشرات يحصل المطلوب وذلك عشرون ، وإن أردت أسّ مئات ألوف الألوف عشراً فهو ثلاثة وتلاتون لما عرفت وقس على ذلك

قوله [إلى مفرد] أى وهو ما تقدم الكلام عليه
قوله [احترازاً عن الأحرار] أى بالحيتية المتقدمة
قوله [فالأول] أى البام

ما ساوت أحرأؤه مقامه كالسنة ، فإنك إذا جمعت نصف الستة وثلاثها
وسدسها كان ذلك هو الستة ، والثاني ما نقصت أحرأؤه عنه ، كالتأمية
نصفها أربعة وربعها اثنان وثمناها واحد المجموع سبعة ، والثالث ما رادت أحرأؤه
عنه كالاتي عشر نصفها وتلتها وربعها وسدسها إذا جمعت رادت
(وهو) أى المفرد (ما كان من نوع واحد أصليّ أو فرعيّ)
ثم مثل للأصلي بقوله (كثلثة) وسعة وكأربعين (وكأربعمئة)
ومثل للفرعي بقوله (وكحسة آلاف) وتلاتين ألفاً وهكذا
(ومركبٌ) وهو ما كان من نوعين أو أكثر) مثال ما كان من
دوعين (كأحد عَشَرَ) فإنه مركب من الواحد وهو آحاد ومن العشرة وهو
من العشرات وهذا المثال أول الأعداد المركبة وكذلك قوله (وكاثين
وعِشْرِينَ) مثال ما ركب من أكبر من دوعين (كتلثة وحمسة
وثلاثين) مركب من نوع المئات والآحاد والعشرات فهو من ثلاثة أنواع ،
وكألفين وتلثمائة وحمسة وأربعين من أربعة أنواع ، وكتسعمائة ألف وتسعة
وتسعين ألفاً وتسعمائة وتسعين من ستة أنواع

وقوله [ما ساوت أحرأؤه] أى الصحيحة

قوله [إذا جمعت رادت] أى فتنهى لحدسة عشر

قوله [كثلثة] أدخلت الكاف باقى الآحاد إلى التسعة فلا معنى

لقول الشارح وسعة

قوله [وكأربعين] أدخلت الكاف باقى العشرات إلى التسعين

قوله [وكأربعمئة] أدخلت الكاف باقى المئات إلى التسعمائة

قوله [وهكذا] أى كمائة ألف

قوله [وكذلك قوله وكاثين وعشرين] طاهره أنه مثال لأول الأعداد

المركبة أيضاً مع أنه ليس كذلك

قوله [من ستة أنواع] الأول مئآت الألوف ، والثاني آحاد الألوف ،

والثالث عشرات الألوف والرابع المئات والخامس الآحاد ، والسادس عشرات

فصل في معرفة ضرب الصحيح في الصحيح

الضرب لغة الشَّكْل ، يقال فلان على ضرب فلان أى شكَّله ،
واصطلاحاً ما أُنشأ له بقوله

- (وهو تَصْعِيفُ الْعَدَدَيْنِ) المصروب أحدهما في الآخر (يَقْدَرُ
ما في الْعَدَدِ الْآخَرِ مِنْ الْآحَادِ) كما وصَّحه بقوله
(فَضْرُ الثَّلَاثَةِ فِي حَمْسَةِ تَكَرِيرِ الثَّلَاثَةِ حَمْسَ مَرَّاتٍ أَوْ الْحَمْسَةِ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) فالتصعيف والتكرير مترادفان (الحارح على التقديرين حمسة
عَشْرَ)

فصل

احترز بعض ضرب الكسر في الصحيح أو في الكسريين الكلام عليهما
قوله [وهو تصعيف العددين] الكلام على حذف مضاف أى أحدهما
لا كل منهما خلافاً لما يوهمه المتن والشارح ، قال في التحفة ضرب الصحيح
تكرير أحد العددين بقدر عدة آحاد الآخر (اهـ) والصعف المثل والصعاف
المثلال والأصعاف الأمتال والتصعيف والإصعاف والمصاعفة بمعنى واحد كما
قاله في المحمل والصحاح والقاموس وغيرها من كتب اللغة قاله في شرح اللمع
قوله [فالتصعيف والتكرير مترادفان] أى وهو الذي استعمله الحساب
والمهندسون وقد تستعمل الحساب صعف العدد في غير تعريف الضرب بمعنى
متليه ، وصعفيه بمعنى أربعة أمثاله ، وثلاثة أصعافه بمعنى ثمانية أمثاله وهكذا
وهو قليل في اللغة

قوله [الحارح على التقديرين حمسة عشر] أى تقدير تكرير
الثلاثة أو الخمسة ، قال في شرح التحفة ومن خواص الضرب مطلقاً أن دسة
الواحد لأحد المصروبين كدسة الآخر إلى الخواص وأنه متى قسم الخواص على أحد
المصروبين حرح الآخر ، ألا ترى أنك إذا بست الواحد إلى الخمسة تحده حمساً

وهو أى الصرب (ثلاثة أقسام) الأول (صرب) عدد (مُفْرَد
في) عدد (مُفْرَد) كأربعة في خمسة

(و) الثاني صرب مُفْرَد في مُرْكَب (كخمسة في اثني عشر

(و) الثالث صرب (مُرْكَب في مركب) كخمسة عشر في خمسة
عشر ووجه الحصر أن كلا من المصروبين إما مفرد أو مركب ، فهما إما
مفردان أو مركبان أو محلطان لارباع لها ، وكل من المصروبين لك أن تعتبره
مصروباً أو مصروباً فيه ، لأنه لا فرق بين أن تقول اصرب ثلاثة في أربعة
أو اصرب أربعة في ثلاثة و(كلها ترجع إلى صرب المفرد في المفرد) لأن كل
نوع غير الآحاد يرد في الصرب إلى عدة عقود ، فيرجع إلى الآحاد لأنه
أكثر ما يكون عدة عقود تسعة وهي آحاد (كما يأتي) في قوله « وأصلها
الآحاد في الآحاد »

(فصرب المفرد في المفرد من كل نوع مُنْحَصِر في خمس وأربعين
صورة) لأن كل نوع تسعة أعداد كما تقدم وتسعة في مثلها بإحدى

والثلاثة إلى الخمسة عشر وحدتها كذلك أو إلى الثلاثة كانت ثلثاً والخمسة إلى
الحوار كذلك ، فإنك إذا قسمت الخمسة عشر على الخمسة حرحت الثلاثة أو
على الثلاثة حرحت الخمسة

قوله [وهو أى الصرب] أى صرب الصحيح في الصحيح

قوله [لأربع لها] أى في الواقع وإن كانت القسمة العقلية تقتضي
الرابع لأنه يقال مفرد في مركب وعكسه

قوله [كما يأتي في قوله وأصلها الآحاد] أى ويقال فإن كان ذلك
النوع المصروب فيه عشرات فكل واحد من الحاصل من صرب الآحاد في العقود
يسطر عشرة لأنها أول عقود العشرات وإن كان النوع المصروب فيه مئات فكل
واحد من الحاصل يسطر مائة لأنها أول عقود المائة وإن كان المصروب فيه
ألوفاً فكل واحد من الحاصل يسطر ألفاً لأنها أول عقود الألوف وعلى هذا القياس
يقال في عشرات الألوف ومئتها وسيأتي إيضاح ذلك

وتمايز صورة يسقط منها المكرر ستة وتلاتون كما يتضح لك في صرب الآحاد في الآحاد بعضها في بعض (الأصل فيها صرب الآحاد في الآحاد) علمت وجهه (وحفظها) أي تلك الصور (وكثرة استحصارها) الذي يشأ من كثرة الممارسة (مسهل للصرب)

(وصرب الأعداد الأصلية) وهي الآحاد والعشرات والمئات (بعضها في بعض محصر في ستة أنواع) الأول (صرب الآحاد في الآحاد) ، و الثاني (صربها) أي الآحاد (في العشرات ، و) الثالث (صربها) أي الآحاد (في المئات و) الرابع (صرب العشرات في العشرات ، و) الخامس (صرب العشرات في المئات) وسقط منها صرب العشرات في الآحاد لأنه بعينه صرب الآحاد في العشرات وقد تقدم (و) السادس (صرب المئات في المئات) وسقط منها صرب المئات في العشرات وصرب المئات في الآحاد لأنهما عين صرب الآحاد في المئات (وصرب العشرات في المئات) ويقدم له

(والحاصل من صرب الآحاد في الآحاد آحاد) أي كل واحد من حاصل الصرب هو واحد (و) الحاصل من صرب الآحاد (في العشرات عشرات) أي كل واحد من حاصل الصرب عشرة كما وصحه بعد في الأمثلة (و) الحاصل من صرب الآحاد (في المئات مئات) أي كل واحد من حاصل الصرب مائة (و) الحاصل (من صرب العشرات في العشرات مئات) أي كل واحد من

قوله [يسقط منها المكرر ستة وتلاتون] قال شارح اللدع هذا واضح في متحدى النوع كالأحاد في الآحاد والعشرات في العشرات والمئات في المئات ، وأما في محلمى النوع كالأحاد في العشرات أو في المئات وصرب العشرات في المئات فلا يحدف من الأحاد والهاين تنى لعدم التكرار فتأمل اللهم إلا أن يقال إنها لما كانت ترجع للأصل وهو صرب الآحاد في الآحاد فهذا الاعتبار يتأتى حذف الستة والثلاثين للتكرار لما يأتى من أنك تردّ كلا من الصربين غير الآحاد إلى عدة عقود فيرجعان إلى صرب الآحاد في الآحاد (اه)

قوله [في ستة أنواع] أي الحالية من الكرار وأما بالمكرر فهي تسعة كما يعلم من الشارح

الحاصل بالصرب مائة (و) الحاصل من صرب العشرات (في المئات ألوف) أي أن كل واحد من الحاصل ألف (و) الحاصل (من) صرب (المئات في المئات عشرات ألوف) أي كل واحد من حاصل الصرب عشرة آلاف ، فاحفظ هذا الصابط فإنه نافع جداً

(و) هذه الأبواب الستة (أصلها صربُ الآحاد في الآحاد ، لأن الحاصل من صرب الواحد في الواحد واحد) من صرب الواحد (في الاثنين اثنان و) من صرب الواحد (في الثلاثة ثلاثة وهكذا) أي صرب الواحد في الأربعة أربعة وفي الخمسة خمسة وفي الستة ستة وفي السبعة سبعة وفي الثمانية ثمانية (إلى التسعة تسعة) فصرّب الواحد في كل عدد لا أثر له (لأنه لا تصعيف فيه) (إذ الحاصل هو ذلك العدد نفسه) كما رأيت في صرب الواحد في الصور التسع فلم يرد شيئاً (والحاصل من صرب اثنين في اثنين أربعة و) من صربهما (في ثلاثة ستة و) من صربهما (في أربعة ثمانية و) من صربهما (في خمسة عشرة و) من صربهما (في ستة اثنا عشر و) من صربهما (في سبعة أربعة عشر و) من صربهما (في ثمانية ستة عشر و) من صربهما (في تسعة ثمانية عشر و) لأن الحاصل من صرب الاثنين في كل عدد متناه فلهذه تمام صور وسقط منها صورة متكررة وهي صرب الاثنين في الواحد لأنه عين صرب الواحد في الاثنين (والحاصل من صرب الثلاثة في الثلاثة تسعة و) من صربها (في أربعة اثنا عشر و) من صربها (في خمسة عشرة و) من صربها (في ستة ثمانية عشر وفي سبعة أحد وعشرون وفي ثمانية أربعة وعشرون وفي تسعة تسعة وعشرون) لأن الحاصل من صرب الثلاثة في كل عدد ثلاثة أمثال المصروب فيه وسقط صورتان متكررتان وهما صرب الثلاثة في الاثنين وفي الواحد لأنهما صرب الواحد في الثلاثة وصرّب الاثنين في الثلاثة وقد تقدمت (و) الحاصل (من صرب الأربعة في الأربعة ستة عشر و) من صربها (في خمسة عشر و) من صربها (في ستة أربعة وعشرون وفي سبعة خمسة وعشرون وفي ثمانية اثنان وستون وفي تسعة ستة وستون و) لأن الحاصل

قوله [لأنه لا تصعيف فيه] أي لا تكرار فيه

من صرب الأربعة في كل عدد أربعة أمثال المصروب فيه وسقط منها ثلاث صور
 صرب الأربعة في الثلاثة وفي الاثنين وفي الواحد لتكررها (و) الحاصل (من
 صرب الخمسة في الخمسة خمسة* وعشرون و) من صربها (في الستة ثلاثون وفي السبعة
 خمسة* وثلاثون وفي الثمانية أربعون وفي التسعة خمسة* وأربعون) لأن صرب خمسة
 في كل عدد يحصل خمسة أمثاله وسقط منها أربع صور صرب الخمسة
 في الأربعة وفي الثلاثة وفي الاثنين وفي الواحد لتكررها (و) الحاصل (من صرب
 الستة في الستة ستة* وثلاثون و) من صربها (في السبعة اثنان وأربعون و) من
 صربها (في الثمانية ثمانية* وأربعون و) من صربها (في التسعة أربعة* وخمسون)
 لأنه يحصل ستة أمثاله وسقط منها خمس صور لتكررها وهي صرب الستة في
 الخمسة وما تحتها (و) الحاصل (من صرب السبعة تسعة* وأربعون و) من صربها
 (في الثمانية ستة* وخمسون و) من صربها (في التسعة ثلاثة* وستون) وسقط
 منها ست صور لتكررها وهي صرب السبعة في الستة وفيما تحتها (و) الحاصل
 (من صرب الثمانية في الثمانية أربعة* وستون و) من صربها (في التسعة اثنان
 وسبعون) وسقط منها سبع صور لتكررها وهي صرب الثمانية في السبعة وفيما تحتها
 (و) الحاصل (من صرب التسعة في التسعة أحد* وثمانون) وسقط منها ثمان
 صور وهي صرب التسعة في الثمانية وفيما تحتها

(وإذا صرب آحاداً في نوع مفرد من غيرها) أي غير الآحاد كالعشرات
 والمئات والألوف (فرد ذلك النوع) المصروب فيه (إلى عدة عقود فيرجع إلى

قوله [وسقط منها ثمان صور] أي فإذا جمعت الصور الساقطة حيث
 وحدتها ستة وثلاثين

● تسميه إن عسر عليك سرعة الخواص في بعض هذه الصور فقد ذكر
 الحساب لتسهيل الخواص طرُقاً منها أن تجمع المصروبين وما زاد على العشرة فاسطه
 عشرات وتزيد على الحاصل ما يحصل من صرب فصل العشرة على أحدهما
 في فصلها على الآخر ، كما لو قيل اصرب اثنين في تسعة فحدود الاثنين
 والتسعة أحد عشر ، فحد للواحد الرائد على العشرة عشرة وتضرب ما رادت به
 العشرة على الاثنين وهو ثمانية فيما رادت به على التسعة وهو واحد يحصل ثمانية

(الآحاد) لما علمت أن أكثر عقوده تسعة وهي آحاد (ثم اصرب الآحاد الأصلية (في الآحاد) التي هي عدة العقود (وحدٌ لكل واحد من الخارج) بالصرب (أقلّ عقود ذلك النوع، فما حصلَ فهو المطلوب، وإن كان ذلك النوع) الذي هو غير الآحاد (عشرات فكل واحد من الحاصل) بالصرب (عشرة وإن كان) ذلك النوع غير الآحاد (مئات فكل واحد من الحاصل مائة وإن كان ألوفاً فكل واحد ألف وهكذا مثلاً إذا صربت ثلاثة في أربعين) فالثلاثة آحاد والأربعون عشرات (رُدَّ) أنت (الأربعين إلى عدة عقودها أربعة) فرجعت إلى الآحاد (واصربها) أي الأربعة (في الثلاثة)

احمعهما للعترة والحواب ثمانية عشر، ولو قيل اصرب تسعة في تسعة فمجموعهما ثمانية عشر فحد لكل واحد من الثمانية الرائدة على العترة عشرة ورد على الحاصل وهو تمانون الحاصل من صرب ما فصل به العشرة على كل منهما وهو واحد، والحواب أحد وتمانون، ويتأتى العمل بهذه الطريقة في عشرين صورة وهي كل صورة يتأتى فيها زيادة العددين على عشرة، وقس على هاتين الصورتين ما بقي من العشرين، ومنها أن تحل للخصر من كل من اليدين ستة وللصبر تسعة وللوسطى ثمانية وللسانة تسعة ثم متى كان كل من المصروبين هو أحد هذه الأعداد الأربعة فتطبق ماله من إحدى اليدين وما قبله من الأصابع من جهة الخصر، وتطبق للعدد الآخر من اليد الأخرى مع ما قبله كذلك ثم تأخذ لكل أصبع مطبق من كل من اليدين عشرة وتريد على المجتمع ما يحصل من صرب عدة ما يبقى قائماً من أصابع إحدى اليدين في القائم من الأخرى بعد المطبق منهما، وما اجتماع يكون هو الحواب كما لو قيل اصرب ستة في ستة فتطبق الخصر من كل من اليدين وحد لكل واحد عشرة وتريد على الحاصل وهو عشرون مصروب ما بقي قائماً من إحدى اليدين فيما بقي قائماً من الأخرى وهو ستة عشر والحواب ستة وتلاتون، ويتأتى العدل بهذه الطريقة في عشر صور وقس على ذلك بقيتها (اه من ترح الدم)

قوله [ثم اصرب الآحاد] أي تم بعد رده إلى ما ذكرنا صرب الآحاد إلح

قوله [وهكذا] أي القياس يقال عشرات الألوف ومئاتها إلى مالا مهابة

أو الثلاثة في الأربعة (حَصَلَ اثنا عشر كل واحد منها عشرة هي مائة وعشرون، وإذا صرّت أربعة) هذه آحاد (في خمسمائة) هذا غير آحاد ، لأنه مئات فرد الخمسمائة إلى عدة عقودها خمسة (فاصرب الأربعة في خمسة ، عدد عقود المئات حَصَلَ عشرون مائة ، هي ألمان وإذا صرّت خمسة في ستة آلاف ، فاصرب الخمسة في ستة عقود الألف ، يحصل ثلاثون ألفا وإذا صرّت غير الآحاد في غيرها) فرد كلا منهما إلى عدة عقود فيرجعان إلى الآحاد (فاصرب عدة عقود أحدهما في عدة عقود الآخر ، فما بلغ) أى ما حصل من صرب احفظه (فاستطه من نوع أحد المصروبين تم اسط حاصل السط من نوع المصروب الآخر يحصل المطلوب) كما وصحه بقوله (إذا صرّت عشرين في ثلاثين) لا شك أن المصروب والمصروب فيه غير آحاد ، لأن كلا منهما عشرات (فعدة عقود العشرين اثنان و) عدة عقود (الثلاثين ثلاثة واثنا) عدة عقود العشرين إذا صرّت (في ثلاثة) عدة عقود الثلاثين (تلع) بالصرب (سطة ستة سطها) أى الستة (عشرات) تكون (ستين ، تم اسط الستين الحاصلة عشرات يحصل ستمائة وهكذا) كما لو قيل اصرّب خمسين في ستين فردّ الخمسين إلى خمسة وترد السنين إلى ستة وتصرّب خمسة في ستة ثلاثين فكل واحد من الثلاثين مائة لما علمت أن الخارج من صرب العشرات في العشرات مئات ، فيحصل ثلاثون مائة يكون الخواص ثلاثة آلاف وسيوضح أكثر من هذا كما قال

(والأسهل أن يقول إذا صرّت العشرات في العشرات فردّهما من كلا الجانبين إلى الآحاد ، تم اصرّب الآحاد في الآحاد ، فما حصل فحدّ لكل واحد مائة ولكل عشرة ألفا . فهمي المثال المقدم) وهو صرب عشرين في ثلاثين (تصرّب اثنين في ثلاثة تلّع ستة لكل واحد منها مائة ستمائة ، وإذا صرّت خمسين في خمسين) فردّهما إلى خمسة وخمسة (وتصرّب خمسة في خمسة يحصل خمسة وعشرون) تسطها مئات لما تقدم أن الحاصل من صرب العشرات في العشرات مئات فيكون خمسة وعشرين مائة

(يكون الحوابُ ألين وحمسائة ، وأما صرَبُ العشراتِ في المئاتِ فردَّهما) أى العشرات والمئات (إلى الآحادِ ثم اصرَب الآحادَ في الآحادِ فما حصلَ) من الصرب (فَحدُّ لكل واحد ألفاً مثلاً إذا صرَبت ثلاثين في ثلثمائة) فرد الثلاثين إلى ثلاثة وكذلك الثلثمائة (فاصرَبْ ثلاثةً في ثلاثة يحصل تسعة) وقد علمت أن الخارج من صرب العشرات في المئات آحاد ألوف وهى (تسعة آلاف ، وإذا صرَبت ستين في ستمائة) فردَّهما إلى ستة وستة (فاصرَبْ ستةً في ستة تلغُ) بالصرب (ستةً وثلاثين) تسطها آلافاً (وهى ستةً وثلاثون ألفاً وهكذا) كما لو قيل اصرَب ستين في تسعمائة فتعمل كما تقدم يكون الحواب أربعة وحمسين ألفاً

(وأما صرَبُ العشراتِ في الألوفِ فردَّهما إلى الآحادِ ، ثم اصرَبْ الآحادَ في الآحادِ فما حصلَ فلكل واحد عشرة آلاف ، ولكل عشرة مائة ألف ، مثلاً إذا صرَبت عشرين) هذه عشرات (في ألين) هذه ألوف فرد العشرين إلى اثنين وكذلك الألوف (فاصرَبْ اثنين في اثنين بأربعة فتكون بأربعين ألفاً ، وإذا صرَبت ثلاثين في خمسة آلاف) فرد الثلاثين لثلاثة والحمسين خمسة (فاصرَبْ ثلاثةً في خمسة تلغُ) بالصرب (خمسة عشر) فذلك مائة ألف وحمسون ألفاً)

وأما صرَبُ المئاتِ في المئاتِ فردَّهما إلى الآحادِ ، ثم اصرَب الآحادَ فما بلغ فلكل واحد عشرة آلاف) ولكل عشرة مائة ألف (فإذا صرَبت مائتين في ثلثمائة) فرد المائتين إلى اثنين والثلثمائة إلى ثلاثة (فاصرَبْ اثنين في ثلاثة ستة سسين ألفاً) لما تقدم أن الواحد عشرة (وإذا صرَبت ثلثمائة في أربعمائة) فرد الثلثمائة لثلاثة والأربعمائة لأربعة (فاصرَبْ ثلاثةً في أربعة تلغ اثنى عشرة) وعلمت أن الحاصل من صرب المئات في المئات عشرات ألوف ، وأقل عقودها عشرة آلاف فكل عشرة مائة ألف والاثنا عشر واحد بعشرة (وداك مائةً وعشرون ألفاً) وأما إذا صرَبت المئات في الألوف فردَّهما) أى المئات والألوف (إلى الآحاد تم اصرَب الآحادَ في الآحادِ فما بلغ) أى حصل من

الصرب (فحد لكل واحد مائة ألف) بإفراد الألف (و) حد (لكل عشرة ألف ألف) بإضافة ألف لمثلها (مثلا ، إذا صرّت مائتين في ألفين فاصرب الاثنين في الاثنين بأربعة وذلك أربعمائة ألف) وادخل بقوله مثلا صرب مائتين في ثلاثة آلاف وهكذا على قاعدة ما تقدم (وإذا صرّت أربعمائة في ستة آلاف فاصرب أربعة في ستة بأربعة وعشرين ، وذلك ألفا ألف وأربعمائة ألف) فلو قيل اصررب خمسمائة في ستة آلاف فالحواب ثلاثون ألف ألف مرتين لما مر

(وأما صرب الألو في الألو فردّهما إلى الآحاد ، ثم اصررب الآحاد في الآحاد فما بلغ فحد لكل واحد ألف ألف) مرتين (ولكل عشرة عشرة آلاف ألف) فإذا قيل لك اصررب ألفين في مثلها أو ثلاثة آلاف في مثلها أو أربعة آلاف في مثلها فيكون حواب الأول أربعة آلاف ألف وحواب الثاني تسعة آلاف ألف بتقديم المشاة على السين ، وحواب الثالث ستة عشر ألف ألف (فإذا صرّت خمسة آلاف في مثلها) فردّهما إلى الآحاد ما تقدم (فاصررب خمسة في خمسة يكون) الحاصل (خمسة وعشرين) فتأخذ لكل واحد ألف ألف ولكل عشرة عشرة آلاف ألف (وذلك عشرون ألف ألف) مرتين وخمسة آلاف ألف

(وأما إذا أردت أيها الباطر في هذا الكتاب (صرّب) عدد (مفرد في) عدد (مركّب من نوعين أو أكثر) من نوعين (و) محلّ المركب إلى مفرداته التي تركب منها و (اصرّب) ذلك (المفرد) المفرد (في كل نوع من مفردات) أنواع (المركب ، وجمع ما تحصّل) من الصرب في ذلك أو كتابك (فهو المطلوب فلو صرّت) أي أردت أن تصرّب (خمسة في

قوله [وأما إذا أردت] إلح ما تقدم كان في صرب المفرد في المفرد وترع يذكر صرب المفرد في المركب وصرّب المركب في المركب ، فأفاد صرب المفرد في المركب بقوله وأما إذا أردت إلح ثم يذكر بعد ذلك صرب المركب في المركب

قوله [في كل نوع] إلح أي مقدّمًا الأكبر فالأكبر اختياراً

الثمانية عشر ، والثمانية عشرة مركبة (من نوعين (من عشرة وثمانية) فصل الثمانية عشرة إلى عشرة وثمانية (فاصرب الخمسة) التي هي آحاد (في العشرة يحصل حمسون) فاحفظها (ثم) اصرب الخمسة (في الثمانية يحصل أربعون) وقد تم العمل بالصريتين (وحاصل مجموعهما) أي الخمسين والأربعين (تسعون وهو المطلوب وإذا أردت صرب الثمانية في خمسة وعشرين فاصربها) أي الثمانية في كل نوع من أنواع المصروب فيه واحفظه واجمع الحواصل يكن المتحصل هو المطلوب فاصربها (في الخمسة بأربعين) واحفظها (تم) اصرب الثمانية (في العشرين مائة وستين ومجموعهما) أي الأربعين والمائة وستين (مائتان وإذا صربتھا) أي أردت صرب الثمانية المفردة (في) مركب من ثلاثة أنواع آحاد وعشرات ومئات كـ (مائة وعشرين فاصربها) أي الثمانية في كل نوع من أنواع المصروب فيه ومحط الحاصل ثم تجمعها يكن المطاوب بأن تصربها (في المائة) يحصل ثمانمائة (ثم) اصرب الثمانية (في الخمسة) يحصل أربعون (تم) اصرب الثمانية (في العشرين) يحصل مائة وستون واجمع الحواصل الثلاثة الثمانمائة والأربعين والمائة وستين (يحصل ألف) فقد يحصل المطلوب ثلاثة صربات

(وإذا أردت صرب عدد (مركب في) عدد (مركب) فصل كلا منهما إلى مفرداته التي تركب منها (فاصرب كل نوع من أنواع أحدهما في كل نوع من أنواع الآخر ، واجمع الحواصل فهو) ما تحصل من جمع الحواصل (المطلوب) فتم العمل بصربات عدتها كعدة الحاصل من صرب عدة أنواع المصروب في عدة أنواع المصروب فيه كأربع صربات في قوله (فاصرب أثنى عشر في مثلها كل) من المصروب والمصروب فيه (مركب من اثنين وعشرة فصل

عليه [وإذا أردت صرب عدد مركب] إلح شروع في السوع البالت
قوله [في كل نوع من أنواع الآخر] أي مقدماً الأكبر فالأكبر
احتياراً كما علمت

قوله [بصربات] هكذا بالتوين
وقوله [عدتها الحاصل] متدأ وحر

كلا من المصروب والمصروب فيه إلى عشرة واثني (فاصرب الاثنين في الاثنين بأربعة تم) اصرّب الاثنين أيضاً (في العشرة بعشرين ثم) اصرّب (العشرة في العشرة مائة تم) اصرّب العشرة أيضاً (في الاثنين بعشرين) المجموع من الأربعة والعشرين والمائة والعشرين (مائة وأربعة وأربعون) فقد تم العمل بأربع صرّات (وصرّها) أى الاثنى عشر المركبة من نوعين من عشرة واثني (في خمسة وعشرين) مركب أيضاً من نوعين من عشرين وخمسة فالعمل يتم بأربع صرّات (أن) تصرب الاثنين في الخمسة) يحصل عشرة فاحفظها (تم) اصرّب الاثنين (في العشرين) يحصل أربعون فاحفظها (ثم) اصرّب (العشرة في الخمسة) يحصل خمسون (تم) اصرّب العشرة (في العشرين) يحصل مائتان (ومجموعُ الحواصل الأربع) العشرة والأربعون والخمسون والمائتان (ثلثائة ولو صرّت خمسة وثمانين في مائة وخمسة وعشرين كذلك) مركباً من نوعين في مركب من ثلاثة أنواع فيتم العمل بست صرّات بأن تصرب الخمسة في المائة ثم في الخمسة ثم في العشرين ثم في الاثنين في المائة ثم في الخمسة ثم في العشرين كما أشار له بقوله كذلك (مجموعُ الحواصل الستة الخمسمائة والخمسة والعشرين والمائة والتمان آلاف والأربعمائة والألف وسبعمائة وعشرة وخمسة وعشرون

(وهما وحوه كثيرة في الصرب مختصرة) أحصر من الطرق المتقدمة (منها) أى من الطرق المختصرة طريق محص بالصرب في العقود وهى (أن كل عدد يُصرب في عقد مفرد) أصلى أو فرعى (يسط مثل ذلك العقد) المصروب فيه (فإذا أردت صرب مائة وخمسة وتلاتين في عشرة

قوله [فاصرب الاثنين في الاثنين] قدم المصنف صرب الأصغر قبل الأكبر مع أن سراج هذا الفن سهوا على تقديم الأكبر فالأكبر فقتضى الصبغة أن يقول فاصرب العشرة في العشرة ثم الاثنين في العشرة ، ثم الاثنين في الاثنين وهكذا يقال فيما يأتى وإن كان كل صحيحاً

قوله [مركباً من نوعين] أى اللدس هما المائون والخمسة

قوله [في مركب من ثلاثة أنواع] أى التى هي المائة والعشرون والخمسة

فاسطها) أى المائة والحمسة والثلاثين (عشرات) مثل العشرة المصروب فيها (بأن تجعل كل واحد منها (عشرة) مثل المصروب فيه (يحصل ألف) سطر المائة عشرات (وثلاثمائة) سطر الثلاثين (وحمسون) سطر الخمسة (وإذا صررتها) أى أردت صرب المائة والحمسة والثلاثين (فى مائة فاسطها مئات) بأن تجعل كل واحد منها مائة (تلعب ثلاثة عشر ألفاً وحمسمائة أو) أردت صربها (فى ألف فاسطها) أى المائة والحمسة والثلاثين (ألفاً تلعب مائة ألف وحمسة وثلاثين ألفاً)

ومنها طريق التصعيف والتصنيف وهى أن تصعب المصروب مرة وتنصف المصروب فيه وتصر مائة الأول مصعفاً فيما صار إليه الثانى بالتصنيف يحصل المطلوب كمائة وحمسة وعشرين فى ثمانية عشر فصعب الأول مره يحصل مائتان وحمسون ونصف الثانى إلى تسعة وتصر التسعة فى مائتين وحمسين يحصل ألفان ومائتان وحمسون

قوله [فاسطها عشرات] أى والحاصل من ذلك السطر هو الذى كان يحصل من الصرب المتقدم
قوله [ومنها طريق التصعيف والتصنيف] أى التصعيف فى أحد المصروبين والتصنيف فى الآخر

فصل في شيء من القسمة

القسمة لغة التفرقة، والتقسيم التفریق، والقسم الصيب، واصطلاحاً تنقسم قسمين إلى ما العرص فيه ما يحص الواحد وذلك في قسمة الشيء على غير محاسه، كقسمة دنانير على رجال وإلى ما العرص فيه نسبة أحد المقدارين إلى الآخر، وذلك في قسمة الشيء على محاسه، كقسمة حشة طولها عشرة على حشة طولها خمسة، وقد اقتصر المصنف على الأول بقوله

(وهي تفصيل المقسوم إلى أحرء متساوية مثل عددٍ آحادٍ المقسوم عليه) كما في المثال الآتي فإنك تحل العشرة المقسومة إلى خمسة أحرء مثل عدد إلح

فصل :

أى في شيء من كيفية قسمة العدد الصحيح على الصحيح قوله [والقسم الصيب] أى بكسر القاف وأما بفتحها فالمصدر الذى هو التقسيم

قوله [واصطلاحاً تنقسم قسمين] إلح هذه عبارة شرح التحفة وأوصح منها عبارة شرح اللمع ونصها، واصطلاحاً تفصيل المقسوم إلى أحرء متساوية عدتها بقدر عدة آحاد المقسوم عليه ليعرف ما يحص الواحد وهذا في قسمة الشيء على غير محاسه، كقسمة دنانير على رجال أو معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه، ودا في قسمة الشيء على محاسه كقسمة حشة طولها مائة على حشة طولها خمسة (١٥) ولذلك سلكها المصنف

قوله [إلى ما العرص] بالعين المعجمة معناه المقصود قوله [متساوية] أى عددها، واعلم أن المقسوم عليه إما أن يكون واحداً أو أكثر، والثاني إما أن يكون المقسوم مثله أو أقل أو أكثر، ولا عمل في الأولين أعنى كون المقسوم عليه واحداً أو مماثلاً للمقسوم

(و) إما كان كذلك لأن (العرض منها معرفة ما يحصُّ الواحد) فيحص الواحدان وقد وصحه رحمه الله بقوله

(اعلم أن نسبة الواحد إلى المقسوم عليه) هو الخمسة في قسمة العشرة على الخمسة أو العشرة في العكس (كسبة حارج القسمة إلى المقسوم) وقد وصحه بقوله (إذا نسبت الواحد إلى المقسوم عليه وأحدث من المقسوم تلك النسبة كان المأخوذ من المقسوم) هو الحارج المطلوب كان المقسوم أكثر من المقسوم عليه) كالعشرة على الخمسة (أو) كان المقسوم (أقل) من المقسوم عليه كالخمسة على العشرة (إذا قسمت) أى أردت أن تقسم (عشرة على خمسة فأنسب الواحد للخمسة تحده) حمساً (فحد خمس العشر) لما تقدم أنك تأخذ من المقسوم تلك النسبة (تحده اثنين فهو الحارج لكل ، وإن عكست) بأن أردت قسم خمسة على عشرة (فأنسب الواحد للعشرة) المقسوم عليها لما علمت (تحده عشرأ فحد عشر الخمسة) المقسوم لما تقدم (فالحارج نصف)

فتعلم أن لكل واحد من العشرة نصف دينار مثلاً. ولو أردت قسمة مائة وعشرين على أربعة وعشرين فسب واحداً إلى المقسوم عليه وبأحد من المقسوم تلك النسبة ونسبة واحد إلى أربعة وعشرين ثلث تم فتأخذ ثلث من المائة والعشرين خمسة هي نصيب كل واحد (ولو قيل اقسم ثلاثين على خمسة) فتسب واحداً إلى الخمسة المقسوم عليها تحده حمساً (فحد خمس الثلاثين) المقسومة (فهو ستة) فتعلم أن كل واحد له ستة (وإن عكست) بأن تقسم خمسة على ثلاثين (فأنسب الواحد إلى الثلاثين) المقسوم عليها (تحده) ، أى الواحد (تلت العشر) لأن عشر الثلاثين ثلاثة والواحد من الثلاثة تلت فحد ثلث عشر الخمسة

قوله [فيحص الواحد اتان] أى في المثال الآتى وهو قسمة عشرة على

حده

قوله [فهو الحارج لكل] أى لكل واحد من الخمسة ، ومن خواصها أيضاً أنك إذا صرت الحارج في المقسوم عليه يجرح المقسوم ، فلو قسمت عشرة على خمسة وجرح اتان فسبة الواحد إلى الخمسة خمس كما أن نسبة الاثنى إلى العشرة خمس وإذا صرت الاثنى في الخمسة جرحت العشرة بلغة السالك - رابع

المقسومة فتعلم أن لكل واحد من المقسوم عليه سدس المقسوم لأن عشر الخمسة
نصف وثلاث النصف سدس كما قال (فهو) أى ثلاث عشر الخمسة (سدس)
فاستعمل هذه الطريقة حيث تيسرت وإلا فعيرها (وقديس بعض العير بقوله
(من ذلك إذا أردت قسمة عدد) كأربعة أو عشرة مثلاً (على أقل
مه) كاثني عشر أو اثني عشر من الأربعة إلح وإن كان كل قليلاً بالنسبة لأكثر
مهما (فأسقط من المقسوم مثل المقسوم عليه مرة فأكتر) أى مرة بعد مرة (إلى
أن يفي المقسوم) كما يأتي في قسم الأربعة على الاثنين فتسقط اثنين من الأربعة
إلح (أو يفصل مه) أى من المقسوم (أقل من المقسوم عليه) كما يأتي في
قسم عشرة على ثلاثة فإنه يفصل واحد بعد الإسقاط المذكور فإذا فعلت ذلك
فعدد مرات الإسقاط هو خارج القسمة إن هـى المقسوم) أى لم يفصل
مه شئ ، فإن هـى في مرتين كما في الأربعة على اثنين فالخارج اثنان أو في ثلاث
مرات كقسمة تسعة على ثلاثة فالخارج ثلاثة (وإن فصل مه شئ) كالواحد
في قسم عشرة على ثلاثة (فانسبه) أى الفاصل كالواحد مثلاً (إلى المقسوم
عليه) كالثلاثة فمرات الإسقاط ثلاثة والكسر بالنسبة إلى المقسوم عليه تلت
فيجمع التلت إلى الثلاثة يكون نصيب كل واحد ثلاثة وتلتاً كما قال
(واجمع الكسر الحاصل إلى عدة مرات الإسقاط يحصل المطلوب) من القسمة
(وإن قيل اقسم أربعة على اثنين فأسقطهما) أى الاثنين المقسوم عليهما
(من الأربعة) المقسومة لما تقدم فتسقطهما بفصل اثنان فتسقطهما تانياً تهى
الأربعة كما قال هـى المرة الثانية تهى الأربعة) ولم يبق شئ من المقسوم
(فالخارج النصف اثنان) فتعلم أن كل واحد له اثنان (وإن قل اقسام
عشرة عليهما) أى على اثنين فتسقط الاثنين من العشرة مرة بعد مرة (هـى

قوله [وإلا فعيرها] أى وإلا فاستعمل غيرها من الطرق الآتية

قوله [على أقل مه] أدى بالنسبة إليه وإن كان كل مهذا قليلاً في

نفسه أو كثيراً

قوله [أقل من الأربعة] إلح أى وأقل من العشرة

قوله [من الأربعة] إلح أى والاثنين الباقيين مهما أيضاً

المرّة الخامسة تسمى العشرة) ولم يفصل بها شيء (فالحارحُ خمسة) هي بصيب كل واحد (وإذا قيل اقسام عشرة على ثلاثة فأسقط الثلاثة منها) أى من العشرة مرة بعد مرة (تسمى) العشرة (فى ثالث مرة ، فالحارحُ ثلاثة يفصل واحد) من العشرة (ادسه إلى الثلاثة يكون ثلثاً ، فالحارحُ ثلاثة وثلث)

هي بصيب كل واحد من المقسوم عليهم (ولو قسمت مائة على عشرين) أى لو أردت قسمتها على ذلك بهذه الطريقة فأسقط العشرين من المائة مرة بعد أخرى إلى أن تسمى المائة فإذا فعلت ذلك (لمصبت المائة بالعشرين فى المرة الخامسة فالحارح خمسة) فكل واحد من العشرين المقسوم عليهم له خمسة (ولو كان المقسوم مائة وعشرة) على العشرين فتسقط العشرين من المائة والعشرة مرة بعد مرة مع خامس مرة يفصل عشرة ، فمست العشرة إلى العشرين ، تكن يستها بصفاً تجمع البصف إلى الخمسة عدة مرات الإسقاط ، يكون الحارح خمسة وبصفاً فهي لكل واحد من العشرين وإلى ذلك أشار بقوله (لمصبات العشرة بعد المرة الخامسة يستنها إلى العشرين بصف ، فالحارح خمسة وبصف) ولو كان المقسوم مائة وخمسة على أربعة وعشرين فتسقط المقسوم عليه من المقسوم المرة بعد المرة يعنى منه فى أربع مرات ستة وتسعون ويفصل تسعة ويستنها للأربعة والعشرين ربع وثلث. فتجمع الأربعة فيكون لكل واحد أربعة وربع وثلث وهكذا

(ولو كان المقسوم والمقسوم عليه عقدين) مفردين وأردت العمل بالأسهل (فالأسهل أن تنقسم عدة عقود المقسوم على عدة عقود المقسوم عليه) بطريق مما عرفت (سواء كان العدد المقسوم مقسوماً على أقل منه أو) على (أكثر ، محصل المطلوب) لكن هذا إذا كان المقسوم والمقسوم عليه (من نوع واحد) بأن كانا مفردين كما أشار لذلك بقوله (فلو قيل اقسام ثمانى على عشرين) أو اقسام ثمانمائة على مائتين (أو) اقسام ثمانى آلاف على ألفين) فكل من المقسوم والمقسوم عليه مفرد فى الصور الثلاث كما به بقوله (فعدة عقود المقسوم) يعنى الثمانين (ثمانية) المثل (الثلاثة وعدة

عقود المقسوم عليه اثنان) في الصور الثلاث (فاقسم الثمانية) عدة عقود المقسوم (على اثنين) عدة عقود المقسوم عليه (المطلوب أربعة في الكل) أي في الصور الثلاث (ولو عكس السؤال فيها) أي الصور الثلاث ، بأن قيل اقسام عشرين على ثمانية أو مائتين على تمانمائة أو ألعين على ثمانية آلاف وعرفت أن عقود المقسوم اثنان وعقود المقسوم عليه ثمانية (فاقسم الاثنين على الثمانية فالخارج رُبع) فهو الذي يحص كل واحد

(وقسمة ثمانية على ثلاثين) أو تمانمائة على ثلثمائة أو ثمانية آلاف على ثلاثة آلاف فعقود المقسوم ثمانية وعقود المقسوم عليه ثلاثة فتقسم ثمانية على ثلاثة (الخارج اثنان وثلثان وعكسه) قسمة ثلاثين على ثمانية أو ثلثمائة على تمانمائة أو ثلاثة آلاف على ثمانية آلاف فعقود المقسوم ثلاثة وعقود المقسوم عليه ثمانية فتقسم ثلاثة على ثمانية فتجد الخارج (ثلاثة أثمان) هي نصيب كل واحد في صورة المصنف والصورتين بعدها

فصل الكسور

جمع كسر وهو بعض دى أحرء حقيقة كالأحد من الاثنين فهو نصف أو حكماً وهو بعض أحرء المقدار الواحد كرفع درهم وأعلم أن الكسر أعم من الحرء لأن كسر المقدار بعصه وأما حرؤه فهو بعصه الذى إذا ساط عليه أفاءه

● (الكسورُ قِسْمَانِ) كسور (طبيعية*) سميت بذلك لأن أكثر الناس يعرفها بطبعه من غير احتياح إلى معلم ولأنها على النظم الطبيعى (وهى) أى الطبيعية (تسعة* الصنفُ والثلتُ والرُّعُ إلى العُشرِ) الخمس والسدس والسبع والتمس والتسع والعشر عظمها بالواو المفيدة للجمع والأولى عظمها بالماء المفيدة للترتيب والتعقيب

(وكسورٌ غيرُ طبيعية وهى) أى غير الطبيعية (ماعدآها) أى ما عدا التسعة (والكسرُ إما مُسَطِّقٌ وهو ما يُعَبَّرُ عنه) أى عن حقيقته (يعبرُ لفظُ الحرئية) كما يعبر عنه بلفظ الحرئية (وهو) أى المطلق الكسر (الطبيعى)

فصل

قوله [أو حكماً] وهو بعض أحرء المقدار الواحد [إلح هذا تعريف الخمهور وهو عندهم اسم للمسوب وعند عبد الحق واس الساء وأتباعهما أنه اسم لسة بين عدد له بحرء واحد أو أحرء وهو عندهم اسم للسة لا للمسوب ولا للمسوب إليه كما ذكره الهوارى تلميذ ابن الساء (اه)

قوله [الذى إذا ساط عليه أفاءه] أى وهو بعض خاص

قوله [والأولى عظمها بالماء] أى ولكن العدر للمصنف اتناعه للأصول

التي نقل منها كالتحفة واللمع

قوله [والكسر إما مطلق] أى من حيث هو

قوله [كما يعبر عنه بلفظ الحرئية] أى يعبر عنه بالعارين

وتقدم أنه تسعة ، وما أحد من الطبيعي مطلق كالطبيعي ، كقولنا في الواحد من الخمسة حرء من خمسة أحرء من الواحد (وإما أصم وهو ما لا يُعَسَّرُ عنه) أى عن حقيقته (إلا بلفظ الحرثية كحرء من أحد عَشَرَ) وحرء من ثلاثة عشر وغير ذلك

(وكل منهما) أى من الكسر المطلق والأصم أربعة أنواع (إما مُفْرَدٌ أو مكرَّرٌ أو مصافٌ أو معطوفٌ) فتكون الحملة ثمانية أربعة في المطلق وأربعة في الأصم

(و) الكسر (المفرد) ما اسمه بسيط (عشرة) كسور الكسور (الطبيعية) التسعة المتقدمة (و) العاشر (الحرء و) الكسر المكرَّرُ ما تعدَّدَ نشية أو جمع (من المفردِ كتلاثةِ أرباع وكحرايين من أحد عشر)

قوله [كقولنا في الواحد] إلح تمثيل منه للمأخوذ من الطبيعي وهو غير واضح ، بل هو من أمثلة الطبيعي غير أنه غير عنه بلفظ الحرثية والمناسبات أن يمثل له كما مثل في شرح التحفة بقوله كتلتين وربع وثلاث ربع في تسعة الاثنيين للثلاثة والسبعة للاثني عشر ، والواحد لها ، ويحور أن يقال حرءان من ثلاثة وسبعة أحرء من اثني عشر وحرء منها (اهـ)

قوله [إلا بلفظ الحرثية] أى فلا يعبر عنه بغيرها بخلاف المطلق فيعبر عنه بعبارتين بالحرثية وبغيرها

قوله [وغير ذلك] أى وكحرايين من تسعة عشر وثلاثة أحرء من تسعة عشر وهكذا

قوله [إما مفرد] أى إما نوع مفرد إلح

قوله [فتكون الحملة ثمانية] أى حاصلة من صرب أربعة في اثنين

قوله [والعاشر الحرء] أى ما يعبر عنه بلفظ الحرثية

قوله [والكسر المكرر] أى وينتهي إلى ما في الواحد من أمثال ذلك

المفرد سوى واحد

قوله [كتلاثة أرباع] مثال للمكرر من المطلق وقوله وكحرايين إلح

مثال للمكرر من الأصم

(و) النوع (المصافُ ما تركب بالإضافة) أى ستة أحد الكسرين إلى الآخر (من اسمين) منطقيين أو أصميين أو مضاف منطق ومضاف إليه أصم أو بالعكس وعلى كل إما أن يكونا مفردين أو مكررين أو المضاف مفرداً والمضاف إليه مكرراً أو بالعكس فهي ستة عشر قسماً وقوله (أو أكثر) من اسمين لا تنحصر صوره (كصَفِ تَم) هذا من اسمين منطقيين مفردين (وثلاثي حُمُس) هذا الأول فيه مكرر والثاني مفرد (وكثَلتِ سُعِ عَشْر) هذا مصاف من ثلاثة أسماء منطقة (وكرُبع حِرء من ثلاثة عَشْر حِرءاً من الواحد) هذا من منطق وأصم

(و) النوع (المعطوفُ ما عُطِفَ بعضه على بعض) بالواو المفيدة مطلق الجمع (كصَفِ وربع) من منطقيين مفردين (وكثَلتِ أحماس وحرء من سعة عَشْر) من منطق مكرر وأصم مفرد (وكحرء من أحد عَشْر وحرء من ثلاثة عَشْر) هذا من أصميين مفردين (وكحُمُس وسدس وسع) من معطوفات ثلاثة منطقة مفردة

(والكسورُ المفردةُ) الطبيعية التسعة والعاشر الحِرء فالأسماء البسيطة عشرة أسماء (تسمى) تلك الكسور المفردة (بسيطة وغيرها) وهو الأسماء المركبة — كأسماء المكررات وأسماء المضافة وأسماء المعطوفة — تسمى (مركبة)

فصل في معرفة تعريف واستحراح مَحْرَح الكسر

(ويسمى) المحرح (مقاماً) فيقال مقام الكسر وعند المعارضة يسمى إماماً فيقال إمام الكسر (أيضاً) كما يسمى محرجاً (وهو) أى محرح الكسر (عارة) أى يعبر به (عن أقل عدد يصبح منه) أى من ذلك العدد (الكسر المفروض) أى المطلوب محرحه وهذا تعريف عام لكل محرح مفرداً أو مكرراً أو مصافاً أو معطوفاً إذا عرفت هذا التعريف فمحرح المفرد عدد فيه من الآحاد بقدر ما في الواحد من أمثال الكسر المفرد

(فمحرحُ النصفِ اثنان) لأن فيهما أحدين وذلك بقدر ما في الواحد من الأنصاف لأن الواحد فيه نصفان ، وأشار لذلك بقوله (لأنه أقل عدد له نصف صحيح ومقام كل كسر مفرد غير النصف سميته) أى الذى اشتق منه اسمه إن كان مطلقاً أو نسب إليه إن كان أصم كما يأتى فى قوله « ومقام حرة » وأما النصف فليس مقامه سميته لما عرفت أن النصف محرحه ومقامه وإمامه اثنان (فمقامُ الثلث ثلاثة) لأنها سمي الثلث وفيها ثلاثة آحاد كما أن في الواحد ثلاثة آحاد (والربع أربعة) أى مقام الربع أربعة لأن الأربعة سميته الربع وفيها أربعة آحاد كما أن في الواحد أربعة آحاد (وهكذا) تقول محرح الخمس خمسة والسادس ستة والسبع سبعة إلى محرح العشرة ، لأن فيهما خمسة آحاد كما أن في الواحد خمسة أحماس (وهكذا) تقول محرح الخمس خمسة والسادس ستة والسبع سبعة إلى محرح العشر عشرة ، لأن

وفصل

قوله [إذا عرفت هذا التعريف] إلح دخول على كلام المصنف

قوله [فمحرح المفرد] أى كالنصف وهو متداً حرة عدد

وقوله [فيه من الآحاد] الحدة صفة لعدد

قوله [كما أن في الواحد ثلاثة آحاد] أى أمثال التلت

حمسة آحاد كما أن في الواحد حمسة أحماس وهكذا في الواحد عشرة أعشار وما بينهما أى بين العشرة والحمسة (ومقام حرة) أى ومحرج حرة (من أحد عَشَرَ حرةً وهو) أى محرجه ومقامه (أحد عَشَرَ) التى نسب لها الحرة وفي الواحد من أمثاله أحد عشر حرةً (ومقام) ومحرج وإمام الكسر (المكرر هو مقام مُفْرَدِه) الذى هو مكرره إذا كان كذلك (مقامُ الثلاثين ثلاثة) لأنها محرج الثلث والثلاثان مكرر تلت (و) محرج ومقام (ثلاثةُ أتساع تسعة) لأنها مكررة تسع وقد علمت أن محرج التسعة تسعة وهكذا تقول محرج أربعة أتمان ثمانية وأربعة أعشار عشرة لما علمت تأمل (ومقام حمسةٍ أحرء من ثلاثة عشر هو الثلاثة عشر) لأنه مقام مفرد (ومقامُ) الكسر (المصاف ما يَحْرُجُ مِنْ صَرْبٍ مقام) الكسر المصاف في مقام المصاف إليه إن كان مصافاً من اسمين) فقط من غير نظر إلى ستة بين المحرجين إذا كان كذلك فمقام خمس الخمس حمسة وعشرون الحاصلة من صرب حمسة (محرج المصاف (في حمسة) محرج المصاف إليه ولا يطر لثماثلهما (وإن كان) الكسر المطلوب محرجه

قوله [وما بينهما] أى بين العشرة والحدسة أى يقال فيهما ما قيل في السابق واللاحق

قوله [الذى هو مكرره] أى مكرر ذلك المفرد

قوله [لما علمت] أى من أن مقام المكرر هو مقام مفرده

قوله [ومقام حمسة أحرء] هذا هو المكرر الأصم

قوله [ومقام الكسر المصاف] أى كان ذلك المصاف مفرداً أم لا

قوله [إن كان مصافاً من اسمين] أى لأنه يطر له قبل العدل هل هو

مصاف من اسمين أو أكثر فإن كان من اسمين فهو كما قال المصنف

قوله [من غير نظر إلى ستة] متعلق بتواء يحرج أى هو ما حصل

بالصرب من غير نظر إلى ستة بين الكسر المصاف والمصاف اليه

قوله [فتمام حدس الحدس] أى وكذا مدام ثلاثة أحاس الخمس

حمسة وعشرون لأن مقام المكرر هو مقام المفرد

قوله [ولا يطر لثماثلهما] زيادة في الإيضاح لأنه أفاده في قوله من

مضافاً (مِنْ أَكْثَرِ مِنْ اسْمَيْنِ) أى المقام (ما يحصل مِنْ صَرْبِ مقاماتِ الأسماءِ) أى أسماء الكسور (المتصايفة بعضها فى بعض) من غير نظر إلى نسبة بينهما (فمقام تُلْتِ حُمُسُ السعِ) المحارج المتصايفة ثلاثة وحمسة وسعة فتصرب ثلاثة فى حمسة يحصل حمسة عشر فلصربها فى سعة يحصل مائة وحمسة كما قال (مائةٌ وحمسةٌ حاصِلةٌ مِنْ صَرْبِ ثلاثة فى حمسة ، والحاصل فى السَّعَةِ) وهكذا لو قيل كم محرج سدس ثمن التسع ٩ فالحارج المتصايفة ستة وثمانية وتسعة فتصرب ستة فى ثمانية يحصل ثمانية وأربعون تصربها فى التسعة فيكون المحرج أربعاً مائة وأربعين وثلاثين

(وأما مَحْرَجُ المعطوفِ فهو أقل عدد يقسم على كل من مقامى المتعاطفين) (أو مقامات المتعاطفات) اعلم أن العددين أربعة أقسام متآلات إن تساويا كحمسة وحمسة ويكتفى فى العمل بأحدهما ومتداحلا إن أفى أصغرهما أكبرهما بطرحه منه أكثر من مرة كثلاثة وتسعة فتصيحها بطرحها فى ثالث مرة ويكتفى فى العمل بأكبرهما ومتوافقان إن أفاهما عدد ثالث غير الواحد بطرحه

غير نظر إلى نسبة إلح

قوله [مِنْ أَكْثَرِ مِنْ اسْمَيْنِ] مقابل لقوله إن كان مضافاً من اسمين

قوله [مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى نِسْبَةِ بَيْنَهُمَا] متعلق يحصل

قوله [المحارج المتصايفة] أى محارج الكسور المتصايفة وهو مستنداً حره

قوله ثلاثة وحمسة وسعة

قوله [فتصرب ثلاثة] أى تصرب محرج التلت فى محرج الخمس والحاصل

فى محرج السع

قوله [حاصِلةٌ] حر لحدوف أى وهى حاصلة

قوله [وأما محرج المعطوف] شروع فى القسم الرابع

قوله [إن أفى أصغرهما أكبرهما] برفع الأصغر على أنه فاعل

ووصب الأكر على أنه مفعول

قوله [أَكْثَرُ مِنْ مَرَّةٍ] أى وأما لو أفاه فى مرة فهو المتماثل

قوله [ومتوافقان] أى فإن لم يكونا متماثلين ولا متداحليين فهو اتفاق إلح

من كل منهما أكثر من مرة ، كالأربعة والستة إذا سلطت عدداً ثالثاً غير الواحد ، كما إذا سلطت اثنين على الأربعة مرتين أفتتها وعلى الستة ثلاث مرات أفتتها ويكون الاتفاق بينهما باسم الواحد من العدد الثالث المعنى لهما هي هذا المثال المعنى لهما اثنان واسم الواحد منهما نصف فالأربعة والستة متوافقان بالنصف والستة والتسعة متوافقان بالثلث والعشرة والخمسة والعشرين بالخمس ووجه العمل أن تصرف أحدهما في وفق الآخر ، والمتباينان هما اللذان لا يصيهما إلا الواحد كائين وسعة والعمل فيهما أن تصرف أحدهما في جميع الآخر وسيدكر المصنف ذلك بأوسع عبارة وإما ذكرته هنا للاحتياج إليه ، إذ عرفت ذلك (هـ) مقامُ النصف والثلث ثمانية لتداخل مقامَي المتعاطفين (النصف والثلث فإن الاثنين تسمى التمانية في مرات وأكبرهما هو التمانية) ومقامُ الربع

قوله [إذا سلطت عدداً ثالثاً] أى هوائياً

قوله [غير الواحد] أى وأما الواحد فلا يعتبر في التسليط لأنه مص

لكل عدد

قوله [ويكون الاتفاق] أى الموافقة

قوله [باسم الواحد] أى بسنة الواحد الهوائى منه

قوله [متوافقان بالتلت] أى لأن العدد المعنى لهما معاً ثلاثة الستة

في مرتين والتسعة في ثلاث وسنة الواحد للثلاثة ثلث

قوله [والعشرين] هكذا بالنصب على معنى المعية

وقوله [بالخمس] إنما كانت الموافقة بالخمسة لأن العدد المعنى

للعشرة في مرتين والخمسة والعشرين في خمس خمسة وسنة الواحد الهوائى لها خمس

قوله [والمتباينان] في قوة قوله فإن انتفى التماثل والداحل والتوافق والمتباينان

إلح لأن القسم رابعة لا تحرج عنها

قوله [وسيدكر المصنف ذلك] أى في قوله فصل إذا فرض عدداً إلح

قوله [للاحتياج إليه] دفع بذلك ما يرد عليه من أن ذكره هنا يعنى

عنه ما يأتى

قوله [في مرات] أى أربع

والسدمِ اثنا عشر لتوافقيهما بالنصفِ) لأن العدد المعنى لهما ستة الواحد إليه نصف وحاصل صرب اثنين في ستة أو ثلاثة في أربعة ما ذكر (ومَحْرَحُ الثلثِ والحمسِ خمسة عشر للتباينِ) وحاصل صرب الثلاثة في الخمسة ما ذكر (ومقامُ النصفِ والثلثِ والرَّبعِ اثنا عشر) من صرب اثنين في ثلاثة للتباين ستة والستة الحاصلة في اثنين للتوافق

قوله [لأن العدد المعنى لهما] أى للأربعة والستة وهو اثنان

قوله [ما ذكر] أى اثنان عشر

قوله [للتباين] أى لأن الثلاثة والخمسة لا يسميهما إلا الواحد

قوله [في الحمس ما ذكر] أى خمسة عشر

قوله [ومقام النصف والثلث والرَّبع] إلخ ما تقدم أمثلة للمتعاطين

وما هنا مثال للمتعاطفات وفيه التباين والتوافق

● تتممة • قال في التحفة ومقام الكسور الطبيعية كلها ألفان وخمسمائة وعشرون

لأن مقام مفرداتها من اثنين إلى عشرة على توالى الأعداد وأقل عدد يقسم على كل منها ما ذكرنا

فصل في معرفة سبط الكسور

(وَسَبْطُ الْكُسْرِ عبارةٌ عن مقدارِ الكسرِ المخصوصِ مِنْ مقامِهِ)

أى من محرجه

(فإذا أٌحدثَ الكسرَ مِنْ مقامِهِ فالمأخوذُ سَبْطُهُ) فإذا عرفتَ محرجه

الكسر فحد منه كسره فما أٌحدثه فهو سبطه . سواء كان مبرداً أو مكرراً أو مصافاً أو معطوفاً كما يأتي إذا عرفت ذلك

(فسبطُ المُفْرَدِ واحدٌ أبداً) لأنه مقداره من محرجه . ثم فرع على

المفرد أمتلأ ثلاثة له فقال (فسبطُ النصفِ) واحد لأن الواحد نصف محرجه

(و) سبط (العشرِ واحدٌ) لأنَّ الواحدَ عَشْرُ مقامِهِ (و) سبط (الحزءِ

من ثلاثة عَشْرَ واحدٌ) لما عرفت (وسبطُ المكررِ عِدَّةُ تكراره أبداً ،

فصل

أى وحدها وأما سبط الكسر مع الصحيح فلم يتعرض له وسيأتى السبب عليه إن

شاء الله تعالى وكما يسدى سبطاً يسمى تحيساً

قوله [فإذا أٌحدثَ الكسر من مقامِهِ] أى الخاص به الجامع له ولغيره

قوله [فالمأخوذ سبطه] أى يسدى بهذا الاسم

قوله [فسبط المفرد واحد أبداً] أى سواء كان ذلك المفرد مطلقاً أو

أصم كما سيأتى لإيضاحه فى الأمثلة

قوله [ثم فرع على المفرد أمتلأ ثلاثة] أول المبررات المنطقة وآخرها

وواحد من الأصم يعلم من تلك الأمثلة ناقيها

قوله [لأن الواحد نصف محرجه] أى لأن محرجه اسام

قوله [لأن الواحد عشر مقامِهِ] أى فالمقام عشره والواحد عشرها

قوله [لما عرفت] أى لأن مقام الحزء من ثلاثة عشر ثلاثة عشر وحزءها واحد

قوله [عدة تكراره أبداً] أى فى المطلق والأصم

فوسطُ الثلثين اتمان ، لأبهما) أى الاتنين (تُثَلَّثَا مقاميهما) أى الثلثين إذ محرّح الثلثين ثلاثة والاثنان ثلثا الثلاثة (ووسطُ ثلاثةٍ أسباع ثلاثةٌ) لأن الثلاثة ثلاثة أسباع المحرّح (ووسطُ خمسةٍ أحراء من ثلاثة عشر خمسةً) لما عرفت (ووسطُ المصاف واحدٌ إن كان مصافاً مفرداً) كما يأتي مثاله (وعدة تكراره إن كان مكرراً) يأتي له مثالان أيضاً

(فوسطُ نصفِ الثمنِ واحدٌ ، لأنه) أى الواحد (بنصفِ ثمنٍ مقاميه) أى محرّحه والصمر يعود لنصفِ الثمن (ووسطُ رُبعٍ حرّءٍ من ثلاثة عشر حرّءاً من واحد واحدٌ) ووسطُ ثلاثةٍ أرباعِ الخمسِ ثلاثةٌ ووسطُ أربعةٍ أحماسٍ حرّءٍ من أحدٍ عشر حرّءاً أربعةٌ ، لأنه عددُ تكرارِ المصاف فيهما)

قوله [ثلاثة أسباع المحرّح] أى الذى هو السعة ولا يقال لهذا المثال مصاف لأن الإضافة فيه بياية بل يسى مكرراً كما هو مقتضى المصنف والشارح قوله [ووسط خمسة أحراء] إلح مثال للدكر الأضم وقوله [لما عرفت] أى من أن المحرّح ثلاثة عشر وهذه الخمسة أحراء منها قوله [ووسط المصاف] أى المركب تركباً إضافياً وقوله [إن كان مصافه مفرداً] أى إن كان الحرّء المصاف لما بعده غير مكرر

قوله [فوسط نصف الثمن واحد] هذا أول مثال المصاف المفرد

قوله [نصف ثمن مقامه] الذى هو اتمان

قوله [ووسط ربع حرّء] إلح هذا هو المثال الثانى له وهو مثال للأضم

والأول مثال للمطلق

قوله [ووسط ثلاثة أرباع الخمس] هذا أول مثال المصاف المكرر وإنما كان ثلاثة لأن الخمس محرّحه خمسة والثلاثة الأرباع محرّحها أربعة ، وبين الأربعة والخمسة تباين فيصرب أحدهما فى الآخر بعشرين ، فهو المحرّح لهذين الكسرين وخمس العشرين أربعة وثلاثة أرباعها ثلاثة كما قال المصنف

قوله [لأنه عدد تكرار المصاف فيها] هذا التعليل مطرد فى الأضم والمطلق

(وأما) سطر (المعطوف) فمحسسه ، فسطر النصف والثلث خمسة لأن مقامه (أى مخرج النصف والثلث) تماية لأنهما متداخلان ، فيكتفى بأكثرهما ونصفه (أى المقام (أربعة وثمسه) أى المقام (واحد) ومجموعهما خمسة ووسط الثلث والسبع عشرة ، لأن مقامهما (أى مخرج الثلث والسبع (أحد وعشرون) للثانين (وثلثه) أى المقام (سبعة) وسبعة (أى المقام (ثلاثة ومجموعهما (أى الثلث والسبع (عشرة)

قوله [محسسه] أى فقد يكون المعطوف من كسرين وقد يكون من أكثر فإن كان من كسرين فحد محسسه من المقام كما أفاده المصنف ، وكذا يقال في الأكثر

قوله [أحد وعشرون] أى للثانين بين مخرجي الثلث والسبع فتصرب ثلاثة في سعة يكون الحاصل أحداً وعشرين ثلثها سعة وسعها ثلاثة

● تلمة : إن كان مع الكسر صحيح مقدم عليه وأردت أن تسطر المجمع فاصرب الصحيح في مقام الكسر المقرون به يحصل سطر الصحيح من حس الكسر رد عليه سطر الكسر يحصل مجموع الصحيح والكسر فسطر الواحد والنصف ثلاثة لأن حاصل ضرب الواحد في اثنين مخرج النصف اثنين ويراد سطر النصف وهو واحد كما تقدم ووسط الاثنين والنصف خمسة ، لأن الحاصل من ضرب الاثنين في الاثنين مخرج النصف أربعة يراد عليها واحد سطر النصف يحصل ما ذكر، ووسط الثلاثة والثلث عشرة حاصلة من ضرب الثلاثة في الثلاثة التي هي مخرج الثلث، ويراد عليها سطر الثلث واحد ووسط اثنين وثلاثة أحاس ثلاثة عشر حاصلة من ضرب اثنين في خمسة مخرج الخمس يراد عليها سطر الكسر فاصربه في سطر الكسر ثلاثة ، وليقس وأما إذا كان الصحيح مؤخرًا عن الكسر فاصربه في سطر الكسر يحصل المطلوب فلو قيل كم سطر ربع خمسة أو مائة أساعها فاصرب الخمسة في الواحد أو في الثلاثة فالحواب خمسة في الأول وخمسة عشر في الثاني وإن كان الصحيح متوسطًا بين كسرين فله معان أحدهما أن يراد لإضافة المقدم إلى الصحيح والمؤخر فاسطر الصحيح مع المؤخر عنه سطر الصحيح المقدم على الكسر معه واصرب الحاصل في سطر المقدم ، فلو قيل

ثلاثة أرباع خمسة وربع أى ثلاثة أرباع مجموعهما فاسط الخمسة والربع يحصل أحد وعشرون ، اصرىها فى سطر ثلاثة الأرباع يحصل ثلاثة وستون الثانى أن يراد إضافة المقدم إلى الصحيح فقط فاسط الصحيح مع الكسر المقدم عليه سطر الكسر مع المؤخر عنه واصرى الحاصل فى محرر المؤخر واصرى سطر المؤخر فى محرر المقدم واصلح الحاصلين يحصل المطلوب ، فمى المثال المذكور لو أريد إضافة ثلاثة أرباع إلى الخمسة فقط وعطف الربع الآخر على ذلك فاسط ثلاثة أرباع الخمسة يكن خمسة عشر اصرىها فى أربعة محرر الربع يحصل ستون ثم اصرى واحداً سطر الربع فى أربعة اجمعها على الستين يحصل أربعة وستون (اه ملحصاً من شرح التحفة)

فصل فى صرب ما فيه كسر

(تقدّم أن صرب الصحيح فى الصحيح تصعيف) لأحد المصروبين بقدر عدة آحاد الآخر ، وأما صرب الكسور فهو تسعيف (وإما كان كذلك (لأن صرب الكسر فى كل مقدارة هو على معنى لفظة « فى ») الحارة من اللفظ (وإضافة الكسر إلى ذلك المقدار ، فإذا قيل اصرّب نصفاً فى عشرة) فتحدف « فى » وتصيف النصف للعشرة (فكأنه قيل كم نصف العشرة) فحد نصف العشرة وهو خمسة كما قال (والحواف خمسة وإذا قيل اصرّب ثلاثة أحماس فى ثلاثين فحد ثلاثة أحماس الثلاثين) معلوم أن حمسها ستة فإذا أجدت ثلاثة أحماسها (تحددّها ثمانية عشر) فهى الحواف (فكأنه قيل كم ثلاثة أحماسها وهكذا) تعمل على هذا القياس (ولو قيل اصرّب حُمساً وسدساً فى سبعة) فكأنه قال كم خمس السعة وسدسها (فحدّ حُمس السعة — وهو واحد وحمسان — وحد سدسها . واحد وسدس والمجموع اثنان وحمسان وسدس) هو الحواف (فلو عسّر أحد الكسر من العدد الصحيح فاصرّب الصحيح فى بسط الكسر واقسيم الحاصل)

فصل

أى فى صحيح مفرد أو فى كسر مفرد أو فى كسر وصـ
قوله [وأما صرب الكسور] أى كان صرب الكسور مقروناً بالصحيح أو مجرداً

قوله [فى كل متدار] أى صحيحاً ذلك المقدار أو كسراً أوهما

قوله [وإضافة الكسر] أى وحده أو مع ما معه من الصحيح

قوله [وهكذا تعدل] أى فيما يرد عليك

قوله [بسط الكسر] بدل من أحد عشر ومراده بالكسر الخمس ،

لأن هذا بسط كسرين

من الصرب (على مَحْرَجِهِ يَحْصُلُ الْمَطْلُوبُ في المثالِ المتقدمِ)، وهو صرب خمس وسدس في سعة (اصرب السعة) هي العدد الصحيح (في أحدَ عَشَرَ نَسْطَ الكسرِ) أي الخمس والسدس لأن محرج ذلك الكسر ثلاثون وخمس المحرج ستة وسدسه خمسة ومجموعهما أحد عشر فإذا صربت السعة في أحد عشر حصل سعة وسعون فاحفظه (واقسمْ) ذلك (الحاصلَ وهو سَعَةً وسعون على محرجه) أي محرج ذلك الكسر أعى الخمس والسدس (وهو) أي المحرج (ثلاثون) فإذا قسمت (يحصل ما دكر) ثم بين ما دكر بقوله (اتان وحُصُصَانِ وسُدُسٌ ولو قيل اصرب أحد عشر في الخمس والسدس) والمحرج ثلاثون والسط أحد عشر (فاصربها) أي الأحد عشر (في نَسْطِهِ) ومعلوم أن صرب أحد عشر في أحد عشر يحصل مائة وواحد وعشرون فاحفظها (واقسمْ) ذلك (الحاصلَ على المحرج) وهو ثلاثون (يحصل لكل واحد) (أربعةٌ وثلاثُ عَشْرَ) ولو قيل اصرب واحداً وبصفاً في اثنين فمخرج الكسر اتان وسطه مع الصحيح ثلاثة أي الحاصل من صرب الكسر أعى واحداً وبصفاً في اثنين ثلاثة فاصرب الاثنين في ثلاثة يكون ستة تقسم على اثنين لكل ثلاثة (وإذا كان بين الصحيح ومَحْرَجِ الكسر اشتراكٌ في جزء أو أجزاء ، فالأحضر أنْ تصرِبَ سَطَ الكسرِ في وَفْقِ الصحيح) فوقه

قوله [لأن محرج الكسر ثلاثون] أي حاصلة من صرب خمسة في ستة

قوله [يحصل مائة وواحد وعشرون] وجه ذلك أن صرب العشرة في العشرة مائة ، تم تصرِب العشرة في الواحد يحصل عشرة ، تم تصرِب الواحد في العشرة يحصل عشرة ، تم الواحد في الواحد

قوله [ولو قيل اصرب واحداً وبصفاً في اثنين] هذا المثال فيه صرب الصحيح والكسر في الصحيح

قوله [وسطه مع الصحيح ثلاثة] أي لأن سطر الكسر واحد والواحد

الصحيح اتان

وقوله [أي الحاصل من صرب الكسر] إلح غير طاهر فالأولى الاختصار على ما قاله شرح التهمة وبصه ولو قيل اصرب واحداً وبصفاً في اثنين فمقام الكسر

قائم مقامه (وتقسيم الحاصل) من الصرب (على وفق مخرج الكسر) فوقه أيضاً يقوم مقامه (إذا صرّت) أى أردت أن تصرب (ثلثاً وربعاً في تمانية) فمخرج الكسر الذى هو ثلث وربع اثنا عشر لها ربع وللثمانية الصحيحة ربع كما قال (في التمانية والمخرج - وهو اثنا عشر - موافقة بالربع) فرد كلا منهما إلى ربعه وهو ثلاثة واثان (واصرب البسط - وهو سعة - في اثنين) وفق الصحيح يحصل أربعة عشر (واقسم) ذلك (الحاصل على ثلاثة وفق المخرج يحصل أربعة وثلثان) هي الحواب

(ولو صرّت صحيحاً في صحيح وكسر، فاصرب الصحيح في الصحيح ثم في الكسر واجمع الحاصل) من الصرب يكن ما تحصل هو الحواب (إذا صرّت أربعة في خمسة وثلث فاصرب الأربعة في الخمسة) يحصل عشرون وهو صرب الصحيح في الصحيح (ثم) اصرب الأربعة الصحيحة (في الثلث) يحصل واحد وثلث (فالمجموع أحد وعشرون وثلاث) هي الحواب (وإذا أردت صرّت الكسر فقط) في الكسر (أو الكسر والصحيح في الكسر فقط أو) صرب

اثان وسطه مع الصحيح ثلاثة . فاصرب اثنين في ثلاثة واقسم الحاصل على اثنين يحرح ثلاثة

قوله [اثنا عشر] أى حاصلة من صرب ثلاثة في أربعة

قوله [إذا صرّت أربعة] إلح أى أردت صرب أربعة إلح

قوله [وإذا أردت صرب الكسر فقط] هذا تنويع آخر في صرب الكسور

● حاتمة لم يتكلم المصنف على قسمة ما فيه كسر من حاب أو حاسر

قال في التحفة اعلم أن القسمة على الصحيح تعص وعلى الكسر تضعيف عكس الصرب ، لأن العرص منها معرفة ما يحص الواحد الكامل فإذا أردت قسمة صحيح على كسر أو على صحيح وكسر أو عكسه فابسط كلاً من المتسوم والمتسوم عليه من حسن الكسر بأن تصربه في مقامه ثم اقسم بسط المتسوم على بسط المتسوم عليه يحصل المطلوب فاقبل اقسمة أربعة على نصف فابسط كلا منهما واقسم بسط الأربعة وهو تمانية على واحد بسط النصف حصل تمانية وإن عكس حرح تم ولو قبل اقسمة عشرة على اثنين ونصف فابسط المتسوم

الكسر والصحيح (فيه) أى فى الكسر (والصحيح) فهذه ثلاثة أقسام (فاسط) كل واحد من المصروبين (سواء كان كسراً مُحرّداً من الصحيح كما يأتى فى صرب نصف فى نصف (أو) كسراً مقروناً (مع الصحيح) كما يأتى وحد محرّج كل منهما (واصربُ دَسَطَ كل حابٍ منهما) أى من المصروبين (فى سطر) الحاب (الآخر ومَحْرَحَته فى محرّجِه واقسيمُ مُسَطَّحَ السطين أى مصروبتهما على مسطح المحرّجين ، يحرح المطلوب ، فإذا صربت أى أردت أن تصرّب (نصفاً فى نصف) هذا صرب كسر فى كسر فقط فقامُ كلِّ منهما اثنان وسطه واحد فاقسم مسطح سطيهما - وهو) أى المسطح (واحد - على مسطح مقاميهما وهو أربعة يحصل ربع) وهو الخواب (ولو صربت) أى أردت أن تصرّب (تلتين فى ثلاثة أرباع مُحْرَحُ الأول) أى التلتين (ثلاثة وِدَسَطُهُ اثنان ومَحْرَحُ الثانى) أى الأرباع (أربعة) وسطه ثلاثة فاقسم ستة - مُسَطَّحَ السطين) يعنى الاثنتين والثلاثة (على اثنى عشر مسطح المقامين) يعنى الثلاثة والأربعة (يحرح) من القسمة نصف) وهو الخواب (ولو أردتَ صربَ واحد وحُمس فى واحد وتُلت ، فاقسم مسطح السطين) يعنى سطر الأول وهو ستة أحماس ووسط الثانى وهو أربعة أثلاث ، تم بين المسطح بقوله (وهو أربعة وعشرون على خمسة عشر مسطح المقامين) خمسة مقام الخمس وثلاثة مقام التلت (يحرح واحد وثلاثة أحماس ، ولو صربت اثنين ونصفاً فى ثلاثة وتُلت مُحْرَحُ الأول اثنان وسطه خمسة) ومحرح التلت ثلاثة وسطه عشرة (فاقسيم الحاصل) من صرب السطين الخمسة فى العشرة كما قال (وهو حمسون على) ستة (مصروبِ الاثنين) مقام الأول (فى ثلاثة) مقام الثانى (والحاصل) من القسمة (تمانية وتُلت) وهذا هو الصواب وما فى بعض نسخ المتن غير هذا سهو من الكاتب

عشرون اقسامه على خمسة سطر المقسوم عليه فالخواب أربعة وإن عكس
فالخواب ربع (اھ)

فصل فى التساوى والتماثل

إذا فرض عددان ، فلما أن يكون بينهما أى العددين (التساوى) خمسة وخمسة ، وهما (أى المتساويان) (المتماثلان) فلهما اسمان

(أو المماثل) عطف على التساوى أى أو يكون بين العددين التماثل (فإن كان القليلُ حرءاً واحداً) أى مفرداً ليس مكرراً (من الكثير ، كالأثنين والأربعة) فإن الاثنين حرء واحد من الأربعة لأن الأربعة حرءان بالتصنيف (وكالثلاثة والخمسة عَشَرَ) فلأن الثلاثة حرء واحد من الخمسة عشر ، لأنها خمسها ونقوله « حرء واحد » أى مفرد حرج هو الأربعة والستة فإنه وإن كانت الأربعة حرءاً من الستة لكن حرء غير مفرد بل مكرر إذ هي ثلاثان فهما متوافقان كما يأتى (فتداحلان) هذه عبارة المتأخرين وعبر عنهما المتقدمون من العراقيين بالمتناسين أى ، ناسب العدد الصغير عدداً أكثر منه بكونه حرءاً واحداً منه إلح (وإن لم يكن حرءاً واحداً منه) بأن كان حرءاً مكرراً (فإن كان بينهما) أى العددين (موافقةً فى حرء) مثله بأربعة وستة (أو أكثر)

فصل

لما فرع من الحملة الكافية فى الحساب التى وعد بها رجع لتتيم مسائل الفرائض وإما أحر تلك المسائل عن الحساب لتوقفها عليه فحراه الله عن المسامحين حيراً فى حس هذا الصع الذى تميز به عن غيره من متون المذهب

قوله [فلهما اسمان] أى التساوى والتماثل

قوله [فتداحلان] جواب الشرط . وقرن بالماء لكونه حمة اسمية

قوله [وعبر عنهما المتقدمون] أى فلهما اسمان أيضاً

قوله [موافقة فى حرء] أى واحد فقط فإن الأربعة لم يوافق الستة إلا بالمصنف

قوله [مثله بأربعة وستة] أى فيما يأتى

مثله - رحمه الله - بالثمانية واثني عشر (فتوافقان) ويقال لهما مشتركان أيضاً كما يشير إليه آخر الفصل ويقال في تعريضهما أيضاً هما اللذان لا يمي أصغرهما أكبرهما وإنما يصيهما عدد ثالث (كأربعة وستة فإن لكل منهما نصفاً صحيحاً) فقد توافقا في حرة ولا تُسمى الأربعة الستة ويُمى - كلا منهما الاثنان ، وإنما التفت رحمه الله لتعريضهما بما قال دون قولهم هما اللذان إلح لأن تعريضهم بالأعم إذ يصدق بالمتباينين (وكتمانية واثني عشر) مثال لقوله «أو أكثر» كما تقدم السيه عليه (فإن لكل منهما) أى من الثمانية والاثني عشر (نصفاً ورُبْعاً) فقد توافقا في أكثر من حرة لأيهما توافقا في حرأين كما رأيت (وإن لم يكن بينهما) أى العددين (موافقة) في حرة (فتتبايان ومتحالفان) لأن كل عدد منهما يحالف الآخر

(والواحدُ يباين كلَّ عدد ، والأعداد الأوائِلُ كلها متباينة) تم عرّف العدد الأول بقوله

والعددُ الأوّل ما لا يُفصيه إلا الواحدُ كالاثني (فإنه يقال لكل من هذه الأمثلة عدد أول لانطاق التعريف عليه والثلاثة والخمسة والسبعة والأحد عشر والثلاثة عشر وخمسة والأربعة الأوّلُ يعنى الاثنى والسعة وما بينهما (تسمى أوائِل مُسَطِّقَةً) تقدم أن المطلق ما يعبر عنه بغير لفظ الحرثية وبالحرثية (وما عداها) أى الأربعة كالأحد عشر إلح (أوائِلُ

قوله [بالثمانية واثني عشر] أى لأن بين الثمانية والاثني عشر موافقة

بالنصف والربع

قوله [ويقال لهما مشتركان] أى فلهما اسمان أيضاً

قوله [وإنما التفت رحمه الله] أى إنما لم يسلك مساكنهم في تعريف

المتوافقين لأن تعريضهم غير مانع إذ يصدق بالمتباينين

قوله [ومتحالفان] أى فلهما اسمان أيضاً

قوله [والعدد الأول ما لا يفصيه إلا الواحد] أى ومثله الأعداد المتلاصقة

فإنها مناسبة أيضاً

قوله [كالأحد عشر] إلح أى والثلاثة عشر وخمسة

أصمّ) لما تقدم أن الأصمّ ما لا يعبر عنه إلا بلفظ الحرثية (فلو التمسست
 السعة بين العددين) بأن لم يندّر أمثليان أم متداحلان مثلاً وأردت معرفة
 الواقع (فأسقط الأصغر من الأكبر مرة بعد أخرى ، فإن فى الأكبر فتداحلان)
 تقدم مثاله كالأتين والأربعة فإنك أسقطت الأثنين من الأربعة مرتين فبیت
 الأربعة وهكذا بقية أمثلتهما (وإن بقي من الأكبر بعد إسقاط الأصغر
 منه مرة فأكثر (واحد فتليان . كثلثة وسعة أو عشرة) فإنك إن أسقطت
 الثلاثة مرتين من السعة بقي واحد من السعة . وإن أسقطت الثلاثة من العشرة ثلاث
 مرات بقي من العشرة واحد (وإن بقي من الأكبر بعد إسقاط الأصغر منه
 مرة بعد أخرى (أكثر من واحد فأسقطه) أى أسقط الباقي الذى هو
 أكثر من واحد (من العدد الأصغر مرة فأكثر) من مرة (فإن بقي به
 الأصغر) أى فى الأصغر بإسقاط الباقي منه (فتوافقان كعشرة وخمسة عشر)
 فإنك إذا أسقطت الأصغر وهو العشرة من الأكبر وهو الخمسة عشر بقي من
 الأكبر أكثر من واحد . إذ الباقي خمسة تسقط الخمسة من العشرة مبرين فيبقى
 الأصغر (وكعشرين وأربعة وتماين) فإذا أسقطت العشرين من الأكبر أربع
 مرات يبقى أكثر من واحد وهو أربعة فأسقط الأربعة من العشرين خمس مرات
 تبقى العشرين فتعلم بذلك أن السعة بين الأصغر والأكبر التوافق (وإلا) يعنى
 الأصغر بإسقاط الباقي (فإن بقي منه) أى من الأصغر (واحد فتليان .
 كخمسة وسعة) فإنك إذا أسقطت الخمسة من التسعة يبقى أكثر من واحد
 وهو أربعة تسقط الأربعة من الأصغر يبقى واحد (وكثلتين وسعة) فإنك
 إذا أسقطت السعة من الثلاثين أربع مرات بقي أكثر من واحد وهو اثنان

قوله [وهكذا بقية أمثلتهما] أى المتداحلين

قوله [أو عشرة] أى بدل السعة

قوله [فيبقى الأصغر] أى بالفاضل من الأكبر

قوله [فأسقط الأربعة من العشرين] أى الماصاة من العدد الأكبر

قوله [تبقى العشرين] أى الذى هو العدد الأصغر

قوله [التوافق] أى بالحد الذى يسب له الواحد الموائى وسأتى بإيضاحه

تسقطهما من السعة ثلاث مرات يبقى واحد (وإن بقى أكثر) أى لم يبق الأصغر
وبقى أكثر من واحد (فاطرحه) أى ذلك الباقي الأكثر من واحد (من
بقية) العدد (الأكبر ، فإن فسيت) البقية (به) أى بذلك الأكثر فتوافقان
كعشرين وحمسة وسعين) فإنك إذا سلطت الأصغر ثلاث مرات على الأكبر
يبقى حمسة عشر تسقطها من الأصغر يبقى حمسة سلطها على بقية الأكبر
فتصفيها في ثلاث مرات (أوبقى منها واحد فتبايان ، أو أكثر فاطرحه من
بقية الأصغر وهكذا تسلط بقية كل عدد على العدد الذى طرحته به فإن
بقى واحد فتبايان أو لا يبقى شيء فتوافقان مما للعدد الأخير المسمى (بكسر
المون) لكل منهما من الأجزاء واعلم أن كل مئائتين متوافقان مما لأحدهما
من الأجزاء (لكن لا يطلق ، عليهما متوافقان اصطلاحاً) (وكذا كل

قوله [وإن بقى أكثر فاطرحه] إلح ما تقدم فى بيان ما إذا أفى
بقية الأكبر الأصغر ، وما هنا فيما إذا أفى بقية الأصغر بقية الأكبر فلا تكرار
فى كلامه

قوله [سلطها على بقية الأكبر] أى الفاصل منه وهو حمسة عشر

وقوله [أوبقى منها] أى من البقية المصية

قوله [مما للعدد الأخير] الذى هو العدد الثالث

والحاصل أن الموافقة تكون ستة مفرد هوأى للعدد المسمى آخرأ كالأربعة
والسته فإذا سلطت الأربعة على الستة يفصل اثنان تسلطهما على الأربعة فتصفيهما
فى مرتين فالعدد المسمى آخرأ اثنان وستة المفرد هوأى لهما النصف فتكون الموافقة
بين الأربعة والسته بالنصف ، وكعشرين وحمسة وسعين ، فإن ستة المفرد
هوأى للعدد الأخير خمس فالموافقة بين العددين بالخمس وكما يجرى فى المنطق
يجرى فى الأصم ، فالاثنا والعشرون توافق الثلاثة والثلاثين محرم من أحد عشر
حرأ لأنك إذا سلطت الاثنين والعشرين على الثلاثة والثلاثين يفصل أحد عشر
تسلطها على الاثنين والعشرين فتصفيها فى مرتين ، فالعدد المسمى آخرأ أحد عشر
وسة الواحد هوأى لها حرء من أحد عشر حرأ وهكذا

قوله [متوافقان مما لأحدهما من الأجزاء] أى لتساويهما فى الأجزاء

متداخلين متوافقان عما لأصعريهما (ولكن لا يطلق عليهما متوافقان اصطلاحاً ،
لأن المتوافقين هما مشتركان ليسا متماثلين ولا متداخلين والمعتبر من أجزاء الموافقة
إذا تعددت أقلها طلباً للاختصار

فصل انقسام السهام على الورثة

* (إن انقسمت السهام على الورثة) فالأمر ظاهر (كروحة وثلاثة إحوه) المسألة من أربعة للروحة واحد ، ولكل أح واحد (أو ثمانثلت) السهام (مع الرؤوس) كثلاثة بين) فالسهام ثلاثة كالورثة (وتداخلت ، كروح وأم وأحوين) للروح النصف ثلاثة وللأم السدس واحد ولكل أح واحد (فظاهر)

● (وإلا) تنقسم السهام ولا ثمانثلت ولا تداخلت ، بأن انكسرت السهام على الورثة فإنك تنظر بين سهم المكسر عليهم وبينهم بالموافقة والمباية فقط ، فإن توافقت (رد كل صنف انكسرت عليه سهامه إلى وفقه ، كروحة وستة إحوه لغير أم) أشقاء أولاد للروحة الربع واحد يبقى ثلاثة مكسرة على الستة إحوه ، ولكن توافق بالثلث ، فاصرب وفق الرؤوس وهو اثنان في أصل المريضة أربعة بمباية للروحة ولكل أح واحد

(وإلا) توافق السهام الرؤوس — بأن يابستها — فلا ترد النصف المكسر

فصل

هذا هو معنى قول صاحب الرحة

وإن تكن من أصلها تصح فترك تطويل الحساب ربح

قوله [فالسهام ثلاثة كالورثة] أى فسألتهم من عدد رؤوسهم

قوله [فظاهر] أى لا يحتاج إلى عمل آخر وهو حوالب الشرط

قوله [بالموافقة والمباية] أى يهدين الطرين وأما إن ما تلت السهام

الرؤوس فتقدم أنه ظاهر وكذا إن تداخلت بأن كانت الرؤوس داخلية في السهام

قوله [ولكن توافق بالثلث] أى لأن الثلاثة تلتها واحد كما أن الستة

تلتها اثنان

قوله [بأن يابستها] إما قال ذلك لأنه إذا انتمى أحد القيصين تست الآخر

عليه سهامه بل (أصْرِيْه) نيّامه (فى أصل المسألة) ، كبيت وثلاثة أحوات
لعير أم (أشقاء أو لأب المسألة من اثنين للست النصف وللأحوات الباقي ؛
لأنهن عصبات مع الست ، وهو ماين لهن ، فتصرف ثلاثة فى اثنين ستة ،
فمن له شئ من أصل المسألة أحده مصروباً فيما صرت فيه المسألة وهو ثلاثة ،
فللت واحد فى ثلاثة ثلاثة وللأحوات الثلاثة واحد فى ثلاثة ثلاثة

وإن انكسرت السهام على صفيين فإنك تنظر بين كل صف وسهامه
بالموافقة والمباينة كما تقدم تم تنظر بين الرؤوس بعضها مع بعض بأربعة أقطار . فقد
يتأتان فتكتفى بأحدهما وتصرفه فى أصل المسألة . كأمر وأربعة إحوه لأمر وستة
إحوه لأمر وستة إحوه لأب أصلها من ستة للأمر سهم مقسم عليها وللإحوه
لأمر الثالث ، اتان لا يقسمان على الأربعة ولكن يوافقان بالنصف . فردّ
الأربعة إلى نصفها وللأحوات للأب ثلاثة لا تنقسم ولكن توافق بالثالث فردّهم
إلى اثنين فكأن المسألة انكسرت على صف واحد فتصرف اثنين فى ستة - أصل
المسألة - يجرح اتان عشر . فمن له شئ من أصل المسألة أحده مصروباً فى
اتين للأمر سهم فى اثنين باثنين إلح وإلى ذلك أشار بقوله

(وقبائل بين الصنفين فحدّ أحد المتأتين) وقد يتداخل راجع الصفيين
فتكتفى بأكثرهما كأمر وتماينة إحوه لأمر وستة إحوه لأب المسألة من ستة للأمر
سهم وللإحوه للأمر سهمان لا يقسمان عليهم ولكن يوافق عددهم بالنصف
فردّهم إلى الأربعة وللإحوه للأب ثلاثة لا تنقسم وتوافق بالثالث فردّهم إلى اثنين
واثنان داخلاً فى الأربعة فتكتفى بها . وتصرف الأربعة فى الستة بأربعة
وعشرين . فمن له شئ من أصل المسألة أحده مصروباً فيما صرت فيه المسألة وهو

قوله [وإن انكسرت السهام على صفيين] هذا كلام مستأنس مرت على
محدوف أى ماتقدم إذا انكسرت على صف واحد وهو دخول على كلام المصنف

قوله [فتكسى بأحدها] أى وكأنها انكسرت على صف واحد

قوله [فحدّ أحد المتأتين] أى كما تقدم فى مثال السارج

قوله [راجع الصفيين] فاعل يتداخل

أربعة ، فللأم سهم في أربعة إلح وإلى ذلك أشار بقوله (وأكثر المداحلين) وإن كان بين الصعيين موافقة فتصرف أحدهما في وفق الآخر ، كأم وتماية لإحوة لأم وتماية عشر أحاً المسألة من ستة ، للأم سهم وللإحوة للأم اثنان لا ينقسمان عليهم ، وتوافق بالصف ، فتردّ التماية لأربعة ، وللإحوة للأب ثلاثة لا تنقسم وتوافق بالثلث ، فتردّ لسته ، وهي توافق الأربعة وفق الإحوة للأم بالصف ، فتصرف وفق أحدهما في كامل الآخر باتي عشر تم في ستة — أصل المسألة — يحصل اثنان وسبعون شيئاً له شيء في المسألة أحده مصروباً في اتى عشر ، وإلى ذلك أشار بقوله .

(وحاصلُ صربِ أحدهما في وفقِ الآخر إنْ توافَقَا) وقد يتبايان ، فيصرف كل في كل الآخر ، تم في أصل المسألة ، كأم وأربعة لإحوة لأم وست أحوات أصلها ستة وتعمل لسعة للأم سهم وللإحوة للأم اثنان وراحم أولاد الأم اثنان ماين لوفق الأحوات الستة وهو ثلاثة ، فتصرف ثلاثة في اثنين يحصل ستة ، تم في أصل المسألة بعولها يحصل اثنان وأربعون ، من له شيء من سعة أحده مصروباً في ستة ، وإلى ذلك أشار بقوله

(وفي كله إنْ تمايَسَا) وإن وقع الانكسار في المسألة على ثلاثة أصناف

قوله [إلح] أى وللإحوة للأم سهمان في أربعة تماية لكل واحد واحد وللإحوة للأب ثلاثة في أربعة باتي عشر لكل واحد اثنان

قوله [وتماية عشر أحاً] أى لعير أم

قوله [أحده مصروباً في اتى عشر] فالأم لها واحد في اتى عشر باتي عشر وللإحوة للأم اثنان في اتى عشر بأربعة وعشرين لكل واحد ثلاثة وللإحوة للأب ثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثين لكل واحد اثنان

قوله [وست أحوات] أى لعير أم

قوله [أحده مصروباً في ستة] أى فالأم لها واحد في ستة ستة وللإحوة للأم اثنان في ستة باتي عشر لكل واحد ثلاثة وللأحوات لعير أم أربعة في ستة بأربعة وعشرين ، لكل واحدة أربعة

— وهو عاية ما تنكسر فيه الفرائض عند مالك لأنه لا يورث أكثر من حدين — فإنك تعمل في صفيين منها ما مر ، ثم انظر بين الحاصل من الصفيين وبين الصنف الثالث بالموافقة والمماثلة والمداخلة إلح ، مثاله حدتان وثلاثة إحوه للأم وحمسة إحوه فللحدتين السدس واحد مابين وللإحوه وللأم اثنان يابان الثلاثة وبين الاثنين والثلاثة تباين فاصربهما يحصل ستة وللحمسة إحوه للأب ثلاثة مابين فتطر بين الستة والحمسة تحذف التباين ، فاصربهما يحصل ثلاثون تصرب في الستة يحصل مائة وثمانون ، فللحدتين واحد في ثلاثين ثلاثين وللإحوه للأم اثنان في ثلاثين ستين إلح ولهذا أشار بقوله (ثم يسنه وبين

قوله [لأنه لا يورث أكثر من حدين] أى لا يجتمع في التركة عدة سوى حدين وتعدد الانكسار على الأصناف إنما يكون عند تعدد الحدات

قوله [إلح] أى وللإحوه للأب ثلاثة في ثلاثين تسعين . وترك الشارح مثال التوافق والتماثل والتداخل ويمثل لها بقول لو كانت الإحوه للأم في هذا المثال أربعة رجعوا إلى اثنين وفقهم والاتان مع الحدتين بينهما تماثل ويكتفى بأحد المتماثلين ويصرنان في الخمسة عدد رءوس الإحوه لغير أم للتباين ، وكأنها انكسرت على صفيين تلغ عشرة هي حرة السهم يصرب في أصل المسألة ستين ولو كانت الإحوه لغير الأم ستة مع كون الإحوه للأم أربعة لرجعت الستة إلى وفقها اثنين سهامهم ثلاثة توافقهم بالثلث وتلت الستة اثنان وراجع الإحوه للأم اثنان في الحدتين والراجع تماثل يكتفى بواحد وكأنها انكسرت على صنف واحد فيكون حرة السهم اثنين يصرب في ستة أصل المسألة اثنى عشر من له شيء من أصل المسألة أحده مصروما في اثنين للحدتين واحد في اثنين ناتين وللإحوه للأم أربعة اثنان في اثنين أربعة الإحوه للأب الستة ثلاثة في اثنين ستة . ولو كانت الإحوه للأم اثنى عشر والإحوه للأم ستة لكان بين الأصناف الثلاثة التداخل فيكتفى بأكثرهم وحصل حرة السهم ولو كانت الإحوه للأم ثمانية والإحوه للأب مائة عشر لكان من الصنفين توافق فيصرب وفق أحدهما في كامل الآخر واحاصل هو حرة السهم يصرب في أصل المسألة تأمل

ثالث كذلك ، ثم اصرب في أصل المسألة بعولها

قوله [بعولها] أى إن كانت عاتلة كما تقدم في مسألة الستة التى عالت لسعة
 • تتمه : في انكسار السهام على الصبيين اثنا عشر صورة من صرب ثلاثة
 في أربعة لأن كل صنف منهما إما أن توافق رعوسه سهامه أو تنابها أو يوافق
 أحدهما سهامه وينابها الآخر فهذه ثلاث صور من الثلاثة إما أن يتداحلا
 فيكتفى بالأكثر منهما أو يتوافقا فيصرب وفق أحدهما في الآخر أو يتناوبا
 فيصرب أحدهما في كامل الآخر ، ثم الحاصل في أصل المسألة أو يتماثلا فيكتفى
 بواحد ويصرب في أصل المسألة

فصل فى الماسحة

* هذا الفصل يعرف عندهم بالماسحات

والماسحة من السيج وهو لغة الإزالة ، وفى اصطلاح الفرصيين أن يموت إنسان ولم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث أو أكثر واعلم أن الماسحة قسمان

قسم لا يقتدر لعمل ككون ورثة الثانى ورثة الأول أشار لذلك بقوله (إن مات وارث قبل القسمة وورثته الناقلون كتلاثة بنين) ورثوا أناهم تم (مات أحدهم) قبل القسمة ، ولا وارث له غير أخويه . فهو كالعدم وتقسم فريضة الأب على الباقيين

(وكتلاثة إحوة وأربع أحوات أشقاء) ورثوا أحاهم تم (مات أح فآخر فأحت أخرى) قبل القسم من مات فكالعدم وتقسم فريضة الأخ الميت الأول على الباقي (أو بعض) بالرفع عطف على « الناقلون » أى ورثه بعض الباقيين والبعض

فصل

قوله [وهو لغة الإزالة] أى يقال سحت الشمس الطل أى أزالته . ويطلق لغة أيضاً على النقل يقال سحت الكتاب أى نقلته

قوله [وفى اصطلاح الفرصيين] ماسسه للدعى اللعوى طاهرة

قوله [تم مات أحدهم قبل القسمة] أى قبل قسمة تركة الأب

قوله [على الباقيين] هكذا بصيغة التنبيه وكانت مسألتهم من ثلاثة

فصارت من اثنين وكأنه مات من أول الأمر عن اثنين

قوله [ورثوا أحاهم] أى فالأصل أنهم أربعة إحوة وأربع أحوات

مات أولاً أحد المذكورين قبل ميراثه فالمعل مات أح إلى آخر ١٠ قال المصنف

قوله [على الباقي] أى الذى هو الأخ والأحواث ويكون المسألة من

أربعة عدد رؤوسهم للأخ سهران ولكل أحب سهم

الآخر لم يرثه (كثلاثة بينَ وروح ليس أناهم) وماتت أمهم أولاً ثم مات
 اس فالروح الربع والباقي للولدين ، ومن مات (فكالعدم) وكذلك عكس هذه
 المسألة وهي أن يموت روحها معها وعن ثلاثة بين من غيرها ، ثم مات أحد
 البين عن أحويه ، فكأن الروح مات عن روحه وبنين (ولاً) يرثه الباقي ولا بعض
 منهم بأن حلف الثاني ورثة غير ورثة الأول أو حلفهم ولكن اختلف قدر استحقاقهم
 (صَحَحْ) فعل أمر للقاسم أو ماضٍ ماضٍ للمجهول (الأولى) أى صحح
 مسألة الميت الأولى (ثم الثانية) وأعرف سهم الميت الثاني من مصحح الأولى ،
 فإذا عرفت مصحح الثانية وسهام الميت الثاني من الأولى ، فاعرض سهام الميت
 الثاني على مسألته (فإن انقسم نصيبُ الثاني على وراثته)؛ صححتا (كأن
 وست) ورثا أناهما تم (مات) (الاس) (عنها) أى عن أخته (وعن غاصب)؛
 كعامة ، فالعريضة الأولى من ثلاثة والثانية من اثنين وللأس من الأولى سهامان ،
 قد مات عههما وترك أخته وعمه فيقسمان على مسألته ، وتصح من الأولى فاللت
 اتان من العريضتين وللعاصب سهم كما قال

(صَحَحْنَا) أى المسألتان فلا يحتاج إلى عمل ثان بل الأول كاف

(ولاً) يكن نصيب الميت الثاني من الميت الأول منقسماً على وراثته (فوق)
 بين نصيبه وما صححت منه المسألة وأصر وفقاً الثانية في الأولى) بنهما (إن)

قوله [ليس أناهم] احترره عما إذا كان أناهم فإنه يرثه دون إحوته
 وتخرج المسألة عما ذكر وتدحل فيما بعد إلا لكنها لا تحتاج لعمل راءد على أصل
 المسألة الأولى ، لأن الأولى من أربعة للروح واحد ولكل اس واحد الواحد الذى
 يأخذه ذلك الاس الميت هو الذى يأخذه أبوه دون أحويه لحجمهما بالأب .
 فهى داخلة في قوله فإن انقسم نصيب الثانى على وراثته إلح فتأمل

قوله [ولا بعض منهم] أى بالوجه المتقدم

قوله [بأن حلف التان] بيان للمفهوم على سبيل اللف والشر المرتب

قوله [أو ماضٍ ماضٍ للمجهول] أى فيكون حراً في اللط إنشاء

في المعنى ، ويعد هذا الاحتمال تحرد الفعل من علامة التأنيث

قوله [صححتا] أى المسألتان من عمل المسألة الأولى

تَوَافَقَا) لما اجتمع فيه تصح (كاسين وستين) تركهما ميت ثم (ماتَ أحدهما)
 أى الايين قبل القسم (عن روحة وست وثلاثة بنى اس) فالمسألة الأولى
 من ستة ، لكل ذكر سهمان ، ولكل أنثى سهم ، والثانية من ثمانية للروحة
 سهم وللت أربعة ، ولكل واحد من ولد الاس سهم فسهم الميت من الأولى
 اثنان وفريسته ثمانية متفقان بالأبصار (فتصرب نصف فريسته) وهو (أربعة
 فى) الفريضة (الأولى) وهو (ستة) بأربعة وعشرين . فس له شيء من
 الأولى صرَبَ له فى وفقِ الثانيةِ) وهو أربعة ويأخذه (ومس له شيء من
 الثانية فعلى وفق سهام الثاني) وهو مورته وهو واحد ويأخذه وتمت (وإن لم
 يتوافقا) أى لم توافق سهام الميت الثانى فريسته بل نايستها فتكون كصف نايته
 سهامها فأعادك وجه العمل بقوله (صرَبَ ما صحت منه مسألته) وهو جميع سهام
 الفريضة (فيما صحت منه الأولى) وهو جميع سهامها (كَمَوْتَ أحدهما)
 أى الايين المذكورين فى المسألة السابقة (عن اس وست) فالأولى من
 ستة (فسهمة منها اثنان (والثانية من ثلاثة وللثانى من الأولى سَهْمَانِ)
 وهما (يُسَايِسَانِ فَرِيصَتَهُ فَتَصْرَبُ ثَلَاثَةٌ) وهى الثانية (فى ستة سهام الأولى

قوله [تركهما ميت] أى أب أو أم

قوله [فالمسألة الأولى من ستة] أى عدة ردوس الورثة

قوله [والثانية من ثمانية] أى وهو محرج الروحية

قواه [ويأخذه وتمت] أى فللاس الحى من الأولى اثنان مصرودان

فى أربعة بنانة . ولكل بنت واحد فى أربعة وللروحة من الثانية واحد . مصروب

فى وفق سهام مورثها . وهو واحد بواحد وكذا كل واحد من أباء الاس الثلاثة

وللت من الثانية أربعة فى واحد بأربعة هذا معنى قواه وست أى الأربعة والعشرون

قواه [بل نايستها] أى لأنه إذا انسى المواضع حصل السابى لأند

لا واسطة من المطر

قواه [فالأولى من ستة] أى عدة ردوسها كما عادت

قوله [والثانية من ثلاثة] أى عدد ردوسها أيضاً

قوله [فتصرب ثلاثة] إلخ أى فمكون احد صل ثمانية عشر ومبها تصح

فمن له شيء من الأولى أحده مصروباً في الثانية، ومن له شيء من الثانية أحده مصروباً في سهام مورثيه (وهذا العمل سواء كانت التركة عيماً أو مثلياً أو عرصاً على ما يعيده النقل ، خلاف قول التوضيح إذا كانت عيماً أو عرصاً مثلياً فلا عمل

قوله [أحده مصروباً في الثانية] أى في جميعها

قوله [في سهام مورثيه] أى جميعها أيضاً وحينئذ فلأب الحى من الأولى اثنان مصروبان في جميع الثانية ، وهى ثلاثة ستة ولكل من الستين في الأولى سهم مصروب في ثلاثة سهام الثانية بتلاثة ، ولأب من الثانية سهران مصروبان في اثنين سهام مورثيه بأربعة ، ولست واحد في اثنين باتين وقد تمت التامية عتبر

والخاص أن الطر إنما هو بين سهام الميت الثانى من الأولى وبين مسألتها بالتوافق والتباين ، فإن كان بينهما موافقة صرحت وفق الثانية في جميع الأولى ، وإن كان بينهما تناس صرحت جميع الثانية في جميع الأولى ثم تقول في التوافق والتباين ما قاله المصنف

قوله [خلاف قول التوضيح] لعل قول التوضيح ذلك لسهولة القسم بدونه

وهو وحيه

فصل إقرار أحد الورثة بوارث

(إنْ أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرَثَةِ وَقَطَعَ) أى والباقي مُسْكِرٌ (بوارث) كان المقر عدلاً أو غير عدل على الراجح وقيل يثبت بالعدل الواحد مع يمين المقر به (فللمقر له) من حصة المقر (ما يَقْصَهُ الإقرارُ ، تُعْمَلُ فريضةُ الإيكارِ ، تم فريضةُ الإقرارِ) المراد أننا نطرح فريضة الجماعة في الإيكار والإقرار كما يأتي (ثم انظر ما بينهما) أى بين فريضة الإقرار والإيكار (من تندأحل وتبايس وتوافق وماتل) فإن تداخلتا أحدث أكبرهما

(كشقيقتين وعاصب أقرت واحدة) أحت (شقيقة) وكذبها النافون من الورثة ، وفريضة الإيكار من ثلاثة وفريضة الإقرار تصح من تسعة لانكسار

فصل

قوله [بوارث] إلح سكت عن حكم إقرار أحد الورثة بدين وحكمه أنه يتست ويؤخذ من الركة شهادة الوارث أو امرأتين من الورثة مع اليمين ، فلو نكل المشهود له أو كان المقر غير عدل فإن كان الدين مثل التركة فأكتر أحد المقر له بالدين جميع ما بيد المقر باتفاق وإن كان أقل من التركة كما لو كان الدين عشرة والركة خمسة وأربعون ، فعلى قول ابن القاسم يؤخذ من المقر ثلاثة وتثلث من العشرة حيث كان الوارث ثلاثة من الأولاد أقر أحدهم وقال أشهب يأخذ جميع العشرة من المقر قال بعضهم سب الخلاف هل ما بيد المكركب القائم الأحيى أو كالتالف

قوله [وقيل يتست بالعدل الواحد] إلح أى ويؤخذ من جميع الركة ويكون المقر كالشاهد الأحيى

قوله [فللمقر له] عبر بذلك لدون العصبوى هذا التصايد لا يأخذه المقر له على جهة الإرت ، بل على جهة الإقرار فهو كالإقرار بالدين قوله [ثم انظر ما بينهما] أى لتردهما لعدد واحد يصح منه الإقرار

السهمين على الأحيات الثلاث ، فتصرف عدد الرؤوس المنكسر عليها سهامها في أصل المسألة - وهو ثلاثة - يحرر تسعة ، فالثلاثة داخلية في التسعة ، فتقسم التسعة على الورثة باعتبار فريضة الإنكار لكل أخت ثلاثة وللعاصب ثلاثة ، ثم تقسمها على الورثة باعتبار فريضة الإقرار لكل أخت سهمان وللعاصب ثلاثة فقد نقصت المقررة سهماً . فتدفعه للمقر لها وإن تباينا فتصرف لإحدهما في كامل الأخرى وقد ذكر مثاله بقوله

(أو شقيق) أي أقرت واحدة من الأختين بأخ شقيق وأكدها بالقول من الورثة ، فمسألة الإنكار أيضاً من ثلاثة ومسألة الإقرار من أربعة . وسهما تباين ، فتصرف ثلاثة في أربعة تباين عشر ، ثم تقسمها على الإنكار لكل أخت أربعة ، وللعاصب أربعة . وعلى الإقرار لكل أخت ثلاثة وللأخ ستة ، فقد نقص من حصة المقررة سهم تدفعه للمقر به وإن كان بينهما توافق بحرته صرحت وفق لإحدهما في كامل الأخرى وقد ذكر مثاله بقوله

(وكاستين وإن أقرت) الأس (باس) وكده الاستان . وفريضة الإنكار من أربعة . وفريضة الإقرار من ستة وبينهما توافق بالأبصار فصرحتين في ستة أو ثلاثة في أربعة يحصل اما عشر فاقسمها على الإنكار يحصل للأس سه . ولكل ست ثلاثة ، وعلى وريثة الإقرار يحصه أربعة . ولكل ست سهمان فقد نقص المقر من حصته اتان يدفعهما للمقر به

والإنكار . فإن كان من العددين تداول اكفيت بأكرهما وصحنا معاً منه وإن تباينا صرحت كامل أحدهما في كامل الآخر وإن توافقا صرحت وفق أحدهما في كامل الآخر وصحنا معاً من الخارج وإن تماثلا اكفيت أحدهما قوله [فتدفعه للمقر لها] الحاصل أن الأخت المنكورة أحد ثلاثة وكذلك العاصب والمقررة بأحد سجين والمقر لها تأخذ واحدا فهذه هي التسعة قوله [باين عشر] أي فيكون الأخت المنكورة أربعة وكذلك العاصب . وللأخت المقررة ثلاثة وللمقر به واحد فهذه هي الاربعة عشر

قوله [فتصرف اثنين في ستة] إلج أي ومن له شيء في فريضة الإنكار أحده مصروباً في وفق مسألة الإقرار ومن له شيء في فريضة الإقرار أحده مصروباً

وإن كان بينهما تماثل فأشار لمثاله بقوله

(وكأَمْ وعَمْ وأُحْتُ لأَبْ أَقَرْتُ شَقِيقَةً) للميت وأبكرتها الأم ،
فمريضة الإبنكار من ستة للأُم اثنا ، وللأُحْتُ ثلاثة . وللعَم الباقي وهو واحد .
وكذلك فريضة الإقرار من ستة أيضاً للشقيقة النصف وللأُحْتُ للأب السدس
تكملة الثلثين ، وللأُم السدس واحد وللعَم ما بقى وهو واحد فقد نقصت حصّة
الأُحْتُ للأب سهمين تدفعهما للشقيقة المقر بها وهذا كله فيما إذا اتحد المقر
والمقر به

تم أشار لما إذا تعدد المقر والمقر به بقوله

(وإنْ أَقَرَّ اسُّ سِتْ إلْح فإِذَا) ترك الميت اسه وسنه فأقر الاس ست وكدنته
أحمه (و) أَقَرْتُ (سِتْ ناس) وكدنها أحوها وكل من المستلحقين - بفتح
الحاء - مبكر للآخر (و) فريضة (الإبنكار من ثلاثة) للابن سهمان وللست

في وفق مسألة الإبنكار

قوله [وإن كان بينهما تماثل فأشار] إلْح المناسب أن يقول اكتفيت
بأحدهما وأشار لمثاله بقوله إلْح

قوله [فمريضته] أى الإبنكار

وقوله [من ستة] أى لأن فيها ثلثاً ونصفاً

وقوله [وكذلك فريضة الإقرار] أى لأن للأُم فيها السدس

قوله [تدفعها للشقيقة] المقر بها أى فتد صار للأُم سهمان وللعاصب

سهم . وللأُحْتُ المقررة سهم وللمقر بها سهمان فلو أَقَرْتُ بالشقيقة الأم

فقط دفعت لها سهماً وبقى لها سهم ولا ياتممت للعم في الإقرار ولا في الإبنكار

لاستواء نصيبه فيها

قوله [وكل من المستلحقين] منح الحاء مبكر للآخر مهمم أنه لو

أقر كل بالآخر فتوضع المأبىة على العشرة وتسمة لجمع على الارب والست

للدكر مثل حط الأتبيين

قوله [فمريضة الإبنكار] أى من احاسن

وقوله [من ثلاثة] أى عدة ردوسها

سهم (و) فريضة (إقراره) أى الاس (من أربعة) للاس اثنان ولكل ست سهم (و) فريضة (إقرارها) أى الست (من خمسة) لكل اس سهمان ولست سهم والفرائض الثلاثة متباينة فتصرف فريضة إقراره وهى أربعة فى فريضة إقراره - وهى خمسة عشرين - ثم تصرف العشرين فى فريضة الإنكار ستين ، ثم تقسمها على الإنكار ، يحص الاس أربعون والست عشرون ، ثم تقسمها أيضاً على فريضة إقرار الاس ، يحص الاس ثلاثون ، ولكل ست خمسة عشر ، فقد نقصه الإقرار عشرة يدفعها للست المقر بها ، ثم تقسمها أيضاً على فريضة إقرارها ، يحص الاس أربعة وعشرون ، ويحص الست اثنا عشر ، فقد نقصها الإقرار متباينة يدفعها للمقر به ، وهذا معنى قوله (تَصْرَبُ فى الأربعة عشرين ، وهى فى ثلاثة ستين يُرَدُّ الاس عشرة ، وهى متباينة)

قوله [من أربعة] أى عدة رءوسها
 وقوله [من خمسة] أى لعدة الرءوس أيضاً
 قوله [والفرائض الثلاثة متباينة] أى التى هى الثلاثة والأربعة والخمسة

● تتمه يدخل فى قول المصنف فالمقر له ما نقصه الإقرار صورتان وهما ما إذا نقص الإقرار بعض نصيب المقر أو أسقطه بالكلية ، وذلك لأن إقرار الوارث بوارث آخر على أربعة أقسام أحدها أن يؤثر فى نصيب المقر بإسقاطه وذلك بأن يقر بوارث يحجه مثل أن يترك الميت أحوين فيقر أحدهما بالن للديت ، فإن الأح المقر يدفع للاس حده ما بيده الثانى أن يؤثر فى نصيبه سقص مثل أن يترك الميت أحوين فيقر أحدهما بأح ويكره الآخر فيعطيه المقر ثلث ما بيده الثالث أن يؤثر فى نصيبه بزيادة كما لو تركت المرأة زوجها وأحوين لأم وأحاً لأب ، فأقر الأح للأب ست ميراث الأح المقر على الإنكار السدس ، وميراثه على الإقرار الربع ، فقد بان أن إقرار الأح أتر فى نصيبه الزيادة فلا يلتصت إليه لأنه دعوى ، ولا سدد منه إلا بإقامة البينة أو بإقرار الورثة بذلك الرابع أن لا يؤثر إقرار أحد الورثة فى سهامه نقصاً ولا زيادة ولا إسقاطاً ، فهذا أيضاً لا يلتصت إليه مثاله أن يترك الميت روحة واسا فتقر الروحة بالن آخر

للميت ويكره الاس فلا شيء على الروحة لأن فرصها الثمن مع اس ومع امين
وهذا هو المشهور في المذهب خلافاً لاس كناية فالتقسيم الأولان هما مطوق
المصنف والأخيران مفهومة كذا يؤخذ من (س)

فصل فى مواقع الإرث

تم شرع فى مواقع الميراث بقوله (ولا يرثُ رقيقٌ) ولا يورث، ويستوى فى ذلك المدر وأُم الولد والمعتق لأجل والمعص (وليسيدُ المُعَصَّصِ جميعُ مالهٍ) أى إن من بعضه حر وبعضه رقيق ، فإن جميع ما تركه لمن يملك بعضه لا يشاركه غيره كما يشير لذلك تقديم الحر ، حيث لم يقل وجميع ماله لسيد المعص ، فإن تعدد مالك المعص فالخصاص وعقد الشافعى يورث عنه جميع ماله بعضه الحر

فصل

قوله : [تم شرع فى مواقع الميراث] لما فرع رحمه الله من عمل الفرائض ومن ذكر الوارثين وبيان استحقاقهم ومن يدخل عليهم بالإقرار شرع فى المواقع وعددها أربعة ، ولم يذكر شروط الإرث ولا أسانه فشرطه ثلاثة تحقق حياة الوارث وتحقق موت المورث والعلم بالجهة ، وأسانه ثلاثة أيضاً الكاح والولاء والسب . قوله [وليسيد المعص جميع ماله] أى ولا تنىء لمن أعتق بعضه ويفهم منه أن مال القس الخالص لسيده بالأولى إن كان السيد مسلماً كان العبد مسلماً أو كافراً ، فإن كان السيد كافراً والعبد كافراً فكذلك إن قال أهل دينه إنه لسيده وإلا فللمسلمين كما قاله ابن مروق فإن أسلم عبد لكافر ولم يس عليه ومات قبل بيعه عليه فإله لسيده الكافر كما قاله المتيطى ، فإن مات بعد بيعه عليه فإله لمشتريه لا للمسلمين . فإن مات بعد إسلامه ومات فإله للدسليين وسيأتى ذلك

قوله [فالخصاص] أى فإذا مات المعص وبرك مالا ولرحل فيه التلت ولآخر فيه السدس وبصعده الآخر حر فإله يقسم بينهما بقدر ما لهما فيه من الرق فلصاحب التلت ثلثاه ولصاحب السدس ثلثه

قوله [يورث عنه جميع ماله] أى يأحده أهل نسبه

* (ولا يورث إلا المكاتب) اعلم أن المكاتب لا يرث كالرقيق ولا يورث، إلا في صورة تقدمت في باب الكتابة . وإليها يشير بقوله (على مآسراً) في قوله . «ورثته من معه فقط ممن يعتق عليه» والمراد بالإرث اللعوى . لأنه رقيق ولو كان عبده ما يبي سحوم الكتابة

● (ولا) يرث (قاتلٌ عَمْدًا) عدواناً ولو صبيّاً أو محبباً متسماً أو مباشراً . ولا يصح حكم القاصي بقتل مورثه عدواً من المقتول شيئاً لا من المال ولا من الدية إن عمى عنه عليها (وإن مع شبهة) أى ولو أتى شبهة تدركه القتل ، كرمى الوالد ولده بخديعة شأها عدم القتل

* (كُمُحْطِيٍّ) لا يرث (مِنَ الدِّيةِ) ويرث من مال المقتول ومن الخطأ قتله على أنه حرى وحلف على اعتقاده أنه حرى فتبين أنه مورثه وألحق بالخطأ مالهو كان المورث يريد قبل الوارث ولا يدفع إلا بالقتل

قوله [والمراد بالإرث اللعوى] أى إرث من معه في الكتابة له

قوله [ولو كان عبده ما يبي سحوم الكتابة] أى لأن موته قبل أداء السحوم أطل حرته

قوله [ولو صبيّاً أو محبباً] تبع في ذلك الأجهورى وقال (ر) ولا قاتل عمد ولو عمى عنه ولو كان القاتل مكرهماً ولابد من كونه عاقلاً نالماً أما الصبي فعده كالحطأ وكذا المحبوس . وقاله الماسى في شرح التلمساية لكن ما ذكره الأجهورى اقتصر عليه ابن علاق ولم يذكر مقابله إلا عن أنى حيفة أعاده (س)

قوله [من المقتول] معلق بـيرث المقدر

وقوله [ولا يصح] إلح حدلة معترضة وإنما لم تكن حكم القاصي بقتل مورثه مانعاً له من الإرث عدواً لأن المانع كونه عدواناً وهذا وإن كان عمداً إلا أنه عر عدوان

قوله [وألحق بالخطأ] إلح فيه أنه إذا كان لا يدفع إلا بالتسل وقتله فإنه لا دية له أصلاً كما في دفع الصائل فلا وجه لإلحاقه بالخطأ

(وَوَرِثْنَا) أى قاتل العمد والخطأ (الولاء) الثالث للمقتول على عتيقه .
يعنى أن من قتل شخصاً له ولاء عتيق ، والقاتل وارث الشخص المذكور ،
فإنه يرث ما ثبت له من الولاء سواء قتله عمداً أو خطأ . وليس معناه أن المعتق
بالكسر إذا قتل عتيقه عمداً يرثه لما علمت أن حكمه حكم من قتل مورثه عمداً
• (ولا مُحَالِفٌ فى دين) وأما أحد المسلم مال عبده الكافر ، فبالملك
لا بالارث ، وكذلك عبد الكافر إذا أسلم ومات قبل أن يباع عليه . فإنه يأخذ ماله
وتقدم أن مال المرتد فيء للمسلمين إذا مات أو قتل على رده . فلا يرث
ولا يورث

* (كَمُسْلِمٍ مع غيره) فلا يرث المسلم غيره . ولا يرثه الغير ولا يدخل في قوله
« غيره » الرديق ، فإنه إذا قتل هيراته لورثته المسلمين كما مر في باب الردة
(وكيهودى مع نصراني) فاختلاف الدين باليهودية والنصرانية يجمع الميراث بينهما
(وعبرهما) أى غير اليهود والنصارى (ملة) واحدة . ويرث بعضهم
بعضاً هذا ما عليه الأصل تبعاً . لما نقله ابن عبد السلام عن مالك . لكن
اعتصره ابن مروق بنص الأعمش . من أن غير اليهود والنصارى ماله وعليه
اقتصر شيخنا الأمير

• فرع . إذا تقاطلت طائفتان وكانتا متأولتين فإنه يرث بعضهم بعضاً كيوم
الحمل وصحين ، فإنه وقع التوارث بينهم فهو دليل كما في (ر) ، وفي الدر
قاعدة كل قتل مأدون فيه لادية فيه ولا كفارة ولا يجمع ميراثاً وعكسه وهو غير
المأدون فيه ، فيه الثلاثة كذا في حاشية الأصل
قوله [سواء قتله عمداً أو خطأ] إلح هذا هو المشهور من المذهب
كما نقله ابن عرفة عن حمالة من الشيوخ والفرق بين كونه رث الولاء دون المال أو
الولاء بهذا المعنى لا يقصد عالماً بخلاف المال
قوله [قبل أن يباع عليه] أى ولم ييسر منه
قوله [هيراته لورثته المسلميين] أى إذا أنكر ما شهدته به عليه السه
أو تاب بعد الاطلاع عليه
قوله [لكن اعتصره ابن مروق] عبارة عن اعتد المصنف ما حكاه

(وَحُكْمَ بَيْنَهُمْ) أى بين الكفار (بحكم الإسلام إن ترافعوا إلينا) فيجب الحكم بينهم وأما قوله تعالى ﴿فَإِنْ حَآءُكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾^(١) فمُسَوِّحُ الْحُكْمِ ومفهوم «ترافعوا» فيه تفصيل ذكره الحارثي

• (وَلَا مَسَ حُجْلَ تَأْخُرُ مَوْتِهِ) أى أن الحجل متأخر الموت مانع من الإرث . لأن شرط الإرث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث فرجع إلى أن موجب عدم الإرث هو الشك في الشرط فإذا مات قوم من الأقارب تحت هدم أو في حرق فقد رَأَى كل واحد كأنه لم يحلف صاحبه وإنما حَلَفَ الأحياء من ورثته فلو مات رجل وورثته وثلاثة بنين له منها تحت هدم مثلاً وحجل موت السابق منهم . وترك الأب روحه أخرى وركت الروح الأمها من غير روحها الميت فالروح الأربع وماتت لعاصب وماتت لغيره لا لله الحى وسدس مال النس لأحبيهم لأهمهم وباقيها صاب وشمل حجل ما إذا ماتا مرتين ولم يعلم السابق ولا يدخل في كلامه ما إذا مات أخوان - مثلاً - أحدهما عند

ابن بونس عن أهل المدينة من أن الإسلام مائة والمصارى مائة واليهود مئة واحوس ومن عداهم ممن لا كتاب هم مئة قول ابن بونس وهو الصواب نقله ابن علاق وكلامه يبيد أن المعتد أن غير اليهودية والمصرية ملل وهو ظاهر المدونة والأمهات لقولها ولا يتوارث أهل الملل من أهل الكفر (اه) إذا عامت ذلك فالمناس للشارح أن يقول بظاهر الأمهات

قوله [إن ترافعوا إلينا] أى حديعهم راضى لحكمها

قوله [فمُسَوِّحُ الْحُكْمِ] أى من حث التحجير

قوله [ومفهوم ترافعوا فيه تفصيل] أى وهو أنه لا يعرض هم إلا أن يسلم بعضهم بعد موت مورثه وإلا فحكمهم حكمهم الإسلام من غير اعتبار الآتى لشرف المسلم هذا إن لم يكونوا كتاباً فإن كانوا كافرين وأسلم بعضهم بعد موت مورثه فحكمهم بينهم حكمهم مورثتهم أن يسأل المسلمين من برت وعين لا يرث وعين القدر الذى يرب عداهم وحكمهم معهم أدنى إلا أن رضوا جميعاً حكماً وإلا حكماً بينهم شرعاً

قوله [فرجع إلى أن مرجع عدم الإرث إلى مانع من الموانع

الروال بالمعرب والآحر عبد الروال بالمشرق فلا يقال ماتا معاً في وقت فلا يتوارثان ، لأن روال المشرق مقدم فالوارث من مات عبد الروال بالمعرب

● (وَوُفِّ الْقَسْمُ لِلْحَمَلِ) أى لأحله ، فإذا وصع الحمل قسمت التركة واليأس من حملها كالوصع نمصى أقصى أمد الحمل ، فاللام للتعليل فإذا مات وترك ورثة وروحة أو أمة أو روضة أخيه أو ابنه أو أمه المتروحة بعير أبيه حاملا ، فالمشهور عندنا أن القسم يوقف إلى وصع ذلك الحمل أو اليأس منه فيه تسمح فتكون الموانع الحقيقية ثلاثة الرق والقتل واختلاف الدين . وأما ما يريد عليها فهي عدم شروط

قوله [فالوارث من مات عبد الروال بالمعرب] أى لتأخر حياته حرماً قاله القرائى في الدخيرة قال ابن الهائم وما قاله يتعين الحرم به ويعاين بها فيقال أحوال ماتا عبد الروال ورث أحدهما الآخر

● تسيه لا نوارث من المتلاعين إذا التعن والتعت بعده وإلا فيرتها والحاصل أنه إن حصل اللعان من كل على الترتيب الشرعى لم يرث أحدهما الآخر . وإن التعن أحدهما فقط تواربا ولا توارث بينه وبين ولده الذى لاعن فيه البعت أم لا ، وأما أمه فترثه على كل حال . واللعان المذكور مانع من سب الميراث الذى هو الروحية ، فعدم الإرت فيه لانتفاء السب لا لوجود المانع . إذ المانع يجمع السب ولا سب هما . وأما بين الروح وولده فمانع للحكم لأنه لو استلحقه ورث أو يقال هو مانع للسب بشرط عدم الاستلحاق . واعلم أن نواضى الملاعة من الحمل الذى لاعن فيه شقيقان على المشهور كالمستأمة والمسة . وأما نواضى الرانية والمعتصة فأحوال لأم على المشهور أيضاً

قوله [وقف القسم للحمل] هذا شروع من المختص في مسائل الإشكال وهي ثلاثة لأنه إما بسب احتمال الذكورة والأنوثة وهي مسألة الحسى الآتية ، وإما بسب احتمال الحياة والموت وهي مسألة المقرد ، وإما بسب احتمالهما وهي مسألة الحمل هذه

قوله [وترك ورثة وروحة] إلح المراد أنه ترك أمهات حاملات نوارث

مضى أقصى أمد الحمل ، ولا يعجل القسم في المحقق وقال أشهب يعجل في المحقق فعطى الروحة أقل سهمها وهو قول أبي حنيفة والمعتمد عند الشافعية تعجيل القسم والبراءة على اليقين والأقل . فمن مات وترك روضة حاملاً وأحاً لغير أم فلا يعطى شيئاً قبل الوضع إجماعاً . فلو حلف روضة حاملاً وأماً فلا تعطى الروحة شيئاً قبل القسم على المشهور عندنا وتعطى الثلث عند الأئمة الثلاثة وقال به أشهب

● (و) وقف (مال المفقود) عن القسم من (الورثة للحكيم) . فاعمل من الحاكم (موتيه) وقيل لا يتوقف على الحكم بل متى مضت المدة سعون أو تمانون سنة على الخلاف نعم إن مضى مائة وعشرون سنة لم يحسب لحكيم وهذا في مفقود في بلاد الإسلام أم أشرك أم ممتددة معركة المسلمين فإن لم يوجد بعد انقضاء المعركة فحكم بموته ويقسم ماله فإن كان بين المسلمين والكفار فعند مضى سنة بعد انفصال الصمد هذا إذا كان الممبود مورثاً فإن كان وارثاً - بأن مات مورثه - فلا يرث المفقود شيئاً . ولكن نقدر حياً مرة

قوله [ولا يعجل القسم في المحقق] هذا مذهب ابن القاسم

قوله [قبل القسم] الأوضح أن يقول قبل الوضع

قوله [وقال به أشهب] ردّ بأنه يحتال تلف البركة قبل الوضع فتأخذ

الروحة دون غيرها وهو ظلم ولا يكره الركون مما أحدثته لأنها تقول أحدثته وحده حائر

قوله [للحكيم بالفعل] اللاه للعارة

قوله [على الخلاف] أي المتقدم في باب المفقود من الما سعون سنة

أو خمس وسعون أو تمانون وفي الكلام حذف والمقدّر قسم المال من غير حكم

قوله [لم يحسب لحكيم] أي إذا قلنا أنه كسوفه له

قوله [وهذا من ممود في بلاد الإسلام] أي لغير المصنف

في باب المفقود وتمت أم ولدت له لمعة كزوجته لاسه وممود أرض التبرك

وهو سعون واعتدت في ممتددة معار من الممبود من وم القضاء الصفي

وورث مال حسده في الممبود من ممتددة وكبر عده عده الممبود وفي المفقود

رمس الطاعون عده دهه وورثه (هـ)

ويقدر ميتاً مرة أخرى ، ويعطى عبر المفقود أقل نصيبه ويوقف المشكوك فيه
 فإن تمت حياته أو موته فالأمر واضح ، وإن لم يثبت ذلك - بأن مصت مدة
 التعمير السابقة - ميرثه أحياءُ ورثته غير المفقود فإن ماتت امرأة عن زوجها
 وأمها وأختها لعير أم وعص أب مفقود . فتقدير حياة الأب حين موت المرأة ،
 تكون المسألة من ستة ، وهي إحدى العَرَائِينَ للروح ثلاثة وللأم ثلث الباقي
 والباقي للأب . وتقدير موته قبل موت المرأة فكذلك من ستة ، وتعول لتمامية
 للروح المصنف وللأخت المصنف وللأم الثلث والهامية بوافق الستة بالنصف
 فيصرب نصف إحداهما في كامل الأخرى بأربعة وعشرين . فمن له شيء من
 الستة فيأخذه مصروباً في الأربعة أو من تمامية ففي ثلاثة للروح تسعة - هي أقل
 نصيبه - وللأم أربعة على تقدير حياته ويوقف الباقي وهو أحد عشر فإن
 طهر أنه حي فالروح ثلاثة مصافة للتسعة يكمل له النصف وللأخت تمامية ،
 وأما الأم فعها حقها وإن طهر موته أو مصت مدة التعمير أحدث الأخت
 تسعة من الموقوف ويراد للأم اثنا من الموقوف على الأربعة
 • (وللحنى المُشكِلُ)

قوله [وتعول لتمامية] أى لاستعراق الروح والأخت جميع السهام
 قوله [للروح تسعة] أى من الأربعة والعشرين لأنها المحققة له على
 كلا الاحتمالين

قوله [وللأم أربعة] أى لأنها المحققة لها على كلا التقديرين
 قوله [وللحنى] أى فيه للحسن الصادق بالواحد والمتعدد بدليل
 العمل الآتي وحتم الفرائض بمسحت الحننى لندرته حتى أنكره بعضهم . أو لأن
 معرفة نصيبه موقوفة على معرفة أنصاء المتصاحب لما يأتى أن له نصف نصيب
 ذكر وأنتى

قوله [المشكل] وصممه به لأن الموضوع فيه إذ قلت كان الأولى
 أن يقدم العلامات ثم يقول فإن لم يتضح فله نصف إلخ والحواف أنه اهتم
 بذكر نصيبه أولاً خصوصاً والمسحت له ثم استطرذ علامات الانتصاح المفيدة
 تصوره بوجه ما

قَدَّمَ المسد تشويقاً للمسد إليه أوللحصر السى أى له نصف نصيب إلح لالغيره
من ليس معه ، فلا يباى أن من معه يعطى نصف نصيب إلح (نصف نصيبى ذكر
وأنتى) أى يأخذ نصف نصيبه حال فرصه دكرأ وحال فرصه أنتى فإذا كان يعطى
على تقديره دكرأ سهمين وعلى تقديره أنتى سهماً فإنه يعطى سهماً ونصفاً وهذا إذا
كان يرث نالجهتين وكان إرثه بهما مختلفاً كاس واس اس ، ولو كان يرث نالذكورة
فقط — كالعم وابنه — فله نصفها فقط ، إذ لو قدر عمه لم ترث وإن كان

إد نصدها تتمير الأتباء

ولا يقال إن فيه تقديم التصديق على التصور لأننا نقول إنما فيه تقديم
التصديق فى الذكر على التصور للغير فى الذكر ، والذى يتمتع إنما هو
تقديم التصديق على التصور فى الدهن بوجه ما وهو حاصل أما فى الوصع
فأولوى يحور تركه لمكتة أخرى ، والحتى بالمعدة والمتانة ألمه للتأنيث كحلى
وحده حاتى كحالى وسكارى وحاث كإنات وماده تدل على الاشتباه والتفرق
لتفرق أحواله بين النساء والرجال ويقال للرجل المنتشه بالنساء متحت ومحت
ويصح عود الصدير عليه مدكرأ ومؤنثاً

قوله [قدم المسد] أى قاوا وللاستفاف إما المحوى وهو طاهر أو البانى
فالخدة حوار لسؤال متدر كأ قائل قال له قد دكرت قدر ميراث الذكر
الحقق والأنى المحققة ، فما مقدار ميراث الحتى ، وهذا على حوار اقتران البانى
نالوا كما ارتباه بعض المحققين واستدل بقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ
لِإِسْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ ^(١) فإنها حوار عن سؤال نشأ
من قوله قل ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالنَّبِيِّينَ أَنْ يَسْتَعْفِفُوا لِيُغْفِرُوا لِأَسْأَلِيهِمْ ﴾ ^(٢)
الآية تأمل

قوله [تشويقاً للمسد إليه] أى وذلك كقول الشاعر

تلاتة تشرق الدنيا بهجتها
شمس الصبحى وأبو إسحق والقدر

قوله [حال فرصه دكرأ وحال فرصه أنتى] أى لأنه يعطى نصف

يرث بالأبوة، فقط كالأخت في الأكلدية أعطى نصف نصيبها إدا لو قدر
 ذكرًا لم يعمل له ، فلو اتحد نصيبه على تقدير ذكوره وأبوته ، ككوبه أحاً لأُم
 أو معتقاً - بكسر التاء أعطى الأخ للأُم السدس إن اتحد ، والثالث إن تعدد .
 ويأخذ جميع المال إن كان معتقاً . وقد يرث بالأبوة أكثر كروح وأخ لأُم وأخ
 لأب حتى مسألة الذكورة من ستة والأبوة كذلك وتعول لسعة والحاصل مهمما
 اثنان وأربعون في حالتيه بأربعة وثماني ، ويتسعر بالقيدين قوله « ونصف نصيبى
 ذكر وأُنثى »

(تُصَحِّحُ المسألة على التقديرين) بأن كان في الفريضة حتى واحد فله
 حالان (أو التقديرات) بأن كان في الفريضة حثيان لهما أربعة أحوال وإن
 كانوا ثلاثة فلهم أكثر كما يأتي فإذا صححت المسألة على أنه ذكر محقق
 وعلى أنه أنثى محقق فاطر بين المسألتين من توافق فتصرب ، وفق لإحداهما في كامل
 الأخرى كما قال

(تم تصربُ الوقف) كروح وأخوين لأُم وأخ لغير أم حتى . فتقدير
 الذكورة من ستة وتقدير الأبوة من ثمانية لأبها تعول توافق وبهما بالنصف فتصرب
 ثلاثة في ثمانية أو أربعة في ستة يحصل أربعة وعشرون تم في حالتي الحثي يحصل ثمانية
 وأربعون تم تقسم

نصيب الذكر المحقق الذكورة المقابل له ونصف نصيب الأنثى المحققة الأبوة
 المقابلة له . وأشار بذلك لرد بحث اس حر وف مع المقدمين وسيأتي إن شاء الله تعالى
 قوله [ويشعر بالقيدين] أى اللبس زاده الشارح وهذا قوله
 وهذا إدا كان يرث بالهتين وكان وارته بهذا محتملاً

قوله [تصح المسألة على التقديرين] الخدمة مستأنفة استسافاً بياضاً
 كأن سائلا قال ما كيفية العدل في ذلك فأجاب بقوله بصح المسألة
 إلح - لأن معنى الصحيح العدل ومراده بالمسألة الحسن بدليل قوله تم تصرب
 الوقف أو الكل لأن صرب الوقف أو الكل لا يكون إلا في مسائل

قوله [فلهم أكثر] أى وهو ثمانية

قوله [تم تقسم] إلح أى على أنه ذكر وعلى أنه أنثى فالروح

وتجمع وتعطى كل واحد نصف ما بيده وإن تباينا صرت كامل إحداهما في كامل الأخرى كما قال -

(أو الكل) ويأتى مثاله في قوله « كذكر » إلح وإن تماثلتا اكتسبت بأحدهما ، كحشى وست ، فإن مسألة المذكورة من ثلاثة والأبوة كذلك إد الستان لهما الثلثان فتصرف ثلاثة في حالتي الحشى ستة له في التدكير أربعة وفي التأنيث اثنان ، فالمجموع ستة ، يأخذ ثلاثة والست المحققة اثنان في التأنيث واثنان في التدكير تعطى بصمها اثنين يبقى واحد للعاصب وإليه أشار بقوله

(أو أحد المماثلين) وإن تداخلتا اكتسبت بأكترهما كأس حتى وأح لأب فمريضة التدكير من واحد والتأنيث من اثنين والواحد داخل فيهما فتصرف اثنين في حالتي الحشى بأربعة فعلى ذكوره يحتص بها وعلى أنوته يأخذ اثنين ، ومجموعهما ستة يعطى بصمها ثلاثة وللأح الباقي ، وهو واحد - لأن له في التأنيث اثنين بصمهما واحد ، كما أشار له بقوله

(أو أكثر المتداخلين) وقوله (فيها) مرتبط « بتصرف » إلح (تم تقسّم على التدكير والتأنيث فما حصل لكل فُحد له في الحالين المصنف) كما يأتى

على تقدير المذكورة أربعة وعشرون وللأخوين للأم ستة عشر وللحشى ثمانية ، وعلى تقدير الأبوة فللروح ثمانية عشر وللأخوين للأم اثناعشر ، وللحشى ثمانية عشر

وقوله [وتجمع] أى فيجتمع للروح اثنان وأربعون ، وللأخوة للأم ثمانية وعشرون ، وللحشى ستة وعشرون

وقوله [وتعطى كل واحد نصف ما بيده] أى فتعطى الروح أحداً وعشرين ، وللأخوة للأم أربعة عشر وللحشى ثلاثة عشر قوله [في قوله كذكر] إلح أى قول المصنف كذكر وحشى فالتدكير من اثنين إلح

قوله [فإن مسألة المذكورة من ثلاثة] أى عده - وسهم

وقوله [والأبوة كذلك] أى من مخرج قرصهما فإدالك قال إد الستان

لهما الثلثان

توصيحه (و) حد له (في أربعة الرُّعَ و) حد له (في تمانية الثمن) مثال
التاين (كذكر) واحد (وَحْشِي) واحد (فالتدكيرُ مِيسُ اثْنِ والتأنيثُ مِيسُ
ثلاثة) وبههما تايين (فُتَصَرَّبُ) الثلاثة (في الاثنين) يحصل ستة (تم) تصربها
(في حالتَي الحثي) يحصل اثنا عشر (له) أي للحثي (في المذكورة ستة)
وللدكر المحقق ستة (و) للحثي (في الأبوثة أربعة) وللدكر المحقق تمانية، فيعطى
كل واحد نصف ما حصل بيده فالدى بيد الحثي في الحالتين عشرة (مضمونها
حمسة) يأخذها والدى بيد الدكر المحقق في الحالتين أربعة عشر فيعطى نصفها وهو
سعة (وكحيتين وعاصب فأربعة أحوال) لا بد منها في العمل تعمل فريضة
التدكير من اثْنِ ولا تنبى للعاصب والتأنيث من ثلاثة للعاصب سهم ولهما سهمان
تم تدكير أحدهما فقط من ثلاثة أيضاً تم تدكير الأُنثى وتأنيث الدكر من ثلاثة أيضاً
فثلاث فرائض متآتلة تكتفى بواحدة وتصربها في حالة التدكير وهما اثنا ستة
فتصرب الستة في الأحوال الأربعة (تبلغ أربعة وعشرين) فعلى تقدير تدكيرهما

قوله [وحد له في أربعة الرُّع] أي نأ كانا حثيين

وقوله [وفي تمانية الثمن] أي إن كانوا ثلاثة حثائي

قوله [فيعطى نصفها وهو سعة] هذا عمل المتقدمين . واعتبر على
اس حروف بأنه إذا كان الدكر المحقق بمقتضى عملهم سعة وحب أن يكون
نصيب الأُنثى ثلاثة ونصباً مضمونها الذى يستحقه الحثي خمسة ورع .
وتكون القسمة حيث من اتى عشر ورع . لا من اتى عشر فقط فقد عن
الحثي بمقتضى عملهم في ربع سهم . ومن نظر لمراعاة القياس وقطع الطر عن
عملهم وحده قد عن في سبع سهم لا في ربع سهم . وذلك لأن للحثي ثلاثة
أرباع نصيب الدكر ، لأن نصيب الأُنثى نصف نصيب الدكر وهو
يأخذ نصف نصيب كل مهذا ونصف نصيب الدكر ربعاً ونصف نصيب
الأُنثى ربع فإذا قسمت المال وهو اثنا عشر على واحد وثلاثة أرباع الواحد للدكر
والثلاثة أرباع للحثي فالقياس بقطع الطر عن العدل السابق أن تسط
المقسوم عليه سعة أرباع . وإذا قسمت اتى عشر على سعة أرباع حرج لكل
ربع واحد فالدكر أربعة وللحثي ثلاثة ويفصل من الاتي عشر المقسومة

لكل واحد منهما اتنا عشر ، وعلى تقدير تأنيثهما لكل واحد وثمانية وللعاصب ثمانية . وعلى تدكير واحد فقط يكون للذكر ستة عشر وللأنثى ثمانية وكذلك العكس ، فمجمع ما بيد كل واحد ، وتعطيه ربعة لأن ستة واحد هو أنثى (١) إلى الأربعة أحوال ربع ، وبيد كل حتى أربعة وأربعون ، وبيد العاصب ثمانية ، فيعطى (لكل) من الحائى (أحد عشر) ، وللعاصب اثنان . وكثلاثة حائى فثمانية أحوال) لأبهم إما ذكور فقط أو إناث فقط أو ريد منهم ذكر والآحران أنثيان أو عكسه ، أو بقدر عَمَرُوْهُمْ منهم ذكراً والآحران أنثيين أو

خمسة خمسة وثلاثين سعةً تقسم على السعة فللذكر عشرون سعةً ناثين وستة أسباع . وللحتى خمسة عشر سعةً ناثين وسبع يكمل للذكر ستة وستة أسباع . وللحتى خمسة وسبع (١٥) وما ذكره ابن حروف من اعتراضه على القدماء بأن الحتى قد عن ربع سهم على مقتضى عملهم . وسبع بالطر للقياس . وقطع الطر عن عملهم مبنى على أن معنى قولهم نصف نصيبى ذكر محقق غيره . وأنتى محققة غيره وقد عادت مما مرّ فى كلام الشارح أن هذا ليس مراد . وإنما معناه نصف نصيب نفسه حال فرضه ذكراً وحال فرضه أنثى . وحيتن فلا عن على الحتى أصلاً لا ربع ولا سبع أفاده محتى الأصل

قوله [لكل من الحائى] الأوصح لكل واحد من الحائين

قوله [أحد عشر] اعترض هذا الشيخ أحد الرقائى بأنه لا يلتزم مع قوله وللحتى نصف نصيبى ذكر وأنثى . لأنك إذا صحت ما ناه فى الذكورة على تقدير ذكورتها وهواتا عشر لما ناه فى الأنوثة على تقدير أنوثتها وهو ثمانية كان مجموعها عشرين فصفها عشرة وإذا صحت ما ناه فى الذكورة على تقدير كونه ذكراً والآحر حتى وهو ستة عشر إلى أنوثته وهو ثمانية كان مجموعها أربعة وعشرين فصفها اثنان عشر . وأجاب عن ذلك بأن قوله سابقاً نصف نصيبى ذكر وأنثى حاص بما إذا كان الحتى واحداً . وأما إذا كان اثنان فله ربع أربعة أنصاء ذكور وإناث وهكذا . وقال الشيخ إراهم المال

بل قوله وللحتى نصف نصيبى ذكر وأنثى المراد به الخمس الصادق بالواحد والمتعدد أما أحد الواحد نصف نصيبى ذكر وأنثى فظاهر . وأما أحد المتعدد

(١) هكذا الأصل وربما كتب حواى الى الأربعة أحوال أى يكون

الأربعة أحوال ربع

عكسه . أو حالد ذكرأ والناق أشيين أو عكسه (فتد كيرُهم) جميعا (من ثلاثة كتابيَهم) فإنه من ثلاثة (وتد كيرُ أحدهم من أربعة) لكون الذكر برأسين ومعه أتيان (وتد كيرُ اثنين) من ثلاثة يكون (من خمسة) ذكران بأربعة والأثنى بواحد (فتصرب الثلاثة في الأربعة) يحصل اثني عشر (ثم) تصرب الاثنى عشر (في الخمسة ستين تم) تصرب في تمامية الأحوال ما حصل (لكل تمس ما بيده تسعة عشر وسدس .

لما ذكر فلأنه إذا تعدد تصاعفت أحواله وتضعيفها يحصل لكل واحد نصف نصبي ذكر وأنتى بيان ذلك أنه في المثال المذكور لما تصاعفت الأحوال الأربعة دكورتين أو أنوثتين كان مجموع ما حصل لكل واحد من الحشيين أربعة وأربعين نصفها اثنان وعشرون نصيب ذكورة وأنوثة ، ونصفها أحد عشر نصف ذكر وأنتى ، أو يقال إنه لما تصاعفت الأحوال الأربعة دكورتين وأنوثتين احتج له من الدكورتين تمامية وعشرون ، فصفها وهو أربعة عشر ونصف ذكورة واحدة واحتج له من الأنوثتين ستة عشر فصفها وهو تمامية نصيب أنوثة واحدة ، ونصف النصيبين أحد عشر أفاده محتى الأصل

قوله [من ثلاثة] أى عدد رءوسهم

وقوله [كتابيَهم] أى لأن فرصه الثلاثان

قوله [فتصرب الثلاثة] أى وهى إحدى حالى تدكير الجميع أو تأنيثهم

وقوله [في الأربعة] أى وهى إحدى الأحوال الثلاثة التى هى تدكير

ريد فقط ، أو عمرو فقط ، أو حالد فقط

وقوله [ثم في الخمسة] أى وهى إحدى الأحوال الثلاثة الى

تأنيث أحدهم لا بعيه

قوله [تم تصرب في تمامية الأحوال] أى فيحصل أربعائة وتماون

قوله [ما حصل فلكل تمس ما بيده] أى من الحماق فتجمع الحاصل

على كل تقدير ويأخذ كل واحد تمس ما حصل بيده على التقادير التامة

قوله [تسعة عشر وسدس] إلح إيصاح ذلك أن الستين المذكورة

تسم على الأحوال التامة الأول منها إذا فرص ريد وعمرو وحالد الحماق إباتاً

وللعاصب اثنا عشر ونصف)

* (ولو قامت به علامةُ الإناثِ) كسوله من فرجه دون ذكره أو كان بوله من الفرج أكثر حروجا من الذكر وليس المراد أكثر كيلا أو ورثا ، فإذا نال مرتين من الفرج ومرة من الذكر دلّ على أنه أنثى ، ولو كان الذى نزل من الذكر أكثر كيلا

كان للعاصب من الستين عشرون ولكل من الحثاني ثلاثة عشر وتلث الثاني إذا فرضوا ذكورا كان لكل عشرون الثالث إذا فرض ريد ذكرا وعمرو وحالد أنثيين كان لريد ثلاثون ولكل من عمرو وحالد خمسة عشر الرابع إذا فرض ريد ذكرا وحالد ذكرا وعمرو أنثى كان لريد أربعة وعشرون ولحالد مثلها ولعمرو اثنا عشر الخامس إذا فرض ريد ذكرا وعمرو ذكرا وحالد أنثى كان لريد أربعة وعشرون ولعمرو مثلها ولحالد اثنا عشر السادس إذا فرض ريد أنثى وعمرو وحالد ذكرين كان لريد اثنا عشر ولكل منهما أربعة وعشرون السابع إذا فرض ريد أنثى وعمرو أنثى وحالد ذكرا لكل من ريد وعمرو خمسة عشر ولحالد ثلاثون الثامن إذا فرض ريد أنثى وحالد أنثى وعمرو ذكرا كان لكل من ريد وحالد خمسة عشر ولعمرو ثلاثون ، فإذا جمعت تلك الأعداد تحدها أربعائة وتمايز ريد العاصب عشرون ويد كل واحد من الحثاني مائة وثلاثة وخمسون وتلت ومعلوم أن ثمن العشرين اثنا عشر ونصف وتمم المائة والثلاثة والخمسين وبلغت تسعة عشر سدس وإذا جمعت الأثمان المذكورة تحدها ستين فتأمل

وقوله [وللعاصب اثنا عشر ونصف] أى لأنهما من العشرين التى حصته على فرض كون الحثاني إناثا حليصا والفرص أن كل وارث يأخذ من ما بيده

• تسيه لا يتصور شرعا فى الحثي المشكل أن يكون أنثا أو أمّا أو حداً أو روحاً أو روحه ، لأنه لا يجوز ما كحته ما دام مشكلا وهو محصر فى سعة أصناف الأولاد وأولادهم والإحوة وأولادهم والأعمام وأولادهم والمواالي

قوله [وليس المراد أكثر كيلا أو ورثا] أى لعدم اعتبار الكثرة بهما كما قال قال الشعبي هكذا قال الشارح سعة للحرثى والأصل قال شيخنا الأمير فى الحاتمة ، وهو لا يوافق المذهب فيعتبر عددا كما قرره شيخنا العلامة العدوى للكثرة مطلقاً ومثله فى (ح) عن اللحى عن ابن حسب (اهـ)

أو ورثاً أو كان بوله من المرح أسق حيث كان يدول منهما فإنه يدل على أنه أتى . فإن اندفع منهما معاً اعتبر الأكثر ، أو ست له تدى كثنى الساء لا كثنى رجل بدين ، فإن نتا معاً أو لم يستا فباق على إشكاله أو حصل حيض ولو مرة أومى من المرح

(أو) قامت به علامة (الرجال) كموله من ذكره إلى آخر ما تقدم بالعكس أو نت له لحية دون تدى . وإن تعارض سق ، وكثرة فقولان والظاهر تقديم مسى الرجل على التدى وإلغاء متعارضين غير ذلك ونات اللحية بعد الحكم بالثدى وعكسه لعو قاله شيخنا الأمير في المجموع (اتصح الحال ورال الإشكال)

قوله [أو كان بوله من المرح أسق] أى وحصل في مجلس واحد فإن استويا في المدأ حكم للمأحر كما صرح به الشافعية قال في الخاتمة والظاهر حريه على قواعدا

قوله [فإن اندفع مهذا معاً اعتبر الأكثر] أى الأكثر كيلا أو ورثاً، وهذا ما قص لما قدمه ويؤيد ما قاله في الخاتمة

قوله [فإن نتا معاً] أى اللحية والثدى والمناس تأخير هذه العبارة حتى يذكر اللحية ليعود الصمير على مذكور
قوله [إلى آخر ما تقدم بالعكس] أى كأ أن كان بوله من الذكر أكثر أو أسق

قوله [فقولان] قال في الخاتمة والظاهر بقاؤه على إشكاله

قوله [وإلغاء متعارضين غير ذلك] أى كالكثرة والسق واللحية والثدى
ثم إن الاحتار طاهر حال صعره حيث لا يشتهى . أما الكبير فإنه يؤمر أن بول إلى حائط وسطر لمحل البول فإن صرب في الحائط أو بعد عنها ذكر وإن مال بين فحديه فأبى . وأما من قال بالمرأة فسه أن صورة العورة الذهبية والتفكر فيها فصلا عن المثال الخارجى بمبرلها أفاده في الخاتمة

قوله [اتصح الحال ورال الإشكال] جواب لوفى قوله وأقامت به علامة الإنبات إلح ومعنى اصباح الحال روال اللبس وحكم له إما بالدكورة المحققة أو الأنبوة المحققة فلا يماق وجود الآلتس وأنه يقال له حتى لكن لا يقال له مشكل

فيه حس احتتام فيحمد المعتم بذلك فلدا قال (والحمد لله على كل حال)
ومن أراد عاية التحقيق والتحرير فعليه الحاتمة الحسى لشيخها العلامة التحرير
سيدى الشيخ محمد الأمير

قوله [فيه حس احتتام] أى ويسدى براعة مقطع وهو أن يأتى المتكلم
عليها فى آخر كلامه مما يؤد ناتهائه ولو بوجه دقيق كقول أنى العلاء المعرى
نقت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للرية شامل
● حاتمة : نسال الله حسها أول من حكم فى الحسى فى الحاهلية عامر بن
الطرب بفتح الطاء وكسر الراء وكانت العرب فى الحاهلية لا تقع لهم معصلة
إلا احتصدوا إليه ورضوا حكمه فسألوه عن حتى أتبعه ذكرراً أم أنى ، فقال
أمهلون هات ليانه ساهراً وفى رواية فأقاموا عنده أربعين يوماً وهو يدح لهم
كل يوم وكانت له أمة يقال لها سحيلة فقالت له إن مقام هؤلاء عندك قد
أسرع فى عندك وكانت ترعى له عنداً ، وكانت تؤجر السراح والرواح . وكان
يعاتنها فى ذلك فيقول لها أصحت يا سحيلة أمست فلدا رأت سهره وقلقه
قالت له فى ذلك ، فقال لها ويلك دعى أمراً ليس من شأنك فأعادت عايه
السؤال فذكر لها ما بدا له فقالت له سحان الله أنع القصاء المال فقال لها .
فرحتها والله يا سحيلة أمست بعدها أم أصحت . فحرج حين أصبح فقصى
بذلك واستدر عليه الحكم فى الإسلام تم أول من قصى به فى الإسلام على بن
أنى طالب فلا يباى ما ورد « أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن مولود له قبل
ودكر من أين بورت ، فقال عليه الصلاة والسلام من حيث يبول »

باب

في حُملٍ من مسائل شَتَّى ، وحائِمة حسنة

● (تُكْرُ اللهُ تعالى واحبَّ شرَّعاً)

● (وهو) أى الشكر في عرف الصوفية . وقيل عرف أهل الشرع ولا شك أنه بالمعنى الذى ذكره واحب شرعاً فيشهد إلى أن المراد عرف الشرع (صَرَفُ الْمُكْتَلَفِ كُلَّ بَعْمَةٍ لما حُبِّقَتْ له) اللام في « له » للثمرة الغير الباعثة

باب

هذا الباب مما راده المصنف على تحليل سلك به مسلك صاحب الرسالة وجماعة من المؤلفين في المذهب

وقوله [من مسائل شتى] أى متفرقة لا تصسط في باب بعينه من الأنواب مع أنها من مهدات الدين

قوله [وحائِمة حسنة] أى مشتملة على توحيد وتصور وحسنت بذلك . قوله [واحب شرعاً] أى بالشرع لا بالعقل لأن العقل لا مدخل له في إيجاب ولا غيره خلافاً للمعتزلة

قوله [وقيل عرف أهل الشرع] إن قلت الصوفية أهل شرعٍ وزيادة . فما معنى المقالة ٩ فالجواب أن الصوفية حثهم على العدل الباطن وحسن السريرة وحلاص البية من رؤية الغير فمن لم يكن كذلك فأعماله عديم كالهواء لا يشتمونها . وأهل الشرع يعولون على ما طهر من الأعمال الموافقة للشرع فما أنكره الشرع طاهراً أنكره وما مدحه مدحوه ويكفلون السرائر لله تعالى

قوله [للذرة الغير الباعثة] أى للعلة العائية الغير الحاماة الفاعل على فعله كانتناع الناس بطل الأشجار بعد تمامه حيث لم يكن الحامل للعارس إلا التدبر . وفي الحقيقة المستحل على الله العرص الباعث الذى يتكبد به وإلا فأفعاله سبحانه وتعالى لا بد لها من حكمة ومصلحة سوى عنده بها ألا لكن تلك المصالح

كما في قوله تعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(١) وهذا تعريف للشكر التام ، وأصل الشكر صرف شئ ما وإلا لما كان للمالعة في قوله تعالى ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾^(٢) معنى ، وقد يقال المالعة بحسب المداومة عليه بقدر الطاقة البشرية فلا يقال إنه متعذر لا قليل على أن المداومة الحقيقية لا تتعذر إلا بحسب عقول القاصرين المقصرين

تم هذا شكر عامة أهل الله ، ويقرب منه قول الحنيد لما سأله شيخه السري السقطي وهو ابن سبع سنين يا علام ما الشكر ، فقال أن لا يعصى الله نعمه فقال بوشك أن يكون حظك من الله لسانك^(٣) قال الحنيد . فلا أرال أنكى على هذه الكلمة ، قاله شيخنا الأمير

١ (ولو) كان ما خُلِقْتُ له (مُباحاً ضرورياً) كالأكل والجماع - وليس فاعل المباح كافراً للعمة) لأنه صرف فيما خلق له (وإن سَوَى حيراً) - كإقامة البية والتقوى على الطاعة وكف الشهوة عما لا يرضى الله (وطاعة) أى فصار المباح طاعة يثاب عليه (د) سب (البية) الحسة

(وحمدهُ تعالى) في عرف الناس العام ، إذ تعريفه الآتى ليس خاصاً بالشرح

لحلقه لا له

قوله [وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ] أى إلا لينول أمرهم لعبادنى كما سقت به حكمى فتعود مصالح عبادتهم عليهم قوله [وهذا عريف للشكر التام] أى المصطلح عليه في قولهم صرف العبد حديع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله

قوله [ولو كان ما خلقت له] المناسب ولو كان الصرف فيما خلقت له قوله [كإقامة البية] إلح كل من إقامة البية والتقوى على الطاعة وكف الشهوة يصلح في الأكل والحداح

قوله [أى فصار المباح طاعة] أى وهذه المتأصل لا تمارى المعصوس

بحلاف غيرهم

قوله [ليس خاصاً بالشرح] أى لأن الحد الشرعى هو ذكر الله بالكالات

ولا بالصوفية ولا بأهل الكلام وإن قيل بكل ، وبهذا يعلم أن قول بعضهم الحمد المطلوب الانتداء به في الحديث هو اللعوى لأن العرف أمر طارئ بعد النبي - صلى الله عليه وسلم وعلى آله وشرف وكرم وعظم عدد ما في علم الله - إذ حيث كان المراد العرف العام من أين طروءه ؟ نعم قد ورد « كل أمر دى نال لا يبدأ فيه بالحمد لله »^(١) بالرفع فيدل على أن المراد اللسان من قبل ، وحير ما فسرته بالوارد .

قاله أستاذنا الأمير

(يعمل) المراد الفعل اللعوى لشمول ما قاله من الاعتقاد ولو على أنه كيف

وقوله [ولا بالصوفية] أى لأن الحمد عندهم هو شهود كمالات الله في كل شيء

قوله [ولا بأهل الكلام] أى لأن الحمد عندهم اعتقاد أن الله مستحق للثناء

قوله [وإن قيل بكل] أى قولاً مقولاً ولكنه ليس مراداً للمصنف

قوله [لأن العرف] إلح تعليل لما قبله وهو من كلام بعضهم

وقوله [إذ حيث كان] إلح علة لمحدوف سقط من قلم الشارح تقديره

غير طاهر إذ حيث إلح

قوله [من أين طروءه] أى بل هو موحود في كل قرن

قوله [بالرفع] أى فيراد به هذا اللفظ

قوله [فيدل على أن المراد اللسان] أى وهو اللعوى

قوله [ولو على أنه كيف] ما قبل المبالغة هذا إذا مررنا على أنه فعل

بل ولو مررنا على أنه كسف أو انفعال والفرق بين الفعل والانفعال والكيف أن

الفعل الإيجاد والانفعال التأثير والكيف الأثر الناتج عنها ومثلوا الثلاثة بوضع

الحام دوناً بالخبر في الكاعد فالوضع فعل وانطباع الكاعد بالوضع انفعال

والأثر الذى يظهر ويقرأ كسف فعلى كلام الشارح يقال لكل فعل لعوى

(١) « كل أمر دى نال لا يبدأ فيه بالحمد - أطلع » رواه ابن الحارث السهمي وابن أبي عمير

الجامع الصغير حسن وعن ابن جرير عند الزهري « كل أمر دى نال لا يبدأ فيه بالحمد - أطلع »

والصواب على أنه أطلع أمر محروك كل تركه »

أو اصعال (يسئُ عن كونه المُسْعِم) على الحامد أو على غيره على المشهور
وسواء كان ذلك الفعل (اعتقاداً أو إقراراً باللسان أو عملاً بالحوارج) :
(فالحامدُ أعمُّ) من الشاكر وقد سطر الكلام على وجه التحرير شيعها
العلامة الأمير فيما حققه على مقدمة الفاضل الصبان فعليك بها
(فأهلُ الشكرِ صموةُ الله تعالى) اصطفاهم وحلصهم من كدر القلب
ويقال لهم صوفية من صفا يصمو إذا حلص ، أو من صوفى إذا صافاه غيره ،
أو نسبة للسن الصوف لأنه شأهم ساعداً عن الترفه وقال أبو العباس المرسى

قوله [على المشهور] راجع لقوله أو غيره فلا يشترط كون العمة
التي وقع الحمد في مقابلتها واصلة لخصوص الحامد ، وإنما المدار على كونه
مشتباً بكونه معممًا على القول المشهور ، ومقابلة يحصها بالحامد فيكون على مقابلة
مرادفًا للشكر اللعوى

قوله [اعتقاداً] أعربه الشارح حراً لكان المحدوفة
قوله [فالحامد] أى بالمعنى الاصطلاحي
وقوله [أعم من الشاكر] أى بالمعنى الاصطلاحي أيضاً وأما النسبة
بين الحمد الاصطلاحي والشكر اللعوى إما الترادف أو العموم والخصوص المطلق
قوله [على مقدمة الفاضل الصبان] أى في الكلام على السملة
والحمدلة

قوله [صموة الله] هو مصدر لصفا فهو على حد ما قيل في ريد عدل
قوله [من صفا يصمو إذا حلص] وهو المتشادر من عبارة المصنف
قوله [أو من صوفى إذا صافاه غيره] أى وقد أفاد هذا المعنى بعض
العارفين بقوله

صافى فصوفى لهذا سمي الصوفى

قوله [تاعدوا عن الترفه] علة لكونه شأهم فهو علة للعلة
قوله [قال أبو العباس] هكذا كنيته واسمه أحمد بن عمر الأنصاري
والمرسى نسبة لمرسية قرية بالأندلس ولد بها وتوفى بتغر إسكندرية عام ستائة
وسبعة وثمانين . وهو حليمة القطب الكسر أى الحسن الشاذلى ووارث حاله وسلوك

الصوفي مركب من حروف أربعة فالصاد صبره وصدقه وصفاؤه والواو وحده ووده ووفائه والفاء فقداه وقره وفائه والياء للسنة إذا تكمل نسب إلى حصرة مولاه ، وقال على رضى الله عنه ليس معنى قولهم لا يكون الصوفي صوفياً حتى لا يكتب عليه كاتب الشمال شيئاً عشرين سنة أن لا يحصل منه ديب ، بل كلما أدب تاب قبل مصى مدة الإمهال أى أنه لا قرار له على المعصية (من عاده وهم

بصحته جماعة كثيرون منهم التاج السكندري . وسيدى ياقوت العرتى ، وابن الححاس السحوى ، والوصيرى وغيرهم

قوله [فالصاد صبره] إلح هذه المعانى إشارية والصبر عندهم حسن النفس عن رؤية الغير

وقوله [وصدقه] هو التبرى من الحول والقوة

وقوله [وصفاؤه] أى حلوص سريرته من الكدرات المشربة

قوله [وحده] الواحد هو تلهب القلب للقاء المحبوب

قوله [ووده] أى وهو الحب وعلامته بدل النفس فيما يرضى محبوبه وكثرة

لهجه بذكره

قوله [ووفائه] أى بالعهد المأخوذ يوم ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ بقيامه

بوظائف العبودية

قوله [فقداه] العقد حالة يعرض للعبد عند غلبة التوحيد على قلبه فعنى

عن رؤية الأحوال

وقوله [وقره] أى حلوا قلبه من رؤية الكوثر وهو الوصف الدائق للعبد

وقوله [وفائه] وهو عدم شغوه بشىء سوى مولاه وأقسامه ثلاثة فناء

فى شهود الأفعال فلا يرى فعلاً إلا أنه وفاء فى شهود الصفات فلا يرى إلا صفات

الله ، وفاء فى شهود الداء فلا يرى إلا ذات الله . وهذا الأخير يكون للأبناء

ولكبار الأولياء

قوله [قبل مصى مدة الإمهال] أى وحى سب ساعات تناول فيها

كاتب اليمين لكاتب الشمال أمهاله لعله يتوب

قوله [من عاده] معلق بصدقه أى اصطفاؤه وحلصهم الله دون سائر

المقرَّبون) قربا معبويًا

● (ويحبُّ الأمرُ بالمعروف) قولاً وفعلًا ثم إن كان بالقلب فمرص عين،
وأما باليد أو اللسان على من له قُدرة وإن تعدد فمرص كفاية
والمعروف ما أمر الله ورسوله به ولو لرؤماً ، ليشتمل القياس لكن الأمر
بالمعروف عبر الواحد كالمندوب مندوب على الراحح
*(واللهيُّ عَسَ المُسَكَّرِ) أى يحب كفاية أو عيًّا على ما تقدم . فمن

عباده وهم الدين قال فهم ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾^(١)
ويقال لهم عباد العبودية

قوله [ثم إن كان بالقلب فمرص عين] أى على كل مكلف لأن
بعض المخالفات وح الطاعات من أصل الإيمان قال تعالى ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ
حَسَبَ لِبِكُمْ الْإِيمَانَ وَرَبِّهِ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٢) الآية وصلة تعبير القلب إذا
رأى مكرراً أن يقول لو كنت أقدر على تغييره لغيرته . وإذا رأى معروفاً صاع
يقول في نفسه لو كنت أقدر على الأمر به لأمرت به . وقدم الأمر بالمعروف لأن
الله قدمه في آيات كثيرة منها قوله تعالى ﴿كُنْتُمْ حَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ
لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٣) وأيضاً أمر بالنس
بالسجود لآدم أولاً وبهى آدم بعده عن أكل الشجرة

قوله [فمرص كفاية] أى متى قام به العص سقط

قوله [ليشتمل القياس] أى هذا إذا كان الأمر صريحاً بل ولو كان
القياس على الأمر الصريح فالأمر الصريح كثر والدين والمقيس كثر الأتساح متلا
قوله [مندوب على الراحح] قال ابن سير في كونه في المندوبات مندوباً
أو واحداً قولان والذى يظهر مبهذا أرححية البد كدب الهى في المكروه
أفاده في حاشية الرسالة

قوله [واللهي عن المكر] إلح ستمى بذلك إما لأنه محدث لم تعرفه
الملائكة أو لأن العلوب سكره

قوله [على ما تقدم] أى في القلب عين وفي اليد أو اللسان كفاية إن تعدد

له يد يأمر ويهيئ فإن امتثل وإلا هدد بالصرب وإلا صرب بالفعل ، ومعنى الأمر بالمعروف بالقلب محمته ومحبة فاعله ، ومعنى الهى بالقلب كراهة المكر وكراهة فاعله (إن أفاد) هذا شرط في الوحوب بأن يعلب على الطن الإفادة ، وإلا سقطت الوحوب ونقى الحوار أو اللدب وتشرط حوار الأمر بالمعروف والهوى عن المكر أن يعلم الأمر والهاهى بأنه معروف أو مكر ، مخافة أن يعكس الأمر فيأمر بمكر ويهيئ عن معروف وفي المكر أن لا يحاف أن يؤدي إلى مكر أعظم منه • (و) يحب على المكلف (كف الخوارج) عن الحرام واحترنا عن الصبي لأنه لا يحاطب بالواحد ، نعم يستحب لوليه

قوله [وإلا صرب بالفعل] أى فإن لم يمتثل أشهر له السلاح إن وحب قتله كما أفاده في حاشية الرسالة

قوله [محمته ومحبة فاعله] أى وذلك كما قال الشافعى رضى الله عنه

أحب الصالحين ولست مهم لعل أن أنال بهم شفاعه
وأكره من تحارته المعاصي وإن كما سواء في البصاعه
قال له تلميذه اس حبل

تح الصالحين وأنت مهم لعلهم يبالوا بك الشفاعه
وتكره من تحارته المعاصي حماك الله من تلك البصاعه

قوله [ونقى الحوار أو اللدب] لعل أو في كلام التارح للثلك في

تعيين الحكم والظاهر اللدب ولا سيما الشافعى يقول بالوحووب وإن لم يطن الإفادة
قوله [أن يعلم الأمر والهاهى بأنه معروف] أى مجمع عليه في المداهب
أو مختلف فيه والفاعل على مذهب من يراه معروفاً في المعروف أو مكرراً في المكر
قوله [أن لا يحاف أن يؤدي] إلح أى كنهيه عن أحد مال شخص
فيؤدي لقتله وفي الحقيقة هو شرط في الأمر أيضاً

قوله [كف الخوارج عن الحرام] أى مع الخوارج الظاهرية عن
مسايرته كالأطعية الى أفادها بقوله والقلب عن الواحش وهو معنى قوله تعالى :
وَدَرُّوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ^(١) الآية

أن يحسه محالطة ما لا يحل للمكلف محالطته ، وقيل يجب لإصلاح حاله
والخوارح - ويقال لها الكواس - سعة ، سأل الله أن يقيها أبواب جهنم
السعة ، وهي السمع والنصر واللسان واليدان والرحلان والطن والفرج وسيدكر
عصها في قوله والتلد سماع إلح

● (ويجب ستر العورة) عمن يحرم النظر إليها من غير الروحة والأمة (إلا
لضرورة) فلا يحرم بل قد يجب ، وإذا كشف للضرورة (فقد رها) كالطبيب
يقرر له الثوب على قدر موضع العلة في نحو الفرج إن تعين النظر وإلا فيكتفى
بوصف النساء إذ ينظرهم للفرج أحف من الرجل (و) يجب كف (القلب
عس العواشش) جمع فاحشة كل مستقبح عظم من قول أو فعل ويحرم
العم على قبيح مهما ، ثم بين بعض القبيح الذي يجب كف القلب عنه اعتناء
به لما يترتب عليه من المعاصد الكثيرة دنيا وأخرى بقوله
(كالحقن) التصميم على العصاء

قوله [أن يحسه محالطة ما لا يحل للكلف محالطته] أى ومن ذلك التفرقة
في المصاحح ورحره عن ترك الصلاة
قوله [وقيل يجب لإصلاح حاله] أى ويظهر الوحوب في مثل إعادته
عن نحو اللواط

قوله [والخوارح] مستنداً وسعة حره وما بينهما اعتراض
قوله [أن يقيها أبواب جهنم] أى طبقاتها
قوله [عمن يحرم النظر إليها] إلح عبارة ركيكة والأوضح أن يقول ويجب
على المكلف ستر العورة عن كل من يميز العورة غير روحته وأمته التي يحل له وطؤها
قوله [إلح تفصيلها]^(١) أى العورة وتقدم أنها تختلف بالنسبة للرجال والنساء
قوله [وإلا فيكفى بوصف النساء] أى في مثل عيوب الفرج
قوله [إذ ينظرهم] المناسب ينظرهم
قوله [مهما] أى القول والمعل وإما حرم العم لأنه نكتب على العبد
حيراً أو شراً

(١) جاء في الاصل (فول المحسى قوله إلح تفصيله) لس - سج السار

(والْحَسَدِ) تمى روال نعمة المحسود قال صلى الله عليه وسلم «إياكم والحسد فإن الحسد يأكل الحسنة كما تأكل النار الحطب والعشب» (١).

(والكُسر) رد الحق على قائله واحتقار الناس ، والتكبر إظهار العظمة ورؤية العبر حقيراً بالنسبة له فيصير صفته العجب قال الشعراوى إن إبليس إذا طهر من ابن آدم بإحدى أربع قال لا أطلب منه غيرها إعجابه بنفسه ، واستكثار عمله ، وسياسة دونه ، وزيادة الشجع وهو أعظمها ، لأن الثلاثة تشأعه

(وطنّ السوء) فإنه من أعظم ما بهى الله عنه ، وهو ناب تمكس الشيطان من القلب حتى يفسده ويتبع صاحبه ويشأعه بعض المطبون به سوء ، ويحصل بينهما حلل كثير ، وربما كان بريئاً فيرداد إثم الطان وحصوصاً في مثل أهله وليس شيء أحسن من اتناع ما أمر الله به رسوله صلى الله عليه وسلم وررقا اتناعه بحاهه عند ربه

● (و) تحب (التوبة من ذلك) المذكور . والتوبة هي لعة مطلق الرجوع ، وشرعاً ما أثار إليه نقوله

قوله [فيصير صفته العجب] أى فبين العجب والكبر تلامر

قوله [فإنه من أعظم ما بهى الله عنه] قال تعالى ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا احْتَسِبُوا كَيْتَرًا مِّنَ الطُّسِّ﴾ (٢) الآية

قوله [خصوصاً في مثل أهله] أى أهل الطان كالروحة

قوله [من اتناع ما أمر الله به] نأى يرن صاحبه ميران الشرع والله يتولى السرائر

قوله [من ذلك المذكور] أى الذى هو المواجهت الطاهرة والباطنة

(١) قال في الجامع الصغير عن أبي هريرة رضى الله عنه

«إياكم والحسد ، وإن الحسد يأكل الحسنة كما تأكل النار الحطب» عن ابن دار قال ضعيف وفيه أيضاً «إياكم والكبر» إنكم والحسد فإن ابن آدم ، قبل أحدهما صاحبه حسداً فهو أصل كل خطية» رواه ابن عساکر عن ابن مسعود

(٢) سورة الحجر آية ١٢

(وهي الدم والعزمُ على عدم العَوْدِ) الدم ركن منها كما قال ، وشرطه أن يكون لله ، لا لكون المعصية فيها صرر لبدنه أو ماله والدم يستلزم ما ذكره غيره من الإقلاع عن الدب حال التوبة ، لأنها لا تصح وهو متلس به وأما رد المطالم لأهلها فواحد مستقل ليس شرطاً في صحة التوبة وإعلم أنه تصح التوبة من بعض الدبوب مع تلسه بغير ماتاب منه وإذا عزم أن لا يعود ، تم قدر الله عليه أنه عاد أو ارتكب غيره ، فعليه أن يتوب ولو كثر منه ذلك كما قال

(و) يجب (تخديدها لكل ما اقترف) فيعزم الله له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أصاب دنياً فدم عليه عمر له ذلك من قبل أن يستعمر » .
(و) يجب (الخوفُ من الله تعالى) الخوف تألم القلب بسب توقع مكروه في المستقبل ، فيجب التألم لئلا يقع عقاب في الآخرة أو الدنيا

قوله [ركن منها] أى لأنه داخل الماهية خلافاً لمن عده من الشروط فإنه معتبر بأن الشرط ما كان خارج الماهية
قوله [أن يكون لله] أى أن يكون خوفاً من الله
قوله [وأما رد المطالم لأهلها] أى بالمعل وأما من عده من الشروط فهو ناظر للعزم على الرد لا للرد بالمعل
قوله [مع تلسه بغير ماتاب منه] أى وقولهم لا بد من الإقلاع في الحال باعتبار الدب الذي تاب منه
قوله [فعليه أن يتوب] أى توبة للدب الحديد ، وأما الدب الأول فقد محى ولا يعود بالرجوع قال في الجوهرية
ولا انتقاص إن يعد في الحال لكن يحدد توبة لما اقترف
قوله [فدم عليه] أى لأن الدم الصحيح توبة كما ورد فيحصل به عزم الدبوب وإن لم يستعمر
قوله [سب توقع مكروه في المستقبل] أى وأما تألم القلب مما حصل فيقال له حرر ويرادف الخوف بهذا المعنى المهم

وأعظمه لحلال الله

(و) يح (الرحاء) نالمد وصمير (فيه) يعود لله أى الطمع فى رحمته مع حسن الطاعة ، إدا لا يصح مع ترك الأحدا فى أسباب الطاعة
(و) يح (صلة الرحم) وقد ورد ما يدل على فصلها وما يعين عليها ويحذر من تركها ، كقوله صلى الله عليه وسلم « ليس دى بعد الشرك أعظم من قطيعة الرحم حتى إن أهل البيت يكونون محررة لكن يتواصلون فيبارك لهم فتريد أموالهم وأولادهم »
(و) يح (ير الوالدين)

قوله [وأعظمه لحلال الله] أى وهو خوف الأنبياء وكل من كان على قدمهم قوله [لا يصح مع ترك الأحدا فى أسباب الطاعة] أى لأنه حينئذ لا يسمى رحاء بل طمع مدموم وذلك كقطع إبليس فى رحمة الله
قوله [وقد ورد ما يدل على فصلها] أعظم ما ورد فى ذلك قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾^(١) الآية ، وأعظم ما ورد فى التحذير من تركها قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَسْقُطُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾^(٢) الآية
قوله [ويح بر الوالدين] أى لقوله تعالى ﴿وَقَصَىٰ رَّكْـَآءَ الْأَئِمَّةِ تَعَسُّدًا وَلَا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾^(٣) إلح ما ذكر فى تلك السورة قوله عليه الصلاة والسلام ، حين سئل عن أى الأعمال أحب إلى الله ؟ قال « الصلاة فى وقتها ، قيل تم أى قال بر الوالدين » وقد أجمعت الأمة على برهما وحرمت عقوقهما لما فى الحديث « ألا أنشكم بأكر الكائنات ثلاثاً قالوا بلى يا رسول الله قال الإشراف بالله وعقوق الوالدين » وحاء فى حديث عن أنى هريرة « إن من فاته بر والديه فى حياتهما يصلى ليلة الخميس ركعتين يقرأ فى كل ركعة فاتحة الكتاب بعدها آية الكرسي خمس مرات وقل هو الله أحد خمس مرات . والموعودتين خمس مرات فإذا سلم منهما استغفر الله خمس عشرة مرة تم وهب ذلك لأبويه فإنه يدرك برهما بذلك » أفاده المصراوى فى شرح الرسالة

(٢) سورة المقرة آية ٢٧

(١) سورة الرعد آية ٢١

(٣) سورة الإسراء آية ٢٣

وإن كانت الأم تفصل على الأب في البر ولو كانا مشركين أو فاسقين بالخوارح أو بسب الاعقاد ويكون البر بالقول اللين الدالّ على محتتهما بأن يقول لهما ما يبعهما في أمر دينهما وديهما بدون رفع صوت عليهما ويقود الأعمى منهما - ولو كافراً - للكنيسة ويحملهما لها ، ويعطيتهما ما يبقاه في أعيادهما لا ما يبقاه في الكنيسة أو للقسيس ، ويطيع الوالدين في المباح والمكروه نعم قالوا لا يطيع في ترك سنة أو رعية على الدوام كالوتر والحجر ولا في ترك واجب أو فعل معصية ومن ير الوالدين أن لا يخاصيها في المشي ولا يجلس إلا بإدبهما

قوله [وإن كانت الأم تفصل على الأب في البر] لأن سنة الولد للأم محقة ولأب طية ولتألمها في حمله وفصاله
قوله [ولو كانا مشركين] أي لقوله تعالى ﴿ وَإِنْ حَايَدَاكَ لِنُتْرِكَ بِي مِمَّا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُكُمْ فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ (١) الآية والموضوع أنهما مشركان غير حريين ولا فيحب احتناهما وله قتلها حيث

قوله [بالخوارح] أي الظاهرة
قوله [أو بسب الاعقاد] أي بأن كان فسقهما محالاً بالعقائد كالمعتزلة ونحوهم
قوله [ولو كافراً للكنيسة] مرتبط بما بعد المبالغة كأنه قال يقود الأعمى لمصلحته، هذا إذا كان مسلماً بل وإن كان كافراً فيقوده لمطأونه وإن كان للكنيسة
قوله [ولا في ترك واجب أو فعل معصية] أي لقوله صلى الله عليه وسلم « لا طاعة لمخاوف في معصية الخالق »

قوله [أن لا يخاصيها في المشي] أي فصلا على التمام عليهما إلا لضرورة نحو طلام

قوله [ولا يجلس إلا بإدبهما] أي ولا يتوم إلا كذلك ولا يستقح مهذا نحو البول عند كبرهما أو مرضهما وبالحمل فيحب ير الوالدين بالتول والحسد بالباطل والظاهر

وفي الحد والحدة خلاف الطاهر لا

(و) يحب (الدعاء لهما) قال تعالى ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا﴾^(١) الآية أى أُنعم عليهما ومن حملته عمر الدب ، ويستحب التصديق عن الوالدين ويتمتعان بها كالدعاء والقراءة كانت على القبر أو لا وتلزم الإحارة على القراءة ويستحب زيارة قبرهما كل جمعة لقوله صلى الله عليه وسلم « من رار قبر أبويه أو أحدهما كل جمعة عمر الله له وكسب باراً »^(٢)

(و) تحب (مولاة المسلمين) بالباطن والطاهر فتحبهم ويسعى لهم في نحو الوليمة والتعزية

(و) تحب (الصبيحة لهم) أى للمسلمين فرص عين ، بأن يرشدهم إلى مصالحهم من أمر دينهم وديارهم برفق وهي واحدة طلبوا ذلك أم لا قال رسول الله صلى الله عليه

قوله [الطاهر لا] قال الطرطوشي الذى عدى أنهم لا يلعون مبلغ الآناء
قوله [ويستحب الصدق] إلح محل استحباب ما ذكر إن كانا
مؤمنين أيضاً

قوله [ويتمتعان بها] وشهد لذلك قوله في الحديث الشريف « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، وعدّ منها دعاء الولد الصالح » ، ومحل طلب الدعاء لهما إن كانا مؤمنين لا إن كانا كافرين فيحرم لآية ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالنَّبِيِّينَ أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُتَشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ﴾^(٣) الآية فإنها دللت في استغفاره صلى الله عليه وسلم لعنه أنى طالب واستغفار بعض الصحابة لأبويه المشركين

واعلم أن الوحوب يحصل ولو مرة في عمره مع قصده أداء الواجب كما تكفى المرة في وحب الاستعمار للسلف الصالح كما قاله المروى استظهاراً
قوله [طلبوا ذلك أم لا] لكن محل الوحوب إن طس الإفاضة لأنه من

(١) سورة الإسراء ٢٤

(٢) جاء في الجامع الصغير روى الحكم عن ابن هرة « من رار قبر أبويه أو أحدهما في كل جمعة مرة عمر الله له وكسب باراً » - قال صنف وروى عن ابن عدى في الكامل عن أنى بكر « من رار قبر أبويه أو أحدهما يوم الجمعة فعمره يس عمر له » وقال صنف

(٣) سورة التوبة آية ١١٣

وسلم وعلى آله « الذين الصبيحة قلنا لمن يا رسول الله ؟ قال لله ولكتابه »
 ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم »^(١) (وحرم أداهم) أى المسلمين
 (وكذا أهلُ الدمة) والمعاهدون يحرم أداهم (في نفس) محرر أو صرب
 فأولى بقتل (أو مال) كل ما يملك شرعاً ولو قل (أو عرص) بكسر العين
 المهمة موضع المدح والدم من الإنسان كالحسب والسب وظاهره يعمر عرص أهل
 الدمة والمعاهدين وهو الظاهر ويدل له قوله تعالى ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾^(٢) وقيل
 لا شىء في عرص الكافر ، وبه قال ابن عمر وقال بالأول ابن وهب ، قال
 شيخنا العدوي والفسس أميل إليه

باب الأمر بالمعروف

قوله [قال لله] إلح الصبيحة لله هي توجيده والإحلاص له .
 وقوله [ولكتابه] وهو العمل به
 وقوله [ولرسوله] أى وهو حبه واتباعه
 وقوله [ولأئمة المسلمين] أى وهو امتثال أمرهم في غير معصية
 وقوله [وعامتهم] أى وهو إرشادهم كما قال السارح
 قوله [والمعاهد] أى فهو داخل في عموم قول المصنف أهل الدمة
 فالتصريح به زيادة في الإيضاح
 قوله [كالحسب] أى وهو ما يعد من معاصر الآباء
 قوله [وقولوا للناس حسناً] أى ولعظ الناس عام يشمل المسلم والكافر
 قوله [وقيل لا شىء في عرص الكافر] أى لا إثم
 قوله [وقال بالأول ابن وهب] أى بأن الإثم في عرص الكافر لكن
 لا يلعب به كالإثم في عرص المسلم ، لأن قذف المسلم العفيف فيه الحد بخلاف الكافر

(١) « الذين الصبيحة » رواه في الجامع الصغير عن البخارى في التاريخ عن ثوبان وعن البراء
 عن ابن عمر وقال صحيح ولكن جاء البخارى معلقاً في آخر باب الامعان قول النبي صلى الله عليه
 وسلم « الذين الصبيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » فأحرجه ابن حجر في الفتح عن مسلم
 عن عبيد بن ربيعة وقال رواه ابن جرير عن عبيد بن ربيعة عن عبيد بن ربيعة عن عبيد بن ربيعة
 لا يصح إلا عن عبيد بن ربيعة وذلك لاختلاف إسناده ولذلك لم يدرجه في صحيحه قال ابن حجر وللحديث طرق
 دون ذلك قوة منها عن ابن عباس عند أبي يعلى والبراء

(أو غير ذلك) كأدية روحه أو ولد بالطر للروح والوالد وأما بالطر لهما فداخلان في النفس إلح تأمل

• (إلا) إذا كان الإيداء في النفس أو المال أو العرص من (ما أمر به الشرع من حد أو تعزير) فيه أدية النفس ولا يحرم أو استهلاك مال فيأخذ من ماله مثله أو قيمته أو يكون متدعاً أو فاسقاً فيتكلم فيه ، ولا يحرم إن تحاهر (لخالقة أمر الله) بقتل أورباً أو فسق

• (و) حرم التلدن (سماع صوت أحسية) ليست روحه ولا أمة ومبهما حائر— ولو كان شأنه لا يصدر إلا من نحو العواري— إذ حماهما الأعظم حائر ويعلم منه أن سماع الأحسية ولو شاة حميلة بدون قصد لدة يحور وهو الراح (أو أمرد) فيحرم التلدن وقصده سماع صوته وإلا فيحور

(أو بالطر إليهما) أى ويحرم التلدن بالطر إليهما في غير العورة إذ فيها يحرم ولو بدون قصد لدة والعورة للرجل والمرأة معلومة وقد تقدمت في بابها (أو سماع الملاهي— إلا ما تقدم في الكاح— أو بالعاء) أى يحرم سماع العاء بكسر العين المعجمة مع المد وهو الصوت الذى يطرب السامع وأما بالمد مع الفتح فهو النع ، وبالكسر مع القصر اليسار مقابل الفقر وأما

قوله [بالطر للروح والوالد] معناه لا يؤدى الرجل في روحته بأن يحويه فيها ولو برصاها ولا الوالد في ولده بأن يحويه فيه

قوله [فيه أدية النفس] إلح لف ويترتب مع ثقل في التركيب لا يحى قوله [فيأخذ من ماله] أى من مال ذلك الظالم مثل ما استهلكه إن كان متلياً أو جهل قدره

وقوله [أو قيمته] أى إن كان مقوماً علم قدره

قوله [سماع صوت] متعلق يحرم تنارعه كل من التلدن وقصده قوله [إلا ما تقدم في الكاح] أى ومن ذلك العراب وهو الدف المعروف بالطار فإنه يحور فعله وسماعه في الكاح ، وأما الكبر وهو الطل الكبير والمرمر فمبهما ثلاثة أقوال وتندم بسط الكلام في الوليمة

قوله [فهو النع] قال صاحب الهدية

نصم العين فالحس ليس له معنى (المشتمل على مُحَرَّم) فإن لم يشتمل على المحرم فكروه ما لم يشتمل على مدح النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله فينبذ :

(واللهو) كاللعب بالبرد المسمى في مصر بالطاولة فيحرم كان يعوص أو بدونه ، لأنه يوقع العداوة ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وكالشطرنج والسيحة والطاب والمقلة واستظهر بعض كراهة المقلة والطاب ومحله بدون عوص واشتغال على محرم وإلا فيحرم اتفاقاً

(واللعب إلا مأمراً في المسابقة) من حوارها بالخيول والإبل والسهم محل كبير الثلاثة بغير حمل كما تقدم تفصيله

(و) يحرم (قولُ الرور) يحتمل أن مراده شهادة الرور فيكون قوله (والباطل) أعم ، ويحتمل أنه عطف تفسير وتكون شهادة الرور داخلة فيه وهي من الكائز ، أن يشهد بما لم يعلم ولو وافق الواقع (و) يحرم (الكذب) اعلم أنه تعزيره الأحكام

* قل ما لليتيم عما عاء *

قوله [فينبذ] مثله القصائد التي اشتدلت على توحيد الله والعشق في الحصرة العلية فإنها محدل حديث « إن من الشعر لحكدا »

قوله [واللهو حرام كاللعب] أي وهو معنى الميسر في الآية الكريمة

قوله [وكالشطرنج] إلح آلات للهو مشهورة يسأل عنها أربابها

قوله [وإلا فيحرم اسباقاً] أي بأن كان खेल أو اشتمل على محرم

قوله [إلا مأمراً في المسابقة] أي لحر « كل لهو يلهو به المؤمن باطل

إلا ملاعبة الرجل لا مرأته وتأديده فرسه ، ورميه عن قوسه »

قوله [وهي من الكائز] إلح أي لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال

« ألا أنشكم بأكثر الكائز ثلاثاً ، قلنا بلى يا رسول الله قال الإستراك بالله وعقوق

الوالدين ، وكان متكئاً فجلس ثم قال ألا وقول الرور ألا وشهادة الرور فما زال

يكررها حتى قلنا ليته سكت »

قوله [أن يشهد بما لم يعلم] أي ومن ناب أولى أن يشهد بما يعلم خلافه ،

فيكون واحداً لإنقاذ نفس معصومة أو مال معصوم من ظالم ، حتى لو حلف لا كفارة عليه عند التثأر وعليه الكفارة عند الناصر

وقسم حرام تكفاره التوبة كالإحار عن شيء يعير ما هو عليه لغير ضرورة ومن الكذب الحرام الشاء على الغير بما ليس فيه ، والعرومة على الغير باللسان مع كونه لم يعرم بقلبه ، بل قال فانزل عدنا حياء لعله يتمتع . أو يقتطع به حق امرئ غير حرى ، فتحب منه التوبة وردده أو المسامحة ويكون مندوباً كإحار الكفار بقوة المسلمين وليس فيهم قوة ويكون مكروهاً كالكذب للروحة

وقيل مباح ، كالكذب للإصلاح بين متشاحين وإليه أشار بقوله (إلا لضرورة)

(و) يحرم (هجران) الشخص (المسلم فوق ثلاث ليال) بأياها لقوله صلى الله عليه وسلم «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا ويحيرهما الذى يبدأ بالسلام»^(١) من راد على الثلاث فهو حرحة في شهادته ويعلم منه أن هجران الثلاث ليس بخرام وهو كذلك بل مكروه لما كان طبع الإنسان العصب وسع له الشارع في الثلاث دون الرائد

(إلا لوحه شرعى) فلا يحرم وليس حرحة كهجر الشيخ والوالد والروح عند ارتكاب ما لا يسعى وأما هجر دى بدعة محرمة فواح ، كأهل الاعتزال والمكس والظلمة إلا لحوف صرر . وأما صاحب بدعة مكروهة . كتطويل

قوله [ويحرم هجران الشخص المسلم] أى لا الكافر فلا يحرم هجره بل هو الواجب لحمة موالاته

قوله [بل مكروه] وقال أبو الحسن على الرسالة بل هو حائر

قوله [إلا لحوف صرر] أى فيداريهم بظاھرهم مع هجرهم باطنه

قوله [وأما صاحب بدعة مكروهة] أى البدعة تعريها الأحكام الخمسة الوحوب كتدوين الكتب ، والدبد كإحداث المدارس ، والكراهة كتطويل الثياب والإباحة كاتحاد الماحل والتوسع في المأكّل ، والحرمة كالمكوس

(١) في الموطأ عن أن أيوب الانصارى وذكره الامام العراقى في إحياء علوم الدين وحرّجه العراقى

بقوله معنى عليه

الثياب ، فقيل محرره مندوب ، وقيل مباح
 (والسلام يُحْرِجُ منه) أى من المحرران إن بوى به الخروج وإلا كان معاقاً
 (ولا يسعى ترك كلامه بعد ذلك) أى بعد السلام الموى به الخروج لأن
 في الترك طس سوء به من نقائه على المحرران ، فإن ترك كلامه بعد السلام ثلاث ليال
 فهو حديد لا يحرم إلا إن زاد على الثلاث فإن سلم ناوياً الخروج حرج وهكذا تأمل
 * (و) يحرم على الراحح وقيل يكره (أكل كَسْتُوم) بالثلثة وبالعاء كما في
 القرآن أدخلت الكاف كل ماله رائحة كريهة كصل في غير مطوح أو لم
 تذهب رائحته بحل وإلا فلا يجمع (في مسحد) كان مسحد حطة أم لا (أو
 دخول) ، لأكله (فيحرم على من أكل شيئاً من ذلك دخول المسحد ولو لم يكن
 به أحد (و) يحرم (حضوره) أى أكل ذلك ومثله الفحل حيث كان يتحتشاً
 منه (مجامع المسلمين) كمصلى عيد ، وحسب ذكر وعلم ووليمة ومثل أكل
 ذلك من به حرج له رائحة كريهة أو فيه صنان احترر بالمسحد عن السوق
 فلا يحرم بل يكره (ويسعى للعد) أى يستحب لما يأتي أنه من كمال الإيمان (أن
 يحب لأحيه) المؤمن (ما يحب لنفسه) من الطاعة والأشياء المباحة كالملابس

قوله [فإن سلم ناوياً الخروج حرج] محل ذلك إن لم يكن بينهما مريد
 مودة واجتماع على خير وإلا فلا يكفى في الخروج السلام وحده ، بل لابد من
 العود للحالة الأولى

قوله [ويحرم على الراحح] أى لقوله في الحديث الشريف « من
 أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسحدنا ليؤدينا نريح التوم »

قوله [فيحرم على من أكل شيئاً من ذلك دخول المسحد] أى ما دامت
 الرائحة نافية ، فإن أراها بشىء أو رالت من نفسها فلا مع

قوله [أن يحب لأحيه] احترر به عن الرسول صلى الله عليه وسلم ،
 فإن العبد لا يكون مؤمناً حتى يكون أحب إليه من ماله وولده ونفسه أفاده
 التثاني في شرح الرسالة

قوله [المؤمن] احترر به عن الكافر فلا يحب له شيئاً ما دام كافراً
 وإلا من الإيمان أن يحب له الإسلام وما يترتب عليه من كل ما يتمناه لنفسه

الحسنة (وهو علامة اكمال الإيمان) لما ورد في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه »^(١) أى الإيمان الكامل إذ أصل الإيمان حاصل بتصديقه صلى الله عليه وسلم .

• (و) يسعى أى يستحب للعد (أن يعفو عمن ظلمته) أى من مكارم الأخلاق أن يسامح من تعدى عليه شتم أو صرب أو أحد مال (و) يسعى للعد أن (يصل مَن قطعه) أى يصل مودة من قطع

مودته عنه وظاهره العموم وهو أولى من قصره على دى الرحم

(و) يندب للعد أن (يعطى مَن حرّمته) لقوله صلى الله عليه وسلم

« أمرنى ربي أن أصِلَ من قطعي وأعطى من حرّمى وأعفو عمن ظلمنى »

وروى « يادى ماد يوم القيامة أين الذين كانت أحورهم على الله ؟ فلا يقوم

إلا من عفا » وروى « من كظم عيظاً وهو يقدر على إعادته ملأ الله قلبه أما

وإيماناً »^(٢) وقد يعرض الوجود لهذه الأشياء لحرف مهسدة

(و) يسعى للعد (أن يكرم حاره) اعلم أن الحار إلى أربعين داراً ،

قوله [أن يعفو عمن ظلمه] إلح قال تعالى فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ^(٣) وقال أيضاً ﴿وَلَمْ يَسْرِ صَوْرٌ وَعَفَّرَ إِنْ ذَلِكَ لَمِيسَ عَرْمِ الْأُمُورِ﴾^(٤)

قوله [أمرنى ربي] إلح أى ولقوله تعالى ﴿وَالنَّكَاطِمِينَ أَلْعِيْطَ

وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾^(٥) الآية الأصل عدم الخصوصية لإلا للدليل ولم يتم

دليل على خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك

قوله [وقد يعرض الوجود لهذه الأشياء] أى التى هى العفو عمن ظلمه

ووصل من قطعه وإعطاء من حرمه

قوله [إلى أربعين داراً] أى من كل جهة

(١) « لا يؤمن أحدكم » عن أنس - معنى عله

(٢) « من كظم عيظاً وهو يقدر على إعادته ملأ الله قلبه أما وإيماناً » رواه في الجامع الصغير

عن أنس حررة وقال صيف ذكره ابن أنس ديا في دم العصب

(٣) سورة السورى آية ٤٠ (٤) سورة السورى آية ٤٣

(٥) سورة آل عمران آية ١٣٤

والكرامة تكون فرص عين أو كفاية أو مندوباً ككف الأذى ودفع صرر لقادر والشري في وجهه والإهداء له .

(و) أن يكرم (صَيْفَةً) من مال إليك نارلاً نك وقد يكون واحداً إلى آخر ما تقدم، وسواء كان عيباً أو فقيراً فله الإكرام بكفاية ما يحتاج إليه من فرش ومأكل ومشرب وتجهيز ماء ليعتسل به حين نروله وحلوس رب الدار دون مكان الصيف وأن يلقمه بيده فقد قال صلى الله عليه وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم حاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم صيفه » ^(١) وقال صلى الله عليه وسلم « إذا أكل أحدكم مع الصيف فلقمه بيده ، فإذا فعل ذلك كتب له به عمل سنة صيام نهارها وقيام ليلها »

* (وليُحْسَن) العد وحبواً (إلى نفسه مما يقيها موبقات الآخرة والدينا) كلامٌ جامع وأصح ، سأل الله التوفيق ، ويطلب من العد أن يكون (مَتَحَصِّياً) متاعداً متعاهلاً (عن عيوب غيره) فلا يطن بغيره إلا حيراً (ناطراً لعيوب نفسه ، محاسناً لها) للنفس (عليها) أى على الدنوب

قوله [ككف الأذى] إلح لف ونشر مرتب
قوله [ودفع صرر لقادر] أى باليد أو اللسان
قوله [والشري في وجهه] أى الشر وطلاقة الوجه
قوله [وقد يكون واحداً] إلح أى لكونه في ترك الإكرام مفسدة أو لكون الصيف مضطراً ولم يجد سوى من نزل به

قوله [إلى آخر ما تقدم] أى في الحار
قوله [بكفاية ما يحتاج إليه] أى على حسب طاقة المروء عده
قوله [وأن يلقمه بيده] أى إن لم تكن نفس الصيف تألف من ذلك .
قوله [وليحس العد وحبواً إلى نفسه] أى لأن حق نفسه متمم على كل الخلق بل سائر المحاسن المأمور بها تعود على نفسه قال تعالى ﴿ إِن أَحْسَسْتُمْ أَحْسَسْتُمْ لَأَنفُسِكُمْ ﴾ ^(٢)

قوله [ناطراً له وب نفسه] أى هي الحديت « إذا أراد الله بعد حيراً نصره عيوبه » فقال بعضهم

(١) عن أبي هريرة « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم حاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم صيفه ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليتل حيراً أو لسك » رواه في الجامع الصغير عن الشحين وأحمد في سنن واللساني وابن ماجة وقال صحيح

(راحياً) من الله الكريم (عُمْرَانَهَا) فإنها وإن عظمت وكثرت فعفو الله أعظم وفي الحديث « أدبك أعظم أم السماء والأرض ؟ فقال دني ، فقال صلى الله عليه وسلم أدبك أعظم أم عمو الله » فقال عمو الله تعالى فقال صلى الله عليه وسلم قل اللهم معمرتك أوسع من دنوني ورحمتك أرحى لى من عملى .
 (حائضاً من سَطْوَةِ اللَّهِ تعالى) فإنه وإن أهمل المذهب ربما أحده أحد عرير مقتدر

سأ الله العفو

معيب على الإنسان يسى عيوبه ويدكر عيباً فى أحبه قد احتشمى
 ولو كان ذا عقل لما عاب غيره وفيه عيوب لو رآها بها اكتفى
 قوله [ورحمتك أرحى لى من عملى] هو معنى قول العارفين الاعتماد على العمل نقص فى الإيمان وفى هذا المعنى قال بعضهم
 دنوى وإن فكرت فيها كثيرة ورحمة رنى من دهنى أوسع
 وما طمعى فى صالح قد عملته ولكسى فى رحمة الله أطمع
 قوله [حائضاً من سطوة الله تعالى] قال تعالى ﴿ وَلَا يَأْمُرُ مُسْكِرٌ ﴾
 الله إِلَّا الْقِسْمُ الْحَاسِرُونَ ﴿١﴾ فتحصل أنه يلزمه الرجاء والخوف جمعاً بين هذه الآية وبين قوله تعالى ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾ ﴿٢﴾ فيكون الرجاء والخوف مه كمحاحى الطائر لكن فى حال الصحة يعلب الخوف كما قال المصنف رضى الله عنه فى الحريدة
 وعلب الخوف على الرجاء وسر لمولك بلا تنأى

فصل ١١ بعض السنن

(سُسَّ) عينا (لاكل وشارب) ولوصيآء

● (تَسْمِيَةٌ) ويدب الجهر بها لبسه العاقل ويتعلم الحاهل وإن سبها في أوله أتى بها حيث ذكرها فيقول سم الله في أوله ووسطه وآخره فإن الشيطان يتقايأ ما أكله حارج الإناء والاقتصار على سم الله أحد راححين (ويدب) لآكل وشارب (تناول ناليمين) وسيبص على كراهة صده (كحمد بعد الفراغ) تشبه في الدب ، ويدب أن يكون سرأ خوفاً من حصول الحجل للغير قبل

فصل

تروع مه في آداب الأكل والشرب والآداب المذكورة ثلاثة أشياء سوانق ومقاربة ولواحق ، من السوانق قوله س لآكل وشارب تسمية إلح وقوله عينا أي خلافاً للسادة الشافعية حيث قالوا إنها ستة كماية إذا قام بها العص سقط

قوله [أحد راححين] أي والآخر يكملها وهو المعتمد لأن في التكميل تذكاء نعمة المعجم ورد في الحديث زيادة على التسمية « وبارك لنا فيما رققنا » وإن كان الطعام لسأ يريد على ذلك « وردنا مه »

قوله [تناول ناليمين] أي لحر « إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ، وإذا سرب فليشرب بيمينه ، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله » واحتلف الشيوخ في أكله فقيل حقيقة وقيل محارفاً عن التسم ، وفيه تنوع مع قوله في الرواية « إنه يتقايأ ما أكله »

قوله [كحمد بعد الفراغ] أي وكان صلى الله عليه وسلم يقول عند فرائعه « الحمد لله الذي أطعما وسقانا وجعلنا مسلمين »

قوله [خوفاً من حصول الحجل للغير] إلح هذا هو الفرق بين الجهر بالتسمية وإسرار الحمد

الشع ، ويدب الصلاة والسلام على الواسطة في كل نعمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وقولهم يكره في الأكل أى في أثائه وانتدائه (و) يدب (لعلق الأصابع) ولا تحديد فيما يتبدأ بلعقه وسيدكر أنه يتناول بعير الحصر (مما تعلق بها) من الطعام اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان يلعق أصابعه قبل العسل وفيه مراعاة النعمة وهضم النفس ثم بعد لعلقها إن لم يكن في الطعام دسم فلا يطالب بعسلها بل يمسحها بعصا شعص أو في مدليل وإن كان فيه عمر فيدب عسلها كما قال (عسلها بكأشبان) لأن بقاء العمر يورث الحنون أو الرص أو أذية الهوام له وسيدكر ما يكره غسل اليد به وأما عسلهما قبل الطعام له فالمشهور عندنا الكراهة قال مالك وليس العمل على قوله صلى الله عليه وسلم «العسل قبل الطعام يمي الفقر وبعده يمي اللهم» أى ليس عمل أهل المدينة عليه ومدحه تقديم العمل على الحديث الصحيح لعلمهم بحاله صلى الله عليه وسلم فما حالوا الحديث إلا لكونه صلى الله عليه وسلم فعل حلافه وقد غسل إماما مالك رضى الله عنه وعما به قبل الطعام فيحمل على ما إذا كان باليد تىء وعليه يقدم رب الطعام وأما بعد الأكل فيقدم الصيف ، كما وقع للإمام مالك مع الإمام الشافعى حين نزل عنده بالمدينة المورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام

قوله [أى في أثائه وانتدائه] أى إن قصد التنس

قوله [اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم] أى قولاً وفعلًا فى الحديث «إذا أكل أحدكم طعامه فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها» ، راد الترمذى «فإنه لا يدرى البركة في أول طعامه أو آخره» وورد أيضاً «أن من لعلق الأصابع من الطعام وشرب عسالتها عوى في نسبه من الحنون والخدام والرص هو وولده» وورد أيضاً «من التقط فتاتاً من الأرض وأكأها كان كمن أعتق رقبة» وورد «إنه مهر الخور العين وأن من داوم على ذلك لم يرل في سعة»

قوله [فيحمل على ما إذا كان باليد تىء] مثابه ما إذا كانت نموس الحاصرين تأنف من ترك العسل ، أو يكون من في المجلس يده حياح للعسل ويقتدى به ، وبالحملة غسل اليد قبل الطعام وإن لم يكن سعة عندنا فهو بدعة حسنة قوله [حين نزل عنده بالمدينة] أى كان الإمام الشافعى صيماً للإمام مالك

(و) يندب (تَحْلِيلُ) ما بالأسنان مما تعلق بها) من بقايا الطعام لقوله صلى الله عليه وسلم «نقوا أفواهكم بالخلال فإنها محالسة الملائكة وليس أصرّ على الملائكة من بقايا ما بين الأسنان»^(١) واعلم أنه يجوز بلع ما بين الأسنان إلا لخلطه بدم فليس محرد التعبير يصيره نجساً حلالاً لما قيل

(و) يندب (تطيفُ الفم) بالممصصة والسواك ويؤكد ذلك عند إرادة الصلاة

(و) يطلب (تحصيفُ المعدة) بتقليل الطعام والشراب

قوله [حلالاً لما قيل] أي فإنه قول حكاه بعض شراح الرسالة بقوله وتعير عن حالة الطعام لا يجوز بلعه ، لأنه صار نجساً وبطر بعضهم في نجاسته فادعى أنه ناق على طهارته ، وقال صاحب المدخل نجاسة ما بين الأسنان ليست لمحرد تعيره بل لما يعلب على الطن من محالطته لتسبب من دم اللثات

قوله [ويندب تطيف الفم] إلح طاهره وإن لم يكن في الطعام دسم لما تقدم أنه «ليس أصر على الملائكة من بقايا ما بين الأسنان» وقوله يطلب تحصيف المعدة إلح قال في الرسالة ومن آداب الأكل أن تجعل بطبك ثلثاً للطعام وثلثاً للشراب وثلثاً للشمس ، قال شارحها لا اعتدال الحسد وحمته لأنه يترتب على الشمع تقل البدن وهو يورث الكسل عن العادة ، ولأنه إذا أكثر من الأكل لما بقي للشمس موضع إلا على وجه يصير به ولما ورد «المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء» أي «وأصل كل داء البردة» والحمية حلو الطن من الطعام ، والبردة إدخال الطعام على الطعام قال سهل التستري الحسير كله في حصال أربع بها صارت الأبدال أندالا إحداص الطون ، والعلة عن الخلق ، والصمت ، وسهر الليل وقال العارفون أيضاً الشمع من الخلال يقسى القلب ويتل الحفظ ويفسد العقل

(١) لم نثر عنه ، وأما ورد عن عائشة رضي الله عما أن الذي صلى الله عليه وسلم قال «السواك ملهرة للفم مرصاة للرب» رواه أحمد والسنن وأخرجه ابن حبان وصححه والبخاري تعليقا وعن زيد بن خالد أن الذي صلى الله عليه وسلم قال «لولا أنه أشق على أني لأحرت صلاه العشاء إلى ثلث الليل ، ولا مررت بالسواك عند كل صلاة» رواه أحمد والترمذي وصححه وعده الحاكم عن أبي هريرة «لمرست عليهم السواك مع الوضوء» عن أذدارد وسلم بلط ولا ان اسر على المويين لا رتهم متاحير العشاء والسواك عند كل صلاة وعده ابن أبي حشمة عن أم حنيفة ساس حسن «لولا ان اشق على أمن لا مررتهم بالسواك عند كل صلاة كما يتوصون»

على قدر لا يترتب عليه صرر ولا كسل عن عادة ، فقد يكون الشبع سبباً في عادة واحدة فيحب ، وقد يترتب عليه ترك واحب فيحرم ، أو ترك مستحب فيكره وإن لم يترتب عليه شيء فيباح

(و) يندب لك (الأكلُ مما يليك) إن أكلت مع غيرك من غير ولد وروحة ورقيق إدا لا يطلب بالأدب معهم وهم يطلون وقد أمر صلى الله عليه وسلم عمر بن أم سلمة روح النبي صلى الله عليه وسلم حين أكل معه من نواحي الصحفة بقوله صلى الله عليه وسلم له « كل مما يليك » فيكره الأكل من غير ما يليه لأنه يسب للشره وقال صلى الله عليه وسلم لعكراتن رضى الله عنه حين أكل معه ثريداً « كل من موضع واحد فإنه طعام واحد » ثم أتى صلى الله عليه وسلم بطبق فيه ألوان من الرطب فجعل يأكل من بين يديه فقال صلى الله عليه وسلم « كل من حيث شئت فإنه غير لون واحد » فلذا قال المصنف (وإلا في نحو فاكهة) أى مما هو أنواع كما في الحديث ونحوها كالأطعمة المختلفة

(و) يندب (أن لا يأخذَ لقمة إلا بعدَ بلعِ ما في فيه) فأحدها قل ذلك مكروه يسب للشره
(و) يندب أن يأخذها (مما عدا الحِصْر) إن لم يحتج للحصر والحاصل أن المطلوب الأكل بالإيهام والسانة والوسطى لما روى عنه صلى الله عليه وسلم « الأكل بأصبع أكل الشيطان وبأصبعين أكل الحنابلة وبالثلاث أكل الأنبياء » (١) فلا يريد إن لم يحتج لغيرها وقد أكل صلى الله عليه وسلم بالثلاثة وبالأربعة

ويكثر الشهوات ويقوى حدود الشيطان ويفسد الحسد فما نالك بالحرام
قوله [على قدر لا يترتب عليه صرر] أى لأن المحمصة قد تكون شراً من الشبع قال صاحب الردة

واحتمس الدسائس من جوع ومن شبع قرب محمصة شر من التحم
قوله [من غير ولد وروحة ورقيق] أى والجميع لك

(١) « الأكل بأصبع واحدة أكل الشيطان وبأصبعين أكل الحنابلة وبالثلاثة أكل الانبياء » رواه في الجامع الصغير عن أنى هريرة رضى الله عنه وقال وردا عن أنى أحمد العطريف في حربه وابن الجار- وقال صيف

وبالحمسة على حسب الطعام

(و) يندب (نية*) بالأكل (حَسَنَةً*) لحسن متعلقها (كإقامة

النية) والتقوى على الطاعة وشكر المعتم

(و) يندب (تَسْعِيمُ المصع) أى الممصوع أو يراد بتسعيمة المبالغة فيه

حتى يصير الممصوع ناعماً يلتذ به ويسهل بلعه ويحف على المعدة

(و) يندب (مصه الماء) وسيدكر محترره وهو أن العتّ مكروه لقوله صلى

الله عليه وسلم «إذا شرب أحدكم فليمص مصاً ولا يعب عباً، فإن الكناد

من العب»^(١) والكناد بورن عراب وحج الكند ومثل الماء كل مائع كلس

(و) يندب (إِنَانَةٌ) لإبعاد (الْقَدَحِ) حين التمس حالة الشرب (ثم

عَوْدِهِ) أى القدح لفيه (مُسَمِّياً) عند وضعه على فيه (حامداً) عند إنانته

يفعل ذلك (ثلاثاً) وهذا هو الراحح، وقيل يحور الشرب في مرة على حد سواء

والراحح أنه خلاف الأولى أو مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا شرب أحدكم

فليتمس ثلاث مرات فإنه أهأ وأمرأ»^(٢) بالهمزة فيهما وأخطأ من قرأهما بالأل

(و) يندب (مُسَاوَلَةٌ مِى عَلَى اليمين) وإن تعدد (إن كان) على

يمينه أحد قبل مساولة من على يساره، ولو كان مفصولاً فقد ناول صلى الله عليه

وسلم الأعرأى الذى كان على يمينه قبل أى بكر الذى كان حالسا على يساره

وليس لمن على اليمين أن يؤثر غيره بل إن لم يشرب سقط حقه وإن كانوا حالسين

أمام الشارب فيبدأ بأكادهم

(وكره عنه) يقال عب الحماام الماء شرب من غير مص وتندم دليابه

قوله [فقد ناول صلى الله عليه وسلم الأعرأى] إلح أى وورد أيضاً

«أنه صلى الله عليه وسلم أتى بشرب فشرّب منه وعن يمينه علام وعن يساره

الأشباح فقال صلى الله عليه وسلم للعلام أتأذن لى أن أعطى هؤلاء ؟ فقال لا والله

(١) «إذا شرب أحدكم فليمص مصاً ولا يعب عباً فإن الكناد من العب» نال من الخانع الصغير

صعفت رواه البيهقي مرسلأ وأورد كذلك س على «إذا شربتم الماء فاشربوا صا لا تسربوه عما فإن العب

بورث الكناد» قال رواه الدلمى فى حسد الفردوس وقال صعفت

(٢) حاه فى الموطأ عن ابي سعيد قال قال رجل للى صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إني لا أروى

من نفس واحد ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «فان الإناء عن فك ثم نفس»

• (و) يكره (المسحُ في الطعامِ) لما فيه من إهانة الطعام مما يحرج من الرقيق وعليه يكره ولو أكل وحده ، وسواء كان في يده أو في الإناء وحده بعض بعض ثالثاً وقيل العلة أذية الآكل معه وعليه فلا يكره لمن كان وحده

(والشراب) لما ورد من النهي عن ذلك فيهما عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١) (كالكِتَابِ) يكره المسح فيه لتسرفه كان فقهاً أو حديثاً قرآنًا وكان صلى الله عليه وسلم يترتب الكتاب ولكن اعترض ابن عمر على ابن أبي ريد بأنه لم يثبت حديث يعيد النهي عن المسح في الكتاب (اهـ) ولكن قد يقال ابن أبي ريد مطلع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ

(و) يكره (التَّنَسُّقُ في الإناءِ) حال الشرب وقد تقدم أنه يندب التنسق خارج الإناء وربما كان نفسه كريهاً فيعبر الإناء حتى يصير ذا رائحة كريهة يعرفها حتى الساء ويتكلمون بنسج في الشارب كما قرره شيخنا الأمير (و) يكره (التناولُ) للمأكل والمشروب (د) اليد (اليسرى) حيث أمكن باليمين (و) يكره (الاتكأُ) حال الأكل على حسه (والافتراشُ) التربع بل

يا رسول الله لا أوتر نصيبى منك أحداً قال فقله رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده « يعنى أعطاه

قوله [وحده بعض ثالثاً] أى الطعام الذى في الإناء

قوله [يترتب الكتاب] أى وقد شاع على الألسنة ما حاب كتاب ترب

قوله [ومن حفظ] إلح من اسم موصول مستند وحفظ صلته وحجة خبره

وعلى من لم يحفظ متعلق بمحدوف صفة لحجة

قوله [نقح في الشارب] أى فله معنى أنهم يقولون إن فله أحر

قوله [ويكره الاتكأ] إلح سئل مالك عن الرجل يأكل وهو واضع يده

على الأرض ؟ فقال إني لا أعتبه وأكرهه وما سمعت فيه شيئاً ، والسنة الأكل حالساً على الأرض على هيئة مطدس عليها ولا يأكل مصطحعاً على بطنه ولا متكئاً على ظهره لما فيه من البعد عن التواضع ووقت الأكل وقت تواضع

(١) الحدّث السابق في المواضع ان مروان بن الحكم سأل انا سعيد أسمع من رسول الله

صلى الله عليه وسلم انه نهى عن المسح في الشراب فقال له ابو سعيد نعم وساق ما تقدم

المطلوب حلوس كحلوسه صلى الله عليه وسلم أن يقيم ركته اليمى أو مع اليسرى أو يجلس كالصلاة وحشا صلى الله عليه وسلم مرة على ركتيه حين أهديت له شاة فقيل له ما هذه الجلسة ؟ فقال صلى الله عليه وسلم « إن الله حللى عبداً كريماً ولم يجعله حاراً عبداً »^(١) وقال « إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد »^(٢) لأن السيادة والعظمة إنما تكون لله تعالى

(و) يكره الأكل (من رأس التريد) لأن البركة تنزل على وسطه، وفي رواية « إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يأكل من أعلى الصحنه » وهذه تشمل غير التريد والتريد ما يمت من الحر تم يبل بالمرق وإن لم يكن لحم ، ولا يسعى قسم الرعيف بالحمر بل ناليد ولا يقسم من وسطه بل من حواشيه والسنة في اللحم أن يؤكل بعد الطعام وأن يهش قال صلى الله عليه وسلم « خير إدامكم اللحم »^(٣) وقال

وشكر الله على نعمه (هـ)

قوله [أن يقيم ركته اليمى] إلح أشار الشارح لثلاث هيئات لحلوس الآكل قوله • [وإن لم يكن لحم] أى رائد فوق المرق وإلا فالمرق لا يكون إلا للماء الذى طبح فيه اللحم كما أن التريد اسم للمفتوت فيه كما قال الشاعر

إذا ما الحمر تأدمه بلحم فدا وأمانة الله التريد

ويقاس عليه في الآداب كل فت في طعام لأنه يسمى تريداً عرفاً وإن كان لا يسمى تريداً ترعاً

قوله [أن يؤكل بعد الطعام] أى وحيشد فما شاع من قولهم ابدءوا بسيد الطعام فعلى فرص صحته لم يأخذ به مالك

قوله [خير إدامكم اللحم] ليس فيه ولا فيما بعده دليل على النهش

(١) « ان الله حللى عبداً كريماً ولم يجعله حاراً عبداً » قال في الجامع الصغير حديث حسن

عن عبد الله بن بسر رواه ابو داود وابن ماجة

(٢) « إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد وأسرب كما يشرب العبد » قال في احامع الصمير عن

أنس رواه ابن عدى في الكامل وقال صعيص

(٣) « خير الإدام اللحم وهو سيد الإدام » رواه في الجامع الصغير عن أنس وقال عن النهي في

شعب الإيمان وقال صعب

صلى الله عليه وسلم « سيد إدام الدنيا والآخرة اللحم »^(١)

(و) يكره (عسل اليد بالطعام) . كدقيق الحطة ، وكذا مسح اليد به وهذا هو المعتمد وقيل يحور لأن الصحابة كانوا يمسحون أيديهم من الطعام في أقدامهم وهي أدنى من اليد ويشمل الطعام دقيق الترمس والحلة وروى عن مالك أنه لا بأس بالتدليك به في الحمام ، ومذهب أني حيفة ليس بطعام قل أن يخلو بالماء (كالحالة) أى بحالة القمح لما فيها من الطعام بخلاف بحالة الشعير فلا كراهة في العسل بها ومثل بالحالة لأنها يتوهم فيها عدم الكراهة ولا فرق في الكراهة بين رمس المسعة وغيرها

(و) يكره (القرآن في كسَمَر) أى أحد اثنين في مرة ولو كان ملكه حيث أكل مع غيره لثلا يسب للشرة ، فإن كان الغير شريكا بشراء أو غيره فيحرم للاستناد برائد إن استووا في الشركة أما وحده أو مع عياله فلا يكره (والشرة في كل شيء) مكروه (وقد يحرم) كما قلنا في الشركة

والمناسب أن يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم « أدن العظم من فيك فإنه أهأ وأمرأ »
 قوله [وهي أدنى من اليد] أى فإن كانت الكراهة من أحل التهاون
 فهي المسح بالرحل أعظم تهاونا وحيث فلا كراهة ، لأن فعل الصحابة حجة
 قوله [قل أن يخلو بالماء] عائد على دقيق الترمس والحلة
 قوله [فيحرم للاستناد برائد] قال المراوى احتلف هل النهى للأدب
 أولثلا يأخذ كل واحد أكثر من حقه ؟ فعلى الأول يكون نهى كراهة ، وعلى الثانى
 يكون للحرمة قال الأقهسى مسألة هل الطعام المقدم للصيوف يملكونه
 بمجرد التقديم أولا يملكونه إلا بالأكل ؟ وعلى كل لا يحور للواحد من الصيوف أن
 يعطى أحداً منه شيئاً بغير إذن صاحبه بآء على أنه لا يملكه إلا بالأكل أو بغير
 إذن من بقية أصحابه بآء على ملكهم له بالتقديم ، فعلى الأول العبرة بإذن بعضهم ،
 وعلى الثانى العبرة بإذن صاحب الطعام

فصل في بعض السنن

سيدكر أنها كفاية

(لداحل أو مارّ على غيره) أو راكب على ماش أو راكب فرس على راكب
 نعل أو حمل أو حمار وراكب النعل على راكب الحمار ، لكن يحرّج الكافر
 من عموم العير ، إذ يكره بدوهم بالسلام فإن سلموا علينا بصيغتنا رددنا عليهم
 (السلامُ عليه) على العير وقد ورد «مَسَّ قَالَ السلام عليكم كتب الله له
 عشر حسّات ، فإذا قال ورحمة الله كتب له عشرون حسّة ، وإذا قال
 وبركاته ، كتب له ثلاثون حسّة » وقال تعالى ﴿ وَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا
 عَلَى أَنْفُسِكُمْ ۖ ﴾ (١)

تم بين صفة السلام الذي تتوقف السّنة عليها قوله

(نأْنُ يقول) الرجل أو غيره (السلامُ عليكم أو سلامٌ عليكم) أي
 عليكم السلام فلا بد من ميم الجمع ولو كان المسلم عليه أنثى واحدة ، وإلا فلا يكون

فصل

قوله [سيدكر أنها كفاية] أي على المشهور

قوله [لكن يحرّج الكافر من عموم العير] مثله شاة ليست محرماً وقاصي

حاجة وسكران ومحزون ومن تعلم أنه لا يرد سلاماً

قوله [سلموا علينا بصيغتنا رددنا عليهم] قال النراوى وبقى البطلو سلم

واحد ممن لا يس السلام عليه هل يحب رد السلام أولاً ١ ويظهر عدم وجوب

رد سلامه فإذا علمت ذلك فقول الشارح رددنا عليهم أي لا على سبيل الوجوب ،

ولما يبدد لقوله تعالى ﴿ وَقُولُوا لِنَاسٍ حُسْنًا ۖ ﴾ (٢)

قوله [كتب له ثلاثون حسّة] أي فالأفضل الحدّ

قوله [فلا بد من ميم الجمع] أي لأن مع المسلم عايه الحفظة وهم

(٢) سورة البقرة ٨٣

(١) سورة ١١ ورأية ٦١

أتيا بالسنة وأما تعريف سلام الانتداء فميه خلاف حري المصنف على أنه لا توقف عليه السنة وقال أبو الحسن السلام في الانتداء لا يكون إلا معروفاً قال شيخنا العدوي عليه سحائب الرحمة والرصوان لأنه الوارد ، خلافاً لمن قال يكفى أن يقول سلام عليكم

(وَوَحَّسَ) على المسلم عليه (الردُّ) على المسلم (مثل ما قالَ) فعلى هذا لو اقتصر على عليكم السلام مع كون المسلم راد لا يحور ولكن قال شيخنا الذي يفيد التلقين الحوار ، حيث قال إن راد لفظ الرد على الانتداء أو نقص حار ومحوه في المعونة (كناية فيهما) أى في الانتداء والرد على المشهور وقيل الانتداء فرص كناية والرد فرص عين واعلم أنه لا بد من الإجماع عند الإمكان نعم إن كان المسلم أصم يرد عليه بالإشارة ما لم يفهم من اللفظ وإلا فيكون له اللفظ والإتيان بالواو في الرد أفصل على الراحح ويكفى الرد إن حذف ميم الجمع كما يكفى لو بطق فيه بصيغة الانتداء

(وَبُذِبَ لِلرَّادِّ الرِّيَادَةُ لِلرَّكَتَةِ) حيث اقتصر المسلم على أقل منها على ما قاله وهو المشهور من وحب الرد مثل الانتداء ، وأما على كلام التلقين فالبد ولو أتم المسلم بالركعة تأمل

كجماعة من بني آدم

قوله [لأنه الوارد] أى وحيث فالمعتمد أنه لا بد من تعريف سلام

الانتداء والإتيان ميم الجمع بخلاف رد السلام

قوله [الرد على المسلم] إلح إما وحب الرد لقوله تعالى ﴿وَأَدَّأ حَيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا﴾ (١)

قوله [نعم إن كان المسلم أصم] مثله العبد

قوله [يرد عليه الإشارة] الباء للمصاحبة أى يرد عليه باللفظ مصاحباً

للاشارة لا أنه يرد بالإشارة فقط

قوله [وأما على كلام التلقين] أى من حوار القص في الرد وتقدم عن

الشيخ العدوي ما يفيد اعتماده

(والمصافحة) مدونة على المشهور وقيل مكروهة ، وهو وضع أحد الملاقين بطن كفه على بطن كف الآخر إلى آخر السلام أو الكلام لقوله صلى الله عليه وسلم « تصافحوا يذهب الغل عكم^(١) ، وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء »^(٢) قوله صلى الله عليه وسلم « يذهب » محذوم في جواب الأمر حُرِّك بالكسر تحلصاً « والغل » بكسر العين الحقد ، فاعل « يذهب » و « تهادوا » بفتح الدال و « الشحناء » بالمد

ويكره حطف اليد بسرعة كما يكره تقبيل يد نفسه بعد المصافحة وتقبيل يد صاحبه حينها على ما يأتي في المصنف ولا تخور مصافحة الرجل المرأة ولو متحالة ، لأن المباح الرؤية فقط ، ولا المسلم الكافر إلا لصورة (لا) تدب (المعاقبة) بل تكرهه عند مالك وهو المشهور لأنه — وإن ورد أنه صلى الله عليه وسلم عانق سيدنا جعفرًا حين قدم من السمر — فعلة الكراهة —

قوله [والمصافحة] معطوف على الريادة وجعله السارح متداً حره محذوف ، وهو لا دليل عليه في الكلام قوله [لقوله صلى الله عليه وسلم تصافحوا] إلح أى ولخر « مامن مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا عمر لهما قبل أن يفرقا »

قوله [والشحناء بالمد] أى وهى العصاء قوله [ولا تخور مصافحة الرجل المرأة] أى الأحسية وإما المستحسن المصافحة بين المراتين لا بين رجل وامرأة أحسية . والدليل على حسن المصافحة ما تقدم وقوله صلى الله عليه وسلم لم قال له « يا رسول الله الرجل ما يلقي أحاه أو صديقه أبحى له قال لا قال أفيارقه ويقبله ؟ قال لا قال أفيأحده يده ويصافحه ؟ قال نعم » قال النراوى وأقوى بعض العلماء محوار الانحاء إذا لم يصل لحد الركوع الشرعى قوله [جعفرًا] أى ابن عمه أبا على بن أبى طالب كرم الله وجهه

(١) عن ابن عمر « تصافحوا يذهب الغل عن لوبكم » قال في الجامع الصغير صعب رواه ابن على في الكامل
(٢) « تهادوا تحابوا وتصافحوا يذهب الغل عكم » عن ابن هريزه رواه ابن عساكر وقال في الجامع الصغير

من كون النعوس تمرمها - مبنية فيه صلى الله عليه وسلم وقال سميان بن عيينة وهو من كبار المجتهدين بحوارها ويشهد له قول الشعبي « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا التقوا تصافحوا فإذا قدموا من سفر تعانقوا » وهذا يرد على المشهور ، لأن العمل حجة لكن المعتمد ما تقدم

(و) لا يندب (تقبيلُ اليدِ) بل يكره والمراد يد العير ، وأما يد نفسه فليس الشأن فعل ذلك ، وإن وقع فيكره ومحل كراهة تقبيل اليد إن كان المقبل مسلماً فلو قبل يدك كافر فلا كراهة

(إلا لمن تَرَحَّصَ بركته) وعليه محمل ما صحح « أن وفد عبد القيس لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم انتدروا يديه ورحليه » وروى أن سعد بن مالك قبل يده صلى الله عليه وسلم (من والد وشيخ وصالح) فلا يكره بل يطلب وحكم عير اليد من الأعضاء كالرأس والكف والقدم كاليدين بهياً وطلاً وقال سيدي أحمد رروق بمعناه الله به وعمل الناس على الحوار لمن يتواضع له ويطلب إبراره

(والاستئذان واجب) بالإجماع لقوله تعالى ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ الظُّمَالُ مِنْكُمْ الْخَلْمَ

قوله [لأن العمل حجة] قد يقال إن مالكاً رأى أن عمل أهل المدينة على عدم فعلها

قوله [وروى أن سعد بن مالك قبل يده] أى وروى أيضاً « أن أعرابياً قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أرني آية فقال اذهب إلى تلك الشجرة وقل لها النبي صلى الله عليه وسلم يدعوك فتحركت يميناً وشمالاً وأقبلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهي تقول السلام عليك يا رسول الله فقال له قل لها ارحمى فقال لها ارحمى فرجعت كما كانت فقبل الأعرابي يده ورحله صلى الله عليه وسلم »

قوله [لمن يتواضع له ويطلب إبراره] أى لأن في ترك ذلك مقاطعة وشجاء خصوصاً في زماننا هذا

قوله [واجب بالإجماع] أى على مريد الدحول ووجوب الفرائض دل عليه الكتاب والسنة كما أفاده الشارح

فَلْيَسْتَأْذِنُوا ﴿١١﴾ وَلَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرَجُلٍ، قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْتَأْذِنُ عَلَى أُمِّي ؟
 قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « نَعَمْ » قَالَ إِنْ مَعَهَا فِي الْبَيْتِ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « اسْتَأْذِنَهَا » قَالَ إِنْ حَادِمُهَا فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « اسْتَأْذِنْ
 عَلَيْهَا ، أَمْحُ أَنْ تَرَاهَا عَرِيَانَةً ؟ » هُنَّ حُجُودٌ وَحُجُودٌ يَكْمُرُ لَوْرُودِهِ كَمَا تَقْدُمُ
 وَعِلْمُ صَرُورَةٍ

(إِذَا أَرَادَ دُخُولَ بَيْتٍ) مَفْتُوحًا أَوْ مَعْلُوقًا حَيْثُ كَانَ ، لَا يَدْخُلُ إِلَّا بِإِذْنٍ ،
 لَا يَحُو حِمَامًا وَفِدْقًا وَبَيْتَ قَاصٍ وَطَيْبٍ وَعَالَمٍ حَيْثُ لَا حَرَجَ فِي الدُّخُولِ بِلَا إِذْنٍ
 وَإِلَّا فَكَعْبِيرَهَا ، (يَقُولُ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) عَلِمَتْ حُكْمَ السَّلَامِ وَقَدْ حَرَى الْمُصْغَفَ
 عَلَى أَنَّهُ يَقْدَمُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ وَقَالَ ابْنُ رَشْدٍ يَسْلَمُ بَعْدَ الْاسْتِثْنَاءِ (أَدْخُلْ ؟)
 يَقُولُ (ثَلَاثًا) وَلَا يَرِيدُ حَيْثُ عَلَبَ عَلَى طَهِّ السَّمَاعِ وَيَقُولُ مَقَامَ « أَدْخُلْ »
 نَقَرَ الْبَابَ ثَلَاثًا وَلَوْ مَفْتُوحًا وَالتَّحْصِيحُ ، وَيَكْرَهُ الْاسْتِثْنَاءُ بِالذِّكْرِ

(فَإِنْ أُذِنَ لَهُ) فَلْيَدْخُلْ وَلَوْ حَاءَ الْإِذْنِ مَعَ صَبِيٍّ أَوْ عَدِ حَيْثُ وَثِقَ بِحَبْرِهِمَا
 لِقَرِيبَةٍ وَإِنْ قِيلَ لَهُ مِنْ أَنْتَ ؟ فَيَقُولُ فَلَانِ بِاسْمِهِ لَا سَحْوَ أَنَا فَإِنَّهُ أَنْكَرَ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَنْ قَالَهَا وَمَحَلُّ وَحُوبِ الْاسْتِثْنَاءِ إِنْ كَانَ بِالْبَيْتِ أَحَدٌ
 لَا يَحِلُّ الْمَطَرُ لِعَوْرَتِهِ بِخِلَافِ الرُّوحَةِ وَالْأَمَةِ لَيْسَ مَعَهُمَا عَيْرٌ فَيُذْهِبُ وَهْلَ يَحِبُّ
 عَلَى الْأَعْمَى قَوْلَانِ

(وَإِلَّا) يُؤْذِنُ لَهُ بَعْدَ الْاسْتِثْنَاءِ ثَلَاثًا مَعَ طَرِيقِ السَّمَاعِ أَوْ قَبْلَ لَهُ ارْجِعْ
 (رَجِعْ) وَحُوبًا وَلَا يَلِجُ وَلَا يَتَكَلَّمُ نَقِيحٌ وَلَا يَدْخُلُ إِلَّا بَعْدَ الْإِذْنِ لَا مَحْرَدَ

قَوْلُهُ [وَيَكْرَهُ الْاسْتِثْنَاءُ بِالذِّكْرِ] أَيْ لِمَافِيهِ مِنْ حَجَلِ اسْمِ اللَّهِ آلَةٍ

قَوْلُهُ [فَإِنَّهُ أَنْكَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَنْ قَالَهَا] أَيْ حَيْثُ حَرَجَ لَهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ أَنَا أَنَا وَإِنَّمَا كَرِهَ بِهَا لِأَنَّهَا لَا تَعِينُ الْمَقْصُودَ ، وَلِأَنَّهَا
 هَلَكُ بِهَا مِنْ هَلَكِ كَعَرَعُونَ وَإِبْلِيسَ

قَوْلُهُ [قَوْلَانِ] الظَّاهِرُ مِمَّذَا الْوُحُوبُ لِعَدْوَمِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ -
 أَمْسُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا ﴾ (٢)
 قَوْلُهُ [رَجِعْ وَحُوبًا] أَيْ لَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا

الاستئذان كما يقع من العوام وأمثالهم
 • (يُذَبَّ عيادةُ المريض) لقوله صلى الله عليه وسلم « ما من رجل يعود مريضاً إلا أخرج معه سبعون ألف ملك يستمعون له حتى يصبح »^(١) ومحل الذب إذا كان عنده من يقوم به لأنها فرض كفاية حيث تعدد من يقوم به وإلا تعينت ويطلب بها ابتداء القريب فالصاحب فأهل موضعه ، فإن ترك الجميع عصوا والعائد يكون ذكراً أو أنثى وإن أحسبه بدون حلوة (ومه) أى من أفراد المريض الذى يعاد (الأرمد) وصاحب صرس وذمل على الراح

(و) يذب (الدعاء له) أى للمريض وإن كان لا يكره المريض وضع اليد عليه نذب وضعها ومن أحسن الدعاء أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك ويعافيك ، سعيًا للوارد بذلك
 (و) يذب للعائد (طلبُ الدعاء منه) أى من المريض وترك المدبوح خلاف الأولى

(و) يذب (قصرُ الجلوسِ عنده) ما لم يطله وكثرة الجلوس بدون طلب مكروه أو حرام
 (و) يذب أن (لا يتطلع لما فى البيت) من الأمتعة وقديح وورعما يشعر به المصنف

فَارْجِعُوا هُوَ أَرْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ عَلَيْهِمْ^(٢)
 قوله [لقوله صلى الله عليه وسلم ما من رجل [إلح أى ولقوله أيضاً « من عاد مريضاً خاص في رحمة الله فإذا جلس عنده استقر فيها ، ومن توصاً فأحسن الوصوء تم عاد مريضاً أبعده الله عن النار سبعين حريقاً »
 قوله [الأرمد] إلح أى وأما ما ورد من أن صاحب هذه الثلاثة لا يعاد فقد صعبه بعض المحدثين

قوله [وورعما يشعر به المصنف] أى حيث أتى بلا التى تكون للنهي

(١) عن علي بن أبي طالب « ما من رجل يعود مريضاً مسياً إلا أخرج معه سبعون ألف ملك يستمعون له حتى يصبح (يأتى عليه الصباح) ومن أناه مصححاً خرج معه سبعون ألف ملك يستمعون له حتى يمسي » قال في الجامع الصغير صحيح ورواه عن أبي داود والحاكم في مسنده
 (٢) سورة النور آية ٢٨

(و) يحب على العائد أن (لا يُقَسِّطَهُ) من العافية لإد فيه عاية الأدية ،
ويدب تقليل السؤال عن حاله ، فكثرت مكرهه ، وقد يحرم ويدب أن يظهر
له الشفقة لعدم ظهورها بالسكوت خلاف الأولى وإظهار صدها من التشمي
فيه حرام للأدية ويدب الحشوع حال الخلوس عده وأن يشره بثواب المريض
ويطلب من المريض أن لا يصعب ما عليه من الطاعة وأن يكثر الرحاء وعدم التشكي
إلا لمن يرحى دعاؤه ولا يحرج في كلامه ولا يتوكل على طبيب عند الدواء

(ونُدِبَ للعاطس) حيث لم يكن في الصلاة (حَمْدُ الله) أى قوله
الحمد لله ، فقط على المعتمد وقيل يريد « رب العالمين » كمعل ابن مسعود
وقيل يريد « على كل حال » كمعل ابن عمر وقيل يقول ُ الحمد لله
حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كمعل غيرهما

(و) يحب على من سمع العاطس المسلم - كفاية - حيث لم يكن المشتم في
الصلاة ولم يكن العاطس امرأة يحشى من كلامها الفتنة وإلا فلا تشتمت - (تشميته
ببرحمتك الله) بدون ميم الجمع ، فإن كان العاطس كافراً قال له هداك الله
(إن سَمِعْتَهُ) أى سمعه يحمد الله أو سمع شحصاً يشتمه ، لكون ذلك الشحص
سمع حمده ، لكن يقال حيث شتمته العير سقط فرض الكفاية ٩ نعم ، على قول

والأصل فيه الحريم

قوله [ويطلب من المريض] أى على سبيل الوحو في الواح والذب
في المدب ويكون على حسب الطاقة

قوله [ولا يحرج في كلامه] أى عن الحدود الشرعية بالكلمات المستفحة شرعاً
قوله [ولا يتوكل على طبيب عند الدواء] أى بل يقصر توكله على
الله والتداوى لا يباى ذلك لأن الكل من عند الله

قوله [حيث لم يكن في الصلاة] أى وأما لو كان فيها فيكره له ذلك مع
صحة الصلاة

قوله [حيث لم يكن المشتم في الصلاة] أى فإن كان فيها وشتم
غيره بطلت إن كان متعمداً عالمياً أنه في الصلاة وإلا سجد للسهو

قوله [تشميته] أى ولو تسب في العطاس

صاحب البيان إن التشميت فرض عين ويشهد له قوله صلى الله عليه وسلم «حقاً على كل من سمعه أن يقول له يرحمك الله» فإن لم يسمعه إلح فلا يطلب التشميت نعم يندب له أن يذكره كما قال

(وتدكيره إن دسسى) العاطس الحمد لله ، وأعلم أنه إن عطس فوق ثلاث سقط طلب التشميت ويقول له أنت مصوبك ، أى مركوم عافاك الله ، وهذا إن توالى الرائد وإلا فيشمت

(ويندب) للعاطس (ردّه بيعمر الله لنا ولكم) ميم الجمع لأن الملائكة تشمت (أو) يرد بقوله (يهديكم الله ويصلح بالكم) حالكم والأولى الجمع لا يقال الدعاء بالهداية للمؤمن من تحصيل الحاصل لأننا نقول المراد بالهداية لتفصيل الإيمان وقد أمر الله بطلبها في كل ركعة من الصلاة «اهدنا الصراط المستقيم» (اه ملخصاً) شيخنا العدوي رضى الله عنه

(ونُدب لمتائب) بالثلاثة وبالمد والهمز لا نالوا أى لمن فتح فاه بسب الحارات المحتمة من الأكل الكثير ومن الشيطان للكسل ولدا لم يتشاءب بى (وصعُ يند) ينى أو طهر اليسرى أو أى شىء يجمع دخول الشيطان في فيه وبعد التناوب يتمل بريق حميف ثلاثا إن كان في غير الصلاة (ولا يعوى كالكلب) لأنه فعل قبيح عرفاً

(ونُدب كثرة الاستعمار) لما ورد في ذلك قال تعالى ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا

قوله [وتدكيره إن دسسى] أى نأى يقول «الحمد لله رب العالمين»

كما قال بعضهم

من يسقى عاطساً بالحمد يأمن من شوص ولوص وعلوص كداوردا
عيت بالشوص داء الصرس تم بما يليه للأذن والبطن استمع رتدا

قوله [نسب الحارات المحتمة] أى وقد يكون لمصر

قوله [أو طهر اليسرى] أى لا ناطها لأنه معد لإزالة الأقدار

قوله [إن كان في غير الصلاة] أى وأما في الصلاة فيبطلها التعل إن

كان عمداً أو سهواً

رَبِّكُمْ إِنَّهُ كَانَ عَصَارًا^(١) وقال تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾^(٢)
وقال تعالى ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣) وقال صلى الله عليه وسلم
« من استغفر الله دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال أستغفر الله العظيم الذي
لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه عرفت ديوبه وإن كان قد فر من الرحف »^(٤)
ويسعى أن يستغفر للمؤمنين لقوله صلى الله عليه وسلم « من استغفر للمؤمنين والمؤمنات
كتب الله له بكل مؤمن ومؤمنة حسنة »^(٥) وقال صلى الله عليه وسلم « الاستغفار
محملة للديوب »

(و) يدب (الدعاء) قال تعالى ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ إن قلت
وعده حق فإذا طلب العبد ما لم يكن في علمه حصوله فيلزم إما إخلاف الوعد
أو غير ما تعلق به العلم . قلت أحيب بأن وعده تعالى بالإحانة لا بخصوص
المطلوب أو أنه لا يوفق لطلب ما لم يعلم حصوله وقال صلى الله عليه وسلم « الدعاء
مفتاح الرحمة »^(٦) وفي رواية « الدعاء سلاح المؤمن »^(٧) وفي رواية « الدعاء حن
من أحاد الله »^(٨)

قوله [وإن كان قد فر من الرحف] نال عليه لأنه من أكبر الكناثر
بعد الشرك بالله

قوله [أن أصل أو أصل] إلح الأول في كل مسى للفاعل والثاني مسى
للمفعول ، ومعنى الجميع ظاهر

(١) سورة نوح آية ١٠

(٢) سورة الانعام آية ٣٣

(٣) سورة البقرة آية ١٩٩

(٤) عن الترمذى رواه الجامع الصغير عن أبي يعلى عن مسنده ابن السني وقال ضعف

(٥) رواه في الجامع الصغير عن عاصم بن السني وقال ضعف

(٦) الدعاء مفتاح الرحمة والوصول مفتاح الصلاة والسلامة مفتاح الخه وعن ابن عباس قال في

الجامع الصغير عن الدلمي عن مسند الترمذى وقال ضعيف

(٧) « الدعاء سلاح المؤمن وعماد الدين ونور السموات والأرض » عن علي بن ابن طالب قال في

الجامع الصغير صحيح لأن يعلى في مسنده

(٨) « الدعاء حن من أحاد الله محمد نرد النساء بعد أن يرم » قال في الجامع الصغير رواه

ابن عساكر رملا - ضعف

(و) يدب (التعود في جميع الأحوال) كعد دخول المنزل يقول سم الله ما شاء الله ، وعد الخروج كما روى عنه صلى الله عليه وسلم كان يقول عند خروجه من المنزل « اللهم إني أعوذ بك أن أصل أو أصبل أو أدل أو أذل أو أظلم أو أظلم أو أحمل أو يحملي علي » وروى إذا قال عند خروجه « سم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قال كفيته وهديته ووقيت فتمصر عنه الشياطين » الحديث

(وأحسسه ماورد في الكتاب) نحو ﴿رَسَّاتَنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِيَامًا عِنْدَ الْبَارِئِ﴾ (والسنة) كقوله صلى الله عليه وسلم « سيد الاستعمار اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت » الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم « اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الخس والخسر وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرحال » وقد علمه صلى الله عليه وسلم لرحل أتبعه الدين قال الرحل فعد مدة قليلة فاص حيرى على الخيران (ولا سيما عند النوم) فقد كان صلى الله عليه وسلم عند النوم يصبع يده اليمنى تحت حده الأيمن بعد أن يصطح على شقه الأيمن ويده اليسرى على فحده الأيسر ثم يقول « اللهم باسمك وصعت حتى وباسمك أرفعه اللهم إن أمسكت نفسي فاعمر لها وإن أرسلتها فاحفظها مما تحفظ به الصالحين من عبادك اللهم إني أسلمت نفسي إليك وألحأت طهرى إليك وفوصت أمري إليك ووجهت وجهي إليك رهة ملك ورعة إليك لا محلاً ولا ملجأ منك إلا إليك أستعرك وأتوب إليك آمين نكتاك الذى

قوله [الحديث] تمامه « ويقولون ما تصنعون عند رحل قد كفى وهدى ورقى » أفاده المروى

قوله [لا إله إلا أنت الحديث] تمامه « خلقتى وأنا عندك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك على وأبوء بدني فاعمرى فإنه لا يعمر الذنوب إلا أنت »

قوله [ولاسيما عند النوم والموت] هكذا في نسخة وقد شرح عليها الشارح وفى نسخة بأيدينا ليس فيها ذلك

أدرلت وآمنت برسولك الذي أرسلت فاعصرني ما قدمت وما أحررت وما أسرت وما أعلنت أنت إلهي لا إله إلا أنت رب قبي عذابك يوم تبعث عبادك» .

(و) خصوصاً يتأكد الدعاء عند علامات (الموت) فإنه وقت شدة وحضور العتات ويدعو نحو « ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشداً اللهم هون علينا سكرات الموت »

* (ويحور الرقي) جمع رقية وتكون (بأسماء الله) وبأسماء النبي صلى الله عليه وسلم والصالحين (وبالقرآن) ويتحرى ما يناسب وإن كان القرآن كله شفاء على أن من في قوله تعالى ﴿وَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ للبيان (وقد ورد) الرقي بأسماء الله، كما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان يعود أهل بيته بيده اليمى ويقول

قوله [فاعصرني ما قدمت وما أحررت] تعليم منه عليه الصلاة والسلام لأئمة لعصمته من الذنوب وهذا أحسن ما يحمل عليه الحديث ، وهذا الدعاء مجموع من عدة أحاديث مع زيادة ويقص غير محلي
قوله [ويحور الرقي] عبرنا لحوار ردّاً على من توهم المع واستدل بالحديث الآتي وهو قوله صلى الله عليه وسلم « يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً إلح » ويأتي الجواب عنه

قوله [ويتحرى ما يناسب] أي والأولى تحرى الآيات والسور التي ورد استعمالها في التعودات والرقي

قوله [على أن من] إلح أي وهو المعتمد فأى آية من كلام الله شفاء ولو اشتملت على دم لأن شفاءها من حيث تمرها من الله

قوله [كما في الصحيحين] أي وفي صحيح مسلم أيضاً عن عثمان ابن العاص « أنه شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعاً يحده في حسده مد أسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم صعب يدك على الذي تألم من حسدك وقل سم الله ثلاثاً وقل سبع مرات أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر قال ففعلت ذلك فأذهب الله ما كان من الألم فلم أرل أمر بها أهلي وغيرهم » (١٥) وكأن المصنف يقول هذا إذا رقى بنفسه فإن رقى غيره قال أعيده أو أعيدها بعزة الله وقدرته من شر ما يجد ويحاذر

«اللهم رب الناس أذهب الناس أشف أنت الشافي لاشفاء إلا شفاؤك شفاء لا يعادر سقما» وأقر صلى الله عليه وسلم من رقى بالماتحة وقال «أحق ما أحدثم عليه أحرأ كتاب الله»^(١) وكان صلى الله عليه وسلم إذا اشتكى يقرأ على نفسه الإخلاص والمعودتين ويمسح بيديه ويمسح بهما ما استطاع من حسده

(و) تحور (التميمة) أى الورقة المشمولة (شئ من ذلك) المذكور من أسمائه تعالى والقرآن لمريض وصحيح وحائض ونساء وبهيمة بعد جعلها فيما يقيها ، ولا يرقى بالأسماء التى لم يعرف معناها قال مالك ما يدريك لعلها كفر ،

قوله [وقال أحق ما أحدثم عليه أحرأ كتاب الله] أصل هذا الحديث عن أنى سعيد رضى الله عنه قال «انطلق نمر من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فى سفرة سافروها حتى دلوا على حى من أحياء العرب فاستصافوهم فأبوا أن يصيغروهم فلدع سيد ذلك الحى فسعوا له بكل شئ لا يبعثه شئ فقال بعضهم لو أتيتهم هؤلاء الرهط الدس دلوا بكم لعله أن يكون عبد بعضهم شئ فأتوهم فقالوا يا أيها الرهط إن سيدنا لدع وسعياله بكل شئ لا يبعثه شئ فهل عبد أحد منكم شئ ؟ فقال بعضهم نعم إني والله لأرقى ولكن والله لقد استصفاكم فلم تصيغوا فما أنا براق لكم حتى تفعلوا لنا جعلاً فصالحوهم على قطع من العزم فانطلق وحمل يتمل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين فكأما شط من عقال ، فانطلق يمتى وما به قلة قال فأوفوهم جعلهم الذى صالحوهم عليه ، وقال بعضهم اقتسموا فقال الذى رقى لا تفعلوا حتى تأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له الذى كان فسطر ما يأمرنا ، فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له فقال وما يدريك أنها رقية ؟ فقال قد أصبتم اقتسدوا واصرخوا لى معكم سهداً فصحاك النبى صلى الله عليه وسلم ، (اه من مختصر ابن أبى حذرة) فقوله ان أحق ما أحدثم عليه أحرأ كتاب الله قاله فى بعض روايات مالك التصة

قوله [وحائض ونساء] أى وحب

قوله [ولا يرقى بالأسماء التى لم يعرف معناها] أى ما لم تكن مروية عن ثقة كالمأخوذة من كلام أى الحسن الشاذلى كدائرته والأسماء التى فى أحزاب السيد المدسوقى والمجاهلوتية

(١) صحيح رواه البخارى فى كتاب الاحار

وكره مالك الرقية بالحديد والملح ونحو حاتم سليمان وقال لم يكن ذلك من أمر الناس القديم إن قلت قال صلى الله عليه وسلم « يدخل الحمة من أمتي سبعون ألفاً يعبر حساب وهم الذين يرقون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون » والحواف أن الاسترقاء مطلوب لمن لا قدرة له على الصبر على ألم المرض ولا يباي التوكل ويكون المني في حق من له قدرة إلح

* (و) يحور (التداوى) وقد يجب وسواء كان التداوى (ظاهراً) في ظاهر الحسد كوضع دواء على حرج (وباطناً) كسموف وشربة لوح الباطن ويكون (مما علم نفعه في) علم (الطب) وألا يحصل صرر أكثر مما كان وإذا عالج طبيب عارف ومات المريض من علاجه المطلوب لاشيء عليه وأفضل الدواء حبة المعدة لإد التهمة أصل كل داء

(و) تحور (الحمامة) بمعنى تستحب عند الحاجة إليها وقد تحب ويسعى تركها يوم السبت والأربعاء لما ورد « من احتجم يوم السبت أو يوم الأربعاء فأصابه مرض فلا يلوم » إلا نفسه ^(١) فقد احتجم بعض العلماء يوم الأربعاء فمرض . فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في منامه فشكا إليه ما به فقال أما سمعت من احتجم يوم الأربعاء ؟ إلح فقال نعم ولكن لم يصح . فقال أما يكفئك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ^٢ . قال العرالي

قوله [والحواف أن الاسترقاء] إلح وأحب أيضاً بأن النبي يحمل على ما إذا اعتقد أن الرؤيا تؤثر بسسها أو بقوة أودعها الله فيها ، فإن الأول كفر والثاني فسق قوله [وألا يحصل صرر] إلح مختبر قوله بما علم نفعه أى وإلا بأن تداوى بما لم يعلم نفعه حصل الصرر إلح قوله [وأفضل الدواء] إلح أى لما في الحديث « المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء وأصل كل داء البردة »

قوله [ويسعى تركها يوم السبت] أى لعبر قوى اليقين ولعبر المقتدى به وأما هذا فلا يسعى لهذا التحرر من تلك الأيام لمول مالك لا بعاد الأيام فتعادناك

(١) عن أبي هريرة « من احتجم يوم الأربعاء أو يوم السبت فرأى في حسبه وصحاً فلانلوس
الأنس » صحيح رواه النهق وصححه الحاكم لم مسدركه

لا يطر للصحة إلا في باب الأحكام ، وقد ورد الأمر بالمراعاة يوم الثلاثاء ويوم الأحد

(و) يحور (الفصد) قطع العرق لاستحراح الدم الذي يؤدي الحسد
(و) يحور التداوى ، (الكنى) الحرق بالنار وقيل يستحب وقيل يكره ففي التداوى
النار ثلاثة أقوال وقوله احتيج له أى للدواء مما تقدم

● (وحار قتل كل مؤد) ماشأه الإيداء ولو لم يؤد بالفعل ثم بين بعض
ذلك بقوله (من فأر وعيره) كاس عرس واعلم أن ميتة الثعالب والسحلية وست
عرس والورع بحسة إدا كلها دونس سائلة ويحور أكل الجميع بالتدكية إلا لصبر
وعليه يحمل قول من قال بحرمة أكل ست عرس فإنه من حيث إنه يورث العمى
(وكبره حرق القمل والرعوث ويوهما) كنى وجميع حشاش الأرض
النار ولا يكره شمس ولا قصع أو فرك ولما كان الأصل فيها الإيداء وإن لم تؤد
بالمفعول كره النار لما فيها من التعذيب ولم يحرم

والحاصل أن قتل جميع الحشرات بالنار مكروه وبغيرها حائر وإن لم يحصل
منه أذية بالمفعول وأما السمل بالنون والحل — الخاء المهملة — والهدهد والصردين
حصل منها أذية ولم يقدر على تركها فيحور قتلها ولو بالنار فإن لم تؤد حرم قتلها ولو

قوله [لا يطر للصحة إلا في باب الأحكام] أى التكليفية والوصعية
وأما فصائل الأعمال والآداب الحكمية فلا تتوقف على ذلك بل يتأنس لها بالحديث
الضعيف والآثار المروية عن السلف

قوله [الأمر بمراعاة يوم الثلاثاء] إلح أى بالمحافظة على الحمامة فيهما
قوله [ففي التداوى بالنار ثلاثة أقوال] إما اختلف فيه لما في الحديث
« الشفاء من ثلاث شربة بمحجم وشربة غسل وكية نار ولا أحب الاكتواء »

قوله [كاس عرس] أدخلت الكاف ناك ما ورد لإباحة قتلها في المحل
والحرم للحرمة وبغيره ، بل وما يؤدي من بى آده كالمفسدين في الأرض سفل
الدماء وسلب الأموال وهلاك الحرم

قوله [وبغيرها حائر] طاهره يشمل الماء لكن قال بعضهم إن الماء
كالبارد في الكراهة

قوله [والصردين] هكذا ورد رجل

يعبر النار فإن آدت وقدر على تركها فيكره القتل ولو بالنار وهل المهي عن قتله مطلق السمل أو خصوص الأحمر الطويل الأرحل لعدم أدبته بحلاف الصعير فشأنه الايداء ويستحب قتل الورع وإن لم يحصل منه أدية وقد رعب فيه صلى الله عليه وسلم فقال « من قتلها في المرة الأولى فله مائة حسنة وفي الثانية سبعون وفي الثالثة خمس وعشرون لأنها من دوات السموم »

واعلم أنها دو نفس سائلة هيبتها حسنة وتحس المائع الذي تموت فيه وفاقاً لأبي حنيفة . وقال الشافعي رضى الله عن الجميع بحلاف ذلك ويكره قتل الصمدع إن لم يؤد فإن آدت حار إن لم يقدر على تركها وإلا بدب عدم القتل ويحور أكلها بالكافة إن كانت برية

● (والرؤيا الصالحة) المسترة أو الصادقة (حرء من ستة وأربعين حرءاً من السوء كما ورد في الصحيحين وهذا إذا كانت من شخص ممتل أمر الله وإلا فلا ،

قوله [فله مائة حسنة] إلح إن قلت كان مقصي الطاهر أن الأحر يريد تعدد الصربات « وأحب أن القتل لما في مرة بدل على مريد اعتناء القاتل بالأمر ومريد الحدية الإسلامية

قوله [لأنها من دوات السموم] أى ولما ورد أيضاً أنها كانت تنفح النار على إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام

قوله [ما علم أنها دو نفس سائلة] إلح هذا مكرر مع ما تقدم إلا أن يقال كرهه اذكر الحلاف ود بعد ذلك

قوله [إن لم يقدر على تركها] أى إن لم يمكن الصبر عليها وإنما بهي عن قتلها لما قيل إنها أكثر الحيوانات تسيحاً حتى قيل إن صرتها حديده ذكر ولأنها أطعأت من نار إلههم تدسها

قوله [المسترة أو الصادقة] أشار بذلك إلى بوب الحلاف

قوله [وهذا إذا كانت من شخص ممتل أمر الله] إلح هذا التقييد على حسب الحال وإلا فقد كره من غير ممتل بل ويكون من الكفار وذلك كروياً غير مصر ورؤياً من كان مع يوسف عليه السلام في السجن

والأحس عدم تحديد ذلك الحرء وأما تحديده بنصف سنة لأنه صلى الله عليه وسلم أوحى إليه ثلاث وعشرون سنة وكان قبل ذلك يرى في المنام ما يلقيه الملك ستة أشهر فيتوقف على حديث صحيح بأنها ستة وأن ما بعدها ثلاث وعشرون ولم يصح في ذلك خبر ، والمراد من كونها حرءاً أى في الحملة إذ فيها اطلاع على العيب من وجهه أو لأن السنة أنواع لأن الرحي كان يأتي على أنواع والله أعلم (ويسعى أن يقصّها) أى يحبر بها ويعرض ما رأى (على عالم صالح مُحب) لأنه الذي له نور وفراصة

(ولا يسعى) أى يحرم (تعبيرها لغير عارف بها) قال تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(١) والعلم بتفسير الرؤيا ليس من كتب كما يقع للناس من التعبير من ابن سيرين فيحرم تفسيرها بما فيه ، بل يكون بهم الأحوال والأوقات وفراصة وعلم بالمعاني ، والفراصة بفتح الفاء وكسرها نور يقدهه الله في القلب يدرك به الصواب وقيل ، طن صائف واعلم أنه حرم إذا علم أنها على خير أو شر تفسيرها بالصد لأنه كذب ، بل إن كانت شرّاً يقول نحو سأل الله خيراً ، أو يسكت وإن فسر بالصد لا تحرج على ما عبرت به وقيل الرؤيا على ما عبرت به ، ولذلك يهوى عن قصها على عدو خوف أن يحبر بسوء فتحرج عليه (ومسّ رأى) في يومه (ما يكره) واستيقظ من يومه (فليتصل) بصم الماء

قوله [وأما تحديده] إلح هذا الكلام غير مناسب وإنما الذي قاله شراح هذا الحديث أن هذا الخواب لا يتم إلّا لو لم يعارضها روايات أخر مع أنه عارضها روايات كثيرة منها « حرء من خمسة وعشرين حرءاً » ومنها حرء من أربعين حرءاً ومنها « حرء من سبعين »

قوله [أو لأن السنة أنواع] أى فارة تكون بالملك حياراً وهو أقسام وبالمكالمة من غير واسطة وبالإلقاء في الروح وبالمنام قوله [فيحرم تفسيرها بما فيه] أى إن لم يصم لذلك بضرورة من المعبر لأن ما في ابن سيرين وابن شاهين صحيح قطعاً لكن لا يحد الناس فيه بل يختلف بحسب أحوال الناس وأزواجهم وأشغالهم

من باب قتل وكسرها من باب صرب ، والتأمل بفتح بريق (على) جهة (يساره)
 لأنها جهة الأقدار والشيطان فكأنه يطرده بتحقيقه ويكرر التأمل (ثلاثاً) للتأكيد
 في طرد الشيطان (وليقل) ندباً (اللهم إني أعوذ بك من شرِّ ما رأيتُ) في
 ماضي أن يصيرَ لي في ديبى وديبى (وليتحول) ندباً (على شقه الآخر) تماؤلاً
 بأن الله يبدل المكروه بالحس ويسعى له أن لا ينام بل يقوم للدعاء والصلاة
 (ولا يسعى قصَّها) أى الرؤية التى فيها مكروه ولو على حبيب

قوله [بفتح بريق] أى قليل وقيل يعبر ريق واحتلف في التأمل والفتح ،
 فقليل معاهما واحد ولا يكونان إلا بريق ، وقيل الفت يعبر ريق وعليه فهو غير
 مناسب هنا لأن المطلوب طرد الشيطان وإطهار احقاره واستقداره
 قوله [ويسعى له أن لا ينام] قال في حاشية الرسالة ويسعى له أن
 لا يعود لمأمله بعد استيقاظه لأنه إن عاد يعود له الشيطان
 قوله [ولا يسعى قصها] قال في حاشية الرسالة تنبيه الاحتياط إذا
 رأى ما يحب كتم ما رآه إلا عن حبيب يعلم بتعبير الرؤيا بحلاف من رأى
 المكروه فإن المطلوب منه بعد قيامه الصلاة والسكوت عن التحديث مما يراه (اهـ)
 وعليه بالتصرع والالتحاء إلى الله لأن ما أراه المكروه في مأمه إلا ليتحرر منه
 لما في الحديث « إذا أراد الله بعد حيراً عاتيه في مأمه »

حاتمة

في جعل آخر كتابه ما يتعلق بالله ورسله من الإشارة وحس الحاتمة ما لا يحصى
(كل كائنة في الوجود فهي بقدرة الله تعالى) فهو الموحد للحير والشر وفيه
رد على القدرية القائلين إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية وأن القاتل قطع
أحل المقتول ، وهذا باطل ، بل أماته الله لانقصاء أحله ولو لم يقتل ، لاحتمال أن
يحيا وأن يموت فلا محرم بواحد لأنه معيب عما وتتعلق القدرة بالمعدوم أيضاً وبالعدم
غير الواح ومن غير الواح قطع العدم الأثرى فيما لا يرال

● حاتمة : قوله في جعل آخر كتابه حبر مقدم وما لا يحصى مستنداً مؤخره
وقوله من الإشارة وحس الحاتمة بيان لما لا يحصى ، وقوله ما يتعلق بالله ورسله
مفعول ثان لجعل وقد أضافه للمفعول الأول ومحصل كلام الشارح أن فيه حس
احتتام وهو تعاؤل بحس حاتمة الأستاذ رضى الله عنه ، وقد ظهرت أمارات حسها
في الحافقين رضى الله عنه وعما به
قوله [وفيه رد على القدرية] أى حيث أتى بكل التى تعيد الاستعراق والعموم .
قوله [بل أماته الله لانقصاء أحله] أى فالموت من الله حصل عند
القتل لا بالقتل قال في الحويزة

وميت بعده من يقتل وغير هذا باطل لا يقبل

قوله [ولولم يقتل] أى على فرص المحال
قوله [وتتعلق القدرة بالمعدوم] أى تعلقاً صلوحياً بأن يقال إنها
صالحة لبقائه على ما هو عليه ولبقوله للوجود ، وتعلقاً تحييرياً وهو إبرارها ما كان معدوماً
وقوله [أيضاً] أى كما تتعلق بإعدام الموحود كالقتل المسفاد من قوله
أماته الله

وقوله [وبالعدم غير الواح] الصواب حذف قوله وبالعدم ويجعل
قوله غير الواح صفة للمعدوم
قوله [قطع العدم الأثرى فيما لا يرال] المراد قطع استمراره وإلا فالأعدام

(و) كل كائنة فهي (إرادته) فهو المريد للشرور حلاًفاً للمعترلة إدا
الإرادة غير الأمر (على وفق علمه القديم) بالمطر لتعلقها بالتحيرى أما الصلاحي
فهو أعم فتصلح لتحصيل الشيء على حلاً ما فى العلم لكن لا تحصصه
بالمعل إلا على وفق العلم تأمل
والمتشهور أن للعلم تعلقاً تحيرياً قديماً

الأولية من مواقف العقول لا يحكم عليها بقطع ، إدا علمت ذلك فالصواب حذف
قوله الأرى

قوله [فهو المريد للشرور] أى كما هو مريد للخير
وقوله [حلاًفاً للمعترلة] أى حيث قالوا إن الإرادة تابعة للأمر فلا يريد
إلا ما يأمر به

قوله [إدا الإرادة غير الأمر] تعليل للرد عليهم قال فى الحوهره
وعايرت أمراً وعاداً والرصاص كما نت
والمناسب أن يقول إدا الإرادة غير لازمة للأمر

قوله [على وفق علمه القديم] متعاق محذوف حال من القدرة والإرادة
قواه [بالمطر لتعلقها] أى الإرادة وكذا القدرة فقد حذوه من الأول
لدلالة اتنى عليه وهذا هو التصاء والقدر الذى يحب الإيمان بهذا كما قال الأحمورى
إرادته الله مع التعلق فى أرل قصاؤه فحقق
والقدر الإيجاد للأشياء على وحاً معين أرادته علا
وبعضهم قد آل معنى الأول العلم مع عاقب فى الأول
والقدر الإيجاد للأمور على وفائق علمه المذكور
وهو المصحح فى قوله فى الحديث (رأى يؤس بالدر حيره وسره)

قوله [فصلح لتحصيل الشيء] أى فهو كناية عن التلبية والحوير العقلى
قوله [لكن لا تحصصه بالمعل] أى الذى هر تعلتها السحيرى
وقوله [الا على وفق العلم] أى رالا لانتاب العلم حلاً

قوله [والمتشهور أن للعلم تعامساً تحيرياً قديماً] أى رمو إحاطته
بالموجودات والمعدومات أراً

وحقق بعض* أن له تحجيراً حادثاً وهو مقبول عقلاً ونقلاً كما حرره شيخنا العلامة الأمير في حواشي الجوهرية

(ولا تأثير لشيء) كالأسباب من أكل وشرب وغير ذلك (في شيء) من المسببات بل هي أمور عادية يحور تحللها ويحور أن يخلق الله الأشياء بدون أسبابها (ولا فاعل) يؤثر (غير الله تعالى)

(وكلُّ بركة) نعمة ظاهرة أو باطنة كالعافية والأسرار وما يشأ من نفع إلح (في السموات والأرض) فهي من بركات نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كما وصح بعضه بعد (الذي هو أفصل خلق الله على الإطلاق) فلا يستثنى أحد من ملك أو رسول من البشر ، فهو أفصل من حبريل عليه السلام ، خلافاً لمن توقف ومريد التناء على حبريل في قوله تعالى ﴿لَآتِيهِ لَقَوْلٌ رَّسُولِ كَرِيمٍ﴾^(١) الآية لكون القرآن على أعلى طبقات البلاغة تأمل

قوله [وحقق بعض أن له تحجيراً حادثاً] أى وهو إحاطة علمه بالحادث بعد ظهوره وبه بعد فائده ، ولكن هذه الإحاطة على طق الإحاطة الأثرية فمن نظر لملك المطابقة حصره في القديم ، وأما الصلاحى فلا يحور في العلم لأن الصلاحية للعلم من غير اتصاف به جهل

قوله [وغير ذلك] أى كالمسكين في القطع والبار في الحرق

قوله [من المسببات] أى التى هي الشئع والرى والقطع والحرق

قوله [ويحور أن يخلق الله الأشياء بدون أسبابها] أى وذلك كخلق عيسى عليه الصلاة والسلام بدون أب

قوله [ولا فاعل يؤثر] المراد بالتأثير الإيجاد والإعدام ، وأما الفاعل

المخارى من حيث إنه سب في الفعل ويسد لعبره تعالى

قوله [إلح] أى أو صرّ المراد صر أهل الكفر والعماد

قوله [وهي من بركاته] إلح أى حمد ، علماً باعتد ذلك ومبكر

ذلك حاسر الدنيا والآخرة

قوله [خلافاً لمن توقف] أى وهو المرتضى

قوله [لكون القرآن على أعلى طبقات البلاغة] حزاب عن شبهة المرتضى

(ونوره) صلى الله عليه وسلم (أصلُ الأنوارِ) والأحسام كما قال صلى الله عليه وسلم لحارِصى الله عنه «أول ما خلقتَ الله نورَ نبيك من نوره» الحديث

لأنه استدل بالآية على أفصلية حريل فيقال له ليس في الآية دليل . لأن القرآن في أعلى طبقات البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى حال المخاطبين وهي دلت رداً على من يدم الوسطة بقولهم طوراً ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ شَرٌّ﴾ ^(١) وطوراً إِنَّمَا الذى يعلمه حى فقال الله ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ^(٢) الآية وأما فصل نبيما فهو ثلث أعداد ثلاثة لانواع فيه وكانوا يسمونه بالصادق الأمير ولذلك وبحمهم الله في تكديسهم له بقوله ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ﴾

قوله [الحديث] أى وبصه «أن حابر من عدد الله الأنصارى رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أول تنبأ حاتم الله فقال هو نور نبيك يا حابر حلقة الله تم خلق منه كل حير وحق بعده كل شر . فحبر حلقة أقامه قدامه في مقام القرب اتى عشر ألف سنة ، تم جعله أربعة أقسام فخلق العرش من قسم ، والكرسى من قسم . وحمامة العرش وحرمة الكرسي من قسم وأقام القسم الرابع في مقام الحب اتى عشر ألف سنة . تم جعله أربعة أقسام فخلق القلم من قسم . والروح من قسم . والحية من قسم . وأقام القسم الرابع في مقام الخوف اتى عشر ألف سنة . تم جعله أربعة أجزاء فخلق الملائكة من جزء . وخلق الشدس من جزء . وحق القدر والكواكب من جزء . وأقام الجزء الرابع في مقام الرضاء اتى عشر ألف سنة . تم جعله أربعة أجزاء فخلق العقل من جزء . والحلم والعلم من جزء . والعصمة والتوفيق من جزء . وأقام الجزء الرابع في مقام الحياء اتى عشر ألف سنة . تم نظر إليه فترشح ذلك النور عرفاً فقطرت منه مائة ألف وعشرون ألفاً . وأربعة آلاف قطرة فحق الله تعالى من كل قطرة روح نبي أو رسول . ثم سميت أرواح الأنساء فحق الله من أناسهم نور أرواح الأولياء والسعداء والشهداء والمطيعين من المؤمنين إلى يوم القيامة

فهو الواسطة في جميع المخلوقات ولولاه ما كان شيء كما قال الله لآدم صلى الله عليه وسلم « ولولاه ما خلقتك » الحديث إذ لولا الواسطة لذهب كما قيل المتوسط (والعلم بالله تعالى) أي عما يتعلق به من واجب وحائر ومستحيل

فالعرش والكرسي من نوري، والكروبيون والروحانيون من الملائكة من نوري، وملائكة السموات السبع من نوري، والحمة وما فيها من العيم من نوري، والشمس والقمر والكواكب من نوري، والعقل والعلم والتوفيق من نوري، وأرواح الأنبياء والرسل من نوري، والشهداء والسعداء والصالحون من نتائج نوري. ثم خلق الله اثني عشر حجاباً فأقام النور وهو الجزء الرابع في كل حجاب ألف سنة وهي مقامات العبودية، وهي حجاب الكرامة والسعادة والرؤية والرحمة والرأفة والحلم والعلم والوقار والسكينة والصبر والصدق واليقين، فعد الله ذلك النور في كل حجاب ألف سنة، فلما حرح النور من الحجاب ركه الله في الأرض فكان يصيء بين المشرق والمغرب كالسراج في الليل المظلم، ثم خلق الله آدم من الأرض وركب فيه النور في حبيبه ثم انتقل منه إلى شيث ولده، وكان ينتقل من طاهر إلى طيب إلى أن وصل إلى صلب عبد الله بن عبد المطلب، ومنه إلى روحه أي آمنة، ثم أحرجه إلى الدنيا فجعلني سيد المرسلين وحاتم النبيين ورحمة للعالمين العر المحطلين هكذا كان بدء خلق نبيك يا حابر» (هـ) من ترحنا على صلوات شيخنا المصنف نقلا عن شيخنا الشيخ سليمان الحمل في أول شرحه على الشئائل عن سعد الدين التفتازاني في شرح بردة المديح عند قوله

وكل أي أتى الرسل الكرام بها وإنما اتصلت من نوره بهم

قوله [ولولاه ما خلقتك] الحديث [أي وبصه كما في اس ححر

«ورأى أي آدم نور محمد في سرادق العرش واسمه مكتوباً عليها مقروناً باسمه تعالى فسأل الله عنه ؟ فقال له ربه هذا النبي من دريتك اسمه في السماء أحمد وفي الأرض محمد ولولاه ما خلقتك ولا خلقت سماء ولا أرضاً وسأله أن يعمر له متوسلاً إليه بمحمد صلى الله عليه وسلم فعمر له » (هـ)

قوله [إذ لولا الواسطة] علة لقوله ولولاه ما كان شيء ولقوله ولولاه ما خلقتك وقوله كما قيل أي قولاً صحيحاً فليست الصيغة للتصعيف للسنة

(و برسله) كذلك (و شرعه) أى العلم بما يبيحه من الأحكام (أفصل الأعمال) إد لا يصح عمل بدون العلم بالله و برسله و بعد العلم بالله و برسله من لم يعرف الأحكام لا يصح له عمل أو لا يتم إلى آخر ما هو مقرر و شرف العلم بشرف متعلقه * (وأقرب العلماء إلى الله تعالى) قرب رصا و محبة بإرادة الإناعام لهم و يقال قرب معبى و يقال قرب مكانة (وأولاهم به) أى بمعونته و بصبرته (أكثرهم له حشية) قبل الحشية و الخوف مترادفان و قيل الحشية أحص وهى حروف مقرونة معرفة فيحاف عقابه مع تعظيمه تعالى بأنه عدل فى فعله قال صلى الله عليه وسلم « إني لأعلمكم بالله وأشدكم له حشية » (١) و (وفيما عنده رعة) فتراهم لاعتمادهم عليه طهرت فيهم الصفات الحميدة من الرهد إلح (الواقف على حدود الله) ماحده

قوله [و برسله كذلك] أى من واحد و حائر و مستحيل و التثنية فى مطلق الواحد و الحائر و المستحيل لا فى عين ما ذكر ، فإن حقيقتها فى حق الله غير حقيقتها فى حق الرسل كما هو معلوم من أصل الدين

قوله [و شرعه] معطوف على لفظ الخلافة
قوله [إد لا يصح عمل بدون العلم بالله] تعليل لأفصليته على سائر الأعمال
قوله [لا يصح له عمل أو لا يتم] أى فتحلف الصحة إن تحلف شرطها و يتحلف التمام إن تحلف شرطه

قوله [و ترف العلم بشرف متعلقه] أى وهو معنى قولهم العلم يسرف و يسرف موصووعه
قوله [أى بمعونته و بصبرته] من إضافة المصادر لفاعله و الصمير عائد على الله أى بمعونة الله إياهم و بصبرته لهم

قوله [أكثرهم له حشية] أى لما فى الحديث « ما فصاكم أبو بكر بكثر صوم ولا صلاة » أى بكم متى و قرى قاله «
قوله [وأشدكم له حشية] أى فى رواية « وأخوفكم منه » رهى تؤيد أن الحشية و الحرب مترادفان ، وأعظم ما يستدل به على أصدالة أهل الحشية على غيرهم تعالى ﴿ إِنَّ مَا نَحْنِي اللَّهُ مِنْ عِزِّ آدِهِ الْعَاصِمَاءُ ﴾ (٢)

قوله [من الرهد] إلح أى والورع و التواضع و الحلم و غير ذلك

وبيه (ميسر الأوامر) نامثال المأمورات (والواهی) باحتساب المهيات (المراقب) له في جميع أحواله الطاهرية والباطنية بإحرائها على قوانين الشرع ، فيشمر له اليقين القلبي فيكون من المتقين الممدوحين بقوله تعالى

﴿إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِندَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ﴾ وقال صلى الله عليه وسلم في وصيته لأصحابه «أوصيكم بتقوى الله» وقال تعالى ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ (١)

(واعلم أن الدنيا دار ممر) محل مرور توصل من وفقه الله لدار القرار إلى آخر ما قال وقال صلى الله عليه وسلم «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبل» والغريب لا مقصد له إلا محل وطه وكذلك عابر السبل المار بالطريق لا يعنى إلا بما يعينه على السفر فليست دار إقامة إذ دار الإقامة الباقية هي الآخرة كما قال (لدار قرار) قال تعالى ﴿لَسَمَّا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ (٢) وقال تعالى ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ (٣) الحياة الدائمة

(وَأَنْ مَرَدْنَا) مرحما (إلى الله) فيكرمنا بالإيمان والأعمال وعموه ورحمته

قوله [إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِندَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ] أى أكرمكم له تقوى وتقدم أن النبى صلى الله عليه وسلم قال «إلى لأعلمكم بالله وأشدكم له حشية» فسيما أتقى الخلق على الإطلاق وحيث فالآية شاهدة بأنه أكرم الخلق على الإطلاق

قوله [محل مرور] تفسير لمعى ممر

قوله [إلى آخره] قال لا معنى له فالمناسب حدوه

قوله [الحياة الدائمة] تفسير لما قناه فالمناسب أن يأتى بأى التفسيرية

قوله [وعفوه ورحمته] أى مصحوحاً وعموه ورحمته لأن الإيمان والأعمال

وحدها لا يكفيان العبد في المعاة بدون العفو والرحمة لما في الحديث الشريف «لا يدخل أحدكم الجنة عذابه قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يعبدينى الله برحمة»

(وَأَن الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ) أى الكافرين أصحاب العذاب المؤبد ومن أسرف بالدب مع الإيمان ولم يعمر له فهو من أصحاب النار ولا يؤبد ، يعود بالله ويتوسل بسببها صلى الله عليه وسلم أن يحررنا من النار (فيسعى) مستعملة في الوحوب والدب (للعاقل) المتصف بالعقل نور إلى آخر ما هو معلوم فيه من الخلاف (أَنْ يتحاضى عن دارِ العرورِ) يتساعد عما يتعلق بها مما هو ربة طاهرية ونقمة ناطية مما يحالف الشرع فلا يعتنى بجمعها قال صلى الله عليه وسلم « الدنيا دار من لا دار له ومال من لا مال له وطا يجمع من لا عقل له » فيارم ترك ما يشعل منها والعرور ما يعرتم يرول وقيل الباطل قال تعالى ﴿ وما الحياةُ الدُّنيا إلا مَتَاعٌ العرور ﴾ أى لداتها ورحارها شئ يتمتع به المعرور ومعلوم أن المعرور معرور كمن دلس عليه النائع حتى عره في شراء معيب وهذا إن لم يعمل بها للآخرة وإلا فهي ممدوحة (ترك

قوله [ولا يؤبد] أى لا يحاد فيها قال صاحب الجوهرة

وحائر تعذيب بعض ارتكك كبيرة تم الخلود محتب

قوله [مستعملة في الوحوب والدب] أى فالوحوب في التحاضى عن

المحرمات والدب في التحاضى عن المكروهات وخلاف الأول

قوله [إلى آخر ما هو معلوم] أى نور يقوده الله في القاب . وله شعاع

متصل بالذراع تدرك به النفس العلوم الصرورية والظرية هذا هو أشهر الأقوال

قوله [من لا دار له] أى في الآخرة

وقوله [من لا مال له] أى في الآخرة

وقوله [من لا عقل له] أى كاملا

قوله [فيارم ترك ما يشعل منها] أى يح ترك كل مشعل عن الله

حيث كان في الشعل به صاع الواحات والوقوف في المحرمات

قوله [كمن دلس عليه النائع] إلح قال في برده المديح في هذا المعنى

وياحساره نفس في حارتهـا لم تشتر الدين بالمديا ولم تسم

ومن بيع عاجلا منه بأحـاهـه يس له العس و بيع وفي سلم

قناه [وإلا فهي ممدوحة] أى لما في الحديث الشريف « نعم المال

(الشَّهَوَاتِ) المحرمة والمكروهة بل والمباحة بحيث يصرفها بالية الخسنة للطاعة قال صلى الله عليه وسلم « حمت الحمة بالمكاره وحمت النار بالشهوات »^(١) وقد ورد « أنه قدم لرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سويق اللوز فردّه وقال هذا طعام المترهين في الدنيا » وقد أوحى الله إلى داود عليه السلام حرام على قلب أحب الشهوات أن أحعله إماماً للمتقين وقال سيدنا على لأُمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنهما إن أردت اللحق بصاحبيك فرقع فميصك واحصف بعلك وقصر أملك وكل دون الشَّع فحطب للناس وعليه إزار فيه ثنتا عشرة رقعة وقدمت إليه حفصة مرقاً بارداً وصت عليه ريتاً فقال إدامان في إدام؟ لا آكله حتى ألقى الله عروحل (والفتور) بالماء والتمتأة فوق الكسل عما هو مطلوب سراً وقد تعود من ذلك صلى الله عليه وسلم في حديث دفع الفقر

الصالح في يد الرجل الصالح »

قوله [حمت الحمة بالمكاره] إلح مثال وكناية كأن الحمة لما كانت لا تنال إلا بالخروج عن الشهوات في مراعى الرب ، مثلت بمدية فيها من كل التحف لكن حوطها آفات وعقبات فلا يصل إليها إلا من تحمل المكاره ، ولما كان تنوع الشهوات مدحلاً للنار مثلت النار بمدية احتوت على جميع المكاره وحوطها رخارف وسناتين فتدبر قال تعالى ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . فَإِنَّ الْحَاحِمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ وَأَمَّا مَنْ حَفَّافٌ مَّقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ، فَإِنَّ الْحِمَةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾^(٢)

قوله [وقال سيدنا على] إلح أى على عادة وعط العلماء للأمرء

قوله [بصاحبيك] يعنى بهما النبى المصطفى وأنا بكر

قوله [فحطب للناس] أى وهو أميرهم حيثئذ وكان بعضها من آدم كما

في السير

قوله [وقدمت إليه حفصة] أى بنته وهى إحدى أمهات المؤمنين رضى الله عنهن

قوله [في حديث دفع الفقر] أى الذى هو قوله اللهم إني أعوذ بك

من الهم والحزن إلح

(١) ن أكثر الأحاديث الواردة هنا من أحداث الترمذ والترهب ولا ثمره من تحريجها فإن ما حدث أحكام حرجاه

(٢) سورة البقرة آيات ٣٧ - ٤١

ووفاء الدين الذى علمه للرحل أتعه الدين كما تقدم
(ويقْتَصِرُ على ضرورات) ما تدعو الحاجة الضرورية إليه فيما يتعلق به
ومن تلمه بمقتته تاركاً المصالح حصوصاً فيما يتعلق باللسان والطن، أوحى الله
إلى سيدنا عيسى على نبينا وعليه وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة والسلام إذا
كنت وحدك فاحفظ قلبك وإذا كنت بين الناس فاحفظ لسانك وإذا كنت
على المائدة فاحفظ بطنك وإذا كنت على الطريق فاحفظ عيك فهذه تورث
السلامة والصحة

(شاكراً) له تعالى بصرف ما أنعم به عليه لما خلق له (ذاكراً) له تعالى
للسان وقوله (صابراً) على المكارة قال صلى الله عليه وسلم « الصبر ثلاثة
صبر على المصيبة، وصبر على الطاعة، وصبر عن المعصية ، فمن صبر على المصيبة
حتى يردّها بحسن عرائها كتب الله له ثلثمائة درجة ما بين الدرجة والدرجة كما بين السماء

قوله [تورث السلامة] أى من حرى الدنيا رعداب الآخرة

وقوله [والصحة] أى فى البدن وهى مترتبة على حفظ الطل

قوله [صابراً على المكارة] أى متحملاً للمكارة وهى كل ما لا يوافق الطبع

قوله [على المصيبة] أى المكارة الدنيوية وإلا فالمعصية من أكبر المصائب

ومعنى الصبر على المصيبة تحرج مرارتها مع الاسترجاع قل تعالى ﴿الدين إذاً
أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ﴾ الآية (١)

قوله [وصبر على الطاعة] أى المداومة عليها مع عدم السآمة منها

قوله [وصبر عن المعصية] أى وهو عدم الإلمام مع الخروج عن شؤتها

قال فى هذا المعنى أبو الحسن الشاذلى وصبرنا على طاعتك وعن معصيتك وعن
الشهوات الموحات للنقص أو العبد عنك

قوله [بحسن عرائها] أى وهو استرجاعه إلى الله بالتلب والاسان

قوله [كتب الله له] إلخ هذا كناية عن سعة المحارة والدليل التامع فى

ذلك قوله ﴿تعالى إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِعِزٍّ حَسَبَ﴾ (٢) وإما تداولت
تلك المراتب ، لأن الأحر تابع لعظم المشقة فيؤخذ من الحديث أن الدوام على

والأرض ، ومن صبر على الطاعة كتب الله له سبائة درجة ما بين الدرجة إلى الدرجة كما بين تحوم الأرض إلى منتهى العرش ، ومن صبر عن المعصية كتب الله له تسعمائة درجة ما بين الدرجة إلى الدرجة كما بين تحوم الأرض إلى منتهى العرش مرتين » ويعين على الصبر خصوصاً فيما يتعلق بالناس كثرة الحلم كشيخنا المصنف عليه سحائب رحمة الله ، وانظر ما وقع من الحارثية التي صبت الماء لسيدنا على ابن سيدنا الحسين رضي الله عنه في الوصوء ليهيئاً للصلاة فوقع الإبريق من يدها على وجهه فشحه فرفع بصره لها فقالت إن الله عروحل يقول . « والكاطمين العيظ » قال كطمت عيظي فقالت « والعافين عن الناس » فقال عما الله عليك فقالت « والله يحب المحسنين » فقال ادهي أنت حرة لوحه الله ! والصبر الاستعانة بالله والوقوف معه تعالى بحسب الأدب والصبر على الطلب

الطاعة أشق من الصبر على المصيبة ، وهجر المعاصي دواماً أشق من الدوام على الطاعات ، لأنه يوحد كثيراً من يديم الذكر مع كونه لا يملك نفسه في هجر المعاصي وفي الحديث « أفصل المحبرة أن تهجر الحرام » ، وقد مدح الله صاحب هذا المقام بقوله ﴿ وَأَمَّا مَنْ حَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ هِيَ السَّامَوَىٰ ۖ ﴾^(١)

قوله [ويعين] فعل مضارع وكثرة الحلم فاعله

قوله [لسيدنا على ابن سيدنا الحسين] أي وهو الملقب برب العبادس الذي قال فيه الشاعر

يعصى حياء ويعصى من مهانتـه فلا يكلم إلا حين يتسـم
وهذه الواقعة كما تدل على حلم سيد الحارثية وكرمه تدل على حسن دكانها كما قال في الهمزية

* وما أحسن ما يبلغ المي الأذكياء *

قوله [والصبر] أي الكامل الشامل للأقسام الثلاثة

قوله [والوقوف معه] أي مع أحكامه حيرها وترها حلوها ومرها

قوله [على الطلب] أي على ما يطلب ويقصد من حير الدنيا والآخرة

عنوان الظفر ، وعلى المحن عنوان الفرح ومن أعظم الصبر الصبر على محالمة شهوات النفس من حب الرياسة والمحمدة والرياء

(مُسَلِّمًا لله أمره) فإن من سلم لله أمره أراح قلبه ونال مراده . ومن لم يسلم لا يميده إلا الوبال ولا بد من يعود مراده تعالى ، والأحاديث في ذلك كثيرة منها « يا عدي إن رصيت مما قسمت لك أرحت نفسك وقلبك وكنت عدي مرصياً ، وإن لم ترص مما قسمت لك سلطت عليه الدنيا تركص فيها كركص الوحش في البرية وأتعت نفسك وقلبك ، وكنت عدي مدموماً ولا يكون إلا ما قسمت لك » أو كما قال من سلم لله أمره كان من المتقين الذين يردقهم الله كما قال تعالى ﴿ ومن يتق الله ﴾ بامتنال مأموراته واحتساب مهيأته ، سأل الله التوفيق لذلك

(بجمل له محرماً ويرقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه) فرحاً وحلاصاً من مصار الدارين وفوراً بحيرهما روى أن سالم بن عوف أسره العدو فشكا أنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له صلى الله

وقوله [عنوان الظفر] أى علامة على حصوله وهو بالطاء المشالة محركا القور

قوله [وعلى المحن] أى المكارة الدنية والديونية

قوله [أراح قلبه] أى من العناء وقد قلت في هذا المعنى

أرح قلبك العاني وسلم له القصا تمر بالرصا فالأصل لا يتحول

علامة أهل الله فيها ثلاثة إيمان وتسليم وصبر محمل

قوله [منها يا عدي] إلح هذا حديث قدسي محكى عن الله ومنها

أيضا « يا عدي أنت تريد وأنا أريد ولا يكون إلا ما أريد ، فإن سلمت لي ما أريد أعطيتك ما تريد ، وإن لم تسلم لي ما أريد أتعتك فيما تريد ولا يكون إلا ما أريد »

قوله [أرحت نفسك] يصح بحسب المعنى فيه وفي قوله وأتعت فتح التاء

وصدحها وانظر الرواية

قوله [كركص الوحش في البرية] كناية عن كونه مهملاً معدوداً من الأحيار

قوله [روى أن سالم بن عوف] أى وهو أحر عبد الرحمن بن عوف

أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وهذا شاهد على أن من يتق الله يجعل له محرماً

عليه وسلم اتق الله ، وأكثر قول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فعمل فيها هو في بيته إذ قرع اسمه الباب ومعه مائة من الإنبل عمل عنها العدو فاستاقها (والنية الحسنة روح العمل ولرعا قلت المعصية طاعة وكثرة ذكر الله

ويررقه من حيث لا يحتسب

قوله [والنية الحسنة روح العمل] أى فصور الأعمال كالأحساد والنية الحسنة روحها ، فكذا أن الجسم لا قوام له بدون روحه كذلك لا قوام لصور الأعمال الصالحة بدون حسن النية ، والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم «إما الأعمال بالنيات وإما لكل امرئ ما نوى» (١)

قوله [ولرعا قلت المعصية طاعة] كالدليل لما قبله ، وربها للتكثير أو للتحقيق وذلك كالكدب ، فإنه معصية وتقلبه النية الحسنة طاعة فتارة يكون واحداً كما في الكذب للتخلص من المهالك ، وتارة يكون مدوناً كما في الكذب للإصلاح بين المتشاحين ، وهذا قلب لحقيقتها حال وقوعها ، وتارة يكون قلبها بعد وقوعها بوصف العصيان كما إذا أورتته أحراناً وإقبالاً وبدماً وأسفاً وهو معنى قول صاحب الحكم رب معصية أورتت دلاً وإنكساراً حير من طاعة أورتت عراً واستكناً ، وقال تعالى ﴿إِلَّا مَسْ تَابَ وَآمَسَ وَعَمِلَ عَدَلًا صَالِحًا وَأُولَئِكَ يُسَدِّلُ اللَّهُ سِيئاتَهُمْ حَسَنَاتٍ﴾ (٢) ويحتمل أن مراد الشيخ وقوع المعاصي من أهل الحقيقة الذين يطالعون العيب فيشاهدون الأمر مبرماً بالمعصية ويقدمون عليه امتثالاً للبرم لاستحالة تخلفه فقدومهم على المعصية بالإكراه كالساقط من شاهر ، فهي الصورة يرى مختاراً وهو يشاهد سلب الاحتيار عن نفسه وهذا المعنى قد شرحه العارف الحلي بقوله

ولى بكتة عراً ها سأقوطلا وحق لها أن ترعوياها المسامع
هى الفرق ما بين الولي وعاسق تنه لها فالأمر فيه بدائع
وما هو إلا أنه قبل وقعه يحبر قلبى بالذى هو واقع
فأحى الذى يقصيه في مرادها وعى لها قبل العال تطالع

(١) معنى عليه ، وهو أول حديث في صحيح البخارى عن عمر

(٢) سورة الفرقان آ ٧

تعالى موحدة لنور البصيرة) من غير تحديد بعدد محصوص قال تعالى ﴿والدّاكرين الله كثيراً والدّاكرات﴾^(١) الآية وقال شيخنا الأمير عن شيخنا المصنف من ذكر ثلثمائة يقال ذكر الله كثيراً فيدخل في الآية وصلاة التسابيح فيها ثلثمائة تسبيحة وثلثمائة تحميدة إلح فمن فعلها كتب من المسحيين كثيراً الحامدين كثيراً إلح اه

فكنت أرى منها الإرادة قبل ما أرى الفعل مى والأسير مطاوع إذا كنت في أمر الشريعة عاصياً فإني في حكم الحقيقة طائع وعلى هذا المعنى تحل الوقائع الحصرية ووقائع إحوة يوسف معه وأكل آدم من الشجرة فتأمل إن كنت من أهل النور وإلا فسلم لأهله مقابل كما قال الشاعر وإذا لم تر الهلال فسلم لأناس رأوه بالأعيان قوله [قال تعالى والدّاكرين الله كثيراً] إن قلت إن الآية تدل على عفران الدنوب وعظم الأحر والمصنف أحر بأن كثرة الذكر توجب نور البصيرة فلم يكن الدليل مطابقاً للدعوى^٩ وأحب بأن عمران الدنوب وعظم الأحر يسلم نور البصيرة قال الشاعر

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يرداد تنويرا قوله [فيدخل في الآية] أى فيتحقق له الوعد الذى في الآية والمراد أنه يذكر ذلك العدد وأو في العدم مرة ، لكن العارفين جعلوا ذلك العدد كل ويوم وليلة ، وهذا أقل الذكر عند العامة وأما ذكر الربيدى فأقاه اما عسر ألقا في اليوم والليالة وأما ذكر الواصليين فهو عدم حظور غيره تعالى سألهم كما قال العارف ابن الفارض

وأو حظرت لى في سواك إرادة على حاطرى يوماً حكمت بردى قوله [وثلثمائة تحميدة] إلح أى وثلثمائة تهليلة وثلثمائة تكبيره قوله [الحامدين كثيراً] إلح أى المهلئين كثيراً المكبرين كثيراً وصعة صلاة التسابيح التى عليها صلى الله عليه وسلم لعنه العباس وجعلها الصالحون من أورداد طريقهم وورد في فصلها أن من فعلها ولو مرة في عمره يدخل الجنة غير حساب أن يصلى أربع ركعات في وقت حل النافاة ليلاً أو بهاراً والأفضل أن

وقد طلب صلى الله عليه وسلم الذكر فقال « لا يجلس قوم مجلساً لم يدكروا الله فيه ولم يصلوا على نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم إلا كان عليهم ترة يوم القيامة » قوله « ترة » بمثابة فوق ثم راء مهملة القص وقال صلى الله عليه وسلم « ليس يتحسر أهل الحمة إلا على ساعة مرت عليهم لم يدكروا الله فيها » وقال صلى الله عليه وسلم « ذكر الله شفاء القلوب » قال الشعراى عن

تكون في آخر الليل خصوصاً ليلة الجمعة خصوصاً في رمضان يقرأ في الركعة الأولى أم القرآن وشيئاً من القرآن ويقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمسة عشر ، ثم يركع فيقولها عشراً ، ثم يرفع فيقولها عشراً ، ثم يسجد فيقولها عشراً ، ثم يرفع بين السجدتين فيقولها عشراً ، ثم يسجد الثانية فيقولها عشراً ، ثم يرفع من السجدة الأخيرة فيقولها عشراً ، إما بعد القيام وقبل القراءة أو قبل القيام ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ويقول العشرة الأخيرة وهو حالس قبل التشهد ، والأفضل في مدها أن يسلم من ركعتين ثم يأتي بالركعتين الأخيرتين سية وتكبير ويفعل فيهما كما فعل في الأوليين ، ثم بعد السلام من الأربع يدعو بالدعاء الوارد في الحديث وهو « اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ، ومناصحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر ، وحنان أهل الحسنة وطلب أهل الرعة ، وتبعد أهل الورع وعرفان أهل العلم ، اللهم إني أسألك محافة تحمى بها عن معاصبك حتى أعمل بطاعتك عملاً أستحق به رضاك وحتى أناصحك في التوبة خوفاً منك ، وحتى أتوكل عليك في الأمور كلها حسن ظن بك سبحانه خالق النور » (اه) وحكمة احتياهم هذا الحديث في الدعاء لأن فيه ترقى المراتب إلى مقام الجمعية بالله يعرف هذا من فهم معنى الحديث ، وهذه الكيسية التي كان يأمرنا بها شيخنا المصنف

قوله [وقد طلب صلى الله عليه وسلم] الضبط هنا بطريق اللام لأن الذي في الحديث وعيد على ترك الذكر

قوله [ممتاة فوق] أى مكسورة

وقوله [القصص] أى الدرجات عن مراتب الأحرار

قوله [شفاء الارب] أى من الداء الحسى والمعوى

داود الطائي رحمهم الله كل نفس تحرح من الدنيا عطشانة إلا نفس الداكرين ، وقال ثالث الساني رحمه الله إني لأعرف متى يدكرني الله تعالى قيل له وكيف ذلك ؟ فقال إذا ذكرته تعالى دكرني قال تعالى ﴿ فادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ ﴾^(١) وورد « ليس أحد أنعص عند الله من كره الذكر والداكرين » (وأفصله لا إله إلا الله) لقوله صلى الله عليه وسلم « أفصل ما قلته أنا والسيون من قلبي لا إله إلا الله » وقال صلى الله عليه وسلم « لكل شيء مصقلة ، ومصقلة القلب الذكر ، وأفصل الذكر لا إله إلا الله » قال شيخنا العلامة الأمير في رسالة في ذلك اعلم أن جميع كلمة التوحيد مرققة ولا يمحى منها إلا لفظ الخلافة فقط . ولا يحور في الأفصح نقص المد في أداة الهمي التي بعدها الهمزة عن ثلاث حركات ، وتحور لزيادة فيه إلى ست حركات ، وما بين ذلك واسع ، والحركة مقدار صم الأصبع أو فتحه بسرعة وأما مد كلمة

قوله [إلا نفس الداكرين] أي فإنهم يموتون ولسانهم رطب بذكر الله قوله [قال تعالى فادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ] معنى ذكر الله لعهده ترادف رحمته وإنعاماته عليه وإشهار النشاء الحميل عليه في الأرض وفي السماء لما في الحديث القدسي « من دكرني في نفسه دكرته في نفسي ومن دكرني في ماله دكرته في مالي حر مه » وورد أيضا « إن الله إذا أحب عبداً نادى حريلاً فقال إني أحب فلاناً فأحبه ثم ينادي حريلاً في السماء إن الله يحب فلاناً فيحبه أهل السماء ثم يوصع له القبول في الأرض »

قوله [من كره الذكر والداكرين] أي ويقال إن كانت تلك الكراهة بعضاً من الله وأهل الذكر فهو كاهر محلد في البار إن مات على ذلك . ويكون ممن بقول الله لهم يوم التيامنة ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَإِرْحَمْنَا وَأَنْتَ حَسِيرُ الرَّاحِمِينَ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِحْرِيًّا ﴾^(٢) الآية وإن كان لكسل منه فهو عاص

قوله [أن حديق كلمة التوحيد] أي حروف كلمة

قوله [عن ثلاث حركات] أي لأنه مد متصل

الخلالة فلا يحور بقصه عن حركتين ، وهو المد الطبيعي الذى لا تتحقق طبيعة الحرف بدونه . ثم إن اتصلت كلمة الخلالة بشيء ، نحو لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو تكرر كلمة التوحيد مراراً فلا تتراد عن حركة المد الطبيعي . وأما إذا سكنت هاء الخلالة للوقف فتحور الריادة والمد لست حركات ويحور التوسط . وأقصى ما نقل عن القراء المد إلى أربع عشرة حركة ولو فى الوحوه السادة وقد نهى العلماء عن الوقف على لا إله لما فيه من إيهاام التعطيل بل يصله بقوله إلا لله بسرعة ، ولا تمحم أداة النهى ولا يصم السفتين عند المطلق بها ولا تبدل المصرة ياء ولا يريد مداً له عن الطبيعي وليحدر من مد همزة الله لثلاثا يصير استهماً وهو واقع من يذكر الله ويدعى ما لا يحور ، وبأكلون بعض حروف هذه الكلمة، المشرفة وربما لم يسمع منهم إلا أصوات سادحة وليس كلاماً مع العارفين الذين يعرفون الوحوه والدين يعبدون .

- قوله [الذى لا تتحقق طبيعة الحرف بدونه] بيان لوحه تسميته طبيعياً
- قوله [وأقصى ما نقل عن القراء المد إلى أربع عشرة حركة] أى وعليه يتحرر ما ورد أن « من قال لا إله إلا الله ثلاثاً مد لا أربع عشرة حركة ولعل الخلالة ستاً كمرت عنه أربعة آلاف كبيرة »
- قوله [لما فيه من إيهاام التعطيل] أى لأنه يؤهم عدم الألوهية من أصلها
- قوله [ولا تمحم أداة النهى] هذا معلوم من قوله فيما تقدم اعلم أن جميع كادة التوحيد مرفقة
- قوله [ولا يريد مداً له عن الطبيعي] أى ولا يقصص عنه
- قوله [لثلاثا يصير استهماً] أى حيث مدّها مفتوحة وهذا لا يكون إلا فى ذكر الخلالة مفرداً ، وأما فى حالة التهليل فقد يمدون الهدرة الداحاة على إلا الله مكسورة وهو أيضاً لح فاحتر
- قوله [ويدعى ما لا يحور] أى يدعى دليلاً لا حور الاستدلال به كأن يقول هكذا طريقة تبيحها والحال أن تبيحه غير عارف أو عارف أو ولم يتت النقل عنه
- قوله [الذين يعرفون الوحوه] أى كمل نقل عن سيدى محمد الدمرداش

إد العائب عن نفسه لا لوم عليه إلى آخر ما قال أنعم الله عليه وكذلك يحذر من ترك الهاء من الله فإذا ذكرَ ذكرًا شرعيًّا أورث له الأوبار والنواب الأعظم وقد ورد ما يدل على عظيم فضل الداكر والذكر وبعض الله من بعض الداكرين فقال صلى الله عليه وسلم « من قال لا إله إلا الله صباحًا تم قالها مساء نادى مباد من السماء ألا أقربوا الأخرى بالأولى » وقال صلى الله عليه وسلم « مامن حافطين رفعوا إلى الله ما حمطوا من عمل العبد في ليل أو نهار فيرى في أول الصحيفة حبراً وفي آخرها حبراً ، إلا قال الله تعالى للملائكة اشهدوا أني قد عفرت لعبدي ما بين طريقي الصحيفة » وقال صلى الله عليه وسلم « إن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يتبعها وجهه الله تعالى » وقال صلى الله عليه وسلم « لكل شيء مفتاح ومفتاح السموات والأرض قول لا إله إلا الله » أي تفتح بركاتهما بها وقال صلى الله عليه وسلم

أنه يذكر اسم الحلالة ممدود الهمزة على صورة المستهم فثل هذا له وجه صحيح يقصده ويقلد فيه ، وقد سئلت عن ذلك فألهمني الله أن الشيخ يجعل الهمزة للداء كما قال ابن مالك والهمزة للداني

قوله [إد العائب عن نفسه لا لوم عليه] أي كما قال العارف

وبعد الصافي الله كن كيعدا تنسا فعلك لا جهل وفعلك لا ورر

وقال ابن التلمساني

فلا تلم السكران في حال سكره فقد رفع التكليف في سكرنا عما
فمن لم يكن مذهباً بأداب الذكر حاله وادعى الحال بتركها فإن يك كادياً
فعليه كادته

قوله [وبعض الله] بالحر معصوف على عظم

قواء [ألا اقربوا الأخرى بالأولى] أي فالمراد محو ما بين الكنايين من المديوب

قوله [قال ادنا] الملائكة [لعلهم الملائكة الموكبون بالأعمال

قوله [يتبعها وجهه الله] أي لا يتصد رياء ولا سمعة ولا تقيه من

أمور الدنيا كالماتر

سوله [أي تفتح بركاتهما بها] أي لتوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ

الْقُرْآنِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَنْهُمْ بَرَكَاتٍ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(١)

« إذا قال العبد المسلم لا إله إلا الله حرقَت السموات حتى تقف بين يدي الله فيقول اسكني ، فتقول كيف أسكن ولم تعمر لقائلي ؟ فيقول ما أحرثتكَ على لسانه إلا وقد عصرت له » ولا يحصى عليك ترهه تعالى عن المكان والحارحة وعدم تمثّل المعاني وقال صلى الله عليه وسلم « لا إله إلا الله ترفع عن قائلها تسعة وتسعين نائياً أدناها الهم » وفي رواية « اللهم » وقال صلى الله عليه وسلم « لولا من يقول لا إله إلا الله لسلطت جهنم على أهل الدنيا » وقال صلى الله عليه وسلم « من قال لا إله إلا الله ، كانت له كفاة لكل دب » وورد « ما عاداني أحد مثل من عادى الداكرين » كما تقدم فعود بالله من بعض أهل الله المشغولين بذكره ، وبالضرورة من يذكر المعتمدين عليك الرؤوف الرحيم فإنك تحبه

قوله [ولا يحصى عليك ترهه] جواب عن سؤال كأن قائلًا قال إن هذا الحديث يومه المكان لله واليد له وتصير المعاني أحساماً فأجاب بأن هذا مؤول لقول صاحب الحويزة

وكل نص أوهم التشبيهاً أوله أوفوَّص ورم تريها

فيؤول قوله حتى تقف بين يدي الله بأن معناه بين يدي الملائكة ، ولا مانع من تمثيل المعاني على الصحيح أو أن الذي يحرق السموات الملك الصاعد بها فقول الشارح وعدم تمثّل المعاني صوابه حذف عدم وقولهم يستحيل قلب الحقائق يحاب عنه بأن المراد بها أقسام الحكم العقلي بأن يصير الواحد حائراً أو مستحيلاً مثلاً

قوله [تسعة وتسعين نائياً] أى من البلايا كما ورد التصريح به في رواية أخرى

قوله [وفي رواية اللهم] بالفتح مصدر أى ما ألم بالشخص ودرل به

من حوادث الدهر

قوله [كانت له كفاة لكل دب] طاهره حتى للكائنات ولذلك اتحدّها العارفون عتاقة واحتاروا أن تكون سبعين ألفاً لأنه ورد بها أثر كما نقل عن الشيخ السوسى

قوله [كما تقدم] أى ما يفيد معناه في قوله ليس أحد أعص عبد الله

ممن كره الذكر والداكرين

ولا يعص دأكره إلا لثيم شقى وكيف يكره من فى قلبه إيمان ذكر الكلمة الطيبة والكلم الطيب والقول السديد والقول الصواب وكلمة التقوى ودعوة الحق والعمل الصالح والخسة والإحسان كما فسرت به الآيات قال تعالى « مَثَلُ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ كَتَشَحْرَةً طَيِّبَةٍ » الآية على أن الشجرة الطيبة تؤتى أكلها كل حين وكلمة لا إله إلا الله تؤتى أسراراً وأثواراً وبركة كل لحظة يدرك ذلك أهلها ، اللهم ألهمنا بهم واملأ قلوبنا من حبه

(فعلى العاقل) المتصف بالعقل الراجح (الإكتارُ مِسْ دكرها)
بدون حدٍّ (حتى تَمَرِّحَ لِحِمِّهِ ودمه) هذا معنى يدركه أربانه من كثرة

قوله [ولا يعص دأكره] أى دأكر المعص عليك الرؤوف
قوله [كما فسرت به الآيات] أى آية ﴿ مَثَلًا كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ ﴾^(١) وآية ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾^(٢) وآية ﴿ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾^(٣) وآية ﴿ وَقَالَ صَوَابًا ﴾^(٤) وآية ﴿ وَأَلْرَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى ﴾^(٥) وآية ﴿ لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ ﴾^(٦) وآية ﴿ مَسْحَاءَ خَسَاءَ خَلِيسَةٍ ﴾^(٧) وآية ﴿ هَلْ حَرَاءَ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾^(٨)

قوله [فعلى العاقل] أى يلزمه شرعاً وعقلاً وطبعاً كما قال العارف
تثنى عليك يا مليحة واح وحى لك فرص على كل أحرأى
قوله [حتى تَمَرِّحَ لِحِمِّهِ ودمه] أى يمترح حب مدلولها المقصود وهو
ما بعد إلا فيسرى فى البدن كسريان الماء فى العود الأحصر كما أفاد هذا فى الحديث
« كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطس بها ورجله
التي يمشى بها » ، وهذا الحجة هى المداومة التى قال فيها ابن الفارض
شربنا على ذكر الحبيب مدامة سكرنا بها من قبل أن نحلق الكره
إلى آخر ما قال

- | | |
|--------------------------|------------------------|
| (١) سورة إبراهيم آة ٢٤ | (٢) سورة طه آة ١٠ |
| (٣) سورة الأحراب آة ٧٠ | (٤) سورة الباء آة ٣٨ |
| (٥) سورة الصبح آة ٢٦ | (٦) سورة الرعد آة ١٤ |
| (٦) سورة ال آة ٨٩ | (٨) سورة الرحمن آة ٦ |

إحرائها على الألس والتفكر في معابها والعمل بمقتضى المعنى ، فإنه إذا علم أنه لا إله غيره تعالى وأنه الممرد بالإيجاد والإحسان والدمع والصر بلا عرص ولا شريك شأ له تعلق به تعالى واعتماد عليه دون غيره فظهرت عليه أنوار معوية وحسية (فيتنوع من مَحْمَلِ نورها عند امراحها بالروح والبدن جميع أنواع الأدكار الطاهرية والباطنية التي منها التفكر في دقائق الحكيم المنحة لدقائق الأسرار) فيصير من أهل الحصرة الشاهدين الخاصين مع الناس بأنديهم العائين في حبه ، كشيحما المصنف أنعم الله عليه وما زال يترقى في أحوال لا تدرك

قوله [والعمل بمقتضى المعنى] أى الخدمة على حسب ما شاهد من حمال الله وحلاله كما قال العارف الدسوقي

قد كان في القلب أهواء مفرقة فاستجذعت مد رأتك العير أهوائى تركت للناس ديباهم وديهم شغلا بحبك يادى وديائى

قوله [أنوار معوية] أى وهى العلوم الرانية

وقوله [وحسية] أى وهى صفرته ونحوته وما فى معنى ذلك

قوله [من محمل نورها] وهى من إصافة الصمة للموصوف والمراد سورها المحمل معابها الذى يستحصره التالى

قوله [حديق أنوار الأدكار] أى كما قال صاحب الحمرة ،

وإذا حلت الهداية قلنا دشطت في العادة الأعصاء

قوله [التي منها التفكر] صفة للباطنية ، وفى الحقيقة التفكر هو أفضل الأدكار لأن به تمحور ببايع الحكم قال أبو الحسن السادى درة من عمل القلوب حير من مثاقيل الحال من عمل الأبدان

قوله [الحكم] المراد بها صعه تعالى قال فى الجوهره

فانظر إلى نفسك تم انتقل للعالم العاوى تم السعلى

تحد به صعبا بديع الحكم

قوله [وما زال يترقى] أى صاحب هذا المقام

قوله [فى أحوال لا تدرك] أى لغيره من لم يدق مدافه كما قال العارف الذكرى

وذلك سرّ سرّى له من سيد الكائنات صلى الله عليه وسلم وما ترقى لولى
 لحال إلا رأى الحال الذى كان عليه ، وإن كان حسناً ، إلا نقصاً ،
 ورائة من قوله صلى الله عليه وسلم « إله ليعان على قلبى حتى أستعمر الله سبعين
 مرة » وهو عين أنوار لا عين أعيار فكان صلى الله عليه وسلم يترقى فى أحوال
 المعالى حتى ترقى لحال رأى الحال المقول عنه نقصاً بالنسبة للحال المنقول إليه ،
 فيستعمر منه وهو محمل قولهم حساسات الأبرار سيئات المقربين
 (ومنها التّعسّكُ فى دقائق الكتاب والسنة الموصول لمعرفة الأحكام
 الشرعية) كما وقع للأئمة المجتهدين رضى الله عنهم ومن تبعهم
 (ومنها مراقبة الله) التّعكر فى أمره وبهيه وحلاله (عند كلّ شئ حتى

فحمانا كالسما وسما ما رقاها عير أوّاب

دوبه قطع الرقاب فقم أيها السارى على الباب

قوله [وذلك سرّ سرى] أى الترقى فى المقامات

قوله [إلا نقصاً] الصواب حذف إلا

قوله [حتى أستعمر الله] أى فى اليوم والليلة كما ورد التصريح به فى رواية أخرى

قوله [وهو عين أنوار] أى حجب أنوار يريد بعضها فى المور على

عص ، فحس بعلو لمقام الأنوار يستعمر من الأنقص نوراً لأنه ورد أن من

العد وره سبعين ألف حجاب منها ما هو نورانى ومنها ما هو ظلمانى فالظلمانية

هى حجب الأعيار وليست مرادة لأنها لغير الواصلين وهذا التفسير الذى قاله

الشارح قاله أبو الحسن الشاذلى تلامذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآه

فى المنام فقال له ما معنى قراك فى الحديث إله ليعان على قارى فقال عن أهدار

لا عين أعيار يا مبارك

قوله [وهو عين أنوار] ليس من احاديث ال هو تفسير له

قوله [وسما] أى من الماطية

قوله [التّعكر فى دقائق الكتاب والسنة] إلح أى على طيق التواعد

العملية والتأ

قوله [ومنها مراقبة] أى من الماطية أيضاً

لا يستطيع أن يفعل المهيء عنه) حياء من الله
 (ومها طمأنينة القلب بكل ما وقّع في العالم) لعلمه أن كل شيء
 مراد مالكة ، وهل إرادة العبد وقوع شيء لم يرد الله وقوعه تعيد ؟ أو إرادته عدم وقوع
 شيء أراد المالك وقوعه تعيد ؟ كلا والله ؟ لا يكون إلا ما يريد حل وعلا فحيث
 يرضى العبد مراد سيده في ملكه (من غير انزعاج ولا اعتراض فيتم له التسليم
 للعلم الحكيم) فيمور بكونه محبواً غير مدموم
 واعلم أن التسليم والاستسلام والانقياد والتمويص مترادفة ، وهو أن يموّص
 العبد اختياره إلى اختيار مولاه ويرضى بما يختاره مولاه ، وقيل التمويص قل
 برول القصاء ، والتسليم بعد بروله

(ومها وفور محبة الله) فيصير من أهل المحو والإثبات فيمحو
 أوصاف العادة ويسلح عن كل وجود غير وجود الحق وتشت له صفات التيقظ

قوله [حياء من الله] أي فيمعه الحياء من الله وإن لم يحظر ساله
 حوف العقاب

قوله [ومها طمأنينة القلب] أي من الباطنية أيضاً ~
 قوله [وهل إرادة العبد وقوع شيء] إلح كلام ريك فالأوضح أن
 يقول وإن إرادة العبد لا تعيد شيئاً
 قوله [فيمور بكونه محبواً غير مدموم] أي لأنه ورد « من رضى
 له الرضا ومن سخط له السخط » قال العارف

فار من سلم الأمور إليه وشقى من عره الإنكار
 قوله [ومها وفور محبة الله] أي من الباطنية أيضاً وإضافة وفور لما
 بعده من إصافه الصمة للموصوف أي محبة الله الوافرة الرائدة عن محبة العوام لأن
 جميع الخلق يحبون الله ، وإما تندير الخواص بالريادة

قوله [فيمحو أوصاف العادة] إلح يفسر لمعى المحو والإثبات
 قوله [يسلح عن كل وجود] أي عن الشغل بوجود شيء سوى الله كما
 قال بعض العارفين

الله قل ودر الوحود وما حوى إن كنت مرتاداً بلوع كمال

الموصلة إلى الله تعالى (حتى) صارت نفسه مطمئنة روحانية فيثمر لها أن (تميل إلى عالم) بفتح اللام (العيب والقُدُس) عالم العيب ما عاب عن المشاهدة بالطر للحلق ، فمثل الحبة المقدسة عن شوائب الكدر من عالم العيب (أكثر من ميلها إلى عالم الشهادة والحس) عطف مرادف

(و) سب وفور المحبة لإنح (تشاق) الاشتياق محبة خاصة وحدانية (إلى لقائها ناريها) ومربيها والمحس إليها (أكثر من اشتياقها لأمرها وأبيها) لما عرفت من الصواب وحقيقة الحال ، وأنه النافع الباقي الذي لا يعادل إحسانه ومشاهدته شيء وهذا فيه عقيدة الرؤية المنتهية عند أهل السنة المصدقين بها لأدلة قرآنية

فالكل دون الله إن حققته عدم على التفصيل والإحمال

من لا وجود لداته من داته فوجوده لولاه عين محال

قوله [مطمئنة روحانية] المطمئنة هي التي سكنت للقضاء والقدر والروحانية هي التي تحردت عن الطماع الشهوانية وصار الحكم لمجرد الروح

قوله [عطف مرادف] أي والشهادة هي الحس لأنه يشاهد بإحدى الحواس

قوله [الاشتياق محبة خاصة وحدانية] المناسب أن يفسره بتولع قلب المحب بلقاء المحبوب

قوله [الذي لا يعادل إحسانه] أي الذي لا يماثل وتيء فاعل يعادل وإحسانه ومشاهدته معمول

قوله [وهذا فيه عقدة الرؤية] أي لأنه ما عظم اشتياقهم إلا لاعتقادهم أنهم يرويه بعين البصر في الآخرة كما قال الشافعي لولا اعتقادي أني أراه في الآخرة ما عبده وفي الحقيقة اشتياق أدل الله للرؤية المعجزة في الدنيا وهي رؤية القلب بمعنى شهوده بعين البصيرة ورؤية البصر في الآخرة كما قال ابن العربي

فيارب ناخلك الحبيب محمد نبيك وهو السيد المتراع

أنا مع الأحباب رؤياك التي إليها قلوب الأولياء تسارع

قوله [لأدلة قرآنية] منها قوله تعالى ﴿وَجِئْهُم بِآيَاتِنَا فَاصْبِرْ﴾

لا تصرف عن طاهرها ولأحاديثه صلى الله عليه وسلم
(إِذَا تَمَّ أَجْلُهَا) الذى قدره الله فى الأزل (حارها ربه بالقول) والرصا
وعدم الطرد وأفاص عليها إيعامه ، فكان لها الحتام الحسن للأجل ، كما قال
رصى الله عنه (وَحُسُّ الْحِتَامِ)

وفى هذا براعة التام ، وهو أن يأتى المتكلم فى آخر كلامه بما يؤذن بانتهائه
وحسن الانتهاء مما يسعى التأنق فيه عند البلغاء ، لأنه آخر ما يعيه السمع ويرسم
فى النفس ، فإذا كان مستلداً حبر ما قبله من التقصير ، كالطعام اللديد بعد
غيره ، كما يسعى فى الانتداء ليكون أول ما يقرع السمع لديدنا فيقل السامع

إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةً^(١) ومنها ﴿إِنَّ الْأَنْسَارَ لَكُنُيٌّ مَعَكُمْ عَلَى الْأَرَائِكِ يَهْطُرُونَ﴾^(٢)
قوله [ولأحاديثه] منها قوله صلى الله عليه وسلم «إِنكُمْ سَتَرُونَ رُبَكُمْ
كَالْقَمَرِ لِيَاةِ الدَّرِّ»

قوله [إِذَا تَمَّ أَجْلُهَا] أى انقضى عمرها لأنها لاتحرح نفس من الدنيا
حتى تستوى أحلها وورقها وجميع ما قدر لها فيها
قوله [حارها ربه بالقول] أى أطهر لها المحارة بذلك لما ورد «إِنْ
الْمُؤْمِنُ لَا يَحْرَحُ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ فِي الْحِئَةِ وَمَا أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ فِيهَا»^(٣) من
أحل ذلك تطهر الشرى فى وجهه
قوله [وحسن الحتام] أى الموت على الإسلام وهو من أفراد القبول
التي طهرت أماراته وإما حصه لأنه أكبر العلامات

قوله [مما يؤذن بانتهائه] أى كما فى قوله تعالى ﴿لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ
تَرْجَعُونَ﴾^(٤) ، ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾^(٥) وكقول الشاعر
وإلى حدير إِدْ بِلْعَتِكَ بَالِمِى وَأَنْتَ مِمَّا أَمَلْتُ مَكَ حَدِيرِ
فإن تولى منك الخديل فأهله وإلا فإلى عادر وشكور
قال فى اللحيص وأحسسه ما آذن بانتهاء الكلام حتى لا يبقى لدمس تشوق
إلى ما وراءه كقوله

(٢) سورة المسفل آت ٢٢ ، ٢٣

(١) سورة الصامه آت ٢٢ ، ٢٣

(٤) سورة السورى آت ٥٣

(٣) سورة القصص آت ٨٨

عليه كقوله

* بشرى فقد أحر الإقبال ما وعدا *

(وهيّا لها دار السّلام) الدار هي الحنة ، والسلام ، اسم من أسمائه تعالى أى السالم من كل نقص وإضافة الدار له للتشريف ، كقولهم بيت الله ، والى صلى الله عليه وسلم عبد الله ويحتمل أن الإضافة من عر إضافة الموصوف على إرادة أنه صفة للدار أى دار السلامة الدائمة فلا تنقطع بموت ولا كدر

(ونادأها ربها) بكلامه المسمى المره عن صفات الحوادث ويحتمل أنه نادأها ملك وهذا الداء عند حضور أسباب الموت كما هو ظاهر المصنف وقيل عند البعث ، وقد ورد أن عرراثيل عليه السلام لو حذب الروح بألف سلسلة ما حرحت حتى تسمع كلام الله ﴿يُنَادِيَنَّهَا نَفْسُ الْمُطْمَئِنَّةِ﴾^(١) الآية

مقيت نقاء الدهريا كهف أهله وهذا دعاء للربة شامل

وحدع فواتح السور وحواتمها واردة على أحسن الوحوه وأكملها

قوله [كقوله بشرى] إلح مثال لحسن الانتداء

قوله [الدار هي الحنة] أى ثراد المصنف بدار السلام الحنة من حيث هي لأنها كلها تسدى دار سلام من حيث المعنى الذى قاله التارح ونس المراد خصوص دار السلام التى هي إحدى الحيا السع الوارد بها الحديث

قوله [كما هو ظاهر المصنف] قد يتأ، ظاهر المصنف أن الداء بعد الموت

قوله [حتى تسدع كلام الله يا أيتها السّمس المطمئنة] إلح هذا ظاهر فى النفس المؤمنة وأما الكافرة فمقتصاه أنها لا تخرج أصلا لأنها لا تادى بذلك من أحل ذلك يعسر حرونها وإحراجها من البدن كإحراج الماء المدرج بالعود الأحصر فذلك ورد « أنه يرى أن السدوات السع انطقت عايه ورق الأرض عند كل حدره وأما المؤمن الصاع فيسهل عليه حرونها لسماح ابتداء «تساق» ولذلك قال شيخنا المصنف فى آخر صلواته «تزلّ قصص أرواحه» عند الأحل بدل مع شدة الشوق إلى لقائك يارحم

وعن ابن عمر رضي الله عنه « إذا توفى العبد المؤمن أرسل الله إليه ملكاً نتاحه من الجنة فيقول احرّجى أيتها النفس المطمئنة ، احرّجى إلى روح وريحان ، وربك عليك راض فتخرج كطيب مسك والملائكة بأرحاء السماء يقولون قد جاء من الأرض روح طيبة فلا تمر ساب إلا فتح لها ولا تملك إلا صلى عليها » الحديث وفيه

قوله [وعن ابن عمر] هذا الحديث مما يؤيد أن المادى لها الملك

قوله [أرسل الله إليه ملكاً نتاحه] صوابه ملكين نتحة كما في الخارن وبصه قال عبد الله بن عمر « إذا توفى العبد المؤمن أرسل الله عروحل إليه ملكين وأرسل إليه نتحة من الجنة فيقول احرّجى أيتها النفس المطمئنة . احرّجى إلى روح وريحان وربك عليك راض فتخرج كأطيب ريح مسك وحد أحد في أنه والملائكة على أرحاء السماء يقولون قد جاء من الأرض ريح طيبة وبسمة طيبة فلا تمر ساب إلا فتح لها ، ولا تملك إلا صلى عليها حتى يؤتى بها الرحمن حل حاله فسجد له ثم يقال ليكائيل اذهب بهذه النفس فاحملها مع أنفس المؤمنين ثم يؤمر فوسع عليه قبره سعوى ذراعاً عرصه ، وسعوى ذراعاً طوله ، ويسد له في الروح والريحان فإن كان معه شيء من القرآن كما هو بوره ، وإن لم يكن جعل له فيه نور مثل نور الشمس في قبره ويكون مثله مثل العروس ينام فلا يوقظه إلا أحب أهلها إليه . وإذا توفى الكافر أرسل الله إليه ملكين وأرسل إليه قطعة من كساء أنس من كل نبت وأحش من كل حش فيقال لها أيتها النفس الخبيثة احرّجى إلى جهنم وعداب ألم وبك عليك عصان » (اه خروجه) . إذا علمت ذلك تعلم القصص والتحريف الذى في كلام الشارح

قوله [إلى روح] بفتح الراء وسكون الواو نور وراحة

وقوله [وريحان] أى روائح طيبة

قوله [بأرحاء السماء] أى خواصها

قوله [قد جاء من الأرض] إلح أى ومحيسها إلى السماء يكون على المراح الذى عرج عليه النبى صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء

قوله [إلا صلى عليها] أى دعا لها بالرحمة والمعفرة

« فيوسع عليه قمره سبعون ذراعاً عرصاً وسبعون ذراعاً طولاً ويملاً روحاً وريحاً فإن كان معه شيء من القرآن كماه نوره وإلا جعل له نور كالشمس »
 (يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ) الثابتة على الإيمان التي أيقنت بأن الله بها وحصعت لأمره، الراضية بقضاء الله الآمرة من عذاب الله المطمئنة بذكر الله، إذ الأقوال فيها غير متباينة وجعل شيخنا المصنف - رحمه الله رحمة واسعة -

قوله [فيوسع عليه قمره سبعون ذراعاً] العدد لا مفهوم له وإنما هو كناية عن عظيم السعة لأنه ورد في رواية أخرى مد بصره وهذا في غير الميت عرساً وإلا فيوسع عليه قدر بعده عن مرله
 قوله [وإلا جعل له نور كالشمس] يؤخذ منه أن الذي معه القرآن نوره أعلى من الشمس وهذا النور حسي قال تعالى ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ (١) الآية
 قوله [يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ] إلح هذه الحمل لصيغة النداء
 قوله [إذ الأقوال فيها غير متباينة] أي التماسير فيها ترجع لشيء واحد لتلازمها وحاصل التماسير التي ذكرها الشارح ستة ومساقتها هكذا الثابتة على الإيمان .
 أو التي أيقنت بأن الله رها أو التي حصعت لأمره . أو التي رصبت بقضائه أو الآمرة من عذابه أو المطمئنة بذكره ، فالمناسب للشارح أن يقول هكذا وسب دلوها قليل في حدة من عند المطلب حين استشهد بأحد وقيل في حسب ابن عدى الأنصاري وقيل في عثمان بن عفان حين اشترى بث رومة وسلها وقيل في أنى بكر الصديق قال المفسرون والأصح أن الآية عامة في كل نفس مؤمنة مطمئة

قوله [وجعل شيخنا المصنف] كان المناسب للتأرجح أن لا يقل هذا المسحت فإن هذا لقوم مخصوصين يطلبونه باحصوص لا أكل من يحصر الأحكام الصموية فلا يؤخذ بالتأل وإما يؤخذ بالحال فهو من السر المكتوم الذي لا يجوز التكلم فيه إلا من أهله لأهله والكلام فيه مع من يطلبه ومن لا يطلبه عب قال محي الدين بن العربي إن كلام القوم عليه أقفال لا تسح إلا لأهلها فسوق هذا

فى التحفة فى مناسبة اختيار استعمال الأسماء السعة النفس سعة أقسام، وأن صاحب النفس المطمئنة — التى مقامها مبدأ الكمال — متى وضع السالك قدمه فيه عدّ من أهل الطريق واستحقّ لس

الكلام هنا كمن يبيع الحواهر فى سوق الصدق ، وإما كان عليه أن يشرح الآية بكلام أهل التفسير ، وحلّ الشيخ النفس سعة ليس من عدد نفسه كما توهمه عبارة الشارح، بل هو تقسيم أهل الطريق قديماً أحداً من الآيات القرآنية فإن هذه الآية يؤخذ منها المطمئنة والراضية والمرضية والكاملة والملمهة من قوله تعالى ﴿فَأَلْهَمْنَاهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ ^(١) واللّوامة من قوله تعالى ﴿وَلَا أَقْسَمُ بِالنَّفْسِ الْوَأَمَةِ﴾ ^(٢) والأمانة من قوله تعالى ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ ^(٣) كما ذكره صاحب كتاب السير والسلوك

قوله [فى التحفة] متعلق بحلّ وما يبهذا اعتراض وهى اسم كتاب له فى التصوف

وقوله [فى مناسبة] متعلق أيضاً بحلّ وفيه تعلق حرى حر متحدى اللط والمعى يعامل واحد وهو معيب

قوله [عدّ من أهل الطريق] أى وهى الوقوف مع أحكام التريعة طاهراً وباطلاً قوله [واستحقّ لس حرقهم] أى بحسب ما براه الشيخ العارف من حاله، ثم هى إما حجة له إن كان على قدمهم باطلاً وطاهراً وإلا فهى حجة عليه قال بعض العارفين حرقه القوم لأهلها نور وربة ولعهم سباحة وطلعة ، وربما دخل فى وعيد قوله تعالى ﴿لَا تَخْسِسَنَّ الدِّينَ يَفْرَحُونَ مَا أَتَوْا وَيَحْشُونَ أَنْ يُخَمِّدُوا وَإِنَّمَا لَهُمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَخْسِسْتَهُمْ بِمِثْرَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ^(٤)

وأما قول بعض العارفين

فتسهبوا إن لم تكونوا مثلهم إن التسه بالرجال فلاح

فإن المراد الاقتداء بهم فى العمل ومجاهدة النفس

(٢) سورة الضحى آية ٢

(١) سورة الشمس آية ٨

(٤) سورة آل عمران آية ١٨٨

(٣) سورة يوسف آية ٥٣

حرقتهم لانتقاله من التلوين إلى التمكين ، وصاحبها سكران هبت عليه سمات
الوصول يحاطب الناس وهو عنهم في سَوْنٍ لَشِدَّةٍ تعلقه بالحق تعالى . يباسه
الإكثار من اسمه تعالى الرابع في التلقين ، يعنى حق ، وإن الأمانة ذات
الحب الظلمانية التي مقامها مقام الأعيار يوافقها في تمزيق حبها الإكثار
من « لا إله إلا الله » وأن اللوامة الكثيرة اللوم لصاحبها - إلى مقامها مقام الحب
السورانية لكونها ليست كتيفة وهي تونة - يباسها

قوله [لانتقاله من التلوين إلى التمكين] علة للاستحقاق . والتمكين
هو الظمائية والرسوخ في الأحلاق المرصية . والتلوين هو عدم ذلك وسمى تلوياً
لكثرة تعبيراته

قوله [يباسه] إلح قال الشيخ في التحفة وهذا المقام لا نمك الوصول
إليه عادة لعبر السالكين ولو أتى بعبادة الثقلين ، لأن عبر السالك مقيد بقيود
الشهوات والشرك الحمى لا يسك عنها إلا بأفاس المشايخ العارفين مع المحاهدة
والترام الآداب على أيديهم وغير هذا لا يصح (اهـ) فإذا كان هذا في مبدأ
الكدال فما بالك بصاحب النفس الراضية والمرصية والكاملة . فتعذر الوصول إليها
من غير المشايخ أولوى فلدنك قلنا التكلم في تلك المقامات لا يباس هذا المقام
قوله [في التلقين يعنى حق] هذا من كلام الشارح وليس من كلام التحفة
قوله [ذات الحب الظلمانية] أى الشهوات المحرمة والمكروهة
قوله [مقام الأعيار] أى إن صاحبها مهك في شعله بعير الله

قوله [الإكثار من لا إله إلا الله] أى حتى تخرج للمحده ودمه مع
الحروح عن كل هوى كما قال العارف السكرى

واخرج عن كل هوى أبداً

فالإكثار منها يورث النوة لأنه يتناه منها إلى اللوامة والملك كان الحسد
إذا حاء العصاة بأحدون عنه الطريق لا يتول لهم توأبل بأهم بالإكثار منها
قوله [متناه الحب المرارية] أى وهى كناية عن حبها الطاعات
لأعراض تعد عليها فلدنك كانت حبساً ولا يملك بسبه عند الوقوع في المعصية

الإكثار من اسمه تعالى « الله » وأنَّ الملهمة التي ألهمت محورها وتقواها مقامها مقام الأسرار ، صاحبها نشوان ، يعلب عليه أخته والهيان والتواضع والإعراض عن الخلق والتعلق بالحق ، يباسه كثرة استعمال اسمه تعالى « هو » الملد ، لتخلص من ورطتها وأن الرابية كثيرة الرضا بالقضاء والتسليم مقامها مقام الوصال صاحبها عريق في السكر يباسه الحلوة وكثرة ذكر اسمه تعالى « الحى » ليحيى به نفسه وأن النفس المربوبة صاحبها لا يرى صدور الأفعال إلا من الله تعالى لأن مقامها مقام تحليات الأفعال ، فلا يمكنه الاعتراض على أحد ، حسن الخلق ، يلدد بالحيرة ، كما قيل

ردى نرط الحب فيك تحيرا وارحم حشا باطلى هواك تسعرا
ويباسه كثرة ذكر اسمه تعالى « قيوم » وأن النفس الكاملة مقامها مقام تحليات الأسماء والصفات يباسها كثرة ذكر اسمه تعالى « قهار » ليحصل لها تمام القهر ويروى عنها بقايا النقص وحالها البقاء بالله ، سير بالله إلى الله . وترجع من الله إلى الله ، ليس لها مأوى سواه علوها مستعانة من الله كما قيل
وبعد الصا بالله كن كيما تنسا فعلمك لاجهل وفعلك لا ورر

وإن كان يكرهها فلذلك كان كثير التوبة ويسمى تواباً وهو ممدوح لقوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ ﴾ ^(١) ولقوله تعالى ﴿ وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾ ^(٢) قوله [الإكثار من اسمه تعالى الله] أى لأنه الاسم الجامع وإنما طلب الإكثار منه مجرداً لأن ظلمة الشرك وما ألحق به قد أزيلت عن قلبه
قوله [وأن الملهمة] أى التي مدحها الله تعالى بقوله ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَكَاهَا ﴾ ^(٣) أى طهرها من الدنوب وشهواتها وقوله تعالى ﴿ وَقَدْ حَاطَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾ ^(٤) معناه دسها بالمعاصي وألسها بها

قوله [يعلب عليه الحبة] إلح تفسير لسوان
قوله [مقام الوصال] أى الحضور مع ربه في سائر الأحوال
قوله [كما قيل ردنى] إلح القائل له سيدى عمر بن المارص
قوله [كما قيل وبعد الصا] إلح القائل له سيدى محمد بن وفا

(١) سورة البقرة آه ٢٢٢ (٢) سورة النما آه ٢

(٣ ، ٤) سورة الشمس آه ١ - ١

(١٥ باختصار وتصرف)

وهذا لا يباي قول من أقال المحققون على أن العيس واحدة تختلف بالصمات ، قال شيخنا العلامة سيدى الشيخ محمد الأمير واعلم أن بعض الناس يعلط فيقول إن استعمال الأسماء السعة من خصوص طريق الحلوتية ، كيف والله تعالى يقول ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ وقال المصنف رضى عنه فيها واعلم أن طريق أهل الحق مدارها على الصدق ورأس مالها الدل وبهايتها الفرق ، وقال العارفين حكم القدوس أن لا يدخل حصرتة أرباب النفوس كثرة الكلام توجب عدم الاحترام ، كثرة مصاحبة الناس توجب الإفلاس . لا يتطهر من الرعونات إلا من حالف نفسه فى الشهوات ، وذكر الله فى جميع الحالات ،

قوله [١٥ باختصار وتصرف] أما الاختصار فقد حذف حملة من الكلام وقد عدت أنها على بعضها وأما التصرف فالتقديم والتأخير فى بعض العبارات وقد عدت أنه لا حاجة لنقلها

قوله [وهذا لا يباي] أى بل هو عنه لأن الأقسام المذكورة لصماتها لاها
قوله [المحققون] إلح مقول التول

قوله [قال شيخنا العلامة] إلح الجواب عن هذا الإشكال أن طريق الحلوتية فتحها مقصور على تلك الأسماء وليست تلك الأسماء مقصورة عليهم ، وقد أحاط شيخنا العلامة المذكور بهذا الجواب فسوق محتته من غير جواب غير مناسب
قوله [فيها] أى التحفة

قوله [وبهايتها الفرق] أى والجمع شعبى الفرق شهود العبد لصعده تعالى ، ومعنى الجمع شهوده لربه ويسمى بمقام القاء ومقام الكمال
قوله [حكم القدوس] إلح أى أحداً من الحديث القدسى فى مباحة داود عليه السلام « قال كيف الوصول إليك يارب » قال حل نسك وتعال »
قوله [توجب الإفلاس] أى كما قال العارف المكبرى

فإن من علامة الإفلاس كود التى يألف قرب الناس
فإن جمعهم يصير بالولى فكيف من يحججه جهلا مى

قوله [من الرعونات] أى الطابع الشهوانة

من لم يحرق الداية لم تشرق له بهاية، من لم يحالف النمس والشیطان لم يتحقق
بصفات أهل العرفان ، من لم يكن عدداً للرحمن فهو عدو للشیطان ، فانظر
أيهما يستحق العادة (١٥ باختصار)

وقصدت بنقل ذلك التبرك ، لعل الخوادم الكريمين يفتحوا نحبهم
(ارجعى إلى ربك) لرؤيته تعالى وما أعدّه الله مما لا يتأهى من الإكرام ،
وقيل إلى صاحبك وهو الحسد على أن الداء عدو البعت
(راضية) بما أعطاك ربك
(مرضية) رضى ربك عليك
(فادخلى فى عادى) الصالحين المصطفيين
(وادخلى حتى) فى الحديث « أول من يدعى إلى دخول الحمة

قوله [من لم تحرق الداية] أى إذا لم يحاهد فى بدايته فيحرق عن كل
هوى لم تظهر له أنوار فى الهاية وهو معنى قول صاحب الحكم ادوس وحوذك
فى أرض الحمول فما ست مما لم يدوس لم يتم نتاجه
قوله [على أن الداء عدو البعت] أى وأما على التفسير الأول فعلى أن
الداء عدو الموت أو البعث
قوله [راضية] إلح أى وهو معنى قوله ﴿ رَضِيََ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا
عَنْهُ ﴾ (١)

قوله [فادخلى فى عادى] أى وقت البعت والختار ، لأن من أحب قومًا
حسّر معهم قال تعالى ﴿ إِنَّ الدِّينَ سَسَقْتُ لَهُمْ مِنْهُ الْحُسْنَى ﴾ (٢) والآيات
وقال تعالى ﴿ يَأْعْبَادُ لَا حَوْفَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ ﴾ (٣) والإضافة للتشريف
ولإلا فالكل عاده

قوله [وادخلى حتى] أى مع الصالحين ولأهل الإشارات تفاسير
مبها أن الله يبايدها فى الدنيا بهذا الداء حيث اتصفت بتلك الأوصاف يقول
لها يا أيتها النمس المطمئنة ارجعى إلى ربك بمثلك عما سواه ، راضية بأحكامه ،
مرضية له بأوصافك ، فادخلى فى عادى الصالحين أى فكونى معدودة فيهم

(٢) سورة الانبياء آية ١١

(١) سورة المائدة آية ١١٩

(٣) سورة الزمر آية ٦٨

الحامدون على السراء والضراء»

(دار السلام) السلامة من كل مخوف مصحونة (سلام) أمس من كل مكدر

(دعواهم فيها سبحانه اللهم) أى كلامهم أو دعاؤهم فى الحنة والتسبيح
تريه عن كل نقص يتلدد به أهل الحنة وفى الحديث «يلهمون التسبيح
والتحميد» وورد «إذا أرادوا طعاماً قالوا سبحانه اللهم فيحمل لهم ما يشتهون
على الموائد ، كل مائدة ميل فى ميل . على كل مائدة سعون ألف صفحة فى
كل صفحة لون

ومصحونة مهم وادخل حتى شهودى فى الدنيا ما دمت فيها وهى الحنة المعحلة ،
ويقال لها عند البعث ذلك على التفسير المتقدم ويراد حنة الخلود وفسروا بذلك
قوله تعالى ﴿وَلَكِنْ حَتَّافَ مَقَامَ رَبِّهِ حَسَنَاتٍ﴾^(١) أى حنة الشهود فى
الدنيا التى قال فيها ابن العارض

أنلنا مع الأحباب رؤيتك التى إليها قلوب الأولياء تسارع
وحنة الخلد فى العقبى وهذا النداء الواقع فى الدنيا يسدعه العارفين إما فى المام
أو بالإلهام

قوله [دار السلام] إلح قال تعالى ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِندَ رَبِّهِمْ»
وهو وليهم ﴿مِمَّا كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾^(٢) وقال تعالى ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ
وَرِيبَادَةٌ﴾^(٣) فالحسنى هى الحنة والريادة هى رؤية وجه الله الكريم

قوله [أو دعاؤهم فى الحنة] أى طلبهم لما يشتهونه من المأكول والمشرب فى الحنة
قوله [وفى الحديث «يلهمون التسبيح والتحديد»] أى كما يلهمون
النفس كما فى أصل الرواية

قوله [وورد إذا أرادوا طعاماً] إلح المناسب المريع بالباء لأنه معنى الآية

قوله [فيحمل لهم ما يشتهون] أى يوضع لهم على الموائد

قوله [فى كل صفحة لون] أى لا يشبهه بغيره من الآخر كما فى

الرواية وقال بعضهم المراد بقوله سبحانه اللهم اسعأل أهل الحنة بالتسبيح

(٢) سورة البقرة آية ١٢٦

(١) سورة الرحمن آية ٦

(٣) سورة يوسف آية ٢٦

فإذا فرعوا قالوا الحمد لله »

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قال سبحان الله ومحمده في كل يوم مائة مرة حطت خطاياهم وإن كانت مثل ريد السحر »

وفي العياشي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قال بعد صلاة الجمعة سبحان الله العظيم ومحمده مائة مرة عمر الله له مائة ألف دبر ولوالديه أربعة وعشرين ألف دبر »

(وتحيتهم فيها سلام) يحییهم الله والملائكة وبعضهم بعضا قال تعالى ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم

والتحميد والتقدیس والتناء عليه بما هو أهله وفي هذا الذكر سرورهم وانتهاجهم وكمال لداتهم وهذا أولى ويدل عليه ما روى عن حارث أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « أهل الجنة يأكلون فيها ويشربون ولا يولون ولا يتعوطون ولا يمتشطون قالوا فما نال الطعام ؟ قال حساء ورشح كرشح المسك يلهمون التسبيح والتحميد كما يلهمون النعس » (اه حطيب)

قوله [فإذا فرعوا قالوا الحمد لله] أي قالوا « الحمد لله رب العالمين » وهو معنى قوله تعالى ﴿وَأَحْرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١) فرفع حينئذ

قوله [وإن كانت مثل ريد السحر] كناية عن كثرتها أي تعمر ولو كثرت وظاهر الحديث ولو كانت كذا لكس قيده العلاء غير الكائن لأن الكائن لا يكفرها إلا التوبة

قوله [قال تعالى ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾]^(٢) دليل لسلام الله عليهم وقوله [إلا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا]^(٣) دليل لسلام بعضهم على بعض وقوله [والملائكة يدخلون عليهم من كل باب] إلح دليل لسلام الملائكة فهو لف وبشر ملحوظ وقد ورد « إن الملائكة يدخلون عليهم من كل باب من أبواب القصور يهدايا من التحميد يقولون سلام عليكم بما صبرتم »

(٢) سورة نيس آه ٥٨

(١) سورة نيس آه ١

(٣) سورة الواقعة آه ٢٥ ، ٢٦

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) وقد ورد «إن أهل الحجة يفتحون كلامهم بالتسبيح ويحتمونه بالتحميد»

(وأسأل الله تعالى أن يرفع به) علامة قبوله طاهرة فقد حصلت ثمرة التأليف عاجلاً محصول النفع وكثرة الاشتغال به وإحلاص مؤلفه بتحقيق الثمرة آجلاً في رفع درجاته ، وحتم كتابه بالسؤال لما فيه من الإشعار بالاحتياج للعنى عن كل ما سواه (كما نفع بأصله) واشتهار النفع بمختصر العلامة حليل رحمه الله تعالى لا يحصى (كل من قرأه) يحفظ أو غيره (أو شرحه أو حصّله) بشراء أو كفاة أو غير ذلك (أو سعى في شيء منه) عود الصمير على واحد من الأمور المذكورة

قوله [يفتحون كلامهم] أى في سائر مطلوباتهم وحطاناتهم

قوله . [وأسأل الله] إلح لفظ الخلالة منصوب على التعظيم مفعول أول لأسأل ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعوله الثانى ، والنفع صد الصرر وهو إيصال الخير للغير وسأله في ذلك لأن إيصال النفع لا يكون إلا من الله وليس في طاقة أحد ذلك كإيصال الصرر قال تعالى ﴿وَإِنْ يَنْهَشَسَاكَ اللَّهُ بِصُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ ذِكْرٌ فَإِنَّهُ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا مَا يَشَاءُ﴾ (١)

قوله [وكثرة الاشتغال به] عطف سب على مسب

وقوله [وإحلاص] مؤلفه متعلق بما بعده الذى هو قوله بتحقيق الثمرة آجلاً

وقوله [وحتم كتابه] راجع لأصل المتن وفي التركيب ركة لاتحصى

قوله [كما نفع بأصله] أى حليل وما مصدرية تسلك مع ما بعدها

مصدر محرور بالكاف التى بمعنى مثل وهو صفة لمصدر محذوف نقديره نفعاً من نفعه بأصله

وقوله [كل من قرأه] معمول لقوله أن يرفع به

قوله [أو غيره] أى كالمطالعة

قوله [أو شرحه] صادق بالتحشية

قوله [أو غير ذلك] أى كما إذا وهب كذا ووقف عليه

قوله [على واحد من الأمور المذكورة] أى أن يتألى سعى في شيء من قراءته

أبلغ من عوده لحمته (إنه حواد) كثير الحود والكرم والإنعام (كريم) يعطى
بلا عوص ولا عرص (رعوف) كثير الرأفة والرحمة (رحيم) معمم بالقليل كما هو
معمم بالكثير فلا تأثير لغيره تعالى
(وصلى الله على سيدنا محمد) حتم بها كما انتدأ بها رجاء قبول ما بينهما وعبر
بصيغة الخبر لأن المطلوب واقع

كما إذا قرأ العص فقط أو فى شىء من ترجمه كأن ترح العص أو فى شىء من
تحصيله كأن اشترى العص أو كتبه أو وهب له
قوله [أبلغ من عوده لحمته] أى لأنه يكون منه قصور على تحصيل
العص بشراء ونحو

قوله [إنه حواد] بكسر الهمزة استئناف بيان واقع فى جواب سؤال
تقديره سألته لأنه حواد ، والحواد بالتحصيف دو الحود والمدد والعطايا التى لا تعد
قوله [كريم] أى وهو الموصوف بعوت الحمال دو الوال قبل السؤال
قوله [بلا عوص ولا عرص] أى لاستعناؤه وترهه عن ذلك ولذلك
يديم الإحسان على المصرّ على الكمر والمعاصى
قوله [رعوف] أى دو رأفة وهى سدة الرحمة

قوله [معمم بالقليل] إنما فسر ذلك لقولهم الرحيم المعمم بدقائق العم
والرحمن المعمم بخلائلها أى فجميع النعم ناشئة منه بوصف كونه رحماناً رحيماً ،
وفى هذه الأسماء من المناسبة المطلوب ما لا يحصى . وفيها حكمة وهو أن الإنسان
يحاطب ربه بالاسم المناسب المطلوبه كدعاء أيوب عليه السلام حيث قال
«إلى مسئى الضرر وأنت أرحم الراحمين» ودعاء يونس حيث قال «سحانك
إنى كنت من الظالمين» ودعاء زكريا حيث قال «رب لا تدرنى فرداً وأنت
خير الوارثين» ودعاء سليمان حيث قال «رب هب لى ملكاً لا يسعنى لأحد من
عدى إليك أنت الوهاب» وبالمثلة كل مقام له مقال

قوله [لأن المطلوب واقع] طاهره أنها حرية لفظاً ومعنى وليس كذلك
ل هى حرية لفظاً إنشائية معنى لأن الخبر بالصلاه لس مصلئاً على التحقيق
فالمناسب أن يقول عبر بصيغة الخبر فى اللمط اتحقق المطاوب

وفي العياشي عن السهيلي من رواية الدارقطني عن أنى بكر الصديق رضى الله عنه قال « كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فحاده رجل فسلم عليه فرد صلى الله عليه وسلم عليه السلام وأطلق وجهه وأجلسه إلى حبه فلما قصي حاجته وبهض قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أنا بكر هذا الرجل يرفع له كل يوم كعمل أهل الأرض قلت ولم ذلك يا رسول الله ؟ قال إنه كلما أصبح وأمسى صلى على كصلاة الخلق أجمع يقول عشر مرات اللهم صل على محمد النبي عدد من صلى عليه من خلقك وصل على محمد النبي كما أمرتنا أن نصلى عليه وصل على محمد النبي كما يسعى لما أن نصلى عليه »

ولما كان المطلوب التعميم قال رضى الله عنه (وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وعلى آلهم وصحبتهم أجمعين وسلم تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين) يقول ناقل بكميل التشرح الفقير مصطفى العقادى سماحه الله والمؤمنين من جميع المساوى الحامل لى على ذلك امتثال أمر ولى الله حايقة شيخنا المصنف السيح صالح

قوله [وفي العياشى] إلح مثل هذه الأحاديث على فرص صحتها تحمل على المبالغة للترعيب وإلا فهو اعد الترع تأنى ذلك قوله [والمرسلين] عطف خاص

قوله [وصحبهم] من الآل والصحب عموم وخصوص وحبى إن أريد بالآل بالأقارب وإن أريد بهم مطلق الأنواع كما هو الأولى للتعميم كان عطف الأصحاب خاصاً وحبهم لمريد فصاهم فيكون بينهما العموم والخصوص المطلق قوله [أجمعين] تأكيد

قوله [وسلم] معطوف على صلى وهو مسلط على جميع من تقدم وتسليماً مصدر مؤكّد لعامله وكتراً صفة له

قوله [والحمد لله رب العالمين] عطف على صلى ١١ ومن الحديثين كمال الاتصال لأن كلا حرية لمطابق إنسانية معنى على التخيير

قوله [الحامل لى على ذلك] إلح مقول التول

قوله [ولى الله] قد صدق فى ذلك فإنى صحتنا هو البلايين سنة ما رأيت فعل حراماً ولا مكروهاً ولا مدح الدنيا ولا رمتها ولا ريت أحداً من جماعة

الساعى نفعاً الله به في الدارين هذا وما وحدته من صواب في فيص شيخنا القطب المصنف وإمدادات حاتمة المحققين من منح العلم الطاهري والناطقي شيخنا العلامة سيدى الشيخ محمد الأمير وأسأل الله من فضله أن يعفو عا ويرحمنا والدينا وأن يحتم لنا بالإيمان الكامل ، وصلى الله وسلم على واسطة عقد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

وكان الفراع من تبيصه عرة ربيع الأول سنة ١٢٢٠ هـ ، وسأل الله أن يصرح كرب آل بيت نبيا والمؤمنين إنه لطيف كريم حلیم بحاه حدهم سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم والحمد لله رب العالمين

شيخنا المصنف حاهد نمسه مثله رضى الله عنه وعما به

قوله [وإمدادات] معطوف على فيص

قوله [حاتمة المحققين] هذا الوصف فيه كالشمس في رابعة النهار ،
والحملة فهو حقيق بقول الشاعر

حلف الرمان ليأتين ممثله حثت يمينك يا رمان فكفر
وقوله أيضا

لم تر العين بعده في صفات لا وحق الشميع يوم الحساب
قوله [من منح] إلح نعت لحاتمة المحققين وقوله شيخنا العلامة بدل
أو عطف بيان

وهذا آخر ما أحراه الله على يد الفقير الحقير في خدمة أقرب المسالك وترحه ،
أسأل الله من فضله أن يجعلها وصلة لنا بمؤله في دار السلام سلام ، والحمد لله
دى الحلال والإكرام وصلى الله على سيدنا محمد سيد الأنام وعلى آله وأصحابه
البررة الكرام وأتباعه إلى منتهى الإسلام

وكان الفراع من تعليقها صبيحة يوم الجمعة المبارك رابع يوم مصى من شهر
حمادى الآخرة سنة ١٢٢٣ ثلاث وعشرين ومائتين وألف من هجرته عليه
الصلاة والسلام

وبعد . . .

فلست أطاول أولى الفصل ممن ساء ذكرهم في هذا الكتاب من الأعلام
الأئمة وأكسى أطمع أن يذكرني المسلمون بالخير والرحمة ولدا أقحمت نفسي
في فهرس الأعلام الملحق بهذا الكتاب

وقد كان بدء العمل في تحرير هذا الكتاب المحيد في نوفمبر عام ١٩٧١، ولم
أقبل العمل فيه إلا بالتحاح من القاضي السيد الوالد فضيلة الإمام الشيخ أحمد عبد العزيز
مكاته وبرعاية وتشجيع من السيد الوالد فضيلة الإمام الشيخ أحمد عبد العزيز
آل مبارك قاضي القصاة بدولة الاتحاد الذي أمدني نسخة موروثة من الأصل
أفدت مما عليها من ملاحظات أعظم الإفادة ، والله تعالى الموفق للخير وبيده
محريات الأمور وبدء في جمع حروف حريته الأول والثاني قبل الاتصال بي ،
ولدا كانت يدي مقيدة في أمور تم أعاني القائمون على المطبعة بروحهم
العالية ، أذكر في المقدمة السيد الأستاذ الدكتور حسين العديري المدير العام
الذي كان لروحه العالية أطيب الأثر ، والسيد الأستاذ إسماعيل شوقي مدير المطابع
والأستاذ هاتم الشاذلي رئيس قسم التصحيح ورملاء في القسم والسيد عبد الرارق
السمري ، الذين تحملوا من الجهد في هذا الكتاب ما يستحقون عليه الشكر

والواقع أن مهمة إخراج كتب الفقه في نظامها القديم حيث تطع بلا فواصل
ولا ترقيم هي مهمة حسيمة لأن الفواصل والترقيم تفسير ويتخرج العلماء من
ذلك كثيراً لوقوف الاجتهاد من زمن طويل وأكس لاند مما ليس منه ند وهذه
المهمة يحب إحصاها في أمهات كتب الشريعة الإسلامية ، وكذلك فإن المهرسة
الموصوعية أمر عظيم الأهمية ، خاصة إذا كانت بالمصطلح الشرعي والحديث ،
حتى يسهل على الباحث جمع شتات المواضع ومقارنتها بالقانون الحديث وهي
مهمة ليست بالسهلة لأن ترتيب المراجع الشرعية مختلف تماماً عن ترتيب المراجع
الحديثة والطريات الكبرى في القانون ليست مونة في كتب الفقه كما أن
ترجمة المصطلح القانوني إلى ما يقابله في الشريعة ليست سهلة خاصة إذا اتحد
اللفظ واحتلف المدلول وهذه مسألة ذات أهمية عظمى أيضاً في تحلية
الشريعة

وأما صسط كلمات المتن فقد اعتمدنا فيه على الشرح الصغير تحريح أسادنا
المرحوم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد وفي التحريح اعتمدنا في الغالب
على الموطأ وبيل الأوطار للشوكاني وفتح الباري شرح السحاري والجامع الصغير
للسيوطي

ولا أريد أن أترك هذه المناسبة تمر دون أن أذكر صلتى بالإمام الدردير رضى الله
عنه فقد سمعت عن فصل شيخنا الإمام صادق العدوى وأنا بليبيا ورأيت في
الرؤيا قبل أن أراه في الحقيقة رأيتني مما عرفني مكانته وكرامته قبل أن ألتقى به
وشاهدت من كراماته وكرامات الإمام الدردير التيء الكثير رحمه الله ورحمها وسأله
التوبة والمعصرة

مصطفى كمال وصفي

المعادي / عوال ١٣٩٣ هـ
٢١ من نوفمبر ١٩٧٣

فهرس الموضوعات

لأشرح الصعير وحاشية الصاوى

[الجزء الرابع]

باب

الإحارة

الصفحة

٥	تعريفها
٥	أركانها
٧	العائد
٨	الصبيعة
٨	الأخرة
٨	المسقة - شروطها
١٢	الأخرة - تعجيلها وتأجيلها
١٢	أحوال تفسر بها الإحارة
١٦	تعجيل المعين مع انتماء العرف
١٧	إن احتمعت محفل
١٨	إن شأها عرر
٢٠	القول فى كراء الأرض
٢٣	أحوال تخور فيها الإحارة
٢٥	تدنيه (للصاوى) إذا نامت الدارة
٣١	الجمع بين المدة والعمل
٣١	إحارة الطر
٣٣	سبه (للصاوى) إذا أحر طرر فمات واحدة
٣٤	أحوال نكره فيها الإحارة

الصفحة

- ٣٥ فوائد (للساوى) فى إحارة التعليم
- ٣٦ أحوال تعيين المؤخر عايه
- ٣٩ أحوال يعمل فيها بالعرف
- ٣٩ تنسيه (للساوى) إحار الفراء ونحوه
- ٤١ تنسيه (للساوى) أحوال يرجع فيها للعرف أيضاً
- ٤١ الصمان فى الإحارة
- ٤٨ تنسيه (للساوى) تصديق الملقط
- ٤٩ مسح الإحارة
- ٥٥ تنسيه (للساوى) أثر البيع والهبة فى الإحارة
- ٥٥ كراء الدواب والنقل
- ٥٩ كراء الدور والأرض ونحوهما
- ٦٣ الشروط فى الإحارة
- ٦٧ تنسيه (للساوى) خيار المكري لدى حس العرس
- ٦٨ ما يلزم به الكراء
- ٦٨ تنسيه (للساوى) التنازع فى التمكر
- ٦٩ التنازع بين المكارس
- ٧٢ تنسيه (للساوى) إذا عادت الأرض
- ٧٤ الأحوال التى يسحق فيها الآخر تمام العمل
- ٧٤ تنسيه (للساوى) ادعاء الصانع

فصل فى الخعالة

- ٧٩ تعريفها
- ٨١ ركبتها وشروطها
- ٨٢ أرومها ومسحها قبل السروج فيها
- ٨٤ ما حور فيه الخعالة
- ٨٥ الخعالة السادسة
- ٨٥ تنسيه (للساوى) إذا كان الخعل دهنياً أو مصة

باب إحياء الموات من الأرض

- ٨٧ تعريفة الموات وتملكه بالإحياء
أسباب الاختصاص بالموات
٨٨ الاختصاص بالحريم
٩٠ الاختصاص بالاقطاع
٩٢ الاختصاص بالحمل
٩٣ الأمور التي يكون بها الإحياء
٩٤ إحد الإمام بإحياء القريب
٩٥ تنمة (للساوى) إن سال مطر بأرض مباحة

باب الوقف وأحكامه

- ٩٧ تعريفة
٩٨ حكمه
٩٩ الحل
أركان الوقف
١٠٥ عدم اشتراط التحجير وبعين المصرف -
١٠٧ مصطلات الوقف
١٠٧ حصول المانع
١١٠ الوقف على وارث في مرض الموت
١١٦ الوقف على معصية
١١٦ الحائر من الشروط في الوقف
١٢١ انقطاع المحتمس عليه
١٢٤ تنبيه (للساوى) الحس على طلبه العام

الصفحة

- ١٢٨ ما تناوله ألعاط الواقف
١٣٢ تملك عين العين وعلته وإحارة الوقف

باب

في الهبة والصدقة وأحكامها

- ١٣٩ تعريفها
١٤١ أركانها
١٤٣ ما تنطل به
١٤٤ قصبها وحورها
١٥١ اعتصار الهبة
١٥٣ موانع الاعتصار
١٥٤ تملك الصدقة واستعمالها
١٥٦ الهبة بشرط
١٥٨ مسألة (للساوى) المتيب جهلاً
١٦٠ العمرى - تعريفها
١٦٢ أحكامها
١٦٢ سمة (للساوى)

باب

اللقطة وأحكامها

- ١٦٥ تعريفها
١٦٦ ردها لمن يعرفها ويسارعها
١٧٢ حبسها والصدق بها
١٧٢ صيانتها
١٧٤ آكلها، حسدها منها، وأسعدها وإحارتها

الصفحة

١٧٨	تسيه (للساوى) المقة عليها
١٧٨	اللقبط
١٨٠	حرته وإسلامه
١٨٢	تسيه ومسائل (للساوى)
١٨٢	الآنق

باب

أحكام القساء

١٨٥	معناه
١٨٧	شرط القساء
١٩٨	التحكيم تهرطه وما يحور فيه وما لا يحور وأتره
٢٠٢	أدب القساء ما يحور للقاصى من اتحاد الأعوان
٢٠٣	ما يبدأ القاصى بطره
٢٠٥	لا يحكم وهو عصا
٢٠٦	تعرير شاهد الرور ومن إساء إلى حصمه ونحوهما
٢٠٨	ترتيب الكلام بين المدعى والمدعى عليه وأصوله
٢١٤	الإعداد والتعحر
٢١٨	فما يكون فيه اليمين
٢٢٠	الأمر بالصلح
٢٢٠	أتر الحكم ونقصه
٢٢٧	ما يعتبر حكماً ، والفرق بينه وبين التوى
٢٣٠	لا يستند القاصى لعلمه
٢٣١	عمة الحصوم

باب في الشهادة وما يتعلق بأحكامها

٢٣٧	تعريفها
٢٣٩	شروط صحة الشهادة
٢٤٣	شروط العدل
٢٤٧	تسبيه (للصاوى) تخليف الشاهد بالطلاق
٢٤٧	المبادرة للشهادة
٢٥١	إذا حرت الشهادة دمعاً
٢٥٨	القدح في الشهود وتركيتهم
٢٦١	شهادة الصبيان
٢٦٢	فائدة (للصاوى) شرط في شهادة الصبيان
٢٦٤	مراتب الشهادة
٢٦٤	المرتبة الأولى ما يطلب فيه أربعة عدول
٢٦٧	» الثانية ما يطلب فيه عدلان رجلاان
٢٦٨	» الثالثة ما يطلب فيه عدل وامرأتان
٢٧١	» الرابعة ما يطلب فيه امرأتان
٢٧٢	الشهادة على الخط وتحقيقه
٢٧٤	شروط صحة الشهادة على الخط
٢٧٦	ما لا يشهد فيه
٢٧٧	تسبيه (للصاوى) في الشهادة على المرأة المنتقة
٢٧٧	الشهادة بشو السماع وشهادة السماع
٢٧٨	الشهادة في الملك وموت العائ وما يقبل فيه شهادة السماع
٢٨٤	الحمل للشهادة وركوب الشاهد ومشييه
٢٨٦	دعوى العبد وغير الرشيده والصبي
٢٨٩	» (للصاوى) إذا تعدد يمين

الصفحة

٢٩٠	بسل الشهادة
٢٩٣	تلفيق ناقل الأصل وتركيبته
٢٩٥	كذب الشهود وأثره
٣٠٤	تعارض البيات والتعارض والمرححات
٣٠٥	تسهه (للمصاوى) إذا تعارضت الأصالة والمهرعية
٣١٠	احد الحق باليد
٣١٢	الاستمهال لدفع البية
٣١٣	اليمين صيغتها وتعليقها
٣١٦	يمين المدعى عليه ويمين المدعى
٣١٧	تسهه (للمصاوى) إنكار الوردية
٣١٩	الحياة في العقار
٣٢٢	في غير العقار
٣٢٣	ما لا دليل للحياة فيه

باب

في أحكام الحياة على النفس أو على ما دونهما

٣٢٧	مقارنة مع القوانين الوصية
٣٣١	موجب القصاص وتروطه
٣٣٤	ما تكون به العصمة
٣٣٥	ما يست به العهد
٣٣٨	استحقاق دم القاتل
٣٤١	الحياة المباشرة والحياة سب
٣٤٤	لا تقتل أدنى بأعلى
٣٤٦	تسيهه (للمصاوى) تترك الأسع وحرثي ومعهه
٣٤٦	مساءلة (للمصاوى) إن تصدمه المكامل اهـ د

الصفحة

- ٣٤٩ ما يقتص منه مما دون الممس وما لا يقتص منه
القصاص في الموصحة . والدامية . والحارصة . والسماح .
- ٣٥٠ والناصعة . والمتلاحة . والمطاة
- ٣٥١ حاية الطيب
- ٣٥٨ من له استيفاء القصاص
- ٣٦٠ شروط استيفاء الساء
- ٣٦٢ تسيه (للردير) لو حصل عمرو من كبير
- ٣٦٣ كيف أحد القصاص
- ٣٦٤ تسيه (للردير) لو دخل حان الحرم
- ٣٦٤ سقوط القصاص بالعمو
- ٣٦٧ سقوطه بالإرث
- ٣٦٨ الصلح فيه
- ٣٦٩ يقتل القاتل بما قتل - واستناؤه
- ٣٧١ تسيه (للصاوى) في القتل بالسهم
- ٣٧٢ تسيه (للصاوى) اندراح الأصابع في قطع اليد
- ٣٧٢ دية الحر المسلم في القتل الخطأ على الادي
- ٣٧٥ ديته على الحصرى
- ٣٧٥ تسيه (للصاوى) الدية تكون من الإبل والذهب والعصاة
- ٣٧٦ دية الكتانى والمحوسى والمرتد
- ٣٧٦ دية الأتتى
- ٣٧٧ دية الرقيق
- ٣٧٧ دية الحيين
- ٣٨١ الحكومة فيما لا قصاص فيه
- ٣٨٤ عدد الواجب بتعدد الحرح
- ٣٨٥ ما ينتج من ع'هة

الصفحة

٣٩٣

تعدد الدية بتعدد الجناية

٣٩٧

العاقلة

٣٩٨

تسيه (لصاوى) إذا نقص أهل الديوان عن سعمائة

٤٠٧

القسامة - سها

٤١١

كيفيةها

٤١٦

تعريفها

اللعى

(على مقارن بالابون الحدث)

٤٢٥

تعريفه

٤٢٩

قتالهم

٤٢٩

صالحهم وأحكامهم

باب

تعريف الردة وأحكامها

(والساد بالله تعالى مـ)

٤٣١

تعريفها وموجباتها

٤٣٦

الشهادة عليه والاستتابة

٤٣٦

تسيه (لصاوى) شرط اتحاد المشهود به

٤٣٧

قتل المرتد إن لم تب

٤٣١

اعتبار ما به وما

٤٣١

من يتل بلا ستانة رنديق

٤٣٩

الساب لمى

٤٤٠

ما يسقط بالردة

الصفحة

- ٤٤١ ما لا يسقط بها
٤٤٢ تسيه (للساوى) في العتق غير المعلق والطلاق وغيرهما
٤٤٣ ما يوجب الأدب مما يشبه موحيات الردة

باب

حد الرنا

- ٤٤٧ تعريفة ومحتواته مما يؤدي للشبهة
٤٥٣ تدوته
٤٥٥ أثر تدوت الرنا توقيع الحد
٤٥٦ حلد غير المحصن
٤٥٧ التعريب
٤٥٨ تنمة (للساوى) إنكار الإعماف وادعاء الروحية
٤٥٩ حاتمة (للساوى) الإقرار بما يفسد الكسح

باب

في القذف

- ٤٦١ تعريفة
٤٦٣ تسيه (للساوى) قذف الحسى المشكل
٤٦٤ حله
٤٦٧ العموم

أحكام السرفه

- ٤٦٩ تعريفتها
٤٧٠ حادها
٤٧٢ نصاب احد

الصفحة

٤٧٤	محتررات القطع
٤٧٨	الحرر
٤٨٤	الشبهة المانعة من الحد
٤٨٤	تسبيه (للساوى) إذا بقى حرراً
٤٨٦	إثبات السرقة
٤٨٦	الإكراه على الإقرار
٤٨٧	أحوال الحرم
٤٨٨	سقوط الحد
٤٨٨	تداخل الحدود

باب

الحرابة

٤٩١	تعريفها
٤٩٣	مقابلة المحارب وقتله
٤٩٤	تسبيه (للساوى) لو قتل المحارب وأرثته
٤٩٤	حار الإمام فيه
٤٩٦	اسرداد ما بعده من أهوال
٤٩٧	عدم تأمين المحارب
٤٩٧	سقوط حد الحرابة

حد الشارب

٥٩٩	حد الشارب
٥ ٢	شرب المصطر
٥٠٣	كيفية الصرب

الصفحة

٥٠٤

التعريف

٥٠٥

الصمان سبب زيادة التعريف

٥٠٥

الصمان سبب سرية الصرر (عموما)

٥٠٦

الصمان عند دفع المعتدى

٥٠٦

ما أتلفته الهائم

العتق

٥١١

تعريفه وثوابه

٥١٢

أركانه

٥١٣

لرغم العتق

٥١٦

صيعته — الصريحة والكفاية

٥١٧

شبه العتق بالطلاق في أمور

٥٢٠

العتق بمس الملك

٥٢١

العتق بالحكم

٥٢٤

إعتاق حرء وتكميل العتق في الباقي

٥٢٧

أثر العتق في البيع وغيره

٥٢٨

تتمة (للصاوي) في عتق عبد العبد

باب

في التدبير

٥٣١

حكمه أركانه

٥٣١

تعريفه

٥٣٥

لا يجوز رد المدبر لغير حرية

٥٣٨

إبطال التدبير

الصفحة

٥٣٨

أحكام التدبير

٥٣٩

تنمة (للصاوى) إذا قال أنت حر بعد موتى وموت فلا

باب

فى أحكام الكتابة

٥٤١

حكمها

٥٤٢

تعريفها

٥٤٣

أركانها

٥٤٥

حوارها بعرر

٥٤٦

تحريم العوص

٥٤٧

إذا لم يوف الأقساط

٥٤٧

تسيه (للصاوى) إذا اطلع مشرى الكتابة على عب فى المكاتب

٥٤٨

تصامم المكاتبين فى الكتابة جماعة

٥٤٩

تسيه (للصاوى) عتق أحدهم محاباً

٥٤٩

ما يحور للمكاتب وما لا يحور وما عليه

٥٥٢

مسح الكتابة

٥٥٤

التسارع فى الكتابه

حاتمة (للصاوى) استراط وصء مكتبة وما لمعى من شروء

٥٥٧

اخرى

باب

أحكام أم الولد

٥٥٩

تعريفها

٥٦٠

عتمتها ووالده

٥٦٢

أحكامها

الصفحة

- ٥٧٠ تسيه (للصاوى) أم ولد المرتد إذا لحق بدار الحرب
٥٧٠ حاتمة (للصاوى) إذا وطئها التريكان أو النائع والمشتري

الولاء

- ٥٧١ تعريفه
٥٧٢ الولاء لمن اعتق
٥٧٣ سريانه إلى الولد
٥٧٥ الميراث بالولاء
٥٧٧ التنازع
٥٧٧ حاتمة (للصاوى) إذا أعتق أب على امه وسنه

ناد

أحكام الوصية وما يتعلق بها

- ٥٧٩ تعريفها
٥٨٠ أركانها الموصى
٥٨١ الموصى له
٥٨٣ اشتراط قبوله
٥٨٤ الصبغة
٥٨٤ بطلان الوصيه بآاردة
٥٨٥ صلاحها على معصيه
٥٨٦ صلاحها إوارت وإعيه ريادة على الملت
٥٨٧ صلاحها رجوع الموصى
٥٨٧ صلاحها بالعق والأيلاد
٥٨٧ صلاحها برون الاسم 'و عدم حقق ما علق عليها

الصفحة

- ٥٨٨ كتابة الوصية ورد كتابه وأثره في الإبطال
٥٨٨ صور لا تنطل فيها
٥٩٠ تعدد الوصية
٥٩١ أثر تعبير الحال محدوث اس وخو
٥٩١ من يدحل عند التعميم . ككتقاء وأهل وخو
٥٩٤ الوصية محرة من رقيق
٥٩٥ ما يتطلب إحارة الوارث
٥٩٩ إن أوصى محرة من ماله
٦٠٠ الوصية فيما علم من مال وما يكون غير ذلك
٦٠٠ تنبيه (للساوى) تراحم الوصية والتدبير
٦٠١ كتابة الوصية والاشهاد عليها وغيره
٦٠٢ الوصى المعين
٦٠٣ فوج (للساوى) إذا تنسأ الوصى ميت
٦٠٤ إيصاء الأم على أولادها وشروطه
٦٠٦ سلطات الوصى
٦١١ نبيه (للساوى) محاصمة وارث الطفل للوصى
٦١٢ تنبيه آخر له ترشيد الوصى إذا بلغ الصغير الرشد
٦١٢ حاتمة (للساوى) ما يعدم عند تراحم الموصى به وغيره

باب

للعرائص

- ٦١٥ تعريف علم الفرائص
٦١٦ الحقوق المتعاقبة بالتركة
٦١٧ ما يبدأ به من ركة الميت
٦١٨ فائدة (للساوى) إذا لم يكن رث ولا يب من مخرج

الصمحه

٦١٩	الوارثون من الرحال
٦١٩	الوارثات من الساء
٦٢٠	الفروص
٦٢٣	المسألان العراويان أو العمريتان
٦٢٥	العاصب
٦٢٦	العاصب لعيه
٦٢٩	بيت المال
٦٣٠	دوو الأرحام
٦٣٢	ميراث دى الفرصين بالقوة

فصل الخد مع الإحوة

٦٣٤	أحواله
٦٣٨	المسألة الأكدرية
٦٤٠	تنه (للصاوى)

فصل الأصول السعة لمسائل الفرائص

٦٤١	المراد منها
٦٤٥	العول

فصل فى الحب وأحكامه

٦٤٩	قواعده وأحواله
٦٤٩	تعريف (للصاوى)
٦٥٠	سقوط العاصب دستغرق

فصل في جملة كافية

من امصر عليها جعت أصولا كثيرة

في من الحساب

٦٥٥

فصل في معرفة صرب الصحيح في الصحيح

تعريف الصرب

٦٦٠

تسميه (للصاوى)

٦٦٤

فصل في تنىء من التسمية

تعريف التسمية

٦٧٢

فصل الكسور

أقسام الكسور

٦٧٧

فصل في معرفة تعريف واستخراج

تعريف المخرج وهو المتام

٦٨٠

تسمية (للصاوى)

٦٨٤

فصل في معرفة نسط الكسور

تعريف النسط

٦٨٥

تتمه (للصاوى)

١٨٧

فصل في صرب ما فيه كسر

الكلام في ذلك

٦٨٩

حاتمة (للصاوى)

٦٩١

الصحة

فصل في التساوى والتماثل

٦٩٣ الكلام في ذلك

فصل انقسام السهام على الورثة

٦٩٨ الكلام في ذلك

٧٠٢ تنمة (لصاوى)

فصل في الماسحة

٧٠٣ الكلام في ذلك

فصل إقرار أحد الورثة

٧٠٧ الكلام في ذلك

٧١٠ تنمة (لصاوى)

فصل مواضع الإرث

٧١٢ الرق

٧١٣ القتل العمد والخطأ

٧١٤ فرع (لصاوى) الميراث من العاة

٧١٤ احلاف الدس

٧١٥ الحكم بينهم إذا رافعوا الما

٧١٥ إذا جهل تأخر الموت

٦١٦ وقف القسم للحمل

٧١٦ سبيه (لصاوى) التوارث من الملاءين

٧١٧ وقف ما المتعود

٧١٨ ميراث احبتي المشكل

٧٢٥ علامات الأدوية والرحوة فيه

الصفحة

٧٢٥

تسيه (للصاوى) ما لا يتصور فى الحثي

٧٢٧

حاتمة (للصاوى) أول من حكم فى الحثي

باب

فى حمل من مسائل تنى وحاتمة حسنة

٧٢٩

شكر الله تعالى واحب شرعاً

٧٣٤

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٧٣٥

كف الخوارج عن الحرام

٧٣٧

وحوب التوبة

٧٣٨

بعض الواجبات الأخرى

٧٤٣

بعض المحرمات

٧٤٧

بعض المدونات

فصل بعض السنن

٧٥٠

فى الأكل وغيره - ما يندب

٧٥٤

ما يكره فيه

فصل فى بعض السنن

٧٥٨

السلام

٧٦١

الاستئذان

٧٦٣

عيادة المريض

٧٦٥

العاطس والمتنائب

٧٦٥

الاستعفار والدعاء والعود

٧٦٨

الرقى

٧٧١

قلل الحيوان المؤذى

٧٧٢

الرؤيا الصالحة

الصمءة

ءاءءه

والءمء لله رب العالمين

- ٧٧٦ ما يعلق بالله ورسله من السارة ومن الءاءءه
- ٧٧٧ كل بركة فهى من برءاء نبياصلى الله عليه وسلم
- ٧٧٨ نوره صلى الله عليه وسلم
- ٧٧٩ العلم بالله ورسله وشرعه
- ٧٨٢ ما يسعى للعاقل
- ٧٨٧ البية الءسة
- ٧٩٠ الءكر
- ٧٩٢ فصل الساءاة والمرافاة والءمءر
- ٨٠٠ الرءوع إلى الله تعالى
- ٨١١ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصءه وسلم
- ٨١٢ ءءرير مصطفى العقاوى رحمه الله
- ٨١٥ ءءرير مصطفى كمال وصبى رحمه الله
- فهرس الحرء الرارء

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصءه وسلم

والءمء لله رب العالمين

فهرس الأعلام

يتضمن هذا الفهرس مشاهير أعلام المالكية من ورد ذكرهم في هذا الكتاب إلا القليل ممن لم نعتز على ترجمتهم وقد أؤدنا فيه من كتاب «شجرة النور الركية في طبقات المالكية» للسيد محمد بن محمد مخلوف الذي ترجمنا له في هذا الفهرس (طبعة المطبعة السلعية بالقاهرة سنة ١٣٤٩هـ) كما أؤدنا كذلك بعض الراحم من فهرس أعلام موسوعة الفقه الإسلامي التي يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . والتي أؤتفرف بعصوبة لجنة الأعلام المشكلة من

وقد أؤدنا تقسيم الطبقات عن كتاب شجرة النور الركية المذكور ويؤدو أنه يسير أولاً على تسجيل رفقاء الطلاب في كل خمسين سنة في العال كقطعة واحدة . فرما أؤاور في ذلك قليلاً أو كؤراً بأن يجعل مثلاً من توفى سنة ٣٠٥ صمى طبقة ٢٥٠ - ٣٠٠ فرما طال عمر بعض الأقران فرحف إلى حقة الطبقة المالية بعمره لاناها . وعلى أنه حال فهو لم يعصح عن أساس تقسمه ولكن هذا ما اسسناه

ولأؤقدم أؤدول الآن توصيماً لشجرة هذا التراث - حرياً على شؤة عاية المالكية بهذا الفن وعرصاً من هذا أنه يبين لنا بوضوح أنه ما من كاجة كست في هذا الكتاب أو سحاًها المذهب إلا وهي ساياة العاية والتمحيص والدقيق . تألقها الخاف عن السالف في مدارس جامعة شامة . بدور يها المفاشات والمناطراب . ولا نعتمد وتؤتفر في النهاية إلا على الخلاصه الصافية من أؤمق أؤمار كما أن هذا أؤدول يبين نشوء المدارس ونشاطها وانقراضها

وهذا أمر يدعوننا إلى شؤة نقدر السريعة الإسلامية والدسك بها فهي قد تسلسلت إلينا من هذا الصرح المنس من البيان الفكري الوبيق وأؤن ذلك أمراً عمويماً كما هو الحال في عاوم هذه الأيام

وفقنا الله تعالى لأؤحير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسالم

إبراهيم اللقاني اطر اللقاني

اس أنى جمرة : (اندلسى طبة ١٢) أنو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك بن موسى بن أنى حمرة المرسى الإمام الفقيه الحافظ ولد سنة ٥١٨ هجرية تولى القصاء المشاور (يعنى كان ممن يقوم القصاء بمشاورة حتى لا يصدر أحكامه عن خطأ) وقد أورد فى الشجرة الركبة صورة الكتاب الذى تقلد به اس أنى حمرة ذلك وولى الشورى وعمره لا يزيد على إحدى وعشرين سنة سمع من أبيه وغيره واستحار ابن العربى والقاصى عياض والماررى وأحار عبد الحق بن عطية فى تفسيره وأحار غيره وسمع وروى عنه ابن عات وابن محرر وغيرهم ومن تأليفه نتائج الأفكار ومباح الطار فى معانى الآثار وكتاب إقليد القلند المؤدى إلى الطر السديد وتوفى إلى رحمة الله سنة ٥٩٩ هجرية

اس أنى ريد (معرى طبة ٨) أبو محمد عبدالله بن أنى ريد عبد الرحمن المعرى الصروانى الفقيه الحافظ الحجة إمام المالكية فى وقته صاحب الرسالة انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا فى وقته وكانت إليه الرحلة من الآفاق ، لخص المذهب وجمع سره ودب عنه أحد عن العسال وابن مسرور والفظان وحماته ، ورحل فصح فسمع من ابن الأعرارى وابن المدر والأهري والمرورى وغيرهم ، وتفقه عنه جماعه منهم الرادعى والسدى وكثرون لا يعدوا ولا يحصوا وكتابه الرسالة — من متون المالكية — مشهور ، سأل به تأليفه محرر بن حلف فألفها وسه سعة عشر عاماً وهى أول تأليفه ووقع النافس فى اقتنائها حتى كست بالذهب ومن تأليفه النوادر والريادات مع المدويه وتهديد العتية والذب عن مذهب مالك وكسب فى الكلام والفروع وغير ذلك مما هو كثير بوفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٣٨٦ هجرية وله من السن ٧٦ سنة بداره بالصروان وفرة معروف مترك به

اس أصع (أنداسى — الطبة ٨) فاسم بن أصع بن محمد بن يوسف الفرطى المعروف بالناسانى سكن فرطة وكان حده من موالى بنى أمة له مسند مالك وأحكام القرآن ، والناسخ والمسوح مات بقرطبة سنة ٣٤٤ هجرية أو ٣٤٠ هجرية رحمه الله تعالى وله اسان وتسعون سه من المعمر

اس مويقة (معرى — الطبة ١٤) أبو محمد عبد العزيز بن إبراهيم القرطبى التميمى البوسى من العلماء المصوفين تابع درجة الاجهاد ولد بوس فى محرم سنة ٦٠٦ هجرية بالرعبى السوسى والرحبى وغيرهما ومن تأليفه الإسعاد فى شرح الإرشاد ، وشرح الاحكام الصبرى لعد الحق الأشلى وشرح التلخيص وشرح الأسماء الحسنى وترى العفدة الرهامة ومباح العارف إلى روح المعارف ومحصره وإيضاح السبل وتفسيره جمع فيه بن تفسيرى ابن عطية والرحبرى بوفى إلى رحمة الله تعالى فى ربيع الاول سنة ٦٦٢ أو ٦٦٣ هجرية بمصره سدى محرر

ابن بشكوال : (أندلسى - الطبة ١٢) أبو القاسم حلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال الأنصارى الحررى العرناطى كان فقيهاً صالحاً حافظاً سمع أناه وابن عباب وابن رشد وغيرهم محوراً رعمائة شيخ ، وسمع منه من لا يعد ولا يحصى منهم الحميد ابن رشد وأحمد بن عباب وقد عاش طويلاً فاسمع به الكثيرون ألف خمسين تأليفاً منها معجم فى شروحه وتاريخه الذى ديل به تاريخ ابن العرعى ومن روى الموطأ عن مالك ، والعوامص والمهمات فى اثني عشر جزءاً ، والفوائد المتتحة ، وكتاب الدعوات توفى سنة ٥٧٨ هجرية رحمه الله تعالى

ابن بطل كثيرون بهذا الاسم

١ - **ابن بشير** (كبير . مهم أندلسى - الطبة ٥) محمد بن سعد بن سسر بن شراحيل المعافى الأندلسى قاص من أهل ناحة ، ولى القضاء بقرطبة فى أيام الحكم بن هشام ، وكان صلماً فى قصائه ، وله أحرار فى ذلك وصر المثل بعدله توفى إلى رحمة الله تعالى بقرطبة سنة ١٩٨ هجرية

٢ - **ابن بشير** * (معرى من الطبة ١١) إبراهيم بن عبد الصمد السوحى المهدوى فقه حافظ بعه على اللحمى وبهما قرانه وأحد عن السورى وغيره وألف كتاب التنس ، ذكر فيه أسرار التريفة ، وكتاب جامع الأمهات والذهب على الهديب وكتاب المحصر ذكر فيه أنه أكمله سنة ٥٢٦ ولم يعرف تاريخ وفاته

١ - **ابن بطل** (كثرون ، مهم أندلسى - الطبة ٨) ابو عبد الله محمد بن بطل بن مهدى التسمى الفقيه المحدث رحل إلى المشرق وأحد من الأعلام ومهم ابو القاسم بن اللناد وابن أبى أصعب وروى كتاب ابن الموار بالإسكندرية - توفى سنة ٣٦٦ إلى رحمه الله تعالى

٢ - **ابن بطل** * (أندلسى - الطبة ٩) أبو أيوب سلمان بن بطل البظليوسى ويعرف باللمسى إمام عالم محقق راهد أدب أحد عه ابن عبد البر وابن الخداء وله كتاب المقع فى أصول الأحكام والموقط فى الزهد وآداب الصوم ، والدليل إلى طاعه الخليل ، وآداب المهموم توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٠٢ هجرية

٣ - **ابن بطل** (من فرج أندلس - الطبة ٩) أبو الحسن على بن حلف بن بطل القرطى ويعرف باللاحام الإمام الفقه الحافظ المحدث روى عن ابن أبى صبره وانماصى بونس بن عبد الله وغيرهم ، وأحد منه جماعة ألف شرحاً على الحارى والاعصام فى الحديث توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٤٤ أو ٤٤٩ هجرية

ابن الحلاب (عراى - الطبة ٧) أبو القاسم عبيد الله بن الحسن بن الحلاب الإمام الفقه الاصولى العالم الحافظ ، بعه بالابهرى وعبره ، وكان من احبط اصحابه وأصحابهم ، وبعه

به القاضي عبد الوهاب وغيره من الأئمة ، له كتاب في مسائل الخلاف وكتاب البريع في المذهب مشهور بمحمد توفي إلى رحمه الله تعالى بمصره من الحج سنة ٣٧٨ هجرية

ابن جماعة (١٠ هجرية - الطهفة ١٥) أنويحي أبو بكر بن القاسم بن حماده الهواري الفقيه الإمام العمدة العالم الفاضل أحد عن أئمة من أهل المشرق منهم ابن دقيق العيد وعنه ابن عبد السلام وغيره ألف في السويع بالقاء مهمما يسعى لكل معامل أن يعرفه توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧١٢ هجرية

ابن الخاحب (١٠ هجرية - الطهفة ١٣) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أي بكر بن بونس المالكي - كردى الأصل ، الفقيه الاصولي ولد في إسبا بمصر ونسأ في القاهرة وسكن دمشق وقرا على الشاطبي والساذلي وعنه السهاب القرائي والباصر بن المير والرس بن المير وغيرهم وكان أبوه خاحباً يعرف به ، ومن مولداته محضر الفقه اسخرجه من سين كتاباً ، ومضى السؤل في علم الأصول والحدل وغيرهما مات بالإسكندرية عام ٦٤٦ هجرية إلى رحمة الله تعالى

ابن الخاح كتيروود بهذا الاسم منهم

١ - **ابن الخاح** (أندلسي - الطهفة ١١) القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد ويعرف بابن الخاح ولد سنة ٤٥٨ هجرية فقه حافظ أحد عن ابن فرح وابن رزق وعنه ، عنه ابنه أحمد والقاضي عياض وأبو بكر بن ممون وابن بسكوال وكان القضاء بدوري وفيه سنة وبن أي الوليد بن رشد في خلافه يوسف بن تاشفين وابنه الف النوارل المسهورة وشرح خطه صحيح مسلم ، وكتاب الايمان والكاث في بيان العلم وعمر ذلك قبل طلماً وهو ساحد في المسجد الجامع في صلاه الجمعة سنة ٥٢٩ هجرية رحمه الله تعالى

٢ - **ابن الخاح** (أندلسي - الطهفة ١٢) أبو إسحق إبراهيم بن الخاح أحمد بن عبد الرحمن الانصارى العرناطي ولد سنة ٤٩٥ هجرية وهو منس في مختلف العاوم سمع بن رشد وابن عاب وغيرهما وسمع عنه الموطأ جماعة منهم المارري وأبو بكر الطرطوسي بولي القضاء جهاب فله مات إلى رحمه الله تعالى سنة ٥٧٩ هجرية

٣ - **ابن الخاح** (أندلسي - الطهفة ١٦) فاضل الجماعة أبو اركاب مهاد الدين محمد ابن محمد بن إبراهيم بن حرب الله الملقب المعروف بابن الخاح سح المحدثين والمصنف والصوفية أحد عن ٤٤ ابن القاسم محمد وابن رشد وابن المحار وابن مطور وغيرهم كبرون وعنه جماعة منهم ابن حادون والحصري وغيرهم له آلف بديعه مدام حطر فطر على وافي ابن موح والافصاح فمن عرف بالاندلس بالصالح وسواه الخاطر فيما أسكل من بسنه الذكر الذاكر وبانف في اسماء الكتب ومولدها والمومن من اماء الرمن وعمر ذلك وفي - سوال سنة ٧٧١ هجرية الى رحمه الله تعالى

٤- ابن الحاح : (معرى - الطقة ١٩) الفاضى أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الحاح الإمام الفقيه الماصل الصالح من علماء فاس أحد عن ابن ركزى وعيره وعه عبد الرحمن العقوى وعيره ومن تأليه شرح سنية ابن نادس والردة ، ووطم عقيدة السوسى الصعرى توفى قرناً من سنة ٩٣٠ هجره إلى رحمة الله تعالى

٥- ابن الحاح (معرى - الطقة ٢٣) أبو العباس أحمد بن الرى المعروف بابن الحاح الفاسى من حمة الأكابر ولد سنة ٤٠ هجره وأحد عن عبد القادر الماسى وأب ريد ابن الفاضى وماره ولقى أعلاماً كالحرتى واللمانى وأحد عنه ولده محمد والمساوى وعيره توفى سنة ١١٠٩ هجره إلى رحمة الله تعالى

٦- ابن الحاح . (معرى - الطقة ٢٣) أوعد الله محمد بن أحمد المعروف بابن الحاح الفاضى الفقه من علماء فاس (أحد عنه الكبرون ووهبهم والده أحمد مات سنة ١١٢٨ أو ١١٢٩ هجره رحمه الله تعالى

٧- ابن الحاح (معرى - الطقة ٢٣) أبو العباس أحمد ولد محمد المذكور عاله الفاضى الإمام من علماء فاس ولد سنة ١٠٩٤ هجره وأحد عن والده وحده والمساوى وعه أحد حماعه له حاسة على محصر ابن عرفه المرائض وله أشعار وفصائد فى مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم - توفى إلى رحمة الله تعالى فى سنة ١١٣٣ هجره

ابن حميد (اندلسى - الطقة ٦) عبد الملك بن حسب بن سلجان بن هارون السلمى أبو مروان عالم الأندلس وفقهها فى عصره رار مصر ثم عاد إلى الأندلس وكان رأس فقه المالكية فيها وله مصانف كثيرة منها طبقات الفقهاء والتابعين ويصغر موطأ مالك وعشره ١ مات بقرطبه سنة ٢٣٨ هجره رحمه الله

ابن الخطيب انظر للمساوى

ابن دقيق العيد (مصرى - الطقة ١٤) اوالسج محمد بن الإمام ابن الحسن على ابن ابن العطاء المعروف بنى الدس بن دقق العيد الماكنى السافعى ولد سنة ٦٢٥ وولى قضاء السافعى فى مصر وكان يعنى المذهب اسجل مذهب مالك ثم مذهب السافعى سمع كثيراً من سوح الحجار ودهس والسام وغيرهما وسمع من والده وسمع منه كثيراً من الخوارى الونسى وله تأليف كثيرة منها مرج وطعة من محصر ابن الحاح وتشرح العمدة فى الاحكام وهو لم يوافجح فى سان الاصلاح وما اصعب إلى ذلك من الاحادف الصالح توفى سنة ٧٠٢ ودعى بالمرء رحمه الله

١- ابن ديار (حجارى - الطقة الخامسة) ابو حارم سلما بن ديار الاعرج وولى

أسلم الفقيه الثقة الصدوق سمع أناه والعلاء بن عبد الرحمن وريد بن أسلم ومالك بن أنس وتمقه به ، وكان من أحل أصحابه وروى عنه ابن وهب وابن أبي أوس وابن مهدي وهيبه وابن المديني والقاسمي ومصعب بن الزبير وغيرهم وكان إمام الناس في العلم من بعد مالك توفي بالمدينة إلى رحمة الله تعالى سنة ١٨٥ هجرية عن ٧٨ عاماً

٢- **ابن دينار** (أندلسي - الطنقة الخامسة) أبو محمد عيسى بن دينار بن وهب القرطبي الفقيه العائد صلى الصبح بوضوء العشاء أربعين سنة وبه وسحي بن يحيى استشر علم مالك بالأندلس لم يسمع من مالك وسمع من ابن القاسم وصحبه وعول عليه وله عسرون كتاباً في سماعه ألف في الفقه كتاب الهدية عشرة أجزاء أحد عنه ابنه أنان وعمره وكان محاب الدعوة مات في طابطة سنة ٢١٢ هجرية رحمه الله تعالى

٣- **ابن دينار** (أندلسي - الطنقة ٦) أبو القاسم أنان بن عيسى بن دينار - الإمام الفقيه - أحد عن أبيه وأبيه عبد الرحمن الملقب سنة ٢٠١ هجرية وله إحقه آخرون أحلاء وإسان عالمان هما محمد وعبد الله رحل ولي الشيوخ وسمع بالمدينة من ابن كنانة وابن الماحشون ومطرف وغيرهم وروى عنه محمد بن الوصاح وقاسم بن محمد وابن لثمة توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٢٦٢ هجرية

ابن راشد القفصى (معري - الطنقة ١٥) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد القفصى الإمام الفقيه الأصولي أحد عن أئمة من أهل المشرق والمغرب ولارم الشهاب العراقي وابعع به وأحاربه وقرأ على ابن دوق العد ، وبوبى فصاء قصصه ثم صرف عنه وأحد عنه جماعة منهم ابن مروق الحد ، وله تأليف مفيدة منها شرح محصرا بن الحاح ، والمذهب في صبط فواعد المذهب في سنة أسفار والعائق في الأحكام والوثائق في تمانه أسفار ، والنظم الدنع في احصاء التمرع ، ونجته اللبيب في احصاء كتاب ابن الخطيب ، ونجته الواصل في شرح الحاصل ، وعمره وكان سنة وبين ابن عبد الرقيب فور بوق في تونس إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٣٦ هجرية

١- **ابن رشيد** (أندلسي - الطنقة ١١) محمد بن أحمد بن رشيد أبو الوليد ، فاضى الجماعة بقرطة ، له تأليف مهمة ، منها المعدمات الممهديات في الأحكام السرعة ، والبيان والحصيل في الفقه ، وشرح معاني الآثار وغيرها ولد بقرطبة ومات بها رحمه الله سنة ٥٢٠ هـ

٢- **ابن رشيد الحفيد** (أندلسي - الطنقة ١٢) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن رشيد الأندلسي أبو الوليد - الفقيه المفسر له كتب كثيرة منها بداهة الحفيد وبها المصنف في الفقه توفي إلى رحمة الله ودفن في قرطبة سنة ٥٩٥ هجرية

ابن رزقون (أندلسي - الطنقة ١٢) القاضي أبو عبد الله محمد بن سعد الانصارى الأسلى المعروف بابن رزقون بوبى الفصاء فعرفت براهنه سمع أناه وأبا النصل عاص ولازمه كثيراً ،

والخولاني وابن عبات ومحمد بن الحاح والناحي وغيرهم ورجل إليه ناس وسمعه وله تأليف كثيرة منها الأنوار في الجمع بين المتقي والاسدكار ، وجمع بين سنن الترمذي وسنن أبي داود توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٥٨٦ هـ حجرة عن ٨٣ سنة

٢ - ابن رزقون (أندلسي - الطنقة ١٣) أبو الحسن محمد بن محمد بن سعيد العالم الفقه الحافظ الممر ولد سنة ٥٣٩ هـ كان متعصباً لمذهب مالك قائماً عليه سمع من أبيه وابن الحد وغيرهما وأحد عنه حلة مهم أنوار الربع بن سالم ومن تأليفه المعلى في الرد على المحلى والمخلى ، وقطب الشريعة في الجمع بين الصحيحين وله كتاب في الفقه لم يكمله اسمه بهديت المسالك توفي إلى رحمة الله سنة ٦٢١ هـ حجرة

ابن سحجون : (معري - الطنقة ٦) أبو عبد الله محمد بن سحجون الإمام بن الإمام شريح الاسلام الفقه الحافظ ولد سنة ٢٠٢ هـ حجرة بفقته وأنه وسمع ابن أبي حسان وعمره ، وحج ولي كثير من وعه أحد خلق كثير منهم ابن المطان وابن رباد وعمره له تأليف كثيرة منها كتاباته الكبر الجامع لسنن من العلم ، وكانه المسند في الحديث ، وكتاب السير ، وتفسير الموطأ وكتاب نوارل العلاة ، وكتاب الزهد وغيره توفي إلى رحمة الله سنة ٢٥٥ هـ حجرة

ابن سلمون (أندلسي - الطنقة ١٥) أبو محمد عبد الله بن علي الكاني ولد بعرباطه سنة ٦٦٩ هـ حجرة وقرأ على أبي الحسن بن فضالة والبلوطي وغيرهما ، ولي أنا الربيع بن سالم وأنا طالب المصلي وابن المرحل وغيرهم . وأحد عنه كبيرون من كنه الشاشي فيما وقع من الخلاف والكافي في فروع المالكة - توفي إلى رحمة الله تبيداً في وقعه طرف سنة ٧٤١ هـ حجرة

ابن شماس (مصري - الطنقة ١٣) حم الدين الحلال أبو محمد عبد الله بن محمد بن شماس ابن رزار الحداد السعدى من أهل دمياط من سب إمارة وحلاله وعمره وأصالة فقيه مدقق محقق حافظ ورجح حدث عنه الحافظ ركن الدين المدري من كنه الحواهر الثنية في مذهب عالم المدسة على ربس الوحر مال إلى الطر في السنة السنونة والاشعال بها إلى أن توفي إلى رحمة الله تعالى محمداً مع سسل الله بدمياط سنة ٦١٠ هـ حجرة

ابن شعمان (مصري - الطنقة ٧) أبو إسحق محمد بن العاسم بن سيمان المصري المعروف بابن الفرطى الفقه الحافظ انهب إليه رئاسه المالكية بمصر احد عن ابن صباه وعمره واحد عنه العافى والخولاني وجماعة الف الزاهي في العقه وهو كتاب من ور وكتاب أحكام القرآن وكتاب محصر ما ليس من المحصر وكتاب مناقب مالك والرواه عنه وكتاب الأشراط وكتاب المناسل وكتاب السنن توفي إلى رحمة الله بن حمادى الاولى سنة ٣٥٥ وسه فوق الثمانين سنة

ابن شليون (معري - الطنقة ٨) أبو العاسم عبد الخالق بن حلف بن سعد بن شليون

الغبرواى العالم الحليل الفقيه بققه ناس أحي هشام والححام وكان الاعتماد عليه
نالغبروان فى القوى بعد اس أى ريد ألف كتاب المقصد أربعين حراً بوق سنة ٣٩١

ابن الطبرى (مصرى-الطبعة ٧) أبو جعفر أحمد بن صالح المعروف ناس الطبرى -
بغه بب أمى حافظ أسمع اس وبه وعيره ورح عنه البخارى وأبو داود ولد بمصر سنة ١٧٠
وتوفى إلى رحمه الله سنة ٢٤٨ هجره

ابن عات (أندلسى-الطبعة ١٣) أبو عمر أحمد بن هارون بن أحمد بن جعفر
ابن عات القرى الساطى عالم الحدت والعارف بالاريج أندلسى من أهل شاطبة ، له
تصانيف كثيرة ومنه البرهه فى العرف بسوح الوجهه ورحاة النفس وراحه الانفس
فى ذكر شوح الأندلس توفى إلى رحمه الله تعالى سنة ٦٠٩ هجره

١ - **ابن عاتر** (أندلسى-الطبعة ١٢) أبو محمد عاتر بن محمد بن عاسر بن حلف
الانصارى - ولد سنة ٤٨٤ هجره وسكن شاطبة وكان رئيس القوى وإله برد صعات المسائل
ومتكلاها عرف بالخط ولفهم وسمع من ابن سكره وابن نلد وابن عبات وجماعه ،
وبققه ناس جعفر ولى السورى بلسة والمضاء مرسه ، وحمدت سربه وروى عنه جماعه مهم
أبو الخطاب بن واحب وابن علدون وابن بوس وعبرهم صنف الجامع السيط وبعه الششط
وتوفى قبل إتمامه وهو كتاب مطول وى سه ٥٦٧ هجره الى رحمه الله تعالى

٢ - **ابن عاتر** (مصرى-الطبعة ٢١) أبو مالك عبد الواحد بن احمد بن عاسر
الأنصارى الاندلسى الأصلى القاسى المولد والفرار فميه اصولى مكالم ، أحد من المرى والفسار
والبحنى المعروف ناس عرير وعبرهم وعه مياره وعبره ومن تألسه المطوبه المسماه بالمرتد المعن
وتشرح مورد الظمآن فى علم رسم القرآن والطرده على المنصر وقد فح عنه على يد السح الطب
الورائى بوقى إلى رحمه الله فى دى الحجه سه ١٠٤٠ هجره وله من العمر خمسون سه

ابن عبد البر (أندلسى-الطبعة ١٠) أبو عمر بوس بن عبد الله بن محمد بن عبد البر
المرى القرطى المالكي من كبار حماط الحدب وهؤرح وأدب ولد بمصر سنة ٣٦٨ هجره
ورحل الرحلات وولى مضاء لسوبه وعبرها ومن كنه النر احصار المعارى والسبر والاسعاب
فى راحم الصحابه وعبرها بوقى إلى رحمه الله بشاطبة سه ٤٦٣ هجره

ابن عبد الحكيم (مصرى-الطبعة ٥) أبو محمد عبد الله بن الحكيم بن ابن بن الب
ابن رافع الفقه المصرى ابن إله الرئاسة وعصره عداء ب ولنا لاسكدره وله مصعبات
فى الفقه وعبره بها المنصر الكدر والابوسر والصعب وكناب المصاا وكناب المناسك وباب
الى رحمه الله تعالى بالمهاجره سه ٢١٤ هجره وفوره خاب ورا الامام السامع

ابن عبد السلام : انظر عر (العز)

ابن عبد السلام . (معرى - الطبعة ١٥) أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف ابن كثير الهواري المسيري ، كان قاضي الجماعة بتونس وولى القضاء بها في عام ٧٣٤ هجرية أحد عه بن هارون وابن جماعة وله كتب منها شرح جامع الأمهات لابن المحاسب توفي إلى رحمه الله تعالى سنة ٧٤٩ هجرية

ابن عبدوس (معرى - الطبعة ٦) محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن عبدوس الفقيه الزاهد ، من أهل فيروان أحد عن سحون ، وبقه به الحماسي بن نصر وكان أفعه هل عصره وهو قري ابن الموار وابن سحون وابن عبد الحكيم له كتاب سماه المجموعه وهو معتمد في المذهب وله شرح المرويه والفاسر في أبواب الفقه وعمره توفي سنة ٢٦٠ هجرية

ابن العزني (أندلسي - الطبعة ١١) القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العزني الأشبلي الإمام الحافظ المسحر ولد سنة ٤٦٨ هجرية سمع اياه وحاله أنا انقاسم الهوري والسرفسطي والقلبي رحل إلى المشرق مع ابيه سنة ٤٨٥ ولى الحولاني والمارزي وأنا بكر الطرطوسي والرخا والطبري وصحب انا حامد العزالي وأحد عنه من لا يخصي منهم القاضي عاص وابن بشكوال وعمرهم وبني يحيى ٤٠ سنة وله تأليف بذل على عراره علمه وفصله منها عارصه الأحمدي في شرح الرمدي والفلس في شرح الموطأ وبرس المسالك في شرح موطأ مالك وأحكام القرآن والناسخ والمنسوخ وقانون التأويل وأحكام القرآن ومراقب الرلف والخلافات وكتاب مستكمل الكتاب والسنة ، واليرين في الصحيحين وشرح عرب الرساله والمخصول في علم الأصول ، والعواصم والعواصم وكان رئيس وفد أشبليه على الأمير عبد المؤمن بن علي فقتل طاعته وحارهم وأقطعهم وذلك سنة ٥٤٣ وقد توفي فيها رحمه الله تعالى

١ - ابن عوفه انظر الدسوقي

٢ - ابن عوفه (معرى - الطبعة ١٦) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عوفه الورعني البوسني إمامها وحطبهها خامعها الخائر لفصه السق ولد سنة ٧١٦ هجرية أحد عن ابن عبد السلام وابن القداح والربندي والتشريف التلمساني وعمرهم وعنه من لا بعد ولا يخصي ومنهم البرزلي والأبي وابن ناي والفلساني (الأخوس) والواويعي وابن فرجون وعمرهم حجج سنة ٧٩٢ وأحد عنه في طريقه المصربون والمندوبون ومن تألفه المحصر الكبير ومحصر الفرائض والحدود في النعاري والفقه وتأليف في الأصول والمنطق والتفسير وغيرها وتوفي إلى رحمه الله تعالى سنة ٨٠٣ ووفره بالخلاز معروف ومسرته

ابن عطاء الله (مصرى - الطبعة ١٥) ناح الدس ابو العباس أحمد بن محمد بن عبد الكرم بن عطاء الله الإسكندري السادى الولي الواصل العالم العامل أحد الصوف عن

أبى العباس المرسى وانبع به وبياض العرشى وعه أحد من لا يعد ولا يحصى منهم داود بن عمر وله الحكم ، ولطائف المنن في مناقب شيعه أبى العباس وشيعه أبى الحسن توفى إلى رحمة الله تعالى في حمادى الأولى سنة ٧٠٩ هجرية وبعده شرق فراه الشافعى نالحل قرب السادة الوفاية

ابن عازى (معرى - الطنقة ١٩) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن على بن عازى العثمانى المكاسبى الفاسى ولد في مكاسة بالمغرب الأقصى سنة ٨٤١ هجرية وأقام يوماً بكتامة أحد عن القورى والسراج وعبرهم ورحل إليه الناس وأحد عنه من لا يعدوا ولا يحصوا ومنهم عبد الواحد الونشريسى وعبره وله تأليف عجية بها الروص المتوفى في أحوار مكاسة والفهرسة الماركة في أسماء محدثى فاس وكتابها ، وكتابات مهمة على المذهب ، وتقيد على صحيح المحارى وشفاء العليل في حل مقفل خليل ، وتكمل القيد وتحلل القيد ، كتابان على المدونة وتقريبات على الشاطبة ، وحل مشكلات ابن عرفة في محصره وغيره كثير وتوفى إلى رحمة الله تعالى في ٩١٩ هجرية بمكاسة واحمل بخاربه احتمالاً عطياً حصره السلطان

١ - ابن فتوح (معرى - الطنقة ١٧) أبو عبد الله محمد بن عمر بن فوح اللمسائى ثم المكاسبى الفقيه الصالح العالم العامل أول من أدخل فاساً محصر خليل سنة ٨٠٥ - أحد عنه أبى إسحق المصمودى وغيره من أهل فاس وانتصوا به توفى بمكاس سنة ٨١٨

٢ - ابن فتوح : (أندلسى - الطنقة ١٨) أبو إسحق إبراهيم بن فتوح العقيلى العرناطى ، المعنى العالم الفقيه تولى الإفتاء بعرباطه أحد عن ابن سراج وعبره وعه ابن الأرقى وأبو عبد الله الراعى وغيره وله مفاوى نقل بعضها عنه توفى إلى رحمة الله عام ٨٦٧ هجرية

١ - ابن فرحون (حجارى - الطنقة ١٥) أبو الحسن على بن محمد بن أبى القاسم بن فرحون اليعمرى التونسى الأصل المدينى المولد والمسأ الإمام العالم المحدث ولد سنة ٦٩٨ ورحل إلى أهل المشرق والمغرب وأحد عنهم ، منهم والده ، وعن الرندى والدهى وغيرهم وعه جماعة منهم ابنه برهان الدين إبراهيم والقصاب ومن تأليفه شرح لامة العجم ، والحوار الحادى على أسئلة ابن هادى من مسائل من القرآن والسنة مات إلى رحمة الله سنة ٧٤٦ هجرية

٢ - ابن فرحون : (حجارى - الطنقة ١٦) برهان الدين ، إبراهيم ابن أبو الحسن على السائق ذكره فقيه عالم بالأصول والرجال رحل إلى مصر والقدس وولى القضاء بالمدينة ومن مؤلفاته تسهيل المهمات في شرح جامع الأمهات ، والنصرة في أصول الأفصية ومباح الاحكام والدساح المذهب في أعيان المذهب ودرة العواص ولم يسع مثله وهو في ألعار الفقه ومقدمة في مصطلح ابن الخاحب وغيره كبير توفى إلى رحمة الله تعالى في دى الحجة سنة ٧٩٩ بالمدينة

ابن فوس (أندلسى - الطنقة ١١) أبو القاسم عبد الرحم بن محمد بن فرح العرناطى

الحرشي من ولد سعد بن عباد رضى الله عنه ، كان إماماً فقيهاً حافظاً تفقه على عبد الله بن خطاب ، أحد عن القاصي أنى الأصح بن سهل وأحد علوم القرآن والحديث وأحد عنه جماعة منهم ابنه محمد وابن شكوال وغيره ولد سنة ٤٧٢ وتوفى إلى رحمة الله تعالى في ٥٤٢ هجرية

ابن القاسم كثير من هذا الاسم منهم

١ - ابن القاسم * (مصرى - الطقة ٥) أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم العسلى المصرى الفقيه الحافظ الحجة تفقه بالإمام مالك رضى الله عنه ونظرائه وهو أثبت الناس عنه ولد بمصر سنة ١٢٨ أو ١٣٣ هجرية وروى عن الليث وابن الماحشون ومسلم بن خالد وعمرهم وروى عنه الإمام البخارى في صحيحه وقد صحب الإمام مالك عشرين سنة وروى عنه الموطأ والمدونة وهم أعلم أصحابه بأقواله أحد عنه جماعة منهم أصحع ويحيى بن دينار وسحنون وغيرهم انظر ما وقع له بالإسكندرية الجزء الأول صفحته ٢٩٢ وتوفى إلى رحمة الله تعالى في مصر سنة ١٩١ وقره خارج باب القرافة قتاله أشبه

٢ - ابن القاسم (معرى - الطقة ١٠) أبو العيش أحمد بن القاسم بن كعون بن محمد - من أدارسه العرب ، كان مققهاً ورعاً عارفاً تولى بالريف بعد أسة سنة ٣٣٧ وتوفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٤٨ هجرية

٣ - ابن القاسم * (معرى - الطقة ٢١) أبو يحيى بن القاسم الرصاع النوبسى من بيت علم وحلالة وكان والده وريراً للأمر حميدة الحفصى أحد عن الشح محمد الأبدلسى وعمره وكان فقيهاً عالماً مققاً تولى الخطابة جامع الريتونه وتولى الفسا مات شهيداً بعروة خلق الوادى وذلك في دى الحجة سنة ١٠٣٣

ابن القصار (بغدادى - الطقة ٨) أبو الحسن على بن أحمد البغدادى الإمام الفقيه الأصولى الحافظ - تفقه بالأهلى ولى قضاء بغداد قال أبو بدر هو أفقه من رأيب وه تفقه أبو در المروى والقاصى عبد الوهاب ومحمد بن عمرو بن جماعة له كتاب كبير في الخلافات قالوا لولا الأهلى وابن الموار وابن القصار هذا وأبو محمد عبد الوهاب لذهب المذهب المالكى توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٣٩٨ هجرية

ابن قطان ١ (بغدادى - الطقة ٧) أحمد بن محمد بن أحمد بن القطان من أهل بغداد له مصنفات في أصول الفقه وفروعه وقبل هو شافعى مات سنة ٣٥٩ هجرية ببغداد رحمه الله تعالى

ابن لمانه (أبدلسى - الطقة ٧) أبو عبد الله محمد بن عمر بن لمانه القرطى الفقيه العالم

الإمام الحافظ المشاور روى عن أنان بن عيسى وعبد الله بن خالد وبخى بن مرس وأصعب بن حليل والعتبي وكان اعتماداً عليه ومحمد بن وصاح وجماعة وعنه اللؤلؤي وابن مسره وابن ذكوان وغيره كثيرين انفرد بالفتوى بعد أنوب بن سليمان ودارت عليه الأحكام نحو سبب سنة بوق في شعبان سنة ٣١٤ هجرية إلى رحمة الله وسنة ٨٨ هـ

ابن اللباد (معري - الطقة ٧) أبو بكر محمد بن محمد بن وشاح يعرف بابن اللباد القيرواني العالم الفقيه وكان مخاض الدعوة بفقته سجي بن عمر وحمديس وغيرهما وكان اعتماداً على ابن أبي ريد وسمع عنه جماعة منهم رناد بن عبد الرحمن وابن المساب وغيرهما ألف كتاب الطهارة، وكتاب عصمة الأنساء وفصائل المالك وكتاب الحكاية في عشره أجراء، وغير ذلك كثير بوق إلى رحمه الله في صفر سنة ٣٣٣ هجرية ورباه ابن أبي رند في فصله فربده

ابن الماحشون (حجاري - الطقة ٥) أبو مروان عبد الله بن عبد العزيز بن الماحشون الفرتي الفقيه المسحر بفقته بأنه ومالك رضي الله عنه ودارت عليه الفسائ رمانه بفقته به أئمة كسحون وابن حسب وغيرهما بوق إلى رحمه الله تعالى - على الأشهر - في سنة ٢١٢ هجرية

١ - ابن الماركة (عزاق - الطقة ٥) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مبارك بن واضح المروري مولى بنى حطله من تابعي التابعين ولد سنة ١١٨ هجرية وجمع بين العلم والرهدة وبقعه على الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه وغيره، وروى الموطأ روى عنه ابن مهدي وابن وهب وجماعة وحرّج عنه البخاري في صحيحه ألف كتاب الرقائق رواه البرمدي وغيره ماب إلى رحمة الله في رمضان سنة ١٨١ هجرية مدينه سمي هيث على الفرات

٢ - ابن الماركة (معري - الطقة ٢٤) أبو العباس أحمد بن الماركة بن عرف السجلماي الكركي الصديقي الفقيه المحدث المفسر، صاحب ولي الله العارف سدي عبد العزيز الدناغ وكتب الذهب الأثري ومافيه أحد عن ابن الخاح والمساي وغيره ١ وعنه الباودي والساي وغيرهما - ألف جمع الخوامع وغيره في التفسير وعلوم أخرى وله بقاء وأخوه بوق إلى رحمه الله سنة ١١٥٥ هجرية

١ - ابن محرز (معري - الطقة ٩) أبو الهاسم عبد الرحمن بن محرز القيرواني بفقته محدث عالم رجل للمسرق وسمع من مسابح كثيرين، وبقعه باي بكر بن عبد الرحمن والقاسي وغيرهما وبقعه عنه أبو الحسن اللحني وغيره، ومن بألفه يعلق على المدونه سباه البصره وكنا به الكبر المسمى الفصل والإخبار ماب نحو سنة ٤٥٠ هجرية

٢ - ابن محرز (أندلسي - الطقة ١٤) أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الزهري المعروف بابن محرز اللبسي الفقيه المحدث العالم اللعوي البارخي ولد سنة ٥٦١ هجرية

وأحد عن حاله ابنى أئى الحس بن هدىل وعيرهما وجماعة من المشرق وعنه ابن الأبار وابن عميرة وابن سيد الناس وابن الحيات وله تقصد على التلقين وتقارير كثيرة توفي سنة ٦٥٥ هجرية إلى رحمة الله

ابن مروق كثيرون مهم .

١ - ابن مروق . (معرى - الطبعة ١٧) أبو عبد الله محمد بن أحمد الخطب محمد بن مروق الإمام المحقق المفسر المحدث الولي الصالح أحد عن أعلام من أهل المشرق والمغرب مهم الشريف اللمساني والسراج واللقيني وابن الملقن والعراقي وغيرهم ، وعنه ابن المعروف بالكهيف والقلشاني والمشداني وغيرهم كثيرين وله تعليق مشهور قاله لابن عرفة لما دخل عليه جامع الريتونه فوحده بقصر «ومن يَعْشُرُ عن ذكر الرحمن نقص له » الآية فأفاده منه ، وله تأليف منها شرح المحصر وشرح الهدى وشرح للحارثي لم يكمله وأخوة وفتاوى وقرعى ابن الخاح وفي نيل الانبهاج وفي نصح الطيب وغير ذلك توفي إلى رحمة الله يوم الخميس ١٤ من شعبان سنة ٨٤٢ هجرية وحضر حاربه السلطان ، وصلى عليه بالأهر بعد صلاة الجمعة

٢ - ابن مروق الكهيف ولد محمد المذكور (معرى - طبعة ١٨)

٣ - ابن مروق (معرى من الطبعة ١٩) أحمد بن محمد بن مروق الكهيف أحد عنه والده ابن مروق الكهيف

ابن المير (مصرى - الطبعة ١٤) فاضل الفصاء ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد ابن منصور بن أئى القاسم الخدائى الإسكندرى الإنسانى المعروف بابن المير ، الفقه الإمام العالم المفسر المحدث سمع من أبيه ومن الطوسى وبقعه ابن الخاحب وأخاره بالإفاء وأحد عنه ابن راشد الفقهى من تأليفه البحر الكبرى حب المفسر ، والانصاف من الكشاف والمقتضى فى آتاب الأسرى ، واحصار الهدى وله تراجم على الحارثى ، توفي إلى رحمة الله فى ربيع الأول سنة ٦٨٣ هجرية ودفن ببرة والده

٢ - ابن المير (مصرى - الطبعة ١٤) ابن الدين أبو الحسن أبو من عدم بولى الفصاء بعده وأحد عنه وعن ابن الخاحب وله أهاه الترجيح والاحكام فى المذهب وبعضهم بقصاه على أخيه أحد عنه ابن أخيه عبد الواحد والعبدى وله شرح على الحارثى فى عدة أسفار وحواشى على شرح ابن بظال وصاء الأئى فى عقب لإفاء العراقى وث إلى رحمة الله فى دى الحجة سنة ٦٩٥ هجرية

٣ - ابن المير (مصرى - الطبعة ١٥) عبد الواحد بن منصور بن محمد بن المير فقه مفسر ساعر من كنه المفسر وارحوره القراءات السبع ودنوان المدائح النبوية توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٣٢ هجرية

١ - ابن المؤار (مصرى - الطبعة ٦) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الإسكندرى المعروف بابن بلدة السالك - رابع

الموار الإمام الفقه الحافظ ولد سنة ١٨٠ هجرية تفقه ناس الماحسون و ابن الحكم و روى عن
أبي ريد بن أبي العمر والحارث بن مسكين و يعيم بن حماد و ابن القاسم و غيرهم و ألف كتابه الكبير
المعروف بالموارية وهو من أجل كتب المالكية وأصحها توفي إلى رحمة الله في دمشق في ذي القعدة
سنة ٢٦٩ و ٢٨١ هجرية وكانت وفاته بعص حصون السام احق فيه من الفسة

٢ - ابن الموار: (أندلسي - الطنقة ٧) أبو عبد الله محمد بن سعد المعروف ناس الموار
القرطبي الفقيه الحافظ له تأليف مشهور هو الموق و روى عن يحيى بن يحيى

ابن ناحي . (معرى - الطنقة ١٧) قاسم بن عيسى بن ناحي السوحي الفيرواني من أهل
فيروان يعلمها وولى القضاء في عدة أماكن، ومن مؤلفاته شرح المدونة، وزيادات على معالم للإيمان
وشرح رسالة ابن أبي ريد الفيرواني، ومشارق الأنوار، وشرح الهدى للبرادعي مات إلى رحمة الله
سنة ٨٣٧ هجرية

ابن نافع (حجاري - الطنقة ٥) أبو محمد عبد الله بن نافع الصائغ المدني الفرسى
الحجرونى - مولاهم سمع مالكا و ابن أبي دؤيب وهسام بن عروه وغيرهم قال ابن سعد
لرم مالكا لروما شديدا وعنه يحيى بن يحيى وله تفسير في الموطأ توفي بالمدينة سنة ١٨٦ هجرية
إلى رحمة الله

ابن هارون (أندلسي - الطنقة ١٤) أبو محمد عبد الله بن هارون الطائى القرطبي
الفقه العالم المحدث الراوية الإمام الفاضل، أحد عن جماعة منهم أبو الاسم أحمد بن ريد بن
بني عمر كثيرا فأحد عنه كثيرون منهم ابن رشيد و ابن رسول و ابن عبد السلام توفي إلى رحمة
الله سنة ٧٠٢ هجرية

ابن وهب (مصرى - الطنقة ٥) أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصرى الفهرى
ولاء ولد في مصر وكان فقيهاً عاماً من أصحاب مالك جمع بين الفقه والحديث والعادة
له مؤلفات كثيرة منها الجامع في الحديث والموطأ والحديث وكان حافظاً عرص عليه
القضاء فاحسب حاء في الجزء الأول صفحة ٢٩٣ من هذا الكتاب ذكر ما وقع له في الإسكندرية
مات إلى رحمة الله بمصر سنة ١٩٧ هجرية

ابن يونس . (صلى - الطنقة ٩) أبو بكر محمد بن عبد الله بن بريس الصقلى - كان إماماً
فقيهاً فريضاً وكان ملازماً للجهاد أحد عن شيوخ قروان وصمليه كالعاسى والعاسى وألب كتاب
الفرائض وكتاباً جامعاً في المدونة أصاب الله فيه غيرها من الامارات توفي إلى رحمة الله سنة
٤١٥ هجرية

١ - الأزهري الكبير (عراقى - الطنقة ٨) أبو بكر محمد بن عبد الله الأزهري الفقيه المعري

الصالح الحافظ انتهت إليه الرياسة بعدد ، وتفق على القاصي أنى عمر واسه أنى الحسن وأحد عن أنى الفرح وأن المتاب وأن بكير ، وسمع من كثيرين منهم الدارقطى وأنو بكر الماقلانى والقاصي عند الوهاب ورحر عنه الكثيرون منهم الأصلى وأن القصار وغيرهم ومن تصانيمه شرح المختصر الكبير والصغير لأن عند الحكم ، وكتاب الأصول ، وكتاب إجماع أهل المدينة وكتاب الأمالى وغيرها أخرج فى آخر حياته ثلاثة آلاف مثقال وفرقها على تلامذته وكانوا جماعة واهرة وأعطى أن الماقلانى مائة مثقال توفى إلى رحمة الله تعالى فى شوال سنة ٣٩٥ وسه ينف وثمانون سنة وقبل سه ٣٧٥ هجرية

٢-**الأهمري** (عراقى-الطبعة ٨) أنو جعفر محمد بن عبد الله الأهمري ويعرف بالأهمري الصعبر وأن الحصاص الإمام العالم بالفقه وأصوله نفعه أنى بكر الأهمري وسمع من أن رند المروزي ، روى عنه جماعة منهم الأصلى له كتاب كبير فى مسائل الخلاف ، وكتاب تعليق المختصر الكبير ، وكتاب الرد على بن عليه فما أنكره على مالك توفى إلى رحمة الله حياه شحه أنو بكر الأهمري سنة ٣٦٥ هجرية

أبو عمرو (أندلسى-الطبعة ١٠) أن عبد الر يوسف بن عبد الله بن محمد التمرى المرطى من كبار حفاظ الحديث يقال له حافظ المغرب وله مؤلفات كثيرة منها الاستيعاب ، والدرر ، والإبصار بن العلماء من الاحلاف ، والكافى فى الفقه توفى إلى رحمة الله نشاطه سنة ٤٦٣ هجرية

أبو الفرح . (عراقى-الطبعة ٨) القاصي أنو الفرح بن ركرنا بن يحيى بن محمد بن حماد بن داود الحريرى الهروانى ، كان فقيهاً أدباً شاعراً عالماً بكل فن ول القضاة بعدد وروى عنه جماعة من الأئمة منهم أنو القاسم العوى وأنو بكر بن داود وكان ثقة مأموناً وله تصانيف كثيرة توفى إلى رحمة الله فى ٨ من دى الحجة سنة ٣٩٠ بالهروان

أبو القاسم كثير من هذا الاسم منهم

أبو القاسم (معرى-الطبعة ١٤) قاصى الجماعة أنو القاسم بن على البراء السوحى المهدوى ولد بالمهده سنة ٥٨٠ انتهت إليه رئاسة العلم أحد عن متابع بلده تم رحل للمشرق سه ٦٢٢ فسمع بالخرمى ثم القاهرة والإسكندرية من جماعة وعنه أن الحمار وروى بنون إلى رحمة الله تعالى فى ٦٧٧ هجرية

ومهم أنو القاسم بن رتون (معرى-الطبعة ١٤) وأنو القاسم بن عميرة (أندلسى- من الطبعة ١٥) وأنو القاسم بن سودة (معرى-الطبعة ٢١) وأنو القاسم بن الربر (معرى- من الطبعة ٢١) وأنو القاسم بن أنى نعم (معرى-الطبعة ٢١) وغيرهم

الأبى (معرى - الطبعة ١٧) أبو عبد الله محمد بن حلف المعروف بالأبى الوشائى من علماء الأصول والفقه أحد عن أئمة مهم ابن عرفة ولازمه وانتفع به قال فيه ابن عرفة كيف أنام وأصبح بين أسدس ، الأبى يفهمه وعقله والبرلى يحفظه ونقله ٩ وأحد عنه ابن ناحى وأبى حفص القلشائى والثعالى وغيره وله شرح نبيل على صحيح مسلم ، وشرح للمدونة ، ونظم ، وتفسير توفى قضاء الخربرة سنة ٨٠٨ وتوفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٨٢٨ هجرية

١- الأجهورى (مصرى - الطبعة ٢٠) أبو ريد عبد الرحمن بن على الأجهورى الفقيه العلامة الراهد أبى عليه الشيخ الإمام الشعراوى فى طبقاته وأحد عنه الناصر اللقائى والشمس اللقائى ومهم بدر القرائى والوالد أحمد نانا وغيرهم نحو مائة له حاشية على مختصر حبل توفى إلى رحمة الله تعالى فى صفر ٩٥٧

٢ - الأجهورى (مصرى - الطبعة ٢٢) أبو الإرشاد نور الدين على بن رس العاندين ابن محمد بن عبد الرحمن الأجهورى شيخ المالكية فى عصره ولد سنة ٩٦٧ هجرية ، وأحد عن بدر القرائى والرامون وغيرهم وأحد عنه من لا بعد ومهم الحرثى والشرحى والشراملى والرقائى وغيرهم ومن تألفه ثلاثة شروح على مختصر حبل الكبر والوسط والصغير وحاشية على شرح السائى على الرسالة وغيره توفى إلى رحمة الله تعالى فى حمادى الأولى سنة ١٠٦٦

٣ - الأجهورى (مصرى - الطبعة ٢٤) أبو ريد عبد الرحمن بن حسن بن عمر الأجهورى كان عالماً فى القراءات أدياً عارفاً وله شروح كثيرة أكثرها فى الأدب توفى إلى رحمة الله تعالى فى سنة ١١٩٨ هجرية

أحمد نانا - الوالد (معرى - الطبعة ٢١) أبو العباس أحمد بن أحمد بن عمر السكى والد الشيخ أحمد نانا أحد عن عمه محمود ورحل للمشرق سنة ٩٥٦ وأحد عن الناصر اللقائى والأجهورى وغيرهم وله شرح على التائى وشرح على العتبرسات البرادة وغير ذلك توفى إلى رحمة الله فى شعبان سنة ٩٩١

أحمد نانا (معرى - الطبعة ٢١) أبو العباس أحمد نانا بن أحمد بن عمر بن أهب السكى الصهاجى فقه عالم مؤرخ ولد سنة ٩٦٣ هجرية أحد عن والده وعمه ومحمد بنع ولازمه عنه كثيرون منهم الرحراحي والمراكسى وهم اس منه ، وله ما يزيد على الاربعين نالغاً منها شرح على المختصر من الركاه الى الكاح ، ومن الحبل على حبل وامحسن بالاسرعدها عرا سلطان فاس فيله سكو وحمل مصمداً بالحديد إلى مراكش وأسره رحره بعد هب ادواهم وكسهم قال أنا أفل عشرين كتباً ، هب لى ألف وستائة مجلد واجمع به علماء مراكس وعرفوا ميرلته وانبعوا به وأقام عندهم مدة معظماً عبد الحاصه وابعامه ثم رحع إلى بلده فأسف الناس لعرفاه وتوفى فى سكو فى شعبان ١٠٣٢ هجرية

أحمد بن رروق : انظر اس رروق .

أحمد رروق . انظر رروق

أحمد الدوير : انظر مقدمة الجزء الأول

أحمد بن محمد الصاوي . انظر مقدمه الجزء الأول

أنهت (مصرى-الطبعة ٥) أو عمر أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري المصري ولد سنة ١٤٠ هجرية وأنهت إليه الرياسة في مصر بعد موت بن القاسم ، روى عن الليث والمصلي ابن عياض ومالك وبنه تقيقه وعنه بنو عبد الحكم والحارث بن مسكين وسبحون وجماعة حرق عنه أصحاب السنن توفي بمصر سنة ٢٠٤ هجرية إلى رحمة الله وذلك بعد موت الشافعي ثمانية عشر يوماً

١- أصع . (مصرى-الطبعة ٦) أبو عبد الله أصع بن فرح بن سعيد بن نافع المصري الإمام الثقة المحدث روى عن الدار وردى ويحيى بن سلام وسمع ابن القاسم وأشهب وابن وهب وبنه معهم وكان كاتباً لابن وهب روى عنه البخاري وغيره وبنه بن المواريث بن حسب قال ابن الماحتون ما أحرحت مصر مثل أصع من كنه كتاب الأصول ، وبنه حديث الموطأ ، وآداب الصيام ، وكتاب سماعه عن ابن القاسم . وآداب القضاء والرد على أهل الأهواء ، والمراعاة مات بمصر سنة ٢٢٥ هجرية رحمه الله تعالى

٢- أصع (أندلسى-الطبعة ٦) أبو القاسم أصع بن حليل القرطبي الإمام المشاور الفقيه الحافظ سمع من يحيى بن يحيى وأصع وسبحون وغيرهم . وحدث عنه بن المير وقاسم ابن أصع توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٢٧٣ هجرية

٣- أصع (أندلسى-الطبعة ٦) أصع بن محمد بن يوسف والد قاسم بن أصع القرطبي روى عن يحيى بن يحيى توفي إلى رحمة الله سنة ٣٠٠ هجرية

الأفهمسى (مصرى-الطبعة ١٧) القاصى الفاضل حماد الدين عبد الله بن مقداد الافهمسى الفقيه العالم الإمام أنهت إليه رئاسة المذهب المالكي والقوى في مصر أحد عن حليل وبنه بنه وبنه ، وعنه الساطي وعواده وعبد الرحمن الكرى وغيرهم له شرح محصر على شيعه حليل في ثلاث محادثات ، وشرح على الرسالة وبنه بن يوسف بن إلى رحمة الله تعالى في رمضان سنة ٨٢٣ هجرية

١- الأمير (مصرى-الطبعة ٢٥) أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر ابن عبد العزيز الساسوى الأهرى الشهير بالأمير وهو لقب حده الأدنى أصله من المغرب وبنل مصر ساحية سمو أنهت إليه رئاسة العلوم بمصر قدم مصر وهو ابن سبع سنين وأحد عن

الصعبدى والليدى كما أحد عن الحمية والشافعية والحنبلة ، وقد ألقى الدروس في حاة مشايخه واشتهر أمره وكانت تأتيه الصلوات من سلطان المغرب وأحد عنه من لا يعد مهم انه محمد والدسوق وأحمد الصاوى وغيرهم ومن مؤلفاته فهرسة حافلة أسدأها بالموطأ حتى ما ألف في وقته ، والخموص وشرحه وحاشيته وكان شيخه الصعبدى إذا توقف قال هاتوا بمختصر الأمر ، وحاشيته على شرح عبد الباقى ، وعلى شرح العرية ، وعلى شرح عبد السلام اللقائى وغير ذلك كبير توفى إلى رحمة الله تعالى في دى القعدة سنة ١٢٣٢ هجرية وكانت حناربه حافلة ودهن إلى حوار عبد الوهاب العتيقى

٢ - الأمير . (هـرى-الطبعة ٢٥) أبو عبد الله محمد بن المرحم قله ، والمعروف بالأمير الصعير ولد سنة ١٢٥٣ وكان من العلماء الأعلام أحد عن والده واسمع به وأحاربه في فهرسته ، وأحد عنه حميدة أحمد ومحمد عليش وغيرهم لم يعرف وفاته رحمه الله تعالى

الماحى - كثيرون مهم

١ - الماحى (أندلسى - الطبعة ٩) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله المعروف بالماحى الإمام الفقيه الفاضل كان مولده سنة ٣٥٦ هجرية ، ألف كتاباً حساً في الوثائق والعقود ، وكتاباً مسوعاً في سحلات القصاة سمع من حده عبد الله وغيره وأحد عن أسه ورحل معه للمسرى وشاركه في السماع من الشيوخ بوى إلى رحمة الله تعالى في ٤٣١ هجرية

٢ - الماحى (أندلسى - الطبعة ١٠) القاصى أبو الوليد سليمان بن حلف التيمى الحافظ الماطر العالم ولد سنة ٤٠٣ هجرية وأحد عن أى أصعب بن شاكر والقاصى بنوس وغيرهم ورحل للمشرق سنة ٤٢٦ وأقام بمكة أربعة أعوام مع أنى در المروى وروى عنه النجارى ثم أقام بعداد ثلاثة أعوام يدرس ويقراء الحديث وروى عن بن عمرو بن وأنى بكر الخطيب وهو روى عنه فكل روى عن صاحبه وروى عنه ابن عبد البر وتفقه به جماعة مهم انه أحمد وأبو بكر الطرطوشى وأبو على الحبانى وأبو القاسم المعادى وغيرهم كبير وكان يبه وبن ابن حرم الطاهرى ماطرات ومحالس مدونة صنف كتباً كثيرة نافعة منها التسديد إلى معرفة الوحيد، ومن المباح، وأحكام الفصول في علم الأصول، والتعديل والحريح لما أحرجه النجارى في الصحيح، وشرح الموطأ وهو سحان ، أحدهما الاسيفاء ، ثم انتبى منه فوائد سماها المسقى في سبع محلدات وهو من أحسن كتب المالكية وله الإملاء المختصر ، ومختصر المختصر في مسائل المدونه، ومختصر الموطآت ، وكتاب الإشارة في أصول الفقه ، وكتاب الحدود ، وكتاب سن الصالحين وفهرست وغير ذلك وهي ثلاثون مؤلفاً بوى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٧٤ هجرية بالمدينة

٣ - الماحى . (أندلسى - الطبعة ١٠) انه أبو القاسم احمد الماحى وكان إماماً فقهياً أصولياً بفعه نأيه وأدله في إصلاح كسه وحلفه في حلفته بعد وفاته وأحد عنه أئمة مهم أبو على الصيرى ، وحدث عنه الحبانى ألف كتاب سر النظر ، وكتاب معيار النظر ، وكتاب للرهان على أن اول الواحات الإيمان وغير ذلك مات إلى رحمة الله تعالى بحده سنة ٤٩٣ هجرية

البراموني (مصرى-الطبعة ٢٠) كريم الدين عبد الكريم الرموني المصراى الإمام المحدث
 الفقيه الصالح القبط ترحم لنفسه فى كتابه روضة الأرهافى ماقب شيعه عبد السلام (ابن سليم
 الطرابلسى) أول مشايخه الشمس اللقائى ثم أحد عن أخيه الناصر واحتتمع ناس ححر الميثمى
 والسحاوى والعكهاى ، وشرح المختصر فى حراىن ثم حصل له بطدة حسدة ثم ذهب لمكة ورأى
 فيها من العر ما رأى بركة شيعه عبد السلام الأسمر ولد بمصرانه سنة ٨٩٣ هجرية وأحد عه
 إبراهيم اللقائى والور الأجهورى ، وله حاشية على مصر حليل من حراىن ، وكان على مد الحياه
 أو توفى سنة ٩٩٨ هجرية رحمه الله تعالى

البرادعى (معرى-الطبعة ٩) أنوسعيد حاف بن أنى العاسم الأردى المعروف بالبرادعى
 الفقيه العالم الإمام الحافظ من كبار أصحاب بن أنى ريد والقاسى وهما تفعه ويعبرهما له تأليف
 مشهوره منها الهديد احتصار المدونه طهرت بركه وعول عليه الناس ، والتمهيد لمسائل المدونه
 والشرح والإتمامات لمسائل المدونه واحتصارات الواصحه لم يحصل له رئاسة بغير وان ، وشرح
 إلى صقلية وحصلت له هناك شهرة وحاه عظماء - ولم يعرف وفاهه رحمه الله تعالى

البرلى (معرى-الطبعة ١٧) أنوالعاسم أحمد البرلى اللوى القروانى م الموىسى
 معى تونس وفقيها وحافظها وإمامها بالجامع الأعظم الفقيه الحافظ ، أحد عن بن عوفه وأنى الحس
 البطرى ولازمه نحواً من أربعين عاماً وأحد عه أحزاب الإمام الشاذلى والقراءات السبع ، وأحد عن
 اللسمى المعروف ناس أنى حاحه وعبره ، عه بن ناحى والرصاص وحلولو والقشائى وأحوه ناس
 مروق وله ديوان كبير فى الفقه جمع فأوعى ، وله الحاوى فى الوارل ، وله فتاوى كثيرة توفى إلى رحمة
 الله سنة ٨٤١ هجرية أو بعدها وعمره ١٠٣ سنه

١-السااطى: (مصرى-الطبعة ١٦) قاصى الفصاة علم الدس سليمان بن خالد السااطى الطائى
 الإمام الفاضل اشتهر بمعرفة المذهب وأحد عن الأعلام وتوفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٨٦ هـ

٢-السااطى: (مصرى-الطبعة ١٧) القاصى جمال الدس أنوالحس يوسف بن خالد
 السااطى الإمام العمدة الفقيه أحد عن حليل وعبره وله شرح على مصر حليل وعبر ذلك توفى
 إلى رحمة الله تعالى فى حمادى الآخرة سنة ٨٢٩

٣-السااطى (مصرى-الطبعة ١٧) شمس الدين فاصى الفصاه أنوعد الله محمد
 ابن أحمد السااطى شيخ شيوخ الإسلام وفريد عصره أحد عن الحلاوى المقرئ وبه نفعه وسهرام
 وأحبه نور الدين والأكفهمسى وجماعة ، وعه عبادة والنور السهورى وأن فرحون والسحاوى وعبرهم
 ألف المعنى فى الفقه وترحه لم يكمل وشفاء العليل على حليل وشرح ابن الحاح وحاشيته على
 الموافف وله مقدمة فى أصول الدس ومقدمه فى علم الكلام وعبر ذلك أنى عله ابن ححر وعبره

ولد سنة ٧٦٨ هجرية واسقر في القصاء نحواً من عشرين سنة وتوفي وهو يولاه في رمضان سنة ٨٤٢ هجرية وصلى عليه الخافظ ابن حجر

١- **البلوى**: (أندلسي - الطقة ١٦) القاصي أبو البقاء علم الدين خالد بن عيسى البلوى القشوري الأندلسي ، الإمام العالم ولى القصاء بعض جهات الأندلس وأحد عن والده وعبد العرب القورى والخرولى وابن عمر والمعللى وغيرهم ، وألف الرحلة المسماة ناح المفرق في تحليله علماء المغرب والمشرق لم تعرف وفاته وإنما كان بالحياة سنة ٧٥٥ رحمه الله تعالى

٢- **البلوى** (معري - الطقة ١٦) أبو عبد الله بن محمد بن يوسف البلوى الششى القبروانى ، الشيخ الصالح الإمام العاضل فرأ بالقيروانى على أنى الحس العوانى وعبره ويونس على المسكورى وعبره وعه جماعة منهم البرلى وابن ناحى وأبو محمد العوانى والمسراى ، وأقام نحواً من خمس وبلابير عاماً في المدرس توفي في صفر ٧٨٢ رحمه الله تعالى

بن انظر السانى - أبو عبد الله محمد بن الحس

١- **السانى**: (معري - الطقة ٢٤) أبو عبد الله محمد بن عبد السلام القاسى - الإمام الفقه الماطر شيخ الجماعة وجامع العلماء الكبار أحد عن أحمد بن ناصر ومياره الصغير وأبى سالم العاشى وأبى العاس بن الحاح وغيرهم ورحل إلى المشرق وأحد عن الحرشى وعبد الباقى الررقانى وغيرهم ، وأحد عنه محمد حسوس والناودى والسلحماسى وأبو حر بن ومحمد السانى وأحويه والصعيدى وغيرهم ، وله تأليف منها ترحح الاكماء للكلاعى في سبه أسفار، وشرح الحرب الكبير للتادل ، وترح صلاة ابن مسيس ، وعبر ذلك وفى الى رحمه الله تعالى في ١١٦٣ هجرية وكبير الس

٢- **السانى المشار إليه دهره (ن)**: (معري - الطقة ٢٤) أبو عبد الله محمد بن الحس السانى ، الإمام العارف حاتمة العلماء الأعلام ولد سنة ١١٣٣ هجرية ، وأحد عن أحمد بن الماركة ومحمد حسوس ومحمد بن عبد السلام السانى وانبع به ، ومحمد بن الحاح وعبد الماد سقرو وله حاشية على شرح عبد الباقى الرزانى سارت به الركبان ورر القول فيها ، وحاشية على محصر السوسى في المنطق ، وترح على السلم ، وحواش على 'احه ، واحصر بالث شحه بن الماركة في مسألة التقليد وفهرسه وعبر ذلك وسه دت عام وفصل وأحواء عالمان وفى إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٩٤ هجرية

مهرام: (مصرى - الطقة ١٧) القاصى ناح الدين أبو البقاء مرام بن عبد الله بن عبد العزيز الديرى الفقه الإمام الخافظ حامل لواء مذهب المالكة بمصر أحد عن حليل تأييمه وبه تفقه ، وانبع بالرهوى وغيرهما ولد سنة ٧٢٤ هجرية وأحد عنه الافهسى والكبرى والساطى وغيرهم ومن تألمه ثلاثة شروح على محصر حليل كبر ووسط وصغر ، واشهر

الوسيط ، وشرح مختصر ابن الحاحب ، والإرشاء - في ستة مجلدات ، وشرح ألفية ابن مالك وقد توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٨٠٥ هجرية

١ - التتائي : (مصرى - الطبقة ١٩) قاصى القصاة أبو عبد الله شمس الدين محمد بن إبراهيم السائى الإمام الفقيه العالم أحد عن السهورى والبرهان اللقائى والماردبى وغيرهم ، وعنه العيشى وغيره ، محلى عن القصاء وتصدر للتأليف والإقراء ، وله شرحان على المحصر وابن الحاحب وله شرح المحلى على جمع الخوامع وشرح على الرسالة ، والشامل لم يكمل ، وتأليف فى الفرائص والحساب والميقات وفهرسة توفى إلى رحمة الله تعالى فى سنة ٩٤٢ هجرية

٢ - التتائي : (مصرى - الطبقة ١٩) أبو الحسن حماد الدين يوسف بن حسن بن مروان السائى يعرف بالخاروى ، العالم الإمام المحدث ، أحد عن السهورى والعلمى ولازم ابن عجلون له شرح على المختصر ، ولد سنة ٨٤٦ هـ ولم تعرف وفاته ، رحمه الله تعالى

التلمسانى كثيرى ، مهم

١ - التلمسانى : (معرى - الطبقة ١٥) أبو إسحق إبراهيم بن أبى بكر الأنصارى المعروف بالتلمسانى القاسى الإمام الفقيه المققه ولد سنة ٦٠٩ هجرية ، وأحد عن أبى على التلوس وغيره وروى عن كثير من مهم ابن عبد الملك ألف المطبوعة المشهورة فى الفرائص المعروفة باسم التلمسانية وأخرى فى السير وأمداح النبى صلى الله عليه وسلم توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٦٩٩ هجرية

٢ - التلمسانى : (معرى - الطبقة ١٦) أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد القرشى التلمسانى العالم الإمام لى أعلاماً وأحد عنهم كالمستدلى واللولوى والسسى وغيرهم وعنه جماعة مهم الإمام الماطى ولسان الدين بن الخطيب وابن حلدون وغيرهم ألف كتاب القواعد اشتمل على ١٢٠٠ قاعدة وحاشية نديعة على محصر ابن الحاحب وغير ذلك بولى القصاء مهم به علماً وعملاً وتوفى إلى رحمة الله تعالى وهو بىولاه سنة ٧٥٦ هجرية

٣ - التلمسانى : (أندلسى - الطبقة ١٦) لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد التلمسانى العرناطى يعرف بلسان الخطيب الإمام العالم الأديب المؤرخ أحد عن أعلام مهم الحرى وابن الفجار ولازمه وابن الحاحب وغيرهم وعنه جماعة مهم الورير بن رمرك ، وابن عاصم ومن تألفه الى بلعب خو السبين ألفة فى أصول الفقه ، وكتاب الوزاره ، وشجره السلطان تم الوزاره تم العمل تم الجهاد أسطولا وحلا ثم المصطر لإيهم فى باب السلطة وهو موضوع عرب ما سمع مناه قبل نفاس سه ٧٧٦ هجرية رحمه الله تعالى

٤ - التلمسانى : (معرى - الطبقة ١٦) الشريف أبو عبد الله محمد بن أحمد الإدريسى ، انتهب إليه الرياسة بالمغرب نشأ بامسان ثم رحل ، وعاد إليها ومن كنهه الصلاح على أصول الفقه ، وشرح حمل الخويجى مات إلى رحمة الله تعالى بتلمسان سنة ٧٧١ هجرية

٥ - التلمسانى . (معرى - الطقة ١٩) أبو عبد الله محمد بن على بن أنى شريف التلمسانى الحسى الإمام المصنف القدوة ، أحد عن بن عارى والمواق والدقون وله شرح الشفا المسمى المهمل الأصب وهو شرح حند عرصه على شبحه بن عارى فشكره توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٩٢١ هجرية

٦ - التلمسانى : (معرى - الطقة ١٩) أبو عبد الله محمد بن العباس التلمسانى الشهير بأبى عبد الله الشيخ الفقيه الحوى العالم أحد عن أعلام كالسوسى وابن مرروق وغيرهما وله مجموع فيه فوائد كثيرة مهمة لم يعرف وفاته وكان بالحياة سنة ٩٢٠ هجرية رحمه الله تعالى

التوسى - كثيرون مهم

التوسى (مصرى - الطقة ١٥) ومهم أبو إسحق محمد بن محمد بن أنى القاسم بن حمل الربعى التوسى توسى الأصل استقر بمصر ومات بها إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٦٣ هجرية (احبرناه من سهم لأنه مترجم له موسوعة الفقه الإسلامى بالقاهرة)

الحرونى - كثيرون مهم

١ - الحرونى (معرى - الطقة ١٦) أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحرونى فاضى فاس وعالمها العامل الفقه العمدة الفاضل ، أحد عن مشيخة بلده ، ودخل تونس وأحد عن بن عبد الرهع والفراوى وعنه ابن حلدون والخطب بن مرروق وغيرهم توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٥٨ هجرية

٢ - الحرونى (معرى - الطقة ١٨) أبو عبد الله محمد بن سليمان الحرونى الشريف الحسى الفقيه الإمام وشيخ الإسلام العالم العامل الواصل صاحب الكرامات أحد عن أئمة كثير بن علم الطاهر والباطل وأحد عنه ما نريد على الاثنى عشر ألفاً مهم أحمد بن رروق وعبد العزيز التناج والصغير السهلى وغيرهم وقد ألف دلائل الخيرات وهو معروف فى المشرق والمغرب ، وكنا فى الصوف توفى إلى رحمة الله تعالى فى ربيع الأول سنة ٨٧٠ هجرية وقد وجد جسمه لم يتغير بعد سبع وسعين سه لما نقل سوس إلى مراکش وقد ألف بحر الهدى فى مناقبه كناً ساه ممتع الأسماح فى التعرف بالشيوخ الحرونى وما له من أساع

توبان (مصرى - الطقة ٥) أبو الفيض توبان بن إبراهيم المصرى المعروف بدى النون - الشيخ الصالح المشهور أحد رجال الطرقة وهو معدود من حماة من روى الموطأ ، شبحه فى الطريقة شعرا وعنه سهل بن عبد الله السرى بوفى فى دى القعدة سنة ٢٤٥ إلى رحمة الله تعالى

الحيانى - كثيرون مهم

الحيانى (أندلسى - الطقة ١٠) أبو على الحس بن محمد العسانى المعروف بالحيانى ، الفقيه الحافظ الإمام ولد سنة ٤٢٧ وأحد عن الناحى وابن عبد الر وغيرهم ، ورحل إليه الناس وسمعوا منه وحدث عنه القاصى عناص وأحد عنه بن فرحون وعنه كثير ألفه

كتاب المهمل ، وبمبير المشكل ، وبأليف في تسمية شيوخ السائي ، وآخر في شيوخ أنى داود
وكتاب صمط رجال الصحيح ومهرسه توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٩٨ هجرية

ح هو رمز لأنى عبد الله محمد بن محمد الخطاط الكبير

١ - الخطاط : المشار إليه بـ (ح) . (حجارى - الطبعة ١٩) أنوعد الله محمد بن
محمد بن عبد الرحمن الرعيبى المعروف بالخطاط الكبير أصله من المغرب ، وولد سنة ٨٦١ واشتهر
بمكة أحد عن السهوى والسحوى وأحمد رروق ، ومن كسه شرح لمتن خليل ، معروف وقره
العن شرح ورقات إمام الحرمين توفى إلى رحمة الله بالمغرب سنة ٩٤٥ هجرية (الفقه الإسلامى)

٢ - الخطاط (حجارى - الطبعة ٢٠) بركات بن محمد بن عبد الرحمن الخطاط ،
المكى الفقيه العالم أحد عن والده وعمره ، وعه جماعة منهم ابن أخيه يحيى ووالد الشيخ أحمد نانا
له شرح على خليل فى أربعة أسفار سماه المصحح للخليل توفى وعمره عال سه ٩٨٠ هجرية

٣ - الخطاط (حجارى - الطبعة ٢٠) أنور كرنا يحيى بن محمد بن محمد الخطاط المكى
الفقه حاتمة علماء الحجار المالكية أحد عن والده وعه بركات وغيرهما وعه أبو السعود القسطلانى
وأحمد نانا وغيرهما له تأليف حسه فى الفقه والماسك وعبر ذلك توفى إلى رحمة الله تعالى بعد سنة
٩٩٣ هجرية

محمد يس (معرى - الطبعة ٦) أنوحقر محمد بن هو احمد بن محمد الأشعرى من ولد
أنى موسى الأشعرى رضى الله عنه ويعرف بـ محمد يس القطان ، الإمام الفاضل العالم العامل الثقة
ولد سنة ٢٣٠ هجرية وتفقه بسحنون وغيره ورحل إلى المشرق وأحد فيها عن بن القاسم وابن وهب
وغيرهما وعه أحد جماعة منهم بن اللاد والأنيانى لما اعل دعا إليه الطسب وقال له

بىد الله دوائى هو يعلم دانى
لما اظلم نفسى اتابعى لدوائى

توفى إلى رحمة الله تعالى فى سه ٢٨٩ هجرية

الحزبى (مصرى - الطبعة ٢٣) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحزبى الفقه العلامة
شيخ المالكية وإمام السالكين انتهت إليه الرياسة بمصر أحد عن والده وعن الرهان اللقانى
والبور الأجهورى وغيرهم وعه جماعة منهم على الروى وأحمد الشرقى الصفايسى وعلى اللقانى
والشمس اللقانى والشرحى والقيومى والمرامى ومحمد بن عبد الباقى الرقانى وغيرهم له شرح كسر
على محصر خليل وآخر صعر روق وه القول توفى إلى رحمة الله تعالى فى دى الحجة سه ١١٠١
هجرية

حليل (مصرى - الطقة ١٦) • انظر مقدمة الجزء الأول

الدردير • (مصرى - الطقة ٢٥) انظر مقدمة الجزء الأول

الدسوقي (مصرى - الطقة ٢٥) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عرفة

الدسوقي الأهرى ولد ندسوق وحضر إلى مصر وحفظ القرآن وحده على الشيخ محمد المير ولأرم حضور دروس المشايخ الصعدي والدردر والمراوى وغيرهم وتصدر للتدريس وكان فريداً في تسهيل المعاني وحل المشاكل من الدين حسن الخلق فكثير المترددون عليه ، ومن أحد عنه الشيخ أحمد الصاوى صاحب هذه الحاشية وغيره وله تأليف ررق فيها القول منها حاشية على الدردير وحاشية على السعد المتتارنى ، وحاشية على شرح الحلال المحلى على الردة ، وحاشية على كبرى السوسى وعلى صغراه ، وحواشى على مفتى اللب . وحاشية على شرح الرسالة الوصفية ، والحدود الفقهية في فقه المالكية ولم يرل على حاله في الإهواء والتدريس والإفادة إلى أن توفى إلى رحمة الله تعالى في ربيع الثانى سنة ١٢٣٠ هجرية وصلوا عليه بمشهد حافل بالأزهر ودفن برب المخاورين وقيل فيه كثير من الرثاء

ر : المتشار إليه بومر (ر) في هذا الكتاب انظر الرماصى

ربيعة الرأى (تابعى) أبو عثمان ربيعة بن عبد الرحمن فروح مولى المكدر المندى المعروف مفتى المدييه الإمام الخليل الثمة أحد عن جمع من الصحابة ومهم أنس ، وعنه أحد مالاك وقال دهبت حلاوه الفقه مند مات ربيعة الرأى توفى سنة ١٣٦ هجرية إلى رحمة الله تعالى

الرحواصى (معرى - الطقة ١٧) أبو على عمر بن محمد الرحراصى القاسمى الولى الراهد والعالم العامل أحد عن جماعة من مشيخة فاس مهم أبو عمر العدوسى وعنه حلة مهم ابن الخطب القسطنطى توفى إلى رحمة الله سنة ٨١٥ هجرية وقبره معروف

الرماصى - المتشار إليه بومر (ر) • (معرى - الطقة ٢٣) أبو الخيرات مصطفى بن

عبد الله بن موسى الرماصى الإمام الفقيه العالم الخقق أحد عن شيوخ مارونه ومصر ومهم الحرشى والرقانى ، وله حاشية على شرح الشمس السائى على المحصر عاة في الجوده والبل توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٣٦ عن بيف وسعير سه

١ - الررقانى - وهو المتشار إليه بومر (عب) • انظر عبد الباى

٢ - الررقانى • (انظر محمد بن عبد الباى الررقانى)

١ - رروق : (معرى - الطقة ١٨) أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عسى الررسى

القاسمى الشهير برروق الشح الكامل الولى العارف بالله الواصل شح الطريقة أحد عن أمه في المشرق والمغرب مهم الحرولى والمستدالى والقورى والسهورى ، وعنه من لا يعد كتره ومهم الخطاط

الكبير والولى الشعرانى وأبو الحسن السكرى ومن تأليفه التى بلغت تسعة وعشرين - شرح على الحكم العطائية ، وفوائد فى التصوف ، وتعليق على المحارى ، وشرحان على الرسالة ، وشرح مختصر خليل والقروطية والوعليسية ، وكثير غير ذلك وكان يميل إلى الاحتصار ، وبالحمله فقدرة فوق ما يذكر كان مولده سنة ٨٤٦ هـ وبوئى إلى رحمة الله تعالى فى صفر سنة ٨٩٩ هـ مسرطة من عمل طرابلس وقبره متبرك به

٢- رروق (معرى - الطقة ٢٤) أبو العباس أحمد رروق طراد بيل القبروان من العلماء الفضلاء أحد عن الشيخ ريبونه والشيخ الحصاروى ولد سنة ١١٠٧ هـ ولم تعرف وفاته

٣- رروق (معرى - الطقة ٢٥) أبو العباس أحمد رروق السوسى الكافى التوسى العلامة المفسر الفاضل ، أحد عن الشيخ الكواش وانفع به غيره وعنه أخوه محمد وغيره توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ١٢٤٦ هـ بحرية

سالم السهورى انظر السهورى

السقى (معرى - الطقة ١٦) كثير من مهم القاصى محمد بن أحمد بن محمد التترى الحسى السقى الإمام الحافظ المتبحر أحد عن العافى وابن رشد وأبى عبد الله بن حابر وابن الشاطى وغيرهم وعنه اسامه ولسان الدين بن الخطب وأبو إسحق الساطى وابن زمرى وابن حلدون والسراج وغيرهم من تأليفه شرح الخرجية والحب المستورة فى محاسن المقصورة (مقصوده حارم) وتفيد حبل على ورد السمط فى بحر السط توفى إلى رحمة الله وهو سولى قضاء عرناطه سنة ١٧٦٠ أو ٧٦١ هـ بحرية

سحبون (معرى - الطقة ٦) أبو سعيد عبد السلام سحبون بن سعد بن حسب السوحى حمصى الأصل اجمع فيه الفضائل وكان عابداً ورعاً زاهداً إماماً عالمياً حليلاً ولد فى رمضان سنة ١٦٠ هـ بحرية أحد عن أمه من أهل المشرق والمغرب كان راشد وابن وهب وابن عيسى ووكيع وابن الماحشون ومطرف وأتته وأحد عنه بن عبدوس وحمد بن والوردانى ولزمه وعنه وابته إليه الرئاسة فى العلم ومدونه عليها الاعاد فى المذهب رُود على القضاء سنة حتى هل على شرط ان لا يربى منه شيئاً وأن ينفذ الحقوق على وجهها فى الأمير وأهل سبه مات وهو فى القضاء سنة ٢٤٠ هـ رحمه الله وقبره بالعرى وان معروف مبرك به

السلحمانى - كثير من مهم

١- السلحمانى (معرى - الطقة ٢١) أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد عبد الله بن القاصى العباسى السلحمانى - الأعمه الاعلام ولد سنة ٩٥٢ هـ بحرية وأحد عن أبى القاسم بن القاصى والعدوى وشعرون وعنه ورحل إلى المسرى وأحد عن السهورى واللعانى والحبرى له كتب منها عدراء النوسائل وهودج الرسائل ومحبو الصحور الرد على أهل

المحور ورساله الشهرة لأنى عمر القسطنطى وغير ذلك قام بالدعوة واستولى على سلحماس ودرعة ومراكش وبنى إلى رحمة الله قتلاً بأحوار السوس سنة ١٠٣١ هجرية

٢ - **السلحماسى** : (معرى - الطبة ٢٢) أبو العباس أحمد بن محمد بن مروان العاصى ابن عبد العزيز بن محمد القاصى العباسى السلحماسى من بيت علم ورياسة وسياسة أبوه محمد عالم معتقد معدود من الأولياء روى عن المساوى وحج وحاو قرأ الحديث فى الحرمين ، ثم ولى قضاء سلحماسة وتوفى بمصر سنة ١٠٨٥ ودفن بمقبرة المخاورين

السندوسى : (عراق - الطبة ٨) أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد الله الدهلى البصرى العدادى العاصى السندوسى من بيت العلم ثقة أمس عالم ولد سنة ٢٧٩ هجرية وسمع من بشر ابن موسى وأبى أحمد بن عدوس والرحاج وجماعه . وسمع منه أبو الحسن الدارقطنى وعبد العلى ابن سعيد وأبو الحسن الجوهري له كتاب فى الإحاطة على مسائل محصر المرنى على قول مالك ، واحتصر تفسير الحبانى وتفسير البلخى تولى قضاء بغداد ثم مصر توفى سنة ٣٦٧ هجرية

سند (مصرى - الطبة ١١) أبو على سيد بن عان بن إبراهيم الأسدى المصرى الإمام الفقيه الفاضل العالم العمدة الكامل نفقه بأبى بكر الطرطوسى وسمع منه وافتتح به وحلس لإلقاء الدروس بعده ، روى عن أبى طاهر السلى وأبى الحسن بن شرف وعنه أحد جماعه وانمعوا به مهمم أبو الطاهر إسماعيل بن عوف ألف الطراز ، وهو كتاب حسن مفيد شرح به المدونه ونحو الثلاثين سقراً ، وتوفى قبل إكماله ، اعتمد الخطاط وأكثر من النقل عنه فى شرح المحصر وله تأليف فى الحدل وعبره بربى إلى رحمه الله بالإسكندرية سنة ٥٤١ هجرية

١ - **السهورى** (مصرى - الطبة ١٨) نور الدين أبو الحسن على بن عبد الله السهورى الإمام الكامل والعالم الخليل المحدث الحافظ شح المالكية فى وقته ولد سنة ٨١٤ هجرية وأحد عن الرب النورى والساطى والربى عادة وأبى القاسم النورى وعبرهم وعنه أئمة مهمم أحمد رروق وأبو الحسن الشاذلى والموفى والخطاط الكبير والشمس السائى ويوسف السائى والشمس اللقانى والناصر اللقانى وعبرهم وله شرح على المحصر ، ويعلق على التلخيص توفى إلى رحمه الله تعالى فى رحب سنة ٨٨٩ هجرية

٢ - **السهورى** (مصرى - الطبة ٢١) أو النحاه سالم بن محمد السهورى مسمى المالكية بمصر وعالمها الإمام الكبير ومحدثها الشهر حاتم الحفصاف نافع ، رحل إليه الناس من الآفاق واجتمع فيه مالم يجمع فى غيره أحد عن السهورى وبه نفقه والناصر اللقانى وعبرهم وعنه حله ، مهمم الزهوان اللقانى والور الأجهورى والخمر الرملى والشمس السائى ولزمه وعامر السراوى ، له شرح حبل على المحتصر وعبر ذلك بربى إلى رحمه الله تعالى فى حمادى الأولى سنة ١٠١٥ هجرية

السيوري - كثيرون . مهم :

السيوري (معري - الطقة ١٠) أبو القاسم عبد الخالي بن عبد الوارث السيوري ، حاتمة علماء أفريقية وآحر شيوخ القيروان حافظ أديب بقه بأى بكر بن عبد الرحمن وأبى عمران الفاسى وعبرهما وأحد عه أبو عبد الله بن سميان المقرئ وعبد الحميد الصانع واللحمى وحسان البربرى وعبد الحق الصقلى وابن سعدون ، وله تعليق حسن على المدونة وكان يحفظها وقد طال عمره حتى توفى بالقيروان سنة ٤٦٠ أو سنة ٤٦٢ إلى رحمة الله تعالى وقره معروف ومترك به

التادلى (مصرى - الطقة ١٤) أبو الحسن على بن عبد الله التادلى الشريف الحسى سيج الطريقة العارف بالله القطب الواصل ولد سنة ٥٧١ هجرية وأحد عن أبى عبد الله محمد بن حرره وأبى محمد عبد السلام بن مشش بسده المشهور عبد أهل الطريقة وعه من لا بعد ولا يخصى من الخلاق فى المسرق والمغرب قدم بونس وأقام بها سير واشهر بها ثم انقل إلى مصر وكان محصر مجلسه بنونس ومصر أكابر العلماء مهم ابن عصفور وابن جماعة والعرب عبد السلام وابن دقيق العيد والمدردى وابن الخاحب وابن الصلاح وابن سرافة وأبو العباس المرسي وأبو العرائم ماصى ومن لا يخصى فصد الحح ونوى محميدة بالصحرء شرق صعد مصر فى شوال سنة ٦٥٦ هجرية إلى رحمة الله تعالى وقره هناك معروف ومترك

التطاى - كثيرون مهم

١ - التطاى (أندلسى - الطقة ١٦) الإمام الشح أبو إسحق إبراهيم ابن موسى العرباى الشهير بالتطاى العالم الفرد المحقق المناظر المسع للسنة والمعصم بالصلاح والعقه والورع أحد عن أئمة مهم بن الفحار ولازمه ، وأبو عبد الله اللسى وأبو القاسم الشريف السنى وأبو عبد الله الشريف اللسمانى وعبرهم كثرون ، وعه أبو بكر بن عاصم وأخوه أبو يحيى محمد صاحبه وانبع به وورت طريقه وبالحملة فقد ورد فى العلوم فوق ما يذكر وله تأليف نفيه منها الموافقات فى الفقه وهو كتاب حليل لا نظره من أنبل الكتب والتأليف وله كتاب فى الحوادث والدع فى عاية الإحاداة سماه الاعصام ، وكتاب فى شرح كتاب السوع بصحيح البحارى ، وكتاب الإفادات والإساءات ، وعوان الانعاف فى علم الاشفاق ، وقاوى كبرة توفى إلى رحمة الله تعالى فى شعبان سنة ٧٩٠ هجرية

٢ - التطاى (أندلسى - الطقة ١٢) أبو محمد فاسم بن فيه بن أبى القاسم حلف الرعىبى التطاى الصربر الإمام المفق على حاله وفصله ححة فى صح البحارى ومسلم ، وكان محط وفر يعبر من العلوم أحد عن بعض الحفاظ ، وانبع به جماعة ماب إلى رحمة الله تعالى سنة ٥٩٠ هجرية وقره بالقرافة مترك به

التاوى (معري - الطقة ٢٢) أبو ركريا يحيى بن العمقه صالح محمد النابى الساوى الملبان الحرارى الإمام القدوة الذى حتمت عصره أعصر الإسلام أحد بالخرائر من أعلام مهم محمد بن محمد الهلول وأبو الحسن على السلحماسى والعالى واحمىع بالسراماسى وأحاره وعه

على النورى والقراقى بصفاقس وقرأ عليه جماعة بدمشق وأحارهم ثم رجع لمصر وصرف أوقافه على التأليف والإفادة ومن مؤلفاته حاشية على شرح أم الرايين وله كتب فى الأدب والنحو توفى إلى رحمة الله فى ربيع الأول سنة ١٠٩٦

٢ - الشاوى * (معرى - الطقة ٢٤) أبو القاء محمد يعيش الشاوى الرعاوى الإمام العلامة الفاضل البارع فى الفقه والأحكام القاصى أحد عن القسطنطى وابن رجال ومحمد المساوى وعبرهم ، وعده التاودى والحريدى والدكالى ، وله حاشية على شرح التحفة لمياره ، سباه الكواكب السيارة مات قتلا لإد بزل للصمصص على بيه ليلا وكان بأطراف مدينة فاس فدفع عن حريمه وقتلهم حتى ملل شهيداً إلى رحمة الله تعالى وذلك سنة ١١٥٠ هجرية

ش : انظر الشراحيى

الشراحيى (ش) * (مصرى - الطقة ٢٣) نرهاا الدين أبو إسحق إبراهيم بن مرعى اس عطية الشرحى الفقيه العمدى المحقق العالم العامل أحد عن الأجهورى وبه بقة والفشى والبالى وعده على النورى والحصى والمكى ، وله مؤلفات منها شرح على مختصر حبل فى مملدات وشرح على العشماونه ، وعلى الأربعين الوووة روى فيه القول مات عريفاً بالبيل وهو موجه إلى رشيد سنة ١١٠٦ هجرية

١ - الشربوى (مصرى - الطقة ٢٠) أبو العباس أحمد بن عثمان الشربوى نسبه لمرىه من أعمال مصر العالم العارف بالله الولى الكامل السادلى صاحب الكرامات ، أحد عن عبد الرحمن الساحورى وعبد الرحمن المفرى وجماعه وأحد عنه إبراهيم اللقائى وانفع به وعده كبرون مر الأكابر وأرباب المقامات له تأليف فى الصوف - بوى إلى رحمه الله تعالى سنة ٩٩٤ هجرية

٢ - الشربوى (مصرى - الطقة ٢٤) داود بن سامان الشربوى الحر ساوى الإمام العمدى العامل العالم أحد عن محمد الرفاى والحرسى وطهمها وانفع به الكبشرون بوى إلى رحمة الله تعالى فى حادى الأولى سنة ١١٧٠ هجرية

شربوى (معرى - الطقة ١٩) أبو عبد الله شربوى بن محمد بن أحمد بن انا جمعه المعراوى الأساد المتكلم القدوة المفرى العالم العمدى أحد عن بن عازى وعبره وإله تأليف منها الحيتس الكمى فى الكر على من بكر من عموم المسامى وله شعر حسن بوى إلى رحمه الله تعالى فى سنة ٩٢٩ هجرية

الصاوى (مصرى - الطقة ٢٥) انظر المقدمه

الصعيدى انظر الهدوى

الصقلي . (معرى - الطقة ١٠) أبو محمد عبد الحق بن محمد بن هارون السهمي القرشي الصقلي الإمام الفقيه الحافظ تفقه بشيخ القبروان كآنى بكر بن عبد الرحمن وأنى عمران القاسى وشوح صفلية كاس بكر بن أنى النحاس ، وتفقه مع البوسى والسيورى ، ورحل إلى القاصى عبد الوهاب وأنا در الميروى وأنا المعالى إمام الحرمين بمكة ، ألف كتاب السكت والفروق المسائل المدونة ، وكانه الكبير المسمى بهلبع الطالب وعمره ثمان بالأسكندرية سنة ٤٦٦ هـ

الطبرى كثيرون منهم (حجارى - الطقة ١٥) رضى الدين أنور إسحق إبراهيم بن أنى بكر الطبرى المكى الإمام المحدث أحد عن أعلام منهم أبو الحسن بن حيرة ، وعنه أئمة منهم قاصى الجماعة سوس أحمد العمار وابنه القاصى محمد وأبو عبد الله بن فرحون وغيره لم تعرف وفاته

الطرطوتى كثيرون منهم (مصرى - الطقة ١١) أبو بكر محمد بن الوليد القرشى المهرى المعروف بابن ريدفة الطرطوتى الإسكندرى إمام فقه حافظ عالم بقة ولد سنة ٤٥١ هجرية ومحب أبا الوليد الناحى وأحد عنه وأخاره ، ورحل إلى المشرق ودخل بغداد وسمع الساسى وأنا محمد الخرحانى والسرى وجماعه ، وأحد عنه أبو الطاهر إسماعيل وسد وأبو بكر بن العرنى وابن مكى والأصيلى والماررى والقاصى عاص وعمره ، وله تأليف منها سراج السلوك فى سير الملوك ، ومحصر بفسر العالى ، وكتاب كبير مسائل الخلاف ، ورسالة فى تحريم حب الروم ، وكتاب فى بدع الأمور ، ومحدثاتها وشرح رسالة ابن أنى ريد ، والسائى فى سين القرآن وغير ذلك توفى إلى رحمه الله بالأسكندرية عام ٤٢٠ هجرية وقره معروف بها ومبكر

عب انظر عبد الباى الررقاى

عبد الباى الررقاى المتبار إليه له دمر (عب) . (مصرى - الطقة ٢٢) أبو محمد عبد الباى ابن يوسف بن أحمد الررقاى الفقيه العالم مرجع المالكية ولد سنة ١٠٢٠ هجرية عصر وأحد عن الاحهورى ولأمره وشهد له ، والبرهان اللقائى التبرامسلى والباى وعنه أحد جماعة منهم محمد ابنه والصفار العروانى وله مؤلفات منها شرح على المحصر دل على فصله وإطلاعه ، وشرح على حطة حليل للناصر اللعائى ، ورسالة فى الكلام على أسئلة وأحوة رعب إليه ، وقد بوى إلى رحمه الله تعالى فى رمضان سنة ١٠٩٩ هجرية

عبد الحق - كثيرون باسمه منهم من اشتهر به محدداً

عبد الحق (أندلسى - الطقة ١٢) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الحارنى العرناطى الفقه المعر أندلسى من أهل عرناطة عارف بالأحكام والحديث ومن كسه المحرر الوجرى تفسير الكتاب العرير بوى إلى رحمة الله سنة ٥٤٢ هجرية

عبد الحق انظر الصقلي والماررى

عبد الله بن أبي ريد (القيرواني) صاحب الرسالة انظر بن أبي ريد

عبد الله بن عبد الحكيم انظر بن عبد الحكيم

عبد الوهاب القاصي * (عراقي - الطنقة ٩) القاصي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر العدادي الفقيه الحافظ الحجة من أعيان علماء الإسلام ولد سنة ٣٦٣ هجرية في شوال وأحد عن أبي بكر الأحمري وابن القصار وابن الحلاب والنقلاني وبعقه به ابن عمرو بن الدمشقي وغيرهما وروى عنه أبو بكر الخطيب والعافقي وابن هارون والافلاني بولي القصاء بعده جهات بالعراق ثم توجه إلى مصر فحمل لواءها وله تأليف ممددة منها النصر لمذهب مالك في مائة جزء. والمعونه مذهب عالم المدينة، وشرح رسالة بن أبي ريد، والمهد في شرح محضر بن أبي ريد أيضاً. وشرح المدونة واللقين وشرحه لم يتم والإفادة في أصول الفقه واللمحيص في أصول الفقه وعيون المسائل في أصول الفقه والبروق في مسائل الفقه بولي إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٢٢ هجرية بالقاهرة وقبره قرب من قبر بن القاسم وأشبه

العدوي كثير من هذا الاسم مهم (مصري - الطنقة ٢٤) أبو الحسن علي بن أحمد الصعدي العدوي الإمام السبح الهمام شح مشايخ الإسلام وعلم العلماء وإمام المحققين. ولد سنة ١١١٢ هجرية وولد مصر وحضر دروس المسايح كعبد الوهاب الملولي والبرلسي وسالم النعراوي وعبد الله المقرئ ومحمد السلموني ثلاثهم عن الحرثي وأقرانه، وإبراهيم الصوي ومحمد بن ركري وإبراهيم شعيب ومحمد العشماوي والعماري والبلدي والحفي وجماعة وروى وأحد عنه أعلام مهم عادة والساني والدردر والسلي والساعي والدسوقي والأمر وسعيد الصمعي وعمرهم وبارك الله في أصحابه طبقة بعد طبقة وكان يحكي عن نفسه أنه طالما كان يست بالجويع في مبدأ اشعاله بالعلم ولا يفتد على ثمن الورق ومع ذلك كان إذا وجد شيئاً يصدق به وكان قوي السكمة في الحق ويأمر بالمعروف وعلى قدم السلف في الاشغال مما يعي والصاعة وشرف النفس وعدم الصبح مع القوي وله مؤلفات عديدة داله على فصله منها حاشية على ابن تركي وعلى الزهاني وعلى أبي الحسن وعلى الرسالة وعلى شرحي الحرثي والزهاني وكلاهما على المحضر وغيره لم يزل مواظباً على الإفراء، الافادة حتى توفي إلى رحمة الله تعالى في العاشر من رجب سنة ١١٨٩ هجرية

١ - العراقي (مصري - الطنقة ٢٤) أبو العلاء إدريس بن محمد بن إدريس العراقي الفقيه القاسي الإمام العمدة المحدث أحد عن والده وعن الحرسي وأحمد بن مبارك والساني وحسن وسارة الصغير وغيرهم، وعنه أحد ولده عبد الرحمن وعبد الله وابن عمه ريان وجماعة وله تأليف في شرح الشمائل، وشرح على أحياء المسب في فصائل أهل السب وغيرهما بولي إلى رحمة الله تعالى في سنة ١١٨٣ هجرية

٢ و ٣ - العراقي . (مهربان - الطنقة ٢٥) الأحوان الفاضلان عبد الرحمن وعبد الله
أما أنى العلاء إدريس ، أحدا عن والدهما وعيره ، الأول له محصر فى الصحابة والتعديل والتحرير
جمع فيه بين مصنفات عديدة كالاستيعاب والإصابة والميران ، والثانى احتصر الحلية لاس نعم
وكمل شرحاً لوالده على الصاعانى وأحرجه توفياً إلى رحمته تعالى سنة ١٢٣٤ هجرية

العربى عبد السلام (مصرى - الطنقة ١٣) عرب الدين بن عبد السلام بن أنى القاسم شيخ
الإسلام ، ولد سنة ٥٧٧ هجرية وأحد الأصول عن الآمدى والفقهاء عن ابن عساكر وأنهت إليه
الرياسة وبلغ مرتبة الاحترام ولقب سلطان العلماء ، وله فتوى مشهورة لما طلب السلطان قطر أن
يمرر الفرائض على الناس للإعناق على صد التبر ، فأفتى بأن ينفقوا من دحائرهم وماليكهم
أولاً ، توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٦٦٦ هجرية

على بن أحمد الصميدى العدوى انظر العدوى

١ - القاصى عياص * (أندلسى - الطنقة ١١) القاصى أبو الفصل عياص بن موسى بن
عياص اليحصى الشيخ الإمام التقه شح الإسلام وفدوة العلماء الأعلام ولد فى شعبان سنة ٤٧٦ هـ
هجرية وأحد عن حلة كأنى الحسن سراج والقاصى أنى عبد الله عسى وأنى الحسن شريح بن
محمد وابن رشد وابن الحاح وابن المعدل والحياى وابن عتاب وابن حمدين والطرطوشى والمازرى
 وابن العربى والقرطبى وألف مهرس فى شجوه وعنه جماعة منهم ابنه محمد وابن عازى وابن
ررقون والقاصى أبو عبد الله بن عطية له تأليف نديعة منها ، المثال العلم فى شرح مسلم ، والتشفا
فى التعريف بمحقق المصطفى ، ومشارق الأنوار فى تفسير عريب الموطأ والحارى ومسلم ، وصبط
الألفاظ وهو سديد القيمة ، وكتاب السببىات المستسطة على كتب المدونه ، وتزيب المدارك وتقريب
المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك . وكتاب الإعلام بحدود الإسلام وعصر ذلك كثر توفى إلى
رحمة الله بمراكش فى حمادى الآخرة سنة ٥٤٤ هجرية

٢ - القاصى عياص (أندلسى - الطنقة ١٣) أبو الفصل عياص بن محمد بن
أنى الفصل القاصى عياص ، من الفقهاء العلماء السلاء روى عن أبيه وعبره وعنه ابنه القاصى
محمد وأبو العباس بن ومرت - توفى سنة ٦٣٠ هجرية

عيسى . كبرون ومن عرفوا باسمهم مجرداً (معربى - الطنقة ١٧) القاصى ابو المهدي
عيسى بن علال الكنانى المصمودى ، الامام العالم كان فاصياً لفاس وإماماً لجامع الفروس بها
له تعليق على محصر ابن عرفة بوفى إلى رحمه الله سنة ٨٢٣ هجرية

٢ - عيسى (معرى - الطقة ٢٢) ابن عبد الرحمن الكتانى معى مراکش وقاصيها وعالمها فى عصره ولد فى مراکش وتوفى فى الفقه والتفسير وألف كتبها حاشية على أم الرايين للسوسى توفى إلى رحمة الله تعالى بمراكش سنة ١٠٦٢ هجرية

٣ - عيسى . انظر ابن ديار والدابوعى .

القاسمى - كترون حلاً مهم

القاسمى (حجارى - الطقة ١٧) القاصى بن الدين أبو الطيب محمد بن أحمد بن على المكى الحسى الفقه العالم المؤرخ الحافظ عالم الأصول أصله من فاس وولد بمكة وكان أعتى يملئ بصايفه على من يكتب له قال المعري كان بحر علم لم يخلف بالحجار بعه مثله ومن كسه العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين ، وإرشاد السالك لمعرفة المسالك توفى إلى رحمة الله تعالى بمكة سنة ٨٣٢ هجرية (عن موسوعة الفقه الإسلامى)

القاسمى . (مصرى - الطقة ١٥) تاح الدين عمر بن على بن سالم بن صدقة اللحى السكندرى ، من أهل الإسكندرية ، له كتب كثيرة منها التحرير والتحرير فى شرح رسالة ابن أنى ريد القيروانى ، والمهج المس فى شرح الأربعين وغيرها توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٣٤ هجرية (من موسوعة الفقه الإسلامى)

القاسمى . (معرى - الطقة ٨) أبو الحس على بن محمد بن حلف المعافى القروانى العالم الحليل الفقيه المتكلم المحدث وكان أعمى ولد بالقروان سنة ٣٢٤ وسمع الحجارى على أنى ريد المرورى بمكة أنى محمد الاصبلى وسمع من رجال أفريقية كالأنيانى وعمره رجل سنة ٣٥٢ هجج وسمع الحجارى وهو أول من أدخل روايه فى أفريقية وروى عن السانى عن حمرة بن محمد تفقه عليه أبو عمران القاسمى والوائى وابن خلدون والسوسى وابن محرر وحام الطرابلسى وغيرهم كثير وله تأليف بديعة منها المهدى الفقه وأحكام الدانة والمقد من شبه الأوبل والمسه للمط من عوائل الفس والملمص فى الموطأ وهو كتاب حليل وغير ذلك كثير توفى بالقروان سنة ٤٠٣ هجرية

القاسم بن أصمع انظر ابن أصم

القاسمى . انظر عناص وعبد الوهاب

القراقى - كترون حلاً ومهم

القراقى (مصرى - الطقة ١٤) سهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القراقى الصهاحى المصرى الإمام العالم الحافظ أحد عن ابن الخاحب والعمر ابن عبد السلام وتوفى الدين القاسمى وألف تأليف بديعه منها الفروق والقواعد كتاب مشهور ،

والتشقق في أصول الفقه مقدمه للدخلة والعقد المطوم الخصوصي والعموم وشرح التهذيب وشرح الحلاب وشرح فصول الإمام الرازي والتعليقات على المسح والأحكام في الفرق بين الفتاوى والأحكام وشرح الأربعين في أصول الدين وكتاب الانتقاد والاعتقاد وكتاب الأدعية توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٦٨٤ هجرية في حمادى الآخرة

١ - **القرطبي** : كثير من هذا الاسم مهم (أندلسى - الطبة ٦) أبو محمد قاسم ابن محمد بن قاسم بن محمد بن سار الأموى . مولا هم ، البانى الأندلسى القرطبى الفقيه المعلم المحدث المتهجد له كتاب الإنصاح ولد بقرطبة ورحل إلى مصر رحلتين وتوفى إلى رحمة الله تعالى بقرطبة سنة ٢٧٦ هجرية (عن موسوعة الفقه الإسلامى)

٢ - **القرطبي** (مصرى - الطبة ١٤) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر بن روح الأنصارى الحررى ، العالم الحليل المفسر كان مقره مية بن الحبيب بمصر ، له كتاب جامع أحكام القرآن وكتبه مات رحمه الله تعالى سنة الحبيب سنة ٦٧١ هجرية ودفن بها (عن موسوعة الفقه الإسلامى)

القفصى انظر ابن راشد

وعبره كبرون بهذا الاسم

القصار - كثير من مهم

١ - **القصار** (معرى - الطبة ١٦) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المعروف بالقصار الأردى البوسى من علمائها معاصر لآل عوفه كان إماماً محققاً عالماً عارفاً بالحدو وعبره ، أحد عن أعلام مهم - ابن مروى الحمد وأبو العباس السلى وعبرهما له شرح شواهد العرب نفيس جداً وحاشه عن الكشاف كان حيا بعد ٧٩٠ هجرية

٢ - **القصار** (معرى - الطبة ٢١) أبو عبد الله محمد بن قاسم القسى الشهير بالقصار عالم فقيه محدث محقق ولد سنة ٩٣٦ هجرية وكان شح القسا عباس أحد عن عبد الوهاب الرفاق وابن محبر ويحيى الخطاب وأحاره البدر القرائى وغيرهم وعنه جماعة مهم الولائى والفشائى وعبد الهادى السلحماسى وغيرهم وله مؤلفات مبيدة وفهرسه جمعت رواه في الفقه والحديث ، وامتنع مع السيجس قاسم بن أبى نعم وفاضى الجماعة أبى الحسن على بن عمران بن حمر بطول ذكره توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ١٠١٢ هجرية

١ - **العلشائى** كبرون بهذا الاسم مهم (معرى - الطبة ١٧) ابوحنص عمر بن محمد العلشائى البوسى قاصى الجماعة بنوس وإمامها وحطها فقيه حافظ ولد سنة ٧٧٣ هجرية وأحد عن والده وابن عوفه والعربى والائى وابن مروى الحمد وغيرهم واحد علم الطب عن السرف الصلى وعنه ولده الفاضلى محمد وإبراهيم الاحصرى وحاولو والرصاص وابن حصص

وعيرهم له شرح عظيم على ابن الحاح يدل على سعة علمه وقوة إدراكه وله شرح الطوالع في أكثر من مجلد توفى في رمضان سنة ٨٤٧ هجرية إلى رحمه الله تعالى

٢ - **القلشاني** . (معرى - الطبة ١٨) قاضي الجماعة أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله القلشاني الإمام الحافظ للمذهب تولى قضاء تونس والخطابة بحامها الأعظم وأحد عن والده وابن عرفة والعربي وعيرهم ، له شرح على الرسالة وشرح على مختصر ابن الحاح في سعة أسفار وشرح على المدونة توفى إلى رحمة الله تعالى وهو يتولى القضاء سنة ٨٦٣ هجرية

٣ - **القلشاني** . (معرى - الطبة ١٨) أبو عبد الله محمد بن عمر القلشاني قاضي الجماعة الإمام الفقيه ، تولى القضاء بعده أحمد ومكث به ١٧ سنة وأحد عنه وعن أبيه والبري له هامة مقولة توفى في حمادى الثانية سنة ٨٩٠ هجرية

القورى - كتبرون . مهم

١ - **القورى** (معرى - الطبة ١٥) أبو فارس عبد العزيز بن محمد القورى العاسى الفقيه العلامة الصالح أحد عن أبي الحسن الصغير وعنه أحد أبو عمران العبدوسى له تفيد على المدونة توفى إلى رحمه الله تعالى سنة ٧٥٠ هجرية

٢ - **القورى** : (أندلسى - الطبة ١٨) أبو عبد الله محمد بن فاسم بن محمد اللحى المكاسبى ثم العاسى الأندلسى الأصل الشهير بالقورى بصح القاف وسكون الواو بلد قرب من إشبيلية شيخ الجماعة بفاس وعالمها العلامة ومفتيها المشاور ولد سنة ٨٠٤ هجرية عن الحاناني والفاساني وروى عنه الحازي والعبدوسى وجماعة وعنه ابن عازى وأسمع به ورروق وابن هلال والزورى والرفاء وعيرهم وله شرح على المحصر توفى إلى رحمة الله تعالى في دى القعدة سنة ٨٧٢ هجرية

اللحمى (معرى - الطبة ١٠) أبو الحسن على بن محمد الربعى المعروف باللحمى المعروف الإمام الحافظ العالم العمدة الفاضل رئيس قضاءه وفه وإله الرحلة بقمه ناس محرر والسورى والوبسى وابن سب حادون وجماعة ، ربه بقمه جماعة مهم الماررى أبو الفصل النحوى مسهور معتمد المذهب بوى سنة ٤٧٨ بصفاقس وفه معروف بها مبارك به

١ - **اللقاني** كبيرون - مهم (مصرى - الطبة ١٨) قاضى القضاء بربهان الدين إبراهيم بن محمد اللقاني الإمام الفقيه العالم المحدث سمع من الرركشنى وبقعه بالربس الطاهر ولارمه وأسمع به والربس عاده وأحمد الحاننى وابن العاسم المورى بوى إلى رحمه الله تعالى في ٨٩٦ هجرية

٢ - **اللقاني** (مصرى - الطبة ١٩) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن حسن اللقاني الفقيه الحافظ العالم صاحب الكرامات والمكاشفات ولد في سنة ٨٥٧ هجرية وأحد عن سدى أحمد رروق ولارمه وأسمع به ، وابن المواهب الوبسى والربهان اللقاني ولارمه والور السورى

وعه كثير من مهم الرموني والأجهوري والحرى ويحيى القرائى له طرق محررة على محضر حليل
واهرى بإقرائه توفى إلى رحمة الله تعالى فى ربيع الثانى سنة ٩٣٥ هجرية

٣ - اللقائى (مصرى - الطقة ١٩) أخوه أبو عبد الله محمد بن حسن اللقائى
السهر ناصر الدين اللقائى إمام أصولى محقق عالم عامل فاضل عادل ولد سنة ٨٧٣ هجرية شارك
أخاه فى أغلب شيوخه وأحد عه السورى وقعود والبرمى والحرى والقرائى يحيى سالم السهورى
والأجهورى السكى ووالد أحمد نانا وعبرهم كبرون وعمر حتى المحصر الأهرى فى بلادته
وتلاميذهم وإله انتهت رئاسة المذهب والعلم فى مصر واستعنى فى سائر الأقاليم ، له طرر على
الصحيح وحاشية على المحلى على جمع الخوامع وحاشية على السعد للعقائد ، وشرح حطة
المحصر وغير ذلك نحد آخر عمره من الدنيا وفرق ماله بده على أمائل الطلبة الفقراء لوجه
الله تعالى توفى إلى رحمة الله تعالى فى شعبان سنة ٩٥٨ هجرية

٤ - اللقائى (مصرى - الطقة ٢١) أبو الأمداد برهان الدين إبراهيم بن حسن
اللقائى المصرى وحده الأعلى محمد بن هارون ، إمام عالم فى الحديث متميز فى الاحكام
عظم اهله منحصر له الدولة وكاتب له كرامات ناهرة احد عن اعلام مهم صدر الدين
الساوى والرمونى وسالم السهورى ويحيى القرائى والشرنوبى وعه أحد من لاعد ولا نحصى مهم
اسه عبد السلام والحرشى وعبد الباقى الرهانى والسرحدى وعبرهم ومن تألفه الجوهره وقد أنشأها
فى ليلة واحدة بإشارة من شيوخه الشرنوبى وشرحها ثلاثة شروح وحرر منها نسخاً عديدة فى
يوم واحد وله حاسه على محصر حليل ونهضة الطرث بوصح بحمة الأثر للحافظ ابن حجر
وعقد الحمام فى مسائل الصمان والحمة فى أسانيد الحديث وغير ذلك وكان كثر الموائد
فى محالسه كانت وفاته وهو راجع من الحج عام ١٠٤١ هجرية رحمة الله تعالى

٥ - اللقائى (مصرى - الطقة ٢٢) عبد السلام بن إبراهيم اللقائى المصرى سرح
المالكة فى وقته له كتب كثيرة منها سرح المطومة الخرائطة فى العقائد وإخفاف المرند
سرح جوهره الواحد والسراج الوهاج فى الكلام على الاسراء والمعراج توفى إلى رحمة الله تعالى
سنة ١٠٧٨ هجرية (عن موسوعة الفقه الإسلامى)

٦ - اللقائى (مصرى - الطقة ٢٣) أبو الامداد حليل بن إبراهيم اللقائى العالم احمه
أحد عن والده وأخوه عبد السلام ومحمد والأجهورى والسرحدى والحرشى وسدرهم وعه حماعه
توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٠٥ هجرية

الماررى - كثيرون مهم

١ - الماررى (مصرى - الطقة ١١) أبو عبد الله محمد بن مسلم بن محمد ابن أنى بكر المرتضى الصقلى الماررى الإسكندرى الإمام الفقيه العالم المنص المحدث أحد عن شيوخ صقله وسمع من أنى بكر الطرطوتى ودرس أصول الكلام عن أنى بكر الحنبلى ، ووصف فى الكلام وعمره ، وكان نالحة سنة ٥٢٠ هجرية رحمة الله تعالى

٢ - الماررى (مصرى - الطقة ١١) أبو عبد الله محمد بن أنى الفرح الماررى المعروف بالدكى . الصقلى الأصل فقه حافظ أحد عن شيوخ بلده ودحل القروان وأحد عن السورى وعبره وتفقه به كثيرون ألف فى علم القرآن كتاباً كبيراً وله تعليق كمر على المذهب رجل للمشرق وسكن أصهان وتوفى بها سنة ٥١٦ هجرية إلى رحمه الله تعالى

٣ - الماررى . (معرى - الطقة ١١) أبو عبد الله محمد بن على بن عمر السسمى الماررى حاتمة العلماء المحققين الأعلام المتهدين الحافظ الواسع الناع فى العلم أحد عن اللحى وأن فرس والقاصى عياص والصائغ وعبرهما كثيرون ومن تألفه شرح الملقين ، وترح البرهان وهما عاة الإتقان والمعلم فى ترح صحح مسلم وكناه الكبير هو كتاب العلقه على المدويه وكان سرح إله فى الطب كما فى العلم مات فى رسع أول سنة ٥٣٦ بالمهديه إلى رحمة الله . ولما حتى على فره من الحر نقل إلى مقامه المشهور وقد وجد حسده لم يعبر

٤ - الماررى (أفرى - الطقة ١٣) القاصى أبو محمد عبد الحق بن عبد الله ابن عبد الحق المهدوى الماررى أحد عن والده وتوفى قضاء عرناطه ثم أشسله ثم مراكس له كتاب نالرد على ابن حزم دل على حمطه وعلمه توفى بمراكس سنة ٦٣١ هجرية إلى رحمه الله تعالى

مالك بن أنس - إمام المذهب - انظر مقدمة الجزء الاول

المنيطى مهم (معرى - الطقة ١٢) القاصى أبو الحسن على بن عبد الله بن إبراهيم الأصارى المعروف بالمنطى السنى الماسى الإمام الفقيه العالم لارم أنا الحجاج المنطى وبه فقه ولزم بسنه القاصى انا محمد بن عبد الله السيمى ألب كتاباً كبيراً فى الوائى سماه الهامه والهام فى معرفه الوائى الاحكام احصره ابن هارون عمره وث ث مسهل سعان سنة ٥٧٠ هجرية رحمة الله تعالى

محمد الخطاط ابن الخطاط

محمد بن سحون انظر ابن سحون

محمد بن عبد الماقى الررقانى (مصرى - الطقة ٢٣) أبو عبد الله محمد بن السح

عبد الباقي الرقاني إمام عالم محدث ولد سنة ١٠٥٥ هجرية أحد عن والده وعن الأجهوري والحرشي وعنه محمد ريتونه والعماري وغيرهم له تأليف منها شرح على المواهب اللدنية وشرح على الموطأ ررق فيه القول واحتصر المقاصد الحسنة للسحاي توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٢٢ هجرية

محمد بن محمد بن مخلوف القاصي محمد بن محمد بن عمر بن فاسم مخلوف الشريف من المسير بالمغرب يسمى نسبه إلى الشيخ عمر مخلوف الموفى في شعبان سنة ١٣٠٣ وكان والده محمداً للعلماء والأولياء ومهم الشيخ صالح المحدث الولي الزاهد صاحب الكرامات قال إنه بعد أن حفظ القرآن ارتبك حال والده واهترت ثروته بسبب ظالم هو الوربر مصطفى بن إسماعيل وقد روده والده بمال فرحل إلى الحاضرة المحروسة (بونس) للسرود بالعلم فدخل جامع الريتونة ثم حصل على رتبة التطوع من ١٣٠٧ وهي ربه تحول صاحبها المدرس ، فقام بتدريس العثمانيه والرسالة والمرشد المعين والصعري ، وصعري الصعري وفي سنة ١٣١٣ أسند إليه التدريس بالمسير سنة ١٣١٩ هـ وحظه القوي بناس ثم بالقضاء بها ثم بالمسير وحظه الخطاه والإمامة بحامعها الكبير وفي أثناء إقامته بناس ألف مواهب الرحيم في منافع الشيخ عبد السلام بن ساييم ثم هذا الكتاب وقد عرصت له في أثناء جمعه عوائق كثيرة وحرر رسالة في فصيلة الطب والمستشفات ولم نعلم بعد المسرور عنه في كتابه المذكور شيئاً رحمة الله تعالى

محمد بن محمد الأمير انظر الأمر

محمد محي الدين عبد الحميد والده عبد الحميد بن إبراهيم مكي وراة الأوفاف العالم الدكي المنقش اللعوى الفقيه دواخلق العالي ، حار السق في محلف فروع علوم الدين واللغة ولد في ٢٣ من سبتمبر ١٩٠٠ ميلادة وفي كمر الحمام بالشرفة بلق العلم في معاهد الأهر فسلمد واحد عن علمائه في عصر دراسته وبهم وتلقى عنه وأحد منه كل أحيال الأهر التي درست على يديه وبهم أحمد شعراوي الذي حله في رئاسة لحة إحياء كتب السنة وله أكثر من ٧٥ مؤلفاً ما بن تحقيق وإحراج وبألف عمل في السودان وكان عميداً لكله اللغة العربية بالأهر وثر إلى رحمة الله تعالى ث ٣٠ من ديسمبر ١٩٧٢ ميلاديه وهو رئيس للجنة الإفتاء بالأهر ورئيس للجنة إحياء كتب السنة بالجلس الاعلى للتشون الإسلاميه التي بشرف محرره (مصطفى كمال وصفي) بالعمل فيها معه قرابه الست سنوات

محمدالموار : انظر اس الموار

١ - المساوى (معرى - الطقة ٢٣) أبو العباس أحمد بن محمد المساوى الدلائى ، من الأولياء الأكابر والعلماء أحد عن والده وأعمامه وعيرهم ، وعه أحد جماعة مهم ولده محمد ، توفى إلى رحمه الله سنة ١١١٧ هجرية

٢ - المساوى (من فاس - الطقة ٢٣) أبو عبد الله محمد الشهير بالمساوى ابن أحمد ابن محمد بن أبى بكر الدلائى شيوخ الإسلام وعلم الأعلام المحقق العمدة القدوة ولد سنة ١٠٧٢ هجرية وأحد عن أعلام مهم أبوه وعم أبوه محمد الرابط وعبد القادر العاسى والسوسى وعبد السلام القادى والقسطبى وأحمد بن الخاح وهما عمدته ، والسلماسى وعيرهم ، وعه محمد ميارة الصعير ومحمد وعبد السلام السابى وأحمد بن المبارك وابن ركزى وجماعة ، وله تأليف بها جهد المقلّ القاصر فى بصره الشيخ عبد القادر ، وصرف المهمة إلى تحقيق معنى الدمة ، وأحوبة كثرة وتقابيل مفيدة لوجعت لكانت محللاً وتعارى على المحصر توفى إلى رحمه الله تعالى سنة ١١٣٦ هجرية ولا مرض نظم قصيدة يصرع بها إلى الله تعالى وأوصى أن يشع بها ، وقد حرى العمل بناس بعد ذلك على التسع بها وهى أربعون بيتاً مطلعها يارب عظماء على مسىء قد ساقه القوم إلى الممار

مصطفى الرماضى انظر الرماضى

مصطفى العقابى (مصرى - الطقة ٢٥) أبو الحراب العقابى نسبه لمسه عمة (أو ميت عقة) بالخرة العالم الأجلّ الفاضل حصر الأهر صعباً ولارم الشخ محمد العقاد المالكى تم الشيخ عادة العدوى ملازمة كله . وحصر دروس أشياح العصر كالدردرد وصالح الساعى والسبلى والأمير وعيرهم وبصدر لإلقاء الدروس واتسع به الطلبة واشتهر فصله حسن الأخلاق لا يندخل فيما لا يعبه فاعباً . ورعاً ألف يكمل افوت المسالك لتسحه الدردرد وقد وحدا أن الصابى نقل فى هذا الكتاب الجزء الرابع (باب أحكام الحمايه) حب فوله [اى بالخانى] وحده نظرتة « هذا أول مانعله الفقير مصطفى العقابى بلمسد المؤلف من سرجه على الأصل وذلك بإذن من ولى الله تعالى الشخ صالح الساعى يقطه ومؤله القطب سحبا الدردرد ماما » كما حاء فى همايه الطبعه الى أحدنا عبا عن طبعة مصطفى الخلى سه ١٩٥٢ والسحه الى قدمها فضيلة فاضى قصاه أبى طى الاساد الشخ أحمد عبد العربر آل مبارك « بقول نافل يكمل للشرح الفقير مصطفى العقابى سامحه الله والمؤمس من جماع المساوى الحامل لى على ذلك امثال أمر ولى الله حلفه شيوخنا المصنف السح صالح الساعى نسعا الله به فى الدارس هذا ما وحده من صواب من هص سيجنا القطب المصنف وإمدادات حاتم المحقق من منح العالم

الطاهري والباطي سيدى السيح محمد الأيدى وكان العراق من سبب عرة ربيع الأول سنة ١٢٢٠هـ توفى إلى رحمة الله تعالى في حمادى الآخرة سنة ١٢٢١ هجرية

مصطفى كمال وصي . الذى نشر بالعمل في هذا الكتاب اس حسين كامل وصي

اس أحمد بك وصي بن مصطفى أعا بن إسماعيل أعا الكردي من مرعش من أعمال ديار بكر في أكراد الأناضول واللواء إلياس ناشا حسين بن الفريق حسين ناشا هورى الشركسي رحمهم الله تعالى أحمرى حصر حده إسماعيل الكردي إلى مصر ضمن من برلوا من حدود الأتراك عموقة أنى قبر البرية وكان رسلا لخمى على وكان ضمن من توجه للأتسانه لإحصار فرمان توليه وكان لحده أحمد بك وصي موقف وطى مع الحديو توقع أحيل سسه إلى المعاش لما أصبح علماً بميدان عاندى على بصرف هكس في معركة سواكى ولد سنة ١٩٢١ ميلادية بالقاهرة وحصل على لسانس الحقوق من جامعة القاهرة سنة ١٩٤١ ثم الدكتوراه مها سنة ١٩٥١ وتدرج في مجلس الدولة وعمل مستشاراً لولاية برقة بلسا ، وفي سورية ، وأبته خدمه سنة ١٩٦٢ تم أعد له سنة ١٩٧٣ وقام بالدرس بالحامعات المصرية وفي الجامعة الإسلامية بأم درمان بالسودان ثم بمعهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة وقسم الدراسات العليا بكلمة الشريعة والقانون بجامعة الأزهر وعن عضواً بموسوعة الفقه الإسلامى وبلحه إحياء كتب السنة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة وسلك طرق العلوم والعلم بفتح من الله ومن المرحوم الشح سالم الرىانى سعارى بلسا وحالط إلى الله المرحوم صادق العدوى المالكى حمى الإمام أحمد الدردير وإمام مسجده وأعاد منه ورأى كراماته الباهرة ، كما أفاد من غيره من الصالحين أصحاب الكرامات ودرس على المرحوم الشيخ أحمد بك إبراهيم والمرحوم السيح عبد الوهاب حلاف والشيخ محمد أبو رهرة أعافه الله كما تأدب وتعلم بمخالطة كبار علماء الوقت بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية والأزهر وغيرهم كترون وله مؤلفات في القانون المحارى وفي القانون الإدارى وفي الدس مها محمد وسو إسرائيل ، والمشروعية في النظام الإسلامى والملكية في الإسلام والنظام الإدارى في الإسلام ، ومدونه في العلاقات الدولية في الإسلام وفي نظام الدولة السياسى والإدارى في الإسلام صدر بعضها ، وألى حونا عديدة في مؤتمرات علماء المسلمين والجمعيات العلميه مها والحرير الحارى كتشاف صحيح المحارى ، وسرح له سماه صحیح المحارى المنسر وبصدران في كتب مسلسلة ومخصى وخريج للمفسر الكسر للإمام المعمر الرارى بعلوم سحصره رزفا الله جميعاً حسن العمل وحسن الخنام

المهيرة الحوروى (حجارى - الطبعة ٥) المعرة بن عبد الرحمن الحوروى الإمام الفقه ،

أحد من دارس عليه القوى بالمدينه بعد مالك بعه أمه سمع أناه وهسام بن عروه بن للرير بن العوام ، وأبا الرباد ، ومالكاً وبعه أحد حماعه حرح له المحارى ولد سنة ١٣٤ هجرية وتوفى إلى رحمة الله سنة ١٨٨ هجرية

مطرف . (حجاري - الطقة ٥) أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان ابن سار الهلالي المدني الثقة الأمين التت ، روى عنه جماعة منهم مالك وبنه تقة ، وعنه أبو زرعة والحجاري وغيرهما قال الإمام ابن حنبل كانوا يقدمونه على أصحاب مالك توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٢٢٠ هجرية وله من العمر ٨٣ سنة ،

١ - **المبوق** (مصري - الطقة ١٩) نور الدين أبو الحسن علي بن محمد ابن محمد بن محمد ثلاث بن يخلف المبوق المصري المعروف بالتشاذلي ولد في رمضان سنة ٨٥٧ هجرية إمام حليل عالم عامل صالح أحد عن الور السهري وبنه تقة وعمر التتائي والسيوطي وجماعة ، وصف التصانيف النافعة ومنها عمده السالك إلى مذهب مالك ومختصرها والعريه وجمعه المصلي وشرحها وسه شروح على الرسالة منها كفاية الطالب الرباني ، وشرح مختصر حليل وترحان على الحجاري ، وشرح على صحيح مسلم وحاشية على عقائد المتتاراني وغير ذلك توفي إلى رحمة الله تعالى في صفر سنة ٩٣٩ هجرية

٢ - **المبوق** (مصري - الطقة ٢٤) أبو الطوع عبد الله بن حرام - الفقه العالم المعمر الصالح ، أحد سلده عن سلامة السوي وعمره وقدم الأهر فأحد عن علمائه توفي الإفاء وله علم كامل بالذهب وفروعه وبعلم الفلك توفي إلى رحمة الله تعالى في ربيع الثاني سنة ١١٩٥ هجرية

المهلب بن أبي صهولة (أندلسي - الطقة ٩) القاضي أبو القاسم المهلب بن أحمد بن ابى صهولة السيمي الفقه الحافظ المحدث العالم ، تقة بالأصلي وكان صهره وسمع منه ومن القاضي وأبى در الحروي وغيرهم ، وعنه سمع ابن المراتب والدلائل وحام الطرابلسي وغيرهم ، شرح الحجاري واحصره احصاراً مشهوراً وله تعليق حسن عليه مات إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٣٥ أو ٤٣٦ هجرية

المواق (أندلسي - الطقة ١٨) أبو عبد الله محمد بن يوسف العدوسي العنابتي التتير بالمواق الإمام الصالح العالم العامل الركي حاتم علماء الاندلس والسوح الكبار أحد عن حلة كأبى القاسم بن سراج وهو عمده ومحمد بن عاصم والمسوري وأحد عنه كترون كأبى الحسن الرفاق الرفون وأحمد بن داود له شرحان على مختصر حليل أحدهما سماه الناح الإكليل وهو أكرهما ، وهما في غاية الخوده وكتاب سن المهتدين في ممامات الدس جمع فيه بن الأصول والفروع والنصوف ارسله للإمام الرصاح فابى عليه توفي في شعبان سنة ٨٩٧ هجرية في أوائل السنة الى اسولى فيه الطاعة على عنابة

مبارة * (معرني - الطقة ٢٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد ماره الفقه الصالح المسحر أحد عن ابن عاتر وشاركه في أغلب سوجه منهم ابن ابى العافيه وابن أبى نعم وعبد الرحمن

الفاسى ، والشهاب المقرئ وغيرهم وانفع بصحة العياشى الولى الكامل الكثير الكرامات والفتوحات
توفى إلى رحمة الله قتيلا فى سنة ١٠٥١ هجرية

٢ - **ميارة الصعير** (معرى - الطقة ٢٣) أبو عبد الله محمد بن محمد (أو أحمد)
ابن محمد بن أحمد ميارة المعروف بمارة الصعير المحقق الشهير ، له تحقيق فى العلوم العقلية
ودرايه نامة فى العلوم القلابة ، أحد عن عبد القادر الفاسى وأحاره وعلى بردلة ولارمه ،
وعنه حسوس ومحمد بن ركزى وعبرهما توفى سنة ١١٤٤ هجرية

١ - **المراوى .** (مصرى - الطقة ٢٣) أبو العباس أحمد بن عثم بن سالم المراوى الفقيه
العالم العمدة المحقق القدوة قرأ على الشهاب اللقانى ولارم عبد الباقى الرقائى والحرشى وتفقهما ،
وأحد عهما الحدت وعن يحيى الشاوى وعبد المعطى الصير وعبد السلام اللقانى وعبرهم وعنه
أبو العباس أحمد بن مصطفى الصانع وعبره انبت إليه الراسه فى المذهب ، وله مؤلفات
مها شرح معروف على الرسالة وعبر ذلك بروى إلى رحمة الله تعالى فى ١١٢٥ هجرية عن
انتس وثمابين سنة

٢ - **المراوى .** (مصرى - الطقة ٢٤) أبو النحاس سالم بن محمد المراوى الصرير المعنى
العلامة الحرير ، كان مشهوراً بمعرفة فروج المذهب ناسحصار عجيب ، وكانت حلقة
درسه أعظم الخلق وعليه مهانه وحلالة أحد من أحمد المراوى الفقه ، وأحد الحديث عن
الرقائى ومحمد البالى توفى إلى رحمة الله فى صفر سنة ١١٦٨ هجرية ، وكانت حواره
مشهورة

٣ - **المراوى .** (مصرى - الطقة ٢٤) أبو عبد الله محمد بن سليمان بن محمد بن إسماعيل
ابن حصر المراوى المسمى المحقق المنقش وعمر فوق المائة وبفقه على أبيه وعلى سالم المراوى
وحليل المكى وغيرهما وبفقه وكان حيد الحافظة قوى الفهم ، له حاشية على شرح العصام
السمرقندية وشرح على نور الإنباح فى الفقه الحنبلى ورسالة الطرار المذهب وكانت له معرفة
حدة بالناراسة توفى إلى رحمة الله تعالى فى حمادى النابية سنة ١١٨٥ هجرية

هارون (حجارى - الطقة ٥) أبو يحيى هارون بن عبد الله بن الزهرى المكى
بريل بغداد القاصى الفقيه الحافظ ولى قضاء العسكر ثم قضاء مصر روى عن مالك وسمع من
وهب وأن أنى حارم والمعيرة والواهدى وغيرهم ، وروى عنه يحيى بن عمر وعبره ، وهو من أعلم من
صف الكتب فى محام أحوال مالك توفى إلى رحمة الله تعالى بمصر سنة ٢٣٢ هجرية

الوانوعى كبرون مهم (معرى - الطقة ١٧) أبو عبد الله محمد بن أحمد الوانوعى
التوارى بريل الحرمين الشرعى الإمام العلامة العمدة المسمى كان أنه فى الدكاء والحفظ

شديد الإعجاب بنفسه والارذراء معاصريه ولد سنة ٧٥٥ هجرية أحد عن ابن عرفة ، وأحمد بن عطاء الله النسي وأبي الحسن بن أبي العباس الطبري وابن حنبلين وللقصار وغيرهم ، وعنه ابن ناضي وغيره ، وله طرر على المدونة في غاية الحودة ، وأسئلة في فروع العلم بحث بها إلى القاضي اللقيبي وأحاط بها ثم رد على ما قاله اللقيبي وهو يشهد بمصله وكتاب على فواعد ابن عبد السلام توفي إلى رحمة الله بمكة سنة ٨١٩ هجرية

١ - **الوعليسي** (معري - الطقة ١٦) أبو زيد عبد الرحمن بن أحمد الوعليسي الفقيه الأصولي المحدث المفسر عمدة أهل زمانه وشيخ الجماعة سخاية أحد عن أحمد بن إدريس الحائثي وعنه أبو القاسم المتسدي وغيره له تأليف كثيرة منها الأحكام المفهية وتسمى الوعليسة ومقدمة في الفقه وفتاوى مشهورة توفي إلى رحمة الله تعالى في ٧٨٦ هجرية

الواشريسبي كثيرون منهم (معري - الطقة ١٩) أبو العباس أحمد بن يحيى الواشريسبي التلمساني ثم القاسبي ، مفتي فاس وإمامها العالم العمدة ، أحد عن العناني وولده وحفيده ، والحلاب وابن مرروق والمقبلي وغيرهم وألف المعيار في اثني عشر مجلداً جمع فيه كثيراً من فوايد المتقدمين والمتأخرين وله تعليق على ابن الخاحب وشرح على وثائق الفستالي وكتاب القواعد في الفقه والعائق في الوثائق ولم يكمله وغيره توفي إلى رحمة الله تعالى في صفر سنة ٩١٤ هجرية

٢ - **الواشريسبي** (معري - الطقة ٢٠) أبو مالك عبد الواحد بن أبي العباس أحمد الواشريسبي القاسبي ، قاضي فاس سبعة عشر عاماً ثم ممسها بعد ابن هارون أحد عن والده وعن ابن عاري وانبع ، والحاك والرقاق وابن هارون وجماعة وأحد عنه المحور وعبد الوهاب الرقاق والبيسيتي وغيرهم له نظم كثير في مسائل الفقه كتبها ذات السماع ومقومات السوء الفاسدة ، وما يصفه حوالة الأسواق وموانع الإفاله ، ونظم قواعد فيه شرحها المحور ، وشرح ابن الخاحب الفرعي في أربعة أسفار . وشرح نظم أبي زيد البامساني لبيوع ابن جماعة وشرح الرسالة ، ونظم بلخيص ابن الناب في الحساب ، وله تعليق على البخاري لم يكمله توفي صلا في ذي الحجة ٩٥٥ رحمه الله تعالى وحضر السلطان من بونه حماره

يحيى بن عمر (معري - الطقة ٦) أبو ركرنا يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكفاني الأندلسي القيرواني الإمام العابد الثقة الخباز الدعوة ولد بالأندلس سنة ٢٢٣ هجرية سمع سحون وبه تفقه وسمع من سحون وابن أبي ركرناء وأصع بن الفرج وغيرهم من أهل المشرق والمغرب بلغت مصعباه نحو الأربعين ، منها احصاؤه المستخرج ، وكتاب أصول السن ، وكتاب رد فيه على الشافعي وتوفي إلى رحمة الله تعالى بسوسه سنة ٢٩٨ هجرية وفوره ١
فرب باب البحر معروف وبار وعليه نور عظيم

يوسف بن عمرو : (معري - الطنقة ١٦) أبو الحجاج يوسف بن عمر الأنصاري أحد مشاهير
فارس ومقاتليها وساداتها علماً وصلاًحاً وديناً ورهلاً أحد عن عبد الرحمن الحارثي وغيره ، وعنه
اسم الربيع سليمان كانت شهرته بالصلاح كشهرته بالعلم بل أكثر له شرح للرسالة قيده عنه
الطلحة توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٦١ هجرية وعمره ١٠٠ سنة

جدول ترتيب الطلقات

العراق	البحار	العراق	مصر	الأندلس	المغرب
الطلقة الأولى الطلقة ٢ الطلقة ٣ الطلقة ٤	التي صلى الله عليه وسلم الصحابة الامة الإمام مالك بن أنس	البارك	الحكم الفاطم ابن وهب أشيب ثوبان	ابن سير (١) سلمة بن دينار عيسى بن دينار	سجود ابن سجون ابن عمارين نجي بن عمر
الطلقة ٥ النورون إلى ٢٥٠ هـ	ابن الماحشون ابن نافع المعيرة مطوف هارون		ابن الطبري ابن المزار (محمد) أصبح بن موح	ابن حبيب ابن عيسى بن دينار أصبح بن حنبل أصبح بن محمد القرطبي (فاطم)	
الطلقة ٦ النورون من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ هـ	حمد بن				

المهرس	الأندلس	مهرس	العراق	الحجاز	
ابن بشير (٢) المارزي (١) المارزي (٢)	ابن الحاج (١) ابن رشيد ابن العربي ابن موسى القاضي عياض	سبل الطرطوشي			الطبقة ١١ المبرون من ٥٠٠ إلى ٥٠٥٥
	ابن أبي حمزة قاسم بن أبيض ابن شكوكال ابن الحاج (٢) ابن رشيد الجعيد ابن رزقون (١) ابن عاشر (١) الشاطبي (١) عبد الحق				الطبقة ١٢ المبرون من ١٠٥٥ إلى ٦٠٠٠ إلى
المارزي (٣)	ابن رزقون (٢) ابن عات القاضي عياض	ابن الحاجب ابن شاس ابن عبد السلام			الطبقة ١٣ المبرون من ٦٠٠ إلى ٦٥٠

الموت	الاولادلس	مصر	العراق	الطحاار	
اس بريرة اس محور أبو القادر المهدوي		اس دقيق العيد اس المير (الناصر) اس المير (الزين) الشاذلي أبو الحسن القراق (أحمد بن لادريس) صاحب العروق القرطي (١) اس هارون			الطبعة ١٤ المؤتون من ٦٥٠ إلى ٥٧٠٠
اس راشد القصوي اس عبد السلام القرطي (عبد المر،)	اس سلمون	اس عطاء الله التونسي الماكهاني اس جماعة		(١) اس فرحون الطبري	الطبعة ١٥ المؤتون من ٧٠٠ إلى ٥٧٥
اس عرفة اللبوي (عبد) الخرولي (١) القصار يوسف بن عمر السنّي	اللبوي (حالد) الشاطي (صاحب) الموافقات اس الطاح (٣) الشمسان (١)	الساطي (١) حليل (أبو الصبياء - صاحب المختصر)		(٢) اس فرحون	الطبعة ١٦ المؤتون من ٧٠٠ إلى ٨٠٠

المؤلف	الأندلس	مصر	العراق	البحار	
اللمساق (٢) اللمساق (٣) اللمساق (٤) الوعلي ابن ناسي الأبي البرقي الرحاوي عيسى بن علال اللمساق الروابي ابن قتيبة ابن مرقوق		الأقضي برام السايطي (٢) السايطي (٣)		الفاي	الطبعة ١٧ المردون من ٨٠٠ إلى ٨٥٠
أحمد رولق الحري (٢) المراق ابن مرقوق الكفيف	ابن قتيبة (أبراهيم) المراق	السوري الفاي (١)			الطبعة ١٨ المردون من ٨٥٠ إلى ٩٠٠

المؤلف	الأندلس	مصر	العراق	الحجاز	
السلحاسي (٢) الشاوي (١) عيسى السكفاني مبارة (محمد)		الأحوري علي عد المايق الرزاق (ص) اللقاني (٥)			الطبعة ٢٢ المليون من ١٠٥٠ إلى ١١٠٠ هـ
ابن المطاح (٤) ابن المطاح (٥) أحمد ابن المطاح (٦) ابن محمد الرماضي (٨) المساوي (١١) المساوي (٢) مبارة الصغير		الحريشي الرزاق محمد الشرايحي (شب) اللقاني (٦) المراوي أحمد			الطبعة ٢٣ المليون من ١١٠٠ إلى ١١٥٠ هـ

المؤلف	الأندلس	مصر	العراق	الحجاز	
ابن المبارك الساقي (س) الساقي (محمد) الشاوي (٢) العراقي		الأحورى (٢) الشربوني (٢) علي الصعيدي المديني المراوى (١) المراوى (٢) المري (عبد الله)			الطبعة ٢٤ المردون من ١١٥٠ إلى ١٢٠٠ هـ
العراقي (٣ و ٢) مصطفى العقادى		الأخير الأخير (الاس) الدردير (صاحب) النسخ الصغير - من هذا الكتاب على أقرب المسالك المسوق العقادى (صاحب) حاشية لمعة المسالك - حاشية هذا الكتاب			الطبعة ٢٥ المردون من ١٢٠٠ إلى ١٢٥٠ هـ

المساهمون المعاصرون •

كما نرحو قبل هذا المهرس بترجمة عظمة الأمير رايد آل هياك - رئيس
دولة الإمارات العربية المتحدة - الذى أبقى على هذا الكتاب ولكن رؤى
الاكتفاء عن ذلك

وفما يلى من أسهموا فيه مباشرة أو اعتمدنا على مراجعهم من المعاصرين
أحمد بن عبد العزيز آل مبارك قدم نسخة محققة متوارثة لبلعة السالك على
أقرب المسالك (هذا الكتاب) عليها حواشى حطية قيمة وقدم لنا رأيه
السديد أثناء إبحار العمل

أحمد عبد العزيز آل مبارك قدم الأصل وعليه تعليقات هامة

عبد الحلیم الحلى وضع مقدمة الكتاب

السيد على الهاشمى قدمه بكلمة فى المقدمة

محمد بن محمد بن مخلوف مؤلف شجرة النور الركية فى طبقات المالكية

محمد محي الدين عبد الحميد قام بصط التشرح الصعير للإمام الدردير

بالشكل وبعض علامات الوقف - وقد اعتمدنا،

فى المراجعة (طبعة محمد صبيح بالقاهرة)

مصطفى العقواوى الذى نسخ كتاب بلعة السالك (انظر فهرس

الأعلام)

مصطفى كمال وصي (انظر فهرس الأعلام)

والله سبحانه وتعالى الموفق للحير

مصطفى كمال وصي

فهرس ابحدى للموسوعات (فى الأحرء الأربعة)*

آداب الأحرء والصداقة والحوار ونحوه	(١)
انظر لإسلام تصوف	آثار • انظر بير (نر)
وانظر عادات وما يباسه	آند • هو الحيوان الوحشى (غير المستأنس)
آدى • طهارته حيا وميتاً ١ - ٤٣	وجمعها أوأند انظر دكاة
٥٢	آنى • هو العبد المهارب من سيده
١٨٤ - ٢	أحدہ وإعطاؤه لسيده ٤ - ١٨٢
محرم الانتفاع بالمسحس منه ١ - ٥٨	هسه وعق سيده له ٤ - ١٤٢ و ١٨٣
الحفاطة على العقل والبدن ١ - ١٨٨	حوار مكاتبه ٤ - ٥٤٥
عصمته انظر حمايه حقوق الإنسان	صمانه ٤ - ١٨٣
آفاقى • هو غير المقيم بمكة الذى يوحدها عرساً وقت الحج	شهادته ٤ - ٢٨٤
آفة • انظر حائحه	آثار انظر ركار كمر
آلة : الركاة عن الآلة ١ - ٦٤١	آداب هى الأمور المطلوبة ندنا -
مديم الآلة فى الإحارة وانظر عرف	الآداب فى قضاء الحاجة ١ - ٨٧
آله الدبع والعباء واللهو والقتال	الآداب فى المساحد ١ - ٤٣٠
والقتل والقصاص وعير ذلك	(وانظر مساحد)
انظرها بأسمائها وموسوعات استعمالها	الآداب فى العيد ١ - ٥٢٧
آل البيت : من هم ١ - ١٣ - ١٠	الآداب فى العراء ورباره القبور
٦٥٩	١ - ٥٦٠
	الآداب قراءه القرآن ١ - ٤٢١
	آداب دحول البيوت ٤ - ٧٦٢

* الرقم الاول اساره للحرء ، والارقام الباله اساره للصفحات
وهذه العلامة = نعى صفحه كذا وما بعدها

- ١٩١ - ٤
إبطال : انظر بطلان ديون (حقوق الدائى فى الإبطال) عقد فساد
- ٥٩٤ - ١
إبل : ركانها
 أساسها (أعمارها) انظر ست لبون
 ست محاص حدة حقة
 ١٧٦ - ٤
 عدم القاطها
 وانظر دواب
- ان . تبعية فى الدين والرق انظر ولد
 ميراثه انظر موارىث
 ولاية انظر ولاية
 ٥٧٣ - ٤
 امتداد الولاء إلى الاماء
 ٤٧٥ - ٤
 سرقة الاس مال أبه
- ان اللاح ، وان العم إلح : انظر
 أقارب موارىث ولاية
- ان السيل . هو العريب عبر الهاشمى
 الذى يحاح مما يوصله
- إلى وطه إذا سافر معر معصية ٦٦٣ - ١
 استحقاقه الركة ٦٦٣ - ١
 ان السسل الهاشمى ٦٦٤ - ١
- أنوين . انظر والدين
- إتلاف السبى الإنلاف ١٨ - ١
 ٣ - ٢٠١ و ٢٤١ و ٣٤١ - ٤
 إتلاف المعصوم الحرى والمرتد ٣٣٣ - ٤
- ٤٤٤ - ٤
 سهم
 صلة قریش آل البيت ٤٥٥ - ١ =
 وانظر هاشمى
- آمة : هى الحراح الى أفصت لأُمّ
 ٣٥٢ - ٤
 الدماغ
 ٣٨٢ - ٤
 دية الآمة
- آية : آية الذهب والعصاة انظر
 ذهب وقصة
 ٨٥ - ١
 تطهير الآنية
 ٦٤١ - ١
 الركة عن الآية
 آية صبح الحمر انظر حتم دناء
 مقير بقير
- آيسة . هى التى انقطع حصها
 ٦٧٢ - ٢
 عدتها
- أب . انظر والدين ولاية
- إباحة انظر اضطرار طعام مباح
 وما يباسه
- أندان . شركة الأندان انظر أندان
- إنواء انظر ديون عائب وما يباسه
- إنراء : هو تأخير الصلاة بسبب الحر
 ٢٢٨ - ١
- أرص . انظر مرض
- أركم . عدم توليته القضاء ونهاده أحكامه^١

- ما يباسه
سريان الإحارة على الشيع انطر شععة
الإحارة على الاستثناء والاستثناء ٢٦-٤-
٣٠ و
الإحارة على البلاع انطر نقل
إحارة الأرض والدور والوقف انطر
أرض ساء وقف
الإحارة على العمل (الأجير الخاص والمشارك
وأحكامهما) انطر عمل
إحارة الحمل والنقل (انطر عمل نقل
إحارة المعلم انطر تعليم قرآن
إحارة الحارس انطر عمل
إحارة الراعى انطر راعى عمل
إحارة السمية والحارة انطر سمية
إحارة الطر انطر طر
إحارة المعصوب ٣- ٥٩٧ و ٦١٦ -
الإحارة على العرو انطر عسة
إحارة العمل فى المعادن ١- ٦٥٢
فسح الإحارة ٢- ٦٨٨ و ٤- ٤٩
فسادها ٤- ١٦ و ٢٦ و ٢٣ و ٣٢
التسارع فى الإحارة ٤- ٧٢
الشهادة فى الإحارة ٤- ٢٤٥ و ٢٦٨
الصالح تشبه بالإحارة ٣- ٤٠٧
إحصار الإحصار على الكاح ٢- ٣٩٢
و ٣٩٥ و ٥٣٧ =
الإحصار على الرجعة ٣- ٥٣٨
إحصار عبر المسلم على سع رفته المسلم
انطر رضى
إحصار أهل الحرف على أدائها ٤- ٣٩
- وانطر تلف حاية صمان عقد
هلاك وما يباسه
إثبات . إثبات الهلال ١- ٦٨٢
الإثبات بالعرف والقرائن ٣- ٥٣٩
إتلاف الوثائق ونحوها ٢- ١٦٩
طلب المهلة لتقديم الدليل ٤- ٣١٢
الإعدادار والمعحر وسائر الإحصارات
والوسائل انطر دعوى شهادة
يمين وما يباسه
وسائل الإثبات انطر إقرار تحقق
شهادة قرائن كتابة يمين
إثبات الحيازة والملك وفى كل عقد
انطر ما يباسه
إحارة (باب) هى عقد معاوضة على
تمليك مفعه بعوض مما يدل على التملك
٤- ٥
أركان الإحارة وشروطها ٤- ٧
المفعه وشروطها ٤- ٨
الأجرة تعجيلها وتأجيلها واستحقاقها
٤- ١٢- ٧٤
إحارة الصانع بالذهب ٣- ٥٥
ما تحور الإحارة عليه ٤- ١٥ و ٨٤
المؤخر والمساخر الآخر انطر كل نوع
من أنواع الإحارة
الشروط فى الإحارة ٤- ٦٣
الصمان فى الإحارة انطر كل نوع منها
الكفالة والصمان والوديعة بأجر ٣- ٤٤٢ و
٥٢٣
احجام الإحارة بعمرها من العقود انطر

كراهته في الإحرام ٨١ - ٢
حواره في كل الأيام ٧٧٠ - ٤
الإحارة عليه ٤ -

احتطاب : الاحتطاب بالنصف

٢٤ - ٤

احتكار : هو رصد الأسواق أي
انتظار ارتفاع الأثمان ٦٣٩ - ١
الركاة في الاحتكار ٦٣٨ - ١ =

إحداد * هو برك ما يترين به من حلى
وطيب وثوب مصبوع - إلا لأمو -
وترك الامتشاط والصبع وإطهار الحرن
على الميت ٦٨٥ - ٢

إحراق انظر تلف صمان

احرام (فصل) هو بية أحد النسكين ،
الحج أو العمرة ٧٤٥ و ٢ -
وانظر حج

إحصار (فصل) هو الصد عن البيت
الحرام ١٣٠ - ٢

إحصان الإحصان وإبرال حد الرنا
بالإسلام ٤٥٧ - ٤
وانظر رنا

إحياء الموات (باب) الموات هو
ما سلم من اخصاص بإحياء أو بكونه
حريرا أو بالإقطاع أو الحمى
٨٧ - ٤ =

الإحار في حالة المصطر انظر ضرورة
إحار طالب المقة على العمل ٧٥١ - ٢
إحار المدين على الوفاء انظر لإكراه
مدين فليس

إحار المحتكر على البيع انظر احكار
إحار الشريك على البيع ٦٧٨ - ٣
الإحار في الشععة انظر شععة

احتماد : احراؤه فيما تحدد ٢٢٩ - ٤
وانظر أصول قياس موى
قصاء وما يباسه

أحدم : انظر مرص

أحرة . انظر إحارة

أحل : بيع الأتحال (فصل) واشترط
الأحل في البيع ١١٦ و ١٠٥ - ٣ =
سقوط الأحل بالموت والإفلاس ٣٥٣ - ٣
عدم حوار الأحل في الصرف ٤٩ - ٣
عدم حوار في الرجعة ٦١٢ - ٢
أشراط الأحل في بعض العقود انظر كل
ورنا

التنازع في الأحل ٥٣٣ - ٣
الشهادة في الأحل ٢٦٨ - ٤

إحماص : انظر أصول
محالة الحكم القصائي للإحماص ٢٢٤ - ٤

أحمة جمع حين انظر حين

احتحام أثره في الصوم ٧١١ - ١

- تملك الموات بإحيائه ٨٧ - ٤
 الاحتصاص بالحریم ٨٨ - ٤ =
 إقطاع الموات ٩٠ - ٤ =
 الحمى ٩٢ - ٤
 الأمور الى يكون بها الإحياء ٩٣ - ٤
 إذن الإمام بالإحياء ٩٤ - ٤
 أح ميراثه مع الحد ٦٣٤ - ٤ =
 وانظر أقارب مواريت ولاية
 احتصاص . انظر إحياء حرم ملك
 اختلاس هو أحد الشئ عهراً بحصرة صاحبه هرباً به سواء كان محييه عهراً أو سرّاً ٤٧٦ - ٤
 عدم القطع في الاختلاس ٤٧٦ - ٤
 اختلاف . انظر سارع دعوى
 اختيار . انظر إكراه حيار ضرورة
 احرس عقوده ٣٥٠ - ٢
 لعاه ٦٦٥ - ٢
 احساس انظر عائم
 إدارة هي بيع السلعة كيما اتس عبر اطر للسوق
 إدارة ، (نظم إدارية) انظر إمام
 حسة عامل مضالغ وما يباسه
 أدب (تأديب) . انظر تحرير تعليم
 أدب : حوار الشعر والحرر والحرر في الرمي والمسابقة والحرب ٢ - ٣٢٦
 وانظر آداب عادات
 أذان (فصل) هو الإعلام بدحول وقت الصلاة بالألفاظ المشروعة
 صفته ٢٤٧ - ١
 حكم الأذان وشروط صحه وبخرمه قبل الوقت ٢٤٦ - ١ و ٢٥١
 الأذان عند جمع العائين انظر جمع الداء للعبيدين والاستسقاء والحسوف والخوف انظر ما يباسه
 بدع الملعين في الأذان ١ - ٥١٠
 ارتداد (باب الرده) والعياد بالله هو كفر مسلم بصريح قول يقتضيه أو فعل يتضمه ٤ - ٤٣١
 موجبات الارتداد ٢ - ٢٠٣ و ٤ - ٤٣١
 ترك الصلاة وحدها ومع الركاة ١ - ٢٣٨ و ٢٤٠ و ٦٧٠
 الاكراه على الارتداد ٢ - ٥٤٨
 الشهادة على الردة ٤ - ٢٦٧ و ٤٣٦
 قبل المرد إدام يب ٤ - ٤٣٧
 من نقل بلا اسمايه ٤ - ٤٣٨ =
 ما بوح الادب من مساهبات الردة ٤ - ٤٤٣

- صلاة الحارة على المرتد ١ - ٥٧٤
 حيوط العمل والصلاة والطهارة والعبادات
 بالردة ١ - ١٤٧
 ما يسقط وما لا يسقط بالردة ٤ - ٤٤٠
 بقة المردة ٢ - ٦٩١
 بطلان الوصية بالردة ٤ - ٥٨٤
 بحريم أم ولده عليه ٤ - ٥٦٩
 إيداع مال المرتد بيت المال واعتباره فيثاً
 ٢ - ٢٩٤ و ٤٣٧ و ٧١٤
 الحاية على المرتد ودينه وكفارتها وعدم
 عصمته ١ - ١٨١ و ٤ - ٣٣٣
 ٣٧٦ و ٤٠٦
 ارتفاق : انظر حريم
 إرت : انظر موارث
 أرر . ركاته انظر ركاه
 أرض ظهورتها ١ - ٤٣
 إزالة الحاسة عنها ١ - ٨٢
 ركاة ما يحرج منها انظر ركاة الحرث
 والمعادن
 الأرض المصوغة عموة وصلحاً ٢ - ٢٩٢
 و ٣١٣ و ٤ - ٩١
 حكم أراضي مصر والشام والعراق ٢ - ٢٩٤
 الأراضي الحراية وركانها ٢ - ٢٩٤
 و ١ - ٦٠٩
 إحاء الأرض وإقطاع وحريمها وحماها
 ٤ - ٨٧ =
 وانظر إحياء إقطاع حريم
 حى
 أراضي أهل الدمة وما بها من معدن
 ١ - ٦٥١
 إحارة الأرض ٤ - ٢٠ و ٦٨
 مملكتها بوصح اليد أنظر حيازة
 استحقاق وتملك ما بها من ريع وساء انظر
 استحقاق حيازة ملك
 استبراء : هو التأكد من حلو الرحم
 استبراء الأسيرة والمعصومة والمستبراء
 ٢ - ٦٧٧
 اسبراء الإمام انظر أمه مواصلة
 الاستبراء في الرنا ٢ - ٦٧٧
 اسبراء الأسيرة ٢ - ٢٠٦
 استثناء الاستثناء من اليمين انظر
 يمين
 إحارة الاستثناء هي أن يسثنى النائع
 مبعة المسع منه معلومة ، فيؤاخر
 المشتري ما ذكر مدة تلى مدة الانماع
 ٤ - ٢٧ و ٣٠
 استحمار هو إزالة الحاسة عن
 أحد المخرجين بكل يابس من ححر
 او غيره ١ - ١٠٠
 شروط ما حور الاستحمار به ١ - ١٠٠
 استحاصة : هي سيلان الدم من
 الفرج بغير إحيص أو ناس

الاسترداد من التعلية انظر فلس

استرقاق : انظر أسرى رقيق

استسقاء (فصل) هو طلب السقي من الله

تعالى عطر أو ويل ١ - ٥٣٧

صلاته ١ - ٥٣٧

مدونات صلاته ١ - ٥٣٩

حروج أهل الدمه في صلاته ١ - ٥٣٩

استصناع : اعساره سلمًا ومراعاة شروطه

فيه ٣ - ٢٨٧

الاستصناع بشراء المادة واستئجار المستصنع

على العمل ٣ - ٢٨٨

فساد الاستصناع إذا عن العامل أو المعمول

عه ٣ - ٢٨٧

استعناء . الإحارة على الاستعناء هي

إحارة دابة لمكان معلوم على أنه إن

استعنى عنها في المدة أو المسافة ،

حاسب رها ٤ - ٢٦

استلحاق (فصل) هو الإقرار بالولد

أو لإقرار ذكر مكلف أنه أب لمجهول

بسه ، إن لم يكذب عقل ، لصعر

أو عادة ٣ - ٥٤٠

استلحاق العم والأخ ٣ - ٥٤٤

استلحاق الولد بعد الموت ٢ - ٦٦٣

استلحاق أحد الوأمن ٢ - ٦٦٩

استلحاق الرقيق ٣ - ٥٤١

استلحاق السفيه ٣ - ٣٨٧

إلحاق الاستحاصة بالسلس ١ - ١٤٠

ما يباح للمستحاصة ١ - ٢١٧

عدة المستحاصة ٢ - ٦٧٥

الوصوء من الاستحاصة ١ - ١٣٧

استحسان المسائل الأربعة التي يجرى

فيها الاستحسان ٣ - ١٤٦ و ٦٣٨

استحقاق (فصل) هو رفع ملك الشيء

شوت ملك قسئلته أو حرية ، بغير

عوض ولعة هو إضافة الشيء لمن

يصلح له وله فيه حق ٣ - ٦١٣

حكم الاستحقاق ٣ - ٦١٣

الاستحقاق عند رجوع المشتري ٣ - ٦٢٦

استحقاق الررع ٣ - ٦١٤

الختيار بسب الاستحقاق ٣ - ١٣٣

رد الشبهة في الاستحقاق ٣ - ٦١٨

استحقاق أم الولد ٣ - ٦٢٤

استحلاف (فصل) هو استئابة الإمام

عبره من المأمومين لتكميل الصلاة

بهم لعدر قام به ١ - ٤٦٥

حكم الاستحلاف وأسانيه ١ - ٤٦٥

شروط صحته ١ - ٤٦٩

استحلاف القاضي إذا صح عمله ٤ -

١٩٥

استرداد اسروداد المملك من العيمه

٢ - ٣٠٢

اسروداد المملك من يد المخارب ٤ - ٤٩٦

اسروداد الريادة في الصرف ٣ - ٥٧

عدة ووجه الأسير واستبراء الأسيرة -
٢ - ٣٠٦ و ٦٩٨

الأسيرة المسلمة إذا ساءها حرى ٢ - ٣٠٧

ما يجوز للأسير لتحليص نفسه ٢ - ٢٧٩
ما يحرم على الأسير من العذر والحياة

٢ - ٢٧٩

الأسارى المسلمون إذا قدم بهم مستأنس

٢ - ٢٩١

اسلام : الموالاة والصبيحة من المسلمين

٤ - ٧٤١

ولايتهم العامة في شئون بعضهم ٢ - ٣٦١

و ٦٩٤ و ٧٤٥

العصمة المبرره على الإسلام ٤ - ٣٣٤

و ٤٥٧ =

علو الإسلام على غيره ٤ - ٣٣٢ و ٣٥

و ٣٣٤

الدعوة للإسلام قبل القتال ٢ - ٢٧٥

المساواة بين المسلمين (تتكاملاً دماهم)

مساواة المسلم وغيره أمام القضاء ٤ - ٢٠٥

اشراط الإسلام في بعض الأعمال

كالعبادات والقربات ، الإحياء ،

الإحصان من الربا ، الإمامة ، الإيلاء ،

الشهادة على المسلم ، الطلاق ، القضاء ،

الطهار نكاح المسلمه ، الوكالة عن

مسلم ، الولاية على المسلم ، ملك

الرقق المسلم انظر كلاً ، وما يناسبه

ما لا يجوز في المسلم - أحد العشرمه

٢ - ٣٢٢

استحشاء : هو إزالة المحاسة عن محل

الول أو العائط بالماء أو الأحجار

١ - ٩٦

استيطان . هو الإقامة بقصد التأيد

١ - ٤٩٥

استيلاء . انظر ملك

استيلاء (باب أم الولد) هو طلب

الولد من الرقيقة المملوكة فتكون به

أم ولد

عتق أم الولد هي وولدها ٤ - ٥٦٠

أحكام أم الولد ٤ - ٥٦٤

استحقاق أم الولد ٣ - ٦٢٤

مراث أم الولد ٤ - ٧١٢

أم ولد المريد أو إذا ارتدت ٤ - ٥٦٩

أم ولد الحرى ٢ - ٢٩٢

أم الولد التي وطئها شريكاً أو النائع

والمشترى ٤ - ٥٧٠

وانظر أم ولد

أسرى - الحربيون في أيدي المسلمين

نظر الإمام فيهم ٢ - ٢٩٦

نكاح الأسرى الحربى ٢ - ٣٠٦

اسراء الأسيرة الحربية ٢ - ٣٠٦

أسرى - المسلمون في أيدي الحربى

ملك الأسير المسلم وهدائه ٢ - ٢٧٤

الوصية بعدائه ٤ - ٦١٢

صوم الأسير المسلم ١ - ٦٨٦

العرض والواحد وحرص الكفاية والحرام
 ١ - ١٠٤ و ٢٨ - ٣ و ٢٧٢ و ١١٦
 المطلق والمحمل ٢ - ٢٢٢
 القياس ٣ - ١٤٥ و ٤ - ٢٢٦
 الاستحسان ٣ - ١٤٦ و ٦٣٨
 الإجماع ٤ - ٢٢٤
 قواعد في الكاح ٢ - ٣٨٨
 قواعد في الرقيق ٢ - ٤٨٠
 تأثير العادة في اللفظ ٢ - ٥٩٤
 الأصول السبعة في الموارث ٤ - ٦٤١

إصرار : انظر صرر

اصطرار * انظر صروره

أصحية (ناب) شروط صحتها
 والأفصل فيها ٢ - ١٤٠ =
 مندوباتها ومكروهاتها ٢ - ١٤٤ =
 مع شيء منها وبدله ٢ - ١٤٦ =
 سرقها ٤ - ٤٧٥

إطعام انظر كماره

أطعمة : انظر طعام

إعارة (ناب) هي عليك مبيعة مؤقته بلا
 عوض ٣ - ٥٦٩ =
 لروها ٣ - ٥٧٧
 أركان الإعارة ٣ - ٥٧١
 صمان المسعر ٣ - ٥٧٣
 ما يحور للمسعر فعله ٣ - ٥٧٥
 بلعه السالك - رابع

وانطرقه العصمة المترتبة على الإسلام
 الارتداد عن الإسلام * انظر ارتداد
 الأدب لعدم الترام أركانه ٤ - ٤٤٣
 إسلام الكافر عن خوف ٤ - ٤٤٢
 اختلاف الدين مانع للإرث ٤ - ٧١٤
 المسلم في دار الحرب انظر أمان دار
 الحرب
 إسلام الحر في وأهله ، والدمى ، والرقيق
 انظر كل

إشارة اعماد العقد بها انظر
 أحرس أمان طلاق عقد

اشتراك . اشراك الصبر المحسن والرقق
 والدمى والكافر في الحماية انظر
 ما يباسه

أشربة * انظر آبيه حمر محذر
 مسكر مسدد
 الأشربة المباحة ١ - ٢٠٤٦ و ١٨٢

إشهاد : انظر شهادة

الإشهاد في الكاح ٢ - ٣٣٥

أصم * شهادة الأصم ٤ - ٢٤٣
 عدم توليه الفصاء ٤ - ١٩١

أصام الحلف بها ٢ - ٢٠٣

أصول الفقه . الكليف ١ - ٢٦٠
 ركس الشيء وشرطه ١ - ٢٥٨
 وانظر شرط

- مؤنة العارية ٥٧٩-٣ إعفاف وجوهه على الاس ٧٥٢-٢
- عدم اكساب المثلث بالحياة بالعارية
٣٢٣-٤
- اعتراض : هو عدم اشارة الذكر
٤٧٣-٢
- اعتصار : هو الرجوع في الهمة للولد أو
الروحة ١٥١-٤
- موانع الاعتصار ١٥٣-٤
- إعتكاف (باب) هو مطلق لروم
الشيء وشرعاً لروم مسلم مميز مسجداً
بصوم ، يوماً بليته فأكثر للعبادة
سنة ٧٢٥-١
- حكم الاعتكاف وما يحور أو لا يحور فيه
٧٢٥-١ و ٤٩٢ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و
٧٣٥ و
- مبطلات الاعتكاف ٧٢٦-١
- إعداد : هو وليمه تمام للحتان
- إعداد : (إثبات العذر) الإعداد في
الدعوى ٢٥٨ و ٢١٤-٤
- دعوى الحر في ومباشرة المحارب قبل قتاله
٤٩٣-٢ و ٢٧٥-٤
- الإندار عند الأحد للاضطراب ١٨٥-٢
- أعراب : عدم الساصر بينهم وبين أهل
الحضر ٤٠٢-٤
- الدنة التي يدفعها الأعراب انظر دنة
- بلقي الزكمان والشراء مهمهم ١٠٧-٣ =
- أعنى : إمامة الأعنى ٤٤٤-١
- أدان الأعنى ٢٥٤-١
- قل الأعنى في الحرب ٢٧٥-٢
- ملاعة الأعنى روحته ٦٥٨-٢ =
- عدم تولية الأعنى القضاء وأحكامه
- ١٩١-٤
- تعبه وصيا ٦٠٦-٤
- شهادته ٢٤٢-٤
- الحماية على الأعنى ٣٥٢-٤
- أعور : الحماية على الأمور ٣٥٦-٤
- أعيان : انظر طهارة (الأعيان الطاهرة
والحسنة) وعن (الذهب والفضة)
ومال ومالك
- إعماء نقصه للصوم ١٤٢-١
- افتيات : هو تعدى الولي المحر على من
هى في ولايته في السكاح ، بأن يعقد
عليها بعر لإدنها ثم يهوى إليها الحر
٣٦٨-٢
- افتداء : انظر فداء
- إفصاء : هو احلاط مسلك البول
وهو كذلك دخول الذكر في فرج المرأة
٤٧٠-٢
- إفطار . ما يرب على بعمده
٧٠٢-١

- أعداد الأقطار ٧٢٠ و ٧١٨ - ١
يأدب مطر رمضان عمداً ١ - ٧٢٤
إقطار المتطوع ٢ - ٧٠٥
- إفلاس . انظر فلس
أفيون . انظر مفسد
- أقارب . صله الرحم ٢ - ٧٣٦ و ٤ -
٧٣٩
شهادتهم لعصمهم ٤ - ٢٤٤
حيارهم المكسة للملك ٤ - ٣٢١
وانظر موارث نفقة نكاح
(المحارم) والدين ولاية ولد
- إقالة : شروطها ٣ - ٢٠٩
الإقالة من الشفقة والمراخه ٣ - ٢١٠
- إقامة . هي الاسيطان بعز فصد التأيد،
فهي أعم من الاستيطان ١ - ٤٩٥
حج المقم بمكة ٢ - ١٩
إقامة الدى بالحريره ٢ - ٣٠٩
دحول المسأمن على السحير (الإقامة
المؤفة) ٢ - ٢٩
- رفع الدعوى فى محل الإقامة والدعوى على
العائب انظر دعوى
- اقتداء . انظر إمامة جماعة
امداء الفاضى بمذهب انظر فضاء
- إقراز (ناب) هو الاعراف بما موجب
- حقاً على قائله بشرطه ٣ - ٥٢٥
صيعه الإقرار وتفسيره ٣ - ٥٢٩ و ٥٣٤
استصحاب الإقرار ٤ - ٣٠٩
الإقرار القصائى ٤ - ٢٢٠
التحليف فيه بالطلاق ٢ - ٥٨٦ =
الشهادة على حط المقر ٤ - ٢٧٢
الإقرار بعدالة الشاهد ٤ - ٢٣١
عدم إعدار شاهد الإقرار ٤ - ٢١٤
ما لا يشترط بالإقرار ٣ - ٥٣٠
الإقرار بالوارث (فصل) ٤ - ٧٠٧
الإقرار بالولد والوطء انظر استلحاق
الإقرار بالربا والسرقة ونحوهما ٤ - ٤٦٦
و ٤٨٦ =
من يؤاخذ بإقراره ٣ - ٥٢٧
إقرار المكره ٢ - ٤٨٥ و ٤٨٦ =
إقرار السكران ٢ - ٥٤٣
إقرار المريض ٢ - ٥٢٨
إقرار المفلس ٣ - ٣٤٧ و ٣٥٥
- إقطاع إذن الإمام به ٤ - ٩٠
إقطاع الإماع وإقطاع الانماع ٤ - ٩١
إقطاع المعادن ١ - ٦٥١
إنداع ما يؤخذ بطيره من بيت المال
٢ - ٢٩٤ =
- أقِط هو ناس اللس المخرج رنده
١ - ٦٧٦
- إكاف هو الردعه الصعرة ٤ - ٣٩
- أكدرية هى مسأله من مسائل الموارث
٤ - ٦٣٨

قيامها عرض كفاية ٢٧٣-٢

أولوية الإمام في إمامه الصلاة ٤٥٤-١

٥٥٧ و

إدنه بالجمعة ٤٩٤-١

عدم دبح الصحية قلبه ١٣٩-٢

الوصوء لريارته ١٢٩-١

عدم الحلف به ٢٠٣-٢

حقه في التأديب ٥٠٤-٤

تعييه للقصة ١٩٦-٤

إدنه بالإحشاء والإقطاع والحمى انظر كلاً

إعطائه الأمان والدمه انظر أمان دمة

حياره في الأسرى انظر أسرى

حياره في المحارس انظر حرارة

قناله للمعاة انظر معاة

قنوله القرد ٣٣٦-٤

إمامة (الصلاة) النية فيها ٤٥٠-١

الرتيب فيها ٤٥٤-١

شروطها وكراهتها ٤٣٣-١ =

شروط الاقتداء ٤٤٩-١

اقتداء المسافر والمقيم ٤٨٢-١

أمان هورفع استباحه دم الحر في ورقه

وماله حين قناله أو حين العرم على ماله

مع استقراره تحب حكم الإسلام مدة ما

= ٢٨٣-٢

اسراط المصلحة فيه ٢٨٦-٢ =

من بعد الأمان وما يعنده ٢٨٨-٢

أبره ٢٨٩-٢ = ٣٣٥-٤

حناءه المسأمن ٣٣١-٤

إكراه : أحكامه ١- ٢٧١٠-٢

٥٤٤ = ٥٤٨

الإكراه في الصلاة والعبادات ٢٥٩-١

١ و ٥٠٨ و ٧٠٦

الإكراه في العقود ٢- ٣٧٠ = ٥٤٤ =

٣- ١٨ و ٤- ٧

الإكراه في الإقرار والنكاح واليمين والردة

والندير والعق ٢- ٥٤٨ و ٤-

٤٨٦ و ٥٣١

الإكراه في الحبايات ٢- ٥٤٩ و ٤-

٤٨٦ و

وانظر اربداد إقرار

إكراه ندي . إحصار المدين بالحنس

والصرب ٣- ٣٦٨ و ٣٧٠

الترامات : الترامات إحصائية عند الامساع

= ١٦٨-٢

الترام واحد اللقطة ١٦٩-٤

الترام الوارت انظر بركة

إلطاق : هو أن ندخل المرأة أصعبها

في فرحها ١٤٦-١

الله (سبحانه وبعالي) الكفر به وسه

٤٤٠-٤

العلم بانه أنواع أحكامه ٧٧٩-٤

ذكره انظر ذكر

شكره وحنده وتحنده انظر بصوف

إمامة (كبرى) شروطها ١٨٨-٤

حقها في تمليسة زوجها انظر فلس
أمانها وقتالها وحقها في العيمة وأسرها
٢ - ٢٧٥ و ٢٨٧ ، و ٢٩٨ و ٣٠٧
حمايتها والحماية عليها وحقها في القصاص
والقسامة ٤ - ٣٣١ و ٣٤٥ و ٣٦٠ و ٣٧٦
و ٣٩٤ و ٤٠٠ و ٤١٧ و ٤٩٥ و ٥٠٣
وانظر آيسة استحاصه أمة حصص
حمل عادات مسحاة نساء نفقة
نكاح والدا (أم) وما يباسه

أم انظر والدس

أم الخا حين . هي صلاة تقع السورة
مع الفاحجة في طرفها (سب الرعاف)

١ - ٢٨١

أم ولد (ناب) هي الحر حملها من وطء
مالكها ٤ - ٥٥٩

عورتها في الصلاة ١ - ٢٨٦
وانظر اسلاد

أمة هي الأثني من الرقيق (المملوكة)

عورتها في الصلاة وعمرها ١ - ٢٨٥ و ٢٨٨
نعسيتها سدها في مونه ١ - ٥٤٤

النسرى بها ٢ - ٣٩٤ و ٤٨٣

رواحها وبوثها ٢ - ٣٧٤ و ٣٩٢ و ٤١٤
٤٢١ و

اسراؤها وه واصعتها (فصل) ٢ -

٦٨٣ و ٧٠١

حيار من نعتي (فصل) ٢ - ٤٨٤

٧٢٩ و ٧٤٩ و ٦٧٣

عدم تأمين المحارب ٤ - ٤٩٧

أمانة : انظر إحارة (أنواعها المحلفة)

إعارة صمان عمل قراض وديعة

امتيار (إدارى) انظر إحاء

إقطاع معد

أمر بالمعروف ونهى عن المنكر انظر
حسة

امراة : عورتها في الصلاة وحارحها

والبلد بصورتها ١ - ٢٨٥ و ٢٨٨ =

٤ - ٧٤٣

صلاها بالمسجد ١ - ٤٤٦ و ١ - ٥١١ =

٥٣٠ و ٥٣٨

حجمعها للصلاة للمنتمة ١ - ٤٩٢

إمامتها ١ - ٤٣٣

عسل شعرها ١ - ١٠٨ =

العمو عن نحاسة دلبها ١ - ٧٨

حائرها ١ - ٥٤٤ و ٥٥٠ و ٥٥٣ و ٥٥٧ =

٥٦٢ و ٥٦٤ و ٥٦٦ =

ربارتها للصور ١ - ٥٦٤

إفطار الحامل والمرضع ١ - ٧٢٠

ركاه حليها ١ - ٦٢١ و ٦٢٤

استعمالها الحر والذهب والفصة ١ - ٦٢

سفرها ٢ - ٢٧٩

مبولها أمام الفصاء وشهادتها ٤ - ٢٠٤ و ٢٧١

٢٧٦ و ٣٠١ و ٣١٥

الحر عليها قبل الرواح وبعده ٣ - ٣٨٣

و ٤٠٢

ردنها ٤ - ٤٣٧ =

الهبة والوصية والوقف على الدمي ٤ - ١٠٣

و ١٤٠ و ٥٨٢

الإذن له بالإحياء ٤ - ٩٤

رعاية السلاطين لهم ٢ - ٣١٥ و ١٠٠

وانظر أهل الكتاب بناء حرية

دعوى عادات دمة كنيسة

أهل الكتاب طعامهم ودمهم

وصدعهم ٢ - ١٥٤ و ١٥٨ = و ١٦١

و ١٧١

حروجه مع المسلمين في صلاة

الاستسقاء ١ - ٥٣٩

حرية الروحة الكاكية في شعائرها ٢ - ٤٢٠

رواحهم انظر نكاح

نكاح الأمة الكاكية انظر أمة نكاح

الكاكية ٢ - ٤٢٠ =

أهل الدمة منهم انظر دمه

أهلية : انظر حوون ححر دعوى

ديون سعه سكر شحصة فابونة

صعر عه عمد فلس ممد

وما ناسه

أوقاف : انظر حرس وقف

أولياء أولياء النكاح والدم انظر ولاية

الأولياء الصالحون انظر بصوف

أيام الأنام النص وعاشوراء ونحوها

انظر يوم

إيجاب انظر عمد

ولدها ٢ - ٤٨٠ و ٣ - ١٠٠

بيعها ٣ - ٩٥ و ١٠٥ و ١٥١ =

و ١٦٤

وقرصها ورهها وإحارها ٣ - ٥٧٢

و ٢٩٢ و ٣١٩

الإيداع أديها ٣ - ٥٥٩

أموال : اعتبار الوثائق أموال (اندماح

الحق في السد) ٣ - ٥٣٧

أمرال المستأمن انظر أمان (أثره)

ما نودع بيت المال انظر بيت المال

وانظر ديون فلس عقار ملك

وما يباسه

أمين انظر أمانة

انتحار الانتقال من موت لموت في

القتال ٢ - ٢٨٣

إندار : انظر إمدار

إنفاق : انظر بيت المال جهاد ركاة

مصالح نفقة وما ناسه

• إسلام الدمي ٤ - ٣١٢

عصمة الدمي ودفع الضرر عه ٢ - ٢٧٣

و ٤ - ٣٣٥ و ٧٤٢

ما منع عه ٢ - ٣١٥

رواحه انظر نكاح

حايه ٤ - ٣٣١ و ٣٤٤

الحماية عامه ٤ - ٣٧٦ و ٤٠٠ و ٤٠٧

إيخار : انظر إجارة
وانظر سعية سمك عبر أوأؤ .
مرحان

إيلاء (فصل) هي حلف الروح المسلم
المكلف الممكن وطؤه مما يدل على
ترك وطء روحته غير المرصع أكثر من
أربعة أشهر للحر وشهرين للعبد
٦١٩-٢
ما سعتقد به وما تحلل به ٢ - ٦٢٠
و٦٢٩

أيمان انظر يمين
أيمان انظر إسلام بصوف
نردون هو المرس العظيم الحلقة العليط
الأعضاء

(ب)

نوص . انظر مرض
نادى انظر أعراى

نابصة . هي الخرح الذى شق اللحم
٣٥٠-٤

ناعى . انظر نعى

نحار . العصر فى صلاته ١-٤٧٥
وانظر سعية

نحر طهوريه مائه وحيوانه ١-٢٩
و٤٤ =

نحسر من يمرت فيه ١-٥٧٩

نصر الصلاة فيه ١-٤٧٥

الركاه فيما لمظه ١-٦٥٥

تملك ما يستحرج منه ١-٦٥٥

محدد المسافات المحرمة ١-٤٧٥

وساط . هو السب الحامل على اليمين
انظر يمين

نصاق طهاره
حكمه فى المسحد ١-٤٤٦

نظان الركاة عبد الظلان ١-١٠١

نظان بصرفات الصعبر والمخون والمرتد
وعبرهم ٤-١٤٠

مَاء	رحوة المائي بالذهب والفضة	ظلال العقود والشروط والتحكيم ونحوها
٦٢-١		انظر كلاماً
الإحارة على إقامة المائي انظر عمل	٢٥٦-٣	السارح عند البطلان
الاحتمال بإقامة الماء انظر وكيرة		وانظر فساد وما يباسه
وضع اليد على المائي وتملكها انظر		
حيارة ملك	١٨٥-٢	يعمل . تحريم أكله
دحول الماء في السع انظر ، مداحله		طهارة حله انظر كيمحت
ماء العاصب في الأرض المعصونة		يعي . هو الامتناع من طاعة من نئت
٥٩٣-٣	٤٢٦-٤	إمامته في غير معصية
إحداث الكنائس وعلو أهل الدمة منابهم		والباعية هي المعرفة الى أنت طاعة الإمام
انظر أهل الدمة (ما عليهم) كمسة		الحق في غير معصية بمعالجة ، ولو
إحارة المائي انظر دار	٤٢٧-٤	تأويلا
الوقف على الماء ٤-١٣٦		قال المعاة
مصار الحوار المستولدة عن الماء ٣-٤٨٥=	٤٢٨-٤ =	عدم القسامة والقود في قتالهم
٥٠٥-٤ و ٤٨٨	٤٢٩-٤	صمان المعاة وأحكامهم
وانظر حوار طرنق	٦٠٨-١	ركابهم
عمار قسمة وما يباسه	٢٨٧-٢	أماهم
ست لمون هي الإبل الى أوف سير		حكم قاصيهم انظر فضاء
ودخلت الماة ١-٥٩٥	٧١٤-٤	الوارث بين الطائفتين
ست محاص هي الإبل الى أوف سه	٥٩٧-١	نقر . ركاته
ودخلت الماة ١-٥٩٥		السع هو اس الفهر الذي يتبعها
٤٤٢-٣	٥٩٧-١	
الصمان جعل		
٥٥٥-٣		
الاخار ناودعه		
وانظر تحارة صرف صراب فراص	٣٦٦-٢	سكر صمها الكاح
فرص وما ماسه		الححر عليها انظر امرأه
موة انظر اسلحاق ولد	٧٤-٤	نلاع الإحارة على اللع
مهايم انظر حواص	٤٠٤-٣	ملوع علاما

٢ - ٤٤٤ و ٥٢٢ و ٥٢٤ و ٣-٥٣ و ٩٣

بول : انظر استحاء

و ٤ - ١٧ و ١٤٥ و ٥٢٧ و ٥٨٩

وانظر العقود المحللة

البيت الحرام انظر مكة

أثره في الركاة ١ - ٦٠١ و ٦١٢ و ٦١٦

بيت الطاعة ٢ - ٥٠٧ و ٥١٢ و ٧٣٣

ما يحور بيعه ٢ - ١٤٦ و ٣ - ٢٥ و ٢٨ =

و ٧٣٧

بيع الوقف ٤ - ١٢٥

وانظر بقة نشور

ما يلدل في البيع بلا شرط انظر مداحلة

بيت المال ما يودع فيه ٢ - ٢٩٤ -

اليومع الفاسدة وأوقات الهى ١ - ٥١٤

٤ - ٤٣٧

و ٣ - ٨٦ و ١٠٦ و ٥٦٥

سوع الآحال (فصل) ٣ - ١١٦ =

مصارفه ١ - ٢٥٥٢ و ٢٩٥ و ٤ -

النيرع الحارة انظر نحارة

١٢٥ و ١٧٩

نع ملك العر ٣ - ٢٦ و ٤ - ٣٢٣

توريثه ٤ - ٦٢٩

سع العسه (فصل) ٣ - ١٢٨

اعتباره من العاقلة ٤ - ٣٩٩

الحار والقص والعب والصان وتعلق

حقه في الشفعة ٣ - ٦٣٢

حقوق العير ٣ - ١٣٣ و ٣ - ١٥١ =

السرقه منه ٤ - ٤٧٥

و ١٦٩ = ١٨٩

نثر طهورة ماء الأمار ١ - ٢٩

صمان المبيع ٣ - ١٩٥ =

الإحارة على حمر النر ٤ - ٧٦

الشارع في البيع (فصل) ٣ - ٢٤٨ و ٤ -

الاحتصاص بحريم النر ٤ - ٨٩ =

٢٦٨

النسب به في الحماه ٤ - ٣٤١

نهمة . انظر سهده

نيسن البيص المدر ١ - ٤٤

(ت)

نص الحوان المندكى ٢ - ١٧٧

تأديب تأدب المفتاب على الإمام في

نيسن الأنام النص - صوهها

الأمان وأحد القود بلا إدن ونحوه

١ - ٦٩٢

انظر أمان قصاص وما يناسبه

تأدب شهود الرور ٤ - ٢٩٦

تأديب المطاول على الفاصى انظر

بيع هو عهد ماوصة على عر منافع

٣ - ١٢

قصاء

أركانه وشروطه ٣ - ١٣ =

٤ - ٥٠٤

نابد الروحه

النعتان في واحدة واحماج السع بعره

أحد العصور من الحالبين ٢-٢٩٤ و٣١٨
= ٣٢١ و

تجهيز الميت انظر حائر

تحكيم : شروط الحكم ٤-١٩٨
التحكيم بين الزوجين ٢-٥١٣
التحكيم في الصيد في الحرم ٢-١١٢
حكم المحكم بالتعزير ٤-٢٠١
بطلان المحكمين ومحاور المحكم سلطه
٤-٢٠٠

نكاح المحكمين انظر نكاح

نحية المسجد . ١-٤٠٥

نحيير : في الطلاق هو أن يجعل
إنشاء الطلاق ثلاثاً - صريحاً أو حكماً
حقاً لغيره ٢-٥٩٣
الخيار في المعاملات والنكاح انظر أمة
خيار . نكاح -
خيار الإمام في الأسرى والمخاريص انظر
إمام وما يباينه

تحليل . هو إيصال الماء للشرة بذلك

١-١٠٧

تخميس انظر خميس عائم

تدبير (باب) هو تعليق مكلف برشد
عق رقن على موبه ٤-٥٣١
أركانها ٤-٥٣١
إبطال التدبير ٤-٥٣٥ و٥٣٨
أحكام التدبير ٤-٥٣٤ و٥٣٨

تأديب الساب للصحة وآل البيت

٤-٤٤٤

وانظر تعزير تعليم رقيق شور
والدين وما يباينه

تاسوعاء : صومها ١-٦٩٢

تأويل : هو حمل اللفظ على خلاف
ظاهره موضح ، فإن طهر وجهه كان
تأويلاً قرياً ، وإن حتى دليله كان تأويلاً
بعيداً ١-٧١٠

تقدير : هو عدم إحسان التصرف في
المال

البحر سسه ٣-٣٨١

تعرع انظر هة

توتة : توتة الأمة المروحة ٢-٤١٨ =

تبيع . هو اس القرعة الذي يسعها

١-٥٩٧

تجارة : وهي التصرف بالبيع والشراء لتحصيل
الربح ٣-٦٨٢

الركاة فيها ١-٦٢٥ و ٦٣٦

و ٦٤٥

ركاة الشراء لأجل البيع ١-٦٣٠
بيع والربامح والحراف والصيفة العربون والعنه
والمرايذة ٣-٣٥ و ٤١ و ١٢٨

شركة التحر ٣-٤٥٦

القراض انظر قراض

الإدارة والاحتكار انظر ذلك

سارع أهل السوق في الخلويس ٣-٤٨٣

أثر العتق في التدبير	٥٢٧ - ٤	تسمية (أى تحديد) الأهل ومحل العقد
ميراث المدتر	٧١٢ - ٤	ومحوه انظر ما يئاسه
تدليس ١ انظر عمد		تسحيح السسخ بعد الصلاه
التدليس والعن	٢٢٥ - ٣	٤١٠ - ١
تواب ٠ إزاله الحاسة به	٨٥ - ١ =	وانظر بصوف دكر وما يئاسه
التيمم بالتراب ومحوه انظر سم		تسليم تسليم العقود عليه انظر صما
تراويح صلاتها جماعة	٤٠٤ - ١	عقد وما يئاسه
و٤١٤		تصديق الصديق في بيع الآحال
تركة هى حق نقل السحرى سب		والصرف والفرص
لمسحه بعد موت من كان له ذلك		٥٢ - ٣ =
٦١٦ - ٤		تصويّة انظر عقد
الحقوق المتعلقة بها	٦١٦ - ٤ =	تصوف بحث الصوفيه في الباطن وحس
حقوق الدائنين في التركة انظر ديون		السريّة
رهن وما يئاسه		٧٢٩ - ٤
الرام الوارث عمد فسخ الإحارة	٥٠ - ٤	الخوف والرحاء وصلة الرحم وبر الوالدس
أحوال وقف قسم التركة	٧١٥ - ٤ =	٧٣٩ - ٤
وانظر ٠ واريث موت وما يئاسه		الحقد والحسد والكبر وسوء الطل والعزم على
تركية التهود	٢٥٩ - ٤	الفواحش
وانظر شهاده		٧٣٦ - ٤ =
تسحيل كناية لإحراءات الدعوى		التوبة
والأحكام	٢٨٨ - ٤	الشكر
تسهرى انظر أمة		٧٢٩ - ٤
تسمية السممة عمد دخول الأماكر		الاستعمار والدعاء
السممه في الدبح انظر دكاه		٧٦٥ - ٤ =
		تلاوة الأوراد
		٢٤٣ - ١
		الرؤنا الصالحه
		٧٧٢ - ٤
		تطويل النواهل
		١ - ١٥ ، و٢٤٢ و٧٢٣
		الدر للأولياء الصالحس
		٢ - ٢٦٣
		الموصؤ لريارة الأولياء
		١ - ٢٨
		كرامهم
		١ - ٢٢٣
		وانظر بهجد محمد نواهل وما يئاسه

تعريز شاهد الرور والمسى في مجلس القضاء
٢٠٦ - ٤ =

حوار التعريز للمحكم
٢٠١ - ٤
وانظر بأديب

تعريية انظر آداب حائز

تعليق تعليق التعليق ٢ - ٥٩١
علق الرحمة والطلاق ٢ - ٥٧٦ و ٥٥٠
٦١٢ و

العلق في اليمين ٢ - ١٩٠ =
وانظر استثناء شرط وما يباسه

تعريب انظر بى

تعريز العربى القزلى والمعلى ٣ -
١٦٠ و ٤٣ - ٤

تعريز الراعى ٤٥ - ٤
وانظر عقد عرر عش
وما يباسه

تعليم حوار مس المصحف بلا طهارة
للعليم ١٥٠ - ١

الإحارة على التعليم ٧٥ - ٤

عدم التعليم مع دهسته العمل ٢٠٥ - ٤

بعدم أهل الاضطراب العلم ٢٠٥ - ٤
الأيديب على العلم انظر صعر
وانظر علم

تعسيل الميت انظر حائز

تعليس الفليس العام هو فام دى

تصامس . الإصاف على المحتاحين من
بيت المال ٢٩٥ - ٢

وحوب القيام بالمصالح الشرعة وانظر
للمرام عرض كفاية
الموالة من المسلمين وتناصحهم انظر
إسلام

التصامس في الديون انظر ديون صها

تطهير . هو إزالة الحاسة ورفع الحدث
٢٤ - ١

وانظر طهارة

تعجير تعجر المدعى ٢١٤ - ٤
٢١٦ و

وانظر دعوى

تعجير المكاتب ٥٥١ - ٤

تعدي . هو عصب المصعة أو و
الحباية على بعض الدات أو كلها
بدون منه الملك أو هو الصرف

في الشئ يعر إدن ربه دون قصد
ملكه ٦٠٧ - ٣

صها المتعدى ٦٠٨ - ٣ =

وانظر حارة عصب

تعريز كيميته وطرقه ٥٠٤ - ٤
ما محرر في التعريز ٢٠٦ - ٤

التعريز في المسحد ٢٠١ - ٤

التعريز في المعصية ٥٠٣ - ٤ و ٧٢٤ - ١

التعريز في العصب ٥٨٣ - ٣

التعريز للافسات ٢٠٠ - ٤

١ - ١٨٢ و ٤٦٥

التلف سىماوى انطر حائجة

تلف مال الركاة بعد وحوها ١ - ٦٣٥

٦٦٩ و

ما يحشى تلفه من اللقطة ٤ - ١٧٤

تلف البصاعة والمخمرل فى النقل انطر نقل

تمثال ٠ إبعاده عن المختصر ١ -

٥٦٢

وانظر أصمام صورة

تمر ركاته انطر ركاة

تمليك الطلاق : هو أن يجعل لإنشاء

الطلاق حقاً لغيره راححاً فى الثلاث

٢ - ٥٩٣

تمليك الأموال انطر ملك

تعارع ٠ (أى الاحلاف وفام الدعوى

بن طرفين)

السارع فى البيع (فصل) ٣ - ٢٤٨

السارع فى الإحارة ٤ - ٧٢ و ٤٨

السارع فى الشركة (فصل) ٣ - ٤٧٨

السارع فى الرهن ٣ - ٣٢١ و ٣٤٠ =

السارع فى الركاة ٣ - ٥١٩ و ٥٢١

السارع فى الهبة ٤ - ١٥٦

السارع فى السكاح (فصل) والصدقا

والمتاع ٢ - ٣٨٩ و ٤٨٨ = ٤٩٦

السارع فى الطلاق والخلع ٢ - ٥٣٣

السارع فى المكاهة ٤ - ٥٥٤

السارع فى الحمار ٣ - ٢٥٦

دين حل أحله على مدين ليس له ما يبق

٣ - ٣٤٦

التمليس الخاص هو حلع مال المدين

٣ - ٣٤٦

لعمرائه

انطر فلس

تمويص فى السكاح انطر سكاح

التمويص

تمويص فى الطلاق نالحيير أو السملك أو

٢ - ٥٩٣

السوكل

وانطر طلاق

تكفين انطر حائر

تكليف هو طلب مامه كلفة - فعلا

أو تركا - حرما وغير حرم أو هو

الإلزام بما فيه كلفة ١ - ٢٦١

والمكلف هو البالغ العاقل ذكراً أو أنثى

١ - ١٦٠

وانظر أهلية حنون رقيق سفيه عه

وما يناسبه

تكليف عبر المسلمين بأصول الشريعة

١ - ٢٦١

وفروعها

اشتراط التكليف فى الحياه ٤ - ٣٣١

تلف صمان التلف فى العقود وعبرها

انطر صمان هلاك

التلف كشرط فى الحياه ٤ - ٣٣١

وحرب الفصا ص إن أنلف المكلف معصوماً

٤ - ٣٣٥

الخوف على النفس والمال من التلف

ما يبيحه التيمم	١ - ١٨٦	التشارع في الأهل	٣ - ٥٣٣
فرائضه وسنه ومدوناته ومكروهاته		التشارع في الطلاق والفساد	٣ - ٢٥٦
	١ - ١٩٢ =	التشارع في الشهادة	٤ - ٣٠٩
ما لا يجوز التمس له	١ - ١٨٣ -	التشارع في اللقطة	٤ - ١٦٦ و ١٦٨
الحاجة للماء المبيحة للتيمم	١ - ١٨٠	التشارع في الخلوس في السوق	٣ - ٤٨٣
		انظر دعوى وما يباسه	

(ث)

ثعبان : قتله	١ - ٤٤٦	تحس وتحميس : هو تصير الطاهر	
تحريم ما يؤكل منه	٢ - ١٨٣	بحسا	١ - ٢٤
ثعور • عمارتها	٢ - ٢٩٥	انظر طهارة	
بدر الرباط فيها	٢ - ٢٥٣	تحميم : لا يشتبه به الحلال	١ - ٦٨٥
ثمور : بيعه قبل بدو صلاحه	٣ - ٢٣٦	تفخيز : أحد الحق بالبد	٤ - ٣١٠
المداحلة وسع الثمار (فصل)	٣ - ٢٢٦ =	تمجدد :	
الركاة منه انظر ركاة		١ - ٤٠٤ و ٢٤٣	
توب وتباب : إحارته	٤ - ٤٠	توريد • انظر سلم	
وانظر امرأة عذرة عادات عمل			
(حاطه) لباس نقعة		قوة : هي الدم والعزم على عدم العود	

(ح)

حار • انظر حوار		التوبة قبل الاستسقاء	١ - ٥٤٠
حاموس : ركابه انظر ركابه (الأنعام)		أثر التوبة في حد السرقة	٤ - ٤٨٩
حامع : هو الذي يقام فيه الجمعة		أثرها في حد الحرابة	٤ - ٤٩٤ و ٤٩٧
سروطه	١ - ٥٠٠	استانة المرتد انظر ارتداد	
حاهلية • ما وجد من دهن الحاهلية		تولية : هي تصير المشرى ما اشتره لعبر	
انظر ركاز		بائعته ثمنه	٣ - ٢١٠
حاه • الهمة لدى الحاه	٣ - ٢٩٣	حوارها في الطعام وعمره	٣ - ٢١٠
		صمان الموكلي	٣ - ٢١٢
		تيمم من يحور لهم التيمم	١ - ١٧٩

ملاحة	ملطاة	مقلّة موصحة	حائكة • هي ما لا يستطيع دفعه من أمر
٣٥٠ - ٤			مبارى أو جيش
٣٨٤ - ٤	تعدد الخراج		ما يعتد بها
٢٦٨ و ٢٦١ - ٤	الشهادة في الخراج /		حكم الخواص
٢٧٠ و			أثرها في الركاة
١٩٨ - ٤	حوار التحكم في الخراج		صمانها في العقود
١٨ - ٤	حارة احرة الحرار		أثرها في الإحارة
١٥٩ - ٢	حرارة الكنانى		أثرها في بيع الثمار والمساقاة
	وانظر ركاة		الإحلاف بها
			٢٤٦ - ٣
حريرة العرب	عدم إقامة غير المسلم		حائكة • هي ما أفضى إلى الخوف أو
٣٠٩ - ٢ =	بها		الطن من الخراج
٩٤ - ٤	عدم الإدن لدى بالإحياء فيها		الحكومة بها
			٣٨٢ - ٤
حريرة (فصل)	هي مال يصربه الإمام		حبيرة المسح عليها (فصل) ٢٠٢ - ١
على كنانى أو مشرك ذكر حر مكلف			حمد ميراث الحد مع الأخوة (فصل)
قادر محالط بصب ساقه لم يعقه مسلم			١٣٩ - ٤
لاستقراره أما بغير الحجار واليمن			عدم صحة اعصار الحد
٣٠٨ - ٢ =			١٥١ - ٤
٣٠٨ و ٢٩٦ - ٢	صربها		شهادة الحد على ولد ولده
٣١٠ - ٢ =	قدرها على العوى والصلحى		٢٤٤ - ٤
٣١٢ - ٢ =	سقوط الحرية بالإسلام		سرقه الحد مال ولد ولده
	وانظر أهل الدمة دمة		٤٧٥ - ٤
			عدم استحقاق الحد لأسماء الفصا
			٣٥٨ - ٤
جمالة (فصل)	هي الرام أهل الإحارة		حدام انظر مرض
عوصاء لميم لتحصل أمر بالتمام ، إلا أن			حدعة هي الإبل التي أوفاربع س
٧٩ - ٤	بمه غيره		إلى خمس
٨١ - ٤ =	ركها وشرطها ولرمها		٥٩٥ - ١
٨٤ - ٤	ما محور فيه الجمالة		حواص أنواعها انظر آمة ناصعه
٨٥ و ٨١ - ٤	الجمالة الفاسدة		حائكة حارصه دامه سمحاق

الأعداد المسقط للجمعة ١ - ٥١٤

شروط الجامع الذى تقام فيه ١ - ٥٠٠

عدم التيمم للجمعة ١ - ١٨٣

السع وقت الجمعة ١ - ٥١٤ و ٣ - ١٠٦

محريم العمل وقت حطة الجمعة

١ - ٢٤١

وانظر حطة

حالة • وصوء الحب عند النوم

١ - ١٧٥ =

ما يجمعه الحالة ١ - ١٧٦

تقدير وقت الظهر عند الدر ١ - ٢٣٥

تمم الحب ١ - ١٧٧

أدان الحب ١ - ٢٥٢

ملازمة الحب فى صلاة ١ - ٣٥٩

نقطة لإزاله حادة الروحة ٢ - ٧٣٢

وانظر غسل

حائز (فصل) غسل الميت ١ - ٥٤٢

و ٥٤٤

تكفين الميت ١ - ٥٤٩

احتصار الميت ١ - ٥٦١ =

تشيع الميت ١ - ٥٥٢

صلاة الحارة ١ - ١٨٣ و ٥٤٣ و ٥٥٣ =

و ٥٧١

الدفن والعروالسق والحد ١ - ٥٥٨ =

و ٥٦٣ و ٥٧٧

آداب العراء ١ - ٥٦٠

الصدقة على الميت ١ - ٥٨٠

قراءة القرآن على الصور ١ - ٥٦٨

٣ - ٤٤٢ الصمان محل

مسائل تشبه الجماله فى الإحارة ٤ - ٧٤

احتماع الجمالة بإحارة أو بيع وصرف

٣ - ٥٣ و ٤ - ١٧

٢ - ٣٢٣ الجمالة فى المساعة

حقوق هو حروح الخرقه حالیه من

أنردم المرح ١ - ٢١٣ =

حکله : حلد الرانى عبر المحص

٤ - ٤٥٦

وانظر بأديب تعير

١ - ٤٢٤ جماعة (فصل) حكمها

١ - ٤٢٦ إدراك الجماعة وصلاة المسوق

و ٤٥٨

١ - ٤٤٥ آداب إقامتها =

١ - ٤٤٩ البية والمساواة والمناعة

و ٤٥١ =

١ - ٢٢٩ تاحير الصلاة اسطاراً لها

كراهية الجماعة فى الظهر يوم الجمعة

١ - ٥٠٨

جمع الصلاة أساب الجمع

١ - ٤٨٧

١ - ٤٥٠ البية فى الجمع

١ - ٤٩٣ جمعة (فصل) حكمها

تروط وحويا وصحبها وسبها ومدوناتها

١ - ٤٩٥ و ٥٠٢ =

١ - ٥٠٩ ما محور فى الجمعة وما يكره

٢-٢	
٣-٣٨١	الحجر سب الحنون
١-١٤٢	نقص الحنون للوصوء
١-٢٣٣	تأخير الصلاة سب الحنون
١-٢٥٢	أدان المحنون
١-٤٣٤	إمامة المحنون
٢-٦	جح المحنون
١-٦٨٢ و ١-٧٠١	صوم المحنون
١-٥٨٩ و ١-٦٢١	ركاة المحنون
٢-١٧٠	دبيحة المحنون
٢-٧٥٥ و ٢-٧٥٨	حصانة المحنون
٢-٢٧٥	قبال المحنون وحقه في العسمة
٢٩٨ و	
٤-٧	عقد المحنون وهسه ووصية
١٤٠ و ٥٨٠	
٤-٥٣١	تدبير المحنون
٤-٢٣٩ و ٤-٢٩١	شهادة المحنون
٣-٣٨١ و ٤-٣٨٧	حانة المحنون
٣٣١ و ٤٠٠ و ٤٦٢ و ٤٩٩	
٤-٤٠٦ و ٤-٤٨٤	الحناية على المحنون
٤-٣٨٤	الحناية المؤدية للحنون

الإحارة على حمل الميت ودمه ٤-١٠ =
وانظر قمر

حماية (باب) هي إتلاف مكلف - غير
حرى - معصوما بإسلام أو أمان -
٤-٣٣١
شرط الحماية (العمد والعدوان) ٤-٣٣١
٣٣٨ و

الحناية بالقتل انظر قتل فصا
الحناية فيما دون النفس انظر حراح
دنة

تعدد المباشر ٤-٣٤٩
الدفاع الشرعى انظر دفاع شرعى
حناية النافص على الكامل ٤-٣٣٢
٣٤٨ و

حانة السكراد ، والصغير والروق ،
والحنون وغيرهم انظر كلاً
الحناية على غير المعصوم ، والمرتد ، والحرى ،
والدمى ، والمعاهد ، والمستأمن انظر
عصمة وإسلام وما ساء له
العمو عن الحناية انظر قصاص دنة

حن • الاستعادة منهم عند دخول الحلاء

٨٩-١
نحاسة ميتهم ٤٩-١
سكناهم الحنور ١-٩١
تعليق الطلاق على مشيئتهم ٢-٥٨٠ =
حنون المحنون حنونا مطفا هو من
لا يهيم الخطا ولا يحسن الخوا ،
أو هو من لا يرحى إفاهه أ د لا

حنين وقف البركة للحمل ٤-٧١٦
الوصة للحسن ٤-٥٨١
الحناية على الحسن ٤-٣٧٧ و ٤-٤٠٧
عدم تعسل السقط والصلاه عليه
١-٥٤٢ و ٥٧٤
تدبير الحامل ومكاسها ٤-٥٣٣
٥٤٥ و
نلعه السالك - راجع

٤٨٥ - ٣ =

٤٨٨ - ٣ ما يندب للحار

٦٣٣ - ٣ عدم أحدا نار بالشعقة

٤٩٢ - ١ صلاة حار المسحد

٧٤٧ - ٤ لإكرام الحار

حيثن : انطر حائجة جهاد عيمة
قال

(ح)

٤٤ - ٤ حارس صباه

حامل انطر حسن حمل نفاس

حارصة . هى الحرح الذى يشق الخلد
٣٥٠ - ٤

حائض انطر حيض

حسن انطر وقف

حسن العين حسن العين المسبعة استمضاء
للحسن

حسن العين المؤخره

حار المكربى إذا حسنت عنه العين

الره لا يحسن

حسن (الإيداع فى السحن) العرب

٥٠٤ - ٤ بالحسن

وانطر بعرب

٤٥٨ - ٤ حسن الراى

٢٠٣ - ٤ انطر فى دعاوى المحوسس

١٧٧ - ٢ دكانه حنين الميمية

١٠٥ - ٣ بيعة

جهاد (باب) هو قتال مسلم كافراً

عبر دى عهد لإعلاء كلمه الله تعالى

أو حصوره أو دحوه أرضه ٢٦٧ - ٢

٢٦٧ - ٢ حكمه وفصله

وحوب القيام به كل سنة ٢٦٧ - ٢ =

و٢٧٢

٢٧٤ - ٢ استئذان الأب منه

٢٧٧ - ٢ ما يجوز من القتال

صلاة الخوف والالتحام انطر صلاة

قال الممتنع عن الركاة انطر اريداد

قال النعاة والحوارج انطر بى

قتال المحاربين انطر حراسة

الاتفاق على الجهاد ١ - ٢٦٣ و٢٩٥

الدر للرباط والجهاد ٢ - ٢٥٣ و٢٧٤

وانطر اسرى أمان دمة صلح

عسمة قتال

حهار : التنازع فى حهار الروحة

٤٩٦ - ٢

وانطر عادات بكاح

٢٦٣ و٣٠ - ٣ بيع المجهول

٢٧٧ - ٣ الحياه فى الدلم

٣٠٥ - ٣ الحياه فى الرهن

الحياه فى الإحاره

وانطر عمد (محله)

حوار ما بعرب . أصرار الحوار

المأهور علفهم وئصرفائهم ومن يقوم علفهم

= ٣٨٤ - ٣

= ٣٨ المصرف قبل الحجر

الوقف على المأهور ٤ - ١١٧ و ١٤٠

أئر الحجر فى الشهادء ٤ - ٢٤٠

الحجر على المرأة والمرص أنظر كلاء

أءاقءة : هى وئمة ئقام لئعلم الصى

انظر ولائم

أءء هو الأارأ المئءاء من المأورأ

المعاءى فى الصءة ١ - ١٣٦

ما ىمعه الأءء الأصعر والأءء الأكر

= ٢٧ - ١

وانظر أءاء عسل طهاره

وصوء

أء . أء الرأى ٤ - ٤٥٥

= ٤٦٤ - ٤ أء القءف

٥٠١ - ٤ أء الشرب

٤٩٣ - ٤ أء الأراءه

٤٧٠ - ٤ أء السرقة

أء القفل انظر فصاص

٢٣٨ - ١ أء أارأ الصلاءة

٢٠١ - أء أوار أء المسأء

٤٨٩ - ٤ أءأل الأءوء

٤٤٥ - ١ إمامة المأءوء

أءافءة : هى فطع الطررق لمع السلوك

او أءأ مال مأررم على وءه سءلر معه

٦٨٦ - ١ صوم السأى

١٩٩ - ٤ المأكم فى أءوى الأس

٢١٧ - ٤ المأىر فى أءوى الأس

أءوب انظر ربا ركاءة طعام

قطاءى وما ىناسه

أءاماءة . انظر أءأام

أءأ هو ممع من قام به نسب الإارئ

كلية أو من أوور أءطه ٤ - ٦٤٩

انظر مواارئ

أء (أاب) أءمه ٢ - ٤

= ١٦٧ - ٢٢ أركائه وشروطه

البة فى الأء ١ - ٢٥٧ و ٢٥٠

فوات الأء والإأصار (فصل)

= ١٣٠ - ٢

سقوط الأء بالرءة ٤ - ٤٤٠

الإأارة على الأء ٢ - ١٥ = ١٥ = ٤

مع المألس من أءة الصرورة (بالصاء)

٣٤٨ - ٣

= ٤٨٧ - ١ أء الصلاءة فى الأء

٢٥٥ - ٢ أءر المأى إلى الأء

٢٣٨ - ٤ الشهادء موقفة عرفه

٢٥٧ - ٤ شهادء المساهل فى الأء

أءأ (أاب) هو صءه أءكمى ئوأ

مع موصوفها من صوء بصرفه فى الرأء

على قوبه أو ئرعه عماله ٣ - ٣٨١

أسابه ٣ - ٣٨١

العوث أو عمدب للعقل	٤٩١ - ٤	انظر سرقة
حيار الإمام في المحارب	٤٩٤ - ٤	حرفة • انظر عمل فرص كناية
صرب المحارب قبل نمه	٤٩٥ - ٤	حرم • دخول الذى الحرم وإقامته فيه
صلبه وترقيع الحد عليه	٤٩٣ - ٤	انظر حريره العرب مكة
استرداد ما سده من أووال	٤٩٧ - ٤	دحول الخانى فى الحرم
عدم حوار تأمين المحارب	٤٩٧ - ٤	٣٦٤ - ٤
الشهادة فى الحرة	٢٧١ - ٤	محريم مكة والمدسة انظر مدينة
حد المحارب	٤٩٣ - ٤	الإحرام فى الحن انظر لإحرام حج
سقوط حد الحرة	٤٩٧ - ٤ =	وانظر مكة
حرام وحب الكف عنه ،	٧٣٥ - ٤	حرورى : هومن يكون من الخوارج
وانظر حر حرير وما يباسه		سنة إلى حروراء قرية فى العراق
حرفى واله انظر جهاد		حرير تحريم استعمال بالذكر المكلف
أمانه ودينه انظر أمان		له ١ - ٦٢٥٩
عدم عصمة نفسه	١٨١ - ١	التستر بالحرير فى الصلاة
إسلامه ٢ - ٢٩١ و ٣٠٧ و ٣٢١ و ٤٢١		عدم الترام كسوة الروحة نه
معاملاته ٢ - ٢٩١ و ٣٠٤ و ٤١٦		تحليل استعمال المرأة له
١٤٠ و		٢١ - ٦
ولده وروحه وعنده ٢ - ٣٠٠ = ٤٢١		حريم حرم البلد والدار والشجر والئر
١٠١ - ٣		٨٨ - ٤
حايه والحنانه عليه	٣٣٣ و ٣٣١ - ٤	حرية انظر حقوق الإنسان رضى
٤٤٩ و		حساب انظر علم موارد
أحد العشور منهم ٢ - ٢٩٤ و ٣٢١		حسب • هو الأخلاق الكرمه كالعلم
حوت ركانه	٦٠٨ - ١	والعلم والكرم
حورح • انظر رخصه		٣٩١ - ٢
حور هو ما لا بعد الواضع فيه مصعاً		حسنة وحب الادر بالمعروف والنهى
عفا	٤٧٧ - ٤	ع المكبر

القيام بالحسة فرص كفاية ٢٧٣-٢
الحصور عن عائب بالحقمة ٢٣٥-٤

حقوق الإنسان :

حشيش : طهارته ٤٧-١
تحريره ١٨٧-٢
وانظر محذر مفسد

حصون : الصرف عليها ٦٦٣-١
٢٩٥-٢

حصى حروح الحصى من الدر

١٣٨-١

حصانة : هي الأيام بشأن الصعيرى يومه
ويقطته إلى بلوع الذكر ودحول الأثنى

٧٥٥-٢

شرطها

٧٥٨-٢

نقعة الخاصة

٧٦٤-٢

حصر : هي الإقامة وصد السفر

ما يجب على الحصرى من الدية انطرديه
عدم الناصر بين أهل الحصر وأهل البادية

٤٠٢-٤

تعاملهم مع الأعراب انظر أعراى

حقة . هي الإبل الى أوف ثلاث

٥٩٥-١

سس

حق الله . المادة إلى الدفع فيه

٢٤٧-٤

تقديم حق الله على حق العدى القصاص

٣٦٤-٤

تعلق الصحية والهندى بحق الله ٤-٤٧٥

حقوق الإنسان :

العصمة المترتبة على الإسلام وعصمة
الدى ٤-٣٣٤ = ٤٥٧

الحق في رفع الدعوى ٤-٢٨٦

المساواة أمام القضاء ٤-٢٠٥

وانظر إسلام (عصمته) تلف حياه دى

كافر وما يباسه

حقوق . حقوق الدائين انظر ديون

الحقوق المتعلقة بالتركة انظر بركة

مالايجور الحكيم فيه ٤-١٩٩

مع الحقوق المسارع عليها ٣-٩٢

حق الارفاق انظر حرير

وانظر ما يباسه

حكم اتر الحكم القصائى ٤-٢٢١

حجة الحكم ٤-٢٢٠

صدور الحكم شهادة كاده ٤-٢٩٥

مخالفة الحكم للإجماع ٤-٢٢٤

حكومة هي مال يحكم به القاصى بعد

تقدير الذات المحي عليها سالمة ومعسة

٤-٢٤٨

الحكومة في الحراج الى لافصاص

٤-٣٨١

فها

حلف انظر إيلاء عن

حلى : ركانتها ١-٦٢١ و٦٢٤

٤-٣٣

احازتها

مدة وضع اليد المكسبة ٤ - ٣٢٠ =

٣٢٢ و

الحيازة غير المكسبة ٤ - ٣٢٣

أثر التصرف في ملك الغير ٤ - ٣٢٣

تصرف وأصبح اليد بالهدم والساء ونحوهما

٤ - ٣١٩

الاختلاف في حيازة الرهن ٣ - ٣٢١

معابها في قصص الهبة ٤ - ١٤٦

عودة الوقف لحيازة الواقع ٤ - ١٠٧

الشهادة في الحيازة ٤ - ٣٠٧ و ٢٧٧

وانظر عصب ملك وما يباسه

حيصص (فصل) هو لعة السيلان وشرعا

دم أو صرة أو كدرة حرج بمسهم قتل

من تحمل عادة ١ - ٢٠٧

أنواعه وأقله وأكثره ١ - ٢٠٨ =

اعصاره في العادة والعدة ١ - ٢٠٨

و ٢٣٣

ما يمينه الحصص ١ - ٢١٥ و ٢٣٣

و ٥٦٢ و ٧٠١

القطع واللفيق ١ - ٢١٢ =

عادات الطهر ١ - ٢١٣

وانظر حموف قصة

إحارة الخائص ٣ - ١١

الشهادة في الحيصص ٤ - ٢٧١

حيل الحيل في الركاه (القرار) ١ - ٦٠٠

الحيل في الكاح المحلل ٢ - ٤١٣

حية انظر تعان

حيوان طهاره وما يحرج منه أو نحاسه

حمار : عد حوار أكله ٢ - ١٧٧

حمال : انظر نقل

حمالة انظر كماله

حام : احارته ٤ - ٦٣

السرقة منه ٤ - ٤٨٢

حمل : لإفطار الحامل ١ - ٧٢٠

أقصى مدة الحمل ٢ - ٦٨١

عدة الحامل وبقيتها ٢ - ٦٧١ =

و ٧٤٠ =

وقف قسم الركة للحمل ٤ - ٧١٦

ظهور الحمل على غير المروحة ٤ - ٤٥٤

حميل : انظر كميل

حمى : حمى الإمام الأقرص ٤ - ٩٢

حتم : هي الألوان المطلية بالراح الأحرص

أو الأصفر أو غيرها من كل ما، دهن

براح ملون ٢ - ١٨٧

حسوط : هو الطيب من أى نوع، ويعلب

على ما يحيط به الميت ١ - ٥٥١

حوالة (ناب) هي صرف دس عن

دمة المدين بمثله إلى دمة أخرى تقرأ

بها الأولى ٣ - ٤٢٣

حيازة : هي وضع اليد على الشيء

والاستلاء عنه ٤ - ٣١٩ =

- ٧٨ و ٧٥ = ٤٣ - ١ تقديم الهدايا للمحطونة ٤٥٥ - ٢
- ٤٤ - ١ ما تكون ميتة ظاهرة ١٥١ - ٢
- ٢٦٨ - ١ الصلاة في المرايض والمعاطن ١٥٢ - ١
- ١٨٠ - ١ حفظ الحيوان المحترم ٧٨ - ١
- ٢٠٤ و ٤٤٦ - ١ ما يقبل وما يحرم أكله ٧٧١ - ٤ و ١٨٣
- دحه انظر دكاة
- احارته انظر نقل
- اللعب بالخيران والطيور ٢٤٠ - ٤
- الخيارة المكسة للحيوان والبقا طه ١٦٥ - ٤
- ٣٢٢ و ١٧٧
- صان ما يبلغه الحيوان ٥٠٧ - ٤
- استعماله في الحياية ٣٤١ - ٤
- (ح)
- حطاً . رفعه عن الأمة ٧١٠ - ١
- وانظر صمان (مستولة)
- حُطَّة . شروط حطية الجمعة وسبها
- ٤٩٩ - ١
- حطية العيدين ٥٣٠ - ١
- صلاة الممل أثناء الحطية ٢٤١ - ١
- حطية عقد الكاح ٣٣٨ - ٢
- حِطَّة : هى اليماس بكاح المرأة
- ما يباح وما يحرم منها ٣٤٢ - ٢ =
- ٣٤٨ و
- مدوناتها ٣٤٠ - ٢
- كتم العوب ٤٨٢ - ٢
- ٤٦ - ١ حلو . هو أن يشتري عينا موقوفة ، بحيث يوقفها ، فإذا لم يوقفها ملكها ٩٩ - ٤
- حليقة : انظر إمامة
- حمر : محاستها ٤٦ - ١
- تحريمها ١٨٧ - ٢
- ثياب السكير وفراشه ٧٠ - ١
- الإكراه عليها وتواطؤ للصورة ١٨٤ - ٢
- ٥٠٢ و ٥٤٩ - ٤
- التعامل عليها ودفعها صداها وسرقتها
- ٤٧٤ - ٤ و ٤٣٠ - ٢
- عدم حرمان الروحة الكتابية منها ٤٢٠ - ٢
- حد الشارب ٤٩٩ - ٤
- حمس . انظر عسمة في
- تحمس الركاز ٦٥٣ - ١
- حشى : الرشح فيه ٧٢٥ - ٤
- إمامه ٤٣٣ - ١
- بطلان نكاحه ٣٧٣ - ٢
- دكانه ١٦٠ - ٢
- فدوه ٤٦٣ - ٤
- ميراثه ٧١٨ - ٤
- حريرو طهارة عيه ٤٣ - ١

- أكله للصورة ١٨٤ - ٢ حيار النقص أو العيب ١٥٢ - ٣
- عدم مع الروحة الكتانية منه ٤٢٠ - ٢ وانظر عيب
- دفعه صداقاً والتعامل عليه وسرقته ٤٣٠ - ٢ و ٤٧٤ - ٢ حيار الرؤية ٤٣ - ٣
- حوارح : انظر نبي الحيار سب فوات المسع ١٦٨ - ٣
- حوف : صلاه الحوف (فصل) الحيار إذا تعلق المبيع بالغير ١٥٢ - ٣ =
- ٥١٧ - ١ الحيار في الكاح ٤٨٢ - ٢ و ٤٦٩ - ٢
- حكم صلاة الحوف وكيفيةها ٥١٧ - ١ = حيار الرقعة إذا عتقت (فصل) ٤٨٤ - ٢
- البية في صلاة الحوف ٤٤٩ - ١ حيار الإمام في الأسير والمحارب انظر
- العروات التي صلى فيها النبي صلاة الحوف ٥١٧ - ١ أسرى حرارة
- ٣٠١ - ١ الحوف في الصلاة من خطر عدم استقبال القبلة عند عدم الأمن
- ٢٩٣ - ١ الحوف على المس والمال ٥١٦ - ١
- وانظر حياطة . انظر عمل

- حيار (فصل) اسماءه (١) حيار حيل : أنواعها وسهمها في العام
- الروى أو الحيار الشرطي وهو للمطر ٣٠٠ - ٢
- والبأمل في إبرام البيع ١٣٣ - ٣ أكلها ١٨٥ - ٢
- ما يقصد حيار الروى ١٣٨ - ٣ وانظر بردون رهيص عائم
- اقتطاع حيار الروى ١٤٠ - ٣ حارحي . انظر فرق
- رمن حيار الروى وصانه ١٤٦ - ٣ حيمت : هو عين الحاسة والحسب
- حيار القيصه هو ما كان موجه وجود جمع حيث
- نقص في المبيع من عب أو اسحقاق ١٣٣ - ٣ أى دكور الشياطين والحائث جمع
- اسم حيار القيصه ١٥١ - ٣ حية وهي أنثى الشياطين ٢٧ - ١
- حيار السرط ١٥١ - ٣ و ٩٠

- دار الإسلام :** الأمان لدحول دار الإسلام
انظر أمان
قسمة العائث بها انظر عيمة
روحة المقودندار الإسلام (فصل) ٢-٦٩٣
- دار الحرب :** دخول المسلمين بها
انظر أمان
عدم السمر بالمرأة والقرآن بها
٢-٢٧٩
- التعامل في دار الحرب ٢-٣٠٤
انظر حرى
- دامية .** هى الخروج الى تصعب الحلد
حتى يرشح منه الدم فلا شق له
٤-٣٥٠
- القصاص فيها ٤-٣٥٠
- دائن** انظر ديون
- دبر** مع الوطء في الدبر ٢-٣٤١
و ٤-٤٤٨-٤٥١
- عقوبة الوطء في الدبر ٤-٤٤٨
عدم نقص الوصوء عسبه ١-١٤٥
- دخان** (سحابر) لإباحه ١-٤٦
إفساده للصوم ١-٧٠٠
- درهم .** بكاح الدرهمين هو ما قل
من الصداق السرى وامنع الروح عن
إمامه ٢-٣٩٠
- دعوى**
المدعى هو من يحد من أصل أو معهود
- حائى :** حكمه ٢-١٥١
أ يقام من طعام عماسته (الإعذار)
٢-٤٩٩
- حواج .** الجمع سه وى الزكاة
١-٦٠٩
- إيداعه بيت المال ٢-٢٩٤
- حواج الرقيق** هو ما يقاطعه السيد
على رقيقه
- حرس .** هو طعام يقام للباس
حرس انظر أحرس
- حسوف** (فصل) هو دهاب صوء العمر
صلاته ١-٥٣٢ =
وانظر كسوف
- دابة** انظر حيوان
- دار :** مدة إحارتها ٤-١٠-٢٩
و ٦٠
- وحوب بعض الدار المؤخرة ٤-٣٦
- إحارة الدار العائنه ٤-٥٩
- إصلاح الدار المؤخرة ٤-٧٠
- مايجوز في إحارة الدار ٤-٦٣
- مسح إحارة الدار ٤-٤٩
- إحارة الدار الموقوفة ٤-١٢٥
- احتصاص الدار حرعها ٤-٨٨ و ٩٠

دولة : انظر إمام بيت المال زكاة
ومياسته

دواب : انظر حيوان

دواء : عدم اعساره طعاماً ربوياً

٨٠ - ٣

دود : أثر حروجه في الوصوء

١٣٨-١

دين : نظر ديون

ديار : إحارة الدناير للربة

ديون : تعلق الديون بالتركة

حقوق الدائن في حالة الإفلاس

انظر حجر فلس

المماطلة في الديون

حقوق الدائن في رد تصرف المدس

٥٣٩ و ٥١٤ - ٤

عزم العريم

الشروط في الديون انظر شرط

توثيق الديون بالرهن والكفالة انظر

رهن صمان كفالة ومياسته

توثيق الديون بالتمس

بصام المدس انظر كمانه (مكانة)

تصامم الخاريس

إببات سق الدس على الصرف

١١٧ و ٢٧٠

الساح في الاحل وسقوطه والسهاده

انظر أحل

بالكلام

المدعى عليه هو من ترحح قوله بمعهود

أو أصل

احتصاص محكمة المدعى عليه

٢٣٤ - ٤

ترافع غير المسلمين إلسا

٤٢٣ - ٢ و ٧١٥ - ٤

أهلية رفع الدعوى

حروح المرأة للدعوى

احراءات نظر الدعوى انظر قضاء

اعداد المدعى وتعجيره

إحراء القرعة فيها

تسحل إحراءاتها والحكم فيها

٢٨٨-٤

دفاع شرعى : دفع المعتدى

٤ - ٥٠٦

قتل النائه إذا حاورها

قتل المورث دفاعا

٧١٣ - ٤

دفع : انظر حائر

ذلك : هو إمرار اليد على العصور ولو بعد

صب الماء قبل حماه

١١٠ - ١

دمل : نحاسة ماسال مه

٧٧ - ١

دم : نحاسته

عسل ما تماحش مه

٧٩ - ١

وانظر رعاى

وانظر حراح حناية عاقلة قسامة
قصاص

(٥)

دبح : هو قطع بمير مسلم أو كنان جميع
الخلقوم أو الودحين من المقدم محمد
بلا رفع قبل الهام بيه ٢ - ١٥٤
مايدبح من الحيوان ٢ - ١٧١
مدونات الدبح ومكروهاته ٢ - ١٧٢
الدبح بالطفر والس ٢ - ١٧٨ وانظر
ركاة

دواع هو حرم من ألقين أو ثلاثة آلاف
وخمسمائة من الميل

ذرائع : سد الذرائع ١ - ٦١ و ٣ -
٤٩

ذكاة (باب) هى السب الموصل لحل

٢ - ١٥٣
طرق الذكاه انظر دبح صيد عقر -
ما تعمل فيه الذكاة ٢ - ١٧٤
١٧٧ و ١٧٩

ما يموت به ذو النفس عبر السائلة

٢ - ١٧٠

السمية فى طرق الذكاة ٢ - ١٦٣ و ١٧٠

ذكاه الأواند انظر آند

ذكاة الكانى ٢ - ١٥٨

ذكاه الحشى والفاسق والحصى والحصى

٢ - ١٦٠ و ١٧٠

انتقال الديون بالبيع ٣ - ٩٢ و ٩٥
= ٩٧

انتقال الديون بالحوالة انظر حواله

انقصاء الديون بالإبراء ٤ - ١٤٢ و ٣٣٥ =

انقصاء الديون بالوفاء ٢ - ٢٤٢

الإكراه الدنى للوفاء ٣ - ٣٦٨ و ٣٧٠

انقصاء الديون بالهبة ٤ - ١٤٢

انقصاء الديون بالمقاصة (فصل)

٣ - ٢٩٧

انقصاء الديون بالمدة ٤ - ٣٢٤

إعطاء المدين من ست المال ١ - ٦٦١ و ٢ -

٢٩٥

العقل عن المدين ٤ - ٤٠٠

وانظر تركة فلس عقد ملك

وما يباسه

دية • مقدارها فى البادية والحصر

٤ - ٣٧٢ و ٣٧٥

الدية فى الخطأ ٤ - ٣٤٠ ، ٣٧٢

العمو والامساع عن دفع الدية ٤ - ٣٣٦

دية الرقق والأنثى والحين وغير المسلم

٤ - ٣٧٦ =

الحكومة فيما لا قصاص فيه ٤ - ٣٨١ =

الدية عند ترك تخليص النفس ٢ - ١٦٩

الدية عند دفع الاعضاء ٤ - ٥٠٦

الدية على شاهد الرور ٤ - ٢٩٦

تعدد الدية بعدد الحياه ٤ - ٣٩٣

الإبراء منها ٤ - ٣٣٦

عدم تورثها العاقل ٤ - ٧١٣

وانظر رنا

١٦٨ - ٢

صمان لم يدك

١٨ - ٤

أحر الدبح والسلم

دو نفس : سائلة أو غير سائلة أى ماله دم

وما ليس له طهارته ٤٠ - ١

وانظر دكة

دكر : ذكر الرجل انظر مرج

دكر : هو الوثيقة اعتبار الذكر مال

٥٣٧ - ٣

(ر)

راعى . قصره الصلاة ٤٧٩ - ١

دكاته عند الصرورة ١٦٨ - ٢

إحارته ٣٧ - ٤

صمانه ٤٨ - ٤

دكر . السبيح بعد الصلاة ٤١٠ - ١

عدم حوارى محل الحلاء ٩٢ - ١

وانظر الله بصوف

دمة . (الدمة الماله) انظر

أهلية ديون وما يناسه

راكمة : هى المرأة المخطوبة لمن سطره

(راكمة لوعده) ٣٤٢ - ٢

دمة : (عهد الدمة) بعريها

انظر حرية

عقدها وأحكامها ٣٠٨ - ٢ و ٣١٥ =

دفع العشر ٢٩٤ - ٢

ما يوحى بأرضهم ٦٥١ - ١

نقص الدمة ٣١٦ - ٢

وانظر أهل الدمة حرية كفار

رنا رنا الفصل هورياة ولو ماحرة

(يدأ بيد) إن ائحد الحس أو كان

طعاماً رنويا ٤٧ - ٣

ورنا النساء يكون بالتأخير مطلقاً أو

احتلف كان رنويا أولاً ٤٨ - ٣

محرم رنا الفصل ورناء النساء ٤٧ - ٣ =

مع الفرص إذا حررتاً ٢٩٥ - ٣

مع الحفل إذا كان قصة أو دهماً ٤ -

٨٥

دوران الفصل ٦٩ - ٣

حكم بطلان المعاملة للرا ٤٧ - ٣

علقه رنا الفصل ورناء النساء ٧٣ - ٣ و ٧٢

الطعام الرنوى وعد الرنويات ٧٤ - ٣

ذهب : استعماله ٥٩ - ١

آية الذهب والفصة ٦١ - ١

المبادلة والصرف من الذهب والفصة

٦٣ - ٣ و ٤٨

بيع الخلى بالذهب والفصة ٦١ - ٣

إحارة الخلى والدناير ٣٣ - ١١ و

الحماله بالذهب أو الفصة ٨٥ - ٤

أحرة الصائع ومبرانه ٥٥ - ٣

- مع شبة لسد الدرائع ٣ - ٧٣
شبهته في الصرف = ٤٨ - ٣
شبهته في السلم ٣ - ٢٦٦
- رباط : بده ٢ - ٢٥٣
الوقف عليه ٤ - ١٠٢ و ١١٨
- ريح : هو ما زاد عن مشرى للحارة
سيعه ١ - ٦٢٦
ركاته ١ - ٦٢٦
ركاه ، ربح العامل من مال القراض
١ - ٦٤٥
- رتق * هو اسداد مسلك الذكر في الفرح
- بلحم أو عظم - بحيث لا يمكن حماح
المرأة ٢ - ٤٧٠
- رحب . صوم ١ - ٦٩٢
- رحمة (فصل) هو عود الروح المطلق
غير البائنة للعصمة بلا تحديد عقد
٢ - ٦٠٤
شروطها ٢ - ٦٠٤
السه فيها ٢ - ٦٠٦
نقعة الروح الرحمة وعدتها ٢ - ٦١٤
عدم حوار الأهل فيها ٢ - ٦١٢
الهرل في الرحمة ٢ - ٦٠٦
- رحم حد الزاني رحماً ٤ - ٤٥٥
- رحضة كل رحضة حارت في الحصر
نحور في السمر مطلقاً ١ - ١٥٣
- الرحضة في جمع الصلاة (فصل)
١ - ٤٨٧
تأخير الصلاة للوقت الضروري ١ -
٢٢١ و ٢٣٣ و ٢٣٦ =
إعتار المعدور ظاهراً ١ - ٢٣١
الرحضة في التيمم انظر تيمم
الرحضة في الجماعة والاعداد المسقط لها
انظر >
الرحضة في السمر انظر سمر)
الرحضة في السلم أنظر سلم
ردة : انظر ارداد
- رشوة تحريمها ٤ - ١٩٢
تقديمها للقاضي ودى الحاه انظر هنة
رصاص لاركاه وه ١ - ٦٢٢
- رصاص : أحكام الرصاص (باب)
٢ - ٧١٩
الرصاص الموح للتحريم ٢ - ٧١٩ =
فسح الكاح بالرصاص ٢ - ٧٢٥ =
تعلق دعوى التمريق للرصاص بحق الله
٤ - ٢٤٩
نقعة الإصاص ٢ - ٧٥٤
إفطار الحامل والمرضع ١ - ٧٢٠
- رصح : هو مال موكول بقدره للإمام محله
الحسن كالقل ٢ - ٢٩٩
- رطل . انظر مكاسل
- رعاف أثره في الصلاة ١ - ٢٦٩ =

مواقفته سيدته ٤ - ٤٥٠

بع الرقيق الحاني من التركة ٤ - ٦١٧
تأديب السيد له وإقامته الحد عليه

٤ - ٤٥٨ و ٥٠٤

الحاية على الرقيق ٤ - ٣٧٧ و ٣٨٣
انظر استرقاق أمة أم ولد تدبير عتق
كتانة مأدود

ركار : هودوس الحاهلية ١ - ٦٥٤
مايعرف فيه ١ - ٦٥٣

ركن : هو ما كان حراً أم حقيقه الشيء

رمضان : الشهادة لرؤية هلاله انظر
هلال

صومه انظر إيفطار صوم
من أفرط فيه عامداً انظر إيفطار
كفارة

إقامه التراويح في رمضان ١ - ٤٠٤

الاعتكاف في رمضان ١ - ٧٣٠

رهن * (باب) هو أحد شيء متمول
من مالكة توتماً به في دين لارم أودس
صائر للروم ٣ - ٣٠٣

أركانه ٣ - ٣٠٤

لرومه وتامه ٣ - ٣١٣

اشتراط الرهن في العقود ٣ - ١٠٥

و ٢٩٦

مايجور رهنه ٣ - ٣٠٥

رهن الدين ٤ - ١٤٢

رهن الرقيق المدرس ٤ - ٥٣٥

وعية : هي مارعت فيه المشرع (صلى الله
عليه وسلم) وفعله وحده ولم يفعل في
جماعة ١ - ٤٠١

رقص * انظر عادات

رقيق : أسانه انظر استرقاق أسر
تعية الولد في الرق لأمه ٢ - ٤٨٠
أهليته ٤ - ١٤٠ و ١٧٤ و ١٨٧ و ٢٣٩
الحجر عليه وماله ٣ - ٣٩٥ = ٤ -
٢٢٨

بيعه ٣ - ٢٠ و ١٥٦ و ٤ - ٦٠٧

إحارته ٤ - ٧

حراجه وكسه ٢ - ٣٩٥

وصيته وتعيينه وصيا ٤ - ٥٨٠ و ٥٨٣
٦٠٦ و

الحياة المكسه للملكه ٤ - ٣٢٢

ميراثه ٤ - ٧١٢

عدم تملك غير المسلم للمسلم ٤ - ١٤٠
فرار العبد انظر آني

فرار العبد المسلم إليها ٢ - ٣٠٦

إسلام العبد والأمة ٢ - ٣٠٦ و ٤٢١

صلاته وإمامه ١ - ٤٣٨ و ٤٤٠

و ٥٣٠

أمانه ٢ - ٢٨٧

علو الإسلام الحرية على ٢ - ٣٣٣

تسوف الشارع للحرية انظر عتق

حايه ٤ - ٣١٠ و ٣٣١ = ٣٣٤

و ٣٤٤ و ٤٤٥ ، و ٤٥٠ و ٤٦٥

و ٤٨٧ و ٤٩٦ و ٥٦١٧

(ر)

رهى الأمة انطر أمة

راملة : هى ما يصع فيه المسافر حاجته

من يحورله الرهن ٣ - ٣١٢

٤ - ٤٠

ما يحور فى الرهن وما لا يحور ٣ - ٣٢٢

أولوية الدائن المرتهن فى الشركة

روع * إحارة الأرض بعص ما يحرج منها

٣ - ٥٥١

٤ - ٢٠

ماندريج فى الرهن ٣ - ٣٢٤

العمل بعص ما يحصد

اشتراط المرتهن الانتماع ٣ - ٣٢٥

أثر هلاك الرع فى الأجرة ٤ - ٦٨ =

عودة الرهن لراهه وسرفة الراهن له

هلاك الرع انطر حائجة

٣ - ٣٢٨ و ٤ - ٤٧٥

وانطر إحارة أرض حائجة، رنا ركة

الاختلاف فى حيازة الراهن وعيره ٣ -

طعام مراعاة

٣٢٧ و ٣٤٠

ركاة (ناب) هى لعة النمو والريادة

بقاء جميع الرهن إذا انقصى بعض الدين

وشرعاً لإحراج مال محصوص من مال

٣ - ٣٣٩

محصوص بلع نصاناً لمستحقه إن تم

بيع الرهن ٣ - ٣٢٨

المملك وحول ، غير معدن وحرث

رجوع المرتهن بالمعقة وعيها ٣ - ٣٣٣

١ - ٥٨١

و ٤٨٤، ١٤٨

١ - ٥٨١

حكمها

صمان الرهن ٣ - ٣٣٦

١ - ٥٨٧

شروط وحواها

بطلان الرهن ٣ - ٣١٥

٤ - ٤٤٠

سقوطها بالردة

١ - ٥٨٨ =

ركاة الأنعام

وهيص هو الفرس الذى سطن قدمه

١ - ٦٠٨ =

ركاة الحرب

مرص ٢ - ٣٠٠

١ - ٦٢٠ =

ركاة العين

ركاة التحارة (العلة والفائدة والدرس

رؤية رؤية هلال رمضان انطر

هلال

١ - ٦٢٥ =

والعروض والربح)

رؤية المعقود عليه انطر كل عقد من

١ - ٦٥٠ =

ركاة المعادن

العقود وعقد

١ - ٦٥٣ =

ركاه الزكار

رؤيه المثلى والصوان والصمه والبرنامج

١ - ٦٥٧ =

مصارف الركاة (فصل)

والعية

١ - ٦٠٨ =

ركاة الخوارج

٣ - ٤٠

١ - ٦٠٠ =

الفرار من الركاه

٣ - ٤٣

حارار الرؤية

توقيع السيد حد الرنا ٤ - ٥٨٤

ربار : هو مانلسه النصراني حول وسطه

٤ - ٤٣٣

رواح : انظر نكاح

رور انظر شهادة

ريت ركاته انظر ركاة الحرت

ريتون * ركاته انظر ركاة الحرت

ريدق هو من أسر الكمر وأطهر

٤ - ٤٣٨

الإسلام

٤ - ٤٠٦

كمارة قاتلة

(س)

ساعي * هو الذي يجمع ركاه الماشه

١ - ٥٩٠ و ٥٩٨ و ٦٠٣ و ٦٠٧

سب : رمى الإنسان في عرصه انظر

قدف

عدم حوار الأديب بالسب ٤ - ٥٠٤

سب الله وملائكته والأساء انظر

ارتداده إكره

سب هو ما يارم من وحوده الوحود

ومن عدمه العدم لداته

سب العقده انظر عتد

ستر العورة * انظر عده

المتساهل في الزكاه ٤ - ٢٥٧

الممتنع عن الزكاه - انظر ارتداد

زكاة الفطر (فصل) حكمها

١ - ٦٧٢ =

من يدفع عنه ومن يدفع له ١ - ٦٧٣

٦٧٨ و

قدرها وما يحرم منه ١ - ٦٧٥

حائزاتها ومدوناتها ١ - ٦٧٧

رلوال : السجود والصلاه لحدوته

١ - ٤٢٢ و ٥٣٣

رنا : هو إبلان مسلم مكلف حشمة

في فرج آدمي مطبق عمداً بلاشبهة وإن

دبراً حياً أو ميتاً ٤ - ٤٤٨

ما يؤدي للشبهة ٤ - ٤٨

سقوط الإحصان بالردة ٤ - ٤٤١

ثبوت الرنا ٤ - ٤٥٣

الرمي بالرنا انظر قدف

توقيع حد الرنا ٤ - ٤٥٥

حلد غير المحصن ٤ - ٤٥٦

العرب ٤ - ٤٥٧

الروح براسة ٢ - ٣٤٧

نكاح المرنى بها وبمقتها ٢ - ٣٤٧

٤٠٥ و ٤٥٣ و ٦٨٦ و ٦٩١ و ٧٣٢

علم الرواح بالرنا انظر نكاح

عدة الحامل من رنا واستبراءها ٢ -

٦٧٢ و ٦٧٧

الرنا لحوازي السى ٢ - ٢٨٠

كمارة قابل الراى ٤ - ٤٠٦

٤٨٩ - ٤	مداخل حد السرقة مع غيره	١ - ٣٣٤ =	سيرة المصلي :
٤٨٨ - ٤	سقوط حد السرقة		
٤٧٤ - ٤	سرقة آلة اللهو		سحابر انظر دحان
١٦٩ - ٢	ضمان دال السارق		سحن : انظر حس
٢٩٠ - ٢	السرقة من الحرثي والمستأمن		
٣٠٥ و		٣١٤ - ١	سجود * السجود في الصلاة
٢٨٠ - ٢	السرقة من العسمة	٤١٥ - ١	السجود في الوافل
٣٠٥ - ٢	افتداء الماء من السارق	٤٢٢ - ١	سجود الشكر وعيد الزلزال
٥٢ - ٤	الأحير السارق	٣٦٣ - ١	ايماء غير القادر
٢٤٤ - ٣	السرقة كحائكة	٣٩٥ - ١	التك في برك سجدة
٢٧١ - ٤	الشهادة في السرقة	٣٧٦ - ١ =	سجود السهو (فصل)
		٤١٦ - ١	سجود القرآن (فصل)
١٥٣ - ١	سهر : الرحصة في السهر		
٦١٨ و ٤٨٧		٤٣٣ - ٤	سحر : ارتداد الساحر
٢٢٥ - ١	صلاة المسافر وجمعه	٤٤٣ - ٤	تأديب الساحر الدمى
٥١٢ و ٤٩٥ و ٤٧٤ و ٢٩٨		٣٧٠ - ٤	القبل بالسحر
٥٣٣ و			
١٨٠ - ١	التميم في السهر		سد الدرائع * هو قاعدة المذهب
= ٧١٨ - ١	صوم المسافر	٤٩ - ٣ و ٦١ - ١	
٦٧٩ و ٦٧٠ - ١	ركاة المسافر		
الإبقاء على اس السبل انظر اس السبل			سرقة هي أحد مكلف نصائاً من
٤٧٧ - ١	سهر اللهو		مال محرم لغيره بلاسبة قويت ،
٤١٩ و ٢٧٩ - ٢	السهر بالقرآن والمرأه		حصة بإجراجه من حرر غير مأدول
٥١٠ و			وه يقصد واحد ، أو حرراً لا بحر
٥١٢ و ٤٨٦ - ١	آداب السهر	٤٦٩ - ٤	لصغر أروحو
مايقام من طعام عند القدوم (البقه)		٤٧٠ - ٤ =	حد السرقة وعصانه
٤٩٩ - ٢		٤٨٣ - ٤ =	الشبهة المانعه من الحد
٣٤٨ - ٣	مع المجلس من السهر	٤٨٥ - ٤ =	امات السرقة
٢٣١ - ٤	عنة الخصم لاسهر	٤٧٧ - ٤	الحرر
٢٠٤ - ٤	البدء بنظر دعوى المسافر	٤٨٧ - ٤	أحوال العرم
لعله السالك - رابع			

٧٦ - ٤	تلف الصباعة بعد التصريح	المفقود في سمر انظر مفقود
٧٥ - ٤	إذا أتم العمل غير من تعاقد معه	مسافات السفر في البر والبحر انظر بحر
٢٣ - ٤	عمل الوثني نصف ما يحمل	بريد فرسخ ميل
٤٧٩ - ٤	السرقه من السفينة	وانظر أيضاً اس السسل نقل وما
٤٥ - ٤	صمان الوثني	يداسه
	وانظر بحار	

سفه : هو التدبير أى المال صرف
في غير ما يراد له شرعاً ٣ - ٣٩٣

عدم أهليه للترع ٤ - ١٤
الحجر على السفه أنظر حجر

السيه بعدم معامله السفيه ٤ - ٢٠٣
ولاية السفه في الكاح ٢ - ٣٧١
نكاح السفه وطلافه ٢ - ٣٩٤ =
و ٥٤٢ و ٣ - ٣٨٧

حصانة السفه ٢ - ٧٥٩
وصية السفيه ٣ - ٣٨٧
استلحاق السفيه ٣ - ٣٨٧

عقد السفه ٣ - ٣٨٧
هبة السفيه ٢ - ٤٦٣ و ٥٢٠ و ٤ - ١٤٠
كفالة السفيه ٣ - ٤٢٩

إحارة السفه ٤ - ٧ و ٥٣ و ٥٤
وصية السفيه ٤ - ٥٨٠
تعين وصى عليه ٤ - ٦٠٤

عق السفيه ونديره ٤ - ٥١٣ و ٥٣٢
الحكيم في السفيه ٤ - ١٩٩

سفيهية : صلاه الجماعة بها ١ - ٤٤١
إحارة السفه ٤ - ٥٢٣ و ٤٩ و ٧٤ =
طرح المقولات عند خوف الفرق ٤ - ٧٦
المريط في المريع ٤ - ٧٦

سقوط . سقوط الرد للعب (عهدة الرد)

٣ - ١٩١
السقوط في الشعبة ٣ - ٦٤٣
السقوط في الصرف والقرص والبيع لأحل
٣ - ٥٢

سكر : السكر الحرام ١ - ٢٣٤ و ٢ -
٥٤٣

محاسة ثبات السكر ١ - ٧٠
نقص السكر للوصوء ١ - ١٤٢
تأخير السكران للصلاة ١ - ٢٣٤
إفراز السكران ٢ - ٥٣٣

عقد السكران ٣ - ١٧ و ٢ - ٥٤٣
حماية السكران ٢ - ٥٤٣
عق السكران ٢ - ٥٤٣ و ٤ - ٥١٢

ترع السكران ٤ - ١٤٠
حماية السكران ٤ - ٣١٣ و ٤٧٤
ساب السكران ساً ٤ - ٤٣٩

سلاح . ما يحوز المال به في الجهاد

٢ - ٢٧٧
بيع السلاح لأهل الحرب ٣ - ٢٠

- شراء السلاح من الزكاة ١ - ٦٦٣
 وقف السلاح ٤ - ١٠٨
 سلب : هو ما يسلب من الحرى المقتول
 ٢ - ٢٩٧
 سلس : هو ما حرج من غير اختيار
 ولا أحداث ١ - ٧١
 ما ينقص الوصوء منه ١ - ١٣٩
 الاستحاضة كدوع منه ١ - ١٤٠
 سلس المقرى ١ - ١٤١
 سلطان : تمييز السلاطين لأهل الدمة
 ٤ - ١٠٠
 نعه مع براءة ٣ - ٢١
 علق الحوائت قهراً ٤ - ٤٩ و ٥١
 ما يأخذه اتناعه ١ - ٦١٦
 وانظر إمام
 سلم : هو بيع شئ موصوف مؤجل
 فى الدمة عبر حسه ٣ - ٢٦١ =
 شروط صحة السلم ٣ - ٢٦٢
 التسلم فى السلم ٣ - ٢٨٣ =
 سماع : سماع العماء انظر عادات
 شهادة السماع انظر شهادة
 سمحاق : هو الحرج الذى يكتسب بالخلد
 عن اللحم ٤ - ٣٥٠
 سمسار : صمائه ٤ - ٤٥
 سملك : حق واحد فيه ١ - ٦٥٥
 وانظر بحر ذكاة
 سم : القتل به ٤ - ٣٤٢
 القصاص فى القتل بالسلم ٤ - ٣٧١
 سسة : هى الطريقة لعة واصطلاحاً
 ما فعله الى صلى الله عليه وسلم وأظهره
 حال كونه فى جماعة ودوام علمه
 النواهل (فصل) ١ - ٤٠١
 وانظر رعية
 سواك : استعماله ١ - ١٢٤ =
 اسعمله فى الصيام ١ - ٧١٦
 سودان : عادتهم فى ريق الشمرين
 ٢ - ٤٧٦
 سموى : انظر سحود سسان
 سياسة : انظر سلطان
 سير : انظر جهاد
 (تن)
 الشام : حكم أرضها ٢ - ٢٩٤
 شبهة : الشبهة فى السرقة ٤ - ٤٧٥
 و ٨٤
 الشبهة فى الربا ٤ - ٤٤ =
 شبهة قبل المورب ٤ - ٧١٣
 وانظر شك
 شحر : دخوله فى بيع الأرض بلا شرط

شروط العقد : أقسامها ٣ - ٢٣٢

ما يلغى لعدم مألته أو مالا عرصه

٣ - ٢٣١

الشرط المافص والمناك ٢ - - ٣٨٥

و ٣ - ١٠٥ و ٣١٤

شرط الرهن والحمل والأحل والجار ٣ -

١٠٥ و ٢٩٦

ما يدحل فى السع نلاشرط انظر مداحلة

شرط الصمان ٣ - ٥٥٨ و ٦٨٧ =

وانظر كل عمد

شرط القد وحط الصمان والوصيعة مع

العحل ٢ - ٧١١ و ٣ - ٢٦٥

توثيق الشرط باميين ٢ - ٧ ،

الشرط فى السع ٣ - ١٠٣ و ١٠٥

و ٢٢٦

الشرط فى الإحارة (بأواعها)

٤ - ١٢ و ٥٥ و ٦٢ و ٧٥

الشرط فى الحعالة ٤ - ٨١

الشرط فى المسافاد ٣ - ٧١٦

الشرط فى الحيد ٤ - ١٥٦

الشرط فى الهمف ٤ - ١٠٥ و ١١٩

شرطه ما يحده رعالها من الناس

١ - ٦١٦

شركة (باب) أنواع الشركة

شركة الأنا ان هى عمد على عمل سهما

والريح نما يدل عرماً ، أو هى

شركة ناعمل فى المال الحاصل

سبب العمل إن الحد العمل أو تلامر

انظر مداحلة

احصااص الشحر بحريمه ٤ - ٨٨ =

العرس فى عين موقوفه ٤ - ١٣٦

سركة ثمرة ٤ - ٤٨٥

وانظر أرض ربح مساقاة

شخصية قاذوية . حق المسحد والقسطرة

والرباط فى التملك ٤ - ٥٨١

وانظر بيت المال شركة وقف ما يباسه

شراء : الشراء لأحل البيع انظر شحارة

شراء العاصب ٣ - ٦٠١

وانظر بيع

شروط هو ما كان حارحاً عن حقيقة

الشيء ويلزم من عدمه عدم المشروط

ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم

١ - ٢٥٨

أو هو ما يتوقف عليه الشيء من صحة أو

وجوب أو هما معاً ، وهو سمل السب

١ - ١٣١

وشروط الوجوب هو ما يلزم من عدمه

عدم وجوب الشيء ، ولا يلزم من وجوده

وجود الوجوب ١ - ٢٥٨

أو هو ما يعمر به الدمة ولا يح على المكلف

تحصيله ١ - ١٣١

وشروط الصحة هو ما يلزم من عدمه عدم

الصحة ولا يلزم من وجوده وجود الصحة

١ - ٢٥٨

أو هو ما تترأ به الدمة ويحب على المكلف

تحصيله

- وأحد كل مهما بقدر عمله واشتركا
على الآلة ٣ - ٤٥٦ و ٤٧٤
- شركة التحر هي عقد بين مالكي مائين
فأكثر على الحرفيهما معاً ٣ - ٤٥٥
- شركة الدم هي أن يفتح اثنان على أن
كل من اشترى مهما سلعة يدين بكون
الآخر شريكاً له فيها ٣ - ٤٦٧
- شركة العان هي أن يشترط بى
الاستعداد ٣ - ٤٧١
- شركة المفاوضة هي أن يطاق كن واحد
المصرف للآخر ولو سوع ٣ - ٤٦٤
- أركان عقد الشركة ٣ - ٤٥٤
- الصمان في الشركة ٣ - ٢١٢ و ٤٦٢
- الحياة المكسبة في الشركات ٤ - ٣١٩
- تهادة الشريك ٤ - ٢٤٥
- الشركة في الأصحية ٢ - ١٤١
- الأمّة المشتركة ٤ - ٤٢٨ و ٥٢٤
- و ٤٥١ و ٥٦٨
- عدم حوار الشركة مع الصرف ٢ - ٥١٠
- إحار الشريك على السع ٣ - ١٧٨
- سرفة الشريك ٤ - ٤٧٦
- تسوية • تكلف عبر المسلمين باصراً
و زوجها ١ - ١٠١
- إحراء الاحهاد بما حدد ٤ - ٢١٦
- الحكم المألفها ٤ - ٣١
- سفر روح جهاده لآله ٤ - ٢٤١
- شعاع صوره ١ - ٦٩٢
- شعر : انظر . عورة ، عسل
وصوه
- شعر : (أدب) حوار في المسافة
والحرب ٢ - ٣٢٦
- شعار : انظر نكاح
- شفعة • هي استحقاق شريك أحد
معاوض به شريك من عقار سمه
أو قسمته (باب) ٣ - ٦٢٩
- أركانها ٣ - ٦٣١
- السعة في العمار والخر ٣ - ٦٣٤ و ٦٣٧
- ملاشعة مه ٣ - ٦٣٩
- سقوط السه ومدة طلبها (عهدتها)
٣ - ٦٤١ =
- نسيمها على الأنصاء ٣ - ٦٤٦
- نوتها ٣ - ٦٤٧
- ترتيب الشفعة ٣ - ٦٥٠
- بأثر الشفعة بالمبيع والإحارة ٣ - ٦٥٢ =
- التنازع في السعة ٣ - ٦٥٦ =
- التأدة في الشفعة ٤ - ٢٦٨
- تمقي • هو ان يحضر وسط المر عدل
أو ات راسد الا ١ - ٥٥٩
- تدمل الرجاء من المدل ١ - ١٤٩
- التنازع في السه والخر ١ - ٨٠ =
- ٣٤٦ و
- السلف ودول الوفاء ١ - ٢٣٠
- الملك في شعاع الموائ ١ - ٣٦٤

الشهادة على الخط وتحقيقه ٢٧٢ - ٤
الشهادة في العتق ٢٦٧ - ٤
الشهادة في العائف ٢٧٨ - ٤
شهادة الرور ٤ - ٢٠٦ و ٢٩٥ =
و ٧٤٤
تعارض الشهادات والتنازع فيها ٣٠٤ - ٤

شهادة التوحيد : تلقيها للميت

١ - ٥٦١

شهيد • تحميره ١ - ٥٤٣ و ٥٧٥

شَوْرَة • هي ماتتحميره المرأة من متاع
للت

شَوْرَى • اعادة في القضاء ٤ - ٢٢٠

تسبح • (مس) قتاله وأسر ٢ - ٢٧٥

شيطان الاستعادة منه عند قضاء الحاجة
١ - ٨٩ =

شيوخ • انظر متاع

(ص)

صاع هو أربعة أمداد انظر مكابيل

صائع أحره وميرانه ٣ - ٥٥

صايع انظر حمل

صيرة انظر طعام

صى انظر صر

الشك في الصلاة ١ - ٣٧٧ و ٣٩٥

يوم الشك هو صبيحة الثلاثين من

شعبان إذا لم يروا الهلال ١ - ٦٨٦

شهادة الشاك ٤ - ٢٤٥

وانظر شبهة

شكر هو صرف المكلف كل نعمة

لما حلفت له ٤ - ٧٢٩

وحونه ترعاً ٤ - ٧٢٩

شهادة • هي إجماع عدل حاكما بما لو علم

لحكم بمقتضاه ٤ - ٢٣٧

شروط صحها ٤ - ٢٣٩

مراتب الشهادة ٤ - ٢٦٤

الشهادة بنحو السماع ٤ - ٢٧٧

تكاليف أداء الشهادة ٤ - ٢٨٥

الحمل للشهادة ونقلها ٤ - ٢٨٤

المادة للشهادة ٤ - ٢٤٧

إعداد المشهود عليه واستمهاله ٤ - ٣١٢

القدح في الشهود وتركهم ٤ - ٢٥٨

الشهادة على المرأة المسقنة ' ٤ - ٢٧٧

شهادة الأيوبي والأح ٤ - ٢١٩ و ٢٤٤

شهادة الفاضل ٤ - ١٩٧

شهادة العد وعمر الرشيد والصي ٤ - ٢٦١

و ٢٨٦

شهادة من له مفعة ٤ - ٢٥١

شهادة على المسلم والكافر ٤ - ٢٣٩

مالا يشهد به ٤ - ٢٧٦

الشهادة على الملك والحياره ٤ - ٢٧٧

و ٣١٩ و ٣٢٢

٦٠ - ٣	استحقاق أحد القديس	٤٤٣ - ٤	صحافي : تأديب سابه
٤٠٤ - ٣	صغير : علامات باوعه	٤٢٨ - ٢	صداق : هو مايجعل للروحة نظير
٢٦٣ - ١	أمره بالصلاة وصره عليها	٤٢٩ - ٢	الاسمتاع ها
٤٤٦ - ١	صلاته الجمعة والعيدس وعيرهما	٤٣٣ - ٢	مايجور صداقاً
٥٣٨ و ٥٣٣ و ٥٣٠	و		التعجيل بسليمه
٤٤٥ - ١	إمامه		الصداق في الكاح الفاسد والمكرهه
	حضوره المسعد وحلقات العلم	٤٥٤ و ٣٩٠ - ٢	رباً
٤٤٦ - ١		٤٣٧ - ٢	سقوطه وشطيره ونكميله
٦٢١ و ٥٨٩ - ١	ركاته	٤٤٩ - ٢	المويص والتحكيم في الصداق
٧ - ٢ =	حقة	٤٥٧ و ٤٤٣ - ٢	صناد الصداق
١٧٨ - ٤	النقاطه	٤٦٤ و	
٣٨١ - ٣	الحجر عله	٢٩٩ - ٤	عزم شاهد الرور
٦٠٤ - ٤	تعيين وصى عله	٦٢٥ - ١	الركاة في الصداق
١٨ - ٣	عصوده ووكالته		صداقة . هي الخمة لنواب الآخره
٥٢ و ٧ - ٤	إحاربه	١٤٠ - ٤	
١٤٠ - ٤	تعره	١٤١ - ٤	أركاها
٥٨٠ و ٣٨٧ - ٣	وصيته	٥٨٠ - ١	الصدقة على الميت
٥٣١ و ٥١٣ - ٤	عقه وبنديره	١٥٥ - ٤	الصدقة على الوالدين
٢٨٦ - ٤ =	دعواه	٥٤٠ - ١	الصدقة قبل الاستسقاء
٢٦١ و ٢٣٩ - ٤	شهاده	١٥٤ - ٤ =	تملك المنصديق للصدقة
٥٥٠ و ٣٨٥ - ٣	صمانه	٧٠ - ٣	المنصديق في العش
٤٢٩ - ٣	كمالته	١٥٢ - ٤	عدم اعصار الصدقة
٦١١ - ٤	مخاصمة الوارث للوصى		صرف مايجع من الصرف سداً للذرائع
٦١٢ - ٤	ترشيد الوصى للصبي	٤٩ - ٣	
٦٧٤ و ٣٥٧ - ٢	نكاح الصعر والصعيرة	٥٢ - ٣	عدم المنصديق في الصرف
٨٦٣ - ١	الإنفاق على الصعر	٥٧ - ٣	العب في الصرف
٨٦٣ - ١	تأديب الصغير وتعلمه	٦٠ - ٣	تروط بدل المعب
٥٠٤ و ٣٥ - ٤	و		
٧٤٤ و ٢٩١ - ٢	بهه عن الرسة		

١٠ - ٤	الإحارة على الصلاة	٢٦٤ - ١	عزل النساء عن الصبية
= ٢٣٨ - ١	تارك الصلاة	٧٤٣ - ٤	البلد وسماعه
٢٥٧ - ٤	مسيء الصلاة	٢ - ٢٨٧ (١)	أمان الصبي
= ٤٠١ - ١	المواقل والرغائب (فصل)	٢٧٥ - ٢	قتاله وأسر
٤١١ و ٤٠٤ - ١	التراويح ، والوبر	= ٣٤٥ - ٤	أمره بالقل
= ٤١٦ - ١	سجود القرآن (فصل)	٤٦١ - ٤	حايته
٥٣٧ - ١	صلاة الاستسقاء (فصل)	٤٨٤ - ٤	الحياة عليه
٤٢٤ - ١	صلاة الجماعة	٤٠٠ و ٣٦٠ - ٤	العمل عنه وقصاصه
٤٩٣ - ١	صلاة الجمعة	٤٩٩ - ٤	تبره الحمر
٥٤٢ - ١	صلاة الحائز (فصل)	٧١٣ - ٤	قتله ووربه
٥١٧ - ١	صلاة الخوف (فصل)		
٤٠٣ - ١	صلاة الصبح		صلاة (باب) هولة الدعاء
٥٢٣ - ١	صلاة العيدين (فصل)		وتسرعاً هي قرنه فعلية ذات إحرام
صلاة الكسوف والخسوف (فصل)		٢١٩ - ١	وسلام أو سجود مسط
٥٠٢ - ١		٢٦٦ - ١	اشتراط الإسلام فيها
		= ٢١٩ - ١	أوقافها - الخمار والصروري
		٢٢٧ - ١	الصلاة الوسطى
		= ٢٥٨ - ١	تروطها (فصل)
		٣٠٣ - ١	فراصدا
		= ٣١٧ و ٣١٣ - ١	سما وملودها
		= ٣٣٧ - ١	مكروهاها ومطالها
		= ٣٤٧ و	
		- ١	قصر الصلاة وجمعها (فصل)
		٤٧٤	
			الصلاة في الحر انظر بحر
		٣٥٨ - ١	صلاه الساعد (فصل)
		٢٩٧ - ١	الصلاة داخل الكعبة
		= ٣٥٨ - ١	فضاء الدوائت (فصل)

الكفارة بالصوم انظر كفارة
بدر الصوم ١ - ٧٠٣

صيد : الصيد في الإحرام ٢ - ٩٨
و ١١٢ و ١٨٤
الزكاة بالصيد ٢ - ١٦٢ و ٣ - ٢٢
و ٢٤

التسمية في الصيد ٢ - ١٦٣ و ١٧١
الصيد غير الأكل ٢ - ١٧٨
صيد الكافر ٢ - ١٦١ و ١٦٥
صمان من لم يدك ٢ - ١٦٨
الاسيلاء على الصيد ٢ - ١٦٧
وانظر بحر دكاه كلب

صبيحة انظر عقد وقف

(ص)

صائفة • هي الشاة من الصأ

صبي : صلاة الصبح انظر صلاة
(نوفل)

صبر : صبر الصبي على المشاة
١ - ٢٦٣
صبر امرأة ٢ - ٥١١
صبر من لا فاء ٣ - ٣٦٨ و ٣٧٠
وانظر صبر

صبر : دفع الصبر عن المسلم
أهل الله ٢ - ٢٧٣
أصرار الخوار انظر حوار

صفة : بيع الصفة ٣ - ٤٢

صفة حكمية : هي التي يحكم العقل
شوتها وحصولها في نفسها ، فهي من
صفات الأحوال أو من الصفات الاعتبارية
١ - ٢٦

صاعات . القيام بها فرض كفاية
٢٧٣ - ٢

وانظر إحارة حرف

صم انظر أصمام

صوان : روجه ٣ - ٤١

صورة : إعادها عن المحصر ١ - ٥٦٢

صول المحمل انظر دفاع شرعى

صوم هو الإمساك عن تهوى البطن
والفرح وما يتوهم متاهما محاله' للابوى
في طاعة المولى في جميع أحوال النهار
مثل الفجر أو معه فما عدا زمن الخوص
والساعات وأيام العبد ١ - ٦٨١
حكمه وسرطه ووجوهه ١ - ٦٨١
رقة الليل ١ - ٦٨٥
أركانه وسرطه ووجوهه ١ - ٦٩٥
معوقه بالزبد ٢ - ٤٤٠
وانظر على الإطار ١ - ٧٠٢
الإمطار للسرواдрес ١ - ٧١٨
صدم المطوح ١ - ٦٩١ و ٥٤٠

الصمان بغير إذن المصمون ٣ - ٤٣٤
صمان الصامس ٣ - ٤٣١
ما يرجع به الصامس إذا عزم ٣ - ٤٣٦
صمان الوجه هو الرام الإيتان بالعرم
عند الأكل ٣ - ٤٥٠
مطلات الصمان ٣ - ٤٤١
الصمان محل ٣ - ٤٤٢

صمان الإلتلاف (المستولية)

عزم الدية عند الصمان ٢ - ١٦٩
عزم القيمة أو المثل عند الصمان ٢ - ١٦٩
صمان السهم والمخون ٣ - ٤٢٩
صمان الرقيق ٣ - ٥٠٠ و ٤ - ٣١١
صمان السيد للرقق ٤ - ٤٨٧
صمان الصغير ٣ - ٣٨٥ و ٤٢٩ و ٥٠٠
صمان المكره ٣ - ٤٢٩
صمان العاصب ٣ - ٥٨٤
صمان العاه والمخارس ٤ - ٤٢٩ و ٤٨٧
و ٤٩٦

الصمان للإلتلاف والامساع ١ - ١٨ و ٢ -
١٦٨ و ٣ - ٢٠٠
الصمان لسراية الضرر ٤ - ٥٠٥
صمان ما أنقصه الهائم ٤ - ٥٠٧
الصمان عند التعرير ٤ - ٥٠٥
الصمان للإلتلاف والسب ٢ - ١٦٩
الصمان في السبع ٣ - ٤٥ و ١٠٩ و ١٤٧
و ١٨٩ و ١٩٥ و ٣٣٥
الصمان في الصرف ٣ - ٥٧

المستولية عن الضرر انظر تلف صمان

صمورة : الصمورات تسح لمخطورات

٢ - ١٨٣ = ٣ - ٢٩٥

الاسحلاف للصمورة انظر استحلاف

الحمة والصمورة ١ - ٥٠٨

إزالة العصاة بالحر ٤ - ٥٠٢

سد الرمي محرم ٢ - ١٨٣

الاصطرار للحواف من التلف ١ - ٤٦٥

و ٣٥٢ و ٢ - ١٨٣ =

كشف العورة للصمورة ٤ - ٧٣٦

قمال المصطرر للحاجة ٢ - ١٨٥

الاصطرار للتعامل بالربا ٣ - ٢٩٥

الاصطرار لسع مال اليتيم ٣ - ٣٩٥

عدم الإعدار في حالة الصمورة ٤ - ٢١٥

بذء القاصي بدعاوى أصحاب الصمورة

٤ - ٢٠٤

صمريمة : مقارنتها بالركاه (الهامتن)

١ - ٦٥٧

محرم مرض العتور على مسلم ٢ - ٣٢٢

صمان (كماله) هو الرام ^(١) مكلف

غير سفيه دسأعلى غيره ٣ - ٤٢٩

أنواع الصمان صمان الطلب هو طلب

من عليه الدين لمن له الدين مما يدل

عليه ٣ - ٤٣٠ =

أوهو الرام المدس العسس عليه وإن لم

يأت به ٣ - ٤٥٢

أركان صمان الطلب وأثره ٣ - ٤٣٠

ماباح بالذكاة انطر ذكاة
أكل المصطر للمحرم انطر ضرورة
ركاة الحبوب والفواكه والحصص ونحوها
انطر ركاة الحرث
ركاة الصنأ والنقر والإبل ونحوها انطر
ركاة الأنعام
الطعام الربوي ٣ - ٧٢ =
طعام أهل الكاب ٢ - ١٥٨ =
مع احتكار الطعام انطر احتكار
التولية في الطعام ٣ - ٢١٠
القصاص في بيع الطعام انطر

طلاق (فصل) ٢ - ٥٣٥ =

حكمه ٢ - ٥٣٥

قسماه الدعى والسى ٢ - ٥٣٧

أركانه وشروطه ٢ - ٥٤١

سسه بالعق ٤ - ٥١٧

ما يقع به الطلاق ٢ - ٥٥٠ و ٥٥٩ =

أثر الردة فيه ٢ - ٤٤١

إيقاع الثلاث نلوط ٢ - ٥٣٧

التوكيل في الطلاق ٢ - ٥٩٣

التعويض في الطلاق (فصل) ٢ - ٥٩٣

طلاق السكران والمأزل ٢ - ٥٤٣

طلاق السفيه والمحمون والمعنى عليه ٢ - ٥٤٢
٣٩٧ و

طلاق المكره ٢ - ٥٤٤

طلاق الكافر ٢ - ٤٢٢

طلاق المصونى ٢ - ٥٤٣

الرجعة (فصل) ٢ - ٦٠٤ =

فسح الكاح بالردة

الصمان في الشركة ٣ - ٢١٢ ، ٤٦٢

الصمان في الإحارة ٤ - ٤١ = و ٦٥

الصمان في القراض ٣ - ٦٨٧ و ٦٩٢

الصمان في الوديعة ٣ - ٥٥٠

الصمان في الوكالة ٣ - ٥١٨

الصمان في القرص ٣ - ٢٩٥ =

الصمان في التولية ٣ - ٢١٢

الصمان في العارية ٣ - ٥٧٣

الصمان في الرهن ٣ - ٣٢١ و ٣٣٦

الصمان في الكاح والمقعة ٢ - ٤٤٣ و ٤٥٧

و ٤٦٤ ، و ٧٣٨

صمان الطبيب ٤ - ٤٧

صمان شاهد الرور ٤ - ٢٩٨

ظاهر : انطر طهارة

طب وطبيب • أحر الطبيب والقائلة

٢ - ٧٣٢

مشاركة الطبيب على البرء ٤ - ٧٥

صمان الطبيب ٤ - ٤٧

شركة الأطباء ٣ - ٤٧٦

حاية الطبيب ٤ - ٣٥١

طحى • الإحارة عليه انطر عمل

طريق مايسقط على المارة ١ - ٧٩ =

طعام عدم استعماله في حاسة

١ - ١٠١

ما لا يباح أكله ٢ - ١٧٩ =

وانطر مناح (باب)

أكل الوم ونحوه ٤ - ٧٤٦

طين : جمع الصلاة نسبه ١ - ٤٩٠

(ط)

طائر إحاربا ١ - ٧٢١ و ٢ - ٦٧٧

و ٦٨٨ و ٤ - ٣١

اشراط تعيين الرصيغ ٤ - ٣٦

فسح إحاربا ٢ - ٦٧٧ و ٦٨٨ و ٤ -

٥١

طهار (ناب) هو تشيه المسلم -

روحا أو سيداً - المكلف من خل

من روحة أو أمة أو حرباً محرمه

وإن تعلقا ٢ - ٦٣٤

أركانها ٢ - ٦٣٧

صيعته وأقسامه ٢ - ٦٣٧

سقوطه بالردة ٤ - ٤٤١

مايجرم به ومايحور ٢ - ٦٤١

سقرطه ٢ - ٦٤١

كمارتها ٢ - ٦٤٣

(ع)

عادات بعض السن والماء نات

والمكروهات ٤ - ٧٥٠

في قضاء المباحة (يصل) ١ - ٨٧

في المساحد انظر مساحد (آداب)

في العبدس ١ - ٥٢٧

في الحمار اسر إحداد حائر

في المصاحبة والأحوه انظر بصرف

في أحوال النساء انظر امرأة

في الجماع انظر وطء

٢ - ٤١٣

الخلل

العدة (فصل) انظر عدة

تعلق دعواه بحس الله ٤ - ٢٤٨

عدم حوار الحكيم فيه ٤ - ١٩٩

الساير في الطلاق ٢ - ٥٣٣

عدم العحر في دعواه ٤ - ٢١٧

الشهاده في الطلاق ٤ - ٢٦٧

شهادة الخالف بالطلاق ٤ - ٢٥٧

تحليف الشاهد بالطلاق ٤ - ٢٤٧

شهود الزور بالطلاق ٤ - ٢٩٨

طهارة : هي صفة حكمه يساح بها

مامعه الحدث أو حكم الحت ١ -

= ٢٤

اعصار المعدور ظاهراً ١ - ٢٣٦

أقسام طهارة الحدة ١ ناية وتراسة)

والحسية (مائة وعير مائة) ١ -

= ٢٤ و ٢٧

= ٢٨ - ١

الطهر بالماء

التطهر بغير الماء انظر تحم

سقوط الطهارة بالردة انظر ارتداد

الأعوان الطاهرة والمحسة (يصل)

= ٤٣ - ١

الصلاة في مرايض العم ١ - ٢٦٨

إزالة المحاسه (فصل) ١ - ٦٤ و ٨١

العمر عن الحاسه ١ - ٧١ =

لس كل طاهر مباح ولاعكسه ٢ - ١٧٩

حاسه الكلب والخرير - انظر كلا

السير بالحس في الصلاة ١ - ٢٨٤

عاقلة : هم أهل ديوانه (وهو الدفتر الذى يصط فيه اسم الخلد) وعصته ومواليه وبيت المال ٤ - ٣٩٧ =
عاقل الدى ٤ - ٤٠٠
انظر حاية اصاص

عالم : انظر علم

عامل . عامل الزكاة (الساعى)
انظر زكاة
عامل الفراض انظر قراص
الأخير انظر إحاره عمل قبول
التشادة سولة العامل (الموطف) سباعاً
٤ - ٢٨٢

عامة : انظر مرض

عمادات ما يقل النيابة بها ٢ - ١٤
عدم المعالاه بها ٢ - ٦٢٣
السادى العادة ٣ - ٨٦
وانظر تصوف وما ناسه من أنواع
العمادات (زكاة صلاة صوم إلخ)

عمد انظر رفق

عتق . هو حارس الرقه من الرق
صبيته ٤ - ٥١١
توانه ٤ - ٥١١
أركان ٤ - ٥١٢
التسه بين الت والطلاق انظر طلاق
حق المكره والسكران ٤ - ٥١٢

العادات فى المرض انظر مرضى
فى الرواح انظر حطة نكاح
(تحجر الروحة وقيامها بالخدمة)
ولائم
تربة الصغار انظر تأديب تعليم
صغير

فى الملاهى والمكرات والرقص والسباع
٢ - ٥٠٢ و ٤ - ١٠ و ٣٥ و ٧٤٣
العادات المسقطه للمروءة ٤ - ٢٤٠
العادات فى ارتداء الثياب ١ - ٥٩ =
و ٤ - ٤٣٣ و ٤٤٤
العادات فى إقامة الطعام للمناسات
انظر ولائم
السمية والسلام ٤ - ٧٥٠ و ٧٥٨
أكل اليوم ونحوه ٤ - ٧٤٦

العادات فى السفر انظر سفر
عادات الدو والحصص انظر أعراب
حصص
وانظر عموماً آداب بدع وما ناسه

عمادة . انظر عرف

عمارية انظر إعارة

عاشوراء صرهما ١ - ٦٩١

عاصب : هو من ورث المال كله
إن انعد أو ورث الناقى بعد انعد
٤ - ٦٢٥
انظر مواريت ولاية

- ٦٧١ - ٢ العتق بالتدبير والكتابة ٥٤٢ و ٥٣١ - ٤
- ٦٧١ - ٢ أنواع العدة ١٨٣ - ٤
- ٦٨٦ - ٢ نفقة المعتدة وسكاها ٥٢٠ - ٤
- ٣٤٥ - ٢ حطة المعتدة = ٢٢٤ - ٢
- ٣٤٤ - ٢ مايجرم أثناء العدة ٤٤١ - ٤
- ٢٣٨ - ٤ الشهادة في العدة ٢٥٧ - ٤
- عتق . انظر رخصة ضرورة
- عرب . انظر أعراب حرية
- العرب ٢٨٤ و
- عروس : انظر ولائم
- عرس هو موضع الدم والمدح من الإنسان
- ٧٤٢ - ٤ كالحسب والسب
- وانظر قذف
- عرص . انظر عروص
- وانظر قذف
- عرف : العرف القولي والشرعي
- ٢٢٨ - ٢
- ٥٣٩ - ٣ العمل بالعرف
- العمل بالعرف في الإحارة ٤٠ - ٤ =
- بحري العرف في الإيمان وتفسير الإفراز
- ٥٣٩ - ٣ و ٢٢٩ - ٢
- مراعاة العرف في قص الصداق وبكاح
- المعوص والحلع ٢ - ٤٩٤ و ٤٩٦
- و ٥٣١
- ٢٧٦ - ٣ العرف في السلم
- ٣٩ و ١٢ - ٤ العرف في الإحارة
- عتق بالتدبير والكتابة ٥٤٢ و ٥٣١ - ٤
- عتق الآتي ١٨٣ - ٤
- العتق سمس الملك ٥٢٠ - ٤
- العتق باليأس = ٢٢٤ - ٢
- أثر الردة في العتق ٤٤١ - ٤
- شهادة الحالف بالعتق ٢٥٧ - ٤
- العتق بحكم ٥٢١ - ٤
- تعلق دعوى العتق بحق الله ٢٤٨ - ٤
- الشهادة بالعتق ٢٦٧ و ٢٧٠ - ٤
- و ٢٨٤
- التعجير في دعوى العتق ٢١٦ - ٤
- عدم حوار التحكيم في دعوى العتق
- ١٩٦ - ٤
- أثر العتق في البيع وغيره ٥٢٧ - ٤
- الكفارة بالعتق ٢ - ٦٢٣ و ٤٠٦ - ٤
- عتق الرقيق من الزكاة ٦٦١ - ١
- ميراث المعتق ٧١٢ - ٤
- عته : إحارة المعتوه ٧ - ٤
- الشهادة بالرشد انظر شهادته وانظر
- أهله ححر ولاية وماناسه
- عدالة الشهادة شروط العدل
- ٢٤٣ و ٢٤٠ - ٤
- عدم الإعداء بعد شهادة الممر ٢١٥ - ٤
- قول الشهادة الحرج سماعا ٢٨٢ - ٤
- ركبة الشهود انظر شهادة
- عدة : هي مدة معينة شرعاً لمع المطلقة
- المدحول بها والموقوف عنها من الكاح

عفو: العفو عن القصاص
انظر قصاص

عرفة: جمع الصلاة فيها ١ - ٤٨٧
و ٢ - ٥٥

وانظر حج

عقار: المحكمة المختصة بدعاويه ٤ - ٢٣٤
وانظر أرض ماء حيازة شهادة
ملك

عروض هي غير الأعيان
ركاتها انظر ركاة

عقد: اجتماع عقدين في عقد ٣ - ٥٣
و ٩٣

عواء: آداب العراء ١ - ٥٦٠
وانظر آداب حائر

شروط اللزوم والصحة في العقود ٤ - ٧
صحة العقد في الرواج والعق والوقف
والكساة ٢ - ٣٤٩ و ٤ - ١٠٥
و ٥١٦ و ٥٤٤

عول: انظر وطء

عشور أحدها من الحريين وأهل الدمة
٢ - ٢٩٤ و ٣٢١

وانظر كل عقد في ناه
الفصل بين الإحباب والقول ٣ - ١٧
انعقاد العقد بالمراسله والإشارة والكساة

حرمة أحدها من مسلم ٢ - ٣٢٢
إنداعها ست المال ٢ - ٢٩٤
أحدها من الخالين لمكة والمدة ٢ - ٣٢٠

٢ - ٥٦٨

عصمة: انظر إيلاف إسلام
أهل الدمة حاية

انعقاد العقد بالمعاطاء ٢ - ٥٣١

عصل الولى ٢ - ٣٧٦

ما هرله حد من العقود ٢ - ٣٥٠
و ٥٤٣ و ٦٠٦

عطور: عدم إمسادها للصوم ١ - ٦٩٩ =

الحمار في العقد انظر حار عب
عوب الرص العلط ٣ - ١٨٩ و ٢٢٢
وانظر علط

عفاص: هو الطرف (العواء) الذى
يكو في اللقطه ٤ - ١٦٦

الإكراه في العقود ٢ - ٣٧٠ و ٥٤٤ =
و ٣ - ١٨ و ٤ - ٧

عقل: هو اللحم يبرر من فُل المراه
يسه الأدرة لا يخلو من رشح وفل
رعوة محدث بالمرح عند الجماع
٢ - ٤٧٠

العس (وانظر عس) ٣ - ١٩٠
العرر (وانظر عرر) ٣ - ٩١
العش والدلس ٣ - ٢٢٤ =

جائحة	وانظر عش
قص المقود عليه انظر قص	التعبر ٣ - ١٦٠ =
صمان محل العقد بالهلاك أو الققص	الاحتكار ١ - ٦٣٩
١٩٨ - ٣	عقد السكران والمحور وغير الممر والمعنى
انقطاع الخمس في الوقف ٤ - ١٢١	عليه ٢ - ٥٤٣ و ٣ - ١٧
تسليم محل العقد ومصاريفه ٣ - ٢٥٧ =	وانظر إعماء أهلية حول سعه
١٩٧ و ٢٨٣	عقد السفيه ٣ - ٣٨٧
الشروط في العقود انظر شرط	وانظر سعه
ما يدخل في العقد بلا شرط انظر	عقد الصى ٣ - ١٨
مداحله	وانظر صعير
يعلق حق العير بمحل العقد ٣ - ١٦٩	العقد الموقوف انظر حيار
الصرف في ملك العير انظر ملك	عقود المرید انظر اربداد العقد
سب العقد القرى - القرص	الاحر أنواعه صيقاً واساعاً ٣ - ٢١٣
٢٩٣ و ٢٩١ - ٣	لروم العقد في الكاح ٢ - ٣٥٠
بطلان العقد انظر بطلان فساد	الجمع بين محرمتين في نكاح ٢ - ٤١٠
فسح العقد انظر فسح	لروم العهد في الوكالة بأحر ٣ - ٥٢٣
عقور هو حرج مسلم ممر وحسباً	الاروم في القراض ٣ - ٧٠٥
غير مقدور عليه إلا بعسر	الاروم في المساقاه ٣ - ٧١٣ و ٧٢٢
١٦٠ - ٢	الاروم في الإحارة ٤ - ٦٨
وانظر آند	الاروم في المسامحة ٢ - ٣٢٥
عقرب فلها في الصلاه ١ - ٣٥٣	الاروم في الحعاية ٤ - ٨٢
٤٦٦	عدم التحكيم في العقود ٤ - ١٩٩
عقود انظر نادب عرب	شروط صحه محل العقد (المعمود عليه)
حسن حد حانه ديه رحم	٣ - ٢٢
صرب فصا ص بي	اخل العا ب والخبول والمسفل ٣ - ٣٠
باسه	و ٣٥ و ٩١ و ٤ - ٣٦ و ١٠٢
	٥٨١ و
عقمة (فصل) هي	وانظر كل عقد
	إللاف المقود عليه انظر ناف

- العم فى سابع ولادة المولود ١٥٠ - ٢
 للمراش لحسها ٧١٠ - ٢
- علس : هو حب طويل يشه الر ٦١٤ - ١
 ناليس
- علم . إنكار ما علم بالضرورة ٤٣٥ - ٤
 القيام بعلوم الشريعة ٢٧٢ - ٢
 فصل العلماء ٧٨٠ - ٤
- احاد العلماء وأهل الشورى ١٩٥ - ٤
 تقديم العلماء فى الإمامة ٤٥٥ - ١
 الوقف على العلم ١٠٨ و ١١٨ و ١٢٤
 إعانه العالم ١٦٤ - ١ و ٢٩٥ - ٢
 علم الحساب الصرب والقسمه ألح ، ٤ - ٦٦٠ =
- الإحارة على العلوم والحرف ١٠ - ٤
 وانظر احارة
 وانظر تعلم
- علو بع الهواء والعلو ٣٠ - ٣
- عمرة : هى طواف وسعى بإحرام ٧ - ٢
 أركانها ٧ - ٢
 ندر المشى إليها ٢٥٥ - ٢
- عمرى . هى مملك مفعلة مملوكة
 بعر عوض حياة المعطى ١٦٠ - ٤
 أحكامها ١٦٠ - ٤ =
- عمريتان هما من مسائل الموارد
 وتسمان بالعراوتى انظر عراوان
- علية هى الأمة الرائعة الحسنة الى راد
- إحارة الأحرار الخاص والمشارك انظر إحارة
 إحارة المسلم بفسه لكافر ٣٥ - ٤
 الأمة المستأجرة ٤٤٨ - ٤
 احتجاج المدة والعمل فى عقد ٢٢ - ٤
 و ٣١
- صمان الأحرار ٤١ - ٤ =
- الأحرار من الباطل ٤٤ - ٤
 الخياطة ٣٩ - ٤
 البناء انظر بناء
- الزرع والطحن ٥٦ و ٢٥ - ٤
 العمل فيه بالعرف ٣٩ - ٤
- وانظر زرع
 الرعى انظر رعى
 الطئر انظر طئر
- إحارة المعلم انظر تعلم
 إحارة الطبيب انظر طب
- إحارة السمسار والخارس انظر ما ساسه
 الخلاف فى إحارة العمل ٧٤ - ٤
 فسح الإحارة لله رص ٥١ - ٤
 فسحها للسره انظر سرقة
- عمودى هو ساكن البادية ٤٧٦ - ١
 دلعه السالك - رابع

- عموم البلوى : انظر رحصة
- عمر : حق واحده فيه ١ - ٦٥٥
- عموى : هو من فتحت نلاده عسوة
- أى قهراً - حرته ٢ - ٣١٠ و ٣١٣
- وانظر أمان حرية دمة .
- وما يباسه
- عمى * إمامه ١ - ٤٤٥
- التطلق للعة انظر طلاق
- عهدة : أى مدته
- عهدة الرد للعب ٣ - ١٩١
- وانظر مدة وما يباسه
- عورة : ستر المرأة عورتها فى الصلاة
- وعيرها ١ - ٢٨٣ = و ٢٨٧ و ٢٩٩
- و ٤ - ٧٣٦
- عورة الرجل ١ - ٢٨٥
- عورة الرقيق ١ - ٢٨٤ و ٢٨٧ و ٢٨٩
- عول . هو أن يريد المروص على أصلها
- ٤ - ٦٤٥
- عيب : العيب فى البيع ٣ - ١٥٢ =
- و ١٦٣ = و ١٦٩ و ١٧٣ =
- العيب فى الصرف ٣ - ٥٧
- العيب الحقى ٣ - ١٥٧
- كتبان العيب ٢ - ٤٨٢ و ٣ - ١٦٣
- أبر العيب فى العتق ٤ - ٥٢٨
- العيب فى الأصحية انظر أصحية
- عيوب الفرح انظر فرح
- عيد : آذانه ١ - ٥٢٧
- كراهية الصوم فيه ١ - ٦٩٢
- صلاة العيدين (فصل) ١ - ٥٢٣ =
- حطتها ١ - ٢٤١ (١)
- عين * هو الذهب والمصبة
- عينة * بيع العينة (فصل) ٣ - ١٢٨
- (ع)
- غاوة : ولد الأمة العائرة بحريها
- انظر رقق
- عارم هو المذس
- عاصب . انظر عصب
- عائب : الشهادة دوت العائب
- ٤ - ٢٨٠
- نقل الشهادة عن العائب ٤ - ٢٩٠
- تحقق حط العائب ٤ - ٢٥٨
- عسة الحصوم فى الدعوى ٤ - ٣١١
- و ٢٣١ و ٢٣٤ =
- الحكم فى العسة ٤ - ١٩٩
- نفعه روحة العائب ٢ - ٧٤٦
- نصب العائب فى العقل ٤ - ٤٠١
- انطار العائب فى الفصاص ٤ - ٣٥٩

- المبيع العائب انطر بيع عقد غسل الجمعة ١-٥٠٣
- تغسيل الميت ١-٥٤٤ =
- غش : الرد للعن ٣-١٩٠
- العن في البيع للقصة ودوى الحاه ٣-٢٢٥
- والمقرص ٣-٢٩٤
- عرواوان : هما مسألتان في الميراث عرت ٣-٧٠
- فيهما بقولهم لهم الثلث وهو في الحقيقة ٤-٦٢٣
- سدس
- عور : هو الجهل بالثمن أو الثمن أو ٣-٩١
- الأحل وأصله الخطر ٣-٩٥
- اعتماد اليسير ٣-٩١ و ١٨-٣
- إفساده للعقود ٢-٥٢٠
- حوار العرر في الخلع ٣-٣٠٥
- حوار العرر في الرهن ٤-٥٤٥
- حوار العرر في الكفاة ٤-٦٤
- حوار العرر في كراء الأرض ٤-٦٤
- عوس . انطر شحر
- عوم - عريم : انطر دبون
- عرو : فصله الخع عليه ٢-١٤
- الإتفاق على العرو ١-٦٦٣
- عسل (فصل) هو إيصال الماء ١-٦٦٠ =
- لجمع الحسد بية استباحة الصلاة مع ١-١٦٠
- الذلك ١-١٦٦
- ما بوحب العسل ١-١٧٢
- ورائحه ٣-١٨٩
- فصائله
- عسل الجمعة ١-٥٠٣
- تغسيل الميت ١-٥٤٤ =
- غش : هو أعم من التذليس ٣-٢٢٥
- إفساده للعقود ٣-٨٧ و ٢٢٢
- التصدق بالعش على الناس ٣-٧٠
- عصب (باب) هو أحد المال قهراً ٣-٥٨١
- تعدياً بلاحرارة ٣-٦٠٧
- الفرق بين العصب والتعدي ٣-٥٩٣
- عصب الأرض ٤-٥١
- عصب المؤخر ٤-١٤٧
- حورالعاصب للبهة ٣-٥٨٤
- صمان العاصب ٣-٥٩٧
- أحرة المعصوب ٣-٦١٨
- علة المعصوب بشبهة ٣-٦٠١ و ٢٤-٣
- بيع المعصوب وشراؤه ١-٦٢٢ =
- ركاة المعصوب ٣-٥٨٣
- التأديب في العصب
- عقلة . المعمل هو الذي تلتس عليه ٤-٢٤٣
- الأموال العادية
- علة : هي ناسح ما اكترى بعين للتجارة ١-٦٢٧
- ركاة العلة ١-٦٢٧ =
- علة المعصوب بشبهة ٣-٦١٨
- علول . هو أحد شيء من العسمه قبل ٢-٢٧٩
- حورها
- علط ٣-١٨٩
- الرد للعلط

- العلط في القسمة ٦٧٨ - ٣
 العلط في اللقطة ١٦٩ - ٤
 غيماء: انظر آلة سماع عادات
 عائم * قسمتها ٢٩٨ - ٢
 الاسترداد منها ٣٠٢ - ٢
 وطء الخوازي قبل القسم ٤٤٩ - ٤
 السرقة من العيمة ٤٧٥ - ٤
 العلول ٢٧٩ - ٢
 اعتمام أموال الباعة ٤٢٩ - ٤
 عياب * انظر عاث
 عيبة: أثرها في الصوم ١ - ٧١٢
 أثرها في الاعتكاف ١ - ٧٢٨
 وانظر تصوف
 عيلة هي القتل لأحد المال ٤ - ٣٣٣
 ٥٠
 فاحشة هي كل مسقح عظم من دول
 أو فعل ٤ - ٧٣٦
 في المسحد ١ - ٤٤٦
 فاسق * كراهة دكانه ٢ - ١٦٠
 ولانه في الكاح ٢ - ٣٧١
 شهادته ٤ - ٢٥٣ و ٢٩١
 فاكهة انظر رنا ركاة طعام
 فائدة هي ما تحدد من النعم (الأنعام)
 بهمة أو صدقة أو غيرها ١ - ٥٩٣
 ركاة الفائدة ١ - ٦٢٦ و ٦٢٨
 فتوى * هي الإخبار بالحكم الشرعي
 على غير وجه ولا لروم ٢ - ٢٧٢
 هي فرض كفاية ٢ - ٢٧٢
 ليست حكماً ولا ترفع الخلاف ٤ - ٢٢٨
 نظر الفتاوى ٤ - ٢٠٥
 عدم الفتوى بما يدهش العقل ٤ - ٢٠٥
 أوراق المفتين ٢ - ٢٧٢
 الصمان بسبب الفتوى ١ - ١٨
 فحل * بيع ماء طهر الفحل ٣ - ١٠٦
 صول الفحل انظر حانة (دفع
 المعتدى)
 فداء وفدية . فداء الفصولي للمال
 ٢ - ٣٠٥
 انظر أسرى حج حلع
 فرار من الركاة ١ -
 فرار العبد انظر آتق
 - - (باب) انظر واريت
 فرح (الذكر والأنثى) البطر
 إليه ٢ - ٣٤١
 نظره ومسه ونقسله ١ - ١٤٤ =
 حماسة وحانه ٢ - ١٥١
 عمونه عند الأنثى انظر إفصاء
 بحر رقيق عمل فون ٢ - ٤٧٠
 عمونه عند الذكر انظر اعتراض عس

- الشهادة في عيبه ٢٧١ - ٤
الصرع المفصلي إلى عاهته ٣٨٨ - ٤
- فرس : سهمه في العيمة ٣٠٠ - ٢
انظر بردون رهيص مقر
- فرسح : هو ثلث الميل ٤٧٤ - ١
- فرص : الفرق بينه وبين الواحد في
الحج ٢٨ - ٢
فرص العين ٢٨٧ - ٤
فروص الكفاية ١ - ٥٤٣ و ٥٥٣
و ٢٧٢ - ٢
- الإحارة على فروص الكفاية ٤ - ١٠ =
- فِرَقّ . القول بقدم العالم وتباسح
الأرواح ٤٣٤ - ٤
وانظر حوارح شيعنة قدرنون
- فَرَقّ . هو مكيال قدره صاعان
- فساد : أضر الفساد في العبادات ٦٦ - ٣
فساد العقد بالنص للمهي أو بالدليل ٣ - ٨٦ =
- فساد العقود بسبب الشروط ٢٣٢ - ٣
وانظر شروط
- فساد العقود بالعرر والعنن ٧٦ - ٣
و ٨٦ و ٩١
- وانظر عرر عش
- فساد الكاح ٢ - ٣٨٤ و ٣٨٩ =
- الصمان في العقد الفاسد ١٩٨ - ٣
و ٤٤١ - ٣ =
رد التصرف الفاسد عند الرشد
- ٣٨٤ - ٣
- الخيار في العقد الفاسد ١٣٨ - ٣
الرد في بعض العقود الفاسدة ٣ - ١٨٩ =
فساد البيع ٣ - ١٢ و ١١٢ و ٢٣٦
و ٣٣٥ و ٦٤٠
- فساد الإحارة ٤ - ١٦ و ٤٢
فساد الخعالة ٨١ - ٤
فساد المزارعة ٣ - ٤٩٨ و ٧١٦
فساد المساواة ٣ - ٧١٦
فساد القراض ٣ - ٦٨٦
فساد القرص ٣ - ٢٩٥
فساد المواصفة ٢ - ٧١١
السارع في الفساد ٣ - ٢٥٦
العقد المخلف في فساد ٢ - ٣٨٨
- فسح ما جناح للحكم حاكم
٢ - ٣٨٩ =
- أثر الحكم بالفسح ٤ - ٢٢٩
عدم الحكم في الفسخ ٤ - ١٩٩
فسح الكاح ٢ - ٣٣٦ و ٣٤٣
و ٣٨٢ و ٣٨٤ و ٣٨٧ و ٤٣٤
و ٧٢٥ و ٧٤٥
- فسح القراض ٣ - ٣٠٥
فسح المساواة ٣ - ٧٢٢
فسح الإحارة ٤ - ٤٩ =
و ٦٨
- فسح الخعالة ٤ - ٨٢ =

- مسح المكاتبة ٥٥٢-٤ إقرار المجلس ٣٥٥-٣
- وانظر عقد (لرومه) فساد ٢٨٤-٤ الشهادة سماعاً بالإعسار
- فسق : انظر فاسق ٣٥٧-٣ بيع الحاكم أموال المجلس
- فصولي : بيعه ٣٦٠-٣ التقسيم على الدائمين
- طلاق المصولي ٣٦٦-٣ ترك العقدة الواحدة للمجلس
- فداؤه للمال ٢٦-٣ حسن المجلس إذا لم يأت بحميل
- ٥٤٣-٢ ٣-٣٦٨ = المدين المعلوم الملاء (المماطل)
- ٣٠٥-٢ فصة . انظر ذهب ٣٦٩-٣
- فقاع هو سراب يحد من التمح ٣٧٣-٣ اسرداد الدائن ماله من العليسة
- والتمر ١٨٣-٢ ذلك الاستعانة به عند حفاء وقت
- فقير هو من لا يملك قوت عامه ٢٢٩-١ الصلاة
- ٦٥٧-١ فوات . فوات المسمع ١٦٨-٣
- العفو عن حساسة قدمه ١-٧٨ = الفوات في السبع الفاسد ١١٢-٣
- استحقاقه الزكاة انظر زكاة حكم فوات السوق ٢٥٠-٣
- (مصارفها) الخط في الفوات ٢٢٠-٣
- فقيه انظر عالم فوائت فضاء فوائت الصلاة
- ٣٦٤-١ = فوات فوات الصوم ٦٨٩-١
- فلس (باب) هو إحاطة الدين بمال المدين ٣٤٥-٣
- الفرق بين المجلس والمجلس انظر فية . هي تعيب بحسنة في قُبل بعد
- تمليس أحل الإيلاء أو افصاها إن كانت بكرأ ٦٢٩-٢
- ما يجمع عه المجلس ٣-٣٤٦ = فية المريص والمحوس ٦٣١-٢
- أهليه للسرع ١٤٠-٤ في ع . اعتبار مال المرتد هتاً ٤-٤٣٧
- الحكم بحلع ماله للعرماء ٣٤٩-٣
- ما يترتب على الححر عله ٣٥٢-٣

أثرها في الأقطار

تتميل الفرح انظر فرح

قبول : الفصل بيه وبين الإيجاب :

١٧-٣

وانظر عقد (صيعته)

قتال : الدعوة إلى الإسلام قبل

٢٨٣-٢

الحهاد

ومال المرأة ونحوها

٢٧٥-٢

تصرفات الحاصر صف القتال

٤٠٠-٣

المفقود في صف القتال انظر

مفقود

١٨٥-٢

قتال المصطر

القتال دفاعاً عن النفس

٥٩٢-٢

قتال البعاة

٤٢٩-٤

قال المحاريس

٢٩٣-٤

قتب هو سرح الدابة ولحامها ومقودها

٣٩-٤

قتل : حد القاتل والفصاص منه

انظر حد قصاص

ما يكون حده القتل انظر حد قصاص

٢٦٧-٤

السهادة في العمل

عدم التعجر في دعوى القتل

٢١٦-٤

عدم المحكم في دعوى القتل

١٩٩-٤

القتل المأدوم منه

٧١٤-٤

قتل المورث

٧١٣-٤

الإكراه بالقتل انظر إكراه

(ق)

قابلية : انظر طيب

قاصي . انظر قصاء

قصر : هيئته ١-٥٥٨= و ٥٧٨

القصور أحاس ٥٧٧-١

رياسة القصور والقراءة عندها ١-٥٦٣=

سرقة الكس من القصر ٤٧٩-٤

ما يوجد في قبور الحاهلية انظر

ركار

قصص . الصمان بقصص المعقود عليه

١٩٨-٣ و ٤٤٣-٢

اعبار الإلتلاف قصصاً ٢٠٣-٣

القصص في الخيار ١٤١-٣

قصص المسع العاث ٤٥-٣

الصرف في المسع قبل المسع

٢٠٦ و ٢٠٤-٣

المص في الرهن ٣١٣-٣

القصص في المص ٢٩٥-٣

مطلان الهمة قبل القصص ١٤٤-٤

قسمة تحريها ٢٩٤-١=

استقبال القسلة وأقسامها ٢٩٢-١

الصلاة لغير الصلة ١-٢٩٦=

و ٣٠٠=

عدم استقبالها عند الخوف ٢٩٣-١

قسلة أثرها في الوصوء ١-١٤٣=

ما فيه قرص المثل ٣-٦٨٧ =

عدم حوار القراص مع الصرف ٣-٥٣

عدم حوار هة القراص وتوليته

٣-٧١٠

الترامات عامل القراص ٣-٦٩١

صمان عامل القراص ومخالفته ٣-٦٩٢

حبر الحسائر ٣-٦٩٩

عامل القراص أمين ٣-٧٠٧

موت عامل القراص ٣-٧٠٩

نصفه عامل القراص ٣-٧٠١

القراص العاسد ٣-٦٨٦

فسح القراص ٣-٧٠٥

الركاة في القراص ١-٦٤٢ و ٦٤٥ =

السارع في القراص ٣-٧٠٧

قرائن • الحمل بها ٣-٥٣٩

القرائن في الأمان ٢-٢٩٨

قربتي إمامه للصلاة ١-٤٥٥

اشراطه في الإمامة الكبرى ٤-١٨٨

ترتب بطون قرش ١-٤٥٦

قرص : هو إعطاء متمول في عوض

مبائل في الدمة لمعنة المعطى فقط

٣-٢٩١

فساده إذا حر نعتاً ٣-٢٩٥

أثره ٣-٢٩٥

قضاؤه بما هو أفضل ٣-٦٦

إقراص الوديعه ٣-٤٤

مع المفلس عنه ٣-٣٤٧

وقف العين للسلف ١-٦٥٠

قذف : هو رمى مكلف ولو كافراً حداً

مسلماً متى نسب من أب أو أحد

أوربا ٤-٤٦١

حد القذف ٤-٤٦٤ = ٤٩٠

الإكراه على القذف ٢-٥٤٩

الشهادة في القذف ٤-٢٦٧

قذف الحشيش المشكل ٤-٤٦٣

تأديب لشهود وحدهم ٤-٢٩٦

العقوص حد القذف ٤-٤٦٧

قرآن : السجود للآلة القرآن (فصل)

١-٤١٦

عدم الدخول به لقضاء الحاجة ١-٩٢

إظهار عدم احترامه انظر اربداد

مع المحدث عنه ١-١٢٦ و ١٤٩

و ٢١٥

آداب تلاوته ١-٤٢٢ = ٤٣٧

و ٢-١٦

حتمه في الترويح ١-٤٠٥

الإحارة على تعليمه ١-٣٠٩ و ٢-

١٦ و ٤-٣٤ و ٧٥

الاحساح به على الكفار ٢-٢٨٢

السمره بدار الحرب ٢-٢٧٩

هسه للدي ٤-١٤٠

قراض (ناب) هو دفع مالك مالا

من نقد مصروب مسلم لمن يتحر به

بحره معلوم من ربحه قل أو أكثر

نصيعة داله على ذلك ٣-٦٨١

ما يجمع من القراض ٣-٦٨٧ =

- تقويمه فى الركاة ٦٤١-١
 حوار لإحراجه فى ركاة المطر ٦٧٣-١
 قرعة : انظر قسمة دعوى (إحراؤها
 لإداحى المدعى)
 قرون : هو أن يكون بالمرح شىء نادر
 يشه قرن الشاة من لحم أو عظم
 ٤٧٠-٢
 قريش انظر آل البيت
 قرشى
 قرية : هى جماعة تتقرى نفسها أى
 تقيم وتستعنى عادة على نفسها فى
 معاشها ٤٩٦-١
 قسامة * هى حسون يساً مزاوية بقولهم
 « والله الذى لا إله غيره لئمن صرّيه
 مات » أو « لقد قتله يخلعها » فى الخطأ
 من يرث ٤-٤١٥ =
 مسها ٤-٤٠٧ =
 لا تكون فى العمد ٣٣٩-٤
 حلفان الوارث ٣٥٩-٤
 عدم قسم النساء فيها ٣٦٥-٤
 قسمة * هى تعيين نصيب فى مشاع
 ولو ناحصاص تصرف ٦٥٩-٣
 قسمة المهايأة هى احصاص كل
 شريك ، عن شريكه بمفعة محدد أو
 متعدد رمساً معلوماً ٦٦٠-٣
 قسمة القرعة هى تمييز حق فى
 مشاع بين الشركاء بالقرعة ٦٦٤-٣
 قسمة المرافاة أن يتراصى كل
 واحد بأن يأخذ شيئاً مما هو مشترك .
 ٦٦٢-٣
 قسمة العامم ٢٩٨-٢
 قصاص : شرط الحاية التى بها
 قود (قصاص)
 ٣٢٧-٤
 موجبات القصاص ٣٣٨-٤
 ما يقتص منه مما دون النفس وما لا
 يقتص منه ٣٤٩-٤
 الحكومة وما لا قصاص فيه ٣٨١-٤
 من له اسبياء القصاص ٣٥٨-٤ =
 قصاص السم ٣١٧-٣
 كيفية القصاص وتميذه ٣٦٣-٤
 و ٣٦٩
 قبل الأدنى بالأعلى ٣٤٤-٤ و ٣٥٦
 الإحارة على القصاص ٢٩-٤
 الشهادة على القصاص ٢٧٠-٤
 و ٢٩٨
 حق الوالى والحاكم فى القصاص ٣٣٦-٤
 إبراء القابل ٣٣٥-٤
 سقوط القصاص ٣٦٤-٤
 الصلح فى القصاص ٣٦٨-٤
 قصر الصلاة (فصل) ٤٧٤-١
 حكم القصر ٤٧٤-١
 أحواله ٤٧٨-١
 طرؤه ما يقطعه ٤٨٠-١

- الافتداء فيه ٤٨٢-١ قلس : هو ما تقده المعلقة من الماء عدد
قصر الصلاة مردلة ٥٧-٢ امتلائها طهارته ٤٨-١
- قصة : هي ماء أبيض كالملي أو الحبر ٤٦-١ قهوة : لإباحتها
الملول يحرح من المرح عقب انقطاع الحيص ٢١٤-١
المال قباطر : الصرف عليها انظر بيت المال
- قصاء (باب) هو حكم حاكم أو محكم بأمر ثبت عنده، كدين وحسن ، وحر وصر وبس وترك صلاة ، ونحوه لترتيب على ما ثبت عنده مقصاه أو حكمه بذلك المقصى ١٨٦-٤
- شرط القصاء ١٨٥-٤ الاستحلاف في القصاء ١٩٥-٤
أدب القصاء ١٨٥-٤ ما يبدأ القاصى بطرة ٢٠٢-٤
عدم استناده لعلمه ٢٣٠-٤ قاصى البعاه ٤٣٠-٤
وانظر تحكيم دعوى
- قصاء الخاجة (فصل) ٨٧-١ = مدونه وآداه ٨٧-١
التطيف فيها انظر استحمار اسجاء = ٩٧-١
مى يعين بالماء
- قبح : بحاسته والعفو عنه ٧٤-١ قىء : بحاسته وطهارته ٤٨-١

قصاء الفوائت انظر فوائت

(ك)

كافر انظر كمار

كالى . هو الدس

قطاني هي السع الحمص والبول واللوبا والعفس ، والرمس والحلبان والسيلة ٦٠٩-٢

(انقل إلى أهل الكتاب)

٣-٩٥=

بيع كالىء كالىء

٧٤٤-٤ كتاب : أحكامه

٢٠٤-٢ اليمين العموس

كراء : انظر إحارة

كسوف : الكسوف هو دهاب صوء

٥٣٢-١ الشمس

٥٣٢-١ صلاة الكسوف

وانظر حسوف

٢٩٧-١ كعكة . الصلاة داخلها

وانظر قلة

كهلاءة . هي المائلة أو المقارنة في الحال

والدين والحرية وقيل في الحسب والسب

٣٩١-٢

كهاز . تكليف الكفار بروع الشريعة

٢٦١-١ وأصولها

دعوتهم للإسلام والاحتجاج عليهم

٢٨٢-٢ بالقرآن

٢٥١-١ أذان الكافر

٧١٥-٤ و ٤٢٣-٢ ترافع الكمار إليها

٨٠-١ نحاسة ما يسقط من مارتيم

٤٦٤-١ عصمة نفوسهم

وانظر أمان دمة

السوية بين وبسه المسلم في أمور

٢٠٥-٤

عدم بيع المصحف والرقيق المسلم لهم

٢٠-٣

كتابة : انعقاد العقد بها انظر

٥٦٨-٢ عقد (صبيته)

٣٥٠-٢ عدم انعقاد الكاح بها

إثبات التصرف كتابة (في ذكر)

٥٣٧-٣

٢٧٢-٤ تحقيق الكتابة

٥٨٨-٤ كتابة الوصية

كتابة الرقيق (باب) هي عتق على

مال مؤجل من العمد موقوف على أدائه

٥٤٢-٤

٥٤٣-٤ أركان الكساة

٥٥٧-٤ شروطها

٥٤٥-٤ حوار العرر في الكساة

٥٤٦-٤ تحم العوص الكتابة

٥٤٧-٤ عدم وفاء الأقساط

٥٤٨-٤ تصامم المكاتبين

٢٦٧-٤ الشهادة في الكساة

٢٨٨-١ حورة الأمة المكاساة

٥٤٩-٤ ما محور للمكاتب

٣٩٤-٢ تسرى المكاتب

٥٥٢-٤ مسح الكتابة

٥٥٤-٤ التنازع في الكساة

٥٢٧-٤ أثر العتق في الكساة

٧١٣-٤ ميراث المكاتب

١٥٨-٢ كتابي دسحه

١٥٩-٢ كراهية بيع العمد له

٢٣٨ - ٤	الشهادة في الكفارة	٦٥٩ - ١ =	إعطائهم من الزكاة
		١٨١ - ٤	اللقيط الكافر
	كفالة : هي الرام ^(١) مكلف غير سفيه	٥٧٥ - ١	تعسل قلاهم
٤٣٠ - ٣	ديباً على غيره	٤٢٠ - ٢ =	أنكحتهم وطلاقهم
٤٣٠ - ٣	صمان الوجه	١٦١ و ١٥٤ - ٢	دحهم وصيدهم
	اشتراط الكفالة انظر شرط	١٦٥ و	
٢٩٦ - ٣	الكفالة في القرص والرهس	٥٨٠ و ١١٨ - ٤	وصية الكافر ووقفه
٣٦٨ - ٣	كفالة المجلس	٧٥١ - ٢	نفقة الكافر
٤٤٢ - ٣ =	الكفالة مأحر	٣٧١ - ٢	ولاية الكافر على ولده
	الكفالة عند طلب مهلة الإثبات	٢٧٤ و	
٣١٢ - ٤		٥٤٨ - ٢	الإكراه على الكفر
	كفن انظر حائز	٢٣٩ - ٢	شهادة الكافر
	كلب : طهارة عينه وبحاسة سؤره	٣٥ - ٤	إحارة الكافر للمسلم
٤٣ و ٣٧ - ١		٥١٠ - ٣	توكيل الكافر
١٦٢ - ٢ =	دكاة الصيد به	٣٣١ - ٤	حماية الكافر والحماية عليه
٢٤ و ٢٢ - ٣	سعه	٤٧٤ و ٤٦١ و ٤٥٦ و ٣٤٤ و	
١٤١ - ٤	هبة الكلب	٤٧٣ - ٤	اتحاد ملاس الكفار
٤٧٤ - ٤	سرفة الكلب	٧١٦ - ٤	احلاف الدين في الميراث
١٦٥ - ٤	لقاط الكلب	٤٤٣ - ٤	ارتداد الكافر
			انظر ارتداد أمان أهل الدمة أهل
			الكتاب حريين دمه وما ساسه
٢٢٨ و ٢٢٧ - ٣	كر الزكار والكسر		
	وانظر زكار		
٢٢٧ - ٣	حكمه	٦٤٣ - ٢	كفارة . كفارة الطهار
٢٢٧ - ٣	سح الأرض بها الكسر	٦٤٩ و	
	كمية ساء الكسسه وترميمها	٢١١ - ٢	كفارة اليمين
٣١٤		٧٠٢ - ١ =	كفارة إبطار رمصان
	وانظر حرنة دمة	٤٠٥ - ٤ =	كفارة القمل الخطأ

١٦٦-٤ رد اللقطة وتعريفها

٦٢٣-١ ركاة العين الصائفة

١٧٤-٤ صهان اللقطة

١٧٢-٤ حسن اللقطة والتصلق بها

وقف التصرف فيها في العيمة

٣٠٣-٢

١٧٠-٤ الإبل الشاردة

٤٨-٤ هلاكها

٦٥٥-١ دس الإسلام وما لفظ الحر

٢٢٧-٣ اعتبار الكر لقطعة

لقيط • حريته وولائه للمسلمين ٤ -

١٧٩- إنفاق بيت المال عليه ٤

لمس : أثره في الوصوء ١-١٤١ =

لمس المصحف انظر مصحف

أثره في الصيام انظر صيام

لهو : انظر آله عادات

٤٧٤-٤ سرقة آلة اللهو

لواط : رحم اللائط والمملوط ٤-٤٥٦

٤٦٣-٤ الرمي باللواط

٢٦٥-٤ الشهادة في اللواط

لَوْتُ • هو الأمر الذي يسأ عنه عليه

٤٠٧-٤ الظن بأنه فله

لَوْلُو • حتى واحده فيه ١-٦٥٥

٧٣٠-١ ليلة القدر

١١٦-٤ الوقف على الكيسة

٣١٥-٤ يمين الذي بها تعليلًا

٦٦٧-٢ اللاعبة بها

= ٤٣٣-٤ اوتياذ المسلم لها

= ٢٦٨-١ صلاة المسلم بها

كيمحت : هو حلد الحمار أو العرس

٢٥-٢ أو العسل المدبوع

(ل)

لماس : انظر امرأة حرير ذهب

عادات عورة

لحد : هو ما يحصر في أسفل القرحة

الصلة من المغرب إلى المشرق بقدر

ما يوضع الميت ١-٥٥٨

لروم • انظر عقد وكل عقد باسمه

لصوص • انظر حائجة سرقة

للعان هو حلف الروح المسلم المكلف

على ربا روحته أو على نبي حملها منه

وحلفها على تكديبه أربعاً بصيغة معينة

٦٥٧-٢ بحكم حاكم

١٩٩-٤ عدم الحكم في اللعان

٧١٦-٤ عدم الوارث من الملاعين

لقطة هي مال عرس للصباغ

١٦٥-٤

١٦٩-٤ وحرب اللقاط

وما يباسه

(م)

١٧٩-٢ مساح (ناب)

إباحة ما طهر من الطعام والشراب

١٧٩ و ١٨٢-٢

إباحة ما عملت فيه الزكاة

حكم ميتة، ليس له نفس سائلة - ٢

١٨٧

ما سد الرمق من محرم

١٨٣-٢

مستدأة : المستدأة فى الحيص هى غير

المعتادة أو الحامل

٢٠٩-١

متحالة : هى المرأة غير محشية الصة

٥٣٨-١

متعة : نكاح المتعة انظر متعة

متعة * هى ما يعطيه الروح لمن طلقها

ريادة على الصداق لحر حاطرها

٦١٦-٢

من لس لها متعة

٦١٧-٢

متلاحة هى الحرح الذى عاص

فى الحلد متعدد

٣٥٠-٤

متنحس * انظر طهارة نحاسة

متلى روية بعصه فى البيع ٣-٤٠

٤١ و

اعتبار المماثلة فى المكل والمورون

٨٥-٣

ماء . أقسامه انظر طهارة

الماء المطلق هو ما صدق عليه اسم

ماء مطلقاً بلا قيد ولا شرط ٢٩-١

المياه المكروهة وتغير الماء ١-٣١ =

و ٣٧ =

طله للتيمم ١-١٨٨

مأدبة : هى طعام يقدم للأصدقاء

والخيران ونحوهم ٢-٤٩٩

انظر ولائم

مأدون * إباحة التسرى للريقق المأدون

٢-٣٦٤

مال * هو كل ما يملك شرعاً ولو قل

٤-٧٤٢

سرقة المال غير المعصوم ٤-٤٧٤

إتلاف المال غير المعصوم انظر

تلف

المال المعصوم - اعمار الوثائق أموالا

٣-٥٣٧

المال العام انظر ألت المال عائم

وما يباسه

دعوى المال ٤ - ٢٠٩ و ٢٥١

و ٢٦١ و ٢٦٧ =

اكتساب الملكية والخياره فى العقار

والمقول ونحوه انظر ملكية

وما يباسه

انظر عقار مثلى وملك مقول

- محمل : هو ما لا تنصح دلالاته
محمون : انظر حون
محوس : انظر أهل الدمة
مجهول : بيعه ٣ - ٣٠ و ٩١ وانظر عقد
محمور : انظر ححر
محل العقد : انظر عقد
محمد صلى الله عليه وسلم : سبه
انظر رعية نوافل
كراهة صوم مولده ١ - ٦٩٣
حه والتشفع به انظر تصوف
محمدر . الأفيون ٢ - ١٨٣
الحشيش ١ - ٤٧ و ٢ - ١٨٣
الدخان ١ - ٤٦ و ٧٠٠
طهارة الخاف منه ١ - ٤٧
استعماله في الحراثة ٤ - ٤٩٢
انظر مفسد
مداحلة (صل) هي دخول الشجر والبناء في سع الأرض ولو لم يذكر
٣ - ٢٢٦
مدبر انظر تدبير
مد هو كيل عدل على الدين
١ - ٦٠٨
- مدة : مدة الرد للعيب ٣ - ١٩٢
مدة الشمعة ٣ - ٦٤٣
مدة الحياة المكسبة والمسقطه ٤ - ٣٢٤
مدة الوقف (توقيته) ٤ - ٩٨ و ١٠٦
مدة احارة الرقيق والدور والأرض
٤ - ٢٩ و ٣٦ و ٦٠ و ٦٦
تعيين المدة في الإحارة والحعالة إحارة
وحعالة
مدة طلب الدليل والدفع ٤ - ٣١٢
مدعى المدعى هو من تحرد من أصل
أو معهود بالكلام ٤ - ٢٠٨
انظر تمارع دعوى وما يناسبه
مدعى عليه : المدعى عليه هو من
ترجح قوله بمعهود أو أصل ٤ - ٢١١
الحكمة المختصة بالمدعى عليه ٤ - ٢٣٤
انظر تمارع دعوى وما يناسبه
مدبر : هو غير المحكر ، هو الذى
يسع بالسعر الواقع كيف كان ويحلف
ما ناعه بعيره ١ - ٦٣٩
مدبين * انظر دين
المدينة المنورة : فصلها على مكة
٢ - ٢٦٥
صيدها وشجرها ٢ - ١١٢
عدم أحد العشر من الحاليين إليها
٢ - ٣٢٠

الاحد نكيلها وورن مكة ٦٠٨ - ١
 المخرج الطبيعى ١٣٨ - ١
 مسحه على الحبيرة ٢٠٢ - ١
 تيمم المريص ١٨٠ - ١
 صلاة المريص ١ - ٤٨٩ و ٥٠٨
 و ٥١٥
 إمامة المريص ١ - ٤٣٦ و ٤٤٥
 عيادة المريص ١ - ٥١٥ و ٤ - ٧٦٣
 وطئه أمته ٤٨٣ - ٢
 قتاله وأسره ٢٧٥ - ٢
 مسح لإحارة المريص ٤ - ٥١
 قضاء المريص وإفائه ٤ - ٢٠٥
 حباية المريص والحباية عليه ٤ - ٣٤٥
 و ٣٨٤ = ٤٧١ و ٤٩٥
 وانظر استحاصة مرضى حدام
 حراح دم صديد وما ساسه
 المريص مرض الموت انظر مريص
 مريض . إلفطار المريع ١ - ٧٢٠ =
 إحارة المريع انظر طر
 مريض . مرض الموت هو الذى يشأ
 عه الموت عادة ٣ - ٣٩٩
 اعشار المحموس لقبل وقطع وحاصر صف
 القنال مريضاً ٣ - ٤٠٠
 نكاح المريص ٢ - ٣٧٣ و ٣٨٩ و ٤٢٦
 قسم المريص من روحانه ٢ - ٥١٠
 صديق المريص ٢ - ٤٥٢
 تدبر المريص وعقده ووقمه وهتته ٤ -
 ١١٠ - و ١٤٠ و ٥١٣ و ٥٣٤
 إفرار المريص ٣ - ٥٢٧

مذاهب : اختلاف المذهب فى إمامة
 الصلاة ٤٤٤ - ١
 القاصى المقعد ٤ - ١٨٩

مدى : نقصه للوصوء ١ - ١٣٥

مراوحة . هى سع ما اشتراه بثمنه
 مع ربح معلوم ٣ - ٢١٥
 التحرير والتدليس والعش والعلط فيها
 ٣ - ٢٢٠ =

مراصاة : هى أن يراصى كل واحد
 على أن يأخذ شيئاً مما هو مشترك
 ٣ - ٦٦٢

مراظلة : هى سع عين من ذهب أو
 فضة يمثلها ٣ - ٦٤

مرافعات : انظر قضاء

مرافق عامة : الصرف عليها من بيت
 المال انظر بيت المال وانظر صالح

مراكب العرو : انظر سقيه

مرأة انظر امرأة

مرحان : انظر بحر

مرض : الوصوء لما يحرج من غير

٧١٧ و ٧١٣ - ٣	شروطها	المريض يعير مرض الموت « بمعناه العام »
٧٢٨ و ٣١٧ - ٣	التزامات العامل	انظر مرض
٧١٦ - ٣	فسادها	
٧٤٦ و ٧٢٢ - ٣	فسحها	مرامة : علتها في كراء الأرض وما
		تسته ٢١ - ٤

مستأمن : انظر أمان

مستكح . هو الذي يراوده الشك
(الوسوسة)

مسجل . تحيته ٤٠٥ - ١
آذانه ١ - ٤٢٣ و ٤٣١ - و ٤٤٦ =
ما تقام فيه الجمعة انظر جامع
جمعة

الصرف عليه من بيت المال ٢ - ٢٩٥
رحلته وركاه حليبه ١ - ٦٢٣ و ٦٢
قراءة العلم فيه ١ - ٤٢٣
ارتياذ الحائض وإحارثها للمسجد ١ -
٢١٥ و ٤ - ١٢٨

حلل الحب فيه ١ - ٢٧ =
الوقف عليه والإيصاء له ورفع الدعوى
عنه ٤ - ٩٨ و ١٠٢ و ١١٨
و ٢٤٨ و ٥٨١

برع الماكسة لنوسيعه ٤ - ١٢٨
علم حوار الحد فيه ٤ - ٢٠١
السرقة منه ٤ - ٤٧٩

المسجد السوي والحرام : بدر المشه
إليهما ٢ - ٢٦٤
ملعه السالك - رابع

مراوعة : هي الشركة في الررع

٣ - ٤٩٢
فساد المراوعة ٣ - ٤٩٨ و ٧١٦

مرايدة . مع المرايدة ٣ - ١٠٦

مردلعة : القصر والجمع فيها
١ - ٤٨٧ و ٢ - ٥٧

وانظر حج

مركي السر هو من يحجر القاضي
سراً بعدالة الشهود أو تحريجهم
٤ - ٢١٥

مسابقة . ٢ - ٣٢٥

مسابقة هي مباشرة المرأة للمرأة
٤ - ٤٥٢

مساقاة (باب) هي عند القيام بمؤونة
حر أو نبات بحره من عليه
٣ - ٧١١

احتباها بغيرها ٣ - ٥٣
لروها ٣ - ٧١٣ و ٧٢٢

- صلاة الحارة في المسجد السوى ١-٥٥٨ هته لدى ٤-١٤٠
 مسح : المسح على الخف (فصل) السر به في أرض الحرب انظر
 ١-١٥٢ بيعه لعير المسلم ٣-٢٠
 المسح على الخصرة والعمامة (فصل) مصر : حكم أرضها ٢-٢٩٤
 ١-٢٠٢ مسكر : هو ما يعيب العقل دون
 الخواس مع نشوة وطرب ١-٤٧ انظر حمر مفسد
 مشاع : قسمته ٣-٦٥٩
 وانظر قسمة رهن المشاع ٣-٣٠٧
 مسكين • هو من يكون أحوح من الفقير ١-٦٥٨
 مسئولية • انظر تلف حاية صمان وما يباسه
 مشتقة : انظر رخصة ضرورة عذر
 مصاع : انظر حلى
 مصالح : الإنفاق عليها من الزكاة وبيب المال ١-٦٦٣
 إصلاح القضاطر والمدارس الموقوف عليها ٤-١٢٤
 مصحف • إهانه انظر ارتداد
 مصر : انظر ضرورة
 مطر : اعتباره عذراً للجمعة والجماعة
 ١-٥١٥ مظل : انظر ديون فلس
 مطلق : انظر ماء
 معادن : انظر معدن
 معاطاة : حوارها في الخلع ٢-٥٣١
 وانظر عقد (انعقاده)
 معاهد : تحريم أداه ٤-٧٤٢
 معنوه : فاه ٢-٢٧٥
 شهادته ٤-٢٣٩
 وانظر أهلية
 معدن : ركاه ١-٦٥٠
 إقطاعه ١-٦٥١
 إيداع مقابل إقطاعه ست المال ٢-٢٩٤

١٥٧ - ٢	لحمة البدن عند الدبح	٦٥٠-١	تملك الدولة له
	انظر ركاة	٦٥١-١	ما يوحد منه بأرض الصلح
	مفتى : انظر فتوى	٦٥٢-١	احارة العمل فيه
			وانظر ذهب قصة

مفسد : هو ما يعيب العقل دون الخواص
دون نشوة أو طرب ٤٧ - ١

معاملات : انظر بيع عقود
ملك وكل عقد باسمه

مفقود (فصل) أقسام المفقود

معاليق : جمع معلوق (كعصمور)
وهو ما يعلق بحاب الرجل مما يحتاج
إليه المسافر ٤٠ - ٤

٦٩٣ - ٢	عدة زوجته
٦٩٣ - ٢	وقف ما له للحكم بموته
٧١٧ - ٤	المفقود في دار الحرب
٦٩٨ - ٢	انظر أسير عية

معاهدات : انظر أمان دمة
المعاهدات في الإسلام (تعليق)

٢٨٣ - ٢

مقاصة (فصل) هي مباركة مديين
بمماثلين ما عليهما كل له فما عليه

معاهد انظر أمان دمة

٢٩٧ - ٣	المقاصة في دس العقبة
٧٤٠ - ٢	

مغتادة الطيخ هي عبر المسداة
أو الخامل ٢١٠ - ١

مُتَّكَرَفٌ . هو فرس أبوه سطى أو ردىء
وأمه عربية

معصية الإحارة عليها انظر إحارة
الوقف عليها ١١٦ - ٤

مقير : هو إناء مطلى بالفار ١٨٧-٢

معلم . انظر تعليم علم

مكارة . هو أحد الشئ قهراً مدعيّاً
أنه ملكه ٤٧٦ - ٤

معاس : هي مباحم البدن الى تجمع
فيها القدرة كدين المحدثين

١١٠ - ١

مكاييل الصاع أربعة أمداد

معمل . انظر عملة

المد ملء اليدين
الوسق ستون صاعا

الفرق صاعان ٦٠٨ - ١

معلصة هي ما انحارت الحورة فيها

- مكس :** استرداد ما أحده المكاس
بالعداء ٣٠٥ - ٢
- مكة .** فصل المدينة عليها ٢٦٥-٢
- قلة أهلها** ٢٩٤ - ١
- مقات أهلها للحج** ١٩ - ٢
- أحد نصف العشر من الخالين لها**
- ٣٢٠ - ٢
- العمل بورنها** ٦٠٨ - ١
- ملاس :** انطر لباس
- ملاعة :** انطر لعان
- ملامسة :** (نوع من بيع الخاهلية لا حيار فيه إذا لمس المسع)
- ٩٢ - ٣
- ملاهي .** تحريمها ٧٤٣ - ٤
- تحريم التلدد سباع صوت الأثني والأمرد**
- ٧٤٣ - ٤
- آلات اللهو انطر آلة**
- ملائكة :** حهم للطب ٥٦٢ - ١
- سهم انطر ارتداد لإكراه**
- ملطاة :** هي الخراج التي قررت للعظم ولم تصل إليه ٣٥٠ - ٤
- ملك وملكية .** كس الملكية بالاستيلاء
- على الماح** ٦٥٤ - ١ =
- كس ملكة ما يليه البحر انطر بحر**
- كس الملكية بالإحياء والإقطاع**
- انطر إحياء لإقطاع**
- كس ملكية المعدن انطر معدن**
- تملك العائم واليء انطر عائم**
- كس ملكية اللقطة والكسر والركار**
- انطر ما يناسه**
- كس الملكة بالخيار ووصع اليد**
- انطر حيار**
- إثبات الملك والشهادة فيه** ٣٠٧-٤
- الملك المشترك لأهل البلد والحرم**
- ٨٨ - ٤ =
- أنواع الاحتصاص بالأرض** ٩٣-٤
- التصرف في ملك الغير** ٣٢٣ - ٤
- فقد ملكة الحصوان البرى بالإحرام** ٩١-٢
- برع الملكية** ٣ - ٢٠ و ١٢٨ - ٤
- أمر مملك الدات في الوقف** ١٣٢-٤
- كراهة تملك المصدق** ١٥٤ - ٤
- مماطلة :** انطر ديون فلس
- ماسحة :** هي أن يموت الإنسان ولم يقسم تركه حتى يموت من ورثه وارث أو أكثر ٧٠٣ - ٤
- مائدة .** (من سوع الخاهلية) ٩٢-٣
- مارل .** هي التي يرل بها في سير المسافر وقدر الإقامة ٤٠ - ٤
- ماحرة** أنواع العقود التي تطلب فيها
- الماحرة** ٢١٣ - ٢

الحجب وأحكامه (فصل) ٤ - ٦٤٩ =

حساب الفرائض (فصول) ٤ - ٦٥٥ =

المناسحة (فصل) ٤ - ٧٠٣ =

إقرار أحد الورثة (فصل) ٤ - ٧٠٧ =

صلح بعض الورثة ٣ - ٤١٥

إحارة الوارث للوصية ٤ - ٥٨٣ و ٥٩٥

حلول الدين بالموت ٣ - ٣٥٣

وقف الشركة إذا جهل تأخر الموت

٤ - ٧١٥

انتقال الخيار للوارث أو الدائن ٣ - ١٤٥

ركاة الوارث ١ - ٦٠٦ و ٦١٦

ميراث المرتد ٤ - ٤٣٧ و ٤٣٩

مرات المعقود ٢ - ٦٩٩

مرات المسأس ٢ - ٢٩٠

الوصية لوارث ٤ - ٥٨٦

الوقف على وارث في مرض الموت

٤ - ١١٠

انتقال القصاص بالإرث وسقوطه ٤ -

٣٦٧ و ٣٦٢

توقع ورثة المقدوف الحد ٤ - ٤٦٧

الشهادة في الموارث ٤ - ٢٧٢

موانع الإرث (فصل) ٤ - ٧١٢ =

مواصعة : استبراء الإماء بالمواصعة

٢ - ٧٠١

شرط التقدية فيها ٢ - ٧١١

موت . انظر تركة حائر

معقود موارث ميت

موصحة هي الموصحة الى توصح

مصعة : الصلح على المصعة ٣ - ٤٠٧

انظر إحارة عارية

منقولة : هي جرح في الرأس أو الوجه

ينقل بها فرائض العظم للدواء ٤ - ٣٥٢

مكرات . انظر بدع عادات

مى : محاسنه ١ - ٥٤

حروجه بعيرلدة ١ - ١٣٥ و ١٦١

مهاياة . انظر قسمة

مهر المتل : هو ما يرعى به مل

الروح في الروحة باعتبارديها ومالها

وحماها وحسها وبلدها ٢ - ٤٥٢

مهر انظر نكاح

موات . انظر إحياء

موارث (باب الفرائض)

الحقوق المعاقبة بالتركة وما يبدأ منها ٣ -

٥٦٢ و ٧٠٩ و ٤ - ٥٥٠ و ٥٩٩

٦١٦ و

الوارثون من الرجال والوارثات من النساء

٤ - ٦١٩ =

إبداع البركة الى لا وارث لها بيت المال

٢ - ٢٩٤

الحد مع الإحوة (فصل) ٤ - ٦٣٤ =

الأصول السبعة لمساثل الفرائض (فصل)

٤ - ٦٤١

عظم الرأس

٣٤٩ - ٤

وانظر محمد (صلى الله عليه وسلم)

موقودة : انظر وفد

مولد البنى : كراهية صومه ٦٩٣-١

ميت . غسله وتجهيزه ودفنه

انظر حائث

٥٨٠ - ١

الصدق عليه

٥٥٢ - ١

مجهيزه من بيت المال

٥٧٩ - ١

اللياحه عليه

الإحارة على حمل الميت ودفنه ١٠-٤ =

٤٤٨ - ٤

الرا بالمت

٥٥ - ٤

أثر الموت فى إحارة الوقف

هيئة * ميتة ما ليس له نفس سائله

١٨٧ - ٢

الإكراه على أكل الميت

١٨٤ - ٢

إنأحه أكلها للمصطر

٤٩ - ١

ممتة الحن

ميد * هى الدوحة ٤٨٨ - ١

ميل هى ثلث الفرسح ، أو حرء من

اثنى عشر حرءاً من الريد أو ٣٥٠٠

أو ٢٠٠٠ دراع ٤٧٤ - ١

(ن)

نيد * ١٨٥ - ٢

نى : الخلف به ٢٠٣ - ٢

٤٣٠ - ٤

سه

وانظر ارتداد لإكراه

نحاسة : هى صفة حكمية يتمتع بها

مااستيج بالطهارة من الحث ١ - ٢٤

علامة روال النحاسة انظر طهارة

الأعيان النحسة (فصل) ١-٤٣ و ٤٩ =

الانتماع بالمتنحس ١ - ٥٨

الإحارة على طرح النحاسة ٤ - ٢٨

نحش . هو أن يريد الثمن ليعر ٣-١٠٦

نحاس : عدم الركاة فيه ١ - ٦٢٢

نحر هو طعن الحيوان بلسنه

ندب : الآداب المطلوبه ندباً

انظر آداب

ندرة . هى قطعة من الذهب أو الفضة

الحالصة الى لا محتاح لتحليص

١ - ٦٥٣

ندر (ناب) هو النرام مسلم مكلف

قنة ولو بالعليق ٢ - ٢٤٩

سقوط الندر بالردة ٤ - ٤٤١

الندر المطلق ٢ - ٢٥١

الفرق بين الندر واليمين ٢ - ٢٥٠

الندر المهم ٢ - ٢١٠

الندر المدب والمكروه والمحرّم ٢ - ٢٥١

سقوط الندر المحبور عنه ٢ - ٢٥٥

الندر غير المرم والمكروه ٢ - ٢٦٢

الندر للدع ٢ - ٢٦٣

- الدر للأولياء ٢ - ٢٦٣ وعصم ١ - ٥٨٨
- ندر المشى للكعبة ويحوه ٢ - ٢٥٥
- و ٢٦٤
- ندر الجهاد ٢ - ٢٧٤
- نوع الملكية • انظر ملك
- نساء انظر امرأة
- نسب • الإقرار بالولد انظر استلحاق
- اعتبار الكفاءة في النسب انظر كفاءة
- الشهادة في النسب ٤ - ٢٦٧ و ٢٧٢
- التعجير في دعوى النسب ٤ - ٢١٧
- عدم التحكيم في النسب ٤ - ١٩٩
- الطعن في النسب انظر قذف
- نفس : الخوف من تلفها ١ - ٤٦٥
- انظر تلف
- عصمتها انظر إسلام حانة دمي
- كافر وما يباسه
- نفس سائلة • ميتة ما ليس له نفس
- سائلة ١ - ٤٤ و ٤٩ = ٢ - ١٨٧
- نقطة : النقطة في العدة ٢ - ٦٨٦
- وحول النقطة على العبر (باب) ٢ - ٧٢٩ =
- ما تشمله النقطة ٢ - ٧٣١
- عدم المقاصة في النقطة ٢ - ٧٤٠
- صمان النقطة ٢ - ٧٣٨
- سقوط النقطة ٢ - ٧٤٠
- النقطة على العائث ٢ - ٧٤٧
- عجر الروح عن النقطة ٢ - ٧٤٥
- نقطة المرتدة ٢ - ٦٩١
- نقطة المرنى بها ٢ - ٦٨٦
- نقطة الحمل ٢ - ٧٤٣
- نقطة الكافر ٢ - ٧٥٠ =
- نقطة الأبوين والقرابة ٢ - ٧٥٠ و
- ١٥٥ - ٤
- نقطة الملك ٢ - ٧٤٩
- نسيان السهو في الصلاة ١ - ٣٧٦ =
- وانظر سحود السهو
- إتمام الناسي للوصوء ١ - ١١٢
- النسيان في الصوم ١ - ٦٨٧
- النسيان في الدكاة ٢ - ١٧١
- شهادة الناسي ٤ - ٢٤٥
- رفع عن أمي النسيان ١ - ٧٠٨
- نشور : نقطة الماشر وتأديبها ٢ - ٥١١
- نطافة • إزالة الوسخ ونف الأنط
- ١ - ٥٠٤
- إزالة الحاسة انظر لحاسة
- وانظر عادات غسل
- نعم أهى الأنعام من لابل ونقر

١٥٧ - ٤ و

القسم والسفرين الروحات ٢ - ٥٠٥ =

الكاح العاسد ٢ - ٣٨٤

ما يمسح منه قبل الدحول ٢ - ٣٨٤ =

ما يمسح منه أندأ ٢ - ٣٨٦

إحارة الروحة نفسها انطر طر

عدم ولاية الروح في القصاص ٤ - ٣٥٨

الحجر على الروحة وأهليتها ٣ - ٤٠٢

و ٤ - ١٤٠

ما تمتع به الروحة ١ - ٧٢٣ و ٧٣٩

نأديب الروحة ٢ - ٥٠٤

حهار الروحة ٢ - ٤٩٦ و ٧٣٥

خدمة الروحة في مرها ٢ - ٧٣٤

تعسل الروحة لروحها ١ - ٥٤٤

نكاح المريض ٢ - ٣٧٣ و ٤٢٦

نكاح الصعر والصغيره ٢ - ٣٥٧ و ٦٧٤

نكاح الحنون ٢ - ٤٦٩

نكاح السفيه ٢ - ٧٥٩ و ٣٩٤ و ٤٩٤

و ٤٦٣

نكاح الحبي ٢ - ٣٧٣

نكاح المكره ٢ - ٥٤٤ و ٥٤٨

نكاح المأسورس ٢ - ٣٠٦

نكاح الكساة ٢ - ٤٢٠ و ٣٠٦ و ٣٧٤

السرفه من الروحس ٤ - ٤٨١

انطر إبلاء حلع صداق طلاق

طهار كفار

نكاح غير المسلمين ٢ - ٤٢٢

و ٣٧٤

إسلام الروحة ٢ - ٣٠٦

٧٦٤ - ٢

أثر النفقة في الركاة ١ - ٦٥٨

وقود : فساد الحماله لاشتراط المقد

٨١-١

وانطر درهم دينار ذهب ركاة

فصة

نقير : هو ما نقر من الأواني من

حدوح الحيل ونحوه ٢ - ١٧٨

نقيصة : انطر حيار

نقيعة : هي طعام يقام لماسة القدوم

من السفر ٢ - ٤٩٩

نكاح (ناب) هو عقد لحل منع

أنثى غير محرم وغير محوسيه ولا أمة

كساة بصعة لقادر محماح أو راج

سلا ٢ - ٣٣٢

أركانه وشروطه ٢ - ٣٣٤ =

الشروط المناقصة لمقصوده ٢ - ٣٨٥

الكفاءة في النكاح ٢ - ٣٣٩

من يحرم نكاحه ٢ - ٤٠٢ و ٤٠١ =

التحريم نالربا ٢ - ٤٠٥ و ٣٤٧ و ٣٤٩

الصادق (المهر) ٢ - ٤٤٩ =

حار أحد الروحس (فصل) ٢ - ٤٦٧ =

إبسات النكاح ٤ - ٢١٩

السهادة في النكاح ٤ - ٢٦٧ و ٢١٩ =

و ٢٨٢ -

بين الروحس ٢ - ٤٨٨ =

نقل الأشخاص من الباطن ٤ - ٣٣ =
 شرط علف الدانة ٤ - ٥٥
 الإحارة على الاستعناء ٤ - ٢٥
 النقل البحري انظر سفينة
 عقيمة : أثرها في الاعتكاف ١ - ٧٢٦
 وانظر تصوف

دوافل (فصل) هي لغة الريادة مطلقاً،
 واصطلاحاً ما فعله النبي صلى الله
 عليه وسلم ولم يداوم عليه ٢ - ٢٩٦
 الدوافل المؤكدة ١ - ٤٠٢
 الدوافل المطلوبة ١ - ٤٠١
 الدوافل المدونة والرعاث ١ - ٤٠٥
 أوقات التحريم والكراهية ١ - ٢٤١ =
 الدوافل لمن عليه فوائت ١ - ٣٦٧
 دوقى انظر بخار سمية

دوم . نقصه للصوء ١ - ١٤٢
 ديانة ما نقل فيه الديانة في العادات
 ٢ - ١٥
 الديانة في الخج والمناسك ٢ - ١٤ و ٦٣
 و ١٢٠
 الديانة في دبح الأصحية ٢ - ١٤٥
 وانظر وكالة
 دية : عروب اليه ورفضها ١ - ١١٢
 و ١١٦ و ٧٠٨
 دية في اليمم ١ - ١٩٣

نكاح التحكيم : هو عقد صرف فيه
 الصداق لحكم أحد ٢ - ٤٤٩

نكاح التمهيد : هو عقد بلا ذكر
 مهر ولا إسقاطه ولا حروفه لحكم أحد
 ٢ - ٤٤٩

نكاح الحرابين : ٢ - ٣٠٦

نكاح الدرهمين : هو إذا قل الصداق
 الشرعى وامتنع الروح عن إتمامه
 ٢ - ٣٩٠

نكاح الرقيق : ٢ - ٣٦٢ و ٤١٤ =
 و ٣٧٤

نكاح السر . هو أمر الشهود حين
 العقد بكتابه ٢ - ٣٨٢

نكاح الشعار ٢ - ٤٤٦

نكاح المتعة هو نكاح لأجل
 ٢ - ٣٨٧

نقل

تعيين الدانة والحمل والمقرول والبلد
 ٤ - ٣٦ = و ٦٥ و ٥٧
 حمل الشيء بصفه ٤ - ٢٢
 ما يعمل به بالعرف ٤ - ٣٩ =
 الصمان في النقل ٤ - ٤٢ و ٦٥
 مسح إحارة النقل ٤ - ٥٠ = و ٦٥ =

هبة : هى تمليك من له التبرع دائماً	١١٤ - ١	البية فى الوصوء
تُسقل شرعاً لأهل بصيغة أو ما يدل	٣٠٣ - ١	البية فى الصلاة
على التملك		البية فى صلاة الجماعة والجمعة والخوف
١٣٩ - ٤		٤٤٩ - ١ =
أركانها		البية فى جمع الصلاة وقصرها ١ -
١٤١ - ٤		٤٥٠ و ٤٨٥
ما تطل به		البية فى جمع العشائين ١ - ٤٥٠
١٤٣ - ٤		البية فى الإمامة ١ - ٤٤٩ =
فص الهبة وحورها		البية فى الصوم ١ - ٦٩٥
١٤٤ - ٤		البية فى الحج ٢ - ٢٥
اعتصار الهبة		البية فى الركاة ١ - ٦٦٦
١٥١ - ٤		البية فى الدكاة ٢ - ١٧٠
الهبة بشرط		البية فى الصيد ٢ - ١٦٣
١٥٦ - ٤		البية فى الطلاق والرجعة ٢ - ٥٧٠
عدم اشتراط القص فيها		٦٠٦ و
٢٩٥ - ٣		البية فى اللقطة ٤ - ١٧٣
هبة الروحة صداقها		البية فى اليمين ٢ - ٢٢١ و ٢٠٧
٤٦١ - ٢		السبة فى العتق ٢ - ٢٢٤
الهبة للخطبة		
أثر الهبة فى الركاة		
٦٠٠ - ١		
هبة المفلس		
٣٤٧ - ٣		
هبة الحرى		
٣٠٤ - ٢		
الهبة للعاصى وبحره		
٢٩٣ - ٣		
هبحين هو فرس أبوه عربى وأمه نبطية		
أوردته ، وعكسه المقترف		
٣٠٠ - ٢		

هدايا انظر هبة عادات

(ه)

هدى . هو ما وجب لتمتع أو لقران
أو لترك واحد فى الحج أو العمرة أو
ما وجب لحماة أو حوه ١١٩ - ٢
هرل ثلاث حدهن هرل ٢ - ٣٥٠
الهرل فى الرجعه ٢ - ٦٠٦
الهرل فى الطلاق ٢ - ٥٤٤
وانظر عقد (سعه) بية
هلال . رؤيه ١ - ٦٨٢ =

هادى : هو ماء يحرح من فرج المرأة
عند ولادتها ١ - ١٣٥
هاتسمى تقديمه فى الصلاة ١ - ٤٥٦
الإيقاع عليه من ست المال وعدم
استحقاقهم الركاة ١ - ٦٥٩
و ٦٦٣ و ٦٧٨
حوار إطعامه من كمارة اليمين ٢ - ٢١١
لا يكون الهاشمى اس سسل ٢ - ٦٦٢

- لا يشت بالتشجيع ١ - ٦٨٥
من لا يمكنه رؤيته في السحن ونحوه
١ - ٦٨٦
- هلاك : انظر تلف حائكة صمان
عقد
- هواء : يبعه ٣ - ٣٠
- (و)
- واحد : انظر وحب
- وارت : انظر موارث
- والدين : الربيها ٤ - ٧٣٩
تأديهما الولد ٤ - ٥٠٤
ارتداد الأم الحامل ٤ - ٤٣٧
استئذانها في الجهاد ٢ - ٢٧٤
حيازتهما المكسية ٤ - ٣٢١
اعتصارهما للهمة انظر اعصار
العقة عليهما انظر عقة
العقة على الأم الكافرة أنظر عقة
عدم العرقه من أم ودارها بالبيع ٣ - ١٠٠
شهادتهما انظر شهادة
كلام الأم في رواج استنها ٢ - ٤٠١
الحناية عليهما ٤ - ٣٧٣
حناية الأب على مال أورقيق اسه ٢ - ٤٠١
و ٤٧٥
أمر الوالد اسه بخناية ٤ - ٣٤٥
وانظر حد ولد
- وتر . صلاة الوتر ١ - ٤١١
- وثائق : اندماح الحق فيها
انظر كتابة
صمان إتلافها ٢ - ١٦٩
- وحب : وحب ما أدى إليه الواحد
٣ - ١١٦
- الواحد والفرص في الحج ٢ - ٢٨
شرط الوحب انظر شرط
- وحل . جمع الصلاة بسسه ١ - ٤٩٠
- وديعة : هي مال موكل على حنطه
يصمن بتمريض رشيد ٣ - ٥٤٩
صمانها والتعريض في الوديعة ٣ - ٥٥٠
الانحار بالوديعة ٣ - ٥٥٥
إفراض الوديعة ٣ - ٥٥٤
أنر الوديعة في الهه ٤ - ١٤٥
أحد الوديعة في البركة ٣ - ٥٦٢
ركاه العين المودعة ١ - ٦٢٢
التاراع في الوديعة ٣ - ٥٦٣ و ٥٦٧
- وسق : هو ستون صاعاً انظر صاع
مكايل
- ورد : انظر أورداد
- وصى : تعين الوصى بوصية ٤ - ٦٠٢
وانظر حجر
- وصية هي عقد يوجب حقاً في ثلث
مال عافده يلزم بمويه أو بانه عه
بعده ٤ - ٥٧٩

- أركانها ٤ - ٥٨٠ - ٢
الموصى ٤ - ٥٨٠ - ٢
إيصاء الأم على أولادها ٤ - ٦٠٤
الموصى له ٤ - ٥٨١
العمم في الموصى لهم ٤ - ٥٩١
صيغة الوصية ٤ - ٥٨٤
كثافتها والإشهاد عليها ٤ - ٥٨٨ و ٦٠١
قبولها ٤ - ٥٨٣
بطلان الوصية بالردة ٤ - ٥٨٤ و ٤٤١
الوصية على معصية ٤ - ٥٨٥
الوصية لوارث وغيره ٤ - ٥٨٦
إحارة الورثة ٤ - ٤٩٥
بطلان الوصية بالعتق والإيلاء ٤ - ٥٨٧
بطلانها برؤال اسم الموصى به وتحلف
بغيره ٤ - ٥٨٧
حدوث اس أورواح بعدها ٤ - ٥٩١
تعين الموصى بوصية ٤ - ٦٠٤ =
وانظر صغير
الوصية على الصغير ٣ - ٣٨٧
الوصية والركاة ١ - ٦٠٥ = و ٦١٧
و ٦٢٤
وانظر نادر
وضع اليد استحقاق العلة لدى التسمية
٣ - ٦١٨
وانظر استحقاق حارة عصب
ملك
وصية فرائضه ١ - ١٠٤
شروط صحته ووجوبه ١ - ١٣١
- سسه وفضائله ١ - ١١٧ =
مدوناته ١ - ١٢١
مكروهاته ١ - ١٢٦ =
لواقصه (فصل) ١ - ١٣٥
الوصوء من الشك ١ - ١٤٩
ما يمنع الحدث ١ - ١٤٢
وصيعة : البيع على الوصيعة ٣ - ٢٢٠
وطء : نقص الوصوء باللمس ١ -
= ١٤١
الوصوء بعد الوطاء ٦ - ٧٥
أنره في المهر انظر نكاح مهر
وطء حوارى السى انظر عيمة
ما يوجب العسل منه أو مقدماته
١ - ١٦٣
الامتناع عنه في الصوم ١ - ٦٩٨
الوطء في الدر انظر دير
إطاقه ٢ - ٧٠٣
العرل ٢ - ٤٢٠
الحمام آداب ٢ - ٣٤١
الدفاع عن الرطء ٢ - ٥٩٢
وانظر إيلاء فرح (عونه) رنا
طهار كفاة نكاح
وقت احتيارى وصرورى الوقت
الصرورى هو الذى لا يجوز تأخير
الصلاة إليه لغير أرناب الصرورات ،
وهو عى الوقت المختار ١ - ٢٣٠
وقد انظر موقوده

- وقف** : هو ما بين نصاب الميرصتين
 من الأنعام ٥٩٩ - ١
 لا يكون الوقف في العين والحرق
 ٦٢٠ - ١
- وقف** * هو جعل مملكة مملوك ولو بأجرة
 أو علقته لمستحق ، بصيغة ، مدة
 ما يراه المحسن ٩٧ - ٤
 أركان الوقف ٩٩ - ٤
 مصطلات الوقف ١٠٧ - ٤
 أثر الرد في الوقف ٤٤٢ - ٤
 الوقف على الوارث ومن سيولد ١١٠ - ٤
 و ١٠٢
- الوقف على المعصية ١١٦ - ٤
 الوقف على الدمى ١٠٣ - ٤
 الشروط الحائرة فيه ١١٩ - ٤
 ما تساوله ألعاط الوقف ١٢٨ - ٤
 انقطاع المحسن عليه ١٢١ - ٤
 تملك العين والعلة والإحارة في الوقف
 ١٣٢ - ٤
- سع ما لا يسمع به من الوقف ١٢٥ - ٤
 إحارة المساطر للوقف ١٣٣ - ٤
 وقف العين للسلف ٦٥٠ - ١
 الشمعة للوقف ٦٣٢ - ٣
- وقف القبر ٥٧٧ - ١
 وقف الأرض المفتوحة ٢٩٢ - ٢
 وكاء هو الخط الذي تربط به اللقطة
 وعبرها ١٦٦ - ٤
- وكالة** هي نيابة في حق مالى غير
 مشروع بموت الوكيل ولا عن إمارة
 ٥٠١ - ٣
 الفرق بينها وبين السانة والأمر ٥٠٤ - ٣
 أركانها ٥٠١ - ٣
 ما تعقد ٥٠٦ - ٣
 الوكالة من الباطن ٥١٣ - ٣
 تعدد الوكلاء ٥٢٠ - ٣
 الوكالة بأجر ٥٢٣ - ٣
 ما تحور فيه الوكالة ٥٠٢ - ٣
 ما يحور للوكيل وما يجب عليه ٥٠٦ - ٣
 و ٥١٢
- صمان الوكيل ٥١٨ - ٣
 التنازع فيها ٥٢١ - ٣ و ٥١٩
 الوكالة في الرواح ٣٧٦ و ٣٧٢ - ٢
 وكالة الصنى ١٨ - ٣
 الوكالة في الحلج ٥٢٩ - ٢
 وكالة الكافر عن المسلم ٥١٠ - ٣
- ولادة** : طلب الولد من الأمة
 المملوكة انظر استيلاء
 ما يقام بمساسة الولادة من طعام (العقيقة)
 ٤٩٩ - ٢
 ما يقام بمساسة الحنان (إعدادار) ٤٩٩ - ٢
 أحرة القائلة انظر طب
- ولاء** الولاء هو ولعة كل حمة السب
 ٥٧١ - ٤
 الولاء لمن أعتق ٥٧٢ - ٤
 سريان الولاء للولد ٥٧٣ - ٤
 المرات بالولاء ٥٧٥ - ٤

اعتصار الهبة مه انطر اعتصار
الوقف عليه ٤ - ١٠٢ و ١٢٩
بى الولد انطر لعان
ما يقام للولد بسوعه (الحقيقة) ٢ - ٤٩٩
إرصاع الولد انطر طئر نقة
وليمة : انطر وليمة

(ى)

يتيم : إعاته من بيت المال ٢ - ٢٩٥
يمى (ناب) يمين التعليق هو تعليق
مسلم ومكلف قرية أو حل عصمة
ولو حكماً على حصول أمر أو نيه
ولو معصية ، قصد الامتناع عه
أو ألحت عليه أو تحققه ٢ - ١٩٠
يمى الر

يمى الحث هى قسم على أمر إثباتاً
أو نكساً بقصد الامتناع عن شىء أو
ألحت عليه أو تحقيق وقوعه أو علمه
بذكر اسم الله تعالى أو صفه

٢ - ١٩٦
المن العموس هى أن يحلف بالله
على تنىء شك مه على المخلف أو مع
طن مه وأولى إن تعمد الكذب ٢ - ٢٠٤
يمى اللعو أن يحلف ما يعتمد فظهر
حلافه ٢ - ٢٠٥
الفرق بين المن والندر ٢ - ٢٤٩
اليه فى المن ٢ - ٢٢١ و ٢٢٤ و ٢٠٧
الإكراه على اليمين ٢ - ٥٤٨

توريث الولاء ٤ - ٧١٤
التارغ فى الولاء ٤ - ٥٧٧

ولائم . هى - مطلقة - طعام العرس
ولا تقع على غيرها إلا بقيد ' ٢ - ٤٩٩
وليمة الختان الأعدار ٢ - ٤٩٩
وليمة حط القرآن الخداقة ٢ - ٤٩٩
وليمة المماس حرس ٢ - ٤٩٩
وليمة المولود عقيقة ٢ - ٤٩٩
وليمة الإنسان المأدة ٢ - ٤٩٩
وليمة القدوم من السعر نقيه ٢ - ٤٩٩
وليمة الساء وكيرة ٢ - ٤٩٩
إحانة الصائم لنقل الدعوة للوليمة ٢ - ٥٠٠
ما يقع بالولائم من المسكرات ٢ - ٥٠١
إحانتها لا تسقط الجمعة ٢ - ٥١٥

ولاية . الأولياء الصالحون انطر
تصوف -

ترتيب أولياء النكاح ٢ - ٣٥٩ و ٣٦١
الولى المحر وعير المحر ٢ - ٣٥٩
عصل الولى ٢ - ٣٧٥
الولاية مع اختلاف الدين ٢ - ٣٧١
ما يقيمه من دعوى ٤ - ٢٠٣ و ٢٩٨
ولى الدم ٤ - ٣٣٦ و ٣٥٨

ولد الإقرار به انطر اسلحاق
ولد الحرى إذا أسلم ٢ - ٣٠٧
ولد الأسيرة ٢ - ٣٠٧
ولد الرقيقة ٢ - ٤٨٠
شهادة الولد ٤ - ٢١٩

٢٤٢ و ٢٠٧ - ٢	التزئيق بالحلف	٢٠٤ - ٢	اليمن المعقدة بالله
٣١٣-٤	تعليط اليمن	٢٠٤ - ٢	اليمن غير المعقدة
٢٥٧ و ٤٧ - ٤	تحليف الشهود	٢٢١ - ٢	ما يحصص لليمن
	وانظر شهادة	٢١٧ - ٢	الأحد بالعرف في اليمن
٤٤١-٤	سقوط اليمن بالردة	٢١١ - ٢	كهارة اليمن
	وانظر دعوى قسامة	٢٠٣ - ٢	الحلف نبي
	يهود : انظر أهل الكتاب	٢٠٣ - ٢	الحلف بالسلطان
		٧٠٢ - ١ و ٥٨٦ - ٢	الحلف بالطلاق
		٢٤٧ - ٤	و
		٢٠٣ - ٢	الحلف بالأصنام
		٢١٨-٤	للدعوى التي يح فيها اليمن
		٢٥٨-٤	اليمن في تحقيق الخط
			• • •

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله خالق السموات والأرض ،

أنعم وأتم ، وفعلَ وبسَّ ، وهو الحمد الودود

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
بحسب رقم ٢٩٣٨ / ١٩٧٤

مطابع دار المعارف بمصر - ١٩٧٤
١ / ٧٢ / ٥ ، ٢ / ٧١ / ٣٣٦

